סדרע



٤١٥
ش . ر

(شرح الكافية لابن الحاجب)، تأليف الرضي الاستراباذي محمد بن الحسن ـ ٦٨٦هـ . كتب في القرن التاسع الهجري .

٣٠٢ ق ٣١ س ٢٦,٥ x ١٧ سم

نسخة جيدة، بها ترميم أضاع تاريخ النسخ بآخرها، خطها نسخ حسن، بآخرها أحكام هاء السكت، طبع بالاستانة سنة ١٢٧٥ هـ .

٧٦٦٥

الاعلام ٦: ٣١٧ الظاهرية (النحو) : ٣٢٩

أ ـ النحو، اللغة العربية أ ـ المؤلف
ب ـ تاريخ النسخ ج ـ شرح الرضي الاستراباذي على كافية ابن الحاجب .

ف ٢٢٦٢١/١
٢٦/٨/١٤

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر وتمم بالخير الحمد لله الذي جلت آلاؤه عن الاحاطة بعد وتعالى كبرياؤه عن ان
تنال بحد تاهت في موامي معرفته سابلة الافهام وغرقت في بحار عزته سابحة الاوهام كل ما يخطر بالخواطر الافكار
فهو اعز عن حقيقة ملكوته وجميع ما يعتقد عليه حتما يا اولي الابصار فعلى خلاف ما ذاته المقدسة عليه من نعوت
جبروته وصلواته على خاتم انبيائه ومبلغ انبائه محمد بن عبد الله المبشر به قبل ميلاده وعلى السادة الاطهار من عترته
واولاده **وبعد** فقد طلب مني بعض من اعتنى بصلاح حاله واسعفه بما يتسعه مقدرتي من مقترحات آماله
تعليق ما يجري مجرى الشرح على مقدمة ابن الحاجب في النحو عدة من تقاعدي فاشرت له مع عوز ما يحتاج اليه الخائض
في هذا اللج والسالك في مثل هذا النهج من الفطنة الوقادة والبصيرة النقادة نزولا لسؤاله وتحقيقا لما مؤمله ثم الجى
الحال بعد النزوع التجاوز عن الاصول الى الفروع فان جاء مرضيا فببركات الجناب المحترم الغروي صلوات الله على
مشرفه ثقافة فيه والا فمن قصور مؤلفه فيما ينتحيه والله الموفق لارشاد السبيل وهو حسبنا ونعم الوكيل

قوله الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد **اعلم** ان الكلمة مفرد الكلم مثل تمرة وتمر وليس الكلم من التامين هذا النوع
جمعا كما يجي تحقيقه في باب الجمع بل هو جنس حقه يقع على القليل والكثير كالعسل والماء الا ان الكلم في الاستعمال
لا يطلق الا على ما فوق الاثنين بخلاف نحو التمر والضرب وقيل ان اشتقاق الكلمة والكلام من الكلم وهو الجرح
لتاثيرهما في النفس وهذا اشتقاق بعيد وقد يطلق الكلمة على القصيدة والجمل مجازا كقولهم كلمة شاعر وقوله
وتمت كلمة ربك واللفظ في الاصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ به وهو المراد هنا كما استعمل القول بمعنى المقول
وهنا كما يقال الدينار ضرب الامير اي مضروبه والكلام بمعناه لكنه لم يوضع في الاصل مصدرا على الصحيح اذ ليس
على صيغة مصادر الافعال التي تنصبه على المصدر نحو كلمته كلاما وتكلم كلاما بل هو موضوع
ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف كواو العطف او على اكثر من كلمة وسواء كان مهملا او لا اما اطلاقه على
المفردات فمثل قولك لمن تكلم بكلمة كزيد او بكلمات غير مركبة تركيب الاعراب كزيد عمرو بكر هذا كلام غير مفيد
واما اطلاقه على المهمل فكقولك تكلم فلان بكلام لا معنى له فالقول والكلام واللفظ من حيث اللغة بمعنى
على كل حرف من حروف المعجم كان او من حروف المعاني وعلى اكثر منه مفيدا كان او لا لكن القول اشتهر في المفيد
بخلاف اللفظ والكلام والكلام اشتهر في المركب من حرفين فصاعدا في العرف اللغوي واللفظ خاص
من الفم من القول فلا يقال لفظ الله كما يقال قوله وكلامه ثم قد يستعمل الكلام استعمال المصدر نحو كلمته كلاما
كلاما كالعطاء في عطاء الله في الاصل لما يعطى وبذا كما يحكى عنهم عجبت من دهنك لحيتك بضم الدال بمعنى
وقد اختص الكلام في اصطلاح النحاة بما سيجي والمقصود من قولهم جعل اللفظ جعله اولا لمعنى
ان يصير متواطئا عليه بين قوم فلا يقال اذا استعمل اللفظ بعد وضعه في المعنى الاول اكثر واضعه
بلى لو اهملت اللفظ الموضوع لمعنى ثم لمعنى آخر مع قصد التواطي قيل اكثر واضعه كما اذا سميت به رجلا ولا يقال
بعد ذلك من شخص لمعنى انها موضوعة له من دون اقتران قصد التواطؤ بها ومجرد العلم على هذا ليس القائل
لعدم قصد المخبر الاول الى التواطؤ وعلى ما فسرنا الوضع لم يكن محتاجا الى قوله لمعنى لان الوضع لا يكون الا لمعنى
الا ان يجرد الوضع بصوغ لفظ مهملا كان او لا مع قصد التواطؤ وقد يحتاج الى قوله لمعنى لكونه على خلاف المشهور
من اصطلاحهم ومعنى اللفظ ما يعنى به اي يراد معنى المفعول […] مفرد يعني به المعنى الذي لم يدل جزء
لفظه على جزئه سواء كان لذلك المعنى جزء نحو ضرب الدال على المصدر والزمان او لا جزء له كنحو […] في المعنى

المركب على هذا هو الذي يدل جزء لفظه على جزء معناه نحو ضرب زيد وعبد الله اذا لم يكونا علمين واما العلمية فمنا سماهما
وكذا لفظهما لان اللفظ المفرد لفظ لا يدل جزؤه على جزء معناه وهما كذلك واللفظ المركب الذي يدل جزؤه على جزء
معناه والمشهور في اصطلاح اهل المنطق جعل المفرد والمركب صفة اللفظ فيقال اللفظ المفرد واللفظ المركب
ولا ينبغي ان يحتج في الحدود بالفاظ بل الواجب استعمال المشهور المتعارف منها فيها لان الحد للتبيين وله
ان يقول اني اردت بالمعنى المفرد الذي لا تركيب فيه لان جميع الافعال تخرج اذا عن حد الكلمة ولو قال الكلمة لفظ مفرد
موضوع سلم من هذا ولم يرد عليه ايضا الاعتراض بان المركبات ليست موضوعة على ما يجي واحترز بقوله لفظ
عن نحو الخط والعقد والنصبة والاشارة فانها ربما دلت بالوضع على معنى مفرد وليست بكلمات فيجوز الاحتراز
بالجنس ايضا اذا كان اخص من الفصل بوجه وهو ههنا كذلك لان الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون
واحترز بقوله وضع عن لفظ بمعنى مفرد بالطبع لا بالوضع كاح الدال على السعال ونحو ذلك وعن المحرف وعن
المهمل فانه دال ايضا على معنى حيوة المتكلم به لكن عقلا لا وضعا وبقوله لمعنى عما صيغ لا لمعنى كالمهملات
كلجع ونحوه من الهذيانات وقد مر الكلام على هذا الاحتراز وبقوله مفرد عن لفظ وضع لمعنى مركب نحو عبد الله
وضرب زيد غير علمين فان قيل ان التاء في لفظ الكلمة للوحدة لا زكلمة وكلما ككم وتمرة واللام فيه للجنس
فبينهما تناقض لدلالة الجنس على الكثرة المناقضة للوحدة فالجواب ان اللام في مثله ليست للجنس ولا للعهد
كما يجي في باب المعرفة ولو سلمنا ذلك قلنا ان الجنس على ضربين احدهما استغراق الجنس وهو الذي يحسن فيه
لفظة كل كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر اي كل الانسان ولام ويجوز الاستثناء لا عند جمهور النحاة بحيح ما
لولاه لوجب دخوله تحت المستثنى منه وهذا الاستغراق مفيد للكثرة فينافي الوحدة والثاني
ماهية الجنس من غير دلالة اللفظ على القلة ولا الكثرة بل ذلك احتمال عقلي كما في قوله تعالى لئن اكله الذئب
ولم يكن هناك ذئب معهود ولم يرد استغراق الجنس ايضا ومثله قولك ادخل السوق واشتر اللحم
[…] وهذا النوع من الجنس لا يناقض الوحدة اذ لا دلالة فيه على الكثرة والمقصود في هذا الموضع هو
الثاني اي ماهية الجنس من حيث هي هي لان الحد انما يذكر لبيان ماهية الشيء لا لبيان استغراق […] لم
لم يقل لفظة لتوافق الخبر المبتدا في التانيث فالجواب انه يجب توافقهما فيه اذا كان الخبر صفة مشتقة
غير سببية نحو هند حسنة او في حكمها كالمنسوب اما في الجامد فيجوز نحو هذه الدار مكان طيب وزيد
عجيبة وقوله لفظ ههنا وان كان بمعنى الملفوظ […] كما ذكرنا الا ان اصله مصدر ويستوي في الاصل
مثله نحو امراة صوم ورجلان صوم ولا يونث ولا يثنى ولا يجمع فان قيل كان ينبغي ان يقول لفظة
فيه كلمتان اذ هما لفظتان وكذا الكلمات قلت لا يخرج مثل ذلك بتاء الوحدة عن ان يشمل
قولك […] وقولوا كارطى وبرقع وكذا كل ما يتلفظ به مرة واحدة مع ان كلا واحد من الاولين كلمتان بخلاف
التابين […] استغنى بقوله وضع عن قوله مفرد لان الواضع لم يضع الا المفردات اما الكلمات
او المستعمل بعد وضع المفردات لا بالوضع فالجواب انا لا نسلم ان المركب ليس بموضوع وبيانه ان
الواضع اما ان يضع الالفاظ معينة سماعية وذلك في التعيين […] فيها الى علم اللغة واما ان يضع قانونا
[…] قياسية وذلك القانون اما ان يعرف به المفردات […] وذلك كما
[…] الثلاثي المجرد على وزن فاعل ومن باب افعل على وزن مفعل […]

ورجال صوم
لفظة واحدة

ولا امر ولا كد والمصغر والجمع ونحو ذلك فيحتاج في معرفتها الى علم التصريف واما ان يعرف به
المركبات القياسية وذلك كما يبين مثلا ان المضاف مقدم على المضاف اليه والفعل على الفاعل وغير
ذلك من كيفية تركيب اجزاء الكلام ويحتاج في معرفة بعضها الى التصريف كالمنسوب والفعل المضارع
وفي معرفة بعضها الى غيره من علم النحو فان قيل ان في قولك مسلمان ومسلمون وبصري وجميع
الافعال المضارعة جزء لفظ كل واحد منها يدل على جزء معناه اذ الواو يدل على الجمعية والالف
على التثنية والياء على النسبة وحروف المضارعة على معنى في المضارع وعلى حال وكذا تاء التانيث
في قائمة والتنوين ولام التعريف والف التانيث فيجب ان يكون كل واحد منها مركبا وكذا المضاف لا يكون
كلمة بل كلمتين فالجواب ان جميع ما ذكرت كلمتان صارتا من شدة الامتزاج ككلمة واحدة فاعرب
المركب اعراب الكلمة وذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة في الكلم المذكورة ولمعاملتها معاملة
الكلمة الواحدة سكن اول اجزاء الفعل في المضارع وغير الاسم المنسوب اليه نحو نحوي وعلوي وسوي
ونحو ذلك اما الفعل الماضي نحو ضرب ففيه نظر لانه كلمة بلا خلاف مع ان الحدث مدلول حروفه المرتبة
والاخبار عن حصول ذلك الحدث في الزمان الماضي مدلول وزنه الطاري على حروفه والوزن
جزء اللفظ اذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات الموضوعة وضعا معينا
والحركات مما يتلفظ به فهو اذن كلمة مركبة من جزئين يدل كل منهما على جزء معناه وكذا نحو اسد
في جمع اسد وكذا المصغر ونحو رجال ومساجد ونحو ضارب ومضروب ومضرب لان الدال
على معنى التصغير والجمع والفاعل والمفعول والالة في الامثلة المذكورة الحركات الطارية مع الحرف
الزايد ولا يصح ان ندعي ههنا ان الوزن الطاري كلمة صارت بالتركيب كجزء الكلمة كما ادعينا في
الكلم المتقدمة وكما لا يصح ان ندعي في الحركات الاعرابية فلا اعتراض بهذه الكلم اعتراض وان دل
ان نقيد تعريف اللفظ المركب فنقول هو ما يدل جزؤه على جزء معناه واحد الجزئين متعقب للاخر
وفي الكلم المذكورة الجزآن مسموعان معا قوله وهي اسم وفعل وحرف اقول انما قدم الاسم على
الفعل والحرف لحصول الكلام من نوعه دون اخويه نحو زيد قائم والمقصود من معرفة الكلم الكلام
والاحوال التي تعرض له من الاعراب وغيره ثم قدم الفعل على الحرف لانه وان لم يتات منه مع الفعل
كلام كما يتاتى من الاسمين لكنه احد جزئي الكلام نحو ضرب زيد بخلاف الحرف فانه لا يتاتى منه ومن
كلمة اخرى كلام فان قيل يجب ان يكون الكلم هذه الثلاثة معا لان الواو للجمع فيكون نحو ذهب
زيد ومن زيد كلمة لانه اسم وفعل وحرف فالجواب انه لا يلزم ما قلت لو كان قسمة الشي الى اجزائه
كما يقال السكنجبين خل وعسل واما اذا كان قسمة الشي الى جزئياته نحو قولك الحيوان انسان
وغير ذلك فيريد بالجزئي ما يدخل تحت كلي ويصح كون الكلي محمولا عليه [illegible]
الواو للجمع لا يريدون به ان المعطوف والمعطوف عليه يجتمعان معا حالة واحدة [illegible]
العطف بل المراد انهما اجتمعا في كونهما عليه كما جاء زيد وعمرو واو في كونهما [illegible]
قائم وقاعد [illegible] نحو قام زيد وقعد عمرو بخلاف او فانها في الاصل [illegible]
ولو قيل الكلمة اسم او فعل او حرف لكان المعنى الكلمة احد الثلاثة [illegible]

انما قدم ما على المعطوف لينحل الكلمة اما اسم او فعل او حرف فيكون القضية مانعة الجمع والخلو كما هو
مذكور في موضعه فان قيل انك حكمت على الفعل والحرف بان كل واحد منهما كلمة والكلمة اسم فيجب ان يكونا
اسمين قلت ان اردت بقولك الكلمة اسم ان لفظها اسم لدخول لام التعريف عليها كاللام والتنوين فهو
مغالطة لان معنى كلا يكون اذن ان الفعل كلمة من حيث المعنى ولفظ الكلمة اسم وهذا لا ينتج ان الفعل
اسم لعدم اتحاد الوسط وكذا ان اردت به ان لفظ معنى الكلمة اسم لانه دال على معنى مفرد فكل لفظ
هكذا اسم لانه يصح الاخبار عنه ولو بانه دال على معنى مفرد كما تقول ضرب دال على معنى مفرد او تقول ضرب
فعل ماض فنقول هذا ايضا مغالطة لان معنى كلا يكون وهو ان الفعل كلمة وكل كلمة اسم ان الفعل لفظ
وضع لمعنى مفرد اذا اريد بذلك اللفظ معناه الموضوع هو له كما في ضرب زيد وكل لفظ هكذا اسم
اذا اريد مجرد اللفظ كما في قولك ضرب فعل ماض وهذا لا ينتج ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط
فان قيل اذا كان نحو من وضرب في قولك من حرف جر وضرب فعل ماض اسمين فكيف اخبرت
عنهما بان الاول حرف والثاني فعل وهل هذا الا تناقض قلت لم نرد ان من في هذا التركيب حرف
وضرب فعل بل المعنى ان من اذا استعمل في المعنى الذي وضع له اولا نحو خرجت من الكوفة حرف
وكذا ضرب فعل في نحو ضرب زيد ومثله اذا قلت مدلول الفعل لا يخبر عنه فانك اذا اخبرت عن
قولك مدلول الفعل بقولك لا يخبر عنه لان المراد مدلول الفعل اذا كان تحت لفظ الفعل لا يخبر عنه
وقولك مدلول الفعل ليس كذا وكذا قولك الفعل لا يسند اليه اي الفعل اذا كان بلفظه نحو ضرب
زيد وقصدت معناه الموضوع هو له وكذا قولهم المجهول مطلقا لا يحكم عليه اي الشي الذي هو مجهول
اصلا لا يحكم عليه ولفظ المجهول مطلقا مشعور به ومعناه اذ هو ما لا نعرفه في جميع ذلك شيئان
احدهما محكوم عليه بشي وهو المذكور في لفظك والاخر محكوم عليه بنقيض ذلك وهو المكني بلفظك
عنه ولا يلزم التناقض لان التناقض لا يكون الا مع اتحاد الموضوعين قوله لانها اما ان
تدل على معنى في نفسها او لا والثاني الحرف والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلثة
او لا الثاني الاسم والاول الفعل وقد علم بذلك حد كل واحد منها اقول اعلم ان اسم ان
ضمير الكلمة والمضاف محذوف اما من الاسم او من الخبر لان حالها اولا بناذا دلالة [illegible] ويجوز ان
يكون ان تدل مبتدأ محذوف الخبر اي دلالتها ثابتة ومثله قولك زيد اما ان يسافر او يقيم واللام
في قوله لانها متعلق بما دل عليه قوله اسم وفعل وحرف اذ المعنى الكلمة مقصورة في هذه الاقسام
واستدل على الحصر بان قال هذا اللفظ الدال على معنى مفرد اعني الكلمة اما ان يدل على معنى في نفسه
او على معنى لا في نفسه الثاني الحرف اعني الكلمة الدالة على معنى لا في نفسها والاول اي الكلمة الدالة على معنى
في نفسها اما ان يقترن باحد الازمنة الثلثة او لا الثاني الاسم اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها غير مقترن
باحد الازمنة الثلثة فهي قسمة دايرة بين النفي والاثبات فتكون حاصرة اي لا يمكن الزيادة فيها ولا
النقصان فتبين بدليل الحصر حد كل واحد من الاقسام لانه ذكر فيه جنس كل واحد وفصله كما انها
والمركب من الجنس والفصل هو الحد قوله الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد ولا يتاتى ذلك
الا في اسمين او في فعل واسم اقول انما قدم حد الكلمة مع ان المقصود الاهم من علم النحو معرفة

الاعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتركيب لتوقف الكلام على الكلمة توقف المركب على جزئه
وبمعنى تضمنه الكلمتين تركبه منهما وكونهما جزأيه وكذلك من دلالة المركب على كل جزء من اجزائه دلالة
تضمن وجزءا الكلام يكونان ملفوظين كزيد قايم وقام زيد ومقدرين كنعم في جواب من قال ازيد قايم
او قام زيد او احدهما مقدرا دون الآخر وهو اما الفعل كما في ازيد قام او الفاعل كما في قوله زيد قام
او المبتدا او الخبر كما في قوله تعالى فصبر جميل والمراد بالاسناد ان يخبر في الحال او في الاصل بكلمة او اكثر
عن اخرى على ان يكون المخبر عنه اهم ما يخبر عنه بذلك الخبر واخص فقولنا ان يخبر احتراز عن النسب الاضافية
وعن التي في التوابع ومتبوعاتها وقولنا في الحال كما في قام زيد وزيد قايم وقولنا في الاصل ليشمل
الاسناد الذي في الكلام الانشائي نحو بعت واشتريت وفي الطلبي نحو انت قايم وليتك او لعلك قايم وكذا
نحو اضرب لانه ماخوذ من تضرب بالاتفاق وقياسه لتضرب بزيادة حرف الطلب قياسا على سائر الجمل
الطلبية فخفف بحذف اللام وحذف حرف المضارعة لكثرة الاستعمال بدلالة ذلك فيما لم يسم فاعله
ليضرب وفي المتكلم لاضرب لنضرب لما قل استعمالها وقولنا بكلمة كما في زيد قايم وقولنا او اكثر ليعم نحو
زيد ابوه قايم وزيد قام ابوه وكان على المصنف ان يقول كلمتين او اكثر وليس له ان يقول الاصل
في الخبر الافراد لانه لا دليل عليه ويجي فيه مزيد بحث ان شاء الله تعالى وقولنا على ان يكون المخبر عنه اهم مما يخبر عنه
احتراز عن كون الفعل خبرا ايضا عن اول المنصوبات نحو ضرب زيد عمروا امامك يوم الجمعة ضربة
وضرب زيد يوم الجمعة امامك ضربة فان المرفوع في الموضعين اخص بالفعل واهم بالذكر من المنصوبات
كما يجي في باب المصدر وكان على المصنف ان يقول بالاسناد الاصلي المقصود ما تركب به لذاته ليخرج
بالاصلي اسناد المصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف فانها مع ما اسندت
اليه ليست بكلام واما نحو اقايم الزيدان فلكونه مثل الفعل ومعناه كما في اسماء الافعال وليخرج بقوله
المقصود ما تركب به لذاته الاسناد الذي في خبر المبتدا في الحال او في الاصل وفي الصفة والحال و
المضاف اليه اذا كانت كلها جملا فالاسناد الذي في الجملة القسمية لانها لتاكيد جواب القسم والذي في
الجزاء الشرطية لانها قيد في الجزاء فجزاء الشرط وجواب القسم كلامان بخلاف الجملة الشرطية والقسمية
فالفرق بين الجملة والكلام ان الجملة ما يتضمن الاسناد الاصلي سواء كانت مقصودة لذاتها او لا كالجملة التي
هي خبر المبتدا او سائر ما ذكر من الجمل فيخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
والظرف مع ما اسندت اليه والكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة و
لا ينعكس وانما قال بالاسناد ولم يقل بالاخبار لانه اعم اذ يشمل النسبة التي في الكلام الخبري و
الطلبي والانشائي كما ذكرنا واحترز بقوله بالاسناد عن بعض ما تركب من اسمين كالمضاف والمضاف اليه
والتابع ومتبوعه وبعض المركب من الفعل والاسم نحو ضربك وعن جميع الانواع الاربعة الاخر من التراكيب
الثنائية الممكنة بين الكلم الثلاث وهي اسم مع حرف وفعل مع فعل وحرف مع حرف وذلك لان احد
اجزاء الكلام هو الحكم اي الاسناد الذي هو رابط ولا بد له من طرفين مسند ومسند اليه والاسم بحسب
الوضع يصلح لان يكون مسندا ومسندا اليه والفعل لكونه مسندا لا مسندا اليه والحرف لا يصلح لاحدهما
والتركيب العقلي الثنائي بين الثلاثة الاشياء اعني الاسم والفعل والحرف لا يعدو ستة اقسام الاسمان والاسم مع الفعل

او الحرف والفعل مع الفعل او الحرف او الحرفان فالاسمان يكونان كلاما لكون احدهما مسندا والآخر
مسندا اليه وكذا الاسم مع الفعل لكون الفعل مسندا والاسم مسندا اليه والاسم مع الحرف لا يكون كلاما اذ لو
جعلت الاسم مسندا فلا مسند اليه ولو جعلته مسندا اليه فلا مسند واما نحو يا زيد فلسد يا مسد دعوت
لانه الثنائي والفعل مع الفعل والحرف لا يكون كلاما لعدم المسند اليه واما الحرفان فلا مسند فيهما و
مسند اليه فظهر بهذا معنى قوله ولا يتاتى اي لا يتيسر الاسناد الا في اسمين او في فعل واسم والبا في قوله
بالاسناد للاستعانة اي تركب من كلمتين بهذا الرابط او بمعنى مع اي مع هذا الرابط قوله
الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة اقول لم يقتصر على ما تقدم
من قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها لانه اراد ان يصرح غاية للمبتدي بحد كل واحد من الاقسام في اول
صنف والذي تقدم لم يكن حدا مصرحا به لان المقصود منه الحصر كان المراد الدليل على الحصر قوله ما دل
اي كلمة دلت ولا يورد عليه الخط والعقد والنصبة والاشارة وانما اورد لفظة ما مع احتمالها الكلمة
وغيرها اعتمادا على ما ذكر قبل من كون الاسم احد الاقسام الثلثة في قوله وهي اسم وفعل وحرف وكل اسم كلمة
لان الكلمة كلي والاسم جزئي لها قوله في نفسه الجار والمجرور مجرور المحل صفة لقوله معنى والضمير البارز في
نفسه لما اي المراد بها الكلمة كما ان الضمير في قوله قبل على معنى في نفسها للكلمة وقال المصنف
ان الضمير في قولهم ما دل على معنى في نفسه وقولهم غيره راجع الى المعنى وان معنى ما دل على معنى في نفسه اي لا
باعتبار غيره كقولهم الدار قيمتها في نفسها كذا اي باعتبار نفسها ولا باعتبار كونها في وسط البلد وفي
ذلك وفيه نظر لان قولهم في حد الحرف على معنى في غيره نقيض قولهم على معنى في نفسه ولا يقال في مقابلة
قولك الدار في نفسها كذا قيمة الدار في غيرها كذا بل يقال لم في نفسها ومعنى الكلام ما اخترناه من جعل في
نفسه صفة لمعنى والضمير لما لان الاسم كلمة دلت على معنى ثابت في نفس تلك الكلمة والحرف كلمة دلت على معنى
ثابت في لفظ غيرها فغير صفة للفظ وقد يكون اللفظ الذي فيه معنى الحرف مفردا كالمعرف باللام
والمنكر بالتنوين وقد يكون جملة كما في هل قام زيد فان الاستفهام معنى في الجملة اذ قيام زيد
مستفهم عنه وكذا النفي في ما قام زيد اذ قيام زيد منفي فالحرف يوجد لمعناه في لفظ غيره اما متقدم
عليه كما في نحو بصري او متاخر عنه كما في الرجل والاكثر ان يكون معنى الحرف مضمون ذلك اللفظ فيكون
متضمنا للمعنى الذي احدث فيه الحرف مع دلالته على معناه الاصلي الا ان هنا تضمن معنى لم يدل
عليه لفظ المتضمن كما كان لفظ البيت متضمنا لمعنى الجدار ودالا عليه بل الدال على المضمون
فيما نحن فيه لفظ آخر مقترن بالمتضمن فلفظ رجل في قولك الرجل متضمن لمعنى التعريف الذي احدث فيه
اللام المقترن به وكذا ضرب زيد في هل ضرب زيد متضمن لمعنى الاستفهام اذ ضرب زيد ولا بد
في المستفهم عنه من معنى الاستفهام وموجد فيه وقد يكون معنى الحرف ما دل عليه غير مطابقة
وذلك اذا كان الغير لازم الاضمار كما دل همزة اضرب ونون نضرب على معنى الضميرين اللازم
اضمارهما وقد يكون الحرف دالا على معنيين كل منهما في كلمة كحروف المضارعة الدالة على معنى
في الفعل ومعنى في الفاعل والاغلب في معنى الحرف ان يكون بمعنى الاسماء الدالة على المعاني
دون الاعيان وقد يكون دالة على العين ايضا كالهمزة في اضرب ونضرب وتا تضرب في

نون

خطاب المذكر فانهما يفيد معنى في ارض [illegible] الافعال ثم نعرف ان معنى من الابتداء فمعنى من ومعنى
لفظ الابتداء سواء الا ان الفرق بينهما ان لفظ الابتداء ليس مدلوله مضمون لفظ آخر بل هو لفظ دل على
معناه الذي في نفسه مطابقة ومعنى من مضمون لفظ آخر مضاف ذلك المضمون الى معنى ذلك اللفظ
الاصلي فلذا جاز الاخبار عن لفظ الابتداء نحو الابتداء خير من الانتهاء ولم يجز الاخبار عن من لان الابتداء
الذي هو مدلولها في لفظ آخر فكيف يخبر عن لفظ ليس معناه فيه بل في لفظ غيره وانما يخبر عن الشيء باعتبار
المعنى الذي في نفسه مطابقة فالحرف وحده لا معنى له اصلا اذ هو كالعلم المنصوب بجنب شيء
ليدل على ان في ذلك فايدة ما فاذا افرد عن ذلك الشيء بقي غير دال على معنى اصلا فظهر لهذا ان المعنى
الافرادي للاسم والفعل في انفسهما وللحرف في غيره ولا يصح الاعتراض على حد الحرف بالصفات وذلك
بان يقال معنى طويل في جاءني رجل طويل بحصل معناه اي الطول في موصوفه حتى صار الموصوف متضمنا له
وذلك ان موضوعه معنى ذو طول وطول فهو دال على معنيين احدهما قايم بالآخر اذ الطول قايم بذي فمعناه
الطول وصاحبه لا مجرد الطول الذي في رجل واعاد ذكر الموصوف قبله لتعيين ذلك الصاحب الذي
دل عليه طويل قام به الطول لا ليقوم به الطول واما قولهم النعت دال على معنى في متبوعه فلكون
المتبوع معينا لذلك الذي قام به المعنى ومخصصا له وكونه اياه بل المصدر في قولك ضرب زيد متعلق
بمعنى في غيره اعني ضاربه زيد لكنهم عن مثله احترزوا بقولهم دال بحسب الوضع ولم يوضع المصدر
ليفيد في لفظ غيره معنى اذ يصح ان تقول الضرب شديد ولا تذكر الضارب ولا يخرج عن الوضع
ويصح ان يعترض عليه بالافعال فان ضرب موضوع ليدل على ضارب ما ان تقع به ولا يندفع هنا
الاعتراض الا بما قال بعضهم الحرف ما لا يدل الا على معنى في غيره فان ضرب مفيد في نفسه الاخبار
عن وقوع ضرب وفي فاعله عن ضاربه بخلاف من فانه لا يفيد الا معنى ابتداء قوله غير مقترن صفة بعد صفة
لقوله معنى ويستمر معنى قوله غير مقترن سارية في حد الفعل هو ما دل على معنى في نفسه مقترن
باحد الازمنة الثلثة اعني على معنى واقع في احد الازمنة الثلثة معينا بحيث يكون ذلك الزمان المعين
ايضا مدلولا للفظ الدال على ذلك المعنى بوضعه اولا فيكون الظرف والمظروف مدلولي لفظ
واحد بالوضع الاصلي فيخرج عن حد الفعل نحو الضرب والقتل وان وجب وقوعه في احد الازمنة الثلثة
معينا في نفس الامر لان ذلك المعين لا يدل عليه لفظ المصدر ويخرج الصبوح والغبوق
والقيلولة والسرى لان اللفظ وان دل على زمان لكنه ليس احد الازمنة الثلثة اي الماضي والحال
والاستقبال وكذا يخرج نحو خلق السموات وقيام الساعة لانه وان اقترن الحدث في كل واحد
منهما باحد الازمنة الثلثة معينا عند السامع لكن لا بدلالة اللفظ عليه وضعا ويخرج ايضا
اسم الفاعل والمفعول عند اعمالهما لانهما وان كانا لا يعملان عندهم الا مع اشتراط الحال او الاستقبال
لا ان ذلك الزمان مدلول عملهما لا مدلولهما وضعا وكذلك يخرج اسماء الافعال لان ذلك فيها
ليس بالوضع الاول بل بالوضع الثاني كما يجي في بابها ويدخل فيه المضارع لانه دال على احد الازمنة
الثلثة بالوضع ان قلنا انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وكذلك ان قلنا ايضا باشتراكه
في الحال والاستقبال لان اللفظ المشترك في معنيين حقيقة فيهما موضوع لكل واحد منهما

فهو في اصل الوضع لاحد الازمنة الثلثة وكذا في الاستعمال والتباس ذلك المعنى على السامع لا يخل
بكونه لاحدهما معينا وكذا يدخل الافعال الانشائية لعروض الانشاء وكون الفعل لاحدها معينا
في الوضع سواء كان العارض لازما كما في عسى وعبلا ام كما في بعت واشتريت ولا يدخل في هذا الحد
لفظ الماضي والمستقبل والحال اذا اريد به الفعل الذي مضى والفعل الآتي والفعل الحالي لان لفظ الماضي
ليس موضوعا للحدث الكاين فيما مضى بل لكل ماض من الزمان او في المكان نحو مضى في الارض وكذا
المستقبل والحال ولا يدخل الفعل دل على معنى في نفسه مقترن بزمان من
حيث الوزن حتى لا يرد مثل هذا من الاصل ولا يرد ايضا مثل الصبوح والغبوق والسرى ولا
الاسم الموضوع دال بتركيبه على احد الازمنة الثلثة كالغبور مثلا بمعنى كون الشيء في الماضي وفي المستقبل
فان دلالته على احد الازمنة الثلثة بالحروف المرتبة لا بالوزن ومن ثم بقي هذه الدلالة مع تغير الوزن
كالغابر وغبر يغبر والخوالف بمعنى المضي والبقاء في المكان او في الزمان قال الله تعالى كانت من الغابرين
وانما لم يعين قوله الازمنة الثلاثة لشهرتها في الماضي والمستقبل والحال والحق ان مثل هذا الاجمال
لا يحسن في الحدود وكذا لفظ الاقتران مجمل غير ظاهر في ما ذكرنا في تفسيره ولا يورد في الحدود
الا الالفاظ الصريحة المشهورة في المعنى المقصود بها فان قيل ان ضمير الغايب واسما الموصول وكان
التشبيه الاسمية وكم الخبرية واسما الشرط واسماء الاستفهام خارجة من حد الاسم بقوله في نفسه
فالجواب ان الضمير المذكور والاسما الموصولة وان احتاجا في الافادة الى لفظ آخر لكن لا يفيدان
معناهما الذي هو الشيء المبهم ويحصل في ذلك اللفظ فان لفظ الذي مثلا يفيد معناها الذي هو
الشيء المبهم في نفسها لا في صلتها وانما تحتاج الى صلتها لكشف ذلك الابهام ورفع منها الاثبات
ذلك الابهام في الصلة وكذا ضمير الغايب فهما مبهمان لكن اشترط فيهما من حيث الوضع انه لا بد
لهما من معين مخصص فلذا عدا من المعارف وكذا اسم الاشارة لانه كثيرا ما يكتفى بقرينة عن لفظية
للتخصيص واما الكاف الاسمية فمعناها المثل الحاصل في نفسه بخلاف الحرفية فان معناها التشبيه الحاصل في
لفظ آخر وكذا معنى كم كثير لا الكثرة التي هي معنى فيما بعدها بخلاف رب عند من قال انه حرف فمعناها
فان معناها القلة التي في مجرورها وانما وجب القول بهذا في رب وكم والكافين الاسمية والحرفية
صونا لحدي الاسم والحرف عن الاعتراض ولولا ذلك لكان الفرق بين الكافين ورب وكم بما فرقنا
تحكما لكن لما ثبت اسمية كم بدخول علامات الاسما عليها ولم يثبت مثله في رب وكذا في الكافين
اضطررنا الى الفرق بينهما من حيث المعنى ليسلم الحد ان ولعل الاسم الاستفهام واسم الشرط
كل واحد منهما يدل على معنى في نفسها وعلى معنى في غيره نحو قولك ايهم ضربت وايهم تضرب اضرب
فان الاستفهام متعلق بمضمون الكلام اذ تعيين مضروب المخاطب مستفهم عنه ومعنى الشرط
موجود في الشرط والجزاء واي في الموضعين دال على ذات ايضا وهي ليست معنى فيما بعدها والحق ان تجاوز
عنه بما قال سيبويه ان الهمزة في الاستفهام والشرط اعني الهمزة وان حذفها وجوبا من مثل هذا الاسم لكثرة
الاستعمال وكان الاصل أايهم ضربت وان ايهم تضرب اضرب ثم ضمن معنى الاستفهام والشرط فالمعنيان
عارضان فيها وان كانا لازمين وكذا ما سواي من الاسما الاستفهام والشرط نحو من تضرب ومن

معناه اي في الاستفهام وكذا من نضرب اضرب اي ان من نضرب فجميع اسما الاستفهام والشرط
معني اي الشرطية والاستفهامية هنا ولو قلنا الحرف ما لا يدل الا علي معنى في غيره لم يرد عليه
الاعتراض بمثلهما وبالكاف ورب وكم قوله ومن خواصه دخول اللام والجر والتنوين
والاسناد اليه والاضافة اقول الفرق بين الحد والخاصة ان الحد مطرد منعكس والخاصة
مطردة غير منعكسة والمراد بالاطراد ان يضيف كلا الي الحد ويجعل المحدود خبره كقولك في
قولنا الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن كل ما دل على معنى في نفسه غير مقترن فهو اسم وكذا
القول في الخاصة كل ما دخله لام التعريف فهو اسم والمراد بالعكس ان يجعل مكان هذين نقيضهما
فتقول كل ما لم يدل على معنى في نفسه غير مقترن فليس باسم ولا يصح ان يقول في الخاصة كل ما لم يدخله
لام التعريف فليس باسم وقد يقال العكس جعل المبتدا خبرا والخبر مبتداء مع بقاء النفي والايجاب
بحاله وهذه عبارة المنطقيين فيطرد قضية الحد والمحدود كلية مع جعل المحمول موضوعا نحو كل اسم
دال على معنى في نفسه غير مقترن وينعكس كلية نحو كل دال على معنى في نفسه غير مقترن اسم وقضية
الخاصية تنعكس كلية ولا يطرد وكذا نحو كل ما دخله اللام اسم ولا يقال كل اسم يدخله اللام قوله دخول اللام
اي لام التعريف الحرفية بخلاف لام الموصول في نحو الضارب والمضروب فانها لا يدخل الا على فعل
في صورة الاسم كما في الموصولات وبخلاف ساير اللامات كلام الابتداء ولام جواب لو وغير ذلك
وانما اختصت لام التعريف بالاسم لكونها موضوعة لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة في نفس
الدال والفعل لا يدل على الذات الا ضمنا والحرف مدلوله في غيره لا في نفسه واما قول الشاعر
يقول الخنا وابغض العجم ناطقا الى ربنا صوت الحمار اليجدع فليست اللام فيه للتعريف بل هي اسم
موصول دخل على صريح الفعل المشابهة لاسم المفعول وهو مع ذلك شاذ قبيح لا يجي الا في ضرورة
الشعر وانما اختص الجر بالاسم لانه قصد وان يوفوا الاسم لاصالته في الاعراب حركات الثلث وينقصوا
من المضارع الذي هو فرعه فيه واحد منها فنقصوه ما لا يكون معمول الفعل وهو الجر واعطوه ما يكون
معموله وهو الرفع والنصب واما التنوين فاختص من جملة اقسامها الخمسة بالاسم ما ليس للترنم
فهي اذن اربعة اقسام احدها للتنكير نحو صه وويه وحج وسيبويه وقيل يختص باصوات واسم
الفعل واما التنوين في نحو رجل واي اهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن لان الاسم منصرف وانا لا ارى
منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فرب حرف يفيد فائدتين كالالف في الواو
في مسلمان ومسلمون فنقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فان سميت به الاسم لمحضت
للتمكن وانما اختصت تنوين التنكير في الاسما لمثل ما ذكرنا في لام التعريف وثانيها
تنوين التمكن ومعناه كون الاسم معربا فلا يكون الا في الاسم وانما لم يجعل لاعراب المضارع
علامة لعروضه وانما حذف علامة الاعراب من غير المنصرف مع كونه معربا المشابهة للفعل
الذي اصله البنا وثالثها للتعويض عن المضاف اليه كحينئذ ومررت بكل قائما وسيجي ان
المضاف لا يكون الا اسما ورابعها المقابلة نون الجمع المذكر السالم في نحو مسلمات على
الاعرف من اقوالهم ولا معني له الا في الاسم وانما قالوا انه تنوين مقابلة اذ لو كانت للتمكن

جمع المؤنث السالم

لم يثبت في نحو قوله تعم من عرفات ولو كان للتنكير لم يثبت في الاعلام وليست عوضا عن المضاف اليه ولا
للترنم فلم يبق الا ان يقال هي في جمع المؤنث في مقابلة النون في جمع المذكر فقام مقام التنوين التي في الواحد
في المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة تمام الاسم وليس في النون شي من معاني الاقسام
الخمسة المذكورة فكذلك التنوين التي في جمع المؤنث السالم علامة لتمام الاسم فقط وليس فيها شي من
تلك المعاني لكنهم حطوها عن التنوين لسقوطها مع اللام في الوقف دون النون لان النون اقوى واجلد
بسبب حركاتها وقال الربعي وجاراه ان التنوين في نحو مسلمات للصرف قال جاراه وانما لم يسقط
في عرفات لان التانيث فيها ضعيف لان التا التي كانت لمحض التانيث سقطت والباقية علامة لجمع
المؤنث وفيما قال نظر لان عرفات مؤنث وان قلنا انه لا علامة تانيث فيها متمحضة للتانيث
ولا مشتركة لانه لا يعود الضمير اليها الا مؤنثا تقول هذه عرفات مباركا فيها ولا يجوز مباركا
فيه الا تاويل بعيد كما في قوله ولا ارض ابقل ابقالها فانها لا يقصر عن تانيث مصر الذي هو بتاويل البقعة
والاولى عندي ان يقال ان التنوين للصرف والتمكن وانما لم يسقط في نحو عرفات لانه لو سقط
لتبعه الكسر في السقوط وتبع النصب وهو خلاف ما عليه الجمع السالم اذا الكسر فيه متبوع لا تابع
فهو فيه كالتنوين في غير المنصرف للضرورة لم يحذفا هنا مع انه جوز الزجاج هنا مع العلمية حذف
التنوين وابقاء الكسر ويروي بيت امرئ القيس تنورتها من اذرعات واهلها بيثرب ادنى دارها
نظر عالي بكسر التا بلا تنوين وبعضهم بفتح التا في مثله مع حذف التنوين ويروي من اذرعات كساير ما لا ينصرف
فعلي هذين الوجهين التنوين للصرف بلا خلاف والاشهر بقا التنوين في مثله مع العلمية وقال بعضهم التنوين فيه
عوض من الفتحة واما تنوين الترنم فهو في الحقيقة لترك الترنم لانه انما يوتى به اشعارا بترك الترنم عند بني تميم
في روي مطلق وذلك ان الالف والواو والياء في القوافي يصلح للترنم لما فيهن من المد فيبدلهم التنوين ايضا
والمعرف باللام قال اقلي اللوم عاذل والعتابا وقولي ان اصبت لقد اصابا ولم يمنع دخولها
الحرف ولا منعوا ذلك في القياس نحو نعم في القافية وقد يلحق عند بعض الروي المقيد فتخص باسم الغالي لان الغلو
تجاوز الحد وحد هذا التنوين ان يكون بدلا من حرف الاطلاق دلالة على الترنم فاذا دخل القافية المقيدة فقد
جاوز حده ويخرج به الشعر عن الوزن فهو غال لهذا الوجه ايضا وهو كقوله وقاتم الاعماق خاوي المخترقن
فيفتح ما قبل التنوين تشبيها لها بالخفيفة او يكسر للساكنين كما في حينئذ على ما يجي في آخر الكتاب وانما الحق
بالروي المقيد تشبيها له بالمطلق وانما اختص كون الشي مسندا اليه بالاسم لان المسند اليه مخبر عنه اما في الحال او
في الاصل كما ذكرنا ولا يخبر الا عن لفظ دال على ذات في نفسه مطابقة والفعل لا يدل على الذات الا ضمنا
والحرف لا يدل على معنى في نفسه ولهذا العلة اختص التثنية والجمع والتصغير والنسبة والنداء بالاسم
اما نحو ضربت وضربا وضربوا فالتانيث والتثنية والجمع فيه راجع الى الاسم وكذا التصغير في نحو قوله
يا ما املح غزلانا شدن لنا من هؤليائكن الضال والسمر راجع الى المفعول المتعجب منه اي هن مليحات و
التصغير للشفقة نحو يا بني فهو شي موضوع غير موضعه كما ان التانيث في ضربت في غير موضعه واما نحو قوله
يا رب ارجعون علي ناويل رجعني رجعني رجعني وقول العجاج يا حرسي اضربا عنقه اي اضرب اضرب فليس
الاول بجمع والثاني بتثنية اذ التثنية ضم مفرد الى مثله في اللفظ غيره في المعنى والجمع ضم مفرد الى مثله

لان هذا معنى يناسب الاقرب الى الجمع لم تسب هذا الجامع التنكير للجمع كما في جمع المذكر كان التنوين في جمع المذكر

لمناسبته

لمناسبته انها اذا قصد الاشعار بترك الترنم يحلق التنوين بدل المد فهذا التنوين لمحض التنغيم ايضا

والتانيث

او اكثر في اللفظ غيره في المعنى وارجعو زواضربا بعضهم لتكرير كما ذكرنا والتكرير ضم الشي الى مثله في اللفظ
مع كونه اياه في المعنى للتاكيد والتقرير والغالب فيهما بعد التاكيد ان يذكر بلفظين فصاعدا لكنهم خرجوا
في بعض المواضع باجراء مجرى المسند والمجموع لمشابهته لهما من ان التاكيد اللفظي الصاحب الى مثله في اللفظ
وان كان اياه في المعنى فقوله اضربا عنقه مثل لبيك وسعديك وقوله ثم ارجع البصر كرتين في كون اللفظ في
صورة المثنى ولبس به واختص بالاضافة اعني كون الشي مضافا بالاسم لان المضاف اما متخصص كما في غلام
رجل ومتعرف كما في غلام زيد والتخصص والتعرف من خصايص الاسم كما مر في لام التعريف واما الاضافة
في نحو ضارب زيد وحسن الوجه ومودبا لخدام وان لم تخص المضاف ولم تعرفه فهي فرع الاضافة المحضة
فلا يكون المضاف في مثلها الا اسماء ايضا ولم يذكر المصنف من خواص الاسم كونه مضافا اليه لئلا يرد عليه
مثل قوله يوم يجمع الله الرسل من اضافة الظروف الى الافعال وعد بعضهم من خواصه ايضا واعتذروا
عن الايراد المذكور بان المضاف اليه في الحقيقة المصدر المدلول عليه بالفعل اي يوم جمع الله قيل والدليل على
ان المضاف اليه هو المصدر ربما يقع المضاف به موطوا الفعل من التعريف نحو اتيتك يوم قدم زيد الحار
او البارد واما انا فلا اضمن صحة هذا المثال ومجي مثله في كلامهم والظاهر ان المضاف اليه لفظ في نحو يوم
قدم زيد الجملة الفعلية لا الفعل وحده كما ان الاسمية في قولك اتيتك زمن الحجاج امير المضاف اليها
واما من حيث المعنى فالمصدر هو المضاف اليه الزمان في الجملتين قوله وهو معرب ومبني المعرب
المركب الذي لم يشبه مبني الاصل اقول هذا حد معرب الاسم لا مطلق المعرب لانه في تصنيف
الاسماء فلا يذكر الا اقسامها فكانه قال الاسم المعرب هو الاسم المركب وكذا جميع الحدود التي ذكرها في
الاسم ولفظ المركب يطلق على شيين على احد الجزئين والاجزاء بالنظر الى الجزء الاخر والاجزاء رفع
كما يقال في ضرب زيد مثلا ان زيدا مركبا اي ضم وضرب الى زيد وهذا كما يقول مثلا لاحد الخصمين
منو زوج رككم ويقول لهما معا زوج ومراد المصنف المعنى الاول وليس من ضم لان المركب في اصطلاحهم
في المجموع اشهر منه في كل واحد من جزئيه واجزائه فتوهم ان المعرب لا يكون الا مركبا من شيين فصاعدا
نحو زيد عمرو ونحوه وهذا دأب المصنف يورد في حدوده هذه المقدمة الفاظا غير مشهورة في المعنى
المقصود اعتمادا منه على عنايته وينبغي ان يحترز في الحدود او ضح الالفاظ في المعنى المراد ويحترز عن
الالفاظ المشتركة فكيف باستعمال لفظ مشهور في غير المعنى المقصود اظهر ثم وان تنزلنا عن هذا المقام
وسلمنا ان المركب في الظاهر هو احد الجزئين والاجزاء فليس كل اسم مركب الى غيره غير مشابه لمبني الاصل
معربا بل الاسم المركب الى عامله الا ترى ان المضاف اسم مركب الى المضاف اليه ولا يستحق بهذا التركيب
اعرابا بل المضاف اليه يستحقه بالتركيب الاضافي لان المضاف عامل على قول او اللام المقدر على
الاخر كما مر وكذا التابع مع متبوعه لا يستحق احدهما بهذا التركيب اعرابا معينا وكذا اسماء الحروف
الموجودة في اوايل السور نحو حم ويس قوله مبني الاصل هذا ايضا من ذلك لانه اصطلاح محدث
ومراده الحرف والفعل الماضي والامر على ما هو في الشرح وان اخذنا لفظ مبني الاصل على مقتضى
اللفظ من المعنى المشهور دخل فيه مطلق الافعال وان كان المضارع اذا اصل جميع الافعال البناء على
ما ذهب اليه البصرية فيرد عليه اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر وجميع باب ما لا ينصرف

فهاهو كما ان و يطلق على المجموع فيقال ضرب زيد مركب من ضرب ومن زيد

7

بل ان اختار مذهب الكوفيين في كون المضارع اصلا في الاعراب كالاسم لتوارد المعاني عليه كما يجي في باب
لم يرد ما ذكرنا ولا يرد على تفسيره المبني الاصل الحروف والماضي والامر المصدر في نحو اعجبني ضرب زيد عمروا
امس وذلك بان يقال المصدر ههنا يشبه الماضي لتقديره مع ان اي ان ضرب والامر بعيدا فهو مشابه
للماضي مع انه معرب لان مشابهة المصدر لمطلق الفعل بسبب علة لا مشابهة للماضي بدليل انه يعمل و
ان كان بمعنى الحال والاستقبال وانما ذكر في حد المعرب التركيب وكونه غير مشابه لمبني الاصل احترازا
من قسم المبني وذلك لان الاسم اما ان يبنى لعدم موجب الاعراب اعني المعاني المتعاقبة على الاسم الواحد
كالفاعلية والمفعولية والاضافة وهو الاسماء المعدودة تعديدا كاسماء العدد نحو واحد اثنان
ثلثة واسماء حروف التهجي نحو الف با تا ثا ونحو زيد عمرو بكر والاصوات كنخ وهو غ والمعاني الموجبة
للاعراب انما يحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل فالتركيب شرط حصول موجب الاعراب
فلهذا قال المركب الذي فيه سبب الاعراب فخرج منه الاسماء المجردة عن السبب ويجي في التصريف في
باب التقاء الساكنين تحقيق الكلام في الاسماء المعدودة نحو الم الله واما ان يبنى مع حصول
الموجب للاعراب لوجود المانع منه والمانع مشابهته للحرف او الفعل على ما يجي في باب المبني وذلك
في المضمرات والمبهمات واسماء الافعال والمركبات وبعض الظروف على ما يأتي فقوله الذي لم يشبه مبني
الاصل يخرج هذه الاسماء واغنى الاحتراز بالجنس ايضا لكونه اخص من الفصل قوله
ويختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا اقول هذا الذي جعله المصنف بعد تمام حد المعرب
حكما من احكامه لازما له جعله النحاة حد المعرب فقالوا المعرب ما يختلف آخره باختلاف العوامل قال
المصنف وهو الحق يلزم منه الدور لان المقصود ليس مطلق اختلاف الآخر بل الاختلاف الذي يصح به
ومعرفة مثل هذا الاختلاف موقوفة على معرفة المعرب اولا فان حددنا المعرب بالاختلاف كانت معرفة
المعرب متوقفة على معرفة الاختلاف توقف كل محدود على حده فيكون دورا وهنا ان قصد تعريف حقيقة
المعرب لتمييز عند المنشي للكلام فيعطيه بعد تعقل حقيقته حقه من اختلاف الآخر اما ان يبين الاختلاف
الصحيح لا من معرفة المعرب بل بحصول الاختلاف في كلام صحيح موثوق كالقرآن وغيره جاز تعريف
المعرب بذلك الاختلاف لعدم توقف معرفته اذن على معرفة المعرب فان قيل اي فرق بين المعرب
والمبني في الحكم المذكور فان المبني ايضا يختلف تقديرا وذلك في اصل قسميه اعني المركب منه على
مع العامل كخوجاني هولاء فهو مثل قاض فالجواب ان المعرب يختلف آخره تقديرا اي يقدر الاعراب
على حرف الآخر ولا يظهر اما للتعذر كما في المقصور او للاستثقال كما في المنقوص بخلاف المبني
فان الاعراب لا يقدر على حرف الاخير اذ المانع من الاعراب في جملته وهو مناسبته للمبني لا في
آخره نحو هولاء وامس وقد يكون في آخره ايضا كما في جملة نحو هذا فلهذا يقال في موضعه انه في محل الرفع
اي في موضع الاسم المرفوع بخلاف المقصور في جاء الفتى فانه يقال ان الرفع مقدر في آخره قوله لفظا او
تقديرا مصدران بمعنى المفعول اي يختلف آخره اختلافا ملفوظا او مقدرا فهما نصب على المصدر
ويجوز ان يكون المضاف مقدرا اي اختلاف لفظ او تقدير قوله الاعراب ما اختلف
آخره به هذا تمام الحد على ما يوذن به كلامه في الشرح قوله ليدل على المعاني المعتورة عليه اقول
بان لما وضع الاعراب في الاسماء والضمير في قوله آخره للمعرب وفي قوله به لما قوله المعنى

اي السابقة فقوله عليه اي على المعرب قوله ليدل به ضمير من اختلاف او ضمير ما وصدقها الحركات والحروف
ويدخل في عموم لفظ ما الفعل ايضا [illegible] التي لاجلها يختلف آخر المعرب به لان الاختلاف حاصل من العامل بالآلة
التي هي الاعراب فهما في الظاهر كالقاطع والسكين وان كان عامل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم بالآلة
الاعراب الا ان النحاة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة وان كان علامة لا علة ولهذا سموه عاملا ويمكن
ان يعتذر للمصنف بناء على ظاهر اصطلاحهم اعني ان العامل كالعلة الموجدة بان يقال الباء لاستعانة دخولها
في الآلة اكثر منه في الموجدة ولا يعترض على الحد بكسرة تلحق لاجل الاضافة وياء النسبة وفتحه لاجل تاء
التانيث بان يقال الاعراب الذي كان على الآخر انتقل لاجل الاضافة من غير انتقال الى آخر وانتفى الى
لاجل النسبة وتاء التانيث وانتقل الى الياء والتاء التي كلها مع الاسم وهذا تغير في كلمة وكذا في الف
المثنى وياءه وواو الجمع وياءه وذلك لانه قال الاعراب ما اختلف آخر المعرب به والمعرب كما ذكرنا هو
المركب مع عامله ولم يدخل العامل في المضاف الى الياء والمنسوب والمؤنث بالتاء والمثنى والمجموع
الا بعد لحاق هذه الاحرف المذكورة بها لانك اذا قلت مثلا في قولك جاءني مسلمان ثم المثنى ولم يحدث
المعرب ثم ثنيته وكذا البواقي فقبل لحاق هذه الاحرف كان الاسم مبنيا لعدم التركيب فلم يختلف
آخر المعرب بهذه الحروف ولا يقال ان الحد غير جامع لان التغيير في نحو مسلمان ومسلمون
ليس في الآخر اذ الآخر هو النون وذلك لان النون فيهما كالتنوين كان التنوين لم يخرج وضعه
لم يخرج ما قبله عن ان يكون آخرا حروف فكذا النونان قال المصنف انما اخترت هذا الحد وهو
مختار عبد القاهر على ما نسب اليه الاندلسي على حد بعض المتاخرين الاعراب اختلاف الآخر
لان الاختلاف امر لا يتحقق ثبوته في الآخر حتى يسمى اعرابا ولهم ان يقولوا انك ايضا اثبت
الاختلاف من حيث لا تدري بقولك ما اختلف آخره به ولا يختلف آخر الشيء الا وهناك
اختلاف اذ الفعل متضمن للمصدر قال ولو ثبت الاختلاف ايضا فهو امر واحد حاصل من مجموع
الضم والفتح والكسر لا من كل واحد منها اذ لو لزم آخر الكلمة واحد منها لم يكن هناك الاختلاف
والاختلاف شيء واحد والاعراب بالاتفاق ثلثة اشيا فكيف يكون الاعراب اختلافا فلهم ان يقولوا
هذا منك بناء على ان معنى الاختلاف انقلاب حركة حركة اخرى وانقلاب حرف حرفا آخر ولا انقلاب
من حيث هو شيء واحد والحق ان معنى قولنا يختلف الآخر اي يتصف بصفة لم يكن عليها فان زيدا
مثلا في حال الافراد لم يكن شيئا من الحركات فلما ضممت الدال بعد التركيب في حال الرفع
فقد اختلف اي انقلب من السكون الى هذه الحركة المعينة فقد حصل بالحركة الواحدة اختلاف في
الآخر وانتقال الآخر الى الفتحة غير انتقاله الى الضمة وكذا انتقاله من السكون الى الكسرة فهنا
ثلاث اختلافات متغاير بعضها لبعض بحسب تغاير الحالات المنتقل اليها وان كانت داخلة في
مطلق الاختلاف فالاختلاف اذن كالاعراب والاعراب ايضا هو الانتقالات المذكورة
هذا اذا اعرب بالحركات وان كان الاعراب بالحروف فاختلاف الآخر اذن احد نوعين اما
رده في محذوف من الكلمة فقط او رده مع القلب كما اذا اردت مثلا اعراب ابا بالحروف
رددت عليه الواو المحذوفة رفعا ورددتها وقلبتها الفا في النصب وياء في الجر وثانيهما
جعل العين او الحرف الذي ذيل في الآخر لغرض بعينه اعرابا ايضا وجعله مع القلب اعرابا كما

كضمين ذلك مفردا وذلك مجموعا

جعلت الالف والواو المزيدين علامتي التثنية والجمع في نحو مسلمان ومسلمون علامتي الرفع ايضا وجعلتهما مع
القلب علامتي النصب والجر وكذا فوه وذو مال فقد اختلف حال الالف والواو رفعا ونصبا وجرا
لسبب بعدما كانا لشيء واحد وينبغي ان يعد كل واحد من الكسرتين في نحو ان المسلمات وبالمسلمات
غير الاخرى فالاختلاف في آخره ثلاثة فيما كضمين ذلك مفردا وذلك مجموعا وكذا فيما ان احمد وباحمد
وبان المسلمين وبالمسلمين وان المسلمين وبالمسلمين وليس كذا الف المثنى وواو الجمع اذا جعلتا اعرابا
لان علامتي التثنية والجمع لا يجوز خلوهما فتبين لك بهذا ان الاختلاف في كل اسم ثلثة كالاعراب فهو هو
ولو جعلنا ايضا الاختلاف تحول حركة الى حركة او حرف الى حرف كما فهم المصنف فهو ايضا ثلاث اختلافات بحسب
المنتقل اليه تحول الضمة فتحة وتحول الضمة كسرة وتحول الفتحة كسرة وكذا في الحروف ولو جعلت تحول
الضمة فتحة وتحول الفتحة ضمة حصل ست اختلافات والحق ان معنى الاختلاف ما ذكرنا اولا وقال ايضا
لو كان الاعراب هو الاختلافات لزم ان يكون الاسم في اول تركيبه غير معرب كالرجل مثلا زيد اسما للشخص
ثم ركب مع عامله اول تركيب نحو جاءني زيد فلا اختلاف اذ لم يتحرك حركة اي حركة بعد والجواب ان معنى
الاختلاف كما ذكرنا انتقال الآخر من السكون الى حركة ما ففيه اذن اختلاف ثم نقول لو فهم الاختلاف
ايضا بانقلاب حركة حركة لكان الالزام مشتركا بينه وبين النحاة لقولهم اختلف آخره به فلم ينقلب حركة
حركة ثم لم يكن ما اختلف آخره به فان قال اردت ما يكون به الاختلاف واذا كان قيل العبارة الصحيحة عن مثل
هذا المراد ما يختلف آخره به لا ما اختلف قوله ليدل تعليل لوضع الاعراب في الاسماء اعلم ان ما يحتاج الى
التعيين من معاني الكلم على ضربين احدهما ان يكون في الكلمة معنيان او اكثر غير طاري احدهما على الآخر
كما في الكلم المشتركة نحو القرء في الطاهر والحيض وضرب في الماضي المعروف والسير وكذا جميع
الافعال المضارعة عند من قال باشتراكها ومن للابتداء والتبيين والتبعيض فمثل هذا لا يلزم
العلامة المميزة لاحد المعنيين او المعاني عن الآخر لان واضعه لاحد المعنيين واضعا كان او مستعملا
لم يراع فيه المعنى الآخر حتى يخاف اللبس فيضع العلامة لاحدهما والثاني ان يكون في الكلمة معنيان يطرأ
احدهما على الآخر فلا بد للطارئ ان لم يلزمه من علامة مميزة له ليعرف عليه ومن ثم احتاج كل مجاز الى
قرينة دون الحقيقة وهذا الطارئ غير اللازم للكلمة لا يلزم ان يطلب له اخف العلامات بل قد يطلب له صيغة
الكلمة كما في التصغير والجمع المكسر والفعل المسند الى المفعول كرجيل ورجال وضُرب وقد يختلف
حروف العلة صار كاحد حروف تلك الكلمة كما في المثنى والجمع والمنسوب والمؤنث والمؤنث نحو
مسلمان ومسلمون ومسلمات وزيدي ومسلمة والمسلم وقد يكون نفس المعنى الطارئ على الكلمة كلمة
اخرى مستقلة كالوصف الدال على معنى في موصوفه والمضاف اليه الدال على معنى في المضاف وان كان
طرآن المعنى لازما للكلمة فان كان الطارئ معنى واحدا لا غير ككون الفعل عمدة فيما تركب منه وضعا
فلا حاجة الى العلامة لانها تطلب للتمييز وان كان الطارئ اللازم احد الشيئين او الاشياء
فاللائق بالحكمة ان يطلب له اخف علامة يمكن لانه ولا يقتصر للتمييز على الكلمة الاخرى التي بها طرا ذلك
المعنى كما اقتصر في المضاف والموصوف لان المعنى المحتاج فيهما الى العلامة غير لازم لهما بخلاف ما نحن فيه
فاعتناؤهم بهذا النوع اتم احتياطا من ان يهمل طرى شبيه المعنى كان هناك علامة لازمة للكلمة

الطهر

والاصل سميناها الطاري ومثل هذا المعنى انما يكون في الاسم لانه بعد وقوعه في الكلام لا بد ان يعرض فيه اما
معنى كونه عمدة الكلام او كونه فضلة فجعلوا علامة ابعاض حروف المد التي هي ابعاض الحركات وجعلت
في بعض الاسماء حروف المد وهي الاسماء الستة والمثنى والمجموع بالواو والنون لعدد من كونها في كل واحد
منها لم تختلف حروف مد احسنه لما قصد ذلك لحصل في الاسماء الستة لام الكلمة او عينها علامة
وفي المثنى والمجموع حرفا التثنية والجمع علامتين كل ذلك لاجل التخفيف وجعل الرفع الذي هو اقوى
الحركات للعمد وهي ثلثة الفاعل والمبتداء والخبر وجعل النصب للفضلات سواء اقتضاها جزءا
الكلام بلا واسطة كغير المفعول معه من المفاعيل وكالحال والتمييز او اقتضاها بلا واسطة حرف
كالمفعول والمستثنى غير المفرغ والاسماء التي هي حروف الاضافة اعني حروف الجر وانما جعل للفضلات
النصب الذي هو اضعف الحركات واخفها لكون الفضلات اضعف من العمد واكثر منها ثم اريد
ان يميز بعلامة ما هو فضلة بواسطة حرف ولم يبق من الحركات غير الكسر فميز به مع كونه منصوب المحل
لانه فضلة فصار معنى كون الاسم مضافا اليه معنى العمدية معنى آخر متضمنا الى المعنيين المذكورين
علامته الجر فان سقط منه الحرف ظهر الاعراب المحلي به في هذه الفضلة كالله لافعلن واذا عطف
على الجر فالحمل على الجر الظاهر اولى من الحمل على النصب المقدر وقد يحمل على المحل كما في قوله وامسحوا
برؤسكم وارجلكم بالنصب وان سقط الجار مع الفعل لزوما كما في الاضافة زال النصب المقدر
كما سيجي ثم اعلم ان محدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم وكذا محدث علاماتها لكن نسب احداث
هذه العلامات الى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم فسمي عاملا لكونه كالسبب للعلامة
كما انه كالسبب للمعنى المعلم فقيل العامل في الفاعل هو الفعل لانه به صار احد جزئي الكلام وكذا العامل
في كل واحد من المبتدا والخبر هو الآخر على مذهب الكسائي والفراء اذ كل منهما صار عمدة بالآخر
واختلف في ناصب الفضلات فقال الفراء هو الفعل مع الفاعل وهو قريب على الاصل
المذكور اذ بسببهما صار الآخر فضلة فهما معا سبب كونه فضلة فيكونان ايضا سبب
علامة الفضلة وقال هشام بن معاوية هو الفاعل وليس ببعيد لانه جعل الفعل الذي هو الجزء
الاول بانضمامه اليه كلاما فصار ما ينضم من الاسماء فضلة وقال البصريون هو الفعل نظرا الى
كونه المقتضي للفضلات وقول الكوفيين اقرب على الاصل الممهد المذكور وجعل الحرف الموصل
لاحد جزئي الكلام الى الفضلة عاملا للجر في ظاهر الفضلة اذ بسببه حصل كون ذلك الاسم
مضافا اليه تلك العمدة ثم قد يحذف حرف الجر لزوما مع الفعل الذي اوصله الحرف الى الفضلة
لغرض التخصيص او التعريف في الاسم كما يجي في باب الاضافة فزوال النصب المحلي عن المجرور لفظا
لكون الناصب اي الفعل مع الفاعل محذوفا نسيا منسيا مع حرف الجر الدال عليه فكان اصل
غلام زيد غلام حصل لزيد فاذا حذف الجار قام الاسم المراد تخصيصه او تعريفه مقام الجار لفظا
فلا يفصل بينهما كما لم يفصل بين حرف الجر ومجروره ومعنى ايضا الدلالة على معنى اللام نحو غلام زيد
اذ هو مختص بالثاني وعلى معنى من في نحو خاتم فضة اذ هو متبين بالثاني فتحمل عمل الجر على هذا الاسم كما
احيل على حرف الجر كما يجي ولو كان قياس المستثنى غير المفرغ بالا والمفعول معه الجر ايضا لهذا

فضلتان بواسطة الحرف لكن لما كان الواو في الاصل للعطف وهو مختص باصل الفعليين وكان الا في الاصل غير
الفضلة ايضا كالمستثنى المفرغ ولم يرد اعمالهما فيما بعدهما مخصوصا في اللفظ هنا واما الحروف فلا نظر
على معانيهما الاصلية بل معانيها طارية على معاني الفاظ آخر كما مر في فصل الاسم واما الافعال فلا يلزمها الا معنى
واحد طار كما مر بل قد يطرأ عليها في بعض المواضع احد معنيين ملتبسين كما في قولك ما بالله خاصة
فيطلب على ما يجي في قسم الافعال فاعتبر ذلك الكوفيون وقالوا اعراب المضارع اصلي لا لمشابهة
الاسم خلافا للبصريين على ما يجي في بابه فظهر بهذا التقرير ان الاصل في الاسماء الاعراب للاسماء دون الافعال
والحروف وان اصل كل اسم ان يكون معربا فان قيل كيف ذلك واصل الاسماء الافراد وهي في حال
الافراد غير مستحقة للاعراب كما تقدم في الاسماء المعددة قلت انما كان كذلك لان الواضع لم يضع الاسماء الا
ليستعمل في الكلام مركبة فاستعمالها مفردة مخالف لنظر الواضع فبنا المفردات وان كانت اصلا للمركبات
عارض لها لكون استعمالها مفردة عارضا غير وضعي وقد خرج من عموم قولنا اصل الاسماء الاعراب
صنفان منها احدهما الاصوات كخ وصه وده لان الواضع لم يضعها الا مفردة لانها لم تكن في الاصل
كلمات كما يجي في بابها والثاني اسماء حروف التهجي لانها كالحكاية لحروف التهجي التي ليست بكلم ومن ثم كان
اوائلها تلك الحروف المحكية الا بعضا لا فانهم لما لم يمكنهم النطق بالالف الساكنة توسلوا اليه باللام المتحركة
كما توسلوا الى النطق بلام التعريف الساكنة بالف متحركة اعني الهمزة وليس الالف هو اسم الهمزة لان اوله
الهمزة فسبيله ان يقول لا ولا تقول لام الف واما قولهم نكتبان في الطريق لام الف فمقصودهم اللام
الهمزة لا صورة له ولو نظر الواضع في الصنفين الى وقوعهما مركبين لكانا معربين في نظمهم فلم يكن ان
يضعهما على اقل من ثلثة احرف لانك لا تجد معربا على اقل من ثلثة احرف الا وقد حذف منه شي كيد ودم وقد
صاغ كثيرا منها على حرفين كخ وصه وبا وتا وانما صاغ على اقل من ثلثة لما كان يعرف انه يكون في التركيب
مشابها للحرف كاو وتا الضمير وكاف فعلم انه ليس على معهودنا وهو على اقل من ثلثة ثم نعود
الكسائي والفراء لما اراد في ترافع المبتدا والخبر على رفع من انه يجب تقدم العامل على المعمول فيلزم
تقديم الشي على نفسه لان المتقدم على المتقدم على الشي متقدم على ذلك الشي وانما لم يلزم ذلك لان
العامل النحوي ليس موثرا في الحقيقة حتى يلزم تقدمه على اثره بل هو علامة كما مر ولو وجب ايضا
تقدمه لكونه كالسبب كما مر قلنا ان كل واحد من المبتدا والخبر متقدم على صاحبه من وجه متاخر من
وجه آخر فاذا اختلفت الجهتان فلا دور اما تقدم المبتداء وهو المقصود من الجملة لانك انما ابتدأت بالاسم
لغرض الاخبار عنه والغرض وان كان متاخرا في الوجود الا انه متقدم في القصد وهو العلة الغائية
وهو الذي يقال اول الفكر آخر العمل فرفع كل منهما صاحبه لتقدمه فيرفع المبتداء والخبر اذن
كعمل كلمة الشرط فيه متاخر عنه باخذ الفضلات عن العمد فالمبتدا والخبر على هذا النقل من اصلاح في
الرفع كالفاعل وليس المحكي ابن جني الرفع عليه وهو مذهب الاخفش وابن السراج ولا دليل على
ما نسب الى الخليل من كونهما فرعين على الفاعل ولا على ما نسب الى سيبويه من كون المبتداء اصل
الفاعل في الرفع وعلى التقرير المذكور التمييز والحال والمستثنى الفضلة اصول في النصب كالمفعول
[illegible] المحمولة عليه كما هو مذهب النحاة ولما كان مستنكرا في ظاهر الامر ترافع المبتدا والخبر لما

في الاذهان من تقدم المؤثر على الاثر مشبها له تقدم الشيء على نوبه ضعف عملها لكنهما دخل عليهما مؤثراتها
معنى كان وظننت وكان وان واخواتها وما ولا المشبهة بليس كما يجيء في ابوابها فصارتا العمدة في صورة
الفضلة منتصبة فهي اسم ان ولا التبرئة وخبر كان وكاد ومفعولا ظن ووجه مشابهتهما يجيء في
ابوابهما وانما جاز تقدم كل واحد من جزئي الاسمية على الآخر لعمل كل واحد منهما في الآخر والعامل متقدم
الرتبة على معموله لكن لا ولى تقدم المسند اليه لسبق وجود المخبر عنه على الخبر وان كان الخبر مستقلا
في العناية ولم يلزم على هذا جواز تقدم الفاعل على الفعل لان الفاعل معمول للفعل وليس عاملا فيه
كما كان المبتدا في الخبر ولم يعملوا حال المفاعيل ولم يلزموها موضعها الطبيعي عنها بعمل العامل
لكونها فضلات فظهر لك ان اصل الاسماء الاعراب فما وجد مبنيا منها فاطلب لبنائه علة كما مر
في المضمرات والمبهمات واسماء الافعال والحكايات وبعض الظروف واسماء الاصوات واسماء حروف
التهجي فبناؤها اصلي ولا يحتاج الى التعليل واعرابهما في نحو قوله نذا عين باسم الشيخ في متشلم
وقوله اذا اجتمعوا على الف وواو وياء هاج بينهم جدال لكونهما مركبتين وهو خلاف الاصل
قوله وانواعه رفع ونصب وجر فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة
قوله اعلم ان الحركات في الحقيقة ابعاض حروف العلة فضم الحرف اتيانك بعده بلا فصل
ببعض الواو وكسره الاتيان بجزء الياء وفتحه الاتيان ببعض الالف والحركة والسكون من صفات
الاجسام فلا كل الاصوات لكنك لما كنت تاتي عقيب الحركة بلا فصل ببعض حروف المد وبعد تحرك
سكون الحرف فالحركة اذن بعد الحرف بلا فصل فاذا اشبعت الحركة وهي بعض المد صار تحرف
مد تاما وانما قيل لعلم الفاعل رفع لانك اذا ضممت الشفتين لاخراج هذه الحركة ارتفعتا عن
مكانهما فالرفع من لوازم مثل هذا الضم وتوابعه فسمي حركة البنا ضما وحركة الاعراب رفعا لان
دلالة الحركة على المعنى اتم لتتبين نفس الحركة اولا وكذلك نصب الفم تابع لفتحه كان الفم كان شيئا
ما فطا فنصبته اي اقمته بفتحك اياه فسمي حركة البنا فتحا وحركة الاعراب نصبا واما جر الفك
الاسفل وخفضه فهو ككسر الشيء اذ المكسور يسقط ويهوي الى اسفل فسمي حركة الاعراب جرا
وحركة البنا كسرا لان الاول ابين واوضح واظهر في المعنى المقصود من صورة الفم من الثالث
ثم الجزم بمعنى القطع والوقف والسكون بمعنى واحد والحرف الجازم كالشيء القاطع للحركة او للحرف
فسمي الاعراب جزما والبنا وقفا وسكونا وانما سمي المعرب معربا لان الاعراب ابانة المعنى والكشف
من قوله عليه السلام الثيب يعرب عنها لسانها اي يبين وسمي المبني مبنيا لبقائه على حالة واحدة كالبنا
المرصوص قوله فالرفع علم الفاعلية اي علامتها فلا اولى كان لنا ان يقال الرفع علم كون الاسم
عمدة الكلام ولا يكون في غير العمدة والنصب علم الفضلة في الاصل ثم يدخل في العمدة تشبيها بالفضلة
كما مضى وعلى قول المصنف الرفع في الاصل علم الفاعلية والنصب علم المفعولية ثم يكونان فيما
يشابههما واما الجر فعلم الاضافة اي كون الاسم مضافا اليه معنى او لفظا كما في غلام زيد وحسن الوجه
فالرفع ثلثة اشياء الضم والالف والواو في نحو جاءني مسلم ومسلمان ومسلمون وابوك والنصب
اربعة الفتح والكسر والالف والياء في نحو رأيت مسلما ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين والجر ثلثة

اشياء

اشياء الكسر والفتح والياء في زيد واحمد ومسلمين ومسلمين وابيك وكل ما سوى الضم في الرفع
والفتح في النصب والكسر في الجر فروعها كما يجيء وبين الضم والرفع عموم وخصوص اما كون الرفع
اعم فلوقوعه على الضم والالف والواو واما كونه اخص فلكون الضم قد يكون علم العمدة كما في جاء
الرجل وقد لا يكون كما في حيث وكذا الكلام في النصب والجر واذا اطلق الضم والفتح والكسر
في عبارات البصرية فهي لا تقع الا على حركات غير اعرابية نائية كانت كضم حيث اولا كضمة
قاف قل ومع القرينة يطلق على الحركات الاعرابية ايضا كقول المصنف بالضمة رفعا و
الكوفيون يطلقون القاب احد النوعين على الآخر قوله وانواعه رفع ونصب وجر الرفع والنصب
والجر عنده الحركات كما ذكرنا او الحروف وعلى مذهب من قال الاعراب الاختلاف قال الرفع
انتقال الآخر الى علامة العمدة والنصب انتقاله الى علامة الفضلة والجر انتقاله الى علامة الاضافة
والظاهر في اصطلاحهم ان الاعراب هو الاختلاف الا ترى ان البنا ضده وهو عدم الاختلاف
اتفاقا ولا يطلق البنا على الحركات وانما جعل الاعراب في آخر الكلمة لانه دال على وصف الاسم
اي كونه عمدة او فضلة والدال على الوصف بعد الموصوف قوله والعامل ما به يتقوم المعنى
المقتضي اقول انما بين العامل لاحتياج قوله قبل ويختلف آخره لاختلاف العامل الى بيانه
ويعني بالتقويم نحوا من قيام العرض بالجوهر فان معنى الفاعلية كون الكلمة عمدة او فضلة او مضافا
اليها كالاعراض القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف اليه بسبب توسط العامل فالموجد لهذه
المعاني هو المتكلم والآلة العامل ومحلها الاسم وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم
لكن النحاة جعلوا الآلة كانها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها كما تقدم فلهذا سميت الآلات عوامل
فالبا في قوله به يتقوم للاستعانة نظرا الى ان المستعمل في الحقيقة آلة والمقوم هو المتكلم
وليس الباء كما في قولك قام هذا العرض بهذا المحل ولا شك ان في لفظ المصنف ابهاما لان
الظاهر في نحو قام به ويقوم به هذا المعنى الاخير واذا ثبت ان العامل في الاسم ما يحصل
بواسطته في ذلك الاسم المعنى المقتضي للاعراب وذلك المعنى كون الاسم عمدة او فضلة او مضافا
اليه العمدة او الفضلة فاعلم ان بينهم خلافا في ان العامل في المضاف هو اللام المقدرة ومن
او المضاف فمن قال انه الحرف المقدر نظرا الى ان معناه في الاصل هو الموقع للاضافة بين
الفعل والمضاف اليه اذا اصله غلام زيد غلام حصل لزيد معنى الاضافة قائم بالمضاف اليه
لاجل الحرف ولكنهما عمل حرف الجر مقدرا وان ضعف مثله في نحو ضربه قول رؤبة فذلك لتقوي
الدال عليه بالمضاف الذي هو مختص بالمضاف اليه كما ان النصب بان المقدرة في نحو احضر الوغى
ضعيف فاذا وقع موقعها فاء السببية او واو الجمع كما يجيء في باب نواصب المضارع جاز نصبها
مطردا وكذا الجر برب المقدرة بعد الواو والفاء وبل ليس بضعيف ومن قال ان العامل
الجار هو المضاف وهو الاولى قال ان حرف الجر بها منسوخة والمضاف مفيد معناه
ولو كان مقدرا لكان غلام زيد نكرة كغلام لزيد فمعنى كون الثاني مضافا اليه حاصل بواسطة
الاول فهو الجار بنفسه وقال بعضهم العامل معنى الاضافة وليس بشيء لانه ان اراد كون الاسم

مضافا اليه فهذا هو المعنى المقتضي والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي وان احدها النسبة التي
بين المضاف والمضاف اليه فينبغي ان يكون العامل في الفاعل والمفعول ايضا النسبة التي بينهما
وبين الفاعل كما خلف العامل في الفاعل هو الاسناد قوله فالمفرد المنصرف و
الجمع المكسر المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا جمع المونث السالم بالضمة والكسرة
غير المنصرف بالضمة والفتحة اخوك وابوك وحموك وهنوك وفوك وذو مال مضافة
الى غير ياء المتكلم بالواو والالف والياء المثنى وكلا مضافا الى مضمر واثنان بالالف والياء
جمع المذكر اولو وعشرون واخواتها بالواو والياء اقول هذا تقسيم الاسماء المعربة
بحسب اعراباتها المختلفة وذلك انا بينا ان الرفع ثلثة اشياء والنصب اربعة والجر
فهو يريد بيان محال هذه الاعرابات وان كل واحد منها في اي معرب يكون فبدا بمعربات
اعرابها بالحركات لانها الاصل في الاعراب لخفتها وقسمها ثلاثة اقسام احدها ما استوفى
الحركات الثلاث كل واحدة منها في محلها اعني الضم في حال الرفع والفتح في النصب والكسر في
الجر وهو شيآن احدهما المفرد الذي لا يكون مثنى ولا مجموعا سواء كان مضافا او لا المنصرف
احترازا عن غير المنصرف وكان عليه ان يضم قيدا آخر وهو ان لا يكون من الاسماء الستة
ولا يجوز ان يكون قوله المفرد احترازا عن المضاف فيخرج الاسماء الستة اذا احترز عنه لوجوب
ان لا يستوفي شئ من المضاف الحركات الثلاث وثانيهما الجامع لقيود الجمعية احترازا
عن المثنى اذ اعرابه بالحرف وعن المفرد اذ قد مر ذكره والتكسير احترازا عن السالم لان اعراب
المذكر منه بالحروف والمونث غير مستوف للحركات والانصراف احترازا عن غير المنصرف نحو
مساجد وانبيا فانما اعرب الجمع المكسر اعراب المفرد اي بجميع الحركات لمشابهته للمفرد بكونه
صيغة مستانفة مغيرة عن وضع مفرده وقد يكون بعضه مخالفا لبعض في الصيغة كالمفردات
المتخالفة الصيغ وايضا لم يطرد في آخره حرف لين صالح لان يجعل اعرابا كما في الجمع بالواو والنون
قوله بالضمة رفعا الجار والمجرور خبر المبتداء وقوله رفعا مصدر بمعنى المفعول كقولهم
الفاعل رفع اي مرفوع وانتصابه على الحال اي مرفوعين والعامل فيه الجار والمجرور وذو الحال
الضمير المستكن فيه والباقي في قوله بالضمة بمعنى مع ويجوز ان يكون المعنى جائيتان بالضمة ومعنى
الكلام فهما بهذه الحركة المعينة في حال كونهما مرفوعين اي مصاحبين لعلم العمدة وكذا قوله
والفتحة نصبا وامثاله من باب العطف على عاملين مختلفين المجوز عند المصنف قياسا نحو ان في
الدار زيدا والحجرة عمروا على ما يجيء والثاني من الثلاثة الاقسام ما فيه بالضمة رفعا والكسرة نصبا
وجرا وهو شئ واحد اعني الجمع وهو جامع لقيدين احدهما ان يكون جمع المونث احترازا عن
جمع المذكر الذي هو بالواو والياء والثاني ان يكون سالما احترازا عن المكسر المستوفي للحركات
نحو رجال او للضم والفتح نحو مساجد وانما نقص هذا الجمع الفتح واتبع الكسر اجراء له مجرى اصله
اعني جمع المذكر السالم على ما يجيء بعد والثالث ما فيه الضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا وهو ايضا
شئ واحد غير المنصرف مفردا كان او مجموعا مكسرا نحو احمد ومساجد وانما نقص الكسر واتبع

اعراب الاسماء الستة

واتبع الفتح لما يجيء في بابه ثم من المعربات اعرابها بالحروف وقسمها ايضا ثلاثة اقسام احدها ما استوفى
الحروف الثلثة كلا في محلها وهي الاسماء الستة بشرط افرادها وكونها غير مصغرة واضافتها الى غير
ياء المتكلم لانها اذا ثنيت او جمعت فان اعرابها اعراب سائر الاسماء المثناة والمجموعة وكذا اذا صغرت
لانها المصغرة منها تحرك عينه ولامه وجوبا بتم وزن فعيل وحرف العلة المحمول اعرابا يجب سكونها لتنا به الحركة
وانما اشترط اضافتها الى غير ياء المتكلم لما سيجيء ان المقطوع منها عن الاضافة فمحل الحركات لما سنذكر و
المضاف الى ياء المتكلم سبيل اعرابه لما سيجيء ونقول هذه الاسماء الستة نغني عن الاحتراز عن تثنيتها و
جمعها وتصغيرها وطم في اعراب هذه الاسماء اقوال والاقرب عندي ان اللام في اربعة منها وهي ابوك و
اخوك وحموك وهنوك اعلام للمعاني المذكورة كالحركات وكذا العين في الباقين منها اعني فوك وذو مال
بل في حال الرفع لام الكلمة او عينها علم العمدة وفي النصب والجر علم الفضلة والمضاف اليه مع كونها بدلا
من لام الكلمة وعينها وسنذكر هذا الوجه بعد ذكر الاوجه المقولة فيها فمن سيبويه ان هذه
الاسماء لحركات ما قبل اعرابها حركات اعرابها كما في امرء وابنم ثم حذف الضم للاستثقال فبقي الواو ساكنة وكذا في
الكسرة ايضا للاستثقال وانقلبت الواو بالكسرة ما قبلها وقلبت الواو والمفتوحة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
والاعتراض عليه انه كيف خالفت الاربعة منها اعني المحذوفة اللام اخواتها من يد ودم وبرد اللام في
الاضافة واي شئ الغرض من ردها اذا لم يكن لاجل الاعراب بالحرف وايضا اتباع حركة ما قبل الاعراب
لحركة الاعراب اقل قليل وايضا يستفاد من الحروف ما يستفاد من الحركات في الظاهر فلا تجعلها مثلها في كونها
اعلاما على المعاني وقال المصنف ظاهر مذهب سيبويه انها اعراب بتقدير الحركات ولفظ الحروف
وقال لانه قد زال الحركة ثم قال في الواو هي علامة الرفع وهو ضعيف لحصول الكفاية باحد الاعرابين وقال الكوفيون
انها معربة بالحركات على ما قبل الحروف وبالحروف ايضا وهو ضعيف لمثل ما ضعف به ما قال المصنف كلام
سيبويه وقال الاخفش انها مزيدة للاعراب كالحركات ويرد عليه فوك وذو مال لبقاء الاسم على
حرف واحد وذلك مما لا نظير له وقال الربعي انها معربة بحركات منقولة من حروف العلة الى ما قبلها وانقلبت
الواو ياء لانكسار ما قبلها والفا لانفتاحه كما في ابؤ وهو ضعيف لان نقل حركة الاعراب الى ما قبل
الحرف لم يثبت الا في الوقف بشرط سكون الحرف المنقول اليه وقال المازني انها معربة بالحركات
والحروف باسرها للاشباع كما في قوله ادنوا فانظروا وقوله ينباع من ذفرى غضوب جسرة
وهو ايضا ضعيف لان مثل ذلك لضرورة الشعر ووسع صرفه فلا اختلال الا في الوزن وايضا
فوك وذو مال على حرف وقال الجرمي انقلابها هو الاعراب وامام فاما لام او عين وعلى قوله لا يكون
في الرفع اعراب ظاهر وهو ضعيف لان الواو في الظاهر على الفاعلية كالضمة وقال ابو علي
انها حروف اعراب وتدل على الاعراب فان اراد انها كانت حروف اعراب بدون الاعراب عليها ثم
جعلت كالحركات فذلك ما اخترناه وان اراد ان الحركات مقدرة عليها لانها مع كونها كالحركات
لا اعرابية فهو ما حمل المصنف كلام سيبويه عليه وقال المصنف ان الواو والالف والياء مبدلة من
لام الكلمة في اربعة ومن عينها في الباقية لان دليل الاعراب لا يكون من سنخ الكلمة فهي بدل بعد ما لم تعدم
المبدل منه وهو الاعراب كالتاء في بنت تضعف الثاني بخلاف الواو التي هي اصلها ولا سوذو وفوك

على حرف لقيام البدل مقام المبدل منه كما ... ويقال عليه اي محذور يلزم من جعل الاعراب من سنخ الكلمة لاجل
التخفيف فينتقض على ما يصلح للاعراب من سنخهما كما انتقض في المثنى والمجموع على ما يصلح للاعراب من سنخهما اعني علامة
التثنية والجمع اذ هي في سنخ المثنى والمجموع ثم نقول انما جعل اعرابها بالحروف الموجودة دون الحركة على
ما احتينا توطئة لجعل اعراب المثنى والمجموع بالحروف لانهم علموا انهم يحتاجون الى اعرابها لاستيفاء المفرد
الحركات والحروف وان كانت فروعا للحركات من حيث تولدها منها فاستبد بها المفرد الا ان الحروف
اقوى لان كل حرف منها كحركتين او اكثر فكرهوا ان يستبد المثنى والمجموع مع كونهما فرعين للمفرد بالاعراب
الاقوى واختاروا من جملة المفردات هذه الاسماء واعربوها بهذا الاقوى ليستبد في المفردات الاعراب
بالحركات التي هي الاصل وبالحروف التي هي اقوى منها مع كونها فروعا لها وفضلوها على المثنى والمجموع
باستيفائها الحروف الثلثة كلا في موضع وكل واحد من المثنى والمجموع لم يستوفها والا كان كل حرف
فيهما معا في موضع وانما اختاروا هذه بخلاف نحو يد لمشابهتها للمثنى باستلزام كل واحد منها ذاتا
اخرى كالاخ والاب للابن وخصوا ذلك بحال الاضافة ليظهر ذلك اللازم فيقوى المشابهة وخصوا
هذه الاسماء من بين الاسماء المفردة المشابهة للمثنى لان لام بعضها وعين الاخر حرف علة يصلح ان يقوم
مقام الحركة واستراحوا من كلفة اختلاف حروف اجنبية مع ان اللام في اربعة منها كانت مجلوبة
للاعراب فقط لكونها محذوفة قبل منسيا فهي اذن كالحركات للاعراب وكذا الواو في فوك
لانها كانت مبدلة منها الميم في الافراد فلم ترد الى اصلها الا للاعراب اما نحو حر فليس لامه حرف علة
واما نحو ابن واسم فهمزة الوصل منه بدل من اللام بدليل معاقبتها اياها في النسب في نحو ابني وبنوي
فكان لامها ليست حرف علة والحرف المقصود جعله كالحركات من هذه الاسماء واو واختاروها
ليكون الواو التي هي فيها اصل المرفوع التي هو اسبق الاعراب فمن ثم جعلوها منها نحو يد ودم اذ لامهما ياء ثم
نعود جعلوا الواو يا في الجر والفا في النصب ليكون الالف اعرابا مثل الفتح والياء مثل الكسر لانفتاح
ما قبلها وانكساره وجعلت ساكنة للتخفيف في المعرب بالحركات التي هي اثقل من الحركات ولتناسب الحركات
التي قامت مقامها لان الحركات ابعاض حروف المد الساكنة وجعل ما قبلها من الحركات من جنسها
للتخفيف والتنبيه في الاربعة منها على ان لام الكلمة مكان حرف اعراب واما الياء في فيّ فطردا
للباب ومعنى حموك ابو زوجك او اخوه او ابنه وبالجملة فالحم بسبب زوج المرأة والهن الشيء المنكر
الذي يستهجن ذكره من العورة والفعل القبيح او غير ذلك والثاني من الثلثة الاقسام التي اعرابها
بالحروف ما رفعه الف ونصبه وجره ياء وهو المثنى وما حمل عليه ونعني بالمثنى كل اسم كان له مفرد ثم الحق
بآخره الف ونون ليدل على ان معه مثله من جنسه على ما يجيء في باب المثنى فلم يكن على هذا كلا داخلا اذ لم
كل في المفرد واما قوله في كلت رجلها سلامى زائدة فالالف محذوفة للضرورة كما يجيء وكذا اثنان
اذ لم يثبت للمفرد اثن لكن كلا ليس بمثنى ولا وضعه وضع المثنى لان الفه كالف عصا بخلاف اثنان فانه ليس
مثنى كما ذكرنا لكن وضعه وضع المثنى اذ هو كقولك ابنان واسمان محذوف اللام مثلهما لانه من الثني
كان عليه ان يذكر مذروان اذ لم يستعمل مفرده فان زعم انه ثابت تقديرا اذ كانه كان مذرى ثم ثني
لم يكن مثل ذلك في ثنايان فكان عليه ان يذكره وذلك ان معنى ثني لو استعمل طرف الحبل ولبنى الطرف

الى اصل معنى المثنى كما لم يمكن ان يقال المفرد اثنان اذ ليس في المفرد معنى الثني فالثنايان طرفا الحبل
المثنى فالثني في مجموع الحبل لا في واحد من طرفيه وكان عليه ايضا ان يذكر هنا هذان واللذان ونحوهما
لان ظاهر مذهبه كما ذكر في شرح المفصل انها صيغ موضوعة للمثنى غير مبنية على الواحد وقال
ويدل عليه جواز تشديد النون في هذان وانهم لم يقولوا ذيان واللذيان فنحو ذان واللذان عنده في
المثنى ينبغي ان يكون مثل عشرون في الجمع كلها صيغ موضوعة وان حسب في الظاهر ما توهم انه مفردها
وانما اعرب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف لان الحركات استوفتها الاحاد مع ان في آخرهما ما يصلح
لان يكون اعرابا من حروف المد ومن ثم اعرب المكسر وجمع المؤنث السالم بالحركات وانما اعربا
هذا الاعراب المعين لان الالف كان جلب قبل الاعراب في المثنى علامة للتثنية وكذا الواو في الجمع للجمع
لمناسبة الالف لخفته لقلة عدد المثنى والواو لثقله لكثرة عدد الجمع وهذا حكم مطرد في جميع المثنى والمجموع
نحو ضربا وضربوا وانتما وانتم ثم ارادوا اعرابهما فان المثنى والمجموع متقدم لا محالة على اعرابهما فجعل فيهما
ما يصلح لان يكون اعرابا واسبق الاعراب الرفع لانه علامة العمدة كما ذكرنا فجعلوا الالف المثنى وواو
المجموع علامتي الرفع فيهما ولم يبق من حروف اللين وهي التي هي اولى بالقيام مقام الحركات الا الياء
للجر والنصب في المثنى والمجموع والجر اولى به فقلبت الف المثنى وواو الجمع في الجر فلم يبق للنصب حرف
واتبع الجر دون الرفع لكونهما علامتي الفضلات بخلاف الرفع وترك فتح ما قبل الياء في المثنى ابقاء
على الحركة. الجر والنصب في المثنى والمجموع والجر اولى بها فقلبت الف المثنى وواو الجمع في الجر ياء فلم يبق
للنصب حرف واتبع الجر دون الرفع لكونهما علامتي الفضلات بخلاف الرفع وترك فتح ما قبل الياء
في المثنى ابقاء على الحركة البائنة قبل اعراب المثنى مع عدم استثقالها واما الضم قبل يا الجمع فقلبت كسرا
لاستثقاله قبل الياء الساكنة لو ابقيت والتباس الرفع بغيره وبطلان السعي لو قلبت الياء لضم ما قبلها
واوا مع ان تغيير الحركة اولى من تغيير الحرف فان يقع الباس المجموع بالمثنى بسبب كسر ما قبل يا المجموع
ان حذف نوناهما بالاضافة وكسر النون في المثنى لكونه نونا ساكنا في الاصل والاصل في تحريك الساكن
اذا اضطر اليه ان يكسر لما يجيء في التصريف وفتح في الجمع للفرق فحصل الاعتدال في المثنى بخفة الالف
وثقل الكسرة وفي الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة واما الياء فيهما فطارئة للاعراب كما ذكرنا وقال سيبويه
حروف المد في المثنى والمجموع حروف الاعراب فقال بعض اصحابه الحركات مقدرة عليها قياسا على مذهبه
في الاسماء الستة فالمثنى والمجموع اذن معربات بالحركات كالمقصور وفهم الاعراب من هذه الحروف
فضعف هذا القول وقال ـــــ ابو علي الاعراب مقدرة عند سيبويه على الحروف لان النون
عنده عوض من الحركة قال وانما ابدل من الحركة مع كون انقلاب الحرف دالا على المعنى لان الانقلاب
معنى لا لفظ فقصد الاعراب اللفظي ونقول لا يتحرر ان هذه الحروف كانت في الاصل حروف
الاعراب ولم لا يجوز كما اخترنا ان يجعل ما هو علامة المثنى والمجموع قبل كونه حرف الاعراب هو الالف والواو
والياء في لفظه فان قيل كيف يكون معربا بلا حرف قلنا ذاك انما يلزم اذا اعرب بالحركات لانها
لا بد لها من الحروف فاما اذا اريد الاعراب بالحروف فان الحرف لا يحتاج الى حرف آخر يقوم وقال الاخفش
والمازني والمبرد انها دلائل الاعراب لا حروف الاعراب وقال الكوفيون هي الاعراب ومعنى القولين

سواء فان ارادوا انها زيدت من اول الامر للاعراب ففيه نظر اذ ينبغي ان تصاغ المثنى والمجموع اولا
ثم تعربا وان ارادوا انهم جعلوا علامتي المثنى والمجموع دلايل الاعراب فذلك ما اخترنا وقال الجرمي
هي حروف الاعراب وانقلابها علامة الاعراب فعلى مذهبه يكونان في الرفع معربين بحركة مقدرة
اذ الانقلاب لم يحصل بعد كما ذكرنا على مذهبه في الاسماء الستة وقال بعضهم الحركات مقدرة
في هذه الالف والواو والياء والحروف دلايل الاعراب وهذا اقرب من قول الكوفيين في الاسماء
والكلام عليه ما مر هناك فان قيل علامة الاعراب لا يكون الا بعد تمام الكلمة وانتم اخترتم في الاسماء
وفي المثنى والمجموع حصولها قبل تمام حروفها فالجواب ان حق اعراب الكلمة ان يكون بعد صوغها
حصولها بكمال حروفها في آخرها لما تقدم ان الاعراب دال على صفات الكلمة فيكون بعد ثبوتها
فان كان بالحركات فلا بد ان يكون على حرفها الاخير ومحل الحركة بعد الحرف كما مر فيكون الحركة
بعد جميع حروف الكلمة واما اذا كان بالحروف التي هي من سنخ الكلمة فلا بد ان يكون الحرف آخر حروفها
ويكون الاعراب بها ايضا بعد ثبوت جميع حروف الكلمة لانها اما الحامل اعرابا بعد ثبوت كونها
آخر حروف الكلمة اما نون المثنى والمجموع فالذي يقوى عندي انها كالتنوين في الواحد في معنى كونه دليلا
على تمام الكلمة والها غير مضافة لكن الفرق بينهما ان التنوين مع افادته هذا المعنى يكون على خمسة
اقسام كما مر بخلاف النون فانه لا يدل على شيء من تلك المعاني وانما يسقط التنوين مع لام التعريف
لاستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون في بعض المواضع علامة للتنكير ولا يسقط النون
معها لانها لا يكون للتنكير وكذا يسقط التنوين للبناء في نحو يا زيد ولا تسقط بخلاف النون نحو يا
زيدان ويا زيدون ولا مسلمين ولا مسلمين لانها ليست للتمكن كالتنوين وكذا يسقط التنوين
رفعا وجرا في الوقف بخلاف النون لانها متحركة واسكان المتحرك يكفي في الوقف وان كان الحرف الاخير
ساكنا فان كان ذلك بعد حركة الاعراب وهو التنوين فقط حذف بعد الضم والكسر وقلب الفا
والفتح لانها حرف معرض للحذف لعدم لزومها الكلمة وضعفها بالسكون والوقف محل التخفيف
والحذف تخفيف بعد الفتح تقلبها الفا لخفة لا ثقل حذفه بعد الضم والكسر لثقل الواو والياء وقلبها
حروف علة لما يجيء في التصريف من المناسبة بينهما وان كان الساكن حرفا اخيرا من جوهر الكلمة فان
كان حرفا صحيحا نحو اضرب ومن وكيف بقيت بحالها وكذا ان كانت الفا لخفتها نحو الفتى وحبلى وحتى
وان كانت واوا وياء نحو القاضي ويرمي ويدعوا فالاولى ثباتهما وجاز الوقف كما يجيء في باب الوقف
وقال سيبويه النون في الاصل عوض من حركة الواحد وتنوينه معا لان حروف المد عنده حروف
اعراب امتنعت من الحركة فجيء بالنون بعدها عوضا من الحركة والتنوين اللذين كان المفرد
يستحقهما ثم الحركة وان كانت مقدرة على حروف عند بعض اصحابه لكنها لم يكن يظهر كانت
كالعدم ثم جانب الحركة مع اللام اي جعل عوضا منها بعدها كان عوضا منهما فثبتت معها ما جانب الحركة
وجانب التنوين مع الاضافة فحذف معها حذف التنوين فهو في نحو جاءني رجلان بلا لام عوض منهما وهو
وفي الرجلان عوض عن الحركة فقط وفي رجلان وقفا ليس عوضا منهما ولا من احدهما وفي نحو يا زيدان
والرجلين عوض من الحركة البناء فقط وفيما قال يقول لان حروف العلة الثلاثة عنده دالة على الحركة معنى

من التعويض من الحركة وقال بعض الكوفيين انه تنوين حرك لالتقاء الساكنين فقوي بالحركة وهو ما اخترنا
ان ارادوا انها كالتنوين في معنى كونه علامة التمام لا في المعاني الخمسة وقيل هو بدل من الحركة وحدها وهو
ضعيف لحذفها في الاضافة وقال الفراء هو للفرق بين المفرد المنصوب الموقوف عليه بالالف والمثنى
المرفوع وبثوته مع اللام لضعفه وكذا مع الياء وواو الجمع وقيل هو بدل من تنوين في المثنى ومن كسر
في المجموع بناء على ان المثنى كان في الاصل مفردا مكررا مرتين والجمع مفردا مكررا اكثر منهما ودون
تصحيحه خرط القتاد ومع تسليمه نقول انهما صيغا من صيغة اسم مفرد ككلا ورجال فلا يستحقان
الا تنوينا واحدا لانه اهدر ذلك التكرير اللفظي واما كلا فاعرب اعراب المثنى لشدة شبهه به لفظا
بكون آخره الفا ولا ينفك عن الاضافة حتى تميزه بالتجرد عن التنوين معنى لكونه مثنى المعنى وخص ذلك
بحال اضافته الى المضمر وهو بلغة اشياء نحو كلاهما وكلتاهما لانه اذا كان مضافا الى المضمر فالاغلب كونه
جاريا على المثنى تاكيدا له نحو جاءني الرجلان كلاهما وكلتاهما لانه اذا كان مضافا الى المضمر فالاغلب كونه
جاريا على المثنى تاكيدا له نحو جاءني الرجلان كلاهما وجئنا كلانا وجئتما كلاكما وان جاز ايضا ان يقول كلاهما
جاءني بمجرد كونه تخصيص فلا يكون تاكيدا وكذا كلاكما جئتما كلانا واذا كان في الاغلب جاريا على المثنى وهو
موافق له معنى ولفظا كما مر واصل المثنى ان يكون معربا بالالف ولي جعله موافقا للمتبوع في الاعراب
ثم طرد ذلك فيما اذا لم يتبع المثنى المعرب نحو جئنا كلانا وجئتما كلاكما وكلاهما جاءني واما اذا اضيف
الى المظهر فانه لا يجري على المثنى اصلا اذ لا يقال جاءني اخواك كلا اخويك وكذا انه لم يعرب مضافا الى
المظهر ايضا اعراب المثنى وذكر صاحب المغني ان بعض العرب يثبت الالف في كلا وكلتا مضافين الى
المضمر في الاحوال كما في المضافين الى المظهر ولا ادري ما صحته والف كلا بدل عن الواو وعند سيبويه
لابدال التاء منها في المونث كما في اخت وبنت ولم يبدل التاء من الياء الا في اسنت وقال السيرافي فهو
من الياء لسماع الامالة واما الكرة فلا يوثق عند المصنف في امالة الالف المنقلبة عن الواو ويجيء
الكلام عليه في باب الامالة وكلتا فعلى والالف للتانيث جعل اعرابا كاللام في كلا وانما جيء بالف التانيث
بعد التاء ولم يكن جمعا بين علامتي التانيث لان التاء لم يتمحض للتانيث فلهذا جاز توسطها بل فيها رائحة
منه لكونها بدلا لا في المونث كاخت وبنت وبدنان ولهذا لم يفتح ما قبلها ولم ينقلب هاء بل واخت
في الوقف هاء واجاز يونس اختي وبنتي ولو كان لمحض التانيث لم يجز هذا لامور ولان الفا ايضا
لما كانت سمة للاعراب صارت كانها ليست للتانيث فجاز الجمع بينهما وعند الجرمي وربه قصد ولم
مثله في كلامهم وعند الكوفيين الالف في كلا وكلتا للتثنية ولزم حذف نونيهما للزومهما للاضافة قالوا
اصلها كل المفيد للاحاطة فخفف بحذف واحد كاللامين وزيد الف التثنية حتى يعرف ان المقصود الاحاطة
في المثنى لا في الجمع قالوا ولم يستعمل واحدها اذ للاحاطة في الواحد فلفظهما كلفظ الاثنين سواء
وقالوا ويجوز للضرورة استعمال الواحد قال الشاعر في كلت رجليها سلامى زائدة كلتاهما مقرونة
بواحدة وقالت كلت كفيه توالي دائما بحيوش من عقاب ونعم والجواب انهما لو كانا مثنيين لم يجز
رجوع ضمير المفرد اليهما قال كلانا اذا ما نال شيئا فاته وقال الله تعالى كلتا الجنتين آتت اكلها ولوجب
قلب الفهما نصبا وجرا اضيفا الى المضمر او الى المظهر كما في الاسماء واما البنان فالالف حذف

فيهما للضرورة بدليل فتح التاء ولو كانت مفردة لم يجز كسر التاء في قوله كلت وضمه في قوله كلت
ولكان معنى المفرد مخالفا لمعنى المثنى واعلم ان كلا وكلتا لا يضافان الا الى المعارف لان وضعهما
للتاكيد وتوكيد التاكيد المعنوي لا المعارف كما يجي في بابه والمضاف اليه يجب ان يكون مثنى اما
لفظا ومعنى نحو كلا الرجلين او معنى نحو كلانا ولا يجوز تفريق المثنى الا في الشعر نحو كلا زيد وعمرو
والحاق التا بكلا مضافا الى مونث افصح من تجريده نحو كلا الرايتين ويجوز الحمل على اللفظ مرة وعلى المعنى
اخرى قال الله تعالى كلتا الجنتين آتت ثم قال وفجرنا خلالهما والقسم الثالث ما فيه الواو والياء
قال انما فردت الو وعشرون واخواتها بالذكر لان جمع المذكر السالم تبت مفرده ثم الحق
بذلك المفرد واو ونون دلالة على ما فوق الاثنين وليس لو وعشرون واخواتها كذلك لان
الواو موضوع وضع الجمع السلامة وليس له اذ لم يات الو في المفرد وكذا عشرون واخواته
ليس عشرون ثلث واربع احاد العشرين وثلاثين واربعين وارادوهم ذلك اذ لو كان كذلك
لقيل لثلاث عشرات مع كل عشرة يزيد عليها عشرون لان اقل الجمع ثلاثة وكذا قيل لثون للتسعة
مع كل ثلاثة يزيد عليها واما علون وقلون ونحوها فانها جمع علة وقلة ونحوها وان كانت
على خلاف القياس ولما ان يحد المثنى بانه اسم دال على مفردين في آخره الف او ياء ونون مزيدتان
فيدخل فيه اثنان وثنايان ومذروان واللذان وهذان بخلاف كلا فلا يحتاج الى افراده من المثنيات
بالذكر ويحد جمع المذكر السالم بانه اسم دال على اكثر من اثنين في آخره واو او يا ونون فيدخل
فيه الو وعشرون واخواته واما ذو فهو داخل في جمع المذكر على اي وجه كان لانه واحد
ذوه قال ولكني اريد به الذوينا قوله النقدير فيما تعذر كعصا وغلامي مطلقا
او استثقل كقاض رفعا وجرا ونحو مسلمي رفعا واللفظ فيما عداه اقول هذا بيان
ان الاعراب المذكور في اي الاسما المعربة يكون مقدرا وفي ايها يكون ظاهرا حصر الاسماء
المقدر الاعراب لامكان ضبطها فيبقى ما لم يذكر منها ظاهر الاعراب قوله فيما تعذر اي
معرب تعذر اعرابه بحذف المضاف وهو اعراب واقام المضاف اليه اعني الضمير مقامه
فصار مرفوعا فاستتر في الفعل اعلم ان تعذر الاعراب لاحد شيئين اما تعذر النطق به
واستحالته واما تعسره واستثقاله فالمتعذر في بابين يستحيل في كل باب واحد منهما على
الاطلاق اي رفعا ونصبا وجرا الاول باب عصا يعني كل معرب مقصور فانه يتعذر اعرابه لفظا
في الاحوال الثلاث لان الالف لو حاولت تحريكه لخرج عن جوهره وانقلب حرفا آخر اي همزة
فلا يمكن تحريك الالف مع بقاء الفا والثاني باب غلامي مطلقا ايضا لان اعراب المضاف مرتفع
عن اضافته وذلك لان الاسم انما يستحق الاعراب بعد تركيبه مع عامله كما تقدم فقولك جاء
غلام زيد مثلا لم يستحق المضاف الاعراب الا بعد كونه مسندا اليه اي كونه عمدة الكلام اذ هو
المقتضي لرفع الاسماء وكونه مسندا اليه مسبوق بكونه اولا في نفسه والمسند اليه المجي
في مثالنا ليس مطلق الغلام بل الغلام المتصف بصفة الاضافة الى زيد فالاعراب مسبوق
بالاضافة فاما ول الاضافة ثم كون المضاف عمدة او فضلة ثم الاعراب فحصول ثم اضافوا

١٧

الاسم المعرب الى ياء المتكلم التزموا ان يكون حركة ما قبل اليا كسرة لموافقة اليا فبطل الاعراب
وجعلوا محل الاعراب مشغولا بحركة مستقلة بحركة لازمة واجتماع الحرف بحركتين محال فتعين كما انه
مستحيل ضرورة واما المستثقل اعرابه فبان يستثقل احدهما رفعا وجرا وفي الآخر رفعا فالاول
الاسم المنقوص اي الذي حرف اعرابه يا قبلها كسرة فيستثقل الضم والكسر على اليا المكسور ما قبلها وذلك
محسوس لضعف الياء وثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة فان سكن ما قبلها وما قبل الواو لم يستثقل
الحركتان عليهما نحو ظبي ودلو وكرسي ومغزو واما الفتح فلخفتها لا يستثقل على الياء مع كسرة ما قبلها نحو
رايت القاضي وسمي هذا النوع منقوصا لانه نقص حركتين وسمي نحو الفتى والعصا مقصورا لكونه ضد
الممدود ولكونه ممنوعا من الحركات الاعرابية ايضا هذا مع ان الجاطل دال الابواب وايضا من مذهب النحاة
ان يخفف الفتى على ما يجي والمقصور من القاب المعرب والثاني كل جمع مذكر سالم مضاف الى ياء المتكلم
فان رفعه وجره مقدر فيه ونحو جاني مسلمي والاصل مسلموي اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما في الذات
فاولاهما ساكنة مستعدة للادغام فقلبت اثقلهما الى اخفهما اعني الواو الى الياء اذ المراد بالادغام
التخفيف وكذا يعمل لو كانت الثانية واوا نحو سيد وميت وان كان القياس في ادغام المتقاربين قلب
الاول الى الثاني كما يجي في التصريف ان شاء الله تعالى وادغم بعد القلب اولاهما في الاخرى وكسر ما قبل اليا لاتمام
ما هو بقية من التخفيف ولكون الضمة قريبة من الطرف والطرف محل التغيير لم يكسر الضم في سيد وميت لانه
لم يسع تخفيفا آخر حتى يتم به ولم يكن قريبا من الطرف وليست الثالثة الساكنة المدغمة في امساع انضمام
ما قبلهما كالثانية الساكنة غير المدغمة فان ذلك لا يجوز فيها ولذا قيل في جمع ابيض بيض وفي فعلى من الطيب
طوبى واما المدغم في المتحركة فكانها متحركة لصيرورتها مع المتحركة كحرف واحد فكان سيد كفنام
وان كان لام مثل الذي قلب واوها يا للادغام في الياء على اخف الاوزان اي لا اثبات ساكن الوسط
جوزوا ايضا ابدال الضم على حاله فقالوا في جمع الوية لويه معا فثبت ان الواو الذي هو علامة الرفع مقدر
في جاني مسلمي واما في حالة الجر والنصب فاليا باقية لانها ادغمت والمدغم ثابت ولهذا لم يعد نحو جاني
صالحي القوم ورايت صالحي القوم ومررت بصالحي القوم من المقدر حرفه لظهوره عن وجه الحذف
لان الكلمتين مستقلتان بخلاف نحو مسلمي فان المضاف لكونه ضميرا متصلا كجز المضاف اليه واما اللفظ
في الاحوال الثلث فقد دخلت في باب غلامي فلذا لم يفرد بالذكر وكان عليه ان يجعل في قسم المتعذر
اعرابه مطلقا المحكي في من زيد ومن زيدا لكونهما معربا مقدر الاعراب وجوبا لاشتغال محله بحركة
الحكاية واعلم ان مذهب النحاة ان باب غلامي مبني لاضافته الى المبني وخالفهم المصنف كما رايت لانه علم
من قسم المعرب اعرابه وهو الحق بدليل اعرابه نحو غلام وغلامك وغلاماي ومن ابن لهم ان الاضافة
الى المبني مطلقا سبب البناء بل لها شرط كما يجي في الظروف المبنية فاذا عرفت المعرب الذي اعرابه
مقدر اما مطلقا او في بعض الاحوال دون البعض فما بقي من المعربات اعرابه ظاهر وهو قوله اللفظ فيما عداه
قوله غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما وهي شعر
عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقريب
مثل عمر واحمر وطلحة وزينب وابراهيم ومساجد ومعديكرب وعمران واحمد وحكمه ان لا كسر ولا تنوين

بحث غير المنصرف

فعلمان اعلم ... انه علة لكنا لا يريدون به انه موجب له بل بمعنى
انه اذا حصل ذلك الشي ينبغي ان يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك الشي وذلك الحكم والحكم في اصطلاح
الاصوليين ما يوجبه العلة واما على المصنف بقوله وحكمه ان لا كسرة ولا تنوين لان سقوط الكسر والتنوين
في غير المنصرف مقتضى العلتين وتسميتهم ايضا لكل واحد منهما جزء العلة لا علة تامة اذ بالاجتماع
اثنين منها يحصل الحكم فالعلة التامة اذن مجموع علتين او واحدة منها يقوم مقامهما مع كل واحد منهما
وستعرف الشروط ان شاء الله ويدخل في الحد الذي ذكره المصنف ما دخله الكسر والتنوين للضرورة
او التناسب وكذا المجموع بالالف كحبليات لانها بالعلمية تمنع من التاء كالف التانيث واذا علم ان الالف
والنون سببا لمشابهة الف التانيث بالامتناع من التاء علم ان الالف المقصورة الممتنعة من التاء اولى
لمشابهتها لها لفظا وامتناعا من التاء واما الف الالحاق الممدودة فلم يلحق مع العلمية بالف التانيث
الممدودة وان كانت ايضا ممتنعة من التاء مثل الف التانيث الممدودة لاجتماع شبهين احدهما صحة
ما يشبه الف الالحاق الممدودة اي الهمزة في نحو حمراء في باب التانيث دون الالف في نحو سكرى لكون الهمزة في
الاصل الفا والثاني كون همزة الالحاق في مقابلة الحرف الاصلي ولذلك اثر الالف والنون في نحو سكران
لمشابهته الف التانيث الممدودة لان النون ليست في مقام حرف اصلي والف الالحاق المقصورة وان كانت
في مقابلة حرف اصلي لكنها تشبه علامة التانيث الاصلية اي الالف المقصورة ولا المنقلبة عن علامة
التانيث اي الف التانيث الممدودة واما فرعية هذه العلل فان العدل فرع انقلاب الاسم على حاله والوصف
فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير والتعريف فرع التنكير اذ كلاهما نعم كان مجهولا في الاصل عندنا
والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان آخر فيكون العربية اذن
كلام العجم فرعا والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون فرع الف التانيث كما مضى ووزن
فرع ما زيد عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم اذا كان خاصا بالفعل او اوله زيادة كزيادة الفعل
لان الاصل في كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع غيره وهيهنا فرعية اخرى لم يعتبروها ككون الاسم
مصغرا او منسوبا وشاذا وغير ذلك مما لا يحصى وذلك اختيار منهم بلا علة مخصصة قوله وحكمه ان لا كسرة
ولم يقل ان لا جر لان بطلان الجر عند الجمهور اذ هو عندهم معرب والجر من انواع الاعراب وجره فتح فالفتح
الذي في احد عمل الجار وهو محل الاحالة وقال الاخفش والمبرد والزجاج غير المنصرف في حال الجر مبني على الفتح
لخفته وذلك لان مشابهته للمبني اي الفعل ضعيفة يحذف علامة الاعراب مطلقا اي التنوين ومع في حالة
واحدة فقط واختص البناء في حالة الجر ليكون كالفعل المشابه به في التعري من الجر قوله ويجوز صرفه للضرورة
او للتناسب مثل سلاسلا واغلالا وقواريرا قواريرا اقول قال الاخفش صرف ما لا ينصرف مطلقا
اي في الشعر وغيره لغة الشعراء وذلك لانهم كانوا يضطرون كثيرا لاقامة الوزن الى صرفه وقال الكسائي
صرف ما لا ينصرف مطلق لغة قوم الا افعل منك وانكره غيرهما اذ ليس بمشهور عن احد في الاختيار
نحو جاني احمد وابراهيم ونحو ذلك واما للضرورة في جواز صرفه فلا يصرف ما فيه الالف المقصورة
لعدم الضرورة ومنع الكوفيون صرف افعل في الضرورة لان من منع مجرور كالمضاف واتفاق ...
كالمضاف ولا اصل الجوار لان الكلام في الضرورة وفرق بين المضاف وبين ...

الكوفيون وبعض البصريين للضرورة ترك صرف المنصرف لا مطلقا بل بشرط العلمية دون غيرها من
الاسباب لقوتها كما سيتكلم عند الكلام في تفصيل الاسباب وذلك لكونها شرطا لكثير من الاسباب
مع كونها سببا واستشهد بقوله شعر فما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع وقيل
الباقون استدلالا بان الضرورة تجوز رد الاشياء الى اصولها فجاز صرف غير المنصرف ولا تخرج لاجلها الاشياء
عن اصولها وقرب من هذا جواز قصر الممدود في الشعر دون مد المقصور الا نادرا ومنعوا روايتهم
بان قالوا الرواية يفوقان شيخي ولا انصاف ان الرواية لو تثبت عن ثقة لم يجز ردها وان ثبت هناك
رواية اخرى قوله سلاسلا للتناسب اسباب المنصرف الذي يليه اي اغلالا فهو كقولهم هنا لي الني ومرى
ولا صل امراة قوله قواريرا يعني اذا قرئ منونا الا اذا وقف عليه بالالف لان الالف كما يحتمل ان
يكون بدلا من التنوين يحتمل ان يكون للاطلاق كما في قوله تعالى الظنونا والرسولا والسبيلا ولكون
نصا فيما استشهد له من صرف غير المنصرف وانما صرف لتناسب اواخر الاي في هذه السورة لان
اواخر الاي كالقوافي نعتني بتوافقها وتحاسنها وكذا كل كلام مسجع الا ترى الى قوله عليه ... المال
سكه مابورة وفرس مامورة اي كثيرة النتاج وقال تعالى والضحى ثم قال ... قوله
وما يقوم مقامهما الجمع والف التانيث اقول اعلم ان الاكثرين على ان قيام الجمع الاقصى مقام سببين
وقوة لكونه لا نظير له في آحاد العربية اما نحو يماني وثماني اي الذي الف ثمانية ورجل شناح
اي طويل وحمار حزاب اي غليظ قصير فشواذ فاما نحو الرامي والحازي فلا صل فيه ضم ما قبل
الاخير لكنه كسر لاجل الياء واما هوازن وشراحيل علمين فمنقول عن الجمع وسميحكم واما يمان وشام فالالف
فيهما عوض من احدى ياءي النسبة فهذا الوزن عارض لم يعتد به وذلك لانهما صارا الى هذا الوزن بسبب
احدى ياءي النسب والالف الذي هو بدل من الاخرى وياء النسبة عارضة لا يعتد بها في الوزن نحو
حالي وكالي في المنسوب الى حال وكال وكذا تهام بفتح التاء في المنسوب الى تهمة بمعنى تهامة قال شعر
ارضى الملبد يرونا نهم بالكبر وامتى يشق لم يلم قال سيبويه منهم من يقول يماني وشامي بتشديد الياء
وهو قليل ويجيء صحة في التصريف ان شاء الله تعالى وانما لم يعد التاء عارضة في قاري وكراسي وعواري
وبخاتي ودبابيج ونحوها لانها ثبتت في آحادها وصيغة هذا الجموع على اعتبار التاء في الآحاد
وليس ذلك اي اعتداد المفرد وضوع الجمع عليه مطردا الا ترى انك لا تقول في جمع عجمي عجامي وان كانت
بالوحدة كما في زنجي وقيل انما سلم ثمان لان الالف والتاء لنسبة الثمن الذي هو جزء من ثمانية وفيه نظر
اذ لا معنى للنسب في ثمان فانه بالاضافة الى الثمن كالرابع الى الربع والخمس الى الخمس ولا معنى تحت مدلول العدد بين
الجزابها وتقدير النسب في الرباعي انسب فيكون منسوبا الى الرباعية ومما يسن فيجوز ان يقول
في الثماني انه منسوب الى الثمانية في اصل العدد لا المعدود كما في ضرب العدد سنه ضعف ثلاثة
وقد يجئ تحقيقه في باب العدد فالالف فيهما اذن غير الف المنسوب اليه نقلت لكونه بدلا من احدى ياءي
النسب وكذلك الياء في غلا الياء كما قيل في هجان وفلك وقد جاء في الشعر غير منصرف شاذا قال شعر
يحدو ثماني مولعا بلقاحها وهو على التوهم لما راى فيه معنى الجمع ولفظ يشبه لفظ الجمع طرحها اما
سراويل اعجمي وقد عهد في الآحاد بالعربية وغيرها مفرد شاذا وجمع تقدير كما يجئ واما نحو كلب واجمال

فانها وان لم يكن لها نظير في الآحاد الا ان لها نظيرا في الجموع وحكم جمع الكلمة حكم الآحاد بدليل تصغيره على لفظه
في جمعها مع انه نسب الى سيبويه انه فعال مفرد ولذا قال الله تعالى مما في بطونه والضمير للانعام وكان
وصف المفرد به نحو برمة اعشار وثوب اسمال ونطفة امشاج ولم يوصف المفرد بغير هذا الوزن
من الجموع ولا يصح الاعتذار بمجيء افعل في الواحد نحو آدرح اسم موضع لكونه منقولا عن الجمع كما ان ولا
الآنك لانهما اعجميان ولا بابلم لان لغته رديئة شاذة والفصيح ضم الهمزة ولا باشد لانه جمع شد
على غير القياس او جمع لا واحد له بدليل قوله بلغتها واجتمعت اشدي فان الفصل وقال بعضهم
قوي حتى قام مقام سببين لكونه نهاية جمع التكسير اي جمع الجمع الى ان ينتهي الى هذا الوزن فيمتنع
والحاسم للاقصى نحو كلب واكلب واكالب ونعم وانعام واناعيم واما قوله عليهم انكر صواحبات يوسف
وقوله حوارب الضرارس الكرم ورجم ضراجم صابت بمعنى الملاح فهما جمعا سلامة ومحن فلنا به جمع
التكسير وقيل لما لم يكن له في الآحاد نظير اشبه الاعجمي الذي لا نظير له في كلام العرب ففيه الجمع وشبه
العجمة وعلى هذا ففيه سببان لا سبب كما تبين وقال الجزولي فيه الجمع وعدم النظير في الآحاد وعدم
النظير فيها عنده سبب مستقل لا يحتاج الى العجمة كما يأتي في سراويل بل فيه عنده ايضا سببان والاسباب
عنده اكثر من تسعة وقال المصنف منع هذا الجمع من الصرف لتكرر الجمع حقيقة كاكالب او كونه على
زنة جمع الجموع حكما انه عنده لكونه اقصى جموع التكسير واما قيام الف التأنيث اعني الممدودة
والمقصورة مقام سببين فللزومها الكلمة وبناء الكلمة عليها بخلاف تاء التأنيث فان بناءها على
العروض فان تعوق في بعض الاسماء لزومها كمسعدة وقرية وحجارة وخزانة كما يجيء في باب
التأنيث قوله فالعدل خروجه عن صيغته الاصلية تحقيقا كثلاث ومثلث واخر وجمع او تقديرا
كعمر وقطام في تميم اقول العدل اخراج عن صيغته الاصلية لغير القلب ولا للتخفيف ولا للالحاق ولا لمعنى
قوله لغير القلب ليخرج نحو ايس في يئس وقولنا لا للتخفيف احتراز عن نحو مقام ومقول وفخذ وعنق
وقولنا لا للالحاق ليخرج نحو كوثر وقولنا لا لمعنى ليخرج نحو رجيل ورجال قوله خروجه اي خروج الاسم
ولو قال اخراجه لكان اوفق لمعنى العدل وهو الصرف يقال اسم معدول اي مصروف عن بنيته والعدول
الانصراف والخروج قوله عن صيغته الاصلية يخرج عنه اخر اذ قلنا انه معدول عن الآخر وصح عند من قال
انه منقول عن منصرف وامس عند بني تميم اذ هما معدولان عن النحو والامس واللام ليست من صيغة
الكلمة لان الكلمة لم توضع عليها لكن يقول كانها من صيغة الكلمة وبنيتها لشدة امتزاجها بها قوله
تحقيقا نصب على المصدر لان الخروج اما خروج تحقيقي اي خروج محقق كرجال جمع رجل
او خروج تقديري اي خروج مقدر ونعني بالعدل المحقق ما يتحقق حاله بدليل يدل عليه غير كون الاسم
غير منصرف بحيث لو وجدناه ايضا منصرفا لكان هناك طريق الى معرفة كونه معدولا بخلاف
العدل المقدر فانه الذي يصار اليه ضرورة وجدان الاسم غير منصرف وتعذر سبب آخر غير
العدل فان عمر مثلا لو وجدناه منصرفا لم نحكم قط بعدوله عن عامر بل كان كادد واما ثلاث
ومثلث فقد قام دليل على انهما معدولان عن ثلاثة ثلاثة وذلك انا وجدنا ثلاث وثلاثة ثلاثة بمعنى واحد
وفائدتهما تقسيم امر ذي اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد مكرر

معدول

على الافراد في كلام العرب نحو قرأت الكتاب جزءا جزءا وجاءني القوم رجلا رجلا وابصرت العراق بلدا
بلدا فكان القياس في باب العدد ايضا التكرير عملا بالاستقراء والحاقا للمفرد المتنازع فيه بالاعم الاغلب
فلما وجد ثلاث غير مكرر لفظا حكم بان اصله لفظ مكرر ولم يأت لفظ مكرر بمعنى ثلاث الا ثلاثة ثلاثة فقيل انه معدول
عنه وفي مجيء فعال ومفعل في باب العدد من واحد الى اربعة اتفاق وجاء فعال من عشرة في قول الكميت
فلم يستريثوك حتى رميت فوق الرجال خصالا عشارا والمبرد والكوفيون يقيسون عليهما الى التسعة
نحو خماس ومخمس وسداس ومسدس والسماع مفقود بل يستعمل على وزن فعال من واحد الى عشرة
مع ياء النسب نحو الخماسي والسداسي والسباعي والثماني والتساعي وعن سيبويه انه منع الصرف في هذا
للعدل والوصف فان قيل الوصف في هذا المكرر عارض كعروضه في اربع ان فيه ولم يؤثر في اربع فلم هذا
المعدول لم يوضع الا وصفا ولم يستعمل الا اعتبارا بمعنى الوصف فيه ووضع المعدول عنه غير وضع المعدول
والعارض هو صرف هذا المعدول اذا لم يجر على الموصوف وليس بجيد اذ الموضوع على الموصوف كاحمر يمتنع فيه
الوصف وان لم يتبع الموصوف وقال ابن السراج وانما لم ينصرف لكون مثنى مثلا معدولا عن لفظ اثنين
اثنين وعن معناه ايضا لانه عدل عن معناه مرة واحدة الى معنى اثنين اثنين ففيه عدل لفظي وعدل معنوي
وقيل ان فيه عدلا مكررا من جهة اللفظ لان اصله كان اثنين اثنين فجعل اثنين واحدا ثم غير لفظ اثنين
الى مثنى وقال الكوفيون والزجاج ان فيه العدل والتعريف كما في عمر اذ لا يدخله اللام واذا اجري
على النكرة فمحمول على البدل ولا دليل لهم فيما قالوا ولو كان موصوفه ولا شك ان فيه معنى الوصف لجرى على
المعارف وكيف يكون معرفة وهو يقع حالا نحو جاءني القوم مثنى واما اخر فانه جمع اخرى التي هي
مؤنث آخر وهو افعل التفضيل بشهادة الصرف نحو آخر آخران آخرون اخرى اخريان اخريات واخر
مثل الافضل الافضلان الافضلون والافاضل والفضلى الفضليان الفضليات والفضل ومعنى آخر
في الاصل اشد تأخرا وكان في الاصل بمعنى جاءني زيد ورجل آخر اي اشد تأخرا من زيد في معنى من المعاني ثم نقل
الى معنى غير فمعنى رجل آخر رجل غير زيد ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولا فلا يقال جاءني
زيد وحمار آخر ولا امرأة اخرى ويستعمل اخر هذا في المعنى الاول فلا يستعمل الا مع اللام او الاضافة
كما هو حقهما نحو جاءني فلان في اخريات الناس اي في الجماعات المتأخرة وكذا الاخر والآخر فلما خرج آخر في سائر
تصاريفه عن معنى التفضيل استعملت من دون لوازم افعل التفضيل اعني من والاضافة واللام نحو رجلان
آخران ورجال آخرون وامرأة اخرى وامرأتان اخريان ونسوة اخر فقيل الدليل على عدل اخر انه لو كان
مع معنى المفردة كما في الله اكبر لزم ان يقال بنسوة آخر على وزن افعل لان افعل التفضيل ما دام بمعنى
او مقدرة لا يجوز مطابقته [illegible] ولا يجوز ان يكون بتقدير الاضافة لان المضاف اليه
لا يحذف الا مع بناء المضاف كما في الغايات او مع ما ساد مسد المضاف اليه وهو التنوين كما في حينئذ
وكلا آتينا او في ... لانها اضيف اليه او يبقى ذلك المضاف اليه نحو قوله الا علالة او بداهة سابح
اخذ من الاستقراء بكلامهم فلم يبق الا ان يكون اصله اللام ولما نبه ان المنع اخص فيما ذكر من الوجوه
ما ذهب اليه الخليل في اجمع واخواته من كونها معرفات بتقدير الاضافة مع غيرها من تلك الوجوه
فلا يجوز ان يقال في امتناع كون اخر بتقدير الاضافة ان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز اظهاره ولا يجوز

الثبات مهنا ومنع ابو علي من كون أُخر معدولاً عن اللام استدلالاً بانه لو كان كذا لوجب كونه معرفة كأمس
وسحر المعدولين عن ذي اللام لفظاً فكان لا يقع صفة للنكرات كما في قوله تعالى من ايام أُخر واجيب بانه معدول
عن ذي اللام لفظاً ومعنى اي عدل عن التعريف الى التنكير ومن ثم انه لا يجوز ان يخالف المعدول والمعدول
عنه تعريفاً وتنكيراً ولو كان بمعنى اللام في المعدول عن ذي اللام واجباً لوجب بناؤه كما ذهب اليه بعضهم
لتضمنه معنى الحرف فثبت انه نحو سحر ليس لكونه معدولاً عن ذي اللام بل لكونه علماً وذهب ابن جني الى ان أُخر
لما تجرد عن اللام والاضافة ان يستعمل بمن ونفرد لفظه في جميع الاحوال واخر في قولك بنسوة أُخر
معدول عن آخر من ويلزم على هذا القول ان يكون اخران واخرون واخرى واخريات
معدولات ايضاً عن آخر لا ان أخرى واخريات عن اعتبار العدل بالف التانيث والجمعية
والمثنى والمجموع بالواو والنون فيهما حكم منع في موضع الصرف في موضع نحو احمران واحمرون كما مر
واما اخريات فاستعمالها باللام او الاضافة كما هو الاصل ولو لم يكن ايضاً لم يبن فيه اثر منع الصرف
لكونه كوفات في ادعا كون كل الفاظ المونث والمثنيين والمجموعين معدولة عن لفظ الواحد
المذكر بعد فالاولى ان لا يدعي كون اخر وتصاريفه معدولة عن اخر من افعل التفضيل
على التفصيل بل نقول هي معدولة عما كان حقها ولانهما اعني اصل الاشياء مطلقاً وانا عدلت
عن لتعريه عن معنى افعل التفضيل الذي هو مستلزم لاصلهما كما يجي في باب افعل التفضيل وقد كان
صار بمعنى غير كما ذكرنا فعلى هذا لا يفسر العدل بما فسره المصنف اعني خروجه عن صيغته الاصلية بل بمطلق
العدل لاخراج اللفظ كما ذكرنا عما الاصل ان يكون مع من الصيغة او استلزام كلمة اخرى فيدخل فيه
سحر وامس ونحوهما قائمة وسا وبكرا معينات لان الاصل في تحقيق اللفظ المطلق شي معين ما
كان يقع عليه وضعه ان يكون باللام او الاضافة ويدخل فيه الغايات ايضاً نحو قبل وبعد لقطعها عن
الاضافة اليه الذي كان يقتضيه وضعها فعلى هذا اذا كان المعدول معرباً وانضم الى عدله سبب اخر منع صرفه
فلم ينصرف سحر وأخواته لعدم اعتبار العلمية كما اعتبرت في سحر على ما يجي واما جمع ومثله اخواته من كتع وبتع
وبصع فقالوا كلها معدولة لانه جمع جمعاء وقياس جمع فعلاء افعل فُعل كحمراء وحمر
قال ابو علي ليس قياس كل فعلاء ان يجمع على فعل بل قياس فعلاء مونث افعل المجموع على فعل ايضاً واجمع
مجموع على اجمعون لا اجمع وقوله حلائل اسود بن واحمرنا شاذ كما يجي في باب الجمع ولو كان جمع معدولا
عن جمع وفعل يصلح لجمع المذكر والمونث لجاز جاءني الرجال جمع قال والحق ان جمعاء اسم لا صفة فقياس
جمع فعلاء اسما فعالي في التكسير وفعلاوات في التصحيح كصحاري وصحراوات فجمع معدول عن
احدهما قال يدل عليه ان جمعا لو كان اسماً لكان اجمع كذلك ايضاً فجمعه اذن على اجمعون شاذ اذ لا يجمع
بالواو والنون الا العلم او الوصف كما يجي في باب الجمع واما السبب الاخر فيه وفي جمع فقال الخليل
انه تعريف اضافي لان الاصل في جاءني القوم اجمع اجمعون اجمعهم اي جميعهم وقرأت الكتاب اجمع اي
جميعه فقيل هو ضعيف لان تعريف الاضافة غير معتبر في منع الصرف و... ان يقول انا اعتبر
ذلك مع وجود المضاف اليه لان حكم منع الصرف لا يتبين فيه كما يجي واما مع حذفه فالمانع من اعتباره
وقال بعضهم فيه التعريف الوضعي كالاعلام اي وضع تاكيداً للمعارف بلا علامة التعريف والمؤكد لا يكون

الا معرفة الا ما جوزه الكوفيون من نحو قوله قد صرت البكرة يوماً اجمعاً ما كان المؤكد فيه محدوداً فعينهما على هذا
القول شبه العلمية ومن علم صباحا ومساء وبكرا وضحى وعتمة ونحوها معينات فانها معارف لا اعلام مختصة
بعد العموم كالاعلام الغالبة نحو النجم والصعق ففيه العدل عن اللام مع شبه العلمية مع ان جميعها منصرف وايضاً
العلمية لم يثبت جمعه بالواو والنون بل المجموع هذا الجمع اما العلم واما الوصف قال المصنف فمن اين في اجمع
مع العدل الوصف لا اصلي وان صار بالغلبة في باب التاكيد فما عنه كاسود وارقم ونحوهما وهذا قريب لكن
بقي الكلام في ان اجمع في الاصل اي الصفات هو ام من باب احمر وحمراء ام من باب الافضل والفضلى لا يجوز ان يكون
من باب احمر لجمعه على اجمعين وجمع بالنظر الى اصله فعلى وبالنظر الى نقله الى الاسماء بالغلبة افاعل كما في
وادهم قال الاني وعند الخوص من الحمقى فقاعد عمرو ولو سميت لاحا وضعا فافعلون لا يجوز فيه لا قبل العلمية ولا بعدها
وايضاً افعل فعلاء لا يجي في الاغلب الا في الالوان والخلق ولا اولى ان يقال انه في الاصل افعل التفضيل لتشاده اجمعون
وجمع فكان بمعنى قولنا قرأت الكتاب اجمع الاصل انه اتم جمعا اي قرأته من كل شيء فصل في اللفظ عن لوازم افعل
التفضيل الثلاث اعني اللام والاضافة ومن كما ذكرنا في اخر فاجمع واخر فيهما العدل والوصف والوزن
واخر وجمع فيهما العدل والوصف ويرد على جعله من باب الافضل ان يونث جمعاء ومن جمع كاخرى والكوا
انه لما انمحى عنه معنى التفضيل جاز ان يصير بعض تصاريفه عما هو قياسه ولما بقي فيه معنى الصفة مع ان وزنه
افعل صار كاحمر الذي هو على افعل وهو صفة فجاز جمعه كحمراء واذا جاز ذلك ان يقول حسنه وحسنا وعلياء
مع انه ذكرنا خشن وحسن وعال لكونها صفات فكيف اذا انضم الى الصفة وزن الفعل هنا وكان على
المصنف ان يذكر سحر معيناً في العدل المحقق اذ هو غير منصرف في القول المشهور ويذكر ايضاً امس فاعلى
لغة تميم كما يجي في الظروف المبنية لقيام الدليل على عدلهما وهو ان كل لفظ جنس اطلق واريد به فرد من افراده
معين فلا بد فيه من لام العهد سواء صار بالغلبة علماً نحو النجم والصعق او لا نحو قوله فعصى فرعون الرسول
من استقرا الفهم فثبت عدل سحر وامس محققاً واما علميتهما فكما يجي في الظروف قوله او بتقدير اقل مقض
التقدير اعلم ان ما هو على وزن فعل من الاسماء على ثلاثة اضرب اما اسم جنس غير صفة ودكه على ضرب مفرد
كصرد وهذي وجمع كغرف فهذه كلها منصرف وان سمي بها اذا كان المسمى مذكرا ولا صفة ودكه على اكم
اقسام اولها مبالغة فاعل غير مختص بالنداء نحو حطم وختع وثانيها مبالغة مختص بالنداء نحو يا فسق
ويا لكع وهو في المذكر كفعال في المونث نحو يا فساق ويا لكاع كما يجي في باب النداء وفعل وفعال المختصان
بالنداء معدولان عند النحاة بخلاف نحو حطم وختع قالوا لو لم يكونا معدولين بل كانا كحطم لم يختصا بالنداء بل
بما وبينا للمبالغة في شيوع الاستعمال كما ورحطم في الاستعمال لحاجتهم مختص بالنداء وزيات واما الاول في نقصان
بعض الاسماء المشتركة في معنى عن بعض في التصرف دليلا على انه غير معدول عن اسم لم يجي هذا من بحث
في اسما الافعال ولما كان من مذهبهم ان جميع انواع فعال المبنية كانت ممنوعة من الصرف معدولة وكذا
فعل المختص بالنداء فرعوا انك اذا سميت بها فقتل لا ينصرف الا في نحو فسق للعدل والعلمية وكذا فعال عند
بني تميم نحو نزال وحذار وفساق اعلاما وهذا الذي قالوا احق لو ثبت لهم ان جميعها معدول ودون خرط
القتاد كما يجي في اسما الافعال وبالله لا قسام جمع فعلي افعل التفضيل ولا عدل فيها الا في اخر وجمع واما
كما ذكرنا واما ما هو جمع نرطبن مونث فاعل وعدم فعل فعل العلمية فهو منصرف كثقبة وحجى لانه ليس

نائم وناجٍ وعدم فم ونحو قبل العلمية نحو كمنا يكون معدولا عن فاعل جنب وقطعا بمنع تعدد عن فعل الجنس
فقلنا هو علم مرتجل اي غير منقول عن شي وغير معدول وانما حملناه على كونه معدولا ولم يجز ان يكون مرتجلا غير معدول
كعمران وسعاد لكثرة كون فعل الجامع لشرطين غير منصرف واضطررنا الى القول بالعدل على ما تقدم بل الحكم
القاعدة الممهدة فكل فُعَل علم جامع للشرطين يحتمل كونه في كلامهم منصرفا او غير منصرف فعلينا ان نعمل العدل
فيه ولمنع الصرف الحاقا للمشكوك فيه بالاغلب الا ما أُدَد وان جمع الشرطين لكنه سمع في كلامهم منصرفا فلا نعلم
العدل فيه وان اختل احد الشرطين وذلك بان لا يجي فاعل قبل العلمية مع ثبوت فعل ايضا قبلها فهو منصرف
كحطم وختع علمين لجواز نقله عن فعل جنس وان لا يكون معدولا عن فاعل ولا سيما ان النقل في الاعلام اكثر
من العدل واما عمر وزفر علمين وكان الواجب على هذا الاصل صرفهما لانه جاء لهما فاعل قبل العلمية جاء فعل
ايضا نحو عمر جمع عمرة والزفر السيد قال الاعشى شعر ياتي الظلامة منه النوفل الزفر لكنهما لما سُمعا
غير منصرفين حكمنا بانهما حال العلمية غير منقولين عن فعل الجنس بل هما معدولان عن فاعل وان اختل
الشرطان فلا كلام في كونه منصرفا قالوا نحو مُحَد فان قيل هلا حكم في الموجدة التي هي نحو مَوهَب ومَكوزة
ومَحبَب وحيوة انها معدولة عن موهِب بكسر الهاء وعن مكازة ومحبّ قلت لانها وان كانت خارجة
عن القياس لان هذه التغييرات رجوع الى الاصل من وجه فكانها ليست معدولة اذ العدل خروج عن
الاصل وهذا رجوع اما في محبب ومكوزة فظاهر واما موهب فانه وان كان قياس معتل الفاء بالواو ان
يجي منه مفعل بكسر العين لكن الاصل في يفعل مفتوح العين ان يجي منه مفعل بالفتح فالعدول الى الكسر في
نحو موضع وموعد مخالفة للاصل وانما خولف حملا على الاكثر وذلك لان معتل الفاء الواوي اكثر من
يفعل بكسر العين والموضع مبني على المضارع وقد حكى الكوفيون موضَع بفتح الضاد على الاصل واما مورق
اسم رجل انما صرف اما بناء على انه فوعل او على انه مفعل لكن كونه اكثر من مفعل كما يجي في التصريف او مبهم انه
غير معدول عن مفعل بالكسر وكذلك موكل علما واما شمس بن مالك بضم الشين فلما لم يلزم منه خصائص في
الوزن ولو سلمنا لزومه قلنا انه منقول عن جمع شموس ولهذا لزم جواز صرفه وترك صرفه كما في هند لان امر العدل
ظاهر وليس كالعجمة في نوح ولوط حتى يقال انه لا يؤثر في الثلاثي الساكن الاوسط واما جمع قلنا ان يحكى
كونها معدولة قوله وقطام في تميم اي في لغة بني تميم واما في لغة اهل الحجاز فمبنيا ايضا على مثل رحمن النحاة
لكنها مبنية وكلام في لغة باب غير المنصرف وبعض باب قطام ما هو علم على وزن فعال من اعلام الاعيان المؤنثة
وذلك ان فعال على اربعة اقسام كما يجي امر فعل كنزال وبناؤه ظاهر وعلم للمصادر على راي النحاة كفجار و
صفة للمونث كفساق وبمعنى فاسقة ومما ايضا مبنيان بالاتفاق قالوا للمشابهة بباب نزال عدلا ووزنا ولم يكتفوا
في المشابهة بالوزن لئلا يرد نحو سحاب وحمام وكلام فانها معربة فقالوا كما ان نزال معدول عن انزل فضما
وفجار في التقدير معدول عن فجرة والفسق والفجرة والقسم الرابع علم الاعيان المؤنثة فلغة الحجاز بناؤه كله
لمشابهتها ايضا لنزال وزنا وعدلا مقدرا وبنو تميم افترقوا فرقتين اكثرهم على ان ذات الراء من هذا
القسم مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدر كحضار ووبار وانما قدروا العدل لتحصيل علة البناء لكسر اللام بسبب البناء
اذ كسر الرا مصحح للامالة المطلوبة المستحسنة وغير ذات الراء كقطام معربة غير منصرفة للتانيث
والعلمية ولم يحتاجوا في ترك الصرف ههنا الى تقدير العدل كما انه احتيج اليه في عمر لا ان بعض النحاة بلا دليل

فيه من عدم [illegible] الذي [illegible] فقال رقا
فيه ايضا طرف اللباب وقيل انه يجمع هذا القسم غير منصرف [illegible] ذات الراء كان اولا
الوصف وشرطه ان يكون في الاصل فلا تضره الغلبة فلذلك صرف مررت بنسوة اربع وامتنع اسود وارقم للحية
وادهم للقيد وضعف منع افعى للحية واجدل للصقر واخيل للطائر قوله نقل بن الكلام شرطه
ان يكون في الاصل فلذلك صرف مررت بنسوة اربع فلا يضره العلمية فلذلك امتنع اسود وارقم وانما اتى بالآن
بمثل دليل قاطع على ان الوصف العارض غير معتد به في منع الصرف اما قولهم مررت بنسوة اربع مصروفا فيجوز
ان يكون الصرف لعدم شرط وزن الفعل على ما ذكر وهو عدم قبوله للتاء فانه يقبلها بقوله اربعة لا لعدم شرط
الوصف وليس قولهم ان التاء في اربعة ليست بطارية على اربع لان اربعة للمذكر واربع للمونث والمذكر في
الرتبة قبل المونث بخلاف يعمل ويعملة فان يعملة للمونث فالتاء طارية قيل ان قدم فيه النظر لانه اذا كان
انما يعتد بالوزن الاصلي في يعمل لكونه قد يعرض بعده ما يخرجه عن الاعتبار وهو التاء في المونث فكيف
يعتد بالوزن العارض في اربع مع كونه على حاله خارج عن اعتبار الوزن وهو ايضا لا يقبل التاء فاذا كان
الوزن في الحال حاصلا فيهما والخروج عن اعتباره في اخرى فسواء كان ذلك الحال قبل او بعد بل الاول ينبغي ان يكون اضعف
لانه عارض غير لازم اذ قد يكون في اربع المونث استعمال الاصل اعني اربعة للمذكر وفي الثاني اعني يعملا ولان الفعل
اصل لكن لانه لا يقال للمونث يعملة فالوزنان متساويان في عدم اللزوم واربع يزيد ضعفا بعروض الوزن
على يعمل قوله فلا يضره الغلبة يعني ان يكون اللفظ في اصل الوضع عاما في اشياء ثم يصير بكثرة الاستعمال في
احدها اشهر به بحيث لا يحتاج اذكاء الى قرينة بخلاف ما بعد كان وافقا عليه كابن عباس فانه كان يقع على كل
واحد من بني العباس ثم صار اشهر في عبد الله فلا يحتاج الى قرينة بخلاف ساير اخوانه وكذا النجم في الثريا والبيت
في الكعبة فكذا اسود كان عاما في كل ما فيه سواد فكثر استعماله في الحية السوداء حتى لا يحتاج فيها الى قرينة من الموصوف
او غيره اذا عنيت به ذلك النوع من الحيات بخلاف ساير السود فانه لا بد لكل منها اذا قصدته من قرينة اما الموصوف
نحو ليل اسود او غيره نحو عنزي من الرجال وبهذا الشرح يتبين لك انه لا يخرج الاوصاف العامة بالغلبة
عن معنى الوصفية ولا سيما اذا لم يصر اعلاما بالغلبة فان اعتبار الوصف مع العلمية فيه نظر كما يجي وكيف
يخرج عن الوصف ومعنى الغلبة تخصيص اللفظ ببعض ما وضع له فلا يخرج عن مطلق الوصف بل انما يخرج عن
الوصف العام اي لا يطلق على كل ما وضع له بل يخرج الوصف بذلك عن كونه وصفا الا لا يتبع الموصوف فلا تقال
قيد ادهم لكن المقصود في باب ما لا ينصرف الوصف من حيث المعنى لا من حيث اللفظ فان لهذا ضعف قول
المصنف في شرح قوله بعد وخالف سيبويه الاخفش اولى انه مسعدا من اعتبار الوصفية لاجل
وان زال التحقيق معنى بل استدلال له في باب احمر اذا نكر بعد العلمية بباب اسود الغالب لان معنى الوصف
احمر اذا زال بالعلمية تحقيقا لم يعد بعد التنكير لان معنى رب احمر اذن رب شخص مسمى باحمر كان فيه الحمرة او لا
حتى يجوز في السواد ان المسمى كل واحد منهم باحمر رب احمر لقيته واذا لم يعد تحقيقا لم يعتبر في منع الصرف
ويجوز مع العلمية ايضا بقا معنى الوصف كما يجي فيجوز ان يعتبر بعدها فليس اعتبار الوصف مع العلمية
بلازم وسوا الوصف في مثل عندهم قولهم اي عليه كتاب الشعر لا ورق ولا بطح وان استعملا استعمال
الاسماء وكشف ذلك [illegible] لم يخلع عنهما معنى الوصف بل لانه لم يصرفهما ولا نحوهما في الكتب فعلمنا ان اصل الوصف
مصرفهما واذا في فيهما معنى الوصف علمت الحال والظرف بهاهنا لفقده ونحن نعلم ان معنى الاسود الغالبة

سوداء وصبي ارقم جمعه فيهما صواد ومماض وصبي ادهم قبل فيه دهم اي سواد اي قبل من جهة الصفة لا بعد ان علم
فلم يثبت نحو اسود ان الوصفية الاصلية بعد زوال العلمية اذ لسيبويه في صرف احمد المنكر بعد العلمية
كما انهم يثبت اربع ان الوصفية العارضة لا تعتبر وقال بعضهم ربما يعتبر الصفة الغالبة نحو ابطح فمنع صرف
وذلك لنقصانها عن سائر الصفات لفظا لعدم جريها على الموصوف وان كان معنى الوصف فيها
وضعف منع معطوف على قوله صرف اي ويكون الوصف الاصلي معتبرا ضعف منع افعى لانهم لم يحققوا كونه
وصفا في اصل الوضع ولا ثبت ايضا في الاستعمال بخلاف افعى بل توهم انها موضوعة للصفة لما راوا انها الحية
الخبيثة الشديدة من قولهم فوعة السم اي شدته وكذا توهم في الاجدل الذي هو الصقر انه موضوع في الاصل
للوصف اي طائر ذو جدل ومن الاحكام وفي قولهم في الادبع ظلاء فكانه مونث الاجدل وكذا توهم في اخيل
ان معناه الاصلي طائر ذو خيلان ولم يثبت ما توهموه تحقيقا ولنا ان نقول في هذا الكلام ونحوها لان
مستعمل لا يقصد معنى الوصف لا عارضا ولا اصليا فافعى وان كان في نفسها خبيثة واجدل طائر ذو قوة
واخيل طائر ذو خيلان الا انك اذا قلت مثلا لقيت اجدلا فمعناه هذا الجنس من الطير من غير ان يقصد
معنى القوة كما تقول رايت عقابا لا تقصد فيه معنى الوصف بالشدة وان كانت افعى من الاجدل وليس
صرفها لكونها غير موضوعة للوصف تحقيقا كما اشار اليه المصنف فاما منع صرف مثل فغلط قوله
التانيث بالتاء شرطه العلمية والمعنوي كذلك وشرط تحتم تاثيره زيادة على الثلاثة او تحرك الاوسط او
العجمة فهند يجوز صرفه وزينب وسقر وماه وجور ممنوع فان سمي به مذكر فشرطه الزيادة فقدم منصرف
وعقرب ممنوع قوله اعلم ان التانيث على ضربين تانيث بالالف وتانيث بالتاء فما هو بالالف متحتم
التاثير بلا شرط للزوم الالف وضعا على ما مر ولذا قام مقام سببين وبريتها التانيث تاء اربع
في آخر الاسم مفتوحا ما قبلها ينقلب في الوقف هاء فنحو اخت وبنت ليس مونثا بالتاء بل التاء بدل من
اللام لكنه اختص هذا الابدال بالمونث دون المذكر لمناسبة التاء للتانيث فعلى هذا لو سميت ببنت
واخت وهنت مذكرا حقيقيا كحمزة او مونثا حقيقيا كمريم اولا هذا ولا ذاك كعقرب فلا يؤثر من دون
العلمية بل لا بد بحو امرة قائمة وفي قائمة الوصف الاصلي والتانيث بالتاء فالخلل لم يجي الامن التانيث لان
شرط الوصف وهو كونه وصفيا على ما ذكر المصنف حاصل وذلك الخلل ان وضع تاء التانيث في
الاصل على العروض وعدم الثبات فلم يعتد به وانما قلنا في الاصل لان اصل وضعها للفرق بين المذكر
والمونث ولا يجي لهذا المعنى في الصفات ولا سيما الاغلب لازمة للكلمة كضاربة ومضروبة وحسنة ومراة
ورجل وجارية واما لغير هذا المعنى فقد يكون لازمة كما في حجارة وعرق كما يجي في باب التانيث ثم ان العلمية
حين كانت للكلمة من كمالات العربية صيرتها مصونة عن النقصان فيلزم التاء بسببها لا غاية كهاء
حفص صارت لانه لا يحذف الا في الترخيم كما يحذف الحرف الاصلي وانما ذلك لان التسمية باللفظ مع
كل حرف وصف الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة فعوك عائشة في الجنس ليس موضوعا مع التاء فاذا
سميت به فعل وصفة وضعا ثانيا مع التاء صار التاء كلام الكلمة في هذا الموضع واما ان كانت العلمية
في غير الكلم العربية فربما يتصرف العرب فيها بالنقص وتغيير الحركة وقلب الحرف اذا استثقلوها
كما في جبرئيل وميكائيل وارسطاطاليس قالوا جبرال وجبريل وميكال وارسطو ورسطاليس
ارسطوطاليس

وبحو ذلك زيد كذلك لورودها باعلام اوزان العجم الخفيفة اوزن كسعد وقوله المناسبة مع علمهم بها الا انهم
بما لبس من اوضاعهم ولذلك قالوا العجمي فالعجب به ما استعجب وانما الزيادة في الاعلام فنقول ان كان الحرف
الزائد لا يفيد معنى كالف التانيث في نحو بشرى وذكرى وتاء التانيث نحو عمرة والف الالحاق في نحو عوز
لم يحل زيادة لان ذلك لا يكون في حال الوضع وكلامنا فيما زاد على العلم بعد وضعه اذ استعمل على وضعه العلمي
وكذا الحكم ان لم يفد الزيادة الا ما افاد العلم كتاء الوحدة ولام التعريف من غير اشياء كل العلم وان افادت
الزيادة معنى آخر فان لم يبق لفظ العلم بذلك المعنى على ما وضع له اولا لم يحل لزوال الوضع العلمي فلا بد عليه
التاء المفيد لمعنى التانيث وان بقي لفظ العلم مع تلك الزيادة واقعا على ما كان موضوعا له جاز مطلقا
ان لم يخرج العلم بها عن التعيين كياء النسبة وياء التصغير وتنوين التمكن نحو هاشمي وطليحة والاخرج
بها عن التعيين جاز بشرط جبران التعيين بعلامة كما في الزيدان والزيدون على ما يجي في باب الاعلام فان
قيل فاذا اصار التاء بالعلمية لازما فهلا قيل في نحو حمزة انه قائم مقام سببين كالالف فيكون العلمية شرط
قيامه مقام سببين ولا يكون سببا قلت لما ذكرنا ان وضع التاء في الاصل على العروض فلزومه عارض
فلم يبلغ مبلغ الالف التي وضعها على اللزوم وثانيهما ان يكون التاء مقدرا وهو الذي سماه المصنف معنويا
سواء كان حقيقيا كهند وزينب او غير حقيقي كعقرب وعين ولا الف لا يقدر كالتاء اذ الالف للزومها
لا يحذف حتى يقدر ولا يؤثر التاء مقدرة ايضا الا مع العلمية الا ترى الى نحو حائض منصرفا مع التاء والوصف
ومثله مع العلمية ايضا منصرف كما يجي وانما شرط فيه العلمية ايضا لان المقدر عندهم اضعف من الظاهر
وشرط الظاهر العلمية والفرق بينهما ان العلمية تصير التاء الظاهرة مع التاء مطلقا وان كانت
الكلمة على ثلاثة ساكن الاوسط كثبة علما لان العلامة ظاهرة واما التاء المقدرة فضعيفة فان سكن في اللفظ
حرف آخر اثر وجوبا والا ففيه الخلاف كما يجي وما يدل على ان الحرف الاخير في الرباعي على الثلاثة لان موضع
التاء كلام فوق الثلاثة ولا يزاد التاء والمانحونية وشاة فمحذوف اللام وقد يدل سع مثل
تصغيرهم عقربا على عقيرب من دون التاء بخلاف قدر فان تصغيره قديرة فالمونث بالتاء
المقدر حقيقيا كان او غيره اذا زاد على الثلاثة وسميت به لم ينصرف سواء سميت مذكرا حقيقيا او مونثا
حقيقيا اولا هذا ولا ذاك وذلك لان فيه تاء مقدرة او حرفا سد مسده فهو مثل حمزة وان كان ثلاثيا
فاما ان يكون متحرك الاوسط اولا ولا والان سميت به مونثا حقيقيا كقدم في اسم امرة او غير حقيقي
كسقر لجهنم فجميع النحاة على منع صرفه لان التاء المقدرة يقام حركة الوسط مقام حرف الرابع القائم مقام
التاء والدليل على قيام حركة الوسط مقام الحرف الرابع انك تقول في جمل جملى وجلول ولا تقول في
جمزى الا جمزى كما لا تقول في حمادى الا حمادي وخالفهم ابن الانباري فجعل نحو كهند في جواز الامرين
نظرا الى ضعف السد مسد التاء وان سميت مذكرا حقيقيا او غير حقيقي فلا خلاف عندهم في وجوب
صرفه لعدم تقدير تاء التانيث وذلك كرجل سميته بسقر وكتاب سميته بقدم وانما لم يقل لانه
لطريان التذكير في الموضع الثاني عليها ضعف ما هو في الوضع الاول فعلى هذا القول تصغير سقر اسم
رجل سقير واما اذينة وعيينة لرجلين فسميا بعد التصغير وان لم يبد عن التاء ولا مسد البادئ
مسدها وذلك اذا كان ثلاثيا ساكن الاوسط فلا يخلو اما ان يكون فيه عجمة اولا فان لم يكن فان سميت به مذكرا
سواء كان حقيقيا او لا كهند اذا جعلته اسم رجل او اسم سيف مثلا فلا خلاف في صرفه وان سميت مونثا حقيقيا

او غيره فالزجاج وسيبويه والمبرد جزموا باستلزام الصرف لكونه مونثا بالوجهين المعنوي والعلمي فظهر
[illegible] اصل التانيث وغيرهم جوّز الامرين الصرف وتركه لفوات [illegible] التانيث وما بعد [illegible]
وكذا الخلاف فيما يكن [illegible] للاعلال لا وضعا كدار وناد وفي الثلاثي [illegible] اسم امرأة وان كان غير العجمة
كماه وجور فان سميت به مذكرا حقيقيا اولا فالصرف لا غير اذ هما كنوح ولوط كما مر وان سميت به
مونثا حقيقيا اولا فترك الصرف لا غير لان العجمة وان لم يكن سببا في الثلاثي الساكن الاوسط كما مر يكون مع
سقوطها عن السببية لا تقصر عن تقوية السببين حتى يصير الاسم بها متحتم المنع فظهر بذلك التفصيل
ان المونث اذا سمي به مذكر حقيقي او غير حقيقي نص في منع صرفه زيادة على الثلاثة ولا يعتبر تحرك
الاوسط ولا العجمة وههنا شروط اخر لمنع صرف المونث اذا سمي به مذكر تركها المصنف احدها
ان لا يكون ذلك المونث منقولا عن مذكر فان رباب اسم امرأة لكن ان سمي به مذكرا انصرف لانه قبل
تسمية المونث كان مذكرا بمعنى الغيم وكذا لو سميت بنحو حائض وطالق مذكرا انصرف لانه في الاصل
لفظ مذكر وصف به المونث اذ معناه في الاصل شخص حائض وثانيها ان لا يكون تانيث المونث الذي سمي به
المذكر بالتاء محتاجا الى تاويل غير لازم فان نحو رجال وكل جمع مكسر خال عن علامة التانيث لو سميت
به مذكرا انصرفت لان تانيثها لاجل تاويلها بالجماعة ولا يلزم هذا التاويل بل لنا ان ناولها بالجمع فيكون
مذكرا فلم يبق التانيث الحقيقي الذي كان في المفرد ولا التذكير الحقيقي نحو نسا ورجال بل انما سميها باعتبار
التاويل بالجماعة وهو غير لازم كما ذكرنا وثالثها ان لا يغلب استعماله قبل تسمية المذكر به وذلك الاسماء
المونثة السماعية كذراع وعقاق وعقاب وحسوب على [illegible] ضرب فيهم عقلية [illegible] الفاظها
مذكرة ومونثة فاذا سمي بها مذكر جاز فيه الصرف وتركه او غلب استعمالها مذكرة فلا يجوز بعد تسمية المذكر
بها الا الصرف او غلب استعمالها مونثة فالوجه ترك الصرف اذا سمي بها مذكر وجاز الصرف ايضا
او لا يستعمل الا مونثة فليس بعد تسمية المذكر الا منع الصرف اما ان عكس الامر اعني سميت المونث باسم المذكر
حقيقيين كانا اولا فان كان الاسم ثلاثيا متحرك الاوسط كجبل وحسن او زايدا على الثلاث كجعفر فلا كلام
في منع صرفها لظهور اصل التانيث بالطريان مع [illegible] مسد التاء او [illegible] مسدها وان كان ثلاثيا ساكن
الاوسط كزيد وعمرو سمي بهما امرأة فالخليل وسيبويه وابو عمرو يمنعونه الصرف متحتما كماه وجور
لظهور اصل التانيث بالطريان وابو زيد وعيسى والجرمي يجعلونه مثل هند في جواز الامرين ويرجحون صرفه
على صرف هند نظرا الى اصله قوله وشرط تحتم تاثيره اي تاثير المعنوي والمراد به تانيث التاء فيه مقدرة
سواء كان حقيقيا كزينب اولا كعقرب قوله زيادة على الثلاثة او تحرك الاوسط او العجمة اذا سمي المونث
وذلك لما ذكرنا ان آخر حروف الزايد يقوم مقام التاء وتحرك الاوسط يقوم مقام الزايد [illegible]
مسد التاء واما العجمة فانها وان لم يسد مسد التاء ولا مسد الزايد المذكور وليست ايضا سببا في
الثلاثي الساكن الاوسط لكنها مقوية للتانيث الضعيف تاثيره لكون علامته مقدرة بلا اثر فالضعف
من قبله لا من قبل العلمية فهو المحتاج الى التقوية لا العلمية فلا قال شرط تحتم تاثيره اي التانيث المعنوي
قوله فهند يجوز صرفه لخلوه من جميع شرايط التحتم الثلاث وزينب ممنوع للزيادة وسقر لتحرك الاوسط
وماه وجور للعجمة قوله فان سمي به مذكرا اي المونث المقدر تاوه فشرطه الزيادة على الثلاثة ولا يفيد التحرك الاوسط
ولا العجمة لضعف اصل التانيث في الاصل بسبب تقدير علامته وعدم [illegible] التذكير الطاري بالوضع العلمي [illegible]

[illegible] الضعيف اذا التاء المقدرة لا تسد مسد حرف ولا طاق [illegible] مقام التاء وكماه وجور اذا
كنوح ولوط لان الجميع علم المذكر فلا يكون التاء مقدرة وسيجي ان العجمة لا تاثير لها في الثلاثي الساكن الاوسط
بالسببية بل انما يوثر بالشرطية بعد ثبوت سببين دونها مع لزوم وجوب منع الصرف لعدم الحرف الزايد [illegible]
ممنع لا لما في مقام تاء التانيث واما اسماء القبايل والبلدان فان كان فيها مع العلمية سبب ظاهر من شروط
فلا كلام في منع صرفه كباهلة وتغلب وبغداد وخراسان ونحو ذلك وان لم يكن فالاصل فيها الاستقلال
فان وضعهم سلكوا في صرفها او تركه طريقة واحدة فلا يحالفهم كصرفهم ثقيفا ومعدا وحسانا
وابنا وتركهم لهم سدوس وخندف ومجوس وعمان فالصرف في القبايل بتاويل الاب ان كان اسمه
او الحي وفي الاماكن بتاويل المكان والموضع ونحوهما وترك الصرف في القبايل بتاويل الام ان كان في الاصل
كخندف او القبيلة وفي الاماكن بتاويل البقعة والبلدة ونحوهما وان يجوز الصرف فيها وتركه فيها كما في ثمود
وواسط وقريش يجوز فيها ايضا على التاويل المذكور وان جهلت كيفية استعمالهم لها فلك فيها الوجهان ايضا
وربما جعلوا الاب مؤولا بالقبيلة فيمنعونه الصرف فقال وهم قريش لا يكونوا اذا سموا طابخة
بمروها في العلى وعروقا وبصفونه بنت نحو تميم بنت مرة وقيس بنت غيلان وكذا قد يولون الام
بالحي فيصفونه بابن نحو باهلة بن اعصر وباهلة اسم امرأة وقد ينسب ما اسند الى اسم الاب مع صرفه بتاويل
حذف مضاف مونث نحو بني قريش مصروفا اي اولاد قريش فالعالي كذبت ثمود المرسلين مصروف
ثمود على ما قرئ فنصب المضاف المحذوف كما في قوله وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا او هم
قايلون ويجوز ان يكون صرف مثله لتاويله بالحي وتانيث المسند لتاويله بالقبيلة فهو مؤول بالمذكر والمونث
باعتبار شيين الاسناد والصرف ولا منع منه واما نحو قولهم قرات هودا ان جعلته اسم النبي على حذف المضاف
اي سورة هود فالصرف وان جعلته اسم السورة فترك الصرف لانه كماه وجور واما الاسما الكلم المبنية
في الاصل كحوان ينصب ويرفع وضرب فعل ماض فلا كثير الحكاية وان اعربتها فلك الصرف بتاويل اللفظ
وتركه بتاويل الكلمة واللفظة ونحو بحط القول فيها وفي اسما حروف التهجي اذا سميت بها السور ان شاء الله
في باب الاعلام ان شاء الله تعالى قوله المعرفة شرطها ان تكون علمية اقول وذلك لان المعارف
غير المضمرات والمبهمات ومما مبنيان فلا مدخل لهما في غير الصرف اذ هو معرب واما ذو اللام
والمضاف فلا يمكن فيهما منع الصرف عند من قال غير المنصرف ما حذف منه الكسر مع التنوين لانه ليس
معهما تنوين يحذف فيحذف معه الكسر وكذا عند من قال هو ما حذف منه الكسر والتنوين معا واما عند المصنف
فيمكن منع صرفها لانه قال هو ما فيه علتان او واحدة قائمة مقامهما لكنه لا يظهر فيهما منع الصرف وهو
ان لا كسر ولا تنوين لمنابه الفصل فلم يبق من جملة المعارف الا العلم وانما اعتبر الخليل في اجمع واخواته
تعريف الاضافة لسقوط المضاف اليه فيها وبعرض المضاف لدخول التنوين فيظهر ان منع الصرف
قوله العجمة شرطها علمية في العجمية وتحرك الاوسط او زيادة على الثلاثة فنوح منصرف وشتر
وابراهيم ممتنع اقول قوله علمية في العجمية اي كون الاسم علما في اللغة العجمية اي يكون قبل استعمال العرب
العلم علما وليس هذا الشرط بلازم بل الواجب ان لا يستعمل في كلام العرب اولا الا مع العلمية سواء كان قبل
استعماله فيه ايضا علما كابراهيم واسماعيل اولا كقالون فانه الجيد بلسان الروم سمي به نافع راويه لجودة

قوله وانما اشترط استعمال العرب له اولا مع العلمية لان العجمي بمقتضى ان لا يتصرف فيه تصرف كلام
العرب ووقوعه في كلامهم يقتضي ان يتصرف فيه تصرف كلامهم فاذا وقع اولا مع العلمية ومن منافيه
للام والاضافة فامتنعا منه جاز ان يمتنع ما يعاقبهما ايضا اعني التنوين وجاء نحو ابراهيم حين
امكنت فيه الكسر والتنوين على اصل عادته وبقي لاما بعد ذلك قابلا لسائر تصرفات كلامهم على الصيغة
ووقوعه فيه لما نقرر ان الطاري يزيل حكم المطرو عليه فيقبل الاعراب وياء النسب وبالتصغير ونحو
ما يستقل منه كابدال بعض الحروف وقلب بعضها نحو جرجان وادربيجان في كركان وآذربايكان
ونحو ذلك واما اذا لم يقع الاعجمي في كلام العرب اولا مع العلمية قبل اللام والاضافة فاذا لا مانع فيقبل
التنوين ايضا مع الجر مع سائر التصرفات كاللجام والفرند والزرق والديباج فيصير كالكلمة العربية
فان حصل بعد ذلك علما كان كانه جعل الكلمة العربية علما فينظر ان كان فيه مع العلمية سبب آخر غير العجمة
منع الصرف ككجرم ونحو ففيهما الوزن وكذا آجر مخففا وان لم يكن كلجام علما بقي العجمة على قال
المصنف الشرطان معا واجاز العلمية مع العجمة مع احد الشرطين الباقيين وهما اما الزيادة او تحرك
الاوسط وعند سيبويه واكثر النحاة تحرك الاوسط لا تاثير له في العجمة فنحو لمك عندهم منصرف كنحو
كنوح ولوط فهم يعتبرون الشرطين المعينين كون الاعجمي علما في اول استعمال العرب له والزيادة
على الثلاثة وهو اولى وذلك ان تحرك الاوسط في المؤنث نحو سقر انما اثر لقيامه مقام الساد
علامة التانيث واما العجمة فلا علامة لها حتى يسد مسدها شي بل الاعجمي بمجرد كونه ثلاثيا لسكون
وسط او تحركه فانه كلام العرب ويصير كانه خارج من وضع كلام العجم لان اكثر كلام العجم على الطول
لا يراعون الاوزان الخفيفة بخلاف كلام العرب والزمخشري تجاوز عما ذهب اليه المصنف بانه جعل
الاعجمي اذا كان ثلاثيا ساكن الوسط جايز صرفه وتركه صرفه مع ترجيح الصرف فجوزنا بين العجمة مع سكون
الوسط ايضا فكيف لا يؤثر مع تحركه وليس بشي لانه لم يسمع نحو لوط غير منصرف في شي من الكلام والقياس
المذكور ايضا يمنعه والذي يوهم تحتم منع ماه وجور ولولا العجمة لكان مثل هند ودعد يجوز صرفه وترك
صرفه وذهل عن ان تاثيرها ليس في تعيين على نوعين اما كونه شرطا كالزيادة على الثلاثة في التانيث المعنوي واما
كونه سببا كهذا في ثلاث والعجمة في ماه وجور من القسم الاول اذ لو كانت سببا في الثلاثي الساكن
الوسط لسمع نحو لوط غير منصرف في كلام فصيح او غير فصيح وسمع ما نحن علم وجور بصرف نحو
لوط وجواز منع هذا مع ان كل واحد منهما ثلاثيا ساكن الوسط وذلك ان حمل الاول بالعجمة
وايضا فالتانيث له معنى ثبوتي في الاصل وله علامة مقدرة يظهر في بعض التصرفات وهو التصغير
بخلاف العجمة فانه لا معنى لها ثبوتيا بل معناه ان هذا عجمي وهو ان الكلمة ليست من اوضاع العرب ولا علامة
لها مقدرة فالتانيث اقوى قوله وشتر هو حصن باران وبجوز ان يقال انا امتناعه من الصرف
للعلمية والتانيث لانه بمعنى القلعة لانه لا يستعمل الا مذكرا فلا يرجع اليه الا ضمير المذكر لكن
ذلك مما لم يثبت فالمثال الصحيح لمك لانه اسم ابي نوح النبي عليه قوله الجمع شرطه صيغة منتهى
الجموع بغير هاء كمساجد ومصابيح ولهذا نحو فرازنة منصرف وحضاجر علما للضبع غير منصرف لانه
منقول عن الجمع وسراويل اذا لم يصرف وهو الاكثر فقد قيل اعجمي حمل على موازنه وقيل عربي جمع سروالة

مقدر او اذا صرف فلالا كمال والحق جواز رفعها وجعل مثل قاض قوله منتهى الجموع اي وزن
غاية جموع التكسير لانه يجمع الاسم جمع التكسير جمعا بعد جمع فاذا وصل الى هذا الوزن امتنع جمعه جمع التكسير
كجمع كلب على اكلب وجمع اكلب على اكالب وجمع نعم على انعام وجمع انعام على اناعم وانما قيدنا بغاية
جموع التكسير لانه لا يمتنع جمعه جمع السلامة وان لم يكن قياسا مطردا على ما يجي في التصريف في باب الجمع
نحو قوله عليه السلام انكن صواحبات يوسف وقوله حدائدهن الكرور وقوله واذا الرجال
رأوا يزيد رأيتهم خضع الرقاب نواكس الابصار كما ذكر ابو علي في الحجة وضابط هذا الصيغة ان يكون
اولها مفتوحا وثالثها الف وبعدها حرفان ادغم احدهما في الاخر او لا كمساجد ودواب او ثلاثة اوسطها ساكن
الوسط فلو فات هذه الصيغة لم يؤثر الجمعية كما في حمر وحسان ففي كل واحد منهما الجمعية والصفة وانما شرط
في هذه الصيغة ان يكون بغير هاء احترازا عن نحو ملائكة لان الهاء تقرب اللفظ من وزن المفرد نحو كراهية
وطواعية وعلانية فيكسر من قوة جمعيته فلا يقوم مقام سببين ولا سيما على مذهب من قال انه انما قام مقامهما
لكونه لا نظير له في الآحاد كما ذكرنا قبل ولا يلزم منه بان ورباع وحجاب وان حصلت فيهما صيغة منتهى الجموع
لان هذه الصيغة شرط السبب والمؤثر هو المشروط مع الشرط قوله وحضاجر علما للضبع غير منصرف علما
حال من الضمير في غير منصرف اي لا ينصرف في حال كونه علما للضبع والضبع لا يطلق الا على الانثى والذكر ضبعان
وذلك لانه لا يستفاد منه معنى الجمع اذ يقع على كل واحدة منها وهي علم الجنس لا للواحدة معينة فهي كاسامة للاسد
على ما يجي في باب الاعلام فعند اذ لا ربط وجد وهو الصيغة من دون معنى الجمع فكان ينبغي ان يكون منصرفا كثمان
ورباع والجواب عنه عند المصنف ان الجمع الاقصى اذا سمي به لا ينصرف لان المعتبر في الجموع عنده ان يكون في
الاصل كما ذكرنا في الوصف فلا يضر زوال الجمع بالعلمية لعروض الزوال فلا اثر على هذا القول للعلمية في منع صرف
على ان المؤثر الجمعية الاصلية القائمة مقام سببين فان قيل اليس بين الجمعية والعلمية تضاد كما ذكر المصنف
بعد من تضاد الوصف والعلمية فالجواب انهما متضادان ولهذا اعتبار حضاجر الجمعية مع العلمية كاسم جماعة
معينة من الرجال بكرام مثلا فيكون مصدق هذه الجماعة المسماة بهذا اللفظ فيكون معنى الجمعية باقيا وهذا
كما سمي جبلان بابانين فروعي مع العلمية معنى التثنية فيهما وان جعلا كل واحد سمي بلفظ المثنى لكنه يفهم منه معنى
ابانين معنى التثنية اذ معناه هو الجبلان المعينان فلا تنافي بين العلمية والجمعية والتثنية ولا ولي ان يقال عندي
ان لا تنافي بين الوصف والعلمية وانما قول المصنف بعد في الشرح ان العلمية سبب الخصوص والصفة تقتضي العموم
فيتنافيان فنقول لا نسلم ان ماهية الوصف لا بد فيها من معنى العموم بل الصفة المعتادة في باب منع الصرف ان يكون الاسم
موضوعا دالا على بعض غير المقول وصاحبه حتى لا يتشخص لك الصاحب فاذا سمي احمر اذ لا لم يدل على ما ذكرنا
وصح بتسميته لك المخصوص وضعيتان فلا يضر في منع الصرف عروض منع جريه على ذلك المخصص ويعتدله
الا ترى ان نحو اسود وارقم عرض فيه مانع الجري وهو الغلبة لكن لما كان الموضوع له الوصف وهو المعنى و
صاحبه باقيا لم يضر ذلك العارض على انه في اعتبار كون دلالته لا على المعنى وصاحبه وضعه بطل كما ذكرنا
في اربع فنقول يمكن ان يعتبر فيه معنى الحكم فيكون دالا على معنى وصاحبه لكن عرض له المانع عن الجري وهو
العلمية كما عرض في نحو اسود وارقم الغلبة المانعة من الجري فالعلمية ههنا كالغلبة هناك لا فرق بينهما الا ان الغلبة
بالعلمية يصير اخص الغلبة وصاحبه لان العلمية تخصصها بذات واحدة والغلبة بنوع واحد بل الفرق بين العلمية والغلبة

مطلقا اي التعليق لا ينفك عن مراعاة معنى الوصف كما في اسود وارقم وادهم بخلاف العلمية عدم مراعاة والاصل
على امكان لمح الوصف مع العلمية في قولهم انما سميت هندا لتهند وفي قول حسان رضي الله عنه وشق له من اسمه ليجله
فذو العرش محمود وهذا محمد ٭ وايضا نحن نعلم ان اللقب كالمظفر وقفة من الاعلام واللقب هو الذي يشعر
فيه المدح و الذم فيمكن فيه معنى الوصف الاصلي ومما يؤكد هذا قول النحاة انما يدخل اللام على الاعلام التي اصلها
المصادر والصفات كالفضل والصفات للمح الوصفية الاصلية فلو لم يجتمع الوصفية مع العلمية كيف تلمح قال
فاذا لم يكن بينهما منافاة فلم منع هذا في مجرى في المثل والمسائل المذكورين وكذا كل علم الموضوع فيه الوصف الاصلي
قلت كما كان يجب لان المقصود الاهم الاعم في وضع الاعلام لما كان تخصيص المسمى بها سواء لمح فيها المعنى
الاصلي كما في اللقب او لم يلمح كتسميتهم رجلا بالاسود وبالعلس وكان المعنى الاصلي انما يلمح لتحصيلها محصلها
في بعض الاعلام لم يعتد بذلك الوصف الاصلي لكونه كالمنسوخ مع لمحه وكذا نقول في العجمة في نحو ص...
انا لا نعتبرون بها فيها العلمية وامكن لمحها في بعض الاعلام لان المقصود الاهم في وضع العلم غير لمح العجمية فاذا
ثبت ان معنى الوصف والعجمة لا يعتبر في الموضع الذي يصح لمحها فيه فكيف الاعتبار في نحو مساجد اسم رجل
الذي لم يلمح فيه معنى الجمع وفي حاتم اذا لم يلمح معنى الوصف فالاولى اذن في منع صرف مساجد علما كما قال ابو علي
وهو ان فيه العلمية وشبه العجمة حيث لم يكن له في الاحاد نظير كما ان الاعجمي لا يشبه العربي فبقي بل في الاسباب
شبه العجمة وعند الجزولي فيه سببان تامان فيبني صرفها على سبب آخر كما قال ابو علي في شبه العجمة
وذلك ان الجزولي يجعل عدم النظير في الاحاد سببا من الاسباب كالعلمية والوصفية وغيرهما ولم يعد هذا
السبب كما فعل غيره وكان يعتد بالاخفش بصرف نحو مساجد علما لزوال السبب وهو الجمع وهو خلاف المنقول
عنهم قوله وسراويل اذا لم يصرف علما انه غير منصرف قال ابو علي الفارسي في سراويل راجح واختلف في تعليله
فعند سيبويه وتبعه ابو علي انه اسم اعجمي مفرد عرب كما عرب الآجر لكنه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف قطعا
نحو قناديل فحمل على ما شابهه في منع الصرف ولم يمنع الآجر مخففا لان جميع ما وازنه ليس ممنوعا من الصرف
الا ترى انه بنحو الكلب والجحر وقوله ليس فيه من الاسباب شيء لان العجمة شرطها العلمية وفيه التأنيث المعنوي
وشرطه ايضا العلمية واما الصيغة فليس سببا الا بشرط سبب الجمعية لاعلى الجزولي فيبقى منع
الصرف لا بسبب بل لموازنة غير المنصرف وقال الجزولي فيه عدم النظير والعجمة الجنسية وعدم النظير
عنده سبب كما مر لكن الكلام في العجمة الجنسية ويجوز له ان يعتبرها في هذا الوزن خاصة لا في غيره
لاطراد منع الصرف ما على هذا الوزن وقال المبرد هو عربي جمع سروالة قطعة خرقة قال
عليه من اللوم سروالة فليس يرق لمستعطف ويشكل عليه بانه لا يطلق لفظ الجمع على الواحد الا في
الاجناس او له فليس يرق لمستعطف فلا يقال لرجل رجال بل جاء ذلك في الاعلام كمدائن
في مدينة معينة وجوابه ان الجمع فيه مقدر لا محقق كعدل عمر وذلك انهم قاعدة مهدوا ان ما على هذا الوزن
لا ينصرف الا للجمعية ولم يتحقق فيه لكونه لا سم مفرد فقدروها لئلا تنخرم القاعدة وايضا اذا اشتمل الثوب
على الاقطاع جاز ان يطلق اسم تلك الاقطاع على المجتمع منها كبرمة اعشار وليس للخصم ان يقول ان مثله
مختص بوزن الافعال لانه قد جاء نحو قوله جاء الشتاء وقميصي اخلاق شراذم يضحك منه التواق ويروى
لفظ جمع الانفاق والتواق اسم رجل وقد نسب الى سيبويه ان افعالا مفرد وقال ابو الحسن ان من العرب من يصرف

سراويل لكونه مفردا ونسب بعضهم الى سيبويه انه يقول بانصرافه ايضا نظرا الى فوات عجمته كما في الآجر
وهو غلط لانه شبه بالآحاد اعلى التهذيب فقط لكونه منصرفا مثله الا ترى الى قوله نعلا لا
لا انه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف قوله واذا صرف فلا اشكال لان السبب اعني الجمعية غير حاصل
فلا يحصل الشرط وعده هذا ويمكن ان يعتد بالجمع في سراويل مطلقا صرف او لم يصرف وذلك لاختصاص هذا
الوزن بالجمع فمن لم يصرفه فنظر الى ذلك المعنى ومن صرف فلزواله بوقوعه على الواحد وكذا يجوز في نحو
حمار حزابي ان يعتد بالجمع وذلك لمجيء بعضهم فيه الصرف وتركه نحو رأيت حمارا حزابي وحزابيا
فنقول هو جمع حزباء اي الارض الغليظة والجمع الحزابي كالصحاري بالتخفيف قوله ونحو جوار رفعا اي
المنقوص من هذا الجمع اعلم ان الاكثر ان جواري في اللفظ كقاض رفعا وجرا وقد جاء عن بعض العرب في الجر
جواري قال الفرزدق ٭ فلو كان عبد الله مولى هجوته ٭ ولكن عبد الله مولى مواليا ٭ وقال آخر شعر
سماء الاله فوق سبع سمائيا ٭ وهي قليلة واختارها الكسائي وابو زيد وعيسى بن عمر ولا خلاف في
النصب انه جواري وانه غير منصرف واختلفوا في كون جوار رفعا وجرا منصرفا او غير منصرف
فقال الزجاج ان تنوينه للصرف وذلك ان الاعلال مقدم على منع الصرف لان الاعلال سببه قوي
وهو الاستثقال الظاهر المحسوس في الكلمة واما منع الصرف فسببه ضعيف اذ هو مشابهة غير
ظاهرة بين الاسم والفعل على ما تبين قبل قالوا فسقط الياء بالاعلال فزال اقصى الجمع الذي هو الشرط
فصار منصرفا والاعتراض عليه ان الياء الساقط في حكم الثابت بدليل كسرة الراء في جاءني جوار وكسر
الراء حكم لفظي كمنع الصرف فاعتبار احدهما دون الآخر تحكم وكل ما حذف لعلة موجبة فهو كالثابت
الباقي كعم وشج ولا كان كالمعدوم كيد ودم ومن ثم صرف جنادل وذلاذل المقصوران من جنادل وذلاذل
وقال المبرد التنوين عوض عن حركة الياء ومنع الصرف مقدم على الاعلال واصله جواري بالتنوين
ثم جواري بحذفها ثم جواري بحذف الحركة ليخف الثقيل لحذف الياء للساكنين وقال سيبويه والخليل
التنوين عوض من الياء فقد بعضهم هذا القول ان منع الصرف مقدم على الاعلال فاصله جواري بالتنوين
ثم جواري بحذفه ثم جواري بحذف الحركة للاستثقال ثم جوار بحذف الياء للاستثقال الياء المكسور ما قبلها
في غير المنصرف الثقيل بسبب الفرعية واذا ابدل التنوين من الياء ينقطع التنوين الحاصل طمع الياء الساقط
في الرجوع اذ يلزم اجتماع الساكنين لو رجعت والاعتراض عليه وعلى مذهب المبرد انه لو كان منع الصرف
مقدما على الاعلال لوجب الفتح في قولك مررت بجواري كما في اللغة القليلة الخبيثة وذلك لان منع الصرف
يقتضي حذف التنوين وتبع الكسر له في السقوط وصيرورته فتحا وايضا يلزم انفتاح الياء في الجوار
ومررت بالجوار عند سيبويه بحذف الياء لان الكلمة لا تخف بالالف واللام وثقل الفرعية باق فيهما وفسر
السيرافي وهو الحق قول سيبويه بان اصله جواري بالتنوين والاعلال مقدم على منع الصرف لما ذكرنا
بحذف الياء للساكنين ثم وجد بعد الاعلال صيغة الجمع الاقصى حاصلة تقديرا لان المحذوف للاعلال كالثابت
بخلاف المحذوف نسيا كما ذكرنا فحذف تنوين الصرف ثم خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف
المستثقل لفظا لكونه منقوصا ومعنى بالفرعية فعوض التنوين من الياء بخلاف نحو احوى واسمى فانه لم
يعلا في مثلها ايضا ووجد علة منع الصرف بعد الاعلال حاصلة لان الف احوى المنوب ثابت
تقديرا فهو على وزن افعل فحذف تنوين الصرف ولكن لم يعوض التنوين من الالف المحذوفة ولا من حركة اللام

كافعل بجوار لان احوى بالالف اخف منه بالتنوين واما جوار فعوض التنوين عن الياء واحتمل اللفظية
المقصودة من غير المنصرف بعد زوال ... سببها لكن على ثقل المعنوي بكونه متصفا بالفرعيتين ومعرف
الا ترى انك تقول جطا باوي انا واداوي بلا تنوين فلما انقلبت الياء الفا في الجمع لا ... وكل غير
منقوص حكمه حكم جوار فيما ذكرنا وبحثنا الخلاف المذكور نحو قاض اسم امرأة واعيل تصغير اعلى واذا جعل
هذا النوع اعني جوار واعيل علما فيونس يجعله حالة مخالفا لحاله في التنكير ويذكر بانه تقدم منع الصرف
على الاعلال فيبقي الياء ساكنة في الرفع ومفتوحة في النصب والجر نحو جاءني جواري وقاضي واعيلي
ساكنة ورأيت جواري وقاضي واعيلي ومررت بجواري وقاضي واعيلي بياء مفتوحة في الحالين
وانما قدم منع الصرف لان العلمية سبب قوي في باب منع الصرف حتى منع الكوفيون الصرف لها
وحدها في نحو قوله يفوقان مرداس في مجمع كما تقدم عند سيبويه والخليل كما لنحو جوار واعيل
علما كان او نكرة سواء واعلم انك اذا صغرت نحو احوى قلت احي بحذف الياء الاخيرة نسيا لكونه
متطرفة بعد ياء مكسورة مشددة في غير فعل وما يجري مجراه كاحي والمحي وقياس مثله الحذف نسيا
كما يجيء في التصريف ان شاء الله تعالى فسيبويه بعد حذفها نسيا منع الصرف لانه نوع اولى زيادة دالة على
وزن الفعل وعيسى بن عمر يصرفه لنقصانه عن الوزن نسيا كالا وبحو جوار فان الياء كالثابت بدليل
كسرة الراء كما ذكرنا فلم يسقط عن وزن اقتل الجوع ولا وفي قول سيبويه الا ترى انك لا تصرف
نحو يعد وتضع علما وان كان قد سقط حرف من وزن الفعل وابو عمرو بن العلا لا يحذف الياء الثالثة من نحو
احي نسيا بل يعله اعلال اعيل وذلك لان في اول الكلمة الزيادة التي في الفعل وهو الهمزة بخلاف نحو
تصغير عطاء فجعله كالجاري مجرى الفعل اعني المجي في الاعلال فاحي عنده كاعيل سواء في الاعلال ومنع
الصرف وتعويض التنوين من الياء كما ذكرنا وبعضهم يقول احيو في تصغير احوى كما سيجيء في
تصغير اسود كما يجيء في التصريف ويكون في الصرف وتركه كاعل على الخلاف المذكور **قوله**
التركيب شرطه العلمية وان لا يكون باضافة ولا اسناد مثل بعلبك **اقول** انما كان شرط التركيب
العلمية لان الكلمتين معا يدخلان في وضع العلم فهو من جزء فاصلهما اذا العلمية كما قلنا بوضع من
النقصان ولولاها لكان التركيب عرضة للانفكاك والزوال **قوله** وان لا يكون باضافة ولا اسناد
لانه لو كان باحدهما وجب ابقاء الجزئين على حالهما قبل العلمية لما يجيء في باب المبنيات وكان عليه ان يقول
ولا مع ما جزؤه الاخير قبل العلمية ليخرج نحو ان زيدا عالما وكذلك نحو زيد وتقول ايضا وان لا يكون
الثاني مما بني قبل العلمية ليخرج نحو سيبويه وخمسة عشر علما فالافصح اذن مراعاة البناء الاول على ما يجيء
في باب المبنيات **قوله** الالف والنون ان كانا في اسم فشرطه العلمية كعمران وان كان صفة
فانتفاء فعلانة وقيل وجود فعلى ومن ثم اختلف في رحمن دون سكران وندمان **اقول**
اعلم ان الالف والنون انما يؤثران لمشابهتهما الف التانيث الممدودة من جهة امتناع دخول التاء
ويتفاوت من هذه الجهة يسقط الالف والنون عن التاثير ويشبهها ايضا بوجوه اخر لا يعرف بها
نحو وزن الصدرين وزنا فكرمن سكران كحمر من حمراء وكون الزائدين في نحو سكران مختص
بالمذكر كما ان الزائدين في نحو حمراء مختصان بالمؤنث وكون المؤنث في نحو سكران صيغة اخرى مخالفة للمذكر
كما ان المذكر في نحو حمراء كذلك منه لا وجه المنع موجودة في فعلان فعلى بلا حاله في عمران وعثمان

بجيء الفعل او الجاري مجراه
نحو احي ويحيي

وعطفان ونحوهما وتشابههما زائدي حمراء وكون الزائد الاول في الموضعين الفا فانه اجمع ...
في نطان وعريان مع انصرافهما فالاصل على هذا هو الامتناع من التانيث وقال المبرد جهة الشبه ان
النون كانت في الاصل همزة بدليل قلبها اليه في صنعاني وبهراني في النسب الى صنعاء وبهراء وليس بوجه
اذ لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال ان النون ابدلت منها واما صنعاني وبهراني فالقياس
صنعاوي وبهراوي كحمراوي فابدال النون من الواو شاذ وذلك للمناسبة التي بينهما الى ادغام النون
في الواو وجراءتهم على هذا الابدال قولهم في النسب الى اللحية والرقبة لحياني ورقباني بزيادة النون مع ان
بدل من حرف في اللحيان كونها مبدلة من حرف نسبهما او هي ثم انهم بعد اتفاقهم على ان تاثير الالف والنون
لاجل مشابهة الفي التانيث اختلفوا فقال الاكثرون تحتاج الى سبب آخر ولا يقوم بنفسها مقام سببين
كالالف لنقصان المشبه عن المشبه به وذلك الآخر اما العلمية كعمران واما الصفة كما في سكران وذهب بعضهم
الى انها كالالف غير محتاج الى سبب آخر فالعلمية عنده في نحو عمران ليست سببا بل شرط الالف والنون اذ بها
يمتنع عن زيادة التاء والوصف عنده في نحو سكران لا سبب ولا شرط ان كان اسما غير صفة وانما شرط فيه العلمية
لتومن بها عن دخول التاء كما ذكرنا في التانيث بالتاء **قوله** وان كان صفة فانتفاء فعلانة عطف على ها وعلى
عاملين مختلفين عطف صفة على كان وقوله فانتفاء على ان التقدير ان كان صفة فشرطه انتفاء فعلانة وليس هذا
مما جوزه المصنف في باب العطف **قوله** وقيل وجود فعلى والاول اولى لان وجود فعلى ليس مقصودا
بذاته بل المقصود منه انتفاء التاء لانه كلما يجيء منه فعلى لا يجيء منه فعلانة في لغتهم الا على بعض بني اسد لانهم يقولون
في كل فعلان جاء منه فعلى فعلانة ايضا نحو غضبانة وسكرانة فيصرفون اذن فعلان فعلى وهذا دليل
قوي على ان المعتبر في تاثير الالف والنون انتفاء التاء لا وجود فعلى فاذا كان المقصود من وجود فعلى انتفاء
التاء وقد حصل هذا المقصود في رحمن لا بواسطة وجود رحمى بل انهم خصصوا هذه اللفظة بالباري تعالى
فلم يضعوا منه مؤنثا لا من لفظه بالتاء ولا من غير لفظه اعني فعلى فيجب ان يكون غير منصرف وقد قيل
لا بد ان وجود فعلى مطلوب ليتطرق به الى انتفاء فعلانة بل هو مقصود بذاته لانه يحصل بوجودها مشابهة
بين الالف والنون وبين الف التانيث لكون مؤنث هذا على غير لفظه كما ان مذكر ذلك على غير لفظه قلنا
هذا الوجه وان كان يحصل به بينهما مشابهة الا انه ليس وجه المشابهة ضرورة ان يجيء لا يؤنث الالف والنون
بزواله بل الوجه كما ذكرنا في التانيث انتفاء التاء الا ترى الى عدم انصراف مروان وعثمان لاجل انتفاء التاء
منه دون وجود فعلى ثم نقول منع صرفه اولى لان الممنوع من الصرف مما على هذا الوزن وصفا في كلام
العرب اكثر من المصروف فالحمل ان تقول بالصرف فيما يشك فيه هل جاء منه الفعلى اولا اولى من الاصل
وهكذا الخلاف بينهم قائم في فعلان صفة هل اتى منه فعلانة اولا وهل جاء له فعلى اولا فبعضهم يصرفه
لان الصرف هو الاصل وبعضهم يمنعه الصرف لان الغالب في فعلان ... على ان في ضرورة الشعر
ممنوع الصرف تشبيها بباب سكران قال كم دون ليلى ... من خوف ومن علم كانه ... مسلوب
وقد جاء الفاظ تحتمل نونها الاصالة فيكون مصروفا اذا سميت به وتحتمل الزيادة فلا ينصرف نحو حسان
وقبان فهما اما من الحسن والقبن فيصرفان واما من الحس والقب فلا يصرفان وكذا نحو شيطان ورمان
قال الاخفش اذا سميت بصلال منعت الصرف لان اللام بدل من النون كما يقول اذا سميت به واذ

الهابزل من الهمزة قوله ومن ثم اختلف في رحمن مصي من اجل الاختلاف في الشرط فمن قال الشرط
انتفا فعلانة لم يصرفه في قولك الله رحمن رحيم لحصول الشرط اذ لم يجي رحمانة ومن قال الشرط
وجود فعلى صرفه اذ لم يجي رحمى ولم يختلف في منع سكران لحصول الشرط على المذهبين ولا في صرف
ندمان لانتفا الشرط على المذهبين قوله وزن الفعل شرطه ان يختص به كشمر وضرب
او يكون اوله زيادة كزيادته غير قابل للتا ومن ثم امتنع احمر وانصرف يعمل اقول أفعل مختص
بالفعل ولم يات في الاسماء الا اعجميا نحو بقم ونحو شلم لبيت المقدس وكلامنا في كلام العرب او منقولا
عن الفعل نحو شمر لفرس وبذر لماء وعثر لموضع وخضم لرجل فاصل هذه كلها افعال ونحو نرجس
وينكر ونرجس خواص لعدم هذه الاوزان في اخاص اسماء العربية فهو وشكر في الاسماء
منقولان ونرجس اعجمي ونحو يصب ويرمع واعصر واصبع وتدرأ وانثد من الغالبة في الفعل
واما فعل فمن الخواص اذ لم يات فعل في اسما الاجناس الا دئل للدويبة وقيل انه معرب نقل
الفعل الى اسماء الاجناس وان كانت كقول رسول الله صلعم ان الله نهيكم عن قيل وقال وقال
وفوقهم طاير بثت ولاح توقط فيجوز في دئل معنى دويبة ان يكون منقولا عن فعل لم يسم فاعله
من قولهم دأل في اذا اسرع والدألان مشي سريع واما دئل علما فيجوز ان يكون من ذلك ويجوز ان
يكون منقولا من دال والمصدر الدال العلم كما قيل شمس من ذلك فيكون في دئل علما الوزن والعدل
مع العلمية وان صح ما نقل ان الوعل لغة في الوعل والدئل معنى الاست شاذ قوله او يكون اوله زيادة
كزيادته اي اول وزن الفعل الذي في الاسم زيادة كزيادة الفعل من حروف اتين وعنى بهما فاو نون المتنوع
مالوق اذا سمي به انصرف لان الهمزة اصلية وكذا نهو علما لكونه ملحقا كمعم كفهل فالهمزة اصلية
ولو كان افعل لوجب الادغام كاشد واحب واما النبع علما ممنوع من الصرف لكونه منقولا من صح
لبت وانك شاذ ولم يات في الكلام فعلل حتى يكون ملحقا به ونون [illegible] اصلية لصرفه مع العلمية
والنحاة قالوا في موضع قول المصنف او يكون اوله زيادة كزيادته او يغلب عليه او يكون ذلك
الوزن في الافعال اكثر منه في الاسماء حتى يصح ان يقال وزن الفعل فيضاف الى الفعل اذ هو غالب
الوزن في الاسماء او يساوى فيه الاسم والفعل لم يقل انه وزن الفعل والذي حمل المصنف على ما قدم
شيان احدهما انه راى فاعل في الافعال اغلب ولو عدت خاتم لانصرف اتفاقا ولو كان الغلبة في
الافعال معتبرة لم ينصرف والدليل على غلبته في الافعال ان باب المفاعلة اكثرها كذا والماضي منه فاعل
وفاعل في الاسم اقل قليل كخاتم وعالم وساسم والثاني انه راى ان نحو احمد والحمر لا ينصرف وعنده ان هذا
الوزن في الاسم اكثر منه في الفعل فان كل فعل لاني ليس له من الالوان والعيوب يجي فعل فعلاء
كاحمر واعور وكلاهما اسمان واما افعل الفعل فلم يجي منه الا ماضيا للافعال من بعض الافعال الثلاثية
كاخرج واذهب لا من كلها فلم يسمع نحو افعل وانضى واذا ورد على الاخفش قياس احسب واحال
واطل واوصل وانعم على اعلم واري قال وبجي افعل ماضيا للافعال من غير ما جاء فيه فعل ثلاثي قليلا
كالجم وامر وتعالى في الاسما من غير الفعل الثلاثي انصلع العله نحو ابدع وأفكل وأرنب
ولقابل ان يقول على قوله افعل فعلاء لم يجي من جميع الافعال الثلاثية بل جاء على ما اخترت انت من غالب

البصريين ان افعل التعجب يجي من كل ما يجي منه افعل التفضيل لانه من افعل التعجب الفعلي والذي جاء
في بنا يفعل مفتوحي العين وفي فعل يفعل بكسر العين في الماضي وضمها في المضارع من حكاية النص في
المضارع نحو اذهب واحمد وبرد على افعل فعلاء اذ لا يجي من غير باب فعل يفعل الا قليلا كاسمع على ما يجي في
التصريف ان الله تعالى لكن لا نصفا في ان الغلبة في غير فعل ليست بظاهرة اذ كون الاسم غالبا في احد القبيلين
لا يمكن الا بعد الاحاطة بجميع اوزان القبيلين وهو امتعذر او متعسر ولا سيما على المبتدي فلا يصح ان يجعل
الغلبة شرط وزن الفعل وفيه نظر اذ ربما يمكن معرفة ذلك بمجرد كون الوزن قياسا في احدهما دون الاخر
كما يعرف مثلا ان افعل في الفعل قياس في الامر من كل الثلاثي الغالب كاذهب واحمد وليس في الاسم قياسا
في نحو كاصبع وايضا كون الوزن خاصا باحد القبيلين وهو القايل به في نحو شمر وضرب لا يمكن الا بالاحاطة بجميع
اوزان القبيل الاخر وهو متعذر او متعسر وانما الشرط في وزن الفعل تصديره بالزيادة المذكورة لكون علم
الزيادة قياسية في جميع الافعال المتصرفة اذ لا فعل متصرف الا وله مضارع ولا يخلو المضارع من الزيادة
في اوله واما غير المتصرف كنعم وبيس وعسى فاقل قليل فصارت هذه الزيادة لاطرادها في جميع الافعال دون
الاسماء اشد اختصاصا بالفعل وايضا تحرب الوزن وان كان مثنى كان افعل الى جانب الفعل حتى يصح ان يقال
هو وزن الفعل وايضا فان هذه الزوايد في الفعل لا يكون الا لمعنى واما في الاسماء فقد يكون لمعنى كاحمر وافضل
منك وقد لا يكون كارنب وافكل وايدع فكانها لم يرد فيها فصارت بالفعل اشبه واخص لان اصل الزيادات
ان يكون لمعنى وانما اشترط مع هذا الشرط ان يكون الوزن مما لا يلحقه التا بتاء ولا يكون عوضه لان الوزن
هذه التا تخرج من اوزان الفعل لا يلحقه هذه التاء فما يجري الزيادة المصدرة الوزن الى جانب الفعل يجره التا
الى جانب الاسم لاختصاصه بالاسم ويرجح التاني في الجر اذ الوزن في الاسم فانصرف اربل ويعمل مع الوصف
الاصلي السليم من الخلل والوزن المشروط متصل بالزيادة لجواز الحاق التا نحو اربلة ويعمله اما الحاق
التا باسوده في الحية فلا يضر لان منع الالحاق عارض بسبب الغلبة في الاسماء والاصل ان يقال في مونثه
سوداء هذا الاوزان الخاصة بالفعل كثيرة نحو استفعل واستفعل واستبرق عجمي ومنها تفاعل وتفعل
ودحرج ودحرج وانفعل واقتعل وافعل وكذا انفعل وانفعل واسعل وغير ذلك واذا سمي
برجس نحو النون وترتب بضم التا الاولى فالصرف واجب لعدم الزيادة والوزن والزيادة المذكورة
بشرط الوزن فلا يوثر من دون الشروط ولم يصرفهما الزجاج نظرا الى وزنيهما المشهورين اعني يرجس على
وزن يضرب ويرتب على وزن يسل واذا عين وزن الفعل عما كان عليه فان كان بابدال الزيادة المعتبرة
في اول الوزن نحو فاخر كهراو وهرق فانه لا يضر ذلك بوزن الفعل وان كان الهالا اختصاصها بالفعل
كالهمزة وذلك لعدم لزوم ذلك الابدال لان الاكثر في الاستعمال اراق واراق وان كان التغيير بغير ذلك
فان كان بعد التغيير الزيادة المعتبرة حاصلة فلا يضر ذلك التغيير ايضا لانها تجعل وزن الفعل وذلك
علم نحو يعد ويهب وكذا محذوف العين كمهل ويسع ويخف من قولك لم يسل ولم يسع ولم يخف وكذا
المحذوف اللام نحو يخش ويرمي ويغز وكذا احس وارم واغز لان همزة الفعل ايضا اخص لانها مطردة
في الفعل اذ لا فعل ثلاثي متصرف الا وقياس آخر ان يكون بهمزة الوصل ونحو عد وقيل اصل الهمزة
لو لم يتحرك في المضارع ما بعد حرف المضارعة فاذا سمي بفعل محذوف العين واللام لاجل الجزم او الوقف
رددت المحذوف لان حذفه انما كان للجزم والوقف الجاري مجراه والجزم لا يكون في الاسما تقول في المسمى

حل واخرجا الى فعول واحشا وكذلك المسمى بفعل فيرجع جا الى فعول وبيع وان لم يكن في المعنى لبادة المصدرية
فكان التصغير لما كالمسمى بقرل فيه وعلا وصل وبه لم يعتبر الوزن الغالب لاصلى نقول جاز قرل وبيع وقد
قول وبيع وخفف جاء الى فعول وبيع وخاف وانا لم يكن التصغير لازمًا كما يقال في علم وعيلم وعيم فهو عند سيبويه نص ايضا
بالوزن كما في رد وبيع وقال المبرد ان كان التصغير قبل النقل اخل بالوزن فانه لا يجامع اذن بالعلمية
واما اذا كان بعد النقل والتسمية كما اذا سمي بعليم ثم ضعف والوزن معتبر لانه جامع الوزن العلمية وزوال
الوزن يكون فيه عارضا غير لازم واما التصغير في الاول فهو في العلمية لازم اذ لا يصادف الوزن العلمي
لا مختفيا هذا واعلم ان الوزن المشترك بين الاسم والفعل الذي لا اختصاص له بالفعل بوجه لا يوثر مطلقا
خلافا ليونس فانه اعتبر وزن الفعل مطلقا سواء غلبا على الفعل اولم يغلب فمنع الصرف نحو جبل وعضد
وكتف وجمعض وخاتم اعلاما واعتبره عيسى بن عمر بشرط كونه منقولا عن الفعل نحو كعسب واستدل
بقول الشاعر شعر انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني والجواب انه ان كان علما يحتمل
كون الفعل سمي به مع الضمير فيكون حكاية كيزيد في قوله ٥ نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد ٥
وان لم يكن علما فهو صفة موصوف مقدر اي ابن رجل جلا امره اي انكشف او جلا الامور وكشفه
وفيه ضعف لان الموصوف بالجملة لا يقدر الا بشرط ذكره في باب الصفة واما تعين ذلك فقليل اذن
لا سيما اذا لزم منه اضافة غير الظرف الى الجملة. قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لانه بين
منها انها لا تجامع مؤثرة الاما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل وهما متضادان فلا يكون معها الا
احدهما فاذا نكر بقي بلا سبب او على سبب واحد اقول يعني بكون العلمية مؤثرة ان يكون منع
الصرف موقوفا عليها وذلك على ثلاثة اضرب لانها اما ان يكون سببا لا غير او شرطا او شرطا وسببا
والاول في موضعين اتفاقا احدهما ان يكون مع العدل في اسم لم يوضع الا علما كعمر والثاني ان يكون مع الوزن
سوا كان الاسم ممنوع الصرف قبل العلمية كاحمر او لا كاصبع واثمد ويزيد وشكر وفي موضعين على الخلاف
الاول باب مساجد علما فان العلمية سبب فيه عند ابي علي والجزولي والسبب الثاني عندهما ابي علي شبه العجمة
وعند الجزولي عدم النظير في الآحاد وليست سببا عند المصنف لاعتبار الجمع الاصلي فيكون اذن
نحو يمان ورباع علمين منصرفا عند المصنف غير منصرف عند غيره واما سراويل علما فعند سيبويه فيه العلمية
والتانيث المعنوي وقد ذكر لكن التانيث غالب فلذلك اعتبر كما مر في التانيث يقال هي او كعقرب
اذا سمي به وعند الجزولي فيه العلمية والتانيث والعجمة وعدم النظير وكان القياس يقتضي ان لا يوثر العلمية
عنده لحصول الاكتفاء بالعجمة الجنسية عنده وعدم النظير لكن عادته الالتفات سببا مقبول في حراء علما
سببان الثاني بعد الموضعين كل عدل لكان قبل العلمية ممنوع الصرف نحو مثنى ومثلث فالاخفش وابو علي
واكثر النحاة يصرفونه لزوال الوصف بالعلمية وزوال العدل ببطلان معنى العدد وذهب الجرمي وابن
بابشاد الى منع صرفه اعتبارا للعدل الاصلي مع العلمية وهو قياس قول سيبويه في احمر المنكر بعد العلمية والا في
بقيا العدل او العلمية بدليل عمر واما اخر جمع علمين فغير منصرف عند سيبويه اعتبارا للعدل الاصلي مع
العلمية وكذا لكع لان فيه العدل كما ذكرنا عندهم انه ان سميت بفعل من فعل الفضل فانه منصرف
اذ لا عدل في الاصل والاخفش والكوفيون يصرفون اخر وجمع ولكع اعلاما اذ العلمية وضع اخر وقول
سيبويه اقرب لان العدل امر لفظي وبالعلمية لم يتغير اللفظ وعكس سيبويه الامر في نحو اذا سمي به ما وضع

او لاسم ظرف زمان او ظرف مكان او رجل او غيره فجعله منصرفا واصل ذلك نظير مفعل في باب العدل
نحو عمر وزفر ويكون عندهم بخلاف فعل والثاني كون العلمية شرطا لا غير في موضع واصل هذا الخلاف
وهو الالف والنون فان العلمية شرطها عند بعضهم في الاسم نحو عمران وعثمان لانها تمنع بها من التاء
فشابه الف التانيث فيقوم مثلها مقام سببين وعند الباقين العلمية سبب معها كما مر والثالث اعني
ان يكون العلمية شرطا وسببا في اربع مواضع اتفاقا في المؤنث بالتاء لفظا وتقديرا وفي الاعجمي وفي
المركب على ما ذكر المصنف وقد ذكرنا انها تجامعه لكن الوصف لا يعتبر معها واما الالف والنون
وهو اذا كان مع الف التانيث نحو صحرا وبشرى خلافا للجزولي فانه لا يلغي سببا لهذا حال العلمية في
جميع باب ما لا ينصرف رجعنا الى شرح كلام المصنف فنقول انما انصرف كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر
لان جميع ما العلمية شرط فيه فقط او شرط وسبب معا خمسة اشيا التانيث بالتاء والعجمة والتركيب
والالف المقصورة الزائدة والالف والنون في الاسم فلو فرضنا اجتماعها في اسم مع اتحاده بحكم
الالف والنون المقصورة للالف والنون واقصى ما يمكن اجتماعه من هذه العلمية والتانيث والعجمة
والتركيب والالف والنون كما في آذربيجان فكان يزول بانتفاء الجميع بزوال العلمية لان المشروط لا يوثر
بدون الشرط وجميع ما العلمية المؤثرة فيه سبب ثلاثة اشيا العدل والوزن وشبه العجمة او عدم
النظير في الآحاد في باب مساجد على الخلاف المذكور ولا يجتمع اثنان منها مع العلمية المؤثرة لوجهين
الاول ان كل واحد مضاد للآخرين لان اوزان العدل اما فعل او فعال او مفعل او فعل او فعل
او فعل او فعال كثلاث ومثلث واخر وسحر وامس عند بني تميم وقطام عند بعضهم ايضا وليس شيء منها
وزن الفعل ولا اوزان الجمع الاقصى وليس الجمع ايضا من اوزان الفعل الثاني انه لو لم تتضاد الثلاثة ايضا
لم يجتمع مع العلمية المؤثرة اثنان منها اذ العلم يكون اذن منقولا مما اجتمع فيه اثنان منها فلم يكن العلمية الطارية
مؤثرة لاستقلالها بمنع الصرف قبل ورود العلمية فاذا ثبت انه لا يجتمع مع العلمية المؤثرة اثنان منها
ثبت انه لا يكون معها الا احدهما فاذا نكر ذلك الاسم بقي على سبب واحد هذا غاية ما يمكن ان يحمل عليه
قول المصنف ويمكن ان يركب عدم التضاد بين العدل والوزن كما قلنا في دئل ويمكن ان يقال
في اصمت علم المكان القفر اذ اصله اصمت بضمتين فعل الامر اصمت في حال العلمية ولم يبطل العلمية
فيه على وزن الفعل حتى اسست بوثوقه لاستقلالها بالتانيث دونها لانه انما عدل علما كما قلنا في شمس بن مالك
فاذا نكر مثله بقي فيه الوزن والعدل فلا ينصرف لان العدل وان جعل فيه لاجل العلمية لكنه لا يخرج العلم
اذا نكر عن صيغته ومن ثم قيل ان صيغة العدل المحصورة فيما ذكر من الاوزان هذا كله ان قلنا ان العلم
بعد التنكير لا يصير الى اصله كما هو مذهب الاخفش وان اعتبرنا كما هو مذهب سيبويه السبب الاصلي الذي
الصب لا لاجل العلمية قلنا في ثلاث ومثلث وبابهما انهما لا ينصرفان لاعتبار الوصف الاصلي مع العدل
كما في احمر وفرق بعضهم بين هذا الباب وبين باب احمر بان قال الوصف ههنا لا يثبت من دون العدد
وقد زال العدد بالتسمية ولا يرجع بعد التنكير اذ معنى رب ثلاث رب مسمى بهذا اللفظ
بخلاف احمر المنكر فانه لا يمنع ان يكون معنى رب احمر رب مسمى بهذا اللفظ فيه حمرة والذي يقوى عندي ان
الزايل بالعلمية لا يعتبر وضعا كان او غيره في باب احمر كان او في غيره وسياتي تمام الكلام عليه في صرف

وقياس قول سيبويه ان ينصرف اخر وجمع بعد التنكير لانهما من باب افعل التفضيل كما ذكرنا وسيأتي ان
افعل التفضيل انما ينصرف في الوصف بعد التنكير واذا نكر نحو بعد التسمية به فالواجب الصرف لانه لا علمية
فيه اذن ولا عدل اذ العدل انما ثبت له قبل التسمية لكون المراد به نحو بوك وكذا امس فعافهم ثم
واذا يكون نحو مساجد بعد التسمية فهو غير منصرف لا كن بن اما عند المصنف فلانه بعد الجمع الاصلي مع
العلمية التي ظاهرها منا فهم فكيف لا ينصرف بعد التنكير واما عند الجزولي فلسبب واحد وهو عدم
النظير في الاحاد وهذا سبب اخر يعني الجمع اذ لفظ لفظ ونسب ابو علي الى الاخفش انه لا يصرفه بعد التنكير
ايضا ويفرق بينه وبين احمر فان علامة الجمع باقية فيه بعد التنكير بخلاف احمر اذ مثل هذا الوزن قد يكون
غير صفة كارنب وافكل وقال العبدي لا فرق بينه وبين احمر ولا نص للاخفش في تركه فيه واذا نكرت
سراويل بعد التسمية فهو عند المبرد كمساجد اذ هو جمع سروالة وقياس قول سيبويه ايضا ترك الصرف
اذ هو اعجمي حمل على موازنه كما كان قبل التسمية وكذا قياس قول الجزولي يعتبر فيه عدم النظير والجمع
الجنسية كما اعتبرها قبل العلمية ومن صرفه قبل التسمية يصرفه ايضا بعدها واما الكلام في العجمة بعد التنكير
فيجي ومثل فعلان الصفة اذا سمي به ثم نكر سواء يصرفه الاخفش خلافا لسيبويه وقال الاخفش
اذا سميت باسم مركب آخرها زائدا الف والجمع الاقصى نحو معدي صحراء ومعدي مساجد ثم نكرته
صرفته لان الاسم الاخير بعد التسمية صار جزء الكلمة فليس مجموع الكلمة اذن ذا الف التانيث ولا الجمع
الاقصى حتى يمتنعا عن الصرف بعد التنكير والآخرون لم يصرفوهما بعد التنكير نظرا الى افرادهما
وقول الاخفش قوي قوله مونث حال ومفعول بحالهما وهما ما شرط فيه التانيث بالتاء والعجمة
والتركيب والالف والنون في الموضوع اسما قوله الا العدل يستثنى ما بقي من المستثنى منه العدد الذي
استثني منه لفظ ما بعد استثنائها الى الخامس سبعا غير السبب الذي ما شرط فيه الا العدل فكلا
المستثنيين منه كذلك العدد كقولك ما ضربت الا زيدا الا عمرا اي ما ضربت احدا غير زيد الا عمرا فالعلمية
المؤثرة تجامع الاربعة وهي شرط فيها وتجامع العدل والوزن وليست شرطا فيهما بل سبب معهما
فان كانت في اسم واحد مع الاربعة الاول كان ذا سببين فاذا نكر بقي بلا سبب لزوال الشرط للاربعة الاول
وكذلك ان كانت مع اثنين او ثلاثة من الاربعة وان كانت مع العدل والوزن قال ولا يمكن ان يكون
معهما لتضادهما فلا يكون الا مع احدهما كما في عمر واحمد فاذا نكر الاسم بقي على سبب واحد قال وانما قلت
لما تضادا ان يصح الحكم الكلي بكونه فيه علمية مؤثرة منصرفا بعد التنكير اذ لو لم يتضادا وجاز اجتماعهما
مع العلمية المؤثرة في اسم لكان ذلك الاسم غير منصرف بعد التنكير لبقاء السببين المعنيين عن العلمية المؤثرة
واما بيان تضادهما فما سيجي واعترض قوله بان قيل لم يكن محتاجا الى هذا الاحتراز اذ لو لم يتضادا
ايضا واجتمعا في اسم لم يكن العلمية مؤثرة معهما اذ كانت العلمية طارئة عليهما بعد استقلالهما بالتاثير
والجواب عن الاعتراض مع وجوب طريان العلمية على الوزن والعدل اذن كما ذكرنا في اصمت ولا عاض
الحق ان منع التضاد بينهما وذلك منع حصرا وان العدل فيما ذكر علة ما بينا قوله وخالف سيبويه
الاخفش في مثل احمر علما اذا نكر اعتبارا للصفة بعد التنكير ولا يلزمه باب حاتم لما يلزم من اعتبار
متضادين في حكم واحد اقول قوله اعتبارا منصوب على انه مصدر لقوله خالف سيبويه اذ معناه

اعتبر سيبويه دون الاخفش قوله ولا يلزمه باب حاتم جواب عن الزام الاخفش سيبويه في اعتبار الصفة
تقريره ان الوصف الاصلي لو جاز اعتباره بعد زواله لكان حاتم غير منصرف اذ فيه العلمية الحالية والوصف
الاصلي فاجاب المصنف عن سيبويه بان هذا الالزام لا يلزمه لان في حاتم ما يمنع من اعتبار ذلك الوصف
الزائل بخلاف احمر المنكر وذلك المانع اجتماع المتضادين وهما الوصف والعلمية اذ الوصف يقتضي
العموم والعلمية الخصوص وبين العموم والخصوص تناف قوله في حكم واحد يعني في الحكم بمنع الصرف
لانك تحتاج في هذا الحكم الى اجتماع سببين فيكون قد جمعت المتضادين في حالة واحدة كما اذا حكمنا
بمنع احمر علما لان اصله صفة وعلى ان ما سواه لاجل العلمية فقد حصل في هذه اللفظة متضادان لكن في
حكمين فلم يجتمعا في حالة فاذا نكر احمر فانه يصح اعتبار الوصف وليس معنى الاعتبار انه يرجع معنى الصفة
الاصلية حتى يكون معنى رب احمر شخص فيه معنى الحمرة بل معنى رب احمر رب شخص مسمى بهذا اللفظ سواء كان
اسود او ابيض او احمر يعني اعتبار الوصف الاصلي بعد التنكير لا كالتانيث مع زواله لكونه اصليا
وزوال ما يضاده وهو العلمية فصار اللفظ بحيث لو اراد مريد اثبات معنى الوصف الاصلي لجاز بالنظر
الى زوال المانع مثلا والحق ان اعتباره زال بالكلية ولم يبق منه شيء لا الاصل اذ من كل وجه لا يوجد
كونه موجودا اولا وله ان يقال انا اعتبر معنى الوصف الاصلي في حال التسمية كما سمي باحمر مثلا من فيه حمرة
وقصد ذلك ثم نكر جاز اعتبار الوصف بعد التنكير لبقائه في حال العلمية ايضا لكنه لم يعتبر فيها لان المقصود
الاهم في وضع الاعلام المنقولة غير ما وضع له فلذلك تراها في الاغلب مجردة عن المعنى الاصلي كزيد وعمرو وقليلا
ما يلمح ذلك وان كان لم يعتبر في وضع العلم الوصف الاصلي بل قطع النظر عنه بالكلية كما سمي باحمر اسود او اصفر
لم يعتبر بعد التنكير ايضا وقال الاخفش في كتاب الاوسط خلافه في نحو احمر انما هو في مقتضى القياس
واما السماع فمنع الصرف هذا كله في افعل فعلاء وكذا فعلان فعلى واما افعل التفضيل نحو اعلم فانك اذا
سميت به ثم نكرته فان كان مجردا من من انصرف اجماعا ولا يعتبر فيه سيبويه الوصف الاصلي
كما اعتبر في نحو احمر وان كان مع من لم ينصرف اجماعا بلا خلاف من الاخفش كما كان في احمر اما الاول
فلان افعل التفضيل في معنى الوصف ولذا لا يعمل في الظاهر كما يعمل فعل فعلا فاذا تجرد من من
التبس بافعل الاسمي الذي لا معنى للوصف فيه كافكل وابلع ولا يظهر فيه معنى الوصف واما افعل
فعلاء فلثبوت علم في الظاهر قبل العلمية واسما لفظ بالالوان والخلق الظاهرة في الوصف كفى في بيان
كونه موضوعا صفة فاذا انفصل افعل من من عن فكل قطع منه معنى التفضيل الذي هو وصف واما الثاني
فلانا وان قول الاخفش سيبويه في منع الصرف منه من الظهور وصفه اذن بسبب وجود علامة الوصف
اعني من بخلاف باب احمر لعدم من العلامة الدالة على الوصف ولو سميت رجلا باجمع الذي يؤكد به ثم نكرته
صرفته اجماعا لكونه في معنى الوصف حتى ان افعل التفضيل لانه صار بمعنى كل قبل التجرد والمجيء بمعنى
الوصف على ما سلم في جمع هذا حكم جمع فلا ينصرف في حال العلمية وبعدها ثم اعلم ان التصغير يخل من اسباب
منع الصرف بالعدل من وزن الى آخر لانه يزول الوزن المعدول اليه بالتصغير وذلك مراعى في العدل اذ
العدل امر لفظي وكذا الجمع الاقصى يخل بالتصغير لوجوب رده الى واحده فيقال في رباع ومساجد
ربيع ومسيجد ولو صغرت بالمذكر ثم صغرته انصرف وايضا لزوال علامة الجمع ووزنه المعتبر اذا صغرت

سرا ولعلام ينصرف لان التصغير لا يذهب بالتانيث المعنوي الذي فيه فيكون كعما واذا كثر
بعد التسمية ويخل بالتصغير وزن الفعل ايضا ان لم يكن اوله زيادة كزيادة الفعل فان
التصغير لا يزيله كما نقول في تصغير احمد ونرجس ويشكر وتغلب اجيمد ونريجس ويشكر
وتغيلب لانه على وزن مضارع فعل فاما ان عرض الوزن في المصغر ولم يكن في المكبر كما نقول
في تصغير علما نصيبه في محلى محيلي لا يمنع لعروضه ولا كثر في تصغير ونه لان التصغير
وضع مستانف قال بعضهم يعتبر الوصف العارض في التصغير لكونه سامتا نما كما اعتبر
بالوصف العارض في نحو مثنى وثلث لكونه وضعا مستانفا فلا ينصرف اذا تصغير ادور
للوزن والوصف العارض في التصغير والدليل على عروض الوصف في التصغير قولهم
غليمون ورجيلون في جمع مصغر غلام ورجل قال فكان القياس ان ينصرف العلم في نحو عمير
تصغير عمر لعروض الوصف الثاني للعلمية الا انه لما لم يكن ظاهرا في التصغير لم يعتد وايه
والدليل على خفا معنى الوصف في المصغر عدم جريه فلا نقال شخص رجيل وفيما قال نظر لان الوصف
المعتبر في باب منع الصرف هو الذي وضع صح السعة عما يخص الذات المشبهة المدلول عليها
كما ذكرنا قبل وذلك لان الفرعية انما يتبين في مثل هذا الوصف وهي المطلوبة في غير المنصرف
واما التنافي بين الوصف والعلمية فقد ذكرنا ما عليه واما الالف والنون فمقول انه لو تغير الف
في التصغير كما كان فلا يخل التصغير بهما نحو سكيران وعثيمان في سكران وعثمان وان انقلبت ياء
كما نقول في سلطان علما سليطين فانه يخل بهما وهو فيما يقلب الفهما لا يقلب سمي في التصغير في باب
التصغير فعلى هذا التصغير يخل بالعدل لعمر وزفر وبالجمع مطلقا وبالالف والنون من وجه دون
وجه ولا يخل بالوصف والعلمية والتانيث والتركيب والعجمة والله اعلم قوله وجميع الباب
باللام او الاضافة ينجر بالكسر اقول اي كان يدونهما ينجر بالفتح فصار بهما ينجر بالكسر اعلم انه من
ذهب في منع غير المنصرف الكسر الى انه لاجل تبعية التنوين المحذوف لمنع الصرف قال لم يحذف
الكسر مع اللام والاضافة لانه لم يحذف التنوين معها لمنع الصرف حتى يتبعها الكسر بل حذف لانهما
لا يجامعها اذا التنوين دليل تمام الاسم والاضافة مشعر بعدم تمامه فيتنافيا واما تنافي اللام والتنوين
فقد لمس في نون المثنى والمجموع وجوزان يكون يقول لما عاقب اللام والاضافة والتنوين صار كالعوض
منه فكانه ثابت فلم يحذف الكسر ومن لم يقل بتبعية الكسر للتنوين قال لم يحذف مع اللام و
الاضافة لانهما من خواص الاسماء فترجح بهما جانب الاسمية فضعف شبه الفعل وكانه لا سبب في الاسم
وقد ذكرنا هل يكون الاسم منصرفا بهما او باقيا على عدم الانصراف في اول باب ما لا ينصرف ويرد
على الثاني ان يكون الاسم فاعلا ومفعولا ومضافا اليه بحرف جر ظاهر او مقدر ومن خواص الاسم
ايضا ولا يعود الكسر فالاولى الاولى المرفوعات هو ما اشتمل على علم الفاعلية
اقول قدم المرفوعات على المنصوبات لان المرفوع عمدة الكلام كالفاعل والمبتدا و
والمنصوب في الاصل فضلة لكن يشبه بها بعض العمد كاسم ان وخبر كان واخواتها وخبر ما ولا
والمجرور في الاصل منصوب المحل كما تقدم تحقيقه قوله هو ما اشتمل ذكر الضمير مع رجوعه الى المؤنث

اي المرفوعات نظرا الى الخبر الضمير اعني ما لان المبتدا هو الخبر فيجوز مطابقة المبتدا الى كطابقة للموضح
ومثله قولهم من كانت امك وقوله اشتمل على علم الفاعلية تضمنه اياه بحيث يكون علم الفاعلية احد اجزائه
ويعني بعلم الفاعلية الضم والالف والواو اذ كل واحد منها على كون الاسم الذي هو في آخره عمدة الكلام
فكل ما في اصل هذه الاشيا مرفوع والاولى على ما اخترنا ان يقال المرفوعات ما اشتمل على علم العمدة لان الرفع
في المبتدا والخبر وغيرهما من العمد ليس محمولا على رفع الفاعل كما سنا بل هو اصل في جميع العمد على ما تقرر وقيل
قوله فمنه الفاعل وهو ما اسند اليه الفعل او شبهه وقدم عليه على جهة قيامه به مثل قام
زيد وزيد قائم ابوه اقول منه الفاعل اي مما اشتمل على علم الفاعلية وقال بعضهم منها المبتدا
والخبر عطفا على منه انما قدم الفاعل على سائر المرفوعات بناء منه على انه اصل المرفوعات ولهذا سمي
الرفع علامة الفاعلية وقد ذكرنا ما عليه قوله ما اسند قد عرفت في حد الكلام معنى الاسناد ولم يقل
ما اخبر بالفعل عنه ليدخل فيه فاعل الفعل الانشائي نحو بعت وهل ضرب زيد قوله او شبهه يعني اسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة والمصدر ولم يقل ومعناه ليدخل فيه الظرف والجار والمجرور المرتفع
بهما الضمير في نحو زيد قدامك او في الدار او الظاهر نحو زيد قدامك غلامه لكون الرافع في الحقيقة عند
الفعل او اسم الفاعل المقدر خلافا لمن قال ان الظرف والجار عاملان كما يجي في باب المبتدا قوله وقدم الضمير في
للفعل او شبهه وفي عليه لما واحترز بقوله عليه من المبتدا لانه نحو زيد في قولك زيد قام مسند اليه قام
لان قام خبر عنه والمسند اليه هو المخبر عنه في الحال اذ الاصل كما مر في حد الكلام فكل خبر رفع ضمير المبتدا
يجوز ان يقال هو مسند الى المبتدا وان يقال هو مسند الى ذلك الضمير والمجموع مسند الى المبتدا وكل
خبر رافع لغير ضمير المبتدا فهو مع مرفوعه مسند الى المبتدا وكل خبر غير رافع لشي كالجوامد فهو مسند
الى المبتدا وحده نحو انت زيد ان قيل فالمبتدا في قولك قام زيد يدخل في حد الفاعل لان المسند مقدم عليه
قلت هو هو حين تقديرا وتقديمه كلا تقديم قوله على جهة قيامه به اي قيام الفعل وشبهه والضمير في به
اي على طريقة قيامه به وسهله سواء كان قائما اولا يقال عملت هذا العمل على وجهك وعلى جهته اي على طريقته
وطريقة والجار في قوله على جهة متعلق بمسند او صفة لمصدر اي اسنادا على طريقة اسناد القيام في
الجملة الى ايغير صيغة الفعل المبني فعل ويفعل واشباههما وذلك ان طريقة اسناد الفعل القائم مصدره
بالفاعل حقيقة نحو ظرف زيد وعدم العين فكل ما اسند الفعل اليه على هذا النمط من الاسناد فاعل عند
النحاة وان لم يكن الفعل قائما به على الحقيقة كالامور النسبية نحو قرب وبعد وكذا الافعال المتعدية نحو ضرب
وقيل لان الضرب نسبة بين الضارب والمضروب لا يقوم احدهما دون الآخر بل بهما الصدور
عن احدهما ووقوعه على الآخر وبقوله على جهة قيامه به يخرج مفعول ما لم يسم فاعله وهو عند عبد القاهر
والزمخشري فاعل اصطلاحا فلا يحترز عنه ليدخل في الحد وعند من جعل هذا الحد ليس بفاعل والخلاف
لفظي راجع الى انه هل يقال له في اصطلاح النحاة فاعل اولا وليس خلافا معنويا ومثله بزيد قام
ابوه لرفع شبه الفعل للفاعل ليس نصا فيما قصد لاحتمال كون قائم ابوه خبرا مقدما على زيد
ولو قال ابواه لكان نصا والعامل في الفاعل المسند خلافا لخلف فانه قال هو الاسناد وقد
ذكرنا في حد الاعراب علة وجوب تقدم الفعل على الفاعل قوله والاصل ان يلي الفعل

الفصل فلذلك جاز ضرب غلامه زيدٌ وامتنع غلامه زيدا قوله بالفعل اي يكون بعد فصل
من فوقهم وليك الثرى اي قرب منك قوله فلذلك جاز اي جوازه هذه المسئلة مع ان يكون الاصل
في الفاعل ان يلي الفعل وذلك ان يقال انما جاز ضرب غلامه زيد مع ان مرجع الضمير مؤخر
عنه لان زيدا فاعل واصله ان يلي الفعل فهو مقدم على الضمير تقديرا وكذلك عدم جواز ضرب
غلامه زيدا مسئلة بما ذكر وذلك ان يقال انما لم يجز ضرب غلامه زيدا لان غلامه فاعل واصل الفاعل ان يلي
الفعل فهو مقدم على زيد لفظا واصلا فيكون الضمير قبل الذكر ولا يجوز ذكر ضمير مفسر بعده
الا في ضمير الشان لغرض تفخيم الشان بذكره مبهما ثم مفسرا ليكون اوقع في النفس كما هي وليس هذا
الغرض مقصودا فيما نحن فيه او في الضمير الذي يفسره فيما بعده منصوبا على التمييز لان ذلك المنصوب
لا يجيء الا لغرض رفع الابهام عن الضمير فلا يلبس بخلاف زيدا في مسئلتنا فان مجيئه لكونه مفعولا لا
للتمييز فقط وانت اذا جئت بعد المبهم بشيء الغرض من مجيئه تفسيره فقط لم يبق الابهام فاما اذا
جئت بعده لشيء الغرض الاصلي منه غير التفسير كالمفعول ههنا فلا يكفي في التفسير لانه يحمل على ما هو
المراد الاصلي منه ويبقى الابهام بحاله فمن ثم منع الفراء والكسائي في باب التنازع اعمال الثاني اذا
توجه الاول الى المتنازع فيه بالفاعلية كما يجيء خلافا للبصرية وقد جوز الاخفش وتبعه ابن جني نحو
ضرب غلامه زيدا اي اتصال الضمير المفعول بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل للمفعول
كاقتضائه للفاعل واستشهد بقوله جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل
وبقوله لما عصى اصحابه مصعبا ادى اليه الكيل صاعا بصاع وبجوز التاويل بما ذكره في الجزاء واصحاب
العصيان وبقوله الا ليت شعري هل يلومن قومه زهيرا على ما جر من كل جانب ولا دليل
يجوز ما ذهب اليه لكن على قلة وليس للبصرية منعه مع قولهم في باب التنازع بما قالوا وكذا قولك
ويحسن اعطيت درهمه زيدا لان مرتبة المفعول الاول قبل الثاني وان تأخر عنه لكونه فاعلا في المعنى
كما يجيء في مفعول ما لم يسم فاعله وتصلّى نحو اعطيت صاحبه الدرهم فله ضرب غلامه زيدا وكذا اذا كان
لفعل مفعول لا يتعدى اليه الفعل بنفسه فمرتبته اقدم مما يتعدى اليه الفعل بحرف الجر ظاهرا نحو
قلت باخيه زيدا او مقدرا نحو اخترت قومه زيدا اي من قومه فمن ثم حسن رجوع الضمير
الى المتاخر عنه في المسئلتين قوله واذا انتفى الاعراب فيهما لفظا والقرينة او كان مضمرا
متصلا او وقع مفعوله بعد الا او معناها وجب تقديمه اقول لفظا منصوب على
التمييز اي انتفى لفظا الاعراب لا تقديره قوله فيهما اي في الفاعل والمفعول به الذي دل عليه
سياق الكلام اي اذا انتفى الاعراب اللفظي في الفاعل والمفعول به مع القرينة الدالة
على تعيين احدهما عن الآخر وجب تقديم الفاعل لانه اذا انتفت القرينة الدالة على تعيين احدهما
عن الآخر وجب تقديم الآخر الفاعل لانه اذا انتفت العلامة الموضوعة للتمييز بينهما اي الاعراب
لمانع والقرائن اللفظية والمعنوية التي قد يوجد في بعض المواضع دالة على تعيين احدهما الكلمة
نحو ضرب موسى عيسى الظريف واتصال علامة الفاعل بالفعل نحو ضربت موسى حبلى واتصال
ضمير الثاني بالاول نحو ضرب فتاه موسى والمعنوية نحو اكل الكمثرى موسى وتخلف

الرضي المصطفى ونحو ذلك وكذا ان كان الفاعل ضميرا متصلا وجب تقديمه على المفعول سواء كان المفعول اسما
ظاهرا كضربت زيدا او مضمرا منفصلا كما ضربت الا اياك او ضميرا متصلا كضربتك لئلا يصير المتصل منفصلا
فان قيل ففي المثال الذي اوردتموه اعني ضربتك صار الذي هو ضمير متصل منفصلا عن عامله قلت لما كان التاء
فاعلا وضميرا متصلا وكان لا مرية في وجوب الاتصال بالعامل صار بهما كبعض حروف الفعل الا ترى الى اسكان
لام ضرب بخلاف ضربك وذلك لانهم لا يجيزون توالي اربع حركات في كلمة واحدة فلما صار هذا المركب كالكلمة
الواحدة عاملوه معاملتها فصار ضمير المفعول في ضربتك كانه اتصل بالعامل اما لو تقدم المفعول على الفاعل
مع اتصالهما لكان الفاعل المتصل غير متصل بعامله ولا بما هو كالجزء من عامله لان المفعول وان كان من حيث كونه
ضميرا متصلا كالجزء لكنه من حيث كونه مفعولا فضلة قوله او وقع مفعوله بعد الا اي مفعول الفاعل نحو
قولك ما ضرب زيد الا عمرا وينبغي ان تعرف اولا انك اذا ذكرت اداة الاستثناء مع الفاعل خاصا
للعامل فيما بعدها وجب ان يكون ما ذكر المتقدم من الفاعلية او المفعولية او الحالية او غير ذلك محصورا
في المتاخر ولذلك المتاخر من تلك المعاني باقيا على احتمال لم يرتبط الخصوص كما اذا قلت مثلا ما ضرب زيدا
الا عمرو فضاربية زيد محصورة في عمرو اي ليس ضاربا الا عمرو واما مضروبية عمرو فعلى الاحتمال اي يجوز ان يكون
مضروبا لغير زيد ايضا وبالعكس لو قلت ما ضرب عمرو الا زيدا مضروبية عمرو مقصورة على زيد اي لم يضرب
الا هو وضاربية زيد باقية على الاحتمال اي يصح ان يكون ضاربا لغير عمرو وكذا في نحو ما جاء زيد الا راكبا يجوز
ان يكون حالة الركوب لغير زيد ايضا بخلاف ما جاء راكبا الا زيد فاذا تقرر هذا ففي ان ضرب زيد في قولك
ما ضرب زيد الا عمرا مقصورا على عمرو ومضروبيته على الاحتمال فلو قدمت عمرا على زيد فاما ان تقدمه عليه
من دون الا نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفيه انعكاس المعنى اذ يصير المضروبية خاصة والضاربية باقية
على الاحتمال فلا يجوز واما ان تقدمه عليه مع الا نحو ما ضرب الا عمرا زيد فنقول ههنا ان اردت ان زيدا
وعمرا مستثنيان بها والمراد ما ضرب احد احدا الا عمرا زيد اختل ايضا لان مضروبية عمرو في اصل المسئلة
اعني ما ضرب زيد الا عمرا كانت على الاحتمال وبالتقديم المذكور الا ان لا ضارب الا زيد ولا مضروب الا عمرو
فضاربيته هنا مقصورة على هذا ومضروبيته هنا مقصورة على هذا مع ان استثناء شيئين باداة واحدة
بلا عطف غير جائز عند الاكثرين لضعف اداة الاستثناء اذ الاصل فيه الا وهو حرف فلا يستثنى بها شيئان
لا على وجه البدل ولا على وجه غيره فلا تقول في البدل ما سما احد شيئا الا عمرو بدرهم ولا تقول في غير البدل
ما سما احد الا عمرو الدينار ولا يجوز مطلقا عند جماعة وبعضهم فصلوا فقالوا ان كان المستثنى منهما مذكورين
والمستثنيان بدلين منهما جاز نحو ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا وذلك لان الاسمين كونهما بدلين مما قبل الا كانهما واقعان
موقع ما ابدلا منهما اي كانهما وقعا قبل الا وليسا مستثنيين فكانك قلت ضرب زيد عمرا ومثل هذا عمل الاول في
بدل ومعمول عامل من جنس الاول لا بدلان والتقدير ما ضرب احد احدا الا زيد ضرب عمرا وان كان المستثنى
منهما مقدرين نحو ما ضرب الا زيد عمرا او كان احدهما مذكورا دون الآخر نحو ما ضرب القوم الا بعضهم بعضا
او كلاهما مذكورين لكن المستثنى لم يبدلا منهما نحو ما ضرب احد بني الا زيدا او الا زيد السوط لم يجز لان المستثنيين
اذ ليسا كالواقعين قبل الا وهو يضعف عن استثناء شيئين الا على الوجه المذكور فان استدل من اجاز مطلقا
بقوله وما نزلك اسعك الا الذين هم اراذلنا بادي الراي فانه لم يذكر المستثنى منهما والبدل بما نراك تسعك الا حد

في حال الا اذ لنا في بادي الراي اي بلا روية فلضيهم ان يصدق روايته منصوب بفعل مقدر اي اسقوا في
بادي الراي او بان لا نعرف بخفية راي الفعل فنجوز فيه ما لا يجوز في غيره وان اردت في اصل المسئلة اعني ما ضرب
الا عمرا زيد فلزم معنى وليس مستثنى وان المراد ما ضرب زيد الا عمرا فالمفعول لا بنعكس ولا يلزم استثناء
شيئين باداة الا ان اكثر النحاة منعوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون معمولا التوابع لعمل المستثنى
هو المستثنى نحو ما جاءني الا زيدا احدا او تابعا للمستثنى نحو ما جاءني الا زيد الظريف او معمولا لغير العامل في
المستثنى نحو … اذ لم يستو الا الموت ضاحكا وذلك انه بعد الا من حيث المعنى من جملة مستانفة غير
الجملة الاولى لان قولك ما جاءني الا زيد بمعنى ما جاءني غير زيد وجاءني زيد فاختصر الكلام وجعلت الجملتان واحدة
فالاولى ان لا يتوغل المعمول في الحد الاجنبي عن عامله اما المستثنى فانه على طرف ذلك الحد غير متوغل
فيه وانما جاز وقوع المستثنى منه وتابع المستثنى بعد المستثنى لان المستثنى منه متعلق بهما من جهة فكانه وكل واحد منهما
كالشيء الواحد واما نحو ضاحكا فليس في حيز الاجنبي من عامله الاخر فاذا ثبت هذا فان وقع معمول الخبر قبل
الا بعد المستثنى غير الثلاثة المذكورة اما مرفوع او منصوب ولا يكون الا في الشعر كقوله ° كانه لم يكن حي
سواك فلم يقم على احد الا عليك النوائح ° وكقوله شعر لا اسمع القوم … لا كان … بات الا … ولا دفاع معمولة …
الحاجب اضمر واله عاملا آخر من جنس الاول اي قامت النوائح واسمع … كارها والكسائي
جوز مطلقا عمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها وكان العمل رفعا او نصبا كما كان النصب كما ذكرنا اولا
كما في قولك ما مر … الا راكبا بزيد في الشعر وغيره بلا تقدير ناصب ولا رافع وابن الانباري جوز رفع
ما بعد المستثنى فقط دون النصب فمن ذكر على هذا انما قبل الا لا يعمل فيما بعد المستثنى على الاصح سواء
كان ذلك ايضا مستثنى او لا كما مضى فلا يجوز فيما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب الا عمرا زيد وانما قلت في اول
بيان المسئلة معمولا خاصا لانه اذا كان المعمول عاما نحو ما ضرب احد الا زيدا فلا يقال ان مضروبه زيد فقط
على الاحتمال لانه لم يستو بعد احد حتى يمكن ان يضرب زيدا كما كان في ما ضرب زيد الا عمرا امكن ان يضرب عمرو وغير
زيد ايضا قوله او معناها يعني ما في انما من معنى الحصر وذلك ان المشهور عند النحاة والاصوليين ان معنى
انما ضرب زيد عمرا وما ضرب زيد الا عمرا فان قدمنا المفعول على هذا انعكس الحصر كما ذكرنا في ما ضرب زيد
الا عمرا وقد خالف بعض الاصوليين في اداة الحصر استدلالا بنحو قوله عليه انما الاعمال بالنيات وانما
الولاء لمن اعتق واجيب بان المراد في الخبرين التاكيد فكانه قال ليس عمل الا بالنية وليس الولاء الا للمعتق
كقوله عليه لا صلوة لجار المسجد الا في المسجد قوله واذا اتصل به ضمير مفعول او وقع بعد الا او
معناها او اتصل مفعوله وهو غير متصل وجب تاخيره اقول … لانه لو قدم فيه مخالفة
الاصل بتاخير الفاعل عن المفعول قوله اتصل به اي بالفاعل ضمير مفعوله بضمير راجع الى المفعول في مثال
ضرب زيدا غلامه اذ لو قدم لكان اضمارا قبل الذكر لفظا ومعنى اصلا كما مر وينبغي ان يجوز عند الاخفش
وابن جني كما تقدم وكذا الحكم لو اتصل ضمير المفعول بصلة الفاعل او صفته نحو ضرب زيدا الذي ضربه
غلامه واكرم هندا رجل ضربها هكذا قيل ولو فصل بجواز اكرم رجل هندا ضاربها لان الفصل بين الوصف و
الموصوف بالاجنبي غير ممتنع بخلاف الصلة والموصول اذ لا اتصال الذي بين الا … اقل مما بين الاجنبيين
قوله او وقع بعد الا اي وقع الفاعل نحو ما ضرب عمرا الا زيد او معناها نحو انما ضرب زيد وانما وجب تاخير

الفاعل هنا لما ذكرنا بعينه في وجوب تقديمه في ما ضرب زيدا الا عمرا فان مضروبية ما قبل الا محصورة
فيما بعدها والضاربية محصورة فلو قدمت الفاعل بلا الا انعكس المعنى ولو قدمته معها جاز المحذور المذكور
قوله وقد يحذف لقيام قرينة جوازا في مثل زيد لمن قال من قام وقوله وليبك يزيد ضارع
لخصومة ووجوبا في مثل وان احد من المشركين استجارك وقد يحذفان معا مثل نعم في جواب اقام زيد
اقول لقيام قرينة … جواز الحذف شيء من الاشياء لا لقيام قرينة سواء كان الحذف جائزا او واجبا قوله
زيد لمن قال من قام الظاهر مبتدأ لا فاعل لان مطابقة الجواب للسؤال اولى ومنهم قالوا في ما اذا كان …
الذي … لان السؤال بجملة اسمية بخلاف ما اذا كان زيدا فانه لا … الجواب كما يجيء في باب الموصولات
وايضا فالسؤال عن القائم لا عن الفعل ولا … تقديم المسؤول عنه فالاولى ان يقدر زيد قام بقي قولهم لا حطة
فلا انه يرفع حطة من باب حذف الفعل بالاطلاق اي لا نسألك حطة منا لنا فانا لا … مغفرة
فما حطة النوان … من الخزية والبضع وروي النصب فيهما على … لا اكن حطة فلا اكون
قوله وليبك يزيد ضارع لخصومة ايضا من جنس الاول اي مما … فيه السؤال لان السؤال ايضا ههنا
مقدر لانه لما علم بلفظ الفعل المبني للمفعول لانه يلتبس الفاعل اذ على … فكانه لما قال ليبك
يزيد ضارع اي يبكيه ضارع والسؤال في الاول مصرح به … نهشل … ومختبط مما تطيح
الطوائح يقال بكيته اي بكيت عليه بحذف حرف الجر بكثرة الاستعمال وليس بقياس كما يجيء في باب المتعدي وغير المتعدي
من قسم الافعال والضارع الذليل من قولهم ضرع ضراعة قوله لخصومة متعلق … لا بالجار
… لانه الفعل اي يبكيه من ضرع وذل لاجل الخصومة فان يزيد كان ملجأ ظهيرا للاذلاء والضعفاء
والمختبط الذي يأتيك للمعروف من غير وسيلة يقال اختبطني فلان واصله من خبط الشجر اذا ضربتها بالعصا
ليسقط ورقها فما تطيح اي تذهب وتهلك والطوائح بمعنى المطيحات يقال طوحته الطوائح واطاحته الطوائح
اي ذهبت به ورمت به ولا يقال المطوحات ولا المطيحات وهو اما على حذف الزوائد مثل …
او على النسب مثل ماء دافق اي ذو دفق يقال طاح يطوح مثل قال يقول وطاح يطيح وهو واوي من باب فعل
يفعل بكسر العين فيهما عند الخليل قوله مما تطيح متعلق بمختبط اي يسأل من اجل اذهاب الوقائع ماله وما مصدرية
او … المقدر اي يبكي اهلاك المنايا يزيد ويجوز ان يكون ما بمعنى التي اي لاجل اهلاك الكرام التي طوحتها الطوائح
ونطق على حكاية حال ماضية يورد الماضي بصورة الحال اذا كان امرا … للمخاطب نحو … الاسد
فاضربه فاقتله قوله ووجوبا انما كان الحذف واجبا مع وجود المفسر نحو استجارك الظاهر لان الغرض الاتيان
بهذا الظاهر تفسير المقدر فلو ظهر لم يحتج الى المفسر لان الابهام المحوج الى التفسير انما كان لاجل التقدير
ومع لفظها لا ابهام والغرض من التفسير احداث وقع في النفوس لذلك المبهم لان النفوس تتشوق اذا سمعت
المبهم الى العلم بالمقصود منه وايضا في ذكر الشيء مرتين مبهما ثم مفسرا توكيد ليس في ذكره مرة وانما لم يحكم
بكون احد مبتدأ واستجارك خبره لعلمهم بالاستقراء باختصاص حرف الشرط بالفعلية على انه نسب الى الاخفش
جواز وقوع الاسمية بعدها بشرط كون الخبر فعلا فيتمشى على مذهبه اذ ليس من قبيل ما نحن فيه ويبطل ما نسب اليه
بوجوب النصب في ان زيدا ضربته … اجاب بعض الكوفيين نحو لا تجزعي ان منفس اهلكته وعم ذلك
ما اقوله لا ابا ضمار فعل رافع لمنفس اي ان اهلك منفس او ان اهلكه منفس على … الكلام عليه بعد تصحيح
ما ذكرنا من الوفاق والخلاف يطرد في قوله لو ذات سوار لطمتني وهلا زيدا قام اعني كل حرف لا يليه الا الفعل

ويفسر الفعل المقدر اما صريح كا مر او حرف معنى الفعل مثل ان الموضوع للثبوت والتحقيق
فهو اذن دال على ثبت وتحقق والتزم ان يكون خبرها فعلا كما يجي في قسم الحروف ليكون اذن مشعرا
بمعنى الفعل المقدر وخبرها في صورة ذلك الفعل اعني الفعل الماضي فيكونان معا كالفعل
الصريح المفسر وذلك بعد لو خاصة نحو قوله تعالى لو ان الله هداني اي لو ثبت وتحقق ان الله هداني
فان مع ما في حيزه فاعل ذلك المقدر قوله وقد يحذف الفعل نعم اي يحذف الفعل والفاعل المذكور والفاعل
وحده فلم يثبت الا عند الكسائي كما يجي في التنازع وانما حكم بعد نعم بحذف الفعل والفاعل معا لان نعم حرف
لا تفيد معناه الا فادي ايضا الا بانضمامه الى غيره كما سبق في صدر الاسم وههنا افاد المعنى لكمال فهو فلا بد
من تقدير الكلام المدلول عليه بقرينة الكلام الذي صدر قبل لفظ نعم وذلك وذلك الكلام في مثالنا جملة
فعلية فيقدر بعد نعم جملة فعلية واذا كان السوال بجملة اسمية كان المقدر بعد نعم اسمية كما يقال ابزيد قايم
فيقول نعم اي نعم زيد قايم وحذف الجملتين بعد حرف التصديق جايز لا واجب ولذا قال قد يحذف ان قوله
واذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما فقد يكون في الفاعلية نحو ضربني واكرمني زيد وفي المفعولية
نحو ضربت واكرمت زيدا وفي الفاعلية والمفعولية مختلفين اقول لو قال العاملان فضلا اقتصر على يشمل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة نحو انا قايل وضارب زيدا وليشمل ايضا اكثر من عاملين
نحو ضربت واهنت واكرمت زيدا لكان اعم لكنه اقتصر على الاصل وهو الفعل وعلى اول العدد وهو الاثنان قوله ظاهرا بعدهما انما قال ذلك لان بعض المضمرات لا يصح التنازع وذلك لان المضمر المتنازع
لا يخلو من ان يكون متصلا او منفصلا ويستحيل التنازع في المضمر المتصل بالعامل الاجنبي مرفوعا او مجرورا
منصوبا لان التنازع انما يكون حيث يمكن ان يعمل في المتنازع فيه وهو في مكانه كل واحد من المتنازعين لو خلا
من الآخر والعامل الاول يستحيل عمله في المضمر المتصل بالعامل الاخير لان المتصل يجب اتصاله بعامله او بما هو
كجزئه ولا يتصل بعامل آخر واما المنفصل فان كان مرفوعا نحو ما ضرب وما اكرم الا انا وكذا الظاهر
الواقع هذا الموقع نحو ما قام وما قعد الا زيد فلا يجوز ان يكون ايضا من التنازع على الوجه الذي اختاره
البصريون وهو ان الاول اذا توجه الى المتنازع بالفاعلية والمفعولية فلا بد ان يكون فيه ضمير موافق للمتنازع
وانما لم يجز ان يكون منه لان المعنى ان كان هو الاول واضمرت فيه مضمرا مطابقا للمتنازع فان كان بعد الا
صار هكذا ما ضربت وما اكرم الا انا وما قام الا هو الا زيد وما قعد الا زيد فيكون الا انا مستثنى من المفرد
المقدر في ما قعد ولا يجوز ان يكون مستثنى من ضربت وما قام لانه لا مستثنى منه فيها لا ظاهرا ولا مقدرا فيصير
الضرب والقيام منفيين عن المتنازع بجملة كانا منفيين عنه وشرط التنازع ان لا يختلف المعنى بالاضمار في المعنى
وان كان الاضمار في المعنى مع الا قلت فيه الا ولم ما ضرب الا انا وما اكرم الا انا اذ لا يمكن اتصال الضمير مع الفصل بالا
فلا يكون من باب التنازع لان المعنى في باب التنازع انما ان يكون طالبا من العمل في المتنازع وفي تاييده اعني الضمير
كضربت واكرمني زيد وكذا ضرب واكرمت هند عند الكسائي ويكون فيه نايب عن التنازع اعني الضمير في نحو
ضربنا واكرمت الزيدين لتطبيقه كونه ملغى وكون الآخر هو المعمل ولا يتطبق في الا انا الذي بعد ما ضرب
عن الا انا الذي بعد ما اكرم كما يظهر في الفرض بنا عن الزيدين في قولك ضربنا واكرمت الزيدين فلا يطلق
كون ما ضرب ملغى وكون ما اكرم معملا اذ لكل منهما من الفاعل ما للآخر على السواء وكذا يجب ان يقول في
الا انا قام الا هو وما قعد الا زيد ولا يستعمل مثله في كلامهم بل المستعمل ما قام وما قعد الا زيد ويجوز ان يكون هذا

من باب التنازع عند الكسائي ويكون الفاعل محذوفا من الاول مع اعمال الثاني كما هو مذهبه على ما يجي
ويلزم البصريين ايضا في هذا المقام مانع لانهم لو اتفقوا ههنا في ان هذا من باب العطف لا الاعمال
وحذفوا الفاعل لدلالة الثاني عليه لانه هو وكل ما ذكرنا على اعمال الاول في المنفصل المرفوع يجي مثله في
اعمال الثاني فيه وان كان المتنازع فيه منفصلا منصوبا نحو ما ضربت وما اكرمت الا اياك جاز ان يكون
من باب التنازع ويكون قد حذفت المفعول مع اعمال الثاني او من الثاني مع اعمال الاول اذ المفعول
يجوز حذفه بخلاف الفاعل وكذا المجرور المنفصل المحل نحو ما مررت وما مررت بك فعلى هذا يجوز التنازع في
الضمير المنفصل والمجرور ولا سيما اذا تقدم ذلك الضمير على العاملين نحو اياك ضربت واكرمت فقول
المصنف ظاهرا غير وارد مورده قوله بعدهما لا حاجة اليه فان تنازعان ما هو قبلهما اذا كان منصوبا
نحو زيدا ضربت وقتلت وبك مررت وقعدت واياك ضربت واكرمت فقوله فقد يكون ان يكون
التنازع اعلم ان العاملين في التنازع على ضربين احدهما ما متفقان او مختلفان والمتفقان على ثلثة اضرب
لانهما اما ان يتفقا في التنازع في الفاعلية حسب نحو ضربني واكرمني زيد او في المفعولية حسب نحو ضربت
واكرمت زيدا او في الفاعلية والمفعولية معا نحو ضرب واكرم زيد عمروا ولم يذكر المصنف هذا
الثالث لانه يتبين بالقسمين الاولين لانهما اذا تنازعا في الفاعلية والمفعولية معا فقد تنازعا
في الفاعلية وتنازعا ايضا في المفعولية والمختلفان على ضربين لانه اما ان يكون طلب الاول الفاعلية
والثاني للمفعولية نحو ضربني واكرمت زيدا او بالعكس نحو ضربت واكرمني زيد قوله مختلفين حال من
الفاعلين حال الى زمعني قوله فقد يكون اي التنازع فقد يتنازعان اي فقد يتنازع الفعلان في الفاعلية وحده
بقوله مختلفين عن القسم الثالث من اقسام المتفقين لانهما تنازعا في هذا القسم في الفاعلية والمفعولية ولكن
متفقين في التنازع وانما احترز عنه لان هذا القسم كما ذكرنا يتبين من القسمين الاولين حتى لا يتكرر بعض
الاقسام قوله ويختار البصريون اعمال الثاني والكوفيون اعمال الاول اقول اي البصريون يقولون
المختار اعمال الثاني مع تجويز اعمال الاول ايضا وكذا الكوفيون يختارون اعمال الاول مع تجويز اعمال الثاني
وانما اختار البصريون اعمال الثاني لانه اقرب الطالبين الى المطلوب ولا اولى ان يستبد دون الابعد
ولو اعملت الاول في العطف نحو قام وقعد زيد لفصلت بين العامل ومعموله باجنبي بلا ضرورة وبعطف على
الشيء وقد بقيت منه بقية وكلاهما خلاف الاصل ولا يجي هذه العلة في غير العطف نحو جاءني لاكرمه زيد
وكاد يخرج زيد وقال الكوفيون اعمال الاول اولى لانه اول الطالبين واحتياجه الى ذلك المطلوب
اقدم من احتياج الثاني ولا شك مع الاستقراء ان اعمال الثاني اكثر في كلامهم قوله فان اعملت الثاني اضمرت
الفاعل في الاول على وفق الظاهر دون الحذف خلافا للكسائي وجاز خلافا للفراء وحذفت المفعول
ان استغنيت عنه والا اظهرت اقول هذا بيان انه اذا اعملت الثاني على ما هو اختيار البصريين
فكيف يكون حال الاول فقال الاول اذن اما ان يطلب المتنازع للفاعلية او المفعولية فان كان
الاول نحو ضرب واكرمت زيدا فالبصريون يضمرون في الاول فاعلا مطابقا للاسم المتنازع في الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فيقول ضربني واكرمت زيدا ضرباني واكرمت الزيدين ضربوني
واكرمت الزيدين ضربتني واكرمت هندا ضربتاني واكرمت الهندين ضربنني واكرمت الهندات

[illegible]

بحذف الفاعل في الاول حذرا من الاضمار قبل الذكر كما ذكرنا قبل الحاله كما قيل فكمثل ... على المذهب
هو الاصح بشبل الفاعل وذلك لان حذف الفاعل اشنع من الاضمار قبل الذكر لانه قد جاء بعده ما فسره
على الجملة وان لم يجي المحض التفسير كما جاء في نحو ربه رجلا فهو يقول ضربني واكرمت زيدا او الزيدين
او الزيدين او هندا او الهندين او الهندات ونقل المصنف عن الفراء منع هذه المسئلة اي اعمال
الثاني اذا طلب الاول للفاعلية وقال انه يوجب اعمال الاول في مثل هذا والنقل الصحيح عن الفراء في مثل
هذا ان الثاني ان طلب ايضا للفاعلية نحو ضرب واكرم زيد جاز ان يعمل العاملين في المتنازع فيكون الاسم
الواحد فاعلا للفعلين لكن اجتماع المؤثرين التامين على اثر واحد يدل على فساده في الاصول وهم يجرون
عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية قال وجاز ان يقال بفاعل الاول ضمير بعد المتنازع نحو ضربني واكرمني زيد هو
جئت بالمنفصل لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر وان طلب الثاني للمفعولية مع طلب الاول له الى
الفاعلية نحو ضربني واكرمت زيدا هو فهو عنده الاتيان بالضمير بعد المتنازع كما رايت كل هذا حذرا
مما لزم البصريين والكسائي من الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل قوله وحذفنا المفعول ان استغنيت عنه
ولا اظهرت اقول يعني ان اعملنا الثاني وطلب الاول للمفعولية فالواجب حذف المفعول وافق
البصريون هنا الكسائي في حذف غير الفاعل بخلاف الفاعل لان الحذف هناك ايضا اللزوم لاضمار قبل الذكر
لا انه بعد ولان الفاعل لا يحذف وفي المفعول هنا المانع من تقديمه لانه فضلة يحذف في السعة فكيف هنا
المحوج اعني لاضمار قبل الذكر قوله ان استغنيت عنه في ضربني واكرمني زيد لا تقول ضربته واكرمني زيد
وقال المالكي يجوز ذكره على قوله والا اظهرت يعني ان لم تستغن عن المفعول اظهرت ذلك لكونه احد
مفعولي باب علمت مع ذكر الاخر فانه لا يجوز حذفه على ما هو المشهور عندهم وذلك لكون مضمون المفعولين هو
المفعول الحقيقي لان المعلوم في قولك علمت زيدا قائما مصدر المفعول الثاني مضافا الى الاول اي
علمت قيام زيد بخلاف مفعولي اعطيت فان كل واحد منهما مفعول به اذ زيد في قولك اعطيت
زيدا درهما معطى وكذا الدرهم ولا يجوز ايضا اضماره لكونه اضمارا قبل الذكر في المفعول لا في الفاعل
فلم يبق الا الحذف ولا اضمار الا الاظهار واعترض على هذا بانه لا يجوز في السعة وان كان قليلا
حذف احد مفعولي باب علمت عند قيام القرينة لان كل واحد منهما في الظاهر منصوب باسم ظاهر
في المفعولية كمفعولي اعطيت وقد جاء ذلك في القرآن والشعر قال الله تعالى ولا يحسبن الذين
الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم بل هو شر لهم اي بخلهم هو خيرا لهم ... وقال
لا تخلنا على عزائك انا قد ... لا اعداء اي لا تخلنا ... سلمنا انه امتنع الحذف لم امتنع
لا اضمار نحو حسبته وحسبت زيدا قائما قوله لكونه اضمارا قبل الذكر في المفعول اذ جاز الحذف في مثل
المفعول فالحذف وان لم يجز فهو كالفاعل فلم يجز ايضا لا اضمار قبل الذكر في مطلق المفعول لم لا يجوز
اضماره بعد الذكر كما ذكر السيرافي منا والحق ان الفصل بين المبتدا والخبر قبيح لا سيما اذا صار في تقدير
اسم مفرد بسبب كون مضمونهما مفعولا حقيقيا لعلمت وبابه قوله وان اعملت الاول اضمرت الفاعل في
الثاني على وفق والمفعول على المختار الا ان يمنع مانع فتظهر اقول هذا بيان انه اذا اعملت الاول
على ما هو اختيار الكوفيين فكيف يكون حال الثاني فقال الثاني اما ان يكون طالبا للفاعلية او المفعولية تقول
في الاول ضربت وضربني زيدا وضربت وضرباني الزيدين وضربت وضربوني الزيدين وضربت وضربني

صفر

هند وضربت وضربتاني الهندان ضربت وضربنني الهندات بضمير الفاعل في الثاني على وفق الظاهر
بلا خلاف من احد لانه ليس اضمارا قبل الذكر لكون المتنازع من حيث كونه معمولا للاول متقدما على العامل
الثاني تقديرا وان كان مؤخرا لفظا قوله والمفعول على المختار اي واضمرت المفعول ايضا في الثاني كالفاعل
على الوجه المختار فيكون ضميرا ولا تحذفه نحو ضربني وضربته زيد ويجوز حذفه ايضا لكونه فضلة اما الاختيار
للاضمار فلان الثاني اقرب الطالبين فالاولى اذا لم يحظ بمطلوبه مع الامكان ان يشتغل بما يقوم مقام المطلوب
ويخلفه حتى يترك ذلك المطلوب للاول الذي حقه الانصراح وجود الاقرب وحتى لا يظن بسبب عدم تابعه
فيه مع القرب انه ليس مطلوبه وانه متوجه الى غيره فلما اتفق البصريون والكوفيون في مثل هذه المسئلة اعني على
اعمال الاول وطلب الثاني للمفعول على ان المختار اضمار المفعول في الثاني كان خلو الثاني من الضمير في قوله تعالى
هاؤم اقرؤوا كتابيه وقوله آتوني افرغ عليه قطرا دليلا للبصرية على ان المختار اعمال الثاني والا كان
افصح اي القرآن على ضد المختار اي حذف المفعول من الثاني عند اعمال الاول قوله الا ان يمنع مانع فتظهر
اي يمنع من الاضمار فتظهر وذلك اذا كان المفعول احد مفعولي باب علمت ويلزم من اضماره مطابقا
للمفعولية مخالفة بينه وبين المفعول الاول في الافراد والتثنية والجمع او التذكير والتانيث نحو حسبني
وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا قال المصنف لم يجز حذف منطلقين لكونه ثاني مفعولي
حسبت ولا اضماره لانه لو اضمرته مثنى لتطابق المفعول الاول اذ هما مبتدا وخبر في الاصل وتطابقهما
في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث واجب لخالف المرجوع اليه وهو منطلقا ولو اضمرته مفردا
لتطابق المرجوع اليه لخالف المفعول الاول فلما امتنع الحذف والاضمار وجب الاظهار هذا كلامه والكلام
على عدم جواز حذف احد مفعولي حسبت قد سبق ولم سلم لا نسلم وجوب المطابقة بين الضمير والمعود
اليه اذا لم يلبس المخالفة بينهما قال تعالى فان كانت واحدة وقوله وان كن نساء والضمير للاولاد فالاضمار
قد ياتي على المعنى المقصود فنحو حسبني وحسبتهما اياهما الزيدان منطلقا وان كان المعود اليه مفردا اي عائد
للمسند اليه وكذا تقول حسبت وحسباني اياه الزيدين قائمين وحسبت وحسبني اياه هندا قائم وحسبتني
وحسبتهما اياهما هندا قائما وفي كل هذا التبح حاصل الفصل الاجنبي بين العامل والمعمول وفي بعضه بين
المبتدا والخبر في الاصل قوله وقول امرئ القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه لفساد
المعنى اقول هذا جواب عن استدلال الكوفيين بهذا البيت في كون اعمال الاول هو المختار وذلك
انهم قالوا ان الشاعر فصيح وقد اعمل الاول بلا ضرورة اذ لو اعمل الثاني لم ينكسر عليه الوزن ولا عنى فانه ايضا
لو اعمل الثاني لم يلزمه محذور اذ كان يكون الفاعل مضمرا في كفاني فاختار اعمال الفعل الاول مع انه لم يلزم
شيء غير مختار بالاتفاق وهو حذف المفعول من الثاني كما مر وفيه دليل على ان اعمال الاول مختار عند
الفصحاء اذ العاقل لا يختار اصلا الا من بين امرين لزوم مستقبح ومكروه له في ذلك الاخر دون الامر الآخر لا ان لا
ذلك الذي اختاره في الحسن على الآخر اجاب البصرية ان هذا الاستدلال انما يصح اذا كان البيت من التنازع
وليس منه لفساد المعنى وبيانه مبني على مقدمة وهي ان لو تنفي شرطها وجزاءها سواء كانا مثبتين او
منفيين فان كانا مثبتين وجب انتفاؤهما نحو لو كان فيهما آلهة لفسدتا فالالهة ووجود الفساد منفيان وان كانا
منفيين وجب ثبوتهما لان نفي النفي اثبات نحو لو لم تزرني لم اكرمك فالزيارة والاكرام منفيا زوان

قوله والضمير للاولاد اي ... وكانت للاولاد ... صير المفرد الى الجمع

كان احدهما دون الآخر وجب ثبوت المنفي وانتفاء المثبت نحو لو لم تشتمني اكرمتك هنا
الى بيان فساد المعنى لو كان من التنازع فنقول اولا فلو انما اسعى لادنى معيشة فقوله انما اسعى لادنى
معيشة شرط لو اي لو ثبت ان سعيي لادنى معيشة فيكون المعنى لم يثبت سعيي لادنى معيشة اي ان طلبي لقليل
من المال قوله كفاني جزاء لو وقوله ولم اطلب قليل من المال عطف عليه فيكون حكمه حكم جواب لو فيكون عدم طلب
قليل من المال منفيا اي ثبت ان طلبي لقليل من المال وهو اثبات لما نفاه بعينه في المصراع الاول فيكون تناقضا
فيفسد المعنى فان قال الكوفي ان التناقض انما جاء لجعل الواو في ولم اطلب للعطف ونحن نقول ان الواو للحال
فالجواب انك اذن تكون تستشهد بما يحتمل العطف الراجح والحال مرجوح اذ واو العطف اكثر من واو الحال
والاستشهاد ينبغي ان يكون بالراجح او بما هو نص في المقصود لا بما يحتمله وغيره على السواء فكيف اذا كان غير
المقصود راجحا والمقصود مرجوحا فان قلت فالى من توجه قوله ولم اطلب اذا لم يكن موجها الى قليل
قلنا الى المجد المحذوف المدلول عليه بقوله بعد ولكنما اسعى لمجد مؤثل فقد دل ذلك المجد المؤثل المثاني
والمعنى لو كان سعيي لتحصيل اقل ما يعاش به من المال لكفت اكتفي بذلك لانه قد حصل لي ذلك ولم اكن اطلب
المجد ولا ظهر ان مفعول اطلب محذوف نسيا كما في قوله تعالى والله يقبض ويبسط اي له القبض والبسط
وكذا ههنا معنى البيت لو كان سعيي لقليل من المال لحصل لي او وجدته مدة عن السعي ولم يكن مني طلب مع ذلك الحصول
بل كنت استقر واطمئن ولكني اسعى لتحصيل مجد مؤثل اي موصل مرضي لنفسي ولعقبي يرجع اليه عند التفاخر
واعلم انه قد يتنازع الفعلان المتعديان الى ثلاثة خلافا للجرمي نحو اعلمت واعلمني زيدا عمرا قائما باعمال
الثاني وحذف مفاعيل الاول واعلمني واعلمته اياه اياه زيدا عمرا قائما على اعمال الاول واضمار مفاعيل
الثاني والاولى ان يقال اعلمته ذلك قصدا للاختصار اذ مفعول علمت على الحقيقة كما ذكرنا هو مضمون
المفعولين فيكون ذلك اشارة اليه وانما منعه الجرمي لعدم السماع وكذا تنازع فعلا التعجب خلافا لبعضهم
نظرا الى قلة تصرف فعل التعجب تقول ما احسن وما اكرم زيدا على اعمال الثاني وحذف مفعول الاول وما احسن
واكرمه زيدا على اعمال الاول **قوله** مفعول ما لم يسم فاعله كل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه
وشرطه ان تغير صيغة الفعل الى فُعل ويُفعل ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت ولا الثالث من باب
اعلمت والمفعول له والمفعول معه كذلك واذا وجد المفعول به تعين له تقول ضرب زيد يوم الجمعة
امام الامير ضربا شديدا في داره فتعين زيد فان لم يكن فالجميع سواء والاول من باب اعطيت اولى من الثاني
اقول قولهم مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول الفعل الذي لم يسم فاعله وقولهم فعل ما لم يسم فاعله
اي فعل المفعول الذي لم يسم فاعله اضيف الفعل الى المفعول لانه صيغ له **قوله** الى فُعل ويُفعل اي الى فعل
ويفعل ونظايرهما مما يضم اوله في الماضي ويكسر ما قبل آخره حتى يعم نحو اُفعل واُفتعل واُستفعل
وفعل وفوعل وفعلل وامثالها ويضم اوله في المضارع ويفتح ما قبل آخره حتى يعم يُفتعل ويُستفعل
ويفعلل وامثالها لكنه اقتصر على الثلاثي لكونه اصلا للرباعي وذي الزيادة **قوله** ولا يقع المفعول الثاني
من باب علمت ولا الثالث من باب اعلمت اعلم ان الثالث من باب اعلمت هو الثاني من باب علمت كما هي في بابه
والذي زاد بسبب الهمزة هو المفعول الاول اذ معنى اعلمت زيدا عمرا فاضلا صيرت زيدا
يعلم عمرا فاضلا فالثاني والثالث مفعولا علمت فكلما ثبت للمفعول الثاني من باب علمت يثبت للثالث من باب اعلمت

اعلمت مفعول اذا كان ثاني مفاعيل علمت ظرفا غير متصرف او جارا ومجرورا او جملة نحو علمت زيدا
عندك او في الدار او ابوه منطلق لم يقم مقام الفاعل اذ معنى الظرف الذي لا يتصرف لزوم نصبه
على الظرفية او نحوه من نحو من قبلك والجار نوب مع المفعول به الصريح كما يجي والجملة كما لا تقع
فاعلا لا تقع موقعه ايضا الا اذا كانت محكية جاز قيامها مقامه لكونها بمعنى المفرد اي اللفظ نحو قوله قيل
بالرضا المو[...]ا كما في قيل هذا القول وهذا اللفظ وكذا قد يجي الجملة في مقام الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله
وهو ما قوله بالاسم الذي تضمنه كقوله تعالى وتبين لكم كيف فعلنا بهم وقوله عز من قائل او لم يهد لهم كم
اهلكنا اي تبين لكم اهلاكنا فيصح نحو تبين لكم كيف فعلنا وما اجازه الكسائي والفراء من قيام الجملة
التي هي خبر لكان وجعل مقام الفاعل نحو ليس بقائم وجعل يفعل فضعيف لوجهين احدهما ان يقلب
الفعلين من عوامل المبتدا والخبر وما حذف في هذا الباب من الفاعل فليس بمنوي ولا يحذف المبتداء
الا مع كونه منويا فلا يبنى على هذا خبر كان المفرد ايضا عن الفاعل نحو ليس قائم وقد اجاز الفراء
دون الكسائي والثاني ان الجملة لا تقوم مقام الفاعل الا محكية او ماولة بالمصدر المضمون ولا معنى
ليس قائم والمنفعل هو زيد منعوا من قيام ثاني مفعولي علمت مطلقا قالوا لانه مسند اسنادا الى المفعول
فلو قام مقام الفاعل مسندا اليه صار في حالة واحدة مسندا ومسندا اليه فلا يجوز وفيما قالوا
نظر لان كون الشي مسندا الى شي ومسندا اليه شي آخر في حالة واحدة لا يضر كما في قولنا اعجبني ضرب زيد
عمرا فاعجب مسند الى ضرب وضرب مسند الى زيد ولو كان لفظ مسندا الى شي ومسند ذلك الشي
اليه كما اللفظ بعينه لم يجز وهذا كما يكون الشي مضافا ومضافا اليه بالنسبة الى شيئين كغلام في
قولك فرس غلام زيد واما المتاخرون فقالوا يجوز نيابته عن الفاعل اذا لم يلبس كما اذا كان نكرة
واول المفعولين معرفة نحو ظن به زيدا قائم لان السكين يرشد الى انه هو الخبر في الاصل والذي
لدي انه يجوز قياسا نيابته عن الفاعل مع كونه نكرة واللبس يرتفع مع التزام كل من المفعولين
مرتبته وذلك بان يكون ما كان خبرا في الاصل بعد ما كان مبتداء فلا يجوز في علمت زيدا اباك مع لبس
تقديم الثاني على الاول وهذا كما قلنا في نحو ضرب موسى عيسى وكذا في نحو اعلمتك زيدا اباك فاذا التزم
كل واحد مرتبته لم يلتبس اذا قام مقام الفاعل وهو في مكانه وليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل
انه يلي الفعل بلا فصل بل معناه انه يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل فيقول علم زيدا ابوك والمرفوع الثاني
واعلمك زيدا ابوك والمرفوع الثالث وكذا يجب حفظ المرتبة في باب اعطيت اذا التبس نحو
اعطيت زيدا اخاك فان لم يلتبس بقرينة جاز العدول كقوله تعالى افرايت من اتخذ الهه هواه هذا الذي
قلنا من حيث القياس ولا شك ان السماع لم يات الا بقيام اول مفعولي علمت لكون ضرب بعد الفاعل
بلا فصل والجار احق بصحته وكذا لم يسمع الا قيام اول مفاعيل اعلمت كقوله نبئت عمرا غير شاكر نعمتي
لانه في الحقيقة فاعل علم اذ معنى اعلم زيد عمرا منطلقا وقيام ثاني مفاعيل اعلمت مقام الفاعل ابعد من حيث
من قيام ثالثها كما كان قيام اول مفعولي علمت اولى مفعولي اعلمك زيد اباك ولا يلتبس مع لزوم كل مرتبته
قوله والمفعول له والمفعول معه كذلك انما لا يقومان مقام الفاعل لان النايب مناب شي ينبغي ان يكون مثله
في كونه من ضروريات الفعل من حيث المعنى فان جاز ان لا يكون لفظا كما ان الفاعل من ضروريات الفعل

واشكل ان الفعل لا بد له من فاعل ومفعول به وكذا لا بد له من زمان او مكان يقع فيهما ولا بد للمتعدي
من مفعول نحو عليه وكذا المجرور مفعول به لكن بواسطة حرف الجر ولهذا كان المجرور وليس من ضروريات
الفعل لم يتم مقام الفعل كالمجرور بلام التعليل نحو جئتك للسمن فلا يقال جي للسمن اذ رب فعل لا غرض
لكونه عبثا فمن ثم لم يتم المفعول له مقام الفاعل وانما لم يتم المفعول معه مقامه اذ هو مصاحب ورب فعل
يفعل بلا مصاحب مع ان معه الواو التي اصلها العطف وهي دليل الانفصال والفاعل كجزء
الفعل ولو حذف فيها لم يعرف كونها مفعولا معه وكذا التمييز والمستثنى ليسا من ضروريات واما
الحال من نيابة التمييز لكونه في الاصل فاعلا فقالة في طاب زيد نفسا طيب نفس واما الحال فانها وان
ان كانت من ضروريات الفعل لكونه يجيها في الكلام منعتها من النيابة عن الفاعل الذي لا بد لكل
فعل منه قوله واذا وجد المفعول به تعين له اي للقيام مقام الفاعل وذلك لكون طلب الفعل للمفعول به
بعد الفاعل اشد منه لساير المنصوبات هذا مذهب البصريين واما الكوفيون ووافقهم
بعض المتاخرين فقد ذهبوا الى ان قيام المفعول به المجرور مقام الفاعل اولى استدلالا بالقراة
الشاذة لولا نزل عليه القرآن بالنصب وبقول الشاعر ولو ولدت قفيرة جرو كلب لسب بذلك
الجرو الكلابا وامثاله ومنع الجزولي نيابة المنصوب لسقوط الجار مع وجود المفعول به المنصوب
من غير حرف الجار كما في امرت الخير والوجه الجواز لا المجاز بالمفعول به الصريح والاخفش اجاز نيابة
الظرف والمصدر مع وجود المفعول به بشرط تقدمهما على المفعول به ووصفهما والشرط في
المفعول المطلق القائم مقام الفاعل ان يكون ملفوظا وقد اجاز سيبويه اضمار المصدر المعهود
فيقول لمن ينتظر القعود قد قعد والخروج قد خرج على قصد النوع اي قعد القعود المتوقع
ويجوز نيابة المصدر المدلول عليه بغير لفظ العامل اذا كان المصدر مفعولا نحو فرحت فاجلس
اي فاجلس قياما ويشترط في المفعول المطلق ايضا ان لا يكون لمجرد التوكيد اذ النايب عن الفاعل يجب
ان يكون مثله في افادة ما لم يفد الفعل حتى يحتاج الفعل اليه فلو قلت ضرب ضرب لم يجز لان
ضرب مستغنى عنه بدلالة على ضرب عن قولك ضرب بل يقال ضرب ضربة والضرب الفلاني ولذلك قال
المصنف ضرب شديد وكذا يشترط الفايدة المتجددة في كل ما ينوب عن الفاعل فلا يقال ضرب في وجلس
مكان او زمان او موضع لان هذه الاشيا معلومة من الفعل ولا فايدة متجددة في ذكرها ويشترط
في الظرف النايب ان يكون متصرفا ملفوظا به وقد اجاز بعضهم في غير الملفوظ به مع القرينة نحو
في الدار ضرب اي فيها وقوله كلا وليكن كان غير مسئولا عنه مرفوع المحل المسئول
الظاهر كما في قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك لكن ليس في مسئولا المفروضين كما كان في استجارك
المفسر وذلك لاصالة الفعل في رفع المسند اليه فلا يجوز خلوه عنه بخلاف اسمي الفاعل والمفعول ولا يذكرون
على انه اذا فقد المفعول به تساوت البواقي في النيابة ولم يفضل بعضها بعضا ورجح بعضهم المجار
والمجرور منها لانه مفعول به لكن بواسطة ورجح بعضهم الظرفين والمصدر لانها مفاعيل
بلا واسطة وبعضهم المفعول المطلق لان دلالة الفعل عليه اكثر والاولى ان يقال كلما كان ادخل في عناية
المتكلم واهتمامه بذكره في تخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة وذلك اذا اخبيان قوله منها باب اعطيت

اعطيت اي مما المفعولان اولهما ليس بمبتدا وانما كان اولى لما فيه معنى الفاعلية دون الثاني
ففي اعطيت زيدا درهما زيد عاطي اي آخذ والدرهم معطو وفي كسوت عمرا جبة عمرو مكتس والجبة
مكتسى وكذا في غيره قوله ومنها المبتدا والخبر فالمبتدا هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا
اليه والصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام رافعة لظاهر مثل زيد قايم وما قايم الزيدان
واقايم الزيدان فان طابقت مفردا جاز فيه الامران والخبر هو المجرد المسند المغاير للصفة
المذكورة اقول اعلم ان المبتدا اسم مشترك بين ماهيتين فلا يمكن جمعهما في حد مبين للماهية
بجميع اجزائها فاذا اختلف الشيان في الماهية لم يجتمعا في حد فافرد المصنف لكل واحد حدا وقدم منهما
ما هو الاكثر وفسر الزمخشري والمصنف العوامل اللفظية في حد المبتدا بنواسخ المبتدا وهي كان وان
وظن واخواتها وما ولا ولا والاولى ان يطلق ولا يخص عامل دون عامل صونا للحد عن اللفظ المجمل وبحسب
عن قولهم بحسبك زيد وما في الدار من احد بزيادة الباء ومن فكانهما مجردان وعن قولهم في نحو ان زيدا
منطلق وعمرو وان عمرو معطوف على محل اسم ان لكونه مرفوع المحل بالابتداء بجواب قريب من الاول
وذلك ان الظاهر ان لعدم تغييرها معنى الجملة صارت كالحروف الزايدة التي لا فايدة فيها الا التاكيد لكنه
يشكل بقولهم لا رجل ظريف في الدار برفع هذه الصفة على محل الاسم الذي هو المبتدا ان احسن ما
مذهب الاخفش والمبرد وهو ان لا هذه عاملة وخبرها مرفوع بها واسمها منصوب الموضع
ووجه الاشكال ان لا ليس زايدا ولا جاريا مجرى الزايد فاسمها اذن ليس بمجرد عن العامل اللفظي
وهو مبتدا والاسم لمجرد الحمل على موضعه بالرفع ولا اشكال ان اخترنا مذهب سيبويه وهو ان لا ليست
بعاملة والخبر مرفوع لكونه خبر المبتدا فان قيل كيف لا تحمل الصفة المرفوعة على اسمها وحده بل على
محل المركب الذي هو لا مع اسمها وهذا المركب مجرد عن العوامل فالجواب انه قد خرج اذن هذا
المركب عن حد المبتدا لقولهم هو الاسم المجرد وليس هذا المركب باسم بل هو حرف واسم الا ان يقال
انه بالتركيب صار كاسم واحد لكن الاعتراض وارد على كل حال على من ذهب من اجاز رفع صفة اسم لا المبنية
اذا كان مضافا نحو لا غلام رجل ظريف في الدار لانه لا يصح فيه دعوى التركيب وصيرورتهما كاسم
واحد قوله الاسم المجرد لا يرد عليه نحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه وقوله تعالى سواء عليهم
ءانذرتهم عند من قال انذرتهم مبتدا لتاويلهما بالاسم اي سماعك بالمعيدي وسواء انذارك عليهم
وتركه ولو قال المبتدا الاسم المسند اليه لدخل فيه الفاعل ولو اقتصر على قوله الاسم المجرد عن العوامل
اللفظية لدخل فيه الاسما التي تكسر مع عاملها نحو واحد واثنان والخبر والمبتدا الثاني فبقوله مسندا
اليه خرجت الثلاثة قوله والصفة الواقعة الى آخره هذا هو حد المبتدا الثاني والنحاة تكلفوا ادخال
هذا ايضا في حد المبتدا الاول فقالوا ان خبره محذوف وفسر فاعله مسد الخبر وليس بشي بل لم يكن
لهذا المبتدا اصلا من خبر حتى يحذف ويسد غيره مسده ولو تكلفت له تقدير خبر لم يتات اذ هو
في المعنى كالفعل والفعل لا خبر له فمن ثم تم بفاعله كلاما من بين جميع الاسما الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة ولهذا لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع الا على لغة اكلوني البراغيث وعنى
بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة قوله رافعة لظاهر احتراز عن نحو اقايمان الزيدان

واقايمون الزيدون فانه خبر وبهذا الظاهر ما كان بارزا غير المنفك سواء كان مظهرا نحو اقايم الزيدان
او مضمرا كقولك بعد ذكر الزيدين اقايم هما فان قولك هما فاعل مع كونه مضمرا قوله بعد حرف النفي
والف الاستفهام كذا بعد هل الاستفهامية نحو ما قايم الزيدان وان قايم الزيدان واقايم الزيدون
وهل حسن الزيدان والاخفش والكوفيون جوزوا رفع الصفة للظاهر على انه فاعلها من غير
اعتماد على الاستفهام او النفي نحو قايم الزيدان كما يجوزونه في نحو في الدار زيد لان الظرف بلا اعتماد
واجري نحو غير قايم الزيدان مجرى ما قايم الزيدان لكونه بمعناه قال غير ماسوف على الزمن ينقضي بالهم
والحزن واقل رجل يقول ذاك ونحو يوم لا اصيد فيه اي يعمل وينذر فهذه مبتدآت لا اخبار
لها لما فيها من معنى الفعل ولا يدخل نواسخ المبتدا عليها لما فيها من معنى النفي فيلزم الصدر ورب عند
ابي عمرو مبتداء لا خبر له كاقل رجل لما فيه من معنى التقليل الذي هو قريب من النفي كما يجي في باب حروف الجر
ويجوز عند الاخفش والفراء ان قايما الزيدان وسوغ الكوفيون مثل الاستعمال في ظن ايضا نحو ظننت
قايما الزيدان وكلاهما بعيد عن القياس لان الصفة لا يصير مع فاعلها جملة كالفعل الا مع دخول حرفي
تناسب الفعل عليها كحرفي النفي والاستفهام او دخول ما لا بد من تقديرها فعلا بعده كاللام الموصولة
واما ان وظن فليسا من ذلك في شي بل هما يطلبان الاسمية فلا يصح تقديرها فعلا بعدهما واما العامل
في المبتدا فقال البصريون هو الابتداء وفسروه بتجريد الاسم عن العوامل للاسناد ويكون معنى الابتداء في المبتداء
تجريد الاسم عن العامل لاسناده الى شي واعترض بان التجريد امر عدمي فلا يؤثر فلا يؤثر واجيب بان العوامل
في كلام العرب علامات في الحقيقة لا مؤثرات والعدم المخصوص اعني عدم الشي المعين يصح ان يكون علامة
لشي مخصوص وفسر الجزولي الابتداء بجعل الاسم في صدر الكلام محققا او مقدرا للاسناد اليه او لاسناده
حتى يسلم عن الاعتراض بان التجريد عدمي فلا يؤثر قال المتاخرون كالزمخشري والجزولي هذا الابتدا هو العامل
في الخبر ايضا لطلبه لهما على السواء ونقل الاندلسي عن سيبويه ان العامل في الخبر هو المبتداء ويحكى هذا عن
ابي علي وقال الكسائي والفراء يترافعان وفي هذا نفي العامل وقال بعضهم المبتداء الاول يرتفع
باسناد الخبر اليه كما قال خلف في ارتفاع وقال الكوفيون المبتدا الاول يرتفع بالضمير العايد من الخبر اليه لا ...
الضمير في الخبر الجامد ايضا كما يجي قوله فان طابقت مفردا جاز الامران اي ان كانت الصفة المذكورة مطابقة
لمرفوعها بعدها في الافراد جاز الامران كونها مبتدا ما بعدها خبر فاعله او كونها خبرا عما بعدها فنقول
الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام وحرف النفي اما ان يكون مفردة او لا فان كانت مفردة فالمسند اليه
بعدها اما مفرد او لا فالمفردة المفرد ما بعدها يحتمل وجهين كما ذكرنا الان والمفردة التي ما بعدها ليس
بمفرد مبتدا لا غير وما بعدها فاعلها والتي ليست بمفردة فلا بد من مطابقة ما بعدها لها نحو اقايمان
الزيدان واقايمون الزيدون والاظهر انها خبر عما بعدها ويحتمل ان يكون مبتداء ما بعدها فاعلها
على لغة يتعاقبون فيكم ملايكة والعامل في المبتدا الثاني تجريده عن العوامل لاسناده الى شي آخر وعلى ما
اخترناه في حد العامل ترافع هو وفاعله كالمبتدا الاول وخبره لان كون كل واحد منهما عمدة يقوم
بالآخر كالمبتدا والخبر قوله والخبر هو المجرد دخل فيه المبتدا الاول والثاني والاسما المعدودة فقوله المسند
اخراج منه للمبتدا الاول والاسماء المعدودة قوله المغاير للصفة المذكورة اخرج المبتدا الثاني قوله

واصل المبتدا التقديم ومن ثم جاز في داره زيد وامتنع صاحبها في الدار قوله انما كان اصل المبتداء
التقديم لانه المحكوم عليه ولا بد من وجوده قبل الحكم فقصد في اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه
وانما تقدم الحكم في الجملة الفعلية فلكونه عاملا في المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل المعمول وانما اعتبر هذا
الامر اللفظي دون اعني العمل والغي الامر المعنوي اعني تقديم المحكوم عليه على الحكم لان العمل طارئ و
الاعتبار للطاري دون المطروء عليه واما وجوب تقديم الحكم في نحو اقايم الزيدان مع ان كل واحد
عامل في الآخر على الصحيح فلكون الصفة فرعا على الفعل وفعلا تاما فقدم الفعل في الفعلية لكون الفعل محتاجا
الى الاسم واستغنا الاسم عنه فارادوا التنبيه في الجملة المركبة منهما بتقديم الناقص بالكامل وقصدوا ايضا
البيان من اول الامر انها فعلية فلو قدم الفاعل لم يتعين الفعلية من اول الامر اذا امكن صيرورته كلاما باسم
آخر قوله ومن ثم اي من جهة كون اصل المبتداء التقديم جازت هذه المسئلة يعني انه قيل لم جازت وفيها اضمار
قبل الذكر قلنا لان اصل المبتداء التقديم والتقدير زيد في داره والعود اليه متصل الضمير وقبله تقديرا
قوله وامتنع صاحبها في الدار اي امتناع هذه ايضا معلل بكون اصل المبتدا التقديم فيكون الضمير في صاحبها
راجعا الى الدار المؤخر لفظا واصلا فيكون ضميرا قبل الذكر فلا يجوز ومن جوز غلامه زيد ينبغي ان يجوز ههنا
لان طلب المبتدا للخبر كطلب الفعل للمفعول بلا شك وكان ترتيب الكلام يقتضي ان يذكر المصنف ههنا
المواضع التي يجب فيها تقديم المبتداء والمواضع التي يجب فيها تاخيره ثم يذكر المواضع التي يصح فيها تنكير
المبتداء قوله وقد يكون المبتدا نكرة اذا تخصصت بوجه ما مثل ولعبد مؤمن خير من مشرك
وارجل في الدار ام امرة وما احد خير منك وشر اهر ذا ناب وفي الدار رجل وسلام عليك اقول
اعلم ان جمهور النحاة على انه يجب ان يكون المبتدا معرفة او نكرة فيها تخصيص ما قال المصنف لانه محكوم عليه والحكم على
الشي لا يكون الا بعد معرفته وهذه العلة تطرد في الفاعل مع انهم لا يشترطون فيه التعريف ولا التخصيص واما قول
المصنف ان الفاعل مخصص بالحكم المتقدم عليه فوهم لانه اذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان قبل الحكم غير مخصص
فيكون قد حكمت على الشي قبل معرفته وقد قال ان الحكم على الشي لا يكون الا بعد معرفته قال ابن الدهان وما
احسن ما قال اذا حصلت الفائدة فاخبر عن اي نكرة شئت وذلك لان الغرض من الكلام افادة المخاطب
فاذا حصلت جاز الحكم تخصص المحكوم عليه بشي او لا فضابط تجويز الاخبار عن المبتداء وعن الفاعل سواء كانا
معرفتين او نكرتين غير مخصصين بشي واحد وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه فلو علم في المعرفة
مثلا ذلك كما علم قيام زيد مثلا فقلت زيد قايم عد لغوا ولو لم يعلم كون رجل ما من الرجال قايما في الدار جاز لك
ان تقول رجل قايم في الدار وكذا تقول كوكب انقض الساعة قال الله تعالى وجوه يومئذ ناضرة وكذا في الفاعل لا يجوز مع
علم المخاطب بقيام زيد ان تقول قام زيد ويجوز مع عدم علمه بقيام رجل في الدار ان تقول قام في الدار رجل في
لا ينكر ان وقوع المبتدا معرفة اكثر من وقوعه نكرة لاشتباه الخبر بالصفة في كثير من المواضع بخلاف الفاعل فان
تقدم فعله عليه وجوبا لا يلتبس بصفته ثم نقول المبتداء نكرة من غير تخصيص في كثير من المواضع احدها ما التعجبية
على مذهب سيبويه كما يجي في بابه والثاني المبتدا الذي هو فاعل في المعنى نحو شر اهر ذا ناب وامر اقعده عن محرب في
رب الحاكل اي محة عن قرب الثالث المبتدا الذي خبره ظرف او جار ومجرور والتالية كلمات الاستفهام نحو من عندك
وما حدث او ما يليه بعد حرف الاستفهام نحو ارجل في الدار وهل رجل في الدار وارجل في الدار ام امرة والخالي

باسره او بحاله نحو ابوك لم او شخص يضربك وان ادى بعلما نحو اغلام فليس عندك واما الجارية فلا
المها ان يه الجواب نحو قولك رجل في جواب من جاءك اي جاءني رجل لان السوال الهمية واجواب
مثلها اولي وغير ذلك مما لا نحصي ولا ضابط له كقولهم شر ترى وشر شي وشر من عني وقولهم امت
في حجر لا فيك قوله ووجوه بو مبتدا خبره اما قول المصنف في التعجبية وفي نحو شر اهر ذا ناب ان ذلك
لما كان في المعنى فاعلا والفاعل يخص بالحكم المتقدم عليه فكذا المخص هذا ايضا وقد ذكرنا ما عليه وهو
ان المحكوم عليه اذا اختص بغير الحكم فانه حاكم على غير المختص ولانه قولهم اذ في تعليل كون المبتداء
معرفة او مخصصا ان الحكم ينبغي ان يكون على مخصص ولو كفى الاختصاص الحاصل من الخبر لجاز الابتداء
باي نكرة كانت سواء كان تقدم الخبر عليها او تاخر لان المخصص في الصورتين حاصل عند المتكلم لانه
يعلم كون احدهما في الدار فنقول لو كفى الاختصاص الحاصل عند المتكلم في جواز تنكير المبتداء لجاز الابتداء
باي نكرة كانت اذا كان مخصوصا عند المتكلم بل انما يطلب الاختصاص في المبتداء عند المخاطب على ما ذكره
ولو كان المجوز للتنكير في ارجل في الدار ام امرة موقع المتكلم بكون احدهما في الدار للزم امتناع ارجل
في الدار وجل رجل في الدار ام امرة لعدم لفظ او الدالة على حصول الخبر عند المتكلم وعدم شي آخر
يخصص به المبتداء قوله في ما احد خير منك اوجه التخصيص فيه ان النكرة في سياق العموم فقولك احد
اعم جنس الانس فيه نظر وذلك ان التخصيص الحكم ببعض من الجملة شيئا ليس لها بل امثاله وانه اذا قلت
ما احد خير منك فالمقصد ان هذا الحكم ومو عدم الخيرية باشكل فرد فلم يخصص بعض الافراد لاجل العموم
بشي وكيف والخصوص ضد العموم بل الحق ان يقال انما جاز ذلك لانك عينت المحكوم عليه وهو كل فرد في
ولو حكمت بعدم الخيرية على واحد معين لم يحصل للمخاطب فايدة وكذلك كلمات الشرط نحو من ضربت فانما يحصل
الفايدة فيها بسبب بعض الحاصل من العموم لا بسبب تخصيصها بشي وقد اضطرب اقوالهم فيها واختار
الاندلسي ان الخبر هو الشرط دون الجزاء لجواز خلوه من الضمير دون الشرط فانه اذا اوقع كلمة الشرط
على الابتداء فلا بد للشرط من ضمير نحو من قام قمت وقيل الخبر هو الشرط والجزاء معا لصيرورتهما
بسبب كلمة الشرط كالجملة الواحدة وقيل كلمة الشرط مبتدا لا خبر له مثل ما قيل فيهما ويمكن ان يقال على
مذهب سيبويه ان كلمة الشرط والاستفهام كانت حرف الشرط وحرف الاستفهام تحذف فيها
لكثرة الاستعمال على ما ذكرنا في حد الاسم ان كلمات الشرط اما فاعلة لفعل مقدر او مفعولة له او الظاهر
فقولك من قام قمت اي ان قام اي انسان قام كقوله تعالى ان امرء هلك وقوله من ضربت ضربته اي
ان من ضربته هو مفعول للفعل المفسر بالظاهر وكذا نحو ما كان فليكن كذا وما تفعل افعل وكذا
كلمات الاستفهام وقوله في سلام عليك انه مختص بنسبته الى المتكلم لان اصله سلمت سلاما فلا انما
للمنصوب منسوب الى المتكلم فاذا رفعته فهو باق على ما كان في حال النصب غير مطرد في جميع الدعاء
اذ ليس معنى ويلك وبلك لان معنى الويل الهلاك ولو قدرت ايضا ويك لكان خلقا من القول لا
المراد مطلق الهلاك فالاولى ان يقال يستعمل لرعاية اصله حتى كان مصدرا منصوبا لا تخصيص فيه
او تخصيصه بالنظر الى المخاطب انما كان يذكر الفعل الناصب والمسند اليه وانما تاخر الخبر عنه مع كونه
جارا ومجرورا التقديم الاهم وللسداد الى ما هو المراد اذ لو قدم سلم الخبر وقلت عليك فقيل ان تقول

اي مراد المعنى ... [illegible]

سلام وربما ذهب الوهم الى اللعنة فيظن ان المراد عليك اللعنة ولهذا تحمل ابو تمام وترك الالف على
ما يحكى لما انشاء القصيدة وقال على مثلها من اربع وملاعب فعارضه شخص كان حاضرا فقال العنه الله
والملايكة والناس اجمعين وبعد المصارع تذال مصونات الدموع السواكب هنا مع ان سلام عليك لا يجوز
ان يكون بمعنى سلمت مشتق من سلام عليك كلبيت من لبيك وسبحلت من سبحان الله فمعنى سلمت قلت سلام عليك
كان لبيت وسبحلت بمعنى قلت لبيك وسبحان الله فمعنى سلام الذي هو بمعنى مصدر سلمت قول سلام عليك
فعلى ما قرر المصنف ينبغي ان يكون سلام عليك في اللفظ سلام عليك عليك وليس كذا بل سلام في قولك سلام عليك
بمعنى مصدر رحمك الله اي جعلك سالما والاصل سلمك الله سلاما ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال فبقي المصدر
منصوبا وكان النصب دالا على الفعل والفعل على الحدوث فلما قصد وادوام ثبوت سلام عليه واستمراره
ازالوا نصبه الدال على الحدوث فقالوا سلام وكذا اصل ويلك هلكت اي هلاكا فقالوا بعد حذف الفعل
نقضا لما بان معنى الحدوث قوله والخبر قد يكون جملة نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه فلا بد من عايد
وقد يحذف اقول اعلم ان خبر المبتداء قد يكون جملة اسمية وفعلية كما مثل به المصنف وانما جاز ان يكون
جملة لتضمنها الحكم المطلوب من الخبر لتضمن المفرد وقال ابن الانباري وبعض الكوفيين لا يصح ان يكون طلبية
لان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب وهو وهم وانما اتو من قبل ابهام لفظ خبر المبتداء وليس الخبر
المبتداء عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب كما ان الفاعل عندهم ليس من فعل شيئا مع قولك ان زيدا عندك
يسمون الظرف خبرا مع انه لا يحتمل الصدق والكذب بل الخبر عندهم ما ذكر المصنف وهو المجرد المسند
المغاير للصفة المذكورة ويدل على جواز كونها طلبية قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وايضا اتفقوا على جواز
الرفع في نحو اما زيد فاضربه وقال ثعلب لا يجوز ان يكون قسمية نحو زيد والله لاضربنه والاولى الجواز
اذ لا منع قوله فلا بد من عايد لان الجملة الواقعة خبرا من ان يكون هي المبتدا معنى ولا فان كانت لم تحتج الى الضمير
كما في ضمير الشان نحو هو زيد قايم وكذا في قولك مقولي زيد قايم لارتباطها به فلا ضمير لانها هو وان لم يكن
اياه فلا بد من ضمير ظاهر او مقدر وقد يقام الظاهر مقام المضمر وانما احتاجت الى الضمير لان الجملة
في الاصل كلام مستقل فاذا قصدت جعلها جزء الكلام فلا بد من رابط يربطها بالجزء الآخر وذلك
الرابط هو الضمير اذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض فمن ثم قيل في بعض الاخبار كما مر ان الظاهر قائم مقام
الضمير وهذا الضمير الرابط يجوز حذفه قياسا وسماعا فالقياس في موضع وهو ان يكون الضمير مجرورا
بمن والجملة الخبرية ابتداء والمبتدا فيها جزء من المبتدا الاول نحو البر الكر بستين اي الكر منه لان جزئيته يشعر
بالضمير فيحذف الجار والمجرور معا فان كان المبتداء الثاني نكرة فالجار والمجرور صفة له نحو السمن منوان
بدرهم وكذا ان كان جرا باللام كما في البر الكر بستين لان الشيء بعيد غير مقصود فضلة كما في قوله ولقد امر على
اللئيم يسبني ويجوز ان يكون حالا من الضمير الذي في الخبر والعامل فيه اي الكر كاين بستين كاينا منه قال
الفراء ويحذف ايضا قياسا اذا كان الضمير منصوبا مفعولا به والمبتدا كل قال قد اصبحت ام الخيار
تدعي علي ذنبا كله لم اصنع وقال الاخر كلاهما وجدته فلخوي اه رابتم تصود وقال الآخر كلهم بانتم
اي بانتم الا ضربت وقال السيرافي ليس هذا بجيد اذ كل موجب يمكن ردها الى الجحد كما تقول لا زيد الا
مضروب ثم يقال انما ابن للجحد في جواز حذف الضمير مع والسماع في غير ذلك اما في المجرور نحو قوله والمن

صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور اي ان ذلك منه واما في المنصوب فبشرط كونه منفصلا بالفعل لفظا قال
منصوب بسب وبوب لحق او بصفة محلا نحو انا زيد ضارب ولا يحذف مع كونه سماعا بالشعر خلافا للكوفيين
واما المرفوع فلا يحذف لكونه عمدة وقد يحذف في الصلة في بعض الاحوال لكونها اشد ارتباطا بالموصول
من المبتدا كما يجيء في باب الموصولات وجواز حذف الضمير في الصلة اجوز منه في الصفة لكون اتصالها بالموصول
اشد اذ لا غنى للموصول عنها ومما يتقدر بمفرد نحو قوله تعالى اهذا الذي بعث الله رسولا ثم الحذف في الصفة اي
الصفة اضعف منه في خبر المبتداء نحو جاءني رجل ضربت لانها مع الموصوف جزء الجملة بخلاف الخبر فانه مع
المبتدا جملة فالتخفيف فيما هو مع غيره كالكلمة الواحدة اولى وانما كان الحذف في الصفة اضعف منه
في الصلة اذ ليس الصفة من ضروريات الموصوف كما كانت الصلة من لوازم الموصول فالحذف في الجملة
اذا كانت خبرا للمبتداء عليها قال سيبويه يجوز في الشعر بلا ضعف وهو في غيره ضعيف واما وضع
الظاهر مقام الضمير فان كان في معرض التفخيم جاز قياسا كقوله تعالى الحاقة ما الحاقة فان لم يكن
فعند سيبويه يجوز في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول قال لعمرك ما معن بتارك حقه ولا منسي
معن ولا متيسر وا اذا رفعه فهو خبر مقدم على المسند وقال لا ارى الموت يسبق الموت شي
وان لم يكن بلفظ الاول لم يجز عنده وقال الاخفش يجوز ان لم يكن بلفظ الاول في الشعر كان او في غيره
قال اذا المرء لم يغش الكريهة اوشكت حبال الهوينا بالفتى ان تقطعا وليس هذا في خبر المبتداء قال
ويجوز زيد قام ابو طاهر اذا كان زيد يكنى بابي طاهر قال الله تعالى والذين آمنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع
اجر من احسن عملا ومنع بعضهم في غير التفخيم مطلقا ولا وجه لمنع وروده قوله وما وقع ظرفا
فالاكثر انه مقدر بجملة اقول اي ظرفا او جارا ومجرورا ولم يذكره لجريه مجراه في جميع احكامه حتى سماه
بعضهم ظرفا اصطلاحا وانتصاب الظرف خبرا للمبتداء عند الكوفيين على الخلاف يعنون الخبر لما كان هو
المبتداء في نحو زيد قائم اذ كان هو هو في نحو زيد امامك ثم ارتفع ارتفاعه ولما كان مخالفا له وجب لا يطلق
اسم الخبر على المبتداء فلا يقال في نحو زيد عندك ان زيدا عندك خالفه في الاعراب فيكون العامل عندهم معنويا
ومعنى المخالفة التي نصبت بها الخبر ولا احتاج عندهم الى تقدير شي يتعلق به الخبر وقال بعض النحاة
العامل فيه المبتداء وقال البصريون منصوب على انه مفعول فيه كما انه كذلك اتفاقا في نحو جلست امامك
وخرجت يوم الجمعة والجار والمجرور منصوب المحل على انه مفعول به كما انه كذلك اتفاقا في نحو مررت
بزيد الا ان العامل ههنا مقدر وينبغي ان يكون ذلك العامل من الافعال العامة اي ما لا يخلو منه فعل نحو
كائن وحاصل ليكون دالا عليه ولو كان خاصا كاكل وشارب وضارب فيما صرح لم يجز لعدم الدليل عليه
وقد يحذف خاص لقيام الدليل عليه نحو من لك بالمهذب اي من يضمن ولا يجوز عند الجمهور اظهار هذا
العامل اصلا لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف مسده كما يجيء في لولا زيد لكان كذا فلا يقال زيد
كائن في الدار وقال ابن جني يجوز ولا شاهد له واما قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده فمعناه ساكنا غير
متحرك وليس بمعنى كائنا وكذا حال الظروف في سائر مواضعها اعني الصفة والصلة والحال وفيما عدا
المواضع الاربعة لا يتعلق الظرف والجار الا بملفوظ موجود واكثرهم على ان المحذوف المتعلق به فعل
لا نحتاج الى ذلك المحذوف المتعلق وانما يتعلق الظرف باسم الفاعل في نحو انا مار بزيد للمشابهة بالفعل

فاذا احتيج الى المتعلق فالاصل اولى وايضا القياس على ان في الدار زيدا وكل رجل في الدار فله درهم
والمتعلق في الموضعين فعل لا غير كما يأتي وذهب الشارح وابو علي الى انه اسم لكونه مفردا والاصل في خبر
المبتدا ان يكون مفردا ولمانع ان يمنع قائلا انما كان اصله الافراد لان القول المقتضي نسبة امر الى امر يقتضي
ان يكون المنسوب شيئا واحدا كالمنسوب اليه ولما كانت منا كل بينا ان واكثر فيكون حينئذ فاكثر لا اخبار
واحد فالمفرد في زيد ضرب غلامه زيد كما في غلام ضارب والجواب ان المنسوب يكون شيئا واحدا
كما قلنا لكنه دونه فلا فرق بالمفرد فالمنسوب الى زيد في الصورة المذكورة ضرب غلام الذي تضمن
الجملة قالوا انه تتصل بالظرف بين اما وفائها ولا يفصل بينهما الا بالمفرد كما يجيء والجواب ان الظرف في
مثله ليس مستقرا اي متعلقا بمحذوف بل هو منصوب بالملفوظ بعد الفاء نحو اما اليوم فزيد قائم فهو كالمفعول
في نحو اما زيدا فانا ضارب كما يجيء في حروف الشرط واعلم ان صيرورة الجملة ذات محل في الاعراب لعلة ان
لم يكن لا بد لعلة كونها بتقدير المفرد بل يكفي في صيرورتها ذات محل وقوعها موقع المفرد وان كان بعد الظرف
معمول نحو زيد خلفك واقفا فضلا اي بل هو معمول الظرف لقيامه مقام العامل ومن ثم وجب حذفه
وقال ابن جني هو العامل المقدر لان الظرف حامل له لان الفصل في تركيب ملافاة اسم الفاعل والمفعول و
الصفة المشبهة والمصدر وكذا الخلاف في ان الخبر ايهما هو ثم ذهب السيرافي الى ان الضمير حذف مع
المتعلق وذهب ابو علي ومن تبعه الى انه انتقل الى الظرف لانه يؤكد كقوله فان فؤادي عندك الدهر
اجمع ويعطف عليه كقوله الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام وينتصب عنه الحال كقوله
تعالى ففي الجنة خالدين فيها قال ابو علي انه مجمع عليه ان الظرف اذا اعتمد على موصوف او موصول او ذي حال
او حرف استفهام او حرف نفي فانه يجوز ان يرتفع الظاهر لتقويه بالاعتماد كاسمي الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة وكذا قال اذا وقعت بعده ان المصدرية كقوله تعالى ومن آياته انك ترى الارض خاشعة
لا صريح المصدر اما قوله احقا بني ابناء سلمى بن جندل تهددكم اياي وسط المجالس فلاعتماد الظرف
قبل الفاعل في ان لا اعتماد لسبقها بالمضمر فانها لا يوصف مثله ويجوز ان يقال في جميع ذلك ان
الظرف خبر مقدم على مبتداه اما في غير المواضع المذكورة نحو في الدار رجل فالمرفوع مبتدا مقدم
الخبر وعند الكوفيين والاخفش في احد قوليه مرفوع على الظرف لتضمنه معنى الفعل كما قالوا
في قام زيد وانما قال الكوفيون ذلك لاعتقادهم ان الخبر لا يتقدم على المبتداء مفردا كان او جملة
فيوجبون ارتفاع زيد في نحو في الدار زيد وقائم زيد على الفاعلية لئلا يتقدم الضمير على مفسره
وليس بشي لان حق المبتداء التقدم فالضمير متاخر تقديرا كما في ضرب غلامه زيد واما الاخفش فلا يوجب
ذلك بل يجوز ارتفاعه ايضا اذ هو يجوز تقديم الخبر على المبتداء لكنه لما جاز عمل الصفة بلا اعتماد جاز
كون زيد في قائم زيد فاعلا ايضا وفي جواز عمل الظرف بلا اعتماد قولان وذلك ان الظرف اضعف
في عمل الفعل من الصفة وثبوت الاجماع على جواز في داره زيد مصحح تقديم الخبر ومنع كون زيد
فاعلا والا لزم الاضمار قبل الذكر وكذا قولهم ان في الدار زيدا دل على ان زيدا كان مبتدا ولا
لم ينتصب ومنع بعض النحويين في نحو في داره قيام زيد وفي دارها عبد هند وذلك ان
المبتدا حقه التقديم فجاز عود الضمير من الخبر اليه نحو في داره زيد فاما ما اضيف الى المبتداء

فليس فيه التقديم الاصلي والاولى جواز ذلك كما ذهب اليه الاخفش وذلك لانه عوض المضاف اليه بسبب
التركيب الاصلي الحاصل بينه وبين المبتدا وصيرورته معه كاسم واحد من بعد النقل ثم سمع المبتدا وقد ورد
في كلامهم في الكافية في درج المحب واعلم ان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن اسم عين ولا حالا منه ولا صفة له
لعدم الفائدة الا في موضعين احدهما ان يشبه العين المعنى في حدوثها وقتا دون وقت نحو الليلة
الهلال الثاني ان يعلم اضافة معنى اليه نقلا نحو قولنا امرؤ القيس اليوم خمر وغدا امر اي اليوم
خمر وقوله اكل عام نعم تحوونه اي حوايه لو قلت الارض يوم الجمعة او زيد يوم السبت لم يجز لعدم الفائدة
لتخصيص حصول الشئ بما هو في غنيه حاصل مطلقا وكون ظرف الزمان خبرا عن اسم معنى بشرط حدوثه ثم
ثم ينظر فان استغرق ذلك المعنى جميع الزمان او اكثره وكان الزمان نكرة رفع غالبا نحو اليوم نحو الصوم
يوم والسير شهر اذا كان السير في اكثره لانه باستغراقه اياه كانه هو ولا سيما مع السكير المناسب
للخبرية ويجوز نصب هذا الزمان المنكر وجره نحو الصوم اليوم او في يوم خلافا للكوفيين وذلك ان في
عندهم يوجب التبعيض فلا يجيزون صمت في يوم الجمعة بل يوجبون النصب والاولى جوازه
كما هو مذهب البصريين ولا نسلم افادة في التبعيض وان كان الزمان معرفة نحو الصوم يوم الجمعة لم يكن الرفع
غالبا كما في الاول عند البصريين واوجب الكوفيون النصب كما اوجبوا في المنكر للعلة المذكورة
فان وقع الفعل في اكثر الزمان سواء كان الزمان معرفا او منكرا فالاغلب نصبه او جره بفي اما في
الاول فمن نحو الخروج يوما او في يوم والسير يوم الجمعة او في يوم الجمعة واما قوله تعالى الحج اشهر
معلومات فلتاكيد اداء الحج ودعاء الناس الى الاستعداد له حتى كان افعال الحج مستغرقة لجميع الاشهر
الثلاثة واذا كان ظرف المكان خبرا عن اسم عين سواء كان اسم مكان او لا فان كان غير متصرف نحو زيد
عندك فلا كلام في امتناع رفعه وان كان متصرفا وهو نكرة فالرفع راجح نحو انت مكان قريب وداري
مني يمين او شمال وهو باق على الظرفية عند البصريين والمضاف محذوف اما من المبتدا اي مكانك مني
قريب او من الخبر اي انت مني ذو مكان قريب ومثله عند الكوفيين بمعنى اسم الفاعل فيجب رفعه وليس
بظرف كما حكي عن قريب وان كان معرفة فالرفع مرجوح نحو زيد خلفك وداري امامك وذلك لان
اصل الخبر التنكير ومع ذلك فرفع المعرفة لا يختص بالشعر نحو قوله الاصبح ما قدامها خلافا للجرمي و
الكوفيين واذا كان المكان في موضع الخبر عن عين فالجاد بعض المولد من قريبا وبعيدا قال سيبويه
لا يستعمل منه الا ما استعملته العرب ولا تقل هو مني مجلسك ومتكا زيد ومربط الفرس قال فلو
اطردت المكان في هذه الاشياء صار نحو هو مني مكان مجلسك ومكان متكا زيد وذلك ان المكان
يستعمل قياسا في تعيين القرب او البعد ومما استعملته العرب قولهم هو مني مزجر الكلب اي مكان
ومقعد القابلة اي قريب وكذا مقعد الازار ومقعد الخاتن وهو مني مناط الثريا اي بعيد قال
ابو ذويب شعر فوردن والعيوق مقعد رابئ الضرباء فوق النجم لا يتتلع اي عال المشرق
كالامين على الناس فانه اعلى منهم لحرفة كي لا يحونوا قال بعضهم ما كان من هذه الظروف بمعنى
القرب نحو مقعد الازار فجعله ظرفا او في من رفعه وما كان منها في معنى البعد كمناط الثريا فرفعه
اولى قال لان الظرف حاو للمظروف فهو من المظروف في قوله الاحتواء وبعده عنه بعده عن الاحتواء

وفيه نظر وكذا جاز الظرف في قولك انت مني مناط الثريا ليس بعيدا من الظروف بل هو مجتمع عليه لكنها
بعيدا من المتكلم ويجب رفع كل واحد من ظرفي الزمان والمكان اذا كان متصرفا وموقتا معرودا
واخبر به عن اسم عين للدلالة نصبت المسافة الفرسخ او الصعيدة نحو داري منك فرسخ واين مني بريد
وسيرك مني ليلة اي ذات مسافة فرسخ على حذف مضاف بعد مضاف وكذا ذو مسافة ليلة ومني تلوك
لد لولا الحبل اي بعيد مني هذا القدر وكذا قولهم هو مني فوق اليد اي اذا مددت اليه يدي لم انله
وهو مني دعوة الرجل اي اذا صاح الرجل لم يبلغه صحته والمقدر ذو مكان فوق اليد وذو مكان
مع دعوة الرجل واما انتصاب نحو قولك داري خلف دارك فرسخين وميلا ونحوا وغيرها
فلان الخبر هو خلف دارك ونصبها على الحال عند المبرد من الضمير في الخبر اي ذات مسافة فرسخين و
على التمييز عند الجمهور وهو تمييز عن النسبة اي بما عدت فرسخين فالفرسخان بعيدا لهما كان انا في
امتلا الاناء ماء ويجوز ان ينتصب على المصدر كقولك دنونا منه اي دنوا منه فاما ما قيل في قوله
ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ويجوز رفعها وصلف ظرف الخبر اي خلف دار مسافة فرسخين خلف دارك
او ما جاوز وكذا قولهم داري من خلف دارك فرسخين او فرسخان لان دخول من مثله
وخروجها على السواء كما في قولك جئت قبلك ومن قبلك قال ابو عمرو واذا دخل من وجب الرفع
في الظرف التي بعد المجرور لان التمييز فضلة ويدخل من خرج عن التمام وليس ثم ادنى حال داري من خلف
دارك ويسكت عليه ويجوز ايضا انت مني فرسخين على ان مني خبر المبتدا اي من اشياعي وفرسخين حال اي ذو
سير فرسخين او على الظرفين اي في فرسخين اي انت من اشياعي ما سرنا فرسخين وكقوله عليه السلام سلمان منا
واعلم ان نحو خلف وقدام من الظروف ظرف عند البصرية اضيفت او لم يضف وترك الاضافة قليل
وهي عند الكوفية لا يكون ظروفا الا مع الاضافة واما عند الانفراد فهي بمعنى اسم الفاعل فمعنى جلست خلف
عندهم اي متاخرا نصب على الحال وقام مكانا طيبا مصطفا فاذا رفعت خبرا عن المبتدا وجب عندهم
رفعها نحو انت خلف وقدام اي متاخر ومتقدم والبصرية تجوز نصبها على قلة كما ذكرنا واما رفعها
عندهم فعلى حذف المضاف كما مر وهي باقية على الظرفية ومولاي وان ذهب الى ان معنا خلاف الاصل
فلا يرتكب ما امكن حمله على عدم خروجه عنه وقوله وساع الى الزاب وكنت قبلا الكاد اغص بالماء الحميم
اي قبل ذلك يقوي مذهب البصرية واعلم ان اليوم اذا وقع خبرا عن لفظ الجمعة والسبت جاز نصبه على ضعف
لكونهما في الاصل مصدرين فمعنى اليوم الجمعة او السبت اي الاجتماع او السكون والاولى رفعه لعلمية الجمعة
والسبت في معنى اليومين ولا يجوز نصب اليوم خبرا عن الاحد والاثنين ادنهما بمعنى اليومين واليوم
ولا يكون في اليوم واجازه الفراء وهشام وذلك لتاويلهما اليوم بالآن كما يقال انا اليوم افعل كذا اي
الآن فمعنى اليوم الاحد اي الآن الاحد فالآن اعم من الاحد فصح ان يكون ظرفه هنا وتكرير الظرف مما يتعلق بخبر
المبتدا اذا كان مفردا فنقول هو اما مشتق او جامد وكلاهما اما ان يغاير المبتدا لفظا اولا والاول
اما ان يتحد معنى نحو زيد اخوك وزيد قائم او يغاير معنى ايضا والمغاير فهو خبر عنه اما مجازا في معنى
كقوله تعالى وازواجه امهاتهم او بحذف المضاف من المبتدا او الخبر نحو داري منك فرسخان اي بعد داري فرسخان
او داري منك ذات مسافة فرسخين او يكون واحد من المبتدا او الخبر معنى والاخر عينا ولزوم ذلك المعنى

لذلك البيت معنى صار كانه من كقول الحماسى . ربع ما يحمى اذا ادكرت فانما هي اقبال وادبار فقوله تعالى
ولكن البر من امن وان قدرنا المضاف في مثل في المبتدا لكن ذا البر من امن وحاله اقبال او في الخبر نحو بر
من امن وذات اقبال وجعلنا المصدر بمعنى الصفة نحو ولكن البار ومن مقبلة جاز لكنه نحو من معنى المبالغة
والثاني ان الاول لا تغاير المبتدا لفظا بذكر دلالة على الشهرة او عدم التغيير كقوله انا ابو النجم وشعري شعري
اي هو المشهور المعروف بنفسه لا بشي اخر كما يقال هذا شعري مثلا وتقول انا انا اي ما تغير عما كنت وقال
ذو همة وقالوا يا خولة لا ترع فقلت والكرب الوجوه هم هم واما الجامد فان كان مولا بالمشتق نحو
وكيد هنا انقاع عرى كله اي غليظ تحمل الضمير كانه ستانا كثيرا للضمير ويجوز ان يكون مبتدا موخرا عن الخبر
وان لم يكن مولا بالمشتق لم يتحمله خلافا للكسائي وكانه نظر الى معنى زيد اخوك متصف بالاخوة وهذا زيد
اي متصف بالزيدية او محكوم عليه وذلك لان الخبر عرض فيه معنى الاسناد بعدان لم يكن فلا بد من
رابط وهو الذي يعد من اهل المنطق بين المبتدا والخبر فالجامد كله على هذا يحمل الضمير عند الكسائي يحكم
لم يات به الفصل لم يرتفع الظاهر خبرا كان او نعتا او حالا فسكن فيه اي يجري على من هو له نحو زيد قايم
وان جري على غير من هو له اكد المستكن بمنفصل خبرا كان المتحمل للضمير نحو انا زيد ضاربه انا او نعتا
نحو لقيت رجلا ضاربه انا او حالا نحو لقيتك زيد مكرمه انت او صلة نحو الضاربه وانا زيد وان امن
اللبس جاز ترك الضمير المنفصل في هذه الصورة عند الكوفية واما البصرية فاوجبوه طردا نحو
هند زيد ضاربته هي وتمام البحث يجي في باب الاضمارات ان شاء الله تعالى قوله واذا كان المبتدا مشتملا
على ماله صدر الكلام نحو من ابوك او كان امر فيتين او مت ويتن نحو افضل منك افضل فتي او كان
الخبر فعلا نحو زيد قام وجب تقديمه اقول قوله من ابوك مبني على مذهب سيبويه وذلك لانه
نحو عنده معرفة عن نكرة متضمنة استفهاما او نكرة هي افضل التفضيل مقدم على الخبر وفي الجملة صفة
لما قبلها نحو مررت برجل افضل منه ابوه وعند سيبويه على ان مثل هذه ينبغي ان يقدر ان والمثال
المتفق عليه في مثل هذا المقام من قام وما جاءك واتهم قام ومن قام قمت وانما كان الشرط والاستفهام
والعرض والتمني ونحو ذلك مما تضمن معنى الكلام مرتبة التصدر ولان السامع يبني الكلام الذي
لم يصدر بالمعنى على اصله فلو جوزنا ان يجي بعدها تغير لم يدر السامع اذا سمع بذلك المغير اهو راجع
الى ما قبله بالتعيين او مغير لما يجي بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه وكذا حكم المضاف الى ذات
الشرط والاستفهام يحتص بصدر نحو غلام من قام وغلام من تقم اقم لان معنى الشرط والاستفهام
يسري الى المضاف والامر يجي تقديمه على ما له الصدر قوله او كانا معرفتين او متساويين على
الاطلاق لا يجوز تاخير المبتدا عن الخبر مع فتين او مت وبين مع قيام القرينة المعنوية الدالة
على تعيين المبتدا كما في قوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد وذلك لانا نعرف
ان الخبر محط الفائدة مما يكون فيه النسبة الذي يذكر لحمله لاجله فهو الخبر كقولك ابو يوسف
ابو حنيفة اي مثل ابي حنيفة ولو اردت نسبة ابي حنيفة بابي يوسف فابو يوسف هو الخبر ومثله
قول ابي تمام لعاب الافاعي القاتلات لعابه واري الجني اشتارته ايد عواسل اي بنو ابنائنا
مثل بنينا ولعابه مثل لعاب الافاعي قوله او كان الخبر فعلا اي فعلا مسندا الى ضمير المبتدا نحو زيد قام

فانه لو قدم اشبه المبتدا الفاعل فان قيل فليجز ان كان الضمير بارزا نحو الزيدان قاما والزيدون قاموا
قلت تشتبه المبتدا بالبدل من الضمير او بالفاعل على لغة يتعاقبون فيكم ملايكة او يقول مع ذلك حملا على المفرد
مع انه قد قيل في قوله ثم عموا وصموا كثير منهم وقوله جل طوله واسروا النجوى الذين ظلموا كثير والذين مسلمان
مقدما الخبرين ويجب ايضا تاخير الخبر اذا اقترن بالفاء نحو الذي ياتيني فله درهم نظرا الى اصل الفاء الذي في
التعقيب وايضا لكونه فالجزاء وهو عقيب الشرط لاستحقاق اداة صدر الكلام ويجب ايضا تاخير
الخبر اذا جاء بعد الا لفظا او معنى نحو ما زيد الا قايم وانما زيد قايم لانك ان قدمته من غير الا انعكس المعنى
كما تقول في تقديم الفاعل وتاخيره ولا يجوز تقديمه مع الا لما يجي في باب الاستثناء ويجب ايضا تاخير الخبر
اذا اقترن المبتدا بلام الابتداء نحو لزيد قايم او كان ضمير الشان للزوم تصدرهما قوله
واذا تضمن الخبر المفرد ماله صدر الكلام مثل اين زيد او كان مصححا له مثل في الدار رجل او لمتعلقه
ضمير في المبتدا مثل على التمرة مثلها زبدا وعن اثر مثل عندي انك قايم وجب تقديمه اقول هذا بيان
لوجوب تقديم الخبر وانما قال الخبر المفرد لانه اذا كان الخبر جملة متضمنة لما يقتضي صدر الكلام لم يجب تقديمه
نحو زيد من ابوه اذ الاستفهام وسائر ما يقتضي صدر الكلام يكفيها ان يقع صدر جملة من الجمل لحيث لا
يتقدم عليها اصل ركني تلك الجملة ولاما صار من تمامها من الكلم المغيرة لمعناها كان واخواتها وسائر
ما يحدث معنى من المعاني في الجملة التي يدخلها فلا يقال ان من ياتني اشكره واما قولهم علمت ايهم في الدار فان
الفعل لما كان من افعال القلوب وليس اثرها المعنوي بظاهر كافعال العلاج فانها محسوسة الاثار
كالضرب والمشي جوز تقدمه على الكلام المصدر باداة الاستفهام والنفي ولام الابتداء مع تاديته معنى
مع ان تقدمه كلا تقدم اذ معنى ظننت زيدا قايما زيد قايم في ظني ومنع من العمل فيه ظاهر الحق اما اللفظ
المقتضي للصدارة واما قولهم الذي ما تضربه والذي ان تضربه نضربك فان الموصول وان كان مع الصلة
كلمة واحدة الا انه لا يوتى في صلته معنى ونحو قولهم زيد من ابوه وعمرو في دار من هو اولى بالجواز
لان المبتدا كانه يوتى معنى من المعاني في الخبر ليس هو ايضا كالمفرد كما كان الموصول مع صلته فان قيل
كيف تجمع بين قوله ههنا اين مفرد وبين قوله قبل وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة قلت لا شك
ان لفظ اين اسم مفرد في الوضع سواء قدر بالمفرد او بالجملة فاين في اين زيد مفرد واقع موقع الجملة على
الاصح فيصح ان يقال انه خبر مفرد وان كان الاستفهام ظرفا متعلقا بالخبر المفرد الملفوظ به وجب تقديمه
على المبتدا اما مع الخبر نحو غلام راكب زيد او بدونه نحو غلام زيد راكب قوله فاذا تضمن الخبر المفرد
فاعلم انه لا يقع من جملة مقتضيات الصدر خبرا مفردا الا كلمة الاستفهام نحو من زيد او مضاف اليها
نحو غلام من زيد قوله او كان مصححا له اي كان الخبر اي تقديمه مصححا لمجي المبتدا نكرة على ما ذكر قبل في جواز
تنكير المبتدا انه تقدم حكم النكرة عليها خصصها حتى جاز وقوعها نكرة مبتداء وقد قلنا عليه ما فيه
كفاية فالاولى ان يقال في ايجاب تقديم الظرف خبرا عن المبتدا المنكر في الاغلب مما لا يتضمن معنى الدعاء
ان العلة فيه خوف لبس الخبر بالصفة مع كثرة استعمال الظرف خبرا فلو قيل وقوع الظرف خبرا عن النكرة
المنفي ذلك اللبس القليل كما في قوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة وتقديم الخبر غير الظرف على المبتداء
لا يرفع اللبس ولا تصدر للخبر اذ لو قلت في رجل قايم قايم رجل احتمل كون رجل خبرا عن قايم او بدلا منه

فلو جعل بغير الجر صحيح الاستفهام المفرد

واما الظرف فانه اذا تقدم تعين للخبرية بسبب انتصابه لفظا او محلا فهذا كله على مذهب سيبويه واما على مذهب الاخفش والكوفيين فالظرف عامل في الاسم الذي بعده وليس اذن من هذا الباب قولنا في الاغلب احترازا عن نحو قولهم أمْتٌ في حجر لافيك وقولنا مالم يتضمن معنى الدعاء احترازا عن نحو سلام عليك وويل لك فان الاغلب تاخير الخبر لما ذكرنا قوله او لمتعلقه اي لمتعلق الخبر بكسر اللام ونعني بالمتعلق جزء الخبر فقولك على التمرة خبر والمجرور جزؤه يعني اذا اتصل بالمبتدا ضمير يرجع الى جزء الخبر وجب تقديم الخبر حتى لا يلزم ضمير قبل الذكر فلو قلت مثلها زبدا على التمرة لكان مثل صاحبها في الدار وقد تقدم امتناعه واذا كان الضمير في صفة المبتداء نحو على التمرة زبد مثلها جاز تاخير الخبر عن المبتداء بان يتوسط بينه وبين صفته نحو زبد على التمرة مثلها اذا الفصل بين الصفة والموصوف جائز فان تقدم المفسر المتعلق بالخبر على المبتداء ذي الضمير وتاخر الخبر عنه نحو في الدار لكنها قائم غلامها جاز عند البصريين وعند هشام من الكوفيين خلافا للباقين وكان المانع نظر الى ان المفسر من تتمة الناخر لتعلقه بالخبر وليس بشيء لان التقدم اللفظي كاف في عود الضمير الا ترى الى قوله واذا ابتلى ابراهيم ربه ووافق الكسائي البصريين في جواز نحو زيدا غلامه ضارب لا في نحو زيدا غلامه ضرب وكانه نظر الى شدة طلب الفعل المفعوله فكان مفعوله متاخر بخلاف اسم الفاعل فان طلبه بالمشابهة والاولى الجواز في الكل لما ذكرنا من الاكتفاء بالتقدم اللفظي قوله او عن ان يعني لو كان الخبر عن ان مع اسمها وخبرها يريد اذا كان مع صلتها مبتدا وجب تقديم خبرها عليها وقد تقدم انها مع صلتها فاعل عند ابي علي اذا كان الخبر ظرفا وانما تعين تقديم الخبر لئلا يلتبس بان المكسورة لانك لو جئت بالخبر بعد ان المفتوحة اما ظرفا نحو ان زيدا قائم عندي او غير ظرف نحو ان زيدا قائم حق لاشتبهت المفتوحة بالمكسورة ولم يدفع الفتحة لخفته اللبس بكون الموقع موقع المكسورة لانها صدر الكلام بخلاف المفتوحة كما يجي في باب الحروف المشبهة بالفعل ولا يرفع مجي خبر المبتداء بعد خبر ان اللبس اذ ربما ان خبر بعد خبر لان المكسورة او بظن في الظرف تعلقه بخبر ان واذا تقدم الخبر على ان عرف انه خبر المبتداء وانه ليس في خبر ان المفتوحة اذ هي حرف موصولة وتجي في باب الموصولات ما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول ولا في حيز المكسورة لان لها الصدر فاذا تعين ان المقدم خبر والمكسورة مع اسمه وخبره لا يصح ان يكون مبتداء لانها جملة والمبتدا مفرد تعين انها بعد المفتوحة لا غير واذا كان ان المفتوحة مع صلتها بعد اما نحو اما انك خارج فلا اصدقه فانها تتقدم على خبرها لما يذكر في حروف الشرط لان الجملة التامة لا يتوسط بين اما وفائها فلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة ويجب ايضا خبر المبتدا الذي بعد الا لفظا نحو ما قائم الا زيدا ومعنى نحو انما قائم زيد لانك ان قدمته من دون الا انعكس الحصر وان قدمته مع الا لم يجز لتقدم اداة الاستثناء على الحكم في الاستثناء المفرغ ولا يجوز ذلك كما يجي في باب الاستثناء واذا كان تقدم الخبر يفهم منه معنى لا يفهم بتاخيره وجب بالتقديم نحو قولك تميمي انا اذا كان المراد التفاخر بتميم او غير ذلك مما تقدم له الخبر قوله وقد يتعدد

الخبر مثل زيد عالم عاقل قوله اعلم ان تعدد الخبر اما ان يكون بعطف او بغيره فالاول نحو زيد عالم وعاقل وليس قولك هما عالم وجاهل من هذا لان كلامنا فيما تعدد فيه الخبر عن شيء واحد وهنا المخبر عنه بالعالم غير المخبر عنه بالجاهل والثاني على ضربين لان الاخبار المتعددة اما ان تكون متضادة اولا وليس ما تعدد لفظا دون معنى من هذا في الحقيقة نحو زيد جائع نائع لانهما بمعنى واحد فالثاني في الحقيقة تاكيد للاول فان لم تكن متضادة كقوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد ففي كل واحد ضمير يرجع الى المبتداء ان كان مشتقا ولا اشكال فيه وان كانت متضادة فهي على ضربين اما ان يتصف جزء المبتداء ببعض تلك الاخبار والجزء الاخر بالخبر الاخر ويتصف المجموع بكل واحد منهما فالاول نحو قولك للابلق هذا ابيض اسود وليس في الحقيقة مما يتعدد فيه الخبر لانه مثل قولك هما عالم وجاهل الا ان الفرق بينهما ان الضمير في كل واحد من عالم وجاهل لا يرجع الى مجموع المبتداء بل المعنى هما رجل عالم ورجل جاهل واما الضمير في كل واحد من ابيض واسود فانه يرجع الى المجموع المبتداء بدليل مطابقتهما له افرادا وتثنية وجمعا لقولك هما ابيضان اسودان وهم بيض سود وانما جاز ذلك مع ان المراد بعضه ابيض وبعضه اسود كما ان المراد بالاول احدهما عالم والاخر جاهل لاتصال البعضين بخلاف جزئيهما فان كل واحد منهما منفرد عن الاخر واذا جاز اسناد الشي الى الشي مع المسند اليه في الحقيقة متعلقه الخارج منه مع قيام القرينة نحو هذا الغلام حسن نصب الغلام وجره فلان يجوز اسناد الشي الى الشي مع ان المسند اليه في الحقيقة جزء المسند اليه في الظاهر اولى وهذا كما يقول النابح لحم اي ظاهره قشر ومنه قولهم زيد حسن الوجه وحسن وجهه وحسن وجها نصب وجرا واما الثاني اعني اتصف فيه المجموع بكل واحد منهما نحو هذا حلو حامض فلا اشكال فيه لان الضمير يرجع من كل واحد من الجزئين الى مجموع المبتداء اذ المعنى في جميع اجزائه حلاوة وفيها كلها حموضة لانه امتزج الطعمان في جميع اجزائه وانكسر احدهما بالاخر وحصل بالانكسار كيفية متوسطة بينهما واعلم انه يجوز ان يعطف احد الجزئين على الاخر بالواو مع اتصاف مجموع المبتداء بكل واحد من الجزئين تقول زيد كريم شجاع وزيد كريم وشجاع كما يعطف بعض الاوصاف على بعض نحو قوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم وكذا ما هو بمنزلته في رجوع الضمير من كل واحد من الجزئين الى مجموع المبتداء نحو هذا ابيض واسود وهذا حلو وحامض واما ما لم يرجع ضمير كل واحد الى مجموع المبتدا نحو هما عالم وجاهل فلابد من الواو لان المبتدا مفكوك تقديرا اي احدهما عالم والاخر جاهل قوله وقد يتضمن المبتداء معنى الشرط فيصح دخول الفاء في الخبر وذلك الاسم الموصول بفعل او ظرف والنكرة الموصوفة بهما مثل الذي ياتيني او في الدار فله درهم وكل رجل ياتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل مانعان باتفاق والحق بعضهم ان بهما قوله اعلم ان الفاء يدخل على خبر المبتداء الواقع بعد اما وجوبا نحو اما زيد فقائم ولا يحذف الا لضرورة كقوله

واما القتال لا قتال لديكم او لافهام القول كقوله تعالى واما الذين اسودت وجوههم اكفرتم
اي فيقال اكفرتم ويجئ على الانيان بالفاء في خبر مثل هذا المبتداء في حروف الشرط ويدخل
جوازا في خبر المبتداء مذكور ههنا وهو شيئان احدهما الاسم الموصول اما بفعل او بظرف
ويدخل في قولنا الموصول اللام الموصولة نحو الزانية والزاني فاجلدوا وصلتها لا تكون
الا فعلا في صورة اسم الفاعل والمفعول لما يجئ في الاسماء الموصولة والاغلب الاعم في
الموصول الذي يدخل في خبره الفاء ان يكون عاما وصلته مستقبلة كما في اسماء الشرط
ونحو من يضرب اضرب وقد يكون خاصا وصلته ماضية كقوله تعالى ان الذين فتنوا المومنين
والمومنات الاية لان الاية سيقت للحكاية عن جماعة مخصوصة حصل منهم الفتن اي
الاحراق وكذا قوله تعالى وما افاء الله على رسوله منهم فما اوجفتم وقد يكون الموصول خاصا
وصلته مستقبلة كقوله تعالى ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم اذ لا تريد كل موت
تفرون منه ملاقيكم اذ رب موت فررتم منه التشخص فما لاقاه ذلك النوع كموت بالقتل
بالسيف مثلا ولاقاه نوع آخر منه فالمعنى هذه الماهية التي تفرون منها يلاقيكم و
جاز دخول الفاء في خبر المبتدا ههنا وان لم يكن موصولا لانه موصوف بالموصول وقد
يقع الماضي بعد الموصول المذكور وهو بمعنى المستقبل لتضمنه معنى الشرط كقولك الذي
اتاني فله درهم والموصول بالظرف نحو الذي قدامك او في الدار فله درهم وانما
وصل المبتدا الذي في خبره الفاء او وصف بالفعل او الظرف فقط لكون الموصول
او الموصوف ككلمة الشرط والخبر كالجزاء والذي يدخله الفاء فالصلة والصفة يكونان
كالشرط وكان حق الموصول على هذا ان لا يكون الا مبهما كاسماء الشرط نحو من وما
الشرطيتين وانما جاز ان لا يكون مبهما كما في قوله تعالى ان الذين فتنوا الا انه دخيل في معنى
الشرط ولذا حق الصلة ان لا يكون الا فعلا مستقبل المعنى كشرط من وما الا انه لما لم
يكن شرطا في الحقيقة جاز ان لا يكون صريحا في الفعلية بل يكون مما يقدر معه الفعل
كالظرف والجار وان لا يكون مستقبل المعنى كقوله تعالى ان الذين فتنوا وكذا كان حق
الخبر ان يلزمه الفاء لكونه كالجزاء فمن حيث انه ليس جزاء للشرط حقيقة جاز تجريده
منها مع قصد السببية نحو الذي ياتيني له درهم ولا يلزم مع الفاء ان يكون الاول
سببا للثاني بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما في جميع الشرط
والجزاء فمن قوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه الاية الملاقاة لازمة للفرار وليس الفرار
سببا للملاقاة وكذا في قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله كون النعمة منه تعالى لازم لحصولها
معنا فلا يغرنك قول بعضهم ان الشرط سبب للجزاء ويجئ تحقيقه في حروف الشرط
انشاء الله تعالى والثاني النكرة العامة الموصوفة بالفعل او الظرف اذا الجار والمجرور
نحو كل رجل ياتيني او امامك فله درهم وقد يجئ صفتها ايضا ماضيا غير مستقبل
المعنى نحو كل رجل اتاك غدا فله درهم لما ذكرنا في الموصول وقد يدخل الفاء على خبر كل

وان كان مضافا الى غير موصوف نحو كل رجل فله درهم لمضارعته لكلمات الشرط في الابهام
وكذا ان كان مضافا الى موصوف بغير الثلاثة المذكورة نحو كل رجل عالم فله درهم وعند
سيبويه لا يدخل الفاء على خبر غير ما ذكرنا من المبتدآت والاخفش يجوز زيادتها في خبر جميع
المبتداء نحو زيد فوجد وانشد وقائلة خولان فانكح فتاتهم واكرومة الحيين خلو كما هيا قيل
باول مثله نحو هذه خولان فانكح قوله وليت ولعل مانعان بالاتفاق جميع نواسخ الابتداء تمنع دخول
الفاء في خبر المبتداء المذكور الا ما نذكره وذلك لانه انما دخله الفاء لمشابهة المبتدا بكلمة الشرط
وبلزومها الصدر ولا يدخلها نواسخ الابتداء لان تلك النواسخ تورث معنى في الجملة وقد تقدم ان
ما يورث في الجملة لا يدخل على جملة مصدرة بلازم الصدر الا ان هنا المبتدا لكونه غير لازم العرف
في الشرطية جاز ان يدخله ما لا يدخل في الجملة المتاخرة معنى ظاهرا وهو ان نحو قوله تعالى ان الذين
فتنوا المومنين والمومنات الاية والحق انما لكن بها ان المفتوحة ولكن في غير
سماع لكنه لما راى انه يجوز العطف بالرفع محمولا على محل اسم لكن كما يجوز على محل اسم ان كما يجئ في الحروف
المشبهة بالفعل وكذا اجرى بعضهم ان المفتوحة في جواز رفع المعطوف على اسمها مجرى المكسورة
على ما يجئ في المواضع الثلاث اليه اجراهما مجرى ان المكسورة واما كلمات الشرط الجازمة الثابتة
الاقدام في الشرطية فلا يدخلها شي من نواسخ الابتداء الا في الضرورة فتضمن مع ذلك ضمير
الشان حتى لا تخرج الشرط في التقدير عن التصدر في جملها وذلك نحو قول الشاعر ان من
يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء قوله والحق بعضهم ان بهما اي الحق ان في المنع
من دخول الفاء بليت ولعل قال المصنف اتباعا للعبدي القاضي ان هذا الملحق سيبويه
خلافا للاخفش ونقل العبدي وابو البقا وابن يعيش ان المجوز لدخول الفاء مع ان
سيبويه خلافا للاخفش قوله ليت ولعل مانعان لا وجه لتخصيصهما بل كل ناسخ للابتداء
هكذا سوى ما استثنى وما ذكره المصنف من امتناع دخول الفاء في خبر ليت للزوم
التناقض وذلك ان ما بعد الفاء الجزائية لا يكون الا خبرا اي محتملا للصدق والكذب
وخبر ليت ولعل لا يحتملان ذلك ليس بشي لصحة قولك ان جاءك زيد فاضربه قال الله تعالى ان الذين
يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يامرون بالقسط من الناس
فبشرهم بعذاب اليم قوله وقد يحذف المبتداء لقيام قرينة جوازا كقول المستهل
الهلال والله والخبر جوازا نحو خرجت فاذا السبع ووجوبا فيما التزم في موضعه غيره مثل
لولا زيد لهلك عمرو وضربي زيدا قائما وكل رجل وضيعته ولعمرك لافعلن كذا اقول
المستهل هذا المبصر الهلال قد ذكرنا انه لا يحذف شي لا وجوبا ولا جوازا الا مع قرينة دالة
على تعيينه اعلم انه قد يحذف المبتدا وجوبا اذا قطع النعت بالرفع كما يجئ في بابه نحو الحمد لله
اهل الحمد اي هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح
او الذم او الترحم كما يجئ فلو ظهر المبتداء لم يتبين ذلك ويحذف وجوبا ايضا عند من
قال نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد وفيه نظر على ما يجئ قوله جوازا ووجوبا نصب على

اذ يمنع الوقف بتبيين السببية الا بسببه

المصدر اي من لا واجبا او جائزا وادا في قوله واذا السبع للمفاجاة واختلف فيها فنقل عن المبرد انها ظرف مكان فعلى قوله يجوز ان يكون خبر المبتدا الذي بعدها اي فبالمكان السبع فتقول على هذا خرجت فاذا زيد قايما واذا عنده متعلق بكائن وشبهه من متعلقات الظرف العامة و لا يجوز على قوله ان يكون اذا مضافا الى الجملة الاسمية المحذوف الخبر اذ لا يضاف من ظروف المكان الا الى الجمل الا حيث على ما يجي في باب الظروف المبنية وما ذهبوا اليه لا يطرد في جميع مواضع اذا المفاجاة اذ لا معنى لقولك فبالمكان السبع بالباب في تاويل قولهم خرجت فاذا السبع بالباب وقال الزجاج ان اذا المفاجاة ظرف زمان فعلى قوله يجوز ان يكون في قولهم فاذا السبع خبرا عما بعدها بتقدير مضاف اي فاذا حصول السبع اي في ذلك الوقت حصوله لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة كما مر ويجوز ان يكون الخبر محذوفا واذا ظرف لذلك الخبر غير ساد مسده اي ففي ذلك الوقت السبع بالباب يحذف بالباب لدلالة قرينة خرجت عليه ويجوز ان يكون ظرف زمان مضافا الى الجملة الاسمية وعامله محذوف على ما قال المصنف اي ففاجات وقت وقوع السبع بالباب لكنه اخراج لاذا عن الظرفية اذ هو اذن مفعول به لفاجات ولا حاجة الى هذه الكلفة فان اذا الظرفية غير متصرفة على الصحيح ونقل عن ابن بري اذا المفاجاة حرف فعلى هذا خبر المبتدا في نحو فاذا السبع محذوف بلا خلاف واما الفاء الداخلة في اذا المفاجاة فنقل عن الزيادي انها جواب شرط مقدر ولعله اراد انه فاء السببية التي المراد منها لزوم ما بعدها لما قبلها كما تقدم اي مفاجاة السبع لازمة للخروج وقال المازني هي زايدة وليس بشي اذ لا يجوز حذفها وقال ابو بكر هي للعطف حملا على المعنى اي خرجت ففاجات كذا وهو قريب قوله التزم في موضع يقال التزم الشي فالتزم اي قبل ملازمته اي التزم العرب ذكر غير الخبر في موضع فيحذف الخبر وجوبا في موضع يكون فيه القرينة الدالة على تعيين الخبر المقدر ولفظ ساد مسد ذلك الخبر وهو في اربعة ابواب على ما ذكر المصنف اولها المبتدا الذي بعد لولا مثلا على مذهب البصريين وقال الفراء لولا الرافعة للاسم الذي بعدها لاختصاصها بالاسماء كسائر العوامل وقال الكسائي الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر كما في قوله لو ذات سوار لطمتني وهو قريب من وجه وذلك ان الظاهر منها انها لو التي يفيد امتناع الاول لامتناع الثاني كما يجي في حروف الشرط دخلت على لا وكانت لازمة للفعل لكونها حرف شرط فبقي مع دخولها على لا ذلك الاقتضاء ومعناها مع لا ايضا باق على ما كان كما سيجي لا من حرف النفي فمعنى لولا علي لهلك عمر لو لم يوجد علي لهلك عمر فمنع الاول اي انتفى وجود علي لانتفاء هلاك عمر وانتفاء الانتفاء ثبوت فمن ثم كان لولا مفيدا ثبوت الاول وانتفاء الثاني كافادة لو في قولك لو لم تاتني لشتمتك كما مر في بيان قوله ولولا اسم لادني معيشة البيت لكن منع البصريين من هذا التقدير وحملهم على ان قالوا لولا كلمة بنفسها وليست لو الداخلة على لا ان الفعل بعد لو اذا اضمر وجوبا فلا بد من الاتيان بمفسر كما مر في باب الفاعل وليس بعد لولا مفسر وايضا لفظة لا لا يدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم الا مكررا في الاغلب كما يجي في قسم الحروف ولا تكرير بعد لولا فقال البصريون الاسم المرفوع

بعد لولا مبتدا ولا يجوز ان يكون جواب لولا خبره كما مر في اما زيد فقايم لكونه جملة خالية عن العايد الى المبتداء في الاغلب كما في لولا علي لهلك عمر فخبره محذوف وجوبا لحصول شرطي الوجوب احدهما القرينة الدالة على الخبر المعين وهي لفظ لولا اذ هي موضوعة لتدل على انتفاء الملزوم فلولا دالة على ان خبر المبتداء الذي بعدها موجود لا قايم ولا قاعد ولا غير ذلك من انواع الخبر والثانية اللفظ الساد مسد الخبر وهو جواب لولا وربما دخلت لولا هذه على الفعلية قال قالت اما لما جئت ابتها هلا وقيت بعض الاسهم المسود لم ادر ربك انه لولا ضرب ولا عزي لمحدود اي لولا الحرو وهو الحرمان وثانيها كل مبتدا يكون مصدرا صريحا نحو ضربي او بمعنى المصدر وهو افعل التفضيل مضافا الى المصدر لانه بعض ما يضاف اليه كما يجي في بابه نحو اخطب ما يكون الامير اي كون واكثر شربي السويق ويكون المصدر مضافا الى الفاعل نحو ضربي زيدا او الى المفعول نحو ضربي زيد او اليهما نحو تضارب زيد وعمرو وبعد ذلك حال منهما معا في المعنى نحو ضربي زيدا قايمين او تضاربنا قايمين او من احدهما نحو ضربي هندا قايما او قايمة ويقع هذا الحال فعلا ايضا خلافا للفراء نحو علمي بزيد كان ذا مال ويقال سمعي اذني زيدا يقول ذاك اي سماع اذني كلام زيد على حذف المضاف وان كانت الحال المذكورة جملة اسمية فعند غير الكسائي يجب معها واو الحال قال عليه افضل ما يكون العبد من ربه وهو ساجد اذا كان فضله وقد وقعت موقع العمدة فيجب معها علامة الحالية اذ كل واقع غير موقعه ينكر وجوز الكسائي تجردها عن الواو لوقوعها موقع خبر المبتداء فتقول ضربي زيد ابوه قايم كما في قوله كلمة فوه الى في ويجوز عند الكسائي اتباع المصدر المذكور بالتوابع نحو ضربي زيدا كله او ضربي زيدا الشديد قايما ومنعه غيره لغلبة معنى الفعل عليه ولهذا ذهب ابن درستويه الى ان هذا المبتدا لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قايما ولم يسمع الاتباع مع الاستقراء وفي خبر مثل هذا المبتدا اقوال ذهب ابن درستويه وابن بابشاذ الى انه لا خبر له لكونه بمعنى الفعل كما قلنا فمعنى ضربي زيدا قايما اضربه قايما وهو نحو اقايم الزيدان عندهما وذهب الكوفيون الى ان نحو قايما حال من معمول المصدر لفظا ومعنى والعامل فيه المصدر الذي هو مبتداء وخبر المبتدا مقدر بعد الحال وجوبا اي ضربي زيدا قايما حاصل وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سدت الحال مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي زيدا ضربه قايما اي ما ضربي اياه الا هذا الضرب المقيد وكذا اكثر شربي السويق شربه ملتوتا وذهب البصريون الى انه حال من معمول المصدر معنى لا لفظا والعامل في الحال المحذوف اي ضربي زيدا حاصل اذا كان قايما والدليل على بطلان مذهب الكوفيين ان كلهم متفقون على ان معنى ضربي زيدا قايما ما اضرب زيدا الا قايما وهذا المعنى المتفق عليه لا يستفاد الا من تقدير البصريين والاخفش وبيانه مبني على مقدمة وهي ان اسم الجنس اعني الذي يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد اذا استعمل ولم يقم قرينة مخصصة ببعض ما يقع عليه فهو في الظاهر لاستغراق الجنس اخذا من استقراء كلامهم فمعنى التراب يابس والماء بارد اي كل ما فيهما تاتى الماهيتان حالهما كذا فلو قلت مع قولهم النوم ينقض الطهارة ان النوم مع الجلوس لا ينقضها لكان

مناقضا لظاهر ذلك اللفظ واذا قام قرينة الخصوص فهو الخصوص اشرب الماء لان
شرب ماء نهر بالجميع ممتنع فاذا الفرق هنا قلنا ان الجنس الذي هو مصدر وغيره مقيد عند البصرية الجميع
بحال مخصوصة بل الحال عندهم قيد في الخبر فيبقى الجنس على العموم فيكون المعنى كل ضرب مني واقع على
زيد حاصل في حال القيام وهذا المعنى مطابق للمعنى المتفق عليه اعني ما اضرب زيدا الا قائما واما عند
الكوفية فالجنس عندهم مقيد بالحال المخصصة له فيكون المعنى ضربي زيدا المختص بحال القيام حاصل
وهو غير مطابق للمعنى المتفق عليه لانه لا يمتنع من حصول الضرب المقيد بالقيام حصول الضرب
بالقعود ايضا في وقت آخر فليس في تقديرهم اذن معنى الحصر المراد المتفق عليه وهذا يبطل
مذهب ابن درستويه ايضا لانه لا حصر في قولك اضرب زيدا قائما ومما يفسد مذهب الكوفية من
جهة اللفظ انه ليس في تقديرهم ما يسد مسد الخبر لان مقام الخبر عندهم بعد الحال وليس هو
لفظا واقعا موقع الخبر وقد تقدم ان الخبر لا يحذف وجوبا الا اذا سد مسده لفظ وكذا يبطل
في قولهم اكثر شربي السويق ملتوتا ان معناه اكثر شربي له ملتوتا اكثر من شربه غير ملتوت فلو
قدرناه على مذهب الكوفية اكثر شربي السويق ملتوتا حاصل لم يحصل هذا المعنى المتفق عليه اذ
يجوز ان تقول هذا اللفظ اذا شربته ملتوتا عشر مرات مثلا وغير ملتوت الف مرة وتريد باكثر
شربي السويق ملتوتا تسع مرات فانه اكثر شربه ملتوتا ويرد على مذهب الاخفش حذف المصدر
مع بقاء معموله وذلك عندهم ممتنع اذ هو مقدر بان الموصولة مع الفعل والموصول لا يحذف
الا ان يقال اذا قامت قرينة دالة عليه فلا باس بحذفه كما قال سيبويه في باب المفعول معه ان
تقديره مالك وزيدا ما ملابستك زيدا هنا والقرينة الدالة على تعيين الخبر الذي هو حاصل عند
البصرية هو الاخبار عن الضرب بكونه مقيدا بالقيام لانه لا يمكن تقييده بقيد الا بعد حصوله و
اللفظ الساد مسد الخبر هو الحال فقد حصل شرطا وجوب الحذف واصله عندهم ضربي زيدا
حاصل اذا كان قائما وليس المراد هو الاستقبال ههنا بل هو الاستمرار كما في نحو قوله تعالى
واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض وقوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون ومثله كثير حذف
حاصل كما يحذف متعلقات الظروف العامة نحو زيد عندك والركض في الميدان فبقي اذا كان
قائما ثم اذا مع شرط العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية اذ معنى جاء
زيد راكبا اي وقت الركوب فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فان قيل لم لا يكون كان
المقدر تامة وقائما حالا قيل لان مثل هذا المنصوب اي الذي يجيء بعد المصدر المضبوط
بالضوابط المذكورة لا يكون الا نكرة ولم يسمع مع كثرته الا نكرة فلو كان خبر كان لجاز تعريفه هذا
ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة من حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان
ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة وذلك لان معنى قولهم حاصل اذا كان
قائما ظاهر في معنى الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف ولا نظير له قال الاندلسي وقعهم في هذا
واوقع غيرهم فيما لزمهم التزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها بلا دليل دلهم عليه ولا ضرورة
الجأتهم اليه والحق انه يجوز اختلاف العاملين فيهما ذهب اليه المالكي فيقول تقديره ضربي زيدا

حاصل قائما والعامل في الحال حاصل وفي صاحبها ضربي وهو الياء او زيدا فنقول حذفنا كان او حاصل
العامل في الحال لكونه عاملا معنويا لا يجمع الافعال كما حذفناه في نحو زيد عندك او في الدار فصار مثله الحال
للظرف والمحذوف تخلفهما لقيام الحال والظرف مقام العامل كما تقدم بيانه واعلم انه يجوز رفع الحال
الساد مسد الخبر عن افعل التفضيل المضاف الى ما المصدرية الموصولة بكان او يكون نحو اخطب
ما يكون الامير قائم هذا عند الاخفش والمبرد ومنعه سيبويه والاولى جوازه لانك جعلت ذلك
الكون اخطب مجازا فجاز جعله قائما ايضا ولا يجوز مثل ذلك بعد مصدر صريح الا في الضرورة فلا يقال
ضربي زيدا قائم اذ لا مجاز في اول الكلام ولا شك ان المجاز يؤنس بالمجاز ويجوز ان يعتبر في افعل المذكور
زمان مضاف الى ما يكون بخلاف نحو اكثر شربي السويق ملتوتا وضربي زيدا وذلك لكثرة وقوع المصدر
مقام الظرف نحو قولك ما ذر شارق فيكون المقدر اخطب اوقات يكون الامير قائم اي اوقات كون
الامير فيكون قد جعلت الوقت اخطب وقائما كما يقال نهاره صائم وليله قائم ويرجح هذا التقدير انه
سمع اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة برفع ايضا كثيرا ووقوع ما المصدرية زمانا كثير ووقوع
الزمان مسندا اليه الواقع فيه كقوله وما ليل المطي بنائم ومنع المبرد في نحو قولك احسن ما يكون
زيد القائم وذلك لان احسن في الحقيقة زيد فلا يخبر عنه بنفس القيام واجازه الزجاج وهو
الاولى لانك جعلت احسن وان كان في الحقيقة لزيد مصدرا وذلك باضافته الى ما المصدرية
قوله وكل رجل وضيعته الضيعة في اللغة العقار وههنا كناية عن الصنعة وضابط هذا
كل مبتدا عطف عليه بالواو التي بمعنى مع وفيه مذهبان قال الكوفيون وضيعته خبر المبتدا لان
الواو بمعنى مع فكانك قلت كل رجل مع ضيعته فاذا صرحت بمع لم تحتج الى تقدير الخبر فكذا مع الواو
التي بمعناه فلا يكون هذا المثال اذن مما نحن فيه اي مما حذف وفيه نظر لان الواو وان كان بمعنى مع
في اللفظ للعطف في غير المفعول معه فاذا كان وضيعته عطفا على المبتدا لم يكن خبرا فان قيل
يجوز ان يكون رفع ما بعد الواو منقولا عن الواو لكونها صارت خبر المبتدا كما هو مذهب السيرافي في
نصب المفعول معه على ما يجيء في بابه فالجواب ان مع اذا وقع خبرا عن المبتدا لا يستحق الرفع لفظا
حتى ينقل الى ما بعد بل يكون منصوبا لفظا على الظرفية مرفوعا محلا لقيامه مقام الخبر نحو زيد معك
كما تقول زيد عندك وقال البصريون الخبر محذوف اي كل رجل وضيعته مقرونان وفيه ايضا
اشكال اذ ليس في تقديرهم لفظ يسد مسد الخبر فكيف حذف وجوبا وانما قلنا ذلك لان الخبر
متى محله بعد المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ يسد مسد الخبر ولو جاز ان تقول ان
المعطوف ساد مسد الخبر المحذوف بعده لم يصح الاعتراض على تقدير الكوفيين في قولك ضربي زيدا
قائما حاصل بانه ليس هناك ما يسد مسد الخبر اذ لهم ان يقولوا ايضا ما خلا الحال عن محله فسد مسد الخبر
ولو تكلفنا وقلنا التقدير كل رجل مقرون وضيعته اي هو مقرون بضيعته وضيعته مقرونة
به كما تقول زيد قائم وعمرو ثم حذف مقرون واقيم المعطوف مقامه لبقي البحث في حذف المعطوف
وجوبا من غير ساد مسده ويجوز ان يقال عند ذلك ان المعطوف اجري مجرى المعطوف عليه في وجوب
حذف خبره هذا والظاهر ان حذف الخبر في مثله غالب لا واجب وفي نهج البلاغة واما الساعة

[illegible]

في قوت فلا يكون اذن من هذا الباب فلا يرد اشكال قال الكوفيون ان ولي معطوفا على مبتدا فعل
لاحدهما واقع على الآخر جاز ان يكون ذلك الفعل خبرا عنهما سواء دل ذلك على الفعل على التفاعل
او لا فالاول نحو زيد والريح سار بها خبرا عنهما لكونه بمعنى متساويان والثاني نحو زيد وعمرو ضربه
وفي يده منه قول امير المؤمنين علي بن ابي طالب كرم الله وجهه فهم والخبر كمن قد رآها وانما
جاز ذلك لتضمن الخبر ضمير بهما والبصريون يمنعون مثل هذه على ان يكون الفعل خبرا اذ الفعل
في ذلك كالصفة ولا يقال زيد وعمرو ضاربه بالاتفاق ويجوزونها على ان يكون الفعل حالا لا خبرا
فزيد والريح عندهم مثل كل رجل وضيعته وسار بها حال واعلم انه قد يعطف على ما اضيف اليه
المبتداء على المعطوف فيطابقهما الخبر كما قيل راكب الناقة طليحان وقولك ما زيد قويان
قوله ولعمرك لافعلن كذا ضابطه كل مبتداء في الجملة القسمية متعين القسم نحو لعمرك وايمن الله
كما يجيء في باب القسم فان تعينه للقسم دال على تعيين الخبر المحذوف اي لعمرك ما اقسم به وجواب
القسم ساد مسد الخبر المحذوف والعمر والعمر بمعنى ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم
موضع التخفيف لكثرة استعماله وقد يستعمل لعمرك في قسم السوال ايضا نحو لعمرك لتفعلن وقد
ترك المصنف قسما آخر مما يجب فيه حذف الخبر وهو اذا كان الخبر ظرفا متعلقا بالمتعلق العام
نحو زيد قد امكن او في الدار كما ذكرنا قبل وكون ان جني اطلق ان ذلك المتعلق ليس بحسن لان الامر
اي الدلالة على تعيين الخبر وسد شي آخر مسده ولعل المصنف انما ترك ذكره لكون هذا الساد
مسد الخبر مرفوع المحل بكونه خبرا دون سائر ما تقدم مما سد مسد الخبر ثم اعلم ان الاغلب في
الاستعمال تعريف المبتداء لان الاصل كون المسند اليه معلوما وكذا الاصل تنكير الخبر لانه متضمن
مسند مشابه الفعل والفعل حال من التعريف والتنكير كما ذكرنا في اول الكتاب ولا يتم بتجريد
الاسم عنهما فجردناه مما نظل ويحتاج الى العلام وهو التعريف وبقيناه على الاصل فكان نكرة
وانما كان الاصل في الاسناد الفعل دون الاسم لان الاسم يصلح لكونه مسندا ومسندا اليه والفعل
مختص بكونه مسندا لا غير فصار الاسناد لازما للفعل دون الاسم واما قول النحاة اصل الخبر
التنكير لان المسند ينبغي ان يكون مجهولا فليس بشي لان المسند ينبغي ان يكون معلوما كالمسند اليه وانما
الذي ينبغي ان يكون مجهولا هو ذلك المسند الى المسند اليه فالمجهول في قولك زيد اخوك هو انتساب
اخوة المخاطب الى زيد واسناده اليه لا اصوله واذا تعددت المبتدات نحو زيد ابوه اخوه
عمه خاله ابنه بنته صهرها جاريته سيدها صديقه قادم فالمبتدا الاخير مع خبره خبر عما قبله
بلا فصل فصديقه قادم خبر عن سيدها هكذا الى المبتدا الاول فيكون الجملة التي بعد الاول وهي
مركبة من جمل خبرا عن الاول ويضاف كل واحد من المبتدات الى ضمير متلوه الا المبتدا الاول
وان لم يضف المبتدات كل واحد منها الى ضمير ما قبله ماتك تاتي بالعوايد بعد خبر المبتداء
الاخير فيكون آخر العوايد لاول المبتدات وما قبل الاخير لما بعد اول المبتدات وهكذا على
الترتيب وذلك نحو هند زيد عمرو بكر خالد قائم عنده في داره باذنه معها فكانك قلت بكر
خالد قائم عنده ومعناه بكر مع خالد ثم جعلت هذه الجملة اي بكر مع خالد خبرا عن عمرو فكانك

بكر خالد قائم عنده ومعناه بكر مع خالد ثم جعلت هذه الجملة اي بكر مع خالد خبرا عن عمرو ومع رابطه
في داره فكانك قلت عمرو بكر مع خالد في داره اي عمرو داره مشتملة على بكر وخالد ثم تجعل هذه الجملة
خبرا عن زيد مع رابطة باذنه كانك قلت زيد عمرو داره مشتملة على بكر وخالد باذنه اي باذن زيد اي
زيد اذن عمرو ان يجمع بكر وخالد ثم تجعل هذه الجملة خبرا عن هند مع رابطة معها فكانك قلت هند
اذن عمرو ان يجمع بكرا وخالدا معها وعلى هذا القياس ان كانت المبتدات اكثر قوله خبر ان
واخواتها هو المسند بعد دخول هذه الحروف نحو ان زيدا قائم وامره كامر خبر المبتداء الا في
تقديمه الا اذا كان ظرفا قوله اعلم انه لما كان مذهبه ان الاصل في رفع الاسماء الفاعل وفي
نصبها المفعول لم يكن له بد من ان يدعي ان كل مرفوع او منصوب غيرهما فيما شبهان بهما من
وجه كما يقال ان المبتداء اشبه الفاعل لكونه مسندا اليه والخبر شبهه لكونه ثاني جزئي الجملة وخبر
ان واخواتها شبهه لكون عامله اي ان واخواتها مشابها للفعل المتعدي الا انه قدم منصوبه
على مرفوعه تنبيها بفرعية العمل على فرعية العامل وخبر لا التبرية مشبه بخبر ان المشبه للفاعل
واسم ما المجانسة مشبه لاسم ليس الذي هو فاعل وقد تبين هنا وجه مشابهة اسم ان واسم لا
التبرية وخبر ما المجانسة للمفعول وكذا نقول ان الحال والتمييز والمستثنى المنصوب مشابهة
للمفعول بكونها فضلات واما من قال وهو الحق ان الرفع علامة العمد فاعله كانت اولا و
النصب علامة الفضلات مفعولا كانت او لا فلا يحتاج الى التشبيه هذه المرفوعات بالفاعل
بل يحتاج في نصب بعض العمد وهي اسم ان واخواتها واسم لا التبرية وخبر كان واخواتها و
ما المجانسة الى تشبيهها بالفضلة فنقول ان ان واخواتها لما شابهت الفعل المتعدي كما يجي
في بابها عملت رفعا ونصبا مثله ولم يقدم الرفع على النصب كما تقدم في ما المجانسة لان معنى
ما ومعنى الفعل الذي يعمل عمله اعني ليس شي واحد فكان ترتيب معموله كترتيب معمولي
ليس اعني تقديم المرفوع على المنصوب تطبيقا للفظ بالمعنى واما ان فليست بمعنى الفعل
المتعدي على السواء بل معناها يشبه معناه من وجه وكذا لفظها لفظه والمشابهة قوية كما يجي
في بابها فاعطيت عمل الفعل في حال قوته وهو اذا تصرف في معموله بتقديم النصب على الرفع وعند
الكوفيين ان خبر ان واخواتها وكذا خبر لا التبرية مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتداء
لا بالحروف لضعفها عن عملين ومذهب البصريين اولى لان اقتضاها للجزئين على السواء
فالاولى ان يعمل فيهما ولا سيما مع مشابهة قوية بالفعل قوله بعد دخول هذه الحروف يخرج المبتداء
وكل ما كان اصله ذلك سوى خبر هذه الحروف لكن دخل فيه غير المحدود فان نحو في قولك
ان رجلا حسنا غلامه في الدار مسند اي غلام بعد دخول ان وليس بخبرها وكذا يرد على خبر لا
التبرية نحو لا رجل حسنا غلامه في الدار وكذا يرد على حد اسم ما ولا المشبهتين بليس نحو
ما زيد الظريف غلامه في الدار فان غلام مسند اليه مع انه ليس باسم ما وكذا يرد على حده
لخبر المبتداء بقوله المسند اليه الى آخر صفة المبتداء الى نحو قوله ولعبد مؤمن خير من مشرك
ولو قال هناك المغاير للصفة المذكورة ولنا يح المبتداء وقال هنا المسند بعد دخولها

الذي كان في الاصل خبر المبتداء وفي اسمها ولا سوا المسند اليه الذي كان في الاصل مبتدا لتخلص من
الاعتراض قوله وامره اي وحاله وشانه كامر خبر المبتداء في اقسامه من كونه مفردا وجملة
وفي احكامه من كونه متحدا او متعددا ومثبتا ومحذوفا وغير ذلك وفي شرائطه من انه اذا
كان جملة فلابد من الضمير ولا يحذف الا اذا علم قوله الا في تقديمه اي ليس امره كامر خبر المبتداء في تقديمه
فانه لا يجوز تقديمه على اسم ان وقد جاز تقديم الخبر على المبتداء وانما ذلك لان هذه الحروف فرع
على الفعل في العمل فلم يتصرف في معمولها بتقديم ثانيهما على الاول كما يتصرف في معمول الفعل
وقد تخالف خبرها خبر المبتدا في غير ما ذكر ايضا وذلك ان خبرها لا يكون مفردا متضمنا
ما له صدر الكلام كما يجي في باب ان من الحروف قوله الا ان يكون ظرفا استثناء من قوله في تقديمه الذي
كان منفيا لكونه مستثنى من الموجب فيكون المستثنى الثاني موجبا لكونه من منفي اي ليس امره
كامر خبر المبتدا في تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذن حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم
معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا
وانما جاز تقديم الخبر ظرفا للتوسع في الظرف ما لا يتوسع في غيره لان كل شي من المحدثات
فلابد ان يكون في زمان او مكان فصار كل شي كقرينه ولم يكن اجنبيا منه فيدخل حيث
لا يدخل غيره كالمحارم يدخلون حيث لا يدخل الاجنبي واجري الجار مجراه لمناسبة
بينهما اذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور والجار محتاج الى الفعل او معناه كاحتياج
الظرف قوله خبر لا التي لنفي الجنس هو المسند بعد دخولها مثل لا غلام رجل ظريف
فيها ويحذف كثيرا وبنو تميم لا يثبتونه اقول وجه مشابهة لا التبرئة لان ان لا
للمبالغة في النفي لكونها لنفي الجنس كما ان ان للمبالغة في الاثبات وقيل حملت عليها حمل النقيض
على النقيض وارتفاع خبر لا بها اذا لم يكن اسمها مبنيا عند جميع النحاة وان كان مبنيا نحو
لا رجل ظريف قال سيبويه ان ارتفاعه بكونه خبر المبتداء ولا رجل في موضع الرفع بالابتداء
وذلك لانه لما صار الاسم الذي كان معربا بسببها مبنيا وصار دخولها عليه سبب بنائه
مع قربها منها استبعد ان يكون الخبر البعيد منها يستحق بسببها اعرابا فبقي على اصله من
الرفع بالابتداء وهو عند غيره مرفوع بلا كما كان مع اسمها المنصوب بها كما قال المصنف
ليس تمثيل النحاة لارتفاع خبر لا بنحو لا رجل ظريف بحسن لانه في الظاهر صفة لاسم لا والمثال
ينبغي ان يكون ظاهرا فيما يمثل له ويستقبح اذا كان فيه احتمال ما مثل له واحتمال غيره على السوى
واقبح منه اذا كان غيره مثلا له اظهر ومثالهم كذلك لان خبر لا يحذف كثيرا فظريف في
لا رجل في الصفة اظهر وقال ومثالنا لا احمل الظريف الا الجزل لان المضاف المنفي بلا
لا يوصف الا بالمنصوب والذي يذهب اليه من امتناع وصف المضاف المنفي بلا بالمرفوع
مذهب جماعة من النحاة وقد خولفوا فيه وجوزوا رفعه حملا على المحل وذلك لان لا
مشبهة بان وكما جوز في توابع اسم ان وان كان معربا الحمل على المحل فكذا في توابع اسم لا معربا
كان او مبنيا وللاولين انهم فرقوا بين لا وان في هذا الباب بان ان لا تزيل معنى الابتداء

بل معناها تاكيد مضمون الجملة فكان المبتدا معدوما كالعدم ويحمل الاسم بعد لا كالمبتداء كما فعل مع
ان وكان مقتضى ذلك ان لا يجوز الحمل على اسمها الا انهم جوزوا ذلك اذا كان اسمها مبنيا لانه
اذا كان معربا فالحمل على الاعراب الظاهر اي النصب اولى من الرفع البعيد الذي
اعتبر فلكونه اصلا في هذا الاسم مع مشابهة لا لان التي لا ابتدا معها كالنافي اما اذا كان
مبنيا فنصبه بعيد كرفعه لان النصب فيه صار بسبب البناء فحيا فصار نصبه بانه حملا على
فتحه المشابه للنصب لعروضه بلا وزواله بزوالها مساويا للرفع بانه حملا على رفعه الذي كان
في الاصل لان كل واحد منهما بعيد قوله ظريف فيها لا فائدة في ايراد الظرف بعد الخبر
ولا معنى له ان علقناه بالخبر اذ يكون المعنى ليس لغلام رجل ظرافة في الدار وهذا معنى
سمج ومثاله ايضا ظاهر بسبب هذا الظرف في كون ظريف صفة لغلام رجل والظرف خبر لا
والمعنى ليس في الدار غلام رجل ظريف ولو قال لا غلام رجل قائم فيها لكان اظهر من جهة
المعنى في كون فيها متعلقا بالخبر قوله وبنو تميم لا يثبتونه الا كان ظرفا قال الاندلسي
لا ادري من اين نقله ولعله قاسه قال والحق ان بني تميم يحذفونه وجوبا اذا كان جوابا
او قامت قرينة غير السوال دالة عليه واذا لم يتم فلا يجوز حذفه راسا اذ لا دليل عليه
بل بنو تميم اذن كاهل الحجاز في ايجاب الاتيان به فعلى هذا القول يجب اثباته مع عدم
القرينة عند بني تميم وغيرهم ومع وجودها يكثر الحذف عند اهل الحجاز وعند بني تميم قوله
اسم ما ولا المشبهتين بليس هو المسند بعد دخولهما نحو ما زيد قائما ولا رجل افضل منك
وهو في لا شاذ اقول اسم ما وخبرها يكونان معرفتين او احدهما نحو ما زيد قائما
وما زيد هو الظريف واما الجملة الاسمية التي دخلها لا فاما ان يكون المبتداء فيها
معرفة مع نكرة نحو لا زيد فيها ولا عمرو او يكون جزءاها نكرتين نحو لا رجل قائم قوله وهو في
لا شاذ اي عملها عمل ليس في لا شاذ قالوا يجي في الشعر فقط نحو قوله من صد عن نيرانها فانا ابن
قيس لا براح والظاهر انه لا يعمل عمل ليس لا شاذا ولا قياسا ولم يوجد في شي
من كلامهم خبر لا منصوبا كخبر ما وليس وبني في نحو لا براح ولا مستراح مما الى في نحو لا
اله اي التبرئة الا انه يجوز ان يعمل لها مكررة نحو لا حول ولا قوة ويجب ذلك مع الفصل
بين اسمها وبينها ومع المعرفة ويشذ في غير ذلك نحو لا براح وذلك لضعفها في العمل
كما يجي في المنصوبات عند ذكر اسمها والظاهر فيها الاستغراق مع ارتفاع المبتداء
المنكر لان النكرة في سياق غير الموجب للعموم على الظاهر سواء كانت مع لا او ليس
او غيرهما من حروف النفي او النهي او الاستفهام ويحتمل ان يكون لغير الاستغراق
مع القرينة نحو لا رجل في الدار بل رجلان واما اذا انتصب اسمها او انفتح فهو نص
في الاستغراق كما ان ما جاءني رجل ظاهر في الاستغراق ويجوز العدول عنه للقرينة
نحو ما جاءني رجل بل رجلان وما جاءني من رجل نص في الاستغراق فلا يجوز ما جاءني
من رجل بل رجلان قوله المفعول المطلق هو ما اشتمل عليه علم المفعولية

أقول قد تبين مما ذكرنا في شرح المرفوعات وعلم الفضلة كما تقدم في أول الكتاب أربعة الضم والكسرة والألف والياء نحو رأيت زيدا ومسلمات والزيدان ومسلمين ومسلمين وقد جعل النحاة المنصوبات قسمين أصلا في النصب يسمون به المفعولات الخمسة ومحمولا عليه وهو غير المفعولات مثل الحال والتمييز وغير ذلك والذي يحملوه غير المفعولات يمكن أن يدخل بعضها في حيز الفاعل فيقال الحال مفعول مع قيد عامله مضمونه إذا المجيء في جاءني زيد راكبا فعل مع قيد الركوب الذي هو مضمون راكبا ويقال المستثنى هو المفعول بشرط إخراجه وكأنهم آثروا التسمية والمفعول بلا قيد شيء آخر هو المفعول المطلق كما هي وفي جعل المفعول معه والمفعول له أصلا في النصب لكونهما مفعولين وجعل المستثنى والحال فرعين مع أنهما أيضا مفعولان لكن مع قيد كلا ولابن نظر وإن كان الأصالة في النصب بسبب كون الشيء من ضروريات معنى الفعل فالحال كذلك دون المفعول معه والمفعول له إذ رب فعل بلا علة ولا صاحب ولا فعل إلا واقع على حالة من الموقع والموقع عليه والحق أن يقال النصب علامة الفضلات في الأصل فيدخل فيها المفاعيل الخمسة والحال والتمييز والمستثنى وأما سائر المنصوبات فمحمول شبهت بالفضلات كاسم إن وأخواتها وخبر لا التبرئة وخبر ما ولا الحجازية وخبر كان وأخواتها قوله فمنه المفعول المطلق وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه أقول قدم المفعول المطلق لأنه المفعول الحقيقي الذي أوجده فاعل الفعل المذكور وفعله ولأجل قيام هذا المفعول به صار فاعلا لأن ضاربيته زيد في قولك ضرب زيد ضربا لأجل حصول هذا المفعول منه أما المفعول به نحو ضربت زيدا والمفعول فيه نحو ضربت قدامك يوم الجمعة فليسا مما فعله الفاعل المذكور وأوجده وكذا المفعول معه وأما المفعول له وإن كان مفعولا للفاعل وصادرا منه إلا أن فاعليته ليست لقيام هذا المفعول ألا ترى أن كون المتكلم زائرا في قولك زرتك طمعا ليس لأجل قيام الطمع به بل لأجل الزيارة فبان أن المفعول المطلق أخص بالفاعل من المفعول له فهو أحق بتقديم ذكره و أيضا لا فعل إلا وله مفعول مطلق ذكر أو لم يذكر بخلاف المفعول له فرب فعل بلا علة وقدم المفعول به بعد المفعول المطلق لأن طلب الفعل الرافع للفاعل أشد من طلبه لغيره ألا ترى أنه كما يقع على فاعله لصوغ صورة اسم فاعل منه يقع على المفعول به بصوغ على صورة اسم مفعول منه بلا قيد آخر ففي قولك ضرب زيد عمرا يوم الجمعة وخالدا أكراما لك زيد ضارب وعمرو مضروب وأما يوم الجمعة فهو مضروب فيه وخالد مضروب معه وأكراما مضروب له فيتعلق ذلك الفعل بالمفعول به بتغيير صيغته من غير قيد آخر نحو ضرب زيد وأما إلى غيره فيحتاج إلى قيد نحو ضرب في يوم الجمعة وأما قولهم يسير فرسخان وصيد كذا فمجاز قليل وكذا فرسخ سير ويوم مصيد وهو على حذف حرف الجر للاتساع كما في نحو استغفرت الله ذنبا قال سيبويه في قولهم جئتك خفوق النجم أصله حين خفوق النجم فاتسع في الكلام واختصر قال وليس هذا في سعة الكلام بأبعد من قولهم صيد عليه يومان وولد له ستون عاما وسير عليه فرسخان يعني أنك جعلت المفعول فيه كالمفعول اتساعا واختصارا للجملة كما ترى في عادة العبد وقدم المفعول فيه على المفعول معه لأن احتياج الفعل منها إلى الزمان والمكان ضروري

قيل ... بعض الأفعال كالقرب والنوم دون بعضها كالموت والطرافة لكن الحق ... زيد ... ضربه
هذا الدليل

٤٧

بخلاف العلة والصاحب وقدم المفعول له على المفعول معه لأن الفعل الذي لا علة له ولا غرض قليل بخلاف الفعل بلا مصاحب فإنه أكثر منه مع المصاحب وأيضا يصل الفعل إليه بواسطة الواو بخلاف سائر المفاعيل ولا مراعاة لكان مقدما على المفعول له والمفعول معه أو لما إذ الفعل لا يخلو من حال من حيث المعنى وإنما سمي ما نحن فيه مفعولا مطلقا لأنه ليس مقيدا لكونه حقيقيا غير مقيد كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه قوله هو اسم ما فعله فإن قلت ههنا اسم بخلاف سائر الحد وقد يخرج مثل ضربت الثاني في قولك ضربت ضربت فإنه فعله المتكلم الذي هو فاعل الفعل المذكور قلت إن أراد بقوله فعله المتكلم أوجده بالقول أي قاله فالمقول وإن كان مفعولا إلا أن الفعل في اصطلاحهم يطلق على غير القول فيقال هذا مقول وهذا مفعول فلم يكن إذن داخلا في قوله ما فعله حتى يخرج بقوله اسم وأيضا ضربت ثانيا لأنه معمول ليس بفعل بل هو اسم لأن المراد هنا اللفظ المقول فلا يخرج بقوله اسم ما فعله فاعل فعل لكونه اسما بنا ويلزم باللفظ يدخل في الحد جميع المفاعيل فإن لفظ زيدا ويوم الجمعة وأمامك لفظ أوجده الفاعل بالقول في قولك ضربت زيدا يوم الجمعة أمامك وإن أراد وهو الظاهر بقوله أنه فعل مضمونه الذي هو الضرب فلم يكن داخلا حتى يخرج لأنه إذن فعل مضمونه ولم يفعله هنا ويعني باسم ما فعله اسم الحدث الذي فعله ويخرج عن هذا الحد نحو ضربا في ما ضربت ضربا لأنه لم يفعله فاعل الفعل المذكور ههنا فعلا إلا أن يقول النفي فرع الإثبات يجري مجراه والحق به وكذا نحو مات موتا وفني فناء جار مجرى ما فعله الفاعل واحترز بقوله فاعل فعل مذكور عن نحو أعجبني الضرب فإن الضرب فعله فاعل لكن لم يفعله فاعل أعجب لأن فاعل الضرب هو لا يفعل بنفسه وكذا استحسنت الضرب قوله مذكور صفة فعل وكذا قوله بمعناه والضمير في معناه عائد إلى اسم أو إلى ما قوله بمعناه احترز عن نحو كرهت قيامي فإن قيامي اسم لما فعله المتكلم وهو فاعل الفعل المذكور لكن ليس كرهت بمعنى قيامي وبطل هذا الحد بنحو كرهت كراهتي وأحببت حبي وأبغضت بغضي على أن المنصوبات مفعول بها قوله ويكون للتأكيد والنوع والعدد نحو جلست جلوسا وجلسة فالأول لا يثنى ولا يجمع بخلاف أخويه أقول المراد بالتأكيد المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شيء عليه من وصف أو عدد وهو في الحقيقة تأكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم سموه تأكيدا للفعل توسعا فقولك ضربت بمعنى أحدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار المعنى في قولك أحدثت ضربا ضربا فظهر أنه تأكيد للمصدر المضمون وصرح لا للأحداث والزمان الذي تضمنهما الفعل ويعني بالنوع المصدر الموصوف وذلك على ضربين لأنه إما أن يكون موضوعا على معنى الوصف كالقهقرى والقرفصاء وكالجلسة والركبة لأن الفعلة للمصدر المختص بصفة من الصفات كصفة الحسن والقبح أو الشدة أو الضعف أو غير ذلك فالجلسة ليست لمطلق الجلوس وربما يذكر بعدها ما تميز ذلك الوصف نحو جلسة حسنة وربما يترك نحو جلست جلسة وأما أن يكون صفة مع الموصوف نحو جلست جلوسا حسنا أو مع صفة نحو عمل صالح أي عملا صالحا ومنه ضربت ضرب الأمير لأنك حذفت الموصوف ثم حذفت المضاف من الصفة والأصل ضربته ضربا مثل ضرب الأمير وذلك لأنك لا تفعل فعل غيرك وأما أن يكون اسما صريحا مساوقا لمعنى المصدر أما من نحو ضربته

انواعا من الضرب واما بالاضافة وذلك اما في اي نحو ضربته اي ضرب واما في افعل التفضيل نحو ضربته
اشد ضرب وقد ضربت جير مقدم لان اي وافعل التفضيل بعض ما يضافان اليه كما مر في باب الاضافة
ويجوز ان يكون هذا مما حذف موصوفه اي ضربا اي ضرب وضربا اشد ضرب واما في بعض او كل نحو ضربته
بعض الضرب او كل الضرب او غير مبين في اللفظ نحو ضربته ضربتين اي مختلفين قال الله تعالى وتظنون
بالله الظنونا او معرفا بلام العهد كما اذا اشرت الى ضرب معهود شديدا وضعيف او غير ذلك
فتقول ضربته الضرب ونحو القرفصاء في قعد القرفصاء والقهقرى في رجع القهقرى وعند بعض الكوفيين
هو منصوب بفعل مشتق من لفظه وان لم يستعمل فكانه قيل تقهقر القهقرى ويقرفص القرفصاء
نحو وعدم سماع وقوع هذه الاسماء وصفا لشيء وعدم سماع افعالها يضعف المذهبين اذ هو
اثبات حكم بلا دليل ويعني بالعدد ما يدل على عدد المرات معينا كان اولا وهو اما مصدر موضوع
له نحو ضربت ضربة وضربتين وضربات او مصدر موصوف بما يدل عليه نحو ضربته ضربا كثيرا
واما عدد صريح مميز بالمصدر نحو ضربته ثلاث ضربات قال الله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة او مجرد
عن التمييز نحو ضربته الفا ويجوز ان يكون المجرد صفة لمصدر محذوف اي ضربا الفا واما آلة
موضوعة موضع المصدر نحو ضربته سوطا وسوطين واسواطا والاصل ضربته ضربة فحذف
المصدر المراد به العدد واقيم الآلة مقام دالة على العدد بافرادها وكذا في ضربته ضربتين
بسوطين او ضربات بسوط وضعت الآلة مقام المثنى والمجموع مثناه ومجموعه فقيل ضربت
سوطين واسواطا وتثنيتها وجمعها بتثنية المصدر وجمعه لا بسبب الآلة وجمعها
لانك ربما قلت ضربته سوطين واسواطا مع انه لم يضربه العدد المذكور الا بسوط واحد لكنك
بسبب الآلة وجمعتها لقيامها مقام المصدر المثنى والمجموع ويجوز ان يكون اصل ضربته سوطا
ضربته ضربة سوط فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وقد اجتمع في هذا القسم اي فيما قام فيه
الآلة مقام المصدر النوع والعدد كما اجتمعا في نحو قولك ضربته ضربتين وضربتين باختلاف
اختلاف الانواع قوله فالاول لا يثنى ولا يجمع والمراد بالمؤكد ما تضمنه الفعل بلا زيادة عليه
ولم يتضمن الفعل الا الماهية من حيث هي هي والفعل الى الماهية من حيث هي هي يكون مع
قطع النظر عن قلتها وكثرتها والتثنية والجمع لا يكونان الا مع النظر الى كثرتها فتنافيا
قوله بخلاف اخويه يعني النوع والعدد وذلك لان النوع قد يكون نوعين فصاعدا و
كذا قد يكون العدد اثنين فصاعدا قوله وقد يكون بغير لفظه الفعل نحو قعدت جلوسا
اقول اي قد يكون المصدر بغير لفظ الفعل وذلك اما مصدر او غير مصدر والمصدر
على ضربين اما ان يلاقي الفعل في الاشتقاق نحو قوله تعالى وتبتل اليه تبتيلا والله انبتكم من الارض
نباتا واما ان لا يلاقيه فيه نحو قعدت جلوسا ومذهب سيبويه في كليهما ان المصدر منصوب
بفعل المقدر اي تبتل اليه وتبتل نفسك تبتيلا وانبتكم من الارض فنبتم نباتا وقعدت وجلست
جلوسا ومذهب المازني والمبرد والسيرافي انه منصوب بالفعل الظاهر وهو اولى
لان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة اليه واما غير المصدر فقد ذكرنا طرفا منه ومن

جملة الضرب الواقع الى مضمون عامله في نحو قوله هذا شرا او القرآن ... والمؤكد انه شر ان يلفظها ذنب
اي يدرس الدرس اولى غير مضمون عامله نحو عجبت الضرب الذي ضربته او اسم الاشارة المشار به الى غير مضمون
عامله نحو عجبت ضربته فضربت ذاك ومن غير المصدر نحو اعطيته عطاء وكلمته كلاما فانهما ليسا مصدرين
من الافعال قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم خير مقدم ووجوبا سماعا
نحو سقيا ورعيا وخيبة وجدعا وحمدا وشكرا وعجبا اقول اعلم انه لا بد في الواجب الحذف
والجائز من القرينة قوله جوازا ووجوبا نصب على المصدر بفعل محذوف اي يحذف حذفه وجوبا
سماعا ولا يقاس عليه وبعضه يقاس عليه في وجوب الحذف قياسا وقوله الذي اي ان هذه المصادر
وامثالها ان لم يات بعدها ما يبينها ويعين ما تعلقت به من فاعل ومفعول اما بحرف جر او باضافة
المصدر اليه فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وجدع الله جدعا
وشكرت شكرا وحمدت حمدا وفي نهج البلاغة في الخطبة البكالية نحمده على عظيم احسانه ونير برهانه
ونوامي فضله وامتنانه حمدا يكون لحقه اداء واما ما بين فاعله بالاضافة نحو كتاب الله وصبغة الله وسنة الله
ووعد الله وحنانيك ودواليك او بين مفعوله بالاضافة نحو ضرب الرقاب وسبحان الله ولبيك و
سعديك ومعاذ الله او بين فاعله بحرف جر نحو بؤسا لك اي شدة وسحقا لك اي بعدا وكذا بعدا لك
او بين مفعوله بحرف جر نحو عقرا لك اي جرحا وجدعا لك والجدع قطع الانف او الاذن او الشفة
او اليد وشكرا لك وحمدا لك وعجبا منك فيجب حذف الفعل في جميع هذا قياسا والمراد بالقياس
ان يكون هناك ضابط كلي يحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط والضابط هنا ما ذكرنا من ذكر
الفاعل او المفعول بعد المصدر مضافا اليه او بحرف الجر لا لبيان النوع احترازا نحو قوله
مكروا مكرهم وسعى لها سعيها وانما وجب حذف الفعل مع هذا الضابط لان حق الفاعل و
المفعول به ان يعمل فيهما الفعل ويتصلا به واستحسن حذف الفعل في بعض المواضع اما ابا به
لقصد الدوام والاستمرار نحو فنا هو موضوع للحدوث والتجدد في نحو حمدا لك وشكرا لك و
عجبا منك ومعاذ الله وسبحان الله واما لمجرد تقدم ما يدل عليه كما في قوله تعالى كتاب الله عليكم
وصبغة الله ووعد الله او لكون الكلام مما يستحسن الفراغ منه نحو لبيك وسعديك ودواليك
وحنانيك فبقي المصدر مبهما لا يدري ما تعلق به من فاعل ومفعول فذكر ما هو مقصود
المتكلم من احدهما بعد المصدر ليخصصه فلما ذكرهما بعد المصدر بالاضافة او بحرف الجر فيهم اظهار
الفعل بل لم يجز فلا يقال كتب كتاب الله ووعد وعد الله واضربوا ضرب الرقاب واسبح
سبحان الله واحمد حمدا لك وعقر الله عقرا لك وذلك لما ذكرناه من ان حق الفاعل والمفعول
ان يتصلا بالفعل ويعمل فيهما فلما حذف الفعل لاحد الدواعي المذكورة وبين المصدر بالمبهم
اما بالاضافة او بحرف الجر فلو ظهر الفعل رجع الفاعل والمفعول الى مكانه من كونه متصلا
بالفعل ومعمولا له في زمانه ونحو قوله تعالى ان امرؤ هلك نفسه واما قولهم جدت
جودة وعدلت عدلة وقصدت قصدة ونحوت نحوة ونحو ذلك فليس انتصاب الاسماء في
ذلك على المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى المفعول كقوله دار لسلمى اذ هي هواكا

كتاب الله وصبغة الله

والمعنى صرف حمدي الذي ينبغي ان تقصد بها من تطلبه ويجوز ان يكون حمده تحمده الذي يليق به وعلى
حمده الذي يليق فيكون مضافا لبيان النوع كما في قوله نه ودنهكروا لكم هم وفعله فعلتك وسبحان ربي جها
والجار والمجرور بعد هذه المصادر في محل الرفع على انه خبر المبتدا الواجب حذفه بدل الفاعل و
المفعول المصدر الذي صار بعد حذف الفعل كانه قائم مقام الفعل كما كان في الفعل والمعنى هو لك
اي هذا الدعاء لك وكذا كل ما فيه من التبيينة للمعارف نحو قوله وما بكم من نعمة فمن الله اي جعلنا ما بي
الذي واما المبنية للنكرة فهي صفة له كما في وجعلنا ما في الآية نكرة وتبين ايضا بعض انواع المفعول له
اللازم اضمار فعله تجريف انحن نحو مرحبا بك واهلا وسهلا اي هذا الدعاء مختص بك هذا الفرس مرحبا
بموضع الرحب اي اتيت موضعا رحيبا وان فسرته بالمصدر اي رحب موضعك مرحبا اي رحبا
فهو من هذا الباب والجملة المفسرة المحذوفة المبتدا لا محل لها لانها مستانفة ثم اعلم ان هذه
المصادر مع الحال المذكورة من كون حذف فعلها للدواعي المذكورة اما ان يتوغل
في حذف فعلها حيث لا يتوارد فعلها بعد ان ابدل المصدر عوضا منه وقاما مقامه كالمصادر
الصائرة اسماء الافعال كما يجي في بابها نحو هيهات ورويد وشتان فتنبئ اقامتها مقام
المتن ولا يكون لها اذن محل من الاعراب كما لم يكن للفعل الذي قامت مقامه وبناؤها على
الفتح اكتفاء اذن لسلامة على الاعراب الذي استحقه حال المصدرية فيوضع اذن في
استعمال الفاعل والمفعول بعدها الى الوجه الذي كانا يستعملان عليه لصيرورة المصدر
كالفعل فيقال هيهات زيد ويجوز ان يراعي اصلها في المصدرية مع كونها اسماء افعال فيستعمل
الفاعل والمفعول بعدها استعمالها مع المصادر قال هيهات هيهات لما توعدون فهو
بمنزلة بعدا لما توعدون استعمالا واما في المعنى فهيهات اسم فعل واللام يبين واما ان لا يتوغل
في حذف فعلها بل يكون فعلها مقدرا قبلها لنصبها كالمصادر المذكورة ههنا فهذه المصادر
كانها قائمة مقام الفاعل كالمصادر الاولى من حيث لم يستعمل الافعال قبلها لكنها ليست قائمة
مقام افعالها اذ لو قامت مقامها لم يقدر قبلها فلم يكن نصب فانتصابها على ان الفعل
مقدر قبلها وبناء الاولى على قيامها مقام افعالها وقد يجوز في بعض المصادر ان يستعمل
الاستعمالين اعني يكون مصدرا واسم فعل نحو رويد زيد ورويد زيدا وبله زيدا ويجوز ان يكون
حاشا من هذا الباب فيكون حاشا زيد مصدرا مضافا كرويد زيد بدليل القراءة الشاذة
حاشا لله منونا ويكون حاشا لزيد اسم فعل مستعملا استعمال المصادر كما ذكرنا في هيهات
لزيد ومن جملة المصادر القياسية المضبوطة بالضابط المذكور مصادر لم يوضع افعالها
نحو دفرا اي نتنا وبهلا له اي تعسا امابه لا نص عليه فله فعل مستعمل مثل التهوق والقصاء
اعني ان جميعها مصادر لا فعل لها على مذهب سيبويه الا ان الفرق بينهما ان دفرا ونتنا
لم يستعمل اصلهما وبساحي وجح بخلاف نحو القرفصا فانه استعمل ناصبه من غير لفظه والناصب
المقدر لدفرا وبهلا ايضا فعل من غير لفظها والتقدير انتن دفرا دفرا وتعس تعسا و
منها اسماء الاعيان مقامة مقام المصادر نحو تربا لك وجندلا اي رميت رميا بترب وجندل

الفعل

مثله على ضربه موطا والفرق بينهما مثل الفرق بين بها والقهقرى ومنها صفات قائمة مقام
المصدر نحو هنيئا لك اي هناءة وعائذا بك اي عياذا فهي مثل قم قائما اي قياما والفرق بينهما ما ذكر
في القسمين المذكورين وقد قيل في هذا القسم انه نصب على الحال المؤكدة كما قيل في قم قائما ومنها
ايضا اسماء اصوات قامت مقام المصادر كآها لك اي توجعا وواها لك اي طيبا وافا
وتفا وكلا اي كراهة فيقدر لجميعها افعال بمعناها ويلزم اضمار ناصب ما كان في الاصل صوتا
وان لم يبق في الحال نحو اها اي كفا وويها اي زيادة وذلك لان الاصوات مجردة عن الاشتقاق
والتصرف والمصدر اصل في باب التصرف والاشتقاق اذ جميع انواع الافعال والاسماء المتصلة
بها صادرة عنه على الصحيح من المذهب فلما صار ما لا يشتق منه قطع عن الفعل الناصب له نصب
المفعول المطلق لانه في الاغلب يكون مشتقا من مفعوله المطلق والاصوات القائمة مقام
المصادر يجوز اعرابها نصبا الا ان يكون على حرفين ثانيهما حرف مد نحو وي لزيد وذلك نحو
اها وويها ويجوز ابقاؤها على البناء الاصلي نحو اف لكما واوه على احوالي وآوه من ذنوب
والظاهر ان ويلك وويحك وويبك من هذا الباب واصل كلها وي على ما قال الفراء جي
بلام الجر بعدها مفتوحة مع المضمر نحو وي لك ووي له ثم خلط اللام بوي حتى صار لام
الكلمة كما خلطوا اللام بيا في قوله فخير نحن عند الناس منهم اذا الداعي المثوب قال يا لا
فصار معها بالتمام كلمة فجاز ان يدخل بعدها لام الجر نحو ويلا لك لصيرورة اللام الاولى
لام الكلمة ثم نقل الى باب المبتدا فقيل ويل لك كما مر في سلام عليك ثم حمل ويح وويب
وويس كنايات عن ويل وهذا كما قالوا قاتله الله بمعنى قتله ثم استبشعوها فكنوا عنها بقاتعه
وكانه ثم صار بعض الاصوات القائمة مقام الفعل ايضا اسم فعل نحو صه ومه واه وغير ذلك
مما سنذكره في اسماء الافعال كما يقوم المصدر الاصلي مقام الفعل فيصير اسم فعل على ما مر قبل
ويجوز في كل صوت يتعدى صورته اسم فعل ان يقال معناه على المصدرية ويكون بناؤه نظرا
الى اصله حين كان صوتا لا لكونه اسم فعل فصه اب وزيد نحو ضرابا وزيد وذلك لانا علمنا
صيرورة المصادر اسماء الافعال بكونها مبنية كما ذكرنا فاذا كان لها طريق الى بناء هذه الاسماء
غير كونها اسماء افعال وهو النظر الى اصلها فلا ضرورة تلجئنا الى كونها اسماء افعال ومن
المصادر المضبوطة بالضابط المذكور قولهم عمرك الله وقعدك الله بفتح القاف قال
المازني سمعت كسرها ممن لا اثق به وهما منصوبان عند سيبويه على المصدر وقد يستعمل
فعل عمرك بخلاف قعدك قال عمرتك الله الا ما ذكرت لنا هل كنت جارتنا ايام ذي سلم
ويقال عمرتك الله واكثر ما يستعملان في قسم السؤال فيكون جوابهما ما فيه الطلب كما مر
والذي قال قعدك ان لا يسمعني ملامه ولا تنكأ قرح الفؤاد فيبجعا وان زائدة وقال
ايها المنكح الثريا سهيلا عمرك الله كيف يلتقيان هي شامية اذا ما استقلت وسهيل اذا
ما استقل يماني وقد ذكر الجوهري استعمال عمرك وعمرا في القسم الذي لا سؤال فيه قال لعمرك
لا آتيك وكذا قعدك وعمرك الله لا اتيك وقعدك الله لا اتيك وعمر الله ما فعلت كذا وقال

ابن يعيش ح يستعملان الا في القسم قال الاحوص بن فدها عمرك الله في معنى القسم واستشهد بقوله عمرك الله كيف يلتقيان
وقال المعنى سالت ان يطيل عمرك ولم يرد القسم وقد ذكرنا في البيت ان المراد به في البيت قسم السوال والاصل
عند سيبويه عمرتك الله تعميرا فحذف الزوايد من المصدر واقيم مقام الفاعل مضافا الى المفعول به الاول
وكذا قعدك الله تعمل برا ومعنى عمرتك اعطيتك عمرا بان سالت الله ان يعمرك فلما ضمن عمر معنى السوال
تعدى الى المفعول الثاني اعني الله وكذا قعدتك الله وان لم يستعمل اي جعلتك قاعدا متمكنا بالسوال من
الله واجاز الاخفش رفع الله في عمرك الله ليكون فاعلا اي عمرك الله تعميرا ويجوز ان يكون انتصابهما
على المصدر ويكونا لفعل بدل اسال الله عمرك اي اسال الله تعمرك او اسال الله عمرك اي اسال الله تعمرك و
اسال الله عمرك واسال الله قعدك اي تقعيدك وتمكينك على حذف الزوايد واسال الله متعديا الى مفعولين
او يكون المعنى اسال بحق تعمرك الله اي اعتقادك بقاءه وابديته وبتقعيدك الله اي بسكنك اياه
الى القعود اي الدوام والتمكن فيكون انتصابهما بحذف حرف القسم نحو الله لافعلن وتيهما مصدران
محذوفا الزوايد مضافان الى الفاعل والله مفعول به للمصدرين ويجوز ان يكون معنى قعدك الله
بكسر القاف نحو قعدك الله اي قعيدك اي رقيبك العالم باحوالك وهو الله تعالى فالله عطف بيان
لقعدك ويويد هذا التاويل قولهم قعيدك الله بمعناه فالقعد والقعيد بمعنى المقاعد كالحلف
والحليف فعلى هذا مذهب سيبويه وهو ان نصبهما على المصدر على ما اولنا بهما باسال تعمرك
وتقعيدك ليس بمعنى القسم ظاهر الا انهما مع انهما لا يستعملان الا في القسم كما ذكرنا الان نقال لما كانا
للدعاء للمخاطب جريا مجرى قسم السوال لانه قد يستعملان بالدعاء للمسول كما قيل طول الله عمرك
افعل كذا **قوله** ومنها ما وقع مثنيا بعد نفي او معنى نفي داخل على اسم لا يكون خبرا عنه
او وقع مكررا مثل ما زيد الا سيرا سيرا وما انت الا سير البريد وانما انت سيرا سيرا وزيد
سيرا سيرا **اقول** قوله ما وقع مثنيا الى آخره هذا مصدر يجب حذف فعله باجتماع
شيئين احدهما ان يكون ناصبه خبرا عن شيء لو جعلت هذا المصدر خبرا عنه لم يكن الا مجازا
لكونه صاحب هذا المصدر والثاني ان يكون المصدر مكررا او بعد الا او معناها نحو ما زيد
الا سيرا وما الدهر الا تقلبا وانما انت سيرا او زيد سيرا سيرا والمنون تقريبا تقريبا
وكذا ان دخل على المبتدا نواسخه نحو ان زيدا سيرا سيرا ويجوز ان يكون نحو ما كان زيد الا سيرا
وانما وجب حذف الفعل العامل لان المقصود من مثل هذا الحصر او التكرير
وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل على التجدد والحدوث وان
كان يستعمل المضارع في بعض المواضع للدوام ايضا نحو قولك زيد يوفي الطعام ويومن الخائف
والله يقبض ويبسط وذلك ايضا لمشابهته لاسم الفاعل الذي لا دلالة له فيه وضعا على
الزمان فلما كان المراد التنصيص على الدوام واللزوم لم يستعمل العامل اصلا لكونه الفعل
وهو موضوع على التجدد او اسم فاعل وهو مع العمل كالفعل لمشابهته فصار العامل لازم
الحذف فان ارادوا زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبرا نحو زيد سير سير وما زيد الا
سير كما ذكرنا في المبتدا في قولنا فانما هي اقبال وادبار فيفهم اذن من الكلام معنى الحدوث اصلا

لعدم صحة الفعل وعدم المفعول المطلق الدال عليه ولمثل هذا المعنى اعني زيادة المبالغة
في الدوام رفعوا بعض المصادر المنصوبة التي قدمنا ان فاعلها ومفعولها متبين بالاضافة او حرف
الجر بعد حذف الفعل حسب المعنى قال عجب لتلك قضية واقامتي فيكم على تلك القضية اعجب
وقال سيبويه سمعنا بعض بني يربوع وقد قيل له كيف اصبحت قال حمد لله وثناء عليه ومنه
سلام عليك وويل لك **قوله** مثبتا بعد نفي انما شرطنا ثبوته لانه لو كان منفيا نحو ما زيد سيرا او لم يكن
بعد نفي نحو زيد سيرا لم يكن فيه معنى الحصر المفيد للدوام فلم يجب حذف الفعل اذ فصله هو الموجب
لحذف الفعل كما ذكرنا **قوله** داخل على اسم صح لنفي وليس دخول النفي على الاسم المذكور شرطا وذلك
لانه لا يجوز كما قلنا في نحو ما كان زيد الا سيرا وما فضلك الا سير البريد الا ان يكون انتصاب المصدر
على ان يكون مفعولا مطلقا كما يجوز ان يكون لكونه خبرا الفعل مجازا فالشرط اذن ما ذكرنا اعني كونه
ناصبه خبرا عن شيء لا يكون هو اي المصدر خبرا عنه الا مجازا **قوله** او معنى نفي يريد به ما في انما من معنى
الحصر نحو انما انت سيرا واعلم ان هذا المصدر الذي بعد الا او معناها قد يكون منكرا كما ذكرنا و
معرفا اما بالاضافة نحو ما زيد الا سير البريد او باللام نحو ما زيد الا السير وكذا يجي مكررا نحو ما زيد
الا سيرا سيرا قالوا في حذف الفعل وجب لقيام الاول مقام **قوله** او وقع مكررا بعد اسم
لا يكون خبرا عنه حتى لا يرد عليه قوله تعالى كلا اذا دكت الارض دكا دكا ولا يعطي لفظ هذه الفايدة
الا بتكلف **قوله** ومنها ما وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق
فاما منا بعد واما فداء **اقول** يعني مضمون الجملة مصدرها مضافا الى الفاعل فمضمون
شدوا الوثاق شدكم الوثاق ويعني باثر ذلك المضمون فايدته ومقصوده وغرضه
المطلوب منه وسماه اثرا لان الغرض من الشيء يحصل بعد حصول ذلك الشيء كالاثر الذي يكون
بعد المؤثر ويعني بتفصيله ذكر الغرض بيان انواع الجملة واعلم ان ضابط هذا القسم ان
يذكر جملة طلبية او خبرية يتضمن مصدرا يطلب منه فوايد واغراض وافاد ذكرت تلك الفوايد
والاغراض بالفاظ مصادر منصوبة على انها مفعولة مطلقة عقيب تلك الجملة وجب حذف
افعالها وذلك لان تلك الاغراض تحصل من ذلك المصدر المضمون فيصح ان يقوم ما تضمن ذلك
المصدر اعني الجملة المتقدمة مقام ما يتضمن تلك الاغراض اي افعالها الناصبة لها فلما صح ذلك
وتكررت تلك الفوايد استثقل ذكر افعالها قبلها فالزم قيام متضمن المصدر الذي هي اغراضه
مقام متضمنها فوجب حذفها فقوله تعالى شدوا الوثاق جملة تتضمن شد الوثاق والمطلق
من شد الوثاق اما قتل او استرقاق او من او فداء فصل اه تعالى هذا المطلوب بقوله فاما
منا بعد واما فداء وتقول في الخبرية زيد يكتب فقراءة بعدا وسعيا وعمرو يشتري طعاما فاما
بيعا بعد واما اكلا ونحو ذلك **قوله** ومنها ما وقع للتشبيه بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه
وصاحبه مثل مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار وصراخ صراخ الثكلى **اقول** يعني ان قوله
صوت حمار مصدر فايدة التشبيه اذ المعنى مثل صوت حمار **قوله** بعد جملة يعني بها نحو له صوت
وهذه الجملة مشتملة على اسم بمعنى هذا المصدر المنصوب وهو المبتدا المرفوع وهي مشتملة ايضا

على صاحب ذلك الاسم اي الذي قام به ذلك الحدث وهو الضمير المجرور باللام في فسلنا وكان ينبغي
ان نضم اليه شرطا آخر وهو ان يكون حكمه معنى الاسم المضمون للجملة التي لمعنى المصدر المنصوب عارضا
لصاحبه غير لازم حتى يخرج قولهم له علم علم الفقهاء وله صوت صوت الحمار فان الثاني زادن
يكون مرفوعا لا غير لان الجملة المتقدمة لا يدل اذن على معنى الفعل اعني على الحدث واكثر النحاة على ان
هذا المصدر منصوب بفعل مقدر بين الجملة المتقدمة والمصدر يدل على الجملة المتقدمة دلالة
مغنية عنه فلذا وجب حذفه فالاصل له صوت يصوت صوت حمار اي تصويت فاقيم الاسم
مقام المصدر كما في اعطى عطاء وكلم كلاما وظاهر كلام سيبويه ان المصدر منصوب بقوله له
صوت لا بفعل مقدر قال وانما انتصب لانك مررت به في حال تصويت ومعالجة يعني ان
هذه الجملة الاسمية بمعنى الفعل والفاعل فهي بمعنى يصوت لانها يدل على المصدر الحادث وعلى ما قام
ذلك المصدر به وقد اقترن بالجملة ما دل على زمان المصدر الحادث اي الحال الماضية وهو لفظ
مررت في فسلنا فالمجموع كالفعل والفاعل وهذا وجه قوي وقيل ان العامل في المصدر
المنصوب الاسم الذي بمعناه في الجملة المتقدمة لان المعنى فاذا له تصويت والتصويت مصدر
يعمل عمل فعله اذا لم يكن مفعولا مطلقا كما مر في باب المصدر فهو كما تقول عجبت من ضربك ضرب
الامير وكقولك ضربك زيدا ضربا شديدا حسن ضرب عمرو وفي هذا نظر لان المصدر عندهم لا يعمل
عمل الفعل الا بخلاف لم يصرح فانه قطع بحصول الفعل على الوجهين الاخيرين لا يكون من هذا الباب لان
عامله ظاهر ويجوز ان يدعى القول الثاني من هذه الاقوال الثلثة في نحو قوله صنع الله ووعد الله وكتاب الله
وصبغة الله لان قبلها ما يودي معنى افعالها فيقال هذه المصادر منصوبة بالمذكور قبلها
لقيامها مقام افعالها واجاز سيبويه رفع هذا المصدر المنصوب اعني نحو صوت حمار ومثل في
النكرة اما على البدل واما على الوصف وذلك على حذف وجهين قال الخليل حذف المضاف اي ومثل
صوت حمار فحينئذ يجوز نعته مع كون الموصوف نكرة لان مثلا لا يتعرف بالاضافة وعلى هذا يجوز
هذا اخو زيد على الوصف اي مثل اخي زيد ورد عليه سيبويه فقال لو جاز هذا لجاز هذا قصير
الطويل اي مثل الطويل وقال غير الخليل هو جامد مأول بالمشتق اي له صوت منكر كما تقول
مررت برجل اسد اي جري ومثله قليل كما مر في باب الوصف فاذا تعرف فهو عند هؤلاء بدل لا غير
واذا اتصف المصدر اعني له نحو صوت حسن جاز ان يكون حالا على اصل النا ولين المذكورين في
الوصف وذو الحال الضمير المستكن في له اما اذا لم يكن المصدر للتشبيه وجاء موصوفا نحو فاذا له صوت
صوت حسن فقال سيبويه يجب رفعه على احد وجهين اما على انه بدل من الاول او وصف له وانما
حكم فيه بالبدل لا التوكيد اللفظي كما في جاء زيد زيد لان الثاني مع وصفه جار كاسم واحد
ما لم يعد الاول ولو لم يكن معه الصفة لكان تاكيدا لا غير ومن جعله وصفا مع ان معنى الوصف
ليس فيه فلكونه مع وصفه كاسم واحد الا ترى انهم جعلوا الحال الموطئة حالا لان في وصفه معنى الحالة
كما في قوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا ومثله كما قال سيبويه في نحو الا ماء ماء باردا فان كررت فصار وصفا
فانصبه بالحال ان شئت وان شئت لم تجعل الثاني لكونه تكريرا للاول موصوفا بشي

كالوصف للاول ومن جعله بدلا فان معنى الوصف في ما بعده في الظاهر لا فيه ولا منع عندي ان
يكون الثاني اعني صوت حسن توكيدا لفظيا كما مر في باب النداء واجاز الخليل في هذا المصدر
الموصوف النصب ايضا اما على المصدر او الحال وانما اختار سيبويه الاتباع في الثاني دون النصب
لكونه بلفظ الاول ومعناه فالاولى ان يجعل تابعا للاول فاذا جاء بعد الجملة المذكورة صفة
للمصدر المضمون من غير تكرير المصدر فالاولى اتباع ويجوز النصب على حذف المصدر الموصوف
نحو له ضرب حسن ويجوز حسنا اي صوتا حسنا وكذا ان خلت الجملة المتقدمة من صاحب الاسم
الذي بمعنى المصدر فالاولى اتباع المصدر وان كان للتشبيه وصفا او بدلا كما ذكرنا نحو فاذا في
الدار صوت حمار وانما ضعف نصبه لان الجملة المتقدمة ليست اذن كالفعل لخلوها عما يسند
اليه الحدث معنى ولا بد للفعل من مسند اليه وقد اجازوا النصب فيه على المصدر او الحال
كما مر وروي في بيت رؤبة فيها ازدهاف اي ازدهاف نصب الثاني مع انه لم يذكر صاحب
الاسم ولا الموصوف وهو في غاية الضعف فالوجه الاتباع في مثله قوله ومنها
ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره نحو له علي الف درهم اعترافا ويسمى توكيدا لنفسه
اقول يعني يكون المصدر مضمونا بالجملة لا يحتمل تلك الجملة من جميع المصادر الا ذلك المصدر
فلا محتمل لها اذن من المصادر الا ذلك المصدر ولهذا قيل ان المصدر الظاهر توكيد لنفسه فاعترافا
في له علي الف درهم اعترافا توكيد الاعتراف الذي تضمنه الجملة المذكورة كما ان المصدر مؤكد لنفسه في نحو
ضربت ضربا الا ان المؤكد ههنا مضمون المفرد اي الفعل من دون الفاعل لان الفعل يدل وحده على
الضرب والزمان واما في مسلتنا فالاعتراف مضمون الجملة الاسمية بكمالها لا مضمون احد جزئيها
ومنه قولهم الله اكبر دعوة الحق لان الله اكبر والاذان الذي هو الدعاء الحق اذ هو دعاء الى
الصلوة فدعوة الحق كرجل صدق وحمار سوء ومنه قوله اني لأمنحك الصدود وانني قسما اليك
مع الصدود لأميل لان قسما بمعنى التاكيد وهو الحاصل في الكلام السابق بسبب ان واللام
فالمصدر المؤكد لنفسه هو الذي يؤكد جملة تدل على ذلك المصدر نصا ومنه صبغة الله وصنع الله
وكتاب الله ونحوها لان ما تقدمها من الكلام نص على معاني هذه المصادر فمثل هذه المصادر
ضابطان لوجوب حذف افعالها الاضافة المذكورة وكونها تاكيدا لا نفسها ولا منع في كل ما هو
تاكيد لنفسه من المصادر ان يقال الجملة المتقدمة عاملة فيه لنيابتها عن الافعال الناصبة وتاديتها
معناها كما قلنا في نحو لزيد صوت صوت حمار فلا يكون من المنصوب باللازم اضماره قوله
ومنها ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره نحو زيد قائم حقا ويسمى توكيدا لغيره
اقول اعلم ان قولك زيد قائم حقا مثل زيد رجع القهقرى في ان المصدر في كلها مؤكد لما يحتمل غيره الا ان
المحتمل في الاول جملة وفي الثاني مفرد اعني مجرد الفعل من دون الفاعل ثم اعلم ان المؤكد لغيره في
الحقيقة مؤكد لنفسه والا فليس بمؤكد لان معنى التاكيد تقوية الثابت بان تكرره واذا لم يكن الشي
ثابتا فكيف يقوي واذا كان ثابتا فكرره انما يؤكد نفسه وبيان كونه مؤكدا لنفسه ان جميع الجمل
المورودة لغيره اما صريح القول او ما هو في معنى القول قال تعالى ذلك عيسى ابن مريم قول الحق و

قولهم هذا القول لا قولك اي هذا هو القول الحق لا اقول مثل قولك انه باطل وهذا زيد غير ما تقول
ما فيه مصدرية اي قولا غير قولك ومعنى هذا زيد كمعنى قوله انا ابو النجم اي هذا هو ذلك المشهور
الممدوح ولا كما تقول في حقه من ضد ذلك وقولك هذا قايم حقا اي قولا حقا وكذا هذا عبد الله حقا
والحق لا الباطل وكذا قول ابي طالب اذا الابتغاء على كل حالة من الدهر جدا غير قول التهازل
اي قولا جدا وكذا قولك لا افعله البتة اي قطعت بالفعل وجزمت به قطعة واحدة والمعنى اني ليس فيه
تردد بحيث اجزم به ثم ابدو لي ثم اجزم به مرة اخرى فيكون قطعتان او اكثر بل هو قطعة واحدة
لا يبقى فيها النظر وكذا قولهم افعله البتة اي جزمت بان تفعله وقطعت به قطعة فالبتة بمعنى القول
المقطوع به وكان اللام فيها في الاصل للعهد اي القطعة المعلومة مني التي لا تردد فيها فنقول
النقل بن الاصلي في مثل هذا المصدر ان يجعل الجملة المتقدمة مفعولا بها لقلت وهذا المصدر
مفعولا لقلت بيانا للنوع فالقول الناصب مدلول الجملة المتقدمة لان المتكلم اذا تكلم بالجملة
فهي مقولة فمعنى جميع هذه المصادر ان كانت بعد الجملة الخبرية قولا صادقا حقا مطابقا للخارج
وهذا المعنى يدل على الجملة السابقة نصا بحيث لا احتمال فيها لغيره من حيث مدلول اللفظ اذ جميع
الاخبار من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق واما الكذب فليس بمدلول اللفظ بل هو نقيض مدلوله
واما قولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب فليس مرادهم ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق
بل انه يحتمل الكذب من حيث العقل اي لا يمتنع العقل ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا وكذا ما جي بعد
الامر والنهي من المؤكد لغيره كالبته مثلا فيه دلالة نص لان لا مر مواقعة بطلب الفعل والنهي قاطع
بطلب الترك واما قولهم اجلك لا افعل قال اجل كما لا تعصيان لوا لما ولا استهل لا امر في المني
فليس مؤكدا للفعل المذكور بعده كما توهم بعضهم اذ لو اكد فيه احل كما في قوله لا تعصيان لكان مؤكد
المضمون المفرد اعني الفعل بلا فاعل فيكون نحو رجوع زيد القهقرى لا نعلم القضاء يكون
اذن هو المحتمل للجد وغيره فيكون كالرجوع المحتمل للقهقرى وغيرها فان قلت
جل كالمضمون علم قضا المخاطبين لان ذلك قد يكون حقا وقد يكون هزلا فيكون مؤكدا للجملة
لا للمفردات قلت علم القضا هو المحتمل للجد والهزل سواء اسند الى المخاطبين او غيرهما
ويعارض نحو زيد رجع القهقرى فان القهقرى في هذا المثال بيان لرجوع زيد لا للرجوع المطلق
فيثبت ان جل كالمبين لمضمون المفرد ونحن انما جعلنا المصدر مؤكدا لغيره اذا اكد القول الذي
هو مضمون الجملة لكونها مقولة ولا يجوز ان تقدر اجلك اقولها اقول لا تعصيان كما قدرنا
في بيت ابي طالب اقول اسعناه على كل حالة تحدا لفساد المعنى فنصب اجلك اذن بطرح الباء
والمعنى اي من اجلك كما قال الاصمعي ومثله قوله اجابني ابناء سلمى بن جندل تهددكم اياي
وسط المجالس اي في حق ومعنى جدا وجدك متقاربان او نقول انتصابه على الحال كما فعل جهد
على الخلاف الذي يجي فيه والعامل في اجل كالفعل الذي بعده اذا لم يكن مصدرا بلا لان لها صدر الكلام
ويجوز ان يقال هو معمول لا محذوف انجدك ثم بين ما يسال عن الجد فيه وهو لا تعصيان فيكون اذن مما يجب
حذف فعله بضابط اضافته الى الفاعل فقد تبين لك بما قدمنا ان جميع المصادر المؤكدة لنفسها

وتقوى ذلك انه لا يجوز لك ان تقول زيد قايم غير حق او هو عبد الله قولا باطلا لان اللفظ السابق
لا يدل عليه ظهر ان قولهم في نحو ذلك متى زيد قايم فذلك ان فذلك مصدر مؤكد لغيره كحقا في قولك
زيد قايم حقا ليس بشي اذ ليس قولك زيد قايم على ظن المخاطب نصا فانتصابه تصريح الحال كما قيل في اجدك
او على المصدر لكنه غير مؤكد ولا يجوز اظهار ناصبه لكونه مضافا الى فاعله فاذا ثبت هذا قلنا انما قيل
هذه المصادر مؤكدة لغيره مع ان اللفظ السابق يدل عليه نصا لا لكنها مؤكدة بمثل هذا التاكيد اذا
توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة في نفس الامر وغلب في ذهنه كذب مدلولها فكانك اكدت باللفظ
النص في معنى لفظا محتملا لذلك المعنى ولنقيضه والنص غير المحتمل فلذلك قيل مؤكد لغيره واما المؤكد
لنفسه فلا يذكر بمثل هذا الغرض سمي توكيدا لنفسه وهذا عبارة المتاخرين من سيبويه يسمي التوكيد
لنفسه التاكيد الخاص والمؤكد لغيره التاكيد العام وقال المصنف معنى التوكيد لغيره اي التوكيد
لدفع احتمال الغير وليس بشي لانه في مقابلة التوكيد لنفسه فينبغي ان يكون الغير مؤكدا كالنفس
وانما وجب حذف الفعل الناصب في المؤكد لنفسه ولغيره لكون الجملتين كالنايبين عن الناصب
من حيث الدلالة عليه وقايمتين مقامه فلا يجوز تقدم المصدرين على الجملتين لكونهما كالعامل الضعيف
قال الزجاج ولا يمتنع التوسط نحو زيد حقا اخوك وانا لا ارى باسا بان يكون الجملتين ما
عاملتين في المصدرين لافادتهما معنى الفعل كما ذكرنا فلا يتقدم المصدران عليهما لضعف العامل
فلا يكون اذن من هذا الباب قوله ومنها ما وقع مثنى مثل لبيك وسعديك اقول
ليس وقوعه مثنى من الضوابط التي يعرف بها وجوب حذف فعله سواء كان المراد بالتثنية التكرير
كقوله تعالى فارجع البصر كرتين اي رجعا كثيرا مكررا او كان لغير التكرير نحو ضربته ضربتين مختلفتين
بل الضابط لوجوب الحذف في هذا وامثاله اضافته الى الفاعل او المفعول كما ذكرنا قبل ولبيك
مثنى عند سيبويه مفرد كلدى عند يونس قلب الفها ياء لما اضيف الى المضمر كالفادي ولديه
لبقاء يائه مضافا الى الظاهر قال دعوت لما نابني مسورا فلبى فلبى يدى مسور قال ابو علي
معتذرا ليونس يجوز ان يقال اجرى الشاعر الوصل مجرى الوقف على لغة من وقف على افعى بالياء
واصل لبيك الب لك الباءين اي اقيم لخدمتك وامتثال مامورك ولا ابرح عن مكاني كالمقيم في
موضعه والتثنية للتكرير كما في قوله تعالى فارجع البصر كرتين المعنى البابا كثيرا متتاليا فحذف
الفعل واقيم المصدر مقامه وحذف زوايده ورد الى الثلاثي ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف
المصدر اليه كل ذلك ليفرغ المجيب بالسرعة من التلبية فيتفرغ لاستماع المامور به حتى يمتثل ويجوز
ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوايد واما قولهم لبى يلبي فهو مشتق من
لبيك لان معنى لبى قال لبيك كما ان معنى سبح وسلم وبسمل قال سبحان الله وسلام عليك وبسم الله
واما سبحان ربه وسلم بمعنى جعل سالما فلم يشتقا من سبحان وسلام عليك وسعديك مثل لبيك اي
اسعدك اي اعينك اسعادين الا ان السعد يتعدى بنفسه بخلاف الب وقولهم دواليك اي
تداول الامر ولين وهذاذيك اي اسرع اسراعين قال ضربا هذاذيك وطعنا وخضا اي
ضربا يقال فيه هذاذيك كقوله جاء بمذق هل رايت الذيب قط وحجاجيك اي كفكفين

كلها مصادر لم يستعمل إلا النكرة بخلاف حنانيك وشبهها نحو لبيك وإن كان ظرفا فإنه يستعمل حنان وحوال
قال فقلت حنان ما أتى بك ههنا أذو نسب أم أنت بالحي عارف ومعنى حنانيك أي تحنن تحننا بعد تحنن
ومن المصادر الواجب حذف فعلها سماعا وقياسا أيضا كل ما كان توبيخا مع استفهام كان أو لا
نحو قوله أرضى وذربان المخطوب تؤتي وأمكروا وأنت في الحديد وقياما وعلم الله وقد قعد الناس
وإنما وجب حذف الفعل فيه حرصا على إنجاز التوبيخ عما أنكر عليه وقد استعملت الصفات مقام المصادر
في التوبيخ نحو أقائما وقد قعد الناس قائما قد علم الله وقد قعد الناس وكذا قولهم أتميميا مرة وقيسيا
أخرى وقد قيل إنها أحوال كما يجيء في باب الحال وحاصله أن يكون قياسا كل مصدر يعطف على مثله
بالواو والمراد تأكيد المعطوف عليه وذلك كما يقول المجيب للطالب نعم ونعمى أي أفعل وأنعم عينك
إنعاما أي قره بحذف الزوائد وإضافة إلى المفعول أو نعم عينك نعمة أي قرة وهو مضبوط
بضابط الإضافة أيضا كما تقدم ويقول الراد لا أفعل ذلك ولا كيدا ولا هما وهو مصدر كاد أي
قرب ويقال أيضا ولا كودا ولا مكادة ويقول الراد على المنافي لا أفعل ذلك ورغما وهوانا ويقول
اعذرت ولا أعتد الغراب وأهديت ولا أهدى القطا أي ولا أعذرت اعتداد الغراب بل أسرع
من ذلك وإنما وجب حذف الفعل في هذا المصدر لدلالة المفعول المعطوف عليه على الفعل المقدر
وإغناء عنه ومن القياسيات نحو وبلا إليه سيلا عمل سيبويه وهذا آخر القياسيات وقد جاء
الجملة قائم مقام المصدر نحو فاها لفيك أي فا الداهية والمعنى ذهبت دهيا والأصل فوها لفيك
أي إلى فيك واللام بمعنى إلى كما تقول في الحال كلمته فاه إلى في ويجوز أن يكون هذا أيضا بمعنى المصدر
أي كلمة مشافهة إلا أنه لا يجب حذف ناصبه كما وجب ذلك في فاها لفيك ثم جعلت الجملة التي هي فوها
لفيك بمعنى المصدر أي أصابه داهية فالجزء بها معنى الابتداء والخبر وكذا صار معنى فاه إلى في أي
مشافهة أو مشافهها مع عنز أن يعم من المضاف والمضاف إليه معنى ومن الجار والمجرور معنى آخر فلما
صار الجملة بمعنى المفرد أعرب منها ما قبل الإعراب وهو الجزء الأول بإعراب المفرد الذي صار
بمعناه وهو المصدر أو الحال فقيل في فوها وفوه فاها وفاه وترك المضاف إليه والجار والمجرور
على ما كانا وقيل انتصاب فاها على أنه مفعول به أي جعل الله فا الداهية إلى فيك أي جعلها مشافهتك
قوله المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل نحو ضربت زيدا وأعطيت عمرا درهما **أقول**
الواقع قوله ما وقع عليه فعل الفاعل لفظ جاباه يريد ما وقع عليه أو جرى مجرى الوقوع ليدخل فيه المنصوب
في ما ضربت زيدا وأوجدت ضربا وأحدثت قتلا فكأنك أوقعت عليه الضرب على زيد وكان الضرب
كان شيئا أوقعت عليه الإيجاد وفسر المصنف وقوع الفعل بتعلقه بما لا يعقل إلا به فعلى تفسيره ينبغي
أن يكون المجرورات في مررت بزيد وقربت من عمرو وبعدت من بكر وسرت من البصرة إلى الكوفة
مفعولا بها ولا شك أنه يقال إنها مفعول بها لكن بواسطة حرف جر ومطلق لفظ المفعول به لا يقع على
هذه الأشياء في اصطلاحهم وكلامنا في المطلق وأيضا فإن معنى اشترك في قولهم اشترك زيد وعمرو
لا يفهم بعد إسنادك إياه إلى زيد إلا بشيء آخر وهو عمرو أو غيره وليس بمفعول به في الاصطلاح والأقرب
في رسم المفعول به أن يقال هو ما يصح أن يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله المثبت

أو المجهول مثبتا فقولنا اسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله يخرج جميع المفعولات أما المفعول المطلق
فلأن الضرب في قولك ضربت ضربا وأحدثت ضربا وإن كان مفعولا للمتكلم في المثالين لا يقال في الأول
إن ضربا مفعول مضروب ويقال في الثاني إنه محدث وأما سائر المفاعيل فيطلق عليها اسم المفعول
المصوغ من عامله لكن مقيدا بحرف الجر كما يقال في سرت اليوم فرحا وزيدا إكراما لك إن اليوم مسير فيه
وكذا فرحا وزيدا مفعول معه وإكراما مفعول له وكذا في قولك مررت بزيد وقمت إلى زيد زيد ممرور به
ومقوم إليه وزيدا في قربت زيدا وحسب زيدا وبعت زيدا مالا وكلت زيدا طعاما ونصبت زيدا
شراء وأمثالها ملحق بالمفعول به بحذف حرف الجر لأنه مقروب منه ومحسوب له ومبيع منه ومكيل له ومبتغى له
وقولنا المثبت أو المجهول مثبتا ليعم زيدا في ضربت زيدا وما ضربت زيدا وأفعال القلوب في الحقيقة لا تتعدى
إلا إلى مفعول واحد وهو مضمون الجزء الثاني مضافا إلى الأول فالمعلوم في علمت زيدا قائما قيام زيد لكن
نصبهما معا لتعلقه بمضمونهما معا ولذا قل حذف أحدهما من دون الآخر مع أنها لا تكمل لو حذفت أحدهما
لكنت كالحاذف بعض الكلمة وباب كسوت وأعطيت متعد إلى مفعولين حقيقة لكن أولهما مفعول
هذا الفعل الظاهر إذ زيد في قولك كسوت زيدا جبة وأعطيت زيدا جبة مكسو ومعطى وثانيهما مفعول
مطاوع هذا الفعل إذ الجبة مكتساة ومعطوة أي مأخوذة وكذا نحو أحفرت زيدا النهر زيد محفر والنهر
والنهر محفور والمعنى حملت زيدا على أن يكتسي الجبة ويعطوها ويحفر النهر وليس انتصاب الثاني في مثله بالمطاوع
المقدر كما قال بعضهم أي أحفرته فحفر النهر لأنك تقول أحفرته النهر فلم يحفره بل انتصاب المفعولين بالفعل
الظاهر لأنه متضمن لمعنى الحمل ذلك الفعل المطاوع أي حملته على الحفر كما مر وباب أعلمتك زيدا قائما في الحكم
متعد إلى مفعولين فإن المعلم هو المخاطب وقيام زيد هو المعلوم كما قلنا في كسوت وأعطيت فنصب اللذين
والثالث لكونهما معا متضمن لمفعوله الثاني كما قلنا في علمت وقولهم المفعول به الضمير يرجع إلى الألف
واللام أي الذي يفعل به فعل أي جاء بالفعل ووقع عليه يقال فعلته فعلا قال الله وما أدري ما يفعل بي ولا
بكم وكذا الضمير في المفعول فيه وله ومعه وأما ناصب المفعول فالفعل عند البصرية أو شبهه بناء على أنه
به يقوم المعنى المقتضي للرفع أي الفاعلية وقال الفراء هو الفعل والفاعل وقال هشام بن معاوية من الكوفيين
هو الفاعل وقد ذكرنا في حد العامل أن هذين القولين ولي بناء على أن النصب علامة الفضلة لا علامة
المفعولية وقال خلف من الكوفيين إن عامله كونه مفعولا كما قال في الفاعل إن عامله الإسناد على ما تقدم
قوله وقد يتقدم على الفعل **أقول** هذا الحكم ليس مختصا بالمفعول به بل المفعولات
الخمسة فيه سواء إلا المفعول معه وذلك لمراعاة أصل الواو إذ هي في الأصل للعطف فموضعها أثناء
الكلام ويجب تأخير منصوب الفعل عنه إن كان الفعل بنون تأكيد مشددة أو مخففة فلا يقال زيدا
اضربن ولعل ذلك لكون تقديم المنصوب على الفعل دليلا في الظاهر على أن الفعل غير مهم والاهتمام يوجبه
عن مرتبته أي الصدر وتوكيد الفعل مؤذن بكونه مهما فيتنافيان في الظاهر وكذا يجب تأخيره عنه لو التبس
المنصوب بغيره بسبب التقديم كما في ضرب موسى عيسى إذ لو قلت فيه عيسى ضرب موسى لظن أن المقدم مبتدأ
وكذا لو كان الناصب فعل التعجب نحو ما أحسن زيدا لأنه لا يتصرف في معموله كما يجيء وكذا لو كان الفعل
صلة للحرف نحو عجبت من أن ضربت زيدا إذ لا يفصل بين الحرف الموصول وصلتها كما يجيء في باب الموصول

ويجب تقديم منصوب الفعل عليه ان تضمن المنصوب معنى الاستفهام او الشرط او اضيف الى ما تضمن اصلهما نحو ايهم ضربت وايهن تركب اركب وغلام ايهم ضربت وغلام من لقيت فاكرمه وكذا ان كان المنصوب معمولا لما يلي الفاء التي في جواب اما اذا لم يكن له منصوب سواه نحو قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر وذلك لما يجي في حروف الشرط ان لا بد من نائب مناب الشرط المحذوف فحل اما ولو كان له منصوب آخر جاز ان تقدم ايهما شئت وتحل الآخر بعد عامله نحو اما يوم الجمعة فاضرب زيدا وكذا ان سد شرط آخر مسد شرط اما نحو اما ان لقيت زيدا فاضرب خالدا لم يجب تقديم المنصوب ومنع الكوفيون نحو زيدا غلامه ضرب لان زيدا متاخر في التقدير من وجوه احدها احدهما بالنظر الى غلامه لانه مبتدا خبره والثاني بالنظر الى ضرب لانه معموله والثالث بالنظر الى فاعل ضرب لانه مفعوله فيتقي الضمير المتصل بغلامه كانه لا مفسر له قبله بخلاف قوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه لان المنصوب متاخر من جهة المفعولية وبخلاف زيدا ضرب غلامه فانه متاخر من جهة المفعولية والمفعولية واجازه البصرية وهو الحق اكتفاء بالتقدم اللفظي وكذا منع الكوفيون نحو غلامه او غلام اخيه ضرب زيد واي شي اراد احد زيد على ان في اراد ضمير زيد وذلك لان المفسر في هذه الصور هو الفاعل ولا يجوز ان تقدره قبل المفعول المقدم على الفعل لان الفاعل لا يتقدم على الفعل فكيف يفسر ما هو متقدم لفظا وليس بمقدم تقديرا وهذا بخلاف ضرب غلامه زيد فان قرينة المفسر قبل الضمير يجوز تقديمه عليه واجازه البصريون وهو الحق نظرا الى مرتبة المفعول بعد الفاعل فاذا لم يجز تقديم المفسر وجب اي الفاعل اخرتا مما اتصل به الضمير المفسر فيقول ان تقدير غلامه ضرب زيد ضرب زيد غلامه وكذا منعوا نحو ما طعامك اكل الا زيد لانك حذفت الفاعل الذي هو الاصل والعمدة واعتنيت بالمفعول الذي هو الفضلة وذلك بان قدمته على الفعل واجازه البصريون وهو اولى لان المسند الفاعل واعلم انه لا يتقدم فاعل فعل ضمير متصل على مفسره الظاهر اي لا ينصبه فلا يقال زيدا ضرب كما يجي في المنصوب على شريطة التفسير قولـــــه وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب ووجوبا في اربعة مواضع الاول سماعي نحو امرء ونفسه وانتهوا خيرا لكم واهلا وسهلا اقول القرينة الدالة على تعيين المحذوف قد يكون لفظية كما اذا رايت شخصا في يده خشبة قاصدا لضرب شخص فتقول زيدا اي اضرب امرء ونفسه اي دع امرء والواو بمعنى مع او للعطف وعلم وجوب الحذف في السماعيات كثرة الاستعمال وانما كانت سماعية لعدم ضابط يعرف به ثبوت علة وجوب الحذف اي كثرة الاستعمال بخلاف المنادى فان الضابط كونه منادى قوله تعالى وانتهوا خيرا لكم وتقديره سيبويه انتهوا عن التثليث وائتوا خيرا لكم وقال الكسائي التقدير انتهوا يكن خيرا لكم وليس بوجه لانه كان لا ان كان لا يقدر قياسا فلا يقال عبد الله المقتول اي كن ذلك وقال الفراء لو كان نعلي اضمار لجاز اتق الله محسنا وهو عنده بتقدير انتهوا انتهاء خيرا لكم وقولهم حسبك خيرا لك ووراءك اوسع لك تقديره حسبك وائت خيرا لك ووراءك وائت مكانا اوسع لك تقوي مذهب سيبويه اي تقديره في الآية وكذا قوله مواعده سرضي مالك اذا الوى عنهما اهلا اي وطئي ائت مكانا سهلا وكذا

قولهم الله امرا قاصدا اي انته عن هذا وائت امرا قاصدا وقد ينابت في هذه المواضع الكلمة في الاول عن شي ثم حيث بعلع لما الاسمي عنه ما وقع به فيجب ان ينصب بائت او اقصد او ما يفيد هذا المعنى وليس قولهم امرا مما حذف فعله على ما ذكره سيبويه واورده الزمخشري في ذلك واورد سيبويه انتهوا خيرا لكم وحسبك خيرا لك فيما وجب اضمار فعله ولعله سمع انته وائت امرا قاصدا باظهار ناصب امرا ولم يسمع اظهار خيرا لكم وخيرا لك والا فالمعنيان متقاربان في المعنى ومعنى امرا قاصدا امرا ذا قصد والقصد في الامر خلاف القصور والافراط قال كلا طرفي قصد الامور ذميم قوله اهلا اي اتيت اهلا لا اجانب ووطئت مكانا سهلا عليك لا وعرا وقال المبرد هي منصوبة على المصدر اي رحب بلادك رحبا اي رحبا واهلت اهلا اي تاهلت تاهلا فقد له فعلا وان لم يكن له كما قيل في نحو القهقرى على نحو ما ذكرنا وسهل موضعك سهلا على وضع سهلا موضع سهولة ومن الواجب اضمار فعلها سماعا قولهم هذا ولا زعماتك كان المخاطب كان يزعم زعمات كاذبة فلما ظهر ما خالف ذلك من قوله عليه السلام الصدق صادر من غيره قيل له هذا ولا زعماتك اي هذا الحق ولا اتوهم زعماتك ويجوز ان يكون التقدير ازعم هذا ولا ازعم او ازعم هذا ولا ازعم زعماتك ومنها قولهم من انت زيدا واصله ان رجلا غير معروف بفضيلة يسمى بزيد وكان اسم رجل مشهور فانكر ذلك عليه اي من انت ذاكرا زيدا وانتصاب ذاكرا على الحال من معنى من انت اي من تكون كما قيل في كيف انت وقصعة من ثريد اي كيف تكون ويقال هذا ايضا فيمن ذكر عظيما بسوء اي من انت تذكر زيدا ويروى زيد بالرفع اي كلامك زيد نحو كلمة فوه الى في والنصب اشهر ومنها قولهم عذيرك من فلان والعذير اما بمعنى العاذر كالسميع او المعذور كالليم بمعنى المولم واعذر وعذر بمعنى ويجوز ان يكون بمعنى العذر الا ان الفعيل في مصدر غير الاصوات قليل كالنكير واما في الاصوات كالصهيل والنديم فكثير والعذير ايضا الحال التي يحاولها المرء يعذر عليها قال العجاج جاري لا تستنكري عذيري سيري واشفاقي على بعيري من يقول سيري واشفاقي الحال التي ينبغي ان تعذر فيها ولا تلام عليها يقال هذا اذا اساء رجل الصنيع الى المخاطب اي احضر عاذرك او عذرك او الحال التي تعذر فيها ولا تلوم ومن فعل المكروه الى ذلك الشخص اي لك العذر فيما تجازيه لسوء صنيعه اليك ومعنى من فلان اي من اجل الاساءة اليه وايذائه اي انت ذو عذر فيما تعامله من المكروه ومنه ما يروى عن النبي عليه السلام انه قال لابي بكر اعذرني من عايشة اي من جهة تلومني فيها وتم بكرها وفي الخبر لن يهلك الناس حتى يعذروا من انفسهم اي يعتبوا العذر بسبب كثرة ذنوبهم لعذرهم وصلكم فمعنى من انفسهم واهلا كها ويقال من يعذرني من فلان اي من اجل ايذائه اياه اي في عذري ايذاءه فهل ههنا من ضمن رضي ومنها قولهم اهلك والليل ان كان الواو فيه بمعنى مع فالمعنى الحق اهلك مع الليل اي لا يسبقك اليهم وان كانت للعطف انتصب ليلا بفعل آخر غير ناصب اهلك اي الحق اهلك وسابق الليل ومنها كليهما وتمرا اي اعطني كليهما وتمرا واصله انه قال شخص بين يديه زبد وسنام وتمر لآخر اي هذين تريد مشيرا الى الزبد والسنام فقال ذلك الآخر ذلك ومنها قولهم الكلاب على البقر اي ارسل واحشفا وسوء كيلة اي اتجمع حشفا وكل شي ولا شتيمة

جوهلي اصنعه كل شيء ولا ان يكتب بشتيمة حر وان تاتي فاصل الليل والنهار اي فاتي اهل الليل والنهار
لياخذ الكل بالليل والنهار وديار الاحبة اي اذكرها وقولهم كاليوم رجلا اي ما رايت كرجل اليوم
رجلا على حذف ناصب رجل وحذف ما اضيف الى اليوم وكاليوم حال مقدم من رجلا وقد
قال كلاهما بالرفع ونصبا وكل شيء ولا شتيمة حر اي كلاهما لي وكل شيء امم ووجوب الحذف في جميع
ما ذكروا امثالها لكونها امثالا او كالمثل في كثرة الاستعمال والامثال لا تغير واعلم ان المفعول
يحذف كثيرا الا في افعال القلوب كما عرفه في بابها وكذا المتعجب منه فانه لا يحذف الا مع قيام القرينة
على ضده نحو ما احسنك واجمل اذ لا فائدة في التعجب من دون المتعجب منه ولا يحذف الجار
نحو ضربت زيدا في جواب من قال من ضربت اذ هو مقصود الكلام وكذا اذا كان مستثنى نحو ما ضربت الا
زيدا وما حذف من المفعول به فهو على ضربين اما منوي كما في قوله تعلمن بها اي بث وه او غير منوي
وذلك اما لتضمين الفعل معنى اللازم كقوله كالقوز عراه اي بعد لون وقوله وان تعذر بالمحلة
ذي ضروعها الى الضيف يجرح في عراقيها نصلي اي يوبر بالجرح واما للمبالغة بترك التقييد كما تقول
فلان يعطي ويمنع قال الله والله يقبض ويبسط **قولـــه** الثاني المنادى وهو المطلوب
اقباله بحرف نائب مناب ادعوا لفظا او تقديرا **اقول** ـــــــ اي الذي يطلب منه ان
يقبل عليك بوجه قال المصنف المطلوب اقباله اخرج المندوب لانه المتفجع عليه لا المطلوب
اقباله بحرف نائب مناب ادعوا اخرج نحو زيد في قولك اطلب اقبال زيد وقد تصلف بهذا
الحق وقال ـــــ ان الزمخشري لم يحد المنادى لاشكاله وذلك لانه لو حد بامر معنوي اي كونه
مطلوب الاقبال دخل فيه زيد في اطلب اقبال زيد ولو حد بامر لفظي اي ما دخل عليه يا واخواتها
دخل فيه المندوب وليس بمنادي والظاهر ان جار الله لم يحده لظهوره لا لاشكاله فان المنادي عنده
كل ما دخله يا واخواتها والمندوب عنده منادي كما صرح به لما فصل احكام المنادى في الاعراب
والبناء وكذا الظاهر من كلام سيبويه انه منادي قال ـــــ الجزولي المندوب منادى على وجه
التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول تعالى فانا مشتاق اليك ومنه قولهم في المراثي
لا تبعد اي لا تهلك كانهم ح‍سبتم بالميت يصورونه حيا فكرهوا موته فقالوا لا تبعد اي لا تبعد
ولا هلكت وكذا المندوب المتفجع عليه واويلاه وواثبوراه وواحزناه اي احضر حتى تتعجب من
فضاعتك والدليل على كونه مدعوا قوله تعالى لا تدعوا اليوم ثبورا واحدا وادعوا ثبورا كثيرا
ام هم يقولوا واثبوراه وكذا المستغاث منادى دخله معنى الاستغاثة والمتعجب منه منادى دخله
معنى التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي احضر حتى تتعجب منه وكذا الاسم دخله معنى المخصوص فانه تقول
هو منادى نقل الى معنى الاختصاص والعارض غير معتد به هذا وانتصاب المنادى عند سيبويه
على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصله عنده يا ادعوا زيدا فحذف الفعل حذفا لازما
لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته واحال المبرد نصب المنادى على
حرف النداء لسده مسد الفعل وليس بجيد لانه يجوز امالة الفعل فلا يكون اذ ذاك من هذا الباب
اي مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذهبين يا زيد جملة وليس المنادى باحد

بحث المنادى

جزئي الجملة فعند سيبويه جزء الجملة اي الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء
سد مسد احد جزئي الجملة اي الفعل والفاعل ولا منه من دعوى سد مسدهما والمفعول به على
المذهبين واجب الذكر لفظا او تقديرا اذ لا تنادي من المنادي وما اورد من هنا ان ما
مر ان الفعل لو كان مقدرا او كان يا عوضا منه لكان جملة خبرية غير لازم لان الفعل يتضمن
به لانشاء فلا وجه ان يقدر بلفظ الماضي اي دعوت او ناديت لان لا غلب في الافعال
الانشائية مجيئها بلفظ الماضي وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواتها اسماء ومنهم من قال اسماء
لافعال لا يكون على اقل من حرفين والهمزة من ادوات النداء ويمكن ان يقال خالفت اخواتها
لكثرة استعمال النداء فيجوز في اداته ما لا يجوز في غيرها الا ترى الى الترخيم ومنهم ايضا بان الضمير فيه
لا يكون لغائب لعدم تقدم ذكره ولا للمتكلم لان اسم الفعل لا تضمر فيه ضمير المتكلم والجواب
ان اسم كل فعل يجري مجرى ذلك الفعل في كون فاعله متكلما ظاهرا ومضمرا غايبا او متكلما او
مخاطبا لكنه لا يبرز في اسم الفعل شيء من الضماير وتقول صه في المفرد المذكر والمؤنث وكذا في
مثناهما ومجموعهما واذا كان اداة النداء بمعنى فعل المتكلم استتر فيه ضميره فيكون كما قال
بعضهم في أف انه بمعنى اتضجر وتضجرت وفي اوّاه انه بمعنى اتوجع او توجعت وقيل لو كان
اسم فعل لتم من دون المنادى لكونه جملة والجواب انه قد يعرض للجملة ما لا يستقل كلاما كالجملة
القسمية والشرطية والنداء لا بد له من منادى واعلم انه قد ينصب عامل المنادى المصدر
اتفاقا نحو يا زيد دعاء حقا ويجوز ان يكون مثل الله اكبر دعوة الحق وزيد قائم حقا اي منصوبا
بعامل مقدر كما قيل فيهما واجاز المبرد نصبه للحال نحو يا زيد قائما اذا ناديته في حال قيامه
قال ـــــ ومنه قوله يا بؤس للجهل ضرارا لاقوام والظاهر ان عامله بؤس الذي بمعنى
الشدة وهو مضاف الى صاحب الحال اعني الجهل بتقدير الزيادة اللام فهو مثل اعجبني زيد
راكبا **قولـــه** ويبنى على ما يرفع به ان كان مفردا معرفة نحو يا زيد ويا رجل ويا زيدان
ويا زيدون **اقول** ـــــــ انما قال على ما يرفع به ليكون اعم من قولهم يبنى على الضم فان نحو
يا زيدان ويا زيدون خارج منه وما يرفع به الاسم الضم والالف والواو وقال الكسائي المنادى
المفرد المعرفة مرفوع لتجرده عن العوامل اللفظية لا يعني ان التجرد فيه عامل الرفع كما قال بعضهم
في المبتدا بل المراد به انه لم يكن فيه سبب البناء حتى يبنى فلا بد فيه من الاعراب ثم انا لو جرناه
لتشبه بالمضاف الى ياء المتكلم اذا حذف الياء ولو فتحناه لتشبه بغير المنصرف فرفعناه ولم ننونه
ليكون فرقا بينه وبين ما رفع بعامل رافع ولا يعترض عليه بالمبتدا فان العامل فيه عنده هو الخبر
قال وانما نصب المنادى الطويل لطوله ولان المنصوبات في كلام العرب اكثر فهو عنده مرفوع
او منصوب بلا عامل وقال الفراء اصل يا زيد يا زيداه المنادى بين الصوتين ثم اكتفوا ونوى
الالف فصار كالغايات فبني على الضم وفتح المضاف لوقوع المضاف اليه موقع الف يا زيداه
حركته عنده ليست نصبا ولا ادري ما يقول في نصب المضارع والمفرد النكرة ولم لا يجري
المضاف مجراهما في كونه منصوبا **قوله** مفردا اي الذي لا يكون مضافا ولا مضارعا له

فتدخل فيه نحو يا زيدان ويا زيدون ونعني بالمعرفة ما كان مقصوداً اقصده سواء يعرف بالنداء او
كان معرفة قبله فيبنى نحو يا زيد ويا رجل ويا هذا ويا انت والضم مقدر في المنقوص والمقصور نحو يا قاضي
ويا فتى وفي المبني قبل النداء نحو يا هذا ويا هؤلاء ويونس يحذف الياء في المنقوص ويعوض منها
تنويناً فيقول يا قاض لانه لم يعهد لام المنقوص ثابتاً مع السكون بلا لام او اضافة ولا يحذف
في ياء مري الارآة خوفاً من الاجحاف بالكلمة وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية
المشابهة لكاف الخطاب الحرفي لفظاً ومعنى وكونه مثلها افراداً وتعريفاً وذلك لان يا زيد بمنزلة
ادعوك وهذا الكاف ككاف ذلك لفظاً ومعنى وانما قلنا ذلك لما تقرر ان الاسم لا يبنى الا
لمشابهة الحرف او الفعل او لانه لمشابهة الاسم المبني اما المضاف والمضارع له فلم يبنيا لانهما
ليسا كالكاف افراداً او لم يبن المفرد المنكر لانه ليس مثلها تعريفاً ولم يقع موقعها وان وقع المضمر
منادى جاز نحو يا انت نظراً الى المظهر قال يا ابجر بن ابجر يا انت انت الذي طلقت عام جعت
وجاز يا اياك نظراً الى كونه مفعولاً كما ورد في كلام ابن الاحوص يا اياك قد كفيتك قاله لابنه
لما اراد ان يتكلم واذا اضطر الى تنوين المنادى المضموم اقتصر على القدر المضطر اليه فنون
قال سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام وعند يونس ينصب رجوعاً الى الحركة الاعرابية
لما اضطر الى ازالة البناء بتنوين التمكن وانما بني المفرد على الحركة لان له عرقاً في الاعراب وبني
على الضم فرقاً بين حركتي المنادى المعرب نحو يا قوم ويا قومنا وحركة المبني نحو يا قوم كما عملوا ذلك في
نحو قبلك ومن قبلك وقبل قوله ويخفض بلام الاستغاثة نحو يا لزيد ويفتح لالحاق الفها
ولا لام لها نحو يا زيداه وينصب ما سواهما نحو يا عبد الله ويا طالعاً جبلاً ويا رجلاً لغير معين اقول
هذه اللام المفتوحة يدخل المنادى اذا استغيث به نحو يا لله او تعجب منه نحو يا للماء وهي لام
التخصيص ادخلت علامة للاستغاثة والتعجب وانما اختيرت من بين الحروف لمناسبة
معناها لمعناهما اذ المستغاث مخصوص من بين امثاله بالدعاء وكذا المتعجب منه مخصوص من
بين امثاله بالاستحضار لغرابته فاللام متعلقة بادعو المقدر عند سيبويه او بحرف النداء
القائم مقامه عند المبرد الى المفعول وجاز ذلك مع ان ادعو متعد بنفسه لضعفها بالاضمار
او لضعف النائب منابه الا ترى انك تقول ضربي لزيد حسن وانا ضارب لزيد ولا يجوز ضربت
لزيد وانما فتحت لام الجر في المستغاث لاجتماع شيئين احدهما الفرق بين المستغاث و
المستغاث له وذلك انه قد يلي يا ما هو مستغاث له بكسر اللام والمنادى محذوف نحو يا
للمظلوم ويا للضعيف اي يا قوم والثاني وقوع المستغاث موقع الضمير الذي تفتح لام الجر
معه لما تجيء في حروف الجر فان عطفت بغير يا نحو قوله يا للكهول وللشبان للعجب كسرت اللام
لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وان عطف مع يا فلا بد من
فتح لام المعطوف ايضاً نحو قوله يا لعطافنا ويا لرياح وانما يكسر لام المستغاث له لعدم
وقوعه موقع الضمير نحو قوله يا لله للمسلمين وفتحنا اللام في المتعجب منه لوقوعه موقع الضمير
فقط ويطرد كسر لامه على انه مدعو له والمنادى محذوف نحو يا للدواهي ويا للماء ويا للعلقمة

وحكى الفراء

وحكى الفراء عن بعضهم ان اصل يا لزيد يا آل زيد فخفف وهو ضعيف لانه يقال ذلك فيما لا آل له نحو يا
للدواهي ويا لله ونحوهما وقد يستعمل المستغاث له بمن نحو يا لله من الم الفراق وهو متعلق بما دل
عليه ما قبله من الكلام اي استغيث بالله من الم الفراق واما اللام الداخلة في المستغاث له فهي
متعلقة بما تعلق به اللام الاول فمعنى يا لله للمسلمين اخصه بالدعاء لاجل المسلمين وقد يستغنى عن
المستغاث له اذا كان معلوماً وقد يدخل اللام المفتوحة على المنادى المهدد نحو يا لزيد لاقتلنك قال
مهلهل يا لبكر انشروا لي كليباً يا لبكر اين اين الفرار وقولهم ان هذه لام الاستغاثة كانه
استغاث بهم لنشر كليب واستغاث بهم للفرار تكلف ولا معنى للاستغاثة ههنا لا حقيقة ولا
مجازاً ولا يجوز دخول اللام على المنادى في غير المعاني المذكورة فلو قلت يا لزيد وقد كان كذا وكذا
تحدثه لم يجز ولا يستعمل من حروف النداء في الاستغاثة والتعجب الا يا وحدها لكونها اشهر في النداء
فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في المنادى المستغاث والمهدد به والمتعجب منه قوله قال
الخليل اللام بدل عن الزيادة في آخر المستغاث به والمتعجب منه فكل واحد عوض والالف يعاقب صاحبه
ولا يجتمعان وحكم هذه الزيادة حكم زيادة المندوب فيكون عقة واواو مرة يا روعة الفاكن زيادة
المندوب وتجيء واما انتصاب المستغاث به والمتعجب منه مع تجرده من اللام وان كانا مفردين معرفين
لان علة البناء في المنادى ضعيفة لانه لما شابهت للاسم المبني للحرف فغلبت المقتضية للجر حرف النداء
المقتضية للبناء لضعفها في اقتضاء البناء على ما قلنا مع كونها ابعد من مقتضى الجر قوله ينصب ما سواهما
اي ما سوى المفرد المعرفة والمستغاث مع اللام كان او مع الالف وما سواهما ثلاثة اقسام المضاف
والمضارع له والمفرد النكرة ويعنون بالمضارع للمضاف اسماً يجيء بعده شيء من تمامه اما معمول للاول
نحو يا طالعاً جبلاً ويا حسناً وجهه ويا خيراً من زيد واما معطوف عليه عطف النسق على ان يكون المعطوف
مع المعطوف عليه اسماً لشيء واحد نحو يا ثلاثة وثلاثين لان المجموع اسم لعدد معين كاربعة وخمسة
فهو كخمسة عشر الا انه لم يركب لفظاً ولا فرق في مثل هذا العدد المعطوف بعضه على بعض بين ان يكون
علماً او لا فانه مضارع للمضاف وهذا ظاهر مذهب سيبويه وكذا تقول يا ثلاثة وثلاثين عندي
وقال الاندلسي وابن يعيش هو انما يضارع المضاف اذا كان علماً والا فلا فيقال عندهما في
يا ثلاثة والثلاثون او والثلاثين كيا زيد والحارث هذا اذا قصدت جماعة معينة ولا قلت
يا ثلاثة وثلاثين نحو يا رجلاً وامرأة لغير معين وللاول اولى لطوله قبل النداء وارتباط بعضه
ببعض من حيث المعنى كما في يا خيراً من زيد بلا شك واما نعت موصوف او ظرف نحو قولك يا حليماً
لا تعجل ويا جواداً لا تبخل قال ايا شاعراً لا شاعر اليوم مثله جرير ولكن في كليب تواضع
قال اعبداً حل في شعبي غريباً الوماً لا ابا لك واغترابا وقال ادار الحزوى هجت للعين
عبرة فماء الهوى يرفض او يترقرق وقال الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام
فكل هذا مضارع للمضاف سواء جعلته علماً او لا واذا لم تجعله علماً جاز ان يتعرف بالقصد
كما في يا رجل وان لا يتعرف لعدم القصد كيا رجلاً مقبولاً في النكرة يا حسناً وجهه طريف
ويا ثلاثة وثلاثين ظرفاً ويا عبداً حل في شعبي غريباً وتقول في المعرفة يا حسناً وجهه الظريف

وبالمشرق لمثل الظرفاء، وكان القياس في الموصوف بالجملة او الظرف ايضا ان يجوز نحو يا حليما لا تعجل
المدروس، واما الجرمي فاجاز ذلك لكنه كره وصف الشيء بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة فالوجه ان
لا يوصف الا بالنكرة على تقدير انه كان موصوفا بجميع تلك الصفات المنكرة قبل النداء، ومعمول حليما
لا يجعل غفارا للذنوب شفاها وان لم يكن للمعطوف مما يكون مع المعطوف عليه اسما لشيء واحد بل كل منهما
اسم لشيء مستقل نحو يا رجلا وامرأة ولم يكن الوصف بالجملة او الظرف فليس متبوعهما مضارعا للمضاف
لانه لا يجوز مع قصد التعريف يا رجلا وامرأة ويا رجلا ظريفا بخلاف نحو يا ثلثة وثلثين اذ الاول
لا يستقل عن دون الثاني من حيث المعنى وبخلاف نحو يا حليما لا تعجل لان الجملة والظرف لا يكونان صفة
للمعرفة الا ترى انك لا تقول في باب لا حليما لا تعجل ولا غلاما من العقلاء في الدار لان الجملة والظرف
يصح وقوعهما وصفا للنكرة فظهر انهم مضطرون الى الحمل نحو يا حليما لا تعجل واما الجرمي فجعل مضارعا
للمضاف مع قصد التعريف ايضا بخلاف يا رجلا ظريفا فان قيل اجعل الجملة او الظرف صلة للذي
وقلنا وصفا للمعرفة قبل النداء موضع الاختصار الا ترى الى الترخيم وحذف حرف النداء وقد جوز
الكسائي والفراء نحو يا رجلا راكبا لمعين على انه مضارع للمضاف حتى انهما اجازا يا راكبا
لمعين على حذف الموصوف وفي كلام سيبويه ايضا ما يشعر بجواز نحو يا رجلا راكبا لمعين وفيه
اشكال لاستلزام لا رجلا راكبا ولا قائل به واما ساير التوابع من البدل وعطف البيان والتأكيد
فلا يجوز ان يكون المنادى بها مضارعا للمضاف لان شيئا منها ليس متبوعها اسما لمسمى واحد
كما في يا ثلثة وثلثين في العدد ولا يلزم من ضم متبوعها تمام فساد كما لزم في نحو يا حليما لا تعجل ويا رجلا
لمعين عند الفراء والكسائي لا يجيزان ان النكرة مفردة بل يوجبان الصفة نحو يا رجلا ظريفا ونحو قوله
يا راكبا اما عرضت فبلغن ... نداماي من نجران ان لا تلاقيا انما جاز عندهما لكون راكبا وصفا لموصوف
مقدر اي يا رجلا راكبا او لكونه معرفة ولا يرى البصريون بكون المنادى نكرة غير موصوفة لا في اللفظ
ولا في التقدير بأسا اذ لا مانع من ذلك واجاز بعضهم ضم المنادى المضاف والمضارع له اذا جاز دخول
اللام عليهما نحو يا رجل ضارب الرجل ويا ضارب رجلا وان لم يجز دخول اللام نحو يا عبد الله ويا خيرا
من زيد لم يجز ضمهما ولعل ذلك في المضاف لكون جواز دخول اللام فيه دليلا على ان الاضافة غير
حقيقية وان المضاف كالمفرد ولذلك جاز يا زيد الحسن الوجه برفع الوصف اتفاقا ولم يجز في يا زيد
ذا المال الا النصب واجري المضارع للمضاف اذا صلح للام مجرى المضاف قوله
وتوابع المنادى المبني المفردة من التأكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه
ترفع على لفظه وتنصب على محله نحو يا زيد العاقل والخليل في المعطوف يختار الرفع وابو عمرو
النصب وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل والا فكابي عمرو والمضافة المعنوية تنصب و
البدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المستقل مطلقا والعلم الموصوف بابن مضافا الى علم آخر يختار فتحه
اقول كان عليه ان يقول توابع المنادى المبني غير المستغاث الذي في آخره زيادة الاستغاثة
فان توابعه لا ترفع نحو يا زيداه وعمرو ولا يجوز وعمرو لان المتبوع مبني على الفتح وكذا توابع المنادى
المجرور باللام لا يكون الا مجرورة تقول يا لزيد وعمرو ولا يجوز رفعها ولا نصبها لظهور اعراب المتبوع

واما نحو ضرب زيد وعمرو فسيجيء الكلام عليه في باب الاضافة وقال الاصمعي لا يوصف المنادى المضموم
لشبهه بالمضمر الذي لا يجوز وصفه فانتصاب نحو الظريف في قولك يا زيد الظريف على تقدير انت
الظريف وانتصابه على تقدير اعني الظريف وليس بشيء اذ لا يلزم من مشابهته له كونه مثله
في جميع احكامه ثم نقول توابع المنادى على ضربين اما بدل وعطف نسق مجرد عن اللام او غيرهما
من بقية توابع الخمسة وهي النعت والتأكيد وعطف البيان وعطف النسق ذو اللام والضرب
الاول كالمنادى المستقل اي كالمنادى الذي باشره حرف النداء سواء كانا مفردين او لا وكان
متبوعهما مضموما او لا فتقول يا زيد ورجلا اذا قصدت التنكير كما تقول يا رجلا وتقول يا زيد
ورجل اذا قصدت التعريف وكذا يا عبد الله وطالعا جبلا ويا عبداه ورجل واذا كانا
مضافا او مضارعا له نحو يا زيد وعبد الله ويا عبداه وطالعا جبلا وتقول في البدل يا زيد
اخانا ويا عبد الله اخي وذلك لان عطف النسق من حيث المعنى منادى مستأنف الذي باشره
النداء هذا ما نص عليه سيبويه واجاز يا زيد وعمرو على الموضع اذ بين ما باشره حرف النداء
حقيقة وبين ما هو في حكم المباشر فرق قالوا ونظير ذلك رب شاة وسخلتها وعلى هذا اجاز المبرد
نحو يا زيد وعمرو بالرفع حملا على اللفظ وكذا اجاز يا عبد الله وزيدا بالنصب وكل ذلك بناء على
انه قد يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع وكذا البدل ساد مسد المتبوع وجاز قيامه مقامه
فجاز ان يكون في اللفظ كالنداء المستأنف والذي ارى ان عطف البيان هو البدل كما يجيء في باب
التوابع فيطرد فيه حكم البدل نحو يا عالم زيد ويا ذا المال بكر بالضم فيهما ويجوز في البدل ان لا يجعل
كالمستقل فيقال يا عالم زيد بالرفع كما في التوابع فان قيل فاذا كان البدل والمعطوف
المجرد عن اللام في حكم ما باشره الحرف المباشر لمتبوعهما فليجز لا رجل غلام لعمرو في البدل ولا غلام
وجاريته في العطف قلت لم يطرد ذلك فيه لان بناء اسم لا للتركيب على ما قيل ولا تركيب
مع كون احد جزئي المركب مقدرا واما لا لعمل لا ضعيفة لضعف مشابهتها لان التي في بابها لا تري
الى نظرها عن العمل بالفصل بينها وبين معمولها بخلاف ان فانها عوامل والجواز نظرا لها بتكرير اسمها
فاذا ضعفت عن التأثير مع ظهورها فكيف يؤثر مع تقديرها بخلاف يا على انه قد جاء
لا غلام وجاريته بالفتح في المعطوف واما الضرب الثاني من التوابع اعني النعت والتأكيد و
عطف البيان عند النحاة وعطف النسق ذا اللام فنقول ان كانت تابعة للمنادى المعرب
نصبت اعني بها معارف كانت او نكرات اذ لا محل لمتبوعها وقال الاخفش في عطف النسق
ذي اللام التابع للمعرب انه يجوز فيه الرفع ايضا نحو يا رجلا والحارث ويا عبد الله والحارث
وكذا اجاز ضم عطف البيان المفرد التابع للمعرب نحو يا اخانا زيد وقال ان هذا موضع يطرد
فيه المرفوع وقد قدمنا ان عطف البيان هو البدل فلزم اذن ضمه اذا كان مفردا تبع المعرب
او المبني وان كانت التوابع المذكورة تابعة للمنادى المبني على ما يرفع به سواء كانت الضمة ظاهرة
او مقدرة نحو يا زيد ويا قاضي ويا فتى ويا هؤلاء فلا يخلو التابع من ان يكون مضافا او لا والمضاف
اما لفظية كما في يا زيد الحسن الوجه قال ... يا ذا المخوفنا بمقتل شيخه ... حجر تمنى صاحب الاحلام

وكذا المضارع المضاف نحو يا مولاء العشرين رجلا وأما معنوية نحو يا زيد ذا المال والاولى حكمها
حكم المفردات لان اضافتها كلا اضافة فيجوز فيها الرفع والنصب لانها اذن في حكم المضارع للمضاف
والمضارع اذا كان تابعا للمضموم ليس واجب النصب كالمضاف اما اذا كان منادى فحكمه حكم المضاف
في وجوب النصب والثانية اي المضاف اضافة معنوية يجب نصبها نحو يا زيد ذا المال في الوصف
ويا تميم كلهم في التاكيد وجاز يا تميم كلهم نظرا الى لفظ تميم قبل النداء لان الخطاب فيه عارض وعطف
النسق وذو اللام لا يكون مضافا اضافة حقيقية وابن الانباري يحكي في هذه المضافات الرفع
ايضا كما في المفرد وان لم يكن التوابع المذكورة مضافة فجاز رفعها ونصبها تقول في الوصف يا زيد
الظريف وفي عطف البيان عند النحاة يا غلام زيد وزيدا وفي التاكيد يا تميم اجمعون واجمعين
وفي المعطوف ذي اللام يا زيد والحارث واما التاكيد اللفظي فان حكمه في الاغلب حكم الاول
اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد لانه هو لفظا ومعنى فكان حرف النداء باشره لما باشر الاول وقد يجوز
اعرابه رفعا ونصبا قال رؤبة اني واسطار سطرن سطرا لقائل يا نصر نصر نصرا وقد
جعل الخليل يا زيد زيد بدلا وجعل سيبويه اياه عطف البيان نظرا لان البدل او عطف البيان
يفيد ما لا يفيد الاول من معنى التاكيد والمبدل فيما نحن فيه لا يفيد الا التاكيد فان وصف
الثاني نحو يا زيد زيد الطويل فابو عمرو يضم الثاني ايضا على انه تاكيد لفظي للاول موصوف او
بدل منه بما حصل له من الوصف كما في قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة كما ذكرنا في لزيد صوت صوت
ولا يجوز ان يكون الثاني مع وصفه وصفا للاول كما جاز هناك لان العلم لا يوصف به وحكى يونس
عن رؤبة انه كان يقول يا زيد زيدا الطويل بنصب زيدا الثاني على انه توكيد مثل يا تميم اجمعين
فلا يمتنع اذن رفعه ثم اعلم انه انما جاز الرفع في المفرد حملا على اللفظ ولم يجز في المضاف عند
ابن الانباري لان النصب في توابع المنادى المضموم كان هو القياس لان التوابع الخمسة انما
وضعت تابعة للمعرب في اعرابه لا للمبني في بنائه الا ترى انك لا تقول جاءني هؤلاء الكرام بجر الصفة
حملا على اللفظ بل يجب رفعها حملا على المحل لكنه لما كانت الضمة التي هي الحركة البنائية تحدث
في المنادى بحدوث حرف النداء وبزواله تزول صارت كالرفع وصار حرف النداء
كالعامل لها وكذلك فتحة نحو لا رجل فلمشابهتها للرفع جاز ان يرفع التوابع المفردة لانها كالتابع
للمرفوع وقلت شناعة استتباع حركة الاعراب لحركة البناء التي هي خلاف الاصل كون
التابع غير محصل في هذا التابع المفرد لانه لو كان منادى لحرك بشبه الرفع اي الضم بخلاف التابع
المضاف اذ المنادى المضاف واجب النصب واما ابن الانباري فلم ينظر الى تصور وقوعها
موقع المنادى بل نظر الى مشابهة متبوعها للمرفوع وتابع المرفوع مرفوع سواء كان مضافا
او مفردا وليس ببعيد في القياس لكنه لم يثبت فان قيل فلم لم يجز بناء التوابع المفردة و
لا سيما الوصف منها كما جاز في لا رجل ظريف فكنت تقول يا زيد الظريف واللام لا تمنع البناء
كما لم يمنع في الخمسة عشر قلت انما جاز ذلك في لا لان المنفي في الحقيقة هو الوصف لا الموصوف
فكان لا باشرت الوصف وذلك لان معنى لا رجل ظريف فيها لا ظرافة في الرجال الذين فيها و

المنفي مضمون

والمنفي مضمون وهي نفي الظرافة لا نفي الرجال فكانه قيل لا ظريف فيها بخلاف يا زيد الظريف فان
المنادى لفظا ومعنى هو المتبوع على انه اورد الاخفش في مسائله الكبير ان بعضهم يقول في الوصف و
عطف البيان نحو يا زيد الظريف ويا غلام زيد انهما مبنيان على الضم كما في البدل وقد قلنا ان عطف البيان
هو بدل قوله والخليل في المعطوف يختار الرفع اي في المنسوق ذي اللام وانما اختار الرفع مع تجويز النصب
نظرا الى المعنى لانه منادى مستقل وان لم يل مباشرة حرف النداء له فالرفع اولى تنبيها على استقلاله
معنى كما في يا ايها الرجل وابو عمرو بن العلاء اختار النصب لانه لاجل اللام امتنع دخول ... وقوعه موقع
المتبوع فاستنكر ان يحمل حركته لحركة ما باشره الحرف فكان الوجه ان ينظر الى كونه تابعا والوجه في التوابع
ان يتبع متبوعها في الاعراب لا في البناء ويلزم الخليل وابا عمرو نظرا الى العلتين المذكورتين تخيير
الرفع او النصب في التابع المذكور مع كون المتبوع غير المضموم قوله وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل
والا فكابي عمرو اي المبرد يوافق الخليل في اختيار الرفع اذا كان ذو اللام مثل الحسن في عروض اللام
وجواز حذفها فكانه اذن مجرد عن اللام ويوافق ابا عمرو في اختيار النصب مع لزوم اللام كما في
الصعق لامتناع مباشرة حرف النداء له مطلقا فكيف نضم ويحتاج ههنا الى معرفة لزوم اللام في
الاعلام وعروضها وذلك بان ينظر الى العلم فان كان غالبا اي كان في الاصل لجنس ثم كثر استعماله في
ذلك الواحد قبل العلمية مع لام العهد ليفيد الاختصاص به وصار ذلك العلم الاتفاقي كان لا بد له من اللام
مثله لانه لم يصر علما الا مع اللام فصارت كبعض حروف ذلك العلم وذلك في الاسم كالبيت والنجم و
الكتاب والمدينة وفي الصفة كالصعق ومن الاعلام الاتفاقية ما يكون بالاضافة نحو ابن عباس وابن الزبير
وان لم يكن غالبا فاما ان يكون منقولا من الصفة او المصدر اولا والمنقول من احدهما كالعباس في الحسن
والحسين والفضل والعلاء والنضر فكون اللام فيه عارضة غير لازمة لانها لم تصر مع اللام علما
حتى يكون كاحد اجزائها بل انما دخلت اللام في مثلها بعد العلمية وان لم يكن العلم محتاجا الى التعريف
وذلك للمح الوصفية الاصلية ومدح المسمى بها ان كانت متضمنة للمدح كالحسن والحسين وذمه ان
كانت متضمنة للذم كالقبيح والنجم لو سمي بها فكانك اخرجتها عن العلمية واطلقتها على المسمين
بها اوصافا فاوقع لم قيل في المثل انما سميتها لتهنا والصفات قبل العلمية اذا استعمل في بعض
ما يصلح له كانت مع اللام كالضارب لبعض الموصوفين بالضرب وكذا المصادر اجريت مجرى
الصفات لانه قد يوصف بها ايضا نحو صوم وزور وعدل وليس جواز دخول اللام في
الاعلام المنقولة من الوصف والمصدر بمطرد الا ترى انك لا تقول في محمد وعلي المحمد والعلي
بل يجوز دخول اللام في اكثرها وما ليس منقولا من الوصف والمصدر فان كان في الاصل المنقول
منه معنى المدح او الذم فلا وجه لجواز لمح الاصل نحو الاسد في المسمى به والكلب في المسمى بكلب
قالوا بنو الشيخ المسمى بني ليث ابن بكر مياه وان لم يكن في الاصل المنقول منه ذلك لم يدخله اللام
الا اذا وقع اشتراك اتفاقي فاما ان يضيف العلم او يعرفه وان كان في الاصل فعلا وليس بمطرد نحو
قال علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم بابيض ماضي الشفرتين يماني وقال
رايت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا باعباء الخلافة كاهله واما اعلام ايام الاسبوع

كالاحد والاثنين والثلثا والاربعا والخميس من الغوالب فيلزمها وقد تجرد اثنان من اللام دون
اخواته نحو قولهم هذا يوم اثنين مباركا فيه وانما حكمنا بكونها غالبة وان لم يثبت الثلثاء
والاربعاء والخميس اجناسا بمعنى الثالث والرابع والخامس محافظا على القاعدة الممهدة في
كون الاعلام اللازمة لامها اجناسا في الاصل صارت بالغلبة اعلاما مع لام العهد فيقدر كونها
اجناسا وكذا في نحو الثريا والدبران والعيوق والسماك لم يثبت الفاظها اجناسا ولم تخرج
بعضها ايضا معنى شاملا للمسمى المعين واخواته كما عرفنا في الثلثاء والاربعاء وربما يكون في بعض
الاعلام ما ثبت لفظا جنسا لكن لا يعرف كيفية غلبته في واحد من جنسه كالمشتري في الكوكب المعين
فانا لا ندري ما معنى الاشتراء فيه وكذلك قال سيبويه وما لم يعرف من هذا الجنس اصل فلحق بما عرف
وعند المصنف ما لزمته اللام من الاعلام التي لم يثبت استعمال الفاظها في الجنس الشامل لذلك
المعين ولغيره كالثلثاء والاربعاء والدبران والمشتري وليس من الغوالب لان العلم الغالب ما
كان جنسا ثم صار بالغلبة علما قال بل هي اسماء موضوعة لمسمياتها وانما ارتكب سيبويه تلك الطريقة
اجرا للام لانها مجرى واحد في النقد بل هما امكن وكان الاكثر ما ثبت جنسيته ثم اختص بواحد من الجنس
فالحق القليل بالاعم الاغلب فالغوالب عند سيبويه على اربعة اقسام احدها ما ثبت جنسيته
لفظا ويعرف فيه المعنى الشامل للمسمى المعين واخواته كالنجم والصعق وابن عباس وثانيها
ما يعرف فيه ذلك المعنى ولم يثبت جنسيته لفظا كالثلثاء وثالثها ما لا يعرف فيه ذلك المعنى
وثبت جنسيته لفظا كالمشتري ورابعها ما لا يعرف فيه ذلك المعنى ولم تثبت جنسيته لفظا كالدبران
والعيوق لانه لا يعرف معنى العوق والدبور فيهما هذا تطويله ومذهب المبرد ليس ما احال عليه المصنف
ولا يدل عليه كلامه وذلك انه قال ان كانت اللام في العلم احترمت مذهب الخليل لان الالف واللام
لا معنى لهما فيه ولا يفيدان التعريف بل يلمح بهما للوصفية لاصله فقط فكانه مجرد عنهما الا ترى
قال وان كانت اللام في الجنس اخترت مذهب ابي عمرو لان اللام اذن يفيد التعريف فليس
كالمجرد عنهما فظهر هنا مذهب المبرد في الحسن والصعق هنا اختيار الرفع لان اللام لا يفيد التعريف
وهذا كما ترى خلاف ما نسب المصنف اليه قوله والمضاف المنونة اي التابع المضاف ومعنى في مقابلة
قوله قبل وتوابع المبني المفردة وليس في نسخ الكافية تقييد المضاف بالمنونة ولا بد منه لان اللفظية
كما ذكرنا جارية مجرى المفردة وذكر في شرح المفصل في تجويز الرفع في نحو يا ذا الحسن فنا وفي نحو يا صاح
يا ذا الضامر العنس مع انهما مضافان علتين احديهما ان ضم اسم الاشارة لا يكون الا مفردة
كما مر في باب الوصف فكانه قال يا ذا الرجل الضامر العنس فالضم في الحقيقة مفردة والثانية ان
اللام في الضامر والحسن اسم موصول مع صلته في حكم المفرد وان كان مضافا للمضاف فكانه قال
الذي ضمر عنسه ولو كان الذي ضمر عنسه يقبل حركة لم يكن الا الرفع فكذا ما كان مثله وقد علمنا
في قولك يا زيد الحسن الوجه فان الموصوف ليس باسم الاشارة ولا يكون الالف واللام موصولا الا في اسم
الفاعل او المفعول ويجوز رفع الوصف اتفاقا فالاولى ما قدمناه وهو ان المضاف اللفظي وان
كان مضافا لكن لا يجري تابعا مجرى المضاف في وجوب النصب بل المنادى مجراه اذا كان منادى بقوله

عنيا ذكر اي غير ذي اللام قوله مطلقا اي معرفة بكان او نكرة مسبوقة بما مضى ما اولا قوله والعلم الموصوف
بابن حكم الضمير ان فيما ذكروا ما مضى فليس مثلهما في النداء الا في غير النداء فهو معجز اسما وحيان والاولى
المنع لان التخفيف معها لفظا وخطا انما هو لكثرة الاستعمال ولم يكثر استعمال ذلك والشروط ان يكون
العلم موصوفا بابن متصلا بموصوفه احترازا عن نحو يا زيد الظريف بن عمرو فانه لا يصح المنادى في مثله
اذ مثله غير كثير الاستعمال فالشروط اربعة وهي كون المنادى علما احترازا عن نحو يا رجل بن عمرو وكونه
موصوفا بابن احترازا عن نحو يا زيد بن عمرو في الاعلى ان ابن عمرو مبتدأ وكون ابن متصلا كما ذكرنا
وكونه مضافا الى العلم احترازا عن نحو يا زيد بن اخينا فاذا اجتمعت الشروط اختير فتح المنادى ولا يجب
وقد ذهب بعضهم الى وجوبه وانما اختير فتح المنادى مع هذه الشروط لكثرة وقوع المنادى جامعا
لها والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه لفظا بالفتحة وسهل ذلك كون الفتحة حركة المستحق في الاصل
مفصولا وخففوه خطا بحذف الف ابن وابنة والكوفيون يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف باي
صفة منصوبة كانت نحو يا زيد ذا المال وبعض البصريين يجوزون فتح المنادى المفرد المعرفة علما كان او لا
اذا وقع موصوفا بابن الواقع بين متفقي اللفظ نحو يا عالم ابن العالم والعلم المتصف بابن وابنة الجامع
للشرائط الاربع في غير النداء يخفف بحذف تنوينه وجوبا وبحذف الف ابن خطا ايضا نحو جاءني زيد بن
عمرو وقوله جارية من قيس بن ثعلبة شاذ وان اختل احدى الشرائط لم يحذف التنوين ولا الالف خطا
والمعتبر في كل ما ذكرنا لفظ ابن وابنة لا تثنيتهما وجمعهما وتصغيرهما لانه لا يكثر استعمالها كذلك
وكذا المعتبر كون العلم الموصوف مفردا لا ان المثنى والمجموع ليسا بعلمين وايضا لا يكثر استعمالها
قوله واذا نودي المعرف باللام قيل يا ايها ويا ايهذا الرجل ويا هذا الرجل والتزم رفع الرجل
لانه المقصود وتوابعه لانها توابع معرب وقالوا يا الله خاصة اقول لو دخل اللام المنادى
فاما ان يبني معها وهو بعيد لكون اللام معاقبة للتنوين فهي كالتنوين ثم قل بناء الاسم معها كالجنة عشر
واخواته والآن فاستكره دخولها مطردا اي المنادى المبني واما ان يعرب وهو ايضا بعيد لحصول علة
البناء وهو وقوع المنادى موقع كاف الخطاب وكونه مثله في الافراد والتعريف وقال بعضهم انما
لم يجمعوا بينهما كراهة اجتماع حرفي تعريف وفيه نظر لان اجتماع حرفين في احدهما من الفائدة ما في الآخر
زيادة لا تستنكر كما في لقد والا ان على ما يجيء في موضعيهما قالوا وليس المحذور اداتي التعريف المتغايرين
بدليل قولك يا هذا ويا عبداه ويا انت ويا اياه بل الممتنع اجتماع اداتي التعريف مع حصول الاستغناء بالحد
وقال المبرد في الاعلام انها تنكر ثم تعرف بحرف النداء ولا يتم ما قال في نحو يا عبداه وقال المازني في اسم
الاشارة ينكر ثم يعرف بحرف النداء الفائت عن الاشارة ووهم لا يقال هذا اقبل اي يا هذا والاجاحة الى
ما ارتكبا اذ لا منع من كون الشيء المعين مع ايجابا مقصودا بالنداء واي محذور في اجتماع مثل هذين التعريفين
هذا ولما قصدوا الفصل بين حرف النداء واللام بشيء طلبوا اسما مبهما غير دال على ماهية معينة محتاجا
بالوضع في الدلالة عليها الى شيء آخر يقع النداء في الظاهر على هذا الاسم المبهم احتياجه الى مخصص الذي
هو اللام وذلك ان من ضرورة المنادى ان يكون متميز الماهية وان يكون معلوم الذات فلا معنى لنحو
يا شيء ويا موجود الا ان يكنى بهما عن ان المخاطب ما فيه شيء مما يكون في العقلاء الا انه يقع عليه اسم الشيء

والموجود ومنا جاز وكلامنا في الحقيقة فوجد والاسم المتصف بالصفة المذكورة انما شرط قطعه عن الاضافة
اذ مع تخصصه نحو اي رجل واسم الاشارة واما لفظ شي وما بمعنى شي فانهما وان كانا مبهمين لكن لم يوضعا
على ان يزال ابهامهما بالتخصيص بخلاف اي واسم الاشارة فانهما وضعا مبهمين مشروطا ازالة ابهامها
بتي اما اسم الاشارة فبالاشارة الحسية او بالوصف واما اي فباسم آخر بعده واما ضمير الغايب فانه
وضع مبهما مشروطا ازالة ابهامه لكنها قد لا يبا نصرح وان تقدم ذلك فالاغلب ان يكون ذلك
منكرا كما في ربه رجلا واما نحو رايته زيدا فقليل واما الموصول فانه وان ازال الابهام ما يصح لكن جعله
ثم نقول ان ايا المقطوع عن الاضافة احوج الى الوصف من اسم الاشارة لانه كما ذكرنا وضع مبهما عن ال
الابهام باسم بعده بخلاف اسم الاشارة فانه قد يزول ابهامه بالاشارة الحسية فلهذا قد يقتصر على
يا هذا دون يا ايها ومن ثم جوز بعضهم في نعت يا هذا الرفع والنصب كما في يا زيد الظريف واوجب
رفع نعت اي وفصل بعضهم في وصف يا هذا فقال ان كان لبيان الماهية نحو يا هذا الرجل وجب الرفع
لانه غير مستغنى عنه والا جاز الرفع والنصب نحو يا هذا الطويل رفعا واما المازني والزجاج يجوزان
النصب والرفع في وصف اسم الاشارة واي قياسا على نحو يا زيد الظريف ولم يسمع وانما قطع اي
المتوصل به الى نداء ذي اللام عن الاضافة لما ذكرناه من قصد الابهام وايضا لو لم يقطع لكان منصوبا وكذا
ذو اللام الذي هو وصفه فلم يكن التنبيه بنصه على كونه مقصودا بالنداء كما امكن بلزوم الرفع وترك
وترك النصب وابدلها التنبيه من المضاف اليه لانه لم يكن يخلو من مضاف اليه او من تنوين قائم مقام
نحو ايا ما تدعوا وليس هذا موضع التنوين وايضا التنوين بدل من مضاف اليه معلوم معين كما في قوله
تعالى ورفعنا بعضهم فوق بعض وكلا مددنا والقصد هنا للابهام وها التنبيه ايضا مناسب
للنداء اذ النداء ايضا تنبيه ثم لكون اسم الاشارة اوضح من اي وصف اي به في بعض المواضع نحو يا هذا
فيقتصر عليه وانما يوصل باي الى نداء اسم الاشارة ما يشار به للمخاطب الى شي مخصوص في اصل الوضع غير
المخاطب ولهذا يوتى فيه بحروف الخطاب كما يجي في بابه فنحو ثم في بعض الاماكن ان يلحظ حرف الخطاب
اي حرف النداء فصل بينهما باي لتناكرهما في الظاهر ثم قد يوصف هذا الوصف باسم الجنس نحو يا ايها
الرجل فعلى هذا ليس نحو يا هذا الرجل لاجل نداء المعرف باللام على ما اومى اليه المصنف بل لاجل نداء
اسم الاشارة بدليل اقتصارهم كثيرا على نحو يا هذا من دون الوصف باسم الجنس وقال الاخفش في يا ايها
الرجل اي موصول وذو اللام بعده خبر مبتدا محذوف والجملة صلة اي وانما وجب حذف هذا المبتدا
لمناسبة التخفيف للمنادى ولاسيما اذا انضم اليه كلمتان اعني ايها وضعف قوله من جهة بكثرة وقوع اي
موصولة في غير هذا الموضع ولا يلزم كونها موصوفة كما يجي في باب الموصولات قيل لو كانت موصولة لكانت
مضارعة للمضاف فوجب نصبها والجواب انه اذا حذف صدر صلتها فالاغلب بناؤها على الضم كما
ياتي في الموصول لحرف النداء عليها اذ يكون داخلا على اسم مبني على الضم فلم يغير وان كان مضارعا
للمضاف كما في قولك يا من قال كذا والاكثرون على ان ذا اللام وصف لاسم الاشارة في النداء وغيره لانه اسم
دال على معنى في تلك الذات المبهمة وهو الرجولية وهذا حد النعت كما حكى اي ما دل على معنى في متبوعه
وقال بعضهم هو عطف بيان لعدم الاشتقاق والجواب ان الاشتقاق ليس بشرط في النعت كما يجي في

يا زيد ولا يوصف اسم الاشارة الا باسم الجنس المعرف باللام كما ياتي في باب النعت اما اسم الجنس فلانه يعني
الدال على الماهية من بين الاسماء والمحتاج اليه في نعت اسماء الاشارة بيان ماهية المشار اليه فمن ثم قبح
نعتها بالصفات المشتقة الا بالخص بعض الماهيات نحو هذا العالم فقبح هذا الاسود واما التعريف
باللام فلان تعيين الماهية حصل من لفظ الجنس وتعيين المفرد من افرادها علم من اسم الاشارة فلم يبق الا
تطابق النعت والمنعوت مع انهما كلمتان بمعنى لفظي كل الرجل المعهود لان لفظ هذا لا يدل الا على
الفرد الذي دل عليه الرجل ومن الفايدة يحصل من لام العهد فظهر شدة احتياج المبهم الى صفته ومن
ثم لا يجوز الفصل بين النعت والمنعوت ههنا فلا تقول هذا اليوم الرجل كما يجوز في غير هذا
النوع ولا يجوز ايضا تفريق صفاته نحو يا هؤلاء الرجل والفرس والبقر قوله والتزموا رفع الرجل لانه
اسم الجنس الواقع صفة لاي وهذا وكان القياس جواز نصبه ايضا كما في يا زيد الظريف لكنهم التزموا
رفعه على كونه مقصودا بالنداء فكانه باشر حرف النداء واما الظريف في يا زيد الظريف فليس مقصودا
بالنداء بل المقصود به زيد وقد ذكرنا الخلاف في جواز نصبه قبيل قوله وتوابعه اي لتعلم ايها رفع توابعهم
ان تابع تابع المنادى عند النحاة مثل متبوعه مطلقا اي كان تابع المنادى مرفوعا او منصوبا يحمل تابع التابع
على ظاهر اعراب التابع سواء كان المنادى اي او هذا او غيرهما تقول في غيرهما يا زيد الطويل
ذو الجمة اذا جعلته صفة للطويل وان جعلته على زيد نصبت وفي نصب الطويل ذا الجمة لا غير كان نعتا للطويل
او لزيد واما في اي فان التابع الذي يجعل وصفه لا يكون الا تابعا لوصف اي لانه هو المنادى في الحقيقة
واي وصلة اليه فعلى هذا اذا كان ذلك التابع مضافا فمنصوبا فالواجب الرفع نحو يا ايها الرجل ذو المال
ولا يجوز يا ايها الرجل عبد الله لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيجب اذن ان يكون عبد الله صفة لاي
ولا يجوز لانه لا يوصف الا بذي اللام ويجوز يا هذا الرجل الحسن الوجه كما يجوز يا ايها الحسن الوجه وكذا
يجوز يا ايها الفاضل والحسن الوجه وان ابدل من وصف اي فاجعل المبدل منه في حكم المجرد الا ان يكون
البدل مما يجوز كونه لاي اعني الجنس ذا اللام فلا تقول يا ايها الرجل زيد وان لم تجعل المبدل منه
في حكم الطرح جاز يا ايها الرجل زيد برفع زيد وسيجي في باب البدل انه يجوز جعل المبدل منه في حكم
الطرح وتركه نحو يا عالم زيد بالضم ويا عالم زيد وزيدا بالرفع والنصب ولا يجوز يا ايها الرجل زيد
بضم زيد بلا اعراب لما تعلم ان التابع الذي بعد وصف اي لا يتبع اي وانا اذا جعلنا وصف
الاشارة قد يستغنى دون وصفه فنقول يا هذا الرجل وزيد وذو المال حملا على الوصف وزيد بالضم
وذا المال حملا على هذا واذا كان ذلك التابع عطف نسق مجردا عن اللام لم يجز الا حمله على هذا نحو يا هذا
الرجل وذو الجمة لانك لو حملته على الوصف كان وصفا لهذا او اسم الاشارة لا يوصف الا بذي اللام
كما قلنا في اي لا يجوز عطف المضاف لا رفعا ولا نصبا على المفرد الذي هو صفة للمنادى المضموم نحو يا زيد
الطويل وذو الجمة اما النصب فلان المنصوب لا يعطف على المرفوع واما الرفع فلانه في محل المعطوف
جواز قيامه مقام المعطوف عليه ولا يجوز يا زيد ذو الجمة برفع ذو قال فلم يبق الا النصب عطفا على
زيد واجاز المازني حملا على الطويل ومنع من كون المعطوف عليه كالمعطوف في كل ما يجب له ويمتنع
عليه الا ترى الى قولهم يا زيد والحارث ولا يجوز يا الحارث والجواب انه كان القياس امتناع نحو يا زيد

والحارث لكنه انما جاز لان المانع من نحو يا الحارث اجتماع يا واللام لفظا ولم يجتمعا في يا زيد والحارث
نحو قولهم يا ايها الرجل من حيث انهما اجتمعا في الصورة نقل بل لا لفظا لانها توابع معرب يوصل الى
ان المعرب لا محل له او الى انه لا يحمل على محله وترك ظاهر لفظه به وفي الموضعين نظر اما الاول فلان المضاف اليه
اضافة غير محضة له محل من الاعراب مع كونه معربا لفظا نحو حسن الوجه ومؤدب الخدام وضارب زيد وكذا ما
اضيف اليه المصدر واما الثاني فانه وان كان ظاهر كلام سيبويه منع الحمل على موضع ما اضيف اليه اسما
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر وان جاء في الظاهر ما توهم خلاف ذلك فهو بتقدير العامل
كقوله وضارب زيد عمرو وان المقدر من ضارب زيد لكن امتناع مخالفة التابع لظاهر اعراب المتبوع الى المحل
الخفي لكنه يشكل باتفاقهم على جواز العطف على محل اسم ان في نحو ان زيدا منطلق وعمرو وله ان يرتكب ان
الجملة غير المؤكدة اعني عمرو مع خبره المقدر عطف على الجملة المؤكدة اعني ان مع اسمه وخبره ولا تقول ليس
الاسم عطفا على الاسم وكذا تقول في نحو قوله فان لم تجد من دون عدنان والدا ودون معد فلتزعك العواذل
وقولنا فلسنا بالجبال ولا الحديدا ان المنصوب عطف على الجار والمجرور قوله والتزم رفع الرجل كأنه
جواب عن سوال مقدر وهو انه كان صفة للمنادي المضموم فلم يجز كما في يا زيد الظريف قوله وتوابعه جواب
عن سوال وارد على الجواب عن السوال الاول اي اذا كان هو المقصود بالنداء والمقصود بالنداء كالمنادي
المضموم فالوجه ان يجوز في توابعه ما جاز في توابع المضموم فعلى هذا ما بال نحو الرجل في يا ايها الرجل كالمضموم
اذا قلنا لم رفعه قيل هو المنادي المفرد الذي باشره حرف النداء لكونه مقصودا دون موصوفه فاذا قيل
فيجب اذن ان يجوز في توابعه ما جاز في توابع المنادي المضموم قيل هو ليس نفس المنادي المضموم بل مثله
وقالوا يا الله خاصة يعني لم يدخل حرف النداء من جملة ما فيه اللام الا لفظة الله قيل انما جاز ذلك لاجتماع شيئين
في هذه اللام لزومها للكلمة فلا يقال لاه الا نادرا قال يسمعها لاهه الكبار وكونه بدلا من همزة اله
فلا يجمع بينهما الا قليلا قال معاذ الاله ان تكون كظبية ولا دمية ولا عقيلة ربرب اما النجم والصعق
والذي ربا بها فان لامها لازمة لكن ليست بدلا من الفا واما الناس فان اللام فيه بدل وعوض من الفاء واصله
اناس لا يجتمعان الا في الشعر كقوله ان المنايا يطلعن على الاناس الآمنينا الا انها ليست لازمة
اذ يقال في السعة ناس قالوا واصله اله فعال بمعنى مفعول والالاهة العبادة واله بفتح العين
اي عبد والمعنى مألوه اي معبود فالله في الاصل من الاعلام الغالبة كالصعق كأنه عام في كل معبود
ثم اختص بالمعبود بالحق لانه اولى من يوله اي يعبد وصار مع لام العهد علما له فلكثرة استعمال هذه
اللفظة صار تخفيف همزتها اغلب من تركه وصار الالف واللام كالعوض من الهمزة لقلة اجتماعهما
ولا تقول اجتماعهما مختص بحال الضرورة كما قلنا في الاناس وذلك انه قد حكي لا لاه في السعة
واورد ابو الفرج الاصفهاني ان امية بن خلف كان يسمي عبد الرحمن بن عوف عبد الاله فلما خففت
الهمزة نقل حركتها الى ما قبلها كما هو القياس وحذفت فصار الله ثم اسكنوا اللام الاولى و
ادغموها في الثانية ولا يلزم ان يخفف نحو الامة بمعنى العبادة لان التخفيف مع عروضه على غالبه
كما غلب في الله فكان اللامين لم يلتقيا ولا كثر في يا الله قطع الهمزة وذلك للايذان من اول الامر
ان الالف واللام خرجا عما كانا عليه في الاصل وصارا كالحرف من الكلمة حتى لا يستكره اجتماع يا واللام

فلو كانا

فلو كانا بقيا على اصلهما لسقط الهمزة في الدرج اذ همزة اللام المعرفة همزة وصل وقيل يا الله
بالوصل على الاصل وجوز سيبويه ان يكون الله من لاه يليه ليها اي تستر فمعناه قطع همزة واجتماع اللام
ويا ان هذا اللفظ اختص باشياء لا تجوز في غيره كاختصاص مسماه تعالى بخواص في اللهم وتالله والله
وها الله ذا والله مجرور الحرف مقدرا في السعة وافا الله بقطع الهمزة كما يجي في باب القسم وقوله من اجلك يا التي
تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل عني شاذ ووجه جوازه مع الشذوذ لزوم اللام وقوله فيا الغلامان اللذان فرا
اياكما ان تعقبانا شرا اشذ وبعض الكوفيين يجيز دخول يا على ذي اللام مطلقا في السعة والميم في اللهم عوض
عوض من يا اخرها تبركا باسمه تعالى وقال الفراء اصله يا الله امنا بخير فخفف كما تحذف الهمزة وليس بوجه لانك تقول
اللهم لا تؤمهم بالخير ويجمع بين يا والميم المشددة ضرورة قال اني اذا ما حدث الما اقول يا اللهم يا اللهما وقد يراد
قال وما عليك ان تقولي كلما صليت او سبحت يا اللهم ما اردد علينا شيخنا مسلما ولا يوصف اللهم عند سيبويه كما
لا يوصف اخواته اعني الاسماء المختصة بالنداء نحو يا هناه ويا نومان ويا ملكعان وفل وقد اجاز المبرد وصفه
لانه بمنزلة يا الله وقد استشهد بقوله تعالى قل اللهم فاطر السموات وهو عند سيبويه على النداء المستانف و
لا ارى في الاسماء المختصة بالنداء ما يمنع من الوصف بل السماع مفقود فيها قوله وفي مثل يا تيم تيم
عدي الضم والنصب قوله يعني بمثله المنادي المكرر اذا ولي الثاني اسم مجرور بالاضافة فان الثاني
واجب النصب وفي الاول الضم والنصب قال يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر وويا زيد زيد
اليعملات الذبل تطاول الليل عليك فانزل اما الضم في الاول فواضح لانه منادى مفرد معرفة فالثاني عطف
بيان وهو البدل على ما ياتي في بابه واما نصب الاول فقال سيبويه ان تيم الثاني مقحم بين المضاف والمضاف اليه وهو
تاكيد لفظي لتيم الاول وقد مر في توابع المنادي المبني ان التاكيد اللفظي في الغالب حكمه حكم الاول في حركة
اعرابية كانت او بنائية فكما ان الاول محذوف التنوين للاضافة فكذلك الثاني مع انه ليس بمضاف وشبهه سيبويه
باللام المقحمة بين المضاف والمضاف اليه في لا ابالك لتاكيد اللام المقدرة والفائدة تاكيد المضاف لفظا بينه
وبين المضاف اليه لانه لا يبعد المضاف اليه لئلا يستنكر بقاء الثاني بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض منه ولا بناء
على الضم وجاز الفصل به بينهما في السعة مع انه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه الا في الضرورة وقد
بالظرف خاصة في الاغلب كما يجي في باب الاضافة لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته بلا تغيير صار كان الثاني هو
الاول وكانه لا فصل هناك الا ترى انك تقول ان ان زيدا قائم مع قولهم لا يفصل بين ان واسمها الا بالظرف و
تقول لا لا رجل في الدار مع ان النكرة المفصولة بينها وبين لا التبرئة واجبة الرفع نحو قوله تعالى لا فيها غول
فقال فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا دواء مع ان حرف الجر لا يدخل الا في الاسم ويمكن ان يكون قوله
وصاليات ككما يؤثفين من هذا فلا يكون في البيت دليل على اسمية الكاف الثانية وقال المبرد
ان تيم الاول مضاف الى عدي الثاني مقدر يدل عليه هذا الظاهر ولم يبدل من المضاف التنوين كما ابدل في
قوله تعالى كلا امددنا لان القرينة الدالة على المحذوف موجودة بعد مثل المضاف اعني عدي الظاهر الذي
اضيف اليه تيم الثاني فكان مضاف اليه الاول لم يحذف واذا جاز حذف المضاف اليه في مثله مع اختلاف
المضافين نحو قوله بين ذراعي وجبهة الاسد وقولهم نصف وربع درهم فهو مع اتفاقهما اجوز لان كثرة
التكرار ادعى الى الاستكراه فهو عند المبرد مضاف ومضاف اليه بعدهما مثلهما وعند سيبويه ليست

... وقال بعضهم بعد موافقة المبرد في ان ... على ان تيم الاول مضاف الى
عدي الظاهر والذي اضيف اليه الثاني محذوف فالمحذوف المضاف اليه من الثاني بقي يا تيم عدي تيم
فقدم تيم على عدي لما ذكرنا في قول سيبويه وكذا نقول هذا القائل في نحو ذا عي وجبهة الاسد الا انه لا يطرد له
ان الفصل لا فصل لان المضاف الثاني ليس بلفظ الاول كما كان في تيم تيم عدي فالاولى قول المبرد وقد
اجاز السيرافي وجها رابعا في نحو يا تيم تيم عدي وهو انه كان في الاصل يا تيم بالضم تيم عدي ففتح اتباعا لنصب
الثاني كما في يا زيد بن عمرو وهذا كما ذكرنا في قوله والعلم الموصوف بابن ان الكوفيين يجوزون فتح المنادي
العلم الموصوف بمنصوب اي صفة كان لان تيم عطف بيان للاول فهو كالوصف في التبيين قوله
والمضاف الى يا المتكلم يجوز فيه يا غلامي ويا غلام ويا غلاما ويا غلاما وبالها وقفا وقالوا يا ابي ويا امي ويا ابت
ويا امت فتحا وكسرا وبالالف دون الياء ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل باب غلامي وقيل يا ابن ام ويا ابن
عم اقول اختلف في يا المتكلم فقال بعضهم اصلها الفتح لان واضع المفردات نظر الى الكلم
حالة افرادها دون تركيبها وكل كلمة على حرف واحد كواو العطف وفائه وباء الجر ولام وياء المتكلم اصلها
الحركة لئلا يبتدأ بالساكن واصل حركتها الفتح لان الواحد ولا سيما حرف العلة ضعيف لا يحتمل الحركة الثقيلة
من الضمة والكسرة وقال بعضهم اصلها الاسكان وهو اولى لان السكون هو الاصل وقولهم الواضع نظر
الى الكلم حال افرادها ممنوع وظاهر انه نظر في المضمرات الى حال تركيبها بدليل وضعها مرفوعة و
منصوبة ومجرورة والاعراب لا يكون الا حالة التركيب ولو لم ينظر في الكلمات الى حال تركيبها لم يطرد وضع
للكلم التي ليس فيها حال التركيب علة البناء على ثلاثة احرف فما زاد بل جاز وضعها على حرف وحرفين كما وضع
الضمير وكاف ونحوها ومن هذا وعلى كل حال فلا شك ان اسكان يا المتكلم اكثر استعمالا اذا لم يلزم اجتماع
ساكنين وذلك لعدم الاحتياج اذن الى حركتها لوقوعها ابدا بعد كلمة اخرى فلا يبتدأ بها مع كونها حرف علة و
هذان اعني الفتح والكسر مطردان في غير النداء ايضا نحو جاني غلامي واما يا غلام بحذف الياء في النداء فلان
النداء موضع تخفيف الا ترى الترخيم وذلك لان المقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص
الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامي بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا
لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وهذان الوجهان لا يكونان في كل منادى مضاف الى يا المتكلم
بل في الاسم الذي غلب عليه الاضافة الى الياء واشتهر بها لدلالة الشهرة على الياء المغيرة بالحذف او القلب
فلا تقول يا عدو ويا عدوا وقد جاء شاذا في المنادى نحو يا غلام ويا اب بالفتح اجتزاء بالفتح عن الالف فاما فتح يا ابتي
واصله يا ابتا فليس بشاذ كما شذ يا غلام لاجتماع اليائين وقد يضم في النداء ما قبل الياء المحذوفة وذلك
في الاسم الغالب عليه الاضافة الى الياء للعلم بالمراد ومنه القراءة الشاذة رب احكم وربما ورد
الحذف والقلب في غير النداء لكن الحذف في الفواصل والقوافي وليس بنادر طلبا للازدواج قوله وبالها
وقفا اذا وقفت على يا غلاما فبالها لبيان الالف كما مر في باب الوقف واذا وقف على يا غلامي بسكون
الياء وصلا فالوقف عليها بالسكون اجود ويجوز حذفه واسكان ما قبلها كما يقف على المحذوف ياؤه وصلا
وذلك على مذهب من وقف على القاضي باسكان الضاد كما مر في الوقف واذا وقفت على يا غلامي بفتح الياء وصلا
جاز الاسكان للوقف وجاز الحاق ها السكت مع ابقاء الفتح قوله وقالوا يا ابي ويا امي يطرد فيهما ما في سائر

المنادي المضاف الى الياء ويدل ... الياء انها تاء ...
على انها بدل منها انهم لا يجمعون بينهما وانما ابدلت تاء التانيث لانها يدل في بعض المواضع على التفخيم كما في علامة
ونسابة والاب والام مظنتا التفخيم ودليل كونها للتانيث ابدالها في الوقف هاء وقال الكوفيون
التاء للتانيث ويا الاضافة مقدرة بعدها ولو كان الامر كما قالوا لسمع يا ابتي ويا امتي ايضا ويجوز
حذف هذه التاء المبدلة من الياء للترخيم فيلزم فتح ما قبلها نحو يا اب ويا ام على لغة من ينوي لئلا يلتبس نداء
الاب والام بلا ياء والفراء يقف عليها بالتاء لانها ليست للتانيث المحض كما في اخت وبنت والاولى
الوقف بالهاء لانفتاح ما قبلها كما في ظلمة وغرفة بخلاف تاء اخت وبنت فمن وقف عليها بالتاء كتبها تاء
ومن وقف بالهاء كتبها هاء لان مبنى الخط على الوقف وانما فتح هذه التاء لانها بدل عن يا حركتها الفتح لو
حركت وقال الاندلسي اصل يا ابت ويا امت يا ابتا ويا امتا فحذف الالف وهو ضعيف لان الالف خفيفة
لا يستثقل فتحذف والمحذوف في يا ابن ام ويا ابن عم فيحتمل للثقل الحاصل بالتركيب وقيل يا ابت ويا امت انما
رخما بحذف التاء ثم ردت مفتوحة كما حكي من نحو قوله كليني لهم يا اميمة ناصب وقد يقال يا ابت ويا امت بالضم
وهو اقل من الاول وكسر التاء فيهما اكثر لمناسبة الكسرة للياء التي هي اصلها وجاز يا ابتا ويا امتا لانه
جمع بين عوضين بخلاف يا ابتي ويا امتي فانه لا يجوز لانه جمع بين العوض والمعوض عنه قوله ويا ابن ام ويا ابن عم
خاصة مثل باب غلامي المضاف الى الياء اذا اضيف اليه المنادى فهو كما اضيف اليه غير الام والعم
والعم اذا اضيفا اليهما ابن او بنت منادى فانه يجوز فيهما تخفيف الياء قياسا بالحذف او القلب الفا
لكثرة الاستعمال بخلاف غيرهما فانه لم يكثر استعمال نحو يا غلام اخي فعلى هذا يجوز فيهما ما جاز في باب يا غلامي
من الاوجه الاربعة ويزيدان عليه باطراد فتح الميم نحو يا ابن ام ويا ابن عم اجتزاء بالفتحة عن الالف لزيادة
استثقالهم ووقوعهم في تخفيفه اكثر من تخفيف يا غلام ولهذا كان حذف الياء فيهما مع فتح الميم او كسرها اكثر من
نحو يا غلامي قوله وترخيم المنادى جائز وفي غيره ضرورة اقول انما كثر الترخيم
في المنادى دون غيره لكثرته ولكون المقصود في النداء هو المنادى له فقصد سرعة الفراغ من النداء
للافضاء الى المقصود بحذف آخره اعتباطا قوله وهو حذف في آخره تخفيفا اقول
يسمون الحذف للتخفيف ما لم يكن له موجب كما كان في باب قاض وعصا والا فكل حذف لا بد فيه من تخفيف
ويقولون ايضا حذف بلا علة وحذف الاعتباط مع انه لا بد في كل حذف من تخفيف وهو العلة فهذا
صح التخفيف
اصطلاح منهم وهذا الذي ذكره ان كان حد الترخيم خرج عنه ترخيم غير المنادى فان اردنا بالحد الشامل للجميع واقسام
قلنا هو حذف آخر الكلمة اعتباطا جوازا فيخرج منه حذف التنوين والحركة وقفا لانهما بعد آخر الكلمة
ويدخل فيه حذف الياء والحرف الاخير من نحو تلك لان المحذوف صار آخر الكلمة بدلالة تعاقب الاعراب عليه
ويخرج منه حذف الياء في نحو يا غلام اذ المضاف اليه ليس آخر الكلمة الا ترى ان مورد الاعراب ما قبله
ويخرج منه الحذف في باب عصا وقاض لان الحذف لا لعلة الاعتباط ويخرج ايضا حذف لام نحو يد ودم لانه
واجب قوله وشرطه ان لا يكون مضافا ولا مستغاثا ولا جملة ويكون اما علما زائدا على ثلاثة او
وامابتاء تانيث اقول شرط ترخيم المنادى امران احدهما عدمي متعين وهو ان لا يكون مضافا
ولا مستغاثا ولا جملة ان لا يكون مستغاثا ولا يكون مضروبا ولا يكون جملة والشرط الآخر ثبوتي غير متعين بل هو احد

الامرين احدهما ترتيبهما ابني ... الحرف والمبني ... وانما لم يذكر المصنف مضارع المضاف
لان حكمه حكم المضاف وانما لم يقل ولا مندوبا لان المندوب عنده ليس بمنادى كما مضى واجاز الكوفيون
ترخيم المضاف ويقع الحذف في آخر الاسم الثاني نحو قوله خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا اواصرنا والرحم
بالغيب تذكر وقوله ابا عرو لا تبعد فكل ابن حرة سيدعوه داعي موتة فيجيب اي يا آل عكرمة ويا ابا عروة
وهو عند البصريين ضرورة في غير المنادى كما في قول ذي الرمة ديار مية اذ مي تساعفنا ولا يرى مثلها عجم ولا عرب
وقول المتنبي لله ما فعل الصوارم والقنا في عمرو حاب وضبة الاغنام وبعض العرب يرخم الجملة بحذف
عجزها نحو يا تأبط والفراء والاخفش يرخم الثلاثي المتحرك الاوسط على ان حركة الاوسط كالحرف الرابع
فيقال نحو رجل علما ونقل ابن الخباز عن الكوفيين جواز ترخيم الثلاثي علما ساكن وسطه او متحرك ويجوز ترخيم
غير المنادى للضرورة وان خلا من الشروط على لغة من ينوي الاستقلال واستدل سيبويه بقوله الا اضحت
حبالكم رماما واضحت منك شاسعة اماما اي امامة وانما لم يجز ترخيم المضاف على مذهب البصرية ولا ترخيم الجملة
علمين لانهما اذا سمي بهما روعي حالهما قبل العلمية في استقلال كل واحد من الجزئين باعرابه على ما يجيء في باب المركب
فلما كان كل واحد من جزئيهما مستقلا من حيث اللفظ اي الاعراب لمراعاة حالهما قبل العلمية والمجموع بعد العلمية
عبارة عن واحد من جزئيهما معنى لا استقلال لاحدهما وتابط شرا من حيث المعنى كزيد وروعي اللفظ والمعنى معا
لم يكن المحذوف الاول نظرا الى المعنى اذ ليس باخر الاخر ولم يمكن حذف الثاني ولا حرف آخر الثاني نظرا الى اللفظ
فامتنع الترخيم فيهما بالكلية ويجوز ان يعلل امتناع ترخيم المضاف والمضاف اليه ان المضاف اليه لم يمتزج بالمضاف
امتزاجا تاما بحيث يصح حذفه بامره او حذف آخره بدليل ان اعراب المضاف باق والاعراب لا يكون الا في
آخر الكلمة ولم يكن ايضا منفصلا عن المضاف بحيث يصح حذف آخر المضاف للترخيم بدليل حذف التنوين من
المضاف فهو متصل منفصل عنه لبقاء الاعراب على المضاف كما كان فلم يصح ترخيم احدهما والمضارع للمضاف حكمه حكم المضاف
وانما لم يرخم المستغاث المجرور باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب او البناء فلم يورد عليه الترخيم الذي
هو من خصائص النداء وهذه العلة تطرد في ترك ترخيم المضاف والجملة علمين وامتنع الترخيم في المستغاث الذي
في آخره زيادة المد لان الزيادة تنافي الحذف وكذا المندوب لان الاغلب فيه زيادة مدة في آخره لاظهار
التفجع وتشهير المندوب وغير المزيد فيه قليل قوله ويكون اما علما زائدا انما اشترط العلمية في الترخيم لكثرة
نداء العلم فناسبه التخفيف بالترخيم مع انه لشهرته فيما ابقي منه دليل على ما القي وانما اشترط في العلم زيادة
على الثلاثة لانهم كرهوا نقص الاسم نقصا قياسيا مطردا عن اقل ابنية العرب اي عن الثلاثي بلا علة ظاهرة
موجبة بخلاف يد ودم فان النقص فيه وان كان بلا علة لكنه قليل غير قياسي والشذوذ لا يعبأ به وبخلاف نحو
عم وشج وعصا وفتى فانه وان كان قياسا لكنه لعلة ظاهرة ملجئة الى الحذف فان قلت المنادى المرخم مبني والاسماء
المبنية يكون على اقل من ثلاثة احرف نحو من وما قلت البناء فيه عارض فهو في حكم المعرب وضمه مشبهة بالرفع
على ما بينا قبل واذا لم يكن علما موصوفا بالزيادة على الثلاثة فالشرط كونه بتاء التأنيث نحو شاة وثبة فانه يرخم وان
لم يكن علما ولا زائدا على الثلاثة وذلك لان وضع التاء على الزوال كما في باب ما لا ينصرف فيكفيه ادنى مقتض للسقوط
فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي اعني آخر المنادى وانما لم يبال بالبقاء نحو يا ثب ويا شا بعد الترخيم
على حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلاثة اذ التاء كلمة اخرى لكن

امتزجت

امتزجت بما قبلها بحيث صارت معتقب الاعراب ... كما قيل في المثل قبل البناء كبعلبك وقبل
النسب كمصري ولو اعتبر بان يسد التاء مسد لام الكلمة بكونه معتقب الاعراب قبلها لما كان بناؤه
على عدم اللزوم لم يكن بما يصير الى حال العلمية بعده والدليل على عدم لزومه حذفه في جمع السلامة نحو
عرفات وتقديره في نحو الدار والشمس وليس لانتفاء التأنيث منه الاحوال قال سيبويه كل اسم في آخره
تاء فان حذف التاء منه في كلام العرب اكثر سواء كان الاسم مع التاء ثلاثة او اكثر وسواء كان الاسم علما او لا
ولصلة الترخيم فيه عومل آخر غير المرخم منه في بعض المواضع معاملة التمام اعني فتح التاء كما في قوله كليني لهم يا
اميمة ناصب وليل اقاسيه بطيء الكواكب فصار في المنادى المرخم وجهان ضم التاء وفتحها ثم اعلم ان الذين
يحذفون التاء وهم الاكثرون كما قلنا اذا وقفوا الحقوا آخره الهاء فيقولون يا طلح يا طلحه وقليلا ما يقف
بسكون الحاء وذلك لانهم يلحقون هاء السكت بآخرها لبيان حركة آخره اعني ايه ولا شبهة بها نحوه وقف
وانه وجهه وان لم يكن هناك في الوصل حرف ينقلب هاء في الوقف فالحاق الهاء لما كان هناك هاء في الاصل اولى
ويغني عن الهاء في الشعر الف الاطلاق نحو قوله قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا
ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط الا ما شذ نحو يا صاح ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه
كثرة استعماله وليس اطرق كرا منه لان الكرا ذكر الكروان وقال المبرد هو مرخم كروان ولا ضرورة
الى ما قال مع ما ذكرنا من الحمل الصحيح ويجوز وصف المرخم الا عند الفراء وابن السراج قال فقالوا تعال
يا يزي بن مخرم فقلت لهم اني حليف صداء وكانهما رايا الوصف من تمام الموصوف لكونه ... مع
فاذا رخم الكلمة بحذف شيء من حروفها لا يزاد عليها شيء من الخارج فعلى هذا الاشبه عندهما مجيء التوابع
قوله فان كان في آخره زيادتان في حكم الواحدة كاسماء ومروان او حرف صحيح قبله مدة وهو
اكثر من اربعة احرف حذفتا وان كان مركبا حذف الاسم الاخير وان كان غير ذلك فحرف واحد اقول فحكم ما
يحذف للترخيم ثلاثة اقسام وهو اما حرفان او كلمة او حرف واحد فحذف الحرفين في موضعين احدهما اذا كان
في آخر الكلمة زيادتان في حكم الواحدة بمعنى انهما زيدتا معا لا انهما معا لمعنى واحد لان كل واحدة من مسلمان
وكذا من مسلمون لمعنى آخر فلما زيدتا معا حذفتا معا وهاتان الزيادتان سبعة اقسام زيادتا التثنية نحو
زيدان ويضربان علمين وزيادتا جمع المذكر السالم نحو مسلمون ويسلمون علمين وزيادتا جمع المؤنث السالم نحو
مسلمات وزيادتا نحو مروان وعثمان وندمان وخراسان وياء النسب وما اشبهها نحو كوفي ورومي وكرسي
وزيادتا الف التأنيث كصحراء وهمزة الالحاق مع الالف التي قبلها كما في حرباء وعلباء قوله كاسماء هذا اذا
جعلنا ما فعلاء من الوسامة اي الحسن على ما هو مذهب سيبويه لا افعالا جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه
يكون اذن من باب عمار لا من باب حمراء وقد يجيء في التصريف حجج الفريقين فيه وترجيحاتهم قوله او حرف صحيح
كان عليه ان يقول حرف صحيح غير تاء التأنيث قبله مدة زائدة وذلك انه لا يحذف في نحو عفرناة وسعلاة الا التاء
وحدها وذلك لكونهما كلمة واحدة وان كانت على حرف فاكتفي بها وكذا اذا كانت المدة غير زائدة لم يحذف
كما في مستعار ومختار ونقل عن الاخفش جواز حذف المدة الاصلية ايضا والمشهور خلافه ويعني بالمدة الفا
او واوا او ياء ساكنين ما قبلهن من الحركة من جنسهن فلا يحذف مع الحرف الاخير الواو والياء المتحركين نحو
كنهور وشريف لتحصنهما بالحركة وتقويهما بها ولا يحذفهما ايضا اذا لم يكن ما قبلهما من جنسهما سواء كانا للالحاق

نحو سنور وبرذون [illegible] وذلك لمشابهتهما اذ الحرف الصحيح
قبله المدة فيهما واما حذف الحرفين ههنا لانه كان الاولى حذف المد الزايد لكن لما لم يكن آخرا والترخيم حذف
الآخر لم يحذف فلما حذف الاخير صار متطرفا فتبعه في السقوط ولو قال الحذف حرفان فيما قبل آخره حرف
مد وهو اكثر من اربعة اسم نحو عمار ولكنه فصل هذا التفصيل تنبيها على تخالف علتي الحذف في الصنفين كما
ذكرنا قوله وهو اكثر من اربعة احرف انما اشترط هذا لئلا يبقى بعد الحذف على حرفين والفراء يجيز حذف
المد ايضا في نحو سعيد وعمود وعماد لكن لا يوجبه كما في نحو عمار ومسكين ومنصور قوله وهو اكثر من
اربعة احرف قيل في قوله احرف صحيح قبله مدة الا في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو بدان ودمان وثبون
وقلون ودمي يرخم بحذف زيادة للترخيم لان بناء الكلمة على حرفين فيه ليس لاجل الترخيم بل قبله كما قلت
في نحو ثبة وشاه وذهب الجرمي الى منع حذف الحرفين في نحو بدان وثبون ودمي والاول اولى وانما
زيادتا ثبون لانهما عوض عن بناء الواحد فكانه ليس جمع المذكر السالم فكانه مثل ثمود واجاز الفراء حذف الهمزة
دون الالف في نحو حمراء والمشهور حذف الزيادتين معا وبعضهم يجوز يا حمراء مفتوحة الهمزة فيكسره
على ذي اليا في نحو قولهم كليني لهم يا اميمة ناصب والوجه المنع لان اختصاص ذي اليا بذلك لما ذكرنا من
وقوع الترخيم فيه فصار في حكم المرخم ولا كذلك ذو الالف وبعض الكوفيين يمنع من ترخيم
المونث بالهمزة على لغة الضم لئلا يلتبس بالمذكر وكذلك لا يجيز بعضهم لمثله ترخيم المثنى وجمع المونث السالم على لغة
الضم لئلا يلتبسا بالمفرد فلا يجوز ترخيم جمع المذكر السالم مطلقا وكذا لا يجوز ترخيم المنسوب مطلقا نحو
زيدي اذ لو ضم لالتبس ببناء المنسوب اليه ولو كسر لالتبس بالمضاف الى اليا ومن ثمة منع سيبويه من
ترخيم نحو قايمة وقاعدة غير علم على لغة الضم لان له مذكرا يلتبس به واما اذا كان علما فيجوز على لغة الضم ايضا اذ
لا مذكر له اذن من لفظه فيلتبس به قال المصنف الظاهر جواز الضم في نحو قايمة علما كان اولا اقول لا شك
ان اللبس فيما قال سيبويه اغلب واكثر لكونه غير علم بخلاف ما ذكره غيره لان تعيينهما مشروط بالعلمية و
اشتهار المسمى بعلمه فمما يزيل اللبس في الغالب ثم الحق ان كل موضع قامت فيه قرينة تزيل اللبس جاز ترخيم
جميع ما ذكر على لغة الضم كان اولا والا فلا والفراء يحذف الساكن ايضا في الاسم الذي قبل آخره ساكن نحو
هرقل وسبطر على نية المحذوف لئلا يشبه الحرف نحو نعم واجل وهو ضعيف لانه على نية المحذوف ان
المحذوف كالملفوظ والكوفيون يحذفون في نحو علاويا ويردونها بالاحرف الثلثة اعني الالف مع اليا
التي هي بدل الزيادة المجبر والبصريون يحذفون الالف الاخيرة لتحصن الساقطة بحركتها من الحذف قوله
وان كان مركبا حذف الاسم الاخير لما اريد حذف شيء منه وكان موضع اتصال الكلمتين كالمفصل و
الكلمتان كعظمين متصلين عند مواقيل الفك من مفاصل المتصل بعضها ببعض لانه قريب العهد
بالالتيام بسبب التركيب العارض حذف الجزء الاخير بكماله فاذا رخمت نحو خمسة عشر قلت يا خمسة اقبل
وفي الوقف تقلب التاء هاء في اللغتين ولا اجل كما انك لو سميت رجلا بمسلمتين قلت في الوقف يا
مسلمه بالهاء لان التاء تطرفت لفظا ولا يوقف على تاء التانيث الا في بعض اللغات قالوا اذا رخمت
اثنا عشر واثنتا عشرة واثني عشر واثنتي عشرة حذفت عشر مع الالف واليا لان عشر بمنزلة النون المحذوفة
فكانك ترخم اثنان واثنين ومن ثم لا يضاف اثنا عشر كما يضاف ثلثة عشر واخواته كما جيء في باب المركب

قال المصنف فيه نظر من جهة ان الثاني اسم [illegible] منهما قبله نون حذف في الترخيم فلعل المنون
مع النون قوله وان كان غير ذلك اي مما حذف منه وهو ذو زيادتين في حكم الواحدة وذو حرف صحيح غير اليا
قبله مدة زايدة وغيرهما حذف منه كلمة وهو المركب قوله وهو في حكم الثابت على الاكثر فيقال يا حار
ويا ثمو ويا كرو وقد يجعل اسما برأسه فيقال يا حار ويا ثمي ويا كرا قوله اي المحذوف للترخيم في حكم
ما ثبت فيبقى الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه وكان القياس ان يكون جعل ما بقي بعد الترخيم
اسما برأسه هو الاكثر لان المعلوم من استقراء كلامهم ان المحذوف لعلة موجبة قياسية كما في عصا وقاض
في حكم الثابت فلا يبقى ما قبل المحذوف من الحرف على حركته وان المحذوف لا لعلة موجبة قياسية كان
لم يكن بالامس فلذا صار ما قبل المحذوف في نحو غد ويد ودم معتقب الاعراب وذلك لانهم لو قصدوا
كونه كالثابت لم يحذفوه لا لعلة موجبة لكن لما كان الترخيم لعلة قياسية مطردة قريبة من الايجاب
لطلبهم التخفيف في النداء باقصى ما يمكن حتى فعلوا بالمضاف الى ياء المتكلم الذي فيه ادنى ثقل لكونه في صورة
المنقوص ما رأيته في نحو يا زيد بن عمرو وما هو المشهور من فتح الضم وذلك لما قدمنا من ان النداء ليس مقصودا
بالذات بل هو لتنبيه المخاطب ليصغي الى ما يجيء بعده من الكلام المنادى له صار حذف الترخيم مطردا
كالواجب فصار المرخم في الاغلب معاملة نحو عصا وقاض مما الحذف فيه مطرد واجب ومن جعله اسما
برأسه نظر الى انه وان كان قياسا مطردا لكنه ليس بواجب فاذا كان المحذوف منوي الثبوت لم يغير
في الا في مواضع بعضها مختلف فيه وبعضها متفق عليه فمنها اسم ازال الترخيم سبب حذف حرف لين منه
قال الجمهور في نحو اعلون وقاضون علما على هذه اللغة يا اعلى ويا قاضي برجوع الالف والياء لانه زال في
اللفظ الساكن الاخير الذي حذفا له وقال المصنف ونعم ما قال لو قيل يا اعل ويا قاض
في هذه اللغة لم يبعد لان الساكن الاخير كالثابت لفظا ولا خلاف في رد الالف والياء في اللغة القليلة
اي لغة الضم لزوال الساكن لفظا وتقديرا ومنها اسم يبقى بعد المحذوف منه حرف اصلي السكون كان
مدغما في ذلك المحذوف وقبله الف نحو اسحار بفتح الهمزة وكسرها والكسر اكثر وهو نبت فسيبويه يتبع
الحرف الساكن ما قبله من الفتحة والالف فيقول يا اسحار بالفتح لانه التقى ساكنان ففتح الاخير اتباعا
لما قبله كما في نحو لم ود ولم يلد ولم يلده ابوان وقولهم انطلق وتخفيف انطلق انه لما تصرف فيه بعد
الترخيم بصيرورته على بنية الاستقلال شابه الفعل الذي هو الاصل في التصرف فحرك بالفتح لازالة الساكنين
دون الكسر اتباعا لما قبله كما اتبع في الفعل وصيانة لهن الكسر ما امكن نحو لم يلده وانطلق ولم يضار
بالفتح على الوجه المختار وغير سيبويه يحرك في نحو اسحار بما هو حق الكسر ايضا للساكنين على حاله على هذه اللغة
اي الكثيرة كما مر في والفراء يحذف الراء الاولى ايضا في اسحار مع الالف قبلها وان كان المدغم
في ارزب بناء على اصله في هرقل فاما اذا لم يكن المدغم اصلي السكون فانه يرد الى اصل حركته ان لزم
ساكنان اتفاقا فمنهم نقول في المسمى محمار يا محمار وفي راد يا راد وفي مضار اسم مفعول يا مضار
وان لم يلزم ساكنان فالنحاة يبقون الساكن على سكونه اذ المدغم فيه كالثابت والفراء يرد الساكن
الى اصل حركته لانه لا يرى كما ذكرنا سكون الحرف الاخير في الترخيم فيقول يا محمر بكسر الراء ويا مقعر
بسكون القاف وفتح العين في معد ولا يحذف الحرف الساكن في نحو هاب لانه قادر على ابقاء سكونه

[illegible] اذ لم يكن للساكن اصل في الحركة وما ذهب
اليه الفرا من رد المدغم الى اصله لحركة فقياس مذهب الجمهور في قولهم يا قاضي وانا العلي يا اعلى في المسمى
بقاضون واعلون الا ان الفارسي فرق بينهما بان اليا في قاضي اصلا في الثبوت في بعض المواضع نحو
رايت قاضيا وقاضيه بخلاف الكسر في محمر فانه لم يثبت في موضع من المواضع ومنها نحو ثمود فانه يجوز عند
الجمهور جعل المحذوف منوي الثبوت بعد حذف الدال فقط فتقول يا ثمو لان الواو في الظاهر
ليس آخر الكلمة ومنع الفرا من ذلك لان في الظاهر آخر الكلمة وقبلها ضمة وهذا كما قيل في برجيم
مرفوع على نية المحذوف انه لا يجوز ابقا حرف الساكن لئلا ان الحرف قال فاذا قصدت جعل هو في محذوف
ثمود في حكم الثابت حذفت الواو ايضا بناء على مذهبه من نحو يا عم ويا سع وعم في ترخيم عمود وسعيد وعاد
كامي واذا جعل المرخم اسما براسه ضم ما قبل المحذوف لفظا ان كان صحيحا او في حكمه نحو يا حار ويا مرو ويا
قري في حارث ومروه وقرية وتقديرا ان كان يا مكسورا ما قبلها او الفا نحو يا قاض ويا مشترا في قاضيه
ومشتراة وان كان واوا بعد ضمة كما في قلنسوه وثمود ابدلت الواو يا والضمة كسرة نحو يا قلنسي ويا
ثمي وفي الكثير قلت يا ثمو ويا قلنسو لانه لم يات في كلام العرب اسم متمكن آخره واو قبلها ضمة الا قلب
الواو يا والضمة كسرة نحو التعارى والادني لما يجيء في التصريف في باب الاعلال والمنادي في حكم المتمكن
لعروض بنائه وان كان ما قبل المحذوف يا او واوا بعد فتحة قلبتها الفا تقول في عليان ونزوان يا على ويا
نزا وفي الكثير يا علي ويا نزو لانك اذا نويت المحذوف لم توازنا الفعل تقديرا حتى تقلب الفا بخلاف ما
اذا لم تنوه كما يجيء في التصريف ان شاء الله تعالى وان كان واوا او يا بعد الف زايدة قلبت همزة نحو يا
شقا ويا حرا في شقاوة وحرايه وفي الكثير يا شقا ويا حراي لان مثل هذا الواو والياء انما يقلبان
الفا ثم همزة اذا تطرفا كما يجيء في التصريف وان كان ما قبل المحذوف ثاني الكلمة وهو حرف لين فان
عرفت ما حذف من الاصول رددته لا ما كان كما شاه في ترخيم شاة او فا كما تقول في ترخيم شيه ودية
يا وش ويا ودى برد العين الى سكونها عند الاخفش ويا وشي ويا ودي بابقاء حركة العين عند سيبويه كما
يجيء في باب النسب فان الاخفش يقول وشي وسيبويه وشوي وان لم يعرف ثالث الاصول
ضعف الثاني اذا للين كما تقول يا لا في المسمى بلاه وان لم يكن الثاني حرف لين لم ترد المحذوف
كما تقول يا ثب ويا عد في ثبة وعدة كل ذلك لان المنادي المضموم حكمه حكم المعربات كما مر ولا يجيء في
المعربات اسم ثانيه حرف لين لئلا يسقط ذلك اللين مع التنوين للساكنين فيبقى المعرب على حرف واحد
وان ادى هذه اللغة اي العلى الى قلب ما لا يكون منقلبا كما في ترخيم حبلوي وحبلوي فعلا ذكر
المبرد انه لا يجوز ذلك لانها تؤدي الى كون الف فعلى منقلبا عن يا او واو ولم يعهد الا للتانيث
غير منقلبة عن شي وقياس قول الاخفش جوازها لانه يكون اذن ملحقا بجحر بفتح الدال واما السيرافي
فاجازها وان لم يثبت فعلا قال لان هذا شي عرض وليس بنية وكذا ذكر المبرد عن المازني في كلا
ادى الاستقلال في تالي وزن لا يطرد انه لا يرخم الاعلية المحذوف وذلك نحو طيلسان على لغة
كسر اللام وفرزدق وقذعمل وسعود وهندلع وعنفوان واجاز السيرافي ترخيم جميعها على نية
الاستقلال نظرا الى ان المثل ليست باصلية الا ترى انه يجوز اتفاقا ان تقول في منصور على نية

الاستقلال يا منص وفي حمصيص يا حمص مع ان [illegible]
ويا سي ويا صندل ويا عفق قالوا واذا رخمت حمراوي على لغة التمام قلبت الالف همزة فلو ابدلته عن البناء
لصرفته لان همزة اذن ليست منقلبة عن الف التانيث بل هي منقلبة عن الواو المنقلبة عن الهمزة المنقلبة عن
الف التانيث فبعدت التانيث بعدها والاولى ان لا تصرف نظرا الى الاصل قوله وقد استعملوا صيغة
الندا في المندوب وهو المتفجع عليه بيا او وا واختص بوا وحكمه في الاعراب والبنا حكم المنادي وكذلك
زيادة الالف في آخره اقول هذا بنا منه على ان المندوب غير المنادي وقد ذكرنا ما عليه والا
قوله المتفجع عليه دخل فيه المجرور في نحو تفجعت على زيد فلما قال بيا او وا خرج وكل منادي يحتمل معنى من المعاني
كالاستغاثة والتعجب والندبة لا يستعمل فيه الا حرف النداء المشهور اعني يا كما ذكرنا دون اخواتها الا انها
تصرفت ودخلت في جميع انواعه وقد اخل المصنف باصل قسمي المندوب وهو المتوجع منه نحو واحزنا ووا
ويلاه ووا ثبوراه وقوله واختص بوا يعني اختص لفظ المندوب بالندبة بسبب لفظ وا فوازيد مختص بالندبة
ويا زيد مشترك بين النداء والندبة وقيل قد يستعمل وا في النداء المحض قوله وحكمه في الاعراب والبنا حكم المنادي
فيقال وا زيدا واعبد الله وا طالعا جبلا اذا كان معروفا معينا وكذا توابعه كتوابع المنادي على التفصيل
المذكور وذلك لانه منادي في الاصل لحقه معنى الندبة وقال المصنف بناء على مذهبه اعني ان المندوب غير المنادي
ان المندوب مخصوص بالمتفجع عليه كما ان المنادي مخصوص بالنداء فاستعمل لفظ المنادي في المندوب لاشتراكهما
في معنى الخصوص وكثيرا ما تحمل العرب بابا على باب آخر مع اختلافهما لاشتراكهما في امر عام كقولهم في باب
الاختصاص اما انا فافعل كذا ايها الرجل فاستعمل في صورة النداء لمشاركته له في معنى الاختصاص
كما مر قوله ولك زيادة الالف في آخره اي لك الحاق الالف آخر المندوب ويجوز ان لا يلحقه سواء كان مع يا او وا
وقال الاندلسي يجب الحاقه مع يا لئلا يلتبس بالنداء المحض والاولى ان يقال اذا [illegible] في هذه الحال الندبة
كتفجعك مع يا ايضا والا وجب الالحاق فعلى هذا تقول يا محمد يا علي بلا الحاق وجوز الكوفيون الاستغنا
بالفتحة عن الف الندبة نحو يا زيد ووا زيد ولم يثبت وقد يلحق هذا الالف المنادي غير المندوب قال ابن
السراج تقول في نداء البعيد يا زيداه والهالك في غاية البعد ومنه قولهم يا منا [illegible] في المنادي غير المصرح به
قوله فان خفت اللبس قلت واغلامكيه واغلامكموه اقول آخر الكلمة لا يخلو من ان
يكون ساكنا او متحركا والمتحرك اما ان يكون حركته اعرابية اولا والمعرب بالحركات لا يلحقه الالف الا وتقلب
الاعراب نحو واضرب الرجلاه في المسمى بضرب الرجل وكذا واضربت الرجلاه وواغلام الرجلاه وفي القراء
نحو ابناع المدة للحركات قياسا على همزة الانكار نحو واضرب الرجلوه وواعبد الملكيه ولم يثبت واما
الحركة الاعرابية لا يحل حق الندبة دون همزة الانكار لان فيها اكثر منه في الواو والياء كات الاعرابية لاجل
الندبة دون همزة الانكار لان الندبة من مواضع مد الصوت اعلاما بالمصيبة واجازوا فيها الالف دون
الواو والياء لان المد فيها اكثر منه في الواو والياء فلا يقلب الالف واوا او ياء الا لضرورة كما في همزة
الانكار فلا يطلب مد اتاما فليس اصل همزة ان يكون بالالف بل بحروف العلة فيه سواء والفرا ان تقول
الاولى ان يحافظ على الحركات الاعرابية ما امكن هذا وان لم تكن الحركة اعرابية ولم يوهم الالحاق الالف
اللبس كما في قطام وحذام وحيث اعلاما مشهورة فالاجود الالف لانه الاصل في مد الندبة كما ذكرنا

فلا يقلب الا للبس وقلب الالف [illegible] من جنسها ولا يغير حركة [illegible]
قال سيبويه ويقول من قال يا زيدِ وبالغلام يعني من اسقط منه ياء الاضافة يا زيداه ويا غلاماه فيحذف الكسرة كما
فتحت الضمة في يا زيد قلت ولو اخترنا ههنا اتباع المدة للحركة غير الاعرابية كان اولى لحصول اللبس في قلب
الالف ياء بعد نون التثنية التي بعد الالف اكثر من سلامتها في زيدانيه اكثر من وازيداناه لئلا يلتبس
المثنى بفعلان واما التي بعد الياء فلا لانه لا وجه نحو قوله واحمجمتاه مسدماه وان كانتا الحركة
غير اعرابية وادى الالف الى اللبس ابتداء جاء فاء من جنسها الفا نحو واغلامكيه في غلام المخاطبة لئلا
يلتبس بغلام المخاطب ووا منهوه في المسمى به لئلا يلتبس بمنه ولا يجوز في النداء المحض يا غلامك لاستحالة
خطاب المضاف والمضاف اليه في حالة واحدة واما المندوب فلما لم يكن مخاطبا في الحقيقة متفجعا عليه
جاز واغلامكاه والساكن لا يخلو ان يكون تنوينا او الفا او واوا او ياء او ميم جمع او غيرها
فالتنوين يحذف للساكنين نحو واغلام زيداه وانما حذفت مع مدة الندبة دون مدة الانكار لان
اصل المندوب المنادى الذي هو محل التخفيف واجاز الفراء في المنون المندوب ثلثة اوجه
احدها فتحها لاجل الف الندبة والثاني حذفها للساكنين واتباع المدة حركة ما قبلها نحو واغلام
زيديه بناء على مذهبه في جواز اتباع مدة الندبة للحركات الاعرابية والثالث كسرها للساكنين
واتباع المدة لكسرتها كما في مدة الانكار وما ذكرناه اولا هو المشهور المستعمل وان كان الفا [illegible]
لالف الندبة عند النحاة نحو وامصلاه واغلامكاه لان حذف اول الساكنين اذا كان مدا هو القياس
كما في التصريف وقال المصنف بل استغني بها عن الف الندبة وان كان واوا او ياء فان كانت الحركة
فيهما مقدرة حركتها بالفتح نحو يا قاضياه ويا واساه ويا رمياه ويا عمرواه واما اذا ندبت يا غلامي
بسكون الياء فكذا تقول عند سيبويه يا غلامياه لان اصلها الفتح عنده واجاز المبرد يا غلاماه بحذف
الياء للساكنين ولم يذكر سقوطها في المضاف الى المضاف الى الياء نحو وانقطاع ظهراه قال السيرافي
والقياس فيهما واحد يجوز سقوطها لاجتماع الساكنين قال المصنف الحذف ليس بوجه قال نحو واغلاميه
اوجه اما لان اصلها السكون فيمن قال بذلك فلا يزيد عليها مدة اخرى كما في واما لان السكون العارض
فيه كالاصلي بدليل قولك وامصطفاه ولا يرد الالف الى اصلها استغناء بها عن الف الندبة بخلاف
الف التثنية فانك تقلب لها الف المقصور نحو مصطفيان وذلك للزوم الف التثنية في المثنى
بخلاف مدة الندبة فانها لا يلزم المندوب اما قوله اصلها السكون فقد تقدم ان ذلك مختلف فيه
واما قوله السكون العارض فيه كالاصلي فنقول ذلك في الالف لكونها كالف الندبة في الصورة
فجاز ان يغني عنها كما ذهبت اليه واما الياء فلا لقولك يا قاضياه في يا قاضي وان لم يكن للواو والياء
اصل في الحركة فان كانتا مدتين اي ما قبلهما من الحركة من جنسهما نحو واغلامهموه وواغلامهي و
وا اضربوا ووا اضربي اذا سمي بهما فانك تكتفي بما فيهما من المد عن الف الندبة لكون مدهما اصليا بخلاف
مد نحو يا قاضي فان اصل هذه الياء الحركة والف الندبة ليست لازمة للمندوب كما ذكرنا فقد لا يؤتى
بها مع انه ليس في آخر المندوب مد نحو وازيد فكيف اذا كان في آخره مد اصلي وان لم يكونا مدتين جيء
بالف الندبة بعدهما ان شئت نحو وا قائل لواه ويا قائل لياه واما ميم الجمع فلا يأتي بعدها الف الندبة

لئلا يلتبس المجموع بالمثنى نحو واغلامكموه ووا [illegible]
الاستعمال كما في المضمرات مرد بالمد الندبة واستغني بها عن الف الندبة كما قلنا في غلامهو وغلامهي
واما الفا الا قلبنا واوا او ياء للبس واما الساكن غير هذه الاشياء فيفتح ويلحق الالف نحو يا مناه في
المسمى بمن وسيبويه يحرم نحو واقنسريناه اذا سمي به وقال الكوفيون المسمى بجمع السالم المذكر ان اعرب
بالحروف لا يجوز ندبته كما لا يجوز تثنيته وجمعه وان اعربته بالحركات وجعلت النون حرف الاعراب
ولا بد اذن من ان يلزمه الياء كما في باب الاعلام جاز ندبته نحو وا زيديناه واقنسريناه وكذا المنع
على مذهبهم انك اذا سميت بالمثنى واعربته بالحركات والزمته الالف جاز ندبته والا فلا وليس بشيء
اذ لا مناسبة بين الندبة وبين التثنية والجمع حتى يمتنع فيما امتنعا فيه ويقول في المسمى باثني عشر عند
سيبويه وا اثنا عشراه بالالف في اثني لانه غير مضاف وعشر بمعنى النون فكانك قلت وا اثنان
وقال الكوفيون وا اثني عشراه بالياء تشبيها له بالمضاف لان نون المثنى لا يسقط الا في الاضافة فكانه
مضاف واجاز ابن كيسان الوجهين **قوله** ولك الهاء في الوقف **اقول** يعني ان
الحاق هاء السكت بعد زيادة الندبة واوا كان او ياء او الفا جائز في الوقف لا واجب وبعضهم
يوجبها مع الالف لئلا يلتبس المندوب بالمضاف الى ياء المتكلم المقلوبة الفا نحو يا غلاما وينبغي
ان لا يجب عند هذا القائل مع الواو والياء اذ يكفي في الفرق بين الندبة والنداء وليس ما قال بوجه لان
الالف المنقلبة عن ياء المتكلم قد يلحقها الهاء في الوقف كما قدمنا فاللبس اذن حاصل مع الهاء ايضا
والفارق هو القرينة وانما الحقوا هذه الهاء بيانا لحرف المد ولا سيما الالف لخفائها فاذا جيء بعدها
بهاء ساكنة تبينت كما تبين بها الحركة في غلاميه على ما يجيء في باب من التصريف وهذه الهاء تحذف
وصلا وربما تثبت في الشعر اما مكسورة للساكنين او مضمومة بعد الالف والواو تشبيها بهاء
الضمير الواقعة بعدهما وبعضهم يفتحها بعد الالف لمناسبة الالف قبلها واثباتها في الوصل
لاجراء الوصل مجرى الوقف قال يا مرحباه بحمار ناجيه والكوفيون يثبتونها وقفا ووصلا في الشعر او غيره
قوله ولا يندب الا المعروف فلا يقال وارجلاه وامتنع وازيد الطويلاه خلافا ليونس **اقول**
هذا الذي ذكره في المتفجع عليه اما المتوجع منه فيقول وامصيبتاه وليست بمعرفة ويعني بالمعروف المشهور
بما كان او لا فلو كان على غير مشهور لم يندب وكذا غيره من المعارف فلا يقال واهذاه وانما ذلك
لتحصيل عذر النادب في الندبة لانه اذا كان المندوب مشهورا لا يلزم النادب في الندبة عليه ولوم يكون عليها
وكان المتفجع عليه مشهورا بذلك الاسم جاز ندبته تقول ياضاربا زيداه اذا كان زيد رجلا عظيما وقد ضربه
المتفجع عليه واشتهر به وكذلك يا حسنا وجهاه في المشهور بذلك فضابط المندوب ان يكون معرفة
مشهورا سواء كان تعريفه قبل الندبة او بحرف الندبة تقول وا من قلع باب خيبراه وا من حفر بئر زمزماه
لاشتهار الرجلين بذلك وموضع علامة الندبة آخر المضاف اليه وان كان المندوب في الحقيقة هو المضاف
نحو وا امير المؤمنيناه والمندوب هو الامير الا انك لما اردت ندبة المضاف الى المؤمنين فلو الحقتها
المضاف لا نفك من المضاف اليه فالحقتها بالمضاف اليه والمراد المضاف كما تقول احب رماني وانا لم يكن
ملكت الرمان بل الحب فقط وكذا تقول في المضارع للمضاف واطالعا جبلاه وكذا يلحقها آخر الصلة

نحو وا زيداه وكذا قال يونس وا لكوفيون الا انهما الحقها آخر الصفة لا آخر الموصوف نحو وا زيد الظريفاه وقال الخليل وسيبويه بل الحقها آخر الموصوف نحو وا زيداه الظريف لان اتصال الموصوف بصفته لفظا اقل من اتصال المضاف بالمضاف اليه والموصول بصلته وليونس ان يقول انه متصل به على الجملة لفظا واتصالهما في المعنى اتم من اتصال الموصول بصلته والمضاف بالمضاف اليه وان كان في اللفظ انقص وذلك لانه يطلق اسم الصفة على موصوفها ولا يطلق اسم المضاف اليه على المضاف ولا الصلة على موصولها وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال واجمجمتي الشاميتاه والجمجمة القدح وحكى الكوفيون وارجلا سخياه وقد استشهد الكوفيون بهذا على جواز ندبة غير المعروف وهو شاذ عند البصريين وحكى الاندلسي عن الكوفيين انهم ربما نونوا المندوب في الوصل نحو وا زيدا يا هذا قوله ويجوز حذف حرف النداء الا مع الجنس والاشارة والمستغاث والمندوب نحو يوسف اعرض وايها الرجل وشذ اصبح ليل وافتد مخنوق واطرق كرى اقول يعني بالجنس ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف كيا رجلا وسواء كان مفردا او مضافا او مضارعا له نحو يا غلام فاضل ويا حسن الوجه ويا ضاربا زيدا فصارت هذه الثلثة واحدا بعضه ولا اوانما لا تحذف من النكرة لان حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادي مقبلا عليك متنبها لما تقول له ولا يكون هذا الا في المعرفة لانها مقصودة قصدها وانما لا تحذف من المعرفة المتعرفة بحرف النداء اذ هي اذن حرف تعرف وحرف التعريف لا يحذف مما يعرف به حتى لا نظن بقاؤه على اصل التنكير الا ترى ان لام التعريف لا تحذف مما عرف بها وحرف النداء اولى منها بعدم الحذف اذ هي مفيدة مع التعريف التنبيه والخطاب وكان ينبغي ان لا يحذف من اي ايضا اذ هو ايضا جنس متعرف بالنداء الا ان المقصود بالنداء لما كان وصفه كما تقدم وهو معرفة قبل النداء باللام جاز حذفه الا ترى انه لا يجوز الحذف من يا هذا من غير ان تصف هذا بذي اللام كما لا يجوز الحذف من يا هذا فثبت ان الاعتبار في حذف حرف النداء من اي بوصفه نحو ايها الرجل او بوصف وصفه نحو ايهذا الرجل وانما لم يجز الحذف عند البصريين مع اسم الاشارة وان كان متعرفا قبل النداء لما ذكرنا قبل انه موضوع في الاصل لما يشار اليه المخاطب وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادى اي مخاطبا تنافٍ ظاهر فلما اخرج في النداء عن ذلك الاصل وجعل مخاطبا احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطبا وهي حرف النداء والكوفيون جوزوا حذف الحرف من اسم الاشارة اعتبارا لكونه معرفة قبل النداء واستشهدوا بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء وليس في الآية دليل لان هؤلاء خبر المبتدا كما جيء في الحروف فتفق على هذا من المعارف التي يجوز حذف الحرف منها العلم والمضاف الى اي معرفة كانت والموصولات اما المضمرات فيشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك تقول في الموصولات من لا يزال محسنا احسن الي ومن قال في ضبط ما يحذف منه الحرف انه يحذف مما لا يوصف به اي يلزمه جواز الحذف في يا غلام رجل ويا خيرا من زيد مع تنكيرهما وذلك مما لا يجوز وانما لم يجز الحذف من المستغاث والمتعجب منه والمندوب اما المستغاث به فلما الغرض في تنبيهه باظهار حرف التنبيه لكون المستغاث له امرا مهما واما المتعجب منه والمندوب فلانهما منادى ان مجازا ولا يحصل فيهما حقيقة التنبيه والاقبال كما في

النداء المحض فلما نقلا عن النداء الى معنى آخر مع بقاء معنى النداء فيهما مجازا الزما قضاء حق النداء تنبيها على الحقيقة المنقولين منها ولم يذكر المصنف لفظ الله فيما لا يحذف منه الحرف وهي منه لانه لا يحذف الحرف منه الا مع ابدال الميمين منه في آخره نحو اللهم وذلك لان حق ما فيه اللام ان يتوصل الى ندائه باي او باسم الاشارة فلما حذفت الوصلة مع هذه اللفظة لكثرة ندائها لم يحذف الحرف لئلا يلزم اجحاف قوله اصبح ليل اي ادخل في الصباح وصر صبحا قالته ام جندب زوجة امرئ القيس لما به وكان مفركا وقال انه سالها عن سبب نفرتهن له فقالت انك ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الاراقة بطيء الافاقة قوله اطرق كرى رخم بصيد لانه زعما الكرى يقولون اطرق كرا ان النعام في القرى ما ان ارى هنا كرى فيسكن ويطرق حتى يصاد ومثله مثل رخم الضبع خامرى ام عامر والمعنى ان النعام الذي هو اكبر منك قد اصطيد وحمل نحوه الى القرى فلا تخل ايضا ومثل ذلك قولهم افتد مخنوق قاله شخص وقع في الليل على سليك بن سلكة وهو نائم مستلق فخنقه وقال افتد مخنوق فقال له سليك الليل طويل وانت مقمر اي امن من ان اعتالك فيم استعجالك في الامر فضغطه سليك فضرط فقال سليك اضرطا وانت الاعلى فذهبت كلها امثالا قوله وقد يحذف المنادي لقيام القرينة نحو الا يا اسجدوا اقول المنادي مفعول به فيحذف حذفه اذا قامت قرينة دالة عليه وسائر المفعولات قد يحذف نسيا كما تقدم قوله الا يا اسجدوا وقيل الا على انها حرف تنبيه ويا حرف نداء اي يا قوم اسجدوا ومن قرأ الا يسجدوا بتشديد اللام فان ناصبة للمضارع ادغمت نونها في لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه في النصب اي فهم لا يهتدون لان لا يسجدوا ولا زائدة او نقول ان لا يسجدوا بدل من السبيل اي فصدهم عن السبيل ويجوز ان يكون بدلا من قوله اعمالهم فلا يكون لا زائدة اي فزين لهم الشيطان ان لا يسجدوا هذا واعلم انه قد جاء اسماء لا يستعمل في غير النداء وهي فل وفلة وليس فل ترخيم فلان والا لم يجز في المذكر الا فلا الا على مذهب الفراء كما تقدم من تجويزه نحو يا عم في يا عمار ولو كان ترخيم فلان لقيل في المؤنث يا فلان بحذف تا فلانة ومن ذلك يا مكرمان ويا ملامان ويا نومان اي يا كريم ويا لئيم ويا نائم وكذا يا ملكعان اي لكع وكذا كل ما هو على مفعلان فهو مختص بالنداء والغالب فيه السب ومن الابنية المختصة بالنداء كلما هو على فعل في سب المذكر وفعال في سب المؤنث نحو خبث ولكع وخباث ولكاع وفعال منه قياسية عند سيبويه كالتي بمعنى الامر من الثلاثي وكذا فعل في المذكر وكذا مفعلان سماعي وربما اضطر الشاعر الى استعمال بعض الاسماء غير منادى كقوله في لجة امسك فلانا عن فل وقال الحطيئة اطوف ما اطوف ثم آوي الى بيت قعيدته لكاع ولم يسمع شيء من الاسماء المختصة بالنداء موصوفا ومما اصله النداء باب الاختصاص وذلك ان تأتي باي وتجريه مجراه في النداء من ضمه والمجيء بهاء التنبيه في مقام المضاف اليه ووصفه بذي اللام وذلك بعد ضمير المتكلم الخاص كانا واني والمشارك فيه نحو نحن وانما تعرض بيان اختصاص مدلول ذلك الضمير من بين امثاله بما نسب اليه وهو اما في معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اي انا اخص من بين الرجال باكرام الضيف او في معرض التصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل اي مختصا بالمسكنة من بين الرجال او لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير لا للافتخار ولا للتصاغر نحو انا ادخل ايها الرجل ونحن نفعل ايها القوم فكل هذا في صورة النداء وليس به بل المراد بصفة اي هو ما دل عليه ضمير المتكلم السابق لا المخاطب وانما نقل من باب النداء الى باب الاختصاص لمشاركة معنوية بين البابين

يكون

انت الولي ايها المختص بالخطاب ... في باب الاختصاص انها حروف النداء اي لانه
لا يجوز فيه معنى النداء ... تخفيفه ... والمندوب فكذلك استعمال علم النداء في
الخالي من معناه بالكلية وحال ظاهراي ووصفه من ضم الاول ولزوم رفع الثاني كحالهما في النداء لكن
مجموع نحو ايها الرجل في باب الاختصاص في محل النصب لوقوعه موقع الحال اي مختصا من بين الرجال وهذا
كما قيل في نحو سواء اقمت ام قعدت ان اقمت ام قعدت وان كان في الظاهر جملة معطوفة على جملة الا انه في الحقيقة
الاسم مفرد بعد مبتدا اعطف عليه اسم آخر اي سواء قيامك وقعودك كما يجي في حروف العطف وقد يقوم مقام
اي المذكور اسم منصوب دال على المراد من الضمير المذكور اما معرف باللام نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف او
مضاف نحو قوله صلعم انا معاشر الانبياء فينا بكء اي قلة كلام وقولهم نحن آل فلان كرما ، وربما كان المنصوب
علما قال ساعيا يكشف الضباب قال ابو عمرو ان العرب نصبت في الاختصاص اربعة اشياء معشر
وآل واهل وبني قال ... لا تفرقوا قوله لا شك ان الاربعة المذكورة اكثر استعمالا في باب الاختصاص
ولكن ليس الاختصاص محصورا فيها قال المصنف المعرف باللام ليس منقولا عن النداء لان المنادي
لا يكون ذا لام ونحو يا ايها الرجل منقول عنه قطعا والمضاف يحتمل الامرين ان يكون منقولا عن
المنادي ونصبه بالمقدرة كما في ايها الرجل وان ينتصب بفعل مقدر كاعني او اخص او امدح قال
النقل خلاف الاصل فالاولى ان ينتصب انتصاب نحو العرب هذا الكلام والاولى ان يقال الجميع
منقول عن النداء وانتصابه انتصاب المنادي اجراء لباب الاختصاص مجرى واحدا ثم نقول لكنهم
جوزوا النصب ودخول اللام في نحو نحن العرب لانه ليس بمنادي حقيقة ولانه لا يظهر في باب الاختصاص
حرف النداء المكروه مجامعته للام وقد ياتي الاختصاص الذي باللام والاضافة بعد ضمير المخاطب
نحو سبحانك الله العظيم وبك اهل الرحمة انوسل قالوا وان كان الاختصاص باللام او الاضافة بعد
الغايب نحو مررت به الفاسق او بعد الظاهر نحو الحمد لله الحميد او كان المختص منكرا فليس من هذا
الباب بل هو منصوب اما على المدح نحو الحمد لله الحميد او الذم نحو وامراته حمالة الحطب او الترحم
نحو قوله انا يوم ... يوم يطي البايسات ولا يطي وقوله ويأوي الى نسوة عطل وشعثا
مراضيع مثل السعالي نعفل لا نظهر وهو اعني والظن في الجميع او امدح واذم وارحم كل موضع مثلا
ما قيل ولو قيل في الجميع بالنقل عن النداء لم يبعد لان في الجميع معنى الاختصاص فيكون قد اجرينا
هذا الباب مجرى واحدا وكما ينصب على الذم ما هو المراد مما قبله نحو قوله تعالى وامراته حمالة الحطب
ينصب عليه ما شبه به في الغم شي مما قبله كقوله لحى الله جرما كلما ذر شارق وجوه كلاب هارشت فازبارت
وقال افاريع عرف لا احاول غيرها وجوه قرود تبتغي من تجادع واعلم انه ليس لك في قولك يا ايها
الرجل وعبد الله المسلمين ان تحمل المسلمين صفة للرجل وعبد الله لاختلاف اعرابهما فهو مثل قولك
اصبح ما سر اباك واحب اخوك الصالحين فاما ان تنصبه على المدح او ترفع على اي هما المسلمان واعني
الصالحين كما مضى في باب النعت واما اذا قلت يا زيد وعمرو الطويلين او الطويلان فهما صفتان
لاتفاق الموصوفين اعرابا وبنا ، واذا قلت يا هؤلاء ، وزيد الطوال لم يكن الطوال وصفا بل عطف
بيان لانه لا يفصل بين اسم الاشارة وصفته كما مر وعلى الجملة كل اسم فيه معنى الوصف ويمتنع كونه وصفا

جاريا على الموصوف لمانع لفظي برفع او بنصب على المدح او الذم او الترحم ان كان فيه معنى من هذه المعاني
والا فهو عطف بيان لان فيه شرحا وبيانا كالوصف قوله الثالث ما اضمر عامله على شريطة التفسير
وهو كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه
نحو زيدا ضربته وزيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه وزيدا حبست عليه ينصب بفعل يفسره ما بعده
اي ضربت وجاوزت واهنت ولابست قوله انما وجب اضمار الفعل ههنا لان المفسر
كالعوض من الناصب ولم يوت به الا عند تقدير الناصب لتغييره فاظهار الفعل يغني عن تفسيره فحكم
الناصب ههنا حكم الرافع في قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك كما ذكرنا في باب الفاعل وهذا عند
الكسائي والفراء ليس لهما ناصبه مضمر بل الناصب عندهما للاسم لفظ المتاخر عنه اما لانه اذا صح المعنى
واللفظ بتسليطه عليه نحو زيدا ضربته فضربت عامل في زيدا كما انه عامل في ضميره واما لغيره انما اخل محلها
تسليطه عليه فالعامل ما دل عليه ذلك الظاهر وسد مسده كما في زيد مررت به وعمرو واضربت اخاه فالعامل
في زيدا هو قولك مررت به لسده مسد جاوزت وفي عمرا ضربت غلامه لسده مسد اهنت وليس قبل
الاسم في الموضعين فعل مضمر ناصب عندهما وانما جاز عندهما ان يعمل الفعل الطالب لمفعول واحد في ذلك
المفعول وفي ضميره معا في حالة واحدة لان الضمير في المعنى هو الظاهر فيكون فايدة تسليطه على الضمير
بعد تسليطه على الظاهر المقدم تاكيد ايقاع الفعل عليه ولو قيل على مذهبهما ان المنتصب بعد الفعل
الظاهر او شبهه سواء كان ضميرا او متعلقه هو بدل الكل من المنصوب المتقدم لكان قولا فالضمير في زيدا
ضربته بدل من زيدا وكذا الجار والمجرور في زيدا مررت به اذ المعنى زيدا جاوزته وكذا اخاه في قولك زيدا
ضربت اخاه بدل من زيدا على حذف المضاف من زيدا اي متعلق زيد ضربت اخاه وكذا في قولك زيدا ضربت
عمرا في داره وزيدا لقيت عمرا واخاه بتقدير ملابس زيد ضربت وملابس زيد لقيت ثم بينت الملابس بقولك
عمرا في داره فانه ملابس زيد بكونه مضروبا في دار زيد وبقولك عمرا واخاه فانه ملابس زيد بكونه ملقيا
هو واخو زيد وان كانت الملابسة في الصورتين بعيدة كما هي في مذهب البصريين ايضا واختار البصريون
كون المنصوب معمولا لفعل مقدر يفسره ما بعده قياسا على المرفوع في نحو ان امرؤ هلك مع انهم قد ذهب
شاذ منهم الى ان المرفوع في مثله مبتدا لا فاعل كما تعلم في باب الفاعل ولا يجوز للكوفي ان يرتكب ان
ارتفاع امرؤ بهلك المؤخر كما ارتكب في هذا الباب ان انتصاب الاسم بهذا المتاخر لان الفعل باتفاق
من جميع النحاة لا يرفع ما قبله قوله كل اسم بعده فعل احتراز عن نحو زيد ابوك ولا يريد بقوله بعده فعل
ان يليه الفعل متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذي بعده نحو زيدا عمرو ضاربه وزيدا
انت ضاربه قوله او شبهه ليشمل نحو زيدا انا ضاربه او انا محبوس عليه ونعني بشبه الفعل اسمي الفاعل
والمفعول اما المصدر فلا يكون مفسرا في هذا الباب لانه لا ينصب بنفسه لو سلط لانه [illegible] كما
ومنصوب المصدر لا يتقدم عليه وكذا الصفة المشبهة لا ينصب ما قبلها وشبه الفعل انما يفسر اذا
لم يصدر الاسم بحرف لازم للفعل اما اذا كان مصدرا به فلا يكون المفسر الا فعلا سواء فسر الرافع
او الناصب نحو ان زيد قام وان زيدا ضربته ولا بد لشبه الفعل مما يعتمد عليه اما قبل الاسم المحدود نحو زيد
هذا ضاربه او بعده نحو زيدا انت محبوس عليه وزيدا ضاربه عمرو وكذا حرف الاستفهام وحرف النفي

نحو أزيدا انت ضاربه العمران وازيدا ضاربه الغلمان فان الناصب ضمير الاسم المجرور ولا متعلقه لا
لفظا ولا محلا فلا يجوز زيدا ضاربه العمران كما يجوز زيدا يضربه العمران قوله مشتغل عنه بضميره اي اشتغل
العامل في ذلك الاسم المتقدم بالعمل بالضمير الراجع اليه اي انما يعمل في الاسم المتقدم بسبب العمل في ضميره ولولا ذلك
لعمل فيه وهو احتراز عن نحو زيدا ضربت فانه ليس من هذا الباب لان عامله ظاهر وهو الفعل المؤخر وعن
نحو زيد قام ايضا لان الفعل وشبهه لا يعمل الرفع فيما قبله حتى يقال اشتغل عنه بضميره فظهر ان قوله
بعد لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه غير محتاج اليه مع قوله مشتغل عنه بضميره لان معناه كما ذكرنا
انه لولا الضمير لعمل في ذلك المتقدم والفعل لا يرفع ما قبله لما تقرر في مكانه فلم يبق الا النصب فمعنى مشتغل عنه
بضميره مشتغل عن نصبه بضميره اي لو سلط عليه ولم يشتغل بضميره لنصبه قوله او متعلقه اي مشتغل
بضميره او بما يتعلق بذلك الضمير والتعلق يكون من وجوه كثيرة نحو كونه مضافا الى ذلك الضمير نحو
زيدا ضربت غلامه ومنه نحو زيدا ضربت عمروا واخاه لان الفعل مشتغل بذلك المضاف لكن بواسطة
العطف او موصوفا لعامل ذلك الضمير او موصولا له نحو زيدا ضربت رجلا يحبه وزيدا ضربت الذي يحبه
او ما عطف على موصوف عامل الضمير او موصوله نحو زيدا لقيت عمروا ورجلا يضربه وزيدا لقيت عمروا
والذي يضربه وغير ذلك من المتعلقات وقوله وكلا ارام اصبحوا يعقلونه صحيحات مال طالعات بمحرم
مما اشتغل الفعل فيه بنفس الضمير اذ التقدير يعقلون كلا وضابط التعلق ان يكون ضمير المنصوب
بالمفسر وليس الشرط ان يكون الضمير منصوبا لفظا او محلا كما ظن بعضهم نظرا الى نحو زيدا ضربته او
مررت به او انا ضاربه بل الشرط انتصابه لفظا او محلا او انتصاب متعلقه كذلك الا ترى انك تقول
هندا ضربت من يملكها او مررت بمن يملكها والضمير مرفوع والمعنى ضربت مملوكها ومررت بمملوكها واحترز
بقوله مشتغل عنه بضميره وبقوله لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه عن ان يتوسط بين الاسم والفعل
كلمة واجبة التصدر كان واخواتها نحو زيد اني ضربته وعمرو لعلك تضربه واما ان المفتوحة فانه وان لم يجب
تصدرها لكن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لكونها حرفا مصدريا ومن الواجب تصدرها كم نحو زيد كم
ضربته وحرف الاستفهام نحو زيد هل ضربته واضربته وكذا العرض نحو زيد الا تضربه وحروف التحضيض
نحو زيد هلا ضربته والا ولولا ولوما وكذا الا للتمني نحو هند الا رجل يضربها ولام الابتداء نحو زيد
لعمرو يضربه وكذا ما وان من جملة حروف النفي نحو زيد ما ضربته بخلاف لم ولن ولا نحو زيد لم اضربه
ولا اضربه ولن اضربه اذ العامل يتخطاها قال قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع يروى
برفع كله ونصبه اما لن فقيل ذلك فيها لكونها نقيضة سوف التي يتخطاها العامل نحو زيدا سوف
اضرب واما لم فلامتزاجها بالفعل بتغيير معناه الى الماضي حتى صارت كجزئه واما لا فلكثرتها في الكلام
حتى انه يقع بين الجار ومجروره نحو جئت بلا مال واريد ان لا تخرج ومع هذا كله فالرفع بالابتداء في الاسم
الواقع قبل هذه الحروف الثلاثة راجح نظرا الى كونها للنفي الذي حقه صدر الكلام كغيره مما يغير معنى
الكلام اكثر من رجحانه عند تجرد الفعل عنها نحو زيد ضربته ومن الواجب تصدرها حرف الشرط
نحو زيد ان ضربته يضربك وزيد لو ضربته ضربك وكذا زيد ان قام اضربه لانه لا يعمل الا للشرط ولا
الجزاء فيما قبل اداة الشرط كما هو مذهب البصريين على ما يجيء في بابه واما الكوفيون فيجوزون تقدم معمول

الجزاء على اداة الشرط نحو زيدا ان قام اضرب واما معمول الشرط فاجازه الكسائي دون الفراء نحو زيدا
ان تضرب يضربك ومنها الاسماء التي فيها معنى الاستفهام او الشرط نحو هند من يضربها اضربه وايهم
يضربها واحترز به ايضا عن الاسم الذي بعده فعل التعجب لانه لا يتصرف في معموله بالتقديم عليه نحو زيد
ما احسنه او احسن به وكذا افعل التفضيل في نحو ازيد انت اكرم عليه ام عمرو وكذا المضاف اليه لانه
لا يعمل فيما قبل المضاف فيجب الرفع في نحو زيد حين تضربه يموت وكذا اسم الفعل لانه لا يعمل فيما قبله على
مذهب البصرية نحو زيد هاته وكذا الصلة والصفة اذ هما لا يعملان في الموصول والموصوف لان الصلة
والصفة مع الموصول والموصوف في تأويل اسم مفرد فلو عملتا فيهما لكان كل واحد منهما مع معمولها
المقدم عليها كلا شيء فالرفع اذن واجب في ايهم اضربه يجيء على ان ايا موصول وكذلك قولك رجل اهنته
كريم وكذا لا يعمل الصلة والصفة فيما قبل الموصول والموصوف فيجب الرفع في زيد ان تضربه وزيد رجل
تضربه موفق وانما لم تعملا فيما قبلهما كراهة لوقوع المعمول حيث لا يمكن وقوع العامل وكذا لم يعمل المضاف
اليه فيما قبل المضاف وكذا جواب القسم لا يعمل فيما قبل القسم فيجب الرفع في زيد والله لا اضربه لان القسم له
الصدر لتأثيره في الكلام وكذا لا يعمل ما بعد الا فيما قبلها فيجب الرفع في ما رجل الا اعطيته كذا وذلك
لما ذكرنا في باب الفاعل ان ما بعد الا من حيث الحقيقة من جملة مستانفة لكن صيرت الجملتان في صورة
جملة قصدا للاختصار فاقتصر على عمل ما قبل الا فيما يليها فقط ولم يجوز عمله فيما بعد ذلك على الاصح كما ذكرنا
فكيف يصح ان يعمل ما بعدها فيما قبلها ومثل هذا العمل فيما هو جملة واحدة على الحقيقة خلاف الاصل لان
الاصل في العامل ان يتقدم على معموله وكذا احترز به عن اسم بعده فعل مسند الى ضميره متصل راجع اليه
نحو زيد ظننته منطلقا والزيدان ظننتهما منطلقين لانه لا يجوز في هذا الاسم الا الرفع على الابتداء وذلك
انك لو سلطت عليه الفعل المؤخر وقلت زيدا ظن منطلقا لم يجز لان المفعول المقدم على الفعل
لا يفسر الضمير المسند اليه ذلك الفعل الا اذا كان الضمير منفصلا فلا يقال زيدا ضرب على ان الضمير
عائد الى زيد ويجوز ذلك في المنفصل نحو زيدا لم يضرب الا هو وانما لم يجز الاول اعني نحو زيدا ضرب ولا
العكس اعني كون الفاعل مفسرا للمفعول اذا كان ضميرا متصلا نحو ضربه زيد على ان زيدا مفسر للضمير
المتقدم لان القياس ان لا يكون التخالف المعنوي بين المفسر والمفسر هو الغالب المشهور حتى يكون
نفسه له ظاهرا ونحن نعلم ان تخالف الفاعل والمفعول وتغايرهما هو المشهور فلهذا لم يجز زيدا
اعطيته على ان الضمير لزيد وان المعنى اعطيته نفسه لان المشهور تغاير المفعولين في مثله و
لما لم يكن المفعول الاول في باب ظن هو المفعول حقيقة بل المفعول في المعنى هو مصدر المفعول
الثاني مضافا الى الاول كما يجيء في بابه نحو ظننته زيدا قائما والضمير لزيد وكان قياس هذا ان
يجوز ايضا نحو زيدا ظن منطلقا وظن مسندا الى ضمير زيد لكنه كره احتياج الفاعل لذاته الى ان يتقدم عليه
ما هو في صورة المفعول مع تأخر رتبته واما نحو ضرب زيدا سيده وما ضرب زيدا الا عمرو فالاحتياج
الى تقدم المفعول ليس لذات الفاعل بل هو للضمير المضاف اليه ولاجل الا كما تبين قبل واما اذا كان
كل واحد من الفاعل والمفعول ضميرا منفصلا فيجوز نحو قولك في الفاعل زيدا لم يضرب الا هو وفي المفعول
اياه ضرب زيد لان المنفصل من حيث انفصاله واستقلاله صار كالاسم الظاهر حتى جاز فيه ما لا يجوز

في المعنى نحو اياك ضربت بجمع بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد ومثله لا يضرب الا اياك
ولا يجوز مثله في المتصلين هذا وقد جوز بعضهم نحو غلام هند ضربت على قلة.. والضمير لهند اذ ليس
نفس الفعل هي المفسر نحو التي ضربت زيدا ضرب اي ضرب زيدا التي ضربته وهو كالاول معنى
كانك قلت ضاربه زيد ضرب ومنع الفرا المسلتين وينبغي ان يجوز تفسير ما اضيف اليه
المفعول المقدم للفاعل في نحو غلام هند ضربت ان يجوز تفسير ما اضيف اليه الفاعل للمفعول
ايضا نحو ضربها غلام هند لان المضاف اليه كجزء المضاف فيكون معه قرينة التقدم كما كان
معه قرينة التاخير في ضرب غلام زيد والذي اري انه كما لا يفسر الفاعل المفعول لكان متصلا
وكذا العكس كما ذكرنا كذلك لا يفسر ما اضيف اليه الفاعل المفعول فلا يجوز ضربها غلام هند
وكذا لا يفسر ما اضيف اليه المفعول الفاعل فلا يجوز غلام هند ضربت كما اختار الفرا اذ السماع في
المسلتين مفقود والقياس ايضا يرفعهما لان الفاعل لا يجوز احتياجه للتفسير الى نفس المفعول
فلا يحتاج له الى ذيله ايضا وكذا المفعول لا يجوز احتياجه للتفسير الى نفس الفاعل فكذا الى ذيله ايضا
اما نحو ضرب زيدا سيده وضرب زيد سيده فاذ ليس كل واحد منهما محتاج للتفسير الى النفس الاخر
فلا يستنكر وكذا يحترز بقوله مشتغل عنه وبقوله لو سلط عليه لنصبه عما بعد واو العطف و
فاء وغيرهما من حروف العطف وكذا فاء السببية الواقعة موقعها فان ما بعد هذه الحروف
لا يعمل فيما قبلها لانها دالة على ان ما بعدها من ذيول ما قبلها فلو وقع معمول ما بعدها
قبلها اذ ينعكس الامر اذن اي يكون شي مما قبلها من ذيول ما بعدها واما نحو قوله تعالى اذا جاء نصر الله
الى قوله فسبح فانما عمل ما بعد الفاء فيما قبلها اي في اذا على المذهب الصحيح كما هي في الظروف المبنية
ان العامل في اذا جزاؤها لا شرطها لان الفاء زايدة لكن موقعها موقع السببية وصورتها صورتها
ليدل على لزوم ما بعدها لما قبلها لزوم الجزاء للشرط كما هي كحقيقة في الظروف المبنية واما نحو قوله تعالى
وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر وقوله واما بنعمة ربك فحدث فالفاء في الجميع للسببية في
مع ذلك عمل ما بعدها فيما قبلها لوقوع الفاء غير موضعها للغرض الذي ذكره في حروف الشرط
فعلى هذا يخرج من هذا الباب نحو قوله الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما على مذهب المبرد
كما يجي ونحو قوله كل رجل يا تيني فانا اكرمه لانها فاء سببية واقعة موقعها اذ هي داخلة على الجزاء
لتضمن الموصول والموصوف كلمة الشرط وكون الصلة والصفة كالشرط فما بعد الفاء لا غير كالجزاء
بل لو لم يتضمن الموصول والموصوف معنى الشرط وقلنا ان الشرط مقدر اي ان الاصل اما يكن
شي فاجلدوا الزانية والزاني ثم عمل به ما عمل بنحو قوله تعالى وربك فكبر واما بنعمة ربك فحدث كما
يجي في حروف الشرط وشغل اجلدوا المتعلق الضمير لكان من هذا الباب كما في قوله تعالى هذا
فليذوقوه على بعض التاويلات ويجوز ان يكون تقدير هذا كذا فليذوقوه ولمعنى اما هنا
فليذوقوه ويعني هذا حميم فليذوقوه ويخرج ايضا بالقيد المذكور الفعل الذي لا يكون الاسم
المتقدم عليه من جملته بل من جملة اخرى فانه لا يكون من هذا الباب اذ لو سلط عليه لم ينصبه
لانه لا ينصب الفعل الا ما هو من جملته و دونه فيخرج عن هذا قوله تعالى الزانية والزاني

فاجلدوا كل واحد منهما عند سيبويه اذ التقدير عنده فيما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني فاجلدوا
وكذا يخرج زيد اضربنه او لا تضربنه لان الفعل المؤكد بالنون لا يعمل فيما قبله كما تقدم قال النحوي
انما لم يكن نصب الاسم المذكور الا مثل ما لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان المفسر عوض من الناصب
ودال عليه فلا اقل من ان يكون مستقلا للنصب وعلى سما العمل بحيث لو لم يشغله نائب الاسم المنصوب
المقدم اعني ضميره او متعلقه لنصبه فاما لم يصلح هو او مناسبه للنصب لولا الضمير او متعلقه لم يكن
مفسرا ايضا هذا ازيد كلامهم فان قيل اشتراط هذا القول يقتضي فساد كون الناصب مقدرا
مفسرا بالظاهر ويودي الى صحة مذهب الكسايي والفرا ان الناصب هو المتاخر وذلك لانه
لو وجب ان يكون مفسرا لعامل بحيث لولا اشتغاله بضمير المعمول لكان هو العامل لوجب اطراده
في مفسر عامل الرفع في نحو ان ام هلك ولا فارق فكان يجب ان لا يتاخر المفسر عن المرفوع اذ لا يعمل
الفعل الرفع فيما قبله قيل ان الاصل في المفسر ان يصلح للعمل في معمول المفسر كما ذكرنا فان لم يصلح وكان
له محمل غير التفسير حمل عليه وان لم يكن له محمل آخر اضطر الى جعله مفسرا مع امتناع كونه عاملا فنحو زيد
هل ضربته وهلا ضربته للفعل محمل آخر غير التفسير وهو كونه خبر المبتدا فحملناه عليه لما لم يصلح للعمل في
زيد واما في نحو ان امرؤ هلك ولو ذات سوار لطمتني فلم يكن للفعل محمل آخر اذ لو جعلناه خبر المبتدا
لكان حرف الشرط داخلا على الاسمية ولا يجوز فعلى ما تقرر لا يحمل الفعل على التفسير في زيد قام لما
لم يضطر اليه وكذا في ان زيد قام بل نقول زيد مبتدا لا فاعل فعل مقدر وان كانت الهمزة بالفعل اولى
لانا لم يضطر الى جعل الفعل مفسرا اذ الهمزة يدخل على الاسمية ايضا وهذا مذهب سيبويه والجرمي
واختار الاخفش في نحو ازيد قام ان يرتفع زيد بفعل مقدر مفسر بالظاهر نظرا الى همزة الاستفهام
ومن ثم قال سيبويه في نحو ا انت زيد ضربته ان رفع زيد اولى لان انت مبتدا لا فاعل على ما قدمنا فيبقى خبر المبتدا
وهو زيد ضربته بلا همزة استفهام فرفعه اولى من نصبه لما سنبين في شرح قوله عند عدم قرينة خلافه فاما
اذا كان الفاصل بين همزة الاستفهام والاسم المجرور ظرف نحو اليوم زيد ضربت فالمختار النصب اتفاقا لكون
الظرف متعلقا بالفعل فالاولى بهمزة الاستفهام اذن ان يقدر داخله على الفعل وقال الاخفش في ا انت زيد
ضربته ان نصب زيد اولى بالنظر الى همزة الاستفهام وانت فاعل فعل مقدر وزيدا مفعوله اي ضربت زيدا
ضربته فلما حذف الفعل انفصل ضمير الفاعل المتصل ونظر سيبويه اذن بنا على ان الفعل الذي لا يعمل بنفسه
لا يصلح للعمل بنفسه لا يحمل على تفسيره للعامل ما كان عنه مندوحة ويلزم الاخفش تجويز ارتفاع زيد بالفاعلية
في نحو زيد قام وان لم يكن مختارا فيلزمه مذهب مفسر الرافع لا يكون الا فعلا اذ لا يضطر الى اضمار الفعل الرافع الا بعد حرف
لازم للفعل كحرف الشرط وحروف التحضيض واما مفسر الناصب فقد يكون شبه فعل لانه قد يفسر بلا ضرورة
الى كونه مفسرا كما ذكرنا نحو زيدا انا ضاربه قوله او مناسبه لنصبه ليس في اكثر النسخ هذه اللفظة اعني او مناسبه
والظاهر انها ملحقة ولم يكن في الاصل اذ المصنف لم يتعرض لها في الشرح والحق انه لا بد منها والا لخرج نحو
زيدا مررت به وايضا نحو زيدا ضربت غلامه لانه لا بد ههنا من ضمنا سبحتى ينصب زيدا لان التسليط تغيير
فيه صحة المعنى ولو سلطت ضربت على زيد في هذا الموضع لنصبه لكن لا يبقى المعنى لانك لم تقصد انك ضربت زيدا
نفسه بل قصدت الى اهانته بضرب غلامه فالمناسب اذن يطلب في موضعين احدهما ان يكون الفعل او

شبهه واقعا على ذلك الاسم معنى لكن لا يمكن ان يتعدى اليه الا بحرف جر نحو زيدا مررت به قال الله تعالى فريقا
هدى وفريقا حق عليهم الضلالة والثاني ان لا يكون الفعل الظاهر او شبهه واقعا عليه بل على متعلقه
وقد عرفت المراد بالتعلق نحو زيدا ضربت غلامه او مررت بغلامه والاولى عند قصد التسليط فيما اشتغل
فيه المفسر بمتعلق الضمير بلا حرف جر ان يسلط ذلك الفعل بعينه على الاسم المحذوف بعد تقدير ذلك المتعلق
مضافا الى الاسم كما تقول في زيدا ضربت غلامه زيدا ضربت اي غلام زيد فنقول اذا حصل ضابطان احدهما
ان يكون بعد الاسم فعل او شبهه والثاني ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا عن نصب الاسم بضميره او بمتعلق
الضمير فسواء كان قبل ذلك الاسم اسم آخر مرفوع او منصوب لفظا او محلا يمكن نصب ذلك الاسم او شبهه او
مناسبه او رفعه لذلك الاسم ايضا او لا يكون لا يختلف الحكم فيه فالمرفوع لاسم المرفوع قبله انه زيدا عمروا
ضربته سيبويه ينصب عمروا بضرب المقدر بعد زيد المبتدأ خبرا عنه اي ان زيد ضرب عمروا ضربه والاخفش
يجوز ارتفاع زيد بكونه فاعلا لضرب المقدر قبل زيد وعمروا مفعوله اي ان ضرب زيد عمروا ضربه كما تقدم من
مذهبيهما واما نحو ان زيد عمروا ضربه فالفعل يحتم التقدير قبل المرفوع والاسم المنصوب لفظا قبله نحو
أ اليوم عمروا ضربته والمنصوب محلا ابالسوط زيدا ضربته وقد تقدم انه يجوز ان يتخلل بين الاسم المحذوف
قبل اسم آخر وليس يجب ان يليه الفعل او شبهه نحو الخوان اللحم اكل عليه وازيدا انت محبوس عليه وقد يكون بينهم
اسمان نحو اليوم الخوان اللحم اكل عليه وازيد عمروا اليوم ضربه وقد تتوالى اسمان منصوبان مقدران او
اكثر نحو ازيدا اخاه ضربته اي اهنت زيدا ضربت اخاه ضربته وازيدا اخاه غلامه ضربته اي لابست
زيدا اهنت اخاه ضربت غلامه ضربته قوله ينصب بفعل يفسره ما بعده التفسير كما ذكره على ضربين اما ان يكون
المفسر عين لفظ المفسر كزيدا ضربته اي ضربت زيدا ضربته او يكون لفظ المفسر لا على معنى المفسر واللفظ غير
اللفظ كما في مررت به وضربت غلامه وحبست عليه وهذا الثاني على ثلاثة اقسام لانه ان امكن ان يقدر ما هو بمعنى
الفعل الظاهر من غير نظر الى معمول لذلك الفعل الظاهر خاص بل مع اي معمول كان فهو الاولى نحو
زيدا مررت به فان جاوزت المقدر قبل زيدا بمعنى مررت سواء كان مررت عاملا في نفسه او في به او في
بغلامك او في باخيك او في اي شيء كان لا يتفاوت معناه باعتبار المفاعيل وان لم يمكن هذا فانظر
الى معنى ذلك الفعل الظاهر مع معموله المعين الخاص الذي نصبه ذلك الفعل فقدر ذلك المعنى وذلك
نحو زيدا ضربت غلامه او اخاه او صديقه او ما جرى مجرى ذلك الا ترى انك لو قلت زيدا ضربت عمروه لم يكن
معنى ضربت عمروه اهنت زيدا بل المعنى اكرمت زيدا ضربت عمروه فظهر ان اهنت المقدر معنى الفعل
الظاهر مع بعض معمولاته دون بعض بخلاف جاوزت فانه معنى مررت مع اي معمول له كان وان لم يكن هذا
الثاني ايضا اضمرت معنى لابست فانه يطرد في كل فعل مشتغل بضميره او بمتعلق الضمير اي متعلق كان و
لنا ان نقول في تعيين العامل المقدر رافعا كان او ناصبا انك تنظر فان كان المفسر عاملا في ضمير الاسم
المقدم بلا واسطة قدرت لفظ ذلك المفسر بعينه كما في ان زيد قام وان زيدا ضربته وان عمل في الضمير
بواسطة حرف جر نحو ان زيد مر به وان زيدا مررت به فلك ان تضمر فعل الملابسة معنى مطلقا اي ان
لوبس زيد وان لابست زيدا وكذا في ان الخوان اكل عليه اللحم فانك تضمر لابس وفاعله ما اسند اليه
الفعل المبني للمفعول اي لابس اللحم الخوان اكل عليه اللحم وكذا السوط ضرب به زيد ولك ان تفصل بان تقول

ان كان متعلقا بمتصل الى ذلك الضمير بنفسه اعني ذلك اللازم اضمرته كما في ان زيد عني به وان زيدا مررت
اي ان جوز زيد وان جاوزت زيدا وان شئت فعل الملابسة كما ذكرنا في الخوان اكل عليه والخوان اكلت عليه وان
كان المفسر عاملا في متعلق الضمير فلك ان تضمر فعل الملابسة مطلقا اي فيما عمل فيه بحرف الجر او بنفسه نحو ان
زيد ضرب غلامه وان زيدا ضربت غلامه اي ان لوبس زيد وان لابست زيدا وكذا في ان زيد مر بغلامه وان
زيدا مررت بغلامه ولك ان تفصل فتضمر في العامل بنفسه ذلك الفعل الظاهر بعينه مع مضاف الى ذلك الاسم
المذكور فنقول في ان زيد ضرب غلامه وفي ان زيدا ضربت غلامه ان ضرب متعلق زيد ضرب غلامه وان ضربت
متعلق زيد ضربت غلامه فيكون الفعل الظاهر تفسيرا للمقدر ومعمول الظاهر تفسيرا للمتعلق المقدر
وكذا في نحو ان زيدا لقي عمرو اخوه وان لقيت عمروا واخاه والتفصيل اولى من اضمار الملابسة مطلقا لانه
يتعذر اضمارها للمرفوع في ان زيد اقام غلامه بل المعنى قام متعلق زيد قام غلامه وتضمر في العامل في
متعلق الضمير بواسطة حرف جر فعلا متصلا بنفسه كما الفعل اللازم ان وجد مع المضاف المذكور فنقول
في ان زيد مر بغلامه وان زيدا مررت بغلامه ان جوز متعلق زيد مر بغلامه وان جاوزت متعلق زيد
مررت بغلامه وان لم يوجد متعد بمعناه فالملابسة نحو ان زيدا اكل على خوانه وان زيدا اكلت على خوانه اي
لوبس زيد اكل على خوانه وان لابست زيدا اكلت على خوانه منا وان جاء في جميع الصور المذكورة قبل الاسم
المذكور ظرف او جار نحو اليوم زيدا ضربته وابالسوط زيدا ضربته لم يتفاوت الامر لان الفعل المقدر
يعمل في ذلك الظرف والجار ايضا واما ان جاء قبل الاسم المذكور مرفوع فان كان المفسر لهما يعمل فيهما معا تقام
المعنى كما في ان زيد عمروا ضربه اي ان ضرب زيد عمروا ضربه فلا اشكال وكذا في ان زيدا عمرو ضربه والا فا
فعل الملابسة كما في انا اللحم الخوان اكل عليه اي لابس اللحم الخوان قوله ويختار الرفع بالابتداء عند
عدم قرينة خلافه او عند وجود اقوى منها كاما مع غير الطلب واذا للمفاجاة اقول حال الاسم
المحذوف لا يعدو اربعة اقسام اما ان يختار رفعه او يختار نصبه او يجب نصبه او يستوي رفعه ونصبه
ولم يذكر جمهور النحاة ما وجب رفعه واثبته ابن كيسان قال وذلك اذا كان الفعل مشتغلا بمجرور به
تحقق فاعلية الفاعل بان يكون آلة الفعل نحو السوط ضرب به زيد لانه لما تحقق فاعلية الفاعل فكانه
فاعل مرفوع وقد تقرر انه لا يجوز نصب الاسم المذكور الا اذا اشتغل عنه بمنصوب وهذا الذي ذكره قياس
بارد والوجه جواز نصبه لكون الفعل مشتغلا عنه بمنصوب محلا ومثالها بعد اذا المفاجاة واجب الرفع
في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو وكلامي ثم اعلم ان المصنف ابتدأ بما يختار رفعه لان الرفع هو الاصل
لعدم احتياجه الى حذف عامل فقال يختار الرفع بالابتداء فنبه بقوله بالابتداء على ان الرفع في جميعها يجوز
رفعه في هذا الباب حتى لا يظن ان رافعه فعل كما ان ناصبه اذا نصب فعل قوله عند عدم قرينة خلافه
الضمير في خلافه للرفع وخلاف الرفع ههنا النصب لان هذا الاسم المذكور اما ان يرتفع بالابتداء او ينتصب
بفعل مقدر اما الجر فلا يدخله لانه لا يكون الا بحرف وكلامنا في اسم ينتصب لفظا ما بعده لو سلط عليه و
المعنى يختار رفع هذا الاسم المذكور عند عدم قرائن النصب الموجبة له والقرائن التي يختار معها النصب والتي
يتساوى معها الامران على ما يجيء شرحها ولا يريد مطلق قرينة النصب لان المفسر قرينة النصب وهو على
ليس الاسم محكوما عليه بل يريد قرائن النصب التي سنذكرها على ما اشرنا اليه وانما اختير الرفع على النصب مع

ذلك الفعل بخلاف النصب الى حذف الفعل واضماره على الاصل عدمهما بخلاف الرفع فانه بعامل معنوي
عندهم لم يظهر قط في اللفظ حتى يقال حذف فاضمر وعليها اخترنا في رفع المبتدا نقول انما اخترنا الرفع على
النصب لانه بعامل ظاهر دون النصب قوله اوعند وجود اقوى منها اي عند وجود قرينة للرفع هي اقوى من
قرينة النصب وقرينة الرفع الذي يجامع قرينة النصب ويكون اقوى منها شيآن فقط على ما ذكروا اما
واذا المفاجاة اما اما فيجامع ثلاث قراين للنصب هي مع اصل بها مغلوبة وهو مع الاخيرين غالبة اما الاولى
فالطلب على ما ياتي والاخرى بان عطف الجملة التي بعدها على فعلية وكونها جوابا لجملة استفهامية فعلية واما
اذا فلا تجامع من قراين النصب الا واحدة واذا غالبة عليها وتلك القرينة كون الجملة المصدرة بها معطوفة
على فعلية كما يجي اما اما فانما ترجح الرفع معها على النصب مع القرينتين المذكورتين لان ترجح النصب
في مثلهما بعينها انما كان لمراعات التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه في كونهما فعليتين نحو قام
زيد وعمروا اكرمته ولقصد التناسب بين السوال والجواب في كونهما فعليتين نحو زيدا اكرمته في جواب من قال
ايهم اكرمته فاذا صدرت الجملتان باما نحو قام زيد واما عمرو فقد اكرمته واما زيد فقد اعطيته دينارا في
جواب ايهم اعطيت فان اما من الحروف التي يبتدا بعدها الكلام ويستانف ولا ينظر بعدها الى ما قبلها
فلم يكن قصد التناسب معها لكون وضعها لعدم مناسبة ما بعدها لما قبلها اعني للاستيناف فرجعت
الجملة الى ما كانت عليه في الاصل وهو اختيار الرفع للسلامة من الحذف والتقدير فاما في الحقيقة ليست مقتضية
للرفع لان وقوع الاسمية والفعلية بعدها على السواء نحو قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر واما السايل
فلا تنهر لكن عملها في الصورتين انها منعت مقتضي النصب من التاثير فبقي مقتضي الرفع بحاله وهو
كون الاصل سلامة الكلام من الحذف والتقدير واما حتى نحو قوله التي الصحيفة كي يخفف رحله والزاد
حتى نعله القاها فهي وان كانت تستانف بعدها الكلام الا انها ليست متمحضة للاستيناف كاما الا ترى انها
لا تقع في اول الكلام كاما فلم يكن الرفع بعدها اولى فهي كسائر حروف العطف لظهورها في ذلك الباب و
اما اذا كانت اما مع الطلب وهو الامر والنهي والدعاء فقط لان ساير انواع الطلب نحو هل زيدا ضربته و
زيدا ليتك تضربه والا تضربه يجب رفع الاسم معها كما تقدم فاما مع الثلاثة مغلوبة نحو اما زيدا فاكرمه واما بكرا
فلا تضربه واما عمروا فرحمه الله وانما صارت مغلوبة لان وقوع هذه الاشياء خبرا للمبتدا قليل في الاستعمال
وذلك لان كون الجملة الطلبية فعلية اولى ان امكن اختصاص الطلب بالفعل الا ترى الى اقتضاء حروف
الطلب للفعل كحرف الاستفهام والعرض والتحضيض واما قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم فلم يمكن جعلها
فعلية بغير اعراب كما امكن ذلك في نحو زيدا اضربه وكذا في نحو هل زيد ضارب وزيد هل ضربته وعمرو
لا تضربه واما قولهم ان فعلية نحو زيدا اضربه ولا تضربه بالرفع لمناقضة الخبر الذي هو المحتمل للصدق والكذب
لهذه الثلاثة الطلبية التي لا تحتملهما الا انشاء وبل اصل محتاج للامر والنهي والدعاء حقيقتها كقولك في زيد
اضربه زيد اطلب منك ضربه منقوض بانه يكثر في الجملة الاسمية تصدرها بما يخرج عن كونها خبرية مع انه
الخبر فيها جزء المبتدا نحو ان زيدا منطلق وليتك عندنا وكذا ايكم زيد من ابوه وعمرو هل ضربته وزيد ليتك
قتلته ولا يجب في خبر المبتداء احتماله للصدق والكذب وانما سمي خبرا اصطلاحا كما ان الفاعل سمي فاعلا
ولم يصدر الفعل منه في بعض المواضع فنقول لما كان الطلب من قراين النصب كما ذكرنا واما ليست

من قراين الرفع كما بينا بقي التعارض في اما زيد فاضربه بين الطلب واصالة السلامة من الحذف والتقدير
وترجح الطلب لكثرة الاستعمال الى الحذف والتقدير في كلامهم وقلة استعمال الطلبية اسمية مع
امكان جعلها فعلية بمجرد تغيير اعراب واما اذا المفاجاة فهي في ضعف الاستيناف بعدها مثل حتى
ولهذا لا يقع في صدر كلام من دون ان يتقدمها شي كما يقع اما لكن النحاة قالوا انها اذا جامعت حرفا عاطفا
على الجملة الفعلية فهي غالبة على العاطف يعني ان الرفع اذن اولى من النصب مع جواز النصب نحو زيد قام
واذا بكر يضربه عمرو وفيما قالوا نظر وذلك انهم اتفقوا على انها لا يجي بعدها الا الاسمية فرقا بينها وبين
اذا الشرطية من اول الامر فيا سبق هذا وجوب الرفع بعدها مع مجيها بعد العاطف بل الوجه نصبها بعدها
مع العاطف المذكور وكان لهم ان يقولوا خالفت اصلها في هذا الموضع الخاص رعاية للتناسب المطلوب
عندهم وفي غير هذا الموضع يجب رفعه نحو زيد في الدار واذا عمرو واضربه واما مع عدم العاطف فالاصل منصوص
بناء على الاجماع المذكور قوله ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية للتناسب وبعد حرف النفي
وحرف الاستفهام واذا الشرطية وحيث وفي الامر والنهي وعند خوف لبس المفسر بالصفة مثل انا كل
شي خلقناه بقدر اقول منع قراين يختار معها النصب في الاسم المذكور قوله بالعطف على جملة فعلية
نحو قام زيد وعمروا اكرمته وكذا مع لكن وبل وذلك لتناسب المعطوف والمعطوف عليه في كونهما فعليتين
وكذا في مررت برجل ضارب عمروا وهندا افضلها لعطفه على مشابه الفعل واما في نحو احسن بزيد وعمرو
يضربه فلا يرجح النصب لكون فعل التعجب لجموده وتجرده عن معنى الحدوث لاحقا بالاسماء لكن قال سيبويه
والظاهر ان الثانية اعتراضية لا معطوفة قوله وبعد حرف النفي ما ولا وان نحو قوله فلا حسبا
فخرت به لتيم ولا جدا اذا ازدحم الجدود وكذا ما زيد ضربته وانما اختير النصب فيها مع جواز الرفع
لان النفي في الحقيقة لمضمون الفعل فايلاؤه لفظا او تقديرا لما ينفي مضمونه اولى وليس لم ولما ولن من
هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يتقدم معمولها لضعفها في العمل فلا يقال لم زيد اتضربه ولا
لن بكرا تقتله كما يقال ان زيدا تضربه او ضربته لقوة ان لكونها للفعلين واما ليس فمن قال انه حرف
فليس ايضا من هذا الباب لانه بعده واجب الرفع بكونه اسمه والجملة بعده خبره نحو ليس زيد ضربته
وبعض من قال الكوفيين جوزوا الغاوها عن العمل الغاء ما استدلالا بقولهم ليس الطيب الا المسك
برفع المسك كما يجي في بابها وحملا عليه قولهم ليس خلق الله مثله اي خلق الله فعلى هذا ليس زيدا ضربته على
الغاء ليس والوجه ان ليس خلق الله من باب توجيه الفعلين الى مرفوع واحد وخلق خبر ليس
ويجوز ان يكون ليس فيه وفي قولك ليس زيدا ضربته ضمير الشان والمفسر جملة فعلية كما في قوله تعالى
فانها لا تعمى الابصار قوله وحرف الاستفهام علة اولويته بالفعل كعلة اولوية حرف النفي قال
سيبويه ليس جواز الرفع في الهمزة كجوازه في نحو قام زيد وعمرو كلمته يعني ان الرفع في الثاني احسن وليس
طلب المشاكلة بين المعطوف والمعطوف عليه اذا كان المعطوف عليه جملة فعلية في اقتضاء كهمزة الاستفهام
بل الهمزة اشد اقتضاء له وكذا جعل سيبويه الرفع بعد حروف النفي احسن منه بعد الهمزة وذلك لان
الجملة مع الهمزة تصير طلبية وكون الطلبية فعلية اولى ان امكن كما ذكرنا ولا يصير مع حرف النفي طلبية
واعلم ان للاستفهام حرفين اصلهما عريق فيه وهو الهمزة فهي تدخل على الفعلية نحو اضرب زيد وعلى الاسمية

بما فيه من الفعل نحو ازيد خارج وعلى الاسمية التي خبر المبتدا فيها فعلية نحو ازيد خرج وثانيهما دخل فيه و
هل التي اصلها ان يكون بمعنى قد اللازمة للفعل كما مر في قسم الحروف فهي يدخل على الفعلية وعلى الاسمية التي
ليس خبر المبتدا فيها فعلية واما الاسمية التي خبرها الثاني فعلية فلا يدخل عليها الا على قبح نحو هل زيد خرج
لانها اذا لم تجد فعلا تسلت عنه فان كان احد جزئي الجملة التي يدخلها فعلا تذكرت الصحبة القديمة فلا ترضى
الا بان تعانقه فيجب ان تولي اياها وكذا قبح دخولها على فعلية مع الفصل بينها وبين الفعل باسم نحو هل زيدا
ضربت وعلى فعلية مقدر فعلها مفسر بفعل ظاهر نحو هل زيدا ضربته والنصب ههنا احسن القبيحين
وقد مر الخلاف بين سيبويه والاخفش في ان الرفع اولى او النصب في اانت زيدا ضربته والوفاق في
اختيار النصب في نحو اليوم زيدا ضربته والاسماء المتضمنة للاستفهام مثل هل يدخل على فعلية فعلها ملفوظ
به ونقيم نحو متى زيدا ضربت ومتى زيد خرج فالرفع في متى زيد ضربته اقبح القبيحين كما ذكرنا في هل نحو من زيد
خارج كل ذلك لان كل متطفل على شيء محقق لزوم اصل المتطفل عليه اذا امكن واصل همزة الاستفهام دخولها
على الفعل صريحا وانما جاز بلا قبح نحو متى زيد قائم لان الفعل معه قليل وان كان المتضمن للاستفهام مع الاسم
المجرور فرفعه اولى نحو ابهم ضربته كما في زيد ضربته والعلة كالعلة قوله واذا الشرطية فيها خلاف نقل عن
الكوفيين انها كادوات وقوع الجملتين بعدها الا ان الجملة الاسمية لا بد ان يكون الخبر فيها فعلا الا في نحو قوله
اذا الخصم ابزى مائل الراس انكب ونقل عن سيبويه والاخفش موافقتهم في جواز وقوع الاسمية المشروطة
بعدها لكن على ضعف والاكثر كونها عندهما فعلية الظاهرة الفعل نحو اذا جاء زيد او مقدرة نحو
اذا السماء انشقت اي اذا انشقت السماء ونقل عن المبرد اختصاصها بالفعلية فيجب عنده تاويل
اذا السماء انشقت بالفعلية اي اذا انشقت السماء فقوله واذا الشرطية يعني على مذهب سيبويه والاخفش
وانما اختار بعدها الفعلية لان الشرط بالفعل اولى كالنفي والاستفهام فانما لم يوجبا الفعل بعدها
كما فعل المبرد لانها ليست عريقة في الشرط كان ولو ولانها هي في تضمن معناه كمن ومتى على ما مر في الظروف
المبنية واما على مذهب المبرد فينبغي ان لا يجوز بعدها الرفع الا على وجه اذكره وهو ان بعضهم يجوز في جميع
ما ذكرنا وذكرناه منتصب بفعل مقدر مفسر بالظاهر ان يرتفع بالفعل المقدر الذي هو لازم ذلك الظاهر
قال السيرافي يجوز هلا زيد قتلته بمعنى هلا قتل زيد قتله وروي الكوفي لا تجزعي ان منفس اهلكته واذا
هلكت فعند ذلك فاجزعي اي ان اهلك منفس او ان هلك منفس فعلى هذا يمكن على مذهب المبرد في بيت
ذي الرمة اذا ابن ابي موسى بلالا بلغته فقام بفاس بين وصليك جازر على رواية رفع ابن اذا بلغ ابن ابي موسى
بلال والاولى مطابقة المفسر للمفسر في الرفع والنصب اذا امكن قوله وحيث دالة على المجازاة
في المكان كاذا في الزمان نحو حيث تجلس فاكرمه ولكن استعمالها استعمال كلمات الشرط اقل من استعمال اذا واذا
يدخل على الاسمية التي خبرها فعل اكثر نحو اجلس حيث زيد جالس اما اذا كسعت بما نحو حيثما
فهي وسائر الاسماء الجوازم المتضمنة معنى الشرط نحو متى واينما لا يفصل بينها وبين الفعل الا لضرورة
قال فمتى واغل ينبهم يحيوه وتعطف عليه كاس الساقي وقال صعدة نابتة في حائر اينما الريح تميلها تمل
فلو اضطر الشاعر الى الفصل نحو متى زيدا تره او زرك فالنصب واجب لوجوب تقدير الفعل بعدها قوله
وفي الامر والنهي فقد تقدم ذلك علته قوله ومن خوف لبس المفسر بالصفة اذا اردت مثلا ان تخبر انك كل واحد

من مماليك اشتريته بعشرين دينارا وانك لم تملك احدا منهم الا بهذا الثمن فقلت كل واحد من المماليك
اشتريته بعشرين بنصب كل نصوص في المعنى المقصود لان التقدير اشتريت كل واحد من المماليك بعشرين
واما ان رفعت كل فيحتمل ان يكون اشتريته خبرا له وقولك بعشرين متعلقا به اي كل واحد منهم مشترى
بعشرين وهو المعنى المقصود ويحتمل ان يكون اشتريته صفة لكل واحد وقولك بعشرين هو الخبر اي كل
من اشتريته من المماليك فهو بعشرين فهو اذن مطرف لاحتمال الوجه الثاني الذي هو غير مقصود و
مخالف للوجه الاول اذ ربما يكون لك على الوجه الثاني منهم من اشتراه لك غيرك بعشرين او باقل منها او
باكثر وربما يكون ايضا لك منهم جماعة بالهبة او الوراثة او غير ذلك وكل هذا خلاف مقصودك فالنصب اذن
اولى لكونه نصا في المعنى المقصود والرفع محتمل له ولغيره والمثال الذي اورده المصنف من الكتاب العزيز
اعني قوله تعالى كل شيء خلقناه بقدر لا يتفاوت فيه المعنى كما يتفاوت في مثالنا سواء جعلت الفعل خبرا
او صفة فلا يصح اذن للتمسك وذلك لان مراده تعالى بكل شيء كل شيء مخلوق نصبت كلا او رفعته سواء جعلت
خلقناه صفة مع الرفع او خبرا عنه وذلك ان قوله خلقنا كل شيء بقدر لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم شيء
لانه تعالى لم يخلق جميع الممكنات غير المتناهية ويقع على كل واحد منها اسم شيء وكل شيء في هذه الآية ليس كما في قوله
والله على كل شيء قدير لان معناه انه قادر على كل ممكن غير متناه فاذا تقرر هذا قلنا ان معنى كل شيء خلقناه
بقدر على ان خلقناه هو الخبر كل مخلوق مخلوق بقدر وعلى ان خلقناه صفة كل شيء مخلوق كائن بقدر و
المعنيان واحد اذ لفظ كل شيء في الآية مختص بالمخلوقات سواء كان خلقناه صفة له او خبرا وليس مع
التقدير الاول اعم منه مع التقدير الثاني كما كان في مثالنا وكذا النصب ايضا اذا كان الكلام جوابا عن
استفهام بجملة فعلية كما ارايت احدا او ايهم او غلام ايهم رايت فتقول زيدا رايته وانما كان النصب
اولى ليطابق الجواب السؤال في كونهما فعليتين وكذا اذا قيل اضارب الزيدان احدا قلت زيد ل
يضربانه لان معناه ايضرب الزيدان احدا هو مقدر بالفعلية واختار الكسائي النصب اذا كان الاسم
المحدود بعد اسم هو فاعل في المعنى نحو زيد هندا يضربها فزيد في المعنى هو الضارب وان كان في اللفظ
مبتدا فنصب هند اولى لانه كانه قيل يضرب زيد هندا قوله ويستوي الامران في مثل
زيد قام وعمرو اكرمته اقول يعني يستوي الرفع والنصب في الاسم المحدود اذا كان قبله
عاطف على جملة اسمية الخبر فيها جملة فعلية او على الخبر فيها وانما استويا لانه يمكن ان يكون ما بعد الواو
عطفا على الاسمية التي هي الكبرى فيختار الرفع مع جواز النصب لتناسب المعطوف والمعطوف عليه
في كونهما اسميتين وان يكون عطفا على الفعلية التي هي الصغرى فيختار النصب مع جواز الرفع لتناسبهما
في كونهما فعليتين فان قيل بل الرفع اولى للسلامة من الحذف والتقدير عورض بكون الكلام المعطوف
اقرب الى الفعلية منه الى الاسمية وهذا المثال اعني زيد قام وعمرو وكلمته مثال اورده سيبويه و
اعترض عليه بانه لا يجوز فيها العطف على الصغرى لانها خبر المبتدا والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب له
ويمتنع عليه والواجب في الجملة التي هي خبر المبتدا رجوع ضمير الى المبتدا وليس في عمرو وكلمته ضمير راجع الى
زيد وبعبارة اخرى ومعناه يجب في المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه ولو قلت زيد كلمته عمرا
لم يجز وبعبارة اخرى للاخفش ومعناه لا يجوز عطف جملة لا محل لها على جملة لها محل واعتذر لسيبويه

باعذار اطرسا للبرائي وهو جواب عن جميع العبارات ان عرض سيبويه لم يكن تصحيح المثال بل تبيين محل
اسمية المصدر هليلة العجز معطوف عليها او على الحرف ونصحيح المثال اليك بزيادة ضمير فيه نحو عمرو كلمة
في داره او لاجله او نحو ذلك وانما سكت سيبويه عن هذا اعتمادا على علم ان مع انه لابد للخبر اذا كان جملة
من ضمير فتصحيح المثال اذا اراد واجاب بعضهم عن الوجه الاول بانه لم نسلم ان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه
فيما يجب ويمتنع الا ترى الى قولهم رب شاة وسخلتها ورد بان سخلتها ايضا نكرة كما ياتي في باب المضمرات
واجيب عن الوجه الثاني بانك تقول زيد لقيته وعمروا ولو قلت زيد لقيت عمروا لم يجز فلا يلزم جواز قيام
المعطوف مقام المعطوف عليه واجاب ابو علي عن اعتراض الاخفش بان الاعراب لما لم يظهر في
المعطوف عليه جاز ان يعطف عليه جملة لا اعراب لها واسلم الاعتراضات هو الاول والجواب ما قال
السيرافي ثم ان مثل هذا المثال اجازه سيبويه مسويا بين رفع الاسم ونصبه عليها يؤذن به ظاهر كلامه و
منعه الاخفش لخلو المعطوف من الضمير وجوزه ابو علي على ان الرفع فيه اولى من النصب وان كان
في الجملة المعطوفة ضمير راجعا الى المبتدا الاول فلا خلاف في جوازه ومثل قولك زيد قام وعمروا
اكرمته قولك زيد ضارب عمروا وبكرا اكرمته يستوي في بكر الوجهان لان اسم الفاعل الناصب للمفعول
كالفعل واما اذا قلت زيد قايم غلامه وبكرا اكرمته فالرفع فيه اولى لان اسمي الفاعل والمفعول اذا لم ينصبا
المفعول به لم يتم مشابهتهما للفعل كما في باب الاضافة اذ قد يرفع الضعيف المشابهة للفعل نحو
زيد مصري حماره قوله ويجب النصب بعد حرف الشرط وحرف التحضيض مثل ان زيدا
ضربته والا زيدا ضربته اقول حرف الشرط ان ولو نحو لو زيدا اكرمته واما اما فهي وان
كانت من حروف الشرط الا ان الرفع مختار بعدها على ما تقدم لان النصب في اخويها انما وجب لاتصال
الفعل المقدر المتعدي وشرطها فصل لازم واجب الحذف كما يجي في منصريتي فلا يكون من هذا
الباب ونقل عنه ما يكون من شي وليس للشرط حرف غير مثله الكلم الا اذ ما عند سيبويه ويقع الفصل
بينها وبين الفعل باسم مرفوع او منصوب نحو اذ ما زيد قام واذ ما زيدا ضربته كما ذكرنا في متى وحيثما قوله
وحروف التحضيض هي اربعة هلا والا ولولا ولوما وعند الخليل الا المخففة كما في قوله الا رجلا جزاه
الله خيرا الا ترونني اي هلا ترونني وحروف التحضيض لا يدخل الا على الافعال بالاستقراء لفظا او تقديرا
وقد يقدر الفعل بعدها اما مفسرا كما في قولك هلا زيدا ضربته او غير مفسر كما في قوله تعدون عقر
النيب افضل مجدكم بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا اي لولا تعدون وكذا ان ولو فانه قد يقدر الفعل
بعدهما بلا مفسر نحو ان سيفا فسيف واطلبوا العلم ولو بالصين ولا شك ان التحضيض والعرض
والاستفهام والنفي والشرط والتمني معان يليق بالفعل فكان القياس اختصاص الحروف الدالة عليها
بالافعال الا ان بعضها بقي على ذلك الاصل من الاختصاص كحروف التحضيض وبعضها اختصت بالاسمية
كليت ولعل وبعضها استعملت في القبيلين مع اولويتها بالافعال كهمزة الاستفهام وما ولا للنفي و
بعضها اختلف في اختصاصها بالافعال كالا للعرض على ما يجي الكلام عليه في باب لا لنفي الجنس وكذا ان
الشرطية فان المرفوع في نحو ان امرؤ هلك يجوز عند الاخفش والفراء ان يكون مبتدا والمشهور وجوب
النصب في ان زيدا ضربته والا زيدا تضربه في العرض قوله وليس مثل ازيد ذهب به منه فالرفع

اقول ابو الرفع واجب وانما قال انه ليس من هذا الباب لانه وان كان اسما بعده فعل لكنه
ليس مشتغلا عنه اي عن العمل فيه اي عن نصبه لان عمل الفعل او شبهه فيما قبله لا يكون الا النصب كما ذكرنا
وقوله بضميره او متعلقه اي بنصب ضميره او نصب متعلق ضميره لان الفعل لا يستغل عن نصب اسم برفع
ضميره ففي قولك ازيد ذهب به خرج زيد عن الحد المذكور بقوله مشتغل عنه وبقوله بضميره اذ المعنى مشتغل
عن نصبه بنصب ضميره هذا على ما جوزه ابن السراج والسيرافي في مثل هذا المبني للمفعول اسناده الى
مصدر مقدر اي ازيدا ذهب الذهاب به فيكون المجرور في محل النصب فينصب الاسم السابق لحصول
الشرايط وهو ضعيف لعدم الاختصاص في المصدر المدلول عليه بفعله وجوز الكوفيون نصب الاسم السابق
من دون حاجة الى المسند اليه المذكور بل يقدرون قبل الاسم فعلا متعديا نحو اذهب تحض زيدا ذهب
فاللام يفسر المتعدي كما ذكرنا قبل عن بعضهم انهم يضمرون في نحو ازيد ضربته لازم الفعل الظاهر على العكس
اي ان ضرب زيد ضربته وكلاهما خلاف الاصل اذ الاصل موافقة اسم المحذوف لضميره او لمتعلقه في الرفع
او النصب اذ ضميره او متعلقه نايبه كما ان عامل الضمير والمتعلق نايب عامل الاسم فيستوي في ان زيد
ذهب او ذهب به او ذهب غلامه او ذهب بغلامه رافعا ويستوي في ان زيدا ضربته او حو عليه الضلالة
او ضربت غلامه او حو على غلامه الضلالة ناصبا قوله وكذا كل شي فعلوه في الزبر اقول
اي ليس من هذا الباب لانه خرج بقوله مشتغل عنه اي عن نصبه مع بقاء المعنى الحاصل بالرفع فهنا
لو نصبت كل شي بفعلوه لم يبق معنى الرفع اذ يصير المعنى فعلوا في الزبر كل شي ان علقنا الجار بفعلوا
ونحن لم نفعل في الزبر اي في صحايف اعمال الناس شيا اذ لم يوقع فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها
الكتابة وان جعلنا الجار نعتا لكل شي صار المعنى فعلوا كل شي مثبت في صحايف اعمالهم وهذا وان كان
معنى مستقيما الا انه خلاف المعنى المقصود حالة الرفع اذ المراد منه ما اريد في قوله تعالى كل صغير وكبير مستطر
وفعلوه صفة كل شي اي كل ما فعلوه مثبت في صحايف اعمالهم بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة قوله
ونحو الزانية والزاني فاجلدوا الفاء بمعنى الشرط عند المبرد وجملتان عند سيبويه والا فالمختار
النصب اقول جميع الشرايط فيه حاصلة فيه والنظر لان ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبلها كما
في نحو وربك فكبر الا ان القراء لما اتفقوا فيه على الرفع الا ما روي في الشاذ عن عيسى بن عمر انه قرا بالنصب
والنصب في الطلب مختار كما تقدم والقرآن لا يجوز على غير المختار تحمل له النحاة وجها يخرج به عن
الحد المذكور لئلا يلزم منه غير المختار فقول ما بعد الفاء يعمل فيما قبلها اذا كانت زايدة كما في قوله تعالى
اذا جاء نصر الله الى قوله فسبح كما هي في الظروف المبنية او يكون الفاء واقعة غير موقعها لغرض كما
في وربك فكبر واما اليتيم فلا تقهر واما اذا لم يكن زايدة وكانت واقعة في موقعها فما بعدها لا يعمل فيما
قبلها كما تقدم وفي الآية ليس كذلك لان الالف واللام في الزانية مبتدا موصولا فيه معنى الشرط واسم
الفاعل الذي هو صلته كالشرط فخبر المبتدا كالجزاء وهذا الذي ذكرته مذهب الفراء والمبرد فخرج عن
الحد بقوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه وقال سيبويه هما جملتان اي الزانية مبتدا محذوف
المضاف اي حكم الزانية والخبر محذوف اي فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا هو الذي وعدوا بان حكم
الزانية فيه والفاء عنده ايضا للسببية اي ان ثبت زناهما فاجلدوا فخرج ايضا بقوله مشتغل عنه بضميره

كما قررنا قوله ولا فالمختار النصب اي لولا التقدير ان المذكوران للمبرد وسيبويه لكان من هذا الباب
وكان المختار النصب لقرينة الطلب التي هي اقوى قراينه وتقدير المبرد اقوى لعدم الاضمار فيه كما
في تقدير سيبويه واعلم ان ما شتغل به المفسر من ضمير الاسم المذكور او متعلقه ان وقع بعد الا فالفعل
المقدر ينبغي ان يكون مثبتا فيقدر في نحو ان زيدا لم يقم الا هو وفي نحو ان زيدا لم تضرب الا اياه ان تضرب
زيدا لم تضرب الا اياه وذلك ان الاسم المذكور يقع من الفعل المقدر موقع الاسم المشتغل به من المفسر الا
ترى ان احدا واقع من استجارك المقدر مقام الضمير من استجارك المفسر وكذا زيدا في ان زيدا ضربته
واقع من ضربت المقدر موقع الضمير من المفسر وما بعد الا اذا كان فاعلا او مفعولا مثبت لا غير لان
الاستثناء المفرغ لا يكون الا بمعنى الموجب وليس قبل الاسم المذكور الا حتى ينقض نفي الفعل المقدر
كما نقض الا المذكور نفي المشتغل به نفي المفسر فلم يبق الا اضمار الفعل الموجب ليوافق في المعنى المنفي
المنقوض نفيه بالا فقام زيد في مثالنا يوافق في المعنى لم يقم الا هو وكذا يضرب زيدا يوافق لم تضرب
الا اياه فاذا تقرر هذا قلنا قد يكون في المفسر ضميران للاسم المذكور مرفوع ومنصوب وقد يكون
فيه ضمير ومتعلق به كذلك اي يتخالفان رفعا ونصبا وقد يكون فيه متعلقان لضميرين كذلك فالاول
على ثلثة اضرب لان الضميرين اما متصلان او منفصلان او متصل ومنفصل فان كانا منفصلين فلك
الخيار في اضمار فعل رافع لذلك الاسم المذكور او اضمار ناصب مثاله ان زيدا لم يعطك اياه الا هو فان
نصبته اعتبارا باياه قدرت هكذا لم يعطك زيدا لم يعطك اياه الا هو فلو سلطت الفعل عليه لقلت
زيدا لم يعطك الا هو وان رفعته اعتبارا بهو قدرت هكذا اعطاك اياه زيد لم يعطك اياه الا هو
لان المشتغل به اذن بعد الا فلا بد من تقدير موجب كما تقدم وتسلط المفسر ههنا على الاسم المذكور
محال اذ الفعل لا يرفع ما قبله وان كان احدهما متصلا والآخر منفصلا فالاعتبار بالمتصل يعني ان
كان مرفوعا اضمر الرافع وان كان منصوبا اضمر الناصب فالاول نحو ان زيدا اعطاك اياه واياه
راجع الى زيد وجاز كون الفاعل والمفعول ضميرين لشي واحد لكون احدهما منفصلا وكذا ان زيدا
لم يضرب الا اياه التقدير ان اعطاك زيد اعطاك اياه وان لم يضرب زيد لم يضرب الا اياه ولو
اعتبرت المنفصل لكان التقدير ان اعطاك زيدا اعطاك اياه والمفعول مفسر الفاعل الذي
هو ضمير متصل وقد بينا امتناع ذلك مع تقدم المفعول في نحو زيدا ضرب فكيف يجوز مع تاخره ولكان
بالتسليط ان زيدا اعطاك فيكون نحو زيدا ضرب ولا يجوز وكذا لو اعتبرت المنفصل في زيدا لم يضرب
الا اياه لكان التقدير يضرب زيدا وبالتسليط زيدا ضرب ولا يجوزان والثاني اي الذي المتصل فيه
منصوب نحو ان زيدا لم يضربه الا هو اي لم يضرب زيد لم يضربه الا هو ولو اعتبرت المنفصل لكان
التقدير ان ضربه زيد والفاعل مفسر للمفعول الذي هو ضمير متصل وقد تقدم امتناع ذلك وان
كان متصلين ولا بد ان يكون الفعل من افعال القلوب او مما الحق به كعدمت وفقدت والا
اتحد ضميرا الفاعل والمفعول في المعنى متصلين ولا يجوز ذلك الا في افعال القلوب كما يجي في بابها
نظرا فان كان الاسم المذكور ظاهرا وجب رفعه اعتبارا بالضمير المرفوع نحو ان زيدا علمه قايما
اي ان علم زيد علمه قايما اذ لو نصبت لكان التقدير ان علم زيدا علم قايما فيفسر المفعول الفاعل

الذي هو ضمير متصل ولا يجوز الا في افعال القلوب ولا يجوز ايضا مع تقدم المفعول نحو زيدا علم قايما فكيف مع
تاخره عن الضمير ولكان بالتسليط زيدا علم قايما ولا يجوز لما ذكرنا وان كان الاسم المذكور ضميرا راجعا الى عامل
جاز رفعه ونصبه اعتبارا بكل واحد من ضميري المفسر كقولك بعد جري زيد ذكر زيد ان اياه علمه قايما و
يجوز انه هو علمه قايما اي ان علم علمه قايما باستتار الضمير لما ظهر العمل واما المفسر الذي معه ضمير ومتعلق
به مختلفان رفعا ونصبا نحو ان زيد ضرب غلامه وان زيدا ضربه غلامه وان زيد ضرب غلامه وان زيد حق
به غلامه فالاعتبار بالضمير المتصل لا بالمتعلق فيجب في ان زيد ضرب غلامه الرفع اذ لو نصبته اعتبارا بالمتعلق
الضمير لكان التقدير ان لابس زيدا او ضمير لابس زيد ولا يجوز كما قدمنا وعلى ما قررنا قبل من كون المضاف
محذوفا في مثله يكون التقدير ان ضرب زيدا اي متعلق زيد فيكون المفعول في الظاهر مفسرا للفاعل وهو ضمير
متصل وفي التقدير بل المفعول مفسر للفاعل ولا يجوز ان مع تقدم المفعول نحو زيدا ضرب وغلامه هل ضربت
فكيف مع تاخره وبالتسليط يصير ان زيدا لابس او ان زيدا ضرب اي متعلق زيد ضرب ولا يجوز واما
ان كان الضمير في المسئلتين منفصلا جاز رفع الاسم المذكور ونصبه نحو ان زيدا لم يضرب غلامه الا اياه وان
زيدا لم يضرب غلامه الا هو تقدير الرفع في المسئلة الاولى ان لم يضرب زيدا اي متعلق زيد لم يضرب غلامه الا
اياه وتقدير النصب فيها ان ضرب غلام زيد زيدا لم يضرب غلامه الا اياه وبالتسليط ان زيدا ضرب غلامه
لانك اذا صرفت الضمير المستثنى حذفت اداة الاستثناء فصيرت الفعل موجبا ليبقى معنى ايجاب الضرب
لزيد كما كان مع الاستثناء وتقدير الرفع في الثانية ان ضرب غلامه زيد لم يضرب غلامه الا هو وتقدير النصب
فيها ان لم يضرب زيدا اي متعلق زيد لم يضرب غلامه الا هو وان لم يلابس زيدا يضربه غلامه لم يضرب غلامه الا هو
على تقدير المصنف وبالتسليط ان زيدا اي غلام زيد لم يضرب الا هو وعلى تقدير المصنف ان زيدا لم يلابس
يضربه غلامه الا هو واما المفسر الذي معه متعلقان لضميري الاسم المذكور مختلفان رفعا ونصبا نحو ان زيدا
ضرب اخوه اياه فلك في الاسم المذكور الرفع والنصب فتقدير الرفع ان ضرب زيدا اي متعلق زيد ضرب اخوه
اياه وتقدير النصب ان ضرب اخو زيد زيدا اي متعلق زيد ضرب اخوه اياه وبالتسليط ان زيدا اي ما
زيد ضرب اخوه وعلى تقدير المصنف ان زيدا لابس تضرب امه هذا ما عرض لاتمام هذا الباب والله
اعلم بالصواب قوله الرابع التحذير وهو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده او ذكر المحذر منه مكررا
نحو اياك والاسد واياك وان تحذف والطريق الطريق قوله سمي اللفظ المحذر به من نحو اياك و
الاسد ونحو الاسد الاسد تحذيرا مع انه ليس تحذيرا بل هو آلة التحذير قوله معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده
موذن بان لفظ التحذير هو اياك دون المعطوف وليس كذا بل التحذير لفظ المعطوف والمعطوف عليه و
الصحيح ان يقال التحذير على ضربين اما لفظ المحذر منه مكررا معمولا لفعل مقدر نحو الاسد الاسد او لفظ
المحذر مع المحذر منه بعده معمولا لفعل مقدر قوله تحذيرا مما بعده مفعول له والعامل فيه المصدر اعني
التقدير بان تقدر اي بان يقدر اتق تحذيرا مما بعده ذلك المعمول كالاسد الذي بعد اياك وتقديره
اتق هنا فيه بعض السماجة من حيث المعنى اذ يصير المعنى اتق نفسك من الاسد ولا يقال اتقيت
زيدا من الاسد اي نجيته ولو قال بتقدير نحو اوبعد كان اولى قوله او ذكر المحذر منه مكررا فيه نظر وذلك
ان ذكر مصدر فعطفه على قوله معمول بعد من حيث المعنى الا ان يقدر الاول المضاف اي معمود ذكر معمول

اوذكر المحذوف ونحو ذلك لفظا لانه قد ادى المعنى فيسد المنصوب مما ذكر في تقسيم المنصوبات الاولى الى ان
الثاني المنادى الثالث ما اضمر عامله فلا يصح الرابع ذكر منصوب بحكم كذا وفي بعض النسخ او ذكر بلفظ لم يرفع فاعله
وليس بوجه لان ما وههنا متصلة من حيث المعنى فينبغي ان يلم مثل المذكور وقيل كما في نحو جاء زيد او عمرو ولو كان
منفصلة جازت المخالفة بينهما بعدها وما قبلها نحو انا مقيم ثم سر ولكنه نقول او امشي بمعنى بل انا امشي فيكون
للاضراب عن الاول والاثبات للثاني كما في حروف العطف قال سيبويه في قوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا
لو قال ولا تطع كفورا لانقلب المعنى لانها اذن اضرابية بمعنى بل فيكون للاضراب عن طاعة الاثم فلو قلنا ههنا
او ذكر كان اضرابا عن قوله معمول بتقدير اتق ولا يستقيم فعلى كل وجه في لفظ نظر وضابط هذا الباب ان نقول كل
محذوف معمول لحذر او بعد او شبههما مذكور بعده ما هو المحذور منه اما بواو العطف او بمن ظاهرة او مقدرة يجب اضمار
عامله وكذا كل محذور منه مكرر معمول لبعد فيدخل في الاول نحو اياك والاسد واياي والشر وراسك والسيف فالمحذوف
اذن اما ظاهر او مضمر والظاهر لا يجي الا مضافا الى المخاطب والمضمر لا يجي في الاغلب الا مخاطبا وقد يجي متكلما كما
وان كان معطوفا على المحذر جاز ان يكون ضميرا غائبا نحو اياك واياه من الشر وقولهم اذا بلغ الرجل الستين
فاياه واياه الشواب شاذ من وجهين من جهة وقوع اياه محذرا وليس بمعطوف ومن جهة اضافة ايا الى الظاهر
وسيبويه يقدره نحو اياي والشر نحو احذر ونحوه قال الخليل بعضهم يقول له اياك فيقول اياي اذا قيل لك وانما جاب
كانه يقول احذر نفسي واحفظ وغير سيبويه يقدر في نحو اياي والشر وقولهم لحاملهم اياي وان يحذف احدكم الارنب
نحيا وليدل الكم الاسل والرماح ويحتمل ام المتكلم اي لا يعدل نفسي عن مشاهدة حذفه الارنب وام المخاطب اي
يعدل نفسي عن مشاهدة حذفه واما الثاني اعني المحذر منه المكرر فيكون ظاهرا او مضمرا نحو الاسد الاسد ونفسك نفسك
واياك اياك واياه اياه واياي اياي سواء كان الظاهر مضافا اولا والمضمر متكلما او مخاطبا او غائبا وانما جاز
قوم ظهور الفعل مع هذا القسم نحو احذر الاسد الاسد واياك اياك احذر نظرا الى ان تكرير المعمول للتاكيد لا يوجب
حذف العامل كقوله تعالى دكت الارض دكا دكا ومنعه آخرون وهو الاولى لعدم سماع ذكر العامل مع تكرير المحذور
منه بحيث يضيق الوقت الا عن ذكر المحذور منه على ابلغ ما يمكن وذلك بتكريره ولا يتسع لذكر العامل مع هذا
المكرر واذا لم يكرر لم يجز ان يجوز اظهار العامل اتفاقا قال المصنف كان اصل اياك والاسد اتق نفسك ثم انهم لما
كانوا لا يجمعون بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد اذا اتصلا جاءوا بالنفس مضافا الى الكاف فقالوا اتق نفسك
ثم حذفوا الفعل لكثرة الاستعمال ثم حذفوا النفس لعدم الاحتياج اليه لان اجتماع الضميرين زال بحذف
الفاعل مع الفعل فرجع الكاف ولم يجز ان يكون متصلا لان عامله مقدر كما مر في باب المضمرات فصار منفصلا
وارى ان هذا الذي ذكره تطويل مستغنى عنه والاولى ان يقال هو منصل بإياك بلا واو ونحو باضمار العامل
المفعول وانما جاز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لواحد لكون احدهما منفصلا كما جاز ما ضربت الا اياك
وما ضربت الا اياي فان قلت بينهما فرق وذلك ان المفعول في الحقيقة في ما ضرب الا اياي ليس ضمير المتكلم
بل هو المتعدد المقدر اي ما ضربت احدا الا اياي فالفاعل والمفعول فيه ليس في الحقيقة ضميرين لواحد بخلاف
قولك اياي ضربت قلت الضمير المنفصل حكمه في كلامهم حكم الظاهر مطلقا كما ذكرت في اول باب المنصوب
على شريطة التفسير لكونه مستقلا مثله وقد جاء في كلامهم نحو اياي ضربت وايضا الظاهر من كلام
العرب ان المفعول المقدم على الفعل فيه معنى الحصر وان سنه المصنف في شرح المفصل عنده فقد جاز اياه الله

نفسي اياي ضربت ما ضربت الا اياي واياك ضربت اي ما ضربت الا اياك وانما وجب الفصل في اياك والاسد لان في
معنى المكرر الذي ذكرنا انه يجب حذف فعله لان معنى اياك اي بعد نفسك من الاسد وفحوى هذا الكلام احذر
الاسد اي بعد الاسد عن نفسك وهو ايضا بمعنى احذر الاسد لان تبعيد الاسد عن نفسك بان تباعد عنه
فكانك قلت الاسد الاسد فان قلت المعطوف في حكم المعطوف عليه واياك محذر والاسد محذر منه وهما متخالفان
فكيف جاز العطف فالجواب انه لا يجب مشاركة الاسم المعطوف للمعطوف عليه الا في الجهة التي انتسب بها
المعطوف عليه الى عامله وجهة انتساب اياك الى العامل كونه مفعولا به اي مبعدا وكذا الاسد مبعد اذ المعنى بعد
وبعد الاسد قوله وتقول اياك من الاسد ومن ان تحذف واياك ان تحذف بتقدير من ولا تقول
اياك الاسد لامتناع تقدير من اقول اذا جاء المحذر منه بعد المحذر فاما ان يكون مع ان او لا
فالذي بغير ان نحو اياك والاسد يجوز فيه وجهان كونه مع الواو ومع من وقد عرف معنى العطف واما من فهو
متعلق بالفعل المقدر اي بعد نفسك من الاسد والذي مع ان يجوز فيه هذان الوجهان نحو اياك وان تحذف واياك
من ان تحذف ويجوز فيه وجه ثالث وهو حذف الجار لان ان حرف موصولة طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التي بعدها
بتاويل اسم فلما طال لفظا ما هو في الحقيقة اسم واحد اجازوا فيه التخفيف قياسا اي وجوزوا في الذي مع الحذف كما في
واحد وكذا ان المصدرية وبعد حذف الجار فيه وجهان ان مع صلتها في محل النصب عند سيبويه نحو الله لا افعلن وقال
الخليل والكسائي مع بقائه على ما كانت عليه من الجر ولا اقول به لضعف حرف الجر عن العمل مقدرة ونحو الله لا افعلن
ذلك وحذف حرف الجر مع ان اعني ان وان سماع نحو استغفر الله رب اللهم ذنبا اي من ذنب وقال الاخفش الصغير
يجوز حذف حرف الجر قياسا اذا تعين وان كان مع غير ان وان ولم يثبت فلهذا لم يجز حذف الجار من اياك من
الاسد اذ لم يسمع فان قيل فاحذف العاطف قلت حذفه ايضا لا يجوز وهو اشد من حذف حرف الجر لا قياسا
مع ان وان شاذ كثير في غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا كما قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين
اذا ما اتوك لتحملهم قلت اي وقلت واما قول الشاعر فاياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب
فاما لضرورة الشعر واما لان اياك اياك من باب الاسد الاسد اي المحذر منه مكرر والمراء منصوب باحذر و
هذا قول سيبويه والمراد ان المراء مصدر ان تماري فحمل في جواز حذف حرف الجر على ما يقدر به ومع هذا لا يجوز
قياس سائر المصادر عليه وهذا قول ابن ابي اسحاق ولا يمنع ان يدعى ان الواو التي في المحذر منه مع وقد ترك
المصنف بابا آخر مما يجب اضمار فعله قياسا وهو باب الاغراء وضابطه كل مغرى به مكررا او معطوف عليه
بالواو مع معطوفه فالمكرر نحو قوله اخاك اخاك ان من لا اخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح والذي مع العطف
نحو شانك والحج ونفسك وما يعنيها والعامل فيهما الزم ونحوه وعلة وجوب حذفه ما تقدم في التحذير والكلام
في وجوب حذفه في المكرر ههنا مثله هناك وكذا يجوز ههنا ان يكون الواو بمعنى مع قوله المفعول فيه
ما فعل فيه فعل مذكور من زمان او مكان اقول يعني بقوله فعل مذكور اي الذي تضمنه الفعل المذكور
لا الفعل الذي هو قسيم الاسم والحرف وذلك لانك اذا قلت ضربت امس فقد فعلت لفظ ضربت اليوم اي
به اليوم والذي الضرب الذي هو مضمونه فعلته امس فامس ما فعل فيه الضرب لا ضربت واحترز بقوله لم
مذكور عن نحو قولك يوم الجمعة يوم مبارك فانه لا بد ان يفعل في يوم الجمعة فعل لكنك لم تذكر ذلك الفعل في
لفظك فلم يكن في اصطلاحهم مفعولا فيه ونحو يوم الجمعة في قولك خرجت في يوم الجمعة داخل في هذا الحد

ولهذا قال بعضهم وشرط نصبه بتقدير في يعني ان المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في وما ينتصب بتقدير في وشرط نصبه تقدير في
واما اذا ظهر فلا بد منه من جهة وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب
بتقدير في فالاولى ان يقال هو المفعول فيه من زمان او مكان فعل فيه فعل مذكور قوله وشرط نصبه
تقدير في وظروف الزمان كلها تقبل ذلك وظروف المكان ان كان مبهما قبل والا فلا وفسر المبهم بالجهات الست
وحمل عليه عند ولدى وشبههما لابهامها ولفظ مكان لكثرته وما بعد دخلت على الاصح اقول
ظروف الزمان كلها اي مبهمها وموقتها تقبل ذلك اي تقبل النصب بتقدير في والمبهم من الزمان هو الذي لا حد له
يحصره معرفة كان او نكرة كحين وزمان والحين والزمان والموقت منه ما له نهاية تحصره سواء كان معرفة او نكرة
كيوم وليلة وشهر ويوم الجمعة وليلة القدر وشهر رمضان قوله فظروف المكان ان كان مبهما اختلف في تفسير
المبهم من المكان فقيل هو النكرة وليس بشيء لان نحو جلست خلفك وامامك منتصب بالاتفاق على الظرفية وقيل هو غير
المحصور كما قلنا في الزمان وهو لا يخرج المقادير الممسوحة كفرسخ وميل والاتفاق في انتصابها على الظرفية
فقال هؤلاء ينتصب من المكان على نوعان المبهم والمحدود ويدخل في المبهم الجهات الست وعند ولدى وفوق
وبين وازاء وحذاء وتلقاء وما هو بمعناها ويستثنى من المبهم جانب وما بمعناه من جهة ووجه وكنف
وذرى فانه لا يقال زيد جانب عمرو وكنفه بل في جانبه او الى جانبه وكذا خارج الدار فلا يقال زيد خارج الدار
قال سيبويه بل من خارجها كما لا يقال زيد داخل الدار وجوف البيت بل في داخلها وفي جوفه وتكلف المصنف
لادخال المحدود في لفظ المبهم بان قال المبهم ما ثبت له اسمه بسبب امر غير داخل في مسماه فالمكان الممسوح
كالفرسخ داخل فيه فان المكان لم يصر فرسخا بالنظر الى ذاته بل بسبب القياس المساحي الذي هو امر خارج
عن مسماه وقال الموقت ما كان له اسم بسبب امر داخل في مسماه كاعلام المواضع فانها اعلام لها
باعتبار عين تلك الاماكن وكذا مثل بلد وسوق ودار فانها اسماء لتلك المواضع بسبب اشياء داخلة فيها
كالدور في البلد والدكاكين في السوق والبيوت في الدار واما نحو خلف وقدام ويمين وشمال وبين وحذاء
فان هذه الاسماء يطلق على هذه الاماكن باعتبار ما يضاف اليه ويخص المستثنى من المبهم في قوله ايضا نحو جانب و
ما بمعناه وكذا جوف البيت وخارج الدار وداخلها وكذا بعض ما في اوله ميم زائدة من اسم مكان لان اسم
مثل هذا الاسم للمكان باعتبار الحدث الواقع فيه والحدث خارج من مسمى المكان مع انه لا ينتصب كلما هو
من هذا الجنس فلا يقال قمت مضرب زيد وقعدت مصرعه بل هذا النوع من المكان يدخله تفصيل وذلك بان يقال
اسم المكان اما ان يشتق من حدث بمعنى الاستقرار والكون في المكان اولا والثاني لا ينتصب على الظرفية الا
بالفعل الذي ينتصب على الظرفية المختص من المكان كدخلت ونزلت وسكنت وهو كالمضرب و
المقتل والماكل والمشرب ونحوها والاول ينتصب على الظرفية بالفعل المشتق مما اشتق منه اسم المكان نحو
المجلس والمقعد والماوى والمصرف والمقتل والمبيت تقول قمت مقامه وجلست مجلسه واويت ماواه
وسلكت مسلكه وينصبه ايضا كل ما فيه معنى الاستقرار وان لم يشتق مما اشتق منه نحو جلست موضع
القيام وتحركت مكان السكون وقعدت موضعك ومكان زيد وجلست منزل فلان وقعدت مكرمه قال
تع واقعدوا لهم كل مرصد وكذا بت سبيله واقمت مستراه وما ليس فيه معنى الاستقرار لا ينصبه فلا يقال
كتبت الكتاب مكانك ورميت بالسهم موضع بكر وقتلته مكان القراءة وشتمتك منزل فلان وقال الاكثرون

من التحديد لان المبهم من المكان هو الجهات الست والموقت ما سواها وهذا القول هو الذي ذكر المصنف
في الكافية ثم قالوا حمل عند ولدى وبين ووسط الدار من الموقت على الجهات فانتصب انتصابها لمشابهتها
للجهات الست في الابهام قال المصنف وكذا حمل لفظ مكان على الجهات لا لابهامه فان قولك جلست مكان زيد
لا ابهام هنا في لفظ مكان بل لكثرة استعماله ظرفا فيه تخفيفا ولا ينبغي للمصنف هذا الاطلاق فان لفظ مكان
لا ينتصب الا بما فيه معنى الاستقرار فلا يقال كتبت المصحف مكان ضرب زيد كما قدمنا ويبتنى على قول هؤلاء
الاكثرين ان تحمل المقادير الممسوحة على الجهات الست لمشابهتها لها في الانتقال فان تعين ابتداء الفرسخ
مثلا لا يخص موضعا دون موضع بل تحول ابتداؤه وانتهاؤه كتحول الخلف قداما واليمين شمالا هذا واعلم
انه انما نصب الفعل جميع انواع الزمان لان بعض الازمنة اعني الازمنة الثلاثة مدلوله فطرد النصب في
مدلوله وفي غيره واما المكان فلما لم يكن لفظ الفعل دالا على شيء منه بل دلالته عليه عقلية لا لفظية نصب من المكان
ما شابه الزمان الذي هو مدلول الفعل اي الازمنة الثلاثة وهو غير المحصور منه والمحدود ووجه المشابهة
التغير والتبدل في نوعي المكان كما في الازمنة الثلاثة واما انتصاب نحو قعدت مقعده وجلست مكانه وبت
مبيته فلكونه متضمنا المصدر ومعناه الاستقرار في ظرف فمضمونه مشعر بكونه ظرفا فالحدث بمعنى الاستقرار
كان نفسه ظرف لمضمونه بخلاف نحو المضرب والمقتل فلا جرم لم ينصبه على الظرفية الا ما فيه معنى الاستقرار
واما قول المصنف في الشرح لما كان ظرف الزمان المعين مدلول الفعل تعدى اليه الفعل فهو مغالطة
منشاها الاشتراك في لفظ المعين وذلك ان الفعل يدل على المعين لكن من الازمنة الثلاثة لا على المعين
المراد به هنا المحصور كاليوم والليلة وكذا قوله الفعل لما كان يدل على المكان المبهم اصلا لان
من دلالة اللفظ على الشيء الدلالة الوضعية لا العقلية ودلالة الفعل على المكان عقلية لا وضعية ومع هذا
يدل عقلا على مطلق المكان لا على مبهم المكان بالتفسير الذي فسره قوله ولفظ مكان كذا لفظ الموضع والمقام
ونحوه بالشرط المذكور في كل وهو انتصابه بما فيه معنى الاستقرار قوله وما بعد دخلت اعلم ان دخلت و
ونزلت تنصب على الظرفية كل مكان دخلت عليه مبهما كان او لا نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت الغرفة
وذلك لكثرة استعمال هذه الافعال الثلاثة بحذف حرف الجر اعني في معها في غير المبهم ايضا وانتصاب ما بعدها
على الظرفية عند سيبويه وقال الجرمي دخلت متعد فما بعده مفعول به لا مفعول فيه والاصح انه لازم الا
ترى ان عين المكان بعد دخلت يلزمه في نحو دخلت في الامر ودخلت في البلد وكذا نحو قوله تع وسكنتم في
مساكن الذين ظلموا وقولك نزلت في الخان وكون مصدره دخلت على الدخول والفعول في مصادر اللازم
اغلب وكونه ضد خرجت وهو لازم اتفاقا يرجحان كونه لازما فمن ثم قال على الاصح والمختار ذهبت الشام
فانتصاب الشام على الظرفية اتفاق لان ذهب لازم وهو شاذ وكذا قوله فلابغينكم قنا وعوارضا و
لاقبلن الخيل لابة ضرغد اي في قنا وفي عوارض وهما موضعان ومثله قوله لدن بهز الكف يعسل متنه
فيه كما عسل الطريق الثعلب ويكثر حذف في وان كان شاذا في كل اسم مكان يدل على معنى القرب او البعد
حتى كأنه دليل القياس نحو هو مني مزجر الكلب ومناط الثريا ومقعد القابلة ومنزلة الشغاف ولا
باس ان نذكر بعض ما اهمله المصنف من احكام الظروف فنقول ظرف الزمان على ضربين ما يصلح
جوابا لكم ومنها ما يكون معدودا سواء كان معرفة او نكرة فاذا كان كذا استغرقه الفعل الناصب له ولو

لكن كما اذا قيل لك كم سرت فقلت شهرا استغرق السير جميع الشهر ليله ونهاره الا ان تقصد المبالغة ونحو
وكذا اذا قلت شهر رمضان فان لم يكن استغراق الجميع استغرق منه ما امكن كما تقول شهرا في جواب كم صمت
او كم سرت فالاول لجميع ايامه والثاني لجميع لياليه والذي يصلح جوابا لمتى هو الزمان المختص معدودا
كان كالعشر الاول من رمضان او لا ومحدودا كان كيوم الجمعة او لا كالزمن الماضي ومعرفة كان كيوم
الجمعة او لا كاول يوم من رمضان ويوم قدم فيه زيد ولا يجوز الجواب عنه بمعدود غير مختص كيوم وثلثة
ايام وكذا لو قلت ثلثة ايام من رمضان ولو قلت الثلثة الاولى من رمضان لاختصاصها ويجوز في جواب
متى التعميم والتبعيض ان صلح الفعل لهما كيوم الجمعة في جواب متى سرت وان وجب التعميم كيوم الجمعة في
جواب متى صمت وكذا ان لم يكن صالحا الا للتعميم فقولك نحو كيوم الجمعة ولا يصلح الا جوابا لكم المعدود غير
المختص كثلثة ايام وشهر وسنة وما يصلح جوابا لهما المعدود المختص كالعشر الاول من رمضان
قال سيبويه الدهر والليل والنهار معرفة باللام لا تصلح الا جوابا لكم يعني الليل مطلقا فاعلم النهار
كقوله تعالى يسبحون الليل والنهار لا يفترون اي الدهر فاما اذا قلت سير عليه النهار او سير عليه الليل
مشيرا الى نهار وليل معينين فيقعان جوابا لمتى وقال سيبويه اسماء الشهور كالمحرم وصفر الى آخرها
اذا لم تضف اليها اسم الشهر فهي كالدهر والليل والنهار ولا بد ان يكون جوابا لكم لا غير قال لانهم
جعلوهن جملة واحدة لعدة الايام كانك قلت سير عليه الثلثون يوما اذا قلت سير عليه صفر فيستغرقها
السير ولو اضفت اليها الشهر صار كيوم الجمعة صالحا جوابا لمتى ايضا هذا كلامه فان كان مستندا الى رواية
عن العرب فيها ونعمت والا فاي فرق بينهما من حيث المعنى قوله كانك قيل سير عليه الثلثون يوما
قلنا ليس تعيين العدد مع اختصاص الزمان بمانع من وقوعه جوابا لمتى كالعشر الاولى من رمضان
على ما ذكرنا ولنذكر حكم الظروف في التصرف وضده وفي الانصراف وضده فنقول المراد بغير
المتصرف من الظروف ما لم يستعمل الا منصوبا بتقدير في او مجرورا بمن وقد نحو متى بالى وحتى ايضا و
نحو اين بالى ايضا مع عدم تصرفهما ومن الداخلة على الظروف غير المتصرفة اكثرها بمعنى في نحو جئت من قبلك
ومن بعدك ومن عندنا وبينك حجاب واما نحو جئت من عندك وصب لي من لدنك فللابتداء الغاية والمتصرف
من الظروف ما لم يلزم انتصابه بمعنى في او انجراره بمن فمن الاول اكثر الظروف المبنية لزوما كاذ واذا و
على تفصيل ياتي في الظروف المبنية وكصباح مساء ويوم يوم كما يجيء في المركبات وقد يجيء حيث واذ متصرفين
نحو الله اعلم حيث يجعل رسالاته وقوله نحو بعد اذ ترات ومنه من المعرفة بعيدات بين وذات مرة وذا
يوم وذات ليلة وذات غداة وذات العشاء وذات الزمين وذات العويم وذا صباح وذا مساء
وذا صبوح وذا غبوق فهذه الاربعة بعينها وانما سمع في هذه الاوقات ولا يقاس عليها نحو ذات
شهر ولا ذات سنة وهذه كلها يلزم الظرفية في غير لغة خثعم وهم يصرفونها قال شاعرهم عزمت على اقامة
ذي صباح لامر ما يسود من يسود واما ذات اليمين وذات الشمال فكثيرا ما تتصرف كما يجيء في الظروف
المبنية ومعنى الظروف المركبة المذكورة يجيء في المركبات ومعنى ذات مرة واضافته يجيء في باب الاضافة
وقولهم بعيدات بين اي فراق يقال ذلك اذا كان الرجل ممسكا عن اتيان صاحبه ثم ياتيه ومعنى
التصغير تقريب زمن اللقاء اعني بعد الفراق وكون هذه الظروف غير متصرفة موقوف على السماع

ومن الظرفيات غير المتصرفة ما عين من غدوة وبكرة وسحر وبكر ونحو ضحى وعشية وعتمة ومساء و
صباح ونهار وليل واعني بالتعيين ان يريد غدوة يومك وبكرته وضحاه وضحوته وبكرته وسحره وعشيه
وعتمة ليلتك ومساها فتقول سير عليه ليلة ونهارا اذا اردت نهارك وليلك وغدوة وبكرة يكونان
ايضا علمين ولا يريد بهما غدوة يومك وبكرته كما يجيء حكمهما فيكونان اذن متصرفين والحكم بعدم تصرف
هذه الظروف المعينة مبني على كونها معينة من دون العلمية وذلك انهم جعلوا الزمان المعين من دون
علمية ولا آلة تعريف كهذه الظروف المعينة لا على طريقة واحدة اعني الظرفية تنبيها على مخالفته لسائر
المعارف وذلك لان كل نكرة صارت معرفة فلا بد فيها اما من العلمية واما من اللام او من الاضافة
وهذه كانت نكرات فتعينت بمجرد عناية المتكلم لا بآلة ولا بالعلمية والدليل على انها ليست
اعلاما ان عتمة وعشية وضحوة من هذه الظروف متصرفة على الاشهر مع تعينها فتعريف هذه الاسماء بكونها
معدولة عن اللام فهي معدولة عن اللام وليست متضمنة لها كما تضمنت امس في لغة اهل الحجاز اعني
البناء اذ لو تضمنتها لبنيت بناء امس والدليل على كونها معدولة عن اللام ان من قاعدتهم الممهدة ان
لفظ الجنس لا يطلق على واحد معين منه اذا لم يكن مضافا الا معرفا بلام العهد سواء كان علما او لا
كالبيت والنجم والصعق وقوله تعالى فعصى فرعون الرسول بل وجد سحر من جملة هذه الاسماء المعينة
ممنوعا من الصرف فاضطررنا الى تقدير العلمية فيه بعد العدل عن اللام لتحصيل السببين وقال بعضهم
انه عند تعيينه متضمن للام فهو عنده مبني كامس عند الحجازيين وعلى كلا القولين فهو مخالف لاخواته
المذكورة من ضحى وبكر ومساء وصباح ونهار وليل معينة فانها منونة اتفاقا الا ما زعم الجوهري
ان ضحى معينا لا ينصرف كسحر ولا ادري ما صحته والحق عبد القاهر عتمة وضحوة معينين بسحر في منع
الصرف لا عن سماع والاولى منعه اذ لم يسمع الا منونين فكلما ثبت ترك تنوينه من هذه المعينة
فهو اما لتضمن اللام فيبنى كسحر عند بعضهم واما للعلمية المقدرة كسحر عند الجمهور والقائلين بمنع صرف
ما غدوة وبكرة فقد زعم الخليل انه اذا قصد بهما التعيين جاز تنوينهما كما في ضحوة نحو اتيتك اليوم غدوة
وبكرة وكذا قال ابو الخطاب انه سمع ممن يوثق به اتيتك بكرة وهو يريد الاتيان في يومه او غده لكن
الاغلب المشهور فيهما ترك التنوين مع التعيين كما انك كذلك علمين للجنس كما يجيء فيقدر العلمية فيهما كما في
سحر فالمقصود مما تقدم ان عدم تصرف هذه المعينة مبني على تعيينها من دون علمية ولا آلة تعريف
وتعيينها كذلك مستند الى السماع فلا يقاس عليها في مثل هذا التعيين نحو شهر وسنة وساعة و
غيرها فلا يجب اذن عدم تصرفها فالظروف الثلاثة عشر المذكورة اذا كانت معينة
وجب عدم تصرفها واذا لم يكن معينة كانت متصرفة نحو صيد عليه غدوة واذا تصرفت واردت
تعيينها فلا بد فيها من اللام او الاضافة تقول لاتيته عند السحر الاعلى ولا تقول عند سحر الاعلى
واما الكلام في انصراف الظروف وعدم انصرافها فنحو غدوة وبكرة غير منصرفين اتفاقا
وان لم يكونا معينين لكونهما من اعلام الاجناس كاسامة تقول في التعيين اتيتك اليوم غدوة
او بكرة وفي غير التعيين لقيته العام الاول او يوما من الايام غدوة او بكرة فيمنع الصرف في
الحالين فهو في غير التعيين كما تقول اسامة وان كنت لقيت واحدا من الجنس غير معين وفي

الا انه معلوم اعلام الاجناس في باب الاعلام وان هما لفظتان لا يعني بحينها وانما لم يصرفها
جاز انهما تنوينها انعام قال الفراء ولعدم صحة نكرة واذا قلت كل غدوة وبكرة او رب غدوة و
بكرة فهما منونان لانه لا يكون كلا ورب من خواص النكرات ومن الغالب في اعلام الاجناس ان يكون
موضوعها اعلاما لا منقولة من النكرات نحو اسامة وثعالة وجيأل فمن نكل في اعلام الاجناس
كسحر وبينه اعلام الاشخاص فغدوة علم من نكل وغداة علم الجنس كقولك هذه غداة باردة
ونحن في غداة طيبة وقد جاء غدوة جنسا في القرآن في قراءة من قرأ بالغدوة والعشي
قال سيبويه وكما صار في صدر تراصيص غدوة وبكرة علما لها لاجتماعها في المعنى وفي
البلبة كان الذي حمول عليها من حذف الواو وانما قال هذا لان بكرة وضعت نكرة واعلام
الاجناس من نكل كاهم وحكى ابو علي عن ابي زيد لقيته فينة بعد فينة والفينة بعد الفينة الحين
بعد الحين فهو علم الجنس كما تقول لقيته في بلبلة ولعين في البلبة او في البلبة وكل سحر
ان بعض العرب يدع التنوين في عشية كما في غدوة يعني انه يجعلها ايضا علم جنس ورده
المبرد وقال عشية منونة على كل حال قال السيرافي حكاية سيبويه لا ترد وسحر علم منصرف
لا لكونه علم الجنس بل اذا اردته بجريومك ومن الظروف المكانية ما هو لازم النصب كفوق
وتحت وعند ولدى ومع وسوى بلا اضافة وحوال في حوالى وحول وحولي واحوال و
التثنية للتكثير كما في قوله تعالى فارجع البصر كرتين وكذا ايضا واخواته وبدل ومكان بمعنى
ولفظا عن وثما اكثرها انصرف قال الفرزدق في وسطها قد تعلقا [illegible] اللبن منصرف
وقد يتجاوز دون الى معنى قدام معنى ان آخر الاحرين في احدهما منصرفه وذلك معنى [illegible] نحو
انه دون زيد كان لزيد مرتبة عالية وللمخاطب مرتبة تحتها فهو يصل الى المخاطب قبل الوصول قبل
الى زيد ويتصرف فيما بهذا المعنى نحو هذا الشيء دون اي خسيس ومعناه الحقير فهو لا ينصرف
بهذا المعنى وذلك نحو قوله تعالى [illegible] دون [illegible] كان المعنى اذا وصلت الى [illegible]
ولا اطلب له الذي [illegible] فهم كانهم [illegible] في المكان [illegible]
الظرفية صحة سيبويه ضم زمان انقسمت [illegible] نحو قوله الا ان [illegible] يوم لقيتها [illegible]
البال لفرغنا اي زمانا [illegible] وجهه في نوطي ملدا وقدها خاص النصب نحو قولك جئتك على الفرس
ملهم الدهر وقرنيها ومليا وقرنها واما عند سيبويه فانهم اضطروا في الضعاف المتحرمة
الظرفية وتوحيدها وانما اخذ نصبها او وجب لكونه احالة على موصوف فقط الذي هو الظرف
المنصوب حينئذ ليسع الكلام نحو انتظرته [illegible]
[illegible] قال ابو علي وادبار النجوم [illegible]
على حذف المضاف وعند ابي علي ان المصدر قام مقام الزمان من غير اضمار مضاف و
ذلك لما بينهما من التجانس لكونهما مدلولي الفعل ولذلك ينصب الفعل منهما وصرفهما ظرف
المكان واما قولهم كان ذلك مقدم الحاج فليس من ذلك لان مفعلا يكون اسم الزمان
ونقل قيام الحين مقام المصدر كقوله وذكر [illegible] الله [illegible] وقد تقدم

المصدر اضافه الى المقام المضاف الذي هو مكان نحو جئتك علوة سهم ويجوز
ثبات اعرابه في علوة سهم وفي الحديث اقطع النبي صلعم زبير حضر فرسه وقد يقوم
المضاف اليه الذي هو اسم عين مقام مضاف الذي هو مصدر قائم مقام مضاف الذي هو
حين نحو لا اكلمك الشمس ولا القمر اي مدة طلوع القمر ومنه قوله ابكرت حاجتنا الدجاج
اي وقت صياح هذا اذا كان بالجزم يعني بكرت لا عاليات المنكرة وقال النحاة قد يتوسع في الظرف
المتصرف فيجعل مفعولا به مجازا بسوغ الاضمار من غير لفظ في كقولك يوم الجمعة صمته
وان يضاف اليه المصدر والصفة المشتقة نحو قوله تعالى بل مكر الليل والنهار وقولك يا سارق
الليلة اهل الدار وقد اتفقوا على ان هذا التوسع جائز في غير متعد وفي متعد الى واحد ثم فرعوا
على هذا [illegible] لا يتوسع في ظرف المتعدي الى اثنين فلا يقال يوم الجمعة اعطيته
زيدا درهما قالوا لان المتعدي الى ثلاثة محجوب فلا يزاد عليه [illegible] لا يكثرون واما التوسع
في ظرف المتعدي الى اثنين فلم يجوزه الاخفش قالوا لانه يخرج الى ما ليس له اصل اذ ليس
مفعول متعد الى ثلاثة [illegible] في الناقصة نحو يوم الجمعة ليس زيد فيها ما هذه
ما قالوا والذي اري ان جميع الظروف متوسع فيها فقولك خرجت يوم الجمعة كان في الاصل
خرجت في يوم الجمعة كان مع الجار مفعولا به بسبب حرف الجر ثم صار مفعولا فيه بعد
اسقاط حرف في اللفظ والمعنى على ما كان وكذا المفعول له مع انهما مفعول به بعد ما
الى الفعل بنفسه بعد ما تعدى اليه بحرف الجر فهما مثل ذنبا في قولك استغفر الله ذنبا
الا ان حذف حرف الجر في الجارين والاصل قياسا في البابين كما كان حذف حرف الجر
قياسا مع ان وان وليس بقياس في غير المواضع الثلاثة فلا تقول في مررت بزيد وخرجت
الى عمرو مررت زيدا وخرجت عمرا وانما كان قياسا في بابي المفعول فيه والمفعول له
بالضوابط المعينة لكل منهما لقوة دلالتهما على الجار [illegible] فعلى ما قررنا المفعول
فيه والمفعول له نوعان من انواع المفعول به مخصصان بالاسمين المذكورين واما
قول المصنف في نحو يوم الجمعة صمته ان الضمير لا يجوز ان يكون مفعولا فيه اذ هو لا يكون
الا ظرف الزمان او المكان منصوص نحو خرجت هذا اليوم ولفظ هذا منها ظرف
اتفاقا بدلا او صفة وقوله ان الزمان في نحو مكر الليل وسارق الليلة ليس مفعولا
فيه والا انتصب والمضاف اليه المصدر والصفة لا يكون الا فاعلا او مفعولا به
على ما اصلنا ان جميع المفعول فيه من المفعول به لانه انه يخصصه فان المفعول به
[illegible] بالاضافة نحو ضارب زيد فكذا في سارق الليلة فمفعول اضافة الصفة الى الظرف فيها
كاضافتها الى المفعول به تكون غير محضة بالشرائط المذكورة في باب الاضافة وقد تكون
بمعنى اللام كما كان يوم الدين كما مر واضافة المصدر الى ظرفه كاضافته الى المفعول به
بمعنى اللام فهي محضة الا انه كالمضاف الى المفعول به الذي كان منتصبا بشرح الخاص
كقوله يا كرحا جتنا الدجاج بسحرة ان حاجتنا اليكا فهو في الحقيقة بمعنى اللام

لان اللام للاختصاص ويختص الشي بغيره بادني ملابسة نحو كوكب الخرقاء وهذا الظرف وليس بزيد
كما ذهب المصنف على ما يجي في باب الاضافة **قوله** وينتصب بعامل مضمر وعلى شريطة التفسير
اقول اعلم ان انتصابه بعامل مضمر اما ان يكون بعامل جايز الاظهار او ممتنع كما في المفعول به
اذ هو كما ذكرنا فالاول نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة وقد جار بلا قرينة ظاهرة
ظاهرة كقولهم حينئذ الان اي كان ذلك حينئذ واسمع الآن والثاني كما في المنصوب على شريطة التفسير
حسب ما ذكرنا في المفعول به مفصلا فاختار رفعه نحو يوم الجمعة سرت فيه وما اختار نصبه نحو ايوم الجمعة
سرت فيه وما يوم الجمعة سرت فيه وسار زيد ويوم الجمعة سرت فيه واذا يوم الجمعة سرت فيه ويوم
الجمعة سرت فيه اولا تسر فيه ومثال المستوي الصفر كل يوم صمت فيه في الصيف وما يستوي فيه الامران زيد سار
ويوم الجمعة سرت فيه وما يجب نصبه ان يوم الجمعة سرت فيه وهلا يوم الجمعة سرت فيه **قوله**
المفعول له هو ما فعل لاجله فعل مذكور مثل ضربته تاديبا وقعدت عن الحرب جبنا خلافا للزجاج فانه عنده مصدر
اقول قوله فعل مذكور اي مضمون الفعل وشبهه وهو المصدر كما ذكرنا في المفعول فيه قوله مذكور
احترازا عن قولك وقد شاهدت ضربا لاجل التاديب اعجبني التاديب فان التاديب فعل له الضرب الا انك
لم تذكر الضرب في قولك فلا ايضا والحق ان تقول في المفعول له هو ما فعل لاجله مضمون عامله وكذا في المفعول فيه
هو ما فعل فيه مضمون عامله من زمان او مكان لئلا ينتقض الحد بنحو قولك وقد اعجبني التاديب وسرني يوم
الجمعة نان نسبك وذكر المصنف مثالين للمفعول له ليس انه قد لا يتقدم وجودا على ما جعل علة له كما في ضربته
تاديبا وقد يتقدم وجوده عليه كما في قعدت عن الحرب جبنا والمفعول له هو الحامل على الفعل سوا تقدم
وجوده على وجود الفعل كما في قعدت جبنا او تاخر عنه كما في جئتك اصلاح حالك وذلك لان الغرض
المتاخر وجوده يكون علة غائية حاملة على الفعل وهي احدى العلل الاربع كما هو مذكور في مظانه فهي
متقدمة من حيث التصور وان كانت متاخرة من حيث الوجود فالمفعول له هو العلة الحاملة وليس المطلق
له كما ظن بعضهم نظرا الى الظاهر نحو قولهم ضربته تاديبا وان الضرب علة التاديب وانما قلنا ذلك لانه
لا يطرد في نحو قعدت جبنا وجعل المفعول له علة لمضمون عامله يطرد لان التاديب علة حاملة على الضرب
ولفظ المفعول له يوذن بكونه علة لان اللام فيه للتعليل ومن يدخل على العلة لا على المعلل نحو فعلت
هذا لهذه العلة **قوله** خلافا للزجاج مذهبه انما سميته النحاة مفعولا له هو المفعول المطلق وذلك لما
راى من كون مضمون عامل المفعول له تفصيلا وبيانا له كما في ضربته تاديبا فان معناه ادبته بالضرب
فالتاديب مجمل والضرب بيان له فكانك قلت ادبته بالضرب تاديبا وصح ان يقال الضرب هو التاديب
فصار مثل ضربته ضربا في كون مضمون العامل هو المجهول ولا يطرد له هذا في جميع انواع المفعول له وان
القعود ليس بيانا للجبن ولا يقال قعوده جبن للاجازا وكذا قولك جيتك اصلاحا لحالك بالاعطاء
او النصح او نحوه فان المجي ليس بيانا للاصلاح بل بيانه الاعطاء او النصح كما صرحت به ولعلهم يقولون مثل
قعود جبن ومجي اصلاح على حذف المضاف وهو تكلف قال المصنف رداعلى الزجاج معنى ضربته تاديبا
ضربته للتاديب اتفاقا وقولك للتاديب ليس بمفعول مطلق فكذا تاديبا الذي بمعناه وفي الرد نظر و
ذلك ان ضرب تاديبا ايضا يفيد معنى التاديب مع ان الاول مفعول مطلق اتفاقا دون الثاني والثاني

في ان يحقق في المعنى المقصود الحاصل في الاعراب الاول ان معنى جيتك اكراما جيت وقت اكرامي والاول حال
والثاني مفعول فيه واجرى نحو قول الناس مفعولا له منتصب نصب المصادر التي تكون حالا ايضا نحو تكرمة وتعظيما نحو
قوله حذر الموت لحاذر الموت ليكون الاضافة لفظية ولا يطرد له ذلك في نحو قوله زعل المحبور والهول من
تهور الهبور الا ان تجعلهما مصدرين لحالين مقدرين قبلهما اي زعلا زعل المحبور وهولا الهول الذي هو من
الفارس في فضلت حمدك على شي في ا بالحال ومذهب المصريين اولى من الباقين لسلامته من الحذف والنقل من اللام من
لغير **قوله** وشرط نصبه تقدير اللام وانما يجوز حذفها اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنا
اقول يعني ان تقدير اللام شرط انتصاب المفعول له لا انهم يطلقون اسم مفعولا له في نحو للسمن ولا كرامك
الزاير في قولك جيتك للسمن ولاكرامك الزاير عندك مفعول له على ما يدل عليه صدره وهذا كما قال في المفعول له انه شرط
نصبه تقدير في وما ذهب اليه في الموضعين وان كان صحيحا من حيث اللغة لان السمن فعل له المجي لكنه خلاف
اصطلاح القوم فانهم لا يسمون المفعول له الا المنصوب الجامع للشرايط لجزءه الصحيح هو المصدر المقدر
باللام المعلل به حدث مشاركه في الفاعل والزمان ومعنى تشاركهما في الفاعل ان يكونا جميعا لواحد كتبا لهم الضرب
والتاديب في ضربته تاديبا بالمتكلم وتشاركهما في الزمان بان يقع الحدث في بعض زمان المصدر نحو جيتك طمعا وقعدت
عن الحرب جبنا او يكون اول زمان الحدث آخر زمان المصدر نحو جيتك خوفا من فرارك او بالعكس نحو جيتك اصلاحا
لحالك وشهدت الحرب ابقاعا للمهلة بين الفريقين واذا كان الحدث المعلل تفصيلا وتفسيرا للمصدر المجمل
كما في ضربته تاديبا واعطيته مكافاة فليس هناك حدثان في الحقيقة حتى يشتركا في زمان بل هما في الحقيقة حدث
واحد لان المعنى ادبته بالضرب وكافيته بالاعطاء فالضرب هو التاديب والاعطاء هو المكافاة والعلة
ههنا في الحقيقة ليست هذا المصدر المنصوب لان الشي لا يكون علة نفسه بل هي اثره اي ضربته لتادبه لكن لو صرحت بما
هو العلة اعني التادب لم ينتصب عند النحاة لعدم المشاركة في الفاعل وفي الزمان اذ بها لا يحصل هذا الاثر
فكيف يشارك الضرب في الزمان كما قال ابن دريد قال والشيخ ان قومه من رعيهم لم يتم التسقيف منها النوى
وانما نصب هذا المصدر لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركته الحدث في الفاعل والزمان اذ هو هو كما بينا بعض
النحاة لا يشترط تشاركهما في الفاعل وهو الذي يقوى في ظني وان كان الاغلب هو الاول والدليل على جواز عدم
التشارك قول امير المومنين عليه في نهج البلاغة فاعطاه الله النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية و
المستحق للسخطة ابليس والمعطي للنظرة هو الله ولا يجوز ان يكون استحقاقا حالا من المفعول لان استتماما
اذن يكون حالا من الفاعل وكذا الحال المصدر ولا يعطف حال الفاعل على حال المفعول وكذا قول العجاج يركب
كل عاقر جمهور مخافة وزعل المحبور والهول من تهور الهبور فان الهول بمعنى الافزاع لا الفزع والثور ليس
بفزع بل هو فزع وكذا اجاز ابو علي عدم المقارنة في الزمان وذلك انه قال في التذكرة على القراءة ان ذة
هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم بنصب صدقهم ان معناه لصدقهم في الدنيا **قوله** وانما يجوز حذفها اي حذف
اللام **قوله** اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل اي اذا كان المفعول له فعلا لفاعل الفعل الناصب له وهو
الفعل المعلل بالمفعول له اي اذا اشترك في الفاعل كما ذكرنا واقتصر المصنف على شرطين مما شرط في المفعول
له فلم يشترط كونه مصدرا لدخوله في قوله فعلا لفاعل الفعل المعلل ولم يشترط كونه مقدرا باللام ووجوب لمة
وان لا يكون من غير لفظ الفعل لانه علم ذلك من الحد وشرط بعضهم كونه من افعال القلب قال لانه الحامل على

اتحاد الفعل والحامل على الشيء متقدم عليه وافعال الجوارح كالضرب والقتل بلا شيء ولا يسبقها في مثل الفعل
واما الافعال الباطنة كالعلم والخوف والارادة فانها سابق والجواب انه ان اراد وجوب تقدم الحامل وجودا فممنوع وان
اراد وجوب تقدمه اما وجودا او تصورا فمسلم ولا ينفعه وينتقض ما قال بجواز نحو جئتك اصلاحا لامرك وضربته تاديبا
اتفاقا فان قال هو بتقدير مضاف اي ارادة اصلاح وارادة تاديب قلنا فجوز ايضا جئتك اكرامك لي وجئتك اليوم
اكراما لك غدا بتقدير المضاف المذكور بل جوز جئتك بعينا وابنا فظهر ان المفعول له هو لفظا هو المقدر المضاف
منقول المفعول له اما ان تقدم وجوده على مضمون عامله نحو قعدت جبنا فهو من افعال القلب كما قالوا واما ان تقدم
على الفعل تصورا اي يكون عرضا ولا يلزم كونه فعل القلب نحو ضربته تقويما وجئته اصلاحا قال المصنف وانما
شرط لجواز حذف اللام الشرطان المذكوران لان علة الافعال كثيرا ما هي جامعة للشرطين فصارت مع الشرطين
ظاهرة مشهورة في العلية والغرض ان يكون هناك ما يدل على اللام المقدرة المفيدة للعلية وحصول الشرطين دليل
عليها ويجري الى الرياشي وجوب تنكير المفعول له لمشابهته الحال والتمييز وينشد الحجاج قاصر عليه وكذا قول حاتم
واغفر عوراء الكريم ادخاره واعرض عن شتم اللئيم تكرما وكذا قوله تعالى حذر الموت وقال الجرمي في اذ الحال
وجب تعريفه فلا يقال جئتك لاكرام لك ومنعه الاندلسي وقال لا ارى منه مانعا وقال ابن خروف انه في حال سكيرا
الحال والتمييز في كون السابق نكرة فوجب انتصابه مثلهما والظاهر جواز ذلك الا ترى الى قوله تعالى فبظلم من الذين
هادوا حرمنا والباء للسببية ههنا كاللام قال المالكي اذا حصل الشرطان ايضا جر المقترن بلام التعريف اكثر من نصبه
والمجرد بالعكس ويستوي الامران في المضاف هذا قوله والاولى ان الحال ذلك على السماع ولا يقاس قوله
المفعول معه هو المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظا ومعنى قوله ــــــ قوله لمصاحبة معمول فعل
احتراز عن نحو ضيعته في كل رجل وضيعته فانها مصاحبة لكل رجل لان الواو بمعنى مع ويعني بالمصاحبة كونه مشاركا
لذلك المعمول في ذلك الفعل في وقت واحد فنحو سرت وزيدا مشارك للمتكلم في السير في وقت واحد اي في وقت سيرهم
وفي قولك سرت انا وزيد بالعطف يشاركه في السير لكن لا يلزم كون السيرين في وقت واحد وشرط بعضهم ان
يكون معمول الفعل الذي يصاحبه المفعول معه فاعلا كما في سرت وزيدا نظرا الى ان عمرا في قولك ضربت زيدا وعمروا
معطوف اتفاقا لا مفعول معه وينتقض ما قال بنحو حسبك وزيدا درهم فان الكاف مفعول في المعنى اذ المعنى
يكفيك واما تعين عمرا في المثال المذكور للعطف فلان اصل الواو التي قبل المفعول معه هذا العطف وانما يعدل
ما بعد عن العطف الى النصب نصا على المعنى المراد من المصاحبة لان العطف في جاءني زيد وعمرو يحتمل نصا
الرجلين في المجيء ويحتمل مجيء احدهما قبل الآخر والنصب نص في المصاحبة وفي قولك ضربت زيدا وعمروا لا يمكن التنصيص
بالنصب على المصاحبة لكون النصب في العطف الذي هو الاصل اظهر قوله ــــــ فان كان الفعل لفظا
وجاز العطف فالوجهان مثل جئت انا وزيد وان لم يجز العطف تعين النصب نحو جئت وزيدا
وان كان معنى وجاز العطف تعين نحو ما لزيد وعمرو والا تعين النصب نحو ما لك وزيدا وما شأنك
وعمروا لان المعنى ما تصنع قوله ــــــ اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه
الفعل او معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع في بعض المواضع لكونه اخصر
لفظا واصل هذا الواو واو العطف الذي فيه معنى الجمع كما مر في بابه فناسب معنى المعية قالوا ولا يتقدم
المفعول معه على عامله في مصاحبه اتفاقا فلا يقال والخشبة استوى الماء كما يتقدم فيما بين المعاطيل

على عاملها وجوز ابو الفتح تقدمه على المعمول مستشهدا بقوله جمعت وفحشا غيبة ونميمة خلالا لست عنها بمرعو
والاولى المنع رعاية لاصل الواو والشعر ضرورة وقال الكوفيون وهو منصوب على الخلاف فيكون العامل
معنويا كما قلنا في الظرف خبر المبتدأ والاولى احالة العمل على العامل اللفظي ما لم يضطر الى المعنوي
وقال الزجاج هو منصوب باضمار فعل بعد الواو كانك قلت جاء البرد ولابس الطيالسة وكذا في غيره
ولا يخفى انه خلاف الاصل وقال عبد القاهر هو منصوب بنفس الواو والاولى رعاية اصل الواو في كونها
غير عاملة ولو نصبت بمعنى مع مطلقا لنصبت في كل رجل وضيعته وقال الاخفش نصبه نصب الظروف
وذلك ان الواو لما اقيمت مقام مع المنصوب بالظرفية والواو في الاصل حرف فلا يحتمل النصب اعطي
النصب ما بعدها رعاية كما اعطي ما بعد الا اذا كانت بمعنى غير اعراب نفس غير ولو كان كما قال لجاز النصب
في كل واو بمعنى مع مطردا نحو كل رجل وضيعته قوله ان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان وهذا
اولى مما قال عبد القاهر في نحو قام زيد وعمرو انه لا يجوز فيه الا العطف ولعله قال ذلك لانه مخالف للاصل
الذي هو العطف لا للداعي ومع ممنوع لان ههنا داعيا وهو النص على المصاحبة قوله جئت انا وزيد وزيدا
مثل قام زيد وعمرو بل كان ينبغي ان يكون العطف من جئت انا وزيد عند عبد القاهر اوجب وذلك ان
توكيد المرفوع المتصل بالمنفصل في الاغلب لاجل العطف وهل يشترط في نصب الاسم على انه مفعول معه
جواز عطفه من حيث المعنى على مصاحبه قال الاخفش نعم فلا يجوز جلس زيد والسارية اذ لا يسند
الجلوس الى السارية وكذا لا يجوز ضحك زيد وطلوع الشمس وانما ذلك عنده مراعاة لاصل الواو في
العطف واجازه غيره استدلالا بقولهم ما زلت اسير والنيل ولا يقال سار الماء بل جرى وله ان يقول
ان ذلك لاستعارة السير للنيل لما اقترن بما يصح منه السير كقوله تعالى ولله يسجد من في السموات
والارض وظلالهم قيل لا يجوز العطف في استوى الماء والخشبة ايضا لان استوى ههنا ليس بمعنى قام
بل بمعنى ارتفع كما في قوله تعالى ذو مرة فاستوى وله ان يجوز العطف في هذا المثال ايضا ويقول
استوى ههنا بمعنى تساوى لا بمعنى استقام ولا ارتفع والمعنى تساوى الماء والخشبة في العلو اي
وصل الماء الى الخشبة فليست الخشبة ارفع من الماء والخشبة ههنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع
الماء وقت زيادته ولا يجوز النصب في قولك انت اعلم ومالك لانك لا تقصد فيه مصاحبة المخاطب في
العلم لماله والتقدير من الاصل فيه انت اعلم بحال مالك وانت ومالك ثم خفف بحذف معمول اعلم وحذف
المبتدأ المعطوف عليه مالك لقيام القرينة على كلي المحذوفين ويقرب من ذلك حذف الجزء الثاني من
المركب المضاف والجزء الاول من المركب المضاف اليه نحو ثالث عشر في ثالث ثلاثة عشر وقولنا فانت
ومالك مثل كل رجل وضيعته اي فانت ومالك مقترنان والمعنى انا لا ادخل بينك وبين مالك ولا اسعى
عليك بما يتعلق باصلاحه فانك اعلم بما يصلحه ومثله قولهم انت اعلم وربك وهذا يستعمل في
التهديد اي انت اعلم بربك فلعله اخبرك عليه لما عملت من برك مكافاته لجهتين فانت وربك اي
انتما مقترنان فانا لا ادخل بينكما ولا ادعو عليك فانه حسبك وهذا المعنى الخ ما يكون فيها
التهديد والتخويف وقال عبد القاهر المعنى انت اعلم وربك مجازيك فهو عنده على حذف خبر
المبتدأ من الجملة الثانية وليس ما ذهب اليه بذاك وكذا قول الصدى ان تقديره انت اعلم من غيرك

من الاصل في الواو العطف اذا لم يكن داع نحوه نقل عبد القاهر

وذلك اعم منهما وهذا البحث اعني تعلم من حيث المعنى المفهوم من اساليبهم وذلك قوله وان لم يجز العطف تعين النصب
نحو جئت وزيدا جمهور النحاة على ان النصب ههنا واجب وذلك مبني على ان العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تاكيد
بالمنفصل ولا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه ممتنع كما يجي في باب العطف قوله وان كان معنى اي ان كان الفعل
معنى والفعل المعنوي على ضربين لانه اما ان يكون في اللفظ مشعر به قوي اولا فالاول نحو مالك لان الجار متعلق بالفعل
او بما فيه معناه وما شانك لان قولك شانك بمعنى ما تصنع وصنعتك لانه بمعنى المصدر الذي فيه معنى الفعل وحسبك
وقدك وكفيك لكونها بمعنى كفاك ونحو ويلاك وويلك لان الويل بمعنى الهلاك وفي المصدر معنى الفعل وكذا
نحو راسك والحايط وامرا ونفسه وشانك والحج ان جعلنا الواو بمعنى مع فان المنصوب فيها دال على الفعل
المقدر وهذا القسم على ضربين اما ان يجوز العطف فيه بلا تكلف اولا فالاول نحو مالزيد وعمرو وماشان زيد وعمرو وقال
المصنف العطف واجب فيه اذ هو الاصل فلا ايصال الى غيره لغير ضرورة وليس بشيء لان النص على المصاحبة قد
يكون الداعي الى النصب ضرورة ولو سلمنا انه ليس بضروري قلنا لم لا يجوز مخالفة الاصل لداع وان لم يكن ضروريا
وقال غيره العطف هو المختار مع جواز النصب والاولى ان يقال ان قصد النص على المصاحبة وجب النصب والا
فلا والثاني نحو مالك وزيدا وماشانك بحمل الضمير مكان الظاهر المجرور فالكوفيون يجوزون في السعة العطف على
الضمير المجرور بلا اعادة الجار والبصريون يجوزونه للضرورة واما في السعة فيجوزونه بتكلف وذلك باضمار
حرف الجر معه لانه لا يعمل مقدرا لضعفه فقال المصنف ههنا انه يتعين النصب نظرا الى لزوم التكلف في العطف
وقال الاندلسي يجوز العطف على ضعف وان لم يقصد النص على المصاحبة وهو اولى لوروده في القرآن كقوله تعالى
تساءلون به والارحام بالجر في قراءة حمزة وفي النصب في مثل هذا اعني ماشانك ومالك وزيدا وماشان زيد و
عمرا اربعة اوجه الاكثرون على انه بالفعل المدلول عليه بماشانك ومالك اي ما تصنع وذلك لان ما طالبة للفعل لكونها
استفهامية وبعدها الجار او المصدر وفيهما معنى المصدر فصارا قرائن على الدلالة على الفعل ومن ثم امتنع في
الاختيار هذا لك واياك لفوات ما الاستفهامية وقال سيبويه تقديره ماشانك وشان ملابستك زيدا ومالك
وملابستك عمرا وماشان زيد وملابسته عمرا فهو مفعول المصدر المقدر وقال السيرافي في هذا نقل من معنوي
لا يخرج ذلك عن معنى ما صنعت وما تصنع لان هذا ملابسة ايضا يعني ان سيبويه لا يريد بتقدير ملابستك ان
الاسم منصوب بهذا المصدر المقدر لان المصدر العامل مع معموله كالموصول وصلته ولا يجوز حذف الموصول
مع بعض صلته وابقاء البعض المحذوف كما يجي في باب المصدر وانما قدر سيبويه بهذا التبيين المعنى فقط قال
الاندلسي بل اراد ان المصدر المقدر هو العامل وانما جاز ذلك ههنا لقوة الدلالة عليه لان مالك وماشانك
اذا جاء بعدهما نحو وزيدا دل ان الانكار انما هو لملابسة المجرور لذلك الاسم ولاستعمال الواو بمعنى مع
تؤذن بمعنى الملابسة وقال الاندلسي يجوز ان يكون النصب بكان مقدرة كما في ما انت وزيدا اي ما كان شانك
وما كان لك وقال السيرافي [illegible] حرف الاسم منصوب بلابس كانك قلت مالك تلابس زيدا والواو
دال على معنى لابس وانما ارتكبا هذا تفاديا مما لزم سيبويه من نصب الاسم بالمصدر المقدر ويلزمهما نيابة
الواو عن الفعل ونصب الاسم بها اذ لا يجمع بين الواو وذلك الفعل المقدر فيؤدي مذهبهما الى مذهب
عبد القاهر في المجمع والقسم الثاني اعني الذي لا يكون في لفظه مشعر بالعامل قوي نحو ما انت وزيدا وكيف
انت وقصعة من ثريد وما انت والجري والمسير فههنا العطف اولى بلا خلاف وان قصدت المصاحبة لعدم

الناصب لضعف الدلالة ومنها الاستفهامية وكيف وذلك لكثرة دخولهما على غير الفعلية قال سيبويه
اذا نصبت ما بعد الواو ههنا مع قلته وضعفه قدرت كان بعد ما الاستفهامية ويكون بعد كيف وذلك لكثرة
وقوعهما ههنا والتي اذا كثر وقوعه في موضع جاز حذفه تخفيفا وصار كانه ملفوظ ورد المبرد تقدير سيبويه و
قال لا معنى لتخصيصه ما بالماضي وكيف بالمستقبل قال السيرافي لم يقصد سيبويه بتمثيله التخصيص
وانما اراد التمثيل على الوجه الممكن والتمثيل ليس حدا لا يتجاوز وقول الراعي ازمان قومي والجماعة كالذي منع
الرحالة ان تميل ميلا اي ازمان كان قومي والجماعة وقول بعضهم انا واياه في لحاف اي كنت واياه في لحاف بعد
من نحو ما انت وزيد وكيف انت وقصعة بالنصب وذلك لاشعارهما وكيف بالفعل بما فيهما من معنى الفعل
مع كثرة وقوع كان بعدهما ولا يجوز ان يكون العامل فيه اتفاقا واما نحو كل رجل وضيعته وانت وشانك فالرفع فيه
واجب وان قصد المصاحبة لعدم فعل ومعناه واجاز الصيمري نصبه بالخبر المقدر وانكره ابن بابشاذ
ويجب على تجويز النصب اضمار الخبر قبل الواو اي كل رجل مقرون وضيعته فان اظهرت الخبر على هذا
الوجه فلا كلام في جواز نصبه هذا كله بناء على اصلهم وانا ارى منعه من تقدم المفعول معه على عامله اذا
تاخر عن المصاحب لان ذلك مع واما العطف الذي هو الاصل فجائز نحو زيدا وعمرا لقيت فتقول العامل في
الجماعة واياه كالذي وفي لحاف وانما امتنع النصب في الاصح في صنيعته لكون الخبر المقدر اضعف من الظاهر
واذا وقع بعد المفعول معه حال عما قبله او خبر عنه نحو كنت وزيدا قائما وسرت وزيدا راكبا فالحكم في
مطابقة ما قبله حكم لو وقع قبل المفعول معه ويجوز ان يعطى حكم ما بعد المعطوف فيقال كنت وزيدا منطلقين
وسرت وزيدا راكبين نظرا الى المعنى والى اصل الواو اي العطف ومنع ذلك ابن كيسان وفي كون المفعول معه
قياسا خلاف ذهب الاخفش وابو علي الى كونه قياسا وقال بعضهم هو سماعي لا يتجاوز ما سمع منه وقوله تعالى
فاجمعوا امركم وشركاءكم الاولى انتصاب شركاءكم على انه مفعول معه وقالوا لا يجوز ان يكون الواو للعطف على ان
ينتصب شركاءكم بمقدر اي فاجمعوا شركاءكم وذلك لان الاجماع لا يتعدى الى الاعيان لا يقال اجمعت زيدا
قوله الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول لفظا او معنى نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما
وهذا زيد قائما اقول قال المصنف لا يدخل فيه النعت في نحو جاءني رجل عالم لان المراد في الحد
ان يكون لفظ المحدود دالا على ما ذكر في الحد وقولك عالم في جاءني رجل عالم وان بين هيئة الفاعل لكنه لا دلالة في
لفظ عالم على انه بيان لهيئة فاعل اذ لفظ عالم ههنا مثله في قولك زيد رجل عالم مع انها مبينة لهيئة معنى المبتدا
بل انما علم كونه عالما في جاءني رجل عالم بيانا لهيئة الفاعل من تقدم قولك جاءني رجل بخلاف الحال فان راكبا في قولك
جاءني زيد راكبا ورايت زيدا راكبا لفظه دال على كونه هيئة الفاعل او المفعول حتى لو قلت رجل قائما لم يجز
لعدم الفاعلية والمفعولية في رجل اقول له ان يمنع ان المحدود يلزم ان يدل على ما يذكر في حده بل يكفي ان
يكون فيه ما يذكر في حده وبعد التسليم فليس في هذا الحد تحقيق معنى الحال وبيان ماهيته لانه ربما يتوهم انه
لبيان هيئة الفاعل او المفعول مطلقا لا في حال الفعل فيظن في جاءني زيد راكبا ان راكبا هيئة لهذا الفاعل
مطلقا لا في حال المجي فيكون غلطا ويخرج عن هذا الحد الجملة الحالية بلا ذي حال نحو قوله
تقول وقد ترك الوظيف وساقها الست ترى ان قد اتيت بمويد وقوله وقد اغتدي والطير في وكناتها
بمنجرد قيد الاوابد هيكل ويخرج ايضا الحال عن المضاف اليه اذا لم يكن المضاف عاملا في الحال وان كان ذلك قليلا

كقوله تعالى بل ملة ابراهيم حنيفا وقوله دابر هولاء مقطوع مصبحين وقول الشاعر كان نحو اميه [illegible]
وان لم يكن يحسب وقوله عوذ وبهشة حاشدون عليهم حلق الحديد مضاعفا يتلهب واما قوله تعالى النار
مثواكم اي موضع مثواكم اي ثوابكم خالدين وقولك اعجبني ضرب زيد قايما وهو ضارب زيد مجردا فالمضاف
فيهما حال عن الفاعل او المفعول فلابد اعتراضا وله ان يقول ان الحال عما اضيف اليه عن العامل في الحال الا
الا اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا فحذف وقيام المضاف اليه مقامه كما انك لو قلت بل نتبع ابراهيم مقام
بل نتبع ملة ابراهيم جاز فكانه حال من المفعول او اذا كان المضاف اليه هو الحال عن المضاف كما في قوله تعالى
دابرها ولا مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال اعتمادا عليه ضمير مقطوع وذلك لانه نايب عن دابر هولاء فهو
حال عن هولاء المضاف اليه جاز فكانه وهو حال عن ضمير المضاف اليه حال عن المضاف الذي هو جزء المضاف
اليه لان دابر الشي اصله وكانه قال نقطع دابر هولاء مصبحين فكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله وكذا قوله
كان حوامم مل برا اي نسه حوامه مل برا او انسه حوامه مدبرا فكانه حال عن الفاعل او من المفعول وكذا
قوله عليهم حلق الحديد مضاعفا والاولى ان نقول الحال الحاصل ضربين منتقلة ومؤكدة ولكل منهما حد لاختلاف
ماهيتهما فحد المنتقلة جزء كلام يتقيد بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث الذي في ذلك الكلام بالفاعل
او بالمفعول او بما يجري مجراهما فبقولنا جزء كلام يخرج الجملة الثانية في نحو ركب زيد وركب معه غلامه اذا
لم تجعلها حالا ويخرج بقولنا حصول مضمونه المصدر في نحو رجع القهقري لان الرجوع يتقيد بنفسه لا بوقت
حصول مضمونه ويخرج النعت بقولنا يتقيد تعلق الحدث بالفاعل او المفعول فانه لا يتقيد بوقت حصول
مضمونه ذلك التعلق وقولنا او بما يجري مجراهما يدخل حال الفاعل والمفعول المعنويين نحو هذا بعلي
شيخا وقوله كانه خارجا من جنب صفحته علي ما مر والحال عن المضاف اليه الذي لا يكون في المعنى فاعلا او مفعولا
للمضاف علي ما مر ويدخل في الحد الحال في نحو قوله تقول وقد بدا لو طيف وفي قوله وقد اعتدي والطير في
وكناتها وحد المؤكدة اسم غير حدث يجي مقررا لمضمون جملة كما مر شرحها فقولنا غير حدث احتراز عن
المنصوب في نحو رجع رجوعا ثم اعلم ان الحال قد يكون عن الفاعل وحده نحو جا زيد راكبا وعن المفعول وحده
نحو ضربت زيدا مجردا عن ثيابه فاذا قلت لقيت زيدا راكبا فان كان هناك قرينة حالية او مقالية بين صاحب
الحال جاز ان تجعلها لما قامت له من الفاعل والمفعول وان لم يكن وكان الحال عن الفاعل وجب تقديمه
الي جنب صاحبه لامن اللبس نحو لقيت راكبا زيدا فان لم تقدمه فهو عن المفعول واما اذا جا بحالان عن
الفاعل والمفعول معا فان كانا متفقين فالاولى الجمع بينهما فانه اخصر نحو لقيت زيدا راكبين ولا منع
التفريق نحو لقيت راكبا زيدا راكبا او لقيت زيدا راكبا راكبا وان كانا مختلفين فان كان هناك قرينة
يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كيف ما كان نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وان لم يكن
فالاولى جعل كل حال بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز علي ضعف جعل حال المفعول بجنبه
وتاخير حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا والمصعد زيد وذلك انه لما كان قرينة المفعول
اقدم من قرينة الحال اخرت الحالين وقدمت حال المفعول علي حال الفاعل اذ لا اقل من كون احد
الحالين بجنب صاحبه لما لم يكن كل واحد بجنب صاحبه وجوز الجمهور وهو الحق ان يجي لواحد احوال
متعددة متضادة كانت نحو اشتريت الرمان حلوا حامضا او غير متضادة كقوله ثم اخرج منها [illegible]

[illegible] يحسبان في خبر المبتدا ومنع بعضهم ذلك في الحال المتضادة كانت او لا قياسا علي الظرف
المكان فجعل نحو جوزا حالا من ضمير [illegible] واستنكر مثله في المتضادة فمنعها مطلقا [illegible]
لان وقوع الفعل في زمانين او مكانين مختلفين محال نحو جلست خلفك وامامك وكذا يجوز ان
لم يتباين الزمانان او المكانان نحو جلست امس وقت الظهر وامامك وسط الدار واما تقييد الحدث
بقيدين مختلفين كما في قوله تعالى مذموما مدحورا او متضادين في محلين غير ممتزجين كما في اشتريته
ابيض اسود او ممتزجين كما في اشتريته حلوا حامضا فلا باس به واعلم ان تكرير الحال بعد اما واجب
لوجوب تكرير اما نحو اضرب اما قايما واما قاعدا وكذا بعد لا لانها يكرر في الاغلب كما هي في اسم لا
التبرية نحو جاني زيد لا راكبا ولا ماشيا ويسد لا مسدها نحو جاني زيد لا راكبا قوله لفظا او معنى حال
من الفاعل او المفعول اي ملفوظا او معنويا وقد ذكرنا الفاعل والمفعول اللفظيين اما المفعول
المعنوي فنحو شيخا في قوله تعالى هذا بعلي شيخا فان بعلي خبر مبتدا وهو في المعنى مفعول لما اول هذا
اي انبه علي بعلي او اشير اليه شيخا واما الفاعل المعنوي كما في قوله كانه خارجا من جنب صفحته
سفود شرب نسوه عند مفتاد اذ المعنى يشبهه خارجا سفود شرب ولا نفرق ما شبهه خارجا لان
المشابهة معنى المقدم بحال الخروج لا النسبه وقال المصنف في مثال الحال عن الفاعل المعنوي زيد في الدار
قايما وفيه نظر لان قايما حال من الضمير في الظرف وهو فاعل لفظي لان الفاعل المستكن كالملفوظ به فانه
كقولك زيد خرج راكبا ولا كلام في كون راكبا حالا عن الفاعل اللفظي وليس يجوز كون الحالين في المثالين
عن زيد الا عند من جوز تخالف عاملي الحال وصاحبها قوله وعاملها الفعل او شبهه او معناه
اقول يعني بشبه الفعل ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل واسم المفعول
والصفة المشبهة والمصدر ويعني بمعنى الفعل ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته كالظرف
والجار والمجرور وحرف التنبيه نحو ها انا زيد قايما عند من جوز ها التنبيه من دون اسم الاشارة
كما هي في حروف التنبيه واسم الاشارة نحو ذا زيد راكبا وحرف النداء نحو يا ربنا منعما واما حرفا التمني
والترجي نحو ليتك قايما في الدار ولعلك جالسا عندنا فالظاهر انهما ليسا عاملين لان التمني والترجي ليسا
بمقيدين بالحالين بل العامل هو الخبر الموضع علي ما هو مذهب الاخفش كما يكون مضمونه هو المقيد
وحرف التشبيه نحو كانه خارجا البيت وزيد كعمرو راكبا وكذا معنى التشبيه من دون لفظ دال
عليه نحو زيد عمرو مقبلا والمنسوب نحو انا قرشي مفتخرا واسم الفعل نحو عليك زيدا راكبا واما نحو ما شانك
واقفا فلان الشان بمعنى المصدر كما ذكرنا في المفعول معه ولم يعمل في الحال معنى حروف الاستفهام او النفي
قال ابو علي لانها لا تشبه الفعل لفظا وينقض ما قاله باسم الاشارة وحرف التشبيه فانهما لا يشبهان
الفعل لفظا مع عملهما في الحال ونحو ان وان يشبهانه لفظا ومعنى ولا يعملان في الحال والاولى احالة ذلك علي
استعمالهم وان لا يعلله قوله وشرطها ان يكون نكرة وصاحبها معرفة غالبا وارسلها العراك
وجهدت به وجده ونحوه متاول اقول انما كان شرطها ان يكون نكرة لان النكرة اصل و
المقصود بالحال تقييد الحدث المذكور علي ما ذكرنا فقط ولا معنى للتعريف هناك فلو عرفت وقع
التعريف ضايعا وانما كان الغالب في صاحبها التعريف لانه اذا كان نكرة كان ذكر ما يميزها ويخصصها

من بين ما شابهها اعني وصفها او في من ذكرها يقبل الحادث المذهب اليها اعني حالها لان الاولى ان
او لازم بين الحدث المنسوب اليه شيئين فيرد لك الحادث فعلها هذا او لت المعرفة حالا لان التعريف عبث
ولم يقل النكرة ذا حال لان غايته انه على خلاف الاولى فقولنا انما يرجع الى تعريف صاحبها لا الى تنكيرها
لان تنكيرها واجب لا غالب قوله وارسلها العراك منها مثال لتعريف الحال في الظاهر وتقول الحال معرفة ظاهرا
اما مصدر واما غير مصدر والمصدر اما معرف باللام نحو ارسلها العراك او معرف بالاضافة نحو افعله جهدك و
طاقتك وفعلك ورجع عوده على بدئه وفيه قولان قال سيبويه انها معارف موضوعة مواضع النكرات اي معتركة
ومجتهدا ومطيقا ومنفردا وعائدا والطاقة بمعنى الوسع وكذلك الطوق اسم وضع موضع الاطاقة والوحد
مصدر وحد يحد يقال وحد وحدة كوعد يعد وعدا وعدة والجهد هنا بضم الجيم والجهد بفتح الجيم وضمها بمعنى
الاجتهاد وقال الفراء بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة وقولهم على بدئه متعلق بعوده اي رجع والحال
موكدة والبدء مصدر بمعنى الابتداء جعل بمعنى المفعول اي عائدا على ما ابتداه ويجوز ان يكون عوده مفعولا
مطلقا لرجع اي رجع على بدئه عوده المعهود كانه علم منه ان لا يستقر على ما ينتقل اليه يرجع الى ما كان عليه قبل
فيكون نحو قوله تعالى وفعلت فعلتك فلا يكون هذا من الباب وقال ابو علي ان هذه المصادر منصوبة على
انها مفعولات مطلقة للحال المقدرة اي ارسلها معتركة العراك وافعله مجتهدا اجتهادك ومطيقا طاقتك و
منفردا وحدك اي انفرادك ورجع عائدا عوده وكلها مضافة الى الفاعل فحذف العامل وجوبا كما هو في باب
المفعول المطلق فهذه المصادر كلها وان قامت مقام الاحوال منصوبة على المصدرية كما ينتصب على الظرفية
ما قام خبر المبتدا من الظروف نحو زيد قدامك ولا يعرب اعراب ما قام مقامه وقوله فارسلها العراك صدر
بيت لبيد ويروى فاوردها العراك قال فارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال
الجاد والاتن والدخال في الورود ان يشرب البعير ثم يرد من العطش الى الحوض ويدخل بين بعيرين
عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب ويقال شرب دخال ويقال بعضهم البعير اذا لم يتم شربه فنغص
نغص الدخال عليه تمام الشرب اي اوردها مرة واحدة ولم يخف على ما لم يتم شربه بعضها لبعض بالمزاحمة اما
اما قولهم جاؤوا قضهم بقضيضهم فالاولى ان يقول ان المصدر فيه بمعنى اسم الفاعل اي قاضهم بقضيضهم اي
مع مقضوضهم اي كاسرهم مع مكسورهم لان مع الازدحام والاجتماع كاسرا ومكسورا والاصل فيه ان يكون
قضهم مبتدا وبقضيضهم خبره مثل قولهم كلمته فوه الى في ثم الحي عن الجملتين اعني قضهم بقضيضهم وفوه الى في
معنى الجملة والكلام لما تم منهما معنى المفرد لان معنى فوه الى في صار مشافها ومعنى قضهم بقضيضهم كافة فلما
قامت الجملة مقام المفرد وادت مؤداه اعرب ما قبل الاعراب منها وهو الجزء الاول اعراب المفرد الذي
قامت مقامه كما قلنا في باب المفعول المطلق في فاها لفيك سواء وكذا ينبغي ان تقول في يدا بيد اي ذو يد
بذي يد على حذف المضاف اي النقد بالنقد وكذا قولهم بعت الشاء شاة بدرهم اي كل شاة بدرهم كقولهم رجل
خير من امرأة اي كل رجل كقوله تعالى علمت نفس ما قدمت اي كل نفس وكذا قولهم بعت الشاء شاة ودرهما و
الواو بمعنى مع كما في كل رجل وضيعته اي شاة ودرهم مقرونان اي كل شاة نصب ههنا الجزآن لتعذرهما الاعراب
وقال الخليل يجوز ان ياتي به على الاصل نحو بعت الشاء شاة بدرهم وشاة ودرهم ثم الزم ما كان مبتدا التنكير
لقيامه مقام الحال وفاه الى في شاذ ووجهه انه لم يحذف المضاف اليه منه لئلا يبقى المعرب على حرف واحد

فالميم بدل المنقلب وفصلتين بحل حرف فالميم لحرف المضاف اليه بدل من الواو وهما لئلا يبقى على حرف وهذا اتى وقد من
استطرادا ولنعد الى ما كنا فيه من ذكر حال قضهم بقضيضهم فنقول قد يستعمل قضهم تابعا لما قبله في الاعراب نحو
قولهم جاء القوم قضهم بقضيضهم ورايت القوم قضهم بقضيضهم ومررت بالقوم قضهم بقضيضهم المعنى التاكيد
على ان يكون اصله جملة فيعطى جزؤها الاول اعراب متبوعه لصيرورتها بمعناه كما ذكرنا في الحال او على البدل اي جاء
قاضهم مع مقضوضهم ومذهب الكوفيين ان انتصاب وحده على الظرفية اي لا مع غيره فهو في المعنى مثل معا في قولك
جاؤوا معا وكان في مثالها خلافا هل هو منتصب على الحال اي مجتمعين او على الظرف اي في زمان واحد فكذا
اختلف في وحده نحو جاء وحده اهو حال اي منفردا او ظرف اي لا مع غيره وجاء وحيد مجرورا في مواضع محدودة
نحو قطع ونسيج وحده اي انفراده وهو في الاصل ثوب لا ينسج على منواله مثله فاستعير للشخص المنقطع النظير
ويقال فلان جحيش وحده وعيير وحده ورجيل وحده في التعجب برايه وقيل جاء على وحده اي على انفراده وعلى معنى
مع وحده لانه لازم الاضافة الى المضمر لازم النصب الا في المواضع المذكورة والمعرف ظاهر من غير الاضافة المصادر
اما باللام نحو قولهم مررت بهم الجماء الغفير والجماء من الجم وهو الكثير يقال امرأة جماء المرافق اي كثيرة اللحم على
المرافق والغفير من الغفر وهو الستر بمعنى الغافر اي الساترين بكثرتهم وجه الارض حذف الها حملا
للفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول كقوله ان رحمة الله قريب وهو صفة الجماء اي الجماعة الكثيرة
الساترة واللام في الاسمين زايدة كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمت قلت لا يعنيني ويقال ايضا
مررت بهم جماء غفيرا ومنه قولهم ادخلوا الاول فالاول قال ههنا يذهب الصالحون اسلافا الاول فالاول اي
مترتبين واللام زايدة كما في الجماء الغفير وقد يتبع ما قبله على البدل نحو دخل القوم الاول فالاول واما بالاضافة
نحو جاءني الرجال ثلثتهم واربعتهم وخمستهم الى العشرة هذه الاسماء الثمانية اذا اضيفت الى ضمير ما تقدم
منصوبة عند اهل الحجاز على الحال لوقوعها موقع النكرة اي مجتمعين في المجيء وبنو تميم يتبعونها ما قبلها في
الاعراب على انها توكيد له وربما عومل بالعامل بين العدد المركب نحو جاءني الرجال خمسة عشرهم وقد يعرب
هذا المركب عند الاخفش مضافا كما يجي في باب العدد وقد ذكرنا قولهم كلمته فاه الى في وقال الكوفيون
هو مفعول به اي جاعلا فاه الى في وقال الاخفش هو منصوب بتقدير من اي من فيه الى في ولا يقال الا في قولهم
فاه الى في فلا يقال عاتقه يدي بيدي ونحو خلافا لهشام واما قول بعض اصحاب امير المومنين عليه السلام في صفين
فما بالنا امس اسد العرين وما بالنا اليوم شاء النجف فعلى حذف المضاف اي مثل اسد العرين ومثل شاء
النجف ويجوز ان يؤول لا تجعلها وصفا قابلا لا تقدير مضاف كما قال سيبويه في جهدك ونحوه قوله
فان كان صاحبها نكرة وجب تقديمها اقول اعلم انه يجوز تنكير ذي الحال اذا اختص بوصف كما
جاء في الحديث سائق رسول الله بين الحسل فاتى فرس له سابقا وكذا تقول مررت برجل ظريف قائما او
بالاضافة نحو نظرت الى جارية رجل مختالة او سبقه نفي او شبهه نحو قوله فما حل سعدي غريبا ببلدة وقولنا
جاءني رجل راكبا او نهي او استفهام وذلك لانه يصير المنكر مع سبق هذه الاشياء مستغرقا فلا يبقى فيه ابهام
كما ذكرنا في باب المبتدا او كان معرفة مشاركة لتلك النكرة في الحال نحو جاءني رجل وزيد راكبين او تقدم
الحال نحو جاءني راكبا رجل لانه يؤمن اذن التباس الحال بالوصف اذ الوصف لا يتقدم على الموصوف
واما اذا تاخر نحو جاءني رجل راكبا فقد يشتبه في حال انتصاب ذي الحال بالوصف نحو رايت رجلا راكبا

فلو قدم العامل ايضا يجوز واما استشهادهم لتقديم الحال على صاحبها المنكر بقوله لمية موحشا طلل فلا تقدم
عند من شرط اتحاد عامل الحال وصاحبها لان مذهب الاخفش من يجوز ان يقع زيد في نحو في الدار زيد
على انه فاعل واما عند سيبويه فيلزم كون الضمير في لمية ذا الحال ومن جوز اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها
جوز كون لمية عاملا في الحال وكون طلل ذا حال مع ارتفاعه بالابتداء فان قيل هلا جاز ان يكون معنى الابتداء
على مذهب سيبويه اي ان طلل مرتفع بالابتداء هو العامل في الحال ايضا فيتحد عامل الحال وصاحبها قلت ليس
المعنى على ان الابتداء بلفظ طلل للاسناد اليه مقيد بكونه موحشا فكيف يعمل في الحال ما ليس مقيدا به
واعلم انه يجوز حذف ذي الحال مع قيام الدليل نحو الذي ضربت مجردا زيد اي ضربته **قوله**
ولا يتقدم على العامل المعنوي بخلاف الظرف ولا على المجرور في الاصح **اقول** قد عرفت مثل
العامل المعنوي وان الظرف منه وكذا الجار فعلى ما قال المصنف ينبغي ان لا يتقدم الحال على الظرف وشبهه و
في هذا خلاف فسيبويه لا يجيزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف واجازه الاخفش بشرط تقدم المبتدا على الحال
نحو زيد قايما في الدار وذلك بناء على مذهبه من قوة الظرف حتى جاز ان يعمل عنده بلا اعتماد في الظاهر نحو في الدار
زيد كما تقدم في المبتدا فاما مع تاخره عن المبتدا فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قايما زيد في الدار ولا
قايما في الدار زيد اتفاقا وذلك لتقدم الحال على عامله الذي فيه ضعف عند الاخفش ايضا لانه ليس من
تركيب الفعل وعلى صاحبه وعلى ما صاحبه تابع عنه اي المبتدا اما في نحو زيد قايما في الدار فانه يجوز ان يكون زيد
صاحب الحال بناء على جواز اختلاف عاملي الحال وصاحبه فالحال متاخر عن صاحبه لاتحاد العامل في الحال
وصاحبه فالحال متاخر عما صاحبه نايبه اي زيد اما نحو زيد في الدار قايما وفي الدار قايما زيد وفي الدار
زيد قايما فجايز اتفاقا واما اذا كان الحال ايضا ظرفا او جارا او مجرورا فقد صح ابن برهان بجواز تقدمه على
عامله الذي هو ظرف او جار ومجرور وذلك لتوسعهم في الظروف حتى جاز ان يقع موضعا لا يقع غيرها فيه
نحو ان الينا ايابهم قالوا ومن ذلك البر الكر بستين اي الكر منه بستين فمنه حال والعامل فيه بستين و العامل
المعنوي اذا كان غير ظرف فلا خلاف في انه لا يتقدم الحال عليه وهو كل جامد ضمن معنى المشتق كليت ولعل
ونحو ما شانك وحروف النداء واسماء الاشارة وحرف التنبيه والتشبيه والمنسوب ونحو مثلك وغيرك
واسماء الافعال كل ذلك لضعف مشابهة الفعل لعدم موافقتها له في التركيب واذا ضعف نفس الفعل بعدم
التصرف حتى لا يتقدم عليه معموله كما في فعل التعجب فلا يقال راكبا احسن بزيد فما ظنك بمثل هذه والحق به و
كذا الصفة المشبهة لا يتقدم معمولها عليها لضعف مشابهتها للفعل وظاهر لفظ جار الله في المفصل يؤذن
بجواز تقديم الحال عليها واضعف من الصفة المشبهة في العمل افعل التفضيل الا ترى انه لا يطرد رفعه المظاهر
مثلها بل يحتاج الى شروط كما يجي في بابه واما نحو قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا وزيد قايما خير منه قاعدا وكذا نحو
عمرو قاعدا مثله قايما فسيجي الكلام عليه عن قريب واجاز الزجاجي ان يقول درهمك موزونا درهم عبد الله
لان معناه يشابه درهم عبد الله فيكون حالا من ضمير درهمك في الخبر اي مثل درهم عبد الله والاولى المنع لضعف
العامل قال فان اظهرت الكاف وقلت كدرهم عبد الله لم يجز ان يكون حالا من درهم عبد الله لان الحال لـ
المجرور لا يتقدم عليه ويجوز ان يكون حالا من ضمير درهمك والاولى المنع مع اظهار الكاف ايضا وكذا اذا
كان الحال جملة مصدرة بالواو لم يتقدم على عامله فلا يقال والشمس طالعة جيت [illegible] الاصل الواو وهو

العطف ولا يتقدم الحال ايضا على عامله اذا كان العامل مصدرا لتقديره بان الموصول نوما يحتى العامل فلا تقدم
على الموصول وكذا اذا كان العامل صلة للالف واللام او لحرف مصدري كما وان لان تقدم الحال اذن على عين الموصول لان
لا يجوز تقدمه على صلاتها متلفظا عن الموصولات ايضا غير جايز لما في الموصولات من امتناع الفصل بين الحرف
المصدري ولام الموصول وبين صلتهما فلا تقول اعجبني مجردة الضارب هندا ولا مجردة ان ضرب زيد هندا
ولا ما مجردة ضرب زيد هندا واما في ساير الموصولات نحو الذي راكبا جاء زيد فانه يجوز الفصل اتفاقا واذا كان
العامل مصدرا بلام الابتداء او لام القسم جاز تقديم الحال عليه بان يوخر عن اللامين نحو ان زيدا لراكبا سايرا ووالله
لراكبا اسير كقوله تعالى لالى الله تحشرون وتقديمه على اللامين لا يجوز لان لهما صدر الكلام واما الفعل المتصرف واسم
الفاعل واسم المفعول اذا خلت عن الموانع المذكورة فيجوز تقديم الحال عليها نحو راكبا جاء زيد وزيد راكبا
ماش ومجردا مضروب **قوله** بخلاف الظرف يعني ان الحال وان كان مشابها للظرف من حيث المعنى لان راكبا
في جيتك راكبا بمعنى وقت الركوب الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي الذي هو الظرف او الجار خاصة سواء
كان بعد المبتدا نحو زيد يوم الجمعة عندك او قبله كقوله تعالى كل يوم هو في شان وقولهم كل يوم لك ثوب
والحال لا يتقدم عليه عند سيبويه مطلقا ويتقدم عند الاخفش بشرط تاخره عن المبتدا كما مر وذلك لتوسعهم
في الظرف بخلاف الحال وكان على المصنف ان يقيد فيقول بخلاف الظرف فانه يتقدم على الظرف والجار لانه
لا يتقدم على معنوي غيرهما من التنبيه والتشبيه وغير ذلك اتفاقا واعلم انه اذا تكرر ظرف واحدهما يصلح ان
يكون خبرا لما هو مبتدا في الحال او في الاصل وتوسطهما المبتدا جاز ارتفاعه على انه خبر عن ذلك المبتدا وانتصابه
على الحالية كقوله تعالى واما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها وقوله فكان عاقبتهما انهما في النار خالدين
فيها فالكوفيون يوجبون انتصابه على الحال كما في الآيتين لانك لو رفعته خبرا وعلقت الظرف فلم يكن
للثاني فايدة واما عند البصريين فالحالية راجحة على الخبرية لا واجبة لان للاسم اذن يكون اذا خبر بعد خبر و
الظرف الثاني متعلق بالخبر او يكون الظرف الاول متعلقا بالخبر الذي بعده والثاني تاكيد للاول والتاكيد
غير عزيز في كلامهم واذا كان الظرف في الظاهر غير مستقر وقد تقدم ان معنى المستقر ان يكون متعلقا
بعامل مقدر الاسم الذي يلي المبتدا الذي يلي ذلك الظرف واجبة عند البصريين نحو فيك زيد راغب ليكون
الظرف متعلقا بذلك الخبر واجاز الفراء والكسايي نصب ذلك الاسم نحو فيك زيد راغبا على تقدير فيك رغبة
زيد راغبا والحال دالة على المضاف المحذوف اي هو يرغب فيك خاصة في حال رغبته في شي اي ان رغب في شي
فهو يرغب فيك **قوله** ولا على المجرور في الاصح الذي تقدم كان احكام الحال على عامله وتاخره عنه وهذا حكم تقدم الحال
على صاحبه اعلم ان الكوفيين منعوا تقديم الحال على صاحبها اذا كان صاحبها ظاهرا مرفوعا كان او منصوبا او
مجرورا الا في صورة واحدة وهي اذا كان ذو الحال مرفوعا والحال موخرا عن العامل فيجوزون جاء راكبا زيد
ولا يجوزون راكبا جاء زيد وبعضهم يجوز ايضا تقديم الحال على ذي الحال المنصوب المظهر اذا كان الحال فعلا
نحو ضربت وقد جرد زيدا واما اذا كان ذو الحال ضميرا فجوزوا تقديم الحال عليه مرفوعا كان او منصوبا او
مجرورا قالوا وذلك لان ذا الحال اذا كان مظهرا وقدمت الحال عليه ادى الى الاضمار قبل الذكر لان في الحال
ضميرا يعود على ذي الحال المتاخر واما اذا كان ضميرا فالضمير ان شئت كان في عود ما على مفسرهما واما جواز
تلك الصورة الواحدة [illegible] راكبا زيد فلشدة طلب الفعل للفاعل كان الفاعل ولي الفعل والحال

والطابق وبلي القايل فلايكون ضميرا قبل الذكر واما البصرية فلم جازوا تقديم الحال على صاحبه
المرفوع والمنصوب سوا كان مظهرا او مضمرا لان النية في الحال التاخر عن صاحبه فلايكون
اضمارا قبل الذكر كما ذكرنا في تقديم خبر المبتدا نحو في داره زيد وفي نحو قوله تعالى فاوجس في نفسه خيفة
موسى واما ان كان ذا الحال مجرورا فان الجر بالاضافة اليه لم يتقدم الحال عليه اتفاقا سوا كانت الاضافة
محضة كما في قوله تعالى اتبع ملة ابراهيم حنيفا او لا نحو جاءني مجرد ا ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع و
وفرع على ذي الحال والمضاف اليه لايتقدم على المضاف فلايتقدم تابعه ايضا وان انجر ذو الحال بحرف الجر
فسيبويه واكثر البصرية يمنعون ايضا تقدمها عليه للعلة المذكورة ونقل عن ابن كيسان وابي علي وابن
برهان الجواز استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان
حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة
بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا قال الشاعر لان كان برد الماء حران صاديا الى حبيبا انها لحبيب
قال اخر اذا المرء اعيته المروة ناشيا فمطلبها كهلا عليه شديد وبعضهم يجعل كافة حالا عن الكاف والتاء
للمبالغة وهو تعسف واما العامل في الحال في نحو ملة ابراهيم حنيفا اعني اذا كان الحال عن مجرور بمضاف فعني
عامل في الحال كما عمل في ضرب زيد راكبا فمنهم من جوز اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها لا اشكال فيه واما من
منعه فقال بعضهم العامل فيه معنى الاضافة لان الاضافة بمعنى حرف الجر المتعلق بمعنى الفعل لان المعنى
ملة ثبت لابراهيم حنيفا وهو ضعيف لانا بينا في حد العامل ان معنى الفعل قد انطمس في مثله وقال بعضهم
لما كان المضاف مما ليس بعامل في الحال الذي الحال الاخر وه نحو انظر الى يد زيد ماشيا او ما يقوم المضاف
اليه مقامه لو حذف كقوله ملة ابراهيم كما تقدم في اول الباب جاز ان يعمل عامل المضاف في الحال مع انه لم يعمل
المضاف اليه لان المضاف الى في التقديرين المذكورين كانه المضاف ولكون حال المضاف اليه كحال
المضاف اذا كان المضاف جزء المضاف اليه جاز وان كان على قلة تقديم حال المضاف اليه على المضاف
في نحو تحرك ماشيا زيد مع انا ذكرنا قبل ان حال المضاف اليه لايتقدم على المضاف وقد يجب تقديم
الحال على صاحبها اذا كان صاحبها بعد الا او معناها نحو ما جاءني راكبا الا زيد وانما جاءني راكبا زيد لمثل
ما مر في باب الفاعل ويجب ايضا اذا اضيف ذو الحال الى ضمير عايد الى ملابس الحال نحو جاءني شاتم زيد
اخوه **قوله** وكلما دل على هيئة صح ان يقع حالا نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا اقول المستنق
مذا رد على النحاة فان جمهورهم اشترطوا اشتقاق الحال وان كان جامدا تكلفوا رده بالتاويل الى
قالوا لانها في المعنى صفة والصفة مشتقة او في معنى المشتق فقالوا في نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا هذا مبسرا
اطيب منه مرطبا اي كاينا بسرا او كاينا رطبا وهذه ناقة الله لكم اية اي دالة قال المصنف وهو الحق لا حاجة
الى هذا التكلف لان الحال هو المبين للهيئة كما ذكر في حده فكل ما قام بهذه الفايدة فقد حصل فيه المطلوب
من الحال فلا يتكلف تاويله بالمشتق وكذا رد عليهم اشتراط اشتقاق الصفة كما يجي في بابها ومع هذا فلا
ان الاغلب في الحال والوصف الاشتقاق فمن الاحوال التي جاءت غير مشتقة قياسا الحال الموطية وهي
اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد وطا الطريق لما هو حال في الحقيقة لمجيئه
قبلها موصوفا بها وذلك نحو قوله انا انزلناه قرانا عربيا وقولك جاءني زيد رجلا بهيا ومنها ما يقصد به
التشبيه

التشبيه كقول بعض اصحاب امير المؤمنين عليه في بعض ايام صفين فما بالنا امس اسد العرين وما بالنا
اليوم شاء الحجف وقول المتنبي بدت قمرا ومالت خوط بان وفاحت عنبرا ورنت غزالا ويجوز فيه وجهان
احدهما ان يقدر مضاف قبله اي امثال اسد العرين ومثل قمر والثاني ان يؤول المنصوب بما يصح ان يكون هيئة
لما تقدم اي ما بالنا امس شجعانا وما بالنا اليوم ضعافا وبدت منيرة ونحو ذلك لانهم يجعلون الشي المشتهر في معنى من المعاني
كالصفة المفيدة لذلك المعنى نحو قولهم لكل فرعون موسى بصر فيهما اي لكل جبار قهار ومنها الحال نحو بعت الشاء
شاة ودرهما وضابطه ان يقصد التقسيط فيجعل لكل جزء من اجزاء مجزا قسطا وتنصب ذلك القسط على
الحال وياتي بعده بذلك الجزء اما مع واو العطف كقولنا شاة ودرهما او بحرف الجر نحو بعت البر قفيزين بدرهم
واخذت زكاة ماله درهما عن كل اربعين وقامرته درهما في درهم اي جعلته في مقابلة كل درهم منه درهما في
او بغير ذلك نحو وضعت عندكم الدنانير دينارا لدى كل واحد من هذه الاحوال كانت جزءا او لا من الجملة الاتية
عليها من قبل ومنها الحال في نحو بوبته بابا بابا وجاؤني رجلا رجلا وواحدا واحدا ورجلين رجلين ورجالا
رجالا اي مفصلا هذا التفصيل المعين وضابطه ان ياتي للتفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه مكررا وكذا ان
الى البيان الترتيب بعد ذكر المجموع بجزئه معطوفا بالفاء او ثم نحو دخلوا رجلا فرجلا ومضوا كبكبة ثم كبكبة
اي مرتبين هذا الترتيب المعين ومنها حال هو اصل لصاحبه نحو يعجبني الخاتم فضة والثوب خزا او فرع له
نحو يعجبني الفضة خاتما والحديد سيفا او نوع له نحو يعجبني الحلي خاتما والعلم نحوا ومنها الحال في نحو هذا بسرا
اطيب منه او من غيره رطبا وضابطه ان يفضل الشي على نفسه او غيره باعتبار طورين وكذا اذا شبهت الشيء
بنفسه او بغيره حالة التشبيه او بدونها نحو هذا بسرا مثله رطبا او هذا بسرا هذا رطبا واختلفوا في عامل الحال
الاول في مثله فقال ابو علي واتباعه العامل فيه معنى الفعل في هذا ولا يجوز ان يكون افعل التفضيل واله التشبيه
لضعفهما في العمل فلا يتقدم معمولهما عليه ويشكل عليه ذلك بمثل قولك زيد راجلا احسن منه راكبا فانه جايز اتفاقا
مع خلو المبتدا من معنى الفعل ومثل قولك تمرة نخلتي بسرا اطيب منه رطبا والاشر تي بسرا اطيب منه رطبا و
العامل في مثل هذه الصور افعل بلا خلاف ولا يصلح اسم الاشارة في هذا بسرا للعمل لان العامل في الحال المقيد فلو كان
هذا عاملا في بسرا لتقيدت الاشارة بالبسرية فيجب ان لا يقال هذا الكلام الا في حال البسرية كما ان الاشارة
في هذا بعلي شيخا تقيدت ولم تعد الا حال شيخوخته والمجي في جاءني زيد راكبا لم يكن الا حال الركوب ونحن نعلم ضرورة
انه يصح ان يقال هذا بسرا اطيب منه رطبا في غير حال البسرية واستدل المصنف على امتناع عمل اسم الاشارة في
اول الحالين بان المبتدا اذا تقيد بحال لم يتقيد الخبر بحال الا ترى ان اسم الاشارة لما تقيد بحال في هذا زيد قايما
لم يتقيد الخبر بتلك الحال وفي نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا تقيد الخبر بالحال اتفاقا فلا يتقيد المبتدا بحال و
هذا الدليل في غاية من الضعف لا يوصف اما اولا فانه لا يلزم من امتناع تقيد المبتدا والخبر معا بحال في
مثال معين امتناع تقيدهما في جميع الامثلة فلعل في ذلك المثال الخاص مانعا من تقييدهما ليس في غيره واما ثانيا
فلان المدعى في المثال المذكور ان المبتدا مقيد بحال واحدة فلو سلم ايضا اطراد استحالة تقيد المبتدا والخبر في
كل موضع بحال واحدة لم يلزم منه استحالة تقيد كل واحد منهما بحال اخرى فالحق اذن ان يقال العامل في الحال
الاول ايضا افعل التفضيل واله التشبيه مع ضعفهما في العمل كما تقدم ولنقدم على بيان تعليله مقدمة
فنقول ما يدل على حدثين فصاعدا يصلح كل واحد منهما للعمل على ضربين احدهما ما يدل على حدثين ينقصان معا

ويتعلق كل واحد منهما بحرف آخر نحو تضارب زيد وعمرو وضارب زيد عمروا فان ضرب كل واحد منهما
تعلق بالآخر او يتعاونهما ويتعلق كلاهما بمعنى واحد نحو تنازعا الحديث ومثل هذه العوامل لا يتعين منصوب
احد منهما من منصوب الآخر مفعولاته وقد يتعين حالا لهما نحو تشاتم زيد قايما وعمرو قاعدا او ظرفا لهما
نحو تشاتم زيد في الدار وعمرو في الصفة ويجوز ان يكونا حالين ولا تختلف زمانهما لان الغرض وقوع
الحدثين معا ويتعين مستثنا منهما ايضا اختلف اهل البصرة الا سيبويه واهل الكوفة الا الكسائي وتابعيهما
ما يدل على حدثين يجوز تعلق كل منهما بغير محل حدث الآخر وبغير ما تعلق به الآخر ووقوعه في وقت آخر ومكان
آخر وعلى حال اخرى وذلك افعل التفضيل نحو زيد اضرب من عمرو ويجوز اختلاف مضروبيهما وكونهما عينيهما
نحو زيد لعمرو اضرب من بكر لخالد قال تعالى هم للكفر يومئذ اقرب منهم للايمان وكذا يجوز اختلاف زمانيهما
نحو زيد يوم الجمعة اضرب من عمرو يوم السبت وكذا المكانان نحو زيد عندك احسن منه عندي وكذا الحالان
نحو زيد قايما احسن منه قاعدا وكذا آلة التشبيه يدل على حدثين فيجوز اختلاف زمانيهما نحو زيد يوم الجمعة
كعمرو يوم السبت واختلاف حاليهما نحو زيد قايما مثله قاعدا اما افعل التفضيل فانه يدل على حدثين
معينين اعني حدثي الفاضل والمفضول بصيغته لانه بمعنى زيد احسن من عمرو ان لزيد الفاضل حسنا و
لعمرو المفضول حسنا واما آلة التمثيل فلا يدل بصيغته على حدثين معينين بل يدل ضمنا على حدثين مطلقين
لان معنى زيد كعمرو ان هناك حالة يشتركان فيها فلهما حالتان متماثلتان واما ان تلك الحالة ما هي فغير
مصرح به في اللفظ فمعنى قولك زيد يوم الجمعة مثله يوم السبت اي زيد يشبه حالته وداته يوم الجمعة حالته
وداته يوم السبت فالظرفان منصوبان بمعنى الحالة والداب اذ يعني بهما عن كل حدث لازم كالحسن والجمال
او غير لازم كالضرب والقتل والآتي المتعلق الجار والظرف في قوله كدابك من ام الحويرث قبلها فدابك لما كان
بمعنى عملك فكى ولم يصرح وقد تقوم مع آلة التشبيه قرينة تدل على الحدث المعين فيتعلق بها جار آخر كما يتعلق
الجار في بيت امرء القيس بدابك لما كني به عن التمتع وذلك قوله صلعم انت مني بمنزلة هارون من موسى اي قريب مني
قرب هارون من موسى قال الشاعر وقد نزلت فلا تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم وبقولنا مولى مني بمنزلة الرامن
المناول اي بعيد مني بعدها منه اذا تقرر هذا قلنا لما لم يتميز كل واحد من الحدثين من الآخر في افعل
التفضيل وآلة التشبيه وباب فاعل وتفاعل وغيرهما مما يدل على حدثين حتى يحصل منصوب كل واحد بجنبه
الزم ان يكون منصوب كل حدث بجنب صاحبه المصرح به فقيل نصل زيد راكبا على عمرو راجلا وتشاتم زيد قايما
وعمرو قاعدا وراى زيد في الدار عمروا في السوق وكذا في افعل التفضيل وآلة التمثيل نحو زيد مني كعمرو منك
وبكر للضيف اكرم منه للجار وعمرو قايما احسن منه قاعدا وبكر قاعدا مثله قايما وزيد يوم الجمعة احسن منه
او مثله يوم السبت جعلت متعلق حدث المفضل والممثل بجنبهما ومتعلق حدث المفضل عليه مع ضعفهما
واما الضمير المستكن في افعل وفي آلة التشبيه فانه وان كان مفضلا وممثلا لكن لما لم يظهر كان كالعدم و
مع هذا كله فلا ارى باسا بان يقال وان لم يسمع زيد احسن قايما منه قاعدا كما قال علي عليه في الجاد والله لابن
ابي طالب ابن بالموت من الطفل بثدي امه وهذا كما تقول ضرب زيد قايما عمروا قاعدا لعدم الالتباس وبان
يقال على ضعف زيد احسن من عمرو قاعدا قايما وقاعدا حال من المجرور وقايما من الضمير المرفوع كما مر في اول
الباب نحو ضربت زيدا قايما قاعدا قال المالكي ومن الاحوال القياسية عن المستغنى المصدر الآتي بعد اسم مراد به

الكمال نحو انت الرجل علما اي انت الكامل في الرجولية حال علما عالما ومثله هو زهير شعرا حال عند
الخليل وقال احمد بن يحيى هو مصدر اي انت العالم علما والذي ارى ان المصدر في مثله تمييز لانه فاعل
في المعنى اي انت الكامل علما اي علمه وهو الكامل شعرا اي شعره والدليل عليه انك تقول هو قارون
كنزا والخليل عروضا وسيبويه نحوا وهذه ليست باحوال ولا مصادر ثم اعلم انه لا قياس في شي من
المصادر يقع حالا بل يقتصر على ما سمع منها نحو قتلته صبرا ولقيته فجاءة وعيانا وكلمته مشافهة
واتيته ركضا او عدوا او مشيا والمبرد يستعمل القياس في المصدر الواقع حالا اذا كان من انواع
ناصبه نحو اتانا رجلة وسرعة وبطأ ونحو ذلك واما ما ليس من تقسيماته وانواعه فلا خلاف انه ليس
بقياسي فلا يقال جاء ضحكا او بكاء ونحو ذلك لعدم السماع ثم انه قد ذهب الاخفش والمبرد الى ان
انتصاب مثل هذه المصادر على المصدرية لا الحالية والعامل محذوف اي اتيته اركض ركضا كما هو مذهب
ابي علي في ارسلها العراك ولو كان كما قالا لجاز نحو ضربها وغيرهما على ان انتصابهما على الحال لا على حذف
المضاف بمعنى مشيا ماشيا وقع المصدر صفة كما ان الصفة وقعت مصدرا في نحو قم قايما على احد المذهبين
وعلى الثاني هو حال موكدة كما يجي ولا يمتنع ان يقال انه حمل ذلك على حذف المضاف اي اتيته ذا ركض
الا انه لا يطرد فيه كما مر في خبر المبتدا ومما جاء الحال فيه غير مشتق سماعا قولهم كلمته فاه الى في وهشام
يقيس عليه كما مر ومنه بعته يدا بيد وارسلها العراك وساير ما ذكره عند ذكر مجي الحال معرفة واما نحو
جاء البر قفيزين او صاعين فالاولى ان المنصوب خبر جاء الحال كما يجي في الافعال الناقصة قوله
وتكون جملة خبرية فالاسمية بالواو والضمير او بالواو او بالضمير على ضعف والمضارع المثبت بالضمير
وحده وما سواهما بالواو والضمير او باحدهما ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة او مقدرة اقول
اما جواز كون الحال جملة فلان مضمون الحال قيد عاملها ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد
واما وجوب كونها خبرية فلان مقصود المجي بالحال تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال
فمعنى قولك جاءني زيد راكبا ان المجي الذي هو مضمون العامل واقع وقت وقوع الركوب الذي هو مضمون الحال
ومن ثم قيل ان الحال يشبه الظرف معنى والانشائية اما طلبية او ايقاعية بالاستقراء وانت في الطلبية
لست على يقين من حصول مضمونها فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون واما الايقاعية
نحو بعت وطلقت فان المتكلم بها لا ينظر ايضا الى وقت يحصل فيه مضمونها بل المقصود مجرد ايقاع مضمونها
وهو مناف لقصد وقت الوقوع بل يعرف بالعقل لا من اللفظ ان وقت التلفظ بلفظ الايقاع
وقت وقوع مضمونه قوله فالاسمية بالواو والضمير انما ربطوا الجملة الحالية بالواو دون الجملة التي هي خبر
المبتدا فانه اكتفى فيها بالضمير لان الحال تجي فضلة بعد تمام الكلام فاحتيج في الاكثر الى فضل ربط فصدرت
الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعني الواو التي اصلها الجمع ليوذن من اول الامر ان الجملة
لم تبق على الاستقلال واما خبر المبتدا والصلة والصفة فانها لا تجي بالواو لان الخبر يتم الكلام وبالصلة يتم جزء الكلام
والصفة لتعينها للموصوف لفظا وكونها للمعنى فيه معنى كانها من تمامه فاكتفي في ثلاثتها بالضمير بل لا يصلح
الصفة والخبر بالواو اذ لا يحصل لهما ادنى انفصال وذلك لوقوعهما بعد الا نحو ما جاءك الا وانت بخيل
وما جاءني رجل الا وهو فقير واما الصلة فلا يعرض لها مثل هذه الحال فلا ترى ابدا مصدرة بالواو قوله

او الواو او بالضمير جميع الواو والضمير في الاسمية [illegible] لكن اجتماعهما
اولى احتياطا في الربط واما انفراد الضمير فقال الاندلسي ان كان المبتدا ضمير صاحب الحال وجب الواو
ايضا نحو جاني زيد وهو راكب ولعل ذلك لكون مثل هذه الجملة في معنى المفرد سواء اذ المعنى جاني زيد
راكبا فصدرت بالواو ايذانا من اول الامر بكون الحال جملة وان ادت معنى المفرد وان لم يكن المبتدا
ضمير صاحب الحال نظرنا فان كان الضمير فيما صدر به الجملة سواء كان مبتدا نحو جاني زيد يده على راسه
وكلمة فوه الى في او جرا نحو قوله خرجت مع البازي علي سواد فلا نحكم بضعفه مجردا عن الواو وذلك
لكون الرابط في اول الجملة وان لم يكن مصدرا بل نقول هو اقل من اجتماع الواو والضمير وانفراد
الواو وان كان الضمير اخر الجملة كقوله نصف النهار الماء غامره فلا شك في ضعفه وقلته وقال جار الله
بناء على ان انفراد الضمير في الاسمية ضعيف مطلقا على ما ذهب اليه المصنف ان قولهم جاني زيد عليه
جبة وشي بمعنى مستقرة عليه جبة وشي يريد انه ليس بجملة بل هو مفرد تقديرا فلذا خلا من الواو
وذلك لان الظرف اذا اعتمد على جاز ان يرفع الظاهر كما مر في باب المبتداء فاذا اراد انه وجب ان
يكون في تقدير المفرد ففيه نظر لقوله فالحقه بالهاديات ودونه جواحرها في صرة لم تزيل وقوله
وان امرءا اسرى اليك ودونه من الارض موماة وبيداء سملق ولو كان مفردا لم تحز الواو وايضا قوله
لقيته وان عليه جبة وشي ولو لم يكن جملة لم يدخل عليه ان وان اراد انه لا يمتنع ان يقدر بمفرد فسلم وحكم
الجملة المصدرة بليس وان كانت فعلية حكم الاسمية في ان اجتماع الواو والضمير او انفراد الواو اكثر
من انفراد الضمير وذلك لان ليس لمجرد النفي على الاصح ولا يدل على الزمان فهو كحرف نفي داخل على الاسمية
فالاسمية معها كانها باقية على اسميتها بخلاف لا يكون وما كان ونحوهما وقد تخلو الاسمية [illegible] من
الرابطين عند ظهور الملابسة نحو قولك خرجت زيد على الباب وهو قليل قوله والمضارع المثبت بالضمير
وحده وذلك لان المضارع على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى فجاني زيد يركب بمعنى جاني زيد راكبا
ولا سيما هو يصلح للحال وضعا وبين الحالين تناسب وان كانا في الحقيقة مختلفين كما يجي فيستغني عن الواو
وقد سمع قمت واصك عينه وذلك اما لانها جملة وان شابهت المفرد واما لانها بتقدير وانا اصك عينه
فيكون اسمية تقديرا ويشترط في المضارع الواقع حالا خلوه من حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما
وذلك ان الحال الذي نحن في بابه والحال الذي يدل عليه المضارع وان تباينا حقيقة لان في قولك مثلا اضرب
زيدا غدا يركب لفظ يركب حال باخذ المصنف غير حال بالاخر لانه ليس في زمان التكلم لكنهم التزموا تجريد
صدر هذه الجملة اي المصدرة بالمضارع عن علم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الظاهر وان لم يكن
ههنا حقيقيا ولمثله التزموا لفظة قد ظاهرة او مقدرة في الماضي اذا كان حالا مع انه حال بالنسبة بالنظر
الى العامل ولفظة قد تقرب الماضي الى حال التكلم فقط وذلك لانه كان يستبشع في الظاهر لفظ الماضي والحالية
فقالوا جاء زيد العام الاول وقد ركب فالحق بلفظ قد ههنا لظاهر الحالية كما ان التجريد عن حرف الاستقبال
في المضارع لذلك قوله وما سواهما اي سوى الاسمية والمضارع المثبت وهو تتمة اقسام المضارع المنفي
والماضي المثبت والماضي المنفي يجوز في كل واحد منها على ما ذكرنا تمام اوجه اجتماع الواو والضمير والاكتفاء
باحدهما فصار تسعة اقسام وهذه امثلتها جاني زيد وما ركب غلامه وما ركب عمرو وما ركب غلامه جاني زيد

[illegible] وما ركب عمرو وما ركب غلامه جاني زيد وقد ركب غلامه وقد ركب عمرو [illegible]
هذا ما قال المصنف وقال الاندلسي المضارع المنفي بلم لا بد فيه من الواو وكان مع الضمير اقل ولعل ذلك لان
لم يضرب ماض معنى كضرب فكما ان ضرب لمضيه قد ضمنه للحال ظاهرا احتاج الى قد المقربة له من الحال لفظا او
تقديرا كذلك لم يضرب يحتاج الى الواو لما لم يصلح قد لان قد للتحقيق للحصول ولم للنفي واذا انتفى المضارع بلفظ
ما لم يلحظ الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال وكيف لا اذا انضم معه ما يدل ظاهرا على الحال وهو ما فعلى هذا
ينبغي ان يلزمه الضمير واذا انتفى المضارع بلا لزمه الضمير كما يلزم المضارع المثبت على ما ذهب اليه النحاة و
الاغلب تجرده عن الواو كالمثبت لان معنى جاني زيد لا يركب اي غير راكب فهو واقع موقع المفرد ودخول لا التي بمعنى
الكلام في الاغلب كما علم لكثرة استعمالها فلذا جاز ان تزورني لا ازرك وفلا ازورك كما جاز ان تزورني ازرك
فازورك وكذا تقول كتب بلا قلم لكثرة مصاحبة المضارع المصدر بلا للواو اكثر من مصاحبة المضارع المجرد
لها اذ ليس الحال في الحقيقة في نحو لا يركب مشابها بالمفرد لفظا ومعنى كما شابه في نحو يركب لان الحال في الاول
انتفاء الصفة فلا مع الجملة هو الحال ولا في المضارع حالا بل لما ذكرنا قبل قوله ولا بد في الماضي المثبت من قد
ظاهرة او مقدرة قد تقدم علة ذلك والاخفش والكوفيون غير الفراء لم يوجبوا قد في الماضي المثبت ظاهرة
او مقدرة استدلالا بنحو قوله كما انتفض العصفور بلله القطر وقوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم وعندهم
اوجبوه لما مضى والاول اقرب وقيل ان الماضي في نحو قولهم اضربه قام او قعد حال ويجب تجرده عن قد ظاهرة
والمقدرة والاولى انه شرط لا حال اي ان قام او قعد كما في حروف العطف ولو كان حالا لسمع معه قد او الواو
كما في غيره من الواو والماضي الواقع حالا فاذا كان الماضي بعد الا فالاكتفاء بالضمير من دون الواو وقد
اكثر نحو ما لقيته الا اكرمني لان دخول الا في الاغلب الاكثر على الاسماء فهو بتأويل الاسم اي الا مكرما كالمضارع المثبت
وقد يجي مع الواو وقد نحو ما لقيته الا وقد اكرمني ومع الواو وحدها نحو ما لقيته الا واكرمني لان الواو
مع الا يدخل في خبر المبتدا فكيف بالحال كما تقدم ومثاله ما رجل الا وله نفس امارة ولم يسمع فيه قد من دون الواو
نحو ما لقيته الا قد اكرمني وفي غير هذا الموضع ينظر فان كان مع الماضي المثبت ضمير فثبوت قد معه اكثر من
تركها وقد جاء ذلك ايضا نحو قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم قالوا ان قد فيه مقدرة ولاجتماع الواو وقد
مع اكثر من انفراد احدهما وقد انفراد قد اكثر من انفراد الواو فنحو جاني زيد وقد خرج ابوه اكثر ثم قد
خرج ابوه ثم وخرج ابوه وان لم يكن معه ضمير فالواو وقد لا بد منهما كقوله تقول وقد ترا الوظيف وساقها
الست ترى ان قد اتيت بمؤيد ولا يقال جاني زيد قد خرج عمرو ولا وخرج عمرو ولجاز الاندلسي على ضعف دخول
قد في الماضي المنفي نحو ما قد ضرب ابوه وليس بوجه لعدم السماع والقياس ايضا لكون قد لتحقيق وقوع
الفعل وما لنفيه قوله ويجوز حذف العامل كقولك للمسافر راشدا مهديا ويجب في المؤكدة
نحو زيد ابوك عطوفا اي احقه وشرطها ان يكون مقررة لمضمون جملة اسمية اقول اعلم ان عامل الحال
قد يحذف جوازا ووجوبا ايضا في مواضع قياسية ولا بد من قرينة مع الحذف جايزا كان او واجبا فقرينة
الحذف جايزا لحضور معناه كقولك للمسافر راشدا مهديا اي سر راشدا او تقدم ذكره اما في استفهام
كقولك قائما جوابا من قال كيف خلفت زيدا او غير الاستفهام كقوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه
بلى قادرين اي بلى نجمعها قادرين ومما من المواضع التي يحذف فيها قياسا على الوجوب ان تبين الحال ازدياد ثمن

او يزيد شيئا فشيا معروف زايدا اوثم نقول في الثمن بيع بعضها مضاعفا اوثم زايدا اي ذهب الثمن الى
زايدا اي اخذه الازدياد يقال هذا في ذي اجزاء بيع بعضها بدرهم والباقي باكثر ونقول في عيني الثمن قرا في كل يوم
جزا من القرآن مضاعفا اوثم زايدا اي ذهبت القرآن زايدة اي كانت كل يوم في الزيادة ومنها ما وقع الحال
ما عن خبر نحو ضربي زيدا قايما وقد تقدم ومنها اسما جامدة متضمنة توبيخا على الاسنى من التغلب في حال
مع معنى الاستفهام ويلزمها ايضا كقولهم المنباوة وقيسيا اخرى وقوله افي السلم اعيارا جفاء وغلظة وفي
الحرب اشباه النساء العوارك اي اتحول تميميا وانتقلون اعيارا واشباه النساء وكذا قوله افي الولايم
اولادا لواحدة وفي العبادة اولاد العلات ونقول في عيني الهمزة تميميا قد علم الله مرة وقيسيا اخرى هذا الذي
ذكرنا مذهب السيرافي والزمخشري اعني كون هذه الاسماء منصوبة على الحال ومذهب سيبويه وهو الحق ان
انتصابها على المصدرية قال المصنف ليس المراد انك تتحول في حال كونك تميميا وانكم تنتقلون في حال كونكم اعيارا
بل المعنى تتحول هذا التحول المخصوص ومنها عند السيرافي صفات تضمنت توبيخا على الانتهى الحال مع الهمزة
ويلزمها نحو قولهم اقايما وقد قعد الناس واقاعدا وقد سار الركب وقايما قد علم الله وقد قعد الناس تقديره
اتقوم قايما فهو عند السيرافي حال موكدة واما عند سيبويه والمبرد والسيرافي والزمخشري فالصفة قايمة
مقام المصدر اي اتقوم قياما ويجوز رفع هذين القسمين على انها خبر ان المبتدأ فتقول التميمي مرة وقايم قد علم الله
اي انت تميمي وهو قايم قد علم الله والعلة في وجوب حذف العامل في جميع ما ذكرناه ما هو حال كثرة استعماله قوله
ويجب في الموكدة اي يجب حذف العامل في الموكدة هذا على مذهب من قال ان الموكدة لا تجي الا بعد الاسمية والظاهر
انها تجي بعد الفعلية ايضا كقوله تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين وقوله ثم وليتم مدبرين وقوله تعالى
وقم قايما قال تعالى والشمس والقمر والنجوم مسخرات على قراءة النصب في الاربعة وقال كالتي نقضت غزلها من
بعد قوة انكاثا ويخالف العامل والحال اذ ان اكثر من توافقهما وللاول ان يرتكب ان هذه الصفات المنصوبة
كلها قايمة مقام المصدر على ما هو مذهب سيبويه في نحو اقاعدا وقد سار الركب واما الموكدة فليست بحيث
يتقيد بها عاملها كالمنتقلة واذا جات بعد الاسمية وجب ان يكون جزاها معرفتين جامدين ويجي لها لتقرير
مضمون الخبر وتاكيده واما للاستدلال على مضمونه ومضمون الخبر الما فخر كقوله انا ابن دارة مشهورا بها
نسبي وهل بدارة للناس من عار وكقولك انا حاتم جوادا وانا عمرو شجاعا اذ لا يقول مثله الا من اشتهر
بالخصلة التي دلت عليها الحال كاشتهار حاتم بالجود وعمرو بالشجاعة فصار الخبر متضمنا لتلك الخصلة
واما تعظيم لغيرك نحو انت الرجل كاملا او تصاغر نحو انا عبد الله آكلا كما ياكل العبيد او تصغير للغير
نحو هو المسكين مرحوما او تهديد نحو انا الحجاج سفاكا للدما او غير ذلك نحو زيد ابوك عطوفا وهذه ناقة
الله لكم آية وهو زيد معروفا وهو الحق بينا فقولك آكلا ومرحوما ومصدقا للاستدلال على مضمون الخبر
وقوله مشهورا بها نسبي وقولك كاملا وسفاكا للدما معروفا وبينا لتقرير مضمون الجملة وتاكيده وقولك
عطوفا لكليهما وانما سمي الكل حالا موكدة وان لم يكن القسم الاول اي الذي للاستدلال على مضمون الخبر موكدا
اذ ليس في كونه حقا معنى التصديق حتى يوكد بمصدقا لان مضمون الحال لازم في الاغلب لمضمون الجملة
فان التصديق لازم حقية القرآن فصار كانه هو وكذا المرحومية لازمة في الاغلب للمسكنة وكذا البواقي
واختلف في العامل في الموكدة التي بعد الاسمية فقال سيبويه العامل مقدر بعد الجملة تقديره زيد ابوك

احقه عطوفا اي اثبته واعرفه وقيل اعرفه عطوفا وفيه نظر اذ لا معنى لقولك
... الاب وعرفته في حال كونه عطوفا وان اراد ان المعنى اعلمه عطوفا فهو مفعول ثان لا حال وقال الزجاج
العامل هو الخبر لكونه مؤولا بمسمى نحو انا حاتم سخيا وليس بشي لانه لم يكن سخيا وقت تسميته حاتم ولا يتصل التقابل
بهذا اللفظ هذا المعنى وايضا لا يطرد ذلك في نحو هذه ناقة الله لكم آية وهو الحق مصدقا وغير ذلك مما الخبر
فيه علما وقال ابن خروف العامل المبتدأ المتضمنة معنى التنبيه نحو انا عمرو شجاعا وهو بعيد لان عمل المضمر
والعلم في نحو انا زيد وزيد ابوك عالما لم يثبت نظيره في شي من كلامهم والاولى عندي ما ذهب اليه ابن مالك وهو
ان العامل معنى الجملة كما قلنا في المصدر الموكد لنفسه ولغيره كانه قال يعطف عليك ابوك عطوفا ويرحم مرحوما
ويحق ذلك مصدقا وذلك لان الجملة وان كان جزاها جامدين جمودا محضا فلا شك انه يحصل من اسناد احد
جزيها الى الآخر معنى من معاني الفعل الا ترى ان معنى انا زيد انا كاين زيدا فعلى هذا لا يتقدم الموكدة على جزءي
الجملة ولا على احدهما لضعفها في العمل وذلك لخفاء معنى الفعل فيها هذا ويجوز حذف الحال مع القرينة
كقولك لقيته في جواب من قال اما لقيت زيدا راكبا ولا يجوز الحذف اذا نابت عن غيرها كما في ضربي زيدا قايما واذا
توقف المراد على ذكرها كما تقول في الحصر لا تاتني الا راكبا وقد يلزم بعض الاسماء الحالية نحو كافة وقاطبة ولا يضافان
وتقع كافة في كلام من لا يوثق بعربيته مضافة غير حال وقد خطيوا فيه قوله التمييز ما يرفع
الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة اقول قوله ما يرفع الابهام جنس يدخل فيه التمييز و
غيره كالحال والصفة وشبههما وقال عن ذات احترازا عن الحال فانه يرفع الابهام ولكن لا عن ذات قلت
سلمنا ان الحال تخرج عنه لانها يرفع الابهام عن هيئة الذات لا عن نفسها وكذا القهقرى في قولك رجع زيد القهقرى
يرفع الابهام عن هيئة الذات التي هي الرجوع لا عن نفس الرجوع لان هيئة الرجوع معروفة غير مبهمة ومعنى
الى ما ابتدات الذهاب عنه لكن الصفة في نحو جاني رجل طويل او طريف يدخل فيه لان رجلا ذات مبهم بالوضع
صالحة لكل فرد من افراد الرجال فبذكر احد اوصافه يتميز عما يخالفه كما يميز بطويل عن قصير فطويل رفع
الابهام المستقر اي الثابت وضعا على ما فسره المصنف من الذات المذكورة وكذا يدخل فيه عطف البيان
في نحو جاني العالم زيد وكذا البدل من الضمير الغايب في نحو مررت به زيد لانه يرفع الابهام عن المقصود
بالضمير كما في نعم رجلا وربه رجلا سواء ويدخل ايضا المضاف اليه في نحو خاتم فضة كما يدخل فيه اذا انتصب
لان معنى النصب والجر فيه سواء وكذا يدخل المجرور في نحو مائة رجل وثلثة رجال وله ان يعتذر بان المجرور
بالعدد داخل في الحد وهو تمييز والتمييز نفسه وقد يجي اذا كان جره اخف من نصبه كما في هذا كما اعتذر
يخرج المفعول عن الاعراض في نحو ضرب ضربة شديدة بانه مفعول مطلق لكنه لم ينتصب لغرض قيامه مقام
الفاعل وكذا في ضرب زيد وسير يوم الجمعة وقد يجاب قوله الابهام المستقر قال احترزت بالمستقر عن
الابهام في اللفظ المشترك فان صفة المشترك يرفع الابهام عن المشترك في نحو ابصرت عينا جارية لكن الابهام
ليس بوضع الواضع فان الذي بوضع الواضع انما يكون بان وضع الواضع لفظا لمعنى مبهم صالح لكل نوع
كالعدد والوزن والكيل لا ان يضع لفظا لمعنى معين ثم اتفق اما من ذلك الواضع او من غيره ان يضع
ذلك اللفظ لمعنى آخر فيعرض ابهام عند المستعمل لاجل الاشتراك العارض فمثل هذا الابهام غير مستقر

في اثنى الوجهين فلا يحسن المستقر في الاثر هي الثابت ورفيقا بعض ثابت لازم والابهام في المشترك
لازم مع عدم القرينة بحل اتفاق الاشتراك ومع القرينة سواء الابهام في المشترك وفي العدد وسائر المقادير
فلا فرق بينهما من جهة الابهام ولا يدل لفظ المستقر عليه وضعي كما فسر فالحل لائق بالعناية والالفاظ المجملة
في الاحكام محل به قوله عن ذات مذكورة او مقدرة ليشمل النوعين التمييز عن المفرد والتمييز عن الجملة النسبة
قوله ـــــ فالاول عن مفرد مقدار غالبا اما في عدد نحو عشرين درهما وسيأتي واما في غيره
نحو رطل زيتا ومنوان سمنا وعلى التمرة مثلها زبدا فيفرد ان كان جنسا الا ان يقصد الانواع ويجمع في
غيره ثم ان كان بتنوين او بنون التثنية جازت الاضافة والا فلا وعن غير مقدار نحو خاتم حديدا و
الخفض اكثر اقول ـــــ قوله فالاول يعني الذي يرفع الابهام عن ذات مذكورة قوله عن مفرد
لفظ عن في مثل ميل ان ما بعدها مصدر لما قبلها وسبب له كما يقال فضلت هذا عن امرك وعن نفلك
اي ان امرك سبب لحصوله فالتمييز صادر عن المفرد اي المفرد لابهام سبب له او عن نسبة في جملة او شبهها
اي النسبة سبب له لانك تنسب الى شيء الظاهر والمنسوب اليه في الحقيقة غيره فذلك النسبة ادت الى
التمييز وكذا معنى قوله بعد ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه اي للاسم الذي صدر انتصاب التمييز عنه
كن زيد طاب زيد نفسا لانه لولا انك اسندت طاب اليه لم يكن منتصب نفسا بل كان يرتفع اذ هو في الاصل
فاعل اي طاب نفس زيد فزيد هو سبب انتصاب نفسا وكذا قولهم منتصب عن تمام الاسم وعن تمام الكلام
اي ان تمامهما سبب لانتصاب التمييز تشبيها له بالمفعول الذي يجيء بعد تمام الكلام بالفاعل ويجوز ان
يقال ان عن في هذه المواضع بمعنى بعد كما قيل في قوله تعالى طبقا عن طبق والاول اولى قوله عن مفرد
مقدار غالبا تقول التمييز على ضربين رافع الابهام عن ذات مذكورة ورافع عن ذات مقدرة والاول لا يكون
الا عن مفرد وذلك المفرد على ضربين المقدار وهو الغالب او غير مقدار والمقدار ما يقدر به الشيء اي
يعرف به قدره وهو المقادير اما مقاييس مشهورة موضوعة ليعرف بها قدر الاشياء كالاعداد
وما يعرف به قدر المكيل كالقفيز والاردب والكر وما يعرف به قدر الموزون كصنجات الوزن كالطسوج
والدانق والدينار والمن والرطل ونحو ذلك وما يعرف به قدر المذروع والممسوح كالذراع وقدر راحة وكرى
ونحو ذلك او مقاييس غير مشهورة ولا موضوعة التقدير كقوله تعالى ملء الارض ذهبا وقولك عندي مثل
زيد رجلا والماغيرك انسانا وسواك رجلا فنحو اعلى منك بالضربة وقولك بطولك رجلا وبعرضه ارضا
خشبا ونحو ذلك من المقاييس ايضا فهذه المقادير اذا نصب عنها التمييز اريد بها المقدرات
لا المقادير لان قولك عندي عشرون درهما وذراع ثوبا ورطل زيتا المراد بعشرون هو الدراهم لا مجرد
العدد وبذراع المذروع لا ما يذرع به وبرطل الموزون لا ما يوزن به وكذا في غيرها وغير المقدار كل فرع
حصل له بالتنويع اسم خاص يليه اصله ويكون مما يصح اطلاق الاصل عليه نحو خاتم حديدا وباب ساجا
وثوب خزا والخفض في هذا اكثر منه في المقادير وذلك لان المقدار مبهم يحتاج الى المميز ونصب المميز
نص على كونه مميزا وهو الاصل في التمييز بخلاف الجر فانه علم الاضافة فهو في غير المقدار اولى لان
ابهامه ليس كابهام المقدار مع ان الخفض مع الجر اكثر لسقوط التنوين والنونين بالاضافة وان لم يخبر
سيبويه البعض بالتخصيص نحو قطعة ذهب وقليل فضة لم يجز انتصاب الثاني على التمييز وقد خالفوا

الفاعلة المذكورة فالتزموا الجر في العدد من الثلاثة الى العشرة وفي المائة والالف ... منها
لكثرة استعمال العدد فآثروا التخفيف بالاضافة مع انه قد جاء في الشذوذ على الاصل خمسة اثوابا ومائتين
عاما وانما تركوا الجر في العدد المركب نحو احد عشر لان المضاف اليه مع المضاف كاسم واحد لفظا فلو اضيف
العدد الى مميزه والمميز من حيث المعنى هو المبهم المحتاج الى التمييز كان جعلا للثلاثة اسماء كاسم واحد لفظا
ومعنى واما ثلاثة عشرك فمخالفة المضاف اليه معنى المضاف سهلت الاضافة وكذا تركوا الجر في الاغلب في
العدد الذي في آخره نون الجمع كعشرون واخواته مع انه كثير الاستعمال ايضا وذلك لان النون فيها ليست
بنون الجمع حقيقة كما ذكرنا في صدر الكتاب بل مشابهة لها فلم تحذف في الاضافة حذف نون الجمع لمنافاتها اياها
ولم يثبت معها لمشابهتها لنون الجمع فتعذرت الاضافة لتعذر اثبات النون معها وحذفها وقد جاء نحو
عشرو درهم قليلا واكثر منه اضافته الى صاحبه نحو عشروك قال وستوك فذكر سأحمل اجراؤه مجرى
احد عشرك قوله واما في غيره اي في غير العدد وليس مراده بقوله رطل زيتا ومنوان سمنا ومثلها زبدا
بيان انواع المقادير بل بيان ما يتم به الاسم المفرد لانه يتم باربعة اشياء اما بنون الجمع كعشرين وقد ذكر قبيل
واما بالتنوين وهو اما ظاهر كما في رطل زيتا واما مقدر كما في خمسة عشر وفي كم واما بنون التثنية كما في
منوان سمنا واما بالاضافة كما في مثلها والمبهم المحتاج الى التمييز في ملؤها ومثله هو المضاف لا المضاف اليه
لانك لو جئت بالظاهر بدل الضمير وقلت ملء الاناء ومثل زيد لاحتاج الكلام الى التمييز لابهام الملء
والمثل اي قدر ما يملأ به الشيء ورجل تفسير مثل وزيد تفسير ملء ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة
لا يمكن اضافته معها والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف
لا يضاف ثانية فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل فشابه التمييز الآتي بعده المفعول
لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يكون بعد تمام الكلام فنصبه ذلك الاسم التام قبله لمشابهته
الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء التي تم بها الاسم انما قامت مقام الفاعل الذي بها يتم الكلام لكونها في
آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف وان كان يتم بها الاسم فلا ينصب معها
لا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندي الراقود خلا وقد يكون الاسم في نفسه تاما لا يحتاج الى ... لا تجوز
اضافته فينتصب عنه التمييز وذلك في شيئين احدهما الضمير وهو الاكثر وذلك في الاغلب فيما فيه معنى
المبالغة والتفخيم كمواضع التعجب نحو يا له رجلا ويا لها قصة ويا لك ليلا ويا لها خطة وما احسنها
مقلة ولله دره رجلا وويحه رجلا لقيته وكذا اويله وكذا نعم رجلا وبئس عبدا وساء مثلا ومن هذا
الباب اي الذي فيه التفخيم ربه رجلا لقيته اذ هو جواب في التقدير لمن قال لقيت رجلا فكأنه قيل
لقيت رجلا واي رجل ردا عليه ولا ريب في ان التمييز في نعم وما بعده عن المفرد وهو الضمير واما في ما قبله
اعني من ويله الى ياله فينظر فان كان الضمير فيها مبهما لا يعرف المقصود منه فالتمييز عن المفرد ايضا
كقول ... في نهج البلاغة يا له مراما ما ابعده وقول امرئ القيس فيا لك من ليل كأن نجومه بكل مغار
الفتل شدت بيذبل وقول ذي الرمة ويا لها روحة والريح معصفة والغيث مرتجز والليل مقترب و
ان عرف المقصود من الضمير برجوعه الى سابق معين كقولك جاءني زيد فيا له رجلا وويله فارسا ويا ويحه
رجلا ولقيت زيدا فلله دره رجلا وبالخطاب لشخص معين نحو قلت لزيد يا لك من شجاع ولله درك من

رجل ... كذلك فليس التمييز عن المفرد لتم الابهام اذ في الضمير بل عن النسبة الحاصلة بالاضافة

كما يكون كذلك اذا كان المضاف اليه فيها ظاهرا نحو يا لزيد رجلا وكقول الشاعر ويلم ايام الشباب معيشة

مع الكثير يعطاه الشباب المتى المتلف الذي ولله در زيد رجلا قال لله در انوشروان من رجل

ما كان اعرفه بالدون والسفل وويل زيد رجلا ومثله قولهم قال الله عز من قائل ولقيت زيدا فاملم الله

شاعرا او من شاعر التمييز في جميع هذا ظاهر ومضمر كما في قولهم كفى زيد رجلا وحسبك به ناصرا وحسبك

بزيد شجاعا اعني ان التمييز عن النسبة والتمييز نفس المنسوب اليه لا متعلقه فمعنى لله در زيد رجلا لله

در رجل هو زيد وويلم ايام الشباب معيشة اي ويلم معيشة هي ايام الشباب كما ان معنى كفى زيد رجلا

كفى رجل هو زيد واما قولهم طاب زيد علما ودارا فالتمييز فيه متعلق المنسوب اليه لا نفسه لان المعنى طاب

علم زيد ودار زيد وقد يجي للمتام من غير شرح في التمييز عن النسبة وثانيهما اسم الاشارة كقوله تم ماذا اراد الله

بهذا مثلا فمن قال انه تمييز لا حال وكذا قولك حبذا زيد رجلا والعامل في التمييز في القسمين هو الضمير و

اسم الاشارة ولتمامهما ومشابهتهما للفعل التام بفاعله فلا نظر ان الناصب في نعم رجلا وبئس رجلا وساء مثلا

وحبذا رجلا هو الفعل بل هو الضمير كما في ربه رجلا قوله فيفرد ان كان جنسا الخ ان يقصد الانواع ويجمع في

غيره ليس تقسيم حسن والحق ان يقال ان التمييز عن الذات المذكورة اما ان يكون عن عدد او عن غيره والاول

اما ان يكون جنسا او لا والجنس اما ان يقصد به الانواع او لا وعلى كلا الوجهين يجب افراد التمييز والاول يجب

خلوه عن تاء الوحدة نحو عشرون ضربا او تمرا والثاني يجب كونه مع تاء الوحدة نحو عشرون ضربة او تمرة فالاول

لبيان عدد الانواع والثاني لبيان عدد الآحاد ولا يجوز ان يقصد الامرين اي البيانين وتقول عشرون ضربين

اي لكل عشرة نوع او تقول عشرون ضربا بالمعنى لاختلاف انواع آحاده لان الاعداد لا يثنى مميزها المضاف

والجمع كما في بابها وان كان عن عدد وليس بجنس وجب افراده نحو عشرون رجلا او درهما والذي عن غير

العدد ان كان جنسا وقصدت الانواع فمثن ان اردت المثنى واجمع ان قصدت الجمع والا فافرد نحو عندي مثلك

تمرا ومثلين او تمورا وان كان جنسا ولم يقصد الانواع فالافراد واجب نحو مثله تمرا وان لم يكن جنسا طابقت

به ما يقصد مفردا كان او مثنى او مجموعا كقولك مثله رجلا او رجلين او رجالا فقوله في غيره ليس بجيد ويعني

بالجنس ههنا ما يقع لفظ الواحد المجرد عن تاء الوحدة منه على القليل والكثير فتمر وضرب جنس بخلاف رجل

وفرس قوله فان كان بالتنوين او بنون التثنية جازت الاضافة انما جازت ايثارا للتخفيف وذلك

نحو رطل زيت ومنوا سمن وكان عليه ان يقيد التنوين بالظاهرة فان ما فيه تنوين مقدر ومي في بابين كم

الاستفهامية والخبر الثاني من احد عشر ولخواته لا يضاف في الاغلب الى التمييز كما في بابهما قوله والا فلا

ذلك اذا كان مع نون الجمع ولا اضافة اما نون الجمع فلما ذكرنا من انها ليست بنون جمع حقيقة بل هي مشبهة له واما

قولهم في حسنون وجها حسنو وجه فليس من هذا الصنف لان التمييز فيه عن نسبة وكلامنا في التمييز عن

المفرد وكذا قولهم ملؤها عسلا او ممتلئا زما واما اكثرها لا ليس مما انتصب فيه التمييز عن التنوين الظاهر

والمقدر وعن نون التثنية بل التمييز فيه عن النسبة كما في امتلاء الاناء فهو اذن عن شبه تمام الكلام

واما الاضافة فانما امتنع الاضافة معها اذ لا يضاف اسم الى اسمين بلا حرف عطف وان اضيفت مع مرفوع

المضاف اليه كما تقول في عندي مثل زيد رجلا مثل رجل فسد المعنى لانك تريد عندي رجل ولا تريد عندي

٨٩

مثل رجل وكذا الوقفات في غيره ... عسلا بل عسل لان الملء موقر رجلا ... نحو ...

العسل قوله وعن غير مقدار قد ذكرنا ان مكان الحوف اكثر قوله والثاني عن نسبة في جملة او ما

ضاهاها نحو طاب زيد ابا وابوة ودارا وعلما او في اضافة نحو يعجبني طيبه ابا وابوة ودارا

وعلما ولله دره فارسا قوله يعني بالثاني ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة قوله عن نسبة في جملة

اي نسبة حاصلة في جملة او شبه جملة وشبه الجملة اما اسم الفاعل مع مرفوعه نحو زيد متفق شحما والبيت مشتعل

نارا او اسم المفعول معه نحو الارض مفجرة عيونا او افعل التفضيل معه نحو انا اكثر منك مالا وخير مستقرا

او الصفة المشبهة معه نحو زيد طيب ابا او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك

بزيد رجلا وويلم زيد رجلا وما لزيد فارسا قوله او في اضافة عطف على قوله في جملة اي نسبة في اضافة نحو اعجبني

طيبه نفسا وقد ذكرنا انه داخل في شبه الجملة اعني ما ضاهاها واما قوله لله دره فارسا فقد ذكرنا انه يكون عن

نسبة ان كان الضمير معلوما او كان درمضافا الى الظاهر واما ان كان در مضافا الى ضمير مجهول فالتمييز عنه

مفرد والحق ان التمييز في نحو لله در زيد فارسا وويلم لذات الشباب معيشة عن نسبة في شبه جملة ايضا

لان فيه معنى الفعل اي تعجبا من زيد فارسا وعجبا من لذات الشباب معيشة قوله ابا وابوة ودارا وعلما تفصيل

للتمييز الكائن عن النسبة وذلك ان يقال اما ان يكون نفس ما انتصب عنه لا غير نحو كفى زيد رجلا ولله در زيد

رجلا من رجل هو زيد لا غير ويعني بما انتصب التمييز عنه الاسم الذي اقيم مقام التمييز حتى بقي التمييز بسبب قيام

ذلك الاسم مقامه فضلة كزيد في طاب زيد نفسا فان الاصل طاب نفس زيد وكالارض في قوله تعالى وفجرنا

الارض عيونا فان اصله فجرنا عيون الارض فكذا كفى زيد رجلا كان في الاصل كفى رجل هو زيد واما ان لا يصلح

ان يكون نفسه بل يكون صفة نفسه لا غير نحو طاب زيد علما واما ان يصلح ان يكون صفة نفسه وصفة متعلقه نحو

طاب زيد ابوة يجوز ان يكون المعنى طاب ابوته لغيره وطاب ابوة ابيه واما ان لا يصلح ان يكون نفسه ولا صفته

نفسه بل يكون نفس ما انتصب عنه اولا والاول اما ان يصلح ان يكون نفس متعلقه ايضا كطاب زيد ابا او لا يصلح

نحو كفى زيد رجلا والثاني اما ان يصلح ان يكون صفة نفسه اولا والاول اما ان يصلح ان يكون صفة متعلقه ايضا

كطاب زيد ابوة او لا نحو طاب زيد علما والثاني نحو طاب زيد دارا واذا قصدنا ان نصرح بالذات المقدرة ههنا

قلنا في كفى زيد رجلا كفى زيد شي زيد رجلا وفي طاب زيد نفسا طاب شي زيد نفسا او علما او دارا فالذات المقدرة

هي شي المنسوب اليه كفى وطاب واذا اظهرته صار زيد في كفى زيد رجلا بدلا منه وفي طاب زيد نفسا مضافا

اليه شي ورجلا تمييز لشي المقدر وكذا نفسا ودارا وعلما فان قصدنا ان نرد التمييز في هذه الامثلة كلها الى

اصله حتى كان منسوبا اليه الفعل او شبهه ورد الاسم الذي انتصب عنه التمييز الى كونه الاصلي جعلنا

ما انتصب عنه التمييز ان كان التمييز نفسه بدلا من التمييز او عطف بيان له فنقول كفى رجل زيد وطاب

زيد وان كان التمييز متعلقا لما انتصب عنه او وصفا له او غير وصف اضفنا التمييز الى ما انتصب عنه نحو

طاب ابوة زيد وابو زيد وعلم زيد ودار زيد ونفس زيد جعلنا النفس كالمتعلق له حتى صح اضافتها اليه

قوله ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه جاز ان يكون له ولمتعلقه والا فهو لمتعلقه فيطابق

فيهما ما قصد الا ان يكون جنسا الا ان يقصد الانواع وان كان صفة كانت له وطبقه واحتملت الحال قوله

يعني ان التمييز عن النسبة اما ان يكون اسما او صفة والاسم اما ان يصح جعله لما انتصب عنه اولا فان صح لما انتصب عنه

يعني الاصح ان يكون نفسه كاباه او صفة نفسه كابوة جاز ان يكون له و للمتعلق يعني جاز ان يكون واصح ان يكون
نفسه نفس متعلقه ايضا كابا في طاب زيد ابا فانه يصح ان يكون زيدا وان يكون ابا زيد وكذا جاز واصح ان يكون صفة
لنفسه صفة لمتعلقه ايضا كابوة في طاب زيد ابوة فانه يصح ان يريد بها ابوة نفسه لاولاده وان يريد ابوة
ابيه له وما كان ينبغي له هذا الاطلاق فان رجلا في كفى زيد رجلا صح ان يكون لما انتصب عنه ولا يجوز ان
يكون لمتعلقه وكذا علما صح ان يكون صفة لما انتصب عنه ولم يصح ان يكون صفة لمتعلقه قوله فيطابق فيهما يعني
بالمطابقة الافراد ان قصد المفرد والتثنية ان قصد التثنية والجمع ان قصد الجمع قوله فيهما اي في التمييز
الذي جعلته لما انتصب عنه والتمييز الذي جعلته لمتعلقه قوله ما قصد اي المفرد والمثنى والمجموع تقول فيما جعلته
لما انتصب عنه طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون آباء طابقت بالتمييز ما قصدت اليه وهو ما
انتصب عنه اي زيد فثنيته ان ثنيت زيدا وجمعته ان جمعته واذا جعلته لمتعلقه فان قصدت اياه وحده
افردت ابا لان المقصود به مفرد وان قصدت ابوي زيد ثنيت ابا فقلت طاب زيد ابوين لان المقصود
مثنى وان قصدت آباءه جمعته فقلت طاب زيد آباء لان المقصود مجموع وقد يلتبس الامر في نحو طاب زيد
ابا وطاب الزيدان ابوين وطاب الزيدون آباء هل التمييز لما انتصب عنه او لمتعلقه فلترجع الى القراين
ان كانت فاما ان لم تختلف التمييز وما انتصب عنه افرادا وتثنية وجمعا ولم يكن التمييز جنسا نحو طاب
زيد ابوين او آباء وطاب الزيدان ابا وطاب الزيدون ابوين او ابا فلا لبس في ان التمييز ليس لما
انتصب عنه بل هو لمتعلقه والا لطابق ما انتصب عنه واما ان اختلفا وكان التمييز جنسا نحو طاب الزيدان
او الزيدون ابوة فاللبس حاصل اذ يصح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه ولم يطابقه لكونه جنسا وكذا
يطابق به ما يقصد فيما لا يصح الا للمتعلق نحو طاب زيد دارا او دارين ودورا هذا ما قاله المصنف و
الاولى الافراد وعدم المطابقة نحو هم حسنون وجها وطيبون عرضا وكرم زيد وجوها واعراضا قال الله تعالى
فان طبن لكم عن شيء منه نفسا وقال علي رضي الله عنه فطيبوا عن انفسكم نفسا واما اذا التبس فالمطابقة لانه
لا يجوز زيد طيب ابا وانت تريد آباء او ابوين وكذا لا تقول طاب زيد دارا وانت تريد دارين قال تعالى
وفجرنا الارض عيونا واما قول الحطيئة والاكرمين اذا ما ينسبون ابا فانما وحد الاب لانهم كانوا ابناء
اب واحد ويجوز جمع المثنى اذا لم يلبس نحو قر زيد عيونا قال ابو طالب يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم
فاصدع بامرك ما عليك غضاضة وابشر بذاك وقر منك عيونا قوله الا ان يكون جنسا قد ذكرنا مراده
بالجنس ههنا تقول طاب زيد ابوة سواء اردت ابوة نفسه او ابوة ابيه فقط او ابوة ابويه او ابوة
آبايه وكذا تقول طاب الزيدان او الزيدون ابوة وتريد الابوات المذكورة وكذا تقول طاب زيد علما
مع كثرة علومه الا ان تقصد الانواع فتقول طاب علوما او علمين على حسب ما تقصد قال تعالى بالاخسرين
اعمالا قوله وان كان صفة فحسن قوله ان كان اسما يعني ان الصفة لم تجئ صالحة لما انتصب عنه ولمتعلقه كما جاء
الاسم بل لم تجئ الا لما انتصب عنه فقط فيجب اذن ان تطابقه اذ ليس في الصفات ما يقع على القليل والكثير
بلفظ المفرد حتى يكون جنسا وذلك نحو لله دره او در زيد فارسا وكفى زيد شجاعا قوله ولاحتملت
الحال قال الاكثرون هو تمييز وقال بعضهم حال اي ما اعجبه في حال فروسيته ورجح المصنف الاول
قال لان المعنى مدحه بالفروسية مطلقا فاذا جعل حالا اختص المدح وتقيد بحال فروسيته وانا

لا ازيد بهما وقال لان معنى التمييز عنده ما احسن فروسيته فلا يدخل فيه غير حال الفروسية الا بها و
هذا المعنى هو المستفاد من ما احسنه في حال فروسيته وتصريحهم في لله دره من فارس دليل على انه تمييز
وكذا قولهم عز من قايل والتمييز عن المفرد مقدر بمن وكذا ان كان عن نسبة وكان التمييز نفس ما انتصب عنه
بدليل تصريحهم بها في نحو يا لك من ليل وعز من قايل وقاتله الله عز من شاعر ومررت برجل سلك من رجل
وحسبك من رجل اي يسدك هو وحسبك هو فالضمير هو ما انتصب عنه التمييز في هذه المواضع وقد خالف
بعضهم فقد يرون في جميع التمييز عن النسبة نحو طاب زيد دارا وعلما وليس بوجه واما معنى قوله لله دره
فالدر في الاصل ما يدر اي ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه
وانما نسب فعله اليه تعالى قصدا للتعجب منه لان الله تعالى منشئ العجايب فكل شيء عظيم يريدون التعجب منه
ينسبونه اليه تعالى ويضيفونه اليه نحو قولهم لله انت ولله ابوك فمعنى لله دره ما اعجب فعله قوله
ولا يتقدم التمييز والاصح ان لا يتقدم على الفعل خلافا للمازني والمبرد قوله اي لا يتقدم التمييز على
عامله اذا كان عن تمام الاسم اتفاقا وكذا لا يفصل بين عامله وبينه وقوله تلثون للعجب حولا كميلا ضرورة وانما
لم يتقدم لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرنا ومن كونه تاما كما ان الفعل
يتم بفاعله اما اذا كان عن النسبة فان كان عن الصفة المشبهة وافعل التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل
مما ليس صلة لاسماء المتصلة به نحو لله در زيد فارسا وويل زيد شجاعا وويح زيد رجلا فلا يتقدم على عامله لضعف
الصفة والافعل وما فيه معنى الفعل وكون المصدر ينقدر بحرف الموصول وليس العامل في نعم رجلا زيد وفي
حبذا رجلا عمرو وهو الفعل غير المتصرف بل الضمير واسم الاشارة كما تقدم فلا يتفرع عليه انه لا يتقدم على الفعل
غير المتصرف كما قال بعضهم واما ان كان العامل الفعل الصريح نحو طاب زيد ابا او اسم الفاعل او اسم المفعول
فيجوزه المازني والكسايي والمبرد نظرا الى قوة العامل ومنعه الباقون لانه في الاصل فاعل الفعل المذكور كما
في طاب زيد ابا او فاعل الفعل المذكور اذ اصله لانه نحو وفجرنا الارض عيونا اي تفجرت عيونها او فاعل ذلك
الفعل المذكور اذا جعلته متعديا نحو امتلا الاناء ماء اي ملاه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو
بمعنى الفاعل وليست العلة مرضية اذ ربما يخرج الشيء عن اصله ولا يراعى ذلك الاصل كمفعول ما لم يسم فاعله
كان له لما كان منصوبا ان يتقدم على الفعل فلما قام مقام الفاعل لزمه الرفع وكونه بعد الفعل فلا يمتنع
ان يكون للفاعل ايضا اذا صار على صورة المفعول حكم المفعول من جواز التقديم وقيل ان الاصل في التمييزات
ان يكون موصوفات بما انتصب عنه سواء كان عن مفرد او عن نسبة وكان الاصل عندي خل راقود وجل
مثله وقمح منوان وكذا كان الاصل في طاب زيد نفسا لزيد نفس طابت وانما خولف بها الغرض الابهام اولا
ليكون اوقع في النفس لانه يتشوق النفس الى معرفة ما ابهم عليها وايضا اذا فسرته بعد الابهام فقد
ذكرته اجمالا وتفصيلا وتقديمه مما يخل بهذا المعنى فلما كان تقديمه يتضمن ابطال الغرض من جعله تمييزا
لم يستقم واصل التمييز التنكير لمثل ما قلنا في الحال وهو ان المقصود رفع الابهام وهو يحصل بالنكرة
وهي اصل فلو عرف وقع التعريف ضايعا واجاز الكوفيون كونه معرفة نحو سفه نفسه وغبن رايه وبطر
عيشته والم بطنه ووفق امره ورشد امره وزيد الحسن الوجه وعند البصريين معنى سفه نفسه سفهها
او سفه في نفسه والم بطنه مصر يعني شكا ووفق امره ورشد امره وبطر عيشته بمعنى في امره وفي عيشته

والحسن الوجه شبيه بالمقاربة الرجاء كما في باب الاضافة بما علم الا في قول ان افعل التفضيل اذا اضيف الى
شي فالذي يجري عليه افعل بعض المضاف اليه نحو هذا الثوب احسن ثوب وان نصب بعده على التمييز فالمنصوب
سبب لمن جري عليه افعل نحو زيد احسن منك ثوبا ففي قولك زيد افره عبد زيد هو العبد وفي قولك زيد
افره منك عبدا زيد مولى العبد اقول ليس هذا بمطرد الا ترى انك تقول هو انجح الناس رجلا و مماجي
الناس اثنين على ما اورد سيبويه اي هو انجح رجل في الناس و مماجي اثنين من الناس والمنصوب على التمييز
هو من جري عليه افعل لا سببه والدليل على انه تمييز قولك هو انجح الناس من رجل ومماجي الناس من اثنين
كما تقول حسبك بزيد رجلا ومن رجل قال تعالى فالله خير حافظا انتصب حافظا على التمييز يعني خير من حافظ
نحو والجر سواء نحو خير حافظ وخير حافظا فهو حافظ في الوجهين وقول الاعشى يقول اهلي حين جد الرحيل
ابرحت ربا وابرحت جارا ابرحت اي جئت بالبرح اوصرت ذا برح والبرح الشدة فمعنى ابرحت صرت
ذا شدة وكمال اي بالغت وكملت ربا فهو نحو كفى بزيد رجلا اي ابرح جار هو انت وكذا قوله لجارنا ما انت جاره
لان ما الاستفهامية تفيد التفخيم كما في قوله تعالى القارعة ما القارعة اي كملت جارة فمعنى ما انت كملت والمنصوب
في عبارة النحاة في نحو قولهم شراهرتا باب ان شرمبتدا لفظا فاعل معنى تبيين عن النسبة تقديرا اي كان
مبتدا لفظا معنى كان لفظ مبتدا ومثله كثير في كلامهم قوله المستثنى متصل ومنقطع المتصل
المخرج من متعدد لفظا او تقديرا بالا واخواتها والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج اقول اعلم انه
قسم المستثنى قسمين وحد كل واحد منهما بحد مفرد من حيث المعنى قال ذلك لان ماهيتهما مختلفتان ولا يمكن
جمع شيئين مختلفي الماهية في حد وذلك لان الحد مبين للماهية بذكر جميع اجزائها مطابقة او تضمنا و
المختلفان في الماهية لا يتساويان في جميع اجزائها حتى يجتمعا في حد والدليل على اختلاف حقيقتهما ان احدهما
مخرج والآخر غير مخرج فلا يمكن جمعهما في حد واحد باعتبار اللفظ لان مختلفي الماهية لا يمتنع اشتراكهما في اللفظ
فيقال المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها هذا آخر كلامه ولقائل ان يمنع اختلافهما في الماهية قوله لان
احدهما مخرج من متعدد والآخر غير مخرج قلنا لا نسلم ان كون المتصل مخرجا من متعدد من اجزاء ماهيته
بل حقيقة المستثنى متصلا كان او منقطعا هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا ثم نقول
كون المتصل داخلا في متعدد لفظا او تقديرا من شرطه لا من تمام ماهيته فعلى هذا المنقطع داخل في هذا
الحد كما في جاني القوم الا حمارا لمخالفة الحمار للقوم في الجنس قوله من متعدد اي من شي ذي عدد قوله لفظا او تقديرا
تفصيل المتعدد فانه قد يكون ملفوظا به نحو جاني القوم الا زيدا وقد يكون مقدرا نحو ما جاني الا زيد اي ما جاني
احد الا زيد قوله بالا واخواتها ليخرج جاني القوم لا زيد وما جاني القوم لكن زيد جاء و جاني القوم ولم يجي زيد
فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد الاول قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنس المتعدد كقولك
جاني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد اولم يكن نحو جاني القوم الا حمارا فقد تبين ان المتصل
ليس هو المستثنى من الجنس كما ظن بعضهم ان الاستثناء مشكل باعتبار معقوليته لان زيدا في قولك جاني
القوم الا زيدا لو قلنا انه غير داخل في القوم فهو خلاف الاجماع لانهم اطبقوا ان الاستثناء المتصل مخرج و
لا اخراج الا بعد الدخول وان جاز ان نشك في مثله لم يصح في مثل له علي دينار الا دانقا للعلم بان الدانق مخرج من
الدينار والباقي بعده مقر به وان قلنا انه داخل في القوم والا لاخراج زيد منهم بعد الدخول كان المعنى جاني زيد

ولهذا قيل

مع القوم ولم يجي زيد وهذا تناقض ظاهر ينبغي ان يصان كلام العقلاء عن مثله وقد ورد في القرآن من الاستثناء
كثير كقوله تعالى فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما فيكون المعنى لبث الخمسين في جملة الالف ولم يلبث الخمسين
تعالى الله عن مثله علوا كبيرا فقال بعضهم مختارا انه غير داخل بل القوم في قولك جاء القوم عام مخصوص
اي ان المتكلم اراد بالقوم جماعة ليس فيهم زيد وقولهم الا زيدا قرينة يدل السامع على مراد المتكلم وانه اراد
بالقوم غير زيد وليس بشي لاجماع اهل اللغة على ان الاستثناء مخرج ولا اخراج الا بعد الدخول وايضا فصار
دعوى عدم الدخول في قصد المتكلم في نحو له علي عشرة الا واحدا لان واحدا داخل في العشرة بقصده ثم اخرج
والا كان مريدا بلفظ العشرة تسعة وهو محال وقال القاضي عبد الجبار ايضا هو غير داخل لكن قال
المستثنى والمستثنى منه وآلة المستثنى بمنزلة اسم واحد فقولك له علي عشرة الا واحدا بمعنى على تسعة
لا فرق بينهما من وجه فلا دخول هناك ولا اخراج وهذا ايضا غير مستقيم لقطعنا بان عشرة في كلامك
هذا دالة على المعنى الموضوع هي له مفردة بلا استثناء وهو العشرة والا مبين للاستثناء وواحد هو
المخرج وتسعة لا يدل على شي من هذه المعاني الثلثة وايضا اجماعهم على ان الاستثناء مخرج يبطله هذا ويلزم
مثل ما قرروا في بدل البعض وبدل الاشتمال كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع لان الناس
جنس يعم المستطيعين وغيرهم فيكون كانه قال ولله على جميع الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم بل الله
على مستطيعهم وحده وقال الآخرون وهو الصحيح المدفع عنه الاشكالات كلها ما قرروا منها وما لم يقرروا ان المستثنى
داخل في المستثنى منهم والباقي بعد بدل البعض داخل في المبدل منه والتناقض لمجي زيد وانتفاء مجيه في جاني
القوم الا زيدا غير لازم وانما يلزم ذلك لو كان المجي منسوبا الى القوم فقط وليس كذلك بل هو منسوب
الى القوم مع قولك الا زيدا كما ان نسبة الفعل في نحو جاني غلام زيد وراية غلاما ظريفا الى الجزء معا لكنه جرى
العادة بانه اذا كان الفعل منسوبا الى شي ذي جزئين او اجزاء فكل واحد منهما للاعراب اعرب الجزء
الاول منهما بما يستحقه المفرد اذا وقع منسوبا اليه في مثل ذلك الموقع وما بقي من اجزاء المنسوب اليه يجرى
مجراه كالمضاف اليه وتابعه ان يستحق النصبية كما في التوابع الخمسة وان لم يستحق شيا من ذلك
نصب كالمستثنى تشبيها بالمفعول في مجيئه بعد المرفوع وان كان جزء العمدة في بعض المواضع نحو جاني القوم
الا زيدا لان المجموع هو المسند اليه فرتبة الكلام ان دخول المستثنى منهم ثم اخراجه بالا واخواتها انما كانا
قبل اسناد الفعل او شبهه اليه فلا يلزم التناقض في نحو جاني القوم الا زيدا لانه بمنزلة قولك القوم
المخرج منهم زيد جاؤني ولا في نحو له علي عشرة الا درهما لانه بمنزلة قولك العشرة المخرج منها واحد لي علي
وذلك لان المنسوب اليه الفعل وان تاخر عنه لفظا لكنه مما لا بد له من التقدم وجودا على النسبة
التي يدل عليها الفعل اذ المنسوب اليه والمنسوب سابقان على النسبة بينهما ضرورة ففي الاستثناء لما كان
المنسوب اليه هو المستثنى منه مع الا والمستثنى فلا بد من وجود هذه الثلثة قبل النسبة فلا بد اذن
من حصول الدخول والاخراج قبل النسبة فلا تناقض قوله وهو منصوب اذا كان بعد
الا غير الصفة في كلام موجب او مقدما على المستثنى منه او منقطعا في الاكثر او كان بعد عدا وخلا في
الاكثر او ما عدا وما خلا وليس ولا يكون اقول شرع يبين اعراب المستثنى فبدا بما يجب نصبه
اذ هو في باب المنصوبات وهو في مواضع الاول ما اجتمع فيه شرطان وقوعه بعد الا وكون الاستثناء

في كلام موجب ولم يجيء الي قولا عن الصفة لان نصب المستثني وما كان بعد الا التي للوصف تبعيتي
وانما اشترط كون الاستثناء في كلام موجب لان غير الموجب لا يجب نصب مستثناه كما يجي واختلف
في عامل النصب في المستثني فقال البصريون العامل فيه الفعل المتقدم او معني الفعل بتوسط الا
لانه شي يتعلق بالفعل معني اذ موجز ما نسب اليه الفعل وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول
وقال المبرد والزجاج العامل فيه الا لقيام معني الاستثناء به والعامل ما به يتقوم المعني المقتضي و
لكونها نايبة عن استثني كما ان حرف النداء نايب عن انادي وقال الكسائي هو منصوب اذ انتصب بان
مقدرة بعد الا محذوفة الخبر فتقدير قام القوم الا زيدا قام القوم الا ان زيدا لم يقم وليس بشي اذ سبق
الاشكال عليه بحاله في انتصاب ان مع اسمها وخبرها لانها في تقدير المفرد واما الاعتراض بانه كيف يعمل
الحرف الموصول مقدرا والموصول لا يقدر فلا يرد عليه لان الكوفيين يجوزون تقدير الاسم الموصول
كما يجي واما تقدير الحرف الموصول فله اسوة بالبصريين في تقديرهم ان الناصبة للفعل لكون الحرف التي
قبلها كالنايب عنها فلا يكون عنده كالنايب عن ان المقدرة وقال الفراء الا مركبة من انّ ولا العاطفة
حذف النون الثانية من ان وادغمت الاولي في لام لا فاذا انتصب الاسم بعدها فبان واذا تبع
ما قبلها في الاعراب فبلا العاطفة فكان اصل قام القوم الا زيدا قام القوم انّ زيدا لا قام اي لم
فلا لنفي حكم ما قبل الا ونقيضه نفيا كان ذلك الحكم او اثباتا فهو كقولك كان زيدا اسد الاصل عند
بعضهم ان زيدا كاسد فقدموا الكاف وركبوها مع ان وفيما قال نظر من وجوه لان لا علي المعني
الذي اورد ناعنيها طفه ومع التسليم فان لا العاطفة لا يأتي الا بعد الاثبات نحو جاني زيد لا عمرو وانت
تقول ما جاني القوم الا زيد ولان فيما قال عزلا لان عن وللا اخري عن مقتضيهما وذلك لانه نصب
بها مرة ويتبع ما بعدها ما قبلها اخري ولا يجتمع الحكمان معا ولان المعطوف عليه قليلا ما يحذف
والمفرد الذي هو المعطوف عليه عنده مطرد الحذف نحو ما قام الا زيد وقال بعضهم هو منصوب
باستثني كما ان المنادي منصوب بانادي والا وحرف النداء دليلان علي الفعلين المقدرين فالمستثني
علي هذا القول مفعول به وقد اعترض عليه بانه يلزم منه جواز الرفع بتقدير امتنع ولا يلزم ذلك
لانا نقلل ما ثبت وورد من كلام العرب ولو ورد الرفع لكنا نقدر امتنع ونحوه الا تري انه يجب
النصب في اياك والاسد بتقدير بعّد ونحوه ولو ورد الرفع نحو انت والاسد لكنا نقدر ابعد ونحوه
وقال المصنف في شرح المفصل العامل في المستثني منه بواسطة الا قال لانه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه
فيعمل نحو القوم الا زيدا اخوتك وهذا لا يرد الا علي مذهب البصريين ولهم ان يقولوا ان في اخوتك معني
الفعل وان كان من اخوة النسب اي منتسبون اليك بالاخوة فجاز ان يعمل العامل الضعيف
فيما تقدم عليه لتقويه بالا ولا يلزم مثله في المفعول معه فانه لا يتقدم علي عامله وان كان فعلا صريحا
لان اصل الواو العطف فروعي ذلك الاصل ولو لم يكن في الجملة ايضا معني الفعل لجاز ان ينصب المستثني
اذ الجملة ليست بانقص مشابهة للفعل التام كلاما بفاعله من المفرد الذي يتم بالنون والتنوين
فينصب التمييز ولا سيما مع تقويها بالة الاستثناء والمثله يشبه سيبويه في كتابه في مواضع مفعول
عمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم هذا كله في المستثني المتصل واما المنقطع فمذهب سيبويه انه

منصوب بما قبل الا من الكلام كما انتصب المفعول به وذكر في الكتاب انه يحمل علي معني لكن وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين
في الدرهم وما بعد الا عنده مفرد سواء كان متصلا او منقطعا في وان لم يكن حرف عطف الا انها كلكن العاطفة
للمفرد علي المفرد في وقوع المفرد بعدها فلهذا وجب فتح ان الواقعة بعدها نحو قولك زيد غني الا انه شقي و
المتاخرون لما راوها بمعني لكن قالوا انها الناصبة بنفسها نصب لكن الاسماء وخبرها في الاغلب محذوف نحو
قولك جاني القوم الا حمارا اي لكن حمارا لم يجي قالوا وقد يجي خبرها ظاهرا نحو قوله تعالي الا قوم يونس لما امنوا
كشفنا عنهم وقال الكوفيون الا في الاستثناء المنقطع بمعني سوي وانتصاب المستثني بعدها كانتصابه في المتصل
وتاويل البصريين اولي لان المستثني المنقطع يلزم مخالفته لما قبله نفيا واثباتا كما في لكن وفي سوي ولا يلزم
ذلك لانك تقول لي عليك دينار ان سوي الدينار الفلاني تود لك اذا كان صفة وايضا معني لكن الاستدراك
والمراد بالاستدراك فيها رفع توهم المخاطب دخوله بعدها في حكم ما قبلها مع انه ليس بداخل فيه وهذا هو معني
الاستثناء المنقطع بعينه وانما وجب النصب في المستثني من الموجب لان التفريغ لا يجوز فيه كما يجي و
الابدال ايضا لا يجوز في نحو جاني القوم الا زيدا لانك لو ابدلت كان المبدل منه في حكم الساقط فيؤدي الي التفريغ
في الايجاب فلم يبق الا النصب اومقدما علي المستثني منه يعني اذا كان بعد الا وتقدم علي المستثني منه
وجب النصب لانه ان كان في الموجب فقد تقدم وجوب النصب وان كان في غير الموجب فقد بطل البدل
لان البدل لا يتقدم علي المبدل منه لانه من التوابع فلم يبق الا النصب علي الاستثناء علي انه قد حكي يونس ان بعض
العرب تقول ما لي الا ابوك احد فيجعل المستثني منه المؤخر بدلا من المستثني كما قيل ما مررت بمثلك احد
واحد بدل من مثله ويجوز ان تقول ما لي الا ابوك صديقا علي ان ابوك مبتدا ولي خبره وصديقا حال وتقول
الا ابوك صديقا من مبتدا ولي خبره وابوك بدل من من كانك قلت الي احد الا ابوك وصديقا حال وتقول
ما لي الا زيدا صديق وعمرو وعمرو فتنصب عمرا علي العطف علي زيدا وترفعه علي انه مبتدا محذوف الخبر اي وعمرو
كذلك واعلم انه اذا تقدم المستثني علي المستثني منه وجب ان تاخرهما نسب الي المستثني منه نحو ما جاني
الا زيدا احد وان تقدم علي المنسوب وجب تاخره عن المستثني منه نحو القوم الا زيدا ضربت ولا يجوز عند
البصريين تقدمه عليهما معا في الاختيار ونحو قولك الا زيدا قام القوم وقوله وبلدة ليس بها انيس طوري
ولا خلا الجن بها انسي شاذ عندهم للضرورة وقيل تقديره ليس بها طوري ولا بها انس خلا الجن فاضمر الحكم
والمستثني منه وبها انسي الظاهر تفسير له فاذا اقام المستثني مع الة الاستثناء مقام المستثني منه وذلك
في الاستثناء المفرغ التزم عندهم تلخ المستثني عن عامله فلا يجوز الا زيدا لم اضرب وزيدا الا راكبا لم يأتي
وجوز الكوفيون في السعة تقدم المستثني علي المستثني منه والحكم معا نحو الا زيدا ضرب القوم وكذا
جوزوا تقديم المستثني في المفرغ علي الحكم نحو الا زيدا لم اضرب والاولي مذهب البصريين لعدم سماع مثل هذا
ويقتضيه القياس ايضا وذلك لان المستثني اخرج من المستثني منه في الحقيقة اولا كما ذكرنا ثم نسب الحكم الي
المجموع وهو في الظاهر مخرج عن الحكم ايضا لان الظاهر انك اخرجت زيدا من حكم المجي في قولك جاني
القوم الا زيدا وان لم يكن في الحقيقة مخرجا منه ومرتبة المخرج ان يكون بعد المخرج منه فكان حقه ان يجي
بعد الحكم والمستثني منه معا لكنه جوز لكثرة استعماله تقدمه علي احدهما نحو جاني الا زيدا القوم والقوم
الا زيدا اخوتك ولم يجز تقدمه عليهما معا وفي المفرغ الذي ليس فيه الا الحكم لم يجز تقدمه عليه واعلم ان

انه لا يلزم ان يكون العامل في المستثنى هو العامل في المستثنى منه بل قد يختلفان الا في قولك القوم الا زيدا اخوتك هذا عند من جعل العامل في المبتداء الابتداء الا الخبر قوله او منقطعا اي منقطعا بعد الا
نحو ما في الدار احد الا حمارا اهل الحجاز يوجبون نصبه مطلقا لان بدل الغلط غير موجود في الفصيح
من كلام العرب وبنو تميم قسموا المنقطع قسمين احدهما ما يكون قبله اسم متعدد او غير متعدد يصح حذفه
نحو ما جاني القوم الا حمارا وما جاني القوم زيد الا عمروا ففيهما يجوزون البدل ثم ان ذلك الاسم الذي يجوز
حذفه اما ان يكون مما يصح فيه دخول المستثنى فيه مجازا اولا فالاول نحو قولك ما في الدار احد الا حمارا يصح
ان يجعل الحمار انسان الدار كما قال ابو ذويب فان تمس في دار برهوة ثاويا انيسك اصداء القبور
تصيح وقوله ما لي عتاب الا السيف فلسيبويه في مثله وجهان اذا ابدل احدهما جعل المنقطع كالمتصل
لصحة دخول المبدل في المبدل منه والثاني ان الاصل في نحو لا احد فيها الا حمارا ان يقال ما فيها الا حمار اي ما فيها
شيء الا الحمار لكنه خصص بالذكر من جملة المستثنى منه المحذوف المتعدد ما ظن استبعاد المخاطب شمول
المتعدد المقدر له كانك تظن ان المخاطب يستبعد خلوها من الادمي فقلت لا احد فيها تاكيدا للنفي كون
الادمي بها فلما ذكرت ذلك المستبعد ابقيت ذلك المستثنى على ما كان عليه في الاصل من الاعراب تنبيها
على الاصل وجعلته بدلا من ذلك المذكور فعلى هذا لا يكون هذا من قبيل الاستثناء المتصل كما كان في الوجه
الاول وذهب المازني الى انه من باب تغليب العاقل على غيره كما تقول الزيدان والحمار جاوني وهذا لا يطرد
في جميع الباب نحو قوله تعالى وما لهم به من علم الا اتباع الظن وقولهم ليس له عليه سلطان الا التكلف
ونحو ذلك والثاني ان الذي لا يدخل فيه المستثنى في ذلك الاسم مجازا فليس فيه الا الوجه الثاني من قول
سيبويه وذلك نحو ما جاني زيد الا عمرو وما اعانه اخوانكم الا اخوانه قال والحرب لا يبقى لجاحمها التخيل
والمراح الا الفتى الصبار في النجدات والفرس الوقاح وقال عشية لا تغني الرماح مكانها ولا النبل
الا المشرفي المصمم والثاني من القسمين الاولين ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فبنو تميم ههنا يوافقون الحجازيين
في ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي من رحمه الله تعالى وقال بعضهم
لا عاصم اي لا معصوم فالاستثناء متصل وقال السيرافي المراد بمن رحم الراحم اي الله تعالى الا المرحوم
فيكون ايضا متصلا ومثله قولهم لا يكون من فلان في شي الا سلاما بسلام اي متاركة ووداعا من قوله
تعالى واذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما ومعنى بسلام اي مع سلام اي متاركة متابعة ويجوز ان
يكون الباء للبدل اي تسلم عليه وترد سلامه بدل سلامه ولا تخالطه اكثر من هذا ومنه قولهم ما ضر
الا ما نفع وما زاد الا ما نقص وما فيهما مصدرية وابو عبيد وابن برهان يقدران الخبر اي ولكن النقصان
امره ولكن النفع امره وذهب سيبويه ان ما بعد الا في المنقطع مفرد كما مر قبل واما نحو قوله ولا عيب
فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب وقوله فتى كملت اخلاقه غير انه جواد فما يبقي من المال
باقيا فظاهر فيه اول وجهي سيبويه المذكورين وذلك ان الشاعر قصد جعله من المتصل مبالغة في
المدح اي ان كان ولا بد من العيب فيهم عيب واحد فحسب وهو فلول سيوفهم من القراع وفي اخلاقه
نقص واحد وهو جودة الكامل المخرق للمال ويعدون ما في ظاهره ادنى شائبة من النقص وان كان في
التحقيق غاية في الكمال من جملة العيوب غلوا في الثناء كما قال بديع الزمان عينه ان لا عيب فيه فبقي

عين الكمال عن عطائه او كان بعد خلا وعدا الا قوله ... السيرافي لم ار احدا ذكر الجر بعدا الا الاخفش
فانه جرها في بعض ما ذكر وخلا في جواز الجر بها وقال اي السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر بخلا الا ان النصب بها
اكثر كما ذكر سيبويه واما خلا فانه في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الدار من الانيس وقد يضمن
معنى جاوز فيتعدى بنفسه كقولهم افعل هذا وخلاك ذم والزموها هذا التضمين في باب الاستثناء
ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب ولهذا الغرض التزموا اضمار فاعلهما وفاعل عدا و
لم يظهروهما قد مع كونهما في محل النصب على الحال ولهذا اوجبوا اضمار اسمي ليس ولا يكون واما عدا فمتعد في غير
الاستثناء ايضا وفاعل خلا وعدا عند النحاة بعضهم وفيه نظر لان المقصود في جاني القوم خلا زيدا وعدا
زيدا ان زيدا لم يكن معهم اصلا ولا يلزم في مجاوزة بعض القوم اياه وخلو بعضهم منه مجاوزة الكل وخلو
الكل فالاولى ان يضمر فيهما ضمير الجائي المصدر فعل المتقدم اي جاني القوم خلا مجيئهم زيدا كقوله تعالى
اعدلوا هو اقرب للتقوى فيكون مفسر الضمير سياق القول والنصب في قولهم ما النساء وذكرهن بعد المصدرية
وقال بعضهم ما موؤل بالا قوله ومع خلا وما عدا انما لزم النصب بعدهما لان ما مصدرية وهي تدخل على الفعلية
غالبا كما هي في فتم الحروف وفي الاسمية قليلا وليس بعدها اسمية فتعين الفعلية فتعين كونهما فعلين في محل
النصب والمضاف محذوف اي وقت ما خلا مجيئهم زيدا اي وقت خلو مجيئهم زيدا وذلك ان الحذف كثير المحذوف مع ما
المصدرية نحو ما ذر شارق ونحوه وجوز الجرمي الجر بعد ما خلا وما عدا ولم يثبت على انها زائدة قوله وليس
ولا يكون بهما ايضا في محل النصب على الحال اذا ضمنا معنى الاستثناء ولا يستعمل موضع لا يكون غير نحو ما كان ولم يكن
ونحو ذلك وفاعلهما واجب الاضمار وهو ضمير راجع الى البعض مضافا الى الضمير المستثنى منه اي ليس بعضهم زيدا
وذلك لمثل ما قلنا في وجوب اضمار فاعل خلا وعدا الا ان الاضمار ههنا كما في قوله انا انزلناه في ليلة القدر وقوله
حتى توارت بالحجاب بخلاف ذلك واجاز الخليل ان يوصف بليس ولا يكون منكرا ومعرفا باللام الجنسية
نحو جاني الرجال ليسوا او لا يكونون زيدا وسمع من العرب ما اتتني امرة لا تكون فلانة وليست فلانة فيلحقهما
اذن ما يلحق الافعال الموصوف بها من ضمير وعلامة تانيث تقول ما رايت رجالا لا يكونون زيدا وليسوا
زيدا ولم يجي مثل ذلك في خلا وعدا ولم يستعمل هذه الافعال في الاستثناء المفرغ على انه قال الاحوص فما ترك
الصنع الذي قد تركته ولا الغيظ مني ليس جلدا واعظما اي الا جلدا ولا يستعمل هذه الكلم الا في الا الاستثناء
المتصل بخلاف غير فانها يستعمل في المنقطع ايضا كقوله وكل اخي سائل غيري اذا اعرضت او في
الطرايا نسل قوله ويجوز النصب ويختار البدل فيما بعد الا في كلام غير موجب ذكر المستثنى منه
نحو ما فعلوه الا قليل والا قليلا اقول اعلم ان لاختيار البدل في المستثنى شروطا احدها ان
يكون بعد الا ومتصلا ومؤخرا عن المستثنى منه المشتمل عليه استفهام او نهي او نفي صريح او مؤول غير
مردود به كلام تضمن الاستثناء وان لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه فقولنا المشتمل عليه استفهام او
نهي او نفي يدخل فيه الضمير الراجع قبل الاستثناء بالا على اسم صالح لان يبدل منه معمول للابتداء او احد نواسخه
نحو قولك ما احد ضربته الا زيد لجواز ذلك الابدال من ها ضربته لان المعني ما ضربت احدا الا زيدا فقد اشتمل
النفي على هذا الضمير من حيث المعني وذلك اذا كان الضمير في صفة المبتدا نحو ما احد لقيته كريم الا زيد
مثال دخول النواسخ ما ظننت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع بدلا من ضمير يقول لان المعني ما يقول ذلك احد

على الازيد الابدال من صاحب الضمير اوليه لانه الاصل لا يحتاج الى تاويل لكونه في معنى الموجب ولعدم
الضمير لعلى المبتداء في الحال او الاصل لم يجز الابدال منه على ما يلي فلا تقول ما ضربت احدا يقول ذلك الازيد
بالرفع بدلا من ضمير يقول لان القول ليس بمنفي بل المنفي الضرب قال سيبويه اذا قلت ما رايت احدا يقول ذلك
الا زيدا وما ايتحقي ابصرت وجب نصب المستثنى لانه ليس من نواسخ الابتداء هذا قوله وانا لا ادري باسا في
غير نواسخ الابتداء ايضا الابدال من ضمير راجع الى ما يصلح للابدال منه اذ شمل النفي عامل ذلك الضمير نحو ما كلمت
احدا تعصي الا زيدا لان المعنى ما يعصي احد كلمته الا زيد ومنه قول علي بن زيد في ليلة لا ترى بها احدا
يحكي علينا الا كواكبها وترى من رؤية العين ويجعله من رؤية القلب كما ذهب اليه سيبويه نظر لكونه مجازا لفا
لظاهر معنى القلب فالالتصاق والحكاية منفيا زمعنى بلى لو قلت لا ادري احدا يوحد الله الا زيدا لم يجز
الابدال من المضاف والمضاف اليه المنفرد اذا كان المضاف مفعولا لغير موجب نحو ما جاءني اخو احد الا زيد
وفي حكم ما في وصف معمول غير الموجب في نحو ما اتاني غلام لاحد الا زيد قولنا او مؤول به يدخل نحو قل رجل
يقول ذلك الا زيد وقل ذلك رجل يقول ذلك الا عمرو واقل رجل يقول ذلك الا زيد وفي قل رجل وقلما رجل
واقل رجل معنى النفي قال ابو علي قلما يكون بمعنى النفي الصرف نحو قلما سرت حتى ادخلها بالنصب لا غير ولو كان
للاثبات لجاز الرفع كما في نواصب الفعل قال ونحو بمعنى اثبات الشيء القليل قوله قلما عرس حتى هجته
بالتباشير من الصبح الاول ولكون اقل رجل مؤولا بالنفي لا يدخله نواسخ الابتداء كما لا يدخل على ما النافية
ومن ثم كان وصف المضاف اليه اقل في الاكثر فعلا او ظرفا لان اصل النفي دخوله على الفعل فلو قلت
اقل رجل ذي جمة لم يحسن على ما قال الاخفش قال ابو علي ووصفه نحو صالح ايضا لا يجوز في القياس قال ومن جوز
فلا عطايه معنى الفعل الا ترى ان سيبويه اجاز حكاية نحو لبيه وعاقلة اذا سمي به كالجملة وفاعل قل وقلما
لا يكون الا نكرة وكذا ما اضيف اليه اقل لكونه كالمجرور برب قال ابو علي اقل مبتدا حذف خبره وجوبا استغناء
بوصف المضاف اليه كما حذف خبره بعد لولا وفيما قال نظر لانه لا معنى لقولك اقل رجل يقول ذلك الا زيد
موجود كما لا معنى لقولك اقام الزيدان موجود قال او نقول هو مبتدا لا خبر له لان فيه معنى الفعل كما في
اقام الزيدان وقال بعضهم نحو يقول ذلك الا زيد خبر المبتداء والا زيد بدل من ضمير يقول وكذا في اقل رجلين
يقولان ذلك الا الزيدان واقل رجال يقولون ذلك الا الزيدون قال وانما ثني ضمير يقولان وجمع ضمير
يقولون لان افعل التفضيل كما في بابه اذا اضيف الى نكرة فان كانت مفردة فهو مفرد وان كانت مثناة
او مجموعة فهو مثنى او مجموع بخلاف ما اضيف الى المعرفة نحو افضل الرجلين وافضل الرجال والحق من
هذه المذاهب الثاني في قولي ابي علي لانك تقول اقل من يقول ذلك الا زيد وقل من يقول ذلك الا زيد ومن نكرة
لا بد لها من وصف واقل رجل يقول بمعنى اقل من يقول فالجملة اذن وصف للنكرة كما كانت وصفا للنكرة
ولا يجوز ابدال زيد من لفظ المضاف اليه في اقل رجل لان اقل يكون اذن في التقدير مضافا الى ذلك البدل
الذي هو مثبت وهو لا يضاف الا الى ما نفي الحكم عنه ولا يجوز ايضا ابداله من لفظ اقل اذ لو ابدلت منه
طرحته في التقدير فيبقى يقول ذلك الا زيد ولا يصح فالموضع بعد الا في مثل هذا المقام معرفة كان او نكرة بدل
من المضاف اليه اقل على المؤول به الكلام اذ التقدير ما رجل يقول ذلك الا زيد اي ما يقول ذلك الا زيد وقد المعنى
يجري لفظ ابى وما تصرف منه مجرى النفي قال تعالى فابى اكثر الناس الا كفورا ويابى الله الا ان يتم نوره و

المستثنى في الموجب الا اذا فصل هذا لا يجوز نحو جاءني القوم اذا اتفق الا زيد اذ حيث يجوز المفرغ يجوز الابدال
وتاويل النفي في غير الالفاظ المذكورة نادر كما جاء في الشواذ فشربوا منه الا قليل اي لم يطيعوه الا قليل ولا يجوز
مات الناس الا زيد اي لم يعش الناس الا زيد وكذا لا يجوز في الامر والشرط الابدال والتفريغ نحو ليقم القوم
الا زيد وان قام احد الا زيد قمت وكان الزجاج يجيز البدل في قوله تعالى فلولا كانت قرية آمنت فنفعها ايمانها
الا قوم يونس لتاويله التحضيض بالنفي لان المعنى ما آمنت قرية اذا القوم على ما فات دلالة على انتفائه وقد
رده النحاة واما قوله تعالى فلولا كان من القرون من قبلكم اولو بقية ينهون عن الفساد في الارض الا قليلا
فالنصب لا غير وقولنا غير مردود به كلام تضمن الاستثناء احتراز عن نحو قام القوم الا زيد ردا على من
قال قام القوم الا زيدا اذ النصب ههنا اولى لقصد التطابق بين الكلامين قولنا وان لا يتراخى المستثنى
عن المستثنى منه احتراز عن نحو ما جاءني احد حين كنت جالسا ههنا الا زيدا فان الابدال ليس باولى ههنا
من النصب اذ كونه مختارا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع تراخي ما بينهما لا يستحسن ذلك فاذا
تقرر هذا فاعلم ان هذا الاتباع ابدال عند البصرية لانه بعينه يجوز حذف المتبوع وهو ههنا جائز وقال
الكسائي والفراء الا حرف عطف بهذه الشروط ولا خلاف بينهم في معنى الا وانه للاستثناء وانما جعلاه عطفا
لان البدل والمبدل منه في كلام واحد والمستثنى من حيث المعنى في كلام والمستثنى منه في آخر لان معنى ما قام
القوم الا زيد ما قام القوم وقام زيد والجواب انهما في اللفظ كلام والابدال معاملة لفظية قال بعضهم لو كان
بدل البعض وجب الضمير وليس من بدل الكل والاشتمال فهو شبيه بدل الغلط وبدل الغلط لا يكون في
فصيح الكلام والجواب انه بدل البعض ولم يحتج الى الضمير لقرينة الاستثناء المتصل لافادته ان المستثنى بعض
المستثنى منه قال ثعلب كيف يكون بدلا والاول مخالف للثاني في النفي والايجاب والجواب انه لا منع منه
مع الحرف المقتضي لذلك كما جاز في الصفة نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم جعلت حرف النفي مع لا اسم
بعده لصفة لرجل والاعراب على الاسم كذلك يجعل في نحو ما جاء القوم الا زيد قولنا الا زيد بدلا والاعراب على
الاسم والفراء منع النصب على الاستثناء اذا كان المستثنى فيه الا والمستثنى معرف باللام فلا يجوز جاءني قوم
الا زيدا لان دخول زيد في قوم المنكر غير قطعي حتى يخرج بالاستثناء وليس بشيء لان امتناع ذلك في الموجب
لعدم القطع بالدخول ولهذا اذا علم في الموجب دخول المستثنى في المستثنى منه المنكر جاز الاستثناء اتفاقا
نحو له علي عشرة الا واحدا وذهب بعض القدماء الى انه لا يجب النصب على الاستثناء ولا يجوز الابدال اذا
صلح الكلام للايجاب بحذف حرف النفي نحو ما جاءني القوم الا زيد فانه يجوز جاءني القوم الا زيدا فكما لا يجوز
الابدال في الموجب لا يجيزه في غير الموجب قياسا عليه وهو باطل لقوله تعالى ما فعلوه الا قليل فان الفعل يصلح
للايجاب مع ان البدل هو المختار واما اذا لم يصلح الفعل للايجاب نحو ما جاءني احد الا زيد وما جاءني رجل
الا عمرو فانه يجيز البدل والنصب اذ لا يجوز جاءني احد الا زيدا حتى يقاس عليه غير الموجب في وجوب النصب ومن
جعل الفراء ولهذا القائل قياس غير الموجب على الموجب ومن اين لهما ذلك هذا ولما تقرر ان الاتباع هو
الوجه مع الشرائط المذكورة وكان اكثر القراء على النصب في قوله تعالى ولا يلتفت منكم احد الا امراتك
تكلف جار الله لئلا يكون قراءة الاكثر محمولة على وجه غير مختار فقال امراتك بالرفع بدل من احد وبالنصب
مستثنى من قوله تعالى فاسر باهلك لا من قوله لا يلتفت احد فاعترض عليه المصنف بلزوم تناقض القراءتين

ولا يجوز تناقض القراءات لانها كلها قرآن ولا تناقض في القرآن فالجواب ان التناقض ان الاستثناء من ... يقتضي كونها غير مسري بها والاستثناء منه لا يلتفت احد يقتضي كونها مسري بها الا ان الالتفات بعد الاسراء فيكون مسري بها غير مسري بها والجواب ان الامر وان كان مطلقا في الظاهر الا انه في المعنى مقيد بعدم الالتفات اذ المراد اسر باهلك اسراء لا التفات فيه الا امرأتك فلاتك تسري بها اسراء مع الالتفات فاستثن على هذا ان شيئت من اسر او من لا يلتفت ولا تناقض وهذا كما تقول امش ولا تتبختر اي مشيا لا تبختر فيه واذا كان المستثنى بعد المستثنى منه قبل صفته نحو ما جاءني رجل الا عمرو خير من زيد فعند سيبويه ابدا اولي من النصب لان المبدل منه وهو الموصوف متقدم وحكي ان سيبويه يختار النصب على الاستثناء والمازني يختار ذلك على الابدال نظرا الى ان الصفة كجزء الموصوف فكانه لم يتقدم عليه جميع المستثنى منه وايضا فان الابدال من شيء علامة الاستغناء عنه والغاء وصفه بعد ذلك علامة الاعتداد به والاعتبار بالشيء بعد الاستغناء عنه بعيد قوله ويعرب على حسب العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور وهو في غير الموجب ليفيد مثل ما ضربني الا زيد الا ان يستقيم المعنى نحو قرات الا يوم كذا ومن ثم لم يجز ما زال زيد الا عالما اقول هذا الذي يسميه النحاة الاستثناء المفرغ والمفرغ في الحقيقة هو الفعل قبل الا لانه لم يشغل بمستثنى منه فعمل في المستثنى واعلم ان المنسوب اليه الفعل او شبهه كما تكرر ذكره هو المستثنى منه مع المستثنى وانما اعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب دون المستثنى لانه الجزء الاول والمستثنى صار بعده في حيز الفضلات فاعرب بالنصب ثم ان امكن اتباع المستثنى للمستثنى منه في الاعراب فهو اولى كما في قام القوم الا زيد ايذانا بكونه من تمام المنسوب اليه وعبرة امكان اتباعه اياه بجواز حذف المستثنى منه وقيام المستثنى مقامه على البدل وذلك في غير الموجب وان لم يجز حذفه كما في الموجب لم يجز اتباع المستثنى اياه بل وجب نصبه لكونه في حيز الفضلات كما ذكرنا واما علة امتناع حذف المستثنى منه في الموجب وجوازه في غير الموجب فلان المستثنى المتصل الذي كلامنا فيه يجب دخوله في المستثنى منه عند جميع النحاة الا المبرد وعند اكثر الاصوليين اما المبرد وبعض الاصوليين فانهم يكتفون لصحة الاستثناء بصحة دخوله تحته حتى جاز بعضهم جاءني رجل الا زيدا والاول هو الوجه لان الاستثناء للاخراج اتفاقا وهو لا يكون الا بعد تحقق الدخول ثم ان المخرج منه انما يصح حذفه اذا قام عليه دليل والدليل المستمر دلالته على المخرج منه هو المستثنى لانه يعرف به ان المقدر متعدد من جنسه يعم غيره وذلك المتعدد المقدر لا يمكن ان يكون بعضا من الجنس غير معين لانه لا يتحقق اذن دخول المستثنى فيه ولا ان يكون بعضا معينا يدخل فيه المستثنى قطعا لعدم قيام قرينة في الاغلب على مثل ذلك البعض فلم يبق الا جميع الجنس ليتحقق دخول المستثنى فيه وتقدير جميع الجنس جائز في غير الموجب نحو ما قام الا زيد لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء وقوع الفعل منها او عليها ومخالفة واحد اياها في ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها في وقوع الفعل منها او عليها ومخالفة واحد اياها في ذلك فمما يقل نحو قولك يحرك الفك الاسفل في الاكل الا التمساح ويعلم الله تعالى الاشياء العالم او حدوث ذاته ويستطيع تعالى الا المستحيلات وقرات الا يوم كذا وضربته الا السوط قال تعالى ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرفا لقتال ويمكن ان يقوم في بعض المواضع على بعض معين من الجنس معلوم دخول المستثنى فيه

دليل كما انا قبل ... على البلد ... الا فلانا لكن الاغلب عدم التفريغ في الموجب فاذا تقرر هذا قلنا ان المستثنى منه لما حذف لقيام القرينة والمنسوب اليه كان هو المستثنى منه مع المستثنى واداة الاستثناء وكان المستثنى منه كما تقدم اولى بان يعرب بمقتضى العامل لكونه جزءا اول صار المستثنى متعينا لقبول ما اقتضاه العامل من الاعراب اذ لم يبق من اجزاء المنسوب اليه القابلة للاعراب غيره فعلى هذا سقط الاعتراض بانه كيف يسند الفعل المنفي في قام الا زيد الى الفاعل المراد وقوع الفعل منه لانه ليس تمام المسند اليه في الحقيقة في نحو قام الا زيد كما لم يكن القوم تمام المسند اليه في ما قام القوم الا زيد بل كل واحد منهما جزء المسند اليه حقيقة وان كان المسند اليه لفظا والاستثناء المفرغ يجي في جميع معمولات الفعل وفي المبتدا والخبر اما الفاعل والملحق به فنحو ما ضرب الا زيد وما ضرب الا زيد وكيس منطلقا الا زيد والمفاعيل نحو ما ضربت الا زيدا وما مررت الا بزيد وان نظن الا ظنا وما رايته الا يوم الجمعة والا قدامك وما ضربته الا تاديبا واما المفعول معه فلا يجي بعد الا لا يقال لا تمش الا وزيدا ولعل ذلك لانه بعد الا كانه منفصل من حيث المعنى عما قبله لمخالفته له نفيا واثباتا والا مؤذن من حيث المعنى بنوع من الانفصال وكذا الواو فاستهجن عمل الفعل مع حرفين مؤذنين بالفصل ولهذا لم يقع من التوابع بعد الا عطف النسق فلا يقال ما قام زيد الا وعمرو وكما يقع الصفة والموقوع واو الحال بعدهما نحو ما جاء زيد الا وغلامه راكب فلعدم ظهور عمل الفعل لفظا فيما بعد الواو بل هو مقدر ويقع بعد الا الحال نحو ما جاءني زيد الا راكبا والتمييز نحو ما امتلا الاناء الا ماء ونحو قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب الواو للحال لان صاحب الحال عام وقيل الجملة صفة للنكرة واتى بالواو لحصول الفصل بين الموصوف وصفته التي هي جملة بالا فحصل للصفة انفصال من الموصوف بوجهين بكونها جملة وبالا فجي بالواو رابطة ونحو ذلك قولهم في خبر ليس وما ليس احد الا وهو خير منك وما رجل الا وانت خير منه وكذا في قولك ما كان احد الا وانت خير منه وكذلك المفعول الثاني في باب علمت نحو ما وجدت زيدا الا وهو فاضل وربما جاء الواو في خبر كان بعد الا كقوله عليه قد كنت وما اهتز بالحرب تشبيها بالحالية واما التفريغ في المبتدا والخبر وفروعهما فنحو ما زيد الا قائم وما قائم الا زيد ولا غلام رجل الا ظريف ولم يكن زيد الا عالما وما ظننتك الا بخيلا ولم اعلم الا في الا زيدا فيها اسم ان ولو قلت لم اعلم ان الا زيدا فيها وزيد الا راكبا لم يجز لما تقدم ان الا لا يتقدم المفرغ على الحكم وفي غير المفرغ لا يتقدم على الحكم والمستثنى منه معا فيجوز كيف الا زيدا اخوتك وان الا زيدا اخوتك لان العامل اي الحكم اين وكيف والمستثنى منه اما بالضمير فيهما واما اخوتك وكذا تقول من الا زيدا اخوتك ومن مستثنى منه وتقول هل عندك الا زيدا احد وما عندك الا زيدا احد ولا يجوز ما الا زيدا عندك احد ولا هل الا زيدا عندك احد لتقدم الاستثناء عليهما وفي المفعول المطلق اذا كان للتاكيد ووقع بعد الا اشكال كقوله تعالى ان نظن الا ظنا وذلك ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مقدر معرب باعراب المستثنى مستغرق لذلك الجنس كما تقدم حتى يدخل فيه المستثنى بيقين ثم يخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن محتملا مع الظن غيره حتى يخرج الظن من بينه حكم ان يقال انه محتمل من حيث توهم المخاطب اذ ربما يقول ضربت مثلا وقد غفلت عن الضرب ما جرى

مجراه كان زيد والتوهم فيه نبات الفرد ... عنها لئلا يتوهم كما انك اذا قلت جاني زيد جاز
انه مع انحاله من يجري مجراه فقلت جاني زيد ليرفع ذلك الوهم فلما كان قولك ضربت محتملا للضرب وغيره من
حيث التوهم صار المستثنى منه في ما ضربت الا ضربا كالمتعدد الشامل للضرب وغيره من حيث الوهم فكانك قلت
ما فعلت شيا الا ضربا قال وما اعتمر الشيب الا اعتمارا قال ابن يعيش هذا الكلام محمول على التقديم والتاخير
اي انحن الا نظن ظنا وما اعتمر الا الشيب اعتمارا وهو تكلف واما الاستثناء في التوابع ففي البدل نحو ما
جاني احد الا زيد لكنه غير مفرغ وكلامنا في المفرغ ولا منع من كون سائر انواع البدل مفرغة نحو ما سلب الا زيد
ثوبه في الاشتمال وما ضرب زيد الا راسه في بدل البعض اي ما سلب زيد شي منه الا ثوبه وما ضرب زيد
عضو منه الا راسه وعطف النسق لم يجي فيه لما تقدم وكذا عطف البيان والتاكيد وذلك لان عطف البيان
لو جاز لكان مستثنى من مقدر متعدد هو ايضا عطف بيان وكونه متعددا مخالف لكونه عطف بيان لانه
اما علم او مختص مثله وكذا التاكيد لانه لم يوضع الفاظ عامة شاملة لالفاظ التاكيد نحو عينه ونفسه وكلهم
وكلاهما ولغيرها حتى يتعدد ها ويخرج الفاظ التاكيد منها والوصف نحو ما جاني احد الا ظريف فما قيل
احد الا استخرج منه وفيه وفي خبر المبتدا نحو ما زيد الا قايم وفي الحال ما جاني زيد الا راكبا اشكال لان المعنى
يكون اذن ما جاني احد متصف الا بصفة الظرافة وما زيد متصف الا بصفة القيام وما جاني زيد على حال
من الاحوال الا على حال الركوب وهذا محال لانه لا بد للمتصف بصفة الظرافة من الاتصاف بغيرها و
لو لم يكن الا التحيز ونحوه وكذا في الخبر والحال وذكر المصنف في حله وجهين احدهما ان القصد بالحصر المبالغة
في اثبات الوصف المذكور حتى كان ما دونه في حكم العدم وثانيهما انه نفي لما لم يكن انتفاوه من الوصف المضاد
للوصف المثبت لانه معلوم ان جميع الصفات يستحيل انتفاوها وقال المالكي في الصفة انها صفة لبدل
محذوف اي ما جاني احد الا رجل ظريف ويمكن ان يقال مثله في الحال وخبر المبتدا ولكن فيه نظر لانه يلزم
ان يجوز النصب على الاستثناء ولم يجوز والفرا يجيز النصب على الاستثناء في المفرغ نظرا الى المقدر
استدلالا بقوله يطالبني عمرو لثمانين ناقة ومالي يا عفرا الا ثمانيا ويجوز ان يريد الاثمانية جمال فرخم في غير
النداء ضرورة وما اجازه مردود لوجوب قيام المستثنى مقام المقدر في الاعراب ولا سيما في الفاعل اذ
لا يجوز حذفه الا مع قيام غيره مقامه وهو يجيز ما قام الا زيدا قوله وهو في غير الموجب ليفيد يعني بغير الموجب
النهي والاستفهام والنفي الصريح او المؤول كما ذكرنا قوله ليفيد قد تقدم انك لو قلت قام الا زيد لكان
المعنى قام جميع الناس الا زيد وهو بعيد وقرينة تخصيص جماعة من الناس من جملتهم زيد منتفية في
الاغلب فامتنع الاستثناء المفرغ في الموجب قوله الا ان يستقيم المعنى اي يستقيم في الايجاب معنى الاستثناء
المفرغ الذي يفيد عموم المستثنى منه نحو قرات الا يوم كذا اذ لا يبعد ان يقرا في جميع الايام الا اليوم
المعين واغلبه ان يكون في الفضلات كالظرف والجار والمجرور والحال كما تقدم قوله ومن ثم اي ومن جهة
ان المفرغ انما يجي في غير الموجب امتنع ما زال زيد الا عالما لان ما زال موجب اذ النفي اذا دخل على النفي
افاد للايجاب الدايم كما يجي في الافعال الناقصة فيكون المعنى دام زيد على جميع الصفات الا على صفة العلم
وهو محال ولقايل ان يقول احمل الصفات المثبتة على ما يمكن ان يكون متلبسا بها عليها لا ينافي ويخلو من
جعلها العلم كما قيل في ما زال زيد الا عالما في الصفات المنفية او احمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كما

قلت امكن ان يمنع في جميع الصفات الا صفة العلم ... في اثبات الوصف قال المصنف
وجه آخر مهنا في منع ما زال زيد الا عالما وذلك ان ما زال لا اثبات خبره والا للنفي بعد ذلك الاثبات فيكون
خبره مثبتا منفيا ولقايل ان يقول ما زال لاثبات خبره ان لم يعرض ما نقله الى النفي لا مطلقا كما ان ليس لنفي
خبره الا اذا اعترض ما يقتضي اثباته نحو ليس زيد الا فاضلا قوله واذا تعذر البدل على اللفظ
ابدل على الموضع مثل ما جاني من احد الا زيد ولا احد فيها الا عمرو وما زيد شيا الا شي لان من لا تزاد بعد الاثبات
وما ولا لا تقدران عاملتين بعد الاثبات لانهما عملتا للنفي وقد انتقض بالا بخلاف ليس زيد شيا الا شيا
لانها عملت للفعلية فلا اثر لنقض معنى النفي لبقاء الامر العامل من اجله ومن ثم جاز ليس زيد الا قايما
وامتنع ما زيد الا قايما قوله اعلم انه يتعذر البدل على اللفظ في اربع مواضع في المجرور
بمن الاستغراقية والمجرور بالبا المزيدة لتاكيد غير الموجب نحو ما زيد او ليس زيد او هل زيد بشي وفي اسم
لا التبرية اذا كان منصوبا او مفتوحا نحو لا رجل ولا غلام رجل وفي المنصوب بما الحجازية والمانع
الابدال من لفظ المجرور بمن المذكورة لانها وضعت ليفيد ان عدم الايجاب شامل لجميع افراد المجرور بها
سوا باشرت المجرور كما في ما جاني من رجل او كان تابعا لمباشرها نحو ما جاني من رجل وامراة الا الآتية بعد من
الموجب ناقضة لعدم الايجاب ومع بطلان عدم الايجاب كيف يشمل افرادها بعدها وكذا تعذر الابدال
من لفظ المجرور بالبا المذكورة لانها وضعت لتدل على تاكيد عدم ايجاب مضمون المجرور بها سوا كان مجرورا بمباشرتها
لها نحو ما زيد بقايم اي قيامه غير ثابت قطعا او تابعا لمباشرها نحو ما زيد بقايم وقاعد والا الآتية بعدها مبطلة
لعدم الايجاب ومع بطلانه كيف يبقى موكدا وكذا يتعذر الابدال عن اسم لا وخبر ما المذكورتين لان عمل الحرفين انما
كان لاجل نفيهما كما ذكرنا قبل والا ابطل النفي الذي عملا له فكيف يعملان مع عدم سبب العمل ولا يجوز على مذهب الاخفش
ايضا الابدال من لفظ المجرور بمن المذكورة وان كان مذهبه تجويز زيادة من في الموجب نحو قد كان من مطر ويغفر لكم
من ذنوبكم لان كلامنا في من الاستغراقية ولا يمكنه ان يرتكب جواز زيادتها في الموجب والتي تجوز زيادتها في الموجب
ليست مثله وكذا البا المزيدة في نحو القوم وكفى بالله ومحسبك غير هذه التي نحن فيها اي التي لتاكيد غير الايجاب وقد
اجاز الكوفيون اعمال من والبا المذكورتين اي المختصين بغير الايجاب فيما بعد الا اذا كان منكرا نحو ما جاني من احد
الا رجل فاضل وما زيد بشي الا شي حقير واما اذا كان معرفا فلا ولعلهم نظروا الى ان عدم الايجاب وان زال بالا
الا ان من الاستغراقية لما لزمت المنكر وضعا والبا المذكورة اصلها ان يدخل على النكرة لان موضعها الخبر
واصل المنكر جاز ان يعملا في المنكر لمشابهته ما ينبغي ان يدخلانه وان كان في حيز الايجاب وسهل ذلك عدم مباشرة
الحرفين للمجرورين والاولى المنع من ذلك لان العلة المذكورة قبل في امتناع جرهما لما بعد الا يعم المعرف والمنكر
وما ذكروه كان يمكن ان يعتذر به لو ثبت في النقل جر المنكر بعدها الا انهما وقال ابو علي انما لم يجز البدل في ما جاني من
احد الا زيد ونصبه في لا رجل الا زيد لامتناع دخول من الاستغراقية على المعرفة وعمل لا التبرية فيها ولا يطرد
هذا التعليل في نحو ما جاني من احد الا رجل صالح ولا يجوز جره اتفاقا منهم ولا في نحو لا رجل في الدار الا رجل فاضل
فانه لا يجوز ابداله على اللفظ اجماعا ولنا ان نقول انما لم يجز الابدال على لفظ الا اسم لا وخبر ما المذكورين لان اعمالهما
فيما بعد الا يقتضي بقا نفيهما بعدها اذ لا يعملان الا للنفي ومجي الا يقتضي زوال نفيهما بعدها فلزم التناقض
فان قيل يلزم مثله في ليس وجوزتم انا قايما ليس زيد شيا الا شيا لا يعبا به لان معنى ليس وما سوا لكاعام

قلت سلمنا تساوي معنييهما ولا يلزم التناقض لان اعمال ليس فيما بعد الا لا يقتضي بقا نفيها بعد الا اذ عملها
ليس للنفي بل لكونها فعلا وفعليتها لا تزول بالا كما يزول نفيها فان قيل فقد اثبت لها معنيين احدهما يزول
بالا وهو النفي والثاني لا يزول به وهو الفعلية وما مثلها في المعنى اتفاقا فلزم ان يكون في ما ايضا معنى
الفعلية قلت كان معنى ليس في الاصل ما كان وانما حكمنا بذلك للحوق علامات الافعال اياها نحو لست
ولست ثم سلبت الدلالة على الزمن الماضي فبقيت مفيدة لنفي كون مضمون خبرها مطلقا او في الحال كما هي في معنى
نفي كون مضمون الخبر وهو معنى ليس و نفي مضمون الخبر وهو معنى ما شي واحد في الحقيقة والمغزى وان
كان في نفي الكون معنى الفعلية وليس في اتحاد معنى النفي في لفظ آخر ذلك وهو معنى ما ثم قيل انهما بمعنى
واحد ورب ابن في الحقيقة ورب شيئين معناهما الوضعي مختلفان ومؤداهما شي واحد فاذا ثبت هذا
قلنا ان الا انقضت معنى النفي في ليس وبقي معنى الكون وهو الناصب للخبر دون النفي بحاله كما في ما كان
زيد الا منطلقا واما ان ليس ايضا يفيد اتحاد معنى نفي الكون في لفظ آخر وهو ما لا بعدها فينبغي ان يكون
حرفا ولا يكون فيها حتى الفعلية فالجواب ان ذلك فيها عارض وكان اصلها ان يكون لمعنى ما ثبت وما حصل
فيفيد معنى في نفسها كساير الافعال التامة فافادتها للكون المنفي في غيرها وافادة لفظ كان الكون
المثبت في غيرها عارضة كتجرد عسى وبيس عن الزمان كما سبق في اول الكتاب فان قلت فاذا لم يجز
الجر ولا النصب فيما بعد الا في نحو ما زيد بشي الا شي لا يعبا به ولم يجز النصب في ما زيد شيئا الا شي لا يعبا به
فما وجه الرفع قلت المبتدا والخبر بقيا فضلا كما مر في حد الاعراب الا ان النواسخ اذا دخلت على المبتدا
عليهما لكن بقي عملهما تقديرا اذا كان العامل حرفا لضعفه فمن ثم اذا كان العامل حرفا لا يغير معنى جاز
اعتبار ذلك المقدر بلا ضرورة نحو ان زيدا قايم وعمرو وان غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر الا اذا
اضطر اليه كما فيما نحن فيه فانه لم يبق طريق الا اعتبار ذلك المقدر وسهل ذلك الاعتبار ضعفها الجانبية
في العمل لعدم لزومها احد القبيلين كساير العوامل ولذلك اهملها بنو تميم وهو القياس ولضعفها في العمل
يلغى بتقدم الخبر وبتوسط ان بينها وبين المعمول لكن اذا وجد مثل ذلك ثم لم يحمل على محل الاعراب المحلي فلا يقال
ما زيد رجلا ظريف ولا ما هو رجلا وامرأة بالرفع فاذا اضطر الى الحمل عليه كما في ما زيد بشي او شيا الا شي
وفي نحو ما زيد بقايم او قايما بل قاعد او ولكن قاعد كما فيهما فالواجب الحمل عليه اجابة لداعي الضرورة هذا
وفي رفع ما بعد الا في نحو لا احد فيها الا زيد وجهان الابدال من محل لا احد والابدال من الضمير المستكن
في قولك فيها كما قلنا في نحو ما رايت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع ولا يمتنع النصب على الاستثناء لكنه ههنا
اقل من النصب في نحو ما جاءني احد الا زيدا لان النصب على الاستثناء مطلقا اقل من البدل على ما تقدم وهو
مع قلته ملبس بما لا يجوز من البدل من اللفظ في نحو لا رجل فيها الا زيدا ولا ملبس بالبدل في ما جاءني احد الا زيدا
والا في ما رايت احدا الا زيدا فانه يلبس بالبدل جاز بعض هذا الالتباس مجي النصب في نحو لا احد فيها الا زيدا الا في
القليل قال الشاعر حماها وحروفا لا انيس بها الا الضوابح والاصداء والبوما وقال ولا امر للمعصي
الا مصعا و قال الخليل مصعا حال وجاز تنكير ذي الحال لكونه عاما كانه قال للمعصي امر مصعا
واما نحو قولك لا اله الا الله ولا فتى الا علي ولا سيف الا ذو الفقار فالنصب على الاستثناء فيه اضعف منه
في نحو لا احد فيها الا زيدا لانه لا عامل فيه وهو خبر لا محذوف الا قبل الاستثناء والبدل وفي نحو لا احد فيها

الا زيدا الخامس وهو ضعيف لا وجه لها يعرف واما من جهة الحمل على المعنى قولهم وان كان ضعيفا حملا على ما
قال سيبويه ان احدا لا يقول ذلك الا زيد فيبدل زيدا من الضمير في يقول فيرفع اي من احدا فينصبه
وانما ضعف لان لفظ احد لا يستعمل في الواجب وانما نفيت بعد ان اوجبت وانما اغتفر ذلك مع ضعفه
حملا على المعنى لان المعنى لا يقول ذلك احد الا زيدا كما جاز ان تقول علمت زيدا ابو من هو برفع زيد لما كان المعنى
علمت ابو من زيد على ما يجي في افعال القلوب فلما اجريته مجرى الواقع في حيز النفي جاز ان يكون الا زيد بدلا من لفظ
احدا كما جاز ان يكون نصبا على الاستثناء وانما جاز ذلك لاختصاص احد بغير الموجب فكانه وقع في حيز غير
الموجب فلا يجوز ان تقول قياسا عليه اما القوم فما رايتهم الا زيد بالرفع بدلا من القوم وان كان القوم في المعنى في
حيز النفي ايضا اذ المعنى ما رايت القوم الا زيدا ولا باس بان نذكر بعض ما اهمله المصنف من احكام الاستثناء و
هي انواع احدها ان ما بعد الا لا يعمل فيما قبلها مطلقا لما قلنا في فاء السببية وواو العطف واخواتهما في
المنصوب على شريطة التفسير ولا يعمل ما قبلها فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون مستثنى منه او تابعا للمستثنى
على ما مر في باب الفاعل وثانيها انه لا يستثنى باداة واحدة شيان بلا عطف خلافا للقوم فلا يقال ما ضرب احد
احدا الا زيد عمرا على ان كلا الاسمين مستثنى بالا المذكورة بل يقال ذلك على ان الاسم الثاني معمول المضمر اي ضرب
عمرا وقد ذكرنا ما فيه في باب الفاعل وثالثها انه لا يمتنع استثناء النصف خلافا لبعض البصرية يقال له علي
عشرة الا خمسة وكذا لا يمتنع استثناء الاكثر نحو له علي عشرة الا سبعة او ثمانية وفاقا للكوفيين ولعل المانعين
في الصورتين توهموا ان المتكلم متجوز في ذكر المستثنى منه اذ يذكر لفظ الكل ويريد البعض ثم يعود الى
التحقيق فيخرج ما توهم المخاطب دخوله في لفظ ذلك الكل كما يسمى التسعة مثلا عشرة ثم يرجع الى التحقيق فيخرج
الواحد الذي لم يلزم السامع ولا يطلق اسم الكل الا على ما يقرب من الكلية والتمام بان يكون الناقص منه اقل
من النصف ويبعد ان يطلق اسم الكل على نصفه وابعد منه ان يطلق على اقل من نصفه وهذا الذي توهموه
مثل القول الاول المذكور في تحقيق معنى الاستثناء وقد ابطلناه فلنرجع اليه ثم نقول الغرض من ذكر المستثنى
منه والمستثنى بيان حكمين باخصر لفظ كقولك جاءني القوم الا زيدا لو قلت جاءني غير زيد لم يكن نصا على انه لم يجيك
زيد ولو قلت لم يجيني زيد لم يدل على ان جاءك غيره وافادت جاءني القوم الا زيدا الفايدتين وكذا في لم يجيني
القوم الا زيد على العكس وكذا تقول في العدد لو قال شخص لي عليك عشرة فقلت لك علي عشرة الا درهمين كان
نصا في انه ليس عليك زايد على الثمانية ولو قلت مكانه لك علي ثمانية لم يكن نصا فيه فاذا كان في الاستثناء
هذا الغرض وهو متصور في استثناء النصف والاكثر فلا منع منهما ونقول مع هذا كله انك لو قلت ابتداء
بلا احتياج الى تعيين العشرة لك علي عشرة الا خمسة او الا ستة لاستهجن بلا ريب لها لو كان جواب من قال لي عليك عشرة
او حصل هناك داع آخر الى تخصيص العشرة لم يستهجن وان بقي واحد نحو قولك لك علي عشرة الا تسعة ورابعها
انه اذا اجتمع شيان فصاعدا يصلحان لان يستثنى منهما فاما ان يتغايرا معنى اولا فان تغايرا وامكن اشتراكهما
في ذلك الاستثناء بلا بعد اشتركا فيه نحو ما بر اب وابن الا زيد اي زيد اب بار وابن بار فان لم يمكن الاشتراك
نحو ما فضل ابن ابا الا زيدا او كان بعيدا نحو ما ضرب احد احدا الا زيدا فان الاغلب مغايرة الفاعل للمفعول
نظرت فان تعين دخول المستثنى في احدهما دون الآخر فهو استثناء منه وليه اولا نحو ما فاذى وصي نبيا
الا عليا وان احتمل دخوله في كل واحد منهما فان تاخر عنهما المستثنى فهو من الاخير نحو ما فضل ابن ابا الا زيدا

وكذا ما فضل الا ابن الا زيدا لان اختصاصه بالاقرب اولى لما تقدم ويجوز ردهما اليهما معا وان تقدمهما فان كان
احدهما من نوعها لفظا او معنى فالاستثنا منه لان من نعته بعد الفصل فكان الاستثنا وليه بعده وذلك نحو ما
فضل الا زيدا ابا ابن او من ابن وان لم يكن احدهما من نوعها فالاول اولى لقربه نحو ما فضلت الا زيدا احدا على احد
ويقدر للاخير عاملا على ما تقدم في باب الفاعل وان توسطهما فالمتقدم احق به لان اصل المستثنى تلوه عن المستثنى
منه وذلك نحو ما فضل ابا الا زيدا ابن ويقدر ايضا للاخير عامل وان لم يتغاير معنى استثني كما فيه وان اختلف
العاملان فيهما نحو ما ضرب احد وما مل الا خالدا لا زيدا لا فاعل قبل ضربه احد ومثل قوله تعالى فاجلدوهم ثمانين
جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا كما مر وخامسها انك اذا كررت الا فاما ان تكررها للتاكيد اولا فان كررتها
للتاكيد فاما ان يكون ما بعدها عطف النسق ولا بد من حرف العطف بل الا نحو ما جاني الا زيد والا عمرو واما ان يكون
بدلا وهو اما بدل الكل نحو ما جاني الا زيد الا اخوك اذا كان ثم زيد او بدل البعض نحو ما ضربت الا زيدا الا راسه
او بدل الاشتمال نحو اعجبني الا زيد الا علمه او بدل الغلط نحو ما جاني الا زيد الا عمرو واما ان يكون عطف بيان نحو ما
اتاني الا اخوك الا زيد اذا كان زيد هو الاخ وان كررتها لغير التاكيد فاما ان يمكن استثنا كل تال من متلوه
اولا فان امكن فاما ان يكون في العدد او في غيره فالذي في غير العدد نحو جاني المكيون الا قريشا الا هاشميا
الا عقيلا في الموجب فلا يجوز في كل وتر الا النصب على الاستثنا لانه عن موجب والقياس ان يجوز في كل شفع
الابدال والنصب على الاستثنا لانه عن غير موجب والمستثنى منه مذكور ويعني بالوتر الاول والثالث و
الخامس والسابع والتاسع والحادي عشر وهلم على هذا وبالشفع الثاني والرابع والسادس ونحوها فكل
وتر منفي خارج وكل شفع مثبت داخل فيكون في مسلتنا قد جاك من المكيين غير قريش مع جميع بني هاشم الا عقيلا
وتقول في غير الموجب ما جاني المكيون الا قريش الا هاشميا الا عقيلا فالقياس ان يجوز لك في كل وتر النصب
على الاستثنا والبدل لانه عن غير موجب والمستثنى منه مذكور ولا يجوز في الشفع الا النصب على الاستثنا لانه
موجب فكل وتر مثبت داخل وكل شفع منفي خارج فيكون في مسلتنا قد جاك من المكيين مع عقيل جميع قريش
الا هاشميا والذي في العدد نحو له علي عشرة الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلثة الا
اثنين الا واحدا في الموجب فكل وتر منفي خارج وكل شفع موجب داخل كما كان في موجب غير العدد فيلزمك
بالاقرار خمسة لانا اخرجنا التسعة من العشرة بقي واحد ادخلنا ثمانية صارت تسعة اخرجنا منها سبعة بقي
اثنان ادخلنا معها ستة صارت ثمانية اخرجنا منها خمسة بقي ثلثة ادخلنا معها اربعة صارت سبعة اخرجنا
منها ثلثة بقي اربعة ادخلنا معها اثنين صارت ستة اخرجنا منها واحدا بقي خمسة والاعراب في الشفع والوتر
كما مضى في موجب غير العدد وتقول في غير الموجب من العدد ما له علي عشرة الا تسعة الا ثمانية الى آخره فالقياس
ان يكون كل وتر داخلا وكل شفع خارجا فيكون التسعة مثبتة داخلة يسقط منها ثمانية يبقى واحد
يضم اليه سبعة تصير ثمانية يسقط منها ستة يبقى اثنان تضم اليه خمسة تصير سبعة يسقط منها اربعة يبقى
ثلثة تضم اليها ثلثة تصير ستة يسقط منها اثنين يبقى اربعة فضم اليها واحدا يصير خمسة فيلزمه خمسة والاعراب
في الشفع والوتر كما في غير العدد الذي هو غير موجب هذا هو القياس الا ان الفقهاء قالوا اذا قلت ما له علي
عشرة الا تسعة بالنصب لم يكن مقرا بشي لان المعنى ما له عشرة مستثنى منها تسعة اي ما له علي واحد واذا قلت
تسعة بالرفع على البدل يلزمك تسعة لان المعنى ما له علي الا تسعة وفي الفرق نظر لان البدل والنصب على

على الاستثنا كلاهما استثنا ولا فرق بينهما اتفاقا في نحو جاني القوم الا زيدا وزيد وان يوجد ذلك على مذهب
ابي حنيفة على وهنه وهو ان الاستثنا من المنفي لا يكون موجبا تمسكا بنحو لا صلاة الا بفاتحة الكتاب فانه لا يلزم
ان يثبت مع الفاتحة صلوة اجزان اخلال ساير شروطها كان عليهم ان لا يفرقوا بين البدل والنصب على الاستثناء
اذ كلاهما استثنا وعلى الجملة فلا ادري صحة ما قالوا وان لم يكن استثنا تال من متلوه فان كان في العدد نحو
قولك له علي عشرة الا ثلثة الا اربعة فذهب الفرا ههنا ايضا ان الوتر اي الثلثة منفي خارج والشفع اي الاربعة
موجب داخل فيكون معنى عشرة الا ثلثة سبعة باخراج ثلثة من عشرة وقولك بعد ذلك الا اربعة يدخله الا اربعة
ويزيدها على السبعة فيكون احد عشر وفيه نظر لان الاستثناء بعد المنفي انما يكون موجبا اذا كان من ذلك
المنفي وقولك الا اربعة لا يمكن ان يكون من الثلثة فهو اما من العشرة كان الا يليه منه او من السبعة الباقية
بعد الاستثنا الاول وكلتاهما مثبتان فيكون الاربعة على التقديرين منفية فيكون الاقرار بثلثة على
الوجهين ومذهب غيره ان الاستثنائين من المستثنى منه الاول فيكون الاقرار بثلثة كما بينا وان كان المستثنى
الاول اكثر من المستثنى منه او مساويا له بطل الاستثنا قولا واحدا نحو له علي عشرة الا ستة وكذا اذا قلت
له علي عشرة الا خمسة الا ستة فالاستثنا الثاني لغو عند غير الفرا لانه لا يمكن استثنا الخمسة والستة
من العشرة وعند الفرا يلغو ويلزمه احد عشر وان كان في غير العدد فاما ان يكون المستثنى منه واحدا
اولا فان كان واحدا ولم يكن الاستثنا مفرغا فان تقدمت المكررات على المستثنى منه فالجميع منصوب
على الاستثنا نحو ما جاني الا زيدا الا عمرا الا خالدا احد اذ لا يمكن ابدال احدها من المستثنى منه وان تاخرت
عن المستثنى منه فلاحد المستثنيات سواء كان الذي يلي المستثنى منه او غيره النصب على الاستثنا او الابدال
والباقي واجب النصب بعد الابدال لان المبدل منه مرة لا يبدل منه اخرى اذ صار بالابدال منه او لا
كالساقط ومثاله ما جاني احد الا زيد او الا زيدا الا عمرا الا خالدا الا بكرا وان توسطها المستثنى منه
فما تقدم عليه النصب لا غير على الاستثنا واحد المتاخرات جاز الابدال والنصب على الاستثنا وباقيها
واجب النصب بعد الابدال نحو ما جاني الا زيدا الا عمرو احد الا بكرا او بكرا الا خالدا وان كان الاستثنا
مفرغا شغل العامل ببعضها ايها كان ونصب ما سواه على الاستثنا وجوبا لامتناع شغل الفعل
باكثر من واحد وامتنع الابدال ايضا فلم يبق الا النصب على الاستثنا نحو ما جاني الا زيد الا بكرا الا خالدا
ونقل عن الاخفش تجويز اضمار حرف العطف في مثله فيعطف على ما اشتغل به الفعل وليس اضمار حرف
العطف بالفاشي المشهور واعلم ان في جميع هذه الاقسام من المفرغ وغيره ومستثنياتها مخرجة من
متعدد واحد ظاهر في غير المفرغ مقدر في المفرغ ففي قولك ما جاني احد الا زيدا الا عمرا الا بكرا الا خالدا
زيد مخرج من احد وعمرو مخرج مما بقي من احد بعد اخراج زيد اي ما جاني غير زيد الا عمرو وخالد مخرج مما بقي
من احد بعد اخراج زيد وعمرو اي ما جاني غير زيد وعمرو الا خالد فالكل مستثنى من المنفي الاول فيكون الكل
مثبتا وكذا في المفرغ نحو ما جاني الا زيد الا عمرا الا خالدا وعمرو مستثنى من المتعدد المقدر بعد خروج زيد وخالد
مخرج منه بعد خروج زيد وعمرو وكذا لو كان الاول موجبا نحو جاني القوم الا زيدا الا عمرا والا خالدا و
لا يجوز التفريغ والابدال ههنا اي جاني غير زيد من جملة القوم الا عمرا وجاني غير زيد وعمرو من جملتهم
الا خالدا وكل المستثنيات ههنا منفية وان كان المستثنى منه اكثر من واحد فان كان في غير الموجب لم يجز

في ثاني المستثنيين الا النصب على الاستثناء نحو الا ... الا زيدا لان ... الاول
تعذرا استثناء من موجب والمعنى كل احد اكل الخبز فقط الا زيدا فانه لم ياكله فقط بل اكل شيا آخر ايضا
فان لم تذكرما استثني منه المستثنى الاول كما ذكرنا اشتغل العامل به كما رايت وان ذكرته جاز في
المستثنى الاول الابدال والنصب على الاستثناء نحو ما اكل احد شيا الا الخبز الا زيدا وان كان الكلام
موجبا فلا بد من ذكر المستثنى منهما لان الموجب لا يفرغ على ما تقدم تقول اكل القوم جميع الطعام الا الخبز
الا زيدا والنصب واجب في اول المستثنيين لانه عن موجب واما ثانيهما فالقياس جواز ابداله ونصبه
على الاستثناء لانه في المعنى عن غير موجب بسبب نقض الا لمعنى الايجاب والمعنى ما اكل القوم الخبز
الا زيد والا زيدا وان كان القوم في اللفظ في حيز الايجاب وسادسها ان الجمل المعطوف بعضها على بعض
بالواو اذا تعقبها الاستثناء الصالح للجميع كقوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة
ابدا الآية فما يقتضيه مذهب محققي البصرية وهو ان الجمل كلها عاملة في المستثنى عملا عشرون في
الزعم او ان العامل معنى لفعل فيها ان الجملة الاخيرة اولى بالعمل فيه فيكون من باب تنازع العاملين فصاعدا
لمعمول واحد ولو كان العامل جميعها لزم حصول اثر واحد من مؤثرين مستقلين او اكثر وهذا مما
لا يجيزونه حملا للعوامل على المؤثرات الحقيقية واما ان كانت الجملة الاخيرة مستانفة والواو للابتداء
فلا كلام في انفرادها به كقولك اكرم بني تميم والنحاة هم البصريون الا فلانا **قوله** ومخفوض
بعد غير وسوى وسواء وبعد حاشى في الاكثر **اقول** قوله ومخفوض عطف على وهو منصوب
في اول باب الاستثناء وانما وجب خفضه بعد هذه الاسماء لكونه مضافا اليه وفي سوى اربع لغات كما في
حجة القراءة فتح السين مع المد وكسرها مع القصر وهما المشهورتان وكسر الاول مع المد وضمه مع القصر
قوله وبعد حاشى في الاكثر التزم سيبويه حرفية حاشى لقولهم حاشاي من دون نون الوقاية ولو كان
فعلا لم يجز ذلك وامتناع وقوعه صلة لما المصدرية مطرد كخلا وعدا عنه فعليته على انه روى الاخفش
قول الشاعر رايت الناس ما حاشى قريشا فانا نحن افضلهم فعالا وما حكى المازني من قول بعضهم اللهم
اغفر لي ولمن سمع حاشى الشيطان وابن الاصبع الشيطان اي جانب الغفران الشيطان شاذ
عند سيبويه وزعم الفراء انه فعل لا فاعل له والجر بعده بتقدير لام متعلق به محذوفة لكثرة الاستعمال
وهو بعيد لان ارتكاب مجذورين اثبات فعل بلا فاعل وهو غير موجود وجر بحرف جر مقدر وهو نادر
وعند المبرد يكون تارة فعلا وتارة حرف جر واذا اوليته اللام تعين عنه فعليته هذا ما قيل والاولى
انه مع اللام اسم لمجيئه معربا منونا كقراءة ابن السماك حاشى لله فنقول انه مصدر بمعنى تنزيها لله كما
قالوا في سبحان الله وهو بمعنى حاشى سبحانا قال سبحانه ثم سبحانا نعوذ به وقبلنا سبح الجودي والجمد
فيجوز على هذا ان تركب كون حاشى في جميع المواضع مصدرا بمعنى تنزيه وتنزيها واما حذف التنوين
في حاشى لله فلاستثقالهم التنوين فيما غلب عليه تجريده منها لاجل الاضافة وهذا كما قال بعضهم في
قوله سبحان من علقمة الفاخر انه ترك تنوينه لا يدل على علمية لانه لا بل ابقاه على صورة المضاف
لما غلب استعماله مضافا كما جي في بيان سوى ويجوز ان يقول ان حاشى الجار حرف وهو في نحو
حاشى لله اسم بني لمشابهته لفظا ومعنى لحاشى الحرفية واستدل المبرد على فعليته بتصرفه نحو حاشيت

زيدا اما مثليه قال النابغة وما احاشي من الاقوام من احد وليس بقاطع لانه يجوز ان يكون مشتقا من
لفظ حاشى حرفا او اسما كقولهم لوليت اي قلت لولا ولاليت اي قلت لالا وسبحت اي قلت سبحان الله
ولبيت اي قلت لبيك وهذا هو الظاهر ولان المشتق الذي هذا حاله معنى قول تلك اللفظة التي اشتق
منها فالتسبيح قول سبحان الله والتسليم قول سلام عليك والبسملة قول بسم الله وكذا غيره ومعنى
حاشيت زيدا قلت حاشى زيد واستدلاله على فعليته بالتصرف فيه والحذف نحو حاش لله ليس بقوي
لان الحرف الكثير الاستعمال قد يحذف منه نحو سو افعل في سوف افعل وكثر فيها حاش وقل حشا
لان الحذف في الاطراف اكثر واذا استعمل حاشا في الاستثناء وفي غيره فمعناه تنزيه الاسم الذي بعده
من سوء ذكر في غيره او فيه فلا يستثنى به الا في هذا المعنى وربما ارادوا تنزيه شخص من سوء فيبتدئون
بتنزيه الله سبحانه من السوء ثم يبرئون من ارادوا تبرئته على معنى ان الله منزه عن ان لا يطهر ذلك
الشخص عما يضيمه فيكون اكد وابلغ قال تعالى قلن حاش لله ما علمنا من سوء وقد جاء في كلامهم الا فيمن
ما خلا وما عدا لا قبل غيرهما فيكون تكريرا معنويا لكلمة الاستثناء وجوز الكسائي دخول الا على حاشى
الجارة واعراب غير كاعراب المستثنى بالا على التفصيل **قوله** وغير صفة حملت على الا في
الاستثناء كما حملت هي عليها في الصفة اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثناء مثل
لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا وضعف في غيره **اقول** قوله غير مبتدأ وصفة خبره اعلم ان
اصل غير الصفة المفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها اما بالذات نحو مررت برجل غير زيد واما بالصفات نحو
قولك دخلت بوجه غير الوجه الذي خرجت به والاصل هو الاول والثاني مجاز فان الوجه الذي تبين فيه
اثر الغضب كانه غير الوجه الذي لا يكون فيه ذلك بالذات ومهية المستثنى كما ذكرنا في حده هو المغايرة لما
قبل اداة الاستثناء نفيا واثباتا فلما اجتمع ما بعد غير وما بعد اداة الاستثناء في معنى المغايرة لما قبلهما
حملت ام ادوات الاستثناء اي الا في بعض المواضع على غير في الصفة وحملت غير على الا في الاستثناء في
بعض المواضع ومعنى الحمل انه صار ما بعد الا مغايرا لما قبلها ذاتا وصفة كما بعد غير ولا يعتبر مغايرته له نفيا
واثباتا كما كانت في اصلها وصار ما بعد غير مغايرا لما قبلها نفيا واثباتا كما بعد الا ولا يعتبر مغايرته له
نفيا واثباتا ذاتا او صفة كما كانت في الاصل الا ان حمل غير على الا اكثر من العكس لان غير اسم والتصرف في الاسماء
اكثر منه في الحروف فوقع غير في مواقع الا في المفرغ وغيره والموجب وغيره والمنقطع وغيره مؤخرا عن المستثنى
ومقدما عليه وبالجملة في جميع محال الا الا انه لا يدخل على الجملة كما لا يتعذر الاضافة اليها ولم يحمل الا على غير الا بالشرائط التي
نذكرها فاذا دخل الا على غير والا في الاصل حرف لا يحمل الاعراب روعي اصلها فجعل اعرابها الذي كان تستحقها
لولا المانع المذكور على ما بعدها عارية واذا دخل غير على الا واصل غير على الاسم مشغول بالجر لكونه مضافا اليه
في الاصل جعل اعرابه الذي كان يستحقه لولا المانع المذكور اي اشتغاله بالجر على نفس غير عارية فعلى هذا التقرير
لا حاجة الى ان يعتذر لانتصاب غير في الاستثناء بما قال بعضهم لما راى انتصابه من دون واسطة كما كان في
المستثنى بالا وهو انه انما انتصب بلا واسطة حرف لمشابهة الظروف المبهمة بابهامه وانما لم يحتج الى العذر
المذكور لما بينا ان حركة غير لما بعدها على الحقيقة وهي عليها عارية فكان غير هي الواسطة لانتصاب ما بعدها في الحقيقة
والدليل على ان الحركة لما بعدها حقيقة جواز العطف على محله نحو ما جاء غير زيد وعمرو بالرفع عطفا على محل زيد

لان المعني اجاني الا زيد قال الفراء يجوز ان ترفع في الاستثناء منقطعا اضيف الي معرب او مبني لكونه بمعني
الحرف يعني الا وعند البصريون لان ذلك فيه عارض غير لازم فلا اعتبار به واما اذا اضيف الي ان فلا لان
يجوز بناؤه علي الفتح كما في قوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت كما مر في باب الاضافة ويجوز ان يكون نحو قوله غير
اني قد استعين علي الهم اذ لحضا بالثوي النجا ، ومن هذا الباب اي مبنيا علي الفتح لاضافته الي ان كما في قوله
مثل ما انكم تنطقون ويجوز ان يكون منصوبا لكونه استثناء منقطعا وقولهم سلاني من قريش ويجوز ان
يقال مبناه لاضافته الي ان وان يقال منصوب لكونه في المنقطع قوله كما حملت عليها في الصفة اي حملت الا علي
غير في الصفة قوله بجمع اي ما يدل علي الجمعية جمعا كان او لا كقوم ورهط وانما شرط هذا الشرط لتوافق حالها
صفة حالها اداة استثناء وذلك لانه لابد لها في الاستثناء من مستثني منه متعدد لفظا كان او تقديرا
فلا تقول في الصفة جاني رجل الا زيد ولا يجوز تقدير الموصوف قبل الا وصفا كما جاز في غير وذلك لتكون
اظهر في كونها صفة وشرط كون الجمع منكرا لانه اذا كان معرفا نحو جاني الرجال او القوم الا زيد احتمل ان
يراد به استغراق الجنس فيصح الاستثناء واحتمل ان يشار به الي جملة يعرف المخاطب انهم زيدا
فلا يتعذر ايضا الاستثناء الذي هو الاصل في الا فلما مع حمل الا علي اصلها من الاستثناء فاختير كونه
منكرا غير محصور لئلا يتحقق دخول ما بعد الا فيه فيضطر الا مع علي حمل الا علي غير الاستثناء ، واشترط
ان يكون المنكور غير محصور والمحصور شيئان اما الجنس المستغرق نحو ما جاني رجل او رجال واما بعض منه
معلوم العدد نحو له علي عشرة دراهم او عشرون لانه ان كان محصورا علي احد الوجهين وجب دخول
ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء ، فلا يعدل عنه وذلك نحو كل رجل الا زيد جاني وله عشرة الا درهما و
ربما كان المنكر محصورا ويجوز الصفة لعدم دخوله قطعا فيه كقولك عندي عشرة رجال الا زيد ففيه الصفة
لا غير وكذا في المحصور الآخر نحو ما جاني رجلان الا زيد وما جاني رجال الا عمرو فان معني ما جاني رجلان ما جاني
اثنان من هذا الجنس وزيد ليس اثنين منه فلا يدخل فيه وكذا معني ما جاني رجال ما جاني جماعة من هذا
الجنس وعمرو ليس بجماعة فلا يدخل فيه فليس في مثله اذن الا الصفة او الاستثناء المنقطع هذا كله مبني علي
ان المستثني واجب الدخول في المستثني منه كما هو مذهب جمهور النحاة واما علي مذهب المبرد فيجوز الاستثناء
مع هذه الشروط ايضا لانه يكتفي في صحة الاستثناء بصحة الدخول وقال الاندلسي والمالكي لابد للا اذا
كانت صفة من متبوع ظاهر كما ذكر المصنف جمع او شبهه منكرا او معرف باللام الجنسية قال الشاعر وقالت
بلدة فوق بلدة قليل بها الاصوات الا بغامها ويجوز في البيت ان يكون الاستثناء ، وما بعدها بدلا من
الاصوات لان في قليل معني النفي كما ذكرنا ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء ،
قال يجوز في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد بدلا وصفة وعليه اكثر المتاخرين تمسكا بقوله وكل
اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان وقوله عليه السلام الناس كلهم هالكون الا العالمون والعالمون
كلهم هالكون الا العاملون والعاملون كلهم هالكون الا المخلصون والمخلصون علي خطر عظيم وقال ابن
الكاتبين يجوز في البيت الا ان يكون الفرقدان وهو مردود لان الحرف الموصول لا يحذف الا بعد الحروف
المذكورة في نواصب المضارع وقال المصنف في البيت شذوذان وصف كل دون المضاف اليه والمشهود
وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط قال وهذا الوصف ضرورة للشاعر

لانه لو جاز ان يوصف المضاف اليه لوصف ان يتمثل الفرقدان لم يجعل الصفة لكان يجعله استثناء ، والفرقدان
انما فصل بين بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل وقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا قال
سيبويه لا يجوز ههنا الا الوصف لانك لو قلت لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا لم يجز يعني ان البدل لا يجوز الا في غير
الموجب وليس الشرط وان لم يكن موجبا صرفا من غير الموجب الذي يجوز معه الابدال قال المصنف في
لا يجري النفي المعنوي كالنفي اللفظي الا في قلما واقل رجل واي ومتصرفاته كما مضي قال وايضا البدل لا يجوز الا حيث
يجوز الاستثناء ولا يجوز الاستثناء ههنا لان الله غير واجب الدخول في آلهة المنكر لانه غير عام والمحصور
ولو وقع ايضا الجمع المنكر في سياق النفي وقصد به الاستغراق لم يجز استثناء المفرد منه كما تقدم واجاز المبرد
رفع الله علي البدل لان في لو معني النفي اذ هو لامتناع الشيء لامتناع غيره فكانه قيل ما فيهما آلهة الا الله وهذا
كما اجري الزجاج التحضيض في قوله تعالى فلولا كانت قرية آمنت الآية مجري النفي فاجاز البدل في قوم يونس والاولي
منع اجراء الشرط والتحضيض في جواز الابدال والتفريغ معهما مجري النفي اذ لم يثبت واما علم وجوب دخول
الله في آلهة فلا يضر المبرد لانه يكتفي في جواز الاستثناء بصحة الدخول كما تقدم قوله وهو في غيره ضعيف يعني
جعل الا صفة في غير مثل هذا الموضع الجامع للشروط المذكورة كما في قوله وكل اخ مفارقه اخوه البيت ضعيف
هذا عند المصنف ولا يضعف عند سيبويه واتباعه كما تقدم قوله واعراب سوي وسواء النصب
علي الظرف علي الاصح اقول انما انتصب سوي لانه في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكانا
قال تعالي مكانا سوي اي مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معني الوصف اي
معني الاستواء الذي كان في سوي فصار بمعني مكانا فقط ثم استعمل سوي استعمال لفظ مكان لما قام مقامه
في افادة معني البدل تقول انت لي مكان عمرو اي بدله لان البدل ساد مسد المبدل منه وكائن مكانه ثم استعمل معني
البدل في الاستثناء لانك اذا قلت جاني القوم بل زيدا فادان زيدا لم يات لكن جرد عن معني البدل ثم ايضا
لمطلق معني الاستثناء ، فسوي في الاصل مكان مستو ثم صار بمعني مكان ثم بمعني بدل ثم بمعني الاستثناء ، ولا يجوز
في سوي القطع عن المضاف اليه كما يجوز في غير علي ما يجي والتزم بعضهم وجوب اضافته الي المعارف فلا يجوز
جاني القوم سوي رجل منهم طويل وهو الظاهر في كلامهم وعند البصريين هو لازم النصب علي الظرفية لانه في
الاصل صفة ظرف والاولي في صفات الظروف اذا حذفت موصوفاتها النصب فنصبه علي كونه ظرفا في الاصل
والا فليس الان فيه معني الظرفية والدليل علي ظرفيته في الاصل وقوعه صلة بخلاف غير نحو جاني الذي سوي زيد
وعند الكوفيين يجوز خروجها عن الظرفية والتصرف فيها رفعا ونصبا وجرا كغير وذلك لخروجها عن معني
الظرفية الي معني الاستثناء ، قال ولم يبق سوي العدوان دناهم كما دانوا وقال تجانف عن جو اليمامة
يا فتي وما علمت عن اهلها لسوائكا ومثله عند البصريين شاذ لا يجي الا في ضرورة الشعر وزعم الاخفش ان
سوا اذا اخرجوه عن الظرفية ايضا نصبوه استنكارا للرفع فيقولون جاني سواك وفي الدار سواك ومثل
هذا في استنكاد الرفع فجاعلت انتصابه علي الظرفية قوله تعالى ومنهم دون ذلك ولقد تقطع بينكم و
بقولي فوق السماء ودون السماء واعلم ان المستثني قد يحذف مع الا وغير الكائنين بعد ليس
فقط كما يحذف ما اضيف اليه غير الكائن بعد لا تقول جاني زيد ليس الا وليس غير بالضم تشبيها لغير
بالغايات نحو حذف المضاف اليه كما في الظروف المبنية وغير خبر ليس اي ليس الجائي غيره وقال

الاخفش يجوز ان يكون اسم و فيه حذف المضاف اليه وابقاء المضاف على حاله كقوله خالط من سلمى خياشيم وفا وهو ضعيف
من وجهين احدهما ان حذف خبر ليس قليل والثاني ان حذف المضاف اليه وابقاء المضاف على حاله قليل وقد يقال
ليس غير بالنصب على ابقاء المضاف على حاله بعد حذف المضاف اليه وقد يبنون غير على ما حكاه الاخفش في الحالين
نحو ليس غير وليس غيرٌ كما يبنون كل وبعض عوضا من المضاف اليه وحكى الاخفش ليس غيرُه وهذا مما يقوي
مذهبه من كون ليس غير بالضم على حذف الخبر ويجوز ان يقال حسن حذف خبر ليس ههنا وان كان قليلا في غير
هذا الموضع لكثرة استعماله في الاستثناء والنصب على اضمار اسم ليس اي ليس الجائي غيره واذا اضيف غير ظاهرا
جاز عند الاخفش ان ياتي بعدها بلم يكن نحو جاءني زيد لم يكن غيرُه وغيرَه بالرفع والنصب على التفسيرين المذكورين
قال ويقولون جاءني ليس غيرك وغيرك ولم يكن غيرك وغيرك واما لا سيما فليس من كلمات الاستثناء حقيقة بل المذكور
بعده منبه على اولويته بالحكم المتقدم واما علم كلامه لان ما بعده مخرج عما قبله من حيث اولويته
بالحكم المتقدم فان جر ما بعده فما مضاف اليه وما زايدة ويحتمل ان يكون نكرة غير موصوفة
والاسم بعدها بدل منها وان رفع وهو اقل من الجر فخبر مبتدا محذوف وما بمعنى الذي او نكرة
موصوفة بجملة اسمية وانما كان اقل لان حذف احد جزئي الجملة الاسمية التي هي صلة كقراءة من قرأ
تماما على الذي احسنُ او صفة قليل وليس نصب الاسم بعد لا سيما بقياس لكنه روي بيت امرء القيس
ولا سيما يوما بدارة جلجل بنصب يوما ايضا فتكلفوا للنصب وجوها قال بعضهم ما نكرة غير
موصوفة ونصب يوما باضمار فعل اي اعني يوما وقيل على التمييز قال الاندلسي لا ينتصب بعد
لا سيما الا النكرة ولا وجه لنصب المعرفة وهذا القول منه موذن بجواز نصبه قياسا على انه تمييز
لازما تقدير التنوين كما في كم رجلا اذ لو كان باضمار فعل لاستوى المعرفة والنكرة قال الاخفش
في قولهم ان فلانا اكرم لا سيما ان اتيته قاعدا ما ههنا زايدة عوضا من المضاف اليه اي ولا مثله ان
اتيته قاعدا واعلم ان الواو التي تدخل على لا سيما في بعض المواضع كقوله ولا سيما يوما بدارة جلجل
اعتراضية كما في قوله فانت طلاق والطلاق اليه اذ هي مع ما بعدها سد مسد جملة مستقلة والسي هي
المثل فمعنى جاءني القوم ولا سيما زيد اي ولا مثل زيد موجود من القوم الذين جاؤني اي هو
كان اخص به واشد اخلاصا في المجي وخبر لا محذوف وتصرف في هذه اللفظة تصرفات كثيرة
لكثرة استعمالها فقيل سيما بحذف لا ولا سيما بتخفيف الياء مع وجود لا وحذفها وقد يحذف
ما بعد لا سيما على جعله بمعنى خصوصا فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق وذلك
كما مر في باب الاختصاص من نقل نحو ايها الرجل من باب النداء الى باب الاختصاص لجامع بينهما
معنوي فصار في نحو انا افعل كذا ايها الرجل منصوب المحل على الحال مع بقاء ظاهره على
الحالة التي كان عليها في النداء من ضم اي ورفع الرجل كذلك لا سيما ههنا يكون باقيا على
نصبه الذي كان له في الاصل حين كان اسم لا التبرية مع كونه منصوب المحل على المصدر
لقيامه مقام خصوصا فاذا قلت احب زيدا ولا سيما راكبا على الفرس فهو بمعنى وخصوصا
راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر اي واخصه بزيادة المحبة خصوصا راكبا وكذا
في نحو احبه ولا سيما وهو راكب وكذا قولك احبه ولا سيما ان ركب اي وخصوصا ان ركب

جواب الشرط من قوله خصوصا اي ركب اخصه بزيادة المحبة ويجوز ان يحمل على معنى المصدر اللازم اي
اختصاصا فيكون معنى وخصوصا راكبا اي ويختص بفضل محبته راكبا وعلى هذا ينبغي ان يؤول ما ذكر
الاخفش اعني قوله ان فلانا لكريم لا سيما ان اتيته قاعدا اي يختص بزيادة الكرم اختصاصا في حال قعوده
ويجوز مجي الواو قبل لا سيما اذا جعلته بمعنى المصدر وعدم مجيها الا ان مجيها اكثر وهي اعتراضية
كما ذكرنا ويجوز ان يكون عطفا والاول اولى واعرف وقد يقال لا سواما قام مقام لا سيما واعلم ان
الاصل الا ان تدخل على الاسم وقد يليها في المفرغ فعل مضارع اما خبر المبتدا كقولك ما الناس الا
يعبرون وما زيد الا يقوم او نحو ما جاءني زيد الا يضحك او صفة نحو ما جاءني منهم رجل الا يقوم ويفصل
ويجوز ان يكون هذا حالا لعموم ذي الحال وانما شرط التفريغ ليكون الا ملغاة عن العمل على قول او
عن التوصل بها الى العمل على قول آخر فيسهل دخولها على ما يقتضيها من الاسم لانكسار شوكتها بالالغاء
وشرط كون الفعل مضارعا لمشابهته للاسم واما الماضي فجوزوا ان يليها في المفرغ باحد شيئين وذلك
اما قد نحو ما الناس الا قد عبروا وذلك لتقريبها له من الحال المشبه للاسم واما تقدم ماض منفي
نحو قولك ما انعمت عليه الا شكر وما اتيته الا اتاني وعنه عليه السلام ما ايس الشيطان من بني آدم
الا اتاهم من قبل النساء وذلك اذا قصد لزوم تعقب مضمون ما بعد الا لمضمون ما قبلها وانما
جاز ان يليها الماضي مع هذا القصد لان هذا المعنى هو معنى الشرط والجزاء في الاغلب نحو ان جيتني
اكرمتك وانما قلت في الاغلب لانه قد لا يكون مضمون الجزاء متعقبا لمضمون الشرط بل يكون مقارنا
له في الزمان نحو ان كان هناك نار كان احتراق وان كان احتراق فهناك نار وان كان الانسان
ناطقا فالحمار ناهق لكن التعقب المذكور هو الاغلب فلما كان تعقب مضمون ما بعد الا لمضمون ما
قبلها هو المراد وكان معنى حرف النفي مع الا مفيدا معنى الشرط والجزاء اعني لزوم الثاني للاول
جاز ان تصير بمعنى الشرط والجزاء مع حرف النفي والانفصال ما قبل الا وما بعدها صوغ الشرط
والجزاء وذلك اما بكونهما ماضيين نحو ما زرتني الا اكرمتك او مضارعين نحو ما ازوره الا يزورني
ومثل هذا هو الغالب في الشرط والجزاء اعني كونهما ماضيين او مضارعين فجاز كون الماضي
الذي بعد الا ههنا مجردا عن قد والواو مع انه حال كما ذكرنا في باب الحال وذلك لكونه متضمنا
معنى الجزاء فيكون ما بعد الا على هذا المعنى المذكور اما ماضيا مجردا او مضارعا مجردا كما رايت
وجاز ايضا ان ينظر الى كون هذا الفعل حالا في الحقيقة وان كان فيه معنى الجزاء فيكون ما بعد الا
على هذا المعنى المذكور اما ماضيا مجردا او مضارعا مجردا كما رايت وجاز ايضا ان ينظر الى كون
مثل هذا الفعل حالا في الحقيقة وان كان فيه معنى الجزاء فيوتى به ماضيا او مضارعا مع الواو نحو
ما زرته الا واكرمني ولا ازوره الا ويكرمني وانما اطرد الواو مع هذا النظر لكون مثل هذا الحال
غير مقترن مضمونه بمضمون عامله كما هو الغالب في الحال نحو جاءني زيد راكبا ولفظه ايضا منفصل عن
العامل بالا فجاز ان يستظهر مطردا في ربط مثل هذه الحال بعاملها لفظا بحرف الربط اي
الواو فمن ثم اطرد نحو ما ازوره الا ويكرمني ونحو لقيته واصلح شانه كما مر في باب الحال ويجي في
الماضي مع الواو قد ايضا نحو ما زرته الا وقد زارني ولا يجوز الاقتصار على قد فلا تقول ما زرته

الا فقد زارني لانك ان نظرت الى معنى الجزاء اي الذي يستفاد من مثل هذا الحال والجزاء لا يجوز عن
الفاء اذا كان مع قد كما يجي في بابه وان نظرت الى الحال الذي هو اصله فليس فيه حرف الربط المذكور و
انما قلنا ان الاغلب في الحال مقارنة مضمونه لمضمون عامله لانه قد يجي بخلاف ذلك كقولك خرج الصيد
معه صقر صايدا به غدا اي عازما على الصيد وكذا معنى الجزاء ما اس الشيطان من بني ادم
عمر الناس الاعازما على اتيانهم من قبلهم جعلوا المعزوم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل وقد يدخل
الا ولما بمعناها على الماضي اذا تقدمها قسم السوال نحو نشدتك بالله الا فعلت وقول عمر في كتابه الى
ابي موسى عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطا كتبه اليه لما لحن كاتبه في كتابه الى عمر وكتب من
ابي موسى وقولهم نشدتك الله من قولهم نشدته فنشد اي ذكرته فتذكر فنشد المتعدي الى واحد
مطاوع للاول المتعدي الى اثنين والمعنى ذكرتك الله بان اقسمت عليك به وقلت بالله لتفعلن
او يكون نشدت بمعنى طلبت اي نشدت لك الله كقوله تعالى انصبكم الها اي نبغي لكم اي اطلب لك
الله من بين جميع ما يقسم به الناس لاقسم به تعالى عليك ومعنى الا فعلت الا فعلك ولا النقض معنى
النفي الذي تضمنه القسم لانك اذا اطلعت غيرك بالله فقد ضيقت عليه الامر في فعلك مطلوبك فكانك
قلت ما اطلب منك الا فعلك ففعلت بمعنى المصدر مفعول به لما اطلب الذي دل عليه نشدتك الله
وانما جعلته فعلا ماضيا لقصد المبالغة في الطلب حتى كان المخاطب فعل ما تطلبه وصار ماضيا
ثم انت تخبر عنه فهو مثل قوله تعالى وسيق الذين ونادي اصحاب النار وقولهم رحمك الله ورضي
عزمت عليك اي اوجبته عليك وهو من قسم الملوك ولما في الاستثناء لا تجي الا بعد النفي ظاهرا
او مقدرا كما رايت ولا يجي الا في المفرغ نحو قوله وان كل لما جميع قوله خبر كان و
اخواتها هو المسند بعد دخولها نحو كان زيد قايما وامره على نحو خبر المبتدا، ويتقدم معرفة قوله
لما قال هو المسند تدخل فيه خبر المبتدا، وجميع ما كان في الاصل ذلك فقوله بعد دخولها يخرجها كلها
وقد ذكرنا انه يدخل في حده نحو قايم في قولك كان زيد ابوه قايم مع انه ليس بخبر كان قوله امره
على نحو خبر المبتدا، اي فيما يجوز له من كونه معرفة ونكرة ومفردا او جملة ومتقدما على المسند اليه
ومتاخرا عنه وما يجب من تقدمه على الاسم اذا كان ظرفا والاسم نكرة نحو كان في الدار رجل و
اشتماله على الضمير اذا كان جملة او مشتقا او ظرفا وغير ذلك من الاحكام المذكورة في باب المبتدا،
وقد يختص خبر كان ببعض من الاحكام نذكر بعضه هنا وبعضه في الافعال الناقصة فمما قيل
انه من خصايصه وما ذهب اليه ابن درستويه وهو انه لا يجوز ان يقع الماضي خبر كان فلا يقال
كان زيد قام ولعل ذلك لدلالة كان على الماضي فيقع المضي في خبره لغوا فينبغي ان يقال كان
زيد قايما او يقوم وكذا ينبغي ان يمنع نحو يكون زيد يقوم لمثل تلك العلة سواء وجمهورهم على انه
غير مستحسن ولا يحكمون بمطلق المنع قالوا فان وقع فلا بد من قد ظاهرة او مقدرة لتقربه
التقريب من الحال اذ لم يستفد من مجرد كان وكذا قالوا في اصبح وامسى واضحى وظل وبات
وكذا ينبغي ان يمنعوا نحو يصبح زيد يقول وكذا البواقي والاولى كما ذهب اليه ابن مالك تجويز
وقوع خبرها ماضيا بلا قد فلا يقدرها في قوله تعالى ولقد كانوا عاهدوا الله وان كان فيصح

النفي

قد وفي قول الشاعر وكان طوي كشحا على مستكنة فلا هو ابداها ولم يتقدم ولا في قوله اصبحت خلاء
واضحى اهلها احتملوا اخنى عليها الذي اخنى على لبد اذ لا منع في قيام شيئين يفيدان معنى المضي ومنع
ابن مالك وهو الحق من مضي خبر صار وليس ومادام وكل ما كان ماضيا من مازال ولا زال ومرادفاتها
اما صار فلكونها ظاهرة في الانتقال في الزمن الماضي الى حالة مستمرة وهي مضمون خبرها نحو كنت فقيرا
فصرت غنيا وان جاز مع القرينة ان لا يستمر الحال المنتقل اليها كقول المريض كنت مريضا فصرت
متمايلا ثم نكس وكذا مازال واخواتها موضوعة لاستمرار مضمون اخبارها في الماضي الا ان يمنع قرينة
وما يصلح للاستمرار هو الاسم الجامد نحو هذا اسد والصفة نحو زيد قايم او غني ومضروب او الفعل
المضارع نحو زيد يقدم في الحروب ويحمي وجوده اي هذا عادته لانه وان كان في الاصل فعلا دالا
على احد الازمنة الا انه لمضارعته اسم الفاعل لفظا ومعنى يستعمل غير مقيد بزمان استعماله فلذلك اذا
قلت كنت رايت زيدا لا يدل على الاستمرار واذا قلت كنت اراه وظاهره الاستمرار فناسب الثلاثة
اي الجامد والصفة والمضارع لصلاحيتها للاستمرار ان تقع اخبارا لصار ومازال واخواتها بخلاف
الماضي فانه لا يستعمل في الاستمرار استعمال هذه الثلاثة فلم تقع خبرا لهذه الافعال واما مادام فلم تقع
خبرها ماضيا لان ما المفيدة للمدة نحو مادر شارق تقلب الماضي في الاغلب الى معنى الاستقبال كما يجي
في قسم الافعال فلهذا تقول اجلس مادام زيد جالسا وقد يجي بمعنى الماضي كقوله تعالى مادمت فيهم
واما ليس فهي للنفي مطلقا كما هو مذهب سيبويه على ما سيجي في الافعال الناقصة والمستعمل للاطلاق
من دون تعرض للزمان اما جامد او صفة او مضارع لمشابهته اسم الفاعل بخلاف الماضي واجاز
الاندلسي وقوع اخبار ثانيهما ماضية والاولى ما تقدم لعدم السماع قوله ويتقدم معرفة هذا بخلاف خبر
المبتدا، لانه لم يجز تقديمه على المبتدا، اذا كانا معرفتين ولا قرينة للالباس لما ههنا فلا لبس وان كانا
معرفتين او منفيين لان تخالف اعرابهما رافع للبس ويكفي ظهور اعراب احدهما نحو كان زيد
هذا وينبغي ههنا ايضا اذا انتفى الاعراب فيهما ولا قرينة ان لا يجوز التقديم نحو كان الفتى هذا
قوله ويحذف عامله في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير ويجوز في مثلها اربعة
اوجه ويجب الحذف في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت اقول قوله عامله
اي عامل خبر كان واخواتها وما كان ينبغي له هذا الاطلاق لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان
واعلم انه يجوز حذف كان مع اسمها بعد ان ولو ان كان اسمها ضميرا ما علم من غايب او حاضر نحو
اطلبوا العلم ولو بالصين اي ولو كان بالصين وادفع الشر ولو اصبعا اي ولو كان الدفع
اصبعا اي قليلا وقوله قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا فما اعتذارك من شي اذا قيلا اي ان كان
حقا وتقول لا ترحلن ان فارسا وان راجلا ولو فارسا او راجلا اي ان كنت ولو كنت وكذا
الخطاب في ارحل ولو راجلا وان راجلا اي ان كنت ولو كنت واما في مثل التركيب الذي في
المتن اعني ان يكون بعد ان اسم وجزاؤها الفاء وبعد الفاء اسم مفرد نحو المرء مقتول بما قتل
ان سيفا فسيف وان خنجرا فخنجر فيقول بظرفه فان جاز مع كان المحذوف بعد ان تقدير فيه اقل
او نحو ذلك كما في قوله الناس مجزيون باعمالهم فانه يصح ان يقال ان كان عمله او في عمله خير جاز في

الاولى مع النصب الرفع ايضا ولكن على ضعف معنوي اذ معنى ان كان معه او فيه سيف وان كان في
علم ضرر معنى غير مقصود لان مراد المتكلم ان كان نفس عمله خيرا وان كان ما قتل به سيفا لا ان له اعمالا
وفي تلك الاعمال خير ولا ان في يده او في صحبته وقت القتل سيفا واما من حيث اللفظ فضعيف ايضا
لان حذف كان مع خبره الذي هو في صورة المفعول الفضلة حذف شيء كثير ولا سيما اذا كان الخبر
جارا ومجرورا بخلاف حذفه مع اسمه الذي هو خبره ولا سيما اذا كان ضميرا متصلا فان قلت
فقل ان الرفع كان التام قلت تصفيف لقلة استعمالها ولا يحذف الا كثيرة الاستعمال للتخفيف وليكون
الشيء دالا على المحذوف وان لم يحسن تقدير مثل ذلك تعين نصب الاول نحو اسير كما نسير ان راكبا
فراكب وان راجلا فراجل اي ان كنت راكبا فانا راكب ورعا جرما بعد ان وان لا مع ما بعدها انها
انه مع رجوع ضمير كان المقدر الى المصدر رما عدى يحو فجر نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف فسيف
اي ان كان قتله بسيف فقتله ايضا بسيف وحكي عن يونس مررت برجل صالح ان لا صالح فصالح
اي ان لا يكن المرور بصالح فالمرور بصالح ومررت برجل ان زيد وان عمرو وذلك لقوة الدلالة
على ما تقدم ذكره فتبين بما ذكرنا ان النصب في الاول اما مختار او واجب واما الاسم الذي بعد الفاء
فرفعه اولى لان رفعه باضمار مبتدا بعد الفاء وهو شايع كثير واما نصبه فاما بفعل او كان بعد الفاء
اي فيكون ما يقتل به سيفا او بفعل او فعل لايق نحو فتجزى خيرا وحذف المبتدا اولى لانه مفرد من
الجملة وايضا حذف المبتدا اكثر من حذف كان وعن ذلك من نحو الفعل الناصب المذكور وقيل
لان مجي الفاء مع الجملة الاسمية اكثر منه مع الفعلية ويجوز ان يقال ان مجي الفاء في الفعلية انما يقل
اذا كان الفعل ظاهرا فاما اذا كان مقدرا فلا بد من الفاء نحو ان ضربني فزيدا ضربته فاذا ثبت
ان نصب الاول ورفع الثاني اصل فعكسه يكون اقبح الوجوه لمخالفة الاصل في الموضعين ورفعهما
ونصبهما متوسطان لمخالفة الاصل في موضع واحد قوله ويجب الحذف اي يجب حذف كان بعد ان
معوضا منها ما نحو قوله ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم ياكلهم الضبع اي لان كنت فحذف
حرف الجر جوازا على القياس المذكور في المفعول له ثم حذف كان وابدل منها ما فوجب الحذف لئلا يجمع
بين العوض والمعوض منه واجاز المبرد ظهور كان على ان ما زائدة لا عوض ولا يستند ذلك الى سماع
ثم ادغم النون الساكنة في الميم وجوبا فبقي الضمير المرفوع المتصل بلا عامل يتصل به فجعل منفصلا
فصار اما انت وتقول ايضا اما زيد قائما اقمت وقال الكوفيون ان المفتوحة بمعنى المكسورة
الشرطية ويجوزون مجي ان المفتوحة شرطية قال الفراء ان في قوله تعالى ان تضل اي بفتح
الهمزة وكسرها بمعنى واحد اي بمعنى الشرط وما عندهم ايضا عوض من الفعل المحذوف ولا ارى
قولهم بعيدا من الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اياه اما المعنى فلان معنى قوله اما انت ذا نفر في
البيت ان كنت ذا عدد فلست بفرد واما اللفظ فلمجي الفاء في هذا البيت وفي قوله اما اقمت واما
انت مرتحلا فالله يكلا ما تاتي وما تذر مع عطف اما انت بفتح الهمزة على اما اقمت بكسر الهمزة
وهو حرف شرط بلا خلاف والبصريون يقولون اما انت منطلقا انطلقت معك بالرفع و
الكوفيون جوزوا جزمه بان المفتوحة الشرطية وجوزوا الرفع مع كونه جواب الشرط لكون الشرط

محذوفا وحذفها لانها ولما كان معنى الشرط مهما ظاهرا قال سيبويه دخلت ان معنى اذ فاما معنى اذ فما
واذما شرطية بلا خلاف ولا بد عند البصريين من تقدير فعل يعمل في الجار والمجرور اعني في اما انت ذا نفر
الذي هو بمعنى لان كنت ولا يصلح ان يكون ذلك لم ياكلهم لان معمول خبر ان لا يتقدم عليها واما نحو اما اليوم الجمعة
فان زيدا قائم فيجي الكلام عليه في حروف الشرط وايضا ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبل الفاء الا مع اما الشرطية
اما ظاهرة كما في قوله تعالى واما بنعمة ربك فحدث واما مقدرة نحو وربك فكبر كما يجي في حروف الشرط
فقد ان البصريون اما انت ذا نفر تنكرون ونحو وينبغي على هذا ان يكون قوله فالله يكلا جواب اما اقمت
والعامل في اما انت مرتحلا محذوف اي يكلاك الله لاجل ارتحالك وكله تكلف والاولى ان يقول ان الشرطية
الشرطية كثيرة الاستعمال مع كان الناقصة فان حذف شرطها جاز لم يضر حرف الشرط عن صورتها
نحو ان سيفا فسيف وان خنجرا وان كذبا وكذا ان حذف شرطها وجوبا مع مفسر كما في ان زيد كان منطلقا
وان حذف شرطها وجوبا بلا مفسر وجب تغيير صورتها من كسرة الهمزة الى فتحها لان بقاءها على وضعها
الاصلي مع قطعها وجوبا عن مقتضاها لا لاصل بلا مفسر هو كالعوض مستنكرة فاذا غيرت عن حالها
الوضعي سهل حذف شرطها على سبيل الوجوب لانها تصير كانها ليست في الظاهر حرف الشرط و
لا بد اذن من ما ليكون كالكافة لها عن مقتضاها اعني الشرط ثم لا تخلو اما لعند ذلك من ان يحذف
منها كان مع اسمها وخبرها او كان وحدها فان كان الاول وجب في جزائها الفاء لتوذن بها
ان اما في الاصل حرف الشرط لان الفاء على السلسلة فجي بها لما تغير صورة حرف السببية اعني ان و
سقط على سبب الوجوب جميع اجزاء السبب اعني كان مع اسمها وخبرها وذلك نحو اما زيد فمنطلق اي
اما يكن في الدنيا شيء فزيد منطلق اي ان يكن شيء موجود او يوجد انطلاقه اي هو منطلق لا محالة فلا بد
اذن من اقامة جزء من الجزاء مقام الشرط لانه لم يبق منه شيء كما يجي في حروف الشرط وان كان الثاني
فالفاء غير لازم بل يجوز حذفها والاتيان بها نحو اما زيد منطلقا انطلقت واما انت ذا نفر فان قومي
واما فتح همزة ان الشرطية من دون حذف الشرط كما ادعاه الكوفيون فليس بمشهور ويحذف كان
بعد اما المكسورة قليلا وقال سيبويه لم يجز حذف الفعل مع اما المكسورة قال ابو علي لان اما التي
بعدها اشبهت اللام في تاكيد الفعل فمن ثم جاز في اما تخافن ومن عظم ما يشبه شكرها النون
كما جاز مع اللام في نحو ليفعلن كما يجي في نون التاكيد فلم يحسن حذف الفعل مع ثبوت ما يوكده
وقد جاء كان الناقصة محذوفة بعد لدن واخواته قال من لد شولا فالى اتلائها اي من لد كان
شولا والا تلاء ان تلد الناقة فتصير ذات بلو قوله اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد دخولها مثل
ان زيدا قائم فينتقض بمثل اخوه في قولك زيد قائم اخوه قوله المنصوب بلا التي لنفي الجنس هو المسند
اليه بعد دخولها يليها نكرة مضافا او مشبها به مثل لا غلام رجل ولا عشرين درهما لك فان كان
مفردا فهو مبني على ما ينصب به وان كان معرفة او مفصولا بينه وبين لا وجب الرفع والتكرير
ونحو قضية ولا ابا حسن لها متاول اقول لم يقل اسم لا التي لنفي الجنس كما قال اسم
ان واخواتها لان كلامه في المنصوبات وجميع ما هو اسم لا المذكورة ليس منصوبا بل بعضه مبني
نحو لا رجل فلما قصد المنصوب احتاج الى التقييدات المذكورة لان اسم لا لا يكون منصوبا

لا باجتماعها وهي كونه نكرة وكونه مضافا او مشبها به وان يليها فلو اختل واحد منها لم ينصب كما يجي
ولو فصل اي اسم لا من حيث كونه اسمها لكان يكسبه ان يقول كما هو عادته في امثال المنزل اليه بعد دخولها
قوله يليها ونكرة ومضافا احوال مترادفة والعامل فيها المسند وذو الحال الضمير المجرور في اليه قوله
لا غلام رجل لك مضاف وقوله لا عشرين درهما لك مضارع له وقد بينا معنى المضارع للمضاف في
باب المنادى قوله فان كان مفردا اي فان كان اسم لا مفردا ولم يجر لهم ذكر اسم لا نصا لكن سياق
الكلام يدل عليه ولا يعود الضمير الى قوله المنصوب بلا لان المنصوب بلا لا يكون مفردا قوله على
ما ينصب به هذا اولى كما مر في باب المنادى من قولهم مبني على الفتح ليدخل فيه نحو لا غلامين لك ولا مسلمين لك
ويعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع والفتحة في لا رجل عند الزجاج
والسيرافي اعرابية خلافا للمبرد والاخفش وغيرهما وانما الاختلاف بينهم لاجمال قول سيبويه
وذلك انه قال ولا تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ثم قال وانما ترك التنوين في معمولها لانها جعلت
وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر فاول المبرد قوله تنصبه بغير تنوين انها تنصبه اولا لكن
بعد ذلك فحذف منه التنوين للبناء كما حذف في خمسة عشر للبناء اتفاقا وقال الزجاج بل مراده انه معرب
لكنه مع كونه معربا مركب مع عامله لا ينفصل عنه كما لا ينفصل عشر من خمسة عشر فحذف التنوين مع كونه
معربا لثقل بنيته مع عامله قال ابو سعيد انما ركب مع عامله لافادة لا التبرئة الاستغراق كما
افادته من الاستغراقية في هل من رجل في الدار لان لا رجل في الدار جواب هل من رجل فركبوا لا مع
النكرة كما ان من مركبة معها تطبيقا للجواب بالسؤال ثم حذفت التنوين لثقل الكلمة بالتركيب
مع كونها معربة والاولى ما ذهب اليه المبرد واصحابه لان حذف التنوين في حالة الوصل من الاسم
المنون لغير الاضافة والبناء غير معهود وايضا التركيب بين لا والمنفي ليس باشد منه بين المضاف
والمضاف اليه والجار والمجرور ولا يحذف التنوين من المنفي لان لا لا تعمل الا في النكرة ولا ومعمولها
في موضع ابتداء فلما خولف بها عن حال اخواتها خولف بلفظها يعني اختصاصها بالتنكير وكونها
مع ما تعمل فيه مبتدأ سبب بناء معمولها عند من قال باعرابه لانها بمجموع السببين خالفت ساير العوامل
كان واخواتها فخولف بمعمولها ساير المعمولات وهذا ظريف اعني بناء المعمول او حذف التنوين منه
لمخالفة العامل اخواته والحق ان يقول انه مبني لتضمنه لمن الاستغراقية وذلك لان قولك لا رجل
نص في نفي الجنس بمنزلة لا من رجل بخلاف لا رجل في الدار كما ان ما جاءني من رجل نص في الاستغراق بخلاف
ما جاءني رجل اذ يجوز ان يقال لا رجل في الدار بل رجلان لما ارادوا التنصيص على الاستغراق ضمنوا
النكرة معنى من فبنوها وانما بنيت على ما ينصب به ليكون البناء على حركة استحقتها النكرة في الاصل قبل البناء
ولم يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل
اعني الاعراب ولا يكون مضاف مبنيا الا نادرا نحو خمسة عشرك ونحوه ومن قال المنفي معرب حذف
تنوينه دلالة على كونه مركبا مع لا قال لم يتركب المضاف والمضارع له لانه لا تركب اكثر من كلمتين واما
نحو لا رجل ظريف فسيجي حكمه ونحو لا مسلمين ولا مسلمين مبني خلافا للمبرد فان قال لان النون كالتنوين الذي
موذن بالاعراب فمنقوض بنحو يا زيدان ويا زيدون وهما مبنيان مع وجود النون اذ لو كانا معربين

لقيل يا زيدين ويا زيدين والنون ليس كالتنوين في الدلالة على التمكن كما مر في اول الكتاب ونقل عنه انه قال لان
المثنى والمجموع في حكم المعطوف والمعطوف عليه والمعطوف عليه مضارع للمضاف فيجب النصب ورد بان
المعطوف عليه في باب لا مبني نحو لا رجل وامرأة وله ان يقول اردت به عطف النسق الذي يكون التابع
والمتبوع فيه كاسم واحد كما ذكرنا في النداء في ثلثة وثلثين ولا شك ان المثنى والمجموع مثل هذا المنسوق
لكنه ينتقض بيا زيدان ويا زيدون وقيل انما قال ذلك لانه ليس شيء من المركبات مثنى فيه الجزء الثاني
ومجموعا والجواب انه لم يقم دليل قاطع على ان لا مركب مع المنفي ولو سلمنا فليس ذا وهو للتركيب كما مر
بيانه وان سلمنا فنحن نقول حضرموتان وحضرموتون في المسمى بحضرموت كما يجي في باب المثنى واما جمع
سلامة المؤنث فبعضهم يبنيه على الكسر مع التنوين قياسا لا سماعا نظرا الى ان التنوين للمقابلة
لا للتمكن بدليل قوله تعالى من عرفات وهو منقوض بنحو يا مسلمات مجردا عن التنوين اتفاقا والجمهور
يكسرونه بلا تنوين لانها وان لم يكن للتمكن فهي شبيه لتنوين التمكن فيكون على هذين القولين داخلا في
عموم قوله مبني على ما ينصب به والمازني يفتحه بلا تنوين نحو قوله اودى الشباب الذي مجد عواقبه
فيه نلذ ولا لذات للشيب حذرا من مخالفته في الحركة كسر المثنى بعد لا التبرئة مما كان زعم بالحركة قبل
دخولها وهذا اولى مما قيل طردا للباب على نسق واحد واعلم ان الجار اذا دخل على لا التبرئة منع من بناء
المنفي بعدها نحو قولك كنت بلا مال وغضبت من لا شي وذلك لتعذر تقدير من بعدها اذ لا يجوز
بلا من مال وربما فتح نظرا الى لفظ لا فقيل كنت بلا مال وذلك كما بني مع لا الزائدة نظرا الى لفظها كما
انشد الاخفش لو لم يكن غطفان لا ذنوب لها الى لامت ذوو احسابها عمرا فلا زايدة وقد
اعتبرت فبني الاسم لها فما ظنك بجواز البناء مع عدم زيادتها لكنه مع ذلك قليل ونحو قوله لا تثريب عليكم
اليوم عند سيبويه وجمهور النحاة الظرف بعد المنفي لا يتعلق بالمنفي والا كان مضارعا للمضاف
فانتصب كما في لا خيرا من زيد بل الظرف متعلق بمحذوف وهو خبر المبتدا كما في قولك عليك
واليوم معمول لعليكم ويجوز العكس وكذا قوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله اليوم خبر المبتدا
وان كان رجحه اذ المعنى لا وجود عاصم على حذف المضاف وقوله من امر الله متعلق بما دل عليه
لا عاصم اي لا يعصم من امر الله فلا تظن ان مثل هذا الجار والمجرور متعلق بالمنفي وان اوهم ذلك
في الظاهر بل مثله متعلق بمحذوف وكل مصدر متصل بحرف من حروف الجر يجوز جعل ذلك الجار
خبرا عن ذلك المصدر مثبتا كان او منفيا كما تقول لا اكل عليك واليك المصير ومثل الخوف ويك
الاستغاثة وما عليك المعول وليس بك الالتجاء ومنه لا تثريب عليكم وذلك لان الخبر المقدر
ههنا اعني ما يتعلق به الجار فيه معنى المبتدا لتضمنه ضميره ولا يجوز ذلك في اسم الفاعل فلا يجوز
بكار على ان يكون خبرا عنه فلذا قدرنا مدلول لا عاصم لقوله من امر الله وتقول لا مصلي في الجامع
اذا نفيت عن الوجود من يوقع صلوته في الجامع اذ ليس في الوجود من يصلي في الجامع ويجوز ان يكون
مستقرا في الجامع من يصلي من غيره واذا قلت لا مصليا في الجامع فالمعنى ليس في الجامع مصل سواء
سواء صلى في الجامع او في غيره هذا وحكى ابو علي عن البغداديين انهم يجيزون كون الظرف و
الجار والمجرور في نحو لا امر بالمعروف ولا عاصم اليوم من امر الله من صلة المنفي المبني وفيه نظر لان المضارع

بالمضاف لاشبهه ومذهب ابن كيسان اي الاصل هذا مضارع نحو يشبه لكنه انتزع تنوينه تشبيها بالمضاف وان
كان معرفة او مفصولا لابلغو بين لا وجب الرفع والتكرير واعلم ان لا التبرية انما تعمل لمشابهتها لان ووجه
المشابهة ان ان للمبالغة في الاثبات اذ معناها التحقيق لا غير ولا التبرية للمبالغة في النفي لانها لنفي
الجنس فلما توغلتا في الطرفين اعني في النفي والاثبات تشابهتا فاعملت عملها وعملها مع من جهة المشابهة
ضعيف لوجهين احدهما ان اصلها التي هي ان انما تعمل لمشابهة الفعل لا بالاصالة فهي مشبه بالمشبه و
الثاني ان بين ان ولا التبرية تنافيا وتناقضا لا مشابهة ومقارنة فعلى هذا نقول انما لم تعمل في المعرفة
لان وجه المشابهة وهو كونها لنفي الجنس لم يمكن حصوله فيها مع دخولها على المعرفة اذ ليس المعرفة
لفظ جنس حتى ينفي الجنس باستغراقها وكذا لم تعمل في المفصول بينه وبينها لما ذكرنا من ضعف عملها فلا تقوى
على العمل في البعيد عنها وكما لم يجز العمل في المفصول لم يجز بناؤه ايضا لان الموجب للبناء تضمنه
الاستغراق ودليل تضمنها لا التبرية فلما بعد دليلها ضعف امر التضمن ومن قال ان الفتح اعراب
قال انما حذف التنوين بعد التركيب دلالة على التركيب وقد انتفى التركيب بالفصل وقيل انما لم
مع الفصل لانهما لا امتزاج لتعدي البناء منها الى المنفي بسبب التركيب فاذا انتفى التركيب امتنع تعدي
البناء اليه هو نقول ويجوز لما ذكرنا من ضعف عملها ان تلغيها مع كون المنفي نكرة غير مفصولة ويجب في
المواضع الثلاث اي التي الغيت فيها لا اما وجوبا كما في المعرفة والمفصول واما جوازا كما في النكرة المتصلة
تكرير لا ولا يجب ذلك اذا اعملتها او بنيت اسمها وذلك لان المقصود قيام القرينة على كونها لنفي الجنس
وعملها عمل ان او بناء اسمها كاف في هذا الغرض اذ لا تكونان الا مع لا التبرية فاما اذا الغيت فاجعل
تكريرها منبها على كونها لنفي الجنس في النكرات لان نفي الجنس هو تكرير النفي في الحقيقة واما في المعارف
فالتكرير جبران لما فاتها من نفي الجنس الذي لا يمكن الحصول مع المعرفة واجاز ابو العباس و
ابن كيسان عدم تكرير لا في المواضع الثلاثة اما مع المعرفة فنحو لا زيد في الدار وقولهم لا نولك ان تفعل
واما مع المفصول فنحو لا فيها رجل قال بكت جزعا واسترجعت ثم آذنت ركائبها ان لا الينا رجوعها
واما مع المنكر المتصل فنحو لا رجل في الدار قال وانت امرؤ منا خلقت لغيرنا حياتك لا نفع وموتك فاجع
ومثله قولهم لا سواء وقوله فانا ابن قيس لا براح وقوله تركتني حين لا مال اعيش به واجيب بان
قولهم لا نولك ان تفعل كذا بمعنى لا ينبغي لك ان تفعل فهي في المعنى هي الداخلة على المضارع وتلك
لا يلزم تكريرها والنول مصدر بمعنى التناول وهو ههنا بمعنى المفعول اي ليس متناولك
ومأخوذك هذا الفعل اي لا ينبغي لك ان تأخذه وتتناوله وشذوذ قوله ان لا الينا رجوعها
ولا نفع ولا براح ولا مستصرخ ولا مال وقولهم لا سواء وقيل ان لا في لا نفع وما بعده بمعنى
ليس وقد ذكرنا في المرفوعات انه لم يثبت اعمال لا عمل ليس فعلى هذا يجب تكرير لا المهملة
الداخلة على غير لفظ الفعل الا في موضعين احدهما ان تكون داخلة على الفعل تقديرا وذلك
اذا دخلت على منصوب بفعل مقدر نحو لا مرحبا اي لا لقيت مرحبا او لا رحب موضعك رحبا
ولا اهلا اي لا اتيت اهلا ولا سهلا اي لا وطئت سهلا ولا نعمة اي لا انعمت عينك نعمة وكذا
لا مسرة ولا كرامة او اذا دخلت على اسمية بمعنى الدعاء نحو لا سلام عليك ولا بك السوء لان الدعاء

بالفعل او في الانه في الاصل امر او نهي فكانه قيل لا اسلمت سلامها كما ذكرناه في باب المبتدأ ولا اصابك
السوء واذا دخلت على نولك نحو لا نولك ان تفعل كذا اي لا ينبغي كما مر وانما لم يكرر لا في هذه المواضع
لانها انما دخلت على الفعل لم يجب تكريرها الا اذا كان الفعل ماضيا غير دعاء نحو قوله فلا صدق
ولا صلى على ما يجيء في قسم الحروف وثانيهما ان تكون لا بمعنى غير مع احد ثلاثة شروط احدها ان يدخل
على لفظة شيء سواء انجر بالاضافة نحو هو ابن لا شيء او بحرف الجر اي حرف كان نحو كنت بلا شيء وغضبت من
لا شيء وما انت الا كلا شيء وخلقت من لا شيء او انتصب نحو اكلت لا شيئا سواء او ارتفع نحو انت لا شيء
وثانيها ان يجر ما بعد لا اما بالجر فيها نحو كنت بلا مال ولا بخز اذا لم يكن لفظ شيء لابهامه من حروف الجر
ولم يثبت انجراره بالاضافة واما قول جرير ما بال جهلك بعد الحلم والدين وقد علاك مشيب حين لا حين
فالاولى ان لا زائدة كما في قوله في بئر لا حور سرى وما شعر اي علاك الشيب في وقت وقت الشيب
اي لم يشب قبل اوانه اي في وقت يكون في ابانه وقت الشيب والوقت الاول يكون من الثلاثين الى
ما فوقها مثلا فاضاف الاول الى الثاني لاشتماله عليه وقال ابو علي لا غير زائدة على تاويل وقت لا وقت
اللهو كما فوق الثلاثين واما قول الشاعر جنت فلوصى حين لا حين محن فحين الاول مضاف الى
الجملة اي حين لا حين حين حاصل وثالثها ان تعطف ما بعد لا على المجرور بغير كقوله تعالى غير المغضوب
عليهم ولا الضالين وقولك زيد غير فارس ولا شجاع وتقول ايضا زيد غير الفارس ولا الشجاع ولا نحو
اسم غير زيد ولا عمرو قالوا لانهم لا عوا صورة لا غير مجعولة بمعنى غير فانها يلزم تكريرها مع العلم
واما المعرف باللام فان التعريف فيه غير مقصود قصده فهو في حكم المنكر ويجوز عدم تكريرها مع
المنكر قبل جعلها بمعنى غير نحو لا رجل ولا غلام رجل بخلاف العلم واما المعرف باللام مع لا التبرية
فلا بد فيه من تكريرها نحو لا الرجل في الدار ولا المرأة واستضعف هذا التعريف بعد خروج لا
الى معنى غير لضعفها ايضا بهذا الخروج فجوز عدم تكريرها نحو اسم غير الفارس ولا الشجاع والتي
النكرة قبل خروجها لقوتها هذا وان كان لا بمعنى غير مجردا عن هذه الشروط لزم تكرارها ايضا
نحو قوله تعالى الى ظل ذي ثلث شعب لا ظليل ولا يغني من اللهب وقولك زيد لا راكب ولا ماش
وجاءني زيد لا راكبا ولا ماشيا واما قول العوام نحو انا لا راكب فاللاان ان لا حيوان فغير
مستند الى حجة وجواز ترك التكرير مع الشرط الاول معلل بعد لا عن اصلها اعني كونها للتبرية وذلك
بتعذر نقل برح الاستغراق بعد لا لتعذر دخول حرف الجر على حرف الجر [illegible] الجار حيث لا زائدة
غير تكريرها مع العلم وهو هو الشرط الثالث معلل بكونها كالمكررة لان غير ههنا معنا وهو كون لا
بمعنى غير كونها لنفي الاسم الذي بعدها كغير فلا يكون لها صدر الكلام ويكونها للتبرية انها لنفي
مضمون الجملة فيلزمها التصدر واعلم انه قد يؤول العلم المشتهر بصفة بمنكر فيتنصب
وينزع منه لام التعريف ان كان فيه نحو لا حسن في الحسن البصري وكذا لا صعق في الصعق او
ما اضيف اليه نحو لا امرء قيس ولا ابن زبير ولا يجوز هذه المعاملة في لفظتي عبد الله وعبد الرحمن
اذ الله والرحمن لا يطلقان على غيره تعالى حتى يقدر تنكيرهما قال لا هيثم الليلة للمطي ولتاويل
بالمنكر وجهان اما ان يقدر مضاف وهو مثل فلا يتعرف بالاضافة لتوغله في الابهام واما ان يجعل في

صورة النكرة وبنزع اللام وان كان المنفي في الحقيقة هو المضاف المذكور الذي لا يتعرف بالاضافة الى
معرف كان لرعاية اللفظ واصلاحه ومن ثم قال الاخفش على هذا التاويل يمتنع وصفه لانه في صورة النكرة
فيمتنع وصفه بمعرفة وهو معرفة في الحقيقة فلا يوصف بنكرة واما ان يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلة كانه
اسم جنس موضوع لافادة ذلك المعنى لان معنى قضية ولا ابا حسن لها لا فيصل لها اذ هو علم كان يصلح
في الحكومات على ما قال النبي صلى الله عليه وسلم اقضاكم علي فصار اسمه عليه كالجنس المفيد لمعنى الفيصل ولفظه كلفظ
الفيصل وعلى هذا يمكن وصفه بالمنكر وهذا كما قالوا لكل فرعون موسى اي لكل جبار قهار فيصرف فرعون
وموسى لتنكيرهما بالمعنى المذكور وجوز الفراء اجراء المعرفة مجرى النكرة باحد التاويلين في الضمير
واسم الاشارة ايضا نحو لا اياه هنا ولا هذا وهو بعيد غير مسموع قوله وفي مثل لا حول
ولا قوة الا بالله خمسة اوجه فتحهما ونصب الثاني ورفعهما ورفع الاول على ضعف ويكون لا بمعنى
ليس وفتح الثاني اقول يعني اذا كررت لا مع النكرة عقيب كل منهما بلا فصل نكرة جاز في المجموع
خمسة اوجه الاول فتحهما ووجهه ان لا يجعل لا في الموضعين للتبرئة فيبنى اسمها كما لو انفردت كل منهما
عن صاحبها ويجوز على مذهب سيبويه ان يقدر لهما خبر لهما معا اي لا حول ولا قوة لنا اي موجودان
لنا لان مذهبه ان لا المفتوح اسمها لا يعمل في الخبر فهما في موضع الرفع فلا قوة مبتدأ معطوف على
مبتدأ والمقدر مرفوع بانه خبر المبتدأ لا خبر لا فيكون الكلام جملة واحدة نحو زيد وعمرو ضاربان ويجوز
ايضا عنده ان يقدر لكل واحد منهما خبر اي لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام
جملتين واما على مذهب غيره وهو ان لا المفتوح اسمها عاملة في الخبر عمل ان كما عملت في لا المنصوب اسمها
فيجوز ايضا ان يقدر لهما معا خبرا واحدا وذلك الخبر يكون مرفوعا بلا الاولى والثانية معا وان كانا
عاملين الا انهما متماثلان فيجوز ان يعملا في اسم واحد عملا واحدا كما في ان زيدا وان عمرا قائمان كانهما
شيء واحد وانما امتنع ان يعمل عاملان مختلفان في حالة واحدة عملا واحدا في معمول واحد قياسا على
امتناع حصول اثر من مؤثرين ويجوز ايضا عندهم ان يقدر لكل واحد منهما خبر على حاله والثاني
فتح الاول ونصب الثاني على ان يكون لا الثانية زائدة لتاكيد نفي الاولى كما في قولك ما جاءني زيد ولا عمرو ولا التي لنفي الجنس
كانك قلت لا حول وقوة كقوله لا اب وابنا مثل مروان وابنه على ما يجي فلا يجوز عند سيبويه ان يقدر
لهما خبرا واحدا بعدهما لان خبر لا حول مرفوع عنده بالابتداء وخبر قوة مرفوع بلا لان الناصبة
لاسمها عاملة عنده في الخبر وفاقا لغيره فيرتفع الخبر بعاملين مختلفين ولا يجوز فيجب ان يقدر لكل
منهما خبرا على حاله وعند غيره يجوز تقدير خبر واحد لهما لان العامل فيه عندهم لا وحدها ويجوز ان
يقدر عندهم لكل خبر والثالث فتح الاول ورفع الثاني على ان لا زائدة كما في الوجه الثاني الا ان
العطف هنا على المحل كما يجي في لا اب وابن فعند سيبويه يجوز ان يقدر لهما معا خبرا واحدا لكونه
خبر المبتدأ وعند غيره لا بل لكل واحد خبر مفرد لئلا يجتمع الابتداء ولفظ لا في الخبر ويجوز ان
يجعل لا غير زائدة بل لنفي الجنس لكن ملغاة عن العمل لما ذكرنا قبل من جواز الغائها مع كون اسمها
نكرة غير مفصولة لضعف لا في العمل وقد حصل هنا شرط الالغاء كما تقدم وهو تكرير لا لان
التكرير حاصل سواء الغيت الاولى والثانية معا كما في لا حول ولا قوة او الغيت الاولى دون الثانية

كما في لا حول ولا قوة على ما يجي بعيده او الغيت الثانية دون الاولى كما في ما سلف وهي لا حول ولا قوة ويقدر
الخبر مع جعل الثانية لا التبرئة مثله مع جعلها زائدة سواء ولا نقول ان لا الثانية ههنا تعمل عمل ليس كما
قال بعضهم لما قدمنا انه لم يثبت في كلامهم عمل لا عمل ليس والرابع رفعهما على ما ذكرنا بجواز الغاء لا التبرئة
لضعف عملها ويلزمها التكرار كما تقدم فيكون الاسمان مرفوعين بالابتداء ولا الثانية اما زائدة كما في
الوجه الثاني واما ملغاة غير زائدة كلا الاولى ومذهب سيبويه وغيره في تقدير الخبر في هذا الوجه واحد
اذ لا عامل ههنا الا الابتداء فقط فاما ان يقدر لكل واحد خبر والكلام جملتان او يقدر لهما معا
خبرا والكلام جملة واحدة والخامس رفع الاول وفتح الثاني على ان لا الاولى للتبرئة لكنها ملغاة
لما ذكرنا من جواز ذلك لضعفها وقد حصل شرط الالغاء وهو التكرير ولا يلزم مع تكرير لا ان تتوافق
الاسمان بعدهما في الاعراب اذ التكرير هو الشرط فقط وقد حصل فاذا تقرر هذا فلا حاجة الى بناء
ما ذكر المصنف من قوله ورفع لا الاول على ضعف لكونها بمعنى ليس فانا لا نضعف هذا الوجه بل هو مثل
الوجه الثالث والرابع سواء في حصول التكرير وتطابق الاسمين اعرابا ليس بشرط ولا في الجميع للتبرئة
وتقدير الخبر في هذا الوجه كما في الثالث سواء على المذهبين قوله واذا دخلت الهمزة
لم يتغير العمل ومعناها الاستفهام والعرض والتمني اقول قال الاندلسي الهمزة اعرف احدا
تقول لحق الف الاستفهام اداة النفي فيكون الالف لمجرد الاستفهام بل لا بد اما ان يكون للانكار او
للتوبيخ او للتمني او للعرض وهذا الذي قاله مخالف لظاهر قول سيبويه لانه قال اعلم ان لا في الاستفهام
تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه اذا كانت في الخبر فمن ذلك قول حسان الا طعان ولا فرسان عادية
الا تجشؤكم حول التنانير وفي مثل الا غلام بالعصي يضرب لمن لا يعتبر ولم يذكر سيبويه
ان حال لا في العرض كحالها قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي والمصنف ورد ذلك
الاندلسي وقال هذا خطأ لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال كان ولو وحروف
التحضيض يجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا تكرمه واما اذا كان الا بمعنى التمني كقوله شعر
الا سبيل الى خمر فاشربها الا سبيل الى نصر بن حجاج فالمازني والمبرد فالا حكمها حكم المجردة فيجوز عندهما
العطف والوصف على الموضع نحو الا مال كثيرا انفقه والا ماء وخمرا اشربهما وخبرها عندهما ما ظاهر
او مقدر كما في المجردة واختار المصنف والجزولي مذهبهما وقال سيبويه لا يجوز حمل التابع على الموضع
اذا التمني بعدها عن الجزء ويصير معنى اسمها معنى المفعول فمعنى الا غلام اتمنى غلاما فلا يحتاج
الى خبر لا ظاهر ولا مقدر وهو كقولك اللهم غلاما اي هب لي غلاما واما ما يلي لا اي اسمه فلا خلاف في انه
ان لفظ على ما كان عليه قبل الهمزة من النصب في المضاف والمضارع والبناء في المفرد المنكر واما قوله
الا رجلا جزاه الله خيرا يدل على محصلة تبيت ... فقال يونس نونه ضرورة وقال
الخليل الا حرف تحضيض كهلا وسلك به في قسم الحروف والفعل محذوف اي هلا ترونني رجلا وروي
بلا الغاء في التمني نحو الا رجل جزاه الله خيرا وروي الا رجل بالجر اي الا من رجل قوله
ونعت المبني الاول مفردا يليه مبني ومعرب رفعا ونصبا نحو لا رجل ظريف وظريف وظريفا ولا
فالاعراب والعطف على اللفظ وعلى المحل جائزان مثل لا اب وابنا اقول قوله نعت مبتدأ

والاول اضعف وسيجيء وقوله مفردا اي حال كون الضمير في مبني والعامل مبني اي بني النعت اذا ولي
مبني لا وكان مفردا وانما جاز بناء النعت المذكور مع انفصاله عن لا التي هي سبب البناء اذ بها يقوم معنى
الاستغراق الموجب لتضمن من لاجتماع ثلثة اشيا فيه احدها كونه مع المبني الذي وليها اعني اسم لا وفي
اللفظ متصلا به والثاني كون النفي في المعنى داخلا فيه لان المنفي في قولك لا رجل ظريف هو الظرافة
لا الرجل فكان لا داخلة عليه وكانك قلت لا ظريف فلذا لم يبن صفة المنادى في يا زيد الظريف لان
النداء متعلق بالموصوف والثالث قرب لا التي هي سبب البناء اذ الفاصل بينهما ليس الا واحدا
هو هو فلبناء النعت اربع شرايط ان يكون نعت المبني لا نعت المعرب احترازا عن نحو لا غلام
رجل ظريفا وان يكون النعت الاول لا الثاني وما بعده فلا يبنى كريم في لا رجل كريم ظريف كريم
وان يلي النعت المبني ولا يفصل بينهما فلا يبنى الوصف في نحو لا غلام فيها ظريف وان يكون نعتا
مفردا فلا يبنى في نحو لا رجل حسن الوجه وانما لم يبن نعت المعرب لانتفاء الوجه الاول من الثلاثة المذكورة
ولم يبن النعت الثاني وما بعده لانتفاء الاول والثالث ولانتفائهما لم يبن النعت المفصول عن المبني يعني
النعت ايضا وانما لم يبن النعت المضاف والمضارع له لانهما لا يبنيان اذا وليا لا اسمين لها فكيف
يبنيان اذا جريا مجرى اسمها ولا تقول في هذا النعت المبني انه مركب مع المنعوت كخمسة عشر لانه
يحتاج اذن في دفع الاعتراض الوارد في جعل تلك كلمات كلمة واحدة الى تكلفات مستهجنة وقال
ابن برهان والسيرافي بعضا من هذا السبب لانه في هذا الموضع خاصة مركبة مع المنفي بل هي داخلة
على الموصوف المركب مع صفته تعمل فيهما في محلهما كما تعمل في خمسة عشر اذا قلت لا خمسة عشر ولنا
مندوحة على ما ذكرنا عن ان كان تركب لا مع المنفي في هذا الموضع وفي غيره وعن تركيب المنفي ههنا
مع نعته قوله ومعرب رفعا ونصبا سواء كانت الصفة مفردة او مضافة او مضارعة لها وقال يحيى بن
معط صفة المبني المضافة منصوبة لا غير نحو لا غلام لك كريم الحسب ولعله قاسها على صفة المنادى المبني
مضافة ولقائل ان يفرق بان ما لو باشرت المضاف لم يكن الا النصب فلزمه النصب لما وقع صفة
ما باشرته ويجوز في المضاف الذي باشرته الرفع وذلك اذا كرر نحو لا غلام رجل في الدار ولا غلام
امرأة فلم يلزم النصب لما وقع صفة ما باشرته وايضا الضم في المنادى بنائي فكان محل وصف المضاف
الذي يجب نصبه لو وقع منادى على النصب الذي هو حركة اعرابية واجبا بخلاف المنفي بلا فان الفتح
فيه بنائي على قول واعرابي ضعيف على آخر والرفع اعرابي فكان محل وصف المضاف الذي لا يمتنع
رفعه لو وقع منفيا على الرفع الذي هو حركة اعرابية جائزا وذهب ابن برهان الى ان اسم لا
اذا انتصب بكونه مضافا او مضارعا له لم يجز وصفه رفعه وصفه بل الواجب نصبه كالموصوف
والى هذا ذهب المصنف كما مر في حد لا التبرئة ومذهب ابن برهان ايضا ان رفع وصف مبني لا
في نحو لا غلام ظريف دليل على ان لا غير عاملة لا في محل الاسم ولا في الخبر بل هي ملغاة والخبر المقدر
مرفوع بكونه خبر المبتدأ اذ لو عملت النصب في المبتدأ وهي غير مغيرة معنى الكلام لكانت كليت ولعل
وكان ونحوها فلم يجز رفع وصف اسمها كما لم يجز رفع اوصاف اسماء تلك لانتفاء معنى الابتداء
معها كلها ولقائل ان يفرق بين لا وبين ليت ولعل ونحوهما بضعف عمل لا الا ترى انه يبطل بالفصل

ويحملها على المعرفة ويجوز الغاؤها مع النكرة مفردة وبناؤها على راي المبرد فهي عامل ضعيف يحمل المشابهة
المشبه فعلى هذا يجوز لا غلام او لا غلام رجل ظريف حسن الوجه فترفع وصف المنفي مضافا كان المنفي او
مفردا او مضافا كان الوصف او مفردا هذا ولا اعراب في النعت المذكور اكثر من البناء وانما جاز
الرفع حملا على المحل بل كان هو القياس لان التوابع تتبع متبوعاتها في الاعراب لا في الحركة البنائية
نحو جاءني هؤلاء الكرام بالرفع وانما جاز النصب حملا على الحركة البنائية لمشابهتها للاعرابية لعروضها
لعروض لا وزوالها لزوالها فكانها عامل محدثة لها كما مر في نحو يا زيد الظريف ويجوز ان تقول ان
النصب في الصفة حملا على محل اسمها المنصوب لانها تعمل عمل ان فمحل اسمها المبني رفع ونصب
قوله والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز لما قلنا في الصفة سواء هذا اذا لم يكن المعطوف معرفة فان كان
معرفة فرفعه واجب نحو لا غلام لك والعباس وكذا في ساير توابع المنفي المثنى ومن قال رب شاة
وسخلتها لم يمنع نحو لا غلام واخاه لان مثل هذا المضاف نكرة كما يجيء في باب المعرفة ولا يجوز البناء في
المعطوف كما جاز في الوصف لانتفاء مصحح البناء وهو ما ذكرنا من اجتماع الامور الثلثة فلا يجوز
لا اب وابن كما قلت في النداء يا زيد وعمرو وذلك لضعف لا عن التاثير لا فيما يليه او كان في حكم
ما يليه اي النعت المذكور على انه قد نقل نحو لا رجل وامرأة بالفتح في المعطوف وقياس قول من جعل العامل
في خبر المبني نفس لا لا الابتداء انه لا يجيز رفع العطف حملا على المحل لا بعد الخبر كما في ان وقال الاندلسي
الذي يقع من التوابع بعد الوصف والعطف من البدل وعطف البيان والتوكيد اللفظي فلا نص لهم
فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها مع اسم لا حكمها مع المنادى المضموم ففي البدل يجوز البناء ان كان مفردا
نكرة نحو لا رجل صاحبا وقال ابن مالك البدل ان كان نكرة كان مرفوعا ومنصوبا وان كان معرفة
وجب رفعها وقول الاندلسي اقرب اذا لم ينفصل البدل المفرد المنكر عن المنفي المبني لانه لا يقصر
عن النعت الذي بني لجواز اجتماع الشرايط بل يربي عليه من حيث كونه هو المقصود ولعل ابن مالك
فرق بين البدل والوصف بان الوصف مركب مع الموصوف واما البدل فيحل المبدل منه في حكم
الساقط فلا يستقيم البدل مركبا مع المبدل منه لكونه في حكم الساقط ولا مع لا لانها داخلة على البدل
في المعنى والتركيب امر لفظي لا يقبل دعوى اقول ——— قد علم انه لم يقم دليل على التركيب
بين لا واسمها ولا بين الوصف والموصوف واما عطف البيان فهو البدل كما يجيء في بابه ويذكر في
باب البدل انه يجوز اعتبار البدل تارة مستقلا واخرى غير مستقل في باب لا التبرئة وباب النداء
كما تقول لا مثله احد ولا كزيد رجل ولا كهو واحد قال امرؤ القيس ويليها في سوا الحجى طالبه
ولا كهذا الذي في الارض مطلوب وهذا يدل على انه يجوز رفع صفة المضاف حملا على المحل اذ لا فرق
بين عطف البيان والوصف واذا حملته على اللفظ قلت لا مثله احدا ولا كزيد رجلا ويجوز ان
يحمل انتصاب مثل هذا على التمييز كما في قولك لي مثله رجلا وملؤه عسلا واما قولهم لا كالعشية
زايرا او مزورا فقيل انتصاب زايرا بتقدير الفعل اي لا ارى كالعشية اليوم اي كزاير عشية اليوم
زايرا كما تقول ما رايت كاليوم رجلا وذلك ان العشية ليست بالزاير حتى يكون عطف بيان لها
واقول مع نقل بل كزاير عشية اليوم زايرا صار الآخر هو الاول كما في قولك لا كالعشية عشية

فيجوز ان يكون ذا ابا تابعا علي اللفظ واما التاكيد فلا يجوز تاكيد المنفي المبني تاكيدا معنويا لان المنكر لا يوكد
ذاك التاكيد كما يجي في باب التاكيد وان كان لفظيا فالاولي كما ذكرنا في المنادي كونه علي لفظ الموكد مجردا
عن التنوين وجاز الرفع والنصب كما ذكرنا هناك وان كررت مثل لا فصل بين لا لم وذلك المكرر ثم
وصفت الثاني نحو لا ماء ماء باردا فان شيت بنيت الثاني نظرا الي كونه تكريرا لفظيا وان شيت اعربته
رفعا او نصبا وذلك لانك لما وصفته صار مع وصفه كانه وصف للاول كالحال الموطية نحو قوله تعالي
انا انزلناه قرآنا عربيا فلا اعراب في المكرر للموصوف اولي نظرا الي كونه كالصفة من الاعراب في المكرر
عين الموصوف واما وصف المكرر اعني نادرا فليس فيه لا اعراب قوله ومثل لا اب له و
لا غلامين له جايز تشبيها بالمضاف لمشاركته له في اصل معناه ومن ثم لم يجز لا ابا فيها وليس المضاف
لفساد المعني خلافا لسيبويه اقول يعني ان الكثير ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكونان
مبنيين علي ما ذكرنا وجا ايضا علي قلة لكن لا الي حد الشذ وذلك في المثني وجمع المذكر السالم وفي لا اب ولا اخ
من بين الاسماء الستة اذا وليها لام الجار ان يعطي حكم الاضافة بحذف نون المثني والمجموع واثبات الالف
في لا اب ولا اخ فيقال لا غلامي لك ولا مسلمي لك ولا اباله ولا اخاله فيكون معربة اتفاقا واختار سيبويه
نحو لا غلام لك مثله اعني كون مضافا واللام زايدة فيكون معربا ثم اعلم ان مذهب الخليل وسيبويه وجمهور
النحاة ان مثل المذكور مضاف حقيقة باعتبار المعني فقيل لهم اللام لا تظهر بين المضاف والمضاف اليه
بل تقدر اجابوا بان اللام ههنا ايضا مقدرة وهذه الظاهرة تاكيد لتلك المقدرة كتيم الثاني في يا تيم تيم
علي مذهب من قال ان تيم الاول مضاف الي عدي الظاهر فيكون الفصل بين المضاف والمضاف اليه
باللام المقحمة توكيدا دون ساير الاضافات المقدرة باللام اجابوا بانهم قصدوا نصب مثل المضاف
المعرف بلا من غير تكريرها تخفيفا وحق المعارف المنفية بلا الرفع مع تكرير لا ففصلوا بين المضافين
لفظا حتي يصير المضاف بهذا الفصل كانه ليس بمضاف فلا يستنكر نصبه وعدم تكرير لا والدليل
علي قصدهم لهذا الغرض انهم لا يعاملون هذه المعاملة المنفي المضاف الي النكرة فلا يقولون لا اما
لرجل حاله كذا ولا غلامي لشخص عنه كذا والدليل علي انه مضاف قوله وقد مات شماخ ومات مزرد
واي كريم لا اباك مخلد فصرح بالاضافة وهو شاذ لا يقاس عليه فلا يقال لا اخاك ولا يديك وقد جا
الفصل باللام المقحمة بين المضافين لا لهذا الغرض في المنادي وهو شاذ كقوله يا بوس للجهل ضرارا لاقوام
قال المصنف لا يجوز ان يكون مضافا حقيقة اذ لو كان كذا لكان معرفة فوجب رفعه وتكرير لا
والجواب لم يرفع ولم يكرر لكونه في صورة النكرة والغرض من الفصل باللام ان لا يرفع ولا يكرر
فكيف يرفع ويكرر مع الفصل باللام وقال ايضا لا اباك ولا اب لك سواء في المعني اتفاقا ولا اب لك
نكرة بلا خلاف فكذا يلزم ان يكون لا اباك لان المعرفة لا توافق النكرة في المعني والجواب
انهم اتفقوا ان معني الجملتين اعني لا اباك ولا اب لك سواء ولم يتفقوا ان معني اباك واب لك
معني واحد وقد يكون المقصود من الجملتين واحدا مع ان المسند اليه في احدهما معرفة وفي الاخري نكرة
فالمسند اليه في لا اباك محذوف اي لا اباك موجود والمنفي في لا اب لك هو لك اي لا اب موجود
لك فالجملة الاولي بمعني لا كان ابوك موجودا والثانية بمعني لا كان لك اب ومحوي الجملتين واحد

كون المنفي في احديهما معرفة وفي الاخري نكرة ثم قال المصنف ان الوجه في مثله ان يقال هو وان لم يكن
مضافا للفساد المذكور لكنه مشابه للمضاف فاعطي حكم المضاف من اثبات الالف في ابا واخا وحذف
النون في غلامي ومسلمي قوله لمشاركته له اي لمشاركته نحو لا اباك لا اباك المضاف في اصل معناه اي في
اصل معني المضاف وذلك ان اصل معني المضاف الذي هو ابوك واصله اب لك كان تخصيص الاب
بالمخاطب فقط ثم لما حذف اللام واضيف صار المضاف معرفة ففي ابوك تخصيص اصلي تعريف حادث
بالاضافة كما يجي في باب الاضافة واب لك يشارك ابوك في التخصيص الذي هو اصل معناه ومن ثم
لم يجز اي من جهة ان اعطاه حكم المضاف لمشاركته له في اصل معناه لم يجز لا ابا فيها ولا رقيبي عليها لان
المضاف من قبل الاضافة لم يكن بمعني في وعلي قوله لفساد المعني يعني ان المعرف لا يكون بمعني المنكر كما
ذكرنا من تقريره ولو كان كما ذكر المصنف لجاز ايضا في المنكر لا ابا لرجل طويل ونحوه تشبيها بالمضاف
فاذا قلت لا غلامين ظريفين لك لم يحذف النون من غلامين اتفاقا اما علي مذهب النحاة فلامتناع
الفصل بين المضاف والمضاف اليه بنعت المضاف واما علي مذهب المصنف فللفصل بين شبه المضافين
بما لا يفصل بينهما به واما ان فصلت بالظرف او الجار الناقص دون الظرف المستقر نحو لا يدي بها لك
ولا غلامي اليوم لك فلجازه يونس اختيارا لان الفصل به كلا فصل لكثرة ما يتسع في الظروف ولم يجوزه
سيبويه والخليل بل اوجبا اثبات النون الا لضرورة الشعر كما في قوله كان اصوات من ايغالهن بنا
اواخر الميس انقاض الفراريج قوله ويحذف في مثل لا عليك اي لا باس عليك اقول
اي يحذف اسم لا في لا عليك ولا يحذف الاسم الا مع وجود الخبر كما لا يحذف الخبر الا مع وجود الاسم
لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوف اي
لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اي لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفا فالاسم محذوف اي لا احد
كزيد قوله وما ولا المشبهتان بليس هو المسند بعد دخولهما وهي حجازية واذا زيدت
ان مع ما او انتقض النفي بالا او تقدم الخبر بطل العمل واذا عطف عليه بموجب فالرفع
اقول قوله هو المسند بعد دخولهما اي دخول ما في مسئلتها ولا في مسئلتها لا انهما يجتمعان
معا والاعتراض عليه كما في خبر كان قوله وهي حجازية اي هذه اللغة وهي اعمالها ولا عمل ليس وقد
ذكرنا انهم لا ينقلون عن احد لا عن الحجازيين ولا عن غيرهم رفع اسم لا ونصب خبرها الا في موضع
فاللغة الحجازية اذن اعمال ما وحدها دون لا عمل ليس بشروط تجي وعند الحجازيين وهم بنو تميم
لا يعملونها مطلقا قوله واذا زيدت ان مع ما هذه شروط عملها عمل ليس احدها ان لا يليها ان
كقوله وما ان طبي جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا اعلم ان الاصل في ما ان لا يعمل كما في لغة بني تميم اذ
قياس العامل ان يختص بالقبيل الذي يعمل فيه من الاسم او الفعل ليكون متمكنا بثبوته في مركزه
وما مشتركة بين الاسم والفعل واما الحجازيون فانهم اعملوها مع عدم الاختصاص لقوة مشابهتها
لليس لان معناهما سواء في الحقيقة كما ذكرنا في باب الاستثناء وعند النحاة ان ما وليس كلاهما
لنفي الحال والحق انهما لمطلق النفي كما يجي في الافعال الناقصة فلما كان قياس عملها ضعيفا انعزلت
لادني عارض فمن ذلك مجي ان بعدها وانما عزلتها لانها وان كانت زايدة لكنها تشابه ان النافية لفظا

نحو ان الثانية دخلت على نفي والنفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب فصارت ان كالا الناقضة للنفي فيها
نحو ما زيد الا منطلق ويجوز ان يقال انما انفردت للفصل بينها وبين معمولها وقد جاءت ان بعدها غير كافة
شذوذا وهو عند المبرد قياس انشد ابو علي مني عليه ما ان اتى ذنبا ولا اضربها ولكن اتم الحرف
وان الفارقة عند الكوفيين نافية لا زايدة ولهذا يقولون في نافية زيدت لتأكيد نفيها ولا فان النفي
اذا دخل على النفي افاد الايجاب ورد عليهم بانه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي المعنى الا مفصولا بينهما
كما في ان زيدا لقايم واما الجمع بين اللام وقد في نحو لو سمع مع ان في كليهما معنى التحقيق وفي الا ان مع ان
في الا معنى التحقيق فلان قد اشربها معنيان آخران وهما التقريب والتوقع فلم يكن لمحض التحقيق
وكذا في الا معنى التنبيه ايضا وانشد الفراء الا اواري ما ان لا ابينها بالجمع بين كلمتين لحرف نافية
والرواية لأيا ما ابينها وما تعزلها عن العمل انتقاض نفيها لان عملها انما كان لاجل النفي الذي به
شابهت ليس فكيف يعمل مع زوال المشابهة ونقل عن يونس انه يجيز اعمالها مع انتقاض نفيها
بالا وانشد في ذلك وما الدهر الا منجنونا باهله وما طالب الحاجات الا معذبا واجيب بان المضاف
محذوف من الاول اي دوران منجنون وكذا معذبا مصدر كقوله تعالى ومزقناهم كل ممزق فيكون
مثل قولك ما زيد الا سيرا على ما مضى في المفعول المطلق ومن ذلك ان يتقدم نفس الخبر ظرفا كان
او غيره نحو ما قايم زيد وما في الدار زيد وذلك لضعفها في العمل فلا يتصرف بان تعمل النصب قبل الرفع
كالفعل وقال ابن عصفور ومنهم العبدي لا يبطل عملها اذا كان الخبر المقدم ظرفا كما يعمل ان و
اخواتها قال ابو علي وهو ان قد جوزوا اعمالها متقدمة الخبر ظرفا كان او غيره قال الرضي
الاعمال عندي هو القياس لبقاء معنى النفي واما قول الفرزدق فاصبحوا قد اعاد الله دولتهم
اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر فان سيبويه حكى ان بعض الناس ينصبون مثلهم وقال هذا لا يكاد
يعرف وقيل ان خبرها محذوف اذ ما في الدنيا بشر ومثلهم حال من بشر تقدم عليه وجوز الكوفيون
انتصابه بالحال بالواو نحو قوله لو انك يا حسين خلقت حرا وما بالحرات ولا الخليق دليل على
جواز تقديم خبر المنصوب اذ الباء لا يدخل الا على الخبر المنصوب وعلى هذا بنى ابو علي والزمخشري
امتناع دخولها على خبر ما التميمية واجازه الاخفش وهو الوجه ولانها يدخل بعدها المكفوفة بان
اتفاقا نحو ما ان زيد بقايم قال لعمرك ما ان ابو مالك بواه ولا بضعيف قواه ومنع ابو علي
والاخفش دخولها على خبرها المتقدم خلافا للرضي والبيت المذكور شاهد له ولا يمنع دخول
الباء في خبر ليس نقض النفي بالا وذلك لان الباء لتاكيد النفي فلا يدخل بعد انتقاضه وقد
يدخل هذه الباء على خبر مبتدا بعد هل نحو هل زيد بخارج وفي الخبر المنفي في باب ظن نحو ما ظننته
بخارج وقد يزاد في خبر لا التبرية نحو لا خير بخير بعده النار وقيل هي بمعنى في وربما زيدت في
الحال المنفية نحو ما جاني زيد براكب وفي خبر ان الآتية بعد باب رايت منفيا كقوله تعالى اولم يروا
ان الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن بقادر وقد يزاد بعد ليت قال
بدمع ليت ان زماني قلت بانه في جوفكم وهما يبطل عملها ان يتقدم ما ليس ظرفا على الاسم
المتقدم على الخبر فلا يجوز ما زيدا عمرو ضاربا بخلاف ما اذا كان ظرفا كقوله تعالى وما منكم من احد عنه حاجزين

وقال الكوفيون الاسمان بعد ما مبتدأ وخبر وانتصاب الثاني بنزع الخافض اعني الباء وليس بشي لان الباء
زايدة فاذا لم يتقدم لحكم بكونها محذوفة وايضا ليس المجرور بها مفعولا حتى ينتصب بالمفعولية مع حذف
الجار ووصول الفعل اليه كما في استغفرت الله ذنبا وذلك لان الناصب ليس نزع الخافض بل الناصب
هو الفعل وشبهه بنصب المجرور محلا لكونه مفعولا اذ لا يمكن نصبه لفظا بسبب الجار فاذا عدم
الجار ظهر عمله المقدر هذا مع ان حذف الجار ونصب المفعول بعده ايضا ليس بقياس الا مع ان وان
واجاز الاخفش حذف اسم ما استغناء بمثله موجب نحو ما قايما الا زيد اي ما احد قايما الا زيد وليس بشي
لما ذكرنا ان المستثنى في المفرغ قايم مقام المتعدد المقدر فيكون قد عملها على هذا في الاسم مع تاخره عن
الخبر وانتقاض النفي واحدهما مبطل لعملها فكيف اذا اجتمعا ولا يجوز ما الا زيد قايما لتقدم مستثنى
المفرغ على الحكم وايضا لا يعمل ما مع الفصل بينها وبين معمولها بغير الظرف ومع انتقاض النفي قوله واذا
عطف عليه اي على خبرها سواء كان منصوبا او مجرورا بالباء الزايدة قوله بموجب ذلك اذا عطفت عليه
ببل ولكن لانهما للاثبات بعد النفي كما يجي في باب حروف العطف قوله فالرفع اي الرفع واجب وذلك
لزوال علة العمل وهي النفي وقد ذكرنا وجه الرفع فيه في باب الاستثناء فلا نعيده وقال عبد القاهر هو خبر
لمبتدا محذوف اي بل هو قايم لكنه هو قاعد فعلى هذا ليس هذا عنده مما نحن فيه اي من باب عطف المفرد على
المفرد ولا يمكن ان يكون منه لامتناع عطفه عنده على الخبر وحده اذ يلزمه النصب عنده فهو على مذهبه من
باب القطع كما يجي في باب العطف وقال ابن جعفر هو عطف على التوهم لانه كثيرا ما يقع خبرها مرفوعا عند
ما ينتقض العمل فتوهموا ان الاول مرفوع وهذا كتوهم الجر في نحو قوله مشايم ليسوا مصلحين عشيرة
ولا ناعب الا ببين غرابها وليس ما ذهب اليه بشي لان مثل ذلك ليس بمطرد ولا في سعة الكلام واذا عطفت
على خبرها او خبر ليس المجرور بالباء منفيا نحو ما زيد بقايم ولا قاعد جاز في المعطوف الجر حملا على
اللفظ والنصب حملا على المحل قال معاوي اننا بشر فاسجح فلسنا بالجبال ولا الحديدا ويجوز
الرفع على ان يكون من باب عطف الجملة على الجملة والمبتدا محذوف اي ولا هو قاعد وقد يجر المعطوف
على خبريهما المنصوب ايضا مع الرفع والنصب نحو ما زيد قايما ولا قاعد ولا قاعد ولا قاعدا وذلك
بتوهم الباء فيه لكثرة دخولها على خبريهما وذلك كما في قوله مشايم ليسوا مصلحين البيت واما في
غير خبريهما نحو هل زيد خارج او داخل بالجر فضعيف نادر لانه لا يكثر الباء في مثله حتى يكون
المعدوم كالثابت وقد يعامل هذه المعاملة المعطوف على منصوب اسم الفاعل بشرط اتصال المنصوب
باسم الفاعل على توهم اضافته اليه نحو زيد ضارب عمروا وبكر وان عطفت على خبر ليس او ما المنصوب
وصفا منفيا مرتفعا به ما هو من سبب اسمها نحو ما زيد قايما ولا قاعدا غلامه جاز لك في ذلك
الوصف وجه آخر وهو ان ترفعه على عطف جملة ابتدايية متقدمة الخبر على الجملة التي هي ما زيد قايما
لا على زيد قايما ويجوز مثل ذلك في نحو ما كان زيد قايما ولا قاعد غلامه فيكون عطف اسمية على فعلية
ويكون مضمون المعطوف عليه ههنا ماضيا لان ما كان لنفي الماضي ومضمون المعطوف حال
لانه ليس منفيا على ما كان بل هو كقولك غلامه قاعد فظاهره الحال واما في ما وليس فمضمون
المعطوف والمعطوف عليه حال رفعت الوصف الذي بعد حرف العطف او نصبته لان ما وليس

للنفي المطلق فظاهر بمعنى الحال وتقول على هذا ما كان زيد قائما ولا عمرو قاعدا او قاعد فاذا نصبت فالقيام
والقعود منتفيان في الماضي واذا رفعت فالقيام منتفٍ في الماضي والقعود في الحال والمنفي ما زيد
وليس زيد قائما ولا عمرو قاعدا او قاعد فالجملتان حاليتان ان رفعت قاعدا او نصبته لما ذكرنا فنصب
قاعدا في المواضع الثلثة اعني ما كان وليس وما على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ورفعه على عطف
الجملة على ما كان زيد قائما وليس زيد قائما وما زيد قائما ويجوز في ما زيد قائما ولا قاعدا ابوه برفع قاعد ان
يكون على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر الا انه لما تقدم الخبر في المعطوف بطل عملها ولا يجوز ذلك
في ما كان زيد قائما ولا قاعد ابوه ولا في ليس اذ لا يبطل عملهما بتقدم خبرهما على اسمهما بل يجب ان يكون
ذلك فيهما على عطف الاسمية على الفعلية ويجوز في نصب قاعدا في ليس زيد قائما ولا قاعدا ابوه ان يكون
لاجل عطف الخبر على الخبر وابوه فاعله ويجوز هذا الوجه فيما زيد قائما ولا قاعدا ابوه ان يكون لكونه خبرا
مقدما على الاسم ولا يجوز هذا الوجه في ما ويجوز في هذه المسئلة جر المعطوف على توهم الجر في المعطوف عليه
ويكون عطفا للمفرد على المفرد ولو جعلنا ههنا عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر جاز في ليس
على تقدير جواز العطف على عاملين مختلفين على ما سيجي من مذهب الاخفش وجاز في ما على تقدير جواز
دخول الباء على خبرها المتقدم وكذا ان اظهرت الباء في هذه المسئلة في قائما نحو ليس زيد او ما زيد
بقائم ولا قاعدا ابوه جاز لك في قاعد الرفع والنصب والجر على الوجه المذكور سواء ولو جعلت مكان
السبب المذكور اعني ابوه اسما مكررا فقلت ما زيد بقائم ولا قاعد زيد فالرفع اجود من النصب لان
الكلام مع الرفع جملتان ومع النصب جملة واحدة وتكرير الاسم في الجملة الواحدة ضعيف في غير
نحو زيد ضربت زيدا على اقامة الظاهر مقام الضمير لان الضمير اخف الا ان يكون في موضع التفخيم نحو
قوله تعالى القارعة ما القارعة واما في الجملتين فكثير وان انفصلنا كقوله تعالى لن نؤمن حتى نؤتى
مثل ما اوتي رسل الله الله اعلم وان جعلت موضع السبب اسما بلا ضمير يرجع الى الاسم نحو ما زيد
قائما عمرو وعمرو ابو زيد لم يجز لانك لم تجعله في اللفظ مربوطا به بخلاف تكرير الاسم في نحو ما زيد ضاربا
زيد فان فيه ربطا بتكرار الاسم لفظا فلا اجاز مع ضعفه على ما ذكرنا ولو قلت ما ابو زينب ذاهبا
ولا مقيمة امها لم يجز نصب مقيمة لخلوه مع المرفوع بعده من العائد الى الاسم اي ابو زينب وان جعلت
موضع السبب اجنبيا نحو ما زيد قائم او قائما ولا قاعد عمرو فليس معه ما نصب قاعدا لان عمرو الاجنبي
ان يكون فاعلا لقاعد على عطف الخبر على الخبر لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع
وقد وجب في المعطوف عليه ان يكون فيه او في معموله ضمير يرجع الى اسم ما لكونه مشتقا فكذا يجب في
المعطوف الذي هو قاعد ولا ضمير فيه لو رفع عمرو ولا في معموله فاذا لم يجز عطف الخبر على الخبر
لم يبق الا عطف الجملة على الجملة فوجب ان يرفع قاعد لتقدمه على الاسم او جره ان جوزنا دخول
الباء على خبر ما المتقدم على الاسم على مذهب الربعي هذا في ما والمنفي ليس فيجوز نصب قاعدا
على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ويجوز الرفع على عطف الاسمية على الفعلية ويجوز الجر على
ما ذهب اليه الاخفش من تجويز العطف على عاملين مختلفين لانه لا يشترط في المعطوف عليهما ما
يشترطه المصنف من كون الاول مجرورا والثاني منصوبا او مرفوعا كما يجي في باب العطف وبعض

الثاني انه منع من نحو ما زيد قائما ولا عمرو ذاهبا وكذا في ليس بناء على ان العطف لا يجوز ان يتقدم العامل
نائب العاطف ولا يجوز وما لا عمرو ذاهبا ونقض سيبويه عليهم ذلك بجواز ما زيد ولا ابوه ذاهبين اجماعا
والعامل في المعطوف عنده هو العامل في المعطوف عليه لا المقدر كما يجي في التوابع واجاز المبرد اعمال
ان النافية عمل ليس مستشهدا بقوله ان هو مستوليا على احد الا على اضعف المجانين وليس بمشهور
وجميع النحاة جوزوا اعمال لا عمل ليس على الشذوذ وفيه النظر الذي مر ذكره قال الاندلسي ينبغي في
لا العاملة عمل ليس مراعاة الشروط المعتبرة لاعمال ما بل هي فيها اولى فانها اضعف منها قال لكن
النحاة لا يذكرون في كتبهم الا شرطا واحدا وهو كون معموليها نكرة اسما كان او خبرا قال ومن راي
اعمال ان عمل ليس يعتبر ايضا هذه الشروط وقد يلحق التاء لا نحو لات فيختص بلفظ الحين مضافا الى
نكرة نحو لات حين مناص وقد يدخل على لفظة اوان ولفظة هنا ايضا وقال الفراء يكون مع الاوقات
كلها وانشد ولات ساعة مندم والتاء في لات للتانيث كما في رب وثمت قالوا اما لتانيث الكلمة اي لا
او لمبالغة النفي كما في علامة فاذا وليها حين فنصبه اكثر من رفعه ويكون اسمها محذوفا وهي حينئذ انما
يعمل عمل ليس لمشابهتها له لكنه بكسع التاء اذ تصير على ثلثة احرف ساكنة الوسط ولا يجوز ان يقال انها
اسمها كما في نحو عبد الله ليس منطلقا لان الحرف لا يضمر فيها وان شابه الفعل واذا رفعت حين على قلة
فهو اسم لا والخبر محذوف اي لات حين مناص حاصلا ولا يستعمل الا محذوف احد الجزئين هذا قول
سيبويه وعند الاخفش ان لات غير عاملة والمنصوب بعدها بتقدير الفعل فلات حين مناص
اي لا ارى حين مناص والمرفوع بعدها مبتدأ محذوف الخبر وفيه ضعف لان وجوب حذف
الفعل الناصب وخبر المبتدأ له مواضع متعينة ولا يمنع دعوى كون لات من الابنية ويقويه
لزوم تنكير ما اضيف حين اليه فاذا انتصب حين بعدها فالخبر محذوف كما في لا حول واذا ارتفع فالاسم
محذوف اي لا حين حين مناص كما في لا عليك ونقل عن ابي عبيد ان التاء من تمام حين كما جا العاطفون تحين ما من عاطف
والمطعمون زمانا ما من مطعم وفيه ضعف لعدم شهرة تحين في اللغات واشتهار لات حين وايضا فانهم
يقولون لات اوان ولات هنا ولا يقال تاوان وتهنا واما لات اوان بكسر النون فعند الكوفيين
لات حرف جر كما ذكر السيرافي عنهم وليس بشي اذ لو كان لجر غير اوان واختصاص الجار ببعض المجرورات
نادر ولا اسم ولا تحين مناص نحو حين لا شاذا وايضا لو كان جارا لكان لابد له من فعل او معناه يتعلق
به واوان عند السيرافي والمبرد مبني لكونه مضافا في الاصل الى جملة فمعنى قوله طلبوا صلحنا ولات اوان
فاجبنا ان ليس حين بقا اي لات اوان طلبوا ثم حذف الجملة وبني اوان على السكون ثم ابدلت النون
من المضاف اليه كما في يومئذ فكسر النون لثلث سواكن كما كسر ذال اذ او تقول حذفت الجملة وبني على
الكسر لا على السكون لئلا يلزم اجتماع الساكنين ثم اتي بتنوين العوض ولا يعوض التنوين في المبنيات
من المضاف اليه الا اذا كان جملة فلا يبدل في نحو من قبل وقيل ان اوان مجرور بمن مقدرة بعد لات
اي لات من اوان فكذا يكون ولات حين مناص على القراءة الشاذة كما قالوا الا رجل اي الا من رجل
واما لات هنا حنت فهنا في الاصل للمكان استعير للزمان قال حنت نوار ولات هنا حنت ٧
وبدا الذي كانت نوار اجنت وهو مضاف الى الجملة الفعلية وقد يقطع عن الاضافة قال

ايه ان الاطعان عسكر حلي ثم لانت سنان قلمك سيبويه اي ليس هنا الحي ورفع ما بعدها نحو ليس الطيب الا المسك
لغه بني تميم وذلك لحملهم ليس على ما وقال ابو على في ليس ضمير الشان والجملة بعدها خبرها ولا يطرد ذلك العذر
لو ورد في كلامهم نحو الطيب ليس الا المسك بالرفع وجوز ايضا ان يكون الا المسك اما بدلا من الطيب او صفة له
والخبر محذوف اي ليس الا المسك في الدنيا ويشكل ذلك بلزوم حذف خبرها بلا ساد مسده ولم يثبت قوله
المجرورات سوما اشتمل على علم المضاف اليه قوله تبيين شيء فيما مضى في حد المرفوعات وعلم
المضاف اليه كما مضى ثلثة الكسرة والفتح والياء قوله المضاف اليه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف جر
لفظا او تقديرا مرادا قوله نبي الامر اولا على ان المجرور بحرف جر ظاهر مضاف اليه وقد سماه
سيبويه ايضا مضافا اليه لكنه خلاف ما هو مشهور الان من اصطلاح القوم فانه اذا اطلق لفظ المضاف اليه
اريد به ما انجر باضافة اسم اليه بحذف التنوين من الاول للاضافة واما من حيث اللفظ فلا شك ان زيدا في
مررت بزيد مضاف اليه اذ اضيف اليه المرور بواسطة حرف الجر قوله لفظا نحو زيد في مررت بزيد
قوله او تقديرا كما في غلام زيد وخاتم فضة والظاهر ان انتصاب لفظا وتقديرا على الحال وذو الحال حرف
جر وان كان نكرة لاختصاصه بالاضافة والعامل معنى واسطة اي متوصلا بالحرف ظاهرا او مقدرا قوله
مرادا قال احترزت بمرادا عن المفعول فيه والمفعول له لان حرف الجر مقدر فيهما لكن غير مراد ولقائل
ان يقول ان اردت انه غير مراد معنى لم يجز اذ معنى الظرفية والتعليل فيهما ظاهر وايضا انت مقر بتقدير
الحرف فيهما وكل مقدر مراد معنى اذ لا معنى له الا هذا وان اردت انه غير مراد لفظا اي ليس في الحكم الملفوظ
حيث لم يجر والمقدر في الاضافة مراد اي عمله وهو الجر قلت كانك قلت المضاف اليه كل اسم صفته كذا
مجرور بحرف جر مقدر فيكون على نحو ما انكرت من حدهم المعرب بانه ما اختلف اخره ويفضي الى الدور
كما الزمتهم اذ كون المضاف اليه مجرورا يحتاج الى معرفة حقيقة المضاف اليه حتى اذا عرفت حقيقته
بعد ذلك كما قلت في الفاعل انما اخذه ليعرف فيه ثم جعلت في حدك معرفة حقيقته محتاجا الى كونه مجرورا
او معنى مرادا على ما ذكرنا باقيا عمله الى الجر واعلم ان المضاف اليه اضافة لفظية خارج عن هذا الحد
اذ ليس الوجه في قولنا زيد حسن الوجه مضافا اليه حسن بتقدير حرف الجر بل هو هو وكذا في ضارب زيد
لان ضارب وان كان مضافا الى زيد لكنه بنفسه لا بحرف الجر كما كان مضافا اليه من حيث المعنى حين
نصبه ايضا ولم يحتج في اضافته اليه لا في حال الاضافة ولا قبلها الى حرف جر بل قد يدعم اسم الفاعل بحرف جر
في بعض المواضع وان كان من فعل متعد بنفسه نحو انا ضارب لزيد لكونه اضعف عملا من الفعل هذا
وفي العامل في المضاف اليه خلاف بينهم كما مر في اول الكتاب وفي العامل في المضاف اليه اللفظي اشكال
ان قلنا العامل هو الحرف المقدر اذ لا حرف فيه مقدرا وكذا ان قلنا العامل معنى الاضافة لانا
لا نريد مطلق الاضافة اذ لو اردنا ذلك لوجب انجرار الفاعل والمفعول والحال وكل معمول للفعل
بل نريد الاضافة التي تكون بسبب حرف الجر وكذا ان قلنا ان العامل هو المضاف لان الاسم على
ما قال ابو على في هذا الباب لا يعمل الجر الا لنيابته عن الحرف العامل فاذا لم يكن حرف ينوب الاسم عنه
بجوز ان يقال عمل الجر لمشابهته للمضاف الحقيقي بتجرده عن التنوين او النون لاجل الاضافة قال جار الله
الاضافة مقتضية للجر والفاعلية للرفع والمفعولية للنصب وهي غير العوامل يعني ان العامل ما يقوم

فكيفه

111

منه المعنى المقتضي كما تقدم في اول الكتاب والمانت الفعل اي ما يقوم به المقتضي لا اي المقتضي فقيل الواقع
هو الفعل ولم يقل هو الفاعلية لكون المقتضي امرا خفيا معنويا وما يقوم به المقتضي امرا ظاهرا جليا في الا غلب
قوله فالتقدير شرطه ان يكون المضاف اسما مجردا تنوينه لاجلها اقول قال في الشرح
الغرض ان يندرج فيه اللفظي والمعنوي ثم يفصل المعنوي عن اللفظي بقوله بعد فالمعنوية ان يكون المضاف
غير صفة مضافة الى معمولها وفيه نظر لان اللفظي كما ذكرنا كالحسن الوجه وهو ذو بد الخدام وضارب ليس الجر
فيه مقدرا فكيف يندرج في التقديري وانما قال اسما ليخرج المضاف بالحرف الظاهر نحو مررت بزيد
فان المضاف يكون فعلا او بمعنى الفعل قوله مجردا تنوينه اي التنوين او ما قام مقامه من نون التثنية
والجمع وكذا ما ليس فيه التنوين والنون يقدر انه لو كان فيه تنوين لحذف لاجل الاضافة كما يجيء في كم رجل ومن
حواج بيت الله والضارب الرجل وانما حذف التنوين او النون لانهما دليل تمام ما هي فيه كما ذكرنا في
اعراب المثنى والمجموع فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا يكتسب الاولى من الثانية التعريف او التخصيص
حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة وقد يحذف من المضاف هاء التانيث اذا امن اللبس كقوله تعالى واقام
الصلوة وايتاء الزكوة وقولهم ابو عذرها ولا يقاس على ذلك قالوا ان الفراء يقيس عليه قوله
وهي معنوية ولفظية فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها وهي بمعنى اللام فيما عدا
جنس المضاف او ظرفه او بمعنى من في جنس المضاف او بمعنى في في ظرفه وهو قليل نحو غلام زيد وخاتم
فضة وضرب اليوم وتفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة وشرطها تجريد المضاف من التعريف
وما اجازه الكوفيون من الثلثة الاثواب وشبهه من العدد ضعيف اقول اعلم انه لا لبس
المعنوية الا باللفظية بعد المعنوية بضادتها اللفظية التي هي كون المضاف صفة مضافة الى معمولها
فقال المعنوية ان لا يكون المضاف صفة مضافة الى معمولها اي هي على ضربين اما ان لا يكون المضاف
صفة نحو غلام زيد او ان يكون صفة مضافة لكن لا يكون الصفة مضافة الى معمولها نحو مصارع مصر
الله خالق السموات لان اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل فلا يكون له معمول حتى يضاف اليه ثم قسم
المعنوية بانه اقسام بمعنى اللام او بمعنى من او بمعنى في قوله فيما عدا جنس المضاف ما كناية عن المضاف
اليه اي في مضاف اليه هو غير جنس المضاف وظرفه ونعني بكون المضاف اليه جنس المضاف ان يصح
اطلاقه على المضاف ويصح على غيره ايضا فيكون نحو بعض القوم ونصف القوم وثلثهم بمعنى اللام
لانك تريد بالقوم الكل والكل لا يطلق على بعضه وكذا يد زيد ووجهه بمعنى اللام وان كان نحو بعضه
ونصفه وبابه منه لان من التي تتضمنها الاضافة هي التبيينية كما في خاتم حديد واربعة دراهم وقرط
من المبينة ان يصح اطلاق اسم المجرور بها على المبين كما في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان واما قولك
ثلثة دراهم ورافود خل فانما كنيت فيه بالمقدار عن المقدر كما يجيء في باب العدد فالثلثة هي الدراهم
والراقود هو الخل ومن ثم تقول دراهم ثلثة وخل راقود وثوب ذراعان وان كان المقدار في
اصل الوضع غير المقدر به وبقولنا يصح اطلاقه على غير المضاف ايضا خرج نحو جميع القوم وعين زيد
وطور سيناء ويوم الاحد فجميعها اذن بمعنى اللام وكذا سعيد كرز ومسجد الجامع على ما يجيء الناول
لان الجامع علم تخصيص حتى اذا اطلق لم يتناول الا الاول فالجامع في العرف هو المسجد لا غير ولا يلزم

[illegible]

فيما هو بمعنى اللام ان يجوز التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك طور سيناء ويوم
الاحد بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام في مثله فالاولى اذن ان نقول نحو ضرب اليوم وقيل كل ما بمعنى اللام
كما قاله باقي النحاة ولا نقول ان اضافة المظروف الى الظرف بمعنى في فان ادنى ملابسة واختصاص يكفي في
الاضافة بمعنى اللام كقول احد حاملي الخشبة لصاحبه خذ طرفك ونحو كوكب الخرقاء لسهيل وهي التي تغال
لها اضافة لادنى ملابسة فنقول كل ما لم يكن فيه المضاف اليه جنس المضاف من الاضافة المحضة فهو بمعنى اللام
وكل اضافة كان المضاف اليه فيها جنسا للمضاف فهو بمعنى من ولا ثالث لهما قوله وتفيد تعريفا مع
المعرفة وتخصيصا مع النكرة اقول يعني الاضافة المعنوية بخلاف اللفظية وانما افادت تعريفا
مع المعرفة لان وضعها ليفيد ان لواحد ان لواحد عاد لعلم المضاف مع المضاف اليه خصوصية ليست
للباقي معه مثلا اذا قلت غلام زيد راكب و لزيد غلمان كثيرة فلا بد ان تشير به الى غلام واحد من بين غلمانه
له مزيد خصوصية بزيد اما بكونه اعظم غلمانه او اشهر بكونه غلاما له او بكون غلاما معهودا بينك وبين
المخاطب وبالجملة بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر الغلمان وكذا كان نحو ابن الزبير وابن عباس
قبل العلمية هذا اصل وضعها ثم قد يجاء بغلام زيد من غير اشارة الى واحد معين وذلك كما ان ذا اللام
في اصل الوضع لواحد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وذلك على
خلاف وضعه فلا يظن من اطلاق قولهم مثل غلام زيد انه بمعنى اللام ان معناه معنى غلام لزيد سواء
بل معنى غلام لزيد واحد من غلمانه غير معين ومعنى غلام زيد الغلام المعين من غلمانه ان كان له غلمان جماعة
او ذلك الغلام المعلوم لزيد ان لم يكن له الا واحد قوله وتخصيصا مع النكرة نحو قولك غلام رجل تخصص
غلام امرأة قوله وشرطها اي شرط الاضافة الحقيقية تجريد المضاف من التعريف فاذا كان ذا لام حذف
اللام وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من سمي بذلك اللفظ نحو قوله علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم
بابيض ماضي الشفرتين يمان ولا يجوز اضافة سائر المعارف من المضمرات والمبهمات لتعذر تنكيرها و
عندي انه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا منع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا كما ذكرنا في باب النداء
وذلك اذا اضيف العلم الى ما هو متصف به معنى نحو زيد صدق بجوزكم وان لم يكن في الدنيا الا زيد واحد
ومثله قولهم مضر الحمراء وانمار الشاء وزيد الخيل فان الاضافة فيها ليست للاشتراك المتفق هذا
وانما جرد المضاف في الاغلب عن التعريف لان الاهم من الاضافة الى المعرفة تعريف المضاف وهو حاصل
للمعرفة فيكون تحصيلا للحاصل والغرض من الاضافة الى المنكر تخصيص المضاف وفي المضاف المعرف
التخصيص مع زيادة وهي التعيين واعلم ان بعض الاسماء قد توغل في التنكير بحيث لا يتعرف بالاضافة
الى المعرفة اضافة حقيقية نحو غيرك ومثلك وكل ما هو بمعناهما من نظيرك وشبهك وسواك وشبهها
وانما لم يتعرف لان مغايرة المخاطب ليست صفة تخصص ذاتا دون اخرى اذ كل ما في الوجود الا ذاتا
موصوف بهذه الصفة وكذا مماثلة زيد لا تختص ذاتا بل نحو مثلك اخص من غيرك لكن المثلية ايضا يمكن
ان تكون من وجوه من الطول والقصر والشباب والشيب والسواد والعلم وغير ذلك مما لا يحصى
قال ابن السري اذا اضيف غير الى معرف له ضد واحد فقط تعرف غير لانحصار الغيرية كقولك عليك
بالحركة غير السكون فلذلك كان قوله تعالى غير المغضوب عليهم صفة الذين انعمت عليهم اذ ليس لمن رضي الله

عنهم ضد الا المغضوب عليهم وكذا اذا اشتهر شخص بمماثلتك في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة او نحو ذلك فقيل جاء
مثلك كان معرفة اذا قصد الذي عامك في الشيء الفلاني والمعرفة والنكرة بمعانيهما فكل شيء خلص لك بعينه من
سائر امته فهو معرفة وقد خرج ابن السراج في قوله هذا بقوله تعالى نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل مع ان معنى غير
الذي كنا نعمل اي الضلالة لان عملهم كان فسادا وبقول الشاعر ان قلت خيرا قال شرا غيره والجواب
انه على البدل لا الصفة او حمله على الاكثر مع كونه صفة لان الاغلب فيه عدم التخصيص بالمضاف اليه وقد
جاء قبل غير معمول لما اضيف اليه غير نحو انا زيدا غير ضارب مع انه لا يجوز اعمال المضاف اليه فيما قبل المضاف
فلا تقول انا زيدا مثل ضارب واغتفر هذا لحملهم غير على لا فكانك قلت انا زيدا لا ضارب وما بعد لا يعمل
فيما قبلها وذلك كما تقدم في باب المنصوب بلا التبرية من حمل لا على غير والدليل على اخيهما العطف على غير
بتكرير لا كما في قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين كانه قال لا المغضوب عليهم ولا الضالين فجمع
سيبويه الى عشرون مثله وقاس عليه يونس وغيره من البصريين من غير سماع عشرين غيره ومنعه الفراء
والسماع لا يرده ولا سيما اذا اعضده القياس وكلهم منعوا عشرون اما رجل واي رجل لعدم السماع
وان لم يمنعه القياس قالوا ولفظ شبيه يتعرف بالاضافة لانحصار الشبه في جميع الوجوه وذلك لاجل
المبالغة التي في هذا التركيب كما في عليم وسميع فمعنى مررت بالرجل شبيهك اي من يشبهك في جميع الوجوه قال
ابو سعيد في مثلك وغيرك وما في معناهما انها لم يتعرف لكونها بمعنى اسم فاعل مضاف الى مفعوله اي مماثلك
ومشابهك ومغايرك فان قيل غير وشبه واضافة اسم الفاعل انما يكون لفظية اذا اردت الحال او
الاستقبال فالجواب انها تكون لفظية اذا كان اسم الفاعل بمعنى الحال او الاستقبال او الاستمرار كما يجيء
والاطلاق يفيد الاستمرار وقالوا في حسبك وشرعك وكفيك وهدك ونهاك انها لم يتعرف لكونها بمعنى
الفعل لان معنى حسبك زيد ليكفك زيد وكذا اخواته وانما بني قدك وقطك وبجلك دون حسبك واخواته
لانها صارت اسماء افعال كما يجيء في باب اسم الفعل بخلاف حسبك واخواته ويدخل عليها من نواسخ الابتداء
ان فقط كقوله تعالى فان حسبك الله لانها لا يضعف معنى الكلام ولا يتغير اذا جاوزت هذا الكلام الموضع لا
موقعا يصح وقوع الفعل فيه لاداء معنى الفعل ويكون صفة للنكرة نحو مررت برجل حسبك وكفيك
وحالا عن المعرفة نحو هذا عبد الله حسبك وشرعك منصوبين ولم يتصرف في هذه الاسماء الا في الاعراب
فلم يثن ولم يجمع لمشابهة قدك وقطك غير المتصرفين وعلى هذا قالوا مررت برجل كافيك من رجل وبرجلين كافيك
من رجلين وبامرأة كافيك من امرأة اجراء لها في عدم التصرف مجرى قدك وقطك وقد يستعمل ناهيك على اصله
من التصرف فقيل برجلين ناهياك من رجلين وبامرأة ناهيتك وكذا سائر تصرفاته وقالوا مررت برجل
هدك وبرجال هدك من رجال وبامرأة هدك ومعنى هدك اي يهدك وصف محاسنه فاجروه مجرى قدك في
عدم التصرف لا قايل نه فايدته وقد يجاء فعلا متصرفا نحو برجلين هداك وبرجال هدوك وبامرأة هدتك و
بامرأتين هدتاك وبنسوة هددنك ويجوز ان يقال في حسبك وهدك ونهاك وشرعك انها لم يتعرف
لكونها في الاصل مصادر وبعض العرب يجعل واحد امه وعبد بطنه نكرتين قال حاتم اماوي اني رب واحد امه
اخذت فلا قتل عليه ولا اسر وليس العلة في تنكيرهما ما قال بعضهم ان واحد مضاف الى ام وام الى ضمير واحد
فلو تعرف بضميره لكان تعرف الشيء بنفسه وذلك لان الضمير في مثله لا يعود الى المضاف بل الى ما تقدم عليه من

صاحب ذلك المضاف نحو رب رجل واحد فالها رجل اي رجل وكذا في قول رب واحد امه اي رب رجل
واحد امه وسيجي في باب المعرفة ان الضمير الراجع الى نكرة غير مختصة نكرة كقولك رب شاة وسخلتها فان
كان ذلك الصاحب المتقدم معرفة تعرف المضاف لكون الضمير معرفة نحو زيد واحد امه وكذا ان كان
نكرة مختصة نحو رايت رجلا هو واحد امه وكذا ينبغي ان يكون مثل رجل ربلته ورئيس قبيلته وابن ابيه
ونادر دهره ونحو ذلك واجاز ابن كيسان تنكير المضاف الذي لا مانع فيه من التعرف لنيته الانفصال نحو
جاء غلام زيد ظريف اي غلام لزيد كما يجوز مثل ذلك في المعرف باللام كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني
وقد يكتسي المضاف التانيث من المضاف اليه ان حسن الاستغناء في الكلام الذي هو فيه عنه بالمضاف اليه
يقال سقطت بعض اصابعه اذ يصح ان يقال سقطت اصابعه بمعناه قال لما اتى خبر الزبير تواضعت سور
المدينة والجبال الخشع اذ يصح ان يقال تواضعت المدينة قال اذا بعض السنين تعرقتنا كفى الايتام
فقد ابي اليتيم وقال مر الليالي اسرعت نقضي اخذن بعضي وتركن بعضي اذ يقال السنون تعرقن و
الليالي اخذن ومنه قوله وما حب الديار شغفن قلبي ولكن حب من سكن الديارا اكتسى التانيث و
الجمع وقد يكتسي المضاف البناء من المضاف اليه كما يجي في الظروف المبنية قوله وشرطها تجريد المضاف من
التعريف فلم وجه قوله وما اجازه الكوفيون نقل الكوفيون تعريف الاسمين في كل عدد مضاف الى
معدوده نحو الثلثة الاثواب الى العشرة والماية الدرهم والالف الرجل وهو ضعيف قياسا واستعمالا
اما القياس فلانهم نقلوه عن قوم غير فصحاء والفصحاء على غيره قيل وجه على ضعفه ان المضاف من اي حيث
هو تعرف المقصود بالنسبة تعريفا من حيث ذاته لا تعريفا مستعارا من غيره ثم اضيف بعد التعريف لغرض
بيان ان هذا المعرف من اي نوع هو كانك كنت ذكرت اولا ان عندي ثلثة مثلا ولم يذكر من اي نوع هي ثم
رجعت الى ذكر ما فعلت بعت الثلاثة اي تلك الثلثة ثم تثبت نوعها فقلت الثلاثة الاثواب وهذا هو الحق
لمن قال الثلثة اثواب وان كان اقبح من الاول لاضافة المعرفة الى النكرة ولا نظير له لا في المعرفة ولا في النكرة
كانهم لما عرفوا الاول استغنوا عن تعريف الثانية لانه هو ولان الاضافة لبيان نوعه لا للتعريف وفي هذا
لا علما نظيرا لها اولا فلان المقصود بالنسبة في العدد المضاف هو المميز والثاني بالعدد لخصوصية
كمية المميز الا ترى ان المفرد والمثنى نحو رجل ورجلان لما دلا على الخصوصية لم يات بالعدد وايضا
لا غلب وصف المضاف اليه لا المضاف كقوله تو سبع بقرات سمان وامّا ثانيا فلان كل ما ذكر حاصل في
نحو خاتم فضة ولم يسمع الخاتم الفضة ولا الخاتم فضة قوله واللفظية ان يكون صفة مضافة الى
معمولها مثل ضارب زيد وحسن الوجه ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ ومن ثمه جاز مررت برجل حسن الوجه
وامتنع بزيد حسن الوجه وجاز الضاربا زيد وامتنع الضارب زيد خلافا للفراء وضعف الواهب
المائة الهجان وعبدها وانما جاز الضارب الرجل حملا على المختار في الحسن الوجه والضاربك وهو
فيمن قال انه مضاف حملا على ضاربك اقول قوله ان يكون صفة اي ان يكون المضاف صفة احترازا
عن نحو غلام زيد وباب ساج قوله مضافة الى معمولها اي الى مرفوعها او منصوبها وهو احتراز عن الصفة
المضافة لا الى معمولها نحو مصارع مصر وخالق السموات وزيد مضروب عمرو فان جميعها صفات
مضافة لا الى معمولها فاضافتها محضة قال المصنف ومن ذلك مالك يوم الدين على الاصح وهذا منه

نحو وذلك ان يوم الدين اما ان يكون معمولا كما ادعى المصنف في ضرب اليوم فيكون المضاف اليه مفعولا فيه
من حيث المعنى فيكون معمول اسم الفاعل فهو صفة مضافة الى معمولها وليس كضرب اليوم لانه وان كان
مضافا الى معموله لكنه ليس بصفة فاضافته حقيقية واما ان يكون مما كان مفعولا فيه فاتسع فيه فالحق بالمفعول
كما عند النحاة في نحو يا سارق الليلة اهل الدار فهو ايضا معمول الصفة فيكون الاضافة غير محضة قال
رب ابن عم لسليمى مشمعل طباخ ساعات الكرى زاد الكسل ولعل المصنف جعل مالك يوم الدين بمعنى الاستقبال
كصارع مصر فلذا قال ومن ذلك مالك يوم الدين لكن ذلك مخالف الاطلاق قوله قبل او بمعنى في طرفه
والوجه في تعرف مالك يوم الدين حتى وقع صفة الله انه بمعنى اللام نحو قيل كربلا صلهم وانه بمعنى الماضي
كانه قال ملك يوم الدين اي امير يوم الدين فيكون كخالق السموات وايراده ماضيا على طرز قوله ثم
وسبق الذين ونادى اصحاب النار لكونه من الامر المحتوم فكانه وقع ومضى وقيل مالك يوم الدين بحكمه
جرى على الله على وجه البدل والاول اولى والمتفرع عليه من اللفظية ثلاثة اشيا اسم الفاعل المضاف الى
فاعله او مفعوله كما يجي واسم المفعول المضاف الى مفعوله الاسم فاعله او الى المفعول المنصوب والصفة
المشبهة المضافة الى ما هو فاعلها معنى بعد جعله في صورة المفعول لفظا على ما يجي في بابها ان الله تعالى
والمختلف فيه مما هو لفظي او معنوي ثلاثة اشيا اضافة ما ظاهره انه موصوف مضاف الى صفته او ما ظاهره
انه صفة مضافة الى موصوفها واضافة افعل التفضيل بمعنى من وسيجي بيانها بعون الله اما اضافة اسم
الفاعل والمفعول اضافة لفظية فمعلوم كون اضافة الصفة اضافة لفظية مبني على كونها عاملة في محل
المضاف اليه اما رفعا او نصبا وذلك لانه اذا كان كذا فالذي هو مجرور في الظاهر ليس مجرورا في الحقيقة
والتنوين المحذوف في اللفظ مقدر منوي فيكون الاضافة كلا اضافة وهو المراد بالاضافة اللفظية فالصفة
اما ان يكون صفة مشبهة او اسم فاعل او اسم مفعول او افعل تفضيل اما افعل التفضيل فيجي حكمه بعد
واما الصفة المشبهة فهي ابدا جارية العمل واضافتها ابدا لفظية واما اسما الفاعل والمفعول فعملها في
مرفوع هو سببي جائز مطلقا سواء كانا بمعنى الماضي او بمعنى الحال او الاستقبال او لم يكونا لا حدهن
الثلثة بل كانا للاطلاق المستفاد منه الاستمرار نحو زيد ضامر بطنه ومسود وجهه ومؤدب خدامه
وذلك لان ادنى مشابهة للفعل يكفي في عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل وخاصة اذا
كان سببا الا ترى الى رفع الظرف والمنسوب في نحو زيد في الدار ابوه على مذهب ابي علي ونحو
مررت برجل مصري حماره وكذا برجل حسن سرجه واذا كان كذا فاضافتهما الى سببي هو فاعلهما
معنى لفظية كما ان هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فان المضاف في الحقيقة نعت المضاف اليه
الا ترى انك اذا قلت زيد قائم الغلام فالمعنى له غلام قائم وكذا مؤدب الخدام وحسن الوجه و
النعت هو المبين للموصوف المخصص له لا المتبين منه المتخصص فلم يكن تعريف منه البتة عما اضيف اليه
ولا تخصيصها منه بخلاف خاتم فضة وغلام زيد فان المضاف اليه في الحقيقة ههنا صفة للمضاف
لان المعنى خاتم من فضة وغلام لزيد وعمل اسما الفاعل والمفعول الرفع في غير السببي بمعنى
الاطلاق كانا او بمعنى احد الازمنة الثلثة نحو مررت برجل نايم في داره عمرو ومضروب على بابه
بكر لكن لا يضاف الى مثل هذا المرفوع اذ لا ضمير فيه يصح انتقاله الى الصفة وارتفاعه بها فيبقى بلا مرفوع

في الظاهر ولا يجوز ذلك لقوة شبههما بالفعل كما مر وكذا يعملان في الظرف والجار والمجرور مطلقا لان الظرف
يكفيه رائحة الفعل نحو مررت برجل ضارب امس في الدار ومضروب امس بالسوط وكذا ينبغي ان يكون الحال
لمشابهته للظرف وكذا المفعول المطلق لانه ليس باجنبي واما عمل اسم الفاعل والمفعول في المفعول به وغيره
من المعمولات الفعلية فيحتاج الى شرط لكونها اجنبية ومع مشابهتها الفعل معنى ووزنا وتحصل هذا الشرط
لهما اذا كانا بمعنى الحال او الاستقبال او الاطلاق المفيد للاستمرار لانها ثبت بها ان اذن المضارع والصالح
لهذه المعاني الثلاثة الموازن على الاطراد لاسم الفاعل والمفعول بخلاف الماضي اما صلاحيته للحال والاستقبال
فظاهرة واما صلاحيته للاطلاق المفيد للاستمرار فلان العادة جارية منهم اذا قصدوا معنى الاستمرار
ان يعبروا عنه بلفظ المضارع لمشابهته للاسم الذي اصل وضعه للاطلاق كقولك زيد يؤمن بالله وعمرو
يسخو بموجوده اي هذا عادته فاذا ثبت ان اسم الفاعل والمفعول يعملان في الاجنبي اذا كانا باحد المعاني
الثلاثة فاضافتهما اذن الى ذلك الاجنبي لفظية لان هذا مبني على العمل كما تقدم واسماء المبالغة لما
كانت للاستمرار لا للحال لا زمنية عملت نحو انه لمنحار بوائكها وضروب بنصل السيف سوق سمانها واسم الفاعل
واسم المفعول لا يضافان من مطلوبا بهما الا الى الفاعل والمفعول به والمفعول فيه لشدة طلبهما لها دون
ساير معمولاتهما وقد جاء في بعض الاسماء مؤولا باسم الفاعل المستمر فكان اضافته لفظية كقوله بمنجرد
قيد الاوابد هيكل اي مقيد الاوابد ومنه قولهم هذه ناقة عبر الهواجر اي عابرة فيها كقوله يا سارق
الليلة اهل الدار واما اذا كانا بمعنى الماضي فاضافتهما محضة لانهما لم يوازنا الماضي فلم يعملا عمله الا على الكسائي
فانه عنده يعمل فيكون اضافته عنده لفظية والدليل على كونها بمعنى الماضي محضة قوله تعالى الحمد لله فاطر السموات
والارض جاعل الملائكة رسلا اجرى فاطر وجاعل صفتين للمعرفة هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى
فلان ملابسة المضاف للمضاف اليه قد حصلت في الماضي فاشتهرت في نحو ضارب زيد امس فيصح ان
تخصص المضاف به كتخصيص الغلام بزيد في غلام زيد حتى اشتهر بمملوكيته واما الحال فلم يتم حصوله
والمستقبل مترقب فلم يشتهر فيهما ملابسة المضاف للمضاف اليه بحيث يتعين المضاف بها او يتخصص
واسم الفاعل والمفعول المستمر يصح ان يكون اضافته محضة كما لا يصح ان لا يكون كذلك وذلك لانه وان
كان بمعنى المضارع لان استمرار ملابسة المضاف للمضاف اليه يصحح تعيينه به او تخصيصه قال سيبويه
تقول مررت بعبد الله ضاربك كما تقول مررت بعبد الله صاحبك اي المعروف بضربك كما تقول برجل
شبيهك اي المعروف بشبهك واذا قصدت هذا المعنى لم يعمل الفاعل في محل المجرور به نصبا كما في صاحبك
وان كان اصله اسم فاعل من صحب يصحب بل يقدر كانه جامد قال الله تعالى تنزيل الكتاب من الله العزيز الحكيم
غافر الذنب وقابل التوب ومثال اسم المفعول المضاف الى الاجنبي اي المنصوب قولك زيد معطى
الدار اي يعطى الدار وعمرو مكسو الجبة اي يكسى الجبة وحاله كحال اسم الفاعل المضاف الى المنصوب كما مر
واعلم ان حال المصدر بخلاف الصفة فان اضافته الى معموله محضة وذلك لنقصان مشابهته للفعل لفظا
ومعنى اما لفظا فلعدم موازنته واما معنى فلانه لا يقع موقع الفعل ولا يفيد فائدته الا مع ضميمة وهي
ان بخلاف الصفة فانها تؤدي مؤدى الفعل بلا ضميمة تقول اعجبني ضرب زيد عمرا اي ان ضرب وتقول زيد
ضارب عمرا اي يضرب عمرا فلقوة شبه الصفة لم يكن لها بد من مرفوع اما ظاهر او مضمر بخلاف المصدر

كقوله او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما فانه مجرد عن المرفوع وكقولك اعجبني ضرب فانه مجرد عن المرفوع و
المنصوب فلما كان الصفة اقوى شبها بالفعل كانت اولى بعملها عمل الفعل فكان تعديها لانفصال فيها اظهر
فمن ثم كان اضافتها الى معمولها لفظية واضافة المصدر الى معموله محضة فيتخصص المصدر او يتعرف بنسبته الى
فاعله او مفعوله لاشتهاره به كاختصاص الغلام برجل وتعرفه بزيد فان قلت مقتضى ما ذكرت ان يكون
عمل الصفة عمل الفعل اولى من عمل المصدر عمله والامر بالعكس وذلك ان المصدر لا يحتاج في عمله الى شرط بخلاف
الصفة فانها تحتاج الى الاعتماد واسم الفاعل والمفعول يحتاجان الى كونهما بمعنى المضارع مع الاعتماد كما سيأتي
في ابوابها قلت انا لا نسلم ذلك لان المصدر المتعدي الطلب لما هو فاعل له ومفعول غير الصفة لانه يطلبهما
لكونهما من ضرورياته عقلا لا وضعا فبمجرد حصولهما لم يكفيه للعمل فيهما ادنى مشابهة للفعل واسما الفاعل و
المفعول يطلبانهما لتضمنهما معنى المصدر الطالب لهما فبمجرد حصولهما لا يحتاجان الى مشابهة قوية مع الفعل
وشروط في عملها عمل الفعل فالحاصل ان طلب المصدر للفاعل والمفعول قوي لكونه لذاته وعمله فيهما ضعيف
لكون مشابهته ضعيفة مع الفعل لفظا ومعنى فلهذا كان المصدر المضاف الى احدهما اكثر استعمالا من المصدر
المعمل فيهما وطلب الصفة للفاعل والمفعول ضعيف لكونه بتضمن المصدر وعملها فيهما قوي لكون مشابهتها
قوية مع الفعل لفظا ومعنى فلهذا اذا جرت في اللفظ فاعلها فلا بد من ضمير فيها قايم مقام الفاعل مرفوع وان
لم يكن في الحقيقة فاعلا كقايم الغلام وحسن الوجه فاذا كانت اقوى في العمل من المصدر كان اضافتها سبيلا
لانفصال اولى من اضافة المصدر لان انفصال المضاف مبني على العمل كما ذكرنا لا على طلب الفاعل والمفعول
قوله ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ وذلك لما قلنا ان مشابهتها للفعل قوية فكان اعمالها عمل الفعل اولى في
الاتيان نطلب التخفيف اللفظي والتخفيف في اسمي الفاعل والمفعول المضافين الى الاجنبي لا يكون الا في
المضاف وذلك بحذف التنوين او النونين نحو ضارب زيد ومعطى الاجر وضاربا عمرو ومكسو
الفرآء واما اسمي الفاعل والمفعول المضافين الى السبب والصفة المشبهة فقد يكون في المضاف
والمضاف اليه معا نحو زيد قايم الغلام ومؤدب الخدام وحسن الوجه التخفيف في المضاف بحذف التنوين
في المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة وقد يكون في المضاف وحده كقايم غلام ومؤدب خدام
وحسن وجه عند من جوز ذلك كما يجيء في ابوابها وقد يكون في المضاف اليه وحده كالقايم الغلام والمؤدب
الخدام والحسن الوجه فان قلت كيف ادعيت انها لم تفد الا التخفيف وقد علمنا بالضرورة ان
التخصيص الذي في ضارب زيد لا يحصل في غلام رجل انه لم يزد عليه قلنا التخصيص لم يحصل باضافة
ضارب الى زيد بل كان حاصلا لضارب من زيد حين كان منصوبا به ايضا بلا تفاوت في التخصيص الا
نصبه وجره ومقصوده ان الاضافة غير مخصصة ولا معرفة قوله ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه
اي من جهة انها انما لم تفد تعريفا بل افادت تخفيفا فمن جهة انها لم تفد تعريفا جازت هذه المسئلة وامتنع
بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاولى للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجازت الثانية
لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز الضاربا زيد لحصول التخفيف بحذف
النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان التنوين في الاول سقط للالف واللام لا للاضافة
قال المصنف اجاز الفراء نحو الضارب زيد اما لانه توهم ان لام التعريف دخلها بعد الحكم باضافتها

فان رجح بالعيب تحصيل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واما القياس على الضارب
الرجل والضاربك فانه جاز الاضافة فيهما مع عدم التخفيف فيهما فلحرهم ايضا قال وكلا الامرين غير مستقيم
اما قوله لان لام التعريف دخلها يبطل الحكم باضافتها فانه رجح بالعيب ومن اين له ذلك ونحن لا نحكم له
بالظاهر فانه وان المكن قال الا انا نرى اللام سابقة حصل على الاضافة ولا اضافة في الظاهر انما استحيل
الحكم بذهاب التنوين بسبب اللام فكيف نسب حذف التنوين الى الاضافة بلا دليل قاطع وظاهر مرجح
واما قياسه على الضارب الرجل فليس بوجه وذلك ان الضارب الرجل وان لم يحصل فيه تخفيف بالاضافة
الا انه محمول على ما حصل فيه التخفيف مشبه به وذلك هو الحسن الوجه والجر فيه هو المختار وذلك لانك
لو رفعت الوجه لخلت الصفة من الضمير وهو قبيح كما يأتي في باب الصفة المشبهة واما النصب في مثله
فمتوطئة للجر وذلك انهم لما ارادوا الاضافة في الحسن وجهه بالرفع لتحصيل التخفيف بحذف الضمير
واستتره في الصفة وجيء باللام في المضاف اليه ليتعرف الوجه باللام كما كان متعرفا بالضمير المضاف
اليه واللام بدل الضمير في مثل هذا المقام مطردا وفي غيره ايضا عند الكوفيين كما في قوله
لحافي لحاف الضيف والبرد برده ولا اولى ان يقوم مقامه فيما لم يشترط فيه الضمير كما في البيت المذكور
اما في الصلة او الصفة اذا كانت جملة وغير ذلك مما اشترط فيه ضمير فلما جيء باللام مع قصد الاضافة
نصبوا اولا ما قصدوا جعله مضافا اليه تشبيها للفاعل بالمفعول فقيل الحسن الوجه كما قال الضارب
الرجل ليصح الاضافة اليه لانهم لو اضافوا الى المرفوع لكان اضافة الوصف الى موصوفه اذ الاصل في
الصفات نعت المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب الا ترى ان في قولك زيد ضارب غلام عمرو ان
الضارب هو الغلام دون عمرو وهم يراعون في الاضافة اللفظية حال الاضافة المحضة فكما لا يجوز في المحضة
اضافة الصفة الى موصوفها على الاصح كما يجيء في الجر فكذا في اللفظية ايضا مثل ذلك لكونها فرعها فجعلوا المرفوع
في صورة المنصوب حتى لا يكون كانك اضفت الوصف الى موصوفه فتنزع هذا التطويل ان المختار
في الحسن الوجه جر الوجه وان نصبه تشبيها له بالمفعول في نحو الضارب الرجل وان التخفيف فيه حاصل
بحذف الضمير واستتاره ثم تقول كما يشبه الحسن الوجه في النصب بالضارب الرجل مع ان حقه
الرفع اضافة الصفة اليه على ما تقدم شبه الضارب الرجل على سبيل التقاص في الجر بالحسن الوجه مع ان
حقه النصب وليس للفراء ان يقول فليشبه الضارب زيد بالحسن وجه وذلك لان الحسن وجه لا يجوز
لما ذكرنا ان اللفظية مجراه مجرى المحضة فكما لا يجوز في المحضة اضافة المعرفة الى النكرة فكذلك لم يجوز
ذلك في اللفظية ونسب ابن مالك الى الفراء انه يجيز اضافة نحو الضارب الى المعرفة من العلم وغيره اما
الى المنكر فلا فعلى هذا له ان يقول الضارب زيد يشبه الحسن الوجه ايضا من حيث كون المضاف اليه في
معرفا وان اختلف التعريفان والظاهر ان الفراء لا يفرق بين المعرف والمنكر كما نقل عنه السيرافي
فانه قال ان الفراء يجيز هذا الضارب زيد وهذا الضارب رجل ويزعم ان تاويله هذا الهو ضارب
زيد وهذا الهو ضارب رجل اي هذا الذي هو ضارب زيد وضارب رجل فيجعل ما بعد الالف واللام
جملة اسمية في التقدير ولا يوجب كون صلة الالف واللام فعلية كما هو المشهور عند النحاة قال السيرافي
هذا قول فاسد قال ويلزمه هذا الحسن وجه على تقدير هذا الذي هو حسن وجه وهذا الغلام زيد الذي

هذا الذي هو غلام زيد قال المصنف واما قياسه على الضاربك فلا يجوز وذلك لان في الضاربك قولين كما يجيء
عن قريب احدهما انه ليس بمضاف بل الكاف منصوب على انه مفعول فقياس الفراء حينئذ على ما هو مرتفع
من اصله والثاني انه مضاف الا انه حمل في صحة الاضافة وان لم يحصل بها تخفيف على ضاربك فانه اضيف بلا نظر
الى التخفيف وانما قلنا ان اضافة ضاربك ليست للتخفيف لانها لو كانت لاجله لم يلزم لان الاضافة المقصود
بها التخفيف لا يلزم الكلمة كما في ضارب زيد وضارب زيدا وانما التزم نحو ضاربك الاضافة لان في
آخره اما تنوينا او نونا وهما مشعران بتمام الكلمة والضمير المتصل في حكم تتمة الاول فلو لم يحذفا ولم يضف
الكلمة لزم كون الضمير متصلا منفصلا في حالة واحدة فلما التزموا الاضافة في ضاربك من غير نظر الى
تخفيف حمل الضاربك عليه فاضيف ايضا بلا تخفيف لانهما باب واحد لا فرق بينهما الا اللام هذا تلخيص
كلام المصنف وفيه نظر وذلك لان للفراء ان يقول اذا جاز لك حمل ذي اللام في الضاربك في وجود
الاضافة على المجرد منها لعلة في المجرد دون ذي اللام ومع اجتماع النقيضين لو لم يضف لما ذكرت
انهما من باب واحد فهلا جاز في حمل ذي اللام في الضارب زيد على المجرد منها وهو ضارب زيد في صحة
الاضافة لعلة حاصلة في المجرد دون ذي اللام وهي حصول التخفيف بناء على انهما من باب واحد وينبغي ان
نعرف حال اضافة اسم الفاعل والمفعول مجردا عن اللام ومعها وكذا حال الصفة المشبهة كما يجيء واما اسما
فاعلم اولا ان اسمي الفاعل والمفعول المضافين الى ما هو من سببهما في حكم الصفة المشبهة كما يجيء واما اسما
الفاعل والمفعول المضافان الى الاجنبي المنصوب بهما مفعول اما ان يكون كل واحد منهما مجردا عن اللام
او معها وكل واحد منهما اما ان يليه مفعول ظاهر او مضمر فالظاهر ان ولي المجرد جاز اضافته اليه و
لم يجب ضارب زيد وان ولي المقرون باللام جازت الاضافة اذا كان المقرون بها مثنى او مجموعا
بالواو والنون لحصول التخفيف بحذف النون نحو الضاربا زيد والضاربو زيد وكذا يجوز اذا كان
المفعول به معرفا باللام وان كان الوصف خاليا من نون المثنى والمجموع نحو الضارب الرجل والضاربات
الرجل والضوارب الرجل لمشابهته للحسن الوجه كما تقدم او مضافا الى المعرف بها ومنه جر انحو الضارب
وجه فرس غلام اخي الرجل قال ابن مالك او مضافا الى ضمير المعرف بها نحو الضارب غلامه وذلك لجري
ضمير المعرف باللام عنده مجرى المعرف باللام وكان على قياس قوله ان يجوز الضاربه على الاضافة اذا عاد الضمير
على ذي اللام ومذهبه ان الضاربه ليس بمضاف بل قد تحمل ضمير المعرف باللام في التابع مثل المعرف باللام
كما في قوله الواهب المائة الهجان وعبدها لانه يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع كما يجيء عن قريب وان ولي
المقترن باللام المجرد عن النون غير ما ذكرنا من المظهرات لم يجز اضافته اليه خلافا للفراء كما مر وان ولي
المجرد عن اللام او المقرون بها مضمر فحذف النون والتنوين فيهما واجب على الفصيح المشهور وحكى بعضهم
جواز ضاربنك وضاربنه في الشعر وانشد وليس حاملني الا ابن حمال وقيل بل النون للوقاية تشبيها يحملني
وان كان شاذا ايضا وقيل الرواية يحملني لا حاملني وانشد ايضا هم الفاعلون الخير والآمرونه اذا ما خشوا
من محدث الامر معظما قال سيبويه البيت مصنوع وانشد ايضا ولم يرتفق والناس محتضرونه جميعا
وايدي المعتفين رواهقه قال سيبويه هذا لضرورة الشعر وصل الهاء كناية وقال المبرد الهاء في الامرونه
ومحتضرونه للسكت اجرى الوصل مجرى الوقف وحقها ان تسكن لكنها تشبه هاء الضمير لما ثبتت وصلا ثم الضمير

بعد المجرور في موضع الجر بالاضافة لا عند الاخفش وهشام فانه عندهما في موضع النصب [illegible]
النون والنون ليس عندهما للاضافة بل للتضاد منهما وبين الضمير المتصل على ما مر واما الضمير بعد ذي
اللام فقال سيبويه ان لم يكن ذو اللام مثنى او مجموعا بالواو والنون فهو منصوب لا غير نحو الضاربه
لاعتباره المضمر بالمظهر فالضاربه عنده كالضارب زيدا لا يجوز فيه الا النصب ويحتمل عنده بعد المثنى و
المجموع بالواو والنون ان يكون مجرورا على الاضافة ومنصوبا كما في قوله الحافظوا عورة العشيرة
بالنصب وقال الرماني والمبرد في احد قوليه وجار الله ان الضمير بعد ذي اللام مفردا كان او مثنى
او مجموعا مجرور بالاضافة هذا كله فيما اضيف اليه اسم الفاعل والمفعول واما في تابع المضاف اليه فسيبويه
يجوز فيه ما لا يجوز في المتبوع فلجاز الضارب الرجل وزيد وهذا الضارب الرجل زيد على ان يكون زيد
عطف بيان وهو في الحقيقة البدل على ما يات في بابه فان قدرت البدل قائما مقام المبدل منه لم يجز ذلك
فان لم يقدره كذلك جاز كما ذكرنا في باب المنادى في نحو يا غلام زيد ويا غلام زيد وزيدا وقال المبرد
لا يتبع مجرور ذي اللام الا ما يمكن وقوعه موقع متبوعه فينشد انا ابن التارك البكري بشر بنصب بشر
حملا على محل البكري وقال قد يعطف على مجرور ذي اللام ما يكون في قوة ما يمكن وقوعه موقعه يعني
المضاف الى ضمير ما فيه الالف واللام لانه في قوة المضاف الى ما فيه الالف واللام كقوله الواهب المائة
الهجان وعبدها ولعدم عبد المائة فاتك واما اذا عطف عليه نحو زيدا وغلام زيد فليس فيه
الا النصب حملا على محل المجرور ومذهب سيبويه قوي اذ قد يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع
لان المنع فيه ليس بظاهر بل يظهر بالنقل بين الا ترى الى جواز قولهم يا زيد والحارث وغير ذلك وفي
الصفة المشبهة واسماء الفاعل والمفعول اللازمان فاما ان يكون مجردة من اللام او مقرونة بها فان كان في
المجردة منها ظاهر سببي مرفوع بها جاز اضافتها اليه بعد الضمير كما ذكرنا وجازت كما سواء كان الظاهر
باللام بدرجة او بدرجات او منكرا كذلك نحو قولك حسن الوجه وحسن وجه اي الغلام وحسن وجه
اي غلام او مضافا الى ضمير ذي اللام كذلك اذا لم يكن ذو اللام صاحب الصفة نحو حسن وجه الاخ جميل
فعله وقد يضاف الى ظاهر مضاف الى ضمير صاحبها نحو زيد حسن وجهه وهو قبيح عند سيبويه الا للضرورة
وقال اقامت على ربعيها جارتا صفا كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما وكذا ما هو في حكم المضاف اليه الى ذلك الضمير
كقوله رحب فطاب الحسد منها رفيقه بحس الندا في ضبه المتجرد اذا طرفت النون من رحيب ومثل
هذا جائز مطلقا عند الكوفيين وقال المبرد الضمير في مصطلاهما للاعالي لان المعنى كميتا الاعالين فيكون
مثل حسن وجه الاخ جميل فعله وقد يحكي في باب الصفة المشبهة علة استقباحهم لمثل زيد حسن وجهه بالاضافة
والرواية الصحيحة في بيت طرفة رحب بالتنوين وان وليه المجردة مضمر بارز هو فاعلها وجب اضافتها
اليه نحو زيد حسن الغلام كريمه خلافا لمن حكى ما نقل منه ابن مالك ولعله يجوز النصب فيه تشبيها بالمفعول
كما في حسن الوجه ويحذف النون والتنوين للمعاقبة لا للاضافة كما ذكرنا من مذهب الاخفش وهشام وان
ولي ذات اللام ظاهر سببي مرفوع بها فان اضفتها اليه وجب ان يكون ذا اللام بدرجة او درجات نحو
الحسن وجه الغلام اذ لا يجوز الحسن وجه الاحسن لما يجي في باب الصفة وجوز ابن مالك ان يكون
مضافا الى ضمير المعرف باللام نحو الحسن الوجه والجميل وجه غلامه وليس بوجه اذ ليس فيه الاضافة اذ التخفيف

واما الذي لم يجوزوا الحسن الغلام والجميله ولا يجوز القياس جواز اضافة ذات اللام التي فيها
نون المثنى او المجموع الى اي ضمير كان والى المضاف الى الضمير لحصول التخفيف بحذف النون كقولك
مررت بالرجلين الحسني غلاميهما والجميليه وكذا بالرجال الحسني الغلام والجميلي وجهه ويجي في باب
الصفة المشبهة هذه الوجوه مع زيد شرح ان شاء الله تعالى ولا يضاف الصفة الى مرفوع بها غير سببي نحو
قولك مررت برجل طيب في داره نومك لئلا تبقى الصفة بغير مرفوع بها كما ذكرنا في اسم الفاعل والمفعول
قوله المائة الهجان اي المائة من الناقة والهجان البيض يستوي فيه الواحد والجمع كالفلك على ما يجي في باب الجمع
قوله وعبدها اي العبد الذي يرعاها وتمام البيت عوذا ترجي خلفها اطفالها العوذ جمع عائذ و
هي الحديثة النتاج ورجى اي ساق قوله ولا يضاف موصوف الى صفته ولا صفة الى موصوفها
ونحو مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء متاول ومثل جرد قطيفة واخلاق ثياب
متاول ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص كليث واسد وحبس ومنع لعدم الفايدة
بخلاف كل الدراهم وعين الشي فانه يختص وقولهم سعيد كرز ونحوه متاول اقول اعلم ان الاسمين
الذين يطلقان على شي واحد على ضربين اما ان يكون في احدهما زيادة فايدة كالصفة والموصوف والاسم والمسمى و
العام والخاص اولا يكون والاول على ضربين اما ان يجوز اضافة احدهما الى الاخر اتفاقا كالمسمى الى الاسم والعام
الى الخاص او يجوز على الخلاف كالصفة الى الموصوف وعلى العكس والمتفق على جواز اضافة احدهما الى الاخر
اما ان يحتاج ذلك الى التاويل او لا يحتاج فالذي لا يحتاج الى التاويل العام اعني لفظي المسمى والاسم اذا اضيف
الى الخاص نحو كل الدراهم وعين زيد وطور سينا ويوم الاحد وكتاب المفصل وبلد بغداد ونحو ذلك
وانما جاز ذلك لحصول التخصيص في ذلك العام من ذلك الخاص ولا ينعكس الامر اي لا يضاف الخاص الى
العام المبهم لتحصيل الابهام فلا يقال مثلا زيد نفس لان المعلوم المعين بعد ذكر لفظه وتعيينه لا يكتسي
من غيره الابهام والذي يحتاج الى التاويل المسمى المضاف الى الاسم كالاسم المضاف الى اللقب نحو سعيد
كرز ونحو ذو وذات مضافين الى المقصود بالنسبة نحو ذا صباح وذات يوم وكذا لفظ الاسم المضاف
الى المقصود بالنسبة كاسم السلام واسم الشيب ولفظ الحي مضافا الى ما هو المقصود بالنسبة نحو قال الحق
حي رباح اما الاسم المضاف الى اللقب فنقول اذا اجتمع الاسم مع اللقب وجب تاخير اللقب لانه ابين و
اشهر من الاسم كما يجي في باب العلم ويجي هناك انه يجوز نصب اللقب الموخر ورفعه على القطع سواء كانا مفردين
او مضافين او احدهما مفرد دون الاخر وان كانا مفردين او اولهما جاز اضافة الاسم الى اللقب
ايضا وهي الاكثر وظاهر كلام البصريين انك اذا لم تقطع الثاني رفعا ونصبا وجب اضافة الاول اليه وقد
اجاز الزجاج والفراء الاتباع ايضا على انه عطف بيان وهو الظاهر نحو جاني قيس قفة وان كانا مضافين
او اولهما لم يجز الاضافة بل يجب اما القطع لتضمن اللقب مدحا او ذما او الاتباع على ان الثاني عطف بيان
لانه اشهر فاذا تقرر هذا قلنا ان تاويل نحو سعيد كرز ان يقال المراد بالمضاف الذات وبالمضاف اليه اللفظ
وذلك انه كما انه يطلق اللفظ ويراد به مدلوله يطلق ايضا مع القرينة ويراد به ذلك اللفظ الدال تقول
مثلا جاني زيد فالمراد المدلول وتكلمت بزيد والمراد اللفظ فمعنى جاني سعيد كرز اي مسمى هذا اللقب
ولا ينعكس التاويل اي لا يقال ان الاول دال والثاني مدلول حتى يكون معنى سعيد كرز اسم هذا المسمى

لانهم ينسبون الى الاول ما لا يصح نسبته الى الالفاظ نحو بهت سعيد كرز وقال سعيد كرز فان قلت لم لم يجعل هو ا
اللقب مضافا الى الاسم او غير مضاف قلت قد علم ان المقصود ذكرهما معا ولو قدم اللقب لاغنى عن
الاسم اذا اللقب يفيد تعيين الذات الذي يفيده الاسم مع زيادة وصف يمدح به الذات او يذم فالذات
باللقب اشهر منها بالاسم واما ذا وذات وما تصرف منهما اذا اضيف الى المقصود بالنسبة فما ولهما
فرسم التاويل المذكور اذ معنى جيت ذا صباح اي وقتا صاحب هذا الاسم فذا من الاسماء الستة
وهو صفة موصوف محذوف وكذا جيته ذات يوم اي مدة صاحبة هذا الاسم ولاختصاص ذا بالبعض
وذات بالبعض الآخر يحتاج الى السماع واما ذا صبوح وذا غبوق فليس من هذا الباب لان الصبوح
والغبوق ليسا زمانين بل ما يشرب فيهما فالمعنى جيت زمان صاحب هذا الشراب فلم يضف المسمى الى الاسم
وقوله اليكم ذوي آل النبي تطلعت نوازع من قلبي ظماء والبب اي اصحاب هذا الاسم وجاني ذوا
اي صاحبا هذا الاسم كما يجي في باب الجمع واما قولهم آل حم وآل [illegible] في السور فليس من هذا الباب اذ معناه
السور المنسوبة الى هذا اللفظ كما ان آل موسى يعني الجماعة المنسوبة الى موسى واما حي في قولهم هذا حي زيد
فتاويله شخص الحي فكانك قلت شخص زيد فهذا من باب اضافة العام الى الخاص فمعنى هذا حي زيد
وذاته لا غيره وانما ذكروا الذات بلفظ الحي توغلا في باب المبالغة فاذا قلت فعله حي زيد فكانك قلت فعله
هو بنفسه وهو حي موجود لا انه نسب اليه الفعل وهو ميت وهو معدوم وهذا حي زيد اي هو بعينه حيا فاما لاريب
فيه ثم صار يستعمل في التاكيد بمعنى عينه وذاته وان كان ميتا قال الا قبح الاله بني زياد وحي ابيهم قبح الحمار
وقال يا قران الك حي خويلد قد كنت خائفة على الاحراق وقد حكم بعض النحاة بالغاء لفظ حي وزيادته في
مثل الموضع المذكور كما حكموا بزيادة لفظ الاسم في قوله الى الحول ثم اسم السلام عليكما ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر
وفي قوله تداعين باسم الشيب في متثلم جوانبه من بصرة وسلام وفي قوله لا ينعش الطرف الا ما تخونه
داع يناديه باسم الماء مبغوم وبالغاء لفظ المقام في قول الشماخ ذعرت به القطا ونفيت عنه
مقام الذئب كالرجل اللعين والحق ان الاسم في المواضع المذكورة له معنى فقوله اسم السلام اي
لفظ الدال عليه وكلمته يعني سلام عليكم واسم الماء واسم الشيب اي صوت الماء اذ الاسم هو اللفظ و
الصوت والمسمى هو مدلول اللفظ والصوت والدليل على ان زيادة الاسم في مثله للتنصيص على ان المراد
هو اللفظ لا المدلول انهم لا يقولون اسم زيد بزيادة الاسم بل لا يكون لفظ اسم المحكوم بزيادته الا مع ما
يتعلق باللفظ نحو تداعين وناديه فاسم السلام من باب عين زيد لان السلام لفظ وكذا اسم الماء واسم
الشيب اي صوت الماء وصوت الشيب فان الماء والشيب صوتان واما قوله مقام الذئب فهو من
باب الكنايات تقول مكانك منيع اي انت منيع لانه من يعمل مكانه فقد يعمل هو واذا ابعدت الذئب
فقد ابعدت مكانه الذي هو فيه والخلف في جواز اضافة احدهما الى الآخر الموصوف وصفته فالكوفيون
جوزوا اضافة الموصوف الى الصفة وبالعكس استشهادا للاول بنحو مسجد الجامع وجانب الغربي وللثاني
بنحو جرد قطيفة واخلاق ثياب وقالوا ان الاضافة فيه لتخفيف المضاف بحذف التنوين كما في جرد قطيفة
او بحذف اللام كمسجد الجامع اذ اصلهما قطيفة جرد والمسجد الجامع وهذه الاضافة ليست كاضافة الصفة
الى معمولها عندهم اذ ذاك لا تخصص ولا تعرف بخلاف هذا فان الاول ههنا هو الثاني من حيث المعنى

لانهما موصوف وصفة فتخصص الثاني وتعرفه تخصص الاول وتعرفه واما نحو حسن الوجه فالحسن وان كان هو الوجه
معنى لانك جعلته لغيره في الظاهر بسبب الضمير المستتر فيه الراجع الى غيره فبعد في اللفظ عن المجرور غاية
البعد فلعل هذا نقول هذا مسجد الجامع الطيب برفع الصفة والبصريون قالوا لا يجوز اضافة الصفة الى
الموصوف ولا العكس ولهذا ينصبون المرفوع بالصفة اذا اريد الاضافة اليه في نحو حسن الوجه كما مر وذلك
لان الصفة والموصوف واقعان على شيء هو اضافة الشيء الى نفسه ولا يلزم لهم هذا مع الكوفيين لانهم يجوزون
اضافة الشيء الى نفسه مع اختلاف اللفظين كما يجي من مذهب الفراء وقال المصنف لا يجوز ذلك لان توافق
الصفة والموصوف في الاعراب واجب وليس بشيء لان ذلك انما يكون اذا بقيا على حالهما فاما مع طلب
التخفيف بالاضافة فلا نسلم لزومه وهو موضع النزاع فعند البصريين نحو بقلة الحمقاء كسيف شجاع اي المضاف اليه في
الحقيقة هو موصوف هذا المجرور حذف واقيم صفته مقامه اي بقلة الحبة الحمقاء وانما نسبوها الى الحمق لانها
تنبت في مجاري السيول ومواطي الاقدام ومسجد الوقت الجامع وذلك الوقت يوم الجمعة كان هذا اليوم
جامع الناس في مسجده للصلوة وجانب المكان الغربي وصلوة الساعة الاولى اي اول ساعة بعد زوال
الشمس ويجعلون نحو جرد قطيفة بالتاويل كخاتم فضة لان المعنى شيء جرد اي بال ثم حذف الموصوف واضيف
صفته الى جنسها للتبيين اذ الجرد يحتمل ان يكون من القطيفة ومن غيرها كما كان خاتم محتملا ان يكون من الفضة
ومن غيرها فالاضافة بمعنى من ويجوز عندي ان يكون امثلة اضافة الموصوف الى صفته من باب طور سيناء وذلك
بان يجعل الجامع مسجدا مخصوصا والغربي جانبا مخصوصا والاولى صلاة مخصوصة والحمقاء بقلة مخصوصة
فهي من الصفات الغالبة ثم يضاف المسجد والجانب والصلوة والبقلة المحتملة الى هذه المختصة لقابل التخصيص
فيكون صلوة الاولى كصلوة الوتر وبقلة الحمقاء كبقلة الكرنب وجانب الغربي كجانب اليمين واما الاسمان
اللذان ليس في احدهما زيادة فائدة كحبط النوى وليث اسد فالفراء يجيز اضافة احدهما الى الآخر
للتخفيف قال ان العرب يجيز اضافة الشيء الى نفسه اذا اختلف اللفظان كقوله فقلت انجوا عنها نجا الجلد انه
سيرضيكما منها سنام وغاربه والنجا هو الجلد ولا نضاف ان مثله كثير لا يمكن دفعه كما في نهج البلاغة
لبع الرجا منهم شفقات وجلهم وقوله وسكاك الهواء ولو قلنا ان بين الاسمين في كل موضع فرقا
لاحتجنا الى تعسفات كثيرة ومما اختلف فيه هل اضافته محضة اولا على ما تقدم افعل التفضيل فهو
هو في حال الاضافة على ضربين احدهما يراد به تفضيل صاحبه على كل واحد من امثاله التي دل عليها لفظ
المضاف اليه وثانيهما لا يراد به ذلك وقد يجي ذكر احكامه في بابه والمقصود ههنا ان اضافته بالمعنى الاول
فيها الخلاف فعند ابن السراج وعبد القاهر وابي علي والجزولي هي غير محضة لكونها بمعنى من و
الجار والمجرور في محل النصب بانه مفعول الفعل كما هو ظاهر فان الجار في قولك افضل من القوم لابتداء
الغاية والجار والمجرور مفعول افعل فافضل في افضل القوم صفة مضافة الى معمولها الذي هو المجرور
بعده فهو كاسم فاعل مضاف الى مفعوله نحو ضارب زيد ومعنى من الابتدائية في افضل من القوم انه
ابتداء زيد في الارتقاء والزيادة في الفضل من هؤلاء هو القوم بعد ما شاركهم له في اصل الفضل الا انه
لنقصان درجته [illegible] اسم الفاعل عن الصفات المشبهة كما يجي في بابه لا يرفع فاعلا مظهرا الا
بشرائط تاتي في بابه ولا ينصب مفعولا صريحا ولا شبه مفعول فلا يقال احسن الوجه بل يرفع

معمرا او بعل نصبه في محل الجار والمجرور لضعفه وينصب البدل الذي ينصب الجوامد ايضا كما في عشرون
درهما نحو احسن وجها ودليل تنكيره قوله انى ملك اطلع البدر لا يوجد فيها لما لديه كفا ومذهب سيبويه
ان اضافة افعل التفضيل حقيقية مطلقا وذلك انه في حال الاضافة على ضربين احدهما ان يكون بعض المضاف اليه
كاي فيدخل فيه دخول اي فيما اضيف اليه والمعنى فيه ان صاحبه مفضل في المعنى الذي وضع له المصدر المشتق
هو منه على كل واحد واحد مما بقي بعده من اجزاء المضاف اليه فان زيدا في قولك زيد اظرف الناس مفضل في
الظرافة على كل واحد ممن بقي بعد زيد من افراد الناس فالمعنى بعضهم الزايد في الظرافة على كل من بقي منهم
بعده ولا يلزم منه تفضيل الشيء على نفسه لانك لم تفضله على جميع اجزاء المضاف اليه بل على ما بقي من المضاف اليه
بعد خروج هذا المفضل منه فالاضافة في هذا المعنى بتقدير اللام كما في قولك بعض القوم وكلهم وجزؤهم
وكلهم ولو كان بتقدير من الابتدائية لجاز زيد افضل عمرو كما يجوز زيد افضل من عمرو ولو كان بتقدير من
المبينة كما في خاتم فضة لوقع اسم المضاف اليه مطردا على المضاف كما ذكرنا في صدر هذا الباب ولا يقع نحو هذا
افضل القوم فاذا كان اضافته بهذا المعنى كاضافة بعض القوم فهو بتقدير اللام مثله فيكون محضة بدليل قوله
تعالى فتبارك الله احسن الخالقين وقوله اطلع البدر خبر مبتدا محذوف اي هو اطلع وثانيهما ان يكون مفضلا
على جميع افراد نوعه مطلقا ثم يضيفه الى شيء للتخصيص سواء كان ذلك الشيء مشتملا على امثال المفضل نحو زيد افضل
اخوته او لم يكن نحو زيد افضل بغداد اي افضل افراد نوع الانسان وله اختصاص ببغداد فالاضافة فيه
لاجل التخصيص كما في غلام زيد ومصارع مصر لا للتفضيل على اجزاء المضاف اليه فهذه الاضافة محضة اتفاقا
بمعنى اللام ثم نقول افضل بالمعنى الاول اما ان تضيفه الى المعرفة او النكرة فان اضفته الى المعرفة لم يجز ان
يكون مفردة نحو افضل الرجل وافضل زيد اذ لا يمكن كونه بعض المضاف اليه بلى اذا كان الواحد من اسماء
الاجناس التي تقع لفظ مفردها على القليل والكثير نحو التمر اطيب التمر جاز والرجل ليس جنسا بهذا المعنى
فتقول زيد افضل الرجلين اي احدهما المفضل على الاخر وافضل الرجال اي احدهم المفضل على كل
واحد من الباقين واما اذا اضفته الى النكرة فيجوز اضافته الى الواحد والمثنى والمجموع نحو زيد افضل
رجل والزيدان افضل رجلين والزيدون افضل رجال فيطابق صاحب افضل والمضاف اليه افرادا
وتثنية وجمعا ويجوز افراد الصفة وان كان صاحب افضل مثنى او مجموعا قال تعالى ولا تكونوا اول
كافر به وحكم اي في الاضافة حكم افعل يعني انك اذا اضفت الى المعرفة فلابد ان يكون المضاف مثنى
او مجموعا واذا اضفت الى النكرة جاز كون المضاف اليه مفردا او مثنى ومجموعا والعلة في ذلك ان ايا
استفهاما كان او شرطا او موصولا موضوع ليكون جزءا من جملة معينة بعده مجتمعة منه ومن امثاله
وكذا افضل المضاف بالمعنى الاول فقولنا جزءا من جملة يخرج نحو الفرس اسرع الجمال ويوسف احسن اخوته
فانه لا يجوز مثله بالمعنى الاول اذ ليس جزءا من جملة بعده وقولنا معينة ليخرج نحو زيد افضل رجلين
او رجال فانه لا يجوز اذ لا فايدة في كونه افضل من جملة غير معينة من عرض الرجال وكذا يخرج نحو اي
رجلين زيد واي رجال هو فانه لا يجوز اذ وضع اي للتعيين وكيف تعين واحدا من جملة غير متعينة وقولنا
مجتمعة منه ومن امثاله يخرج نحو وجه زيد احسنه ونحو قولك اي زيد احسن اوجهه ام يده ام رجله فانه
لا يجوز لان زيدا لم يجتمع من الوجه وامثاله وكذا لا يجوز اي بغداد اطيب اي اي دورها الا ان يقدر المضاف

اي اجزاء اعضايه واي اعضاء زيد واي دور بغداد فاي موضوع لتعيين بعض من كل معين وافضل بالمعنى
الاول لتفضيل بعض من كل معين بعده على ساير ابعاضه فاذا تقرر هذا قلنا لم يجز زيد افضل الرجل واي
الرجل مثلا لان الرجل ليس كلا يشتمل زيدا وغيره بخلاف قولك الرطب اطيب التمر وقولك اي التمر هذا لكون
التمر جنسا يقع على الكثير وجاز افضل الرجلين واي الرجلين لكون المضاف فيهما بعضا من الجملة المعينة
بعده وهي المثنى وكذا افضل الرجال واي الرجال سواء اردت بهذا الجمع معهودين معينين او جنس الرجال
اذ هو على كلي التقديرين جملة معينة وانما جاز اي رجل هو واي رجلين هما واي رجال هم مع ان المجرور في
جميعها ليس في الظاهر جملة معينة كما شرطنا لان المراد بكل واحد من هذه المجرورات الجنس مستغرقا مجتمعا
من المسؤول ومن امثاله فيكون في الحقيقة منقسما الى المسؤول وامثاله كما شرطنا فمعنى اي رجل اي قسم من
اقسام الرجال اذا قسموا رجلا رجلا واي رجلين اي اي قسم من اقسام هذا الجنس اذا قسم رجلين رجلين
واي رجال اي اي قسم من اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم رجالا فافعل سواء اضفته الى المعرفة او النكرة
لتفضيل صاحبه على كل ما هو مثله من اجزاء ما بعده افرادا او تثنية بل هو جزء واحد مثل الزيدين وجاز زيد
افضل الرجال والزيدان او الزيدون افضل الرجال يصح تجزيتها رجلا رجلا كزيد ورجلين رجلين كالزيدين
ورجالا كالزيدين ولا تظنن ان صاحب افعل التفضيل مفضل على مجموع اقسام المضاف اليه فمعنى قولك زيد
افضل الرجال انه افضل من مجموع الرجال من حيث كونه مجموعا فانه غلط بل معناه انه افضل من كل رجل رجل
هو قسم من اقسام الرجال كما كان في النكرة سواء وكذا اي لتعيين قسم من اقسام المضاف اليه معرفة كان
او نكرة فلا يجوز اي الرجلين هذا اذ ليس للرجلين اقسام كل واحد منها مثنى حتى تعين احد تلك الاقسام
ويجوز اي الرجال هذا واي الرجال هذان او هؤلاء لان الرجال كما قلنا يصح تجزيتها افرادا ومثنيات و
جموعا فان قيل فكيف جاز التعبير عن استغراق الجنس باحاد اجزايه في النكرة حتى قلت افضل رجل
وافضل رجلين وافضل رجال ولم يجز مثل ذلك في المعرفة قلت لان المنكر لا يختص في اصل وضعه بواحد
بعينه فصح ان يعبر به عن كل واحد واحد على البدل الى ان يعم الجنس تخفيفا بخلاف المعرفة فانها
لتخصيص بعض الاجزاء وتعيينه فلا يطلق مع ذلك التعيين على غيره واي وافعل لا يضافان الا الى جملة
ذات اجزاء كما قلنا ولا يضافان الى ما يكون مجرده بالعطف نحو اي زيد وعمرو ولا زيد افضل زيد وعمرو
فان تكرر المجرور بالعطف فيهما فلاجل تكرر المسؤول عنه في اي والمفضل في افعل نحو زيد وهند افضل رجل
وامرأة واي رجل وامرأة هذا وهذه واما قولهم اي واياك فالمراد به اينا لكنهم قصدوا التنصيص على ان
المراد المتكلم والمخاطب اذ كان لا يدل عليه الضمير في اينا فصرحوا بالضميرين فوجب اعادة اي رعاية
لحق المعطوف والمعطوف عليه اذ لا يعطف على الضمير المجرور ولا يعطف الضمير المجرور على اي الا باعادة
الجار فكرروا اي للمحافظة على اللفظ لا المعنى كما في قولك بيني وبينك مع ان مثل هذا لا يكون الا في ضرورة
الشعر قال فاي ما وايك كان شرا فقيد الى المقامة لا يراها وجاء مثله في الضرورة اخلي واظلم واي
معرب مع ان فيه ما المعنى الشرط او الاستفهام او هو موصول للزوم الاضافة المرجحة لجانب الاسمية
المقتضية للاعراب ولا يحذف المضاف اليه الا مع قيام قرينة يدل عليه نحو قوله تعالى اياما تدعوا فله الاسماء
اي اي اسم وتجريدها من التاء مضافا الى مؤنث افصح من لحاق التاء كما في الموصول قال تعالى باي ارض تموت

ولا يضاف اسم مماثل للمضاف إليه في العموم أي للمضاف نحو كل الجميع ولا جميع الكل فإنهما متماثلان في العموم
قوله ليث أسد وحبس منع فإن الأول للخصوص والأول عين والثاني يعني قوله عين الشيء يريد بالشيء شيئا معينا
كزيد وعمرو كما تقول عين زيد ولا فالشيء أعم من العين وقد أحال المصنف بعض أحكام الإضافة فلا بأس أن
نذكرها أحدها حذف المضاف إذا أمن اللبس وجاء أيضا في الشعر مع اللبس قال فهل لكم فيها إلي فإنني
طبيب بما أعيا النطاسي حذيما أي ابن حذيم فإذا حذف فالأولى والأشهر قيام المضاف إليه مقام المضاف في
الإعراب كقوله تعالى واسأل القرية وقد ترك عند سيبويه على إعرابه إن كان المضاف معطوفا على مثله مضافا
إلى شيء كما يقال في المثل ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة أي ولا كل بيضاء قال ولو لم يقدر هنا مضاف
معطوفا على المضاف الأول لكان عطفا على عاملين مختلفين ولا يجوز عنده وعند غيره يجوز ذلك فلا تقدر
وتقول ما مثل عبد الله يقول ذلك ولا أخيه وما مثل أخيك ولا أبيك يقولان ذلك أي ولا مثل أخيه ولا مثل
أبيك فأوجب إضمار المضاف هاهنا فيكون مما حذف المضاف فيه وأبقي المضاف إليه على إعرابه وذلك
لأن أخيه لو كان معطوفا على عبد الله لكان المعنى ما رجل هو مثلهما يقول ذلك وليس هو المراد بل المعنى
ما مثل هذا ولا مثل هذا يقولان ذلك ولو كان أبيك في المسألة الثانية عطفا على أخيك لم يقل يقولان بل
يقول وأيضا لو لم يقدر المضاف في المسألتين لكان الداخل عليه لا المزيدة معطوفا على غير ما نسب إليه الحكم
المنفي ولا يجوز لأنك تقول ما جاءني زيد ولا عمرو ولا يجوز ما جاءني غلام زيد ولا عمرو بجر عمرو إذا لم يكن المجيء
منفيا عن زيد بل عن غلامه وأجاب المصنف عن الاستدلالات كلها بأن مثل هاهنا كناية وليس المقصود
وكأنه معلوم يقال مثلك لا يفعل هذا أي أنت ينبغي أن لا تفعل وذكر المثل لأنه ولو كان مقصودا
لم يكن المخاطب مرادا وعند ذلك يفسد المعنى لأنه لا ينتهي حينئذ أن يكون المعنى مثلك لا تفعله وأنت تفعله
كما تقول أخو زيد لا يفعل هذا ولكن زيد يفعله لما كان الأخ مقصودا فكأنهم قالوا ما عبد الله ولا أخوه
وما أخوك ولا أبوك فلا يجيء الفسادات المذكورة قال بعضهم إن في هذا الجواب نظرا وذلك لأنه وإن
كان المثل مقحما من حيث المعنى والمقصود هو المضاف إليه لكن المعاملة لفظا مع هذا المضاف ألا
ترى أنك لا تقول مثلي لا أقول ومثلك لا تقول بالتاء ومثلكما لا تقولان ومثلكم لا تقولون الخ
أداء لفظ المفرد معنى المثنى والمجموع غير عزيز في كلامهم كما مر لأجناس فإنه يصح إطلاقها على المثنى
والمجموع وكذلك يستعمل المجرد عن علامة التأنيث مجرى المؤنث كثيرا فعلى هذا لا منع من اكتساء المضاف
معنى التأنيث والتثنية والجمع من المضاف إليه من حيث الاستغناء في الكلام الذي هو فيه عن المضاف
بالمضاف إليه أما التأنيث فظاهر من قوله مر الليالي أسرعت وأما التثنية فلقولك ما مثل أخيك ولا أبيك
يقولان وأما الجمع فكقوله فما حب الديار شغفن وأما أداء ألفاظ الغيبة معنى الخطاب فلم يجيء لأنه مع
حرف الخطاب نحو يا زيد فمن ثم لم يجز مثلك تقول بالخطاب كما جاز في المعنى مثل أخيك وأبيك يقولان
وفي التأنيث كقوله صلى الله عليه ما رأيت مثل الجنة نام طالبها وقد يقوم المضاف إليه مقام المضاف في
التذكير قال يسقون من ورد البريص عليهم بردى يصفق بالرحيق السلسل أي ماء بردى ومن ثم
قال يصفق بالتذكير ويقوم مقامه أيضا في التأنيث أيضا نحو قطعت السارق فانزلت أي قطعت يده
وفي العقل كقوله تعالى وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتا أو هم قائلون فقال هم وقال الخليل يقوم مقامه

في التنكير إن كان معرفة أضيف إليها مثل نحو هذا رجل أخو زيد أي مثل أخي زيد واستضعف سيبويه
وقال لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل أي مثل الطويل وهو قبيح جدا وأما قولهم قضية ولا أبا حسن لها
فلجعل العلم المشتهر بمعنى كالجنس الموضوع لذلك المعنى نحو لكل فرعون موسى كما ذكرنا في لا التبرئة وقد يحذف
مضاف بعد مضاف وهلم جرا لقيام المضاف إليه الأخير مقامه كقوله وقد جعلتني من حزيمة إصبعا أي ذا
مقدار مسافة إصبع وثانيها حذف المضاف إليه فإن كان المضاف ظرفا فيه معنى النسبة كقبل وبعد
في الزمان وأمام وخلف في المكان أو مشبها به في الإبهام كغير وحسب ولم يعطف على ذلك المضاف مضاف
إلى مثل ذلك المحذوف فالبناء على الضم ويسمى الظروف غايات ومنها قط وعوض ومنذ وحيث كما مر
في الظروف المبنية جميع أحكامها وإن كان عطف على ذلك المضاف مضاف إلى مثل ذلك المنوي سواء
كان المضاف الأول من الظروف المذكورة كقبل وبعد زيد أو من غيرها كقوله يا من رأى عارضا أسر به
بين ذراعي وجبهة الأسد وقوله إلا علالة أو بداهة سابح نهد الجزارة لم يبدل من المضاف إليه تنوين
ولم يبن المضاف لأن المضاف إليه كالباقي لما نصح الثاني هذا على قول المبرد ومذهب سيبويه أن الأول
مضاف إلى المجرور الذي بعد الظاهر والثاني مضاف في الحقيقة إلى ضميره والتقدير بين الأعلالة سابح أو بداهته
ثم حذف الضمير وجعل المضاف الذي بين المضاف الأول والمضاف إليه ليكون الظاهر كالعوض من
الضمير المحذوف على ما ذكرنا في باب النداء في يا تيم تيم عدي ومذهب سيبويه في زيد وعمرو قائم أن خبر
المبتدأ الأول محذوف وهو مغاير لمذهبه هاهنا ومذهب المبرد أقرب لما يلزم سيبويه من الفصل
بين المضاف والمضاف إليه وأما نحو يا تيم تيم عدي فزعما نغتفر ذلك فيه لأن الفاصل لفظ المضاف ومعناه
فكأنه لا فصل وإن لم يكن المضاف من الظروف المذكورة ولم يعطف عليه ما ذكرنا وجب إبدال التنوين
من المضاف إليه وذلك في كل وبعض وإذ وأوان كقوله تعالى وكلا ضربنا له الأمثال ورفعنا بعضهم فوق
بعض وإذا قطع كل وبعض عن الإضافة فالأكثر إبدال التنوين وامتناع دخول اللام فيهما وبعضهم جوزه
وقد ينصب كلا على الحال نحو خذ المال كلا وذلك لأنه في صورة المنكر وإن كان معرفة حقيقة لكونه بمعنى
كله وقد حكى الخليل في المؤنث كلهن وليس بمشهور وثالثها الفصل بين المضافين اعلم أن الفصل
بينهما في الشعر بالظرف والجار والمجرور غير عزيز كقوله لما رأت ساتيدما استعبرت لله در اليوم من لامها
وقوله كأن أصوات من إيغالهن بنا أواخر الميس إنقاض الفراريج ويغني بهما عن غيرهما نحو قوله
مر على ما يستمر وقد شقت غلائل عبد القيس منها صدورها وحكى ابن الأعرابي هو غلام إن شاء الله
ابن أخيك وقد يفصل في السعة بينهما قليلا بالقسم نحو هذا غلام والله زيد وذلك لكثرة دوره في الكلام
وقد جاء في السعة الفصل بالمفعول إن كان المضاف مصدرا والمضاف إليه فاعله كقراءة ابن عامر
قتل أولادهم شركائهم وهو مثل قوله فزججتها بمزجة زج القلوص أبي مزاده وقوله تنفي يداها الحصى
في كل هاجرة نفي الدراهيم تنقاد الصياريف عند من روى بنصب الدراهيم وجر تنقاد وأنكر أكثر النحاة
الفصل بالمفعول وغيره في السعة ولا شك أن الفصل بينهما في الضرورة بالظرف ثابت مع قلته وقبحه
والفصل بغير الظرف في الشعر أقبح منه بالظرف وكذا الفصل بالظرف في غير الشعر أقبح منه في الشعر
وهو عند يونس قياس كما في باب لا التبرئة والفصل بغير الظرف في غير الشعر أقبح من الكل مفعولا كان

القليل او غنيا او غيرهما فقراءة ابن عامر ليست بذاك ولا نسلم تواتر القراآت السبع وان ذهب اليه بعض
الاصوليين قوله واذا اضيف الاسم الصحيح والملحق به الى ياء المتكلم كسر آخره والياء مفتوحة
او ساكنة فان كان آخره الفا تثبت وهذيل تقلبها ياء لغير التثنية ياء وان كان ياء ادغمت وان كان
واوا قلبت ياء وادغمت وفتحت الياء للساكنين قوله الصحيح في اصطلاح النحاة ما حرف
اعرابه صحيح كعمرو وعمرو وزيد ويعني بالملحق به ما آخره ياء او واو قبلها ساكن كظبي ودلو وهو و
كرسي وآي ومعنى الحاقه بالصحيح اعرابه بالحركات الثلث كالصحيح وانما احتملها لان حرف العلة يخف
النطق به وان كان متحركا اذا سكن ما قبله كما خف النطق به اذا سكن هو نفسه قوله كسر آخره انما لزم ما قبل ياء
المتكلم الكسر دون الضم والفتح لتناسبه ولهذا جوز هذيل قلب الف المقصور ياء وان كان الالف اخف من
الياء فقالوا قفي وهذا قالوا في لا فصيح في تقلب الواو ياء كما يجي قوله والياء مفتوحة او ساكنة يعني الياء اللاحقة
للصحيح والملحق به واما الياء اللاحقة بغيرهما فمفتوحة لا غير كما يجي وقد تقدم في باب المنادى الخلاف
في ان اصلها السكون او الفتح ويجوز حذف الياء قليلا في غير المنادى ايضا كما تقدم هناك قوله فان كان
آخره الفا يعني ان لم يكن الاسم صحيحا ولا ملحقا به فلا يخلو آخره من ان يكون الفا او واوا او ياء والالف
في اللغة المشهورة الفصيحة للتثنية كانت كمسلماي او لا كفتاي وحبلاي ومعزاي وهذيل يجيز قلب الالف
التي ليست للتثنية ياء كانهم لما راوا ان الكسر يلزم ما قبل الياء للتناسب في الصحيح والملحق به وراوا ان حروف العلة
من جنس الحركة ومن ثم نابت عن الحركة في الاعراب جعلوا الالف قبل الياء كالفتح قبله فغيروها
الى الياء ليكون كالكسر قبله واما الف التثنية فلم يغيروها لئلا يلتبس الرفع بغيره بسبب قلب الياء
الالف والمثنى المقصور في الرفع والنصب والجر يلتبس بعضها ببعض لكن لا بسبب قلب الالف ياء بل
لو انقلبت الالف ايضا لكان الالتباس حاصلا فان قيل فكان الواجب على هذا ان لا يقلب واو الجمع
في جاني مسلموي ياء لئلا يلتبس الرفع بغيره قلت بينهما فرق وذلك ان اصل الالف عدم القلب قبل الياء
لخفتها كما هو اللغة المشهورة الفصيحة وانما جوز هذيل قلبها لامر استحساني لا موجب فلذلك ايضا فالاولى
تركه اذا ادى الى اللبس بخلاف قلب الواو في مسلموي فانه لامر موجب للقلب عند الجميع وهو اجتماع الواو
والياء وسكون اولهما ولا يترك مثل هذا الامر المطرد اللازم لالتباس يعرض في بعض المواضع الا ترى انك
تقول مختار ومضطر في الفاعل والمفعول معا وقد جاء في الشعر قلب الالف ياء مع الاضافة الى الكاف
ان الضمير قال يا ابن الزبير طالما عصيكا وطالما عنيتنا اليكا لنضربن بسيفنا قفيكا قوله فان كان ياء اي
كان آخر الاسم ياء وذلك في المنقوص نحو قاضي وفي المثنى والمجموع نصبا وجرا نحو مسلمي ومسلمي قوله
وان كان واوا وذلك في المجموع بالواو والنون رفعا وانما قلبت لان قياس لغتهم كما يجي في التصريف اذا
اجتمعت الواو والياء وسكنت اولاهما قلب الواو ياء وادغام اولاهما في الثانية وانما لم يبقيا كراهة
اجتماع المتقاربين في الصفة اي اللين فخفف بالادغام فقلب اثقلهما اي الواو الى الاخف اي الياء وسهل
امر الادغام تعرضهما له بسكون الاول ونقلب الواو ياء سواء كان اولا كطي وثانيا كسيد واصلهما
طوي وسيود فاذا حصل الادغام فان كان قبل الياء الاولى فتحة تبقى على حالها لخفتها نحو مصطفي واعلي في
مصطفون واعلون وان كان قبلها ضمة فان لم يؤد الى لبس وزن يوزن وجب قلبها كسرة للياء كما في

مسلمي وسهل ذلك قربها من الطرف الذي هو محل التغيير فلزم القلب في مسلمي ومسلمي وايضا فانهم لما فرعوا
في التخفيف في نحو مسلمي الى الادغام تمموه بقلب الضمة كسرة بخلاف مسل وان ادى الى اللبس فاستحسن في قلبها
كسرة وابقاها نحو حيي في جمع الحي او تثنيته فضل يفصل قوله وفتحت الياء للساكنين يعني اذا كان قبل ياء
الضمير الف او واو او ياء ساكنة فلا يجوز فيها السكون كما جاز مع الصحيح والملحق به وذلك لاجتماع الساكنين
وقد جاء ساكنا مع الالف في قراءة نافع محياي ومماتي وذلك اما لان الالف اكثر مدا من اخويه فهو يقوم مقام
الحركة من جهة صحة الاعتماد عليه واما لاجراء الوصل مجرى الوقف ومع هذا فهو عند النحاة ضعيف وجاء في لغة
بني يربوع فيها الكسر مع الياء قبلها وذلك لتشبيه الياء بالهاء نحو الياء كما في نحو فيه ولديه ومنه قراءة حمزة ما انتم
بمصرخي وهو عند النحاة ضعيف قال لها هل لك يا تا في قوله واما الاسماء الستة فابي واخي
اجاز المبرد ابي واخي وتقول حمي وهني ويقال فمي في الاكثر وفي فيّ قوله هذا حكم الاسماء الستة
عند اضافتها الى ياء المتكلم وهي باعتبار الاضافة على ضربين ضرب لا ينقطع عن الاضافة ولا يضاف الى المضمر وهو
ذو وضرب فلا كلام فيه في هذا الباب اذ نحن نتكلم عن المضاف الى ياء المتكلم وهو ضربان ضرب يقطع ويضاف
الى ضمير وهو الخمسة الباقية وهي على ضربين ضرب اعرابه عين الكلمة واللام محذوف وهو فوك وضرب اعرابه
لام الكلمة وهو الاربعة الباقية اعني ابوك واخوك وحموك وهنوك اما فوك فحالاته ثلث قطعه عن الاضافة واضافته
الى ياء المتكلم واضافته الى غيره اما في حالة القطع فيجب ابدال الواو ميما لامتناع حذفه وابقائه اما الحذف فلبقاء
الاسم المتمكن على حرف واحد ولا يجوز لان الاعراب انما يدور على آخر الكلمة فلا يدور على كلمة آخرها اولها و
اما الابقاء فلادائه منونا الى ان كنت فيؤول الى البقاء على حرف وذلك لان اصله فوه بفتح الفاء وسكون
العين اما فتح الفاء فلان فم بفتح الفاء اكثر وافصح من الضم والكسر واما سكون العين فلانه لا دليل على الحركة
والاصل السكون فحذفت اللام نسيا منسيا فلو لم تقلب الواو ميما لدار الاعراب على العين كما في يد ودم
فوجب قلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيلتقي ساكنان فتحذف الالف فلما استهجنوها وابقاها ما قلبت
الى حرف صحيح قريب منها في المخرج وهي الميم لكونهما شفويين واما قوله خالط من سلمى خياشيم وفا فقيل
حذف المضاف للضرورة واصله فاها قال ابو علي يجوز ان يكون على لغة من لم يبدل من الواو الفا في النصب
كما في الرفع والجر كما قال والاعذ من كل حي عصم وهذه لغة فجاء بها للاخفش فالالف عين الكلمة فلا يبقى
المعرب على حرف واما اضافته الى ياء المتكلم فهو فيها على لغتين اشهرهما في في الاحوال الثلث وقياس
اصله فوي كهوى ثم في لتحرك الواو وانفتاح ما قبلها لا انه لما جرى العادة فيما اعرب بالحركات اذا
اضيف الى الياء ان تقتصر الحركات على الكسر للتناسب وكان العين ههنا كالحركة الاعرابية الواو كالضمة
والياء كالكسرة والالف كالفتحة الزمت الياء في الاحوال الثلث قبل ياء المتكلم مكان الكسرة وان لم يكن
الكسرة الاعرابية تشبيها للكسرة التي ليست باعراب ولا بناء عند المصنف والكسرة البنائية عند النحاة
بالكسرة الاعرابية لعروضها وذلك كما شبهت الضمة البنائية في يا زيد بالاعرابية فجي بدلها بالواو
والالف في يا زيدان ويا زيدون وشبهت الفتحة البنائية في لا رجل بالاعرابية فقيل لا رجلين ولا مسلمين
وما قبل الياء الاعرابية في الاسماء الستة مكسور فكسرت الفاء في فيّ وقد يقال فمي وفمي وفم زيد في جميع
حالات الاضافة قال كالحوت لا يرويه شي يلهمه يصبح ظمآن وفي البحر فمه والاول اصح وافصح لان الميم

الحاجة الي ابدال الواو ميما عند القطع عن الاضافة ومن خوف سقوط العين الساكنين ولا ساكنين في
حال الاضافة اذ لا تنوين في المضاف فالاولي ترك ابدالها ميما وقد جمع الشاعر بين الميم والواو وقال
هما نفثا في فيّ من فمويهما علي النابح العاوي اشد رجام وهو جمع بين البدل والمبدل منه وتكلف بعضهم
معتذرا بان قال الميم بدل من الهاء التي هي اللام قدمت علي العين واما اضافته الي غير ياء المتكلم فالاعراب
فيها اعرابه بالحروف كما ذكرنا وجاء فم زيد كما مر واما الاربعة الباقية فلها ايضا ثلث احوال احدها القطع
عن الاضافة ولا عرف فيها اعرابه بالحروف كما ذكرنا حذف لاماتها وقد سمع في بعضها كما يجي في ذكر
لغاتها وثانيها الاضافة الي غير ياء المتكلم فالاعرف اذن في ابوك واخوك جعل الاعراب فيهما اعرابا وفي
حم ومن حذف اللام كما يجي في لغاتها وثالثها الاضافة الي ياء المتكلم قال الجمهور يجب حذف اللامات
اذ ردها في حال الاضافة الي غير ياء المتكلم انما كان لغرض جعلها اعرابا ولا اعراب لا يظهر في المضاف
الي ياء المتكلم فلا معني لردها معها واجاز المبرد قياسا علي الاضافة الي غير ياء المتكلم رد اللام في اخيها
كما نقل عنه ابن يعيش وابن مالك وفي اخ واب فقط كما نقل عنه جار الله والمصنف ولما ردها الي الياء
لما قلنا في فيّ علي الافصح وشبهته قول الشاعر واني مالك ذو المجاز بدار واجيب بانه يحتمل ان يكون
اي جمعا لاب مضافا الي الياء اذ يقال في اب ابون قال فلما تبين اصواتنا بكين وفديننا بالابينا كما قيل في
اخ اخون قال وكنت لهم كشر بني الاخينا والمذهب لا يثبت بالمحتملات **قوله** فاذا قطعت
قيل اخ واب وحم وهن وفم وفتح الفاء افصح منها وجاء حم مثل يد وخب ودلو وعصا مطلقا وحا
هن مثل يد مطلقا وذو لا يضاف الي مضمر ولا يقطع **اقول** اعلم ان في اب واخ اربع لغات
وفي اخ خامسة فاللغات المشتركة ان يكونا محذوفي اللام مطلقا اي مضافين ومقطوعين فيكونان
كيد فتثنيتهما ابان واخان والجمع ابون واخون كما مر والثانية ان يكونا مقصورين لفظا مطلقا كعصا
والثالثة ان يكونا مشددي العين مطلقا مع حذف اللام والرابعة وهي اشهرها حذف اللام
والاعراب علي العين مقطوعين واعرابهما بالحروف مضافين واللغة المختصة باخ واخو كدلو مطلقا
وفي حم ست لغات ابتدي منها بالافصح فالافصح علي الترتيب اولاها اعرابها بالحروف في الاضافة
الي غير الياء ونقيضه حال القطع عنها واعرابه علي العين وثانيها ان يكون كدلو مطلقا اي في الاضافة
والقطع والثالثة ان يكون كعصا مطلقا والرابعة ان يكون كيد مطلقا والخامسة ان يكون كخب
مطلقا والسادسة ان يكون كرشاء مطلقا الهمز ففيه ثلث لغات اشهرها النقص مطلقا كيد و
بعدها الاعراب بالحروف في الاضافة الي غير الياء والنقص في غير الياها ولم يكن هي المشهورة زعم صدر
الافاضل انه ليس من الاسماء الستة ولم يذكرها ايضا الزجاج فيها وثالثها تشديد نونه مطلقا
واما اسكان النون في الاضافة نحو قوله رحت وفي رحلك هنهما وقد اسكن من المبني للضرورة
وليس بلغة رابعة وفي فم لغات اشهرها وافصحها اعرابه بالحروف في الاضافة الي غير الياء وفتح الفاء مع ضم
الميم حال القطع وابدال الواو ميما عند الاضافة الي الياء والثانية والثالثة والرابعة فم مثلث الفاء
محذوف اللام نسيا مطلقا مع ابدال الواو ميما وتثليث الفاء بناء علي ان الواو التي ابدل منها الميم
يقلب في حالة الاضافة الفا وياء فيكون الفاء في الحالات الثلث اذن مثلثا للاعراب بجواز تثليثها في

الافراد لعين الاعراب ايضا والخامسة والسادسة والسابعة فم مثلث الفاء مقصورا مطلقا وكانه
جمع بين البدل والمبدل منه والميم بدل عن اللام قدمت علي العين كما مر فيكون قوله فمويهما مثني فما والثامنة و
التاسعة فم مشدد الميم مطلقا ومضموم الفاء ومفتوحها قال حتي اذا ما خرجت من فمه قال ابن جني
هو للضرورة وليست بلغة وكان المعين بدلا من العين واللام والجمع افمام العاشرة اتباع الفاء الميم في حركات
الاعراب نحو هذا فم ورايت فما ونظرت الي فم وكانه نظر فيها الي حالة الاضافة بلا ميم اعني فوك وفاك وفيك
وقد يتبع فاء حم ايضا حرف اعرابه فيقال حم وحم وحم وعين امرء وابنم تابع لحرف الاعراب اتفاقا وفي
دم ثلث لغات القصر كعصا والتضعيف كدد وحذف اللام مع تخفيف العين وهو المشهور كيد **قوله**
وذو لا يضاف الي مضمر ولا يقطع الملم يقطع لانه ليس مقصودا بذاته وانما هو وصلة الي جعل اسماء الاجناس
صفة وذلك انهم ارادوا ان يصفوا شخصا بالذهب مثلا فلم يتات لهم ان يقولوا جاني رجل ذهب فجاءوا
بذو واضافوه اليه فقالوا ذو ذهب ولما كان جنس المضمرات والاعلام مما لا يقع صفة كما يجي لم يتوصل
بذو الي الوصف بهما وان كان بعد التوصل يصير الوصف هو المضاف دون المضاف اليه واما اسماء
الاجناس التي نحو الضرب والقتل فانها وان لم يكن مما يوصف به لانها من جنس ما يقع صفة اي اسم الجنس
كضارب وقاتل وايضا لو حذف المضاف الموصوف والمضاف اليه ضمير لم يحز قيامهما مقامه لامساع
الوصف بهما واما قولهم صل علي محمد وذويه فشاذ كما ان قطعه عن الاضافة وادخال اللام عليه في قوله
فلا اعني بذلك اسفليكم ولكني اريد به الذوينا شاذان وذلك لاجرائه مجري صاحب واما قولهم ذو زيد
وذوي آل النبي فانما جاز لتاويل العلم بالجنس اي صاحب هذا الاسم واصحاب هذا الاسم قالوا و
اصل هذه الاسماء الستة كلها فعل بفتح الفاء والعين لاحوك كما ذكرنا فكان قياسها ان يكون في الافراد
مقصورة لكنها لما كثرت الاضافة فيها وصار اعرابها معها بالحروف كما مر في اول الكتاب ولم يكن فيها
مقصورة حملوها في ترك القصر مفردات علي حال الاضافة اما كون اخ واب وحم مفتوحة العين فلقولهم
افعال ايضا كحوض واحواض وبيت وابيات ودليل تحرك عينه مونثه اعني ذات واصله ذوات
كنواة كقولهم في مثناها ذواتا فحذفت العين في ذاة لكثرة الاستعمال ولو كانت ذوات ساكنة العين
لقلت في المونث ذوة كطية وقال الخليل وزن ذو فعل بالسكون واللام محذوفة في جميع متصرفات
ذو الا في ذات وذواتا وقال الفراء هو ساكن العين في الاصل ولعله قال ذلك لقلة آخاء واما هن
فانه لم يسمع فيه اهنا حتي يستدل به علي تحريك عينه ومونثه ومونثه بالتحريك لا يدل علي تحريك عينه
لانه يمكن ان يكون ساكنة لكنها لما حذف اللام فتح العين لانها قبل تاء التانيث لا بد من فتحها وكذا
لا دليل في سنوات لانه لا يمكن ان يكون كتمرات واما فوك فاصله فوه بسكون الواو كما ذكرنا اذ
لا دليل علي حركتها وافواه لا يدل عليها كما لا يدل ادواء ولام فوك هاء لقولهم افواه وفويه ولام ذو
ياء لا عينه واو بدليل داوا وذوات واذوا وباب طويت اكثر من باب القوة والحمل علي الاغلب اولي
ولام اب واخ وحم وهن واو لقولهم ابوان واخوان وحموان وهنوان واخوة واخوات واما
سنيهة في سنه فلان لام ذات وجهين وكذا لام حم قد يكون همزا كما **قوله التوابع**
كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة **اقول** قوله كل ثان تشمل التوابع وخبر المبتدا وكل

لاجناس ان المقصود بها الذات وحدها من دون المعني فلا نم اذ مقصود الواضع بوضع رجل ذات فيها معني
الرجولية بلا خلاف وان اردت ان المقصود الذات سواء كان المعني ايضا مقصودا منها اولا فلا ينفصل
لان الصفات ايضا اذا ذكرتها مجردة عن متبوعاتها فلا بد فيها من الدلالة على الذات مع المعني المتعلق
بها وكذا اذا ذكرتها مع متبوعاتها لان معني ضارب ذو ضرب ولا شك ان معني ذو ذات ومعني ضرب
معني في تلك الذات ولو لم يدل الا علي المعني لكان الصفة هو الحدث كالضرب والحسن ثم نقول قولك في
الصفات ان المقصود بها المعني وكيف يدل بالوضع علي الذات مع ان المقصود بها ليس ذات ومادلالة
اللفظ علي شي الا مع القصد بذلك اللفظ الي ذلك الشي وان قال المراد بالقصد القصد الاهم فان نحو ضارب
وان دل علي الذات الا ان المقصود الاهم به الحدث القائم بالذات المطلقة التي دل عليها هذا اللفظ فلمانع ان
يمنع ان المقصود الاهم من هذا اللفظ بيان المعني بل المعني كان يدل عليه تركيب ض ر ب فلم نضع منه مثلا
الصيغة المختصة الا للدلالة علي ذات يقوم بها ذلك المعني وكذا نحو المضروب والحسن قال والوصف
الخاص تابع يدل علي معني في متبوعه مطلقا قال يدخل في تابع جميع التوابع ويخرج منه خبر المبتدأ والمفعول
الثاني لما ذكرنا في حد التابع وقولنا يدل علي معني في متبوعه يخرج عنه ما سواه قلت يدخل فيه البدل في
نحو قولك اعجبني زيد علمه ولو قال يدل علي معني في متبوعه او متعلقه لكان اعم لدخول نحو برجل قائم ابوه
ثم نعوتك المخرج البدل وعطف البيان وعطف النسق والتاكيد الذي هو تكرير لفظي او معنوي دخول
فظاهر واما التاكيد المفيد للاحاطة فداخل في هذا الحد اذ كلهم في جاني القوم كلهم يدل علي الشمول
الذي في القوم فان قال شرط هذا المعني الذي يدل عليه الوصف ان لا يفهم من المتبوع والشمول
يفهم من القوم وكذا في جاني الزيدان كلاهما فالجواب ان ذكر هذا الشرط ليس في حدك مع انه
يلزم منه ان لا يكون واحدة واثنتين في قوله تعالى نفخة واحدة والهين اثنين نعتا قوله مطلقا فصله
اخراج الحال في نحو قولك ضربت زيدا مجردا فان مجردا دال علي معني في زيد لكن لا مطلقا بل
مقيدا بحال الضرب اقول قد خرج الحال عن الحد بقوله تابع بزعمه لانه ليس باعراب سابقه
من جهة واحدة هذا ولا يبعد لو جعلنا الوصف العام اي ما وضع من الاسماء وصفا سواء استعمل
تابعا او لا فان نقول هو اسم وضع دالا علي معني غير الشمول وصاحبه صحيح التبعية لكل ما تخصص
صاحبه فقولنا اسم يخرج الجمل الاسمية والفعلية وان صح وقوعها نعتا تابعا في نحو جاني رجل ضرب
ابوه او ابوه ضارب وقولنا وضع يخرج الفاظ العدد في نحو جاني رجال ثلثة لان وضعها لمجرد
العدد وكذا ساير المقادير نحو عندي زيت رطل ويخرج اسماء الاجناس سواء وقعت صفات
نحو برجل اسد او لا نحو زيد اسد فانها وان دلت علي معان لكنها ليست كذلك بحسب الوضع وكذا
يخرج نحو صوم وعدل في رجل صوم وعدل لانه ليس بالوضع بل يدخل في حد الصفة الخاصة كما يجي
فيقال ان اسد وصوم في برجل اسد وبرجل صوم صفة وكذا نحو اي رجل لانه في الاصل للاستفهام
وقولنا علي معني يخرج الفاظ التوكيد الا التي للشمول فان نحو نفسه لا يدل علي معني في شي بل هو لو
نفس متبوعه وقولنا غير الشمول يخرج الفاظ الشمول في التوكيد نحو كلا هما وكله واجمع ومرادفاتها
وجاني القوم ثلثتهم عند التميميين كما مر في الحال اذ كل ذلك يدل علي الشمول وصاحبه اي جميعها وجميعهم

وقولنا وصاحبه يخرج المصادر ويدخل اسماء المكان والزمان والالة وقولنا صحيح التبعية يخرج منه
الاسماء الا انها لم توضع صحيحة التبعية لعينها بل لو جرت صفات في بعض المواضع نحو رجل صنف
وليس ذلك من حيث الوضع كما مر في برجل حمار وقولنا لكل ما تخصص صاحبه يخرج اسماء الاجناس فانها
لا يصح ان تتبع بالوضع الا المبهم فقط دالة علي معني فيه نحو هذا الرجل وايها الرجل وهو هذا في اسماء
الاوصاف عامة وكذا الخرج اسم الاشارة لخصوصه كما يجي ببعض الموصوفات ويدخل في قولنا صحيح
التبعية الحال وخبر المبتدا وغير ذلك في نحو جاني زيد راكبا وزيد عالم والعالم زيد فانها صفات وان
لم تتبع شيا لكنه يصح تبعها وصفا وبقولك في حد الوصف الخاص اي التابع هو تابع دال علي ذات
ومعني غير الشمول فيها فيدخل فيه التابع في نحو هذا الرجل وبرجل اي رجل وبرجل تميمي وبرجل حسن
وجهه وبرجل حمار وغير ذلك ويخرج البدل في نحو اعجبني زيد علمه قوله وفايدته تخصيص
او توضيح وقد يكون لمجرد الثناء او الذم او التاكيد نحو نفخة واحدة اقول معني التخصيص
في اصطلاحهم تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات وذلك ان رجل في قولك جاني رجل صالح كان
بوضع الواضع محتملا لكل فرد من افراد هذا النوع فلما قلت صالح قللت الاشتراك والاحتمال ومعني
التوضيح عندهم رفع الاشتراك الحاصل في المعارف اعلاما كانت اولا نحو زيد العالم والرجل الفاضل
قوله وقد يكون لمجرد الثناء لفظ قد التي هي للتقليل في المضارع موذنة بان مجيه لمجرد الثنا او الذم
او التوكيد قليل وانما يكون لمجرد الثناء او الذم اذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب سواء كان
مما لا شريك له في ذلك الاسم نحو بسم الله الرحمن الرحيم ولا شريك له تعالى في اسم الله ونحو اعوذ
بالله من الشيطان الرجيم او كان مما له شريك فيه نحو اتاني زيد الفاضل العالم او الفاسق الخبيث اذا
عرف المخاطب زيدا الاتي قبل وصفه وان كان له شركاء في هذا الاسم وانما يكون الوصف للتاكيد اذا
افاد الموصوف معني ذلك الوصف مصرحا بالتضمن نحو نفخة واحدة والهين اثنين فان كان ذلك
المعني المصرح به في المتبوع به شمولا واحاطة فالتابع تاكيد لا صفة نحو الرجلان كلاهما والرجال
كلهم وان لم يكن فهو صفة كما في قوله تعالى الهين اثنين انما هو اله واحد وان كان معني التابع معني
المتبوع سواء بالمطابقة فالتابع تاكيد تكرير نحو الرجل نفسه وزيد زيد وقد يجي لمجرد التعميم نحو انا
زيد البايس الفقير قوله ولا فرق بين ان يكون مشتقا وغيره اذا كان وضعه لغرض المعني
عموما مثل تميمي وذي مال او خصوصا مثل مررت برجل اي رجل ومررت بهذا الرجل وبزيد هذا
اقول قال في الشرح يعني ان معني النعت ان يكون تابعا يدل علي معني في متبوعه فاذا
كانت دلالته كذلك صح وقوعه نعتا ولا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره لكن لما كان الاكثر في الدلالة
علي المعني في المتبوع هو المشتق توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط حتي تاولوا غير المشتق
بالمشتق هذا كلامه اعلم ان جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف سيبويه
نحو مررت برجل اسد وصفا ولم يستضعف بزيد اسد حالا فكانه يشترط في الوصف لا في الحال
الاشتقاق وفي الفرق نظر والنحاة يشترطون ذلك فيهما معا والمصنف لا يشترطه فيهما و
يكتفي بكون الوصف دالا علي معني في متبوعه مشتقا كان او لا ويكون الحال هيئة للفاعل او المفعول

قوله اذاكان وضعه لغرض المعنى عموما اي وضع للدلالة على معنى في متبوعه في جميع استعمالاته كالمنسوب
وذو المضاف الى اسم الجنس فان لهما موصوفا في جميع المواضع اما ظاهرا او مقدرا بالمراد بالموضوع
لغرض المعنى عموما الوصف العام وقد حددناه ومن الجامد الموضوع كذلك كل موصول فيه لام
واللام كالذي والتي وفروعهما وذو الطائية لان الذي قام بمعنى القائم قوله او خصوصا يعني به ان
يوضع للدلالة على معنى في متبوعه في بعض استعمالاته وهي كاسم الجنس الجامد بالنظر الى اسم الاشارة
فانه اذن موضوع للدلالة على معنى فيما هي في اسم الاشارة نحو هذا الرجل كما ذكرنا في باب النداء ان المحلى
صفة لغير اسم الاشارة نحو مررت بزيد الرجل اي الكامل في الرجولية فليس الجنس موضوعا لمعنى
في متبوعه لان استعمال الرجل بمعنى الكامل في الرجولية ليس وضعيا كما ان استعمال الاسد بمعنى
شجاع في قولك مررت برجل اسد ليس وضعيا فان قيل لم لم يجز ان يوصف باسماء الاجناس باقيا
معناها على ما وضعت له سائر المبهمات التي هي غير اسماء الاشارة كما جاز وصفها بها فيقال مررت
بشخص رجل وسبع اسد كما يقال بهذا الرجل وبذاك الاسد فان شخصا وسبعا مبهمان كاسم الاشارة
قلت لتجرد الموصوف في مثله عن فائدة زائدة على ما كان يحصل من اسماء الاجناس لو لم يقع
صفات اذ قولك مررت برجل يفيد الشخصية واسد يفيد السبعية بخلاف رجل طويل ورجل
عالم فان العلم والطول يكونان في غير الرجل ايضا ولهذا يحذف الموصوف في الاغلب مع
قرينة دالة عليه نحو قوله ياشماء الاباوي لقلتها الاصحاب والاكلاوب والسبل وكالاورق
في الحمام والاطلس في الذهب والغبراء والخضراء في الارض والسماء اما قولك هذا الرجل فللموصوف
فائدة جعل الموصوف حاضرا معينا وفي يا ايها الرجل فائدة منع حرف النداء من مباشرة
ذي اللام ومن الموضوع للدلالة على معنى في متبوعه خصوصا على ما قال المصنف اي واسم
الاشارة في نحو مررت برجل اي رجل وبزيد هذا فاي انما تقع صفة للنكرة فقط بشرط قصد
المدح واسم الاشارة يقع وصفا للعلم والمضاف الى المضمر والى العلم والى اسم الاشارة لان
الموصوف اخص او مساو واما في غير هذه المواضع فلا يقع صفة والذي يقوى عندي ان اي
لا يدل بالوضع على معنى في متبوعه بل هو منقول عن اي الاستفهامية وذلك لان الاستفهامية موضوعة
للسوال عن التعيين وذلك لا يكون الا عند جهالة المسوول عنه فاستعيرت لوصف الشيء بالكمال
في معنى من المعاني والتعجب من حاله والجامع بينهما ان الكامل البالغ غاية الكمال بحيث يتعجب منه
يكون مجهول الحال بحيث يحتاج الى السوال عنه ومن ثم قال الفراء في ما احسن زيدا ان ما استفهامية
ولهذا المعنى شرط في اي الواقعة صفة ان يكون صفة للنكرة حتى يضاف الى النكرة لان المضافة
الى المعرفة ليس فيها ابهام كامل اذ معنى اي الرجلين هو بعض معين من هذين الرجلين وكذا اي
الرجال هو بخلاف اي رجل هو فمعناه اي فرد من افراد هذا الجنس كما مر في باب الاضافة و
اذا جاءت بعد المعرفة نصبتها على الحال نحو هذا زيد اي رجل ويجوز المخالفة بين الموصوف
والمضاف اليه لفظا اذا توافقا معنى نحو مررت بجارية اي امة واي امة وجميع ما ذكرنا من الجوامد
فيا هي عموما كان كالمنسوب وذو وذو اللام والموصول ذي اللام وذو الطائية او خصوصا كاي

التابع المنكر واسم الجنس التابع لاسم الاشارة واسم الاشارة التابع لما ذكرنا وقد بقي من الجوامد الواقعة صفة
اشياء لم يذكرها المصنف وهي على ضربين قياسي وسماعي فالقياسي كل وجد وحق تابعة للجنس مضافة
الى مثل متبوعها لفظا ومعنى نحو رايت الرجل كل الرجل وجد الرجل وحق الرجل ولا يتبع غير الجنس
فلا يقال انت زيد كل الرجل وذلك لان الوصف بهذه الالفاظ الثلاثة كالتاكيد اللفظي فهذا لم يحسن
انت الرجل كل الرجل وليس في زيد معنى الرجولية حتى يوكد بكل الرجل ويوصف بها النكرات ايضا
نحو انت رجل كل رجل وحق رجل وجد رجل ومعنى جد الرجل اي كان ما سواك هزل وحق الرجل
اي من سواك باطل ومما من باب جد قطيط ويقال ايضا في الذم انت اللئيم جد اللئيم وحق اللئيم و
انت لئيم جد لئيم وحق لئيم ومنه قولك ما شئت عن كذا مقصورا على نكرة نحو قولك جاني رجل ما شئت
من رجل وما اما نكرة موصوفة بالجملة بعدها او موصولة وهي خبر مبتدا محذوف على الحالين والجملة صفة
للنكرة اي هو الذي شئته او شي شئته ويجوز ان يكون موصوفة بالجملة بعدها وهي صفة للنكرة قبلها
وانما استعمل ما دون من لان ما للمبهم امره وان كان اولي العلم كقوله تعالى وما رب العالمين وقوله
اني نذرت لك ما في بطني محررا وما نحن فيه موضوع للابهام وفي معنى قولك رجل ما شئت من رجل عندي
رجل حسبك من رجل ورجلان حسبك من رجلين ورجال هدك او هداك او كفيك من رجال ورجل
همك من رجل الجار والمجرور في جميع ذلك يفيد ان المذكور هو المخصوص بالمدح من بين اقسام
هذا الجنس اذا صنفوا رجلا رجلا ورجلين رجلين ورجالا رجالا كما قلنا في افضل رجل وافضل
رجلين وافضل رجال ويجي ذلك بعد كل شي مما يفصل به المدح والتعجب نحو ما لك من ليل ولله در
زيد من رجل وقاتله الله من شاعر وقال عن من قائل والمعنى في الجميع واحد اي هو الممدوح والمتعجب منه
خاصة من جملة هذا الجنس اذا فصلوا وقسموا هذا التقسيم وقولهم همك من رجل مصدر بمعنى
المفعول اي مهمومك اي مقصودك او من همه اذا به اي يذيبك وصف محاسنه كقولهم هدك
اي يثقل عليك علو مناقبه من هدته المصيبة اي اوهنته وكسرته ومن المقيس ايضا ان يكون الموصوف
مضافا الى نحو صدق وسوء نحو عندي رجل صدق وجار جار سوء والمراد بالصدق في هذا
المقام مطلق الجودة لا الصدق في الحديث وذلك لان الصدق في الحديث مستحسن جدا عندهم حتى صار
يستعملونه في مطلق الجودة فيقال ثوب صدق وخل صادق الحموضة كما ان الكذب مستهجن عندهم
بحيث اذا قصدوا الاغراء بشي قالوا كذب قال عمرو بن معدي كرب لمن كان له المعض كذب عليك
العسل اي العسلان بمعنى عليك به والزمه ويجوز ان يريد بالعسل المعروف قال وذو بيانه اوصت بلهما
بان كذب القراطف والقروف اي عليكم بهما والاضافة في نحو رجل صدق ودايرة السوء للملابسة
وهم كثيرا ما يضيفون الموصوف الى مصدر الصفة نحو حين السوء اي الحين التي فمعنى رجل صدق
رجل صادق اي جيد فكانك قلت عندي رجل رجل صادق فلما كان المراد من ذكر رجل الثاني
صفته صار رجل مع صفته صفة للاول كما مر في باب الاستثناء في نحو لا ماتا بارد او يجوز ان يكون
الثاني بدلا من الاول كما قيل في قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة خاطئة الا ان وجوب تطابقهما
تعريفا وتنكيرا يرجح كونه صفة ومن المقيس الوصف بالمقادير نحو عندي رجال ثلثة قال عليه السلام

الناس كلا بل ماء لا اعلى فيها رحلة واحدة وتقول عندي برقعير ان وكذا الوصف بالذراع والشبر و
الباع وغير ذلك من المقادير الدالة على الطول والقصر والقلة والكثرة ونحو ذلك والسماعي على ضربين
اما شايع كثير وهو الوصف بالمصدر وقد غلب ان يكون بمعنى الفاعل نحو رجل صوم وعدل وقد يكون
بمعنى المفعول نحو رجل رضى اي مرضى قال بعضهم هو على حذف المضاف اي ذو صوم وذو رضى
ولا ارى ان يقال اسم الحدث على الفاعل والمفعول مبالغة كانهما من كثرة الفعل تجسما منه واما غير شايع
وهو ضروب احدها جنس مشهور بمعنى من المعاني يوصف به جنس آخر كقولك مررت برجل اسد قال
المبرد هو بتقدير مثل اي مثل اسد ويقوى تاويله قولهم مررت باسد شدة اي شابه الاسد شدة فانتصاب
شدة على التمييز من نسبة مثل الى ضمير المذكور كما في قولك الكوز ممتلئ ماء على ما ذكرنا في الحال في قولهم هو
زهير شعرا وقد يقال برجل الاسد شدة وهو يدل لمذهب سيبويه ويجوز عند الخليل ان يكون تاويل مثل
الاسد كما ذكرنا في قولهم له صوت صوت حمار ويقولون مررت برجل نار حمرة اي مثل النار حمرة ويجوز
ان يكون اسد شدة ونار حمرة بمعنى كامل شدة وكامل حمرة فلا يكون بتقدير حذف المضاف بل يكون
كقولهم انت الرجل علما كما ذكرنا في باب الحال والمنصوب في هذا الوجه ايضا تمييز من نسبة الكامل الى
ضمير المذكور وقال غير المبرد بل هما والجوهري في مثل هذا مما يليق به من الاوصاف بمعنى برجل اسد
اي جري وبرجل حمار اي بليد ولا معنى للتمييز في نحو برجل اسد شدة على هذا التاويل قال الشاعر
وليل يقول الناس من ظلماته سواء صحيحات العيون وعورها كان لنا منه بيوتا حصينة مسوحا
اعاليها وساجا ستورها اي سودا اعاليها وكثيفا ستورها وثانيها جنس يوصف به ذلك الجنس فيكون
اللفظ بمعنى الكامل نحو مررت برجل رجل اي كامل في الرجولية ورايت اسدا اسدا اي كاملا وثالثها
جنس مصنوع منه الشي يوصف به ذلك الشي نحو هذا خاتم حديد قال سيبويه يستكره نحو خاتم طين وصفة
خز وخاتم حديد وباب ساج في الشعر ايضا قال السيرافي اذا قلت مررت بسرج خز صفته وبصحيفة طين
خاتمها وبرجل فضة حلية سيفه وبدار ساج بابها واردت حقيقة هذه الاشيا لم يجز فيها غير الرفع
فيكون كقولك بدابة اسد ابوها وانت تريد بالاسد السبع بعينه لان هذه جواهر فلا يجوز ان ينعت بها
قال وان اردت المماثلة والحمل على المعنى جاز قلت وما ذكره خلاف الظاهر لان معنى فضة حلية سيفه
انها فضة حقيقة وكذا من طين خاتمها لكنه جوز على قبح الوصف بالجواهر على المعنى تاويل معمول من طين
ومعمول من فضة وقريب منه قولهم مررت بقاع عرفج كله اي كاين من عرفج ومررت بقوم عرب اجمعون
اي كاينين من العرب اجمعون وان اريد التشبيه كان معنى بسرج خز صفته سرج لين صفته كالخز وليس بخز
وكذا فضة حلية سيفه اي مشرقة وان لم يكن فضة والماطين خاتمها فالتشبيه فيه بعيد ومن غير التابع قولهم
برجل اي عشرة واخ لك واب لك قوله وتوصف النكرة بالجملة الخبرية ويلزم الضمير اقول
اعلم ان الجملة ليست لا نكرة ولا معرفة لان التنكير والتعريف من عوارض الذات اذ التعريف جعل
الذات مشارا بها الى خارج اشارة وضعية والتنكير ان لا يشار بها الى خارج في الوضع كما مر في باب
المعرفة والنكرة واذا لم يكن الجملة ذاتا فكيف يعرضان لها فيخص قولهم النعت يوافق المنعوت في
التعريف والتنكير بالنعت المفرد فان قيل فاذا لم يكن الجملة لا معرفة ولا نكرة فلم جاز نعت النكرة بها دون

المعرفة قلت لمناسبتها النكرة من حيث يصح تاويلها بالنكرة كما تقول قام رجل ذهب ابوه او ابوه
ذاهب قام رجل ذاهب ابوه وكذا تقول في مررت برجل ابوه زيد انه بمعنى كاين ابوه زيدا وكل
كلمة يصح وقوع المفرد مقامها فلتلك الجملة موضع من الاعراب كخبر المبتدا والحال والصفة والمضاف
اليه ولا نقول ان الاصل في هذه المواضع هو المفرد كما يقول بعضهم وان الجملة فيها محل لغيرها انما كان لها
محل فيها لكونها فيها فرعا للمفرد لان ذلك دعوى بلا برهان بل يكفي في كون الجملة ذات محل وقوعها
موقعا يصح وقوع المفرد هناك كما في المواضع المذكورة وقال بعضهم الجملة نكرة لانها حكم والاحكام
نكرات اشارة الى ان الحكم بشي على شي يجب ان يكون مجهولا عند المخاطب اذ لو كان حاصلا لوقع الكلام
لغوا في نحو السما فوقنا والارض تحتنا وليس بشي لان معنى التنكير ليس كون الشي مجهولا بل معناه
في اصطلاحهم ما ذكرناه لان ولو سلمنا ايضا ان كون الشي مجهولا وكون الشي نكرة بمعنى واحد
قلنا ان ذلك المجهول المنكر ليس نفس الخبر والصفة حتى يجب كونهما نكرتين بل المجهول انتساب ما تضمنه
الخبر والصفة الى المحكوم عليه فان المجهول في جاني زيد العالم وزيد هو العالم انتساب العلم الى زيد
ولو وجب تنكيرهما لم يجز جاني زيد العالم وانا زيد وجوازه مقطوع به وانما وجب في الجملة التي هي صفة
او صلة كونها خبرية لانك انما تجي بالصفة والصلة ليعرف المخاطب الموصوف والموصول المبهمين
لما كان المخاطب يعرفه قبل ذكرك الموصوف والموصول من اتصافهما بمضمون الصفة والصلة فلا يجوز
اذن الا ان يكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك
الجملة وهذه هي الجملة الخبرية لان غير الخبرية اما انشائية نحو بعت وطلقت واعتق ونحوها او طلبية
كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض ولا يعرف المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرها
ولما لم يكن خبر المبتدا معرفا للمبتدا ولا مخصصا له جاز كونه انشائية كما مر في بابه وسين بهذا وجوب
كون الجملة اذا كانت صفة او صلة معلومة المضمون للمخاطب قبل ذكر الموصوف والموصول وقد يوصف
بالجملة معرف بلام لا يشار بها الى واحد بعينه كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني لان تعريفه لفظي على
ما يجي في باب المعارف ولا يقدر على ادخال الالف واللام في الوصف ليطابق الموصوف لفظا
ومثله ما قال الخليل في المفرد نحو ما يحسن بالرجل مثلك ان تفعل كذا وذلك وما يحسن بالرجل خير
منك ان تفعل ذلك ان مثلك وخيرا نعتان على نية الالف واللام وانما جرأهم على ذلك اجتماع شيئين
كون التعريف في الموصوف لفظيا لا معنى تحته فلا يجوز في العلم ما يحسن بعبد الله مثلك وكون
الوصف مما يمتنع جعله مطابقا للموصوف بادخال اللام عليه فلا يجوز ما يحسن بالرجل شبيه بك
لانك تقدر فيه على ادخال الالف واللام نحو بالرجل الشبيه بك ولا يكون ذلك في كل جملة بل في الجملة المصدرة
بالمضارع فلا تقول بالرجل قال ولا بالرجل ابوه قايم وذلك لان اللام في الوصف مقدرة ليطابق
الموصوف لفظا بدلا وانما يقدر اللام في الاسم او في المضارع للاسم نحو يقول وقائل ان الكريم مثلك و
بدل الاصفة قوله ويلزم الضمير انما اشترط الضمير في الصفة والصلة ليحصل به ربط بين الموصول وصلته
والموصوف وصفته فيحصل بذلك الربط اتصاف الموصوف والموصول بمضمون الصفة والصلة فيحصل
لهما بهذا الاتصاف تخصص وتعرف فلو قلت مررت برجل قام عمرو ولم يكن الرجل متصفا بقيام عمرو

بوجه فان قلت فلا تخصصه فاذا قلت قام عمرو في داره صار الرجل متصفا بقيام عمرو في داره وقد
يحذف الضمير كما مر في خبر المبتدا، وقد تقع الطلبية صفة لكونها محكية بقول محذوف هو النعت في الحقيقة
كقوله جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قط اي بمذق مقول عنده هذا القول كما يقع حالا نحو لقيت زيدا اضربه
واقتله اي مقولا في حقه هذا القول ومفعولا ثانيا في باب ظن نحو وجدت الناس اخبر تقله قوله
ويوصف بحال الموصوف وحال متعلقه نحو مررت برجل حسن غلام فالاول يتبعه في الاعراب والتعريف
والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والثاني يتبعه في الخمسة الاول وفي البواقي
كالفعل اقول قوله بحال الموصوف الجار والمجرور في محل الرفع فاعل يوصف اي بجعل حال
الموصوف اي هيئته وصفاته وهو الكثير كما في رجل قايم ومضروب وحسن وقد يجعل حال متعلق الشيء
وصفا لذلك الشيء لتنزله منزلة حاله نحو برجل مصري حماره في حصول الفايدة بذلك وهذا السببي ان كان
منونا فهو يجري على الاول رفعا ونصبا وجرا بالاتفاق فيه بينهم نحو مررت برجل ضارب ابوه زيدا او ضارب
اباه زيد ولا يكون اسما الفاعل والمفعول الناصبين للمفعول به ماضيين مع انهما لا ينصبان مفعولا
بمعنى الماضي وان كان مضافا فلا يخ من ان يكون صفة مشبهة او غيرها والصفة يجب اضافتها الى فاعلها
نحو برجل حسن الوجه اذ لا مفعول لها وغير الصفة اما ان يكون ماضيا او غيره فالماضي اللازم مضاف
الى الفاعل نحو برجل قايم الغلام ولا يتعرف لاضافته الى معموله ولا يجوز اضافة الماضي المتعدي الى الفاعل
لانك ان اضفته الى الفاعل بلا ذكر المفعول به نحو برجل ضارب الغلام التبس الفاعل بالمفعول فلا يعلم
ان اسم الفاعل سببي وان ذكرت المفعول به لم يجز ايضا لان اسم الفاعل الماضي لا ينصب مفعولا به
وان اضفته الى المفعول به لم يجز ايضا فلا بد من ذكر الفاعل بعده مرفوعا نحو بزيد ضارب عمرو غلام
امس وبزيد ضارب غلام عمرو واذ لو لم يكن لكان اسم الفاعل غير سببي ويتعرف بالاضافة لانه مضاف الى
غير معموله وان لم يكن السببي ماضيا جاز عند سيبويه ان ينصب به مطلقا كما في المنون سواء كان حالا
او مستقبلا نحو برجل ضارب غلام زيد الان او غدا وسواء كان علاجا وهو ما كان محسوسا يرى
كالقاتل والضارب او غير علاج كالعالم والعارف والمخالط والملازم وقال لا يخلو من ان يكون
حالا او لا نحو مررت برجل ضاربه عمرو وبزيد مخالطه داء والثاني سيبويه يجوز نصبه على الحال مع
كونه معرفة لان المانع عنده خارج به على الاول لاضافته فينبغي ان يكون بزيد الضارب الرجل غلام
بنصب الضارب على الحال واما نصبه في نحو بزيد المخالطه داء فزعم الايلزمه لا نكاره انه ليس يضاف الى
الضمير وكلامنا في المضاف بل نقول الضمير في محل النصب على انه مفعول كما مر في الاضافة من نصبه بعضهم
والمستقبل عند يونس يجب رفعه علاجا كان او لا على ان يكون هو والمرفوع بعده جملة اسمية صفة للنكرة
نحو مررت برجل ضاربه عمرو وسيبويه يوافقه في جواز النصب في الاول والرفع في الثاني ويخالفه في وجوبهما
مستشهدا بقول ابن ميادة ونظرت مخللا الشور راعيا عن مرضي مخالطها السقام صحاحه واسم الفاعل منا
وحكمه حكم الحال والمستقبل كما مر في باب الاضافة قال والرواية مخالطها بالجر وانشد عيسى بن عمر بيت الراعي بنصب العصا
ويركبه نفس عال مخالطه برفع مخالط وليونس ان يحمل رفعه على المبتدا وقال عيسى بن عمران
كان علاجا وجب رفعه على الابتدا حالا كان او مستقبلا وان غير العلاج فان كان حالا وجب نصبه على الحال

وان كان مستقبلا وجب اتباعه للاول وسيبويه يناظرهما بقضاء الوجوب لا الجواز والزمهما سيبويه ما لا
محيص لهما عنه وذلك انه قال المضاف اضافة لفظية كالمنون عند العرب وعند النحاة والمنون حالا كان
او غيره يجوز جريه على الاول علاجا كان او لا حالا كان او مستقبلا فكذا ينبغي ان يكون المضاف المنون بعلاج
ولا سبب في الاضافة عارض لايجاب الرفع او النصب فايجاب احدهما بلا موجب تحكم هذا كله اذا اردت
اعمال اسم الفاعل عمل الفعل اما اذا لم ترد ذلك وجعلته اسما فليس فيه الا الرفع على كل حال نحو مررت برجل
ملازمه رجل اي صاحبه ملازمته رجل جعلته ملازمة عتيدة ما لم يوجد من الفعل كالجمل صاحبه كذا فعلى هذا
تقول في المثنى والمجموع برجل ملازماه الزيدان وملازموه الزيدون بنو فلان وما يقع سببيا قياسا مع
غير اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة الاسم المنسوب نحو برجل مصري حماره لكونه بمعنى منسوب
فيعمل عمله ومما جاء من ذلك سماعا على غير قياس سواء نحو برجل سواء هو والعدم وسواء ابوه وامه والفصيح المشهور
رفع سواء على الابتدا فعلى هذا يقع كون أأنذرتهم ام لم تنذرهم في محل الرفع فاعل سواء وفي قوله تعالى ان
الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم على ان يكون سواء وحده مرفوعه على انه خبر ان وقد جاء
مررت برجل سواء درهمه اي تام فيطلب فاعلا واحدا بخلاف الاول فانه بمعنى مستو فيطلب اسمين فصاعدا
ومن السماعي القبيح قولك برجل حسبك فضله وبرجل رجل ابوه اي كامل وكذا المقادير نحو برجل عشرة
غلمانه ومحسه ذراع طولها وكذا الجنس المصنوع منه الشيء نحو ببرج خز صفته وبكاسطين خاتمه وكذا
الجنس المشهور بمعنى من المعاني نحو برجل اسد غلامه اي جري وكذا قولك برجل مثلك ابوه وبرجل اي
ابوه وهذه كلها من الجوامد التي يقع صفات لا على القياس كما تقدم ذكرها قوله فالاول يتبعه اي الوصف
بحال الموصوف يتبع الموصوف في اربعة من جملة العشرة الاشياء المذكورة احد تلك الاربعة واحد من
الثلاثة التي هي الافراد والتثنية والجمع واما برمة اعشار واكسار وثوب اسمال ونطفة امشاج فلان
البرمة مجتمعة من الاكسار والاعشار وهي قطعها والثوب مؤلف من قطع كل واحد منها سمل اي خلق
والنطفة مركبة من اشياء كل واحد منها مشيج فلما كان مجموع الاجزاء ذلك الشيء المركب منها جاز وصفه بها
وجرى ما على ذلك كون افعال جمع قلة بحكم حكم الواحد قال تعالى نسقيكم مما في بطونه والضمير للانعام
وقال سيبويه افعال واحد لا جمع وجاء قميص شراذم ولحم حراذيل وثانيها واحد من التعريف والتنكير
واجاز بعض الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح او ذم واستشهدوا بقوله تعالى ويل لكل همزة
لمزة الذي جمع مالا والجمهور على انه بدل او نعت مقطوع رفعا او نصبا كما يجيء في موضعه واجاز الاخفش
وصف النكرة الموصولة بالمعرفة قال الاوليان صفة لاخران يقومان مقامهما والاولى انه بدل او خبر
مبتدا محذوف وثالثها واحد من التذكير والتأنيث ورابعها واحد من تلك انواع الاعراب التي
هي الرفع والنصب والجر وانما يتبعه في هذه العشرة لكونه اياه في المعنى قوله والثاني يتبعه في الخمسة
الاول اي الوصف بحال المتعلق يتبع الموصوف في اثنين من جملة الخمسة الاول اعني واحدا من تلك
انواع الاعراب وواحدا من التعريف والتنكير قوله وفي البواقي كالفعل اي هو في الخمسة البواقي
اي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث كالفعل اي ينظر الى فاعله فان كان الفاعل مفردا
او مثنى او مجموعا افرد السببي كما يفرد الفعل وان كان الفاعل مذكرا او مؤنثا طابقه السببي كما

يطابق الفعل فاعله في التذكير والتانيث او يذكر اذا كان الفاعل غير حقيقي التانيث او حقيقيا منفصلا
كالفعل ولو نظرت حق النظر لوجدت الاول وهو الوصف كحال الموصوف ايضا في الخمسة الباقية
منظورا الى فاعله وكاينا كالفعل لان فاعله ح الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند
الى الضمير يلحقه الالف في المثنى والواو في الجمع المذكر العاقل والنون في جمع المونث ويونث في الواحد
المونث فلذلك قلت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامراة ضاربة وبامراتين
ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان
ويضربن قوله ومن ثم حسن قام رجل قاعد غلمانه وضعف قاعدون ويجوز قعود غلمانه
اقول اي من جهة ان الحسن في هذه الخمسة كالفعل حسن قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن
ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مونث غير حقيقي كما حسن يقعد غلمانه وضعف جاءني رجل قاعدون غلمانه
لانه بمنزلة يقعدون غلمانه ولحاق علامتي التثنية والجمع في الفعل المسند الى الظاهر المثنى والمجموع ضعيف
كما يجيء في آخر الكتاب لكن ضعف قاعدون غلمانه اقل من ضعف يقعدون غلمانه لان الالف والواو في
الفعل فاعل في الاغلب الاكثر ويحمل ههنا على مثل المسلمين والجمع ضعيف كما يجيء بخلاف الالف والواو في
مثنى الاسم ومجموعه فانهما حرفان وضعا علامتين للمثنى والمجموع كما مضى في اول الكتاب ولو كانا فاعلين
لم ينقلبا في حالتي النصب والجر نحو رايت قاعدين وقاعدين بل هما في المشتق مثلهما في غير المشتق
الذي لا فاعل له نحو الزيدان والزيدون وانما جاز قام رجل قعود غلمانه وان كان قعود ايضا جمعا
كقاعدون لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل وهذا سبيله لان
الفعل لا يكسر فلم يكن في قعود غلمانه شبه اجتماع فاعلين كما كان في قاعدون غلمانه لمشابهته يقعدون
الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان تخرج الواو عن الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا عن المضمر
او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدا وعلى هذا يضعف مررت برجل قاعدين ابواه لانه كيقعدان
ابواه بل الوجه برجل قاعد ابواه او برجل قاعدان ابواه قوله والمضمر لا يوصف اقول
اعلم ان المضمر لا يوصف ولا يوصف به اما انه لا يوصف فلان المتكلم والمخاطب منه اعرف المعارف
ولا اصل في وصف المعارف ان يكون للتوضيح وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل واما الوصف المفيد للمدح والذم
فلم يستعمل فيه لانه امتنع فيه ما هو الاصل في وصف المعارف ولم يوصف الغايب اما لانه مفسر في
الاغلب بلفظ فصار بسببه واضحا غير محتاج الى التوضيح المطلوب في وصف المعارف في الاغلب واما
لحمله على المتكلم والمخاطب لانه من جنسهما واما انه لا يوصف به فلما يجيء ان الموصوف في المعارف ينبغي
ان يكون اخص او مساويا ولا اخص من المضمر ولا مساوي له حتى يقع صفة له وقول بعضهم لم يقع صفة له
وقول بعضهم لم يقع صفة لانه لا يدل على معنى فيه نظر اذ هو يدل على ما يدل عليه مفسره فلو رجع الى الدال على
معنى كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لدل ايضا عليه كقولك زيد الكريم وانت هو واجاز
الكسائي وصف ضمير الغايب في نحو قوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم وقولك مررت به المسكين
والجمهور يحملون مثله على البدل ولم يذكر المصنف انه لا يوصف بالضمير لانه سبق ذلك بقوله بعده
والموصوف اخص او مساو فانه لا شيء اخص من المضمر ولا مساو له قوله والموصوف اخص

او مساو اقول ينبغي اولا ان يعرف انه ليس مرادهم بهذا انه ينبغي ان يكون ما يطلق عليه لفظ
الموصوف من الافراد اقل مما يطلق عليه لفظ الصفة او مساويا له فان هذا لا يطرد لا في المعارف ولا في
النكرات اما في المعارف فانك تقول جاءني الرجل العاقل وهذا الرجل ولقيت النبي المجيب واما في
النكرات فانك تقول رايت شيئا ابيض وهذا ذات قديمة او واجبة الوجود بل مرادهم ان المعارف الخمس
اعني المضمرات والاعلام والمبهمات وذا اللام والمضاف الى احدها لا يوصف ما يصح وصفه منها
بما يصح الوصف به منها الا ان يكون الموصوف اخص اي اعرف من صفته او مثلها في التعريف فقولك الرجل
العاقل الثاني فيه وان كان اخص من الاول من جهة مدلول اللفظ الا انهما من جهة التعريف الطارئ على
مدلوليهما الوضعيين متساويان وفي قولك هذا الرجل لفظ هذا اعم من الرجل من حيث انه يصح ان
يشار به بوضع واحد الى اي شيء اردته كان لكن التعريف الاشاري اقوى من تعريف ذي اللام كما يجيء فعلى
هذا تخصص قولهم الموصوف اخص او مساو بالمعرفة فينبغي ان تعرف مراتب المعارف في كونها بعضها
اقوى من بعض حتى يبنى عليه الامر في قولهم الموصوف اخص او مساو والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور
النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات وكون المتكلم
والمخاطب اعرف المعارف ظاهر واما الغايب فلان احتياجه الى لفظ يفسره جعله بمنزلة وضع له
وانما كان العلم اخص واعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الواضع
كما عند المستعمل بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الواضع اي ذات معينة كانت وتعيينها الى
المستعمل بان تعرف بالاشارة الحسية ويكتفى لما يقع اللبس في المشار اليه اشارة حسية فلذلك كان
اكثر اسماء الاشارة موصوفا في كلامهم ولذا لم يفصل بين اسم الاشارة ووصفه لشدة احتياجه وانما كان
اسم الاشارة اخص واعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالعين والقلب
معا ومدلول ذي اللام يعرف بالقلب دون العين ولضعف تعرف ذي اللام يستعمل بمعنى النكرة
نحو قوله لئن اكله الذيب كما يجيء في باب المعرفة والنكرة والموصول كذي اللام واما المضاف الى احد
الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه سواء لانه يكتسب التعريف منه هذا عند سيبويه
واما عند المبرد فان تعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه لانه يكتسب منه وكذا يوصف المضاف
الى المضمر ولا يوصف المضمر فعنده نحو الظريف في قولك علا رايت غلام الرجل الظريف بدل لا صفة
وعند سيبويه هو صفة لغلام ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذي اللام
ولعلهم نظروا الى ان العلم حين وضع لم يقصد به الا مدلول واحد معين بحيث لا يشركه في اسمه
ما يماثله وان اتفق مشاركة فبوضع ثان بخلاف ساير المعارف كما يجيء في باب المعارف وعند ابن كيسان
الاول المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم ذو اللام ثم الموصول وعند ابن السراج اعرفها اسم الاشارة
لان تعريفه بالعين والقلب ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم ثم العلم
الخاص اي الذي لم يتفق له مشارك وضمير المخاطب جعلهما في درجة ثم ضمير الغايب الخالي من ابهام
الى الذي لا يشتبه مفسره ثم المشار به والمنادى ثم الموصول وذو الاداة والمضاف بحسب المضاف
اليه اقول المشهور الذي عليه الجمهور فاذا تقرر ذلك فان وجدت الاخص في مذهب

تابعا للمنعوت لاخص فهو للغرض صاحب ذلك المذهب لا اخص فاسم الاشارة في قولك بزيد هذا بدل
عند ابن السراج صفة عند غيره وعليه فقس وانما التزم ان يكون النعت اخص من المنعوت لان
الحكمة تقتضي ان يبدا المتكلم بما هو اخص فان اكتفى به المخاطب فذاك ولم يحتج الى النعت والا زاد
عليه من النعت ما يزداد به المخاطب معرفة فاذا ثبت ذلك رجعنا الى التفصيل ونساعي مذهب
سيبويه في ترتيب المعارف اذ هو اولى والشهر فنقول المضمر لا يوصف به كما تقدم والعلم لا يوصف
لانه لم يوضع الا للذات المعينة لا لمعنى في ذات ولذلك اذا نقل الى العلمية اسم دال على معنى الجنس ذلك
المعين بالتسمية نحو احمر واسمر اذا سميت بهما ولا يقع من الموصولات وصفا الا ما في اوله اللام
نحو الذي والتي واللاتي وبابها لمشابهتها لفظا للصفة المشبهة في كونه على ثلثة فصاعدا الخلاف من وما
واما اي الموصول فلم يقع وصفا لانه لا غلب فيه الشرط والاستفهام ووقوعه موصولا قليل فروعي
ذلك الاكثر وانما يوصف بذو الطائية وان كانت على حرفين كقوله فوالله لهذا المرء ذو جاء ساعيا
فان المشرفي الفرائض لمشابهته لذو الموضوع للوصف باسماء الاجناس نحو رجل ذو مال واما وقوع
الموصول موصوفا فلم اعرف له مثالا قطعيا بل قال الزجاج ان الموصول صفة لمن كالحي والظاهر انه يستغني
بالصلة عن الصفة فالعلم ينعت بالمبهمين وذي اللام وبالمضاف الى العلم والى احد المبهمين والى ذي اللام
ولا ينعت بالمضاف الى المضمر لانه اعرف من العلم اذا اعتبار المضاف في التعريف بالمضاف اليه واما اسم الاشارة
فلا يوصف الا بذي اللام والموصول لما يجي وكان القياس ان يوصف بكل واحد من المبهمين وبذي اللام
وبالمضاف الى احد هذه الثلثة وذو اللام لا يوصف الا بمثله او بالمضاف الى مثله او بالموصول لا
مثله على ما بينا وزعم بعضهم انه يوصف بجميع المضافات فاجاز بالرجل صاحبك وصاحب زيد قال فالمنع منه
تعسف وعلى مذهب سيبويه لو جاء مثل ذلك فهو بدل لا صفة فان جعلنا المضاف موصوفا قلنا
المضاف الى المضمر ينعت بكل واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى المضمر والى العلم والى كل
واحد من المبهمين والى ذي اللام واما المضاف الى العلم فينعت بكل واحد من المبهمين وبذي اللام و
بالمضاف الى العلم والى كل من المبهمين والى ذي اللام واما المضاف الى اسم الاشارة فينعت بكل من المبهمين
وبذي اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلثة واما المضاف الى ذي اللام فينعت بذي اللام وبالمضاف
اليه وكذا المضاف الى الموصول ينعت بهما هذا كله على مذهب سيبويه الذي عليه الجمهور وقد بين ما
ذكرنا معنى قوله ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله او المضاف الى مثله ويوصف بالموصول ايضا
كقوله لهذا المرء ذو جاء ساعيا قوله وانما التزم وصف باب هذا بذي اللام للابهام ومن
ثم ضعف هذا الابيض وحسن هذا العالم قوله كانه سئل فقيل كان الواجب بناء على قولك
الموصوف اخص او مساو ان يوصف اسم الاشارة بكل واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى
احد الثلثة وهذا لا يوصف الا بذي اللام والموصول نحو هذا الرجل وهذا الذي قال كذا وهذا ذو قال
كذا على اللغة الطائية فاجاب بقوله للابهام اي اسم الاشارة مبهم الذات وانما يتعين الذات المشار
اليها به اما بالاشارة الحسية او بالصفة فلما قصد تعيينه بالصفة لم يمكن تعيينه بمبهم آخر لان المبهم
مثله لا يرفع الابهام فلم يبق الا الموصول وذو اللام والمضاف الى احدهما وتعريف المضاف بالمضاف

ولا يليق بالحكمة ان يرفع ابهام المبهم بما هو متعين في نفسه كذي اللام لا بالتي الذي يكتسب في معرفته من غيره
ثم يكتسب المبهم منه تعريفه المستفاد فاقتصر على ذي اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته
بمعنى ذي اللام فالذي ضرب بمعنى الضارب وايضا الموصول الذي هو صفة ذو لام وان كانت زائدة
لا ذو الطائية وقد ذكرنا طرفا من حال المبهم الموصوف بذي اللام في باب المنادى فليرجع اليه وذكرنا
هناك ان بعضهم يقول ان ذا اللام عطف بيان لاسم الاشارة قوله ومن ثم ضعف اي من جهة ان
المراد من وصف المبهم تبيين حقيقة الذات المشار اليها ضعف هذا الابيض لان الابيض عام لا يخص
نوعا دون آخر كالانسان والفرس والبقر وغيرها بخلاف هذا العالم فان العالم مختص بنوع من
الحيوان فكانك قلت هذا الرجل العالم ولا باس ان نذكر بعض ما اغفله المصنف من احكام النعت
وهي اقسام احدها جمع الاوصاف مع تفرق الموصوفات اعلم انه اذا كان العامل واحدا وله
معمولان متفقان في الاعراب بسبب عطف احدهما على الآخر فان اتفقا تعريفا وتنكيرا جاز افراد
كل واحد منهما بوصف وجاز جمعهما في وصف واحد فالاول نحو جاءني زيد الظريف وعمرو الظريف
والثاني نحو جاءني زيد وعمرو الظريفان ورايت رجلا وامراة ظريفين واذا جمعتهما في النعت غلبت المذكر
على المؤنث كما رايت والعقلاء على غيرهم نحو مررت بالزيدين وفرسيهما المقبلين وكذا في خبر المبتدا
والحال ونحوهما نحو الزيدان والحمر مقبلون وجاءني زيد وهند والحمار مسرعين وان اختلفا تعريفا
وتنكيرا لم يمكن جمعهما في وصف واحد فلا تقول هذه ناقة وفصيلها الراتعان ولا الراتعين ان تتبع
لتخالف النعت والمنعوت تعريفا وتنكيرا فاما ان يفرد كل واحد منهما بنعت او تجمعهما في نعت مقطوع
نحو رجل وزيد الظريفين وان اتفقا اعرابا لا بسبب العطف نحو اعطيت زيدا اياه فلا يجوز جمعهما
في وصف بل يفرد كلا منهما بوصف او تجمعهما في نعت مقطوع لان التابع في حكم المتبوع اعرابا فلا يكون اسم
واحد مفعولا اولا وثانيا فان كان العامل واحدا والمعمولان مختلفي الاعراب فان اختلفا معنى ايضا
لم يجز جمعهما في وصف فاما ان يفرد كلا منهما بوصف او تجمعهما في نعت مقطوع فان افردت فالاولى ان
يكون نعت كل واحد الى جنبه نحو لقي زيد الظريف عمرا الظريف ويجوز جمعهما نحو لقي زيد عمرا
الظريف الظريف نعت الثاني بجنبه ونعت الاول بعد نعت الثاني لانه اذا كان لا بد من الفصل بين النعت
ومنعوته ففصل احدهما من صاحبه اولى من فصلهما معا كما مضى مثله في الحال وكذا حالهما عند البصريين
اذا اتفقا معنى نحو ضارب زيد عمرا واجاز ابن هشام وثعلب جمعهما في نعت نظرا الى المعنى اذ كل
واحد منهما فاعل ومفعول من حيث المعنى الا ان ابن هشام يغلب مراعاة جانب الفاعل لانه معتمد الكلام
فيرفع الوصف نحو ضارب زيد عمرا الظريفان وثعلب يسوي بين الرفع والنصب لتساويهما
في المعنى وان لم يكن العامل واحدا فاما ان يكون العمل واحدا او لا وفي الاول ان كان العامل مكررا
للتاكيد جاز جمعهما في وصف نحو قام زيد وقام عمرو الظريفان وان لم يكن مكررا للتاكيد فان كان
العاملان من نوع واحد اي كانا رافعين او ناصبين او كانا اسمين جارين او مبتدأين او خبرين وكان
احدهما معطوفا على الآخر والمعمولان مشتركين في اسم كان يكونا فاعلين او مفعولين او خبرين
او مبتدأين جاز عند سيبويه والخليل جمعهما في وصف اذا اتفقا تعريفا وتنكيرا نحو قام زيد وقعد

عمرو الظريفان وضربت زيدا واكرمت بكرا الظريفين وجاءني غلام زيد وابو عمرو الظريفين واخوك زيد
وابوك عمرو الظريفان كان الظريفان صفة للمبتدئين او للخبرين والمبرد والزجاج وكثير من المتاخرين
يابون جواز ذلك الا اذا اتفق العاملان معنى مع الشروط المذكورة نحو جلس اخوك وقعد ابوك الكريمان
والمبرد يمنع نحو هذا رجل وذلك امرأة منطلقان لاختلاف اسمي الاشارة قربا وبعدا خلافا لسيبويه فانه
يجعل خبريهما كالفعلين المختلفين فان لم يعطف احدهما على الآخر او لم يشترك المعمولان في اسم خاص
او لم يتفقا تعريفا وتنكيرا لم يجز جمعهما في وصف فلا تقول منه جارية اخوي ابنين لفلان كرام على ان
كرام وصف لاخوي ولابنين بل تقول كراما على القطع وكذا يقطع نحو هذا فرس اخوي ابنيك العقلاء
وذلك ان احدهما ليس معطوفا على الآخر وكذا لا تقول هذا رجل وفي الدار آخر كريمان لان المعمولين
لم يشتركا في اسم خاص لان احدهما مبتدا والآخر خبر وكذا لا تقول جاءني زيد وذهب رجل كريمان
بل تقطع لاختلاف المعمولين تعريفا وتنكيرا وذهب بعض المتاخرين الى وجوب القطع عند اختلاف
العاملين مطلقا لان العامل في النعت والمنعوت شيء واحد على الصحيح فيلزم كون الصفة معمولة
لعاملين وان لم يكن العاملان من نوع واحد نحو ضربت زيدا وان عمرا قائم ونحو هذا غلام زيد
فالجمهور منعوا جمعهما في وصف واجاز بعضهم نحو لغلام زيد الظريفين وان اختلف العاملان في
العمل معا فالجمهور على ايجاب قطع النعت المشترك فيه لا الكسائي فانه اجاز جمعهما في وصف عند
تقارب المعنى نحو ضربت زيدا والهاني عمرو الظريفان لان زيدا وعمرو دهاني معا واعلم انه
لا يجوز نحو من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين على القطع لانك لا تثني الا على ما اثبته وعلمته
ولا يجوز ان تخلط من تعلم بمن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة وثانيهما تعريف الصفات مع جمع
الموصوفات اعلم ان الموصوف اذا كان مجموعا متغاير الصفات فاما ان يجيء بالصفات على وفق عدده
او اقل فعلى الاول يجوز الاتباع والقطع الى الرفع على انه خبر مبتدا محذوف او مبتدا محذوف الخبر
تقول مررت بثلثة رجال شاعر وكاتب وبزاز واذا رفعت فالتقدير بعضهم شاعر وبعضهم
كاتب وبعضهم بزاز او هم شاعر وكاتب وبزاز او منهم شاعر ومنهم كاتب ومنهم بزاز ولو كان ان
تعريفا وتنكيرا فقطع الوصف الى الرفع اولى ان لم يكن هناك للحال معنى نحو بالرجلين قصير وطويل
ويجوز قطعه الى النصب ايضا على الحال ان كان لها معنى نحو بالرجلين ضاحكا وباكيا ولا يمتنع في
الوجهين الاتباع على البدل ويجوز القطع الى الرفع في صورة الابتداء نحو قوله فلا تجعلي ضيفي ضيف
مقرب وآخر معزول عن البيت جانب اي منهما ضيف مقرب ومنهما آخر معزول وقوله فاصبح
في حيث التقينا شريدهم طليق ومكتوف اليدين ومزعف اي منهم طليق وقوله مزعف اي
ازعفه الموت اي قاربه وفي الثاني اي فيما كان الصفات فيه اقل الرفع لا غير على القطع نحو رايت
ثلثة رجال شاعر وكاتب وقد اجاز بعضهم وصف البعض دون البعض محتجا بقوله كان حمالهم
لما استقلت نكثة الكلب بيطار دان واما ان كان الموصوف مفردا والصفات متعددة نحو مررت
برجل كاتب شاعر بزاز فالاول الاتباع ويجوز القطع على تقدير هو كاتب ولا يجوز تقدير منهم كاتب
ولا بعضهم كاتب وثالثها قطع الصفة رفعا او نصبا اعلم ان جواز القطع مشروط بان يكون

النعت للتاكيد نحو امس الدابر ونفخة واحدة فلا يكون قطعها للثناء عما هو متصل به معنى الا ان الموصوف
في مثل ذلك نص في معنى الصفة ... العليم فلهذا لم يقطع التاكيد في نحو جاءني القوم اجمعون اكتعون
والشرط الآخر ان يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم لانه ان لم يعلم
فالمنعوت محتاج الى ذلك النعت لتبيينه ولا قطع مع الحاجة وكذا اذا وصفت الموصوف
بوصف لا يعرفه المخاطب لكن ذلك الوصف يستلزم وصفا آخر فلك القطع في ذلك الثاني اللازم
نحو مررت بالرجل العالم المبجل فان العلم في الاغلب يستلزم التبجيل ومع اجتماع الشرطين جاز
القطع وان كان نعتا اول كقوله تعالى وامرأته حمالة الحطب وقولك الحمد لله الحميد وشرط الزجاجي
في القطع تكرر النعت فنقول ان كان النعت المراد قطعه معرفة وجب ان لا يكون المنعوت اسم الاشارة
لما ذكرنا ان اسم الاشارة محتاج الى نعته لتبيين ذاته وان كان نكرة فالشرط سبقه بنعت آخر مبين و
ان لا يكون النعت الثاني ايضا لمجرد التخصيص لانه اذا احتاجت النكرة الى الف نعت لتخصصها
لم يجز القطع اذ لا قطع مع الحاجة ولا عرف مجيء نعت النكرة المقطوع بالواو الدالة على القطع والفصل
اذ ظاهر النكرة محتاج الى الوصف فاكد القطع بحرف هو نص في القطع اعني الواو وقال ويأوي الى نسوة عطل
وشعثا مراضيع مثل السعالي ويجوز في المعرفة ايضا القطع مع الواو كقول الخرنق لا يبعدن
قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر النازلون بكل معترك والطيبين معاقد الازر والواو في
النعت المقطوع اعتراضية نصبته او رفعته ويجوز مخالفة النعت المقطوع للمنعوت تعريفا وتنكيرا
كقوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا واذا كثرت نعوت شيء معلوم او قطعت او اتبع بعض دون
بعض بشرط تقدم الاتباع اذ الاتباع بعد القطع قبيح والاكثر في كل نعت مقطوع ان يكون مدحا او ذما
او ترحما نحو الحمد لله الحميد ومررت بزيد الفاسق وبعمرو المسكين وقد يكون تشنيعا نحو بزيد الغاصب
حقي وقد ذكرنا في النداء منع المنصوبات والمرفوعات ويونس اوجب الاتباع في الترحم اما على النعت
فيما امكن واما على البدل فيما لم يمكن نحو رايته البائس ومررت به المسكين والخليل اجاز قطعه رفعا او
نصبا كما في المدح والذم ولو لم يتضمن النعت شيئا من المعاني المذكورة لم يجز قطعه كقولك بزيد البزاز
او صاحب الثياب لا بل ولكن لانهما حرفان للاضراب والاستدراك فهما مؤذنان بالقطع
تقول مررت برجل قائم بل قاعد وفي غير النعت ما زيد قائما بل قاعد ولكن قاعد وربما قطع النعت
الاول بالواو اذا طال ذيل المنعوت كما قال الزجاج ولكن البر من آمن الى قوله والموفون بعهدهم
ان الموفون صفة من آمن وهذا الذي ذكرنا من شروط النعت المقطوع انما يعتبر اذا جاز الاتباع
على النعت ايضا فاما اذا لم يجز كما في الامثلة المذكورة في القسم الاول اي في جمع الاوصاف مع تعريف
الموصوفات فلا ورابعها حذف الموصوف اعلم ان الموصوف يحذف كثيرا ان علم ولم يوصف
بظرف او جملة كقوله تعالى وعندهم قاصرات الطرف فان وصف باحدهما جاز كثيرا ايضا بالشرط
المذكور بعد لكن لا كالاول في الكثرة لان القائم مقام الشيء ينبغي ان يكون مثله والجملة مخالفة
للمفرد الذي هو الموصوف وكذا الظرف والجار لكونهما مقدرين بالجملة على الاصح وانما يكثر حذف
موصوفهما بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن او في قال تعالى ومنهم دون ذلك

وقال وما منا الا له مقام معلوم اي ما من ملك يكمنا الا ملك له مقام قال الشاعر وما الدهر الا تارتان فمنهما
اموت واخرى ابتغي العيش اكدح اي منهما تارة اموت فيها وحكى سيبويه ما منهم مات الا رايته في حال كذا
وقال وكلمها شتى فالما منهما واخرى على لوح آخر من احمر وقال لو قلت ما في قومها لم تيثم يفضلها في حسب وميسم
قال لم يكن كذا لم تقم الظرف والجملة مقامه الا في الشعر قال انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني
وقال مالك عندي غير سهم وحجر وغير كبداء شديدة الوتر كانه يكفي كان من ارمى البشر وقال
كانك من جمال بني اقيش يقعقع خلف رجليه بشن وانما كثر بالشرط المذكور لقوة الدلالة عليه بذكر ما
اشتمل عليه قبله فيكون كانه مذكور واعلم انه ان صلح النعت لمباشرة العامل اياه جاز تقديمه وابدال المنعوت
منه نحو مررت بظريف رجل قال والمومن العايذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند و
قريب منه قوله تعالى وغرابيب سود لانه نحو غرابيب ان تتبعه اسود لكونه تاكيدا له نحو احمر قاني وان
لم يصلح لمباشرة العامل اياه لم يقدم الا ضرورة والنية التاخير كما تقول ان رجلا ضربك في الدار ان ضربك
رجلا واذا وصفت النكرة بمفرد او ظرف او جملة قدم المفرد واخر الجملة في الاغلب كقوله تعالى وهذا
ذكر مبارك انزلناه وليس ذلك بواجب خلافا لبعضهم والدليل عليه قوله وهذا كتاب انزلناه مبارك
وقوله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة وقال الشاعر وليل اقاسيه بطيء الكواكب وربما يونث الصفة و
لم يذكر العلم بها قال الا انها الطيبي الموته بالضحى على خالد لقد وقعت على لحم اي لحم واذا ولي النعت
لا او اما وجب تكريره كما ذكرنا في الحال قال تعالى لا فارض ولا بكر وتقول رايت رجلا اما عالما واما جاهلا
وقد يوصف المضاف اليه لفظا والنعت للمضاف اذا لم يلبس ويقال له الجر بالجوار وذلك للاتصال
الحاصل بين المضاف والمضاف اليه فجعل ما هو نعت للاول معنى نعت الثاني لفظا وذلك كما يضاف لفظا
المضاف اليه الى ما ينبغي ان يضاف اليه المضاف نحو هذا جحر ضب وهذا جحر ضب خرب والذي هو لك الجحر والجب
لا الضب والرمان والخليل يشترط في الجر بالجوار توافق المضاف والمضاف اليه افرادا وتثنية وجمعا
وتذكيرا وتانيثا فلا يجيز الا هذا جحرا ضب خربان ولا يجيز جحر بين خلافا لسيبويه واستشهد سيبويه
بقوله فاياكم وحية بطن واد هموز الناب ليس لكم بثي هموز وقال بعض البصريين ان النقل
هذا جحر ضب خرب جحره فحذف المضاف الى الضمير فاستتر الضمير المرفوع في خرب لكونه مرفوعا
لقيامه مقام المضاف المرفوع فيكون اصل قوله هموز الناب هموز نابه جنسه ثم حذف المضاف اي
حسه فبقي هموز نابه ثم لما اضيف هموز الى الناب استتر الضمير فيه كما في حسن الوجه قوله
العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسياتي
نحو قام زيد وعمرو اقول قوله مقصود بالنسبة يخرج الوصف وعطف البيان والبدل
والتاكيد على ما قال لان المقصود في هذه الثلثة هو المتبوع وذلك لانك تبين بالوصف المتبوع بذكر معنى
فيه وتوضح بعطف البيان المتبوع بذكر اشهر اسميه ولا شك انك اذا بينت شيا بشي فالمقصود هو
المبين والبيان فرعه وكذا انما تجي بالتاكيد اما لبيان ان المنسوب اليه مقدرا هو المنسوب اليه في الحقيقة
لا غيره واما لبيان ان المذكور بلفظ العموم باق على عمومه غير خاص وتعني بالنسبة نسبة الفعل اليه
فاعلا كان او مفعولا او غيرهما او نسبة الاسم اليه اذا كان مضافا قوله مع متبوعه يخرج البدل لانه

هو المقصود بالنسبة دون متبوعه وسنذكر الكلام عليه في بابه وبذكر ان عطف البيان هو البدل ونحوه
بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة منهما احدهما لا من المعطوف
او المعطوف عليه قوله يتوسط بينه الى آخره ليس من تمام الحد بل هو شرط عطف النسق ذكره بعد تمام الحد
وقال ولم استغن في الحد بقولي العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان
الصفات يعطف بعضها على بعض كقوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم وقوله
يا لهف زيابة للحارث الصابح فالغانم فالآيب ويجوز ان يعترض على حده بمثل هذه الاوصاف فانه
يطلق عليها انها معطوفة لا انها يدعى انها في صورة العطف وليست بمعطوفة واطلاقهم العطف
عليها مجاز قوله واذا عطف على المرفوع المتصل اكد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد الا ان
يقع فصل فيجوز تركه مثل ضربت اليوم وزيد واذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض مثل مررت
بك وبزيد اقول انما اكد بالمنفصل اولا لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا
من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله كما جاز في الظاهر والضمير المنفصل ومعنى من حيث انه فاعل
والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كالعطف على بعض حروف الكلمة فاكد اولا
بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده عما اتصل به تاكيدا
فحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد لان العطف في حكم المعطوف عليه فكان
يلزم اذن كون هذا المعطوف ايضا تاكيدا للمتصل وهو محال فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت
وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى ويجوز تاكيد
المتصل المرفوع لا لغرض العطف نحو اضرب انت وضربت انا قوله الا ان يقع فصل فيجوز تركه سواء كان
الفصل قبل حرف العطف كقوله فلست بنازل الا المت برحلي او حبالتها الكذوب او بعدها كقوله
تعالى ما اشركنا ولا آباؤنا فان المعطوف هو آباؤنا ولا زايدة لتاكيد النفي ومع الفصل قد يوكد بالمنفصل كقوله
تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وما عبدنا من دونه من شي نحن ولا آباؤنا وقد لا يوكد ولا مر ان متساق
فلذا قال فيجوز تركه وانما جاز الترك لان طول الكلام قد يغني عما هو الواجب فيحذف طلبا للاختصار نحو
قولك حضر القاضي امرة والحافظ عورة بالنصب فكيف لا يغني عما ليس بواجب بل هو اولى وذلك
ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلا تاكيد ولا فصل لكن على
قبح لا انهم حظروه اصلا بحيث لا يجوزان يرتكب واما الكوفيون فيجوزون العطف المذكور بلا تاكيد
بالمنفصل ولا فصل من غير استقباح قوله واذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض انما ذلك لان
اتصال المضمر المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز
انفصاله والمجرور لا ينفصل عن جاره سواء كان ضميرا او ظاهرا فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على
بعض حروف الكلمة فمن ثم لم يجز اذا عطفت المضمر على المجرور الا اعادة الجار ايضا نحو مررت بك
بزيد وبك والمال بين زيد وبينك وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجي في المضمرات حتى يوكد به اولا
ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل فلم يبق الا اعادة الجار العامل للاول سواء كان اسما نحو المال
بيني وبين زيد او حرفا نحو مررت بك وبزيد ولا يعاد العامل الا لهذا اذا لم يشكل انه المجلب لهذا

الفرض وانه لا معنى له كما في قولنا بينك وبين زيد اذ لا يمكن ان يكون هناك بينان بين بالنسبة الى زيد
وحده وبين آخر بالنسبة الى المخاطب وحده لان البينية امر يقتضي طرفين فعرفنا ان تكرير الثاني لهذا
الغرض فقط فان الشي نحو جاني غلامكم وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا مشتركا بينهما لم يجز بل يجوز
لو قام قرينة دالة على المقصود فان قلت فما تقول بعد اعادة الخافض اتقول الجار والمجرور عطف على
الجار والمجرور ام تقول المجرور عطف على المجرور قلت النظر المستقيم يقتضي ان القول الثاني
اولى وذلك لان القول به في نحو المال بيني وبينك متعين اذ لا معنى للمضاف الثاني كما مر فلا يمكن عطف
المضاف على المضاف لفساد المعنى وفي نحو مررت بكر وبزيد وان امكن ان يكون للباء الثاني فيه معنى
اذ يمكن ان يكون استوفى معنى الجار والمجرور ولم يكن ذلك في بين الثانية الا انا لما عرفنا ان الباء الثانية
مجتلبة لمثل الغرض الذي اجتلب له بين الثانية بعينه وجب الحكم بكون المجرور عطفا على المجرور ههنا
كما في مسئلة بين فاذا تقرر هذا قلنا ان نقول المعطوف مجرور مع تكرر العامل بما كان مجرورا به
قبل تكرره اعني بالعامل الاول لان وجود الثاني كالعدم كما قال سيبويه في نحو لا ابا لزيد لا نجر بالاضافة
لا باللام الظاهرة والاولى ان يحمل جر على العامل المكرر اذ ليس باقل عن الحروف الزايدة نحو كفى بزيد
فانها لا يلغى مع زيادتها وهذا الذي ذكرنا اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب
البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا كقوله فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والايام
من عجب واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار ولا دليل فيها اذ الضرورة
حاملة والخلاف معها وبقوله تعالى تساءلون به والارحام بالجر في قراءة حمزة واجيب بان الباء مقدرة
والجر بها وهو ضعيف لان حرف الجر لا يعمل مقدرا في الاختيار الا في نحو الله لافعلن ولا يجوز ان يكون
الواو للقسم لانه يكون اذن قسم السوال لان قبله واتقوا الله الذي تساءلون به وقسم السوال لا يكون
الا مع الباء كما يجي والظاهر ان حمزة جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين لانه كوفي ولا نسلم تواتر القراءات
السبع وذهب الجرمي وحده الى جواز العطف على المجرور المتصل بلا اعادة الجار بعد تاكيده بالضمير
المنفصل المرفوع نحو مررت بك انت وزيد قياسا على العطف على الضمير المتصل المرفوع وليس بشي
لانه لم يسمع ذلك مع ان تاكيد المجرور بالمرفوع خلاف القياس واعادة الجار اقرب واخف فان قيل
كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل في نحو جاوا في كلهم والابدال منه نحو اعجبني جمالك من غير شرط تقدم التاكيد
بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور في مررت بك نفسك والابدال منه نحو عجبت بك جمالك من غير
اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار فالجواب
ان التاكيد والبدل ليسا باجنبيين منفصلين عن متبوعهما لا لفظا ولا معنى اما معنى فلان البدل
في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر والتاكيد عين المذكور واما اللفظ
فلانه لا يفصل بينهما وبين متبوعهما بحرف كما في حروف النسق فلم يكره جري ما هو كالجزء من متبوعه عليه مع
كالجزء من عامله لتوافق التابع والمتبوع من حيث كون كل واحد منهما كالجزء مما قبله واما عطف
النسق فمنفصل عن متبوعه لفظا بحرف العطف ومعنى من حيث ان المعطوف في الاغلب غير
المعطوف عليه فاستكره جري ما هو مستقل كالاجنبي على متبوعه على ما هو كالجزء مما قبله لتخالف التابع

والمتبوع فان قلت فهلا طردوا الحكم على هذا الوجه في جميع التواكيد اذ كلها متصل بمتبوعاتها كما قلت
ولم افردوا النفس والعين بتاكيد متبوعهما الذي هو مرفوع متصل اولا بالمنفصل قبل التاكيد قلت
ذلك لان النفس والعين كثيرا ما يليان العامل ويقعان عنه غير توكيد نحو طابت نفس فلان ولقيت عينه
فلو لم يؤكد معهما اولا بالمنفصل لالتبس الفاعل اذا كان غايبا او غايبة بالتاكيد نحو زيد جاني نفسه
وهند جاتني نفسها ثم طرد الحكم في البواقي مع ان ضمايرها بارزة نحو ضربني انت نفسك وان لم يلتبس
واما كل واجمع فلا يلتبسان بالفاعل في نحو الكتاب قري كله لان كلا لا يلي العوامل الظاهرة اصله
فلا تقول جاني كلكم ولا قلت كلكم ولا مررت بكلكم بل قد يستعمل مبتدأ لا غير اما لان العامل معنوي
كما هو مذهب الجمهور او لان مرتبته التاخر عن خبر المبتدا كما اخترنا في اول الكتاب هذا وقد
علل المصنف اختصاص النفس والعين بتقدم تاكيد متبوعهما بالمنفصل بانهم كرهوا ان يؤكد ما هو
الجزء بما هو كالمستقل قال لان النفس يستعمل غير تاكيد ولفظ كل لا يستعمل الا تاكيدا وهذا
العلة يبطل عليه في قولهم مررت بك نفسك فالاولى ما قدمناه قوله والمعطوف في
حكم المعطوف عليه ومن ثم لم يجز في ما زيد بقايم او قايما ولا ذاهب عمرو الا الرفع وانما جاز الذي
يطير فيغضب زيد الذباب لانها فاء السببية اقول لا يريدون بقولهم ان المعطوف
في حكم المعطوف عليه ان كل حكم ثبت للمعطوف عليه مطلقا يجب ثبوته للمعطوف حتى لا يجوز عطف
المعرفة على النكرة وبالعكس وعطف المعرب على المبني وبالعكس وعطف المفرد على المثنى او
المجموع وبالعكس بل المراد به ان كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر الى ما قبله لا بالنظر الى نفسه يجب
ثبوته للمعطوف كما اذا لزم في المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله كونه جملة ذات ضمير عايد اليه لكونه صلة
لزم مثله في المعطوف وكما اذا اقتضى ما قبله كونه نكرة كمجرور رب والمجرور بكم وجب كون المعطوف
كذلك فلذا ضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وتقول في رب شاة وسخلتها ان المعطوف يكون
كما يجي في باب المضمرات وكان يجب على الاصل المتقدم ان لا يجوز يا زيد والحارث لوجوب تجرد المعطوف
عن اللام بالنظر الى يا لكن لما كان المكروه اجتماع اللام وحرف النداء ولم يجتمعا حال كون اللام في
المعطوف جاز كما في يا ايها الرجل وان وجب للمعطوف عليه حكم بالنظر الى نفسه والى غيره معا
وجب مثله للمعطوف ان كان في نفسه مثل المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو
لان ضم المنادي بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة وكان يجب بناء المعطوف على هذا
الاصل في لا رجل وامرأة كما في النداء لكن العلة قد تقدمت في المنصوب بلا التبرية وان لم يكن
حال المعطوف في نفسه كحال المعطوف عليه لم يجب فيه ما وجب في المعطوف عليه فلذا لم يضم المعطوف
في يا زيد وعبد الله لان ضم المنادي ليس لحرف النداء فقط بل لذلك ولكونه مفردا معرفة كما قلنا
وكذا لم ينصب المعطوف في لا رجل ولا غلامي زيد لان نصب اسم لا بالنظر الى لا والى قابل النصب
وهو المنكر المضاف والمضارع له لا بالنظر الى لا وحدها فنقول يجوز عطف الخبر الجامد على المشتق
نحو زيد احمر ورجل شجاع وذلك لان الضمير في المشتق الواقع خبرا لم يجب لكونه خبرا فقط اذ
خبر المبتدا يتجرد ايضا عن الضمير اذا كان جامدا بل بالنظر الى نفسه ايضا وهو كونه مشتقا اذا اخبر

المشتق لابد له من ضمير فيه او في معموله فالمقصود ان المعطوف يجب ان يكون بحيث لو حذف المعطوف عليه
جاز قيامه مقامه قوله ومن ثم لم يجز في ما زيد بقايم او قايما ولا ذاهب عمرو الا الرفع وذلك لانه وجب
لقولك بقايم او قايما الضمير لكونه خبرا مع كونه مشتقا فوجب ان يثبت مثله في المعطوف مع اشتقاقه و
هو قولك ذاهب عمرو لان الضمير وجب للمعطوف عليه بالنظر الى كونه خبرا وكونه مشتقا والمعطوف
مشتق مثله ولا ضمير في ذاهب عمرو والجر ولا في ذاهبا عمرو فان قلت فجوز ولا ذاهبا عمرو وعلى عطف
الاسم والخبر على الاسم قلت ليس حاله في نفسه كحال المعطوف عليه حتى يكون مثله في حكم الاعراب لان الاسم
الاول مقدم على الخبر فجاز العطف فيهما بخلاف الثاني فصار في عطف الجملة على الجملة مثل لا غلام رجل ولا
زيد عندي في عطف المفرد على المفرد وقد ذكرنا وجوه هذه المسئلة مستوفيا فليرجع اليه وانما جاز
مررت برجل قايم ابواه لا قاعدين وان لم يكن في قاعدين ضمير راجع الى الموصوف حملا على المعنى لان
المعنى لا قاعدا ابواه فهو في حكم ما يشتمل فيه الضمير وذلك لان الضمير المستكن المثنى في قاعدين راجع الى
المضاف مع المضاف اليه اعني ابواه والمضاف فيه ضمير راجع الى الموصوف وكذا قولك برجل حسنة جاريته
لا قبيحة لانه بتقدير لا قبيح جاريته قوله وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب جواب عن سوال مقدر
وهو ان يقال انك اذا اخبرت عن الذباب في قولك يطير الذباب فيغضب زيد تقول الذي يطير فيغضب زيد
الذباب فقولك فيغضب زيد عطف على يطير الذي هو صلة فوجب ان يكون فيه ضمير كما في المعطوف عليه
وهو خال منه فوجب ان لا يجوز وقد جاز بالاتفاق واجاب بان هذه الفاء للسببية لا للعطف وكلامنا
في المعطوف هذا الذي قاله المصنف والذي يقوى عندي ان الجملة التي يلزمها الضمير كخبر المبتدا والصفة
والصلة اذا عطف عليها جملة اخرى متعلقة بالمعطوف عليها معنى بكون مضمونها بعد مضمون الاولى
متراخيا اولا او بغير ذلك جاز تجرد احدى الجملتين عن الضمير الرابط اكتفاء بما في اختها التي هي جزءها
سواء كان مضمون الاولى سببا لمضمون الثانية كما في صلة الذباب اولا كما تقول مخبرا عن زيد في جاء
زيد فغربت الشمس الذي جاء فغربت الشمس زيد لان المعنى الذي يعقب مجيئه غروب الشمس زيد
فتقول مخبرا عن الشمس التي جاء زيد فغربت الشمس وليس مجيء زيد سببا للغروب وكذا يجوز مع ثم
اذ مضمون معطوفها بعد مضمون الاول وان كان متراخيا تقول الذي جاء ثم غربت الشمس زيد اذ
المعنى الذي تراخى عن مجيئه غروب الشمس زيد وكذا التي جاء زيد ثم غربت الشمس وكذا تقول في خبر
المبتدا زيد قام فغربت الشمس وزيد غربت الشمس فقام لا منع في جميع هذا ومثلا كما يعطف على الضمير
الشرايط في الجملة التي يلزمها الضمير اسما ظاهرا نحو زيد ضربته وعمروا او يعطف ضميرا على بعض اجزاء
الجملة اللازم للضمير الخالية منه نحو زيد ضربت عمروا واياه وانما جاز ذلك لان في اجزاء الجملة المذكورة
ضميرا اذ المعطوف للمفرد كجزء المعطوف عليه لاجل عدم الاستقلال فلما لم تستقل الجملة المعطوفة بالفاء
وثم وتعلقت من حيث المعنى بالجملة المتقدمة لتعقب مضمونها مضمونها صارت كاحد اجزائها
فاكتفي بالضمير في احداهما واما ان لم يكن للجملة المعطوفة تعلق معنوي بالمعطوف عليها نحو الذي قام
وقعدت هند لم يجز لانه لا تعلق المضمون بالمضمون معنى فتقول الذي قام وقعدت هند في تلك
الحال زيد والذي يزول الحال ولا يزول لنا والذي يقوم اليتيم ولا يتنبه انت لانه لا اقتران معلوم

زيد يعقب غروب الشمس قيامه

من قرينة الحال واذا لم يكن مع الواو قرينة الاقتران لم يجز لان الواو لمطلق الجمع لا دلالة له فيه على الاقتران وغيره
كما كان في الفاء وثم تعلق معنوي بين المضمونين هذا وقولك هند لقيت زيدا واياها جاز اتفاقا بالواو
وفي المسئلة اذا ذكرت مقام الواو الفاء او ثم او او وحتى ولا يجيزها قوم لان الاجتماع ليس بحاصل مع الفاء وثم
واو ويحتاج الى تقدير فعل آخر للمعطوف فيبقى الجملة الاولى بلا ضمير عايد على المبتدا بخلاف الواو فانها للجمع
فلا يحتاج الى تقدير فعل وليس بشيء لان العامل ليس بمقدر في المعطوف كما تبين في حد التوابع ولو سلمنا ايضا
جازت على ما ذكرنا لان الجملة الثانية مع الفاء وثم واو تعلقا معنويا بالاولى واما ان صرحت بالفعل في الثانية
مع الواو نحو زيد اكرمت عمروا واكرمت اياه فان قصدت بالتكرير التاكيد جازت المسئلة وان قصدت
الاستيناف امتنعت لخلو الجملة الخبرية عن الضمير قوله واذا عطف على عاملين
لم يجز خلافا للفراء الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وخلافا لسيبويه اقول معنى قولهم
العطف على عاملين ان يعطف بحرف واحد معمولين مختلفين كانا في الاعراب كالمنصوب والمرفوع او متفقين
كالمنصوبين على معمولي عاملين مختلفين نحو ان زيدا ضرب عمروا وبكرا خالدا فهذا عطف متفقي الاعراب
على معمولي عاملين مختلفين وقولك ان زيدا ضرب غلامه وبكرا اخوه عطف مختلفي الاعراب ولا يعطف
المعمولان على عاملين بل على معموليهما فهذا القول منهم على حذف المضاف واما عطف المعمولين متفقين كانا
او مختلفين على معمولي عامل واحد فلا باس به نحو ضرب زيد عمروا وبكر خالدا وظننت زيدا قايما وعمروا
قاعدا واعلم زيد عمروا بكرا فاضلا وبشر خالدا محمدا كريما لان حرف العطف كالعامل ولا يقوى ان يكون
حرف واحد كالعاملين ويجوز ان يكون كعامل يعمل عملين او ثلثة او اكثر اعلم ان الاخفش يجيز العطف على
عاملين مختلفين مطلقا الا اذا وقع فصل بين العاطف والمعطوف المجرور نحو دخل زيد الى عمرو وبكر
خالد فهذا لا يجوز اجماعا منهم ممن جوز العطف على عاملين ومن لم يجوز اما عند من جوز فللفصل بين العاطف
الذي هو كالجار وبين المجرور واما عند من لم يجوز فلهذا وللعطف على عاملين وليس الامر كما زعم المصنف
من قوله يجيزه بعض الكوفيين مطلقا فان كلهم اطبقوا على المنع مما ذكرنا فان ولي المجرور في المسئلة
المذكورة حرف العطف نحو زيد في الدار والحجرة عمرو واجازه الاخفش على ما نقل عنه الجزولي وغيره لان
المانع عنده انما كان هو الفصل بين العاطف الذي هو كالجار وبين المجرور ولا يجوز كما لا يجوز الفصل بين
الجار والمجرور وقد زال المانع بايلاء المجرور العاطف فلهذا جوز الاخفش ما زيد بقايم ولا قاعد عمرو و
منع سيبويه العطف على عاملين مطلقا وذلك لما ذكرنا من ضعف حرف العطف عن كونه بمنزلة عاملين
مختلفين فنحو قولهم مررت الى الغزو وبحيش والحجر ركبته لا يجوز اجماعا اي لا في هذين وليس حروف العطف
اذ من آخر شيء مفصول بينه وبين العاطف الذي هو كالجار ولا يجوز ذلك سواء كان الفاصل ظرفا
نحو مررت اليوم بزيد وامس بعمرو او غيره بل يجب ان تقول وامس بعمرو واما الفصل بالظرف
او غيره بين العاطف والمرفوع او المنصوب فمختلف فيه منعه الكسائي والفراء وابو علي في السعة
وذلك اذا لم يكن الفاصل معطوفا بل يكون معمولا من غير عطف لعامل المعطوف المرفوع او المنصوب
الذي بعده نحو ضرب زيد عمرو وابكر وجاءني زيد واليوم عمرو وقد يفصل الشاعر بالظرف قال
اتعرف ام لا رسم دار معطلا من العام يغشاه ومن عام اوله قطار وباراب حريق كانها

مفصلة نحو في رجيل فجلة وان كان الفاصل ايضا معطوفا علي مثله لم يختلف في جوازه في المرفوع والمنصوب
وفي عدم جوازه في المجرور نحو جاءني امس عمرو واليوم زيد وضرب زيد عمروا وبكر خالدا ولا يجوز مررت
اليوم بزيد وامس عمرو كما لا يجوز مررت بزيد وامس خالد قال ابو علي انما قبح الفصل بين العاطف
والمرفوع او المنصوب بما ليس بمعطوف لان العاطف كالنايب عن العامل فلا يتسع فيه بالفصل بينه
وبين معطوفه كما يفصل بين العامل ومعموله ولجاز ذلك عندهم في السعة لجواز الفصل بين الرافع و
الناصب ومعموليهما وامتناع ذلك بين الجار ومعموله ويجوز الفصل بين العاطف والمعطوف غير المجرور
بالقسم نحو قام زيد ثم والله عمرو واذا لم يكن المعطوف جملة فلا تقول والله قعد عمرو لانه يكون الجملة
اذن جوابا للقسم فيلزمها حرف الجواب فلا يكون ما بعد القسم عطفا علي ما قبله بل الجملة القسمية اذن
معطوفة علي ما قبلها ويجوز الفصل بالشرط ايضا نحو اكرم زيدا ثم ان اكرمتني عمروا وبالظن نحو خرج
محمد واظن محمد بشرط ان لا يكون العاطف الفاء والواو لكونهما علي حرف واحد فلا ينفصلان عن
معطوفيهما ولا ام لان ام العاطفة اي المتصلة يليها مثل ما يلي همزة الاستفهام في الاغلب كما يجي في حروف
العطف ولنرجع الي العطف علي عاملين فنقول الاخفش لا يمنع من صور العطف علي عاملين الا ما فيه الفصل
بين العاطف والمجرور كما ذكرنا وسيبويه يمنعه مطلقا والفراء كما نسب اليه ابن مالك يوافق
سيبويه ويخالف الاخفش ومما اي سيبويه والفراء يضمران الجار في كل صورة توهم العطف علي
عاملين نحو قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة اي ولا كل بيضاء وقوله تعالى والذين كسبوا السيئات
جزاء سيئة اي والذين واعتذر ابن السراج لهما في قوله تعالى واختلاف الليل والنهار الي قوله آيات وآيات
علي القراءتين بان آيات اعيدت توكيدا للاولي لما طال الكلام وليس بمعطوف اما المتاخرون
فان الاعلم الشنتمري منهم نحو في الدار زيد والحجرة عمرو مع تقديم المجرور الذي يلي العاطف
قال لانه ليس يستوي آخر الكلام واوله قال اذا قدمت في المعطوف عليه الخبر علي المخبر عنه نحو في
الدار زيد والحجرة عمرو جاز لاستواء آخر الكلام واوله في تقديم الخبرين علي المخبر عنهما قلت
يلزمه تجويز مثل قولنا زيد في الدار غلامه وعمرو اخوه وان زيدا في الدار غلامه وبكرا اخوه لاستواء
اول الكلام وآخره ولا يجيزه والمصنف جوز بالقيد الذي ذكره الاعلم ايضا وهو ان يتقدم المجرور في
المعطوف عليه ويتاخر المنصوب او المرفوع وياتي المعطوف علي ذلك الترتيب نحو في الدار زيد و
الحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمروا لكن لا للعلة التي ذكرها الاعلم بل لان الذي ثبت في
كلامهم ووصل بالاستقراء من العطف علي عاملين هو المضبوط بالضابط المذكور فوجب ان يقتصر
عليه ولا يقاس اذا العطف علي عاملين مختلفين مطلقا خلاف الاصل فان اطرد في صورة معينة
لم يقس عليها فلم يلزم المصنف ما الزم الاعلم من تجويز الصورتين المذكورتين لكنه يبقي الاشكال عليه
في صورة تخصيصه للصورة المعينة بالجواز دون غيرها واذا كان العطف علي عاملين مخالفا
للاصل فلا اعتذار باضمار الخافض كما فعل سيبويه والفراء حتي لا يكون تحكما قوله خلافا للفراء يعني
ان الفراء يجيزه مطلقا وفيه الاحالة نظر كما مر قوله الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو اي يجوز
مطلقا ويقاس عليه اذا كان مع الضابط المذكور قوله خلافا لسيبويه اي لا يجوز عنده مطلقا وان

كان بالضابط المذكور ولنذكر بقية احكام العطف فنقول منها انه قد يحذف واو العطف مع معطوفه مع القرينة
كما اذا قيل من اشترك هو وزيد قلت اشترك عمرو اي اشترك عمرو وزيد قال تعالى لا يستوي منكم من
انفق من قبل الفتح وقاتل الآية وكذا ام مع معطوفها كقولك لمن قال انا اصلي ليلا ونهارا اي في الليل تصلي اكثر يعني
ام في النهار وقد تحذف الواو من دون المعطوف قال ابو علي في قوله تعالى ولا علي الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت
اي وقلت وحكي ابو زيد اكلت سمكا لبنا تمرا وقد تحذف او كما تقول لمن قال اكل اللبن والسمك كل سمكا
لبنا اي او لبنا وذلك لقيام قرينة دالة علي ان المراد احدهما وقد تحذف المعطوف عليه بعد بلي واخواتها
تقول لمن قال ما قام زيد بلي وعمرو اي بلي قام زيد وعمرو لانها حرف تصديق فيدل علي المعطوف عليه الذي
هو المصدق المثبت كما يجي في بابها وكذا تقول بلي فزيد وبلي ثم زيد وبلي او زيد وبلي لا زيد لان بلي للايجاب
بعد النفي فيكون التقدير قام زيد لا عمرو وتقول لمن قال ما قام بكر نعم لكن عمرو اي نعم ما قام بكر لكن
عمرو اي لكن قام عمرو لان نعم مقررة لما سبقها نفيا كان او اثباتا ولكن للاثبات بعد النفي في عطف المفرد
كما يجي في حروف العطف وتقول لمن قال مات الناس بلي حتي الانبياء وتقول لمن قال ما قام زيد بلي بل عمرو
او نعم بل عمرو اي بلي ما قام زيد بل عمرو ونعم ما قام زيد بل عمرو ولا تحذف المعطوف عليه بعد حروف التصديق
اذا كان العاطف ام واما وذلك لان ام المتصلة وهي العاطفة تقتضي سبق الهمزة واما يقتضي سبق اما
اخري كما يجي في حروف العطف وقد تحذف المعطوف عليه بام قال تعالى ام من هو قانت آناء الليل اي أمن هو كافر
خير ام من هو قانت ويجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم واو ولا في ضرورة الشعر علي المعطوف عليه
نحو ضربت وعمروا او فعمروا او ثم عمروا او او عمروا زيدا بشرط ان لا يتقدم المعطوف علي العامل فلا يجوز
وزيد قام عمرو ولا عمروا مررت وزيد بعمرو وذلك لان العامل يعمل في المعطوف بواسطة العاطف فهو كالآلة
للعمل ومن بدل الآلة بعد المستعمل لها ولاستثناء كون التابع مقدما علي متبوعه وعلي متبوع متبوعه
اي العامل في المتبوع فمن ثم لم يتقدم علي معطوف التزم اضمار عامله فلا يقال ولا سلايك لانه يكون
اذن متقدما علي العامل وكذلك يتقدم علي معطوف لزم اتصال عامله به فلا يقال وزيد ضربتك
ولم يتقدم علي المعطوف عليه اذا كان مبتدأ موخرا الخبر خطه حرف ناسخ اولا فلا يجوز ان وعمروا زيدا
قايمان وما وزيد عمرو قايمين لضعف الحرف فلا يعملان مع الفصل بغير الظرف وكذا لا تقول
اما وعمرو زيد المنطلقان والذي وابوه زيد ضاربان انا وهل وزيد عمرو قايمان وكيف وزيد عمرو
زيد قايمان لانه لا يتقدم علي العامل ايضا وهو اما الابتداء او الخبر علي المذهبين فاذا تقدم الخبر نحو
قايمان وزيد عمرو وكيف وزيد عمرو جاز اضطرار التاخر عن العامل علي المذهبين ويشترط
ايضا في تقديم المعطوف اضطرارا ان لا يكون المعطوف عليه مقرونا بالا او بمعناها فلا تقول
ما جاءني وزيد الا عمرو وانما جاءني وزيد عمرو وذلك لكون الا في حيز غير حيز ما قبلها لتخالفهما نفيا
واثباتا كما مر في باب الفاعل فلا يقع قبلها المعطوف الذي هو في حيزها بعدها ومنها ان كل
ضمير راجع الي المعطوف بالواو وحتي مع المعطوف عليه يطابقهما مطلقا نحو زيد وعمرو جاءاني ومات
الناس حتي الانبياء وقتلوا والضمير للمعطوف والمعطوف عليه واما قوله تعالى والذين يكنزون الذهب
والفضة ولا ينفقونها فالمعنى ولا ينفقون الكنوز لدلالة يكنزون علي الكنوز وقوله والله

ورسوله احق ان يرضوه اي يرضوا احدهما لان ارضاء احدهما يستلزم ارضاء الآخر ونحو زيد وعمرو
قام على حذف الخبر من الاول اكتفاء بخبر الثاني وكذا نحو زيد قام وعمرو على حذف الخبر الثاني اكتفاء بالخبر الاول
اي وعمرو كذلك وفي الموضعين ليس المبتدأ وحده عطفا على المبتدأ اذ لو كان لقال قاما واما الفاء وثم فان
كان الضمير في الخبر عن المعطوف بهما مع المعطوف عليه فمطابقته له خلاف قال بعضهم يجب افراد الخبر من احدهما
الا من الاول نحو زيد فعمرو اي فعمرو وقام اي فعمرو وكذلك قالوا ولا يجوز المطابقة لان الفاء وثم انما في التي يمتنع
اشتراكهما في الاخبار واجاز الباقون مطابقة الضمير وهو الحق نحو زيد ثم عمرو قاما اذ لا اشتراك
في الضمير لا يدل على انتفاء الترتيب حتى يناقض الفاء وثم اذ قد يقال قام الرجلان مع ترتيب قيامهما
ولا اضمار ولا اظهار في هذا سواء فقاما وقام الرجلان مثلان في احتمال القيامين وترتيبهما وان لم يكن
الضمير في الخبر المذكور وجب المطابقة اتفاقا فانحو جاءني زيد فعمرو فقتلت لهما وجاءني زيد ثم بكر وهما صديقاي
واما لا ولكن وبل وام واو واما فمطابقة الضمير بينهما وتركهما موكولان الى قصد المتكلم فان قصدت
احدهما وذلك واجب في لا الخبر عن المعطوف بها مع المعطوف عليه وجب افراد الضمير نحو زيد لا عمرو
جاءني وزيد بل عمرو قام وزيدا او عمرو اباك وكذا تقول زيد او هند جاءني ولا تقول جاءتني اذ المعنى
احدهما جاءني والغلبة للتذكير وتقول في غير الخبر جاءني اما زيد واما عمرو فاكرمته وان زيدا ضربت ام عمروا
فاوجعته وما جاءني زيد لكن عمرو فاكرمته وان قصدت بالضمير كليهما وجبت المطابقة ونحو زيد لا عمرو
جاءني مع ان دعوتهما وزيدا وعمرو جاءني وقد جئتهما واكرمتهما وتقول في او التي للاباحة جالس الحسن
او ابن سيرين وباحثه ويجوز وباحثهما وكذا تقول هذا اما جوهر او عرض ثم تقول وهما حادثان
قال الله تعالى ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما وليس او بمعنى الواو كما قال بعضهم والمعنى ان يكن
غنيا او فقيرا فلا باس فان الله اولى بالغني والفقير منكما وانما قال تعالى واذا راوا تجارة او لهوا
انفضوا اليها بافراد الضمير مع ان لا تناقض بينهما لان الضمير راجع الى الرؤية المدلول عليها
بقوله راوا ولا يستنكر عود ضمير لا شيئين الى المعطوف باو مع المعطوف عليه وان كان المراد احدهما
لانها قد تستعمل كثيرا في الاباحة فجاز الجمع بين الامرين نحو جالس الحسن او ابن سيرين صار كالواو
ولهذا جاز قوله وكان سيان ان لا يسرحوا غنما او يسرحوه بها واعترب السرح فقال مع سيان
او سرحوه والحق وتسرحوه وتقول ازيدا ضربت ام عمروا وهما مستحقان للضرب وما جاءني زيد
لكن عمرو وا وبل عمرو وقد دعوتهما ومنها انه يعطف الفعل على الاسم وبالعكس اذا كان في الاسم
معنى الفعل قال تعالى فالق الاصباح وجعل الليل سكنا على قراءة عاصم اي فلق الاصباح وكذا قوله تعالى
صافات ويقبضن قال بات يعشاها بعضب باتر يقصد في اسوقها وجائر اي ويجوز ولا يجوز
مررت برجل طويل ويصرع على العطف اذ ليس في الاسم تقدير الفعل ويعطف الماضي على المضارع
وبالعكس خلافا لبعضهم قال تعالى والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلوة وان الذين كفروا
ويصدون وارسل الرياح فتثير سحابا وكذا يجوز لم يقعد زيد ولا يقعد زيد غدا وبالعكس وكذا
يجوز عطف المفرد على الجملة وبالعكس اذا تجانسا بالتاويل نحو زيد ابوه كريم وعالم اخوه لكن
عطف الجملة على المفرد اولى من العكس لكونها فرعا عليه في كونها ذات محل من الاعراب فالاولى كونها

تابعة له في الاعراب فنحو مررت برجل ظريف وابوه كريم اولى من نحو برجل ابوه كريم وشريف ولا سيما اذا
كانت الجملة والمفرد صفتين لان تطابق الصفة والموصوف اكثر من تطابق المبتدأ والخبر والحال و
صاحبها الا ترى ان الاولين يتطابقان تعريفا وتنكيرا دون البواقي فقولك حسبك اخاك وراجلا وسنه
ابوها كريم وشريفة ليس في القبح نحو برجل ابوه كريم وشريف ونحو عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس
قال ابن جني وذلك بالواو لا غير دون الفاء ولعلها الاصالة الواو في العطف واعلم انه يجوز المخالفة
في الاعراب اذا عرف المراد نحو مررت بزيد وعمرو وكذلك ولقيت زيدا وعمرو واي وعمرو وكذلك قال
وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال الا مسحتا او مجلف المسحت المذهب والمجلف المأخوذ
الجوانب الذي بقي منه بقية فقوله مجلف محمول على المعنى اذ معنى لم يدع لا مسحتا لم يبق من جوره
الا مسحت ويجوز ان يكون المعنى او هو مجلف واو منقطعة اي بل هو مجلف كما يجيء في حروف العطف
او يكون مجلف مصدرا عطفا على عض كما في قوله تعالى ومزقناهم كل ممزق قوله التاكيد
تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول اقول قوله يقرر معنى التقرير ههنا ان يكون
مفهوم التاكيد ثابتا في المتبوع ويكون لفظ المتبوع يدل عليه صريحا كما كان معنى نفسه ثابتا في زيد
في قولك جاءني زيد نفسه اذ يفهم من زيد نفس زيد وكذا كان معنى الاحاطة الذي في كلهم مفهوما
من القوم في جاءني القوم كلهم اذ لا بد ان يكون القوم اشارة الى جماعة معينة فيكون حقيقة في مجموعهم
ثم ان التاكيد يقرر ذلك الامر اي يجعله مستقرا متحققا بحيث لا يظن به غيره فرب لفظ دال في وضعه
على معنى حقيقة فيظن المتكلم بالسامع انه لم يحمله على مدلوله اما لغفلته او لظنه بالمتكلم الغلط او لظنه
به التجوز فالغرض الذي وضع له التاكيد احد ثلاثة اشياء احدها ان يدفع المتكلم ضرر غفلة السامع
وثانيها ان يدفع ظنه بالمتكلم الغلط فاذا قصد المتكلم احد هذين الامرين فلا بد ان يكرر اللفظ
الذي ظن غفلة السامع عنه او ظن السامع به الغلط فيه تكريرا لفظيا نحو ضرب زيد زيد او ضرب
ضرب زيد ولا ينفع ههنا التكرير المعنوي لانك لو قلت ضرب زيد نفسه فربما ظن بك انك اردت
ضرب عمرو فقلت نفسه بناء على ان المذكور عمرو وكذا ان ظننت به الغفلة عن سماع لفظ زيد فقولك
نفسه لا ينفعك وربما يكرر غير المنسوب والمنسوب اليه لظنك غفلة السامع او لدفع ظنه بك الغلط
وذلك اما في الحرف نحو ان ان زيدا قائم او في الجملة نحو قوله تعالى ان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا
ولا يدخل هذا النوع من التاكيد في حد المصنف لانه لا يقرر امر المتبوع ولكن لا في النسبة ولا في الشمول
ولا يضر ذلك لانه في حد التاكيد الاسمي والغرض الثالث ان يدفع المتكلم عن نفسه ظن
السامع به تجوزا وهو ثلاثة انواع احدها ان يظن به تجوزا في ذكر المنسوب فربما ينسب الفعل الى
الشيء مجازا وانت تريد المبالغة لا انه عين ذلك الفعل منسوب اليه كما تقول قتل زيد وانت تريد
ضربه ضربا شديدا او تقول هذا باطل وانت تريد غير كامل فيجب ايضا تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في
كونه حقيقة نحو قوله عليه السلام ايما امرأة نكحت بغير اذن وليها فنكاحها باطل باطل والثاني ان يظن السامع
به تجوزا في ذكر المنسوب اليه المعين فربما نسب الفعل الى الشيء والمراد ما يتعلق بذلك الشيء
المنسوب اليه كما تقول قطع الامير اللص اي قطع غلامه بامره فيجب اذن اما تكرير لفظ المنسوب اليه

نحو ضرب زيد زيدا اي ضرب هو لا غير يقوم مقامه او نكرره معنى وذلك بالنفس والعين وما يتصرف منهما
لا غير والثالث ان يظن السامع به تجوزا لا في اصل النسبة بل في نسبة الفعل الى جميع افراد المتبوع الذي
مع انه يريد النسبة الى بعضها لان العمومات المخصصة كثيرة فيدفع هذا الوهم بذكر كله واجمع واخواته
وكلاهما وثلثهم واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد قوله امر المتبوع اي ما
يتعلق به من نسبة الفعل اليه او كونه شاملا عامة فالمكرر لفظا او معنى يقرر ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه
بكونه منسوبا اليه الفعل والفاظ الشمول يقرر ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه بكون ما نسب اليه عاما
لافراده شاملا وقوله في النسبة او الشمول بيان للامر المراد به صفة المتبوع وشانه كما يقال شانك في العلو
اعظم من ان يوصف وامرك في الفقر ظاهر اي في باب العلو وباب الفقر فالمعنى يقرر امر المتبوع
في باب كونه منسوبا اليه وفي باب كون النسبة شاملة عامة لافراده فخرج بهذا عن حد التاكيد نحو
قوله تعالى انما هو اله واحد فان واحد وان قرر وحقق امر متبوعه وهو الوحدة لكن لم يكن ذلك
الامر من باب كون المتبوع منسوبا اليه وكذا في قوله تعالى نفخة واحدة لفظ واحدة لم يقرر كون نفخة منسوبا
اليها قوله نفخ ولا كون النفخ شاملا لآحاد النفخة اذ لا آحاد لها وقد اورد المصنف اعتراضا على
نفسه نفخة واحدة فقال ان نفخة واحدة يقرر الوحدة التي في نفخة فيجب ان يكون تاكيدا واجاب
بان نفخة وان دلت على الوحدة لكن دلالة التضمن لا مطابقة لان مدلولها بالمطابقة نفخ موصوف بالوحدة
فمجرد الوحدة مدلول هذه اللفظة تضمنا لا مطابقة ولقايل ان يقول المدلول اعم من المدلول بالتضمن
والمدلول بالمطابقة فكل مدلول للمتبوع يقرر امر ذلك المتبوع وشانه سواء كان ذلك مطابقة او تضمنا
او التزاما وايضا اجمعون في قولك جاءني الرجال اجمعون يقرر مدلول القوم تضمنا لا مطابقة لان
كونهم مجتمعين في المجي بحيث لم يخرج منه احد منهم مدلول اللفظ من حيث كونه جمعا معرفا باللام المشار بها
الى رجال معينين لا مدلول اصل الكلمة اعني كونهم رجالا مجتمعين وهو معنى كبعض الرجال ومن اجتماعهم
وكذا جاءني الرجلان كلاهما لفظة كلا موضوعة للاثنينية التي هي مدلول الرجلان ضمنا وهو مع ذلك
تاكيد فان قلت بل معنى كلاهما في جاءني الزيدان كلاهما كلا الزيدين وكلا الزيدين هما الزيدان
فهو مفهوم التاكيد مفهوم المؤكد مطابقة وكذا معنى اجمعون اجمعهم على ما هو مذهب الخليل ومعنى اجمع
القوم معنى القوم مطابقة قلت وان التاكيد هو كلا المضاف ومعناه الاثنان لا هي المضاف
اليه الذي مدلوله مدلول الزيدين فمعنى كلا الزيدين اثناهما الا انه لم يستعمل لفظ اثناهما ولا ثنان مدلول
لفظ الزيدين ضمنا لا مطابقة واعلم انهم اذا ارادوا الوحدة ولا تثنية ولا جماع لا باعتبار نسبة الفعل
لم يضيفوا الالفاظ الدالة على هذه المعاني نحو جاءني رجل واحد ورجلان اثنان ورجال جماعة ومع قصد
تعيين عدد الجماعة تقول رجال ثلثة او اربعة او خمسة وعلى هذا القياس اما اذا ارادوا الوحدة
ولا تثنية ولا اجتماع باعتبار نسبة الفعل اضافوا الالفاظ الدالة على هذه المعاني الى لفظ جميع قال
الاغلب فيه كما يجي قطعه عن الاضافة مع قصد اجتماع المذكورين باعتبار نسبة الفعل وهذه الالفاظ باعتبار
هذا المعنى على ضروب فبعضها لم يجي الا منصوبا على الحال وهو وحده فقط تقول جاءني زيد وحده اي
لم يشاركه احد في المجي وبعضها لم يجي الا تابعا على انه تاكيد وهو كلا ومعناه اثنان كما ذكرنا لا ان اثنان

لم يستعمل مضافا في المشهور الفصيح استغناء بكلا وقد يستعمل العوام نحو الزيدين اثنيهما واجمعون متصرفاته
واخواته مثل كلا الا انه بمعنى مضاف في التقدير على راي الخليل وربما نصب جمعا وجمع حالين كجاءني القبيلة
جمعاء والقبايل جمع وهو قليل وقد يضاف اجمع اضافة ظاهرة فيؤكد به لكن بباء زائدة نحو جاءني القوم باجمعهم
ولا يقال جاءني القوم اجمعهم بخلاف وحده فانه يؤكد بها مع الباء وبدونه نحو رايته عينه ورايته بعينه واما
جميع فهو بمعنى اجمعين ويستعمل على اصل كله اوجه اما مقطوعا عن الاضافة حالا كقوله تعالى عسى الله ان ياتيني
بهم جميعا اي بهم اجمعين وليس بمعنى مجتمعين في حال المجي وان اردت ذلك المعنى فقل اتاني هم معا لان
معناه انه لا يتخلف منهم احد اجتمعوا في الاتيان او افترقوا كاجمعين من حيث المعنى سواء واما مضافا
غير تاكيد يليه العوامل نحو جاءني جميع القوم ورايت جميعهم واما مضافا تاكيدا وهو اقل القليل نحو جاءني القوم
جميعهم وبعضها يستعمل مرة تابعا على التاكيد ومرة حالا وذلك عن الثلثة وما فوقها كما مر في باب الحال نحو جاءني
القوم ثلثتهم وجاؤني ثلثتهم ولم يؤكد ثلثة واخواتها الا بعد ان يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر لفظ
التاكيد ولا لم يكن تاكيدا بخلاف الوصف في نحو جاءني رجال ثلثة فتبين بهذا انك تقول في الوصف واحد واثنان
وجماعة لتعيين معنى العدد وثلثة واربعة فصاعدا لتعيين العدد وتقول في التاكيد والحال وحده بمعنى واحد
منفردا وكلاهما واجمعون واخواته لتعيين معنى العدد وثلثتهم واربعتهم فما فوق ذلك لتعيين العدد
فاذا قصدت الوصف لم يكن في هذه الالفاظ نظر الى نسبة الفعل الى متبوعاتها واذا قصدت بها التاكيد
او الحال فلا بد من النظر الى متبوعها او صاحبها بمعنى انه يشمل ذلك الفعل جميع افراد المتبوع والصاحب
فعلمنا انه لا فرق بين هذه الالفاظ تاكيدا وصفات الا بالنظر الى شمول النسبة فلا يخرج هذه الالفاظ صفات
عن حد التاكيد الا بقوله او الشمول قال المصنف دخل عطف البيان في قولنا يقرر امر المتبوع ويخرج بقولنا
في النسبة او الشمول اقول ان كان معنى التقرير ما ذكرت وهو تحقيق ما ثبت في اللفظ الاول ودل عليه فليس
جميع ما هو عطف البيان مدلولا عليه بلفظ المتبوع نحو جاءني العالم زيد والفاضل عمرو اذ لا دلالة للعالم على
زيد بل رب عالم ليس متبوعا عليه وذلك مع قلة الاشتراك نحو اقسم بالله ابو حفص عمر اذا فرضنا انه
ليس هناك ممن سمي ابا حفص الا اثنان او ثلثة وان كان المراد بالتقرير التوضيح فالوصف داخل فيه ايضا
وان كان شيئا اخر فليس بواضح وينبغي صيانة الحد عن مثل هذه المحتملات قوله وهو لفظي
ومعنوي فاللفظي تكرير لفظ الاول مثل جاء زيد زيد ويجري في الالفاظ كلها والمعنوي بالفاظ محفوظة
وهي نفسه وعينه وكلاهما وكلتاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع فالاولان يعمان باختلاف صيغهما
وضميرهما تقول نفسه نفسها انفسهما انفسهم انفسهن والثاني للمثنى كلاهما كلتاهما والباقي لغير المثنى
باختلاف الضمير في كله وكلها وكلهم وكلهن والصيغ في البواقي اجمع جمعاء اجمعون جمع اقول
اعلم ان التاكيد اما لتقرير شمول النسبة وهو بان يكرر من حيث المعنى ما فهم من المتبوع تضمنا وذلك بكله
وكل واحد وثلثتهم واربعتهم ونحو ذلك واما لتقرير اصل النسبة وهو اما بتكرير لفظ الاول او بتكرير
ما دل عليه المتبوع مطابقة وذلك بلفظي النفس والعين وما يتصرف منهما والتكرير اللفظي يجري في الالفاظ
كلها اسماء كانت او افعالا او حروفا مفردة كانت او جملا وغير ذلك والمكرر اما مستقل او غير مستقل
فالمستقل ما يجوز الابتداء به مع الوقف عليه وغير المستقل ما لا يجوز فيه ذلك كالضمير المتصل وكل حرف

لاما بود معنى الجملة ويحرف مصر في الغالب وهي اي ونعم وبلى فان عجيبها ان الوقف عليها مع لا تكراره فلعين المستقل
ان كان على حرف العطف واحد كواو العطف وفائه ولام الابتدا او كان جاعب اتصاله الجواب على الاسم كحروف
الجر لانها لا ينفك عن مجرور بعده او آخر نوع منها كالضماير المتصلة فانه لا يكرر وحده الا في ضرورة الشعر نحو قوله
فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا شفاء وقوله وصاليات ككما يوثفين والكاف واللام على حرف واحد
مع وجوب اتصالهما بمجرور بل يكرر مع عماده نحو مررت بك بك وانك انك وضربت ضربت وان كان العماد
في الاول معموله ظاهرا فالمختار عمل الثاني بضمير لا بظاهره كقولك زيد نايم في الدار فيها وان لم يكن غير المستقل
على حرف واحد ولا واجب اتصاله جاز تكريره وحده نحو ان ان زيدا قايم والاحسن الفصل بينهما نحو ان في الدار
ان زيدا قايم وان عمل الاول في الظاهر اختير عمل الثاني بضميره نحو ان زيدا انه قايم وليت بكرا ليته قايم وكون
عمله بظاهره ايضا وقد جوز ولي تكرير الضمير المتصل وجها آخر غير تكرير العماد وهو ان تكرره منفصلا فهو
في المرفوع ضربت انت وهو من باب تكرير اللفظ وان كان الثاني مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى
المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا بلا عماد وليلا يصير المتصل غير متصل ونقول في المجرور مررت بك انت وهو
لانه لا ضمير للمجرور منفصل حتى يؤكد به فاستعير له المرفوع واما المنصوب المتصل فاصله الا يؤكد الا بالمنصوب
المنفصل اذ للمنصوب منفصل فيقال رايتك اياك ورايته اياه لكنهم كما اجازوا تاكيده بالمنصوب المنفصل اجازوا
تاكيده بالمرفوع المنفصل نحو رايتك انت ورايته هو فالمرفوع المنفصل يقع تاكيدا لفظيا لاي متصل كان مرفوعا
او منصوبا او مجرورا وانما كان كذا دون المنصوب المنفصل لقوته واصالته اذ المرفوع قبل المنصوب والمجرور
فتصرف فيه اكثر ومن ثم لم يقع الفصل الا بصيغة المرفوع المنفصل كما يجي في باب الضماير ولولا هذا النظر لكان
القياس ان يؤكد الضمير المجرور بالمنصوب المنفصل لما بين الجر والنصب من الاخوة كما في باب المثنى وجمع التصحيح
وباب ما لا ينصرف وقالت النحاة ان المنفصل في نحو ضربتك انت تاكيد وفي نحو ضربتك اياك بدل وهذا عجيب
فان المعنيين واحد وهو تكرير الاول بمعناه فيجب ان يكون كلاهما تاكيدا لاتحاد المعنيين والفرق بين البدل
والتاكيد معنوي كما يظهر في حد كل واحد منهما وقال الزمخشري في مررت بك بك ان الثاني بدل وهذا
اعجب منه لانه صريح التكرير لفظا ومعنى فهو تاكيد لا بدل وهذا مثل قوله في باب المنادي ان الثاني في يا زيد
زيد بدل وعيب ذلك تاكيد لفظي بل يمكن في بدل البعض والاشتمال ابدال الضمير المنصوب من المنصوب نحو
ثلث الرغيفين اكلتهما اياه وعلم الزيدين استحسنتهما اياه كما يجي في باب البدل ولا يجوز اذن تخالف البدل
والمبدل منه فلا تقول اكلتهما هو كما جاز ذلك في التاكيد لان المقصود في البدل هو الثاني فكانه باشر
الناصب فلا يجي مرفوعا هذا كله في غير المستقل واما المستقل فتكريره بلا فصل نحو جاءني زيد زيد قال
فاين الى اين النجاء ببغلتي اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس وقال في المستقل الا الا من لمح الله
انها اخذت على مواثقا وعهودا او مع فصل كقوله تراكها من ابل تراكها قال الله وهم بالآخرة هم كافرون
ويحسن التكرير اذا ذكرت ما يطلب شيئين اولهما له ذيل فكرر المقتضي بعد تمام ذيل الاول نحو قوله تعالى
لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة ايضا بمفازة
من العذاب فانه طال المفعول الاول بصلته ثم التاكيد اللفظي على ضربين لانك اما ان تعيد لفظ الاول بعينه
نحو جاءني زيد زيد وجاءني زيد زيدا ونحوه او تقويه بموازنه مع اتفاقهما في الحرف الاخير ويسمى اتباعا وهو على ثلثة

اضرب لانه اما ان يكون للثاني معنى ظاهر نحو هنيئا مريئا وهو حسن بسن او لا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول
لتزيين الكلام لفظا وتقويته معنى وان لم يكن له في حال الافراد معنى نحو قولك حسن بسن وقبيح شقيح او يكون له معنى
متكلف غير ظاهر نحو خبيث نبيث من نبث الشر اي استخرجته وقولهم اكتعون ابصعون ابتعون قبل
القسم الثاني اي لا معنى لها مفردة وقيل في الثالث مشتق من حول كتع اي تم ومن بصع العرق اي سال
او من بصع اي روي ومن البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه قال ابن برهان سمعت لا الفاظ تاكيد
لاجمعون لا للموكد لانه ولي يجعلها اما من القسم الثاني او من الثالث لانها بالنسبة الى اجمعون كحسن بسن
وكحسن بسن وبابه لا يتبع بعضه مبني بحسن حسن وخبيث نبث كما يجي في المركب ويجب ان يراعي تجانس
اللفظين في باب الاتباع بما يمكن فلهذا قلبوا واو بوص باو اطه حيص بيص وقد يكون مع التاكيد اللفظي عاطف
نحو والله ثم والله وقوله تعالى فلا تحسبنهم بعد قوله لا تحسبن بخلاف التاكيد المعنوي فانه لا يعطف بعض الفاظه
على بعض ولا يقطع كما جاز العطف والقطع في الوصف فلا يقال جاءني القوم كلهم واجمعون ولا جاءني القوم
كلهم واجمعين ولا جاءني القوم كلهم اجمعين لانه انما جاز العطف في الوصف لكون الوصف المعطوف مستقلا
بنفسه مستغنيا عما تقدم عليه وجاز القطع فيه تنبيها على المدح او الذم او الترحم الذي فيه والفاظ التاكيد ليست
مستقلة مستفيدة عما تقدم عليها فيعطف بعضها على بعض ولا فيها معنى المدح والذم والترحم فيقطع
فلو عطفت او قطعت لكان كعطف الشي على نفسه وقطع الشي عن نفسه والمجوزان العطف في بعض التاكيد
اللفظي بالفاء او ثم فلما يجي في حروف العطف وقد نقل بعض لا بدال معنى الفاظ الشمول فيجري مجرى
التاكيد وذلك قولهم ضرب زيد ظهره وبطنه او يده ورجله هو بدل البعض من الكل في الاصل ثم استفاد
من المعطوف والمعطوف عليه معا معنى كله فيجوز ان يكون ارتفاعهما على البدل وعلى التاكيد وكذا قولهم مطرنا
سهلنا وجبلنا ومطرنا زرعنا وضرعنا والمراد بالضرع المواشي ومطر قومك الليل والنهار وقولنا
مطرت او قامتهم كقولك صيد يومان على اسناد الفعل المبني للمفعول الى الزمان وقد جاء بعض هذه الجملة
منصوبا نحو ضرب زيد ظهره وبطنه اما على انه مفعول ثان اي على ظهره وبطنه كقوله تعالى واختار موسى قومه
اي من قومه او على الظرف اي في ظهره وبطنه نحو دخلت البيت ومشيت الشام وعلى الوجهين لا يقاس
عليه فلا يقال ضرب زيد اليد والرجل وتقول مطرتهم السماء ظهرا وبطنا نصب على الظرف شاذ وقال
الخليل يقال ايضا مطرنا الزرع والضرع وانتصابه على انه ظرف او مفعول ثان وتقول مطر قومك
الليل والنهار على الظرف قوله فالان وفلان نعني نفسه وعينه قوله يعمان اي يقعان على الواحد والمثنى
والمجموع في المذكر والمؤنث فللواحد المؤنث تغيير الضمير فقط تقول هي نفسه وعينها في نفسها وعينها
وتغيير الصيغ مع الضمير في مثنى المذكر والمؤنث ومجموعهما نحو الرجلان والمرأتان انفسهما واعينهما
وقد يقال نفساهما وعيناهما على ما حكى ابن كيسان عن بعض العرب ولا والاولى لان نحو قلوبكما اولى من قلباكما
كما يجي في باب المثنى وتقول الرجال انفسهم واعينهم والنسوة انفسهن واعينهن قوله والثاني يعني كلا
لمثنى المذكر وكلتا لمثنى المؤنث للمفردين والجمعين باختلاف الضمير فقط في كله نحو كله وكلها وكلهم وكلهن
وكذا جميعهم وان لم يذكره المصنف وباختلاف الصيغ في البواقي يعني في اجمع وما بعده تقول للواحد
المذكر اجمع اكتع ابتع ابصع وللواحدة جمعاء كتعاء بصعاء وجمع المذكر العاقل اجمعون اكتعون ابتعون

ابصعون وفي المونث جمع كتع بتع عاقلا كان او غيره ويجوز ذلك لجواز ما للواحدة اعني جمعا واخواتها على كل
جمع لا جمع سلامة المذكر لانه لا يونث كما تقول بالرجال او بالنسوة او بالقصور او بالنبات او بالدور
كلها جمعاء كتعاء بصعاء تبعاء للتانيث لها كلها بالجماعة ويجوز ذلك ايضا اجراء جمع المجموع لا جمع المذكر
السالم مجرى جمع المونث نحو بالقصور والدور كلهن جمع كتع بصع تبع كما تقول بالنسوة وبالنبات كلهن
جمع كتع ويجوز للمذكر في جمع المذكر العاقل اذا كان مكسرا ان تقول بالرجال كلهن جمع كتع على تاويل
الجماعات مستسهلا نحو احرس اهلك من تهدان او وادي خم على قلاص مثل حيطان السلم ومنه قولهم
الخوارج جمع خارجة اي فرقة خارجة وقوله تعالى والصافات صفا اي الطوائف الصافات وليس نحو لان
ذلك انما جاز في نحو الخوارج لكون واحدها مونث اللفظ كما ذكرنا وقد اجاز الكوفيون والاخفش في مثنى
المذكر اجمعان اكتعان ابصعان ابتعان ولمثنى المونث جمعاوان كتعاوان بصعاوان بتعاوان وهو
غير مسموع قوله ولا يوكد بكل واجمع الا ذو اجزاء يصح افتراقها حسا او حكما نحو اكرمت القوم كلهم
واشتريت العبد كله بخلاف جاء زيد كله اقول يعني بالذي يصح افتراق اجزايه حسا نحو القوم و
الرجال فانه لا افراد تتميز في الحس بعضها عن بعض وبالذي يصح افتراق اجزايه حكما مفردا متصل الاجزاء
كالعبد والدار وزيد فانه يفترق اجزاوه حكما بالنسبة الى بعض الافعال كالشراء والبيع فيجوز ان توكده
بالكل نحو اشتريت العبد كله فانه يصح شرى بعضه دون الباقي ولا يفترق اجزاوه حكما بالنسبة الى بعضها
كالمجي والذهاب فلا تقول جاني العبد كله وذهب زيد كله فان اجزاء العبد لا يفترق بالنسبة الى المجي
بان يجي بعض ولا يجي الباقي فعلى هذا القياس لا يقال اختصم الزيدان كلاهما لان الزيدان لا يصح افتراقهما بالنظر
الى الاختصام اذ هو لا يكون الا بين اثنين او اكثر فلا يصح ان يقال اختصم زيد وحده واجاز الاخفش
اختصم الزيدان كلاهما وهو مردود بما ذكرنا وبعدم السماع وقد كان يحتمل نحو اشتريت العبدين واشتريت
العبيد من افتراق الاجزاء حكما ما احتمل المفرد اعني نحو اشتريت العبد لكنه لم يكن رفع ذلك الاحتمال
بتاكيد اذ لو قلت اشتريت العبيد كلهم لرفع احتمال افتراق الاجزاء حكما لاسبق رفع احتمال افتراق
الاجزاء حسا فان الاحتمال الثاني اظهر لكون الافتراق الثاني اشهر فيسبق الفهم اليه فلا يحصل المقصود فاذا
اردت رفع اول الاحتمالين قلت اشتريت جميع اجزاء العبدين وجميع اجزاء العبيد واذا كان الاسم نكرة
لم يوكد اذ التاكيد كما ذكرنا لرفع الاحتمال عن اصل نسبة الفعل الى المتبوع او عن عموم نسبته لافراد المتبوع
ورفع الاحتمال عن ذات المنكر وانه اي شي هو اولى من رفع الاحتمال الذي يحصل بعد معرفة ذاته اي الاحتمال في النسبة
فوصف النكرة ليتميز عن غيرها اولى من تاكيدها اذا كانت النكرة حكما لا محكوما عليه كقوله عليه فنكاحها
باطل باطل ومثله قوله تعالى دكت الارض دكا دكا فهو مثل ضرب ضرب زيد واما تكرير المنكر في نحو قولك قرات
الكتاب سورة سورة وقوله وجاء ربك والملك صفا صفا فليس في الحقيقة تاكيدا اذ ليس الثاني لتقرير ما سبق
بل هو لتكرير المعنى لان الثاني غير الاول والمعنى جميع السور وصفوفا مختلفة وقد اجاز الكوفيون
تاكيد المنكر اذا كان معلوم المقدار موقتا كدرهم ودينار ويوم وليلة وشهر بكل واخواته لا بالنفس
والعين وليس ما ذهبوا اليه ببعيد لاحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك الموقت فعلى هذا لا يشترط تطابق
التاكيد والموكد تعريفا وتنكيرا عندهم خلافا للبصريين واما نحو رجال ودراهم مما ليس بمعلوم المقدار فلا خلاف

في امتناع تاكيده واستشهد الكوفيون لجواز ذلك بقوله يا ليتني كنت صبيا مرضعا تحملني الذلفاء حولا اجمعا
وقول الاخر قد صرت البكرة يوما اجمعا واما قوله اولا كل نوجر وشركليهما جميعا وصروف الدهر ومنكر
فيحمل كليهما على البدل عند اهل المصرين او يقال ان جبر وشريك اسما موقتين ويجوز مجي كليهما بمعنى تاكيد اذا كان
تابعا كقوله تعالى اما يبلغن عندك الكبر احدهما او كلاهما فانه عطف على احدهما وليس لفظ احدهما تاكيدا
والمعطوف في حكم المعطوف عليه وفي قراءة اما يبلغان هو بدل لكونه معطوفا على البدل وقد يحذف الموكد
واكثر ذلك في الصلة كقولك جاني الذي ضربت نفسه وبعدها الصفة نحو جاني قوم ضربت كلهم اجمعين
بعدها خبر المبتدا نحو القبيلة اعطيت كلهم اجمعين وذلك لما عرفت في باب المبتدا من كون حذف
الضمير من الصلة اولى منه من الصفة وخبر المبتدا ومن الصفة اولى منه في خبر المبتدا وبعضهم منعوا من
حذف الموكد لان الحذف للاختصار والتاكيد للتطويل فيتنافيان وقال هشام اذا عطف على شي
لم يحتج الى تاكيده ولعله نظر الى ان المعطوف عليه دال على الكلام نصا فلا وجه الجواز نحو ضربت ضرب
زيد زيد وعمرو ولانك انما تجوزت في نسبة الضرب الى زيد او ربما غلطت في ذكر زيد واردت ضرب بكر
وعطفت بناء على ان المذكور بكر قوله واذا اكد المرفوع المتصل بالنفس والعين اكد بمنفصل
نحو ضربت انت نفسك اقول قد مضى شرحه في باب العطف قوله واكتع واخواته اتباع
لاجمع ولا يتقدم وذكرها دونه ضعيف اقول اعلم انك لو اردت الجمع بين الفاظ التاكيد
المعنوي قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمعين ثم اخواته متى كنتعين الى ابتعين اما تقديم النفس
على الكل فلان الكل صفة للنفس ومعنى فيها فتقديم النفس على صفتها اولى واما تقديم النفس على العين
فلان النفس لفظ موضوع لماهيتها حقيقة ولفظ العين مستعار لها مجازا من الجارحة المخصوصة
كالوجه في قوله تعالى كل شي هالك الا وجهه اي ذاته واما تقديم الكل على اجمع فلكونه جامدا واتباع المشتق
للجامد اولى ولا سيما وان كلا قد يقع مبتدا دون اجمع فانه لا يقع الا تاكيدا واما تقديم اجمع على اخواته
فلكونه ادل على معنى الجمعية المرادة من جميعها واما تقديم اكتع في الصحيح على اخويه فلكونه اظهر في افادة
معنى الجمع منهما لانه من قولهم حول كتيع اي تام ومثله المعنى خاف فيهما وان لم يقصد الجمع بين هذه الالفاظ فلك
الاقتصار على ايها شئت ومع النفس الى اجمع لا يلزم ان يكون الاخير تابعا للمقدم بل لك ان تذكر العين من
دون النفس واجمع ومتصرفاته واخواته من دون كل واما اكتع واخواته فالبصريون على انه لا ياتي
عنهم جعلوا النهاية ابصع ومتصرفاته ولم يذكروا ابتع ومتصرفاته قال ومنهم من اهل قلة والبغدادية
جعلوا النهاية ابتع واخواته فقالوا اجمع اكتع ابصع ابتع وكذا ذكر الجوهري والزمخشري وقدم ابتع على
ابصع وتبع المصنف ولا ادري ما صحته والمشهور ابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة والمشهور
انك اذا اردت ذكر اخوات اجمع وجب الابتداء باجمع ثم تجي باخواته على هذا الترتيب اجمع اكتع ابصع ابتع
والاطلاق انه لا يجوز تاخير اجمع عن احدى اخواته وقال ابن كيسان تبتدا بايتهن شئت بعد اجمع والقول
الثالث انه يجوز حذف اجمع مع وجوب رعاية الترتيب المذكور في الثلثة الباقية والقول الرابع جواز حذف
اجمع مع جواز تقديم بعض الثلثة الباقية على بعض وسمع جاني القوم اكتعون وسمع ايضا اجمع ابصع
وجمع بصع وايضا جمع بتع وايضا جمع بصع بتع والاطلاق انك اذا اردت ذكر النفس والعين والكل واجمع معها

وجب الترتيب المذكور قال ابن برهان اذا قلت جاءني القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون فكلهم
تاكيد للمؤكد الاول كالصفات المتتابعة وقول المبرد والزجاج في قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون ان كلهم
دال على الاحاطة واجمعون على ان الموجود منهم في حالة واحدة وليس بشيء لانك اذا قلت جاءني القوم اجمعون
فمعناه الشمول والاحاطة اتفاقا منهم لا اجتماعهم في وقت واحد فكذا يكون مع تقدم لفظ كلهم وكانهما
كرهما ترادف لفظين لمعنى واحد واي محذور يفيد ذلك مع قصد المبالغة قوله البدل تابع مقصود
بما نسب الى المتبوع دونه قوله مقصود بما نسب الى المتبوع يخرج التاكيد والوصف وعطف
البيان كما قال وقوله دونه يخرج عطف النسق لان المقصود هناك التابع والمتبوع معا والمقصود بالنسبة
البدل والبدل منه هو الثاني دون الاول مع انه عطف نسق اقول وانا الى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين
بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه فانه لم يذكر
عطف البيان بل قال اما بدل المعرفة من النكرة فنحو مررت برجل عبد الله كانه قيل بمن مررت او ظن انه
يقال له ذلك فابدل مكانه ما هو اعرف منه ومثله قوله تعالى وانك لتهدي الى صراط مستقيم صراط الله قال ومن
البدل ايضا قولك مررت بقوم عبد الله وزيد وخالد والرفع جيد اي هم عبد الله وزيد وخالد قال
بامي ان تفتدي قوما ولدتم او تخليهم فان الزهد فيهم لا من عمرو وعبد مناف والذي عهدت ببطن عرعر
اي الظلم عباس قالوا الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه
والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول والجواب انا لا نسلم ان المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني
فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط فان كون الثاني فيه هو المقصود بها دون الاول ظاهر وانما قلنا ذلك لان الاول
في الابدال الثلثة منسوب اليه في الظاهر ولا بد ان يكون في ذكره فائدة لم تحصل لو لم يذكر كما ذكر في كل واحد
من التوابع صونا لكلام الفصحاء عن اللغو ولا سيما كلامه تعالى وكلام نبيه صلعم فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة
مع كونه منسوبا اليه في الظاهر واشتماله على فائدة يصح ان ينسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر ثم نقول في
بدل الكل ان الفائدة في ذكرهما معا احد ثلثة اشياء بالاستقراء اما كون الاول اشهر والثاني متصفا بصفة
نحو بزيد برجل صالح او كون اولهما متصفا بصفة والثاني اشهر نحو بالعالم زيد وبرجل صالح زيد وقد يكون الثاني
لمجرد التفسير بعد الابهام مع انه ليس في الاول فائدة ليست في الثاني وذلك لان الابهام اولا ثم التفسير
وقعا وتاثيرا ليس للاثبات بالمفسر اولا وذلك نحو برجل زيد فان الفائدة الحاصلة من برجل صالح زيد
مع زيادة التعريف لكن الغرض ما ذكرنا ولا يجوز العكس نحو بزيد رجل اذ لا فائدة في الابهام بعد التفسير
يسمى بعطف البيان من جملة بدل الكل ما يكون الثاني موضحا للاول وذلك اما بان يكون لشيء اسمان هو باحدهما
اشهر من الآخر وان لم يكن اخص منه نحو قوله اقسم بالله ابو حفص عمر فان ابن الخطاب رضي الله عنه كان بعمر اشهر
منه بابي حفص ولو فرضنا انه ليس في الدنيا من اسمه عمر ولا من كنيته ابو حفص الا اياه واما بان يكون اسمان
مطلقان على ذات ثانيهما جامد وهو بعض افراد الاول وسواء كان اشهر من الاول او فردا اولا كما اذا كان لك
تحته اخوة اسم احدهم زيد وهناك تحته رجال مسمين بزيد احدهم اخوك فاذا قلت جاءني اخوك زيد فزيد
احد افراد اخوك اي هو واحد من جملة ما يطلق عليه لفظ اخيك وكذا ان عكس فقيل جاءني زيد اخوك فاخوك واحد
من جملة من يطلق عليهم اسم زيد فالثاني في الصورتين اخص من الاول واعرف لا قرانه واما عند الانفراد فاحدهما

مساو للآخر في الشهرة لان كل واحد منهما يطلق على كثير والاغلب ان يكون البدل جامدا بحيث لو حذفت الاول
لاستقل الثاني ولم يحتج الى متبوع قبله في المعنى فان لم يكن جامدا كقوله فلا وابيك خير منك اني ليؤذيني التحمحم والصهيل
قدر الموصوف اي فلا وابيك رجل خير منك بخلاف الصفة فانك لو حذفت الاول في جاءني زيد العالم لاحتاج الثاني الى مقدر قبله
لان الوصف لا بد له من موصوف فلا يقال ان الثاني في نحو العايذات الطير بدل او في العاملات صفة ونحو في التاكيد
فانه وان كان جامدا لكن كون معناه مفهوما من المتبوع لو سكت عليه منع من اعتباره مستقلا ولما لم يكن البدل
معنى في المتبوع حتى يحتاج الى المتبوع كاحتياج الوصف ولم يفهم معناه من المتبوع كما فهم ذلك في التاكيد جاز اعتباره
مستقلا لفظا اي صالحا لان يقوم مقام المتبوع ولما كان اعرابه بتبعية الاول صح ان يعتبر غير مستقل الحري
فالاول نحو يا زيد اخ ويا اخانا زيد مبنيين والثاني يا غلام بشر وبشرا ومعنا الوجهين ويا اخانا زيدا بالنصب
وكذا قولها انا ابن التارك البكري بشر بالجر وكذا المنسوق يجوز جعله مستقلا نحو يا زيد وعمرو وغير مستقل
نحو يا زيد والحارث للعلة المذكورة بعينها واعلم ان نحو يا زيد وعمرو ولا يا زيد وعمرو والتنوين كالجائز
بالغلام بشر وبشرا في البدل لان العطف بحرف النداء والمعطوف صالح لمباشرته له والفايدة في بدل البعض
والاشتمال البيان بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام لما فيه من التاثير في النفس وذلك ان المتكلم يحقق
بالثاني معنى بعد التجوز والمسامحة فالاول تقول اكلت الرغيف ثلثه فيخص بالرغيف ثلث الرغيف
ثم تبين ذلك بقولك ثلثه وكذلك بدل الاشتمال فان الاول يجب فيه ان يكون بحيث يجوز ان يطلق ويراد به الثاني
نحو اعجبني زيد علمه وسلب زيد ثوبه فانك قد تقول اعجبني زيد اذا اعجبك علمه وسلب زيد اذا سلب ثوبه
على حذف المضاف ولا يجوز ان تقول ضربت زيدا وقد ضربت غلامه وقال سيبويه في قولك رايت قومك اكثرهم
وصرفت وجوهها اولها انك اردت رايت اكثر قومك وصرفت وجوه اولها ولكنك ثنيت الاسم توكيدا
كقوله فسجد الملائكة كلهم اجمعون وهذا الذي قاله قريب لانه بالتفسير بعد الابهام اشبه قالوا والفرق
لفظا ان البدل في حكم تكرير العامل ولو سلمنا ذلك فيما تكرر العامل فيه ظاهرا فباي شيء يعرف المخاطب ذلك
فيما لم يتكرر فيه ولنا ان ندعي ذلك فيما سمي عطف البيان مع التسليم في البدل وفرقوا ايضا بينهما بعدم
وجوب توافق البدل والمبدل منه تعريفا وتنكيرا بخلاف عطف البيان والجواب تجويز التخالف في المسمى
عطف بيان ايضا قوله وهو بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتمال وبدل الغلط فالاول
مدلوله مدلول الاول والثاني جزؤه والثالث بينه وبينه ملابسة بغيرهما والرابع ان يقصد اليه بعد
ما غلطت بغيره اقول قوله فالاول مدلوله مدلول الاول فيه نظر اذ مدلول قولك اخيك في بزيد اخيك
لو كان عين مدلول زيد لكان تاكيدا ولفظ اخوك يدل على اخوة المخاطب ولم يكن يدل عليها زيد لكن مراده انهما
يطلقان على ذات واحدة قوله والثاني جزؤه اي بدل البعض جزء الاول نحو ضربت زيدا يده قوله والثالث
بينه وبينه ملابسة بغيرهما اي بين الاول والثاني ملابسة بغير الكلية والجزئية ومن الاطلاق يدخل فيه
بعض بدل الغلط نحو جاءني زيد غلامه او حماره ولقيت زيدا اخاه ولا شك في كونها من بدل الغلط وانما
قيل لهذا بدل الاشتمال قال ابن الحاجب لاشتمال المتبوع على التابع لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث
كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث يبقى الذهن عند ذكر الاول متشوقا الى ذكر ثان منتظرا له
فيجيء الثاني ملخصا لما اجمل في الاول ومبينا له وقال المبرد والقولان متقاربان سمي بدل الاشتمال لان الفعل المسند

الي المبدل منه علي البدل لم يتم ولم يفد وبتم لان الاعجاب في قولك اعجبني زيد حسنه ومن مسندا الي زيد لا يكفيه من جهة المعنى لانه لم يعجبك لحمه ودمه بل الحسن فيه وكذا سلب زيد ظاهر في انه لم يسلب نفسه بل سلب شي منه وكذا السوال عن نفس الشهر في قوله تع يسالونك عن الشهر الحرام غير مفيد لا ان يكون بحكم من احكامه غير معين وكذا لعن اصحاب الاخدود مطلقا غير مفيد لا لعنهم بذلك الاخدود ما استحقوا به اللعن بخلاف ضربت زيدا عبدك فانه بدل الغلط لان ضرب زيد مفيد غير محتاج الي شي اخر ولا نقول في بدل الاشتمال نحو قتل الامير سيافه وبني الوزير وكلاه ولان شرط بدل الاشتمال ان لا يستفاد موضع المبدل منه معينا بل يبقي النفس مع ذكر الاول متوقعه علي البيان للاجمال الذي فيه وهنا الاول غير مجمل اذ يستفاد عرفا من قولك قتل الامير ان القاتل سيافه وكذا في امثاله فلا يجوز مثل هذا الابدال مطلقا ودليل حصر الابدال في الاربعة انه لا يخلو مدلول الثاني من ان يكون مدلول الاول اولا والاول بدل الكل والثاني اما ان يكون الثاني بعض الاول اولا والاول بدل البعض واما الثاني اما ان يكون في الفصل المسند او المبدل منه مشتملا علي الثاني اي متقاضيا له بوجه ما اولا والاول بدل الاشتمال والثاني بدل الغلط وهذا الذي يسمي بدل الغلط علي ثلثة اقسام اما بدا وهو ان يذكر المبدل منه عن قصد وتعمد ثم توهم انك غالط لكون الثاني اجنبيا وهذا يعتمده الشعراء كثيرا للمبالغة والتفنن في الفصاحة وشرطه ان يرتقي من الادني الي الاعلي كقولك هند نجم بدر كانك وان كنت متعمدا لذكر النجم تغلط نفسك وتري انك لم تقصد في الاول الا تشبيهها بالبدر وكذا قولك بدر شمس واما غلط صريح محقق كما اذا اردت مثلا ان تقول جاني حمار فسبقك لسانك الي رجل ثم تداركت الغلط فقلت حمار واما نسيان وهو ان تعتمد ذكر ما هو غلط ولا يسبقك لسانك الي ذكره لكن ينسي المقصود ثم بعد ذلك تتداركه بذكر المقصود ولا يجي الغلط الصرف ولا بدل النسيان في كلام الفصحا وما يصدر عن روية وفطانة فلا يكون في شعر اصلا وان وقع في كلام فحقه الاضراب عن الاول المغلوط فيه ببل ومعني بدل الغلط البدل الذي كان سببه الاتيان به الغلط في ذكر المبدل منه لا ان يكون البدل هو الغلط وبدل الكل يجب موافقته للمتبوع في الافراد والتثنية والجمع والتانيث فقط لا في التعريف والتنكير واما الابدال الاخر فلا يلزم موافقتها للمبدل منه في الافراد والتذكير وفروعهما ايضا **قوله** ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفين واذا كان نكرة من معرفة فالنعت مثل بالناصية ناصية كاذبة **اقول** اعلم ان البدل والمبدل منه في الابدال الاربعة يقعان معرفتين ونكرتين والاول معرفة والثاني نكرة وعلي العكس فالاربعة ستة عشر فامثلة بدل الكل من الكل بزيد اخيك برجل اخ لك بزيد اخ لك برجل اخيك امثلة البعض بزيد راسه برجل راس له بزيد راس له برجل راسه امثلة الاشتمال بزيد علمه برجل علم له بزيد علم له برجل علمه امثلة الغلط بزيد الحمار برجل حمار بزيد حمار برجل الحمار **قوله** واذا كان نكرة مبدلة من معرفة فنعت تلك النكرة واجب وليس ذلك علي الاطلاق بل في بدل الكل من الكل وان لم يكن بالنصب في المعنى واذا كان الثاني نكرة مبدلة من معرفة قال ابو علي في الحجة وهو الحق يجوز ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة اذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه كقوله تع بالواد المقدس طوي اذا لم نحمل طوي اسم الوادي بل كان مثل حطم وحتم من الطي لانه قدس مرتين فكانه طوي بالتقديس وقول الشاعر انا وجدنا بني جلان كلهم كساعد الضب لا طول ولا قصر اي لا ذي طول ولا ذي قصر وقوله فلا وابيك خير منك اني البيت فانه لم يفد النكرة الا ما افاده الاول ولم يجز لانه يكون ابهاما بعد التفسير نحو بزيد رجل وقد مر انه لا فايدة فيه **قوله** ويكونان

ظاهرين ومضمرين ومختلفين ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغايب نحو ضربته زيدا **اقول** هذه قسمة اخرى مستانفة للابدال وهي بهذا الاعتبار ايضا ستة عشر هذه قسمة البدل باعتبار الاضمار والاظهار والاولي كانت باعتبار التعريف والتنكير فامثلة بدل الكل من الكل وهما مظهران بزيد اخيك واذا كانا مضمرين نحو قولك لقيتهم اياهم اذا تقدم لفظ الزيدين واخوتك وكان الزيدون اخوة المخاطب نحو جاني الزيدون اخوتك والنحاة يوردون في هذا المقام نحو زيد ضربته اياه وهو تاكيد لفظي لرجوعهما الي شي واحد وقد نقضوا كلهم في مثل اسكن انت وزوجك الجنة ان انت تاكيد وكذا في مررت بك انت ومررت هذا المضمر من المظهر نحو اخوك لقيت زيدا اياه بتقدير ان زيدا اخوك ولو رجع اياه الي زيد علي ما يورده النحاة لكان تاكيدا لفظيا ايضا لانه يكون كقولك رايت زيدا زيدا كما ان مررت بك انت تكرير لفظي عندهم اتفاقا والمظهر من المضمر نحو اخوك لقيته زيدا ولا في زيد وامثلة البعض قطعت زيدا يده والمضمر من المضمر نحو كسرت زيدا يده ثم قطعته اياها والمضمر من المظهر نحو كسرت يد زيد وقطعت زيدا اياها والنحاة يوردون في مثله نحو يد زيد قطعت زيدا اياها ويقولون هو تكلف لاعادة الظاهر بلفظه في جملة واحدة ونحن ذكرنا جملتين ليرتفع التكلف ان كان تم احد والمظهر من المضمر نحو زيد قطعته يده وامثلة الاشتمال كرهت زيدا جهالته والمضمر من المضمر كرهت زيدا جهالته وابغضته اياها والمضمر من المظهر كرهت جهالة زيد وابغضت زيدا اياها والمظهر من المضمر زيد كرهته جهالته وامثلة الغلط كرهت زيدا دابته والمضمر من المضمر نحو كرهته اياها اذا تقدم ذكر زيد والدابة والمضمر من المظهر كرهت زيدا اياها مع تقدم ذكر الدابة والمظهر من المضمر زيد كرهته الدابة وربما سمي بعضهم بدل البعض من الكل بدل الاشتمال ايضا لاشتمال الاول علي الثاني لكونه كلا له ولكن المشهور افراده بالتسمية ببدل البعض ولا يجي في بدل البعض والاشتمال اذا كانا ظاهرين من ضمير راجع الي المبدل منه حتي يعرف تعلقهما بالاول وانهما ليسا ببدل الغلط بل يجوز ترك الضمير اذا اشتهر تعلق الثاني بالاول كقوله تع قتل اصحاب الاخدود النار لاشتهار قصتهم وانهم ملاوا الاخدود نارا قال الكوفيون يجوز سد اللام مسد الضمير نحو قولهم مطرنا السهل والجبل اي مطر ارضنا علي حذف المضاف سهلها وجبلها فهو نحو قوله تع في خلق الصيف والبرد برده قال ابن الحساب لا يجوز جاني زيد الاخ اي اخوه اتفاقا واما الاعتذار عن نحو مطرنا السهل والجبل فقد مضي في باب التاكيد **قوله** ولا يبدل ظاهر من مضمر الي اخره اعلم ان بدل البعض والاشتمال والغلط اذا كان ظاهرا جاز ان يكون من ضمير المتكلم والمخاطب قال الشاعر في بدل البعض اوعدني بالسجن والادهم رجلي ورجلي شثنة المناسم وقال في الاشتمال ذريني ان حلمك لن يطاعا وما الفيتني حلمي مضاعا بخلاف بدل الكل من الكل فان غير الاخفش لا يجيزه نحو بي المسكين مررت ولا عليك الكريم المعول قالوا لان البدل ينبغي ان يفيد ما لم يفده المبدل منه ومن ثم لم يجز بزيد رجل وافادة بدل البعض والاشتمال والغلط ذلك ظاهر لان مدلولها الثلثة غير مدلول الاول واما بدل الكل فمدلوله مدلول الاول فلو ابدلنا فيه الظاهر من المضمرين اي المتكلم والمخاطب وهما اعرف المعارف كان البدل انقص تعريفا من المبدل منه فيكون انقص في الافادة منه اذ المدلولان واحد وفي الاول زيادة تعريف وجواب الاخفش منع اتحاد المدلولين في بدل الكل كما ذكرنا في هذا الباب ولو اتحد لكان الثاني تاكيدا لا بدلا وافادة الثاني في المثالين زيادة فايدة

من صفة المسكنة والكرم ظاهرة ولا يضر نقصان الثاني في التعريف عن الاول الا ترى الى جواز مررت بزيد
رجل عاقل فزيد نكرة افادت ما لا تفيده المعرفة وان كان في المعرفة فايدة التعريف التي ليست في تلك النكرة
استدل الاخفش بقوله تعالى ليجمعنكم الى يوم القيمة لا ريب فيه الذين خسروا والباقون يقولون هو نعت مقطوع
للزم اما مرفوع الموضع او منصوبه ولا يلزم ان يكون كل نعت مقطوع يصح اتباعه نعتا بل يكفي فيه معنى الوصف
الا ترى الى قوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا وقال ابن مالك لا يبدل الظاهر من الضمير اللازم الاستتار وهو في
افعل امرا وتفعل في الخطاب وافعل ونفعل واذا وقع ما يوهم ذلك فهناك فعل مقدر من جنس الاول نحو
يعجبني جمالك اي يعجبني يعجبني جمالك ولعل ذلك استقباحا لابدال الظاهر مما لا يقع ظاهرا ولا ضميرا
بارزا واذا البدل مما تضمن معنى الاستفهام فلا بد من اقتران الهمزة بالبدل نحو من لقيت ازيدا ام عمرا والمبين
انه بدل من متضمن الاستفهام واما قوله تعالى عم يتساءلون عن النبأ العظيم فهو كانه جواب الاستفهام
وليس ببدل واختلف النحاة في المبدل منه فقال المبرد انه في حكم الطرح معنى بناء على ان المقصود بالنسبة
هو البدل دون المبدل منه وعلى ما ذكرنا تبين من فوايد البدل والمبدل منه تبين منه ان الاول ليس في حكم الطرح
معنى الا في بدل الغلط ولا كلام ان البدل ليس في حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه في بدل البعض
والاشتمال وايضا في بدل الكل قد يعتبر الاول في اللفظ دون الثاني قال وكانه لهق السراة كانه
ما حاجبيه معين بسواد ولم تقل معينان وقال ان السيوف غدوها ورواحها تركت هوازن مثل
قرن الاعضب وقد يبدل الفعل من الفعل اذا كان الثاني راجحا على الاول كقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق
اثاما يضاعف له العذاب وكقولك ان علي الله ان تبايعا تؤخذ كرها او تجي طايعا ولو كان الثاني
معنى الاول سواء لكان تاكيدا لا بدلا نحو ان تنصر تنصر نصرك والذي يفصل به مذكورا ان كان وافيا بما في
المذكور جاز الابدال جاز في التفصيل القطع والاتباع والقطع رفعا كقوله تعالى قد كان لكم آية في فئتين التقتا
فيه تعالى الآية اي منهم فئة قال الشاعر وكنت كذي رجلين رجل صحيحة ولخرى رمى فيها الزمان
فشلت يروى رجل رفعا وجرا وان لم يف تعين الرفع نحو مررت برجال رجل فاضل وآخر كريم وقد
جاز نصب الوافي وغيره في البدل باضمار اعني كما مر في باب الوصف واعلم ان التوابع اذا اجتمعت بدي
بالنعت ثم بالتاكيد ثم بالبدل ثم بالمنسوق اما الابتداء بالنعت قبل التاكيد فلما مر في تعليل قولهم ان
النكرة لا يؤكد وابن كيسان تقدم التاكيد على النعت اذ النعت يفيد ما لا يفيده الاول بخلاف التاكيد
واما تقديم التاكيد على البدل فلان مدلول البدل غير مدلول متبوعه في الحقيقة ومدلول التاكيد مدلول متبوعه
واما تقديم البدل على المنسوق فلان البدل له نسبة معنوية الى المبدل منه اما بالكلية او البعضية او
الاشتمال واما بدل الغلط فنادر والمنسوق اجنبي من متبوعه قوله عطف البيان تابع
غير صفة يوضح متبوعه مثل اقسم بالله ابو حفص عمر وفصله من البدل في مثل انا ابن التارك البكري بشر
اقول قوله يوضح يخرج التاكيد لانه لا يوضح المؤكد بل يحقق اصل نسبته او شمول النسبة
لاجزايه وعدم ايضاح المنسوق لمتبوعه ظاهر وكذا البدل عند النحاة لان الاول عندهم في حكم الطرح
وفي حكم المعدوم فلم يبق الا الصفة وعطف البيان فلما قال غير صفة خرجت الصفة ولا يخفى ان الاولى ان يحمل
هذا الحمل الابدال لانه فيدخل فيه عطف البيان كما ذكرنا ويخرج بدل الغلط بما حمله المصنف مطلق

البدل قوله اقسم بالله ابو حفص عمر قصته انه اتى اعرابي عمر بن الخطاب فقال ان اهلي بعيد واني على
ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء يقول
وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر
وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق حتى التقيا
فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي عجفاء نقباء فحمله على بعير وزوده وكساه قوله في مثل كسّاه
انا ابن التارك البكري بشر قال انما قلت في مثل اشارة الى ان الفرق يقع في غير هذا الباب ايضا
كقولك يا اخانا الحارث ولا يجوز ان يجعل بدلا لعدم جواز يا الحارث وكذا يا غلام زيد وزيدا ولو جعل
بدلا لوجب الضم وقد ذكرنا ما عليه في باب البدل والفراء يجوز الضارب زيد فلا يتم عنده الاستدلال
بهذا البيت على ان الثاني عطف بيان لا بدل والمبرد انكر روايته بالجر وقال لا يجوز في بشر الا النصب
بناء على انه بدل والبدل يجب جواز قيامه مقام المتبوع والبيت للمرار الاسدي وتمامه عليه الطير ترقبه وقوعا وقوعا
فعليه الطير ثاني مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه وقوعا حال
الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدا فهو حال من الضمير المستكن في عليه ونحو قولهم المحنى
زيد علمه ومن عمر وجوده الثاني فيهما كانه بيان والمعطوف عليه محذوف والاصل اعجبني شي اوصاف
زيد علمه وخصال عمر وجوده وكسرت من زيد يده اي كسرت عضوا من يده حذف المعطوف عليه
واقيم المعطوف مقامه كما يحذف المستثنى منه ويقام المستثنى مقامه في نحو ما جاءني الا زيد وهذا آخر

تم المعربات من الاسماء ونقلته من نسخة نقلت من نسخة
مكتوبة من نسخة منقولة من نسخة الاصل بخط المصنف
والحمد لله اولا وآخرا
والصلوة على
نبيه وصحبه
تمّ كلام

بسم الله الرحمن الرحيم اللهم وفقنا لما قوله المبني ما ناسب مبني الاصل او
وقع غير مركب اقول المبني كما مر في صدر المعرب ضربان ما مبني لفقدان موجب الاعراب الذي هو التركيب كالاسماء
المعدودة نحو الف با تا ثا وزيد عمرو بكر واما مبني لوجود المانع من الاعراب مع حصول موجبه
وذلك المانع مناسبة الحرف او الماضي والامر وهي التي سماها مبني الاصل فان قلت فلا يعرف الا بالمعرفة او لانها المحوج
احال الشيخ ههنا لا اشكال الذي هنا في نفس الماهية قال وهم اقول فيه مالا يخلو آخره كسر النبي لان معرفة
انتفاء الاطلاق فرع على تعقل هذه المبني فلا يستقيم الحمل بتعقل هذا المبني وهو على معرفة انتفاء الاطلاق
فيؤدي الى الدور كما ذكر في الاعراب هذا كلام وقد مر الكلام عليه في صدر المعرب فلا نضيع وهذا الحد لا يصح
الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبني ولو لم يعرفها لكان تعريف المبني بالمبني لم يذكر في
حد المبني لفظ المبني قوله والقابه ضم وفتح وكسر ووقف اقول اي القاب حركات اواخره و
سكونها الضم والفتح والكسر القاب مطلق الحركات وحدها سواء كانت حركات المبني كقولك حيث مبني
على الضم او حركات المعرب كقولك في زيد انه محرك بالضم في حال الرفع اولا هذا ولا ذاك كقولك في جيم رجل
انه محرك بالضم ولا يقع على حروف البناء فلا يقال ان يا زيدان مبني على الضم واما القاب الاعراب فانها
كما يطلق على الحركات يطلق على الحروف ايضا فيقال في الفاعل نحو جاءني زيد والزيدان والزيدون انها
مرفوعة ولا يقال في نحو لا رجلين انه مبني على الفتح ولا مسلمان ومسلمون انهما مبنيان على الضم هذا على
مذهب المصنف والذي يغلب على ظني ان المتقدمين لم يضعوا القاب الاعراب ايضا الا للرفع والنصب
والجر الا للحركات المعينة فالرفع كالضم والنصب كالفتح والجر كالكسر ثم انهم يطلقون على الحروف
لنيابتها مقام حركات الاعراب اسماء الحركات مجازا فقولهم في نحو رايت الزيدين ان الزيدين منصوب
مجاز وكذا كما اذا اقام بعض الحركات مقام بعض اطلق اسم المنوب على النائب مجازا فقالوا ان في
السموات في خلق الله السموات واحمد في مررت باحمد ان الاول منصوب والثاني مجرور فاشتهر المانع
على هذا المجوز ان يطلق على الحروف القائمة مقام حركات البناء اسماء تلك الحركات مجازا فيقال في لا رجلين
انه مفتوح وكذا في لا مسلمات عند من يكسر ويقال في يا زيدان ويا زيدون انهما مبنيان على الضم مجازا
فلا يكون اذن لرد المصنف على النحاة اطلاقهم ان يا زيدان مبني على الضم ولا رجلين على الفتح وجه هنا
والتمييز بين القاب حركات الاعراب وحركات البناء وسكونهما في اصطلاح البصريين متقدميهم
ومتاخريهم قرينة على ما مر واما الكوفيون فيذكرون القاب الاعراب في المبني وعلى العكس
ولا يفرقون بينهما قوله ومن المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات
واسماء الافعال والاصوات وبعض الظروف اقول حصر جميع المبنيات بحيث فليطلب لكل
واحد منها علة البناء لان اصل الاسماء الاعراب كما مر في اول الكتاب وان كان مبنيا على الحركة فليطلب
مع ذلك علتان اخريان احدهما للبناء على الحركة فان اصل البناء السكون لانه ضد الاعراب واصله الحركة
واخرى للحركة المعينة لم اختيرت من دون الباقيين قوله المضمر ما وضع لمتكلم او مخاطب
او غائب تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما اقول اعلم ان المقصود من وضع المضمرات رفع
الالتباس قال انا وانت لا يصلحان الا لمعينين وكذا ضمير الغائب نص في ان المراد هو المذكور

بعينه فقولهم زيد والله ضرب وفي المتصل لفصل ... الالتباس مع الاختصار وليس كذا الاسماء الظاهرة
فانه لو سمي المتكلم والمخاطب بعلميهما فربما التبس ولو كرر لفظ المذكور مكان ضمير الغائب فربما توهم انه
غير الاول وانما بنيت المضمرات اما لشبهها بالحروف لاحتياجها الى المفسر اعني الحضور في المتكلم والمخاطب
وتقدم الذكر في الغائب كاحتياج الحرف الى لفظ يفهم معناها الافرادي واما لعدم موجب الاعراب
فيها وذلك لان المقتضي لاعراب الاسماء توارد المعاني المختلفة على صيغة واحدة والمضمرات مستغنية باختلاف
صيغها لاختلاف المعاني عن الاعراب قوله ما وضع لمتكلم يخرج قولك اسمه زيد زيد ضرب وقولك لغائب
الغائب يا زيد افعل كذا فان لفظ زيد فانه اطلق على المتكلم والمخاطب والغائب الا انه ليس موضوعا للمتكلم
ولا للمخاطب ولا للغائب المتقدم الذكر بل الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغيبة مطلقا لا باعتبار
تقدم الذكر فان قلت يا تيم كلهم نظرا الى اصل المنادى قبل النداء ولهذا تقول انا المسمى بزيد زيد ضرب
ولا تقول ضربت وانما جاز يا تيم كلكم لان دليل الخطاب وليس في زيد ضرب دليل التكلم قوله لفظا او معنى
او حكما قسم المتقدم اللفظي قسمين احدهما متقدم لفظا تحقيقا نحو ضرب زيد غلامه والثاني متقدم لفظا
تقديرا نحو ضرب غلامه زيد اذ زيد متقدم في اللفظ تقديرا لكونه فاعلا وقسم ايضا التقدم المعنوي
قسمين احدهما ان يكون قبل الضمير لفظ متضمن للمفسر بان يكون المفسر جزء مدلول ذلك اللفظ كقوله تعالى
اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل اقرب لان الفعل يدل على المصدر والزمان والثاني ان يدل
سياق الكلام على المفسر التزاما لا تضمنا كقوله تعالى ولابويه لانه لما ساق الكلام قبل ذكر البنات
لزم من ذلك السياق ان يكون ثم مورث يجري الضمير عليه من جهة المعنى هذا نقد بكلامه وفيه مخالفة
لظاهر ما نقله لانه جعل الفعل من قسم اللفظ لا قسيمه كما قال في اول الكتاب في المعرب لاختلاف
العوامل لفظا او تقديرا وقال بعضهم الفعل من قسم النفي ثم قال والمفضي فيما علاه محل نحو ضرب غلامه زيد
مما تقدم معنى اوجب به متقدما تقديرا لا لفظا فاذا جاز سلب اللفظ عن هذا التقدم بان يقال ليس المفسر
مذكورا قبل الضمير فكيف يكون التقدم لفظيا فان قال اردت كانه متقدم لفظا من حيث الفعل وقبل
نحو اعدلوا هو اقرب ايضا من هذا القسم لان المفسر كانه متقدم اللفظ ايضا في الفعل ولا فرق
بينهما الا ان المفسر في نحو ضرب غلامه زيد ملفوظا به بخلاف نحو اعدلوا هو اقرب والتقدم في كليهما ليس
لفظيا بل هو تقديري وكلامنا في التقدم اللفظي لا في المفسر الملفوظ به او المقدر وقد قرر على الصواب في
باب الفاعل وهو قوله في ضرب غلامه زيد لانه من متقدم يرجع اليه هذا الضمير تقدما لفظيا او معنويا
وهو راجع الى زيد وهو متاخر لفظا فلولا انه متقدم من حيث المعنى لم يجز فجعله من باب التقدم معنى
لا لفظا وهو الحق وعلى هذا فالحق ان يقول انه تقدم اللفظي ان يذكر المفسر قبل الضمير ذكرا صريحا
سواء كان من حيث المعنى ايضا متقدما نحو ضرب زيد غلامه او كان من حيث المعنى متاخرا كقوله تعالى
واذ ابتلى ابراهيم ربه بكلمات واعلم انه اذا تقدم ما يصلح للتفسير شيئان فصاعدا فالمفسر هو
الاقرب لا غير نحو جاءني زيد وبكر فضربته اي ضربت بكرا ويجوز مع القرينة ان يكون للابعد نحو جاءني
عالم وجاهل فاكرمته والتقدم المعنوي ان لا يكون المفسر مصرحا بتقدمه بل هناك شيء غير ذلك الضمير
يقتضي كون المفسر قبل موضع الضمير وذلك ضرب كمعنى الفاعلية المقتضي كون الفاعل قبل المفعول به

كضرب غلامه زيد، ومعنى الا انما المقتضي كون الابتدا قبل الخبر نحو في داره زيد، ومعنى المفعول الاول المقتضي
تقدمه على الثاني نحو اعطيت درهمه زيدا، وكذا نحو ضربت في داره زيدا، وكلفظ الفصل المتضمن للضمير المفسر
لضمير متصل بذلك الفصل نحو هذا سراقة للقرآن يدرسه، او منفصل عنه نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى، وكال
الصفة كقوله اذا زجر السفيه جرى اليه اي الى السفه، وكسياق الكلام المستلزم للمفسر استلزاما قويا كقوله تعالى
ولابويه اي الميت، وكقوله تعالى حتى توارت بالحجاب اذ العشي يدل على توارى الشمس، وكقوله تعالى انا انزلناه في ليلة القدر
اذ النزول في ليلة القدر التي هي في رمضان دليل على ان المنزل هو القرآن مع قوله تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن
وكذا قوله ما ترك على ظهرها من دابة فان ذكر الدابة مع ذكر على ظهرها دال على ان المراد ظهر الارض، وكذا
الفناء مع لفظ على في قوله تعالى كل من عليها فان، وكذا قوله فان كانت واحدة اي كانت الوارثة واحدة اذ هو في
بيان الوارثات، والتقدم الحكمي ان يكون المفسر موخرا لفظا وليس هناك ما يقتضي تقدمه على محل الضمير الا ذلك
الضمير فحول انه وان لم يكن متقدما على الضمير لا لفظا ولا معنى الا انه في حكم المتقدم نظرا الى وضع
ضمير الغايب تقدم المفسر عليه لانه وضعه الواضع معرفا لا بنفسه بل بسبب ما يعود عليه فان ذكرته
ولم يتقدمه بقي مبهما منكرا لا يعرف المراد به حتى ياتي تفسيره بعده وتنكيره خلاف وضعه فان قلت
فاي شي حملهم على مخالفة مقتضى وضعه باتيان مفسره عنه قلت قصد التفخيم والتعظيم في ذكر ذلك
المفسر بان يذكروا شيئا اولا مبهما حتى تتشوق نفس السامع الى العثور على المراد به ثم يفسروه
فيكون اوقع في النفس وايضا يكون ذلك المفسر مذكورا مرتين بالاجمال اولا والتفصيل ثانيا فيكون الذ
فان قلت فهذا الضمير الذي هذا حاله هل هو على وضعه معرفة ام يصير نكرة لعدم شرط التعريف اعني تقدم
المفسر قلت الذي ارى انه نكرة كما يجي في باب المعرفة وعند النحاة هو معرفة لكن تعريفه انقص مما كان في
الاول لان التفسير يحصل بعد ذكره مبهما فقبل الوصول الى التفسير فيه الابهام الذي في النكرات
ولهذا جاز دخول رب عليه مع اختصاصها بالنكرات، وانما حكموا ببقائه على وضعه من التعريف
لانه حصل جبران ما فاته بذكر المفسر بعده بلا فصل فهو كالمضاف الذي يكتسي التعريف من المضاف اليه اما
الجبران في ربه رجلا ونعم رجلا وبئس رجلا وساء مثلا فظاهر لان الاسم المنصوب لم يوت
به الا لغرض التمييز والتفسير فنصبه على التمييز قائم مقام المفسر المتقدم فالجبران في مثله في غاية
الظهور وقريب منه ضمير يبدل منه مفسره نحو مررت به زيد اذ لم يوت بالبدل الا للتفسير
واما في ضمير الشان والقصة بالجملة بعده وان لم يات كالتمييز المذكور لمجرد التفسير الا ان قصدهم
لتفخيم الشان بذكره مجملا ثم مفصلا مع اتصال الخبر المفسر بالمبتدا سهل الاتيان به مبهما فهذا
التفسير دون الاول، واما تاخر المفسر في باب التنازع نحو ضربني وضربت زيدا على مذهب البصريين فالجواز
بعيد لان المجوز تاخر المفسر لفظا ومعنى قصد تفخيم المفسر مع الاتيان به لمجرد التفسير كما في نعم رجلا زيد او
قصد التفخيم مع اتصال المفسر كما في ضمير الشان والثلاثة في ضمير التنازع معدومة اعني قصد التفخيم و
المجي بالمفسر لمجرد التفسير واتصاله بالمضمر فضعف فمن ثم حذف الكسائي الفاعل مع ان فيه محذورا
ايضا واجاز المبرد والاخفش نحو ضرب غلامه زيدا اعني اتصال ضمير المرفوع الموخر بالفاعل المقدم
ليس باضعف مما ارتكبه البصرية في باب التنازع قال المصنف اردت بالتقدم الحكمي انك قصدت الى الابهام

للتفخيم فتعقلت المفسر في ذهنك ولم تصرح به للابهام على المخاطب واعدت الضمير الى ذلك المتعقل
فكانه راجع الى المذكور قبله فذلك المتعقل في حكم المفسر المتقدم ولا يستمر ما ذكره في باب التنازع اذ
لا يقصد هناك التفخيم، **قوله** وهو متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه والمتصل غير المستقل
اقول يعني بالمستقل بنفسه انه لا يحتاج الى كلمة اخرى قبله كانه جزء لها بل هو كالظاهر سواء
انفصل عن عامله نحو ما ضربت الا اياك او اتصل به نحو ما انت قايما عند الحجازية وذلك انه لما جاز استقلاله
بنفسه وفصله عن عامله نحو اليوم انت قايما فليس كالجزء مما قبله والا لم يجز انفصاله عما قبله، والمتصل
ما يتصل بعامله الذي قبله ويكون كالجزء لذلك العامل وكبعض حروفه فالضماير المستترة في نحو زيد ضرب و
يضرب وسند نضرب وضربت واضرب ونضرب وتضرب في خطاب المذكر وفي الصفات نحو زيد
ضارب والزيدان ضاربان الى آخر تصاريفها كلها متصلة كما يجي تحقيقها وليس المستتر فيها ما يبرز
في نحو زيد ضرب هو وعمرو واسكن انت وزوجك الجنة وهند زيد ضاربته هي بل البارز في الجميع تاكيد
للفاعل لا فاعل كما يجي شرحه وهو منفصل بدليل قولك زيد ضرب اليوم هو وعمرو وهند زيد
ضاربته اليوم هي، **قوله** وهو مرفوع ومنصوب ومجرور فالمرفوع والمنصوب متصل
ومنفصل والمجرور متصل فذلك خمسة انواع الاول ضربت وضربت الى ضربن وضربن والثاني
انا الى هن والثالث ضربني الى ضربهن والرابع اياي الى اياهن والخامس غلامي وفي الى غلامهن وفيهن
اقول واعلم ان الضمير انما كان مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لان الضمير كما قلنا قائم مقام
الظاهر لرفع الالتباس وحده او له وللاختصار فيكون كالظاهر مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
وانما لم يكن المجرور الا متصلا لان المتصل كما ذكرنا هو الذي كالجزء الاخير لعامله فلما لم يمكن الفصل بينهما
والمجرور كذلك فان قيل اليس الفصل جائزا بين المضاف والمضاف اليه في الشعر قلت ذلك مع الظاهر
فقط فلم يلتفت اليه الواضع في الضماير، وكل واحد من هذه الثلاثة اما ان يكون مفردا او مثنى او مجموعا
صارت تسعة، وكل واحد من التسعة اما ان يكون لمذكر او مونث فصار للمتكلم ستة وللمخاطب ستة
وللغايب ستة، ووضعوا للمتكلم منها لفظين يدلان على ستة المعاني المذكورة كضربت وضربنا
فضربت مشترك بين الواحد المذكر والمونث وضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المونث والمجموع
المذكر والمجموع المونث وانما شركوا في المتكلم بين المذكر والمونث مفردا كان او غيره لقلة
الالتباس في المتكلم وانما لم يجعلوا لمثنى المتكلم وجمعه صيغة مميزة كقولك نحن ولم يزيدوا للمثنى الفا
وللجمع واوا كما فعلوا في مثنى المخاطب وجمعه والغايب لانه ليس اسما انضم اليه لفظ آخر مثله
بدليل انك اذا قيل لك فصل انما قلت انت يا زيد وانت يا عمرو وكذا في الجمع اذا قيل فصل ثم قلت
انت يا زيد وانت يا عمرو وانت يا خالد واما اذا قلت نحن واردت المثنى فقيل لك فصل قلت
انا وزيد او انا وانت او انا وهو وتقول في الجمع انا وعمرو وزيد وليس كل افراده انا فلما
لم يكن شرط المثنى والمجموع وهو اتفاق الاسمين والاسماء في اللفظ حاصلا لم يمكنهم اجراء تثنيته
وجمعه على ما اجري عليه سائر المثنى والمجموع فلم يجعلوا للمثنى صيغة وشركوا بينه وبين الجمع فيها للامن من
اللبس بسبب القراين وقد يقول المعظم فعلنا ونحن وانا عزنا لنفسه كالجماعة، ووضعوا منها

للمخاطب خمسة الفاظ اربعة منصوص وهي ضربتَ وضربتِ وضربتم وضربتنّ وواحد مشترك بين المثنى
المذكر والمثنى المؤنث وهي ضربتما وحكم الغايب حكم المخاطب في الخصوصية والاشتراك نحو
ضرب وضربت وضربا وضربتا وضربوا وضربن والضمير هو الالف المشترك بين المثنيين والتاء
حرف تانيث ويجب ان يكون الفعل زائدة في ضرب وضربت متغايرين كما في البارز نحو هو وهي هذا فهذه
الانواع الخمسة جارية مثلا المجرى اعني ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغايب خمسة فصار المجموع
ثني عشر كلمة لثمانية عشر معنى واعلم ان اولها اي اول ما وضع من الانواع الخمسة ضمير المرفوع
المتصل لان المرفوع مقدم على غيره والمتصل مقدم على غيره لكونه اخصر فنقول انما ضموا التاء في المتكلم
لمناسبة الضمة لحركة الفاعل وخصوا المتكلم بها لان القياس وضع المتكلم اولا ثم المخاطب ثم الغايب وفتحوا
للمخاطب فرقا بين المتكلم وبينه وتخفيف وكسروا للمخاطبة فرقا ولم يعكسوا الامر بكسرها للمخاطب وفتحها
للمخاطبة لان رعاية المصلحتين في المذكر المقدم على المؤنث اولى وزادوا الميم قبل الف المثنى في تما وقبل
واو الجمع في تمو لئلا يلتبس المثنى بالمخاطب اذا اشبعت فتحته للاطلاق والجمع بالمتكلم المشبع ضمته وكان
اولى الحروف بالزيادة الميم لان حروف العلة مثل الواو والالف والميم اقرب الحروف الصحيحة الى حروف العلة
لغنتها ولكونها من مخرج الواو اي شفويه ولذلك ضم ما قبلها كما يضم ما قبل الواو وحذف واو الجمع مع
اسكان الميم ان لم يلها ضمير انسب من اثبات الواو وضم ما قبلها وذلك لانهم لما اتوا بالضماير و
جمعوها والقصد بوضع متصلها التخفيف كما قلنا لم ياتوا بنون في المثنى والمجموع بعد الالف والواو
كما اتوا بهما في هذان واللذان واللذين فوقع الواو في الجمع مضموما ما قبلها وهو مستثقل حسا كما مر
في التصغير فحذفوا الواو وسكنوا الميم التي ضموها لاجله للامن من الالتباس بالمثنى بثبوت الالف فيه
دون الجمع ومن اين الواو مضموما ما قبلها فلان ذلك مستثقل في الاسم المعرب اما في المبني فقد جاء
وان كان نادرا نحو هو اما في ميم الجمع ضمير نحو ضربتموه وجب في الاعرف رجوع الضم والواو لان
الضمير لاتصاله صار كبعض حروف الكلمة فكان الواو لم تقع طرفا وجوز يونس حذف الواو وتسكين
الميم مع الضمير ايضا ولم يثبتها ذهب اليه واذا التقى ميم الجمع ساكن بعدها ضمت الميم ردا لها الى اصلها
وقد يكسر ويجوز كسرها كما يجي وزيدت للمؤنث نون مشددة ليكون بازاء الميم والواو في المذكر وانما
اختاروا النون لمشابهتها بسبب الغنة للميم والواو معا مع كون النون من حروف الزيادة واستوى
ضمير الغايب والغايبة لانه لما كان لفظ الغايب لفظا مستقلا في الاصل بخلاف المتكلم والمخاطب ارادوا
ان يكون ضماير الغيب اخصر من ضميريهما فابدلوا في المفرد بين لغاية التخفيف ومن النقدير من دون ان
يتلفظ بشيء منه واقتصروا في المثنى مذكره ومونثه على الالف الذي هو علامة التثنية في كل مثنى وعلى الواو
في جمع المذكر وقد يستغنى بالضمة عن الواو والضرورة قال فلو ان الاطباء كان حولي وكان مع الاطباء
الاساة استثقالا للواو المضموم ما قبلها في الاخير واقتصروا على نون واحدة في مقابلة الواو اذ كانت
واحدة وقول النحاة ان الفاعل في نحو زيد ضرب وهند ضربت هو وهي تلا ... ليس لصدق العبارة عليهم
لانه لم يوضع لهذين الضميرين لفظ فعبروا عنهما بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعا مثله وذلك المقدر
ان المقدر هو ذلك المصرح به وكيف ذا ويجوز الفصل بين الفعل وهذا المصرح به نحو ما ضرب الا هو فان

قلت

قلت بل المقصود المصرح به غير المتصل فهو تحكم والى هذا نظر من قال من النحاة ان المقدر في ضرب
وضربت ينبغي ان يكون اقل من الالف لضعفه او تلبيه وذلك لان ضمير المفرد ينبغي ان يكون اقل من ضمير
المثنى واما التاء في ضربت وضربتا فهو حروف المضارعة لا ضمير بدليل ضربت هند وقد جعل الالف
والواو والنون حروفا كتاء التانيث كما يجيء في آخر الكتاب نحو قاما اخواك واكلوني البراغيث و
بعض ... اقامة مقام ... في الماضي واما في المضارع والامر فلم يبرز الضمير في افعل ونفعل لانهما
حرفي المضارعة بالفاعل لان افعل مشعر بان فاعله انا ونفعل مشعر بنحن الهمزة بالهمزة والنون
بالنون وكذا يفعل لضمير المفرد الغايب فلم يحتاجوا الى ضمير بارز واما تفعل فانه وان كان محتملا
للمخاطب والغايبة لكنهم لم يبرزوا ضميره اجراء لمفردات المضارع مجرى واحدا في عدم ابراز الضمير
ولعل هذا هو الذي حمل الاخفش على ان قال الياء في تضربين ليس بضمير بل حرف تانيث كما قيل في ياء الذي
والضمير فيه لازم الاستتار اولانا استنكروا الحكم بكون ضمير المفرد اثقل من ضمير المثنى مع ان القياس
يقتضي ان يكون اخف واما افعل امرا ولا تفعل نهيا فحكمهما حكم تفعل للمخاطب لان الامر والنهي
ماخوذان من المضارع كما يجي في قسم الافعال ومذهب المازني ان الحروف الاربعة في المضارع والامر
اعني الالف في المثنيات والواو في جمع المذكر والياء في جمع المؤنث علامات كالف الصفات وواوها
في نحو ضاربان وحسنون وهي كلها حروف والفاعل مستكن عنده ولعل ذلك حملا للمضارع على اسم الفاعل
واستكنان لوقوع الفاعل في الكلمة فاعلها اي النون واما الضماير المرفوعة في الصفات اعني اسم الفاعل
واسم المفعول والصفة المشبهة فلم يبرزوها لانها غير عريقة في اقتضاء الفاعل بل اقتضاؤها له لمشابهة
الفعل فلم يظهر فيها ضمير الفاعل وكذا اسماء الافعال والظروف على راي ... وايضا الالف في والياء
في مثنيات الاسماء وجموعها الجامدة كالزيدان والزيدون حروف زيدت علامة للمثنى والمجموع بلا خلاف فجعلت
مثنيات الصفات وجموعها على نهج مثنيات الجامدة وجموعها لان الصفات فروع الجامدة لتقدم
الذوات على صفاتها فصارت الالف علامة المثنى والواو علامة الجمع فلم يمكن ان يوصل الف الضمير
وواوه بالمثنى والمجموع لئلا يجتمع الفان وواوان فاستكن الضمير اي الالف في المثنى والواو في
المجموع والدليل على ان الالف والواو الظاهرين ليسا بضميرين انقلابهما بالعوامل نحو لقيت ضاربين
وضاربين والفاعل لا يتغير بالعوامل الداخلة على عامله نحو فيك جاني زيد راكبا غلامه فلم يعمل جاني في
غلامه وكذا سكن النون في ضاربات ومضروبات تبعا لاستتار الضمير في جمع المذكر اذ هو الاصل
واذا استتر في المثنى والمجموع فالاستتار في مفرداتهما اولى فلزم الاستتار في الكل فلا ترى الفاعل
ضميرا بارزا في الصفات الا في نحو اقايم هما وما قايم انتما واما في نحو زيد عمرو ضاربه هو فالمنفصل
ليس بفاعل بل هو تاكيد له كما يجي ثم لما فرغوا من وضع المرفوع المتصل في الافعال والصفات
اخذوا في وضع المرفوع المنفصل فقالوا انا للمتكلم المذكر والمؤنث وقد تبدل همزتها هاء نحو هنا
وقد تمد همزته نحو آنا فعلت وقد تسكن نونه في الوصل وهو عند البصريين همزة ونون مفتوحة والالف
يؤتى بها بعد النون في الوقف لبيان الفتح لانه لولا الالف لسقطت الفتحة للوقف فكان يلتبس بان الحرفية
لسكون النون فلذا يكتب بالالف لان الخط مبني على الوقف والابتداء وقد يوقف على نونها ساكنة في قل

بين فتحها وقفا بهاء السكت قال حاتم مكذا فزدي أنه قال ان كنت ادري فعلي بدنة من كثرة التخليط في من أنه
وبنو تميم يثبتون الالف في الوصل ايضا في السعة وغيرهم لا يثبتونها في الوصل الا ضرورة كقوله
انا سيف العشيرة فاعرفوني حميدا قد تذريت السناما وجا في قراءة نافع اثبات الالف اذا كان قبل همزة المفتوحة
او المضمومة دون المكسورة قال ابو علي لا اعرف فرقا بين الهمزة وغيرها فالاولى ان لا يثبت الالف وصلا
في موضع ومذهب الكوفيين ان الالف بعد النون من نفس الكلمة وسقوطها في الوصل في الاغلب مع فتح النون
او سكونه ومعاقبة هاء السكت له وقفا دليلا على الزيادة وكونه لبيان الحركة وقفا ونحن للمتكلم مع غيره
مثلنا في المرفوع المتصل في صلاحيته للمثنى والمجموع والعلة كالعلة وتحريكه لالتقاء الساكنين وضمه لانه
ضمير مرفوعا واما الدلالة على المجموع الذي حقه الواو واما انت الى انتن فالضمير عند البصريين
أنْ واصله انا وكانّ أنا على ضمير صالح لجميع المخاطبين والمتكلم فابتدأوا بالمتكلم وكان القياس
ان يثبتوه بالتاء المضموم نحو انت الا ان المتكلم لما كان اصلا جعلوا ترك العلامة له علامة ويثبتوا
المخاطبين بما اخر فيه فصلا كالاسمية في اللفظ وفي التصرف ومذهب الفراء ان بكماله اسم والتاء
من نفس الكلمة وقال بعضهم ان الضمير المرفوع هو التاء المتصرفة كانت مرفوعة متصلة فلما ارادوا
انفصالها دعموها بان استقل لفظا كما هو مذهب الكوفيين وابن كيسان في اياك واخواته وهو الكاف
المتصرفة كانت متصلة فارادوا استقلالها لفظا بتصيير منفصلة فجعلوا ايا عمادا لها فالضماير
هي التي تلي ايا وايا عماد لها وما ارى هذا القول بعيدا من الصواب في الموضعين وقالوا في الغايب هو
وهما وهم وهي وهما وهن فالواو والياء في هو وهي عند البصريين من اصل الكلمة وعند الكوفيين
للاشباع والضمير هو الواو وحدها بدليل التثنية والجمع فانك تحذفهما فيهما والاول هو الوجه
لان حرف الاشباع لا يتحرك وايضا حروف الاشباع لا تثبت الا ضرورة وانما حركت الواو والياء
لتصير الكلمة بالفتح مستقلة حتى يصح كونها ضميرا منفصلا اذ لولا الحركة لكانتا كانهما للاشباع
على ما ظن الكوفيون الا ترى انك اذا اردت عدم استقلالهما سكنت الواو والياء نحو انه وبه
وكان قياس المثنى والجمع على مذهب البصريين هوا وهوم وهين فخفف بحذف الواو والياء
والكلام في زيادة الميم وحذف الواو في هم وزيادة النون في جمع المونث على ما ذكرنا في المتصل سواء
وهذه الضماير المرفوعة المنفصلة يشترك فيها الماضي والمضارع والامر والصفات وليست
كالمرفوعة المتصلة فانه لا شركة بين الماضي والمضارع منها الا في الالف والواو والنون كما ذكرنا
سوى ما ضرب الاسم وما نصبه الا انا وامثالهما وتسكينها هو وهي بعد الواو والفاء ولام
الابتداء جايز كما جاء في التصريف وقد يسكن بعد كاف الجر ايضا شاذا وقد تحذف الواو والياء
اضطرارا كقوله فبيناه يشري رحله قال قايل لمن جمل رخو الملاط نجيب وقوله دار لسعدى
اذه من هواكا وسكنهما في جنس واحد ويشددهما همدان قال وان لساني شهدة يشتفى بها
وهو على من صبه الله علقم ثم لما فرغوا من وضع المرفوع شرعوا في وضع المنصوبات لان النصب
علامة للفضلات بلا واسطة والجر علامتها بواسطة فاشتركوا المتصل المنصوب لتقدمه على منفصله
وتركوا بينه وبين المجرور كما في نعيد فوضعوا للمتكلم بها ياء اما ساكنة او مفتوحة كما ذكرنا في

في المتكلم مع غيره نا كما كان في متصل المرفوع والكاف للمخاطب مثل التاء في التصرف نحو ك كما كم ك كما كن وقد
يلحق كاف المذكر اذا اتصلت بها الضمير الغايب وبكاف المجموع ياء حكى سيبويه اعطيتكيه واعطيتكيها تشبيها للكاف
بالتاء نحو اعطيتيها واعطيتيهو قال ابو علي وقد يلحق الياء تاء المونث مع الهاء قال رميتيه فاصبت وما
اخطأت الرمية وربما كسرت الكاف في التثنية والجمعين بعد ياء ساكنة او كسرة تشبيها لها بالهاء بكما وبكم
وبكن وعليكما وعليكم وعليكن والكلام في حذف واو عليكمو واسكان الميم كما مضى في نحو ضربتم ولما ارادوا
وضع المتصل الغايب من هذا القسم اخذوا من المرفوع المنفصل الغايب بحذفوا حركة الواو والياء
من هو وهي وقلبوا الياء في المؤنث الفا قاصدها لان ضمير المذكر اذا انكسر قلب واوه ياء نحو به لما يذكره
مخافة الالتباس المذكر بالمونث بالمذكر وحركة ها المذكر ضم الا ان يكون قبلها ياء وكسرة فان كان
قبلها احدهما فاهل الحجاز يبقون ضمتها ويقولون بهو ولديهو وغيرهم يكسرونها وعلته ان الهاء
حرف خفيف فهو اذن حاجز غير حصين فكان الواو الساكنة وليت الكسرة او الياء فقلبت ياء
وكسرت الهاء لاجل الياء بعدها وان كان الساكن غير الياء فضم الهاء متفق عليه الا ما حكى ابو علي ان ناسا من
بكر بن وايل يكسرونها في الواحد والمثنى والجمعين نحو منه ومنهما ومنهم ومنهن اتباعا هذا هو الكلام
في حركة الهاء واما الكلام في اشباع حركتها وتركه فنقول نظر في ها المذكر فان وليت المتحركة اشبعت
حركتها نحو بهي ولهو وضربهو وغلامهو فيتولد من الضم واو ومن الكسر ياء وهو عقيل وكلاب
يجوزون حذف الوصل اي الواو والياء بعد المتحرك اختيارا مع ابقاء ضم الهاء وكسرها نحو به وغلامه
ويجوزون تسكين الهاء ايضا كقوله فبت لدي البيت العتيق اريغه ومطواي مشتاقان له ارقان
وغيرهم يجوزونها اي اختلاس الحركة وحذفها لضرورة الشعر لا اختيارا وان وليت ها المذكر ساكنا فحرف
لين كان الساكن كعليه او غيره كمنه فالمختار اختلاس الحركة اي ترك الوصل لان الهاء حرف خفي فكانا قلنا التقى
الساكنان وابن كثير يصل مطلقا نحو عليهي ومنهو ونحوهما فصل منا نحو في ها المذكر الذي بعد
الكسرة او الياء باعتبار ضمها وكسرها واختلاسها ووصلها اربع لغات والكسر اكثر واشهر
لانه وفي كسرها من غير وصل نحو به ومنه بعد الهاء اكثر منه بعد الكسر لان في الاول شبه التقاء
الساكنين والثانية كسرها مع وصلها ياء نحو بهي وعليهي وهو بعد الكسر اشهر منه بعد الياء لما ذكرنا
الثالثة ضم الهاء بلا واو نحو عليه وبه الرابعة ضم الهاء مع الواو نحو عليهو وبهو وفيهما اذا كان بعد الكسرة
لغة خاصة وهي اتمام كسر الهاء شيا من الضمة بلا وصل وان حذف قبلها المذكر حرف لين جزما نحو لم
يصله او وقفا نحو فالقه واعزه جاز اشباع حركة الهاء اعتبارا بالمتحرك قبلها في اللفظ وجاز اختلاسها
اعتبارا بالساكن المحذوف قبلها حذفا عارضا وجاز اسكان الهاء اجراء للوصل مجرى الوقف وقد قرئ
بها كلها في الكتاب العزيز واما الهاء في المثنى والجمعين فان كان قبلها فتحة او ضمة في مضموم لا غير نحو لها
وغلامهم وان كان الف او واو او ساكن صحيح فكذلك الا ما حكى ابو علي من نحو منهما منهم واضربهما
اضربهم على ما مضى للاتباع وعدّ الحاجز غير حصين لسكونه وان كان قبلها كسرة او ياء في قال في
الواحد بهي وعليهي وهم اهل الحجاز قال في المثنى والجمعين ايضا بضم الهاء نحو غلاميهما وغلاميهن
وبغلاميهما وبغلاميهم وبغلاميهن وحمزة وحده بالضم في جمع المذكر ثلاث كلمات عليهم واليهم ولديهم قبل

ذلك لكون الباقي بدلا من الالف فاعطي حكم اصلها وقد جاء علاه والاه ولداه على الاصل وكان يجب على هذا
المقبل ان يراعى في الواحد والمثنى وجمع المونث علاه عليهما عليهن ولم يقرا ولعل ذلك لاتباع الاثر وبنو اهل
الحجاز يكسرون الهاء في المثنى والجمعين مطلقا كما في الواحد وهو الاشهر هذا كله في حركة الهاء واما ميم الجمع التي
بعد الهاء المكسورة فلا يخلو من ان يقف عليها اولا فان وقفت عليها فلا بد من تسكين الميم بعد حذف صلتها وكذلك
جميع الضماير يحذف صلتها في الوقف نحو ضربه وبه وبكم الا الالف في ضربتها وان لم يقف عليها فلا يخلو
ان يكون بعدها متحرك او ساكن فان كان بعدها ساكن فكسر الميم لاتباع كسر الهاء ولالتقاء الساكنين اقيس
نحو بهم ومنهم امراتين وعليهم الذلة على قراءة ابي عمرو وباقي القراء على ضم الميم نظرا الى الاصل وان كان بعدها
متحرك فالاسكان اشهر نحو عليهم غير المغضوب عليهم وبعضهم يتبع ضم الميم نحو عليهمو غير المغضوب لقراءة
ابن كثير واشباع الكسر في مثله اقيس للاتباع فصار للميم بعد الهاء المكسورة خمسة احوال الحالتان قبل
الساكن الكسر والضم حالتان مع اختلاس اي ترك الوصل وثلث قبل المتحرك السكون واشباع الضم واشباع
الكسر وان كان الميم بعد الهاء المضمومة في نحو بهم وعليهم في لغة اهل الحجاز وفي غلامهم ولهم وقفا فهم على الهو
متفق عليه وفي نحو منهم على الاشهر وكذا في انتم وضربتم وغلامكم فلها خمسة احوال حالتان قبل الساكن الضم
وهو الاقيس والاشهر للاتباع والنظر الى الاصل والكسر نظرا الى الساكنين وهو في غاية القلة ومنعه
ابو علي وثلاث قبل المتحرك الاولى الاسكان وهو الاشهر الثانية ضمها ووصلها بواو والثالثة ومنعه المحققون
بهم قبلها ما كسرة او بكسر الميم ووصلها بياء نحو عليهمي وبهمي فكسر الميم لمجانسة اليا والكسرة قبل الهاء
وقلب الواو يا لاجل كسر الميم ومنعها ايضا ابو علي ثم لما فرغوا من وضع المنصوب المتصل اخذوا في وضع
المنصوب المنفصل فجاوا بايا متلوا بصيغ ضمير المنصوب المتصل واختلف النحاة فقال سيبويه
والخليل والاخفش والمازني وابو علي ان الاسم المضمر هو ايا الا ان سيبويه قال ما يتصل به بعد حرف
يدل على احوال المرجوع اليه من التكلم والغيبة والخطاب لما كان ايا مشتركا كما هو مذهب البصريين
في التا بعد ان في انت وانت وانتما وانتم وانتن وقد مضى وقال الخليل والاخفش ما يتصل به اسماء اضيف
ايا اليها لقولهم اياه واياى الشواب وهو ضعيف لان الضماير لا يضاف وقال الزجاج والسيرافي
ان ايا اسم ظاهر مضاف الى المضمرات كان اياك بمعنى نفسك وقال قوم من الكوفيين اياك واياه و
اياي اسماء بكمالها وهو ضعيف اذ ليس في الاسما الظاهرة ولا المضمرة ما يختلف آخره كافا وهاء
وياء وقال بعض الكوفيين وابن كيسان من البصريين ان الضماير هي اللاحقة بايا وايا دعامة لها لتصير
بها منفصلة وليس هذا القول ببعيد من الصواب كما قررنا في انت وقد تبدل همزة ايا وقد تبدل
الهمزة مفتوحة او مكسورة هاء ثم حملوا ضمير المجرور على المنصوب لان المجرور مفعول لكن بواسطة
وحملوه على لفظ المنصوب المتصل بوجوب كون المجرور متصلا على ما مضى فضمير المجرور مثل
ضمير المنصوب المتصل سواء قوله فالمرفوع المتصل خاصة يستتر في الماضي للغايب والغايبة
وفي المضارع للمتكلم مطلقا والمخاطب والغايب والغايبة وفي الصفة مطلقا اقول
اعلم انه لا يستتر من المضمرات الا المرفوع لان المنصوب والمجرور فضلة لانهما مفعولان والمرفوع
فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا في باب الضماير المتصلة التي وضعها للاختصار استتار الفاعل لان

الفاعل وخاصة الضمير المتصل كجزء الفعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في آخر الكلم المنتهي في
بني ويكون فيما ابقي دليل على ما القي كما مضى في الترخيم وعلم استتاره فيما يستتر فيه قد مضت ولا يظهر اصلا
الضمير المتصل في غايب الماضي وغايبته وفي المضارع في افعل ونفعل ويفعل وتفعل مخاطبا وغايبة
وافعل وفي جميع الصفات واسماء الافعال والظروف وفي خمسة منها لا يظهر الفاعل لا ظاهرا ولا
مضمرا وهي افعل ونفعل وتفعل مخاطبا وافعل امرا واسم فعل الامر مطلقا اي في الواحد والمثنى و
المجموع وما يظهر في نحو اسكن انت وزوجك تاكيد للمستتر لا فاعل بدليل انك لا تقول افعل الا انا ولا
نفعل الا انت وفي فعل وفعلت ويفعل وتفعل الغايبة يظهر الفاعل المظهر والضمير المنفصل نحو ضرب
زيد وما ضربت الا هي وتضرب هند وما تضرب الا هي وكذا في الصفة المفردة نحو اقايم الزيدان وما قايم
هما وكذا في الظرف عند ابي علي اذا اعتمد نحو افي الدار زيد وما في الدار هو وكذا في اسم الفعل اذا كان
خبرا نحو يظهر الفاعل الظاهر نحو هيهات زيد والضمير المنفصل نحو هيهات هما قوله
ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل وذلك بالتقديم على عامله او بالفصل لغرض او بالحذف او بكون
العامل معنويا او حرفا والضمير مرفوع او بكونه مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له نحو اياك ضربت
وما ضربك الا انا واياك والشمس وانا زيد وما انت قايما وهند زيد ضاربته هي اقول
اعلم ان اصل الضماير المتصل المستتر لانه اخصر ثم المتصل البارز لعدم خوف اللبس لا ستتاره لكونه اخصر
من المنفصل ثم المنفصل عند تعذر الاتصال فلا يقال ضرب انا لان ضربت مثله معنى واخصر لفظا
اقول الضمير المرفوع والمنصوب كما مر ان يكونا منفصلين ومتصلين دون الضمير المجرور فلنذكر
مواقعهما فنقول ان الاصل في المتصلين المرفوع والمنصوب ان يتصلا بالفعل لان المتصل كما مر كالجزء
الاخير من الكلمة التي قبلهما وكون الشي كجزء الكلمة انما اذا كانت مقتضية لها بالاصالة ومن حيث الذات
والفعل مقتض للمرفوع كذلك ومن ثم لا يخلو فعل منه ولهذا لم يجعل الضمير المرفوع كالجزء الاخير منه الا الذي
ما يرفع لفظا بالابتداء عند البصريين ولا يصح اتصال المرفوع به لان المتصل كالجزء من الكلمة المتقدمة و
الابتدا معنى وليس بكلمة واما مبتدا وخبر كما اخترنا في اول الكتاب والمبتدا اسم وليس الاسم في اقتضاء
المرفوع كالفعل اذ ليس كل اسم رافعا والخبر اما اسم واما جملة وليس المرفوع من لوازم اصلهما وما
ما الحجازية فليست ايضا كالفعل في طلب المرفوع اذ هو حرف نفي ودخوله على الفعل اولى ومن ثم
كان النصب في ما زيدا ضربته اولى من الرفع وايضا عملها الرفع بالمشابهة لا بالاصالة واما ان و
اخواتها فالاسم المرفوع بها لا يجوز اتصاله بها نحو ان زيدا انت لما عرفت فلم يكن المضمر المرفوع بهذه
الاشياء الا منفصلا واما اسم الفاعل واسم المفعول او الصفة المشبهة او المصدر او اسم الفعل
او الظرف والجار والمجرور فهي ايضا لا يرفع بالذات بل بالحمل على الفعل ويتصل المرفوع من هذه الاسماء
بغير المصدر لكن بشرط الاستتار كما يجي وكذا تقول الفعل هو المقتضي للمنصوب بالاصالة كما ان
ما ينصب الضماير وان واخواتها وما الحجازية نحو ما زيد اياك واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر
واسم الفعل انما ينصب بمشابهة الفعل وكان حق المنصوب ايضا ان لا يتصل الا بالفعل او الاسماء
المشبهة له كالمرفوع لطلب الفعل له بالذات والبواقي بالحمل عليه لكنه لما جاز في الاصل اي الفعل ان
يتصل به مع استغنايه عنه لكونه فضلة جاز اتصاله بغير الفعل ايضا اذ شابهه كما يجي فاذا تقرر هذا

قلنا الضمير المرفوع والمنصوب اما ان يحول بينهما الفصل او غيره وفي الاول يجب انفصاله لعامله الا في
مواضع الاول اذا تقدم على عامله ولا يكون الا منصوبا نحو اياك نعبد الثاني اذا كان العامل محذوفا نحو
قولك ان اياه ضربته وان انت ضربت ونحو اياه لمن قال من اضرب وقد مر في باب التحذير ان اياك والاسد
من باب تقدم المفعول على ناصبه وانما لزم الانفصال في الموضعين لانه لا يمكن ان يكون كالجزء لاحد من العامل
المحذوف او المؤخر الثالث اذا فصل عن عامله لغرض لا يتم الا بالفصل وذلك في مواضع منها ان يكون
تابعا اما تاكيدا نحو اسكن انت وزوجك وهنتك اياك او بدلا كقولك بعد ذكر زيد احسنت زيدا اياه
او عطف نسق نحو جاني زيد وانت ولا يقع الضمير وصفا كما تقدم ومنها ان يقع بعد الا نحو ما ضربت الا
اياك وما ضرب الا انا واما قوله وما نبالي اذا ما كنت جارتنا الا يجاورنا الاك ديار فشاذ لا يقاس عليه
وكذا اذا وقع بعد معنى الا كقوله كانا يوم قري انما نقتل ايانا ومنها ان يلي اما نحو ما جاني اما انت او زيد
ورايت اما اياك او عمروا والغرض منها افادة الشك من اول الامر ومنها ان يكون ثاني مفعولي
اعطيت وعلمت ويورث اتصال الضمير التباسه بالمفعول الاول كما اذا اخبرت عن المفعول
الثاني في علمت زيدا اباك واعطيت زيدا عمروا قلت الذي علمت زيدا اياه ابوك والذي اعطيت زيدا
اياه عمرو ولا يجوز ان تقول الذي علمته زيدا ولا الذي اعطيته زيدا لانه يلتبس المفعول الثاني بالاول
فاما ان لم يلتبس فالانفصال في باب اعطيت اولى والاتصال في باب علمت كما اذا اخبرت عن المفعول
الثاني في اعطيت زيدا درهما فقولك الذي اعطيته زيدا درهم اولى من قولك الذي اعطيت زيدا اياه
درهم لانك تقدر على المتصل بلا مانع من جهة اللفظ والمعنى ومن جهة المنفصل فتوطيه لانه لا التبس
في المفعولين اللذين يحصل فيهما اللبس بالاتصال نحو اعطيت زيدا عمروا واذا اخبرت عن الثاني في
علمت زيدا قايما فقولك الذي علمت زيدا اياه قايم اولى من قولك الذي علمته زيدا قايم وذلك
للتوطيه المذكورة ولرعاية اصل المفعول الثاني اذ العامل فيه في الاصل ما يجب انفصاله عنه كما في قولك
اياه على ما يجي وان كان الضمير مع غير الفعل فاما ان يكون مرفوعا او منصوبا فالمرفوع لا يكون
الا منفصلا اذا كان مبتدا او خبرا او ضمان واخواتها او اسم ما الحجازية واما اذا ارتفع باسم الفاعل
او المفعول او الصفة المشبهة او اسم الفعل او الظرف او الجار فان فصل عن عامله لغرض لا يتم الا
بالفصل كما ذكرنا في الفعل وجب انفصاله نحو زيد قايم اخوه وانت وضارب انا هو واخواتك
ومبهات زيد هو انت ومررت برجل في الدار اخوه وانت ومثله الضمير البارز بعد الصفة اذا
جرت على غير من هي له فانه تاكيد للضمير المستتر فيها لا فاعلها كما في اسكن انت وزوجك وذلك انك تقول مطردا
نحو الزيدون ضاربوهم نحن والزيدان الهندان ضاربا هما هما وقد عرفت ضعف نحو جاني رجل قاعد
غلامه وكذا يجب انفصال المرفوع بالصفة والظرف اذا كانا مع المرفوعين جملتين وذلك اذا اعتمدا
على همزة الاستفهام وحرف النفي نحو ما قايم انتما واقايم هما وافي الدار انتما عندك على ما يجي وذلك لانه
تعرض لهما اذن كونهما مع مرفوعيهما جملتين فاعتبر المرفوع لكونه احد جزئي الجملة فاظهر اذن ليحفظ
في قابلة كانها احد جزئي الجملة وبينه اذا لم يكن كذلك بخلاف اسم الفعل فان الضمير المرفوع احد جزئي الجملة
ابدا فلم يحتج الى الفرق فاطرد استكنان الضمير فيه على ما هو حقه لمشابهة الفعل كما يجي فان لم ينفصل الضمير عن
عامله ولم يرتفع بالصفة والظرف المعتمدين على ما مر وجب اتصال المرفوع بها لكونه اسم الفاعل واسم المفعول

والصفة المشبهة واسم الفعل والظرف والخبر سادة مسد الافعال من حيث حاجة الى الضمير كالحاجة
الفعل في تعديه بالفعل الى ان ذلك لا يكون هذا المتصل بهذه الاشياء الا مستكنا لكونها اضعف من
الفعل في اقتضاء المرفوع اذ هي فروع عليه في ذلك فلم يجعل المرفوع بها كالجزء منها كما في الظاهر كما حصل
في الاصل الذي هو الفعل كذلك واما الضمير المرفوع بالمصدر فلا يكون الا منفصلا وان قلنا بلا فصل لانه
لا يتصل بالفعل الا مع ضميره ان تقول عجبني ضرب انت زيدا اذا لم تضف والاضافة اكثر لان الكلام معها اخف
واعجبني الضرب انت زيدا هذا كله في الضمير المرفوع مع غير الفعل اذا كان الضمير المنصوب مع غيره فان كان
العامل مما وجب انفصاله عن المنصوب وضعا كما لمجازاة نحو ما زيد اياك او فصل بينهما لغرض لا يتم الا
بالفصل وجب انفصاله كما ذكرنا في ضمير الفعل نحو ما انا ضارب الا اياك وانا ضارب اما اياك واما
زيدا وانا ضاربك اياك وان لم يكن كذلك فلا يخلو ان يكون الناصب حرفا او اسم فعل ومصدرا او صفة فالحرف
يجب اتصال الضمير به نحو انك قايم وانك في الدار ولا تقول ان في الدار اياك وكذا يجب الاتصال باسم الفعل
كقوله تراكها من ابل تراكها وتقول رويده وحيهله وحكى يونس عليكني وانما وجب الاتصال في
الضميرين لما ذكرنا من ان المنفصل لا يجي الا عند تعذر المتصل وجاز ايضا الانفصال فيما اتصل به الكاف من
اسماء الافعال نحو رويدكه ورويدك اياه وعليكه وعليك اياه تشبيها بنحو اعطاك اياه كما يجي وان لم يكن
الكاف ذلك المكان واما المصدر فان كان منونا لم يتصل المنصوب به للتضاد بين التنوين الدال على
تمام الكلمة والضمير المتصل الدال على عدم تمامها تقول اعجبني ضرب اياك والاضافة اكثر ولا يمتنع
على ما هو مذهب الاخفش في نحو ضاربك وضاربوك ان يكون حذف النون في ضربك ايضا
للمعاقبة لا للاضافة فيكون الضمير منصوبا وان كان المصدر ذا لام فلا بد من انفصال الضمير بعده نحو
اعجبني الضرب اياك لمعاقبة الالف واللام للتنوين في تمام الكلمة وجوز الاخفش الضربك والضمير
منصوب واما اسما الفاعل والمفعول في اتصال الضمير المنصوب بهما منونين كانا او لا فخلاف
كما مضى في باب الاضافة واتصاله بهما اولى من اتصاله بالمصدر لكون مشابهتهما للفعل اكثر من
مشابهة المصدر له تقول ضاربك وضارب اياك والضاربك والضارب اياك والمعطيك والمعطي اياك
ومعطي اياك ومعطاك واما الظرف والجار فلكونهما قائمين مقام الفعل اللازم لا يجي ضمير
منصوب بهما ولنشرع الى شرح ما يحتاج الى الشرح من كلام المصنف قوله او بالفصل لغرض احتراز من
نحو ضرب زيد اياك فانه لا يجوز ذلك مع وجود الفصل وذلك لان الفصل لا غرض فيه اذ قولك ضربك زيد
بمعناه فان قلت اليس ذكر الفاعل قبل المفعول مفيدا ان ذكر المفعول ليس باهم ولو ذكرت المفعول
قبل الفاعل افاد ان ذكر المفعول اهم قلت تقديم المفعول على الفاعل لا يفيد ذلك بل افاد كون ذلك
لا تاع الكلام بل يقال ان تقديم المفعول على الفعل يفيد كونه اهم والاولى ان يقال انه يفيد التخصيص
كقوله بل الله فاعبد اي لا تعبد الا الله وكذا تقول في المفعول المطلق ضربته زيدا اي ضربت زيدا ضربا
ولا تقول ضربت زيدا اياه وكذا تقول يوم الجمعة صمته نصبته زيدا ولا تقول نصبت زيدا اياه والمحكي
قوله ظننت اياهم الارض فضرورة قوله او بكونه مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له قد ذكرنا انه
ليس مسندا اليه الصفة بل هو تاكيد للمسند اليه ثم نقول انما ابرز هذا الضمير تاكيدا اذ اجريت الصفة على غير

من جهة ويعني بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ويعني بالجري ان يكون صفة نحو مررت
هند برجل ضاربته هي او حالا نحو جئتماني وجاني زيد ضاربته انتما او صلة نحو الضاربه انت زيد
او خبرا نحو زيد هند ضاربها هو وهو معمول اذا اختلفا اجري عليه متحمل الضمير المؤكد وما هو له اي الافراد
او فرعيته اعني التثنية والجمع في التذكير او فرعه اي التانيث فلا لبس سواء المتحمل للضمير صفة او فعلا
نحو زيد هند ضاربته هو وتضربها فلو لم يات بالضمير في ضاربها ايضا لعلم ان الضارب لزيد
لا لهند وان اتفقا في الافراد او فرعيه وفي التذكير او فرعه فان اتفقا في الغيبة ايضا فاللبس حاصل
فيما كان المتحمل وصفا ولا يرتفع ذلك اللبس بالاتيان بالمتصل نحو زيد عمرو ضاربه هو او ضربه هو
والزيدان العمران ضارباهما هما او يضربانهما هما وكذا في المؤنث والجمعين وان اختلفا في الغيبة
والخطاب والتكلم فاللبس منتف في جميع الافعال نحو انا زيد ضربته او اضربه والزيدان نحن ضربانا
او يضرباننا وهند انا ضاربتها او تضربني الا في غايبة المضارع مع المخاطب وفي غايبته مع
المخاطبة نحو انت هند تضربها وهند انت تضربك وانتما الهندان تضربانهما والهندان انتما تضربانكما
فان اللبس حاصل ههنا ويرتفع بابراز الضمير واما الصفة فاللبس حاصل في جميعها مع اختلاف
المذكور ويرتفع بابراز الضمير نحو انا زيد ضاربه انا ونحن الزيدان ضاربهما نحن والزيدون نحن
ضاربوهم وكقول المؤنث انا هند ضاربتها انا فلما رفع المنفصل اللبس في هذه الصورة
طرد الاتيان به عند البصريين في صور الصفة الثلث اعني اذا كان لبس ويرتفع بالضمير واذا
كان ولم يرتفع واذا لم يكن واما الكوفيون فاجازوا ترك التاكيد بالمنفصل في الصفة ان امن
اللبس نحو هند زيد ضاربته قال وان امرأ اسرى اليك ودونه من الارض موماة وبيداء
سملق لمحقوقة ان تستجيبي لصوته وان تعلمي ان المعان موفق وكذا اذا لم يرتفع بالضمير في
لا يتصل في مذهبهم واما الفعل فقد اتفقوا كلهم على انه لا يجب تاكيد ضميره البس او لم يلبس لان
التاكيد فيه لا يرتفع اللبس الا في اربع مواضع فقط كما مر وهي انت هند تضربها وانتما الهندان
تضربانهما وهند انت تضربك والهندان انتما تضربانكما بخلاف الصفة فان رفع اللبس بالتاكيد ضمير
حاصل فيها في كل موضع اختلف فيه من جرت عليه ومن هي له غيبة وخطابا وتكلما فان قلت
المفعول مع هذا الاختلاف رافع اللبس في نحو قولك انا زيد ضاربه بالهاء يعرف ان زيدا
ضاربا مثلا لي انا اذ لو كان مسندا الى زيد لقلت انا زيد ضاربي فلم لم يكتفوا به قلت لما
كان مثل الضمير لم يوت به لمجرد رفع اللبس وكان مما يجوز حذفه خيف الالتباس على تقدير حذفه
فان لمجرد رفع اللبس ضمير لا يجوز حذفه قوله واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا
فان كان احدهما اعرف وقدمته فلك الخيار في الثاني نحو اعطيتكه وضربك ولا فهو منفصل مثل
اعطيته اياك او اياه اقول اذا ولي ضميران عاملا فان كان الثاني تابعا فلا بد من اتصال
الاول وانفصاله نحو اسكن انت وربك اياك لان التابع ليس من مطلوبات الفعل حتى يتصل ويكون
كاحد اجزايه وان لم يكن فان كان احدهما مرفوعا متصلا فالواجب تقديمه على المنصوب لما ذكرنا من ان
المتصل المرفوع يتوغل في الاتصال ويصار كجزء الفعل حتى يسكن له لام الكلمة وكل ضمير وليه ذلك

المرفوع فلا بد من كونه متصلا سواء كان اعرف من ذلك المرفوع نحو ضربتني او لا نحو ضربتك
ان الاعرف هو المتكلم ثم المخاطب ثم الغايب وانما وجب اتصال الثاني لكونه كالمتصل بنفس العامل لان
المرفوع المتصل كالجزء من رافعه على ما مر وان ولي العامل المذكور منصوب متصل لا مرفوع قبله نحو عطاكني
زيد او جاء المنصوب المتصل بعد ضمير مرفوع نحو اعطيتك فالضمير الذي يلي ذلك المنصوب اما ان يكون
انقص مرتبة منه في التعريف او اعرف او مساويا فالاقوى اتصاله عند سيبويه وعند سيبويه يجوز
الاتصال والانفصال نحو اعطاكه زيد واعطاك اياه زيد واعطيتكه واعطيتك اياه وكذا خلتكه
وخلتك اياه وجه اتصاله ان المتصل الاول اشرف منه بسبب كونه اعرف فلا غضاضة على الثاني
بتعلقه بما هو اشرف منه وصيرورته من جملته بالاتصال ووجه انفصاله ان المتصل الاول فضلة ليس
اتصاله كاتصال المرفوع والانفصال في باب خلت اولى منه في باب اعطيت لان المفعول في باب
اعطيت فاعل من حيث المعنى كما مضى في باب ما لم يسم فاعله فكان الثاني اتصل بضمير الفاعل وفي مفعولي
خلت يحصل رايحة المبتدا والخبر اللذين حقهما الانفصال ووجب اتصال اولهما لقربه من الفعل
فلا اقل في الثاني الانفصال رعاية للاصل والثاني اعني الاعرف يجب انفصاله عند سيبويه وحكى سيبويه
عن النحاة تجويز الاتصال ايضا نحو اعطاهوك واعطاهاني قال انما هو شيء قاسوه ولم تكلم به
العرب فوضعوا الحروف غير موضعها واستحسن المبرد مذهب النحاة وانما لم يجز في الثاني الاتصال
ههنا بما عا نظرا الى مجرد كون الاول متصلا واما الثالث اعني المساوي للمتصل المنصوب فيقول
ان كانا غايبين نحو اعطاهوها واعطاهاه قال سيبويه جاز الاتصال وهو عربي لكنه ليس بالكثير
في كلامهم بل الاكثر انفصال الثاني وان لم يكونا غايبين فالمبرد يجيز اتصال الثاني قياسا
على الغايبين ومنعه سيبويه والزم النحاة الفاء بلبن نحو اعطاهوك واعطاهاني نحو بي مختنيه
اي مختبني نفسي وهذا دليل على انهم لا يقولون به وانما كان الانفصال ههنا ايضا المشهور لان انف
الثاني من التعلق بما هو مثله ويصير من تتمته ودونه وانما جاز ذلك في الغايبين لوجود كل
واحد منهما الى ما عاد اليه الاخر خلافا للمخاطبين والمتكلمين اذ يستقبح اجتماع المثلين لفظا
ومعنى هذا كله في الضميرين بعد الفعل واما اذا كانا بعد الاسم والاول منهما مرفوع متصل ولا يكون
الا مستترا كما مر نحو زيد ضاربك فقد ذكرنا قبل جواز اتصال الثاني وانفصاله ايضا نحو ضارب
اياك وان كان الاول مجرورا فان كان الثاني منصوبا فهما اذا كانا بعد الفعل وكلاهما منصوب يعني اذا كان
ما بعد الضمير المجرور انقص تعريفا كان لك فيه الاتصال والانفصال قال فلا تطمع ابيت اللعن فيها و
منعكها بشيء يستطاع وكذا اسم الفاعل نحو معطيكها ويجوز معطيك اياها ومعطيكه اياها فهو
مثل اعطيتكه واعطيتك اياه الا ان الانفصال فيما ولي الضمير المجرور اولى من الانفصال فيما
ولي الضمير المنصوب لان الفعل اقعد في اتصال الضمير به من المصدر واسم الفاعل لانه يطلب
الفاعل والمفعول لذاته وهما لمشابهته وكذا يشذ الاتصال في الثالث فيهما اذا كان الاول ساويا
نحو ضربيهوك وضربهوه قال وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة لضغمهماها يقرع العظم نابها وان
كان بعد الضمير المجرور مرفوع فلا بد من كونه منفصلا سواء كان اعرف من المجرور او انقص او

معا وبا اذا البارز المرفوع المتصل لا ينفصل الا لفصل كما ذكرنا نحو ضربك هو وضربك انا وضربه ولا يكون
الاول منهما منصوبا الا عند هشام والاخفش كما مر في باب الاضافة في نحو ضاربك فحكم الضمير الذي يليه
عندهما حكم الضمير الذي يلي المجرور قوله وليس احدهما مرفوعا لانه اذا كان مرفوعا وجب اتصاله
واتصال الثاني كما تقدم سواء كان الاول اعرف او لا قوله فان كان احدهما اعرف انما شرط لانه لو كان
احدهما اعرف ولم يكن احدهما مرفوعا وجب انفصال الثاني نحو اعطاك اياك وضربه اياك قوله وقدمت
اي قدمت الاعرف لانه اذا كان احدهما اعرف واخرته وليس احدهما مرفوعا وجب ايضا انفصال
الثاني نحو اعطاه اياك فاذا اجتمعت الشروط الثلاثة وهي ان لا يكون احدهما مرفوعا وان يكون احدهما اعرف
وان يكون الاعرف مقدما كان لك الخيار في الثاني وعلل جميع ذلك مفهوم مما قدمناه قوله والا فهو
منفصل اي ان لم يكن احدهما اعرف نحو اعطاك اياك او كان اعرف لكن ليس بمقدم كاعطاك اياي واعطاه
اياك فالثاني منفصل قوله والمختار في خبر كان الانفصال والاكثر لولا انت الى آخرها وجاء لولاك وعساك
الى آخرهما اقول انما كان المختار في خبر كان واخواتها الانفصال لان اسمها في الحقيقة ليس فاعلا حتى
يكون كالجزء من عاملها بل الفاعل في الحقيقة مضمون الجملة لان الكاين في قولك كان زيد قائما قيام زيد لكنه جمع في الاتصال
الناقصة قال عمرو بن ابي ربيعة لئن كان اياه لقد حال بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير وقالت ليت هذا
الدهر يا لا ترى هم عنا ما ليس ابي واباك وقد جاء على الاصل كما حكى سيبويه ليسي وكاني قال عدت قومي
كعهد الطلس اذ ذهب القوم الكرام ليسي وقيل لبعض العرب ان فلانا يريدك فقال عليه رجلا ليسني
وقال ابو الاسود فالا يكنها او تكنه فانه اخوها غذته امه بلبانها ووجه الاتصال كون الاسم كالفاعل والخبر كالمفعول
فكنته كضربته قوله والاكثر لولا انت الى آخرها يعني ان الاولى ان يجي بعد لولا غير المخصوصة ضمير مرفوع منفصل
لانه اما مبتدا او فاعل فعل محذوف او مرتفع بلولا على ما مر في باب المبتدا فيجيء على الاوجه الثلاثة الانفصال
وقد يجي بعدها الضمير المشترك بين النصب والجر لا على ما حكاه منهم وقال هو خطأ والصحيح وروده وكان
قليلا كقوله لولاك هذا العام لم احجج وقوله وكم موطن لولاي طحت كما هوى باجرامه من قلة النيق منهوي
والضمير عند سيبويه مجرور ولولا عنده حرف جر ههنا خاصة قال بل حرف جر يبتدا بعدها ومثل ذلك
ولا يبعد ان يكون لبعض الكلمات مع بعضها حال فيكون لولا الداخلة على الضمير المذكور حرف جر مع انها
مع غيره غير عاملة نحو لولا زيد ولولا انت ومثل ذلك لدن فانها تجر ما بعدها بالاضافة الا اذا وليتها غدوة
فانها تنصبها كما مر وفي قوله نظر وذلك ان الجار اذا لم يكن زايدا كما في بحسبك فلا بد له من متعلق ولا متعلق
في نحو لولاك ظاهرا ولا يصح تقديره وقال السيرافي في الجار والمجرور بعد لولا في موضع الرفع بالابتداء كما في
بحسبك درهم وفيه نظر لان ذلك انما يكون بعد زيادة الجار واذا لم يكن زايدا فلا بد له من متعلق
فيكون مفعولا لذلك المتعلق لا مبتدا وعند الاخفش والفراء ان الضمير بعدها ضمير مجرور ناب عن
المرفوع كما ناب المرفوع عن المجرور في نحو انا كانت وان رجح مذهب سيبويه بان التغيير عنده
واحد وهو تغيير لولا وجعلها حرف جر بخلاف مذهب الاخفش فانه يلزمه تغييران تغيير ضمير الرفع
مذهب الاخفش بان تغيير الضماير بقيام بعضها مقام بعض ثابت في غير هذا الباب بخلاف تغيير لولا
بجعلها حرف جر وارتكاب خلاف الاصل واذا كثر اذا كان مستعملا اهون من ارتكاب خلاف الاصل

غير المستعمل وان قال وكذلك الاولى ان يجي بعد عسى ضمير مرفوع متصل نحو عسيت وعسينا لا منفصل وقد جاء
وقد جاء بعدها الضمير المنصوب المتصل نحو عساك وعساه قال سيبويه عسى محمول على لعل لتقاربهما
معنى لان معناهما الطمع والاشفاق تقول عساك ان تفعل تحمله على لعل في اسم فتنصبه ومنه
مقترنا بان كما كان في الاصل اعني في نحو عسى زيد ان يخرج فيكون الخبر من وجه محمولا على خبر لعل وهو كونه في
محل الرفع ومن وجه مبقى على اصله وهو اقترانه بان لان خبر لعل في الاصل خبر المبتدا ولا يقال انت ان
تفعل فاقتران المضارع بان في عساك ان تفعل لا يناسب خبر لعل وقد يقال عساك تفعل من غير ان وهذا
اكثر من استعمال عسى زيد يخرج وذلك لحمل عسى على لعل في اسم فاجرى مجراه ايضا في طرح ان ليجري مجراه لكن
لم يخرج بالكلية عن اصله فلا يقال عساك خارج كما يقال لعلك خارج وربما يجي خبر لعل مقرونا بان حملا على
عسى في الخبر وصله كما حمل عسى على لعل في اسم وصله قال لعلك يوما ان تلم ملمة وقال بعضهم
الخبر محذوف اي لعلك مهلك ان تلم ملمة اي لان تلم وهذا الاستعمال في لعل كثير في الشعر قليل في النثر وقال سيبويه
... عن اصله والضماير جارية على الفاعل سيما الضمير في عسى كما قال في لولاك وحمل عسى على لعل في نصب الاسم ورفع الخبر
مخصوص بكون الاسم ضميرا كما كان جر لولا لا غيره مخصوصا بالضمير فلا يقال عسى زيدا ان يخرج باتفاق منهم واستدل على
كون الضمير منصوبا بلحوق نون الوقاية في عساني قال ... اذا ما نفا يرعى بعلي وعساني لان نون الوقاية لا
يلحق الياء مع الفعل الا اذا كانت منصوبة وقال الاخفش عسى باق على اصله والضماير المنصوبة بعدها قائمة مقام
المرفوع كما في لولاك وهو كذا انفصل او يتصل منصوب المحل خبر لها كما كان في عسيت ان تفعل وعسيت يفعل وقيل عكس
المبرد وهما في نحو يا ابتا علك او عساك كان اصلهما ان الضمير البارز منصوب بخبرها والاسم مضمر فيها مرفوع
فيكون كقولهم عسى الغوير ابؤسا وهو ضعيف من وجوه احدها ان مجيء خبر عسى اسما صريحا شاذ والثاني انه
لا يتم اذا جاء بعد الضمير المنصوب الفعل المضارع مع ان او مجردا نحو عساك ان تفعل او تفعل الا ان يجعل
ان تفعل بدلا من الكاف بدل الاشتمال اي عسى الامر اياك فعلك ويكون تفعل في عساك تفعل بدلا من الكاف
ويضمر اسم عسى على حسب مدلول الكلام كما تقول في عساك تطلق بالمراد عسى الواصل اياك طالقا او يكون المضارع
بتقدير ان كما في قولهم تسمع بالمعيدي فيكون تفعل بدلا من الكاف كما في عساك ان تفعل وكل هذا تكلف ايضا وفي
ليس لذلك المضمر مفسر ظاهر وايضا لو كان كذا لكان عسى اياك او به كما قلنا في كنت اياك لانه خبر المبتدا والثالث
ان الوجهين المنقولين عنه ان الضمير المنصوب خبر قدم او جاء بعد الفعل فاتصل به كما في ضربك زيد ولا اسم المجرور
كما في قوله يا ابتا علك او عساكا على حسب دلالة الكلام عليه كما حذف في زيد ليس الا اي ليس الا زيدا واما المذكور
كما في قولك عساك ان تفعل وكذا في عساك تفعل بتقدير ان فقيل ان اراد حذف الفاعل اضمارا كما هو الظاهر من نص
فهو الوجه الاول والظاهر انه قصد الحذف الصريح فيكون ذهب مذهب الكسائي في جواز حذف الفاعل كما مر في باب
التنازع ويكون موضع الفاعل المحذوف بعد الضمير المنصوب ويكون عساك ان تفعل بمعنى قاربك الفعل
كما كان عسيت ان تخرج عند النحاة بمعنى قاربت الخروج ولا يكون الاسم والخبر مبتدا وخبرا لان احدهما صفة في
الآخر الا ان يقال رجع احدهما مضافا في الاصل وعساك صاحب ان تفعل كما في نحو في افعال المقاربة
قوله ونون الوقاية مع الياء لازمة في الماضي ومع المضارع عريا عن نون الاعراب وانت مع النون
ولدن وان واخواتها مخير وكثير في ليت ومن وعن وقد وقط وعكسها لعل اقول اعلم ان نون الوقاية

المابرجل الفعل لبقيه من الكسر لان ما قبل ياء المتكلم يجب كسره كما مر في باب الاضافة ولما منعوا الفعل
الجر وكان الكسر من اصل علامات الجر والفتح والياء فرعاه كما مر في اول الكتاب كرهوا ان يدخل الفعل ما يكون
في بعض الاحوال علامة الجر مبالغة في الفرار من الجر ودخولها في نحو اعطاني واعطيني الماطر في الفتات او يكون
مقدرا على الالف والياء لولا النون كما في عصاي وقاضي ودخولها مع نون الاعراب نحو يضربونني ونون
التاكيد نحو اضربنني ومع ضمير المرفوع المتصل نحو ضربتني وبضربتني انما جاز لكون نون الاعراب والتاكيد
والضماير المذكورة كجزء الفعل فلم يحفظوا الفعل من الكسر الذي في نحو قل ادعوا واضرب لان الكسر العارض
للياء اللازم من العارضة لك كسرتين في نحو قل ادعوا اذ الياء لكونها ضميرا متصلا كجزء الكلمة وثانيهما الكلمتين
في نحو قل ادعوا مستقلة فتقول يلزم هذه النون جميع امثلة الماضي ويلزم من المضارع ما ليس فيه نون الاعراب
والذي فيه نون الاعراب من المضارع الامثلة الخمسة يفعلان ويفعلون وتفعلين فيلزم النون غير هذه
الامثلة سواء كان فيه نون الضمير نحو يضربنني او نون التاكيد الخفيفة او الثقيلة اولا وقوله وهل يعني
دارها شديدة لعنت بمحوم الشراب مصرم الاوفي فيه خفيفة والثانية نون الوقاية وانما جاز قيام نون
الاعراب مقام نون الوقاية دون نون الضمير ونوني التوكيد وان كان اجتماع المثلين في الكل حاصلا لان
الاعراب لا معنى له كنون الوقاية اذا اعراب الفعل ليس لمعنى كما هو مذهب البصريين على ما ياتي في قسم الافعال
فكلاهما امر لفظي بخلاف نون الضمير ونوني التاكيد فهذا على مذهب من قال المحذوف نون الوقاية كالخروج
لان النقل جاء منهما لا من نون الاعراب اما على قول سيبويه وهو ان المحذوف نون الاعراب لانها المعهودة
للحذف بالجزم والنصب ولا معنى لها في الفعل اي عدم حذف نون الضمير ونوني التاكيد ظاهر لانها ليست
معرضة للحذف ولها معنى وقد جاء حذف نون الوقاية مع نون الضمير للضرورة قال تراه كالثغام يعل مسكا
يسوء الفاليات اذ فليني ولا يجوز ان يكون المحذوف نون الضمير اذ الفاعل لا يحذف وقد يلتقي نون الاعراب
في نون الوقاية فعلى هذا يجوز مع نون الاعراب ثلثة اوجه حذف احديهما وادغام نون الاعراب في نون الوقاية
واثباتهما بلا ادغام وقرئ قوله تعالى اتحاجوني على الثلثة قوله وكان حذف نون الوقاية من لدن لا يجوز عند
سيبويه والزجاج الا للضرورة وعند غيرهما الثبوت راجح وليس الحذف للضرورة لثبوته في السبع وكان
كان حق لدن ان يذكره المصنف هنا للمحافظة على سكون النون اللازم وانما لم يلحقها في علي والي ولدي وان
كان اخرها ايضا ساكنا سكونا لازما لامنهم من التباس ذلك لكونه حرف علة وذلك ان ما قبل ياء
المتكلم اذا كان الفا او واوا او ياء حركت الياء بالفتح ويبقى ما قبلها على سكونه كما سيجيء في باب الاضافة فلذا
لم يجلبوا نون الوقاية في نحو فتاي ورحاي وعصاي وقاضي في قاض ومسلمي في مسلمين وعشري في
عشرون ومسلمون او عشرين ومسلمين فان قلت فكان يجب ان لا تجلب في نحو يدعوني ويضربونني واضربني
ويرمينني ويضربانني واضربانني واضربنني وان تقولوا يدعي ويضربي ويرمي ولا ضرباي واضربي قلت ذلك
اجراء لباب الفعل مجرى واحدا وحملا للفرع على الاصل لان اصل الفعل هو الصحيح اللام اي الخالي عن الضماير
المرفوعة المتصلة ولو لم يجلب له نون الوقاية لدخله الكسر فحمل عليه ما لم يكن ليدخله الكسر مع علم النون
وهو المعتل اللام والضماير المذكورة قوله وان واخواتها يعني باخواتها ان وكان ولكن واما ليت ولعل
فيجيء حكمها بعدها انما جاز الحاق نون الوقاية بان واخواتها لمشابهتها الفعل على ما يجيء في الحروف والاسماء

منها فصار الحاق النون بها اولى لانها اسماء ولا اجتماع الامثال في ان وان وكان ولكن مع الالحاق وكثرة
استعمالها فيه وهما في ليت المشهور في ليت ان لا يحذف نون الوقاية لا يجوز فيه الا لضرورة الشعر لا في السعة كما
قال سيبويه وعني قال كمنية جابر اذ قال ليتي اصادفه واتلف بعض مالي فيه من وعن وقد وقط
لدن قال الجزولي ان الاثبات فيهما سواء لا نص وعن سيبويه الحذف في هذه الكلمة ضرورة لا يجوز الا في الشعر
قال ايها السائل عنهم وعني لست من قيس ولا قيس مني وقال قدني من نصر الخبيبين قدي ليس الامام
بالشحيح الملحد وانما الحق النون في هذه الكلم لما قلنا في لدن اي للمحافظة على السكون اللازم وانما حوفظ
على السكون اللازم ولم يحافظ على الفتح والضم اللازمين قال سيبويه يقال في لد لدي ولو اضيف الكاف
الجارة الى الياء لقلت ماانت كي لان الاسم والحرف المبنيين على السكون يشابهان الفعل نحو ضرب وبنى
ويحفظ ان من الاسماء المتمكنة بلزومهما السكون الذي لا يرتخي فاجريا مجرى الفعل في الحاق النون
قوله وعكسها لعل اي لعل الحذف مع الحذف اولى لاجتماع اللامات فيه وهي مشابهة للنون وقربه منها في المخرج
وليس بين الاولى والاخيرة من الاحرف ولعل اعني العين والان من لغاتها لعن وكذا الحذف في لعل
اولى من الاثبات وان كان ساكن الآخر مثل قد وقط لكراهة لام ساكنة قبل النون وبعض النطق
ولفظ ليس كليت اعني ان الاثبات معها اولى كما قال عليه رجلا ليسني وجاء ليسي قال اذ ذهب القوم
الكرام ليسي هلا علي عيني وجاء غيري علا علي ولا كثر عصاني ويجوز الحاقها في اسماء الافعال
لاداءها معنى الفعل ويجوز تركها ايضا لانها ليست افعالا في الاصل حكى يونس عليكني وحكى الفراء
مكانكني وقوله وليس حاملني الا ابن حمال شاذ سواء جعلت النون للوقاية او تنوينا كما ذكرنا في
الاضافة وقد ذكر الكوفيون في فعل التعجب اسقاط النون نحو ما اقربي منك وما احسني وما اجملني قال
السيرافي لست ادري عن العرب حكوا هذا ام قاسوه على مذهبهم في ما افعل زيدا لانه اسم عندهم في الاصل
قوله ويتوسط بين المبتدا والخبر قبل العوامل وبعدها صيغة مرفوع منفصل مطابق
للمبتداء يسمى فصلا لانه يفصل بين كونه نعتا وخبرا وشرطه ان يكون الخبر معرفة او افعل من كذا نحو كان زيد هو افضل
من عمرو ولا موضع له عند الخليل وبعضهم يجعله مبتدا ما بعده خبره اقول قوله قبل العوامل نحو زيد
هو القائم قوله وبعدها اي بعد دخول عوامل المبتداء والخبر وهو باب ظن نحو ظننته هو الكريم وباب
ان نحو انه هو الغفور وما الحجازية نحو ما زيد هو القائم وباب كان نحو كنت انت الرقيب قوله صيغة مرفوع
لم يقل ضمير مرفوع لانه اختلف فيه كما يجيء هل هو ضمير اولا ولا يمكن الاختلاف في انه صيغة ضمير مرفوع قوله
مطابق للمبتداء اي في الافراد وفرعيه والتذكير وفرعه والغيبة والخطاب نحو اني انا الله وانه هو
الغفور وانك انت الغفور وربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر لقيامه مقام مضاف غايب كقوله
وكاين بالاباطح من صديق يراني لو اصبت هو المصابا اي يرى مصابي هو المصاب قوله يسمى فصلا
هذا في اصطلاح البصريين قال المتاخرون انما سمي فصلا لانه فصل بين كون ما بعده نعتا وكونه خبرا
لانك اذا قلت زيد القائم جاز ان يتوهم السامع كون القائم صفة فينتظر الخبر فجئت بالفصل ليتعين
كونه خبرا لا صفة وقال الخليل وسيبويه سمي فصلا لفصله الاسم الذي قبله عما بعده بدلالته على انه ليس من
تمامه بل هو خبره وما ل المعنيين الى شيء واحد الا ان الثاني بهما احسن من تقديم والكوفيون يسمونه عمادا

لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط فالغرض
من الفصل في الاصل فصل الخبر عن النعت فكان القياس ان لا يجيء الا بعد المبتدا الخالي من النواسخ او الداخل عليه
فعل القلب لانه اذا دخل على المبتداء كان لاعراب الخبر عن النعت مخالفا اعرابه لاعراب الاسم وانما قلنا كان حق
المبتداء ان يكون معرفة لان الفصل يشبه التاكيد ولا يوكد النكرة بالمعرفة كما مر في باب التاكيد وانما قلنا ان
الفصل يشبه التاكيد لان معنى زيد هو القايم زيد نفسه القايم لكنه ليس تاكيدا لانه يجيء بعد الظاهر والضمير ولا يوكد
الظاهر بالضمير فلا يقال مررت بزيد هو نفسه وايضا يدخل عليه اللام نحو انك لانت الحليم ولا يقال ان
زيدا لنفسه قايم وقد يجمع بين النفس والتاكيد بالضمير لاختلاف لفظيهما فيقال ضربته هو نفسه وضربته اياه
نفسه فيكون مثل قوله تعالى فسجد الملايكة كلهم اجمعون ولا يقال عند سيبويه ضربته هو هو ولا ضربته هو اياه
لاجتماع ضميرين بمعنى واحد واجاز الخليل مع اختلاف الضميرين لفظا اعني ضربته هو اياه لاختلاف اللفظين
ولم يجوز سيبويه بناء على ذلك ظننته هو اياه القايم وان جعلت اولهما فصلا والثاني تاكيدا لان الفصل
كالتاكيد من حيث المعنى كما مر قال فان فصلت بين الفصل والتاكيد نحو ظننته هو القايم اياه جاز لعدم الاجتماع
وانما قلنا كان حق المبتدا الذي يليه الفصل ان لا يكون ضميرا لانه ان كان ضميرا امن التباس الخبر بالصفة لان
الضمير لا يوصف وقلنا كان حق الخبر الذي بعد الفصل ان يكون معرفا باللام لانه اذا كان كذا افاد الحصر المفيد
للتاكيد فناسب ذكر تاكيد المبتداء بالفصل فالمبتداء المخبر عنه بذي اللام ان كان معرفا بلام الجنس فهو
مقصور على الخبر كقوله عليه السلام الكرم التقوى والحسب المال والدين النصيحة اي لا كرم الا التقوى ولا حسب
الا المال ولا دين الا النصيحة لان المعنى كل الكرم التقوى وان لم يكن في المبتداء لام الجنس فالخبر المعرف
باللام مقصور على المبتداء كان اللام في الخبر للجنس نحو انت الحكيم اي لا حكيم الا انت فهو للمبالغة كقولك
انت الرجل كل الرجل او للعهد نحو رايت الكريم وانت الكريم اي الذي رايته الكريم لا غيرك وسواء كان
اللام موصولا نحو انت القايم او زايدا داخلا في الموصول نحو انت الذي قال كذا ثم انه اتسع في الفصل فادخل
حيث لا لبس بدونه ايضا وذلك عند تخالف المبتدا والخبر في الاعراب نحو كان زيد هو القايم وما زيد هو
القايم وان زيدا هو القايم وعند كون المبتداء ضميرا نحو انني انا الغفور الرحيم وعند كون الخبر ذا اللام لا يصلح
لوصفية المبتداء كقولك الذي هو النصيح وعند كون الخبر افعل التفضيل لمشابهته ذا اللام ووجه
المشابهة كونه مخصصا حرفا بعينها افعل التفضيل معناه اعني من وهو ملتبسة به ومتحدة معه كما ان
مخصص ذي اللام حرف متحد معه اي اللام ومن ثم جاز ما تحسن بالرجل خير منك ان تفعل كذا والكون من
التفضيلية كاللام منع اجتماعهما فلا تقول الافضل من زيد كما يجيء في بابه وجوز اهل المدينة مجيء
الفصل بعد النكرة في نحو ما اظن احدا هو خير منك قال الخليل والله انه لعظيم في المعرفة نصبهم اياه
لعواملهم اذا كان مستعملا في المعرفة مع انه قياس كما مر فما ظنك بالنكرة واجاز الجزولي وقوعه بين
افعل تفضيل نحو من زيد هو افضل من عمرو ولست شاهدا اعرف به شاهدا قاطعا نحو رايت خيرا
من زيد هو افضل من عمرو وجوز بعضهم وقوعه قبل مثلك وغيرك نحو رايت زيدا هو مثلك وهو
غيرك وكذا جوز نحو رايت مثلك هو مثل زيد لكون نحو مثلك وغيرك في صورة المعرفة وامتناع دخول
اللام عليهما وكذا جوز بعضهم وقوعه قبل المضاف الى المعرفة نحو اني انا اخوك وجوز بعضهم وقوعه قبل العلم

نحو اني انا زيد فانحو ان كل هذا ادعاء لم يثبت صحتها بشيء من القران وكلام من يوثق به ونحو قوله
اني انا اخوك ليس بنص اذ يحتمل ان يكون انا مبتدا ما بعده خبره والجملة خبر ان بل لو ثبت في كلام يصح الاستدلال به
نحو اظن احدا هو خيرا منك وكان خير من زيد هو افضل من عمرو وان زيدا هو مثلك او غيرك وكان
مثلك هو مثل زيد وكنت انا اخاك وظننتك انت زيدا بنصب ما بعد صيغة الضمير فذلك لحكمنا بكونها
فصلا وانما يثبت ذلك بمجرد القياس والغاء الضمير ليس بامر هين فينبغي ان يقتصر على موضع السماع ولم يثبت
الا بين معرفتين ثانيتهما ذات اللام او بين معرفة ونكرة هي افعل التفضيل وكذا جوز وقوعه قبل المضاف الى
المعرفة كقوله تعالى اني انا اخوك وبعضهم وقوعه قبل العلم اني انا زيد ولو ثبت نحو اظنك انت اخاك و
اظنك انت زيدا لصح قولهم كما ذكرنا سيبويه واجاز المازني وقوعه قبل المضارع لمشابهته للاسم وامتناع
دخول اللام عليه فشابه الاسم المعرفة قال ولا يجوز زيد هو قال لان الماضي لا يشابه الاسماء حتى
كانه امتنع دخول اللام عليه هذا الذي قاله دعوى ايضا بلا حجة وقوله تعالى ومكر اولئك هو يبور ليس بنص
في كونه فصلا لجواز كونه مبتدا ما بعده خبره وقوله لا يجوز زيد هو قال ليس بشيء لقوله تعالى وانه هو اضحك
وابكى وانه هو امات واحيى وروي عن محمد بن مروان وهو احد قراء المدينة هؤلاء بناتي هن اطهر لكم
بالنصب وكذا روي عن سعيد بن جبير قال ابو عمرو بن العلاء احتبى مروان في لحنه يعني بايقاع الفصل
بين الحال وصاحبها وقد اجازوا الفصل بين الخبرين اذا كان للمبتدا خبران معرفان باللام نحو هذا
الحلو هو الحامض حتى لا يلتبس الخبر الثاني بنعت الاول وانا لا اعرف به شاهدا قطعيا ولا يتقدم الفصل
مع الخبر المتقدم نحو هو القايم زيد لامنهم من التباس الخبر بالصفة اذ الصفة لا يتقدم على الموصوف
وجوزه الكسايي كما جاز نحو قوله تعالى كنت انت الرقيب عليهم مع الامن من اللبس هنا وانما جيء بصيغة
ضمير مرفوع منفصل مطابق للمبتدا ليكون في صورة مبتداء بان ما بعده خبره والجملة خبر المبتداء
الاول فيتبين لهذا السبب ذو اللام عن النعت لان الضمير لا يوصف وليس بمبتداء حقيقة اذ لو كان
كذلك لم ينتصب ما بعده في نحو ظننت زيدا هو القايم وكنت انت العالم ثم لما كان الغرض من الاتيان
بالفصل ما ذكرنا اي دفع التباس الخبر الذي بعده بالوصف وهذا هو معنى الحرف اعني افادة المعنى في
غيره صار حرفا وانخلع عنه لباس الاسمية فلزم صيغة معينة اي صيغة الضمير المرفوع وان تغير محله
عن الرفع الى النصب لان الحرف علامة التصرف لكنه بقي فيه تصرف واصل كان فيه حالة الاسمية اعني كونه
مفردا ومثنى ومجموعا ومذكرا ومونثا ومتكلما ومخاطبا وغايبا للعلم بعراقته في الحرفية مثل
كاف الخطاب في هذا التصرف لما تجرد عن معنى الاسمية ودخل معنى الحرفية اي افادته في غيره وتلك
الفايدة كون اسم الاشارة الذي قبله مخاطبا به واحدا ومثنى ومجموعا مذكرا ومونثا فانه صار حرفا
مع بقاء التصرف المذكورة فيه فان قلت قلنا اسماء كثيرة مفيدة للمعنى في غيرها كالاسماء الاستفهامية
والشرطية مع بقايها على الاسمية فهلا كان الفصل وكاف الخطاب كذلك قلت بينهما فرق وذلك ان
اسماء الاستفهام والشرط دالة على معنى في نفسها ودالة على معنى في غيرها والفصل وكاف الخطاب
الحرفية لا يدل الا على معنى في غيره اعلم انه انما يتعين فصلية الصيغة المذكورة اذا كانت بعد اسم ظاهر
وكان ما بعدها منصوبا نحو كان زيد هو المنطلق او اذا دخلها لام الابتداء وانتصب ما بعدها وان كانت

بعد ضمير نحو انك انت الكريم وذلك لانها اذا كانت بعد مضمر بلا لام الابتداء جاز كونه تاكيدا لذلك المضمر
نحو انه هو الغفور فانه قد يؤكد المتصل بالمنفصل المرفوع كما مر في باب الابتداء واما اذا كان بعد ظاهر
انتصب ما بعدها فانها لا يكون تاكيدا لان المظهر لا يكون تاكيدا بالمضمر ولا يكون مبتدا لانتصاب ما بعدها
وكذا اذا دخلها لام الابتداء مع انتصاب ما بعدها فانه لا يدخل لام الابتداء على التاكيد ولا يكون مبتدا مع نصب
ما بعدها وقوله تعالى انك لانت الحليم يحتمل ان يكون مبتدا ولا يجوز كونه تاكيدا لاجل اللام قوله ولا موضع له عند
الخليل والاظهر عند البصريين انه اسم ملغي لا محل له بمنزلة ما اذا الغيت نحو انما ولهذا قال الخليل والله انه
لعظيم لان الغا الاسم ليس بمهمل كالغاء الحروف وقال بعض البصريين انه حرف لاستنكار الخلو الاسم عن
الاعراب لفظا ومحلا ولما ذكرنا قبل من طريان معنى الحرفية عليه والكوفيون يجعلون له محلا من
الاعراب ويقولون هو تاكيد لما قبله ويعتذرون عن وقوع ضمير المرفوع تاكيدا للمنصوب في نحو انه هو
الغفور كما مر قبل فلا يقال ان زيدا لنفسه كريم وبعض النحاة يقول حكمه في الاعراب حكم ما بعده
لانه مع ما بعده كالشي الواحد ولذا يدخل عليه لام الابتداء في نحو قولك لانت الحليم وهو اضعف من قول
الكوفيين لانا لم نجد اسما تبع ما بعده في الاعراب وانما يتعين فصليته اذا كان بعد اسم ظاهر وكان ما بعده
منصوبا اما الاول فلانه لا يحتمل التاكيد اذن واما الثاني فلانه لا يحتمل اذن كونه مبتدا ما بعده خبره
ويتعين ايضا اذا دخله لام الابتداء وانتصب ما بعدها نحو ان كان زيد لهو المنطلق واما في غير هذين
الموضعين فيحتمل كونه ايضا تاكيدا ان كان قبله ضمير نحو انه هو الغفور ومبتدا ان كان ما بعده مرفوعا نحو
انك لانت الحليم قوله وبعضهم يجعله مبتدا ما بعده خبره فلا ينصب ما بعده في باب كان وباب علمت وما الحجازية
وعليه ما نقل عن عيسى البصرة ولكن كانوا هم الظالمون وان ترن انا اقل بالرفع وقوله عليه السلام كل مولود يولد
على الفطرة حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه وينصرانه فيه ثلثة اوجه احدها ان يكون فيه ضمير الشان والثاني
ان فيه ضمير المولود قوله ابواه هما اللذان جملة خبر كان في الوجهين والثالث ان يكون ابواه اسم كان وقوله
هما اللذان جملة خبر كان وروي هما اللذين فابواه اسم كان واللذين خبره وهما فصل قوله ويتقدم قبل
الجملة ضمير غايب يسمى ضمير الشان يفسر بالجملة بعده ويكون منفصلا ومتصلا مستترا وبارزا على حسب العوامل
نحو هو زيد قايم وكان زيد قايم وانه زيد قايم وحذفه منصوبا ضعيف الا مع ان اذا خففت فانه لازم قوله
قوله ضمير غايب انما لزم كونه غايبا دون الفصل فانه يكون غايبا وحاضرا كما تقدم لان المراد بالفصل هو المبتدا
فيتبعه في الغيبة والحضور والمراد بهذا الضمير الشان والقصة فيلزمه الافراد والغيبة كالمعود اليه
المذكر او هو الاغلب واما مونثا كما يجي وهذا الضمير كانه راجع في الحقيقة الى المسئول عنه بسوال مقدر تقول
مثلا هو الامير مقبل كانه سمع ضوضاء وجلبة فاستبهم الامر فسال ما الشان والقصة فقلت هو الامير
مقبل اي الشان هذا فلما كان المعود اليه الذي تضمنه السوال غير ظاهر قبل اكتفي في التفسير بخبر هذا الضمير
الذي يتبعه بلا فصل لانه معين للمسئول عنه ومبين له فبان لك بهذا ان الجملة بعد الضمير لم يوت بها لمجرد
التفسير بل هي كساير اخبار المبتدات لكن سميت تفسيرا لما ذكر والقصد بهذا الابهام ثم التفسير تعظيم الامر
وتفخيم الشان فعلى هذا لابد ان يكون مضمون الجملة المفسرة شيا عظيما يعتنى به فلا يقال مثلا هو الذباب يطير
وقد يجي عن ضمير الامر المستفهم منه تقدير الموعد تقول هو الدهر حتى لا يستعملونه باقيا قال ابو الطيب

ضوضاء الناس وجلبتهم اصواتهم

هو البين حتى ما تاني الحزائق كانه قيل اي شي هو فقيل من المصايب فقال هو البين وقوله حتى ما تاني من علي ...
من استعظام امر البين المستفاد من ابهام الضمير اي ارتقى امر البين في الصعوبة حتى لا يتاتى جماعات
الا بل ايضا واجاز الفراء ان يفسر ضمير الشان بمفرد مؤول بالجملة فاجاز نحو كان قايما زيد وكان قايما
الزيدان والزيدون على ان قايما في جميعها خبر عن ذلك الضمير وما بعده مرتفع به وكذا اجاز نحو ظننته
قايما زيد او الزيدان او الزيدون وكذا ليس بقايم اخواك وما هو بذاهب الزيدان والبصريون يمنعون
جميع ذلك ولا يجوزون الا نحو ليس بقايم اخواك وما هو بذاهب الزيدان على ان يكون اخواك اسم ليس وبقايم
خبر مقدم او يكون اسم ليس ضمير الشان والجملة الاسمية المقدمة الخبر خبرها وذكر السيرافي انه يجي ما
اجازه الفراء من نحو ما هو بذاهب الزيدان اخواك وجها وذلك ان الصفة مع فاعلها في نحو ما ضارب الزيدان
جملة لانها مبتدا مستغن عن الخبر فيكون الباء دخلت في خبرها وفيه نظر لان الصفة مع فاعلها انما يكون جملة
اذا اعتمدت على حرف الاستفهام او حرف النفي لا على المبتدا عند البصريين ضمير الشان يفسر بالجملة وفيما
ذكره جملة نظر على مذهب البصريين لان الصفة عندهم انما يكون مع فاعلها جملة اذا اعتمدت على نفس ما
لا على المبتدا بعدها الخبر في نحو ما زيد بضارب اخوه مفرد وبعض البصريين منع من نحو ليس بذاهبين
اخواك وما هو بذاهب زيد على ان في ليس ضمير الشان قال لان الشان نفسه جملة ولا يكون الا في خبرها
وليس الا اذا كان مفردا واما قوله وما هو بمزحزحه من العذاب ان يعمر فيجوز ان يكون هو ضمير التعمير الذي
تضمنه قوله لو يعمر وقيل وان يعمر بدل من هو ويكون هو راجعا الى احدهم وان يعمر فاعل المزحزح نحو ما زيد بمنطلق
فضله والبصريون يوجبون التصريح بجزئي الجملة المفسرة لضمير الشان لانها مفسرة فالاولى استغناء
جزئيها عن مفسر واجاز الكوفيون عدم التصريح باحد جزئيها نحو انه ضرب وانه قام وليس لهم شاهد
هذا الضمير يسميه الكوفيون ضمير المجهول لان ذلك الشان مجهول لكونه مقدرا الى ان يفسر الضمير وعوده
اليه ضمير من الجملة التي هي خبره لما مر في باب المبتدا ولا يوكد ولا يبدل منه ولا يقدم الخبر عليه كل هذا لئلا يزول
الابهام المقصود منه ويختار تانيث الضمير لرجوعه الى المونث اي القصة اذا كان في الجملة المفسرة مونث لقصد
المطابقة لا لانه راجع الى ذلك المونث لقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار وقوله على انها تعفو الكلوم وانما يوكل بالاسى
وان جل ما يمضي والشرط ان لا يكون المونث في الجملة فضلة فلا يختار انها حسن جاريتك وان لا يكون كالفضلة
ايضا فلا يختار انها كان القران معجزة لان المونث منصوبة نصب الفضلات وذلك لان الضمير مقصود مهم
فلا يراعى مطابقة للفضلات وتانيثه وان لم تتضمن الجملة المفسرة مونثا قياس لان ذلك باعتبار القصة لكنه
لم يسمع واذا لم يدخله نواسخ المبتدا فلا بد ان يكون مفسره جملة اسمية واذا دخلته جاز كونها فعلية ايضا
كما في قوله تعالى فانها لا تعمى الابصار وتقول ما هو قام زيد قوله يكون منفصلا وذلك اذا كان مبتدا او اسم ما
ويكون متصلا بارزا منصوبا في باب ظن وان ومتصلا مرفوعا مستترا في بابي كان وكاد قوله وحذفه
منصوبا ضعيف لا يجوز حذف هذا الضمير لعدم الدليل عليه اذ الخبر مستقل ليس فيه ضمير رابط ولا يحكى
المبتدا ولا غيره الا مع القرينة الدالة عليه ويجوز حذفه منصوبا مع ضعفه صيرورته بالنصب في صورة
الفضلات مع دلالة الكلام عليه نحو قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء وقوله ان لام
في نهيه ... ن ... واعصه في الخطوب وذلك الدليل ان نواسخ المبتدا لا يدخل على كلم المجازاة كما مر في باب

المبتداء قوله الا ان لا تخفف فانه لانهم اذا خففت المفتوحة جاز اعمالها في الاسم الظاهر واعمالها كالمكسورة
على ما قال الجزولي قال ابن جعفر لكن تركا اعمالها في الظاهر كثير وقال المصنف كما يجي في باب الحروف اعمالها في
البارز شاذ كقوله فلو انك في يوم الرخا سالتني وهو لا الغاء ظاهر فلا كثر على انها تعمل في ضمير شان مقدر بخلاف
المكسورة الملغاة فانها اذا الغيت ظاهرا الغيت مطلقا ولم تعمل في مقدر وانما اعملت المفتوحة الملغاة ظاهرا
في ضمير شان مقدر ليحصل بينها وبين الجملة التي بعدها ربط مقدر من حيث اللفظ بسبب هذا الاسم لانه يكون لها باسمها
ارتباط وبالخبر ارتباط فيحصل بينها وبين الجملة بسببها اسمها ارتباط وانما طلبوا هذا الارتباط اللفظي بينهما معنوي تام
وذلك انها حرف موصول وهي مع جملتها في تقدير المفرد مثل المصدر اذ هي حرف مصدري فكان ان وصلت بعض
حروف ذلك المفرد بخلاف ان المكسورة فانها مع جملتها ليست في تقدير المفرد هذا هو المشهور من مذهب القوم
اعني اعمال المفتوحة في تقدير حال الغائها لفظا وقد اجاز سيبويه ان يكون الالغاء كالالغاء في المكسورة
اعني لا يكون لها عمل لا لفظا ولا تقديرا فيكون كما المصدرية مع جملتها في تقدير المفرد مع انه لا ارتباط بينهما لفظا
ولا يضر ذلك وهذا المذهب ليس ببعيد واعلم ان اعلى المضمرات اختصاصا ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب
ويغلب الاخص في الاجتماع نحو انا وانت او هو قلنا وانت وهو قلتما قوله اسم الاشارة ما وضع
لمشار اليه وهي خمسة ذا للمذكر ولمثناه ذان وذين وللمؤنث تا وتي وته وذه وذي ولمثناه تان وتين ولجمعهما اولاء
مدا وقصرا ويلحقها حرف التنبيه ويتصل بها حرف الخطاب وهي خمسة في خمسة فيكون خمسة وعشرون وهي ذا
الى ذاكن وذانك الى ذانكن وكذا البواقي وتقول ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط وتلك وذانك وتانك
مشددتين واولالك مثل ذلك واما ثم وهنا وهنا فللمكان خاصة اقول اعلم ان اسماء الاشارة بنيت
علة الكناية لتضمنها معنى الحرف وهو الاشارة لانها معنى من معاني الحروف كالاستفهام وكان حقها ان يوضع لها
حرف يدل عليها وذلك ان عادتهم جارية في الاغلب في كل معنى يدخل الكلام او الكلم بعد تركيبها ان يوضع له حرف
يدل عليه كالاستفهام في ازيد ضارب والنفي والتمني والترجي والابتداء والانتهاء والتنبيه والتشبيه وغيرها
الموضوع لها ليت ولعل ومن والى وها وكاف الجر او يوضع لها ما يجري مجرى الحرف في عدم الاستقلال كالاعراب
الدال على المعاني المختلفة وكياء النسبة وكتغيير البنية وصيغة في نحو عمر وعرف وكسرة وكسر وكتصغيرها
مع زيادة حرف كما في التصغير وبعض جموع التكسير وقولنا في الاغلب احتراز عن اسماء الاشارة وقولنا
يدخل الكلام بعد تركيبها تحرز من معاني المصادر المشتق منها الافعال والاسماء لان تلك المعاني لا يدخل الكلام بعد صوغها
ثم نقول لما كانت الاشارة معنى يدخل الكلم كالرجل والفرس في قولك هذا الرجل وذاك الفرس ولم يوضع لها حرف
يدل عليها صارت اسماء الاشارة كالمتضمن معنى الحرف وقيل انما بنيت لان وضع بعضها كذا وتا وذي وته وضع
الحروف وحملت البواقي نحو اولاء واولا عليها وقيل انما بنيت لاحتياجها الى القرينة الى الفهم لابهامها وهي اما
الاشارة الحسية او الوصف نحو هذا الرجل كاحتياج الحرف الى غيره فان قلت المضمرات وجميع المظهرات
وخاصة ما فيه لام العهد داخلة في هذا الحد لان المضمر يشار به الى المعود اليه والمظهرات كرجل وفرس وزيد
والموصول في قولك ... يشار بها الى العهد بعينه او شخص معين فالجواب ان المراد من قولنا
لمشار اليه اشارة حسية اي بالجوارح والاعضاء والاسماء المذكورة ليست كذلك فلم تدخل في الحد لانا نقول المشار اليه
اشارة حسية لان مطلق الاشارة حقيقة في الاشارة الحسية دون الذهنية فالاصل على هذا ان لا يشار باسماء

الاشارة الا الى مشاهد محسوس قريب او بعيد فان اشير بها الى محسوس غير مشاهد نحو تلك الجنة فلتصييره كالمشاهد
وكذلك ان اشير بها الى ما يستحيل احساسه ومشاهدته نحو ذلكم الله ربكم ذلكما مما علمني ربي قال المصنف معناه انه ليس حد
لاسماء الاشارة بقوله ما وضع لمشار اليه ما يلزم منه الدور كما توهم من قوله العلم ما اوجب لمحله كونه عالما لان المحدود هو
ما يقال له في اصطلاح النحاة اسماء الاشارة وقوله لمشار اليه اراد به الاشارة اللغوية لا الاصطلاحية ومفهوم الاشارة
اللغوية امر ضروري غير محتاج الى الاكتساب ولا موقوف معرفته على معرفة المحدود الذي هو اسماء الاشارة الاصطلاحية
كتوقف معرفة العالم على معرفة المحدود الذي هو العلم حتى يلزم الدور ههنا كما لزم هناك لان الدور لزم هناك من
توقف المحدود الذي هو العلم على معرفة العالم لكونه جزء الحد ومعرفة العالم موقوفة على معرفة العلم اذ معناه ذو العلم
فحصل الدور وفي مسئلتنا معرفة المحدود اي اسماء الاشارة الاصطلاحية موقوفة على جزء الحد اعني مشارا اليه ومعرفة
المشار اليه لا يتوقف على معرفة المحدود الذي هو اسماء الاشارة لان المشار اليه لغة مفهوم لكل احد غير موقوف
على شيء وان توقف فرضا فلا يتوقف على معرفة اسماء الاشارة الاصطلاحية هذا هو المقصود من كلامه والاولى
ان يقال هذا السؤال غير وارد ولا اشارة في قوله واسماء الاشارة لغوية اذ معناه الاسماء التي بها يكون الاشارة اللغوية
كان قوله مشار اليه لغوي وانما لم يرد السؤال لان الاشارة جزء المحدود والظاهر من توقف المحدود على الحد توقف كل
اجزائه توقف جزء المحدود ايضا عليها اذ ربما يكون معرفة ذلك الجزء غير مكتسب او مكتسب من غير ذلك الحد
قوله ومنها للمذكر قال الاخفش هو من مضاعف الياء لان سيبويه حكى فيه الامالة وليس في كلامهم تركيب نحو حيوت
فلامه ايضا ياء واصله ذيي محرك العين بدليل قلبها الفا وانما حذف اللام اعتباطا ثم قلبت العين الفا للعلة
فان قيل فلعله ساكن العين وهي المحذوفة لسكونها والمقلوب هو اللام المتحرك قلت قبل ذلك لكن الاولى حذف
اللام لان التغييرات الى الآخر اولى وحذفنا الكثير في موضع لا اضطرار الى حمل الكلمة على الاغلب وقيل اصله ذوي
لان باب طويت اكثر من باب حييت ثم اما ان يقول حذفت اللام وقلبت العين الفا والامالة لتنهض
واما ان تقول حذفت العين وقلبت اللام الفا وحذف العين مع وجود اللام غير كثير فلهذا كان القول الاول
اولى وان ترجح هذا القول بكون باب طويت اكثر من باب حييت وقال الكوفيون الاسم الذال وحدها
والالف زائدة لان تثنيته ذان بحذفها والذي حمل البصريين على جعله من الثلاثية اللازم لا من الثنائية اجراء
احكام اسماء المتمكنة عليه كوصفه والوصف به وتثنيته وتحقيره ويضعف بذلك قول الكوفيين والجواب
عن حذف الالف في التثنية انه لاجتماع الالفين ولم يرد الى الاصل فرقا بين المتمكن نحو فتيان وعصوان وغيره كما حذف الياء
في اللذان قال ابن عصفور لا بأس بان يقول هو ثنائي كما وذلك انك اذا سميت به قلت ذاء فتزيد الفا اخرى ثم
تقلبها همزة كما تقول لاء اذا سميت بلا وهذا حكم الاسماء التي لا ثالث لها وضعا اما اذا كان ثانيها حرف لين
وسميتها ولو كان اصله ثلاثة لقلت ذاي رده الى اصله ومثناه ذان قال الاكثرون ان المثنى مبني لقيام
علة البناء فيه كما في المفرد والجمع وذان صيغة مرتجلة غير مبنية على واحده ولو بنيت عليه لقيل ذيان فذان
صيغة للرفع وذين صيغة اخرى للنصب والجر وقال بعضهم بل هو معرب لاختلاف آخره باختلاف العوامل
وادعى ان كل واحد منهما صيغة مستأنفة خلاف الظاهر فقال الزجاج لم يبن شيء من المثنى لانهم جعلوا
الجري اصناف المثنى على نهج واحد اذا كانت التثنية لا يختلف فيها مذكر ولا مؤنث ولا عاقل ولا غيره وقد
لا يختلف المثنى معربا باختلاف الجمع فانه يخالف بعضه بعضا والتحتية في اللذان واللذين كما في ذان وذين وكلا

ذان وتان و اللذان واللتان في الاحوال الثلث وعلم محل بعضهم فيقولون هذان وللمونث تا وذي بقلب
ذال ذا تاء حتي صار تاة او قلب الفه ياء حتي صار ذي وذلك لان التاء والياء قد يكونان للتانيث كضاربة
وتضربين وما منه الكالتي من الذي وذي من ذا كهي من هو وقيل بالجمع بين التا والياء ولا نقول ان التا والياء ههنا
علامة التانيث بل نقول تخصص ابدالهما بالمونث دون المذكر لانهما يكونان في بعض المواضع علامتي التانيث
كما في اخت وبنت وكلتا فان تاهما علامة التانيث وذه بقلب ياء ذي هاء لان الياء عوض في الوقف من علامة
التانيث التي هي الياء فشبهت الياء بالتاء في ابدال الهاء عنها وان كان في الوصل وته بقلب ياء تي هاء في
ان تقلب هاء في الوقف لبيان اليا كما يجي في باب الوقف ثم تجري الوصل مجرى الوقف فيقال ذه في الوصل ايضا
وته بقلب الذال تاء وقد تكسر الهاء ان باختلاس واشباع اي من غير صلة نحو ذه وته وذهي وتهي تشبيها لها
الضمير والاشباع اكثر واشهر وفي الوقف ذه وته بسكون الهاء ان ومنهم من يقول بها ساكنة كما في الوصل
خاصة وهو قليل والاكثر ذهي وتهي بيا ساكنة وفي الوقف يسكن الها ويحذف اليا كما يجي في بابه ويقال في المونث
ذاة وللمثناة تان وتين على الخلاف المذكور في ذان وذين ولجمعهما اولا عاقلا كان او غيره قال ذم المنازل
بعد منزلة اللوى والعيش بعد اولئك الايام وقد ينون مكسورا والتنوين للتنكير كما في صه وان كان اولا
معرفة فيكون فايدته البعد حتي يصير المشار اليهم كالمنكرين فيكون اولاء كما ولاك وقد تقتصر سكب
باليا لان الفه مجهول الاصل فحمل على الياء لاستثقال الكناف ثقيلين الكلمة وبما الضمة في الاولى والواو في
الاخيرة ولهذا يكتب اهل الكوفة الفتح القوي والضحى بالياء مع ان اصلها واو ومن ثم يثني بعض العرب
مضموم الاول من هذا الجنس كله بالياء وان كان الفه عن واو ايضا وقد يبدل الهمزة الاولى من اولاء هاء
فيقال هلاء وقد يضم الهمزة الاخيرة نحو اولاء وربما يشبع الضمة قبل اللام نحو اولاء نحو طوما روا ما
قولهم هولاء على وزن بورات قال الخليل لا تقل هولاء هنا يكي لها اسفا وغيظا فليس بلغة بل هو تخفيف
هولاء بحذف الفها وقلب همزة اولاء قوله ويلحقها حرف التنبيه يعني ها انما يلحق من جملة المفردات
اسماء الاشارة كثيرا لان تعريف اسماء الاشارة في اصل الوضع بما يقترن بها من اشارة المتكلم الحسية
فجي في اوايلها بحروف ينبه بها المتكلم المخاطب حتي يلتفت اليه وينظر الي اي شي من الاشياء الحاضرة فلاجرم
لم يوت بها الا فيما يمكن مشاهدته وابصاره من الحاضر والمتوسط لا في البعيد والغايب وكان مجيها
في الحاضر اكثر منه في المتوسط فهذا اكثر استعماله من هناك لان تنبيه المخاطب لابصار الحاضر الذي يسهل
ابصاره اولى من تنبيهه لابصار المتوسط الذي ربما يحول دونه وبينه حايل ولم يدخل في البعيد الذي
لا يمكن ابصاره اذ لا ينبه الها قل اصابري بالبس في خزي فلذلك قالوا لا يجتمع ها مع اللام قوله ويتصل بها
حرف الخطاب قد ذكرنا عند ذكر الفصل على كون هذا الكاف حرفا و يويد ذلك من جهة اللفظ امتناع وقوع
الظاهر موقعها ولو كان اسما لم يمتنع ذلك كما في كاف ضربتك ولم يذكر ههنا علة تخصيص المتوسط والبعيد
بها دون القريب فان فايدتها قد ذكرناها عند ذكر الفصل فنقول ان وضع اسماء الاشارة
للحضور والقرب على ما قلنا انه للمشار اليه حسا و بالاشارة الحسية في الاغلب الى الحاضر القريب
الذي يصلح ان يقع مخاطبا فلما اتصلت كاف الخطاب به وكان متضمنا بالوضع للحضور بحيث صلح لكونه
مخاطبا اخرجته من هذه الصلاحية اذ لا يخاطب اثنان في كلام واحد الا ان يجمعا في كلمة الخطاب نحو

ان قلتما او عطف احدهما على الاخر نحو انت وانت فعلتما مع ان خطاب المعطوف لا يكون
الا بعد الاضراب عن خطاب المعطوف عليه فصار ذلك مثل غلامك اعني اخرجته الكاف عن ان يقع مخاطب
كما اخرجت نحو غلامك فلا تقول يا هناك كما لا تقول يا غلامك ولا غلامك فلت كذا فالكاف توجب كون
ما وليته غايبا في التعبير عنه نحو غلامك قال كذا وان لم تنبه حضوره اذ ربما قلت هذا مع حضور
غلام المخاطب فلما اوردت الكاف في اسم الاشارة معنى الغيبة وقد كان الموضوع للحضور من حيث
كونه موضوعا للمشار اليه القريب صار مع الكاف بين الحضور والغيبة وهذا هو حال التوسط فاذا
اردت التنصيص على البعد جيت بعلامة تفيد ذلك ثم نقول لفظ ذلك يصح ان يشار به الى كل غايب عينا كان
او معنى يحكى عنه اولا ثم يوتى باسم الاشارة تقول في العين جاني رجل فقلت لذلك الرجل وفي المعنى تضاربوا
ضربا بليغا فنالني ذلك الضرب وانما يورد اسم الاشارة بلفظ البعد لان المحكي عنه غايب ويجوز في هذه
الصورة على قلة ان يذكر اسم الاشارة بلفظ الحاضر القريب نحو قلت لهذا الرجل وهالني هذا الضرب
اي هذا المذكور عن قريب وكذا يجوز ذلك في القول المسموع عن قريب ذكر اسم اشارة بلفظ البعد كما تقول
بالله الطالب الغالب وذلك قسم عظيم لافعلن فانه كذلك يضرب الله للناس امثالهم مثل ان كذلك
ضرب المثل الحاضر المتقدم وهو قوله ذلك بان الذين كفروا اتبعوا الباطل الآية وانما جاز ذلك لان
ذلك اللفظ زال سماعه فصار في حكم الغايب البعيد والاغلب في مثله الاشارة الى المعنى بلفظ الحضور
فنقول وهذا قسم عظيم وكذلك يجوز الاتيان بلفظ البعيد مع ان المشار اليه شخص قريب نظرا الى عظمة
المشير او المشار اليه وذلك لانه يجعل بعد المنزلة بينهما كبعد المسافة كقول السلطان لبعض
الحاضرين ذلك قال كذا وكقول بعضهم ذلك السلطان يتقدم بكذا ومنه قوله تعالى ذلكن الذي لمتنني فيه ويجوز
ان يكون قوله ذلك الكتاب من باب عظمة المشار اليه او المشير وقوله فقلت له والرمح يأطر متنه تامل
خفافا انني انا ذلكا من باب عظمة المشار اليه ويجوز ذكر البعيد بلفظ القريب تقريبا لحصوله وحضوره
نحو هذه القيامة قد قامت ونحو ذلك فنقول اسم الاشارة لما كان موضوعا للمشار اليه اشارة حسية
فاستعماله فيما لا يدركه الاشارة كالشخص البعيد مجاز وكذلك يجعل الاشارة العقلية كالحسية مجازا
لما بينهما من المناسبة فلفظ اسم الاشارة الموضوع للبعيد اذا عني ذلك نحو كضمير الغايب يحتاج
الى مذكور قبل او محسوس قبل حتي يشار اليه كضمير راجع الى ما قبله وقد الحق لام الخطاب الحرفية بلى
وابصر وانظر وكلا وليس ونعم وبيس وحسبت وكذا رويد والنجاء وحيهل وارايتك بمعنى اخبرني
قوله ويقال ذا للقريب الى اخره لما راي المصنف كثرة استعمال ذي القرب من اسماء الاشارة في موضع ذي
البعد منها وبالعكس لتقريب التاويل كما ذكرنا خالجه الشك في اختصاص بعضها بالقريب وبعضها
بالبعيد فلم يأخذ مذهبا ولم يقطع به بل احاله على غيره فقال ويقال ذا للقريب يعني لم يتحقق ذلك عندي
واقول اني لا ارى بينهم خلافا في اختصاص بعضها بالقريب وبعضها بالبعيد فاذا اردت معرفة ذلك فاعلم
ان لهم مذهبين فذهب بعضهم انه لا واسطة بين البعيد والقريب كما في حروف النداء على ما يجي فيقولون لاسماء
الاشارة المجردة عن اللام والكاف للقريب والمقترنة بهما او بالكاف وحدها للبعيد وجمهورهم على ان بين
القريب والبعيد واسطة فقالوا ذا ثم ذاك ثم ذلك وبعضهم يقول الك وللمونثة تا وذي وته وذه

بسكون الف ان وبكسرها ايضا اما مع اختلاس او مع اشباع كما تقدم وذات ثم تيك وهي كثيرة الاستعمال وتاك
وهي دونها واما ذيك فقد اوردها الزمخشري وابن مالك وفي الصحاح لا يقل ذيك فانه خطاء ثم تلك وهي كثيرة
وتلك بفتح التاء وتيلك وتالك ثلثتها قليلة وانما حركت اللام بالكسر في ذلك وسكنت في تلك لان الالف خفيفة فلم يستثقلوا
حذفها فحركت اللام بالكسر للساكنين وكذا في تيلك لان الياء التي قبلها الفتحة قريبة من الالف في الخفة واما تلك
فادخلت اللام التي فيها على تي ولم تحرك التاء بالكسر لاجتماع الكسرتين والياء بل بقيت على سكونها فحذفت الياء للساكنين
واما تالك بحذف الف تا فلغة قليلة وللمثنى ذان وذين وتان وتين واما تشديد النون فقال المبرد هو في المثنيين
بدل من اللام في ذلك وتالك كانه ادخل اللام مكسورة بعد نون التثنية لان اللام تدخل بعد تمام الكلمة كما في
ذلك واولاك فاجتمع المثلان فقلبت اللام نونا والقياس في الادغام قلب اول المثلين الى الثاني لان المراد
تغييره عن حاله بالادغام في الثاني فتغييره بالقلب اولى وانما قلبت ههنا الثانية الى الاولى لئلا تزول النون الدالة
على التثنية ويجوز ان يدخل اللام قبل النون فيضعف لذلك فتقلب اللام نونا فيدغم فيه كما هو القياس والاولى
لسكون اللام بعد تمام الكلمة وايضا ادغام اللام في النون ليس بقوي كادغام النون في اللام كما يجيء في التصريف
ان شاء الله وحده وقال غير المبرد ان التشديد عوض من الالف المحذوفة في الواحد وهذا اولى لانهم قالوا
ايضا في تثنية الذي والتي اللذان واللتان مشددي النون عوضا من الياء المحذوفة وايضا لو كان التشديد
عوضا من اللام لم يقل هذان بالتشديد مع ها كما لا يقال هاذلك وقال الاندلسي فرق بعض اللغويين بين
المشدد والمخفف في القرب والبعد والنحاة فرقوا بينهما وذلك بناء على مذهب المبرد فالمشدد للبعيد والمخفف للمتوسط
على غير مذهب المبرد وابناء ما في المثنيين بلفظ واحد وفي جمعهما اولاء واولى ثم اولئك واولاك ثم اولالك
واولاء بالتنوين كما ذكرنا ان التنوين كاللام في افادة البعد وعليها اي آخرا ولاء ثم اولاك ثم اولئك
اولالك وزعم الفراء ان ترك اللام في الكل لغة تميم فيكونون قد اقنعوا للبعيد والمتوسط بالكاف وحدها
وقد يستعمل ذلك موضع ذلكم نحو ذلك لمن خشي العنت منكم وقوله ذلك ازكى لكم ولا تقولوا كما قد يشار
بالواحد الى الاثنين كقوله عوان بين ذلك والى الجمع كقوله كل ذلك كان سيئه بتاويل المثنى والمجموع بالمذكور
وربما استغنى عن الميم في ذلكم باشباع ضم الكاف وتفصل هاء التنبيه عن اسم الاشارة المجرد عن اللام
والكاف تعويلا على العلم باتصالها لكثرة استعمالها معه وذلك بانا واخواته كثيرا نحو ها انا ذا وها انتم اولاء
وها هو ذا كما يجيء في حروف التنبيه وبغيرها قليل وذلك اما قسم كقوله تعلمن لعمر الله ذا قسما وقولهم لا
ها الله ذا ما فعلت كما يجيء في باب القسم او غير قسم كقوله ها ان تا عذرة ان لم تكن نفعت وقوله ونحن
اقتسمنا بيننا فقلت لهم هذا لها ها وذا ليا اي هذا لها وهذا ليا قوله وتلك وذانك وتانك مشددتين
واولاك مثل ذلك يعني ان مثل ذلك الذي للبعيد لان الذي للقريب واضح لانه المجرد عن الكاف واللام
وكذا الذي للمتوسط ادعوا المقترن بالكاف وحدها واما هذه الكلمات ففيها بعض الاشكال لسقوط الياء
في تيك والالف من تا في تالك وتانك وعدم اتصالها باولاء الممدود مع انه اشهر من اولى المقصور قوله
وثم وهنا وهنا للمكان خاصة يعني ان هذه الالفاظ مختصة بالاشارة الى المكان فقط والمذكورة قبل صالحة لكل
مشار اليه مكانا كان او غيره وهنا لازم الظرفية اما منصوبا او مجرورا بمن وحدها فهنا للقريب وهناك
للمتوسط وهنالك للبعيد واما ثم وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الافصح وهنا بكسر الهاء فكهنالك

للبعيد وقد تصحب هنا المشددة الكاف ولا تصحب ثم وقولك تسكرخطاء وقد يراد بهناك وهنالك و
هنا الزمان قال الله تعالى هنالك الولاية لله اي حينئذ فالحنت نوان ولات هنا حنت اي الات حين حنت فهي ظروف
زمان لا تضاف الى الجملة كما يجيء في باب الظروف المبنية ان شاء الله تعالى قوله الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلة
وعائد اقول قوله جزءا منتصب على انه خبر يتم وذلك ان الافعال الناقصة لا حصر لها على ما يتحقق في بابها
فمعنى يتم جزءا صار جزءا تاما وكذا تقول كان تسعة فكملها عشرة اي صيرتها عشرة كاملة قال المصنف ليس قوله لا
جزءا الا بصلة من قبيل العالم ما قام به العلم يعني من باب تعريف الشي بنفسه وذلك ان المجهول في قولك العالم ما قام به العلم
هو كونه ذا علم اذ كل احد يعرف ان الفاعل ذو فعل فلو تبين الفعل في الحد وقال العالم من قام به الماهية العلمية
لتم الحد وكذا ههنا كل احد يعرف ان الموصول ذو صلة وانما الاشكال في ماهية الصلة اي شي هي فتعريف الموصول
بالصلة تعريف الشي بما لا يتحصل من ذلك الشي الا هو فقال اعني المصنف انما قلنا انه ليس من هذا الباب لان المراد
بالموصول الموصول في الاصطلاح لا في اللغة ثم قال انما قلت بصلة ولم اقل بجملة جريا على اصطلاحهم فعلى هذا فقد وقع
فيما فر منه اذ لان معنى كلامه ان الموصول في الاصطلاح هو المحتاج الى ما يسمى صلة في الاصطلاح ومعنى الموصول
والمحتاج الى الصلة شي واحد ثم قال وفسرت الصلة بعد بقولي وصلته جملة خبرية ليرتفع الاشكال فقلنا فقد وقع
في نفس الحد اشكال لا منه دون التفسير قال فلو جعلت موضع قولك بصلة قولك بجملة لارتفع الاشكال ههنا حق
وقوله يتم جزءا اي يصير جزءا للجملة ويعني بجزء الجملة المبتدا والخبر والفاعل وجميع الموصولات ليست اجزاء
الجمل بل قد تكون فضلة لكنه اراد ان الموصول هو الذي لو اردت ان تجعله جزءا للجملة لم يكن الا بصلة وعائد قوله
وعائد اي ضمير يعود اليه قال لان من الاسماء ما لا يتم الا بجملة وليس بموصول في الاصطلاح كحيث واذ واذا صح
الموصول الحرفي ما اول مع ما يليه من الجمل بالمصدر كما يجيء في حروف المصدر ولا يحتاج الى عائد ولا ان تكون صلتها
جملة خبرية على قول الاكثر نحو امرتك ان قم وقلت ان قم وبعضهم نقل ما نقول من حيث هي خبرية اي امرتك
بان قلت لك قم ويجي البحث فيه في نواصب المضارع وانما بنيت الموصولات منها ما وضع وضع الحرف نحو ما ومن واللام
على قول ثم حملت البواقي عليها طردا للباب او الموصولات لاحتياجها في تمام جزئيتها الى صلة وعائد
كاحتياج الحرف الى غيره في الجزئية قوله وصلته جملة خبرية والصلة ضمير له اقول
انما وجب كون الصلة جملة لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه
بحكم معلوم الحصول له اما مستمرا نحو بسم الله الذي هو غني كل شي او الذي هو باق او في احد الازمنة نحو الذي
ضرب او ضاربه او الذي هو ضارب او يكون متعلقه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له مستمرا او في احد
الازمنة نحو الله الذي يرزقكم او ملكه باق او الذي ضرب غلامه او غلامه ضارب او يعتقد ان المخاطب
يعرفه بكونه او كون سببه حكما على شي دائما او في بعض الازمنة نحو الذي اخوك هو او الذي اخوك غلامه او الذي
مضروبك هو او غلامك فهذا يصلح دليلا على شيئين احدهما ان الموصولات معارف وضعا وذلك لما قلنا ان
وضعها على ان يطلقها المتكلم على المعلوم عند المخاطب وهذه خاصية المعارف ويسقط به اعتراض من
اعترض بان تعريف الموصول اذا كان بصلته وهي جملة فهلا تعرفت النكرة الموصوفة بها في نحو جاء رجل ضربته
لان المعرف حاصل فكان ينبغي ان لا يكون فرق في قولك لقيت من ضربته فرق بين كون من موصوفة او موصولة وذلك انا
نقول كما سبق ان تعريف الموصول بوضعه معرفة مشارا به الى المعهود بين المتكلم والمخاطب بمضمون صلته فمعنى قولك

ليت من ضربته اذا كانت من موصولة ليت الذي ان المرجو بكونه مضروبا لك في موضع على ان يكون
معرفة لصلتها واما اذا جعلتها موصوفة فكانك قلت ليت انسانا مضروبا لك فانه وان حصل الفرق بك ان ا
تخصيص بمضروبية المخاطب لكنه ليس تخصيصا وضعيا لان انسانا موضوع لانسان لا تخصيص فيه بخلاف الذي
ومن الموصولة فان وضعهما على ان تخصصا بمضمون صلتهما والفرق بين المعرفة والنكرة الموصوفة المخصصة ان
تخصيص المعرفة وضعي وهو المراد بالتعريف عندهم وليس المراد بالتعريف مطلق التخصيص الا ترى انك قد تخصص
النكرة بوصف لا يشركها فيه شيء آخر مع انه لا يسمى بذلك معرفة لان ذلك ليس وضعيا كما تقول رايت رجلا سلم علي
اليوم وحده قبل كل احد وكذا قولك اني اعبد الها خلق السموات والارض ونحو ذلك فان قيل ان الجمل نكرات
فكيف تعرف الموصولات وتخصصها قلت لا نسلم تنكير الجمل كما تقدم في باب الوصف ولو سلمنا ايضا فالمخصص في
الحقيقة هو اجتماع الموصول والصلة كما ان رجل وطويل كان في كل منهما العموم فاذا قلت رجل طويل تخصص رجل
باجتماعه مع طويل ليثبت ان العام يخصص باجتماعه مع عام آخر فالمخصص في الحقيقة هو اجتماعهما لا تخصيص في كل واحد
منهما على الانفراد وقد حصل التخصيص بتقييد الموصوف بهذا الوصف فالمقصود ان تقييد الشيء يخصص وان
كان المقيد به غير خاص وصلة وقال بعضهم انما كانت الصلة معرفة لاجل ضميرها الذي هو معرفة فان قصد بذلك انها
صارت معرفة بسبب الضمير فعرفت الموصول فلا يجوز لان الجملة التي فيها ضمير عندهم نكرة ايضا وان قصد ان لولا
الضمير لم تكن الصلة مخصصة للموصول لانها لم يكن لها به اذن تعلق بوجه نحو الذي ضرب عمرو وقصيم وما يشبهها ان الصلة
ينبغي ان يكون معلومة للسامع في اعتقاد المتكلم قبل ذكر الموصول على ما تقدم ان الحكم الذي تضمنه الصلة ينبغي ان يعتقد المتكلم
في المخاطب انه عالم حصوله للموصول فلا تقول ان الذي دق في البلاد الا لمن تعتقد انه يعلم انقضاء دقوقها وقال بعض
لا يجب ان يكون الموصول معلوم الصلة الا اذا كان مخبرا عنه فقط فالاولى الذي [illegible] وليس شيء لما اولا
فلان وضع الموصول كما ذكرنا على ان يكون مضمون صلته معلوما للمخاطب في اعتقاد المتكلم وهذا مطرد في الجميع
وغيره واما ثانيا فلان المخبر عنه قد لا يكون معرفة ولا مختصا بوجه كما مر في باب المبتدا وقال المص ان الصلة ينبغي ان
يكون جملة لان الحكم على شيء من مضمونات الجمل او ما يشبهها من الصفات مع فاعلها والمصدر مع فاعله ولما كان
اقتضاء الموصول للحكم وضعيا اصليا لم يستعمل في جميع ما يتضمن الحكم الا ما يكون تضمنه له اصليا لا بالشبهة وهي الجملة
ونعني عن الجملة ظرف او جار ومجرور ومنوي معه فعل وفاعل هو العائد او متعلق العائد ورابعها انه يجب كون
الصلة جملة خبرية لما ذكرنا انه يجب ان يكون مضمون الصلة حكما معلوم الوقوع للمخاطب قبل حال الخطاب والجمل
الانشائية والطلبية كما ذكرنا في باب الوصف لا يعرف مضمونها الا بعد ايرادها واما قول الشاعر واني لراج نظرة
قبل التي لعلي وان شطت نواها ازورها فعلى تقدير القول كقوله جاؤا بمذق هل رايت الذئب قط اي التي اقول لعلي ازورها
وقد يقع القسمية صلة قال الله تعالى وان منكم لمن ليبطئن اي لمن والله ليبطئن ومنعه بعضهم ولا ارى منه مانعا وقيل اجاز
ابن خروف وقوع التعجبية صلة من دون اضمار القول نحو جاء الذي ما احسنه ومنعه ابن بابشاذ وسائر النحاة
وهو الوجه وخامسها انه لا بد في الصلة من ضمير عائد وذلك لما قلنا ان ما تضمنه الصلة من الحكم متعلق بالموصول
لانه اما محكوم عليه او شبهه او محكوم به هو او شبهه فلا بد من ذكره في الصلة ليتعلق الحكم
بالموصول بسبب تعلقه بنائبه وذلك النائب هو الضمير العائد اليه ولو لم يذكر الموصول في الصلة لبقي الحكم اجنبيا
عنه لان الجمل مستقلة بانفسها لولا الروابط التي فيها وقد يغني الظاهر عن الضمير اذا دل على المقصود نحو ان زيد الذي ضرب زيد

لكونها التام

(قوله) وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول لما ذكر ان الصلة يجب ان تكون جملة استثنى من
ذلك فكانه استثنى فقال الا صلة الالف واللام فانها اسم فاعل او مفعول اعلم انهم اختلفوا في اللام الداخلة على
الفاعل والمفعول فقال المازني هي حرف كما في سائر الاسماء الجامدة نحو الرجل والفرس وقال غيره انه اسم
موصول وذهب الزمخشري الى انها منقوصة من الذي واخواته وذلك لان الموصول مع صلته التي هي جملة تستثقل
اسم مفرد فثقل لفظا ولما كانت كالكلمة الواحدة كان احق بها جملة تخفيف الموصول تارة بحذف بعض حروفه فقالوا في الذي
اللذ واللذ بسكون الذال ثم اقتصر منه على الالف واللام وتارة بحذف الصلة اما الضمير ونون المثنى والمجموع
نحو الحافظو عورة العشيرة كما يجي وقالوا في ان يقول اللام الموصولة يعني لام الذي لان لام الذي زائدة بخلاف
اللام الموصولة قالوا الدليل على ان هذه اللام موصولة رجوع الضمير اليها في السعة نحو المحرور به زيد اجاب المص
بان الضمير راجع الى الموصوف المقدر فمعنى الضارب غلامه زيد الرجل الضارب غلامه زيد وفيما ذكره نظر لانه ادعى
محذورين احدهما اعمال اسمي الفاعل والمفعول بغير معتمد من غير ظاهر على احد الامور الخمسة اعني الموصوف وذا
الحال والمبتدا وحرف النفي وحرف الاستفهام وعملهما من غير اعتماد على شيء مذهب الاخفش والكوفيين وهو في
منا غير جائز عندهم والثاني رجوع الضمير الى موصوف مقدر فان قال لا اعتماد على الموصوف المقدر والضمير راجع اليه
كما في قوله فمنهم ظالم لنفسه فان ظالم عمل في الجار والمجرور لاعتماده على الموصوف المقدر والضمير في نفسه راجع اليه
قلت الموصوف المقدر بعد نحو فمنهم وفيهم كالظاهر لقوة الدلالة عليه كما ذكرنا في باب الوصف نحو قوله
ومنهم دون ذلك وقوله وكانك من جمال بني اقيش وايضا فالجار يكفيه رائحة معنى الفعل واما قول
النحاة باضرب الاعلام واحسنا وجهه بالاعمال ورجوع الضمير الى المقدر فتقاتلهم عن مستند الى شاهد من كلام
من يستدل بقوله ولا يقال في السعة جاءني يجيء وجهه على رجوع الضمير الى الموصوف المقدر فانه وقع عند من لا
كما لا يقال جاءني حسن وجهه في الاختيار بل هو يجيء مثله في الشعر نحو قوله بسود نواصيها وحمر اكفها وصفر تراقيها
وبيض خدودها ولو كان ذو اللام اسم فاعل او مفعول عامل لاعتماده على الموصوف المقدر كما ذهب اليه لم يعمل
بمعنى الماضي كما لا يعمل المجرد منها بل كان حقه ان لا يجوز تركيب العمل الفعلي لانه دخل على ما هو من خواص الاسماء اعني
لام التعريف فيباعده عن شبه الفعل وايضا لو كانت لام التعريف الحرفية لم تحذف النون قياسا في نحو الحافظو
عورة كما لا تحذف مع المجرد عنها فنقول بناء على مذهب الجمهور ان اصل الضارب والمضروب الذي ضرب والذي ضرب
فكرهوا دخول اللام الاسمية المشابهة للحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل اما لفظا فظاهر واما معنى فلصيرورة
اللام مع ما دخلت عليه معرفة كالحرفية مع ما يدخل عليه فصيروا الفعل في صورة الاسم الفعل المبني للفاعل
في صورة اسم الفاعل والمبني للمفعول في صورة اسم المفعول لان المعنيين متقاربان اذ معنى زيد ضارب
زيد ضرب او يضرب وزيد مضروب اي ضرب او يضرب ولكون هذه الصلة فعلا في صورة الاسم عمل بمعنى الماضي
ولو كانت اسم فاعل او مفعول حقيقة لم يعمل بمعنى الماضي كالمجرد عن اللام وكان حق الاعراب ان يكون على
الموصول كما في من واي فلما كانت اللام الاسمية في صورة الحرفية نقل اعرابها الى صلتها عارية كما في الا التي
بمعنى غير في باب الاستثناء فقلت جاءني الضارب ورايت الضارب ومررت بالضارب فان قيل
ما حملكم على هذا التطويل وهلا قلتم ان صلة اللام ليست بجملة بل جعل صلتها ما تضمن الحكم المطلوب في
الصلات لمشابهة الفعل الا على وجه لا اصالة وهو اسم الفاعل والمفعول قضاء لحق الاداة اللام وقلتم انما عمل

اسما الفاعل والمفعول مع اللام لاعتمادهما على الموصول كما يعملان اذا اعتمدا على الموصوف فلا يحتاجون الى ان
تقولوا انما عملا بلا اعتماد لكونهما في الحقيقة فعلين فالجواب انه عملهما بمعنى الماضي مع اللام ولم على انهما في الحقيقة
فعلان الا ترى ان اسمي الفاعل والمفعول اذا وقعا عقيب حرف الاستفهام وحرف النفي مع ان طلبهما للفعل
اقوى من طلب الموصول لا يعملان بمعنى الماضي وانما لم يوصل اللام بالصفة المشبهة مع تضمنها للحكم لنقصان
مشابهتها للفعل وكذا لم يوصل بالمصدر لانه لا يقترن بالفعل الا مع ضميمة ان كما مر في باب الاضافة وقد يوصل
في ضرورة الشعر بالجملة الاسمية وقد وصلت ايضا في الشعر بالمضارع في قول ذي الشجة البتقع وصوت الحمار
اليجدع وقد دخلت على الاسمية فيما حكى الفراء في غير الشعر قال ان رجلا اقبل فقال له اذهبا هوذا افقال
نعم الحاهوذا وقد ذهب اهل الكوفة الى انه يجوز ان يكون الاسم الجامد المعرف باللام موصولا قالوا في قوله لعمري
لانت البيت اكرم اهله واقعد في افيائه بالاصائل ان التقدير لانت الذي اكرم اهله وعند البصريين
اللام غير مقصود فصله والمضارع صفة له كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وانما جاز مررت بالرجل القائم
ابواه لا القاعدين ولم يجز بالرجل القائم ابواه لا الذي قعدا لاستتار ضمير المثنى في القاعدين
وظهوره في قعدا وضمير الموصول في القاعدين وظهوره في الذي قعدا واعلم ان حق الاعراب ان يكون على
الموصول لانه هو المقصود بالكلام وانما جي بالصلة لتوضيحه والدليل ظهور الاعراب في اي الموصول نحو جاءني
ايهم ضربته ورايت ايهم ضربته ومررت بايهم ضربته وكذا في اللذان واللتان فيمن قال باعرابهما وما
الصلة فقال بعضهم انها معربة باعراب الموصول اعتقادا منه انها صفة الموصول لتشبيهها له كما في
الجمل الواقعة صفة للنكرات وليس بشي لان الموصولات معارف اتفاقا منهم والجمل لا يقع صفات
للمعارف كما مر في الوصف والجمهور على انه لا محل للصلة من الاعراب لان الجمل انما يقدر لها اعراب
اذا صح وقوع المفرد مقامها كالوصف وخبر المبتدا والحال والمضاف اليه وذلك لان المعربات من
الاسماء محصورة يصح جميعها ان يكون مفردة والصلة لا يصح كونها مفردة قوله وهي الذي والتي
واللذان واللتان بالالف والياء والاولى والذين واللاتي واللائي وما ومن واي واية وذو
الطائية وذا بعد ما الاستفهامية والالف واللام اقول ــــــ هذا حصر لجميع الاسماء الموصولة
والذي عند البصرية على وزن عم وشج ارادوا الوصف بما من بين الاسماء الموصولة لكونها على وزن الصفات
بخلاف ما ومن وانما وصف بذو الطائية نظرا الى لفظها اذ هو على لفظ ذو والذي يتوصل به الى الوصف
باسماء الاجناس في نحو جاءني رجل ذو مال وانما ادخلوا على الذي اللام الزائدة تحسينا للفظ حتى لا يكون موصوفه
كالمعرفة الموصوفة بالنكرة وانما قلنا بزيادة اللام لما مر ان الموصولات معارف وضعا بدليل كون من
وما معرفتين بغير لام وانما التزموا اللام الزائدة لانها لو نزعت تارة وادخلت اخرى لاوهم كونها
للتعريف كما في رجل والرجل وقال الكوفيون اصل الذي الذال الساكنة ثم لما ارادوا ادخال اللام عليها
زادوا قبلها لاما متحركة لئلا يجمعوا بين الذال الساكنة ولام التعريف الساكنة ثم حركوا الذال بالكسر
واشبعوا الكسرة فتولدت ياء كما حركت ذال ذا بالفتح واشبع فتولدت الالف وكل هذا قريب من دعوى
علم الغيب وتقول في الواحد المؤنث التي بقلب الذال تاء كما قلنا في ذا وتا وقد تشدد ياآهما كالذيّ
والتيّ فاذا شددتا اعربت الكلمتان عند الجزولي بانواع الاعراب كما في اي ولا وجه للاعراب لشدداذ

ليس التشديد موجب للاعراب وعند بعضهم بناء التشديد على الكسر اذ هو الاصل في التقاء الساكنين قال
وليس المال فاعلمه بمال وان اغناك الا للذي يقال به العلاء ويصطفيه لاقرب اقربيه وللقصي وحكى الجزولي الذي بضم الذال
كسيد وسد قال الاندلسي لعل الجزولي سمعه بضم كما هو منقول عن الزمخشري ثم رآه في الشعر المذكور مكسورا فحكم بانه
وقد يحذف اليا آن في الذي ساكنا ما قبلها او مكسورا قال اللذ لو شاء لكنت صخرا او جبلا اصم
مجرذلا وقال الآخر في التسكين كاللذ تزبى زبية فاصطيدا وقال فقل للتي يلومك ان نفسي اراها لا تعوذ بالتميم
قال الاندلسي اللغات الثلاث فيهما بعد حذف الياء وصلها بسكون الذال والتاء وكسرهما يجوز ان يكون
لضرورة الشعر الا انها لغات لان المخفف يشدد للضرورة وكذا يكتفي فيها بالكسر عن الياء ويحذف والحركة بعد كما
قال الا ان يفعلوها في حال النثر لا في الشعر فقط انشدنا اذن وطاعة وتثنية الذي والتي اللذان واللتان بحذف الياء
وجاز تشديد النون بدلا من الياء المحذوفة وهل هما معربان او مبنيان على الخلاف الذي مر في ذان وتان وقد
جاء اللذان واللتان في الاحوال الثلاث بالالف على الافصح ولا وجه للقول باعرابهما كما مر واما مثل الضمير نحوهما وكلا
وقلنا فلا عبرة بعد وضع واحد ولم يرد فيه النون بعد الالف لم يعرب لانه صار صيغة مستانفة وخرج عن سنن المثنيات
وقد يحذف النون في اللذان واللتان لاستطالة الموصول بصلته قال ابني كليب ان عمي اللذا قتلا الملوك وفككا
الاغلالا وقال هما اللتا لو ولدت تميم لقيل فخر لهم صميم وجمع الذي في ذوي العلم الذين في الاحوال الثلاث على
الاكثر واللذون في الرفع هذلية قال جابا الله اعلى النجم لغة من شدد الياء في الواحد وهذا يقوي قول الجزولي
ان الذي مشدد الياء معرب فكان اصل اللذيون فحذفت اصلي الياءين ثم عمل ما عمل بقاضون وحكى بعضهم اللذون
رفعا واللذين نصبا وجرا وهي لغة من شدد اليا فجمعه بلا خلاف شئ منه وقد يحذف النون من اللذون تخفيفا قال
اللذوا يتطاطون واشهر لا من راس فوكر ضربا بالمصاقيل ومن الذين ايضا قال وان الذي حانت بفلج دماؤهم
هم القوم كل القوم يا ام خالد ويجوز في هذا ان يكون مفردا وصف به مقدر مفرد اللفظ مجموع المعنى اي وان الجمع
الذي وان الجيش الذي لقوله تعالى الذي استوقد نارا تحمل على اللفظ اي كمثل الذي استوقد ثم قال بنورهم حمل على المعنى و
لو كان في الآية مخففا من الذين لم يجز افراد الضمير الراجع اليه وكذا قوله والذي جاء بالصدق وصدق به اولئك
هم المتقون وهذا كثير اعني ذكر الذي مفردا موصوفا به مقدر مفرد اللفظ مجموع المعنى اما حذف النون من الذين
نحو جاءني الرجال الذي قالوا كذا فهو قليل كحذفه من اللذا في المثنى وقد يقال لذي ولذان ولذين ولتي بلا لام وفي
الذي من غير لفظ لا وقد يوزن العلى واللاؤن رفعا ونصبا وجرا ويحذف النون فيقال اللاي بهمزة بعدها ياء
ساكنة كقاض وهو قليل قرأه لا اخفش واللاي يولون من نسائهم ويقال اللاء بحذف الياء وقد جاء اللاؤن رفعا
واللائين نصبا وجرا وجمع التي اللاتي على وزن الفاعل من اتى وهو اسم جمع كالجامل والباقر واللائي بالهمزة
مكان التاء وهو كثير في جمع التي دون جمع الذي واللواتي واللوائي كأنهما جمع الجمع وقد يحذف الياءات من الاربعة
فيقال اللات واللاء واللوات واللواء وقد يسهل الهمزة من اللاء بين الهمزة والياء لكونها مكسورة على
هو قراءة ورش اللاء يئسن وقد يقال اللاي بياء ساكنة بعد الالف من غير همزة كقراءة ابي عمرو والبزي
قال ابو عمرو وهي لغة قريش كانهم حذفوا الياء بعد الهمزة ثم ابدلوا الهمزة ياء على غير قياس ثم اسكنوا اجراء
للوصل مجرى الوقف وقد يقال اللوا بحذف التاء والياء معا وقد يقال اللات كاللاعات مكسورة الياء
او معربة اعراب المسلمات ولا واحد لجمع التي من لفظه فالذي والتي يثنيان كان في لا وفي واللاتي لا ان لا وفي جمع المذكر

الكنا بهم والالف بالعكس ومعنى الذى وفرعهم من المثنى والجمع والمونث من وما واي مضافا الى اسم فيكون
موصولة معرفة والاضافة الظاهرة نحو اضرب ايهم في الدار او مقدرة كقيت ابا ضربت قال الكسائي كذلك
ان يكون عامل اي مستقبلا وقد نوزع فيه فلم يكن له مستند الا انه قال كذا خلقت يعني كذلك وضعها الواضع
فقال له السايل استحييت لك يا شيخ يعني ان هذا ايضا متنازع وقد علل له ابن بادش بان قال اي موضوعة
على الابهام والابهام لا يتحقق الا في المستقبل الذي لا يدري مقطعه ولا مبداه بخلاف الماضي والحال فانهما
محصوران فلما كان لا ابهام في المستقبل الا منه في غيره استعملت معه اي الموضوعة على الابهام وليس بشي لان
الابهامين مختلفان لا اصل بينهما بالآخر وعند الكوفيين لزم ايضا تقديم عامله عليه وخالفهم البصريون في
الموضعين بعدم الدليل على دعواهم واذا اريد به المونث جاز الحاق التاء به موصولا كان او استفهاما
او غيرهما نحو لقيت ايهن تيت وايتهن لقيت قال الاندلسي التانيث فيه شاذ كما شذ في كلتهن وخيرة الناس وفي شر
الناس وبعض العرب يثنيها ويجمعها ايضا في الاستفهام وغيره نحو اياهم واتوهم اخوتك ومما اشد من
التانيث ومجوز مما تصرفهما اي باب الاعراب قوله وذو الطايية الاكثر ان ذو الطايية لا تفرق نحو جا ذو فعل
وذو فعلا وذو فعلوا وذو فعلت وذو فعلتا وذو فعلن وقال وبري ذو حفرت وذو طويت اي التي
حفرتها ولا يعرب ايضا قال الآخر فهذا المرء ذو جاء ساعيا هلم فان المشرفي الفرايض ولم يقل ذي جاء وفي ذو
الطايية اربع لغات اشهرها ما مر اعني عدم تصرفها مع بنايها والثانية حكاها الجزولي ذو لمفرد المذكر
مثناه ومجموعه وذات مضمومة لمفرد المونث ومثناه ومجموعه والثالثة حكاها ايضا وهي كالثانية الا انه يقال
لجمع المونث ذوات مضمومة في الاحوال والرابعة حكاها ابن الدهان وهي تصريفها تصريف ذو بمعنى صاحب
مع اعرابه جميع متصرفاتها حملا للموصولة على التي بمعنى صاحب وكل هذه اللغات قوله وذا بعد الاستفهام اما
الكوفيون فيجوزون كون ذا وجميع اسما الاشارة موصولة بعد الاستفهامية كانت او لا استدلالا بقوله تعالى
ثم انتم هؤلا تقتلون اي انتم الذين وقوله عدس ما لعباد عليك امارة نجوت وهذا تحملين طليق اي الذي تحملينه
وقوله تعالى وما تلك بيمينك اي ما التي بيمينك ولم يجوز البصريون ذلك الا في ذا بشرط كونه بعد ما او من الاستفهاميتين
اذا لم يكن زايدا كما في قوله تعالى من ذا الذي يقرض اي من الذي وماذا الذي صنع اي ما الذي وذا في الموضعين زايد
اذ بعده موصول ويجوز ايضا في نحو من ذا لقيت وماذا لقيت ان يكون زايدا وموصولا كما يجي واعتذروا عن المواضع
التي استدل بها الكوفيون بان اسما الاشارة فيها باقية على اصلها دفعا للاشتراك الذي هو خلاف الاصل
وخالفهم الاخفش وابن السراج النحاة في كونها المصدرية حرفا وجعلاها اسما يفتقر الى ان في صلتها ضميرا
راجعا اليها وما كناية عن المصدر فقوله بما رحبت اي بالرحب الذي رحبته وليس بوجه اذ لم يظهر هذا
الضمير بارزا في موضع ولا صل عدم الاضمار وسيجي الكلام عليها في الحروف المصدرية قوله
والعايد المفعول يجوز حذفه اقول عايد الالف واللام لا يجوز حذفه وان كان مفعولا لخفاء
موصوليتها والضمير احد دلايل موصوليتها كما مر في الخلاف مع المازني ولا يجوز حذف احد العايدين اذا
اجتمعا في الصلة نحو الذي ضربته في داره زيد اذ يستغني عن ذلك المحذوف بالباقي فلا يقوم عليه دليل ثم الضمير
اما ان يكون منصوبا او مجرورا او مرفوعا فالمحذوف المنصوب بشرطين ان لا يكون منفصلا بعد الا نحو جاني الذي ما ضربت
الا اياه واما في غيره فلا منع كقولك ضربت الزيدان الذي اعطيتهما اياه وكذا قولك الذي انا ضارب زيد اي

ضاربه اياه ويجوز ان يكون المحذوف ضميرا مجرورا في محل النصب كما في الذي انا ضارب به وانما شرط التانيث
ليزول الفصل لان الضمير اذن فضلة بخلاف الضمير الذي اتصل بحرف فلا يحذف في نحو الذي انا قايم واما المجرور
فيحذف بشرط انجراره باضافة صفة ناصبة له تقديرا نحو الذي انا ضارب زيد اي ضاربه كما تقدم او بحرف
جر متعين والمراد شرط التعيين لانه لا بد بعد حذف المجرور من حذف الجار ايضا اذ لا يبقى حرف جار بلا مجرور
فينبغي ان يتعين حتى لا يلتبس بعد الحذف بغيره كقوله انمي لما تا منا اي تامنا به اي كواه وقوله تعالى فاصدع بما تؤمر
اي تؤمر به اي باظهاره وقال فقلت لها لا والذي حج حاتم اخونك عهدا اي حج حاتم اليه ويتعين حرف
الجر قياسا اذا جر الموصول او موصوفه بحرف جر مثله في المعنى وتماثل المتعلقان نحو مررت بالذي مررت
اي مررت به لان الجارين متماثلان الفعلان اللذان تعلقا بهما وهما مررت ومررت متماثلان ومثال
الموصوف مررت بزيد الذي مررت وربما يحذف المجرور بحرف وان لم يتعين نحو الذي مررت زيد اي
به وان احتمل مررت معه او له او نحو ذلك ثم مذهب الكسائي في مثل هذا الحذف التدريج وهو ان يحذف
حرف الجر اولا حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا فيصح حذفه ومذهب سيبويه والاخفش حذفهما
معا اذ ليس حذف حرف الجر قياسا في كل موضع والمجوز له ههنا استطالة الصلة فلا باس بحذفهما مع
المجرور بها واما الضمير المرفوع فلا يحذف الا اذا كان مبتدا اذ عند ذلك اما خبره وكون الضمير خبر المبتدا
اقل قليل فلا يكون اذن في الكلام دليل على ان خبر المبتدا هو المحذوف بل يحمل ذلك على ان المحذوف هو المبتدا لكون
وضعه ضميرا واما فاعل ولا يجوز حذفه او خبر ان واخواتها ولم يثبت حذفه الا قليلا ولا يكون ذلك ايضا في الا
الا اذا كان ظرفا كما يجي وايضا هو في الاصل خبر المبتدا واما اسم ما ولا لا يحذف اصلا لضعف عملها ويشترط
في المبتدا المحذوف ان لا يكون خبره جملة ولا ظرفا ولا جارا ولا مجرورا اذ لو كان احدها لم يعلم بعد الحذف ان
شي ذا لجملة والظرف يصلحان مع العايد فيهما لكونهما صلة واذا حصل المبتدا المشروط فالبصريون قالوا الا كان في
صلة اي جاز الحذف بلا شرط آخر نحو قوله تعالى ايهم اشد على الرحمن عتيا وقوله فسلم على ايهم افضل لحصول الاستطالة
في نفس الموصول بسبب الاضافة وان لم يطل الصلة وقال الاندلسي لان لها من التمكن ما ليس لاخواتها فلذا
يضاف ويعرب فتصرف في صلتها ايضا بحذف بعضها وان لم يكن في صلة اي لم يحذف الا بشرط استطالة الصلة
كقوله تعالى وهو الذي في السما اله وفي الارض اله طالت الصلة بالعطف عليها واما الكوفيون فيجوزون
الحذف بلا شذوذ مطلقا في صلة اي كان او في غيرها مع الاستطالة او بدونها كما قري في الشواذ على
الذي احسن بالرفع ويروي انا بالذي قايل لك شيا واعلم انه اذا كان الموصول وموصوفه خبرا عن متكلم جاز
ان يكون العايد اليه غايبا وهو الاكثر لان المظهرات كلها غيب نحو انا الذي قال كذا وجاز ان يكون متكلما
حملا على المعنى قال علي رضي الله عنه انا الذي سمتني امي حيدره قال المازني لولا اشتهاره لم اجوزه وكذا اذا كان
الموصول او موصوفه خبرا عن مخاطب نحو انت الرجل الذي قال كذا وهو الاكثر او قلت كذا حملا على
المعنى هذا كله اذا لم يكن للتشبيه اما معه فليس الا الغيبة كقولك انا حاتم الذي وهب المايين اي مثل
حاتم وان كان ضميران جاز لك في غير التشبيه حمل احدهما على اللفظ وحمل الآخر على المعنى نحو انا الذي قلت
كذا وضرب زيدا وانت الذي قال كذا وضربت زيدا وان كان الموصول وموصوفه مخبرا عنه بالمتكلم
والمخاطب لم يجز الحمل على المعنى فلا يجوز الذي ضربت انا والذي ضربت انت اذ لا فايدة اذن في الاخبار

لانك اذا قلت الذي ضربت فقد علم المخاطب ان الضارب هو المتكلم فمنع الاخبار بانا لخوف اللبس وكذا في قولك الذي
قلت انت فظاهر هذا ان قوله القائل انت انا وليس بوجه والوجه ان يقال الفاظ انت انا قوله
واذا اخبرت بالذي صدرتها وجعلت موضع المخبر عنه ضميرا لها واخرته فاذا اخبرت عن زيد من ضربت زيدا
قلت الذي ضربته زيد وكذلك الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول فان تعذر
امر منها تعذر الاخبار ومن ثم امتنع في ضمير الشان والموصوف والصفة والمصدر العامل والحال والضمير
المستحق لغيرها والاسم المشتمل عليه قوله اعلم ان كثيرا ما تسميه النحاة باب الاخبار بالذي والالف
واللام ومقصودهم من وضع هذا الباب تمرين المتعلم فيما تعلمه في بعض ابواب النحو من المسائل وتذكيره اياه
كما يذكر مثلا بمعرفة ان الحال والتمييز لا يخبر عنهما اذ يجب تنكيرهما وبمعرفة ان المجرور يحكى وكاف التشبيه لا يخبر عنهما
انهما لا يقعان موقع مضمر وبمعرفة ان ضمير الشان لا يخبر عنه لانه يجب تصدره ثم فصل بهام قبل التفسير ومعنى
قولهم اخبر عن ا الذي في ضمن الجملة الفلانية بالموصول اي صغ من هذه الجملة جملة اخرى اسمية في التادية
عن ذات متصفة بما اتصف به ا في الاولى مخبرا عن ذات متصفة بما اتصف به ا في الاولى معبرا عن تلك الذات
بالموصول ولا تغير الاولى عن وضعها الاول لما يعني من الاخبار المذكور فلا بد اذن ان الجملة الثانية
مبتدأ مصدرا لان المسئول منك ان تخبر عن تلك الذات اعني ب والمخبر عنه في الاسمية مبتدأ والمبتدأ مرتبة الصدر
ولا بد ان تجعل مكان ا ضميرا راجعا الى ب لان المسئول ان تصف ب بالوصف الذي كان لا بلا تغيير شيء من الجملة
الاولى ولم يمكن ان يكون مكان ا نفس ب مبتدأ فلا بد ان يكون نائبه وهو الضمير العائد اليه مكان ا ولا بد ان
يؤخر ا الذي هو الموصول في الجملة الثانية خبرا لان المسئول ان يخبر عن ب ا ورتبة الخبر عن الموصول بعد تمام
الموصول بصلته فعلى هذا لم تخبر عن ا بب الموصول بل اخبرت عن ب الموصول با الا انك لما اخبرت عن ب با والمبتدأ
في المعنى هو الخبر اي يطلق على ما يطلق عليه فاذا اخبرت عن ب فقد اخبرت عما يطلق عليه ا فكانك اخبرت عن ا وانما
ذكرت المخبر عنه باسم ا دون ب لان ا هو المذكور في الجملة الاولى التي هي المصوغ منها المعلوم اجزاؤها
دون ب فا هو المشهور قبل صوغ الثانية واما قولك في السؤال ب الموصول فليس معناه اجعل ب مخبرا به بل الباء
فيه للاستعانة كما في قولك كتبت بالقلم اذ المعنى اخبر الاخبار المذكور فاجعل ب الموصول مبتدأ ومثال ذلك
ان يقول العالم للمتعلم ليدربه او ليجربه اخبر عن زيد في قولك ضربت زيدا بالذي فالمعنى اجعل الذي مبتدأ
خبره زيد واجعل تلك الجملة الاولى وهي ضربت زيدا صلة الذي بلا تغيير شيء منها الا ان تجعل مكان زيدا ضميرا عائدا
الى الذي ويؤخر زيدا خبرا عن الذي فتقول الذي ضربته زيد فالفرق بين الجملة الاولى والثانية انك اذا قلت ضربت
زيدا فربما تخاطب به من لا يعرف ان لك مضروبا في الدنيا وربما تخاطب به من يعرف ان لك مضروبا لان الصلة
يجب ان يكون معلوما للمخاطب كما ذكرنا ولكن لا يعرف انه زيد اذ لو عرف ذلك لم يفد الاخبار عنه بانه زيد شيئا
فالجملة الثانية نص في المحتمل الثاني للجملة الاولى قوله صدرتها اي جعلت الذي في الصدر مبتدأ قوله واخرته
خبرا ضبط على الحال او ضمن اخرته معنى جعلته اي جعلته خبرا متاخرا قوله وكذلك الالف واللام في الجملة الفعلية
لا يخبر بالالف واللام الا عن اسم في الجملة الفعلية خاصة قوله ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول منها قد ذكرنا ان صلة
الالف واللام اسم فاعل او مفعول وذلك لانه يمكن ان يسبك من الجملة الفعلية اسم فاعل مع فاعله اذا كان الفعل مبنيا
للفاعل اذ معنى اسم الفاعل مناسب لمعنى فعل ويفعل نحو زيد ضارب اي ضرب او يضرب او اسم مفعول مع مرفوعه

للمفعول اذ معنى اسم المفعول مناسب لمعنى فُعِل ويُفعَل نحو زيد مضروب اي ضُرِب او يُضرَب وليس اسم فاعل
ومفعول مع مرفوعهما بمعنى الجملة الاسمية حتى يسبك منها اصل بهما مع المرفوع بهما مع رفعهما الجنسان
في نحو اضارب الزيدان وما مضروب البكران لكن في اولهما فانهما يقصان من وقوعهما صلة اللام كما يجي
بعيد ويجب ان يكون الفعل الذي يسبك منه صلة الالف واللام متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا و
عسى وليس لا يجي منه اسم فاعل ولا مفعول فلا يخبر باللام عن زيد في ليس زيد منطلقا ويجب ان لا يكون في اول
ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناها كالسين وسوف وحرف النفي وحرف الاستفهام
قوله فان تعذر امر منها اي امر من الامور الثلاثة وهي تصدير الموصول ووضع عائد اليه اي الموصول مقام ذلك الاسم
وتاخير ذلك الاسم فبالشرط الاول وهو تصدير الموصول يتعذر الاخبار عن كل اسم في الجملة الانشائية والطلبية
لان الصلة كما تقدم لا يكون انشائية ويتعذر ايضا عند الكوفيين الاخبار بالذي عن اسم في جملة مصدرة بالذي
لانهم يأبون دخول الموصول على الموصول اذا اتفقا لفظا واما قوله من النفر اللاء الذين اذا هم يهاب اللئام
حلقة الباب قعقعوا فيه ووجه البصريين اللاء الذين ولا وجه تجويز الرواية للاوهى لانها انما بالتكرير اللفظي
كانه قال من النفر اللاء اللاء فان تغاير نحو الذي من فعل كان اسهل عندهم قال ابن السراج دخول الموصول
على الموصول لم يجي في كلامهم وانما وضع النحاة رياضة للمتعلمين وتدريبا لهم نحو الذي الذي في داره عمرو زيد
فقولك في داره صلة للذي الاخير وعائد مستتر في الظرف وعمرو خبر الذي الاخير والذي الاخير مع صلته وخبره
صلة الذي الاول وعائد الاول الهاء المجرور في داره وزيد خبر الذي الاول كانك قلت الذي ساكن داره عمرو
زيد وتقول الذي التي اللذان ابواهما قاعدان لديهما كريمان عمرو عنده حسن تبتدي بالموصول الاخير
فتوفيه حقه من الصلة والعائد والخبر لاستغنائه بما في حيزه عما قبله واحتياج كل ما قبله اليه لكونه من صلته
فتقول ابواهما قاعدان صلة اللذان وعائده المجرور في ابواهما وخبره كريمان وهذه الجملة اعني اللذان مع
خبره صلة التي والعائد الى التي من صلته الضمير المجرور في لديهما فالتي مبتدأ مع صلته المذكورة وعمرو عنده
خبره والجملة اعني التي مع صلته وخبره صلة الذي والعائد من الصلة اليه الهاء المجرور في عنده والذي مع صلته
المذكورة مبتدأ حسن خبره وهكذا العمل ان زادت الموصولات ولا تسمع على هذا فاصل الغلط واعط كل
موصول حقه وبالشرط الثاني وهو وضع الضمير العائد الى الموصول مقام المخبر عنه يخرج الفعل والجملة و
والمجرور والحرف اذ لا يضمن هذه الاشياء ويخرج كل اسم لا يقبل التنكير كالمجرور بكم واسماء البنية وغيرها و
والتمييز المنصوب وكنكرة بعد الا يستفاد من المعارف كالمجرور في ايما رجل ومستنزف في كل رجل وافضل رجل
وما من رجل وكذا كل اسم يلزمه النفي نحو لا احد ولا عريب ولا كتيع ويخرج ايضا كل اسم جاء بعده نكر يلزم
لفظا … كفاعل جهده والمعارف … مثلا كما … وحده وما … ذكرناه في باب الحال لانها
بلفظهما يدل على لفظ الحال ولا ضمير بدله وكالمصدر العامل اذ لا يجوز نحو مروري بزيد حسن وهو عمرو بفتح
لان لفظ المصدر مراعى في العمل اذ هو من جهة التركيب اللفظي مشابه للفعل فيعمل ولا ضمير يدل اللفظ وكذا كل
صفة عاملة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة العاملة في الظاهر واما الاخبار عن قائم في زيد قائم فانما يجوز
اذا لم يعمل في الضمير المستكن نظرا الى كونه في الاصل اسما مستغنيا عن الفاعل وعند المازني يجوز الاخبار عن المصدر
المرفوع عامله نحو … لو عند ابن السراج لا يجوز لان الفعل ناصب للام لفظ المصدر عليه والحق الجواز

علم انه للاخبار عن ضربا اعني اضرب ضربا ومنع غيره اذ صورته صورة المفرد فلا يصح عوده وكالمفعول له اذ شرط
فيه لفظ المصدر وكالمجرور بكاف وواو القسم وتاءه وحتى ومذ ومنذ وكالمرفوع بعدهما اذ شرط لفظ الزمان
وكتمييز الاعداد المجرور فان المحققين استقبحوا الاخبار عنه لوجوب كون المفسر صريحا في تعيين الجنس ولا اضمار
يخل بذلك وبعضهم جوزه نحو الذي هذا مائة الدرهم وكالمقادير المبهمة المفسرة بما بعدها نحو راقود خلا وعشرون
درهما فان الفاظها معتبرة وكالمضاف دون المضاف اليه اذ المضمر لا تضاف وكالموصوف بدون الصفة
وكالصفة بدونه وكالموصول بدون صلته وكصلة اللام دون الموصول اذ لفظهما شرط واما البدل والمبدل
فبعضهم لا يجيز الاخبار عن احدهما وحده بل عنهما معا كالصفة والموصوف قال لان البدل مبين كالصفة
فلا يفرد من المبدل منه وايضا تخلو الصلة عن العايد ان اخبرت عن البدل في نحو جاءني زيد ابوك عند من يجعل البدل في حكم
تكرير العامل وبعضهم اجاز الاخبار عن كل واحد منهما فالاول يقول في مررت برجل زيد مخبرا عنهما الذي مررت
به رجل زيد والثاني يقول مخبرا عن المبدل منه الذي مررت به زيد رجل ومخبرا عن البدل الذي مررت برجل به زيد
باعادة الجار لان المجرور لا ينفصل ويجوز ان يقول برجل هو واضعا للمرفوع مقام المجرور والمجوزون اختلفوا
في بدل البعض والاشتمال فاجاز الاخفش لان الضمير نفس ما بعده ومنع الزيادي اذ الضمير لا بد له على البعض في
الاشتمال والاولى ان يذكر خبر الموصول ويجوز كاد واخواتها وكالفاظ التاكيد في لا شيء اذ تلك الالفاظ معتبرة
في افادة التاكيد وايضا يبقى خبر الموصول تاكيدا بلا موكد وكعطف البيان دون المعطوف وكالمضاف اليه
من الاعلام والكنى للوحش واحناش الارض وغيرها كابي القاسم وام العبس وابن اوى وابن عرس وابن قترة
وابن مقرض وابن حبين وسام ابرص اذ المضاف اليه في مثلها ويجعلك ولكن ومنعوا منها لا يضمران وكذا كل
ظاهر قام مقام الضمير في نحو كافة ما الكافة قوله لا ارى الموت يسبق الموت شيء مع الاظهار بقصد التفخيم ومنع بعضهم
الاخبار عن خبر كان والاصح جوازه لانه كخبر المبتداء ويخرج ايضا ما جاز اضماره لكن الضمير لا يعود الى المتقدم
من الموصول كالمجرور وفاعل نعم وبئس واخواتها فان هذه الضماير لا ترجع الا مبهمة مميزة بما بعدها وكذا كل
ضمير مستحق لغيره اي استحقه غير الموصول كالضمير في زيد ضربته وفي زيد ضرب وفي زيد قايم اذ المبتداء
لا يستحق الضمير من هذه الاخبار فلو قلت الذي زيد ضربته هو فان بقي الضمير كما كان راجعا الى زيد لم يجز
لانا قلنا يجب ان يقوم مقام المخبر عنه ضمير عايد الى الموصول وايضا يبقى الصلة خالية عن عايد الى الموصول
وقولك موضع لا ضرب ليس في الصلة بل هو خبر الموصول وان جعلناه عايدا الى الذي بقي خبر المبتدا من جملة خاليا من عايد
الى المبتداء وقولك موضع الا ضرب ليس في حيز زيد قوله ولا اسم المشتمل عليه اي الاسم الذي اشتمل ضمير مستحق
لغير الموصول كغلام في زيد ضربت غلامه فان المضاف هو المضاف اليه اعني لفظ غلامه مشتمل على الهاء الذي استحقه
المبتداء قوله عليه اي على الضمير المستحق لغيره وقيل وان استغنى بضمير جاز الاخبار عن ضمير آخر وان رجع الى ذلك
المبتداء وذلك كما في نحو زيد ضاربه اخوه لك عن اي ضمير شئت منهما وقال الاندلسي لا يجوز ذلك لعدم رجوع عايد
من الصلة الى الموصول بل لعدم فايدة في الخبر لم يفدها المبتداء لان في قولك الذي زيد ضاربه اخوه هو لفظ هو راجع
الى زيد لانه ضمير متاخر وزيد مذكور في الصلة فلا يكون في ذكر ضميره فايدة وليس قال الشيخ لان ذكر زيد في الصلة
لا يحصل المبتداء الذي هو الموصول فضلا في زيد يعني يخلو الاخبار به عنه من الفايدة بيان ذلك انك ان اخبرت عن
هاء ضاربه يكون المعنى الذي ضاربه اخو زيد فقد عرفنا بالمبتداء ان هو مخصوص وبقي زيد فيجوز ان يكون

ذكر الشخص مبهما وعين نفسه كما في قولك انما اخبرت عن زيد فايدة مجردة وهي ان زيدا مضروب دون عمرو وغيره وكذا
ان اخبرت عن هاء اخوه كان المعنى الذي ضارب زيدا اخوه زيد فمضمون الصلة الذي يجهله المخاطب انه متهم
اخوه ضارب زيد فيستفيد من الخبر ان ذلك الشخص نفس زيد وقال صاحب المغني لا يجوز الاخبار عن احد
الضميرين لان عودهما على المبتداء سابق على استحقاق الموصول لها ويتوقف المبتداء على ارتباطه به كارتباط
الضمير الواحد وليس ايضا بشيء اذ لا يلزم بقاء ما عاد اليه الضمير المخبر عنه بعد الاخبار على عادته قبل بدليل صحة الاخبار
عن تاء ضربت وكاف ولا يتوقف المبتداء على ارتباط الضميرين به بل يكتفي باحدهما فالقول الاول بجواز الاخبار
عن كل واحد من الضميرين اذ لا مانع وكذا لا يجوز الاخبار عن ضمير عايد الى ما تقدم ان استغنى ذلك المتقدم عنه وذلك الضمير
بان يكون الضمير في جملة ثانية بعد ذكر المفسر في جملة اولى لا تعلق لها بالثانية كما تقول زيد اخوك ثم تقول قد
ضربته فيصح الاخبار عن هاء ضربته وبالشرط الثالث وهو ان يصح الخبر عنه خرج كل ما لا يصح تاخيره كضمير
الشان اذ لو اخر لم يحصل الابهام قبل التفسير وهو الغرض في الاتيان به كما مر وكذا كل مبهم مقصود ابهامه
للتفخيم كضمير نعم وبئس ورب ويخرج كل اسم فيه معنى الشرط والاستفهام كمن وما وايهم وكذا كم الخبرية وكان
لتصدرهما لما فيهما من معنى الانشاء ويخرج ايضا كل ما لا يجوز رفعه كالظروف غير المتمكنة نحو عند وسوى وذات مرة
وبعيدات بين وكذا سحر وعشا ومساء معينات وكذا المصادر اللازم نصبها كسبحان ولبيك ونحوها
قالوا وان اخبرت عن ظرف متمكن جئت بضميره في كما اذا اخبرت عن يوم الجمعة في قولك سرت يوم الجمعة فتقول
الذي سرت فيه يوم الجمعة الا ان يكون الظرف متوسعا فيه وهذا القول منهم مبني على ان الضمير لا يكون
ظرفا وقد قلنا ما عليه في باب المفعول فيه ولا يمتنع على ما قالوا الاخبار عن المفعول له نحو الذي ضربته له تاديب
هذا والضمير القائم مقام المخبر عنه ان كان المخبر عنه مجرورا فهو بارز متصل وان كان مرفوعا فضميره اما مستتر
كما اذا اخبرت عن زيد من جاء زيد واما بارز متصل كما اذا اخبرت عن الزيدان في ضرب الزيدان واما منفصل
كما اذا اخبرت عن زيد في ما جاءني الا زيد وينفصل ايضا المرفوع المتصل الذي كان في الجملة قبل الاخبار اذا
اخبرت باللام وجرى صلتها على غير من هي له كما اذا اخبرت عن زيد بالالف واللام فانك تقول الضاربه
انا زيد هذا عند النحاة وقد تقدم في باب المضمرات ان المنفصل في مثله تاكيد للمستتر الفاعل وقد عرفت
مواضع كل واحد من هذه الثلاثة في باب المضمر اعني المستتر والبارز المتصل والبارز المنفصل فارجع اليه
وان كان منصوبا فضميره اما بارز متصل كما اذا اخبرت عن زيد في ضربت زيدا او منفصل كما اذا اخبرت
عن زيد في ما ضربت الا زيدا كما عرفت من مواقع المتصل والمنفصل واذا اخبرت عن اي ضمير كان فلا بد من
تاخيره مرفوعا منفصلا لانه خبر المبتدا ثم اعلم انك اذا اخبرت عن ضمير المتكلم والمخاطب فلا بد ان يكون
الضمير القائم مقامه غايبا لرجوعه الى الموصول وهو غايب كما اذا اخبرت عن احد ضميري ضربتك ولا يجوز الحمل
على المعنى كما في انا الذي سمتني امي حيدره لعدم الفايدة فلا تقول في الاخبار عن تاء ضربتك الذي ضربتك انا ولا في
الاخبار عن الكاف الذي ضربتك انت فليس لذي قوله القائلة انت انا فصيح على ما تقدم الاشارة اليه و
انما اختاروا الاخبار بالذي دون نحو من وما وسائر الموصولات لانه ام الباب وهو اكثر استعمالا
ولا يكون الا موصولا واما الاخبار بالالف واللام فاختاروه ايضا لكثرة التغيير معه بسبك الفعل اسم فاعل
او مفعول وابراز الضمير كما في نحو الضاربه انا زيد في نحو ضربت زيدا حتى يحصل الدربة فيها اكثر ولذلك حكم الامتحان

في باب التنازع فان فيه بعض الاشكال فنقول الاولى في باب التنازع ان لا يعين المذهب ويراعي ترتيب المتأخرين
على حالهما ما امكن كما مر في بيان حقيقة الاخبار الا لا تتغير الجملة المتضمنة للمخبر عنه الا اذا اضطرت الضرورة
وجه العاملان من جهة الفاعلية واعملت الثاني نحو ضرب واكرم زيد قلت المخبر بالذي عن المتنازع فيه الذي ضرب
واكرم زيد قام مقام زيد ضمير فاستتر في اكرم والضمير في اكرم ايضا يرجع الى الذي وقد كان قبل الاخبار الى زيد
اذ لم يكن ههنا تنازع الفعلين في الضمير القائم مقام زيد المخبر عنه كما كان في المخبر عنه لما ذكرنا في باب التنازع
انه لا تنازع في الضمير المتصل ونقول بالالف واللام عند الرماني وابن السراج وجماعة من المتأخرين الضارب
واكرم زيدا عطفت الفعل الصريح وهو اكرم على ضارب لانه ايضا فعل لكنه في صورة الاسم على ما قلنا وان الاخفش
يدخل اللام في مثله على الفعلين ويأتي بالمخبر عنه في الاخير خبرا عن الموصولين فنقول الضارب والمكرم زيد مثل
كما تقول العاقل والكريم زيد وكان في الاصل من باب عطف الصفة على الصفة لان العاقل موصوفه مقدر في الكلام
قوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم وعند الرماني الى المازني وليس في كتابه ان يجعل
جملتين اسميتين كما كان في الاصل فعليتين لان المبتدا والخبر نظير الفعل والفاعل في مسألتنا عند اعمال الثاني الضارب
هو والمكرم زيد واول المذهب اولى لانه اقل تغييرا ثم الثاني اولى من الثالث لمثل ذلك وما ذكره من فصل
التشاكل بالاتيان بالاسميتين في الفرع مكان الفعليتين في الاصل فما لا يرجح به على المذهب لان عطف الفعلية
على الفعلية فيه باق في الحقيقة مع قلة التغيير واما ابو الحسن فله ان يقول الجملتان في الاصل صارتا كالنوع
من حيث لم يستغن احدهما عن الاخر لاجل التنازع بينهما في اسم وان اعملت الاول في مسألتنا قلت ايضا في
الاخبار بالذي الذي ضرب واكرم زيد جعلت مقام زيد ضميرا فاستتر في ضرب لان الغرض انه فاعله وكذا
في الاخبار بالالف واللام نحو الضارب واكرم زيد وعند الاخفش الضارب والمكرم زيد وقياس قول
المازني الضارب والمكرم هو زيد ليكون الاسمية معطوفة على الاسمية بين جزئي المعطوف عليها كما كانت الفعلية
في الاصل معطوفة على الفعلية بين جزئيها واذا وجه العاملان من جهة المفعولية واعملت الثاني نحو ضربت واكرمت
زيدا قلت مخبرا عن التاء الاولى بالذي الذي ضرب واكرم زيدا انا وانما جعلت تاء اكرمت ايضا ضميرا غائبا
وان كان المخبر عنه هو التاء في الجملة الاولى فقط لان الثانية عطف على الاولى فلا بد فيها ايضا من ضمير راجع
الى الموصول وقد تقدم ان الموصول اذا كان مبتدأ وهو متكلم او مخاطب من حيث المعنى لم يجز حمل الضمير على
المعنى فلا يقال الذي ذهبت انا لعدم فائدة الاخبار والتنازع ههنا باق على حاله لجواز انتصاب زيدا
بضرب وفوقه اكرم وان فصل بين بعض الصلة وبعض لانه ليس اجنبيا كما يجيء في هذا الباب وتقول المخبر
بالالف واللام الضارب واكرم زيدا انا وعند الاخفش الضارب والمكرم زيدا انا والتنازع غير باق لان زيدا
لا يجوز انتصابه بضارب اذ لا يعطف على الموصول مع بقاء بعض الصلة وقياس قول المازني الضارب انا و
المكرم زيدا انا وكذا تخبر عن تاء اكرمت بالذي وبالالف واللام سواء على المذاهب الثلاثة وتقول في الاخبار
عن زيدا بالذي الذي ضربت واكرمته زيد وبالالف واللام الضاربه انا واكرمته زيدا برزت ضمير المفعول
في الضاربه وان كان محذوفا في الاصل لان ضمير الالف واللام لا يحذف كما ذكرنا ولم يبرز انا لجري الصفة
على غير من هي له وبعض المتقدمين يحذف ضمير اللام في مثله نظرا الى الاصل وتقول على مذهب الاخفش الضاربه
انا والمكرمه انا زيد وعند المازني الضاربه انا على انه مبتداء وخبر والمكرمه انا زيد جملة معطوفة على

وتقول في هذه المسألة اذا اعملت الاول نحو ضربت واكرمت زيدا بابراز المفعول في اكرمته على المختار كما مر في باب التنازع مخبرا عن التاء
الاولى بالذي الذي ضرب واكرمه زيدا انا وبالالف واللام الضارب واكرمه زيدا انا والتنازع باق في الموضعين وعند
الاخفش الضارب زيدا والمكرمه انا فقدمت زيدا الى جنب عامله اذ لا يعطف على الموصول مع بقاء بعض صلته وعند المازني
الضارب زيدا انا والمكرمه انا والاخبار عن تاء اكرمت كالاخبار عن تاء ضربت سواء عند كلهم واما الاخبار عن زيدا
بالذي فنقول الذي ضربته واكرمته زيد نصل الضمير القائم مقام زيد بعامله لعدم ما يوجب انفصاله وكذا بالالف
واللام الضاربه انا والمكرمه زيد الهاء في الضاربه هو الضمير القائم مقام زيدا وابرزت انا لجري الصفة
على غير صاحبها وعند الاخفش الضاربه انا والمكرمه انا زيد وعند المازني الضاربه انا والمكرمه انا هو زيد ولا
يخفى الضاربه لانه كان في الاصل مفعول ضربت والجملة المعطوفة اعني المكرمه انا هو متوسطة بين جزئي المعطوف عليها
وتقول في نحو ضربني وضربت زيدا عند اعمال الثاني مخبرا عن التاء او الياء بالذي الذي ضربه وضرب زيدا انا ولا تقول
ضربني ولا ضربت لما مر والتنازع باق على حاله وتقول في التثنية على مذهب البصريين الذي ضرباه وضرب الزيدان
انا وعند الكسائي الذي ضربه وضرب الزيدين انا بحذف الفاعل وتقول بالالف واللام الضاربه هو وضارب
زيدا انا ابرزت هو لجري الصفة على غير صاحبها والتنازع باق وعلى مذهب الاخفش الضاربه هو والضارب
زيدا انا والاولى ان يقال الضاربه زيد لان الاضمار قبل الذكر انما جاز في الاصل لكونه من باب التنازع مع مخالفة الكسائي
فيه ايضا وليس ههنا تنازع في جميع المواضع وعند المازني في الاخبار عن الياء الضاربه هو انا والضارب زيدا انا والاولى ان
الضاربه زيدا انا لما ذكرنا وفي الاخبار عن الياء الضاربه هو مبتدأ وخبر والضارب زيدا انا والاولى الضاربه
زيد لما مر وان اخبرت عن زيدا بالذي قلت الذي ضربني وضربته زيد لا يمكن بقاء التنازع اذ لا تنازع في ضمير متصل
كما مر وبالالف واللام الضاربه وضربته زيد وعند الاخفش الضاربي والضاربه انا زيد بابراز انا لجري ضاربه على غير
من هي له وعند المازني الضاربي هو والاولى الضاربي زيد والضاربه انا زيد وان اعملت الاول في المختار ضربني وضربتها
هند بالاظهار ضمير المفعول كما مر في باب التنازع قلت في الاخبار عن الياء او التاء بالذي الذي ضربته وضربها هند
انا والتنازع باق وبالالف واللام الضاربه وضاربها هند انا وهند فاعل ضاربه وعند الاخفش الضاربه هند
والضاربها انا فقدمت هندا الى جنب عامله لئلا يفصل بين بعض الصلة وبعض بالاجنبي وعند المازني الضاربه هند انا
والضاربها انا وفي الاخبار عن هند بالتي التي ضربتني وضربتها هند وبالالف واللام الضاربتي وضاربها هند
وعند الاخفش الضاربتي والضاربها انا هند وعند المازني الضاربتي والضاربها انا هند وتقول مخبرا عن
التاء او الياء في ضربت وضربني هند بالذي عند اعمال الثاني الذي ضرب وضربته هند انا ولا يجوز وضربني لما تقدم
وبالالف واللام الضارب وضاربته هند انا وعند الاخفش الضارب وضاربته هند انا وان اخبرت عن هند
قلت التي ضربت وضربتني هند والضاربها انا وضاربتي هند اظهرت المفعول في ضاربها لان ضمير اللام الموصولة
لا يحذف وبعض المتقدمين يحذفه مراعاة للاصل وابرزت انا لجري الصفة على غير من هي له وعند الاخفش الضاربها
انا والضاربتي هند وعند المازني الضاربها انا والضاربتي هي هند وهند خبر الضاربها وتقول اعطيت
واعطاني زيد درهما مخبرا عن التاء او الياء بالذي الذي اعطى واعطاه زيد درهما انا وبالالف واللام المعطي واعطاه
زيد درهما انا والتنازع باق في الصورتين وعند الاخفش المعطي والمعطيه زيد درهما انا والمازني قياسه
في مثله كل ما حذف منه فيرد منصوب الاول نحو المعطي زيدا درهما والمعطيه هو اياه انا وليس هو لمخالفة الاصل

في الفصل الاول برد مفعوليه وفي الثاني باقامة الضمير في مقام مفعوليها الظاهرين بلا ضرورة ولو سلك في هذا
الباب سبيله في المتعدي الى واحد اعني جعل الكلام جملتين يقال المعطي زيدا درهما انا والمعطيه هو اياه انا وان اخبرت
عن زيد قلت الذي اعطيت واعطانيه درهما زيد والمعطيه انا واعطانيه درهما زيد اعتبارا بان عائد اللام وبعض
المتقدمين يجوز حذفه لمطابقته للاصل كما مر وابرزت انا لجري الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش المعطيه انا او
المعطي بالاضافة او المعطي اياي كما تبين في المضمرات درهما زيد ويجوز المعطي انا مراعاة للاصل والمازني
يقول من اظهر الضمير في المعطيه اظهر المفعول الثاني وليس بوجه لان ابراز الضمير لاجل اللام فانه لا يجري في
عائده كما مر وليس اعطى من افعال القلوب حتى يلزم ذكر الثاني بذكر الاول فان رددناه مفعولي الاول كما هو
مذهب المازني قلنا المعطيه انا درهما والمعطيه او المعطي اياه زيد كما ذكرنا في باب المضمرات في نحو ضربنيه اياك فضربتك
ولو قلت المعطيه انا اياه والمعطي درهما زيد على ان يكون اياه عائدا الى درهما لاضمرت المفعول قبل الذكر في غير باب
التنازع وهذا لا يجوز في باب التنازع كما مر وان اخبرت عن الدرهم قلت الذي اعطيت واعطانيه زيد درهم و
الضمير اذا لا موجب للفصل وباللام المعطيه انا واعطانيه زيد درهم وعند الاخفش المعطيه انا او المعطي انا كان
الضمير والمعطيه او المعطي اياه زيد درهم كضربتك وضربني اياك والمازني يرد المحذوف نحو المعطيه انا زيدا
والمعطيه او المعطي اياه درهم وتقول في ظننت وظنني زيدا اخاك مخبرا عن التاء او الياء بالذي الذي ظن وظننيه
زيدا اخاك انا وباللام الظان وظنه زيدا اخاك انا بحذف مفعولي الاول كما كان في الاصل وعند الاخفش الظان والظا
زيدا اخاك انا والمازني لو جعله جملتين ورد المحذوف قال الظان زيدا اخاك انا والظانه هو اياه انا فالمتصل
ضمير اللام والمنفصل ضمير اخاك وهو ضمير زيد ابرزته لجري الصفة على غير صاحبها وان اخبرت عن زيد قلت
الذي ظننت وظنني اخاك زيد والظانه انا اخاك وظنني اياه او ظننيه زيد نحو ظننتك وظننتك اياه على ما مضى في
المضمرات اظهرت ضمير المفعول في الظانه لانه ضمير اللام فلا يحذف وبعضهم يحذفه مراعاة للاصل واظهرت
ثاني مفعولي الظانه لان افعال القلوب يجب في الاغلب بذكر احد مفعوليها ذكر الآخر وابرزت انا لجري
الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش الظانه انا اخاك والظانيه او الظاني اياه زيد وان اخبرت عن اخاك قلت
الذي ظننت وظننه زيدا فظنني اياه اخوك والظان انا زيدا اياه وظننيه او ظنني اياه اخوك واجاز بعضهم
انا زيدا وظننيه ولا يجوز ذلك لما ذكرنا في باب الضماير ان ثاني المفعولين يجب انفصاله عند الالتباس وها قد يحصل
والاخفش الظان انا زيدا اياه والظانيه هو اياه اخوك او الظانيه هو اخوك كما مر في ظننتك وضربتك وابراز الضمير في
الظانيه هو والظاني هو اياه لان الصفة للالف واللام التي هي لانه والضمير لزيد وزيد وان كان لانه من حيث المعنى
لكن المعاملة مع ظاهر اللفظ في هذا الباب وتقول في اعلمت واعلمني زيد عمروا منطلقا مخبرا عن التاء او الياء
بالذي الذي اعلم واعلمه زيد عمروا منطلقا انا وباللام المعلم وباللام المعلم واعلمه زيد عمروا منطلقا انا وعند
الاخفش المعلم والمعلمه زيد عمروا منطلقا انا وان اخبرت عن زيد بالذي قلت الذي اعلمته واعلمني عمروا منطلقا
زيد وباللام المعلمه انا واعلمني عمروا منطلقا زيد هذا عند من يجوز الاقتصار على المفعول الاول وعند من
المعلمه انا عمروا منطلقا واعلمنيه اياه زيد وعند الاخفش المعلمه والمعلمي عمروا منطلقا زيد اذا اقتصر على اول
المفاعيل وان لم يقتصر فالمعلمه انا عمروا منطلقا والمعلمي اياه واياه زيد فاياه الاول لعمرو والثاني لمنطلقا
ويجوز المعلميه اياه زيد نحو ضربتك وضربنيه اياك وان اخبرت عن عمرو قلت الذي اعلمته واعلمنيه زيد منطلقا عمرو

وباللام المعلم انا زيدا اياه منطلقا واعلمنيه اياه عمرو ابرزت انا لجري الصفة على غير صاحبها واياه ضمير اللام
لم يحذف لان عائد اللام لا يحذف على الاصح وجعلته منفصلا اذ لو قدمته ووصلته بالمعلم فقلت المعلمه انا لالتبس
بالمفعول الاول كما مر في مفعول ما لم يسم فاعله وانما ذكرت منطلقا لان ذكر الثاني في هذا الباب يوجب ذكر
الثالث قيل ووجب هاهنا ذكر المفعول الاول اعني زيدا لئلا يلتبس الثاني بالاول وقيل ان يحول الحاذكر
في هذا الباب مفعولين فقط لم يجز ان يكون احدهما الاول والثاني احدا لنا فبقي لان ذكر احد الباقيين يوجب ذكر
الثاني فتعين ان المفعولين هما الثاني والثالث ولا يمكن ان يقال وجب هاهنا ذكر الاول ليتبين من اول الامر ان
الضمير ليس المفعول الاول وتقول على مذهب الاخفش المعلم انا زيدا اياه منطلقا والمعلمي هو اياه اياه عمرو فاياه
الذي بعد هو ضمير اللام وهو القائم مقام عمرو والمجرور والثاني ضمير منطلق وان اخبرت عن منطلق بالذي
قلت الذي اعلمت واعلمني زيد عمروا اياه منطلق والمعلم انا زيدا عمروا اياه واعلمنيه اياه منطلق ابرزت
انا لجري الصفة على غير صاحبها وفصلنا الضمير العائد الى اللام اعني اياه الذي بعد عمرو لئلا يلتبس لو اتصل
بالمفعول الاول وذكرت الثاني اعني عمروا لذكر الثالث اعني ضمير اللام وذكر الاول اعني زيدا فيه المتقدم
المذكور ويجوز اعلمنيه اياه وعند الاخفش المعلم انا زيدا عمروا اياه والمعلمي هو اياه اياه منطلق او المعلميه اياه هو
وانما ابرزت هو لجري الصفة على غير صاحبها وهذا القدر من التمرين كاف لمن له بصيرة قوله وما الاسمية
موصولة واستفهامية وشرطية وموصوفة وتامة بمعنى شيء وصفة اقول لما كان في المبنيات ما يوافق
لفظ لفظ الموصول لم يجعل له باب برأسه وبينه ضمن الموصولات كما بين فيما يوافق اسم الفعل من المبنيات
في اسماء الافعال كباب فجار وباب فساق وباب قطام الموافقة لباب نزال ولم يلاحظ الانفصال في رعاية
المناسبة اللفظية لكان القياس يقتضي ان يجعل لها ابوابا على حدتها فمنها ما قوله وما الاسمية اعلم ان ما يكون حرفية
ايضا ومن اذ جعل اقسام ايضا فهي موصولة كما ذكرنا واستفهامية نحو ما صنعت وما صنعت ويدخلها
معنى التحقير كقولك ما انت وما ابوك والفخر ومعنى التعظيم كقولك يا سيدا ما انت من سيد واي امها الحال
ومعنى الانكار كقولك لمن انت من ذكرها اي لا تذكرها على احد التاويلات ويحذف الفها الاسمية في الاغلب عند
كونها مجرورة بحرف جر او مضاف وذلك لان لها صدر الكلام لكونها استفهاما ولم يمكن تاخير الجار عنها فقدم
عليها وركب معها حتى تصير كالمجموع كلمة موضوعة للاستفهام فلا يسقط الاستفهام عن مرتبة الصدر فدل
حذف الالف دليل التركيب ولا يحذف الفها من الاستفهامية مجرورة ولا كم لكونه حرفا صحيحا ولا من لان الياء
اخو مجيء الحرف الصحيح في محل وقد جاء الالف ثابتا قال على ما قام يشتمني لئيم كخنزير تمرغ في دمان وان جاء ذا
بعدما الاستفهامية لم يحذف الفها وذلك لان ذا لما يثبت زيادته ولا كونه موصولا لاسم ما ذا كلمة واحدة
وصار الالف كانها في وسط الكلمة والحذف قليل في الوسط لتحصنه من الحوادث والشرطية نحو ما تصنع اصنع
والنكرة الموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك والجملة كقوله ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال
وجاز ان يكون ما هاهنا كافة كما في قوله تعالى ربما يود الذين قال المصنف الا ان النحاة انما ذكروها هنا موصوفة لدلالة
حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور وهو من الامر مقامه وذلك قليل الا بالشرط المذكور في باب الصفة وهلا
ولا يمتنع ان يكون من متعلقة بتكره وهي للتبعيض كما في اخذت من الدراهم اي من الدراهم شيئا فكذا هاهنا معناه تكره
من الامر شيئا وقوله له فرجة صفة الامر لان اللام عند المصنف للجنس ويجوز ايضا تضمين تكره معنى تنفر فتبغض

وبمعنى التامة نكرة غير موصوفة وذلك نحو التعجب عند سيبويه ونعما اي نعم شيئا مهمل الزمخشري وابي علي
ويكون ايضا ما معرفة تامة اي غير موصوفة ولا موصولة عند سيبويه بمعنى الشيء قال تعالى فنعما هي اي نعم الشيء هي
وكذا في دققته دقا نعما اي نعم الشيء ونعم الدق وما المصدرية حرف عند سيبويه اسم موصول عند الاخفش
والمازني والمبرد كما مر قبل واما التي المصدرية فلا خلاف في اسميتها للام فيها وذلك نحو قول علي عليه نزلت انفسهم
منهم في البلاء كالذي نزلت في الرخاء اي نزولا كالنزول الذي نزلته في الرخاء قوله وصفة اختلف في ما التي
تلي النكرة لافادة الابهام وتوكيد التنكير فقال بعضهم اسم في قوله مثلا ما اي مثلا اي مثل وقال بعضهم زيادة
فيكون حرفا لان زيادة الحروف اولى من الاسماء لاستبعادها بالحرفية ولهذا استعظم الخليل وتعجب من
الفصل لكونه اسما زيد لفائدة الفصل وايضا يثبت زيادتها نحو فبما رحمة ووصفيتها لم يثبت فالحمل على
في موضع الالتباس اولى وفائدة ما هذه اما التحقير نحو هل اعطيت الا عطية ما او التعظيم نحو لامر ما جدع
قصير انفه ولامر ما يسود من يسود او التنويع نحو اضربه ضربا ما اي نوعا من انواعه ايها كان ويجمع هذه
المعاني كلها الابهام وتاكيد التنكير اي عطية لا تعرف ومن ضربا ما وامر لا يعرف من عظم مجهول العظمة
وضربا مجهولا غير معين قوله ومن كذلك الا في التام والصفة اقول اما من الموصولة
فنحو لقيت من جاءك والشرطية نحو من تضرب اضرب والاستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت والنكرة
الموصوفة بالمفرد كقوله فكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا وبالجملة كقوله رب من انضجت غيظا صدره
قد تمنى لي موتا لم يطع ولا تجيء تامة اي غير محتاج الى الصفة والصلة الا عند ابي علي فانه جوز كونها نكرة غير موصوفة
وتجيء عند الكوفيين حرفا زائدة وانشدوا آل الزبير سنام المجد قد علمت ذاك القبائل والاثرون من
عددا وهي عند البصريين موصوفة اي الاثرون انسانا معدودا وانشدوا ايضا يا شاة من قنص لمن حلت
له حرمت علي وليتها لم تحرم والمشهور يا شاة ما قنص وعلى هذا ما ومن الشرطيتين والاستفهاميتين و
الموصولتين ظاهرة واما الموصوفتان فاما لاحتياجهما الى الصفة وجوبا واما لان وضعهما وضع الحروف كما قيل خلافا
وهذه الاخيرة يعمهما في وجوههما وما التامة ايضا ومن في وجوهها لذوي العلم ولا تقع لما لا يعلم
لقرب نظيرها على ما لا يعلم تغليبا كقوله تعالى ومن لستم له برازقين واستر من في الدار غلاما كان او جارية
او فرسا ومنه قوله تعالى ومنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على اربع وذلك لانه قال
تعالى ومنهم والضمير عايد الى كل دابة فغلب العاقل في الضمير ثم بني على هذا التغليب فقال من يمشي على بطنه ومن
يمشي على اربع وما في الغالب لما لا يعلم وقد جاء في العالم قال ما حكى ابو زيد سبحان من سخركن لنا وسبحان ما سبح الرعد بحمده
وقال تعالى وما ملكت ايمانكم ويستعمل ايضا في الغالب في صفات العالم نحو زيد ما هو وما هذا الرجل وهو
سوال عن صفته واي اب عالم او غير ذلك ويستعمل ايضا استفهاما كانت او غيره في المجهول ماهيته وحقيقته
ولهذا يقال لحقيقة الشيء ماهيته وهي منسوبة الى ما والماهية مقلوبة الهمزة هاء والاصل المائية او نقول
انه منسوب الى ما هو على جعل الكلمتين كلمة كقولهم كنتي نحو لما هذا افرس ام بقر ام انسان فاذا
عرفت انه انسان مثلا وشككت انه زيد او عمرو لم يقل ما هو وقول فرعون وما رب العالمين يجوز ان يكون
سوالا عن الوصف ولذا قال موسى عليه رب السموات ويجوز ان يكون سوالا عن الماهية ويكون موسى عليه السلام
اجابه ببيان الاوصاف دون بيان الماهية تنبيها لفرعون على انه تعالى لا يعرف الا بالصفات وماهيته غير

معلومة للبشر وقولهم سبحان من سخركن لنا فما سبح الرعد بحمده ويجوز ان يكون لكونه مجهول الماهية ومن وما في
اللفظ مفردان مذكران صالحان للمثنى والمجموع والمونث فاعني بهما التثنية او الجمع او التانيث فمراعاة الاصل
فيما يعبر به عنهما من الضمير والاشارة ونحوهما اكثر واغلب وانما كانت اولى من مراعاة المعنى لان اللفظ
اقرب الى تلك العبارة المحمولة من المعنى اذ هو وصلة الى المعنى وكذا في غير من وما نحو كل الشخص ميتة وكل
موسى قال الله خلقكم من نفس واحدة والمراد آدم عليه ونحو ثلث انفس من الرجال وثلثة شخوص من النساء
فهذا اولى من العكس كما يجيء في باب العدد وان تقدم على المحمول على من وما شبههما من المحتملات ما يعضد المعنى
اختير مراعاة المعنى في ذلك المحمول كقولك من هي من ازواجها ونحو واحدة من فوقك احد لتقدم لفظ هي فلهذا
لم يختلف القراء في تذكير من يقنت ومنكن الخلاف في قوله وتعمل لانه جاء بعد قوله منكن وهو عاضد للمعنى فلذا قال
نوتها اجرها وان حصل بمراعاة اللفظ لبس وجب مراعاة المعنى فلا تقول لقيت من احسن وانت تريد
من النسوان الا ان يكون هناك قرينة ويجب ايضا مراعاة المعنى فيما وجب مطابقته للمحمول على المعنى نقول
من هي محسنة امك ولا يجوز محسن لان خبر المحمول على معنى من الذي بمعنى من التي والخبر المثنى يجب مطابقته
للمبتدأ تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا واجاز ابن السراج من هي محسن نظرا الى ان الشيء ما دام به من الذكر
يجوز اعتبار لفظه ومعناه فان حذف هي التي وهو صدر الصلة كما في قولهم ما انا بالذي قايل لك شيئا وقلت من
محسن امك اسهل التذكير لان المقدر لم يتعين كونه بلفظ المذكر او المونث والاصل الحمل على اللفظ كما مر فقدره
مذكرا ويكون مراعاة اللفظ اكثر واولى من مراعاة المعنى كان اذا اجتمعتا فالاولى تقديم مراعاة اللفظ اكثر
من العكس قال تعالى من يؤمن بالله ويعمل صالحا يدخله جنات تجري من تحتها الانهار حملا على اللفظ ثم قال
خالدين حملا على المعنى ولهذا الا يكون الحمل على اللفظ اولى رجع سبحانه بعد قوله خالدين الى الحمل على اللفظ فقال
فيها ابدا قد احسن الله له رزقا واما تقديم مراعاة المعنى على مراعاة اللفظ من اول الامر فحكى ابو سعيد
عن بعض الكوفيين منعه والاولى الجواز على ضعف قوله واي واية وهي معربة وحدها الا اذا حذف
صدر صلتها اقول قد ذكرنا حكم اي في التذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع فاي
الموصولة نحو لقيت ايهم ضربت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو ايا ما تدعو فله الاسماء
الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل ولا اعرف كونها موصوفة الا في النداء واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة
كما في نحو مررت باي معجب لك وجاء الذي نكرة موصوفة نحو بالذي محسن اليك واي تقع صفة ايضا بالاتفاق
لا كما ان فيها خلافا كما مر فلا ادري لم لم يذكره المصنف ههنا ولم يجعلها كمن التي لا تقع صفة ولعله راى ان اي الواقعة الصفة
في الاصل استفهامية لان المعنى برجل اي رجل عظيم يسال عن حاله لانه لا يعرفه كل احد حتى يسال عنه ثم نقل
عن الاستفهامية الى الصفة فاعتور عليها اعراب الموصوف واي معربة من بين اخواتها الموصولات
على الخلاف في اللذان واللتان وفي ذو الطائية ومن بين اخواتها المتضمنة للاستفهام والشرط وانما ذلك
لالزامهم لها الاضافة المرجحة لجانب الاسمية وليس كل مضاف معربا بل ما هو لازم الاضافة نحو عندك غيرك
معرب واما كم رجل فانه قد تنصب ما بعد كم الخبرية واما لدن فانه يضاف الى الفعل والاضافة اليه كلا
اضافة وانما الزموها الاضافة لان وضعها ليفيد بعضا من كل كما مر في باب الوصف فاذا حذف
المضاف اليه فان لم يكن مقدرا لم يعرب كما في النداء وان كان مقدرا بقي على اعرابه كما في قوله تعالى ايا ما تدعوا

كاين فانه مقطوع عن الاضافة مع اعرابه وذلك لانه يقتضي كالمبني على الضم في الغايات لا اذا حذف صدر صلتها
صلتها اما اسمية او فعلية والفعلية لا يحذف منها شي فلا يبنى اي معها ولا الاسمية فيحذف صدرها اعني المبتدا بشرط
ان يكون ضميرا راجعا الى اي فلا يحذف المبتداء في نحو اضرب ايهم غلامه قايم وايهم زيد غلامه وانما حذف لكونه
ضميرا والضماير كثيرة الحذف في الصلة والبقاء ما هو محتمل الفايدة اي الخبر ولقيام المضاف اليه مقام
ولتمكن اي في نفسها فاذا حذف المبتدا صار مبنيا كاخواته من ساير الموصولات وذلك ان شيا اذا فارق اخواته
لعارض فهو شديد النزوع اليها فادنى سبب يرجعه اليها وبني على الضم تشبيها بقبل وبعد لانه حذف منه بعض
ما يوضحه ويبينه اعني الصلة كما حذف من قبل وبعد المضاف اليه المبين للمضاف فهذا هو مذهب سيبويه وهو كثير
اعني كونه مبنيا على الضم عند حذف المبتداء قال سيبويه والاعراب مع حذف الصدر لغة جيدة وجاز في
الشواذ ايهم اشد على الرحمن بنصب ايهم وذلك لانه لم يحذف الصلة بكمالها بل حذف احد جزئيها وقد بقي ما هو
محتمل الفايدة قال الجرمي خرجت من خندق الكوفة حتى انتهيت مكة فلم اسمع احدا يقول في نحو اضرب ايهم افضل
الا منصوبا وان لم يتصف مع حذف المبتداء نحو اكرم ايا افضل فكلام العرب الاعراب واجاز بعضهم البناء
قياسا للاسماء فاقول اكرم اي افضل بلا تنوين مضموما والخليل ويونس يقولان اضرب اي افضل مع انها
على الحكاية او التعليق كما يجي من مذهبهما قال سيبويه لا يرتفع نحو اضرب ايا افضل ولا يبنى ايضا على الضم قياسا
على ايهم افضل لان ذلك مخالف للقياس ولو قالوا لقلنا قال الجزولي في اعرابه مع حذف المضاف اليه دليل
على انه كان من المضاف اليه معربا لان حذف المضاف اليه يرجح جانب الاسمية الحرفية كما في قبل وبعد وذهب
الكوفيون والخليل الى ان ايهم في هذا الموضع معربة ما بعدها خبرها قالوا ومن في الاية مبتداء خبره اشد
ومن كل شيعة معمول لننزعن كما تقول اكلت من كل طعام قالوا واو بقيت من كل شي فيكون من للتبعيض
والكلام محكي اعني ان ايهم اشد صفة شيعة على اضمار القول اي كل شيعة مقول فيهم ايهم اشد كقوله جاوا
بمذق هل رايت الذيب قط قال الخليل واي على هذا استفهامية نحو قولهم اضرب ايهم افضل اي اضرب الذي
يقال له ايهم افضل كما قال الاخطل ولقد ابيت من الفتاة بمنزل فابيت لا حرج ولا محروم اي ابيت مقولا في
لا حرج ولا محروم اي هو لا حرج قال سيبويه لو جاز اضرب ايهم افضل على الحكاية لجاز اضرب الفاسق الخبيث
اي اضرب الذي يقال له الفاسق الخبيث بل مثله يجي في ضرورة الشعر لا في سعة الكلام ومذهب يونس في مثله
انه يفعل الذي مثلا اي معلق عن العمل ويجوز التعليق في غير افعال القلوب ايضا نحو اضرب او اقتل ايهم
افضل كما يجي في باب افعال القلوب وليس بشي لان المعلق يجب ان يكون في صدر جملة والمنصوب باضرب
واقتل لا يكون جملة والمعلق اما استفهامية او نفي او لام الابتداء واي مع اضرب واقتل لا يكون استفهامية
اذ لا معنى لها بل موصولة وقال الاخفش في الاية من زايدة كما هو مذهبه من زيادة في الموجب وكل ايهم مفعول
لننزعن وايهم اشد جملة مستانفة لا تعلق لها بالفعل وقال المبرد ايهم فاعل شيعة اي لننزعن من كل فريق
شيع ايهم هو اشد واي بمعنى الذي وعندك لا يعرف ايه اذا اضيف ومنها ما يضاف اليه منعت الصرف
فالمتعرفها بالصلة والتانيث فزاد على مذهبه في التعريف المانع من الصرف تعريف الموصولات واعتد
التانيث بلا علمية وغيره تصرفها وهو القياس قوله ومماذا صنعت وجهان احدهما
ما الذي وجوابه رفع والاخر اي شي وجوابه نصب اقول اعلم ان ذا لا يجي موصولة ولا زايدة الا مع

ومن الاستفهامية ومن في ماذا او فيكون من ذا اخبر مثل الزايدة ويجوز على البعد ان يكون بمعنى الذي اي الذي
موضح بنكرة نحو انا الذي قال فاما من ذا قايما فذا فيه اسم اشارة لا غير ويحتمل في من ذا الذي يقرض الله وماذا الذي
ان يكون زايدة او اسم اشارة بدليل قوله تعالى من هذا الذي هو جند لكم وها التنبيه يدخل على اسم الاشارة فيقال ايضا ما هذا
الذي تقول وقد جاء ذا زايدة بعد ما الموصولة قال دعي ماذا علمت سانقيه ولكن بالمغيب نبيني ولقايل ان
يجعل ذا موصولة مطلقا ويحكم في نحوما ذا صنعت بزيادتها واما رفع الجواب في نحو قوله تعالى ويسالونك ماذا ينفقون
قل العفو ورفع البدل في قوله الا تسالان المرء ماذا يحاول انحب فيقضى ام ضلال وباطل فلان ما مبتداء
والفعل بعد ذا المزيدة خبره على تقدير حذف الضمير من الجملة التي هي خبرها والذي حملهم على ادعاء كون ذا ههنا موصولة
رفع الجواب والبدل في الفصيح المشهور ولو جاز ان يدعي في الجواب انه غير مطابق للسوال فانه ذلك يجوز
وان لم يكن كثيرا لم يجز دعوى عدم التطابق بين البدل والمبدل منه فيجب ان يكون ماذا يحاول جملة اسمية حتى المبتداء
فيها فعلية ثم ان حذف الضمير من الجملة الخبرية قليل كما مر وتجرد الجملة الخبرية في نحو ماذا يحاول والكثير على انهم فرقوا
ان الجملة صلة لذا لا خبرها لان حذف الضمير من الصلة كثير وهو اكثر من حذفه من الصفة وحذفه من الخبر
كما مر في المبتداء وانما قلنا في الضمير المنصوب في الجملة التي بعد ذا من بين الموصولات للرفع بها لما الا استفهامية
لان ذا لا يكون موصولة الا وقبلها ما او من وكان الثاقل الحاصل باتصال الصلة بالموصول اكثر فكان التخفيف
بحذف الضمير ومن ثم جاز حذف المبتداء في صلة ايهم في السعة دون صلة غيرها لثقلها بالمضاف اليه كما
ذكرنا وانما كان الجواب او البدل مرفوعا اذا كان ذا موصولا لان ماذا اذن جملة ابتدائية ذا مبتدا وما خبر
مقدم لكونها نكرة وعند سيبويه ما مبتداء مع تنكيره وذا خبره على ما مر في باب المبتداء والاولى في الجواب
مطابقة السوال فرفع الاسم على انه خبر مبتدا محذوف وذلك المبتدا ضمير راجع الى ذا الموصولة فقوله تعالى اساطير
الاولين ليس بجواب لقوله للكفار ماذا انزل ربكم اذ لو كان جوابا له لكان المعني هو اساطير الاولين اي الذي انزله
ربنا اساطير الاولين والقايلون بهذا كانوا كفارا غير مقرين بالانزال فهو اذن كلام مستانف اي ليس ما يدعون
انزاله منزلا بل هو اساطير الاولين واذا كان ذا مزيدة فما منصوبة المحل مفعولا للفعل المتاخر فالسوال اذن
جملة فعلية فيكون الجواب بفعلية اولى للتطابق فنصب الاسم على اضمار مثل الفعل الذي انتصب به ما في السوال حتى
لا لانه السوال فقوله تعالى ماذا انزل عليكم قالوا خيرا اي انزل خيرا وانما الزم ههنا النصب ليكون مخالفا لجواب الكفار
لان النصب صريح بتقدير الانزال والرفع كان محتملا لان تقدير الموصول المذكور في السوال مبتدا كما في قوله العفو وان لم يكن
المبتداء عنه والكلام مستانف كما ذكرنا في قوله اساطير الاولين وان اشتغل الفعل بعد ماذا بضمير منصوب
فكونها مبتداء اولى وان حصل ذا زايدة لان الرفع في زيد لقيته اولى من النصب كما مر في المنصوب على شريطة
التفسير ورفع الجواب اذن اولى على تقدير كون ذا موصولة وكونها زايدة واما نحو ماذا اقتل وماذا عرض وما
طرب مما كان الفعل فيه لازما في جملة اسمية سواء كانت ذا مزيدة او موصولة فرفع البدل اذن واجب ورفع
الجواب مختار على كل حال ومثله قوله تعالى وماذا عليهم لو امنوا وقول الشاعر وماذا عسى الواشون ان يتحدثوا
سوى ان يقولوا انني لك عاشق فذا فيه زايدة لا موصولة اذ الصلة لا يكون الا خبرية وعسى ليس بخبري وهذا يلزم
في خبر المبتداء ايضا فان قيل خبر المبتداء قد جاء طلبية كقوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وزيد اضربه قيل الصلة
جاءت اطلع مع جزئيتها كقوله واني لراج نظرة قبل التي لعلي وان شطت نواها ازورها عسى ولعل متقاربان

فان قلت القول ههنا جاز للمنازع ان يعمل رب ايضا في محل البناء، ولا يجوز ان يكون ماذا مفعول ان تحل قوله
لان ان موصولة مثلا ولا بأس ان نذكر بعض ما اهمل المصنف من احكام الموصول واحكام من وما واي في
الاستفهام وما يناسبها فنقول الموصول والصلة كجزئي اسم وقد ثبت للموصول التقدم لكون الصلة مبينة
له فيجب للصلة التأخر فلا يتقدم الصلة ولا جزء منها على الموصول ولا معمول الصلة وما يتعلق بها فيما قبل الموصول
لان ذلك المعمول اذن جزؤها المتقدم ولا يتعلق الصلة بما قبل الموصول بان يكون معمولة بل او لكن او علامة
جواب القسم وغير ذلك مما له تعلق بما قبل الموصول لانها جزء الموصول وليس جزءا لغيره ولا يفصل بين
الموصول والصلة ولا بين بعض الصلة وبعض بتابع للموصول كالوصف والبدل والعطفين والتأكيد ولا بخبر
عن الموصول ولا باستثناء منه اذ هذه الاشياء لا تجيء الا بعد تمام الكلمة وقد جاء في الشعر موصول معطوف على آخر
قبل الصلة وما بعدهما الصلة لهما معا او صلة للاخير وصلة الاول محذوفة مدلول بالظاهر عليها
كما يجيء بعد من جواز حذف الصلة عند قيام الدلالة وذلك نحو قوله: من اللواتي والتي واللاتي يزعمن اني
كبرت لداتي وقد يفصل بين الموصول والصلة بمعمول الصلة نحو الذي اياه ضربت لان الفصل ليس باجنبي منهما
ولا يجوز مثله اذا كان الموصول حرفا فلا يقال اعجبني ان زيدا ضربت لان حروف الموصولة حروف مصدرية
والجملة بعدها بتاويل المصدر فيطلب قربها من متضمن المصدر وكذا في الالف واللام الموصولة اذ لا يدخل
الا على فعل هو في صورة اسم الفاعل او المفعول وكذا يجوز الفصل بين بعض الصلة وبعض بالعطف على الجملة
التي هي صلة كما تقول في باب التنازع معملا للاول الذي ضربت وضربني غلامه زيد اذ ليس الفصل باجنبي من
الصلة وكذا يتقدم بعض الصلة على بعض كما تقول جاءني الذي قائم ابوه والذي يضرب زيدا اخوه والذي زيدا
ضرب ابوه اذ لا مانع منه فان قيل أليس كان الصلة والموصول كجزئي اسم فبعض الصلة والبعض الآخر ايضا
كالجزئين فكان ينبغي الا يتقدم بعضها على بعض كما لا يتقدم الصلة على الموصول قلت بلى هما ايضا كالجزئين
الا انهما جزءان لا يجب ترتيب احدهما على الآخر بل الجزءان يجوز تعقب كل منهما للآخر بخلاف الصلة والموصول　　اصحها
فان تعقب الجزء الذي هو الصلة واجب لكونها مبينة للموصول على ما تقدم فمن هنا فساد قول من
قال ان خبر ما دام لا يتقدم على اسمه ويجوز قليلا اطلاق صلة الموصول الاسمي غير الالف واللام اذا علمت
فان ادع اللواتي من اناس اضاعوهن لا ادع الذي وقد التتم حرفها مع اللتيا معطوفا عليها التي
اذا قصد بها الدواهي ليفيد ان الداهية بين الصغيرة والكبيرة وصلنا الى حد من العظم لا يمكن
شرحه ولا يدخل في حيز البيان فلذلك تركنا على ابهامها بغير صلة مبينة واجاز الكوفيون حذف غير
الالف واللام من الموصولات الاسمية خلافا للبصريين قالوا في قوله تعالى وما منا الا له مقام معلوم ونحو
قول المتنبي بئس الليالي سهرت من طربي ويجوز ان يكون من هذا لعمري لانت البيت اكرم اهله و
اقعد في افنائه بالاصائل ولا وجه لمنع البصريين من ذلك من حيث القياس اذ قد يحذف بعض حروف الكلمة
وان كانت فاء او عينا كشه وشية وليس الموصول بأدون منها ولا يحذف من الموصولات الحرفية الا ان في
المواضع المخصوصة كما يجيء في الافعال المنصوبة وذلك لقوة الدلالة عليها وكون الحروف التي قبلها كالنائبة
عنها واما احكام من وما واي في الاستفهام فنقول اذا استفهمت بمن عن منكور مذكور عاقل ووقفت
على من جاز لك حكاية اعراب ذلك المذكور وحكاية علامات تثنيته وجمعه وتأنيثه في لفظ من تقول

سوا اذا قيل جاءني رجل ومنا اذا قيل رأيت رجلا ومني اذا قيل مررت برجل ومنان ومنين اذا قيل جاءني رجلان
ورأيت رجلين ومررت برجلين ومنون اذا قيل جاءني مسلمون او رجال او قوم وفي النصب والجر منين
ومنه اذا قيل جاءتني ضاربة او هند وكذا في النصب والجر لا تختلف ومنتان اذا قيل جاءتني ضاربتان او هندان
وفي النصب والجر منتين ومنات اذا قيل جاءتني مسلمات او ضوارب وكذا في النصب والجر لا تختلف
انما اشترط الاستفهام عن المذكور في الحكاية فلان حكاية هذه العلامات لا بد فيها من محكي مذكور
قبل الحكاية يثبت فيه تلك العلامات حتى يحكي وغرضهم في الحكاية ان يتيقن المخاطب ان المسؤول عنه هو المذكور
بعينه لا غير حتى يكون نصا وانما اشترط في الحاق العلامات المذكورة لمن كونها سؤالا عن نكرة لان المعارف
اذا استفهم بها عنها ذكرت بعدها في الاغلب اما محكية كما يجيء ولان الاستفهام عن المعارف ليس في
الكثرة مثل الاستفهام عن النكرات فلم يطلب التخفيف بحذف المعارف كما طلب بحذف النكرات ولو ذكرت
ايضا النكرات لم يحسن حكايتها بعد من لان النكرة اذا كررت فلا بد في الثانية من لام العهد ليعرف
ان المذكور ثانيا هي المذكورة اولا بقولك من الرجل لمن قال جاءني رجل ومع زيادة اللام عليها لم يكن
الحكاية لان الحكاية ذكر اللفظ المذكور بعينه بلا زيادة ونقصان فلما لم يمكن حكايتها فان لم يقصد الحكاية
قلت من الرجل او من هو او من ذلك ونحوها وان قصدتها وهو الاكثر حذفت النكرة وابقيت العلامات
في لفظ من وهي حروف قصدا للتخفيف لان الاستفهام عن النكرة اكثر من الاستفهام عن المعرفة
وانما كثرت الحكاية في السؤال عن المنكر لان السؤال عنه كما ذكرنا كثير غالب والحكاية نص في كون المستفهم
عنه ذلك المذكور في لفظ المخاطب وان قلت من الرجل او من هو فربما اوهم هذا اللفظ ان المسؤول عنه
معهود آخر غير هذا المذكور في كلام المخاطب وازالة الابهام بايراد ما هو نص في المراد في كثير الاستعمال
مناسبة واما اشتراط الوقف على من ولم يشترط ذلك في اي بل تقول فيها ايٌّ يا فتى وايا يا فتى وايّ
كما يجيء فلان من مبنية فقصدوا تبعيدها عن الاعراب فاثبتوا العلامات في حالة لا يكون فيها على الكلمة
في الاغلب اعراب ولا تنوين التمكن وهي حالة الوقف لان الكلمة تجرد فيها عن الرفع والجر والتنوين واما اي
فانها كانت معربة فلم يستكثر عليها حكاية الاعراب لا وصلا ولا وقفا وانما زادوا في المفرد المذكر الواو
والياء والالف بدل الحركات لانهم لو حكوا حركات المنكر كما هي لكانت الكلمة في حالة الوقف محركة ولا يجوز
فاثبتوا بدل الحركات حروفا بنية ساكنة وجاؤوا قبلها بحركات تناسبها هذا مذهب المبرد وقال [illegible]
بل اثبتوا فيها الحركات لحكاية الاعراب كما في اي ثم لما كان لا يحال الوقف واخر الموقوف عليه ساكن
اشبعوا الحركات فتولدت الحروف وكلا القولين ممكن ولم يمكن اثبات حروف المد الدالة على الاعراب
في منه اذ هاء التأنيث لا يكون في الوقف الا ساكنة فاكتفوا بحكاية التأنيث وتركوا حكاية الاعراب
وكان هذا اولى من العكس لان الاعراب فرع الذات واذا اجتمع امتناع مراعاة الفرع والاصل كان حفظ
الاصل اولى واجروا منات في ترك حكاية اعرابها وان كانت ممكنة بالاتيان بحروف المد مجرى واحدها
واسكان النون في منتان ومنتين تنبيها على ان التأنيث ليس لتأنيث الكلمة اللاحقة هي بها بل هي لحكاية
تأنيث كلمة اخرى فلم يلتفتوا فيما قبلها الحركة التي يلزم ما قبل تاء التأنيث وقريب من ذلك اسكان ما قبل التاء
في بنت واخت وهنت لما لم يتمحض التاء للتأنيث بل كانت بدلا من اللام وربما سكنت النون في المفرد نحو منْتْ

وانما تحرك ما قبل التاء لانه زادوا التاء علامة لقصد الحكاية للتأنيث وكون التاء التانيث مفتوحا ما قبلها ومنقلبا هاء في الوقف ادل على كونها للتانيث واما قوله بل جو ز بنهاء كظهر الجحفت وبجو بت وللجف علان

وربما جاء نحو منسان محركا النون التي قبل التاء هنا وكذا في من الموقوف عليها المستفهم بها عن النكرة وجهان آخران اصرهما ان يرد على من حروف المد واللين كما ذكرنا في الوجه الاول في المفرد المذكر حاكيا على الاعراب

فقط ولا يحكي علامات المثنى والمجموع والمونث وان كنت تسئل عنها ايضا اجراء لمن على اصلها من صلاحيتها للكل بلفظ واحد فنقول اذا قيل جاني رجل ورجلان او رجال او امرأة او امرأتان او نسوة منو وعلى هذا

قياس النصب والجر وثانيهما افراد من على كل حال بلا حكاية للاعراب ولا العلامات اخر كما في رجال الوصل هذا حكم من المستفهم بها عن المنكور واما اي اذا استفهمت بها عن المذكور جاز لك ايضا حكاية الاعراب

وعلامات المثنى والمجموع والمونث في لفظها لا بالحاق حروف المد بالمفرد المذكر بل تغيره بالحركات في الوصل نحو اي يافتى وايا يافتى واي يافتى وفي الوقف تسكن الياء في الرفع والجر ونقلبا التنوين الفا في النصب كما في الوقف

على سائر المعربات لان ايا معرب فسقط في جواز الحكاية في لفظ اي شرطان كانا في الحكاية بمن وهما العقل والوقف اما العقل فلان ايا في اصل وضعها تصلح للعقلاء وغيرهم بخلاف من واما الوقف فلما مر في من وانما

اشترط كونه مذكورا في حكايتها كون المحكي مذكورا لما مر في من وكذا في اي وجه آخر وصلا وهو الاقتصار على اعراب اي مفردة فنقول اي وايا واي في المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمونث وفي الحركات

اللاحقة لاي في حال الحكاية وجهان اصحهما انها اعراب فيكون مبتدأ محذوف الخبر ومفعولة محذوف الفعل ومجرورة اضمر جارها وهذا ضعيف لان اضمار الجار قليل نادر وايضا تثنية اي وجمعها في الحكاية

ضعيفان كما مر ولا وجه ان يقال كما في من ان هذه العلامات اتباعات للفظ المتكلم على وجه الحكاية ومحلهما رفع على الابتداء والتقدير من هو واي هو باي رجل واختار يونس الحكاية بمن وصلا قياسا على اي

فتقول منا يافتى ومنا يافتى ومن يافتى وعليه حمل قول الشاعر اتوا ناري فقلت منون انتم فقالوا الجن قلت عموا ظلاما وحكى يونس انه سمع ضرب من منا استفهاما عن الضارب والمضروب قال سيبويه هذا بعيد

وقال يونس ايضا لا تقبله كل احد وذلك لتقدم الفعل على كلمة الاستفهام واما اعرابها للحكاية كما سمع رجلا يقول ضرب رجل رجلا والا فكيف يعرب بها مع قيام علة البناء والعلامات المذكورة لا تلحق من الا في آخر الكلام لانها

في حالة الوقف فاذا قيل رايت رجلا وامرأة قلت من ومنه واذا قيل رايت امرأة ورجلا قلت من ومنا وفي جاني رجل وامرأتان من ومنتان وعليه فقس واذا اجتمع من يعقل وما لا يعقل جعلت السوال عن

العاقل بمن وعن غير العاقل باي نحو من وايين فيمن قال لقيت رجلا وحمارين وعليه فقس واما المعارف بعد من فنقول اما الاعلام واما غيرها ففي الاعلام فيها ثلاثة اوجه اشهرها انه لا حكاية فيها ولا في غيرها

بعدها وحكى المبرد عن يونس ولم يحك عن سيبويه انها تكون بعد من محكية كالاعلام اذا قال القائل رايت اخا زيد تقول من اخا زيد واجاز ذلك سيبويه على غير وجه الاختيار كما قيل دعنا من تمرتان وليس تمرتان

كما يجي وثانيها انها تحذف وتتبع علامات الحكاية في من كما في النكرات وذلك لكون المعرفة المذكورة عند السامع مجهولة كالنكرة وذكر ما حكى سيبويه انه يقال ذهب معهم فيقال مع منين ويقال قد رأيته فيقال منا ويقال

دار حيلاه فيقال دار مني اما الاعلام المذكورة بعد من ففيها مذهبان مذهب اهل الحجاز ومذهب بني تميم فاهل

الحجاز يحكون العلم بعد من بشروط وانما خصوا الحكاية بالعلم دون غيره من المعارف لكونه اكثر استعمالا من المعارف الاخر لكونه ادل على المسمى والمراد من الحكاية تخصيص المذكور وقيل من رفع الابهام الناشي

بالاستعمال الاتي وايضا الاعلام غير متصرف في ذاتها مصونة عن الزيادة والنقصان كما مضى في باب غير المنصرف فناسب ان لا يتصرف في اعرابها ايضا وهو محل الحكاية والشروط المذكورة ان لا يكون العلم

منعوتا ولا موكدا ولا مبدلا منه ولا معطوفا عليه عطف بيان فان اعادة هذه المتبوعات مع توابعها بعينها مع حكاية اعرابها اذ يعرف المخاطب ان السوال عنه هو المذكور بارشاد اعادة التوابع المذكورة بعينها اليه فيقول

لمن قال رايت زيدا الظريف او زيدا نفسه او زيدا ابا محمد من زيد الظريف ومن زيد نفسه ومن زيد ابو محمد بالرفع لا غير نعم لو وصف بابن واسقط تنوينه لوقوعه بين علمين لم يمتنع حكايته عند اهل الحجاز لان

اعني الوصف المذكور ايضا كسائر الاوصاف لان هذا الموصوف مع هذا الوصف صار كاسم واحد بدليل حذف التنوين من الموصوف ونصب الموصوف في المنادى جوز الحكاية فيه فتقول لمن قال رايت زيدا ابن عمرو بالنصب

وان قال رايت زيدا ابن اخي عمرو قلت من زيد بن اخي عمرو بالرفع لا غير واما عطف النسق بلا تكرير من فحكى التوابع عند يونس في امتناع الحكاية معه سواء كانا علمين او احدهما وحكى سيبويه عن قوم واستحسنه انه يجوز الحكاية

اذا كان المعطوف عليه علما سواء كان المعطوف علما او غير علم نحو من زيدا وعمرا او من زيدا واخا عمرو لمن قال لقيت زيدا وعمرا او لقيت زيدا واخا عمرو والفرق بينه وبين سائر التوابع ان الثاني فيه غير الاول فالسوال واقع بالاسم

المفرد ثم عطف عليه فحلت الحكاية واما سائر التوابع فهي في الحقيقة متبوعاتها وان لم يكن المعطوف عليه علما كما اذا قيل مررت بالجبل وزيد لم تجز الحكاية في السوال اتفاقا بل يجب الرفع لان المتبوع لا يجوز حكايته فكذا التابع واما لو

اعدت من في الموصوف نحو من زيدا ومن عمرا او من زيدا ومن اخوه او من اخوه ومن زيدا فانه يجوز الحكاية في العلم دون ما ليس بعلم وذلك لانقطاع الثاني عن الاول صريحا فيكون لكل واحد من المعطوف والمعطوف عليه حكم نفسه

كما لو انفرد ومن الشروط ان لا يدخل حرف العطف على من نحو ومن زيد او فمن زيد فلا يجوز الحكاية ايضا اتفاقا لزوال اللبس اذ العطف على كلام المخاطب موذن بان السوال انما هو عما ذكره دون غيره ويجوز حكاية اللقب

اتفاقا وفي الكنية خلاف والوجه جوازها لانها علم ايضا على ما يجي في بابه وكذا اختلف في حكاية مثنى العلم ومجموعه فالمجوز نظر الى واحدهما والمانع نظر الى زوال العلمية بالتثنية والجمع كما يجي في باب العلم ثم نقول اذا حكي ما بعد من

لمن مرفوع الموضع بالابتداء فان كان اعرابه رفعا فهو مرفوع على الحكاية لا على انه خبر بل رفع الخبر مقدر وان كان مجرورا او منصوبا فهو مرفوع الموضع على انه خبر فالكل معرب مرفوع الموضع مقدر اعرابه لاشتغال المحل بحركة الاعراب

بحركة مجلوبة للحكاية كما ذكرنا في المضاف الى يا المتكلم وقيل ان ما بعد من في الاحوال معمول العامل المحذوف كما مر في اي وهو ضعيف لما ذكرنا وزعم الجرجاني تقدير كما مضى هناك واما بنو تميم فانهم سلكوا بالعلم في الاستفهام عنه

مسلك غيره من الاسماء فاتوا به مرفوعا على كل حال بالابتداء جريا على قياس واما اذا سالت باي عن المعارف فلا خلاف بينهم في ان ما بعدها لا يحكى فاذا قيل رايت زيدا ومررت بزيد قلت اي زيد بالرفع لا غير لان الاعراب ظاهر في اي

فكرهوا ان يخالفه الثاني بخلاف من زيدا ومن زيد هذا وربما حكى بعض العرب الاسم على ما كان عليه علما كان او غير علم دون سوال ايضا كما قال بعض العرب دعنا من تمرتان على الحكاية لقوله ما عنده تمرتان قال سيبويه سمعت اعرابيا يقول لرجل

سأله فقال اليس قرشيا فقال ليس بقرشيا فعلى هذه اللغة تجوز الحكاية اذا سالت بمن او باي عن غير العلم ايضا كما حكي

عن يونس كامر واذا سالت من غير عاقل ينسب اليه علم سواء كان العلم المنسوب عاقلا او لا لم يجز ان يكون
المنسوب اليه عاقلا كما اذا قيل لقيت زيدا او ركبت اعوج جاز لك ان تقول آلمني اي البكري او التميمي
مثلا اي بني مكان المنسوب اليه وتدخل عليه الالف واللام لانك كما في المسؤل عنه لان صفة العلم المنسوبة
التي لابد فيها من الالف واللام وبلحوق ياء النسب آخر من كما كان في آخر المسؤل عنه ولا كثر الاشتهى
ادخال همزة الاستفهام على المني وتقول آلمني بالمد لانه كذلك في المسؤل عنه لانك تقول آلقرشي
او الهاشمي وايضا فان من ضعف تضمنها للاستفهام لصيرورتها معربة بسبب معاملتها معاملة
المعربات التي لا يتضمن معنى الحرف ومن دخول لام التعريف عليها ولحاق ياء النسب بها فاتي بحرف الاستفهام
وبعضهم لا ياتي بها فيقول المني مقصودا كما فعل المني اعراب العلم المسؤل عن نسبه سواء كان السائل
واصلا او واقفا كالحكاية في لفظ اي سواء فيقول لمن قال جاءني زيد آلمني باقي وكذا المنيان والمنيين
وكذا المنيا والمنيين وآلمنيون وآلمنيين وآلمنية وآلمنيتان وآلمنيتين وآلمنيات ويكون
المسؤل بالجواب على وفق اعراب المني تقول رايت زيدا فيقول آلمني فتقول القرشي على انه وصف
لزيد المذكور اولا في كلامك ويجوز الرفع في الكل على اضمار المبتداء اي هو القرشي لانفصاله عن الموصوف بتوسط
الاستفهام قال جوهان سالت المبرد اذا قال لك رجل رايت زيدا واردت ان تسال عن صفته قال اقول المني
كانك قلت الطويلي والعالمي او البزازي قال السيرافي وهذا تفريع منه وقياس وليس بمسموع قلت وكانه
جعل الياء في الطويلي ونحوه للتاكيد كما في احمري ودواري وان كان صفة العلم منسوبة الى ما لا يعقل كالمكي
والبصري فلا يجوز آلمني اتفاقا قال المبرد القياس الماءي او الماوي قال السيرافي هو تفريع منه وليس
بمسموع واجاز الاخفش الاستفهام باي على وفق آلمني قياسا فقال يقال آللاي فيصلح للمنسوب الى العاقل
والى غيره والوجه المنع لعدم السماع ولاستثقال الياآت والله اعلم بالصواب **قوله**
اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضي مثل رويد زيدا اي امهله وهيهات ذاك اي بعد **اقول**
اعلم انه انما بني اسماء الافعال لمشابهتها مبني الاصل وهو فعل الماضي والامر ولا تقول انه بمعنى
لا يتكلم ومه بمعنى لا تفعل اذ لو كانا كذلك لكانا معربين بل هما بمعنى اسكت واكفف ولا تقول ان اف
بمعنى التضجر واوه بمعنى التوجع اذ لو كانا كذلك لاعربا كمسماهما بل هما بمعنى تضجرت وتوجعت الانشاء
والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال مع تاديتها معاني الافعال امر لفظي
وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا يتصرف تصرفها ويدخل اللام في بعضها والتنوين في بعض
وظاهر كون بعضها ظرفا وبعضها جارا ومجرورا واما نفيهن اصولها وانها عن اي شيء نقلت فنقول
النقل عن المصادر والظروف في بعضها ظاهر كرويد زيدا وبله زيدا بنصب المفعول به وفداء
لك اقوام بالكسر وامامك زيدا وعليك عمرا اذا استعمل هذه الكلمات على اصلها كثيرا كرويد زيد وبله
زيد بالاضافة وفداء لك بالرفع والنصب وامامك زيد برفع زيد وبعضها يشبه ان يكون مصدرا في
الاصل وان لم يثبت استعماله مصدرا كوشكان وسرعان وبطآن وشتان فانها كلها نزل في المصادر
وكهيهات فانه كقوقاة وتزال فانه كعجال وتيلكفه فنقول انها كانت في الاصل مصادر لانه قام دليل
قطعي على انها منقولة الى معنى الافعال عن اصل فاشبه ما يكون اصلها المصادر لمناسبة بينهما وزنا

[في الهامش: لا نه ورد الاثنين على ان لا يتكلم مجموع جملة والجملة مبنية]

ولا اعلم اخواتها من نحو رويد وبله وفداء والظرف في بعضها انها كانت اصواتا نقلت الى المصادر ثم منها
الى اسماء الافعال ثم نقول الاصوات المنقولة الى باب المصادر على ضربين ضرب لزم المصدرية ولم يصر اسم فعل
نحو ابنا في الكف وويها في الاغراء وواها في التعجب والاستطابة ولعا ودعدعا في الانعاش وويك
وويحك وويلك وويل لعمرو على ما مر في باب المفعول المطلق وبعضها انتقل من المصادر الى اسماء الافعال
نحو صه ومه وها ودع اي انتعش وبس اي ارفق وهيا وهلا وحي وايه وهيك وهيكل وهيت وحي
معانيها ويجوز ان يدعى في الضرب الاول انه انتقل الى اسم الفعل والتنوين فيه كما في صه ومه وايه وهي مفتوحة
لا منصوبة وفي الضرب الثاني نفاق على المصدرية وبناؤه مراعاة لاصله اعني اسم الصوت كما مر في المفعول
المطلق واما اخ وكخ واف واق واوه وفخ اذا لم تستعمل استعمال المصادر وهو ان تنصب نحو افا وسبن بحروف
كاف لك فالاولى ان يقال انها باقية على كونها اسماء اصوات ولم تصر مصادر ولا اسماء افعال لعدم الدليل
كما ان الاولى في فرطك بمعنى اواحذر من قدامك وبحدك اي احذر من خلفك وحذرك عمرا وحذارك عمروا
والنجاءك ان يقال انها باقية على المصدرية اذ لم يقم دليل على انتقالها الى اسماء الافعال والنوط المتقدم اي اعلم
نقلها او احذر فرطك اي تقدمك وبحدك اي ابعد بعدا وحذرك وحذارك عمرا اي احذر عمرا واحذره حذارا
والنجاءك اي انج النجاء والكاف حرف كما في ذلك فاذا تقرر هذا ثبت ان جميع اسماء الافعال منقولة اما عن المصادر
الاصلية او عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا او عن الظروف او عن الجار والمجرور فلا تقدح اذن اعتبار
الاصل لا في حال الاسم ولا في حال الفعل وعدم استعمال بعضها على اصله لا يقدح لما ثبت كونه عارضا بالدليل اذ ان
اصل من قوض وعارض لازم واما آمين فقيل سرياني وليس الاصل وزان التحجية كقابيل وهابيل بمعنى كن الجعل اسم
فعل بمعنى ليكن كذا وبني على الفتح ويخفف بحذف الالف فيقال امين على وزن كريم ولا منع ان يقال اصله القصر
ثم مد فيكون غيرها مصدرا في الاصل كالتذكير والتكبير ثم جعل اسم فعل وكان القياس ان لا يقال لا اسم الفعل الذي
هو في الاصل جار ومجرور نحو عليك واليك اسم فعل الا انا نقول لمثل صه ورويد انه اسم بالنظر الى اصله والجار مع
المجرور لم يكن اسما الا انهم طردوا هذا الاسم في كل لفظ منقول الى معنى الفعل فصح ان يقال في نحو كذب العتيق
بالنصب ان كذب اسم فعل كما حكي ثم اعلم ان بعضهم ادعى ان اسماء الافعال مرفوعة المحل على انها مبتداة لا خبر لها كما
اقائم الزيدان وليس بشيء لان قائم معناه الاسم وان شابه الفعل اي ذو قيام فصح ان يكون مبتداء بخلاف اسم الفعل
فانه لا معنى للاسمية فيه ولا اعتبار باللفظ فان قولك تسمع بالمعيدي خير تسمع مبتدأ وان كان لفظه فعلا لان معناه
الاسم فاسم الفعل اذن بخلاف ذلك والفعل عند من قال انه حرف كان لكل واحد منهما محل من الاعراب لكونهما
اسمين فلما انتقلا الى معنى الحرف فيه لم يبق لهما ذلك لان الحرف لا اعراب له فكذا اسم الفعل كان له في الاصل محل من
الاعراب فلما انتقل الى معنى الفعلية والفعل لا محل له من الاعراب في الاصل لم يبق له ايضا محل من الاعراب كما ذكرنا
في المفعول المطلق وما ذكر بعضهم من ان اسماء الافعال منصوبة المحل على المصدرية ليس بشيء اذ لو كانت كذلك
لكانت الافعال قبلها مقدرة فلم يكن قائما مقام الفعل فلم يكن مبنيا ولا نقول في امامك نصب فقدم انه منصوب
بفعل مقدر بل النصب فيه صار كفتح فاء جعفر وكذا لا نقول في عليك واليك انه فعل انهما جار ومجرور متعلقان بالفعل
بل المضاف والمضاف اليه في الاول صار كلمة وكذا الجار والمجرور في الثاني فصار اسم المصدر والصوت اذا كانا
اسمي فعل نحو الفعل وبقية علمين للذات وصار المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور في نحو امامك وعليك كسمي

[في الهامش: المواضع]

فعل كصه ايه وتابط شرا علمين فهم منقولة عن اصولها الى معنى الفعل نقل الاعلام وليس كما قال بعضهم ان صه
مثلا اسم للفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بل اذا قال العربي صه فكانه
يقول صه مع انه لا يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولو قلت انه اسم لاصمت او امتنع او كف
عن الكلام او غير ذلك مما يؤدي هذا المعنى لصح فعلمنا ان المقصود منه المعنى لا اللفظ وقد صار الفعل اسم فعل كما
في قول عنترة كذب العتيق وماء شن بارد ان كنت سائلتي غبوقا فاذهبي اذا روي بنصب العتيق وكذا في قول
من نظر الى بعير نضو فقال لصاحبه كذب عليك البزر والنوى بنصب البزر قال محمد بن السري ان مضر
تنصبه واليمن ترفع فمعنى كذب عليك البزر اي الزمه وضعه ووجه ذلك ان الكذب عندهم في غاية الاستهجان
ومما يغري بصاحبه ويأخذه المكذوب عليه فصار بمعنى كذب فلان للاغراء به اي الزمه وضعه فانه كاذب ف
اذا قيل عليك صار ابلغ في الاغراء كانك قلت اغري عليك فخذه ثم استعمل في الاغراء بكل شيء وان لم يكن مما
يصل منه الكذب نحو كذب عليك العسل اي عليك بالعسل قال ود بنا نابه اوصت بنيها بان كذب القراطف
والقروف اي عليكم بها وكذب الحج اي عليك به وكما جاز نصب نحو عليك واليك بمعنى فعل الامر فينصب
جاز ان ينصب كذب وكذب عليك بمعنى الامر فينصبه كما ينصب بالزم قال ابو علي في كذب عليك البزر ان فاعل
كذب مضمر اي كذب السمن اي لم يوجد والبزر منصوب بعليك اي الزمه ولا ينافيه هنا في قول عنترة كذب
العتيق على رواية نصب العتيق وما ذكرناه اولى واسماء الافعال حكمها في المتعدي واللازم حكم الافعال
التي بمعناها الا ان الباء يزداد في مفعولها كثيرا نحو عليك به لضعفها في العمل فيعمل نحو وعاده تعمل
اللازم اي المفعول ولا يتقدم عند البصريين منصوباتها عليها نظرا الى الاصل لان الاغلب فيها اما مصادر
ومعلوم امتناع تقدم معمولها عليها واما صوت جامد في نفسه منتقل الى المصدرية ثم منها الى اسم الفعل
واما ظرف وجار ومجرور وهما ضعيفان قبل النقل لان عملهما لتضمنهما معنى الفعل وجوز الكوفيون ذلك
استدلالا بقوله يا ايها المائح دلوي دونكا اني رايت الناس يحمدونكا ودونك عند البصريين ليس
اسم فعل بل هو ظرف وخبر لدلوي اي دلوي قدامك فخذها واكثر اسماء الافعال بمعنى الامر اذ الامر كثيرا ما
يكتفى فيه بالاشارة عن النطق باللفظ فكيف لا يكتفى بلفظ قائم مقامه ولا كذلك الخبر ومعاني اسماء الافعال امر كانت
او غيره المبالغة واكد من معاني الافعال التي يقال انها بمعناها اما ما كان مصدرا في الاصل والاصوات
الصائرة مصادر ثم اسماء افعال فلما تبين في المفعول المطلق انها وجب حذف فعلها قياسا واما الظرف والجار
والمجرور فلان نحو امامك او دونك زيدا بالنصب كان في الاصل امامك زيد ودونك زيد فخذه فقدمت هذا
هذا الكلام الطويل لغرض حصول الفراغ منه بالسرعة ليبادر المامور الى الامتثال قبل ان يتباعد عنه زيد
وكذا كان اصل عليك زيدا وجب عليك اخذ زيد واليك عني اي ضم رحلك وثقلك اليك واذهب عني ووراءك
اي تاخر وراءك يجري في كلها الاختصار لغرض التاكيد وكل ما هو بمعنى الخبر ففيه معنى التعجب فهيهات
اي ما ابعد وشتان اي ما اشد الافتراق وسرعان ووشكان اي ما اسرع وبطان اي ما ابطاه والتعجب هو
التاكيد المذكور وكلها بلا علامة للضمير المرتفع بها ويبرزه في شيء منها دليل فعليته وانه ليس منها كهلم
وهات على ما يجي وليس لحاق كاف الخطاب ولا التنوين في جميع هذه الاسماء قياسا بل سماع فيقتصر على
المسموع ومعول الكاف اذا اتصل بهذه الاسماء نظر فاما ان يكون متصلا بما هو ظرف او حرف جر في الاصل

نحو المك واليك او لا فهو في الاول اسم مجرور نظرا الى الاصل وفي الثاني نظرا الى كون الاسم الذي اتصل به الكاف
مما جاء مصدرا مضافا واسم فعل معا نحو رويد زيد وزيدا احتمل ان يكون الكاف اسما مجرورا نظرا الى كون
الاسم مصدرا مضافا الى الفاعل وان يكون حرف خطاب نظرا الى كون الاسم اسم فعل نحو رويدك زيدا وان لم يكن
الكاف مضافا اليه فهو حرف خطاب كما في هاك اذ لم يات ها زيد بالاضافة كما جاء رويد زيد ومثله النجاءك فان
لم يكن اسم فعل على ما ذكرناه وقال الفراء الكاف في جميعها مرفوع لكونه في مكان الفاعل وليس بشيء لانا نعرف ان الكاف
في عليك واليك ودونك هو الذي كان قبل نقل هذه الالفاظ الى معنى الفعل وقد كان مجرورا ولم يكن تحويله
في نحو حيهلك وهاءك لان الكاف لم يثبت مع هذين الاسمين قبل كونهما اسمي فعل مع ان وضع بعض الضماير موضع
بعض خلاف الاصل وينبغي له ان يقول انه في نحو رويد وها مجرد بزعمكما فضمير مستتر كما في اضرب ولا يقول
بحذف الكاف لان الفاعل لا يحذف وقال الكسائي الكاف في الجميع منصوب وهو اضعف لان المنصوب يجيء
بعدها نحو رويدك زيدا وعليك زيدا وقال ابن بابشاذ الكاف في الجميع حرف الخطاب كما في ذلك ويبطل قوله
بنا او بعض على القراءة واما التنوين اللاحق لبعض هذه الاسماء فعند الجمهور هو للتنكير وليس بشيء لان الفعل
الذي ذلك الاسم المنون بمعناه اذا الفعل لا يكون معرفا ولا منكرا كما ذكرنا في غلامات الاسماء بل التنكير راجع
الى المصدر الذي ذاك الاسم قبل صيرورته اسم فعل كان بمعناه لان المنون منها اما مصدر او صوت قائم مقام المصدر
او لا منتقل عنه الى باب اسم الفعل ثانيا كما مر فصه بمعنى سكوتا وايه بمعنى زيادة فيكون المجرد عن التنوين مما لحقه
التنوين كالمعرف فمعنى صه اسكت السكوت المعهود المعين وتعيين المصدر بتعيين متعلقه اي السكوت عن
اي افعل السكوت عن هذا الحديث المعين فجاز على هذا ان لا يسكت المخاطب عن غير الحديث المشار اليه وكذا ايه
اي زد عن هذا الشيء وايه اي هات الحديث المعهود فالتعريف في المصدر راجع الى تعيين متعلقه واما التنكير
فكانه للابهام والتفخيم كما في قوله الا ايها الطير المربة بالضحى على خالد لقد وقعت على لحم اي لحم فمعنى صه
اسكت سكوتا واي سكوت اي سكوتا بليغا اي اسكت عن كل كلام وليس ترك التنوين في جميع اسماء الافعال علم
دليل التعريف بل تركه فيما يلحقه تنوين التنكير دليل التعريف وقال ابن السكيت والجوهري دخولهما فيما دخل
عليه منها دليل كونه موصولا بما بعده وحذفه دليل الوقف عليه تقول صه صه وصه صه بتنوين الاول وسكون هاء
الثاني قالا وقول ذي الرمة وقفنا فقلنا ايه عن ام سالم وما بال تكليم الديار البلاقع انما جاء غير منون وقد
وصله لانه نوى الوقف فيكون التنوين عندهما في الاصل تنوين التمكن الدال على كون ما لحقه موصولا بما بعده غير
موقوف عليه جرد عن معنى التمكن في هذه الاسماء وجعل للدلالة على المعنى المذكور فقط هذا هو الكلام على هذه
الاسماء اجمالا واما الكلام عليها تفصيلا فنقول هي اما متعدية او لازمة ففي المتعدية ها وهو اسم لخذ وفيه
لغات الاولها بالالف المفردة الساكنة للواحد والاثنين والجمع مذكرا كان او مؤنثا الثانية ان يلحق
هذه الالف المفردة كاف الخطاب الحرفية كما في ذلك وتصرفها نحو هاك هاكما هاكم هاكن الثالثة ان يلحق
همزة مكان الكاف وتصرفها تصريف لحاق الكاف نحو هاء هاؤما هاؤم هاء هاؤن الرابعة ان
تلحق الالف همزة مفتوحة قبل كاف الخطاب وتصرف الكاف الخامسة هاء بهمزة ساكنة بعد الهاء كخف
السادسة ان تصرف هذه الخامسة تصريف ذد ودع السابعة ان تصرفها تصريف خف ومنه قول اهل الحجاز
من قول من قيل له هاء فقال الام اهاء واهاء بكسر همزة المتكلم وفتحها الثامنة ان تلحق الالف همزة ف

ام جرورتها

نحو عليه زيد الاخفش ان يكون زيدا بلا الكاف

تصرفها تصريف هات ناد والثالث الا عطني فافعال غير متصرفة لا ماضي لها ولا مضارع وليست باسماء افعال
قال الجوهري هاء بكسر الهمزة بمعنى هات وبفتحها بمعنى خذ واذا قيل لك هاء بالفتح قلت ما أهاء اي ما آخذ
وما أهاء على ما لم يسم فاعله اي ما اعطى ومن مبنية على ان بعد نحو ما اخاف وما اخاف ومنها هات بمعنى
اعط ويتصرف بحسب المامور افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا تقول هات هاتيا هاتوا هاتي هاتين
وتصرفه دليل فعليته تقول هاتا تـ لاهاتيت وهات ان كانت بك مهاتاة وأما اهاتيك كما اعاطيك
قال الجوهري لا يقال منه هاتيت ولا ينهى منه فهو على ما قال ليس بتام التصرف قالوا وكل ذا يدخل في باب الفعل
الصريح ومن قال هو اسم فعل فالحق الضمائر به لقوة مشابهته لفظا للافعال وتقول في نحو حهاتاة وهاتيت
انه مشتق من هات كحاشى من حاشى وبسمل من بسم الله وقال الخليل اصل هات من آتى يؤتي ايتاء فقلبت
الهمزة هاء ومنها بله اي دع ويستعمل مصدرا واسم فعل كما ذكرنا فيقال بله زيد بالاضافة الى المفعول
كتركك زيد وبله زيدا كدع زيدا وحكى ابو علي عن الاخفش انه يجعلها بمعنى كيف فيرفع ما بعدها وينشد قوله تذر الجماجم
ضاحيا هاماتها بله الاكف كانها لم تخلق بنصب الاكف ورفعه وجره واذا كان بمعنى كيف جاز ان يدخل من
حكى ابو زيد ان فلانا لا يطيق ان يحمل الفهر فمن بله ان يأتي بالصخرة اي كيف ومن اين ويروى من بهل
على القلب وحكى الاخفش في باب الاستثناء في قولنا عطيتهم الجهد مني بله ما اسبع ان بله حرف جر كحاشا
وخلا بمعنى سوى قيل ومنه قوله بله ما اطلعتم عليه ومنها تيد زيدا اي امهله وحكى البغداديون تيدك زيدا
قال ابو علي لم يحك احد لحاق الكاف بله قال وقياس قول من جعله اسم فعل جواز لحاقها به فعلها قال كما يجعل لحاق
الكاف الحرفية بجميع اسماء الافعال قياسا وفيه نظر كما مر قال ابو علي تيد من التؤدة قلبا الواو ياء وابدلت الهمزة
ياء كما حكى سيبويه بيس الرجل في بئس ومنها رويد زيدا وهو في الاصل تصغير ارواد مصدر ارود اي رفق
تصغير الترخيم اي ارفق رفقا وان كان صغيرا قليلا ويجوز ان يكون تصغير رود بمعنى الرفق على ان المفعول
مصدرا واسم فعل التصغير لا مهال وجعل بمعناه وهو على ثلاثة اقسام اولها المصدر وهو اصل الباقيات
نحو رويد زيد بالاضافة الى المفعول كضرب الرقاب ورويد زيدا كضربا زيدا الثاني ان يجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل
الصفة للمصدر نحو سيروا سيرا رويدا اي مرودا وحالا نحو سيروا رويدا اي مرودين ويجوز ان يكون صفة لمصدر
محذوف وقوله تعالى امهلهم رويدا يحتمل المصدر وصفة المصدر والحال والثالث ان ينقل المصدر الى اسم الفعل
لكثرة الاستعمال كما نقل الفعل قبله بل اقام المصدر مقام نحو رويد زيدا بنصب زيدا وانما فتح لبنائه
على الحركة المستحقة في حال الاعراب وقولهم رويدك زيدا يحتمل ان يكون اسم فعل والكاف حرف وان يكون
مصدرا مضافا الى الفاعل كما مر وقد يزاد ما على رويد اسم فعل كما قال بعض العرب لصاحبه لو اردت الدراهم
لاعطيتك رويد ما الشعر اي دع الشعر ومنها صه اي اسكت ومه اي كف وايه اي زد في الكلام
او في العمل وصه ومه يستعملان منونين وغير منونين والكسر مع التنوين لالتقاء الساكنين وزعم الاصمعي ان
العرب لا يستعمل ايه الا منونا وخطا ذا الرمة في قوله وقفنا فقلنا ايه عن ام سالم وقال ابن السري انه اراد
التنوين اذ معناه حدثنا اي حديث كان عن ام سالم فتركه للضرورة ومنها ايها اي كف عن الحديث في
اقطع ويستعمل المطلق ويجوز ان يكون نصوبا قائما مقام المصدر منصوبا كسقيا ورعيا اي كفا
يقال ايها عنا ويجوز ان يكون اسم فعل مبنيا فالتنوين اذن كما في صه وكذا كل تنوين بعد المفتوح من هذه الاسماء

يحتمل الوجهين نحو ويها وحيهلا وويها وجوز ابن السري في ايها الفتح من غير تنوين على ... والمنع
وقد تبدل همزة ايه وايها هاء فيقال هيه وهيها ومنها فداء بالكسر مع التنوين قال فداء لك الاقوام
كلهم وما اثمر من مال ومن ولد اي ليفدك ومنها هيت مفتوح الهاء مثلث التاء كحيث وفيه لغة
بالهمز وهي كسر الهاء وهمزة الياء وفتح التاء ومعناه اقبل وتعال قال الزمخشري اسرع واذا بين باللام نحو هيت
لك فهو صوت قائم مقام المصدر كاف لكما الا ان اف يجوز اعرابه اعراب المصادر نحو افا لك وهيت
واجب البناء نظرا الى الاصل مع كونه مصدرا واذا لم يبين باللام فهو صوت قائم مقام الفعل فهو اسم الفعل
مع انا قد بينا في المفعول المطلق ان جميع الاصوات القائمة مقام المصادر التي يعمى صيرورتها اسما
يقال انها اسماء افعال يجوز فيها ان يقال انها باقية على مصدريتها وبناؤها نظرا الى اصلها في الصوت
وهو لا قوي في نفسي اذ لا ضرورة ملجئة الى دعوى خروجها عن ذلك الباب على ان بناءها هناك فالاولى اذن ان
يقول ان ما هو منها في صورة المنصوب نحو افا وتفا مبني على الفتح والتنوين فيه كما في صه لان الاصل البناء الذي على
ومنها دع ودعا ودعدعا ولعا اي انتعش ودعدعا تكرير دع للتوكيد وقد اشتق منه المصدر وهي
الدعدعة اي قول دع دع للعاثر ومنها هلا وله معنيان ان اسكن واسرع قال الاخيلية ليلى وقولها هلا هلا
فقد ركبت امرا اغر محجلا اي اسكني ومنها هيا وقد يلحق الكاف نحو هياك وقد يحذف الالف فيلزم
نحو هيك وقد يخفف هيك فيقال هيك والمعنى اسرع ومنها قدك وقطك وبجلك وكان الاصل قد ك
وقطك اي اقطع هذا الامر قطعا فنوع الاصل مصدر مضاف الى الفاعل فاقيم مقام الفعل فبنى لحذف
اللازم فيه تخفيف كما قلنا ان وضع اسماء الافعال على التخفيف وكذا بجلك اي اكتفاءك يقال ابجلني اي كفاني
لا ان المضاف اليه قد يحذف من بجل وقد وقط بمعنى قدك اكتف ومعنى قدني لا كتف قال قدني من نصر
الخبيبين قدي ليس الامام بالشحيح الملحد وقال ومتى اهلك فلا احفله بجلي الان من العيش بجل فلم يضر
حسب وان كان قريبا منها في المعنى اسم فعل بل هو معرب متصرف يقع مبتداء وحالا كما مر في باب الاضافة
ووجب نون الوقاية في قد وقط دون بجل في الاعرف لكونهما على حرفين دونه كما مر في باب المضمرات
ومنها حي اي اقبل يقال يعلي نحو حي على الصلوة اي اقبل عليها وعن ابي الخطاب ان بعض العرب يقول حي هل
الصلوة وقد جاء حي متعديا بمعنى ايت قال النابغة اسأله ما بال رفقته حي الحمول فان الركب قد ذهبا
وقد يركب حي مع هلا التي بمعنى اسرع واستعجل فيكون المركب بمعنى اسرع فيعدى اما بالى نحو حيهل الى الثريد
واما بالباء نحو حيهلا بعمر النهيد وفي المركب لغات حيهل بحذف الف هلا للتركيب حتى يكون كخمسة عشر
وقد يسكن هاؤه لتوالي الفتحات نحو حيهل كما قيل في خمسة عشر وقد الحقها التنوين مركبين فيقال حيهلا و
حيهلا بفتح الهاء وسكونها واذا وقفت على هذين المنونين قلبت نونهما الفا واثبات الالف فيهما في
الوصل لغة ردية وقول لبيد يتمارى في الذي قلت له ولقد يسمع قولي حيهل سكن اللام للقافية ولا يجوز
في غيرها الوقف وفي الكتاب الشعري لابي علي حيهل بكسر اللام وتنوينه وعند ابي علي انهما مع التركيب
في احتمال الضمير كحالهما مفردين يعني ان في كل منهما ضميرا كما كان قبل التركيب وفي المجموع بعد التركيب
ضمير ثالث هو فاعل المجموع لكن المجموع بمعنى اسرع او اقبل او ايت وعند غيره ان فيهما ضميرين فاعلا
وليس في كل واحد منهما ضمير لانه انجي عن كل منهما بالتركيب حكم الاستقلال واما قوله فهيج الحي

من كلب فقال لهم يوم كيتي بادية وجعلنا ضمة اللام حركة اعراب وهو معرب بلا تنوين وذكرنا ان كل اسم مفرد
اي غير جملة ينسب الى لفظه حكم جاز ان يحكى كقولك ضرب فعل ماض فالكلمة هلا بر حون كل مطية امام المطايا يشتهيها
المتقاذف فحكي وجاز ان يجري بوجوه الاعراب كقوله ان لوا وان ليتا عناء وقوله بيادنه وجهلة فاعرب و
ذكر لانه صار اسما للجملة كما مر في باب العلم وقد يقال حيهلك وهاجا متصلا ولا زاهلم بمعنى اقبل متصل بي الى فانه ها
سلم الينا وبمعنى احضر نحو قوله تعالى هلم شهداءكم وهو عند الخليل هاء التنبيه ركبت معها لم امرا من قولك لم الله شعثه
اي جمع اي اجمع نفسك الينا في اللازم واجمع غيرك في المتعدي فلما غير معناه عند التركيب لانه صار بمعنى اقبل واحضر بعد
كان بمعنى اجمع صار كسائر اسماء الافعال المنقولة عن اصولها فلم يتصرف فيه اهل الحجاز مع ان اصله التصرف ولم يقولوا
فيه الم كما هو القياس عندهم في اردد وامدد ولم يقولوا هلم كما يجوز ذلك في رد كل ذلك لثقل التركيب
قال الله هلم شهداءكم ولم يقل هلموا وقال الكوفيون اصله هلا ام وهلا كلمة استعجال كامر فغير الى هل لتخفيف التركيب
ونقل ضمة الهمزة الى اللام وحذفت كما هو القياس في نحو قد افلح الا انه الزم التخفيف ههنا لثقل التركيب وقال
ابو علي في كتاب الشعر ردا عليهم انه لو كان بمعنى ام لم يكن مفتوح اللام ولا يجوز ان يركب منه هلم وقال ابن
بحر ملما كن اللام لمعنى ابرع وكان اصل هلم الى عندنا الكوفيين اقصد الى وهلم زيدا اي اقصد بالاختصار و
بنو تميم يصرفونه نظرا الى اصله وليست بالفصيحة فيقولون هلم هلما هلموا هلمي هلممن وزعم الفراء ان الصواب
ان يقال هلممن بابقاء هلم على حالها وبزيادة نون قبل ضمير الفاعل من غير ضمير الفاعل لسعه السكون الواجب
الضمير على ذلك النون المزيد وبنو تميم مع ضميرها وفتحها كما زيد النون في مني وعني محافظة على سكون نون من و عن
قال وهذا كما روي في بعض اللغات من زيادة الالف في رددات وذلك ان بعض العرب من يدغم في رددت كما كان
قبل دخول التاء فزيد الف قبل التاء ليسكن ما قبل التاء كما سواء الواجب ويروى عن بعض العرب هلمين بقلبه
النون المزيدة قبل نون ضمير الفاعل ياء وقد يقال هلم لك مبنيا باللام اجراء له وان لم يكن في الاصل مصدرا
مجرى اخواته من اسماء الافعال التي يبين بحرف الجر نظرا الى اصلها حين كانت مصادر نحو قوله تعالى هيهات لما توعدون
اي بعدا وحكى الاصمعي انه يقال هلم الى كذا فيقول المخاطب لا اهلم اي مفتوحة الالف والهاء وكذا يقال هلم كذا
فيقول المخاطب لا اهلمه بمعنى بنفسه كانك قلت لا الم والهاء المفتوحة زائدة اولا اؤم على المذهب الآخر
فلم يعتبر في الجواب الهاء واللام مراعاة للفظ الخطاب هذا الذي ذكرنا كله بمعنى الامر ومن اسماء الافعال التي بمعنى
الامر الخبر هيهات وفي تائها الحركات الثلاث وقد يبدل هاؤها الاولى همزة مع تثليث التاء ايضا وقد
تنون في هذه اللغات الست ومن سكن التاء في الوصل ايضا اجراه في الوصل مجراه في الوقف وقد يحذف
التاء نحو هيها وايها وقد يلحق هذه الخمسة عشر كاف الخطاب نحو ايهاك وقد ينون ايضا نحو ايها وقد يقال
ايهان بهمزة ونون مفتوحتين وقال صاحب المغني بنون مكسورة وقال بعض النحاة ان مفتوح التاء مفردة
واصلها هيهية كزلزلة نحو قوقاة قلبت الياء الاخيرة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والتاء للتانيث فالوقف
عليها اذن بالهاء واما مكسور التاء فجمع مفتوح التاء كسلات فالوقف عليها بالتاء وكان القياس هيهيات
كما تقول قوقيات في جمع قوقاة الا انهم حذفوا الالف لكونها غير متمكنة كما حذفوا الف هذا وياء الذي في المثنى
والمضموم التاء يحتمل الافراد والجمع فيجوز الوقف عليها بالهاء والتاء وهذا كله توهم وتخمين بل لا منع ان
التاء والالف فيها زائدان فهو مثل كوكب ولا منع ايضا من كونها في جميع الاحوال مفردة واصلها هيهية قدم الياء

وهو الكثير نظرا الى اصله حين كان مفعولا مطلقا وكسرت للساكنين لان اصل التاء السكون وضمت تشبيها
بقوله الحركة على قوة معنى البعد فيه اذ معناه ما ابعده كما ذكرنا وكان القياس على الوجه الاخير ان لا يوقف عليها
الا بالهاء لكنه يوقف عليها بالتاء ايضا لا كثر بنيها على انحائها بسائر الافعال من حيث المعنى فكان تاءها مثل تاء قامت و
هذا اولى من الوجه الاول ومن جعل الالف والتاء زائدتين لا ياء فلقلة الكلمة منها ببنين وبليس ومنها شتان
بمعنى افترق مع تعجب اي ما اشد الافتراق فاذا تطلب فاعلين فصاعدا كافترق نحو شتان زيد وعمرو وقد يزاد
ما نحو شتان ما زيد وعمرو وقد يقال بمعنى الاكثر لا افصح شتان ما بين زيد وعمرو قال ربيعة الرقي لشتان ما بين
اليزيدين في الندى يزيد سليم والاغر بن حاتم وانكره الاصمعي وقال الشعر ليس لمولد وذلك بناء على انه وهو ان
شتان مثل شتت وهو المتفرق وهو عندنا بعيد وهو سان اصلهما لغة في شتان ومن كسر النون فانها
ان المرفوع بعده لا يكون الا مثنى او ما هو بمعنى المثنى ولا يكون جمعا ولو كان بمعنى افترق لجاز وقوع الجمع فاعلا
واللغة الفصحى اعني فتح النون تبطل مذهبه وايضا لو كان بمعنى الجائز لكان ناحية عن المبتداء اذ لا موجب لتقدمه ولم يسمع
متاخرا وكان ينبغي ان لا يجوز شتان ما بينهما بناء على المذهب المشهور ايضا وهو ان شتان بمعنى افترق لان
لفظ ما لا يصلح ههنا ان يكون عبارة عن شيئين والمعنى افترقا حالان اللذان بينهما اذ لا يقال بين زيد وعمرو
حالان كل وجود على معنى ان احد الخصلتين مختص باحدهما والاخرى بالاخر كما يقال في الاعيان بينهما بيت
بناء مع ان يكون احد البيتين بجنب احدهما والاخر بجنب الاخر بل لا يقال في المعاني بينهما شيء او شيئان او اشياء
الا اذا كانا مشتركين في ذلك الشيء او الشيئين والاشياء نحو قولك بينهما قرابتان اي مشترك فيهما فلو فسرنا قوله
شتان ما بين الزيدين بمعنى افترق الحالان اللتان بين الزيدين وهما البخل والجود لكان كل واحد من الخصلتين
مشتركا فيهما وهو ضد المقصود بل نحو شتان ما بينهما على ان شتان بمعنى بعد لانه لا يستلزم فاعلين فصاعدا
وما كناية عن البون او المسافة اي بعد ما بينهما من المسافة او البون ويجوز ان يكون زائدة كما كان مع بين
وشتان بمعنى بعد فيكون بين فاعل شتان كما هو مذهب الاخفش في قوله لقد تقطع بينكم قال هنكم مثل لكم
لم يرفع استنكارا لاخراجه عن النصب المستمر له في اغلب استعماله ومثله قوله تعالى ومنهم دون ذلك في
قولهم في فوق الخامس ودون السادس وقال الزجاج بني على الفتح لانه مصدر لا نظير له وهو وقد ليان نكنه
ومنها سرعان ووشكان مثلث الفاء بمعنى سرع وقرب مع تعجب اي ما اقرب وما اسرع ومنها بطآن
بضم الباء وفتحها اي بطؤ ووجه فتح شتان وما بعدها ما مر في فتح هيهات ومنها اف وفيها اصل كي
لغة اف مضموم الهمزة مشددة الفاء مثلثها بتنوين و دونه واف بكسر الهمزة والفاء بلا تنوين
وافي كبشري مما لا واف نحوضن واقة منونة وغير منونة وقد يتبع المنونة تفا فيقال اف وتف وقد
يرفع اف كويل ومنها اوه بفتح الهمزة وسكون الواو وكسر الهاء واه بقلب الواو همزة واوه
بكسر الواو مشددة وسكون الهاء واوه بكسر الواو المشددة وكسر الهاء واو بكسر الواو المشددة وحذف
الهاء واوه بفتح الواو مشددة ومخففة وسكون الهاء مع المد وحا اوتاه بفتح الهمزة وفتح الواو المشددة
وكسر التاء وقد يبدل الهمزة في هذه فيقال اوتاه كاتمين في امين وليست بفاعلة اذ لو كانت اياها لانقلبت
اللام ياء كما في قاوية في قويت في اوه اوتاه بزيادة الالف والهاء في الثانية فيكون لها ساكنة في
الوقف ومضمومة او مكسورة في الوصل كامر في حل اوتيه نحو اوتاه كالاسماء المبهمة بفتح الاول فالاولى

وهذا البدل لانها لا تتصرف قال ويجوز ان يكون تصغير آوّه تصغير الترخيم كحريث في حارث ومنها الظروف
وشبهها نحو ضمير مخاطب كثيرا وضمير غايب شاذا قليلا نحو قوله عليه شخصا ليسني وقوله عليه السلام من استطاع
منكم الباءة فعليه بالصوم فان له وجاء فعندك ودونك ولديك بمعنى خذ والاصل عندك زيد فخذه وكذا لديك
زيد ودونك زيد يرفع ما بعدها على الابتداء فاقتصر من الجملة الاسمية والفعلية بعدها على الظرف فحكى [illegible]
صار بمعنى خذ فعمل عمله والظروف مبنية على الفتح لان الحركة التي استحقتها في اصلها حين كانت ظروفا كما قلنا
في المصادر الصايرة اسماء افعال ولا محل لها لتلك المصادر لقيامها مقام ما لا محل له ووراءك اي تاخر
وامامك اي تقدم اي احذر من جهة امامك ويجوز ان يقال بقيا ناصبا على الظرفية اذ مما لا ينصبا مفعولا
كعندك ولديك فيكون التقدير استقر وراءك وامامك وكذا مكانك اي الزم مكانك ويقال عليك زيدا
اي خذه كان الاصل عليك اخذه ويقال اليك عني والاصل ضمّ عَلَقَك اليك وتنح عني فاقتصر كما ذكرنا في
ابو الخطاب من قوله اليك فقال الية اي اتنحى فهو شاذ مخالف لقياس الباب اذ قياس الظروف وشبهها
ان يكون اوامر فلا يقال علي ودوني قياسا عليه واما علي بمعنى اولني فهو مخالف القياس من وجه اخر اذ هو امر
لكن الضمير المجرور به في معنى المفعول يقال علي زيدا اي قرّبه والقياس ان يكون المجرور فاعلا وسمع
الاخفش علي عبد الله زيدا اي قرّب اياه وهو اشذ من علي لمجي المظهر والكسائي يجوز الاغراء بجميع ظروف
المكان وحروف الجر قياسا وغيره يقتصر على السماع وهو الوجه ويجوز تاكيد ضمير المجرور البارز في هذه
الظروف وشبهها بالجر نحو عليك نفسك بالجر اعتبار الاصل قبل صيرورتها اسماء افعال وتاكيد الضمير
المرفوع المستتر الذي عرض لها باعتبار صيرورتها اسماء افعال نحو عليكم كلكم بالرفع قوله
وفعال بمعنى الامر من الثلاثي قياس كنزال بمعنى انزل وفعال مصدرا معرفة كفجار وصفة نحو يا فساق مبني
لمشابهته له عدلا ووزنا وعلما للاعيان مونثا كقطام وغلاب مبني في الحجاز معرب الا ما في آخره راء نحو حضار
اقول فعال المبني على اربعة اضرب الاول اسم فعل كنزال بمعنى انزل قال سيبويه هو مطرد في الثلاثي نظرا
الى كثرته قال المصنف لو قيل على مذهبه ان هذه الصيغة من الثلاثي فعل امر لا اسم فعل لم يكن بعيدا لانها جرت
من الفعل على صيغة واحدة تجري على صيغة افعل قال ولكنه لم ينقل احد منهم لما راوا فعال من صيغ الاسماء
وهذه العلة ضعيفة لانه لا منع من اشتراك الاسماء والافعال في صيغ كما في فعل وفعل وفعل قال
ولما راوا من دخول الكسر فيه مع تجنب العرب من دخال الكسر في الافعال حتى زادوا نون الوقاية حذرا منه
وهذه قريبة وفتح فعال الامر لغة اسدية واقول لو كان فعلا لاتصل به الضماير كما في ساير الافعال وقال المبرد امرا
فعال في الامر من الثلاثي سماع فلا يقال قوام وقعاد في قم واقعد اذ ليس لاحد ان يبتدع صيغة لم تقلها
العرب وليس لنا في ابنية المبالغة ان نقيس فلا نقول في شاكر وغافر شكير وغفير وهذا القول مبني
على ان فعال لعدل ولعن افعل للمبالغة وكذا نقول اكرم وفيه نظر كما مر وقال الاندلسي منع المبرد قوي
فالاولى ان يتاول ما قال سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته واما في الرباعي فاتفقوا على انه
لم يات منه الا حرفان قرقار اي صوّت قالت له ريح الصبا قرقار والثاني عرعار اي تلاعبوا بالعرعرة
وهي لعبة لهم قال يدعو بها وليدهم عرعار قال المبرد لم يات في الرباعي عدل اصلا والما قرقار فحكاية صوت
الرعد وعرعار حكاية اصوات الصبيان كما يقال غاق غاق قال السيرافي الاولى ما قال سيبويه لان حكاية

الصوت المخالف للاول فيهما الثاني شاذ في قاف والواو في الحكاية قال وعاعاء وعيعاء وعن الاخفش
فعلال امرا من الرباعي قياس كفعال وفعول للمبالغة في فاعل وكذا قالوا في نحو شتان ووشكان وسرعان انهما
معدولة والفتحة فيها هي الفتحة التي كانت في الفعل المعدول عنه قال بعضهم اصل نزال انزل انزل انزل
ثلاثا او اكثر والثلث وما فوقها جمع والجمع مونث فقيل انزلي الحقوا الفعل اليا التي هي ضمير الجماعة دليلا
على التكرار المثلث كما الحقوا الالف في انزلا في حينه دليلا على التكرار المثنى واصله انزلن والمراد بالتكرار
المبالغة ثم عدلوا نزال الى انزلي فنزال اذن مونث كانزلي قلت ثم قال الشاعر ولانت اشجع من اسامة اذ
دعيت نزال ولج في الذعر هذا كلامه والذي ارى ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل
لهم عليه والاصل في كل معدول ان لا يخرج عن ذلك النوع الذي ذلك الشيء منه اطلاقا من استقراء كلامهم
فكيف خرج الفعل بالعدل عن الفعلية الى الاسمية بل المبالغة في جميع اسماء الافعال تادية كما تبنيه المفعول
المطلق لا من الوجه الذي ادعى عبد القاهر وتانيث الفعل في دعيت نزال لا يدل على ان اصل نزال الفعل مكررا بل
لتاويل نزال باللفظة او الكلمة او الدعوة كما يجي في باب العلم وكذا لا؟ قسم المصدر والصفة من معنى المبالغة
كجماد ولكاع الخ من لجماد ولكاع الثاني من اقسام فعال المصدر وهو على ما قيل معدول معرفة مونث ولم يقم
لي الى الان دليل قاطع على تعريفه ولا تانيثه ومذهبهم انه من اعلام المعاني كزوبر وسبحان على ما يجي في باب العلم
وربما استدل على تانيث اسم الفعل والمصدر بتانيث الصفة وعلم الشخص طردا فانهما مونثان اتفاقا
اذ لا يطلقان الا على المونث كما يجي وهذا استدلال عجيب وقالوا فجار معرفة في قوله انا اقتسمنا خطتينا
بيننا فحملت برة واحتملت فجار التعريف في بدة وهي برة وهذا الدليل كالاول في الغرابة اذ حملها على غيري
في التانيث او التعريف مع عدم استعمال المحمول معرفة ومونثا لا يدل على ثبوت وصف نحو فجار الفجرة
مثلا كان مثالها للاستدلال به على الامرين التانيث والتعريف على ان لي ان اجوز كون برة بمعنى البارة
فكذا فجار اي الفاجرة كانه قال احتملت الخصلة البرة واحتملت الخصلة الفاجرة فهما صفتان غالبتان
صارتا بالغلبة علمين كما يجي في القسم الثالث ولو سلمنا فاي شي الدليل على تعريفها على كل ما هو من هذا
القسم على ان قولهم في الظباء اذا وردت الماء فلا عباب اي فلا عبت واذا لم ترد فلا اباب اي لا
اتناع اليه وقول المتلمس جماد لها جماد ولا تقولي طوال الدهر ما ذكرت حماد اي قولي لها جمودا ولا تقولي
لها حمدا وشكرا وقول العرب لا مساس اي لا مس ظاهرة في التنكير ومن كان مذهبه ان جميع اوزان فعال
امرا او صفة او مصدرا او علما مونثة فاذا سمي بها مذكر وجب علم انصرافها كعناق ويجوز عند النحاة
جعلها منصرفة كصباح وهذا دليل على ترددهم في كونها مونثة الثالث الصفة المونثة ولم يجي في
المذكر وجميعها يستعمل من دون الموصوف وهي على ضربين اما لازمة للنداء سماعا نحو يا لكاع
اي يا لكعاء ويا فساق ويا خباث اي يا فاسقة ويا خبيثة ويا رطاب ويا دفار وكذا يا خضاف وحباق
بمعنى يا خراق من الخرق وهو الذرق ولا يجي هذه اللازمة للنداء علما للجنس اي لا يكون بسبب الغلبة
في موصوف بحيث يصير علما له كالصعق ونحوه على ما يجي في الاعلام واما غير لازمة للنداء وهي على ضربين
احدهما ما صار بالغلبة اعلاما جنسية كما في اسامة وهو الاكثر وذلك نحو طلاق وحاذ للمنية كانت
في الاصل صفة غالبة لكل ما تعلق وتحذف اي تجذب ثم اختصت بالغلبة بجنس المنايا وكذا كحناد وبراح
للشمس على

للشيء من اجله وطوى الثني والنواح ... [illegible] ... وايام ... [illegible]
من الشعر السبط وهي كنية كلاب الحجوزة التي توحّش بها المرأة زوجها تميمة كزاب لانها تكر للمزوج اي ترده
بن عمهم يقال اكوار كرتيه ان ادبر فوديه وانا قبل فسريه وفشاش وحياذ وصمام للداهية لانها تُصمّ
ايخرج ريح الكبر وتجدا اي ايل تميت بها تقولا وتضم اي تُشنّد يقال فشاش فشيه من استه اي فيه اي
اخرجي ريح الكبر منه من استه مه فيه ويقال للجلد يحادا اي رجوا ناجعه ويقال صمي صمام اي اشتدي يا شدة
اي زيدي في الشدة او ابقي علي شدتك كانا ولبن في قوله اهدنا الصراط المستقيم ويقولون عند طلوع من
يكرهون طلعته طار دصلبه اي داهية الحادة اي المانعة وفياح للغارة يقولون فيحي فياح اي اتسعي
يامتسعة عليها وبلى صمي صمام ويقال كوية وقاع وهي علم كية على الجاعرتين واتصابهما على المصدر من كويته
كيةً واقعة اي لازمة ويقال طمار للمكان المرتفع كانها طامرة اي واثبة ويقال للضبع قثام وجعار وفشاح
من القثم وهو الجمع ومن الحفر ومن الفشح وهو تفريج ما بين الرجلين فهذه امثالها اعلام الجنس بلا لام اصلها
بالمعرفة نحو جاذ المضيئة ولو لم يكن معارف لم يحذف حرف النداء معها في نحو فشاش فشيه وصلاد حلاد
وحيل يحاد كما مر في باب المنادى والضرب الثاني من غير اللازمة للنداء ما بني على وصفيتها نحو قطاط اي
قاطة كافية قال طلبت فراطهم حتى اذا ما قيلت سراتهم كانت قطاط وسبيلة سبة تكون لزام اي لازمة
ولاتبلة فلانا عندي بلال اي بالة اي لا نصيبه عندي ندى ولا يصله مني صلة وقال والخيل تعدو
في الصعيد بداد اي متبددة متفرقة والرابع الاعلام الشخصية وجميع الفاظها مؤنثة وان كان المسمى بها
مذكرا ايضا واما قوله وذكرت اخيتكم اسود خفية فاذا الصاف تبيض منها الحمر بتذكير الضمير
الراجع الى الصاف فلتاويله بالموضع ويروى فيها ولصاف منزل من منازل بني تميم وحضاف في
المثل اجراء من خاصي حضاف وذلك انه طلبه بعض الملوك من صاحبه للفحلة فمنعه وخصاه حنقا
وعن حنبقة فلصا وفجل مونث والرواية الصحيح فاذا الصاف تبيض فيها الحمر لا فيه كذا في الصحاح وكذا
حضار في كوكب وطفار في بلدة وسمي بنحو هذه المؤنثة رجل كما يسمى بنحو سعاد وزينب وقطام وحذام وكساب
وغلاب وسجاح نسوة معينة وسكاب ركضة وكساب وخطاف كلبتان ومناع وملاع هضبتان ووبار
وبراقان وعرار بقرة وقسم المصادر والصفات جميعها مبنية اتفاقا وقد اختلف في علة بنائها
فقال المبرد لان فيها ثلاثة اسباب التانيث والعدل والعلمية قال بالسببين يسلب الاسم بعض التمكن
فينحى بالزيادة بالثلاثة زيادة السلب فليس بعد منع الصرف الا البناء وفي قوله نظر وذلك لانه لم يقم
دليل على عدلها كما مر ولا على علمية المصادر كما مضى ولا على علمية جميع الاوصاف بل على بعضها كما مضى
ولو ثبت التانيث في المصادر لاجل زيد وزن العلمية ولو سلمنا اجتماع الثلاثة فهو منقوض بنحو اذربيجان
فان فيه اكثر من سببين وبنحو عمر اذا سمي به مؤنث فانه اذن معرب اتفاقا مع اجتماع التانيث والعدل و
العلمية وقيل بنيا لتضمن تاء التانيث وفيه نظر يعلم تقدير بناء التانيث في المصادر فهو منقوض بنحو هند
ودار وبنيا زعما الاصمعي وقال المصنف لمشابهته نزال زنة فيرد عليه نحو سحاب وكلام وحمام من المعربات
فضم الى الوزن العدل فان ادعي العدل المحقق فلا دليل عليه وثبوت النحو روفاسقه لا دليل على كونه
مجاز وفساق معدولين عنهما اذ من الجائز ان يكونا مرتجلين بمعنى لا بان يكون احدهما معدولا عن الآخر حتى

وان ادعي العدل المقدر لا تنطق ... [illegible] ... فعلنا هو الظاهر من
زعمه فالدليل على كون نزال الذي هو الاصل معدولا وقد قلنا قبل ان عليه وان قدر العدل في الاصل بما هو تكلف
على تكلف والاولى ان يقال بني قسم المصادر والصفات لمشابهتها لفعال الامري وزنا ومبالغة بخلاف نحو
نبات وكلام فانه لا مبالغة فيه واما الاعلام الجنسية كصمام وصلاد فكان حقها الاعراب لان الكلمة المبنية
اذا سمي بها غير لفظها وجب اعرابها كما يجي في باب الاعلام لكنها بنيت لان الاعلام الجنسية اعلام لفظية
على ما يجي في باب العلم لمعنى الوصف باق في جميعها اذ هي اوصاف غالبة واما الاعلام الشخصية كقطام وحذام
فبنو تميم جروا فيها على القياس باعرابهم لها غير منصرفة انما الاعراب فلخروجها عن معنى الوصف واما عدم
الانصراف فلما فيها من العلمية والتانيث وبناء اهل الحجاز لها مخالف للقياس اذ لا معنى للوصف فيها
حتى تراعى البناء الذي يكون لها في حال الوصف لكنهم لما رأوا انه لا تضاد بين الوصف والعلمية من حيث
المعنى كما مر في باب ما لا ينصرف جوزوا ابقاءها بناء الاوصاف وان كانت مرتجلة غير منقولة عن الاوصاف
اجراء لها مجرى العلم المنقول عن الوصف لانه اكثر من غيره او نقول اجروا الاعلام الشخصية مجرى الاعلام
الجنسية في البناء لجامع العلمية وقال المصنف معربة غير منصرفة لاجتماع العدل والعلمية فيها وينقض ذلك
عليه باجتماع العدل او الوصف في فساق والعدل والعلمية في فشاش وصمام ونحوهما من الاعلام الجنسية
مع اتفاقهم على بنائها هذا مع ان في ادعاء العدل في الاقسام الاربعة نظرا كما مر هذا هو مذهب الاقلين من
بني تميم واما مذهب الاكثر منهم وفصحاؤهم فانهم يمنعون صرف الاعلام الشخصية الا ما كان آخره راء
كحضار فانهم يبنونه وذلك لان تقديري الاعراب والبناء في جميع الشخصية مستويان لكون كل منهما مع اهل
لغرض والغرض في ذي الراء قصد تخصيص البناء بذي الراء قصد الامالة اذ هي امر مستحسن والمصحح للامالة
كسرة الراء وهي لا تحصل الا بتقدير علة البناء لانه اذا اعرب ومنع الصرف لم يكسر واذا بني كسر فلما كان
مقصودة في اللغة ولا يحصل الا بالكسرة والكسرة لا تحصل الا بتقدير علة البناء كان غرضهما تقديرها
للغرض المذكور واتي من قدر بعلة منع الصرف وان كان ايضا مستقيما واما القليل من بني تميم فاجروا
على قياس منع الصرف في الجميع دون البناء قال المصنف في القسم الاخير اعني العلم الشخصي زيد عند اهل
الحجاز علة لا تقديريا لحصول ذلك مشابهة هذا القسم لباب نزال من وجهين الوزن والعدل فحصل ما يوجب
البناء اذ لو اكتفى بالوزن لوجب بناء باب سلام وكلام قال وانما كان العدل تقديريا اذ ليس لنا قطام
وحذام علم عدل عنهما قطام وحذام كما لو ثبت لنا عامر المعدول عنه عمر قال وعند بني تميم في نحو حضار العدل
التقديري والوزن في نحو قطام التانيث والعلمية لانا غير مضطرين لمنع الصرف الى العدل بل الكفاية
حاصلة بالتانيث والعلمية قال المصنف يقدر فيه ايضا العدل لانه من باب حذام اي العلم الشخصي طردا
لتقدير العلة في جميع افراد العلم الشخصي لما اضطروا في بعضه وهو ذو الراء هنا وقد مر الكلام في
تقدير العدل **قوله** الاصوات كل لفظ حكي به عن صوت او صوت به للبهائم فالاول كغاق والثاني
كنخ **اقول** اعلم ان الالفاظ التي يسميها النحاة اصواتا على ثلاثة اقسام احدها حكاية صوت صادر
اما عن الحيوانات العجم كغاق او الجمادات كطق وشرط الحكاية ان يكون مثل المحكي وهذه الالفاظ مركبة
من حروف صحيحة محركة بحركات صحيحة وليس المحكي كذلك لانه شبه المركب من الحروف وليس مركبا منها

اذ الحيوانات والجمادات لا يحسن منها افصاح بالحروف احسان الانسان الا انهم لما حكوا اصواتها في اثناء
كلامهم لاحتياجهم اليها اعطوها حكم كلامهم من تركيبها من حروف صحيحة لانهم يتعسر عليهم او يتعذر مثل
الاجراس الصادرة منها كما انها لا تحسن مثل الكلام الصادر من جنس الانس فاخرجوها على ادنى ما يمكن
من الشبه بين الصوتين اعني الحكاية والمحكي قضاء لحق الحكاية اي كونها كالمحكي سواء وثانيها اصوات خارجة
عن فم الانسان غير موضوعة للواضع بل دالة طبعا على معان في انفسهم كاف وتف فان المتكره لشي يخرج من
صدره صوتا شبيها بلفظ اف ومن يرق على شي مستكره يصدر منه صوت شبيه بتف وكذلك آه
للمتوجع والمتنحنح نحنحة وشبهها اصوات صادرة منهم طبعا كالسعال الا انهم لما ضمنوها كلامهم
لاحتياجهم اليها نسقوها نسق كلماتهم وحركوها تحريكها وجعلوها لغات مختلفة كما مر في لغات اف واوه
وثالثها اصوات يصوت بها للحيوانات عند طلب شي منها اما المجي كالفاظ الدعاء نحو جوت وقوس ونحوهما
واما الذهاب كهلا وهج وهجا ونحوهما واما امر آخر كساء للشرب وهدع للتسكين وهذه الالفاظ ليست
مما تخاطب به هذه الحيوانات العجم حتى يقال انها اوامر ونواه كما ذهب اليه بعضهم لانها لا تصلح لكونها مخاطبة
لعدم فهمها الكلام كما قال الله تعالى كمثل الذي ينعق بما لا يسمع الا دعاء ونداء بل كان اصلها ان الشخص كان يقصد انقياد
بعض الحيوانات لشي من هذه الافعال المذكورة فيصوت لها اما بصوت غير مركب من الحروف كالصفير
للدابة عند ايرادها الماء وغير ذلك واما بصوت معين مركب من حروف معينة لا معنى تحته ثم يحرض مقارنا
لذلك التصويت على ذلك الامر اما بضرب وتاديب واما بايناس واطعام فكان الحيوان تتخيل المراد منه اما هيبة
من الضرب او رغبة في ذلك البر وكان يتكرر مقارنة ذلك التصويت لذلك الضرب او البر الى ان يكتفي الطالب
بذلك الصوت عن الضرب او البر لانه كان يتصور الحيوان من ذلك الصوت ما يصحبه من الضرب او ضده متمثل
عقيب الصوت عادة ودربة فصار ذلك الصوت المركب من الحروف كالامر والنهي ولما وضعوا المثل هذا الغرض
صوتا مركبا من الحروف ولم يقنعوا بساذج الصوت لان الصوت من حيث هو هو مشتبه لا فوائد وتمايزها
بالتقطيع والاعتماد بها على المخارج سهل فلما كان الافعال المطلوبة من الحيوانات مختلفة ارادوا اختلاف
العلامات الدالة عليها فركبوها من الحروف وما ذكرنا من التدريب يتبين من كيفية تعليم الحيوانات
كالدب والقرد والكلب وغير ذلك هذا ولا ارى مانعا من ارتكاب كون هذه الاصوات التي يصوت بها
للبهائم اسماء افعال بمعنى الامر كما ذهب اليه بعضهم وذلك لان الله تعالى جعلها في فهم المطلوب من هذه الاسماء
بمنزلة صيرورة هذه الاصوات المقارنة في الاصل للضرب او البر لما استغنى بها الطالب عنهما اسماء افعال
كما ذهب بعضهم فيكون اوامر ونواهي لان الله تعالى جعل العجماوات في فهم المطلوب من هذه الاصوات بمنزلة
العقلاء فلا باس بان تخاطب وتكلم بما يفهم كالعقلاء ثم نقول انا سمينا الاقسام الثلاثة اصواتا وان كان
غيرها من الكلام ايضا من جنس الاصوات لان هذه في الاصل اما اصوات ساذجة او منتظمة لا كلمات دالة
على معان كما بينا في كل واحد من الاقسام الثلث اذ الحكايات اصلها اعني المحكي لم يكن مركبا من الحروف
الصحيحة فلا يكون كلاما وما يصوت به للبهائم كانت مركبة من الحروف لكن كانت في الاصل غير دالة على معنى كما مر
ومثل اف وتف واخ كانت في الاصل الفاظا طبيعية لا وضعية ثم جعلت لحكاية اصوات العجماوات و
الجمادات او اصوات منتظمة معتمدة على المخارج لكنها غير موضوعة لمعان كالالفاظ الطبيعية

و كذا يصوت به الحيوانات وهذه الاقسام الثلاثة ليست في الاصل كلمات اذ ليست موضوعة فسميت
باسم ساذج الصوت فقيل اصوات ثم جعلت الاقسام الثلاثة بعد هذا الاصل لاجل احتياجهم الى استعمالها في اثناء الكلام
كالكلمات فعاملوها معاملتها واعربوها باعراب الكلمات وهي الاسماء لتكون ادل على دخولها في نظام الكلام
فصرفوها تصريف الاسماء فادخلوا التنوين الذي هو اخص علامات الاسماء في بعضها نحو غاق واف والالف واللام
في بعضها اذا قصدوا اسم الصوت كقوله بأسم الماء وقوله كما رعت بالجوت فهو كقولك اي هذا اللفظ
وجعلوا معاني بعضها معاني المصادر نحو اف لك اي كراهة لك ونصبوا بعضها نصب المصدر نحو واها لك
اي طيبا فهذه الاصوات من الكلمات كالنسناس من الناس صورتها صورتها وماهيتها غير ماهيتها اذ ليست
موضوعة في الاصل لمعنى كالكلمات فالتنوين فيها داخلة تنوين الالحاق وتنوين المقابلة كما قيل في تنوين مسلمات و
ما قاله بعضهم بان تنوين غاق للتنكير ليس اذ لا معنى للتعريف والتنكير فيه ولا منع ان يقول في نحو صه ومه مثل هذا لما تقدم
في اسماء الافعال ان نحو صه كان صوتا في الاصل ونستريح من التكلف الذي تكلفناه فيها لتوجيه التنوين على ما سبق من
الوجهين وانما بني اسماء الاصوات لما ذكرنا من انها في الاصل اصوات ساذجة غير مستحقة للتركيب الذي هو مقتض للاعراب
ولكون وضع بعضها وضع الحروف اعني على حرفين على ما قيل واذا وقعت مركبة جاز ان تعرب اعتبارا بالتركيب العارض
وهذا اذا جعلتها بمعنى المصادر كما هو مثل واف لكما واذا قصدت الفاظها لا معانيها قال حكيم بن العباس تزجر
بجيهل وعاج وانا من العاج والجيهل جد جنونها وقال ذو الرمة اعين باسم الشيب في متثلم جوانبه من نضح وسلام وقال
كما رعت بالجوت الظماء الصوادي على الحكاية مع الالف واللام وتقول زجرته بهيك وهيك وهذا كما تقول في
الحروف ان لو وان ليتا عناء وقد الاسم المبني ولا يحب الله يا ابن ولا حتى اين على ما يجي في الاعلام انشا الله تعالى واعراب
مع اللام اكثر نحو العاج والجيهل بجر الجيهل باسم الشيب لتصح للاسم عن شبه الحرف وهذا كما حكي عن بعض العرب ادين
كل الاين وكل الاين مع باو منهما مع اللام ومثله ما حكي ان الخليل قال لابي الدقيش هل لك في زبدة كان فرد كما
عيون الفتان فقال اشد الطلب مع باو والالف واللام لا توجب الاعراب بدليل الآن والذي والخمسة عشر في اسماء
الاصوات التي هي حكاية عن اصوات الانسان او العجم او الجمادات طيخ وهو حكاية صوت الضاحك وعيط حكاية صوت
الفتيان اذا تصايحوا في اللعب وغاق بكسر القاف وقد ينون وهو صوت الغراب وشيب صوت مشافر الابل
عند الشرب ومنها ماء بميم ممالة وهمزة مكسورة بعد الالف وقيل هو بهمزة ساكنة وميم مفتوحة صوت الظبية اذا دعت
ولدها وطاق بكسر القاف وطق حكاية صوت وقع الحجارة بعضها على بعض وقب حكاية وقع السيف على الضريبة
ومن الاصوات التي يصوت بها للبهائم هلا لزجر الخيل اي توسعي في الجري وقد يزجر به الناقة ايضا وعدس لزجر
البغل وقد سمي به البغل قوله عدس ما لعباد عليك امارة نجوت وهذا تحملين طليق يحتمل الامرين الا ان الوقوع على
البغل يقوي كونه زجرا وهيد وهيد زجر للابل بكسر الهاء وفتحها وكذلك الدال الساكنة ففيه اربع لغات وهاد لزجر الابل
بضاه وقد اعربها في قوله حتى استقامت له الافاق طائعة فما يقال له هيد ولا هاد اي لا يمنع من شي ولا يزجر عنه
ويقال للنائم كما قالوا له هيد ما لك اي لم يسالوه عن حاله وسع وجه لزجرها وقد يقال للسبع ايضا جه وحي مثلث
الباء بتنوين ودونه زجر للابل ايضا وحاي وعاي بياء مكسورة بعد الالف منونة وغير منونة وعاء وجاء بهمزة
مكسورة بعد الالف منونة وغير منونة وقد يقصران فيقال اذا بنيت الفعل منهما حاحيت وعاعيت بابدال
الالف في الفعل يا واصلهما حا حي وعا عي كما تقول لا يبيني لكن لاء وتقول جوت بفتح التاء دعاء الابل الى الشرب

وقيل بضم الهاء وكذا هَجْ بفتح الهاء وكسر الجيم او سكونها وكذا [illegible] بكسر الجيم منونا وغير منون [illegible]
وكسرها منونة وجاهِ مكسورة الهاء [illegible] زجر للجمل وهلا [illegible] اذا عرفت
ودَهْ بكسر الها وقد سكن دعاء للربع ونخ بفتح النون وتشديد الخاء المفتوحة او المكسورة وقد تخفف مسكنة
عند البعير وكذا هيخ وإخ بكسر اولهما ويجوز في الخائين الكسر والسكون ويقال لزجر الغنم إسْ مكسورة الهمزة ساكنة
السين وكذا هِسْ وقيل بضم الهاء وفتح السين المشددة وكذا هَجْ بفتح الهاء وسكون الجيم ويقال ايضا في تسكين الاسد والذئب
والكلب وغيرها وقد يكسر الجيم منونة وكذلك هجا وهجَهْ وفاع لزجر الغنم ايضا وبُسْ دعاء لها بضم الباء وسكون السين
وقيل السين منقوصة مشددة ونِئْ بكسر النون وقيل بفتحها وسكون الهمزة دعا للتيس عند السفاد وعَجْ وعَزْ وعيز
بكسر العين والزاء وروي فتح العين زجر للضأن وسَأْ وتُشُؤْ للحمار المورد وعوه دعاء للجحش وهِدْ دعا
للفرس ودَجْ صياح بالدجاج وقُوسْ زجر للكلب بسكون السين وقَسْ دعاء له ودَهْ بفتح الدال وسكون الها
او تسكيلها ساكنة زجر مطلقا بمعنى اضرب واصله فارسي وقد جعلت بمعنى المصدر مراعي اصلها في البناء في قولهم
ان لا دَهِ فلا دَهِ اي ان لا تكن ضرب الآن فلا يكون ضرب بعد هذا ومن الاصوات الدالة على احوال في نفس المتكلم
وَيْ وهو للتندم او التعجب وقد ذكرنا في باب المفعول المطلق ان ويل عند الفراء اصله وَيْ وان اللام
كان حرف جر وكان الاصل وي لك اي عجبا لك ثم كثر استعماله معه حتى ركب معه وصار لام الفعل فصار ويلك
كقولك حتى قالوا ويلا وويلٌ ومذهب غيره ان ويل وويس وويح وويب كلمات برأسها بمعنى الهلاك
وهي مصادر لا افعال وقوله ويلمه بكسر اللام وضمها فالضم على وجهين اما ان يقال لا اصل ويل امه مبتدأ محذوف
الخبر اي هلاكها حاصل اي لهلكها اه وهذا كما يقال في التعجب قاتله فان الشي اذا بلغ غايته يدعى عليه صونا له عن عين
الكمال كما قال رضي الله عنه في بثينة في العذري وفي العرب ايضا بها يا لقوادح فقوله قاتله اه من شاء عين حذف
الهمزة على غير قياس تخفيفا لما ويله كلمة واحدة مضمنة معنى عجبا واما ان يقال اصله وي لامه اي عجبا لها
اي ويل ولأمه فنقل ضم الهمزة الى اللام المتحركة على غير القياس وحذفت الهمزة تخفيفا لفصل التركيب
المذكور والكسر على اصله وي لامه بحذف الهمزة على غير القياس مع ضمها واما وَيْكأنّ نحو ويكأن الله
فهو عند الخليل وسيبويه وي التي للتعجب وكتبت معه كأن مثقلة كما في الآية ومخففة كما في قوله ويكأن من
يكن له نشب يحبب ومن يفتقر يعش عيش ضر وفي هذا القول نوع تعسف في المعنى لان معنى التشبيه غير ظاهر
في قوله ويكأن الله يبسط الرزق وويكأنه لا يفلح الكافرون وفي قوله ويكأن من يكن له نشب وقال الفراء
وي كلمة تعجب الحق بها كاف الخطاب كقوله قيل الفوارس ويك عنتر اقدم اي ويلك وعجبا منك وضم اليها ان وفي معنى
ويكأنه لا يفلح الكافرون الم تر انه كان المخاطب كان يدعي انهم يفلحون فقال له عجبا منك فقيل لم تتعجب منه فقال لانه
لا يفلح الكافرون فحذف حرف الجر مع أن وأنّ كما هو القياس واستدل على كونه بمعنى الم تر بان اعرابية سألت زوجها
اين ابنك فقال ويكأنه وراء البيت اي الم تر انه وراء البيت ثم لما صار بمعنى الم تر لم يغير كاف الخطاب
للمؤنث والمثنى والمجموع بل لزمت حالة واحدة وهذا قاله الفراء اقرب من جهة المعنى ومن هذا النوع اَقَّهْ واَقَّهْ
وقد ذكرناهما في اسماء الافعال ومنه حس بفتح الحاء وكسر السين كلمة يقولها الانسان اذا اصابه بغتة ما يمضه
ويوجعه كالجمرة والجمرة ومنه بَخْ وهي كلمة يقال عند الاعجاب والرضى بالشي وتكرر للمبالغة فيقال بخ بخ
فان وصلت خففته ونونت مكسورا للخاء وربما شدد منونا مكسورا قال الشاعر وقد جمعهما روافد اكرم

الرافعات [illegible] واذا ابن بالامام [illegible] المعاد [illegible] وحكى [illegible]
ومنه اخ بكسر الهمزة وفتحها وخا [illegible] مكسورة وكذا [illegible] مكسورة وقد جعله الشاعر في قوله وصار
الغايات اخا وروي كخا كالمصدر فاعربه وهو مصدر بمعنى المفعول اي مكروها ومنه طيخ حكاية صوت الضاحك
وشيب صوت مشافر الابل عند الشرب وعيط صوت الفتيان اذا انصاحوا في اللعب كلها مكسورة
الاواخر ومنه مض بكسر الميم والضاد على المشهور ونقل في ضاده الفتح وهو اسم لصوت يخرج عند
التمطق بالشفتين اي التصويت بانفراج اطباقهما عن الاخرى عند رد المحتاج وليس الرد بمثل رد اليأس بالكلية
بل فيه اطماع ما من حيث العادة ومن ثم قيل ان في مض لمطمعا ولما لم يكن هذا الصوت الخارج عند التمطق مما يمكن
ان يركب من شكله وشبهه كلمة صيغت كلمة وهي مض فسمي الصوت بها فصار مض كالحكاية عن ذلك الصوت
فبناء سائر الحكايات عن الاصوات قوله المركب كل اسم ليس بينهما نسبة اقول لا يطلب في الحد
العموم فلا حاجة الى قوله كل وانما يطلب فيه بيان ماهية الشي ولم يكن قوله اسم ايضا محتاجا اليه كما في سائر الحدود
المتقدمة لانه في قسم الاسماء لكنه ذكره لبيان الوصلة اي اسم واحد حاصل من تركيب كلمتين هنا مع ان الوصل ايضا
لم يكن محتاجا اليها لان المشهور ان اقسام الاسم والفعل والحرف المذكورة في ابواب النحو كلمات مفردة وقوله من كلمتين
اي حاصل من تاليفهما وانما قال كلمتين ليدخل فيه الاسمان والفعلان والحرفان والاسم مع الفعل او الحرف والفعل مع
الحرف قوله ليس بينهما نسبة اي ليس قبل العلمية بينهما نسبة قال انما قلت ذلك ليخرج المضاف والمضاف اليه والجملة
المسمى بها لان بين جزئيهما نسبة قبل العلمية وليسا بمبنيين بعد التسمية بهما وكلامنا في المبنيات اما المضاف والمضاف اليه
فظاهر واما الجملة فانها معربة بعد العلمية لكنه لم يتعاقب انواع الاعراب عليها لاشتغال محلها باعراب الحروف
ناعراب محكي اذ هي محكية فحكمها حكمها قبل العلمية وهي قبل التسمية بها لا توصف بالاعراب والبناء لانهما من
عوارض الكلم لا الكلام فثبت ان الجملة ليست مبنية قبل التسمية بها على ما سيذكر المصنف في باب الكنايات
انها مبنية لا اصل وقد خرج عن هذا الحد بعض المحدود لان المركب المتضمن فيه حرف عطف نحو خمسة عشر وحرف
جر نحو بيت بيت بين جزئيه نسبة ما وهي نسبة العطف وغيره ولا يدخل في هذا الحد الا ما لم يكن مركبا قبل العلمية
بل ركب لا للعطف نحو معدي كرب وبعلبك ثم اعلم ان الاسم المركب على ضربين وذلك لانه اما ان يكون تركيبه للعلمية او
مركبا قبلها والاول على ضربين وذلك لانه اما ان يكون في الجزء الاخير قبل التركيب سبب البناء اولا فان كان فالاكثر
والاشهر ابقاء الاخير على بنائه مراعاة للاصل ويجوز اعرابه اعراب لا ينصرف وقد يجوز على قلة اضافة صدره
الى المركب اليه تشبيها لهما بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا قياسا نحو حضرموت فيجيء في المضاف اليه الصرف
وتركه كما يجي ولا يستنكر اضافة الفعل والحرف ولا الاضافة اليهما لانهما خرجا بالتسمية عن معناهما المانع
الاضافة هذا هو الذي يقتضيه القياس وان لم يسمع في نحو سيبويه الاضافة واما الجزء الاول فواجب البناء
ان لم يضف الى الثاني لكونه محتاجا الى الثاني فيشابه الحرف فيبنى على الفتح ان كان معربا في الاصل ومبنيا على
الفتح ويجوز حكاية المبني وابقاؤه على حركته اي حركة كانت وسكونه وهذا النوع تسعة اقسام لان الثاني اما
اسم والاول اسم سيبويه او فعل نحو جاء ويه او حرف نحو من ويه واما فعل خال من الضمير والاول اسم نحو
انا ضرب او فعل نحو ضرب ضرب او حرف نحو من ضرب والماضي والاول اسم نحو اين من او فعل نحو ضرب
عز او حرف نحو عن عز وان لم يكن في الاخير قبل التركيب سبب البناء كمعدي كرب وبعلبك فالاولى بناء

الجزء الاول لما ذكرنا وهو احتياجه الى الثاني وجعل الثاني غير منصرف وقد يبني الثاني ايضا تشبيها بنحو
خمسة عشر لكونهما اسمين اصل ثانيهما عقيب الحذف وهو ضعيف لان المضاف والمضاف اليه ايضا
كذلك وقد يضاف صدر هذا المركب الى عجزه فيتاثر الصدر بالعوامل ما لم يعتل كمعد يكرب فان حرف العلة
يبقى في الاحوال ساكنا والعجز ح ماله مفرد من الصرف وتركه وبعضهم لا يصرف المضاف اليه وان كان
التركيب منصرفا اعتدادا بالتركيب الصوري كما اعتد به في اسكان ياء معد يكرب وهو ضعيف مبني على ضعيف
اعني على الاضافة اما ضعفه فلان التركيب الاصلي غير معتد به في منع الصرف واما ضعف الاضافة فلانه لاجل
التشبيه بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا من حيث ممااسمان اصلهما عقيب الاخر ولو كان مضافا حقيقة لانتصب
ياء معد يكرب في النصب والثاني اي الذي كان مركبا قبل العلمية على ضربين وذلك انه اما ان يكون الجزء الثاني قبل
العلمية معربا مستحقا لاعراب معين لفظا او تقديرا ولا فان كان وجب ابقاؤه على ذلك الاعراب المعين وكذا يبقى
الجزء الاول على حاله من الاعراب المعين ان كان له ذلك قبل كما في الجملة الاسمية والفعلية اذا كان الفعل معربا او
لا اعراب ان كان كذلك قبل العلمية كما في المضاف والمضاف اليه نحو عبد الله والاسم العامل عمل الفعل نحو ضارب زيدا
وحسن وجهه ومضروب غلامه كل ذلك احترازا ما لخصوص الاعراب او عمومه وان لزم منه دوران الاعراب
على آخر الجزء الاول الذي هو كبعض الكلمة وكذا يترك الجزء الاول على البناء ان كان في الاصل مبنيا كما في الفعلية
اذا كان الفعل مبنيا وكما في سيضرب وسوف يضرب ولن يضرب ولم يضرب وكذا في نحو ازيد وهل زيد
ولزيد اذا سمي بهذه لا حرف مبناه في الظاهر قال سيبويه المسمى بالمعطوف مع العاطف من دون المتبوع
واجب الحكاية اذ العاطف لا عامل وكالعامل على ما مر في باب التوابع وكذا كل اسم معمول للحرف نحو ان زيدا
وما زيد ومن زيد الا ان حرف الحرفية تفصيل وذلك انه لا يخ ان يكون احاديا او لا فان كان فعند سيبويه
والخليل فيه الحكاية لا غير اذ لا يجوز جعله كالمضاف على ما يجي في الثنائي والثلاثي وقال الزجاج يجوز جعله كالمضاف
بان تزيد عليه حرفين من جنس حركته مدغما احدهما في الاخرى وتعربه اعراب المضاف كما تزيدهما عليه اذا سميت
به وهو مفرد كما يجي في باب العلم هنا قوله والاولى ان تزيد حرفا لا حرفين ربما زدتهما عليه في حال الافراد
لئلا يسقط حرف اللين للساكنين فيبقى المعرب على حرف ومع الاضافة فلا تنوين حتى يلتقي ساكنان وان كان
على حرفين فعند الخليل وهو ظاهر مذهب سيبويه في الاول اعراب المضاف لا غير فان كان ثانيهما حرف علة
زدت عليه حرفا من جنسه كما تقول في المسمى بفي زيد في زيد مثل دة الباء كما تعمل في الافراد على ما يجي في
باب العلم ولا وجه لترك الزيادة لانك آمن من بقاء المعرب على حرف بسبب الاضافة واجاز الزجاج الحكاية
في الثاني ايضا وكذا الخلاف في الثلاثي حكاية واعرابا نحو منذ شيء وان لم يكن الاول واجبا فحرف الحكاية كما
ذكرنا عنى اتفاقا منهم نحو ازيد ولزيد وانما اختص حرف الجر بذلك لكون المجرور بعد التسمية في صورة
المضاف اليه والمضاف لا يكون محكيا كما لا يكون المفرد محكيا كذا قال سيبويه هنا وقد جاء صدر الجملة
المسمى بها مضافا الى عجزه اذا لم يكن الصدر ضميرا تشبيها للجملة بالمضاف والمضاف اليه كما مر وكذلك
يبقى الجزء الثاني على حاله ان كان قبل مستحقا لاعراب معين لكنه كان مبنيا على حركة مشابهة لحركة الاعراب
كما في يا زيد ولا رجل فيحكي الجزء على ما كانا عليه قبل التسمية اجراء للحركة البنائية مجرى ما شابهته من
الحركة الاعرابية وان لم يكن الثاني قبل العلمية مستحقا لخصوص اعراب فلا يخ من ان يكون حاله قبل العلمية مطلوبا لعامل

من المركب اولا فان كان وهو في التوابع المجموع مع متبوعاتها الا عن تابع مع المتبوع علما كما كان عليه قبل التسمية
من تعاقب الاعراب عليهما كما في المضاف والمضاف اليه والاسم العامل عمل الفعل ويراعي الاصل في الصرف وتركه ايضا فيصرف
علما ظريفة سواء سميت به رجلا او امراة لان المسمى به ليس واحدا من الاسمين بل هو المجموع وليس المجموع اسما مؤنثا
فان سميت بعاقلة وصفها فالاكثر ترك الصرف لان اللفظ مفرد ويجوز صرفها على الحكاية اجراء لها على النعت
وان كان اسما فكأنك سميت بامرأة عاقلة كما تقول الحسن والحسين والحارث باللام اعتبارا للاصل الصفة
واذا سميت بطلحة وزيد لم يصرف الاول اذ هو غير منصرف قبل التسمية بهذا المركب فان اردت بطلحة واحدا
لطلح لا اسم شخص صرفته كما كان مصروفا قبل التسمية وكان القياس ان يحكى المعطوف عطف النسق مع وجود المتبوع
كما حكي بلا متبوع لان العاطف كالعامل كما مر الا انه لما لم يكن في المتبوع قبل الوصول الى التابع مقتض اعراب
خاص اجري بوجوه الاعراب وتبعه المعطوف ولم يتبع الاول الثاني لئلا يصير المتبوع تابعا ويكون في
التوابع مع متبوعاتها اجراؤها مجرى نحو معد يكرب في وجهي التركيب والاضافة لا عطف النسق فان حرف
العطف تابع منهما فان حذف حرف العطف قبل العلمية فبنا وبما اوجب بناءهما قيام موجبه في كليهما اما في الاول
فالاحتياج الى الثاني واما في الثاني فتضمن الحرف ويجوز كما في معد يكرب اعراب الثاني اعراب غير المنصرف مع التركيب
ويجوز ايضا كما فيه اضافة الاول الى الثاني مع صرف الثاني وتركه وكذا كل ما تضمن الثاني فيه حرفا وان لم يكن عاطفا
نحو بيت بيت يجوز فيه الاوجه الثلاثة بعد العلمية وانما جاز اعراب الثاني مع كونه متضمنا للحرف في الاصل لان
ذلك المعنى الحرفي زال بالعلمية وان لم يكن الجزء الثاني قبل العلمية لا مطلوبا لاعراب ولا معينة فالحكاية لا غير نحو المسمى بقام
وقد قام وكما واذ ما وانما وكأن ولعل ونحوها هذا هو تمام الكلام فيما سمي به من المركب قوله
فان تضمن الثاني حرفا بنيا كخمسة عشر وحادي عشر واخواتهما الا اثني عشر ولا اعرب الثاني كبعلبك وبني الاول
في الافصح اقول اعلم ان اصل خمسة عشر خمسة وعشرة حذفت الواو وقصدا لمزج الاسمين وتركيبهما
وانما مزج هنا المعطوف بالمعطوف عليه دون مثل قولك لا ابا وابنا لان الاسمين معا ههنا عدد واحد كاحد عشر
وكمثنين بخلاف نحو لا ابا وابنا وانما مزج النيف مع هذا العقد بخلاف ساير العقود نحو عشرين وواحد
ومائة والف لقرب هذا المركب من مرتبة الاحاد التي الفاظها مفردة وبني الاول لكونه محتاجا الى الثاني فصار كالحرف
وبني الثاني لتضمن حرف العطف وبنيا على الحركة للدلالة على عروض البناء وان لهما عرقا في الاعراب وعلى
الفتح لخفته بعض الثقل العارض من جعل كلمتين كلمة واحدة واجاز بعض الكوفيين اضافة النيف الى العشرة
وانشد كلف من عنائه وشقوته بنت ثماني عشرة من حجته وكذا خامس عشر لان الاصل خامس وعشرة كما
تقول الخامس والعشرون والثالث والخمسون جرت عادتهم بابقاء الجزء الثاني مما فوق العشرة مركبا كان
او معطوفا في المفرد اذا فصل المفرد من المتعدد كما كان في العدد فتقول الثاني والعشرون كما قلت في
العدد اثنان وعشرون فان قلت معنى العطف في العدد ظاهر بخلافه في المفرد من المتعدد وذلك لان معنى ثلثة
وعشرون رجلا ثلثة رجال وعشرون رجلا وكذا في نحو ثلثة عشر رجلا اي ثلثة رجال وعشرة رجال وليس معنى
ثالث عشر واحدا من الثلثة وعشرة وكذا ليس معنى الثالث والعشرون الواحد من الثلاثة والعشرون بل
المعنى الواحد من الثلاثة والعشرة والواحد من الثلثة والعشرين فكيف هذا العطف قلت كان القياس ان
يبنى من مجموع جزئي المركب في نحو ثلثة عشر اسم فاعل واحد وكذا من مجموع المعطوف والمعطوف عليه في نحو ثلثة وعشرين

اذ قد ثبت من كل واحد من الجزئين وكل اسم فاعل من العدد يدل على مفرد من المتعدد كما ذكرنا على
بل لا على مفردين وهو ضد المقصود فتبين ان العشرين في قولك ثالث العشرين ليس بمعنى المفرد من المتعدد
كما في قولك الباب العشرون بل هو باق على معنى العدد كما كان في ثلثة وعشرون ولو كان بمعنى المفرد لقلت في ثلثة
عشر الثالث عاشر شيء اذ المفرد من العشرة عاشر وليس كالعشرين اذ لفظ العدد ولفظ المفرد من المتعدد
منها في صورة واحدة فنقول ارادوا بنا اسم فاعل واحد من مجموع لفظي ثلثة وعشرون او ثلثة عشر كما بني من الآحاد
الآحاد التي تحت العشرة ولم يمكن بناء اسم فاعل منهما معا بتمامهما لان لفظ الفاعل اسم ثلاثي زيد فيه الف الفاعل
وحروف الاسمين اكثر من ثلثة وهو حذف بعض حروف كل واحد منهما وابقاء الآخر نحو ثالث عشر مثلا في ثلثة عشر او
ثالث ثلثين كان يلبس فاضطروا الى ان يوقعوا صورة اسم الفاعل التي حقها ان تسبك من مجموعهما على احدهما لفظا
ويكون المراد من حيث المعنى كونها من المجموع لان المعنى احد من مجموع العددين فاوقع تلك الصورة على اول
الاسمين دون الثاني ليؤذن من اول الامر ان المراد المفرد من المتعدد لا العدد وعطفوا الثاني لفظا على تلك
الصورة وهو معطوف من حيث المعنى على العدد المشتق ذلك الفاعل منه وهو عدد معطوف على عدد لا متعدد
على متعدد ولا عدد على متعدد لاستحالتهما كما بينا لكن المعطوف عليه في الحقيقة مدلول المعطوف عليه ظاهرا
ويستوي في هذا العطف بحرف ظاهر كما في الثالث والعشرون او بحرف مقدر كما في ثالث عشر فاصل قولك
جاني ثالث عشر جائي واحد من ثلثة عشر فحذف معطوف على ثلثة لا على واحد ثم جعل لفظ ثالث مقام قولك واحد
من ثلثة ان اعطفوا عشر على ظاهر هذا القائم مقام المجموع لما اضطروا اليه فان قيل لو كان معنى ثالث عشر
واحد من ثلثة عشر لم يجز ان يضاف الى ثلثة عشر ويقال ثالث عشر ثلثة عشر وهل هذا الا بمعنى واحد من ثلثة عشر
ثلثة عشر قلت هذا كما كان اضيف في نحو ثالث ثلثة مع ان معنى ثالث واحد من ثلثة وانما اضيف الى ثلثة عشر
في الموضعين لاحتمال ان يراد بثالث عشر لو لم يضف ثالث عشر عشرين وخمسين او مائة او نحو ذلك لان اسم
الفاعل من العدد اذا كان بمعنى واحد يضاف الى العدد المشتق هو منه والى ما فوقه ايضا كما يقول الحسين
رضي الله عنه ثالث الاربعة عشر كما يجي في باب العدد واذا عرفت في نحو ثالث عشر وثلثة عشر من المركبات
باللام فللاطلاق في بقائه على بنائه لبقاء علة البناء مع اللام ايضا واما اذا اضيف كثلثة عشرك ففي اعرابه خلاف
كما يجي في باب الاعداد فان قلت لم لم يجز الاعراب مع اللام المرجحة لجانب الاسمية كما ذكرت في باب
الاصوات من نحو كلا اين قلت لان الجزء المباشر اللام من المركب اي صدره لا يتيسر اعرابه
للزوم دوران الاعراب في وسط الكلمة والجزء الاخير لم يباشر اللام فكيف يعرب بخلاف كلا اين
فان اللام فيه باشر المبني وبخلاف الاضافة فانها باشر الثاني في نحو ثلثة عشر زيد فلهذا جوز الاخفش اعرابه
كما يجي في باب العدد قوله الا اثني عشر جمهور النحاة على ان اثني عشر معرب الصدر لظهور الاختلاف في
الفيه كما في الف الزيدان والمسلمان ولمحل الاعراب علة كما يجي وقال ابن درستويه هو مبني كما بين
اخواته من العدد ولكونه محتاجا الى الجزء الثاني مثلها وقال كل واحد من لفظي اثنا عشر واثني عشر
صيغة مستأنفة كما مر في هذان وهذين واللذان واللذين وانما اعرب عند الجمهور الصدر في اثنا عشر
لانه عرض بعد سببية علة البناء في هذا العدد وهي تركيبه مع الثاني وكون الاعراب كالحاصل في وسط
الكلمة ما اوجب زوالها وانتفاؤها وذلك انهم لما ارادوا من حيث الاسمين حذفوا النون والواو لا انفصال

ووجب حذف النون ايضا لانها دليل تمام الكلمة كما ذكرنا في صدر الكتاب ولم يحذف النون لاجل البناء بل لما ذكرنا في
يا زيدان ويا زيدون ولا مسلمين ولا مسلمين مع ثبوت النون فاعرف ذلك بعد حذف النون مقامها وسقوطها
والنون بعد الالف والواو في مسلمان ومسلمون لا لجعلهما كالكائن في وسط الكلمة لانه دليل تمام الكلمة فلم
والاعراب يكون مع التمام فلذا تخلف الاعراب قبل النون في المثنى والمجموع كما تخلف قبل التنوين ايضا ان اسم
كاثنان والدليل على قيام عشر مقام النون انه لا يضاف اثنا عشر كما يضاف اخواته تقول ثلثة عشرك في ثلثة
عشرك ولا تقول اثنا عشرك لانه كاثنانك ويجوز ان يقال صار اثنان بحذف النون كالمضاف الى عشر لان نون
المثنى والمجموع لم تحذف حذفا مع موضع الا للاضافة فصار كانه مضاف في التركيب لا اضافي لا يوجب البناء
قول من قال انه اعراب لانه لم يجز ان يحذف لاجل التركيب علامة التثنية اي الالف التي جعلت اعرابا فلم يسقط
الاعراب لكونه علامة المثنى بعينها بشيء بدليلنا يا زيدان ويا زيدون مع ان هذه الحركة قائمة قوله والا
اعرب الثاني كبعلبك وبني الاول في الافصح قد تقدم شرحه وان بعضهم يضيف صدر هذا المركب الى عجزه
مع حرف المضاف اليه وتركه ومن المركبات قولهم بادي بدي وفيه لغات احدها هذه وهي سكون
ياء الاول والثاني تقول افعله بادي بدي والاصل بادئ بدئ فالاول فاعل من بدأت الشيء اي فعلته ابتداء
والثاني فعيل بمعنى مفعول منه وهو اسم فاعل مضاف الى مفعوله وانتصابه على الحال اي افعله فعلا ابتداء
لما يجب ان تفعل ابتداء والمراد بالبدي مصدر للفعل المقدم وهو الاعطاء وقولنا انهما هنا في الاصل
مضاف ومضاف اليه وكلاهما فيه معرب فكثر استعماله حتى يستفاد من الكلمتين ما يستفاد من كلمة واحدة
معنى بادي بدي مثل بالخفتنا الكلمتان تصير وربما كلمة بتسكين الهمزة الاولى وقلبها ياء وحذف الهمزة
الثانية وكلا التخفيفين على خلاف القياس ثم بنيتا لما يجي وثانيتها بادي بدا اولى كلمتيه على وجه كلمتي اللغة
والثانية على وزن دعا واصلها بداء مقصورا لم يجز هذا التركيب بحذف الهمزة تخفيفا وبداء مصدر بمعنى
المفعول فمعناه معنى بدي وبنيت الكلمة الاولى في اللغتين وان كانت مضافة لصيرورتها جزء كلمة على ما مضى
وبنيت الثانية منها لتضمنها بثانية خمسة عشر ولم يكن ثانيهما ضعيفا كما كان في نحو معدي كرب على ما ذكرنا
قبل التصديم التخفيف هنا الا ترى الى التخفيف بهمزة على غير القياس فجاز بناؤها على غير القياس ايضا لان
البناء يكون اخف لفظا منها بالاعراب لدخول التنوين في المعرب ولا اعراب وان كان معنى دا وجعلها بادي
بدي وبادي بدا وايادي سبا من باب معدي كرب لا من باب خمسة عشر وجعلها سيبويه في باب خمسة عشر وهو
الاولى وان كان على جهة التشبيه لا التضمن لان الثاني حرفا منه ولو كانت كما قال لوجب حرف بني
التنوين فيهما لان في بادي بدي وبادي بدا تركيبا فقط على ما قدرنا من دون العلمية ولم يسمعا منونين وكذا في
تنوين سبا اولاد سباء بن يشجب وليس اسم قبيلة كما اول في فرقة نه لعله كان لسباء وقوله وجئتك لان المضطر
الى هذا التاويل ترك التنوين واما قوله فلا فضل لهما سوى من اخوات ايادي سبا وجاراه من اخوات معدي كرب
وثالث دليلنا على مذهب سيبويه ان مجموع الكلمتين علم بلدة فيجوز ان يكون غير منصوب للتركيب والعلمية ولا كون
سببا والثالثة والرابعة والخامسة بادي بدي او بدئ او بدء او بداء الكلمة الاولى في هذه اللغات كما في
المذكورين ساكنة الياء والثانية على وزن نعم وكريم وحسان والبدء والبداء مصدر بمعنى المفعول وليس
الجزآن في هذه اللغات مبنيين بل هما المضاف والمضاف اليه لكن تلزم ياء بادي السكون بعد القلب للتخفيف
والثالثة فيها غير مخففة وقد يقال بدأة ذي بدء وبداءة ذي بداءة على فعلة ذي فعل وفعلة وفعالة

في التلبس بمعنى المفعول لانه يقال للمضروب ذو ضرب كما يقال للضارب والمضاف مصدر بمعنى الفاعل
فيكون انتصابه على الحال فيكون المعنى كما في ايادي بدي او منصوب على الظرف بتقدير حذف المضاف اي وقت
ابتدائك بابتدائي فهو مصدر مضاف الى المفعول ومنها ايدي سبا في قولهم تفرقوا ايدي سبا وايادي
اي مثل تفرق اولاد سبا بن يشجب حين ارسل عليهم سيل العرم والايدي كناية عن الابناء والاسرة
لانهم في التقوي والبطش بهم بمنزلة الايدي ويجوز ان يكون في الاصل انتصابه على الحال على حذف المضاف
وهو مثل ويجوز ان يكون على المصدر والمعنى المقدر مثل تفرق ايدي سبا وامره في بنائهما ولقا الثاني كما في
بادي بدا فلذا الزم بايدي السكون وسكن همزة سبا مع قلبه الفا وقد يستعمل سبا بالتنوين فيكون ايدي
او ايادي مضافا الى سبا لكنه يلزم سكون يائهما وقلب همزة سبا وقد استعمل جواز الخمسة عشر مبنية الجزئين
ظروف كيوم يوم وصباح مساء وحين حين واحوال نحو لقيته كفة كفة وهو جاري بيت بيت واخبرته او
لقيته صحرة بحرة ويجوز اضافة الصدر من هذه الظروف والاحوال الى العجز وانما لم يتعين بناء الجزئين فيها كما تعين
في خمسة عشر لظهور تضمن الحرف وتعينه في خمسة عشر دون هذه المركبات اذ يحتمل ان يكون تركيبها بتقدير حرف
العطف وان لا يكون فاذا قدرناها قلنا ان معنى لقيته يوم يوم وصباح مساء وحين حين اي يوما فيوما
وصباحا فمساء وحينا فحينا اي كل يوم وكل صباح ومساء وكل حين والفا يؤدي معنى هذا العموم كما في قولهم
انتظره ساعة فساعة اي في كل ساعة اذ فايدة الفاء التعقيب فيكون المعنى يوما فيوما عقيبه بلا فصل الى الانتهاء
وكذا في صباح ومساء وحين حين وقلنا ان اصل لقيته كفة كفة اي مواجهين ذو كفة مني وكفة منه كان كل منهما
بكف صاحبه عن معنى النوبة والاعراض واصل جاري بيت بيت والمعنى ملاصقا بيتي وبيته اي مجتمعان ملتزقان
كما تقول كل رجل وضيعته واصل لقيته صحرة بحرة ومعناه ظاهرين ذوي صحرة اي تاع اي في غير مضيق
واخبرته صحرة بحرة ومعناه كاشفا للحجب اي ذا صحرة ويجوز ان يكون مصدرا لا حالا اي لقا او اخبارا ذا صحرة
وان لم يقدر حرف العطف قلنا ان المعنى يوما بعد يوم وصباحا بعد مساء وحينا بعد حين كقوله
لا يبلغ ساليتهم وانهم صلوا بالحرب حينا بعد حين ولقيته ذا كفة مع كفة او بعد كفة كما يروي عن رؤبة كفة
عن كفة اي بعد كفة كقولهم كابرا عن كابر وهو جاري بيت بيت اي ذا بيت مع بيت او قريب بيت واخبرته صحرة
مع بحرة واذا ضموا بحرة اليها اعربوا الكلمة نحو صحرة بحرة نحرة على الاتباع كما في خبيث نبيث اذ تعذر
تركيب ثلاث كلمات والنحر ايضا بمعنى الاظهار لانه لا بد من التضمين ومنه قيل للقتل نحرا وقولهم للعالم نحرير
لانه زاد القتل والنحر بتضمنها الاظهار اي داخل الحيوان فان اضيف هذه الظروف والاحوال فاما ان يكون الاضافة
بمعنى اللام على المعنى المذكور فيهما عند عدم تقدير حرف العطف واما ان يكون لتشبيه هذه المركبات بالمضاف و
المضاف اليه كما قلنا في معد يكرب فكذا في خمسة عشر اذا جعلتها فاذا اخرجت هذه الظروف والاحوال
عن الظرفية والحالية وجبت الاضافة ولم يجز التركيب قالوا فلان يأتي يوم يوم ما اردنا جزائك والعروض اجزاء
ونقول ابنه في كل يوم يوم وابتك في صباح مساء وذلك لانه عند البناء لا بد ان لم يكن فيهما ظاهرة كما في حكمه
حتى نقل من ذلك وقوعهما موقع الحال الشبيه به فاذا لم يقع موقعهما لم يقدر فيهما واستعمل كخمسة عشر وجعل
احوال لانه للحالية نحو تفرقوا شغر بغر وشذر مذر بفتح فاء الكلمات وكسرها وخذع مذع بكسر
الفائين واخول اخول كلها بمعنى متفرقين وتركتهم حيث بيث اي متفرقين ضايعين وسقط بين بين
اي بين الحي والميت وبين الثانية زايدة لان بين يقتضي شيئين ولم يسمع في هذه المركبات الاضافة كما سمعت في

في المذكور قبل مع انه يمكن ان لا يقدر فيها ايضا حرف العطف [illegible] من المتفرق على صيغته اي
المتفرق ولم تنضبط فتفرق عن نقر النجم اي صحيح المطر ونقره وشذر من شذرت النشر اي التفرق ومذر من البذار
وهو الاسراف والميم مبدل من الباء ويقال شذر بذر بالباء على الاصل او من مذرت البيضة اي فسدت وخذع مذع
الخذع وهو القطع ومذع من قولهم مذاع اي كذاب يفشي الاخبار ويذيعها وحيث بيث وقد ينونان وقد يقال حوث
بوث بكسر الفائين واصلهما حوث بوث وقد يستعملان على الاصل مع التنوين وعليه يخرج ابو ثبات من حاثة وباثة
وهما بمعنى يقال استحثيت الشيء اذا اضعته في التراب فطلبته وقد جاء حاث باث بفتح الثاني وحاث باث بكسرهما ايضا
تشبيها بالاصوات نحو قاش ماش وخاق باق وجاز قلب الواو ياء او الفا للاستثقال اي اصل التركيب ومن فتحهما
فلكون الثاني اتباعا كما في خبيث نبيث وكثير من الفاظ هذه المركبات مع كونها مشتقة كخذع مذع وشذر مذر لم تستعمل
الا مع التركيب ويقدر مثل هذا المركب في غير الظروف والاحوال لما قلنا ان تقدير الحرف في مثله غير متعين واما حيص بيص
الحالية والظرفية وذلك نحو وقعوا في حيص بيص اي فتنة عظيمة بكسر الفائين وفتحهما مع الصادين والحيص الحرب
والبوص السبق والتقدم اي وقعوا في هرب وسبق بعضهم بعضا لعظم الفتنة فقلبوا الواو ياء للازدواج وهو اولى
من العكس لان الياء اخف وقد يقال حوص بوص بقلب الياء واوا وقد يبنى الجزآن مع كسر الفائين وفتحهما فيكونان مثل
والثاني اتباع كما ذكرنا وقد يقال حيص بيص بكسر الفائين وفتحهما مع كسر الصادين تشبيها بالاصوات وجاء حاص باص كحاث
باث واما الخاز باز فانه مركب من اسم فاعل خازي اي [illegible] وباز فاعل [illegible] اي اذا تم وارتفع كانه قيل صوت الخازي
البازي فركبا وجعلا اسما واحدا وتصرف فيه على سبعة اوجه خاز باز بحذف الياءين وبناء الاسمين على الكسر تشبيها
بالصوت وخاز باز تشبيها بخمسة عشر وكان اصله الخازي البازي على عطف الاسمين على الآخر وخاز باز على ان يكون كبعلبك
ويكون الاول مبنيا على الفتح او الكسر وانما جاز كسر الاول ههنا بخلاف نحو بعلبك نظرا الى اصل الزاء وانما منع الصرف
في هذين الوجهين للعلمية والتركيب وانما هو علم الجنس كاسامة فاذا دخله اللام يكسر الثاني جرا كما في ما لا ينصرف
وخاز باز باعرابهما على اضافة الاول الى الثاني كما قلنا في بعلبك فيجوز صرف الثاني وترك صرفه وخازباء كقاصعاء و
خزباز كقرطاس وليس الخزباز اسمين ركب احدهما مع الآخر بل اسم صيغ من اسمين كما قيل عبقسي في عبد القيس واذا دخلت
اللام على هذه اللغات لم تغير ما كان مبنيا عن بنائه كما في الخمسة عشر قال وجن الخاز باز به جنونا والخازباز معان ضرب من
العشب وصوت الذباب وداء في اللهازم والسنور واما خاق باق للنكاح وقاش ماش للقماش وكل واحد منهما حكى
بصوته فبقيا على بنائهما وانما لم يجز تركيب الاعلام المنقولة عن المضاف والمضاف اليه وتشبيهها بخمسة عشر كما فعل
ذلك بايدي سبا وبادي بدا وان المجيء عن جزئيها معناهما لا من الاذهان كما المجيء ذلك عن جزئي ايدي سبا لان الاعلام المنقولة
يراعى اصلها في كلامهم لان العلم ينقل بالكلمة عن معنى الى معنى آخر فهي غير نحو الاصل لا [illegible] خفيا وذلك ايضا في بعض المواضع
كما فعل نحو الحسن والعباس فلما غير من حيث المعنى تغييرا تاما لم يغير من حيث اللفظ ليكون فيه دليل على الاصل المنقول منه
من اصل الطرفين اي اللفظ والمعنى بخلاف هذه المركبات فانه ههنا الاصل المنقول عنه مقصود وذلك المعنى المنقول اليه
اذ معنى ايدي سبا مثلهم في التفرق فالاصل مؤذن بالتفرق البليغ الكامل الذي هو المعنى المنقول اليه فلما لم يكن في المعنى
تغيير كثير جوزوا تغيير اللفظ عما كان لان المعنى يكفيه الايذان بالاصل المنقول اليه **قوله** الكنايات كم وكذا للعدد
وكيت وذيت للحديث **اقول** الكناية لغة واصطلاحا ان يعبر عن شيء معين لفظا كان او معنى بلفظ
غير صريح في الدلالة عليه اما للابهام على المخاطب معين كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا وقال فلان كيت وكيت ابهاما لما

بعض من يسمع او للشناعة ذكر المعبر عنه كمن الفرج والفعل القبيح وكنيت وفعلت اي جامعت وكالغائط
او للاختصار كالضماير الراجعة الى ما تقدم او لنوع من الفصاحة كقولك كثير الرماد للكثير القرى او لغير ذلك من
الاغراض والحكمة ان كان لفظا فقد يكون المراد معنى ذلك اللفظ كقوله كأن فعلة لم تملأ مواكبها ديار بكر ولم تخلع
ولم تهب ابجوله وكقولك مررت برجل افعل اي احمق وقد يكون المراد مجرد ذلك اللفظ كما في الالغاز والمعميات نحو
الكفف الكفت في جمجمة وكذا الاوزان المعبر بها عن موزوناتها في اصطلاح النحاة كقولهم افعل صفة لا ينصرف وهو
عبارة عن كلمة اولها همزة زايدة بعدها فا ساكنة بعدها عين مفتوحة بعدها لام وكذا غيره من الاوزان كما مر في باب
الاعلام فيكون على هذا كم الاستفهامية كناية لانه سوال عن عدد معين وكذا من وما وكيف وغيرها من الاسماء
الاستفهام لان كلها سوال عن معين غير مصرح باسمه فمن سوال عن ذي العلم المعين غير المصرح باسمه ولو صرحت قلت ازيد
ام عمرو واخذ الفاضل ام ذلك الجاهل وكذا اين سوال عن مكان معين غير مصرح باسمه وكذا اسما الشرط كلها كنايات
ودليل ان كلمات الشرط والاستفهام بمعنى الموضوع شرطا واستفهاما عن المعينات تعين المحصورة اختصارا اذا كان
يطول عليك لو قلت مكان اين زيد افي الدار ام في السوق ام في الخان او غير ذلك من جميع المعينات بحرف الشرط وحرف
الاستفهام مقلدا ان قيل هذه الاسماء كما هو مذهب سيبويه وهي كنايات عن المعينات الكثيرة كما بينا وقول المصنف
الحكاية من وما وكيف كناية ممنوع اذ كثيرا ما يجري في كلامهم ان من كناية عن العقلا وما عن غيرهم وقولك انا وانت
لانه تصريح بالمراد وضمير الغايب كناية اذ هو دال على المعنى بواسطة ما يعود اليه غير صريح لظاهر فيه ويقال
عن كذا بكذا وكنوت قال الراوية لا كنو عن قذو رتجيها واعرب احيانا بها فاصارح فالكناية ضد التصريح لغة و
اصطلاحا واعلم ان جميع الكنايات ليست مبنية فان فلانا وفلانة منها بالاتفاق وهما معربان والمبني منها كم و
كذا وكاين وكيت وذيت واما اسما الاستفهام والشرط فلم يدخلها ههنا لان لها بابا آخر هي اخص به فالكنايات تنظر
في كون كل منها مبنيا سهوا ومبنيا قال المصنف المراد بالكنايات الفاظ مبهمة يعبر بها عما وقع في كلام متكلم مفسر
اما لابهامه على المخاطب او لنسيانه فلم لا يكون من هذا القبيل على ما قرره استفهامية كانت او خبرية والفاظ كذا في قولك
عندي كذا رجلا ليس حكاية لما وقع في كلام متكلم مفسر ولا كيت وذيت في قولك كان من الامر كيت وكيت وذيت وذيت
بل مثل قولك قال فلان كذا وقال كيت وكيت داخل في حده فقط وكاين خارج عنه نحو قولك كاين رجلا عندي وانما قلنا
الجزئية فلكونها موضوعة وضع الحروف على ما قيل لما على حرفين او لشبهها بلفظها الاستفهامية قال المصنف ولانها
او لتضمنها معنى الانشاء الذي سوى الحروف وغالبا كالهمزة الاستفهام وحرف التحضيض وغير ذلك فاشبهت معنى
الحرف فان قيل الكلام الخبري هو الذي يقصد المتكلم ان له خارجا موجودا في احد الازمنة يطابقه كلامه فان طابقه سمي
صدقا والا فكذبا ولا نرى ما لا يقصد المتكلم ذلك بل انما يحصل الخارج بهذا الكلام والكلام المصدر بكم اذ
لا بد فيه من ان يقصد المتكلم مطابقته للخارج نحو قولك كم رجل لقيته ورب من انضجت غيظا صدره فمعنى انه لقي كثيرا من
رجلا ولم ينضج صدر رجل وجواز التصديق والتكذيب دليل على كونهما خبرين فالجواب ان [illegible] كم في
الاستكثار ورب في الاستقلال ولا يقصد المتكلم ان للمعنيين خارجا بل هو الموجد لهما بكلام بل يقصد ان [illegible] الخارج
كثرة او قلة لا الاستكثار او الاستقلال فلا يصح ان يقال له كذبت فانك ما استكثرت اللقاء وما استقللت الانضاج
كما لو قال ما اكرمهم صح ان يقال لسوا بكرمين ولا يصح ان يقال ما تعجبت من كرمهم وليس كذلك نحو ما قام زيد فانه لا يفيد
الا كون قيامه منفيا بهذا الكلام كما افاد كم رجل لقيته الكثرة لقائه بهذا الكلام بل المعنى الكثرة تفعله في [illegible]

[illegible] وباية لام العوض فيه [illegible] المدح [illegible] فاصله ذا المنصوب [illegible] اشارة
دخل عليه كاف التشبيه وكان ذا مشارا به الى عدد معين في ذهن المتكلم مبهم عند السامع لكنه صار بمعنى كم والمجموع
الحمل بمعنى التشبيه ولا اشارة كما ذكرنا في فاها لفيك وايدي سبا فصار الكلمتان ككلمة واحدة ولذا يقول ان اصله
ماكان برفع مالك مبتدا على اصل اغنائه وقوله كذا للعدد قد يكون لغير العدد ايضا نحو قال فلان كذا واما كاين فهو كاف
التشبيه دخلت على اي التي هي في غاية الابهام وقد قطعه عن الاضافة فكان معنى كذا في كون المجرور مبهما
عند السامع الا ان ذا اشارة الى ما في ذهن المتكلم بخلاف اي فانه للعدد المبهم والتمييز بعد كذا وكاين في الاصل
عن الكاف اعني ذا واي كما في مثلك رجلا لانك تبين في كذا رجلا وكاين رجلا ان مثل عدد المبهم من اي جنس هو
لم يبين العدد المبهم حتى يكون التمييز عن ذا واي فاي في الاصل كان معربا لكنه كما قلنا في كذا انمحي عن الجزين
معناهما الافرادي وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فهو كانه اسم مبني على السكون آخره نون ساكنة كما
لا تنوين فكذا كتب بعد اليا نون مع ان التنوين لا صورة لها في الخط ولاجل التركيب ايضا تصرف فيه فقيل كاين
بالالف بعد الكاف فبعدها همزة مكسورة بعدها نون ساكنة قال يونس هو اسم فاعل من كاف وذهب المبرد
الا وجه الى انه منقول من الكلمتين لما ركبوهما ابا على فا كما فك فاء الكلمة والهمزة التي كانت فاء اي صارت عينا
وحذفت احدى اليائين وبقيت الاخرى لاما وقال الخليل اليا اذا كانت ساكنة قدمت على الهمزة وحركت كحركتها
لوقوعها موقعها وسكنت الهمزة لوقوعها موقع اليا الساكنة ثم قلبت اليا الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجتمع ساكنان
الالف والهمزة فكسرت الهمزة لالتقاء الساكنين وبقيت الياء الاخيرة بعد كسرة فاذهبها التنوين بعد زوال
حركتها كالمنقوص وقال بعضهم الياء المتحركة قدمت على الهمزة وقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم سكنت
الهمزة وكسرت للساكنين وحذفت الياء الاولى كما في قاض ومنهم من قال قد قدمت اي الياء الساكنة على الهمزة
وقلبت الفا مع سكونها كما في طائي وحاري ثم نقل كسرة الياء الى الهمزة الباما للتخفيف وحذفت للتنوين بدليل
لغاية كي بحكاية وقد يقال كياء بفتح الهمزة على انها بقيت مفتوحة ثم قلبت الياء التي هي لام لتحركها وانفتاح
ما قبلها وقد يقال كاي نحو كعي بحذف حركة الهمزة مع الياء الاولى وجاء كاء نحو كع اما على حذف العين
واللام معا ونقل كسرة اللام الى الهمزة واما على حذف العين ونقل كسرة اللام وحذفها للتنوين كما في عم وشج
واما كيت وذيت فانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الكلام والجملة من حيث هي لا تستحق اعرابا
ولا بناء كما مر في المركبات فان قيل فكان يجب ان لا يكون مبنية ايضا كالجمل قلت يجوز خلو الجمل عن
الاعراب والبناء لانهما من صفات المفردات والاسماء ولا يجوز خلو المفرد عنهما فلما وقع المفرد موقع ما
لا اعراب له في الاصل ولا بناء ولم يجز ان يخلوا ايضا عنهما بني على الاصل الذي ينبغي ان يكون الكلمات عليه وهو
البناء اذ بعض المبنيات لا يحتاج الى سبب البناء وهو الخالي عن التركيب فان قلت انهما وضعتا ليكونا كناية
عن جملة لها محل من الاعراب نحو قال فلان كيت وكيت اي زيد قائم مثلا وهي في موضع النصب قلت ان الاعراب
المحلي في الجملة عارض فلم يعتد به وبناؤهما على الفتح اكثر لثقل الياء كما في اين وكيف او لكونهما كناية في
الاغلب عن الجملة المنصوبة المحل وقد يجوز بناؤهما على الضم والكسر ايضا تشبيها بحيث وجير ولا يستعملان الا
مكررين بواو العطف نحو قال فلان كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت ومما خففتا ان من كية وذية
بحذف لام الكلمة وابدال التاء منها كما في بنت والوقوف عليهما بالتاء كما في بنت ومن العرب من يستعملهما على الاصل

فلا يكون الا مفتوحتين لثقل التشديد والوقف عليهما بالهاء لان الياء لا والواو الذين في الكلام مثل حيوة
وواو حيوان بدل من الياء وعند المازني وعنده واو حيوان اصل يجوز ان يكون ايضا لام كية وذية واوا
ولم يقل ان اصلهما كوية وذوية اللام لاوي بالحذف من العين فلو كان العين واوا لقلت ذوت وكوت و
التاء فيهما لكونهما عبارتين عن القصة قوله فكم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد ومميز الخبرية مجرور
مفرد ومجموع ويدخل فيهما من واصلهما صدر الكلام اقول كم الاستفهامية وكم الخبرية يدلان على عدد ومعدود
لاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم عند المخاطب في ظن المتكلم والخبرية لعدد مبهم عند المخاطب وربما
يعرفه المتكلم واما المعدود فهو مجهول عند المخاطب في الاستفهامية والخبرية فلذا احتيج الى التمييز المبين للمعدود
ولا يحذف الا لدليل كما يقول مثلا كم عندك اذا جرى ذكر الدنانير اي كم دينارا وكم عندي اي كم دينار قالوا وجعل
مميز الاستفهامية اكثر لانه في صورة الفضلات ومميز الاستفهامية منصوب مفرد حملا لها على المرتبة الوسطى
من العدد كما يجيء العلة في باب العدد وانما حملت على وسطى المراتب لان المرتبة لا يعرف في الاغلب الكثرة والقلة
فحملها على الدرجة المتوسطة بين القلة والكثرة اولى وكم منونة تقديرا ولذلك فصل المميز عن كم الاستفهامية
في الاختيار نحو كم لك غلاما ولا يجوز في العدد الا اضطرارا كما قال على انني بعد ما قد مضى ثلثون للهجر حولا
كميلا وذلك لان العدد مع المعدود ككلمة واحدة الا ترى ان عشرون مع مميزه بمنزلة رجل ورجلان ولو وجدوا
لفظا دالا على العدد والمعدود كما في المفرد والمثنى لم يحتاجوا الى العدد ولا يجوز جر مميز الاستفهامية الا اذا جر
بحرف الجر نحو على كم جذع بيتك وبكم رجل مررت فيجوز في مثله مع النصب الجر وذلك لان المميز والمميز في المعنى
شيء واحد فكان الجار الداخل على كم داخل على مميزه والجر عند الزجاج بسبب اضافة كم الى مميزه كما في الخبرية والمجوز
فصل تطابق كم ومميزه جرا وعند النحاة هو مجرور بمن مقدرة ويجوز اظهارها فصل التطابق ولا يجوز ان يكون المجرور
بدلا من كم لانه بدل عن متضمن الاستفهام يجب مقارنته لهمزة الاستفهام كما مر في باب البدل ولا يكون مميز
كم الاستفهامية مجموعا كمميز المرتبة الوسطى خلافا للكوفيين وعلى ما اجاز الاخفش في عشرون غلمانا لك اذا
اردت طوائف من الغلمان يجوزون كم غلمانا لك بهذا المعنى وقال البصريون لو جاء نحو كم غلمانا لك فالمنصوب
حال لا مميز والتمييز محذوف اي كم نفسا لك في حال كونهم غلمانا والعامل في الحال الجار والمجرور ولا يجوز عندهم
كم غلمان لك ويجوز عند الاخفش كما تقدم في الحال والجر في مميز الخبرية باضافتها اليه خلافا للفراء وهذا كما قال
الخليل في لا اباك انه مجرور بلام مقدرة وانما جوز الفراء ونسب الى الخليل ايضا عمل الجار المقدر ههنا وان كان
في غير هذا الموضع نادرا لكثرة دخول من على مميز الخبرية نحو كم من ملك وكم من قرية والشيء اذا عرف في موضع جاز
تركه لقوة الدلالة عليه فان فصل بين الخبرية ومميزها جاز جره عند الفراء لانه يجره بمن المقدرة لا بالاضافة
وغيره يوجب نصبه حملا على الاستفهامية اذ لا يمكن الاضافة مع الفصل الا على مذهب يونس فانه يجيز الفصل
بينهما في السعة بالظرف وشبهه في الاختيار وقوله كم بجود مقرف نال العلى وكريم بخله قد وضعه وقال الاكثر
ان يونس يجيز الفصل ههنا بالظرف وشبهه اذا لم يكن مستقرا ولم ينقل عنه عدم الاستقرار عن يونس ههنا
كما نقلوا كلهم في باب التبرئة نحو لا ابا اليوم لك والدليل على جواز الفصل بالمستقر ايضا قوله كم في بني سعد بن بكر
سيد ضخم الدسيعة ماجد نفاع وسيبويه لا يجيز الجر مع الفصل وان كان بالظرف الا بالضرورة نحو قوله كم بجود
بكر البيت واما الجر مع الفصل بالجملة فلا يجيزه الا الفراء بناء على مذهبه المتقدم وذلك نحو قوله كم نالني منهم فضلا

على عدم اذ الاتحاد من الاتيان اصعب واذا كان الفصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن
لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك المتعدي نحو كم تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية وحال كم الاستفهامية المجرور
مميزها مع الفصل كحال كم الخبرية في جميع ما ذكرنا وبعض العرب ينصب مميز كم الخبرية مفردا كان او جمعا بلا فصل
ايضا اعتمادا في التمييز بينها وبين الاستفهامية على قرينة الحال فيجوز على هذا ان يكون كم عمة بالنصب في بيت الحجاب
مميز الخبرية المفردة يفيد الافراد وهو اكثر من الجمع لان كم للتكثير فصار مميزه كمميز العدد الكثير وهو المائة والالف
وانما جاز الجمع فيه ولم يجز في العدد الصريح لان في لفظ العدد الكثير دلالة على الكثرة كالمائة والالف وما يتضاعف منهما
فاستغنى بتلك الدلالة عن جمع المميز واما كم فهو كناية عن العدد الكثير وليس بصريح فيه فجوز جمع مميزه ليكون نصا
في الدلالة على الكثرة قوله ويدخل من فيهما اي في مميزيهما اما في الخبرية فكثير نحو وكم من ملك في السموات وكم من قرية وذلك
لما فيه جر للمميز المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم ار شيئا عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه
كتاب من كتب النحو ولا ادري ما صحته واذا الجر المميز فلابد من تقدير كم منونة قوله ولهما صدر الكلام اما الاستفهامية
فللاستفهام واما الخبرية فلما تضمنه من المعنى الانشائي في التكثير كما ان رب لما تضمنت المعنى الانشائي في التقليل
وجب لها صدر الكلام وانما وجب تصدر متضمن معنى الانشاء لانه مؤثر في الكلام مخرج له عن الخبرية وكل ما اثر في معنى الجملة
من الاستفهام والعرض والتمني والتشبيه ونحو ذلك فحقه صدر تلك الجملة خوفا ان يحمل السامع تلك الجملة على معناها
قبل التغيير فاذا جاء المغير في آخرها تشوش خاطره لانه يجوز اذن ان يرجع معناه الى ما قبله من جملة مؤثر فيهما
ويجوز ان يغير الجملة على حالها فيتحير قبل جملة اخرى بعد ذلك المؤثر فيهما قوله وكلاهما يقع مرفوعا ومنصوبا و
مجرورا فكل ما بعده فعل غير مشتغل عنه كان منصوبا معمولا على حسبه وكل ما قبله حرف جر او مضاف فمجرور
والا فمرفوع مبتداء ان لم يكن ظرفا وخبرا ان كان ظرفا وكذلك اسماء الاستفهام والشرط اقول
قوله كلاهما اي كم الاستفهامية وكم الخبرية وانما وقع كل منهما مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لانهما اسمان ولابد
لاسم مركب من اعراب وهما قابلان لعوامل الرفع والنصب والجر فيرتفعان وينتصبان وينجران قوله فكل ما بعده
فعل ... في الاعراب يعني اذا كان بعد كم فعل لم يشتغل العمل في كم بالعمل في الضمير الراجع اليه كما اشتغل
في نحو كم رجلا ضربته او في متعلق ذلك الضمير كما اشتغل في نحو كم رجلا ضربت غلامه كان كم منصوبا معمولا على حسب
الفعل المشتغل اي على حسب اقتضائه فان اقتضى المفعول به فكم منصوب المحل بانه مفعول به نحو كم رجلا ضربت
وكم غلام ضربت والاولى ان يقال معمولا على حسبه وحسب المميز معا وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب
على الظرف مع اقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعين الظرف من المنصوبات
انما هو بحسب الفعل وحسب المميز فتعين للظرف بقولك يوم ولو قلت كم رجل لكان الانتصاب بكونه مفعولا به
وكذا لو قلت كم ضربة لانتصب بكونه مفعولا مطلقا ويجوز ان يحمل كم في هذه المواضع مبتدا والجملة بعده خبره
في الجملة مقدرا على ضعف كما مر في قوله ما بعده فعل بل فعل او شبهه ليشمل نحو كم يوما انت سائر وكم رجلا انت ضارب
وليس بمعروف انتصابها لا مفعولا بها او ظرفا او مصدرا او خبر كان نحو كم كان مالك او مفعولا ثانيا لباب ظن
نحو كم ظننت مالك قوله كل ما بعده فعل غير مشتغل عنه منتقض بقولك كم جاءك فان جاءك فعل غير مشتغل عن كم بضميره
لانه لا يعمل في كم لو لم يعمل في ضميره مع ان كم مرفوع المحل مبتدا قوله وكل ما قبله حرف جر او مضاف فمجرور انما قال
حرف الجر والمضاف وعطفهما على الجملة لان الجار سواء كان اسما او حرفا مع المجرور كلمة واحدة مستحق للتصدر حتى يسقط

المجرور عن [illegible]
كم رجل ضربت ويكون اعراب المضاف كاعراب كم لو لم يكن مضافا اليه قوله والا فهو مرفوع اي ان لم يكن بعده فعل
غير مشتغل بضميره ولا قبله جار فهو مرفوع وذلك انه اذا لم يكن لا قبله عامل ولا بعده كان مما جرد عن العوامل
فيكون مبتدا او خبرا وذلك بان لا يكون بعده فعل نحو كم مالك او ان كان عاملا في ضميره او متعلقه اما على
الفاعلية نحو كم رجلا جاءك او كم رجلا جاءك غلامه او على المفعولية نحو كم رجلا ضربته او ضربت غلامه وقوله
في المشتغل بضميره المفعول او بمتعلقه انه مفسر لناصب كم والمعنى كم رجلا ضربت ضربته لجاز الا ان الرفع
فيه اولى للسلامة من الحذف والتقدير [illegible] اضمر عامله بشريطة التفسير والاولى ان يقدر الناصب
بعد كم وحينئذ لحفظ الصدارة على كم ولا منع من تقدير الناصب قبل كم لان المقدر معدوم لفظا والمتصدر
اللفظي هو المقصود قوله ان لم يكن بعدي كم ظرفا وكونه ظرفا باعتبار تمييزه نحو كم يوما سفرك فكم مرفوع المحل منصوب المحل
او لا داخل في قوله ما بعده فعل او شبهه غير مشتغل عنه لان التقدير كم يوما كان سفرك وهو مرفوع المحل لقيامه
مقام عامله الذي هو خبر المبتدا ومثال كونه مبتدا كم رجلا جاءني واما كم مالك فالاولى كونه خبرا لاستفهام
لكونه نكرة وما بعده معرفة كما مر في باب المبتدا قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط اي تقع مرفوعة ومنصوبة
ومجرورة على ما ذكر في مواقع كم الا ان ما هو ظرف من هذه الاسماء كمتى واين واذ واذا ان لم يجر بحرف جر نحو من
اين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وقد تخرج اذا عن الظرفية كما يجيء في باب الظروف ويقع اسماء الاستفهام
محلا مع انتصابها على الظرفية اذا كان خبر مبتدا موخر نحو متى عهدك بفلان واما اسماء الشرط الظرفية فلا تكون
الا منصوبة على الظرفية الا وما ليس بظرف فنحو من وما يقع مواقع كم مرفوعا بالابتدا مبتدا نحو من ضرب ومن قام
قمت وخبرا نحو من انت وما دينك ولا يقع كلمة الشرط خبرا ومجرورا نحو غلام من انت وبما مررت وغلام من تضرب
اضرب وبمن تمرر امرر ومنصوبا مفعولا به نحو من لقيت وما فعلت ومن ضربت اضربه وما تفعل افعله
ولا يقع غير ذلك من المنصوبات استقرا والنظر في كلمات الشرط نحو من وما واي الى الشرط لا الجزاء فان كان
الشرط مسندا الى ضميرها متصلا بان كان او لازما فهي مبتداة نحو من جاءك فاكرمه ومن ضربك فاضربه وان كان متصلا
ناصبا لضميرها او لمتعلق ضميرها نحو من ضربت غلامه فاضربه فالاولى كونها مبتداة ويجوز نصبها بها
بمضمر يفسره الظاهر وان كان متصلا غير مشتغل عنها بضميرها ولا بمتعلق ضميرها فهي منصوبة به
نحو من ضربت ضربت ويجوز كونها مبتداة على ضعف ولو جوزنا عمل الجزاء في اداة الشرط كما هو مذهب
بعضهم فمتى حسبتك على ما يجيء في الظروف المبنية لجاز ان تكون في من جاءك فاكرمه ومن ضرب زيدا فاضربه
منصوبة المحل لكونها مفعولة للجزاء وان تكون في نحو من جاءك فاضربه منصوبة المحل بفعل مضمر يفسره
الجزاء لكن الحق ان الجزاء لا يعمل في اداة الشرط والاشهر عاملها ايضا لانها لا يعمل فيه بعينه لا بغير العامل كما مر في
المنصوبات والسر في جواز عمل الشرط في اداته دون الجزاء ان الاداة من حيث طلبها للصدر كان القياس
ان لا يعمل فيها لفظا اصلا وان كان ايضا في اللفظ متاخرا بل لا يعمل فيها الا معنى الابتداء لان مرتبة العامل
التقدم من حيث كونه عاملا فيصير لهما مرتبة التاخر من حيث المعمولية مع تقدمها لفظا لكنهم جوزوا
ان يعمل فيها ما لا يجوز تقدمه عليها لفظا بوجه وهو الشرط واما الجزاء فانه يجوز ان يتقدم عليها اما بالفاء على
الجزائية كما هو مذهب الكوفيين او منقطعا عنها دالا على الجزاء كما هو على ما يجيء في قسم الافعال فلم يجز عمله

[illegible]
جاءك فاضرب بنصب اسم وان قلنا ان حرف الشرط مقدر قبل كلمات الشرط كما هو مذهب سيبويه فكلمات الشرط اذن
معمولة لفعل مقدر يفسره ما بعده ابدا سواء كانت مرفوعة او منصوبة اذ حرف الشرط لا يدخل الا على فعل ظاهر
او مقدر كما يجيء في قسم الافعال وذلك عند البصريين ولا يلزم مثل ذلك في كلمات الاستفهام لان همزة الاستفهام
يدخل على الفعل والاسم قوله وفي تمييز كم عمة لك يا جرير وخالة ثلاثة اوجه وقد يحذف في مثل كم مالك
وكم ملكت اقول تمام البيت فدعاء قد حلبت على عشاري الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد
او الرجل فيكون منقلبة الكف او القدم الى انسيها يعني انها لكثرة الحلب صارت كذلك او هو خلقة لها نسبها
الى سوء الخلقة فانا على حلبت حلبت على القيد حلبت بمعنى ثقلت او تسلطت اي كنت كارها لحلبها مستنكفا منها
فحلبتني على كره مني ووجه النصب في عمة ان كم خبرية على ما تقدم من جواز نصب تمييزها عند بعضهم او استفهامية
وان لم يرد معنى الاستفهام لكنه على سبيل التهكم كان نسي لحلب نائبة الا انه ذهب عنه عدد الحالبات والجر
على انها كم خبرية والرفع على حذف المميز اما مصدر اي كم حلبة نصبا وجرا فالنصب على الاستفهام على سبيل التهكم
والجر على الاخبار واما ظرف اي كم مرة نصبا على التهكم وجرا على الاخبار فعمة مرفوع بالابتداء وكل صفتها
والخبر قد حلبت وكم في الوجهين منصوبة المحل اما مفعول مطلق لحلبت او ظرف له كما تقول [illegible] ضربة
ضرب وامرتين [illegible] ضرب واعلم ان كم مختصة بالنكرات استفهامية كانت او خبرية اما الاستفهامية فلوجوب
تنكير التمييز واما الخبرية فلانها كناية عن عدد مبهم عند المخاطب فابهم المعدود ايضا ليكون ادل على ابهام العدد
اذ ربما يعرف العدد بمعرفة المعدود وكم في حاليتها مفرد اللفظ مذكر قال الاندلسي فيجوز حملها على اللفظ نحو كم رجلا
جاءك مع ان المسئول عنه مثنى او مجموع ويجوز الحمل على المعنى نحو كم رجلا جاءاك وجاؤك وكذا الخبرية وقال بعضهم كم
مفرد اللفظ مجموع المعنى فكان ينبغي على هذا ان لا يعود اليه ضمير المثنى وهو الحق لانه لو جاز ان يستفهم بكم عن عدد
ابهام الذين جاء والمخاطب مفصل رجلين رجلين لوجب ان تقول كم رجلين جاءك لانك اذا فصلت
تفصيل جملة على مثنى او مجموع وجب التصريح بالتثنية والجمع كما في افضل رجلين اي رجلين وافضل رجال واي
رجال على ما مر في باب الاضافة ولم يسمع كم رجلين لا استفهاما ولا اخبارا ويجوز كم امرأة جاءتك وجاءك
جاءك حملا على المعنى واللفظ ولا يجوز ان يكون الضمير عائدا الى التمييز لبقاء المبتدا بلا ضمير من الخبر الجملي
ولا تقول كم رجلا ونساء جاءك بعطف المجموع على مميز الاستفهامية عند البصريين واما قولهم كم شاة
وسخلتها وكم ناقة وفصيلها فلكون المعطوف ايضا نكرة على ما يتبين في باب المعارف وقد جوز بعض النحاة
نحو كم رجلا ونساء لانه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع كما في قوله الواهب المائة الهجان وعبدها وقد
ذكرنا ضعف ذلك في باب العطف عند قوله والمعطوف في حكم المعطوف عليه وتقول لنساء [illegible] وكم رجلا
ومن جاءك عطفا على كم ولا يجوز كم امرأة واياها بالعطف على التمييز لان المرأة الملقية ذات واحدة
فلا يدخلهما التقليل ولا التكثير واما كاين فنقل ابو سعيد عن سيبويه انه بمعنى رب لا بمعنى كم قال لا تستفهم
كم لك ولا تستفهم كاين لك كما لا تستفهم رب لك وليس بدليل واضح وذلك لان كم لكثرة استعمالها دون كاين جاز
حذف مميزها واما رب فحرف جر لا يحذف مجروره ولم اعثر على منصوب بعد كاين وقال بعضهم يلزم ذكر
من بعدها ولعل ذلك لانه لو لم يوت بمن وجب نصب مميزها لمجيئه بعد المنون وكان مميزها كمميز كم

لاستفهاميه مع انها بمعنى كم الخبرية وقد جاء كاين للاستفهام للبلاد وزيد كذا ومنه قول ابي بن كعب لزر بن
حبيش كاين تعد سورة الاحزاب اي كم تعد فاستعملها استفهامية وصل في تمييزها ومما قليلان ويلزمهما
التصدر دون كذا لتضمنها معنى الانشاء نحو كم الخبرية وورود كذا مكررا مع واو نحو كذا وكذا اكثر من افراده
ومن تكريره بلا واو ويكنى به عن العدد نحو عندي كذا درهما وعن الحديث نحو قال فلان كذا ولا دلالة فيه على التكثير
اتفاقا وكني بعضهم بكذا المبين بجمع نحو كذا اثواب عندك وبابها وبالمكرر دون عطف عن احد عشر وبابه وبالمكرر مع
العطف عن واحد وعشرين وبابه وبه قال ابو حنيفة رحمه الله فيما بعد ابه العدد حتى اجازوا كذا درهم بالجر جعلا
له درهم وهذا خروج عن لغة العرب اذ لم يرد تمييز كذا في كلامهم مجرورا وان قصد ان ينظر في تفسيرها الالفاظ المبهمة
الى ما يوازنها من الفاظ العدد المفصلة لان المفصلة تدل على كمية العدد نصا والمبهم لا يدل عليه بل يلزم الا قل
بالمبهم ما هو متيقن وهو اقل اي درهم واحد وهذا الذي قاله هو الحق فاعراب كذا وكاين كما قلنا في كم ولا يقول
ان الكاف فيهما وحدها في محل الاعراب لان الحرفين صارا بالتركيب كلمة واحدة كما تقدم ولا منع من قال باعراب
على الكافين اعتبارا للاصل قوله الظروف منها ما قطع عن الاضافة كقبل وبعد واجري مجراه
لا غير وليس غير وحسب اقول اعلم ان المسموع من الظروف المقطوعة عن الاضافة قبل وبعد
وتحت وفوق وامام وقدام ووراء وخلف واسفل ودون واول ومن عل ومن علو ولا يقاس عليها
ما بمعناها نحو يمين وشمال وآخر وغير ذلك وينبغي ان يعرف انه يحذف المضاف اليه ويورد المحذوف
مضافا اليه اسم تابع للمضاف الاول نحو قوله يا تيم تيم عدي وقوله الا علالة او بداهة سابح وان لم يورد فلا يحذف
الا ما هو دال على مسمى نسبتي لا يتم الا بمنسوب كقبل وبعد واخواتها المذكورة وكل وبعض وهادوهم هذا لا يحذف
الا اذا قام قرينة على تعيين ذلك المحذوف وانما بنيت هذه الظروف عند قطعها عن المضاف اليه لمشابهتها
الحرف باحتياجها الى معنى ذلك المحذوف فان قلت فهذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف اليه
فلو لم يبن معه كالاسماء الموصولة تبنى مع وجود المحتاج اليه من صلتها قلت لان ظهور الاضافة فيه يرجح جانب
اسميته لاختصاصها بالاسماء اما حيث واذا واذ فانها وان كانت مضافة الى الجمل الموجودة بعدها الا ان
اضافتها ليست بظاهرة اذ الاضافة في الحقيقة الى المصادر لتلك الجمل فكان المضاف اليه محذوف ولما الى
بعض وكل التنوين في المضاف اليه لم يبنيا اذ المضاف اليه كانه ثابت بثبوت بدله ولما اختاروا البناء في هذه
الظروف دون التعويض لانها ظروف قليلة التصرف او عامة لكنه قد قيل ان العوض التنوين في المضاف اليه
فتنصب قال الشاعر فقلت الان ادذ أردُ شنوءة فاشربوا صفا على الذئ حزن وقال فساغ الى الشراب
وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الحميم ومنه القراءة لله الامر من قبل ومن بعد وقيل
ايلاء به اولا افضل لا فرق في المعنى بين ما اعرب من هذه الظروف وما بني منها وهو الحق وقال بعضهم
بل اذ نصب لعدم تضمن معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اي قديما وابدأ به اولا اي متقدما ومعنى من
قبل ومن بعد اي متقدما ومتاخرا لان من زائدة في قبل وبعد وتجويز في هذه الظروف المضمومة لضرورة
الشعر مرفوعة ومنصوبة نحو جئتك قبلُ وقبلا كما قال في المنادى المضموم يا مطر وبا مطرا
فيجوز ان يكون قوله فاشربوا صفا وقوله وكنت قبلا من هذا وسميت الظروف المقطوعة عن
الاضافة غايات لانه كان حقها في الاصل ان لا يكون غاية لتضمنها المعنى النسبي بل يكون الغاية

علة وجه البناء في هذه الظروف وعدم البناء في غيرها ... ح

المنسوب اليه فلما حذف المنسوب اليه وضمنت معناه استغنت به وصارت غاية لمخالفة ذلك لحقها
وسميت بذلك لا باسم الغيوب ولم يسم كل وبعض مقطوعين عن الاضافة غايتين لثبوت العوض عن المضاف اليه وفي عل
ثلاث
حسبه من عل بمعنى ايضا كيم ومن عال كقاض ومن معال كمرام ومن علا كعصى ومن علو مثلث الفاء
اللام فاذا بنيت على على الضم وجب حذف اللام اعني الياء نسيا منسيا اذ لو قلت على لاستثقل الضم على الياء
ولو حذفنا وقلت من عل لاشتبه بالمعرب موقوفا عليه واذا قصرتها علو ساكن العين وجب فتحها
وان كان في الاعراب يجوز ضمه وكسره تقول علو الدار كما تقول سفلها المجاز بناء علو على الفتح نحو من علو من قرار
سائر الغايات فلثقل الواو المضمومة واما الكسر فيه نحو من علو فاما لنقل بالمضاف اليه كما في قوله خالط
من حبا نسيم وفاء وقولهم ليس غير بالفتح على ما مر في الاستثناء فعلى هذا لا يكون هذا الكسر الا مجاز قبله او مع
الاضافة الى ياء الضمير واما البناء على الكسر استثقالا للضمة واما الضم نحو من علو فعلى قياس سائر الغايات
وروي بيت اعني اهله انني انتني لسان لا اسره منها من علو لا عجب منها ولا سخر بضم واوها وكسرها
وفتحها وبناء الغايات على الحركة ليعلم ان لها عرقا في الاعراب وعلى الضم جبرا باقوى الحركات لما لحقها
الوهن بحذف المحتاج اليه اعني المضاف اليه او ليحصل لها جميع الحركات لانها في حال الاعراب كانت في الاغلب
متصرفة فكانت اما مجرورة بمن او منصوبة على الظرفية او لتخالف حركة بنائها حركة اعرابها قوله واجري مجراه
لا غير وليس غير وحسب شبه غير بالظروف الغايات لشدة الابهام الذي فيها كما في الغايات لكونها
جهات ولابهام غير لا يتعرف بالاضافة وهي اشد ابهاما من مثل فلا يحذف منها المضاف اليه الا مع لا التي
وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعد لا وليس المذكورة اعلم انها تجعل ليس
بمعنى لا وقد تقدم انه يحذف المستثنى بعد الا التي بعد ليس فالمضاف اليه المحذوف في ليس غير هو المستثنى المحذوف
في قولك جاءني زيد ليس الا فلما حذف منه المضاف اليه بني على الضم لمشابهتها للغايات بالابهام واما حسب
فجاز حذف ما اضيف اليه لكثرة الاستعمال وبني على الضم تشبيها بغير اذ لا يتعرف بالاضافة مثله كما مر في باب
الاضافة قوله ومنها حيث ولا يضاف الا الى جملة في الاكثر اقول اعلم ان الظروف
المضافة الى الجمل على ضربين اما واجبة الاضافة اليها بالوضع وهي ثلاثة فقط حيث في المكان واذ واذا في الزمان
واما اذا ففيه الخلاف الذي يجيء هل الجملة التي تليه عاملة فيه اولا فان كانت عاملة فيه فليست مضافا اليها وان
لم تكن فهو مضاف اليها وحيث واذ يضافان الى الفعلية والاسمية واما اذا ففي جواز اضافته الى الاسمية
خلاف كما مر في المنصوب على شريطة التفسير واما جائز الاضافة الى الجملة ولا يكون الا زمانا مضافا الى جملة
مستفاد منها اصل الزمن النكرة اشترط ذلك لتناسب المضاف والمضاف اليه في الدلالة على مطلق
الزمان وان كان الزمانان مختلفين وانما احتيج الى هذا الشرط لان الاضافة الى الجملة على خلاف الاصل اذ
المضاف اليه في الحقيقة هو المصدر الذي تضمنته الجملة فعلى هذا لا يضاف على الجواز مكان الى جملة لانه
لا يستفاد منها اصل الامكنة معينا كما يستفاد منها اصل الازمنة فاذا تقرر هذا قلنا الاصل ان يضاف الزمان
الى الفعلية لدلالة الفعل على اصل الازمنة وضعا فلذا كان اضافة الزمان الى الفعلية اكثر منها الى الاسمية ثم قد
يضاف الى الاسمية المستفاد منها الزمان وذلك اما بكون مضمونها مشهور الوقوع في احد ازمنة النكرة وكان
جئتك هاسمين اما في الماضي نحو اتيتك حين الحجاج امير او في المستقبل نحو لا افعل ذلك حين الاثنين فالنهار يوم

[illegible] زون قال المبرد في [illegible] لا يضاف الزمان الجاري الإضافة الى الجملة [illegible] كونها [illegible]
حملا على اذ الواجبة الاضافة الى الجمل وقوله يوم هم على النار يفتنون وقوله يوم هم بارزون ونحو ذلك
يكثر والذي ذكرنا كله اذا اضيف الزمان الى جملة هو في المعنى ظرف مصدرها كما رايت فان لم يكن الزمان
ظرفا للمصدر بل كان اما قبله او بعده فلا يكون له مع الجملة من الاختصاص ما يكون لظرف مصدرها فلا يجعل
لازمه حرف مصدري وان وان وما قبل الجملة قال تعالى من قبل ان نطمس وجوها ومن بعد ما كاد يزيغ ومن بعد ان
يلقوه وغير ذلك واما اضافة ريث الى الجملة الفعلية نحو توقف ريث اخرج اليك فلكونه مصدرا
بمعنى البطوء مقاما مقام الزمان المضاف والاصل زمان ريث خروجي اي مدة ان يبطئ خروجي حتى
يحصل في الوجود والمعنى الى ان اخرج فهو نحو آتيك خفوق النجم فلما قام مقام الزمان جاز اضافته الى الفعل
وكذا آية بمعنى علامة يجوز اضافتها الى الفعل لمشابهتها الوقف لان الاوقات علامات يوقف بها الحوادث
ويعين بها الافعال الكونية كان ريث وآية دخلين في معنى الزمان اضيفا الى الفعل في الاغلب مصدرا الحرف
مصدري قال آية يقدمون الخيل شعثا كان على سنابكها مداما وقال الآخر بلغ علي تميما آية ما يحبون الطعاما
ويقول الم ريثما اخرج فاذا ضيف نفس الزمان على ما نقله الكوفيون كما يجيء الى الفعل مع حرف مصدري
فكيف بما يشابهه ويضاف ذو ايضا معها كما عرفت في نحو ذو مال بالواو والالف والياء الى الفعلية
في قولهم اذهب بذي تسلم واذهبا بذي تسلمان واذهبوا بذي تسلمون فقال بعضهم هو شاذ و ذي صفة
للامر اي اذهب بالامر ذي السلامة اي مع الامر الذي تسلم فيه والباء بمعنى مع وقال السيرافي الموصوف
بذي الوقت اي اذهب في الوقت ذي سلامة اي في وقت تسلم فيه والباء بمعنى في فلا يكون الاضافة شاذة لانه
كالزمان المضاف الى الفعل وقال بعضهم هو ذو الطائية اعربت وهو بعيد لما مر في الموصولات انها
بالواو في الاحوال على الاشهر وربما استعملت ذو في الاضافة الى الفعل اجمع استعمالها في الاضافة
الى الاسم نحو جاءني ذو فعل وذو فعلا وذو فعلوا وذات فعلت وذوا تا فعلتا وذوات فعلن
ويحتمل ان يكون طائية على ما حكى ابن الدهان كما مر في الموصولات وان يكون بمعنى صاحب اضيفت الى
الفعل شاذا وقال سيبويه اذا كان اصل جري الجملة التي تلي حيث واذ افعلا فتصل بين ذلك الفعل
او بين ما فيها ومعنى الشرط ومنوا بالفعل وفي لحيث تجلس زيدا وفي من حيث زيد يجلس وفيما قال الشيخ في
اذا نظر لحكمة قوله تعالى اذا السماء انشقت واذا السماء انفطرت واذا الكواكب انتثرت واما الكلام
بناحية فيبانه بعد وقد اشبه غيره مثل بالظروف المضافة الى الجمل لزومها اعني حيث واذ واذا
وذلك لانها مبهمان مثل تلك الظروف لكن لما كان غير ومثل مشبهين بها تشبيها بعيدا لم يضافا الى
صريح الجملة اضافتها اليه بل الى جملة مصدرة بحرف مصدري كقوله تعالى مثل ما انكم تنطقون وقوله
لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال وقوله غير ان قد استعين على الهم
اذا خف بالثوي النجاء وانما صدرتا اضيفا اليه بحرف مصدري دون ما اضيف اليه الزمان لان الزمان في
اضافته الى الجملة وان كان الاضافة اليها في كلا القسمين غير لازمة والجملة المضاف اليها الزمان في
تاويل المصدر ايضا لان المناسب بين المضاف والمضاف اليه فيدلا لتهما على الزمان وكون الزمان
ظرفا لمصدر الجملة المضاف اليها اغنيا عن الحرف المصدري في الزمان وليس موجود في مثل وغير فاحتيج

[illegible] الى الحرف المصدري مع انه الكوفيون [illegible] الظروف المضافة الى المفرد [illegible]
نحو ابك محسن ويوم ازيد يوم زيد قائم فالنقل جار في تلك الظروف الاعراب والبناء كما في نحوك مثل ما انكم
تنطقون وغير ان نطقت على ما بينا واختلف في ان الظروف مضافة الى ظاهر الجملة او الى المصدر الذي تتضمنه والمراد
في الحقيقة سنبه لان الاضافة في اللفظ الى ظاهر الجملة ومعنى كان المعنى يوم هذا الخبر المعين وايضا الاضافة
في المعنى لتخصيص الزمان ولا بد في الاضافة المفيدة للتخصيص من صحة تقدير لام التخصيص واللام يمتنع دخولها
على الجملة قال صاحب المغني يتصرف الظرف المضاف الى الجملة فيضم ان قال حينك يوم قدم زيد الحاج او البارد على
يكون صفة ليوم اقل وجمع عن ابه هذا الاستعمال وعدم سماعه ينبغي الا يتعرف المضاف اذا كان الفاعل في الفعلية
او المبتدا في الاسمية نكرة نحو يوم قدم امير ويوم امير كبير قدم اذ المعنى يوم قدوم زيد امير ثم اعلم انه
الزمان او حيث الى الجملة وان لم يكن ظرفا اي منصوبا بتقدير في قاله هذا يوم لا ينطقون وهذا يوم ينفع الصادقين
بالرفع والله اعلم حيث يجعل رسالاته وهو منصول به ليعلم مقدر او قال ابو علي في
كتاب الشعر يعمل حيث في الموضعين نصب لا مضافا اليه قال لا نجد حيث يضاف ظرفا الا اسما فالمعنى حيث يحصل
كونه اي يحصل فيه ويكون فيه والاولى ان نقول انه مضاف ولا مانع من اضافته وهو اسم لا ظرف الى الجملة كما في ازوف
الزمان واما نحو يومئذ وحينئذ وساعتئذ فقالوا ان الظروف مضافة الى اذ المضاف في المعنى الى جملة محذوفة
مبدلة منها التنوين وفي ذلك تعسف من حيث المعنى اذ قولك حين وقت كذا وبوم الوقت وساعة الوقت نحو
ذلك غريب الاستعمال مستهجن المعنى بخلاف نحو قوله تعالى بعد اذ انتم مسلمون اذ معناه الوقت واما قوله تعالى
يوم الوقت المعلوم فقال ابو علي في الحجة ان الوقت بمعنى الوعد كما ان معنى قوله ثم ميقات ربه بمعنى ميعاد ربه فهو
بمعنى قوله واليوم الموعود قال ولا يجوز ان يراد بالوقت الا وان لان اليوم انما وضع المهان واما بعض الزمان في
لو قلت الى بعض الزمان او يوم الزمان لم يكن ذلك بالسهل هذا كلامه والذي ارى ان هذه الظروف التي كانت في
الظاهر مضافة الى اذ ليست بمضافة اليه بل الى الجمل المحذوفة لا انهم لما حذفوا الجملة لدلالة سياق الكلام عليها
لم يحسن ان يبدل منها تنوين لحقه بهذه الظروف كما ابدلت في كل وبعض واذ لان كلا واخويها لا تلزم للاضافة
معنى فيستدل بالمعنى على حذف المضاف اليه ويتعين ذلك المحذوف بالقرينة الحاصلة من سياق الكلام فيحمل المراد
كقوله تعالى وكلا آتينا ورفعنا بعضهم فوق بعض وقوله انت اذ صحيح لان اذ لازم لاضافة ولا وجه لتنوينه لا ان
عوضا يبطل معنى التنكير والتمكن منه واما هذه الظروف فليست بلازمة للاضافة معنى فلو قلت جاءني زيد وكنت حينا
كذا وقصدت حذف المضاف اليه وابدال تنوين حينا منه اي حين ذلك لم يكن ظاهرا في المعنى بل الظاهر فيه ان التنوين فيه
للتنكير فلما خافوا التباس تنوين العوض في يوما وحينا وساعة بغيرها من تنوين التمكن والتنكير توصلوا الى
الدلالة على الجمل المحذوفة المضاف اليها مع في الاصل بان ابدل من تلك الظروف بدل الكل ظرف لازم للاضافة الى
الجمل خفيف في اللفظ صالح لجميع انواع الازمنة من الساعة والحين واليوم والليلة وغير ذلك متصل لحذف الجمل
المضاف اليها مع ابدال التنوين منها كما في قوله نهيتك عن طلابك ام عمرو بعاقبة وانت اذ صحيح فجيء بعد
هذه الظروف بلا فصل مع تنوين العوض ليكون التنوين كانه ثابت في الظروف المبدل منها لان بدل الكل مع قيام
مقام المبدل منه في المعنى يطلق على ما اطلق عليه فكانه هو وانما لزم اذا الكسر لالتقاء الساكنين ليكون كالاسم المتمكن
مجرورا مضافا اليه الظرف الاول ولم يستنكر حذف المضاف اليه منه بلا بناء على الضم ولا تنوين عوض لا انه

فيما حذف منه المضاف اليه من اجزائها الا ان يعطف عليها ما يماثل ذلك المحذوف كقوله [illegible]
سابح نهد الجزارة ولما توصل باذ الى الغرض المذكور وكانت الظروف المذكورة قد يكون مستقبلة
وماضية جرّد اذ عن معنى الماضي وصار لمطلق الظرفية فيجوز استعماله في المستقبل ايضا كقوله تعالى فويل
للمكذبين ونحوه واعلم ان اذ اذا حذف المضاف اليه منه وابدل منه التنوين جاز فتحه ايضا ومنه قوله فعلتها
إذاً وانا من الضالين اي فعلتها اذ ربيتني اذ لا معنى للجزاء ههنا كما قيل في اذاً انها للجواب والجزاء وكسر الذال
في نحو حينئذ لالتقاء الساكنين لا للجر خلافا للاخفش فانه زعم انه مجرور بالاضافة وبناء اذ منع ... وايضا
نحو نعلم انه في قوله وانت اذ صحيح ليس بمجرور وهو مثل في حينئذ لكنهم انما الزموها الكسر ليكون في صورة
المضاف اليه الظرف كاول ويجوز في غير اذ الفتح ايضا كقوله تعالى وانا اذا من الضالين كما بينا واعلم ان الظرف
المضاف الى الجملة لما كان ظرفا للمصدر الذي تضمنته الجملة على ما قررنا قبل لم يحتج الى ضمير من الجملة اليه
فلا يقال اتيك يوم قدم زيد فيه لان الربط الذي يطلب حصوله من مثل هذا الضمير حصل باضافة الظرف
الى الجملة وجعله ظرفا لمضمونها فيكون كانك قلت يوم قدوم زيد اي في اليوم وذلك غير مستعمل واما
الربط لما لم يكن الظرف مضافا بان كان منونا نحو يوما قام فيه زيد قال الله يوم تسود وجوه وقد يقال يوم تسود
فيه الوجوه ونحو ذلك وهو شاذ ولكثرته قوله في آخر الباب والظروف المضافة الى الجمل واذ يجوز بناؤها
على الفتح وكذلك مثل وغير مع ما وان وانّ فانه محتاج اليه لبيان ما حيث فنقول ان ظرف الزمان المضاف
الى الجمل انما بني من المفرد والجمع المكسر اذ يبنى ولا يبنى المثنى لما ذكرنا في نحو هذان واللذان والظروف
المضافة الى الجمل على ضربين كما ذكرنا الواجبة الاضافة اليها وهي حيث في الاغلب واذ واما اذا ففيها خلاف في
هل هي مضافة الى شرطها اولا واما جائزة الاضافة وهي غير هذه الثلاثة فالواجبة الاضافة اليها واجبة البناء
لانها مضافة في المعنى الى المصدر الذي تضمنته الجملة كما ذكرنا وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها
كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيفت اليه فلهذا بنيت حيث على الضم كالغايات على الاعرف
الاشهر واما جائزة الاضافة اليها فعلى ضربين لانها اما ان يضاف الى جملة ماضية الصدر نحو قوله على حين عاتبت
المشيب على الصبا فقلت الما تصح والشيب وازع فيجوز بالاتفاق بناؤها واعرابها اما الاعراب فلعدم
لزومها للاضافة الى الجملة فعلة البناء فيها اذن عارضة واما البناء فليقوي العلة العارضة بوقوعها موقع المبني الذي
لا اعراب له لفظا ولا محلا موقع المضاف اليه الذي يكتسب منه المضاف احكامه من التعريف والتنكير و
غير ذلك كما مضى في باب الاضافة واما ان يضاف الى الجملة المذكورة وذلك بان تضاف الى الفعلية التي
صدرها مضارع نحو قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين والى الاسمية سواء كان صدرها معربا او مبنيا
في اللفظ نحو جئتك يوم انت امير اذ لا بناء ولا اعراب محلا فعند بعض البصريين لا يجوز في مثله الا الاعراب
في الظرف المضاف لضعف علة البناء وعند الكوفيين وبعض البصريين يجوز بناؤه اعتبارا بالعلة الضعيفة
ولا حجة لهم فيما ثبت في السبع من فتح قوله هذا يوم ينفع لاحتمال كونه ظرفا والمعنى هذا المذكور في يوم ينفع
ولا في قوله تعالى يوم لا تملك نفس لنفس شيئا على قراءة الفتح لاحتمال كونه بدلا من قوله قبل يوم الدين واما غير المضاف
الى ما صدره أنْ او أنّ ومثل المضاف الى ما صدره ما فيجوز بالاتفاق فيهما اعرابهما وبناؤهما ومما قال تعالى انه
لحق مثل ما انكم تنطقون وفتح مثل مع كونه صفة لحق او في محل خبر لان ويجوز ان يكون منصوبا لكونه

مصدر اي في زمن انطلاق حتى مثل حق نطقكم وقال لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة [illegible] فيمن روى غير فاعلا
نعم ويجوز ان يكون بناؤه لتضمنه معنى الا كما مر في باب الاستثناء وعلة بنائهما مشابهتهما لاذ واذا وحيث
لانها مضافة في المعنى الى المصدر وفيهما الابهام مثلها كما مر والمبني وهو ما وانْ وانّ واقع موقع المضاف
اليه ولو ثبت ما نقل الكوفيون من اضافة الظروف الى أنّ المشددة والمخففة لجاز اعرابها وبناؤها
نحو مثل وغير وكذا يجوز اتفاقا بناء الظروف المتقدمة على اذ في نحو حينئذ واعرابها في نحو قوله ومن
خزي يومئذ بفتح يوم وجره اما الاعراب فلعروض علة البناء اعني الاضافة الى الجمل واما البناء فلوقوع
اذ المبني موقع المضاف اليه لفظا كما بينا فصار نحو قوله على حين عاتبت فثبت بما ذكرنا ان قوله والظروف
المضافة الى الجمل يجوز بناؤها ليس ينبغي ان يكون على الاطلاق وقوله مثل وغير مع ما وان اي مثل مع ما وغير مع ان
مشددة ومخففة وهنا تم الكلام في الظروف المضافة الى الجمل وقال المصنف في حيث لانه موضوع لمكان مصدر
كائن في الجملة فاشبه الموصولات في احتياجه الى الجمل وكذا قال في اذ واذا ويجوز ان يقال في اذا انه بني لتضمنه
وضع الحروف كما يقول بعضهم وبني حيث على الضم في الاشهر تشبيها بالغايات لان اضافته كلا اضافة على ما ذكرنا
وقد تفتح الثاء وتكسر وقد تخلف ياءها واو مثلثة الثاء ايضا واعرابها لغة فقعسية وندرت اضافتها
الى المفرد قال ونطعنهم حيث الكلى بعد ضربهم ببيض المواضي حيث لي العمائم وقال اما ترى حيث سهيل
طالعا وبعضهم يجعل سهيل على انه مبتدأ محذوف الخبر اي حيث سهيل موجود وحذف خبر المبتدأ الذي بعد
حيث غير قليل ومع الاضافة الى المفرد يعرب بعضهم لزوال علة البناء اي الاضافة الى الجملة ولا شك انه باق
على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد وترك اضافة حيث مطلقا لا الى جملة ولا الى مفرد انذر وظني انها
غالبة لانه قال الذي حيث التقت رحالها ام قشعم وكذا في قوله اما ترى حيث سهيل طالعا فمفعول
ترى وكذا قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالاته وحكي احسن الناس حيث نظر ناظر اي وجها فهو مبني
وقال الاخفش قد يراد به الحين كما في قوله للفتى عقل يعيش به حيث تهدي ساقه قدمه ولا يمتنع ههنا
حمله على المكان قوله ومنها اذا وهي للمستقبل وفيها معنى الشرط فلذلك اختير بعدها الفعل
وقد يكون للمفاجأة فيلزم المبتدأ بعدها واذ لما مضى ويقع بعدها الجملتان اقول
قد تقدم ههنا علة بنائها وذكرنا في المنصوب شريطة التفسير الكلام في وقوع الجمل بعدها فنقول مثلا
قد يكون اذا للماضي كاذ كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى وحتى اذا جعله كما ان اذ
يكون للمستقبل كاذا كما في قوله تعالى واذ لم يهتدوا به فسيقولون على انه يمكن ان يؤول بالتعليلية وكما في قوله
فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويمكن ان يكون من باب ونادى اصحاب الجنة وقد يكون اذا مع جملتها
لاستمرار الزمان نحو قوله تعالى اذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا انما ههنا عادتهم المستمرة ومثله
كثير نحو قوله تعالى واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا واذا ما اتوك لتحملهم قلت لا احمل والاصل في استعمال
اذا ان يكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم
كما ان اذ لزمان من ازمنة الماضي مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع به والدليل عليه استعمال اذا في الاغلب
الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعمالها لقطع
علام الغيوب سبحانه بالامور المتوقعة وكلم الشرط ما يطلب جملتين يلزم من وجود مضمون اولاهما فرضا

حصول المضمون الثاني فالمضمون الاول مفروض ملزوم والثاني لازم لهذا المفروض وجوده وقد يكون في الماضي
فان كان مع قطع المتكلم بعدمه لانه فيه فالكلمة الموضوعة له لو وان لم يكن مع قطع المتكلم بعدمه فيه استعمل فيه ان على
انها موضوعة له كما يجي فلهذا كان لولا لانتفاء الاول لانتفاء الثاني كما يجي في حروف الشرط لان مضمون جوابه الملزوم
لازم لمضمون شرطه وانتفاء اللازم ينفي الملزوم وقد يكون في المستقبل وقد وضعت له ان ولا يكون معنى الشرط
في امر لا يتضمن معناها فلو موضوعة لشرط مفروض وجوده في الماضي مقطوع بعدمه فيه لعدم جزائه وان موضوعة
لشرط مفروض وجوده في المستقبل مع عدم قطع المتكلم لا بوقوعه فيه ولا بعدم وقوعه وكذلك لعدم القطع في الجزاء
لا بالوجود ولا بالعدم سواء شك في وقوعه فيه كما في حقنا او لم يشك كان الواقع في كلام تعالى وقد تستعمل ان في الشرط في
الماضي على اصل لكنه او حملا على انه يجوز المتكلم وقوع الجزاء ولا وقوعه فيه كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل … واما
على القطع بعدمه فيه وذلك المعنى الموضوع له لو كقوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته واما على القطع بوجوده نحو ان زرت وان كان غنيا
لكنه بخيل وان اعطيت جاءها ليم وسيتعلق … في الماضي على الاطلاق وضعها واستعمل فيه في الاغلب الا وشرطها كان لما ان
الجوازم وقد يستعمل لو في المستقبل بمعنى ان وقد يكون ايضا للاستمرار كما ذكرنا في اذا كقوله عليه لو ان لابن آدم واديين
من ذهب لابتغى اليهما ثالثا فنقول لما كان اذا موضوعا للامر المقطوع بوجوده في اعتقاد المتكلم في المستقبل لم يكن
مفروضا وجوده لتنافي القطع والفرض في الظاهر فلم يكن فيه معنى ان الشرطية لان الشرط كما بينا هو المفروض وجوده
لكنه لما كان ينكشف لنا الى الكثير في الامور التي يتوقعها قاطعين بوقوعها على خلاف ما نتوهم جوزوا تضمين اذا
معنى ان كما في متى وساير الاسماء الجوازم فيقول القايل اذا جيتني فانت مكرم شاكا في مجي المخاطب غير جازم بوجوده
على عدمه بمعنى متى جيتني سواء لكن اضمار ان قبل متى وساير الاسماء الجوازم على ما هو مذهب … في كلمات
الشرط والاستفهام صار بعد الفروض عرفا ثابتا اذ لم يوضع في الاصل لذلك ان يقطع المتكلم بوقوع الفعل فيه
كما وضعت اذا له مجازا ان يرتبح الغرض الذي هو معنى الشرط في الحدث الواقع فيها واما اذا فلما كان
الواقع فيه مقطوعا به في اصل الوضع لم يرتبح فيه معنى ان الدال على الغرض بل صار عارضا على شرف الزوال فلهذا
لم يجزم بها الا في الشعر مع ارادة معنى الشرط وكونه بمعنى متى قال يرفع لي خندف والله يرفع لي نارا اذا اخمدت
نيرانهم تقد وقال اذا قصرت اسيافنا كان وصلها خطانا الى اعدائنا فنضارب ومن جهة عروض معنى الشرط
فيما لم يلزم عند الاخفش وقوع الفعلية بعدها كما في المنصوب على شريطة التفسير ولما كثر دخول معنى
الشرط في اذا وخروجه عن اصله من توقيت المعين جاز استعماله وان لم يكن فيه معنى الشرطية وذلك في الامور
القطعية استعمال اذا المتضمنة لمعنى ان وذلك لمجي جملتين بعده على طرز الشرط والجزاء وان لم يكونا كذلك
كقوله تعالى اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فسبح كما انه لما كثر وقوع الموصول متضمنا معنى الشرط جاز دخول الفاء
في خبره جاز دخول الفاء في الخبر وان لم يكن … معنى الشرط كما في قوله ان الذين فتنوا المؤمنين الى قوله فلهم عذاب
وقوله وما افاء الله على رسوله الى قوله فما اوجفتم لان الفتن والافاءة متحقق الوجود في الماضي فلا يكون فيهما
معنى الشرط الذي هو الغرض ومنه ايضا قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله والفاء في مثل هذا الموضع في الحقيقة
زايدة وانما ترتب اذا والموصول في الآيات المذكورة والجملتان بعدهما ترتيب كلمة الشرط وجملتي الشرط و
الجزاء وان لم يكن فيهما معنى الشرط ليدل هذا الترتيب على لزوم مضمون الجملة الثانية لمضمون الجملة الاولى
لزوم الجزاء للشرط فلتحصيل هذا الغرض عمل في اذا جزاؤه مع كونه بعد حرف لا يعمل ما بعده فيما قبله كالفاء في

فسبح وان في قوله اذا جيتني فانك مكرم وفي قوله اذا ما مت لسوف اخرج حيا كما على الاصل الفاء
فان في الاولى وفي الثانية … اما يوم الجمعة فان زيدا قايم واما زيدا فاني ضارب للغرض الداعي الى هذا الترتيب كما
يجي في حروف الشرط فاذا تقرر هذا قلنا العامل في متى وكل ظرف فيه معنى الشرط شرطه على ما قال الاكثرون
ولا يجوز ان يكون جزاؤه على ما قال بعضهم كما لا يجوز في غير الظروف الا ترى انك لا تقول ايهم جاءك فاضرب
بنصب ايهم على ما مضى في الكنايات ولو جاز ايضا عمل الجزاء في اداة الشرط لقلنا الشرط اولى لانهما طالبان
فيها الى معمول والاقرب اولى بالعمل فيه على ما هو مذهب البصريين ولو كان هنا الابعد كما هو اختيار
الكوفيين لكان الاختيار شغل الاقرب بضمير المفعول عند اهل البصرتين كما في زارني وزرته زيد فكان
الاولى ان يقال متى جيتني فيه او متى جيتنيه ولم يسمع واما الاستدلال على كون الشرط في مثله هو العامل بمجي الجواب
في بعض المواضع بعد ان او اللام او الفاء نحو متى جيتني فانك مكرم وفانت مكرم فيما لا يجوز لان
ما بعد الام لا يعمل فيما قبله وهو يتضمن لمعنى الشرط الذي له الصدر يجوز مثل هذا الترتيب كما في الفا واما العامل
في اذا فالاكثرون على انه جزاؤه وقال بعضهم هو الشرط كما في متى واخواته والاولى ان نفصل ونقول ان تضمن
اذا معنى الشرط فحكمه حكم اخواته كمتى ونحوه وان لم يتضمن نحو اذا غربت الشمس جيتك بمعنى جيتك وقت
غروب الشمس فالعامل الفعل الذي في محل الجزاء استعمالا وان لم يكن جزاء في الحقيقة دون ما قبل
اذا لا لتخصيص الظرف وتخصيصه له اما لكونه مضافا اليه او لكونه صفة ولا ثالث لاستقراء ولا يجوز
ان يكون وصفا اذ لو كان وصفا لكان له … لا يأتي بالضمير كما تقدم في الموصولات ولم يأت في كلام
فتخصيصه له اذن لكونه مضافا اليه كما في ساير الظروف المخصصة بمضمون الجمل التي بعدها لا على سبيل
الوصفية كقوله تعالى يوم يجمع الله الرسل وغير ذلك ولو سلمنا ايضا انه صفة قلنا لا يجوز عمل الصفة في
الموصوف كما لا يعمل المضاف اليه في المضاف وذلك لان كل كلمتين او اكثر كانتا في المعنى بمنزلة كلمة واحدة
بحيث تضمن مجموعهما جزء كلام يجوز ان يعمل الاولى منهما في الثانية كالمضاف في المضاف اليه ولا يجوز العكس اذ
لم يعمل كلمة واحدة بعض اجزائها متقدم من وجه موخر من آخر وكذلك ما هو بمنزلتها في المعنى فلهذا
لم يعمل صلة في موصول ولا تابع في متبوع ولا مضاف اليه في مضاف اما كلمة الشرط اذا عملت فيها الشرط
فليس مع الشرط ككلمة واحدة اذ لا يقعان اذن موقع المفرد كالفاعل والمفعول والمبتدا ونحوها
فيجوز عمل كل واحد منهما في الآخر نحو متى تذهب اذهب وايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى وان لم يعمل
الشرط في كلمة نحو من قام قمت جاز وقوعهما موقع المبتدا على ما هو بعضهم فاذا تقرر هذا قلنا ان الفاء
في نحو قوله اذا جاء نصر الله الى قوله فسبح زايدة زيدت ليكون الكلام على صورة الشرط والجزاء للغرض المذكور
وانما حكمنا بزيادة الفاء لان فايدتها التعقيب واذا جاء ظرف للتسبيح فلا يكون التسبيح عقيب المجي
بل في وقت المجي وقال المصنف في شرح المفصل ان تعيين الوقت في اذا يحصل بمجرد ذكر الفعل بعده وان
لم يكن مضافا اليه كما يحصل في قولنا زمان طلعت فيه الشمس وفيه نظر لانه انما يحصل التخصيص بكونه صفة
له لا بمجرد ذكره بعده ولو كان بمجرد ذكر جملة الفعل بعد كلمة يكفي تخصيصها لتخصص متى في متى قام
زيد وهو غير متخصص منهم واما استدلاله على عمل الشرط في اذا بقوله أإذا ما مت لسوف اخرج حيا فقال
وان الجواب لو كان عاملا لكان المعنى سوف اخرج وقت الموت فكان ينبغي ان يكون الاخراج والموت في

فالجواب ان المعطوف مع واو العطف محذوف اي الآية لقيام القرينة والمعنى بلا ماشت وصرت رهما اعظما اي
مع اجتماع الامرين كما قال تع ايذا متنا وكنا عظاما ورفاتا اينا لمبعوثون ونحو ذلك وكثير في القرآن مثله واستدل ايضا
بنحو قولهم اذا جيتني باليوم اكرمتك غدا والجواب ان اذا هذه بمعنى متى فالعامل شرطها او نقول المعنى اذا جيتني
اليوم كان سببا لاكرامك غدا كما قيل في نحو ان جيتني اليوم فقد جيتك امس ان المعنى ان جيتني اليوم يكن جزاء لمجيئي
امس ولعدم عمل ما بعد اذا في الشرطية وزعم م فيها جاز مع كونها للشرط ان يكون جزاؤها اسمية بغير فاء كما في قوله تعالى
واذا ما غضبوا هم يغفرون وقوله والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون ولا منع ان يكون هم في الآيتين تاكيدا
للواو وللضمير المنصوب في اصابهم ولعدم عراقتها ايضا جاز وان كان شاذا مجي الاسمية الخالية عن الفصل
بعدها في قوله اذا لخصم ابزى مائل الراس انكب قيل ليس اذا في نحو قوله تع والليل اذا يغشى بمعنى الشرط اذ جواب
الشرط اما بعده او مدلول عليه بما قبله وليس بعده ما يصلح للجواب لا ظاهرا ولا مقدرا لعدم توقف معنى الكلام عليه
وليس هنا ما يدل على الشرط قبل اذا الا القسم فلو كان اذا للشرط كان التقدير اذا يغشى اقسم فلا يكون
القسم منجزا بل معلقا بغشيان الليل وهذا ضد المقصود اذ القسم بالضرورة حاصل وقت التكلم بهذا الكلام
وان كان نهارا غير متوقف على دخول الليل فان قيل فاذا كان ظرفا فما عامله قلت قال المصنف
ناصبه حال عن الليل اي والليل حاصلا وقت غشيانه وفيه نظر اذ لا شيء هنا يقدر عاملا في حاصلا الا فعل
القسم فهو حال من مفعول اقسم فيكون لا اقسم في حال حصول الليل كما ان المرور في قولك مررت بزيد صاحكا
في حال الضحك وحصول الليل في وقت غشيانه لان وقت الغشيان ظرف له كما ان الخروج في قولك خرجت وقت
دخولك في وقت دخول المخاطب فيلزم ان الاقسام حال غشيان الليل وهو فاسد كما سبق وايضا في قوله تعالى
والقمر اذا اتسق يلزم كون الزمان حالا عن الجثة ولا يجوز كما لا يجوز ان يكون خبرا عن وقيل اذا بدل من
المقسم به مخرج عن الظرفية اي وقت غشيان الليل وفيه نظر من وجهين احدهما من حيث ان اخراج اذا عن الظرفية
قليل والثاني انه تع لا يقسم بوقت اتساق القمر في قوله والقمر اذا اتسق بل القمر مقسما به وليس ببعيد ان يقال هو
ظرف لما دل عليه القسم من معنى العظمة والجلال لانه لا يقسم الا بالاشياء العظيمة فتعلقه بالمصدر المقدر على
ما ذكرنا في المفعول له من جواز عمله مقدرا عند قوة الدلالة عليه وخاصة في الظرف فانه يكتفي برائحة الفعل
وتوهمه كما هو مشهور فالتقدير وعظمته اذا اتسق نحو قولك عجبا من زيد اذا ركب اي من عظمته والظرف
ههنا لا يصلح ان يكون معمولا لانشاء التعجب كما لم يصلح هناك لكونه معمولا لانشاء القسم فاضمر العظمة اذ لا
يقسم الا من عظيم في معنى كما لا يتعجب الا من عظيم في معنى واذا جاء اذا بعد حتى كقوله تعالى حتى اذا هلك قلتم فهو باق على
كما عليه من طلب الجملتين منصب باخراهما كما مر وحتى يكون معها حرف ابتداء اذ ليس معنى كونها حرف
ابتداء انه يقع المبتدأ بعدها فقط بل معناه انه يستانف بعدها الكلام سواء كانت الجملة اسمية او فعلية
كقوله تع حتى يقول الرسول بالرفع وتقول شربت الابل حتى يجيء البعير يجر بطنه وقال بعضهم يجوز ان تجرد بعد حتى عن الشرطية
فيجر بحتى ولعله حمل عليه قوله حتى اذا سلكوه في قتايدة شلا كما تطرد الجمالة الشردا وهذا البيت آخر
القصيدة ويجوز ان يقال ان جوابه مقدر محافظا على اغلب احوالها وقال المبرد اذا في رابعة وللناس
ارتكاب زيادة مثل وجه اذ فصلها الجزاء لتفخيم الامر عن عن الوجود كما في قوله تع اذا السماء انشقت
يكون امورا لا تفي على وصفها وعن بعضهم ان اذ الزمانية تقع اسما صريحا في نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اي
وقت قيام زيد وقت قعود زيد وانا لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب واما قوله تع اذا دعوكم
من الارض اذا انتم تخرجون فاذا الاولى زمانية والثانية للمفاجاة في مكان الفاء كما يجي في الفصل الخامس
وقد تقع للمفاجاة فيلزم المبتداء بعدها وقد ذكرنا الخلاف في اذا المفاجاة في باب المبتداء وان الاقرب
كونها حرفا فلا محل لها ولا تحتاج الى الشرط للمفاجاة كما جي في هذا الباب والكوفيون يجوزون نحو
خرجت فاذا زيد القايم بنصب القايم على ان زيدا مرفوع بالظرف نحو في الدار زيد لان اذا المفاجاة عندهم
ظرف مكان واما نصب القايم فقالوا لان اذا المفاجاة تدل على معنى وجدت فتعمل عمله لان معنى مفاجاتك
الشي وجدانك له بغتة فالتقدير خرجت فوجدت زيدا القايم والقايم ثاني مفعوليه ومنه قولنا الكوفية
في المناظرة التي جرت بينه وبين سيبويه في مثل قولهم كنت اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو
اياها لا يجوز الا اياها وقال سيبويه لا يجوز الا فاذا هو هي لان اذا المفاجاة تجب الابتداء بعدها قال
الزجاجي مشنعا على الكوفيين فاذا عندهم كالنعامة قيل لها احملي قالت انا طاير قيل طيري قالت انا جمل
ان كانت اذا كساير الظروف لزمهم ان يرفعوا بعدها اسما واحدا وان عملوها عمل وجدت طلبنا منهم
بفاعل ومفعولين قال الكوفيون فاذا عمرو قايما على ان خبر عمرو وقايما حال اي فبالمكان عمرو قايما و
الاسم المعرفة فلا يجوز عند البصريين الا الرفع على انه خبر المبتداء وقال ثعلب اعتذارا للكوفيين في نحو فاذا
هو اياها ان هو عماد واذا كوجدت مع احد مفعوليه كانه قال فوجدته هو اياها كقوله فاصبحت فلكان
خراسان دونها راها مكان السوق او هي اقربا اي راها هي اقرب قال الزجاجي ليس هذا قول الكوفيين
ولا البصريين قال واظن الحكاية في هذا عن ثعلب غلطا لان العماد عند اهل المصرين لا يكون الا فصلا يجوز
اسقاطه وفي مسئلتنا اصلا هذا آخر كلام الزجاجي ويمكن ان يقال ان الفصل لم يوجد في كلام العرب
الا اذا كان خبر المبتدا معرفا باللام او افعل تفضيل وفي الابيات مع غيرها نظر كما مر في باب الضماير
وقوله او هي اقربا بمعنى او هي في مكان اقرب فهو منصوب على الظرف وقد يقع اذا واذ في جواب بينا وبينما
وكلتاهما اذن للمفاجاة والاغلب مجي اذ في جواب بينما واذا في جواب بينا قال فبينا نسوس الناس
والامر امرنا اذا نحن فيهم سوقة نتنصف ولا يجي بعد اذا المفاجاة الا الفعل الماضي وبعد اذا المفاجاة
الا الاسمية وكان الاصمعي لا يستفصح الا ترك اذ واذا في جواب بينا وبينما لكثرة مجي بعض جوابهما بدونهما وكثرة
لا يدل على ان المكثور غير فصيح بل يدل على ان الاكثر افصح الا ترى الى قول امير المؤمنين رضه وهو من
الفصاحة بحيث هو بينا هو يستقيلها في حياته اذ عقدها لآخر بعد وفاته ولما قصدوا الى اضافة بين
اللازم اضافته الى المفرد الى جملة وكانت اضافة الى الجملة كلا اضافة على ما تقدم زادوا عليه ما الكافة
لانها التي تكف المقتضي عن الاقتضاء او اشبعوا الفتحة فتولدت الف ليكون الالف دليل عدم اقتضائه
للمضاف اليه لانه كانه وقف عليه والالف قد يوتى به للوقف كما في انا والظنونا واصل بين ان يكون
مصدرا بمعنى الفراق فتقدير جلست بينهما اي مكان فراقهما وتقدير فعلت بين خروجك ودخولك
اي زمان فراق خروجك ودخولك فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقام فبين كما بين مستعمل
في الزمان والمكان واما اذا كف بما او بالالف واضيف الى الجملة فلا يكون الا للزمان لما تقدم انه
لا يضاف من المكان الى الجمل الا حيث وبينا في الحقيقة مضاف الى زمان مضاف الى الجملة فحذف الزمان

المضاف والمعنى بين اوقات زيد قائم اي بينا اوقات قيام زيد فحذف الوقت لقيام القرينة عليه
وبني لغلبة الاضافة الازمنة الى الجمل دون الامكنة وعينها فيتبادر الفهم في كل مضاف اليها الى انه
زمان لا ان بين ان اضيف الى الامكنة او جثث عينها في المكان نحو بين الدار وبين زيد وعمرو وان
اضيفت الى الازمنة فهو للزمان نحو بين يوم الجمعة والاحد وكذا ان اضيف الى الاحداث نحو بين
قيام زيد وقعوده الا ان تراد به مجاز المكان نحو قولك زيد بين الخوف والرجاء استعرت لها الحدثين
مكانا فلهذا وقع بين خبرا عن الجثة فبينما المضاف فقدر بينا الى زمان محذوف وظاهر الى جملة فقولنا
بالحدث لا بد ان يكون بمعنى الزمان فلهذا جاز اضافته الى الجمل وكلما قلنا في بينما تطرد في كلما من مجي
ما الكافة لتكفه عن طلب مضاف اليه مفرد ومن تقدير زمان مضاف الى الجملة فكلما اذن زمان مضاف
الى الجملة لان كلا وبعضا من جنس ما يضاف اليه ان زمانا كان او مكانا او غيرهما ولما في كلما من العموم و
الاستغراق الذي يكون في كلمات الشرط نحو من وما ومتى شابهها اكثر من مشابهة بينما فلم يدخل الا على الفعلية
بخلاف بينا وبينما ولهذا ايضا جاز وقوع الماضي بعد كلما بمعنى المستقبل لكن ليس ذلك بحكم في كل ماض كما في
كلمات الشرط المتضمنة لمعنى ان وكذلك كل ماض وقع بعد حيث احتمل الماضي والاستقبال للعموم
الذي فيه ككلمات الشرط فيه وفي كلما رائحة الشرط واما حيثما ففي كلمة شرط تجزم وتقلب الماضي مستقبلا
كمن وما ومتى فالعامل في كلما وحيث ما هو في محل الجزاء لا الجملة التي في محل الشرط كما في اذا الا انهما في
الاغلب يستعملان في الفعل المتيقن وقوعه نحو كلما طلعت الشمس اتيتك وكلما اصبحت جئته اه وقد
يستعملان في الامر المشكوك فيه كاذ كلما جئتني اعطيتك كما يستعمل الاسماء المتضمنة لمعنى ان في
المتحقق وجوده نحو متى طلعت الشمس آتيك وكلا ذلك على خلاف الاصل وبني بينا وبينما وكلما في
الماضي وفي المستقبل ولنا ان نركب بناء بينا وبينما وكلما على الفتح لكون اضافتها كلا اضافة كما ذكرنا في
حيث لا انما بني على الفتح الذي كان يستحقه حالة الاعراب بخلاف حيث فانه لم يثبت لها حالة اعراب
منصوبة فيها حتى يراعي حركتها وانما ترتب بينا وبينما وكلما مع جملتها ترتب كلمات الشرط والجزاء
لما ذكرنا من بيان لزوم مضمون الثانية للاولى لزوم الجزاء للشرط ولهذا ادخل اذا واذ المفاجاة في
جواب بينا وبينما ليدلا على ان مضمون الاول بالثاني مفاجاة بلا تراخ فيكون اكد في معنى اللزوم
وقيل في كلما انه معرب وما مصدرية والزمان المضاف اليه مقدر فنحو زادها مثله في بينما فان دخل اذ و
اذا المفاجاة في جواب بينا وبينما فان قلنا كما هو مذهب المبرد ان اذا المفاجاة ظرف مكان وكذا
ينبغي ان نقول في اذ المفاجاة فاذ واذا منصوبان على انهما ظرفا مكان لما بعدهما وبينا وبينما ظرفا
زمان له فمعنى بينا زيد قائم اذا رأى هندا رأى زيد هندا بين اوقات قيامه في ذلك المكان اي في مكان قيامه
وان قلنا انهما ظرفا زمان على ما هو مذهب الزجاج فهما مضافان الى الجملة التي بعدهما مخرجان عن
الظرفية مبتدآن خبرهما بينا وبينما وقت رؤية زيد هندا كائن بين اوقات قيامه ولا وجه لان يقال
بحرفية كلمتي المفاجاة كما هو مذهب ابن بري فالعامل في بينا وبينما ما بعد كلمتي المفاجاة او نقول
انهما زائدتان كما قال الجوهري وابن قتيبة وابو عبيدة بزيادة اذ في نحو قوله تعالى واذ واعدنا وبزيادة
اذا في قوله حتى اذا اسلكوهم في قتائدة البيت والكلام على مثل قوله تعالى فاذا اصاب به من يشاء من

اذا هم يستبشرون والكلام على نحو اذا زيد قائم اذ رأى الاسد ويجوز ان يكون اذا في نحو فاذا
لما عوض به فلما كتب عليهم القتال اذا فريق منهم ظرف زمان بدلا من الظروف المذكورة والجملة
مضاف الى الجملة التي تليها بالجمل تلك الجملة عاملة في الظروف المذكورة اي وقت الاضافة في تلك الحال
يستبشرون وكذا في الباقين فالجملة المضاف اليها اذا محذوف مدلول عليها بالجملة التي في موضع الشرط
اي اذا اصابهم يستبشرون واذا اكثرهم بربهم مشركون وكذا نقول اذا وقعت جوابا لان في نحو قوله
وان تصبهم سيئة الآية اي اذا اصابهم يقنطون وان قلنا انه ظرف مكان فلا تعد بها جملة مضافا اليها لان
المكان لا يضاف الى الجملة الا حيث بل المعنى في ذلك الموضع يقنطون وكذا في جواب اذا ولما وبينما وان
قلنا بحرفية اذا في جواب الاشياء الاربع فلا اشكال لانه اذن حرف كالفاء سواء وقد تجيء اذ المفاجاة في غير جواب
بينما كما في قولك كنت واقفا اذ جاء عمرو ويجوز اضافة بينا دون بينما الى المصدر قال بينا تعانقه الكماة
وروغه يوما اتيح له جريء سلفع فيقدر بين اوقات تعانقه ولا يعرف الرفع على انه مبتدأ محذوف الخبر اي بينا تعانقه
حاصل قوله واذ لما مضى ويقع بعدها الجملتان وذلك لانه لا يطرأ عليها معنى الشرط كما في اذا لان جميع
اسماء الشرط متضمنة لمعنى ان وان للشرط في المستقبل واذ موضوعة للماضي فتنافيا واذا دخل على
المستقبل قلبه الى الماضي كقوله تعالى واذ يمكر بك واذ تقول ويليهما الظرف الا ان تضاف اليهما زمان كقوله تعالى
بعد اذ نجانا الله وقوله بعد اذ انتم مهتدون ولم يعمل مجرورا الا بعد او يقع مفعولا بها كقولك اذكر اذ من
بانا بكرم وقوله تعالى واذكر اخا عاد اذ انذر على ان اذ بدل من اخا وفي نحو قوله تعالى واذ واعدنا قال ابو عبيدة هي
زائدة وقيل مفعول له لاذكر ويلزمها الاضافة الى جملة وان حذفت وعوض منها التنوين كما في قوله واذ
اذ صحيح فتكسر ذالها او تفتح كما مر ويليها الكسر في نحو يومئذ لما مر وتجيء اذ للتعليل نحو جئتك اذ انت كريم اي لانك
ولا يصح حرفيتها اذن اذ لا معنى لتاويلها بالوقت حتى يدخل في حد الاسم ويغلب ان يليها اسم بعده فعل ماض نحو اذا
زيد يقوم لان اذا على مذهب سيبويه داخل على يقوم المقدر المفسر بهذا الظاهر واما على مذهب من اجاز دخولها
على اسمية خبرها فعل وهذا وارد عليه ولا مخلص له منه الا استقباح استعمال مثل هذا اعني قولك اذا يقوم
زيد فعل كذا فانه ايضا فصيح قليل الاستعمال وقال المصنف محتجا عن صاحب هذا المذهب ان يقوم
ليس للاستقبال بل للحال على وجه الحكاية وفيه نظر لان مثل اذا زيد يقوم فعل كذا مقصود به القيام الاستقبالي
وحكاية الحال المستقبلة مما لم يثبت في كلامهم كما ثبتت حكاية الحال الماضية واذا جاءت ما بعد اذا فهي باقية على ما كانت
عليه لا يصير بها جازمة متضمنة للشرط بخلاف اذ فانها تصير جازمة كما يجيء في جوازم الافعال ومنهم من قال
اذا ما تجازي بها فيجزم الشرط والجزاء وتنشد للفرزدق وكان اذا ما يسلل السيف يضرب والرواية برفعه
قوله ومنها اين وانى للمكان استفهاما وشرطا ومتى للزمان فيهما وايان للزمان استفهاما وكيف للحال
استفهاما وانى اقول اين لاستفهامية نحو اين كنت والشرطية نحو اين تكن اكن وبناؤها على الحركة
للساكنين وعلى الفتح لاستثقال الضم والكسر بعد الياء وانى كلمة بمعنى اين استفهامية كانت او شرطية اصلها ان
الا انه مع من في الاستعمال الظاهر كقوله من اين عشرون لنا من اين او مقدرة نحو انى لك هذا اي من اين وانظر
انى زيد بمعنى اين زيد وانما جاز اضمار من لان من لا يدخل في الظروف التي لا تتصرف او يقل تصرفها نحو من عند
ومن بعد ومن اين ومن قبل ومن امامه ومن لدنه فصارت مثل في جواز ان يضمر في الظروف اضمارها في

فهو صريح عوالي ما قني ورقيقه الذي شبت حتى شابت سود الذوائب اي من الذي شب وبمعنى كيف نحو لمن
نو فكون اي كيف نو فكون ويجوز ان يكون بمعنى من اين وبمعنى متى وقد اول قوله تعالى على الاوجه الثلثة ولا يجزم
متى وكيف لا وصل فصل واني الشرطية كقوله فاصبحت اني تاتها تلتبس بها كلا مركبيها تحت رجلك شاجر
اي اينما قوله ومتى وايان للزمان فيهما اي في الاستفهام والشرط وربما جرت هذيل بمتى على انها بمعنى من كقوله شربن بماء
البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج اي من لجج وبمعنى في فيكون على الوجهين حرفا او بمعنى وسط كما حكى ابو زيد وضعته
متى كمي اي وسط كمي او في كمي ولا يجوز متى زيد لان الزمان لا يكون خبرا عن الجثة وانما قولك متى انت وبلادك
فمتى ليس بخبر بل هو ظرف لخبر المبتدا الذي بعده واحد وبلادك نحو كل رجل وضيعته اي متى انت وبلادك
مجتمعان وايان للزمان استفهاما كمتى الاستفهامية الا ان متى اكثر استعمالا وايضا ايان يختص بالامور العظام
نحو ايان مرسيها وايان يوم الدين ولا تقول ايان نمت وكسر همزتها لغة سليم وقال الاندلسي كسر نونها لغة وفتح
الفتح لمجاورة الالف وكتب الجمهور ساكتة عن كونها للشرط واجاز ذلك بعض المتاخرين وهو غير مسموع
ويختص ايان في الاستفهام بالمستقبل بخلاف متى فانه يستعمل في الماضي والمستقبل قال ابن جني ينبغي ان يكون ايان من
لفظ اي لا من اين لان اين للمكان وايان للزمان ولقلة فعال وكثرة فعلان في الاسماء فلو سميت بها لم تصرفها قال الاندلسي ينبغي ان يكون
اصلها اي آن فحذفت الهمزة مع الياء الاخيرة فبقي ايوان فادغم بعد القلب وقيل اصله اي آن اي اي حين فخفف
بحذف الهمزة فاتصلت الالف والنون باي وفيه نظر لان آن غير مستعمل بلا لام التعريف والاضافة الى الجملة
معرفة قوله وكيف للحال استفهاما انما عدوا كيف في الظروف لانه بمعنى على اي حال والجار والمجرور كالظرف وعندهم
هو منصوب باسم فاعل مقدر اي كائن كيف فان جاء بعد كيف قول يستغني به نحو كيف يقوم زيد فكيف منصوب المحل
على الحال نحو ايضا والبدل منها منصوب ان تقول في الجواب متكيا على آخر او معتمدا وفي البدل كيف يقوم زيد
معتمدا اولا وهذا البدل في الحقيقة من اسم الفاعل الذي هو ساد مسده ويجوز ان يقال كيف في مثل هذا صفة
مصدر الفعل الذي بعده فكان معنى كيف يقوم زيد يقوم قياما كائنا على اي حال ولا يقتضي الاستفهام الذي في
كيف تقديم ما قبله لان المعتبر التصدر اللفظي وهو حاصل فتقول في البدل اقياما سريعا ام بطيئا وفي الجواب
قياما وان جاء بعد كيف ما لا يستغني به نحو كيف زيد فهو في محل الرفع على انه خبر المبتدا فتقول في جوابه كيف
زيد صحيح ام سقيم وفي البدل منه اصحيح ام سقيم والجواب والبدل اسم الفاعل المتعلق به كيف في الحقيقة وان
دخلت نواسخ الابتداء على غير المشتغل الذي بعده كيف اصبحت وكيف تعلم زيدا فهو منصوب الموضع خبرا او
مفعولا به ولا استفهام بكيف عن النكرة فلا يكون جوابه الا نكرة ولا يجوز ان تقول الصحيح في جواب كيف زيد وقد
دخل عليه على كما روي على كيف تبيع الاحمرين واما قولهم انظر الى كيف تصنع فكيف فيه مخرج عن معنى الاستفهام
لسقوطه عن الصدر والكوفيون يجوزون جزم الشرط والجزاء بكيف وكيفما قياسا ولا يجوزه البصريون
الا شذوذا ولفظ سيبويه انها في الجزاء مستكرهة وقال الخليل مخرجها مخرج المجازاة يعني في نحو قولهم كيف
تكون اكون لان فيها معنى العموم الذي يعتبر في كلمات الشرط الا انه لم يسمع الجزم بها في السعة وجاء في كيف
كي قال اوراعيان لبعران شردن لنا كي لا تحسان من بعراننا اثر قال الاندلسي اما انها لغة فيها او صلة القافية
ضرورة قوله ومذ ومنذ بمعنى اول المدة فيليهما المفرد المعرفة وبمعنى الجميع فيليهما المقصود بالعدد
وقد يقع المصدر او الفعل او ان فيقدر زمان مضاف وهو مبتدا خبره ما بعده خلافا للزجاج اش

منذ الثاني ان اصلها منذ فخفف بحذف النون استدلالا بالتصغير منيذ وجعل نون منذ وامنذ ونحوها على
هذا التخفيف على ما غلب الحرف وذلك ان الحذف تصرف وهو بعيد في الحرف الا المضعف منه نحو رب ورب
وبعد ما قال بعضهم في اذا انه مقصور من اذا ومنع منه صاحب المغني في الموضعين وقال قولهم منذ وامنذ
على منذ لغتين للعرب واما تحريك ذال مذ في نحو مذ اليوم بالضم اكثر من الكسر فلا يدل ايضا على ان اصله منذ
لجواز ان يكون للاتباع وضم ذال منذ سواء كان ما ... اولا لغة غنوية يجوز ان يكون اصله الضم فلما احتيج
الى التحريك للساكنين رد الى اصله كما في لهم اليوم وكسر ميم مذ ومنذ لغة سليمية وفي الجر بهما لغة اهل الحجاز
واما مذ فلغة تميم وغيرهم وبناء كم قد اهل الحجاز وحكى ايضا ان الحجازيين يجرون بهما مطلقا والتميميين يرفعون
بهما مطلقا وجمهور العرب اذا استعملوا منذ الذي هو لغة اهل الحجاز على ما حكي اولا يجرونه بها في الماضي
اتفاقا وانما الخلاف بينهم في الجر بهما في الماضي ولا يستعملان في المستقبل اتفاقا وقال الفراء منذ مركبة من من وذو
على لغة السليمية ... فالمرفوع عنده في نحو منذ يوم الجمعة خبر مبتدا محذوف اي من الذي هو يوم الجمعة اي
من الوقت الذي على حذف الموصوف وذو طائية وينبغي ان يكون التقدير عنده في نحو ما رايته منذ يومان من ابتداء
الوقت الذي هو يومان على حذف المضاف قبل الموصوف ليستقيم المعنى وقال بعض الكوفيين ايضا اصل منذ
من اذ فركبا وضم الذال دليلا على التركيب فالمرفوع بعده فاعل فعل مقدر فتقدير منذ يوم الجمعة من اذ مضى يوم
الجمعة اي من وقت مضى يوم الجمعة وينبغي ان يكون التقدير عنده في نحو ما رايته منذ يومان من اذ ابتداء
يومان اي اذ ابتداء اليومان اللذان هما هذا الوقت بدخولهما في الوجود اي من وقت ابتداء يومين ولا
التكلف على المذهبين لا يخفى وينبغي ان لا يكون منذ الجارة على المذهبين مركبة اذ يتعذر ذلك فيها بل ان
المذكوران في الجارة بل يكون حرفا موافقا للفظ لفظ هذا الاسم المركب وقال بعض البصريين هما اسمان على
كل حال فان خفض بهما فعلى الاضافة وعلة البناء عند هؤلاء اما في حال رفع ما بعدهما فلما مر من حذف
المضاف اليه واما في حال الجر فلتضمنهما معنى الحرف لان معنى منذ يوم الجمعة من حد يوم الجمعة الى
تاريخه فهما بمعنى الحد المضاف الى الزمان مضمنا معنى من ومعنى مذ شهرنا من اول شهرنا وكذا معنى
مذ شهر اي من اول شهر قبل شهرنا على ما يجيء انه لابد لمذ ومنذ من معنى ابتداء الزمان في جميع متصرفاتهما فاذا
تقرر هذا قلنا اذا انجر ما بعدهما ففيهما مذهبان الجمهور على انهما حرفا جر وبعض البصريين على ما ذكرنا
عنهم على انهما اسمان وان لم ينجر ما بعدهما فلا خلاف في كونهما اسمين لكن في ارتفاع ما بعدهما اقوال الاول
لجمهور البصريين انهما مبتدان ما بعدهما خبرهما على ما يجيء تقريره والثاني لابي القسم الزجاجي انهما خبران
مبتدان مقدمان فان فسرت مذ ومنذ باول المدة وجميع المدة مرفوعين كما يجيء في تفسير البصريين فهو
غلط لانك اذا قلت اول المدة يومان فانت مخبر عن الاول باليومين وايضا كيف يخبر عن النكرة الموحدة
بمعرفة ملحقة مقدره وليس الزمان المقدم يصح لتنكير المبتدا الموحد كما مر في باب المبتدا من نحو يوم الجمعة
قال اذ الزمان انما يصح اذا انتصب على الظرفية وان فسرهما بظرف كما تقول مثلا في ما رايته منذ يوم الجمعة
اي مع ابتدائها يوم الجمعة اي انتهاء الرؤية يوم الجمعة وفي ما رايته مذ يومان اي عقيبهما وعقيب بعدها اي
بعد الرؤية يومان فله وجهة مع تعسف عظيم من حيث المعنى والثالث والرابع قول الفراء وبعض البصريين
كما تقدم ولا باس ان يركب مذهبا خامسا من هذه المذاهب وهو قال المالكي فيهما فيقول انهم ارادوا ابتداء غاية

للزمان خاصة [illegible] في ابتداء الغاية [illegible]
وانما حملنا على ان كان التركيب من كلمتين وجود معنى الابتداء والوقت الماضي في جميع [illegible]
وبما معنى عن وادنى عطف على الظن تركيبه منهما مع مناسبة لفظ للفظيهما وامور النحو كلها [illegible]
لاجل التركيب منع اذ فبقي منذ بنون وذال ساكنين وادخم الاضافة الى الجمل ولا اضافة اليها كما
كما مر فضموا الذال لما احتاجوا الى تحريكها لالتقاء الساكنين تشبيها بالغايات المتمكنة في الاصل كقبل وبعد لما
على كلمة احرف بخلاف اذ قبل التركيب فانه وان كان واجب الاضافة الى الجمل لا ان وضعه وضع الحروف
فلم يناسب الغايات المعربة الاصل كما شابهها حيث فكانه حرف لا اسم مضاف وذلك ان اكثر ما يضاف
متمكن على كلمة احرف او اكثر فبقي منذ كما هو اللغة السليمة ثم استثقلوا الخروج من الكسر الى الضم
مع ان بينهما حاجزا غير حصين فضموا الميم للذال ثم يجوز تخفيفه بحذف النون ايضا فيرجع الذال الى
السكون الاصلي اذ الضمة انما كانت لصيرورتها على كلمة احرف كما مر ثم الغرض تحديد زمان الفعل
الذي قبل منذ نحو ما رايته منذ يوم الجمعة المقصود تحديد الزمان عدم الروية وتحديد الزمان يحصل
اما بان يذكر مجموع ذلك الزمان من اوله الى آخره المتصل بزمان التكلم نحو منذ يومان ومذ ليومان وقد سنتان
ومذ زيد قايم اذا مد قيامه الى وقت التكلم او بان يذكر اول الزمان المتصل آخره بزمان التكلم غير متعرض
لذكر الآخر مخصصا لذلك الاول بما لا يشركه فيه غيره مما يصلح نحو مذ يوم الجمعة ومذ يوم قدمت فيه ومذ
زيد قايم يوم الجمعة الاقرب الى وقت التكلم اذ لا يشاركه في هذا الاسم ما يصلح من الايام ففي الاول يجب ان يكون
اصل مذ من اول اذ فحذف اول المضاف الى اذ ثم ركب منذ من من واذ كما ذكرنا وذلك لان معنى مذ زيد قايم من اول
يوم زيد واما الثاني فلا احتياج فيه الى حذف المضاف اذ معنى مذ قام زيد من وقت قام زيد فمعمول لمضاف
منذ الى جملتين الملازمة الجزين نحو منذ زيد قايم والمعنى فيهما جميع المدة ولا اعلمها بهذا الشرط مستعمله
لاول المدة او التي احد جزيها فعل فان كان الفعل ماضيا نحو مذ قام زيد ومذ زيد قام فهو لاول المدة
وان كان مضارعا نحو منذ يكتب زيد ومنذ زيد يكتب فان كان المضارع حالا فهو لجميع المدة وان كان حكاية
حال ماضية فهو لاول مدة ولا يكون مستقبلا لان منذ لتوقيت الزمان الماضي فقط لان اذ مختص بالماضي و
هو جزء منه وقال الاخفش لا يجوز مذ يقوم زيد لان يقوم مجاز من كونه بمقام قام وصح ونقل ان يضاف
عليها بجعله نقلا من مذهب جمهور البصريين ولا اصل الجواز لان يقوم كما قلنا حال او حكاية حال فليس المضاف
محذوفا على اختيارنا وجاز ان يضاف منذ الى الجملة المصدرة بحرف مصدري لعتقنا اذا لتركيبه عن صورة
التي كان عليها واجب الاضافة الى الجملة كما قلنا في ريث وآية انه يجوز تصديرها الجملة التي ذا دخلها بحرف
مصدري لما لم يكونا صريحين في الظرفية فيقول منذ ان الله خلقني ويجوز ان يكون منذ ههنا مضافا الى جملة
حذف احد جزيها كما يجي بعد في المصدر الصريح نحو منذ سفره ثم نقول يجوز ان يحذف احد جزي الجملة
المضاف اليها وجوبا اذا كان الباقي مجموع زمان الفعل من اوله الى آخره المتصل بزمان المتكلم معرفة كان
او نكرة نحو منذ يومان ومنذ رجب اذا كنت في رجب ومنذ شهرنا نحن فيه ومنذ شهرنا او كان الباقي
اول الزمان المتصل آخره بزمان التكلم كما ذكرنا بل معرفة كان او نكرة نحو ما رايته منذ يوم الجمعة ومنذ يوم قدم
فيه زيد وهذان الحدان يجوز بقوت الفراء فيهما ويجوز اثباتها وهما في جميع احوالهما وذلك لجواز دخول [illegible]

في المحدود [illegible] خروجه [illegible] وقد يكون هذا الزمان [illegible]
[illegible] ايضا بشرط ان لا يكون العدد مقصودا بل المقصود مجرد الزمان المخصوص كما تقول
ما رايته منذ سنة المجاعة ومذ شهر رجب ومذ يوما لقايك ومذ عشر ذي الحجة واما ان قصدت العدد كقولك
ما رايته منذ عشر ذي الحجة واستقصد ان الروية انقطعت في اليوم الاول الى الآن وكذا اليوم الثاني
الى الآن وكذا اليوم الثالث الى آخر العشر فهو محال لانها اذا انقطعت في الاول الى الآن فكيف يصح حصولها
في الثاني والثالث بل المقصود انها انقطعت قبل العشر ان قلنا ان الحد يدخل في المحدود فنحو ما رايته
منذ يوم الجمعة فان لم يقله فالمعنى انها انقطعت في يوم غير معين من ايام العشر لان ايامها اذ كل عار
يوم الجمعة او عند انقضايها ويجوز ايضا حذف احد جزي الجملة اذا كان الباقي مصدرا دالا على احد
الزمانين المذكورين بتقديرها لحال نحو منذ نوم زيد اذا كان وقت الكلام نايما ومنذ خروج زيد
اذا مضي خروجه وانما وجب حذف احد الجزين ههنا وان في الموضع المقيد بما ذكرنا وان لم يكن
في افادة المقصود [illegible] مع كثرة الاستعمال ونقل بالاول منذ كان يومان على حذف الفعل اي من اول وقت كون
يومين اي اليومين اللذين اخرهما زمان التكلم او يومان كاينان على حذف خبر المبتدا وجاز الابتداء
بالنكرة لاختصاص يومين معنى باليومين المتصلين على وقت التكلم وانما لم يستغنى بالتعريف لانه
المعلوم ان منذ موضوع لتوقيت الزمان الذي آخره وقت التكلم في جميع استعمالاته سواء كان مصحوبها
مفردا وجملة نكرة كان المفرد او معرفة ونقل بالثاني مذ كان يوم الجمعة او منذ يوم الجمعة كاين اي
وقت كون يوم الجمعة وانما جعلت لكون يوم الجمعة مجازا كما يقال اذا كان يوم الجمعة نادى مناد وانما
المصدر الدال على احدهما فيقول في المعنى الاول منذ نومه اذا كان وقت الكلام نايما اي منذ كون نومه
او مستمر نومه او نومه كاين وفي المعنى الثاني منذ خروجه اي منذ كان خروجه او خروجه كاين ويجوز ان يكون
نحو منذ المكالم في المعنى الاول ومذ ان الله خلقني في الثاني من هذا ثم نقول انهم جوزوا اضافة منذ الى هذه
الظروف المذكورة والمصادر نحو منذ يومين ومذ يوم الجمعة ومذ سفره ومنه كم سرت وكم سؤال
عن الزمان اي منذ اول وقت يومين ومن وقت يوم الجمعة ومن وقت سفره ومن اول وقت كم من الايام وانما
جاز ذلك لخروج اذ بالتركيب عن كونه واجب الاضافة الى الجملة ويجمع هذا مراعاة اصل منذ في الضمة اذ
اضافة الى المفرد طارية كما بقي ضمة حيث مع اضافة الى المفرد ولا فرق في المعنى بين جر هذه الظروف
ورفعها اصلا ولا يصح ما ادعى في بعض الكتب ان بين الجر والرفع في المعرفة فرقا معنويا نحو ما رايته مذ يوم
الجمعة وذلك ان الفرق جواز الروية في يوم الجمعة مع الجر وعدمها مع الرفع فان ذلك وهم هذا الذي
اصل منذ ثم انهم قد يصيرون نكرة غير محدودة لدلالة على طول الزمان نحو منذ حين ومنذ سنين وذلك
خلاف وضعهما لانه اذ لتعيين الزمان وهذا كما وضع حتى لتعيين النهاية ثم قيل حتى حين وحتى مدة فعلى هذا
لا بد لمنذ في كل موضع دخله من معنى ابتداء الغاية ولا يكون بمعنى في وصل كما يجي وهذا الذي حكينا وان كان
في بعض مواضع ادى في تصنيف فان ذلك يكون ان يعتقد مع قصد جعله في جميع استعمالاته راجعا الى اصله
وصل فيه ولنرجع الى شرح ما في الكتاب من احكام مذ ومنذ وهو مذهب جمهور البصريين فالمذ ومنذ
بمعنى اول المدة فيليهما المفرد المعرفة مذهبهم انه اذا ارتفع الاسم بعدهما فهما اسمان في محل الرفع بالابتداء وما

معنيان احدهما اول مدة الفعل الذي قبلهما مثبتا كان او منفيا نحو ما رايته مذ يوم الجمعة اي اول مدة انتفاء الرؤية يوم الجمعة فاذا كانا بهذا المعنى وجب ان يليهما من الزمان مفرد معرفة ويجوز كما ذكرنا ان يكون هذا الحاضر غير مفرد نحو ما رايته مذ اليومان اللذان كنت مصاحبي فيهما اذا لم يكن العهد مقصودا وكذا يجوز ان يكون نكرة نحو ما رايته مذ يوم لقيتني فيه اذا المقصود بيان زمان مختص واما جميع مدة الفعل الذي قبلهما كان الفعل مثبتا او منفيا نحو صحبني منذ يومان اي مدة صحبته يومان فيليهما الزمان الذي فيه معنى العدد سواء كان مفردا او غير معرفة او غيرها نحو مذ يوم ومذ يومان ومذ اليوم ومذ اليومان وقد تقدم انه يجب ان يليه مجموع زمان الفعل من اوله الى آخره المتصل بزمان المتكلم ولا يشترط كون ذلك المجموع مقصودا فيه العدد وذلك لانك تقول لما قد قلناه مذ عمرنا ومن زماننا مع انك لا تقصد زمانا واحدا او غير واحد حتى يكون فيه معنى العدد قوله المقصود بالعدد اي المصحوب مع العدد والباء بمعنى مع ولو كان الواجب ان يقول المقصود به العدد لانك تقصد بقولك يومان عددا اثنين لانك تقصد بالعدد يومين قال الاخفش لا تقول ما رايته مذ يومان وقد رايته امس قال ويجوز ان يقال ما رايته مذ يومان وقد رايته اول من امس اما اذا كان وقت المتكلم اخر اليوم فلا شك فيه لانه يكون قد كمل لانتفاء الرؤية يومان واما اذا كان في اوله اعني وقت الفجر فانما يجوز ذلك اذا جعلت بعض اليوم وهو يوم انقطاع الرؤية يوما مجازا وكذا ان كان في وسطه يجعل بعض يوم الانقطاع او يوم الاخبار يوما ولا يحسب بعض اليوم الآخر وان اعتددت بهما معا جاز لك ان تقول مذ ثلثة قال ويجوز ان تقول ما رايته مذ يومان يوم الاثنين وقد رايته يوم الجمعة ولا تعتد بيوم الاخبار ولا يوم الانقطاع وقال ويجوز ان تقول ما رايته مذ يومان وانت لم تره مذ عشرة قال لانه يكون قد اخبرت عن بعض ما مضى اقول وهذا بين ومنوان مثل لا بد فيه من معنى الابتداء في جميع مواقعه لا يجوز ذلك وقال انهم يقولون مذ اليوم ولا يقولون مذ الشهر ولا مذ السنة ويقولون مذ العام قال وهو على غير قياس قال ولا يقال مذ اليوم استغناء بقولهم مذ امس ولا يقولون مذ الساعة لقصرها فان كان جميع ما قال مستندا الى السماع فيها ونعمت والا فالقياس جواز الجميع والمضي [illegible] لانه لا يجوز مذ اقل من ساعة قوله وقد يقع المصدر والفعل او ان فيقدر زمان مضاف اليه نحو [illegible] معنى ما رايته مذ سفره او مذ انه سافر ومذ زمان سفره ومذ زمان انه سافر ولم يذكر الجملة الاسمية نحو مذ زيد في اي مذ زمان زيد سافر فعلى مذهبهم ومذ ومنذ الاسميتان عندهم مبتدآن ما بعدهما خبر عنهما اذ معنى ما رايته مذ يوم الجمعة اول مدة انتفاء الرؤية يوم الجمعة ومعنى ما رايته مذ يومان مدة انتفاء الرؤية يومان وكان في الاصل في الموضعين مذ ما رايته حتى يكونا بجملة مضافا اليها فحذف لتقدم ما يدل عليها وبنيا لمشابهة بناء قبل وبعد ولذلك قيل منذ وقيل بني من لكونه على وضع الحروف ثم حمل منذ عليه لكونه بمعناه وقيل هما على ان مذ ومنذ الحرفين عندهم وقيل للنزوعهما صدرا لجملة اذ لا يتقدم الخبر عليهما فصار كحرف الاستفهام ونحو الكلام مع من لا سمية عندهم جملتان فما رايته جملة ومذ يوم الجمعة اخرى قالوا ولا يجوز عطف الثانية على الاولى وان جاز ذلك مع تغاير الثانية كما تقول ما رايته واصدق بيومان وذلك ان الثانية صارت مرتبطة بالاولى معنى ما جئته لتبيينها فصارتا كالجملة الواحدة ولا محل للثانية عند جمهورهم لانها كالمفسرة وقال السيرافي في موضع نصب على الحال اي ما رايته متقدما فالواو اذا الحق ما بعدهما حرفا جر فان كان الفعل العامل فيهما ماضيا فهما بمعنى من نحو ما رايته مذ يوم الجمعة اي منه ولا بد فيه من ذلك

ما رايته مذ يومين اذا اردت جميع المدة اذ لا معنى ما رايته [illegible] من اول يومين [illegible] المضاف [illegible] اول وان كان الفعل حالا نحو ما اراه مذ شهرنا ومذ اليوم فهما بمعنى في قال الاندلسي وهذا غريب والاصل [illegible] بناء الغاية ولا يتضح هذا تمام الكلام في تقرير المذاهب والذي يلوح في الاختيار انه اذا عطفت بعد المجرور بمذ ومنذ او المرفوع جاز لك ان توافق بالمعطوف ما بعدهما جرا او رفعا وان العطف على النصب على ما اخترنا لانه ظرف منصوب ارتفع ما بعده او انجر الا ان المعطوف ان وافق ما بعد مذ في كونه لاول المدة او لمجموع المدة فالعطف عليه اولى وان لم يوافق فالعطف على هذا اولى فمثال الموافق في المجموع ما رايته مذ سنة ويوم وفي اول المدة ما رايته مذ يوم الجمعة ويوم الخميس او مذ يوم الجمعة ويوم السبت اذا لم يكن العهد مقصودا بل المقصود مجرد الزمان المعين كما ذكرنا قبل ومثال المخالفة ما رايته مذ يوم الجمعة ايام او مذ جمعة ايام ويوم الجمعة لان اصل الزمانين لاول المدة والآخر لمجموعها قال البصريون بناء على مذهبهم وهو ان الزمان مقدر قبل الجملة التي بعدها يجوز الرفع والنصب والجر في المعطوف في نحو مذ قام زيد ويوم الجمعة اما الرفع والجر فعلى الزمان المقدر والنصب على معنى قد قام زيد اذ معناه من زمان قيام زيد قبل او قبل هذا وفصل آخر اي وما رايته يوم الجمعة وعلى ما ذكره لا يجوز الا العطف على هذا اذ الزمان مقدر بعده وربما دخلت كاف الجر على مذ يروى عن بعض العرب انه قيل له مذ كم قعد فلان فقال كمذ اخذت في حديثك قيل الكاف في كم للتشبيه دخلت على ما الاستفهامية في زيف الفها وسكنت الميم كما قال يا ابا الاسود لم خلفتني لهموم طارقات وذكر وهنا آخر الكلام في مذ ومنذ قوله ومنها لدى ولدن وقد جاء لدن و لدن ولدن ولد ولد ولدا قوله لدن مثل عضد ساكنة النون هي المشهورة ومعناها اول غاية زمان او مكان نحو لدن صباح ومن لدن حكيم وقلما يفارقها من فاذا اضيفت الى الفعل تمحضت للزمان لما تقدم ان ظرف المكان لا يضاف الى الجملة الا حيث وذلك كقوله صريع غوان راقهن ورقنه لدن شب حتى شاب سود الذوائب ويجوز تصديرها بان المصدرية لما لم يتمحض لدن في الاصل للزمان قال الراجز لدن ان غاب البيت وفيها قال عمرو بن حسان فان اكثر عيانه قريبا و [illegible] لدن الغلام وفيها لغات لدن بفتح الدال ولدن بكسرها فكان لدن خفف بحذف الضمة كما في عضد فالتقى ساكنان فاما ان يحذف النون فيبقى لد واما ان يحرك الدال فتحا او كسرا للساكنين واما ان يحرك النون للساكنين كسرا لان التقاء الساكنين قد يزال بتحريك الاول كما في لم يكن الذين وبتحريك الثاني كما في يلده فهذه خمس لغات مع لدن التي هي اصلها وقد جاء لدن ولد فكان لد تخفيف بنقل ضمة الدال الى اللام فالتقى ساكنان فاما ان يحذف النون واما ان يكسر للساكنين وقد جاء لد بحذف نون لدن التي هي اللغة المشهورة ولدى بمعنى لدن لا بمعنى لدن ولغاتها المذكورة يلزمها معنى الابتداء فلذا يلزمها من ظاهرة وهو الاغلب او مقدرة في بمعنى عند وعند ليس يلزمه معنى الابتداء وعند اعم تصرفا من لدى لانه يستعمل في الحاضر القريب وفيما هو في حوزك وان كان بعيدا بخلاف لدى فانه لا يستعمل في البعيد واعراب اللغة الاولى اعني التي على وزن عضد لغة قيسية قال المصنف الوجه في بناء لدن واخواته ان من لغاتها ما وضع وضع الحروف فحمل البقية عليها تشبيها بها ولولا ذلك لم يكن لبنائها وجه لانها مثل عند وهو معرب بالاتفاق والذي ادى اليه جواز وضع بعض الاسماء وضع الحروف اعني على اقل من ثلثة احرف

ما من الواضع على ما يعلم من كونها لا تستعمل في الكلام منفردة لمشابهتها الغني [illegible]
في شرح قوله والاعراب ما اختلف آخره به فلا يجوز ان يكون بناؤها مبنيا على وضعها وضع الحروف فالوجه
اذن في بناء لدن ان يقال انه زاد على سائر الظروف غير المتصرفة بعدم التصرف بكونه مع عدم تصرفه لازما لمعنى
الابتداء فتوغل في مشابهة الحرف دونها واما لدى وهو بمعنى عند فلا دليل على بنائه ومعنى عند القرب حسا او
معنى نحو عندي انك غني ولدا فتحة عينه او ضمتها ويلزمها النصب الا اذا انجرت بمن ومن حذف نون
نون لدن لا يجوز حذفها مع الاضافة الى المضمر فلا تقول من لده بل من لدنه ولدنك ويجر لدن ما بعدها
بالاضافة لفظا ان كان مفردا وتقديرا ان كان جملة وان كان غدوة جاز نصبها ايضا وقيل في الما النصب
وان كان شاذا فوجهه كثرة استعمال لدن مع غدوة دون سائر الظروف كبكرة وعشية وكون دال لدن
قبل النون الساكنة تفتح وتضم وتكسر كما سبق في لغاتها ثم قد يحذف نونه فتشابه حركات الدال حركات
الاعراب من جهة تبدلها وشابه النون التنوين من جهة جواز حذفها فصار لدن غدوة في اللفظ كراقود خلا ف
بالمفعول الذي هو الاصل في نحو ضارب زيدا وغدوة بعد لدن لا يكون الا منونة وان كانت معرفة ايضا
اما تشبيها بالتمييز فانه لا يكون الا نكرة واما لان الوصف التنوين لم يزل منصوبة سواء مجرورة واما الرفع
فعلى حذف احد جزئي الجملة اي لدن كانت غدوة والف لدى يقلب مع الضمير [illegible] مع الظاهر
وسلب اي الضمير غالبا وقد حكى سيبويه عن الخليل عن قوم من العرب لداك والاك وعلاك [illegible]
علاهن فطر علاها واشدد بمثنى حقب حقواها وانما قلبت الف هذه الكلم الثلث مع المضمر تشبيها بالف
اذا اتصل المضمر المرفوع نحو رميت وانما شبه الضمير المجرور بالمرفوع دون المنصوب نحو رماك لان الجار
مع الضمير المجرور كالكلمة الواحدة كالرافع مع الضمير المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب ولم تشبه
بالف نحو عصا لان الواو ثقيل والياء اقرب [illegible] اللغات
اصلا مكون قلبها تشبيها بنحو آخر بخلاف [illegible] ولدى وقلبت [illegible] وان كان لها اصل في
الواو تشبيها لها بعلى لحرفيه ولا يتصل [illegible] بالضمير لهذه الكلمة واخفاه
على مذهب المبرد فليس بمسموع وانما هو قياس منه قوله وقط للماضي المنفي وعوض للمستقبل
المنفي اقول مع قط الوقت الماضي [illegible] وعوض المستقبل عموما ويختصان بالنفي وعوض
اسم للزمان والدهر فقط [illegible] عوض [illegible] الزمان للمعنى ابدا [illegible]
قال ولولا نبل عوض في حضماتي [illegible] وقال افعل ذلك من ذي عوض كما يقال من ذي انف اي
فيما يستقبل وقط لا يستعمل [illegible] وهو افعله كما تقول لا افعله البتة الا ان قط
[illegible] بخلاف البتة وربما استعمل قط [illegible] لفظا ومعنى نحو كنت اراه قط اي دائما
وقد استعمل بدونه لفظا لا معنى نحو هل رأيت الذئب قط وقد يستعمل عوض للمضي وبناؤه على الضم
لكونه مقطوعا عن الاضافة بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اي دهر الداهرين
ومعنى الداهر والعائض الذي يبقى على وجه الدهر فكان المعنى ما بقي في الدهر داهر وفي قط وقيل لان بعض
لغاته على وضع الحروف كما يجيء والاولى [illegible] في جميع الماضي
واما ابدا فليس كذا السيوع نحو قولهم طال الابد وبناؤها على الضم حملا على اخيه عوض وهذا انهى [illegible]

ثم مضموم القاف مضموم الطاء المشددة ومخفف الطاء مع فتح [illegible] وقد يضم القاف اتباعا لضم
الطاء المشددة او المخففة كمنذ وقد جاء قط ساكن الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل وجاء في عوض
فتح الضاد وكسرها ايضا واكثر ما يستعمل عوض مع القسم كقوله رضيعي لبان ثدي ام تقاسما
باسحم داج عوض لا نتفرق ومن الظروف المبنية امس عند الحجازيين وعلة بنائه تضمنه للام التعريف
وذلك ان كل يوم متقدم على يومك ونوابه فهو كان في الاصل نكرة ثم لكن لما اريد امس يوم التكلم
دخله لام التعريف للعهد كما هو عادة كل اسم قصد به اي واحد من بين الجماعة المتسماة به كما ذكرنا في
غير المنصرف ثم حذف اللام وقدرت لتبادر فهم كل من يسمع امس مطلقا من الاضافة الى امس يوم
التكلم فصار معرفة نحو لقيته امس الا انك [illegible] ولم يبن صباحا ومساء واخواتهما مع كونه ايضا
معدولا عن اللام اذ التعريف الذي هو معنى اللام المقدر ليس بظاهر فيها [illegible]
فامس لانك اذا قلت كلمة صباحا ومساء وقصدت صباح يومك ومساء ليلتك لم يتبين من غيرهما
[illegible] امس واما سحر [illegible] مشكل سواء قلنا ببنائه او بتركه لانه مخالف لاخواته من صباحا
ومساء في [illegible] منصرف فهو شاذ من بين اخواته مبنيا كان او غير منصرف وانما لم يبن
[illegible] غد يومك كما بني امس تفضيلا للداخل في الوجود في باب التعيين والتعريف على المقدر وجوده
[illegible] التعريف فرع الوجود ووجوده ذهني فكذا تعريفه بخلاف امس فانه قد حصل له وجود وان كان منقضيا
في حال التكلم فتعريفه يكون اقوى مع انه قد روي عن بعض العرب اعراب امس مع صرفه كغد [illegible] واما
بنو تميم فالذي نقل عنهم سيبويه اعرابه غير مصروف في حال الرفع وبناؤه على الكسر كالحجازيين في حالي النصب والجر
كالحجازيين [illegible] وبعض بني تميم يفتحونه [illegible] قال السيرافي انما فعلوا ذلك لانهم [illegible]
يرفع [illegible]
عجبا [illegible] قال سيبويه ان بني تميم
[illegible] على لغة اهل الحجاز [illegible] كل مفرد مبني يسمى به شخصا فالواجب فيه
الاعراب مع الصرف كما يجيء في باب الاعلام وان سميت به على [illegible] الاحوال لانه لابد من صرفه
في النصب والجر لانه مبني على الكسر [illegible] يجب الصرف في الرفع ايضا اذ
الكلام اسم منصرف في الحقيقة [illegible] غير منصرف في الرفع [illegible]
في باب غير المنصرف واختاروا [illegible] نصبا وجرا [illegible] اختاروا بناءه نحو حذار وتركهم في نحو حذام
وقطام مع ان الجميع من باب واحد [illegible] فذلك انه جاز ان يعتبر فيه علة البناء كما
هو مذهب الحجازيين وعلة منع الصرف [illegible] اعرابا لا اعراب اولا اذ هو اشرف من البناء في
الاسماء واختير اسبق للاعراب واثرها [illegible] في حال الرفع معربا غير منصرف والحالتان الباقيتان
اعني الجر والنصب مستويتان حركة في غير المنصرف [illegible] ذلك الاستواء فلو جعلا
مستويين في الضم لم يبن [illegible] اذ كان يصير مثل حيث في الاحوال ولو سوى بينهما في الفتح لم يبن [illegible]
اذ كانت [illegible] الكسر وايضا [illegible] السكون الكسر
وايضا يكون هذه الكلمة [illegible] التي يستعملها عند اهل الحجاز وقال الزمخشري وجاء في النحاة

ان امس [illegible]

الى بعضهم يمنعون امس بجملته فقيد هذا القول ببعضهم وبقوله بجملته فكيف يطلق بان كلهم يمنعون الى موضع

الجر بعد اي جار كان فان نكر امس كقولك كل غد يصير امسا وكل امس يصير اولا من امس او اضيف نحو مضى

امسنا او دخله اللام نحو ذهب الامس اعرب اتفاقا لزوال علة البناء اي وهي تضمنه اللام وربما بني المقارن للام

ولعل ذلك لنقل بزيادة اللام الاصلية قال سيبويه ولا تصغر امس كما لا تصغر غد وانت في جمعه فالاعرب

لان اللام انما قدرت لتبادر الذهن الى واحد الجنس لشهرته من بين اشباهه فاذا ثني او جمع لم يبق ذلك

الواحد واحدا فيظهر اللام لعدم شهرة المثنى والمجموع من هذا الجنس شهرة الواحد وليس بناء امس على الفتح

كما قال الزجاج مستدلا بقوله لقد رايت عجبا مذ امسا ومنها الآن قال الزجاجي بني لتضمنه معنى الاشارة مع اعرابها

وقال ابو علي لتضمنه الحرف بلزومها في اصل الوضع موضعا واحدا وبقائها في الاستعمال عليه وهو التعريف

باللام وساير الاسماء يكون في اول الوضع نكرة ثم يتعرف ثم يتنكر ولا يبقى على حال فلما لم يتصرف فيه شابه

الحرف لان الحرف لا يتصرف فيه وقال ابو علي بني لتضمنه اللام كامس واما اللام الظاهرة فليست للتعريف اذ شرط اللام الحرفية

ان يدخل على النكرات فتعرفها ولام زائدة يسبح مجردا عنها وقال الفراء اصله الفعل من آن يئين ادخل عليه اللام بمعنى الذي

اي الوقت الذي حان ودخل قال ومثله كما نقل عن النبي عليه السلام نهى عن قيل وقال فانهما فعلان استعملا استعمال الاسماء

وتركا على البناء الذي كانا عليه والجواب ان قيل وقال محكيان والمعنى نهى عن قول قيل كذا وقال فلان كذا

يعني كثرة المقالات والآن ليس بمحكي وكذا مذهبه في من لدن امس من لدن صبي وقد نقل في الآن لان وهو

من باب تخفيف الهمزة ومنها لما وهو ظرف بمعنى اذ اسم عند ابي علي يستعمل استعمال الشرط كما يستعمل كلما وكلام

سيبويه محتمل فانه قال لما لوقوع امر لوقوع غيره وانما يكون مثل لو فشبهها بلو ولو حرف فقال ابن خروف انه حرف

وحمل كلام سيبويه على انه شرط في الماضي كلو الا ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول ولما لثبوته لثبوت الاول وقال لو كان ظرفا

لم يجز لما اسلم دخل الجنة والجواب انه على التاكيد والتشديد فكانه دخلها في ذلك الوقت ومن قال انه ظرف

قال الوضع وضع كلمة الشرط مع جعلنا للعرض الذي ذكرنا في اذا ويليه فعل ماض لفظا ومعنى وجوابه ايضا

كذلك او جملة اسمية مع اذا المفاجاة قال تعالى فلما كتب عليهم القتال اذا فريق او مع الفاء وربما كان ماضيا

مقرونا بالفاء وقد يكون مضارعا وقريب من الظروف المبنية لاه ابوك اي لله ابوك لان اصله جار ومجرور

وحكمه حكم الظروف عندهم حذف لام الجر لكثرة الاستعمال وقد لام التعريف فبقي لاه ابوك كما قال لاه ابن عمك

لا افضلت في حسب عني ولا انت دياني فتخزوني فبني لتضمن الحرف ثم قلبت اللام الى موضع العين وسكن الهاء

موقع اللام الساكن ورجعت الالف الى اصلها من الياء كما على ما هو اصله عند سيبويه وهو اصله لاه

يليه اذا تاثر فتح لخفة الفتحة على الياء دون الكسرة والضمة وقد يحذف اللام فيقال لاه ابوك

لان الكسر لم يبن في لاه لا لتباسه بالجر الذي هو اصله فاريد التنبيه على تضمن الحرف بالبناء على

عين طلبته بالاعرابية ولو قالوا لاه بلا قلب لالتبست بالاعرابية في نحو الله لافعلن بالنصب

فهو ظرف بلا خلاف عادم التصرف معرب لازم النصب وظاهر كلام سيبويه انه مبني قال السائل عن معكم

لاي شيء نصبتها يعني لم تبن على السكون فمن قال انها مبنية قال لكون وضعها وضع الحروف

الحكم باعرابه لدخول التنوين في نحو كنا معا والجر في نحو ذهبت من معه اي من عنده وان كان دخول من عليه شاذا

[illegible]

بالظرف من الوضع الى المشابهة في الاستعمال للحرف فلا يكون سبب بناء الاسم وسكون عينها لغة ربيعة يقولون معكم

فان لاقيها ساكنا كسر نحو مع القوم قال بعضهم وهو الحق ان هذه اللغة حرف جر اذ لا موجب للبناء

على هذه اللغة الا شبه الحروف وقد ذكرنا ما عليه ولو كان ايضا كذا وكان وضعه كذا موجبا للبناء لبني على

السكون ايضا ثم تقول لزم اضافته ان ذكر قبله احد المصطحبين نحو جاء مع زيد وان ذكر قبله المصطحبان لم

يضاف اليه فينتصب منونا على الظرفية نحو جئنا معا اي في زمان وكنا معا اي في مكان وقيل منصوب على الحال

اي مجتمعين والفرق بين فعلنا معا وفعلنا جميعا ان معا يفيد الاجتماع في حال الفعل وجميعا بمعنى كلنا سواء اجتمعوا

اولا ولا لام في معا عند الخليل بل من المنون اذ لا لام له في الاصل عنده ومع عند يونس والاخفش وهو الحق

مثل الفتى بل من اللام استنكارا الاعراب الموضوع على حرفين فهو عندهما عكس اخوك بين فلاما في الافراد

ويحذف في الاضافة لقيام المضاف اليه مقام لامها قوله المعرفة والنكرة المعرفة ما وضع لشيء بعينه

وهي المضمرات والاعلام والمبهمات وما عرف باللام والنداء والمضاف الى احدها معنى اقول

قوله بعينه احتراز عن النكرات ولا يريد به ان الواضع قصد في حال وضعه واحدا معينا اذ لو اراد ذلك لم يدخل

في حده الا الاعلام اذ الضماير والمبهمات والمضاف الى احدها يصلح لكل معين قصده المستعمل فالمعنى قوله وضع

ليستعمل في واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد مقصود الواضع كما في الاعلام او لا كما في غيرها ولو قال ما وضع

لاستعماله في شيء بعينه لكان اصرح وانما جعل ذا اللام موضوعا كالرجل والفرس وان كان تركيبا لما مر في صدر الكتاب ان المركب

ايضا موضوع بالتاويل الذي ذكرنا هناك او جعل اللام من حيث عدم استقلاله وكونه كجزء الكلمة كانه موضوع

مع الكلمة ما دخل عليه وضع الافراد ويدخل في هذا الحد العلم المنكر نحو رب سعاد وزينب لقيتهما لانهما وضعا لشيء

معين والمضمر في نحو ربه رجلا ونعم رجلا وبئس رجلا والحق انه منكر ولا نعترض على هذا الحد بالضمير الراجع الى نكرة

مختصة قبل الحكم من الاحكام نحو جاءني رجل فضربته لان هذا الضمير لهذا الرجل الجائي دون غيره من الرجال وكذا ذو

اللام في نحو جاءني رجل فضربت الرجل واما الضمير في رب شاة وسخلتها فنكرة كما في ربه رجلا لانه لم يخص المنكر

المعود اليه بحكم اولا والاصح في اسم المعرفة ان يقال ما اشير به الى خارج مختص اشارة وضعية فيدخل

جميع الضماير وان عادت الى النكرات والمعرف باللام العهدية وان المعهود نكرة اذا كانت النكرة

المعود اليها او المعهودة مختصة قبل الحكم لانه اشير بهما الى خارج مخصوص وان كان نكرة واما ان لم يختص المعهود

قبل الحكم نحو رجل قائم ابوه واظن كان امام حاذق كالجحاشية في باب كان ونحو ربه رجلا وبئس رجلا ونعم رجلا

لفاقده ورب رجل واخيه فالضماير كلها نكرة اذ لم يسبق اختصاص المرجوع اليه بحكم ولو قلت

رب رجل كريم واخيه لم يجز وكذا كل شاة سوداء وسخلتها بدرهم لان الضمير يصير معرفة برجوعه الى

شيء مختص بصفة ويدخل فيه الاعلام حال اشتراكها نحو محمد وعلي اذ يشار بكل واحد منهما الى المخصوص بحسب

الوضع ويخرج منه النكرات المعينة للمخاطب نحو قولك جاءني رجل تعرفه او رجل هو اخوك لان رجلا لم يوضع للاشارة

الى المعين وكذا يخرج نحو لقيت رجلا اذا علم المتكلم ذلك الملقى اذ ليس فيه اشارة لا استعمالا ولا وضعا فقولنا

ما يشترك فيه جميع المعارف ويختص اسم الاشارة بكون الاشارة فيها حسية بالوضع كما مر في بابه واما

قولنا الى غايبه لان كل اسم موضوع للدلالة على ما سبق علم المخاطب بكون ذلك الاسم دالا عليه ومن ثم لم يحسن ان يخاطب

المعرفة والنكرة

بلسان الحال ان ليست الا من سبق معرفته لذلك الذي ... اشارة الى ما في ذهن المخاطب من ذلك
اللفظ موضوع له فلو لم يقل الخارج لدخل في الحد جميع الاسماء معارفها ونكراتها فتبين بما ذكرنا ان قول المصنف
في نحو قولك اشرب الماء واشتر اللحم وقوله تعالى واخاف ان ياكله الذئب ان اللام اشارة الى ما في ذهن المخاطب من ماهية اللحم والماء
والذئب ليس بشيء لان هذه الفائدة يقوم بها نفس الاسم المجرد عن اللام فالحق ان تعريف اللام في مثله لفظي كما في العلمية
في اسامة لفظية كما يجي في الاعلام فعولوا ولولا ان التنوين في كل اسم متمكن علم لشيئين التمكن والتنكير معا ومعنى التنكير
الشياع في امته وكونه بعضا مجهولا من جملة الا في غير الموجب نحو ما جاءني رجل فانه لاستغراق الجنس فكل اسم فيه
اللام لا يكون فيه علامة كونه بعضا من كل اذ تلك العلامة هي التنوين فيسقط في ذلك الاسم فان لم يكن معه قرينة حالية
ولا مقالية دالة على انه بعض مجهول من كل كالقرينة في قولك اشتر اللحم فان الشرى قرينة ان المشترى بعض ولا دلالة
على انه بعض معين كما في قوله تعالى او اجد على النار هدى فهي اللام التي جيء بها للتعريف اللفظي والاسم المحلى بها لاستغراق
الجنس سواء كان مع علامة الوحدة كالضربة او مع علامة التثنية او الجمع كالضربتين والعلماء او تجرد عن
جميع تلك العلامات كالضرب والماء وانما وجب حمله على الاستغراق لانه اذا ثبت كون اللفظ دالا على ماهية
خارجية فاما ان يكون لجميع افرادها او لبعضها ولا واسطة بينهما في الوجود الخارجي وان كان يمكن تصورها في
الذهن خالية عن الكلية والبعضية فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها وهو التنوين وجب كونه للكل فعلى هذا
قوله عليه السلام الماء طاهر اي كل الماء والنوم حدث اي كل النوم اذ ليس في الكلام قرينة البعضية لا مطلقة ولا معينة
فلهذا جاز وان كان قليلا وصف المفرد بالجمع نحو قولهم اهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض على ما حكى
الاخفش وقوله عليه السلام لا تحرم الاملاجة ولا الاملاجتان بمعنى الاستغراق الذي يفيده الاسم لو كان منكرا نحو لا تحرم
املاجة ولا املاجتان فالمفرد في مثل هذا يعم جميع المفرد والمثنى جميع المثنى فلا يستثنى من المفرد الا المفرد
فقولك ان الرجل خير من المراة الا الزيدين اي الا كل واحد منهما وقوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا
اي الا كل واحد منهم ولا يجوز ان تقول الرجل يرفع هذا الحجر الا الزيدين معا ولا الا الذين تكلم معا بل يجوز ذلك
على ان يكون الاستثناء منقطعا وكذا لا يستثنى من المثنى الا المثنى فمعنى ان الرجلين يرفعان هذا الحجر الا اخوتك اي الا
اثنين منهم ولا يجوز الرجلان يرفعان الا اخوتك معا بل يجوز على الانقطاع واما الجمع فيصح استثناء الجمع و
الواحد والمثنى منه نحو لقيت العلماء الا الزيدين والا زيدا وذلك لان الجمع المحلى باللام في مثله يتاول بمعنى مفرد
مضاف اليه كل فمعنى لقيت العلماء اي كل عالم وهكذا حال المفرد والمثنى والمجموع في غير الموجب نحو لا تحرم
الاملاجة اي كل واحد واحد من هذا الجنس وكذا الاملاجتان اي كل اثنين اثنين من هذا الجنس فلا يستثنى
من الواحد الا الواحد ولا من المثنى الا المثنى اما الجمع نحو ما لقيت العلماء فهو كما هو بل هو في معنى مفرد منكر
في غير الموجب في استعمالهم اي ما لقيت احدا من العلماء فيصح استثناء المفرد والمثنى والمجموع منه نحو ما لقيت
العلماء الا زيدا والا الزيدين فقوله تعالى لا تدركه الابصار اي شيء من الابصار لا لجميع الابصار كما توهم بعضهم فحال
الجمع في الموجب وغيره خلاف حال المثنى والمجموع وكل ما ذكرناه ماخوذ من استقراء كلامهم واما النكرة
المستغرقة نحو ما لقيت رجلا ورجلين او رجالا فلا يستثنى من واحدها ومثناها ومجموعها الا مثلها فقولك
ما لقيت رجلا الا الزيدين اي الا كل واحد منهم ولا يجوز لا يرفع هذا الحجر رجل الا الزيدين معا وتقول ما لقيت
اخوين منصفين الا الزيدين ويجوز الا بني فلان اي الا اثنين منهم ولا يجوز الا زيدا وتقول ما لقيت رجالا

الا الزيدين ولا يجوز الا اخوتك ولا الا زيدا الا على الانقطاع لان المعنى ما لقيت جماعة من الرجال وان كان هناك
قرينة دالة على انه ليس المراد به الاستغراق فان كان هناك عهد فاللام عهدية للتعريف على ما يجي في بابه وان لم يكن
فان كان فيه علامة الوحدة او التثنية نحو اعطيك الا التمرة او التمرتين فلا فرق اذن بين المعرف والمنكر
معنى فكانك قلت ما اعطيك الا تمرة او تمرتين وان لم يكن فيه علامتهما نحو اشتريت التمر ونصب الرجال
فالفرق بين ذي اللام والمجرد ان المجرد لاجل التنوين الذي فيه للتنكير يفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة فمعنى
اشتريت تمرا ورجالا اشيا من التمر وجماعة من الرجال بخلاف المعرف باللام فان المراد به الماهية مجردة عن
البعضية لكن البعضية مستفادة من القرينة كالشرى واللقاء فكانك قلت لقيت هذا الجنس واشتريت
هذا الجنس فهو عام مخصوص بالقرينة فالمجرد وذو اللام اذن بالنظر الى القرينة معنى وبالنظر الى انفسهما
مختلفان فمن ثم جاز وصف المعرف من هذا الجنس بالنكرة نحو قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وكذا مررت
بالرجل مثلك وما يحسن بالرجل خير منك كما مر في باب الوصف فعلى هذا كل اللام لا معنى للتعريف فيها الا التي
للعهد الخارجي قوله ومنها المضمرات قد تقدم ذكرها ويعني بالمبهمات اسما الاشارة والموصولات وقد تقدم
ذكرهما وانما سميت مبهمات وان كانت معارف لان اسم الاشارة بلا اشارة حسية الى المشار اليه مبهم عند المخاطب
لان بحضرة المتكلم اشياء يحتمل ان يكون مشارا اليها وكذا الموصولات من دون الصلات مبهمة عند المخاطب ولم يقولوا
للمضمر الغائب مبهم لان له يعود اليه متقدم فلا يكون مبهما عند المخاطب عند النطق به وكذا ذو اللام العهدية
قوله وما عرف باللام هذا مذهب سيبويه اعني ان حرف التعريف هي اللام وحدها والهمزة للوصل تحرك
مع انها صلة همزات الوصل بالكسر لكثرة استعمال لام التعريف والدليل على ان اللام هي المعرف فقط تخطي العامل
الضعيف اياها نحو بالرجل وذلك علامة امتزاجها بالكلمة وصيرورتها كجزء منها ولو كانت على حرفين لم يتخطها
العامل الضعيف واما نحو ان لا تفعل فانما تخطي لانه ... لانه جزم الشرط والجزاء معا على
المذهب الصحيح واما نحو بلا وفيما رحمة فان الفاصل بين العامل والمعمول لم يفد معنى في قبله ولا معنى بعده
فالفصل به كلا فصل وللامتزاج التام بين اللام وما دخلته كان الرجل مع ابن الرجل ... جاز توالي اربع متحركات
ولم ... وهذا انما يكون اذا كان وصلها معرفة ووضعت بها ساكنة ليستحكم الامتزاج وايضا دليل التنكير الذي
هو ضد التعريف على حرف وهو التنوين فالاولى ان يكون التعريف مثله وقال الخليل ال بكمالها آلة التعريف
نحو هل وقد استدل لا بفتح الهمزة وقد سبق العذر عنه وبانه يوقف عليها في التذكر نحو قولك الي اذا
تذكرت ما فيه اللام كالكتاب وغيره وبفصلها عن الكلمة والوقف عليها عند الاضطرار كالوقف على قد
في نحو قوله ازف الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد وذلك قوله يا خليلي اربعا واستخبرا ال
منزل الدارس من اهل الحلال وانما صرح عنده همزة القطع في ... بكثرة الاستعمال وذكر المبرد
ان حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها وانما ضم اللام اليها لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام
وانه ... من طي ابدل اللام ميما ... كما روى النمر بن تولب عنه صلى الله عليه وسلم ليس من امبر امصيام
في امسفر ولام العهد اللام التي عهد المخاطب مدلول مصحوبها قبل ذكرها اي عهده وادركه قال
عهدت فلانا اي ادركته وعهده اما بجري ذكره متقدما كما في قوله تعالى وارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون
الرسول او بعلم المخاطب به الذكر بلا جري ذكره نحو قولك خرج الامير والقاضي اذا لم يكن في البلد الا قاض

واما مشهور اوامير واحد وقد تزاد اللام في العلم كقوله اما ودماء لا تزال تخالها على قنة العزى
وبالنسر عندما كما في وفي الحال نحو الجماء الغفير وفي التمييز نحو الاحد عشر الدرهم على قبح في باب العدد
وقد تزاد وتلزم كما في الذي ومتصرفاته وتكون اللام عند الكوفيين عوضا من الضمير نحو زيد حسن
الوجه اي وجهه وعند البصريين لا يعوض اللام من الضمير في كل موضع شرط فيه الضمير كالصلة والصفة
التي هي جملة والخبر او الوصف المشتق وتجوز في غيره كقوله لنا الحاف الصيف والبرد برده وقال الكوفيون
قد تكون اللام للتعظيم كما في الله وفي الاعلام واللام في وصف اسما الاشارة ووصف المنادى نحو هذا الرجل
ويا ايها الرجل لتعريف الحاضر بالاشارة وهي في غير هذين الموضعين لتعريف الغايب نحو ضرب الرجل وتعرض
للام العهدية الغلبة كالصعق والدبران كما مر في الاعلام قوله والنداء نحو يا رجل ومن لم يستثن من
النحويين في المعارف فلانه فرع المضمرات لان تعريفه لوقوعه موقع كاف الخطاب كما مر في باب النداء قوله
والمضاف الى احدها معنى احترز عن الاضافة اللفظية وانما يتعرف بالاضافة المعنوية ما ليس من الاسماء
المتوغلة في الابهام كغير ومثل قوله العلم ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد اقول
قوله غير متناول غيره يخرج ساير المعارف لان المبهمات والمضمرات وذا اللام وضعها الواضع لتطلق على اي
معين يراد بخلاف العلم فان واضعه لم يضعه الا لمسمى معين ولا نظر له الى تناوله معينا اخر كما كان في
ساير المعارف قوله بوضع واحد متعلق بمتناول اي لا يتناول غير ذلك المعين بالوضع الواحد بل ان تناول كما
في الاعلام المشتركة فانه يتناوله بوضع اخر اي بتسمية اخرى لا بالتسمية الاولى كما اذا سمي شخص بزيد ثم سمي
شخصا اخر فانه وان كان تناولا بالوضع لمعينين لكن تناوله لمعين الثاني بوضع اخر غير الوضع الاول بخلاف
ساير المعارف كما تبين فانما ذكر قوله بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة عن حد العلم ولا يخرج علم الجنس
نحو اسامة عن هذا الحد على ما ذكر المصنف وذلك انه قال اعلام الاجناس وضعت اعلاما للحقايق الذهنية
المتعقلة كما اشير باللام في نحو اشتر اللحم الى الحقيقة الذهنية فكل واحد من هذه الاعلام وضع لحقيقة في
الذهن متحدة فهو اذن غير متناول غيره وضعا واذا اطلق على فرد من الافراد الخارجية نحو هذا اسامة
مقبلا فليس ذلك بالوضع بل لمطابقة الحقيقة الذهنية لكل فرد خارجي مطابقة كل كلي عقلي لجزئياته الخارجية
نحو قولهم الانسان حيوان ناطق فاسد مثلا موضوع حقيقة لكل فرد من افراد الجنس خارجا على وجه الشركة
واسامة موضوع للحقيقة الذهنية حقيقة فاطلاقه على الخارجي ليس بطريق الحقيقة ولم يصرح المصنف بكونه
مجازا ولا بد من كونه مجازا على مذهبه في الفرد الخارجي اذ ليس موضوعا له قال ان الحقيقة الذهنية والفرد
الخارجي لمطابقتها له كالمتواطئ قال الاندلسي فلا تقول في اسد معين في الخارج اسامة كما تقول الاسد
لان المطابقة للحقيقة الذهنية في الخارج ليس لاشياء من هذا الجنس مطلقا لا واحدا مخصوصا بالاوصاف
المعرفة وكذا تنبيه عند الانيه اسامة على الجنس المستغرق خارجا لان الحقيقة الذهنية ليس فيها معنى الاستغراق
كما ليس فيها التعيين فلا يقال ان اسامة كذا الا الاسد الغلاني والحامل للنحاة على هذا التكلف في الفرق بين
الجنس وعلم الجنس انهم راوا نحو اسامة وثعالة وابا الحصين وام عامر واويسا لها احكام الاعلام لفظا من منع
صرف اسامة وترك ادخال اللام على نحو اويس واضافة اب وام وانتصاب الحال عنها كما في الكنى في اعلام
الاناسي فحكموا بها على الاحوال وتوصف بالمعارف ومع هذا كله تطلق على المنكر بخلاف نحو اسد وذيب وضبع

فانه ليس جاريا مجرى الاعلام في الاحكام المذكورة قالوا فلما رأينا انه علم لفظي كجمع في التثنية ونحوها او جمعه
لفظية نحو كوكبي فلا بأس ان يكون لها تعريف لفظي اما باللام كما ذكرنا قبل واما بالعلمية كما في اسامة وثعالة ثم نقول
هذه الاعلام اللفظية وضعوها لغير الاناسي من الطيور والوحوش واحناش الارض والمعاني فوضعوا لبعضها
اسما وكنية نحو اسامة وابو الحارث في الاسد ولبعضها اسما بلا كنية كقثم للضبعان ولبعضها بلا اسم كابي براقش
ثم بعضها مالا اسم جنس له نحو ابن مقرض وحمار قبان وفي اكثر امثال هذه الاعلام لمحوا بناء للمسمى به كحضاجر
لعظم بطنها وابن دابة لوقوعه على دابة البعير ونحو ذلك وقالوا في المعاني للمنية شعوب وام قشعم وللمبرة
برة وللكلية زوبر وللغدر كيسان وقالوا في الاوقات غدوة وبكرة قالوا ومنه سبحان علم للتسبيح و
لا دليل على علميته لانه اكثر ما يستعمل مضافا فلا يكون علما واذا قطع فقد جاء منونا في الشعر كقوله
سبحانه ثم سبحانا نعوذ به وقبلنا سبح الجودي والجمد وقد جاء باللام كقوله سبحانك اللهم ذا السبحان
قالوا ودليل علميته قوله سبحان من علقمة الفاخر ويجوز ان يكون حذف المضاف اليه وهو مراد للعلم به
وابقي المضاف على حاله مراعاة لاغلب احواله اعني التجرد عن التنوين كقوله خالط من سلمى خياشيم وفا واما
اولى لك فهو علم للوعيد فاولى مبتدأ ولك خبره والدليل على انه ليس افعل التفضيل وانه علم ما حكى ابو زيد
من قولهم اولاة الان وهاه الان اذا اوعدوا فدخول تاء التانيث دال على انه ليس افعل التفضيل بل هو مثل
ارملة وانثاة واولاة ايضا علم فمن ثم لم ينصرف وهو من ولية الشر اي قربه وليس اولى اسم فعل ايضا
بدليل اولاة في تانيثه بالرفع والان خبر اولاة اي الشر القريب الان واما هاه الان فالظرف متعلق
باسم الفعل كذا قال ابو علي واعلم ان العلمية وان كانت لفظية الا انها لما منعت الاسم تنوين التنكير صار لفظ
اسامة وثعالة كالاسد والثعلب اذا كان اللام فيهما تعريفا لفظيا فكما ان مثل ذلك من المعرف باللام يحمل
على الاستغراق الاسم المعرف المخصص فكذا مثل هذا العلم يقال اسامة خير من ثعالة اي كل واحد من افراد
هذا الجنس خير من كل واحد من افراد هذا الجنس من حيث الجنسية المحضة قال ولانت اجرأ من اسامة
اذ دعيت نزال ولج في الذعر ويصح الاستثناء منه كما صح في قوله ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا
فتقول اسامة تفترس الانسان الا الاجنبي منها والعرف المخصص نحو لقيت اسامة فحال هذه الاعلام كلها
كحال ذي اللام المفيدة للتعريف اللفظي اذا كان ذو اللام مفردا مجردا عن علامة الوصف نحو الفرس والنجم والليث
وقد عرفت حكم ومتاجر النحاة في اصطلاحهم من غير ان يقع ذلك في كلام العرب الامثلة التي يوزن بها
اذا عبر بها عن موزوناتها مجرى الاعلام قالوا فعلان الذي مؤنثه فعلى لا ينصرف فوصفوه بالمعرفة
ونصبوا عنها الحال كقولهم لا ينصرف افعل صفة ومنعوا الصرف منها على جائز العلمية فيه سببا اخر
كتاء التانيث نحو فاعلة او وزن الفعل المعتبر كافعل او الالف والنون المزيدتين كفعلان او الالف
الزايدة المقصورة واذا نكرت هذه كلها بدخول كل او رب او من الاستغراقية او غيرها من علامات
انصرفت نحو قولك كل فعلان نحاله كذا وان كان على وزن اقصى الجموع او مع الف التانيث لم ينصرف معرفة
ونكرة فان صلحت الالف للتانيث ولغيره نحو قولك كل فعلى قلبت الفه في التثنية ياء فيمن نحو ارطى وكل
فانه يجوز فيه الاعتباران ان جعلت الفه للتانيث لم تصرف وان جعلته لغيره صرفته لتنكيره بدخول كل فهذه
الاوزان يقصد بها استغراق الجنس لانه يعني قولك فعلان الذي مؤنثه فعلى غير منصرف كل واحد من

المراد هذه الجنس حتى يستغرقه كما ان معنى قولك تمرة خير من جرادة ورجل خير من امرأة ذلك ولما كان بعض
من الاعلام دون انه بل لم يصرف نحو وجراده لا اسم انا وبعضه منقولا كالاعلام نحو نقل لوال الى مدلول
آخر فان افعل مثلا وضع لغة للزيادة في الفعل على آخر فخرج الفعل كالاكبر والكبر ثم عبر به عن كل لفظ اوله همزة
مزيدة وثانيه فاء ساكنة بعدها عين مفتوحة بعدها لام وبعضه مرتجلا كالاعلام كقولك فعللة الذي هو
مصدر الرباعي حكمها كذا فان فعللة لا معنى لها لغة وفي هذا الوجه المجوز لالحاقها بالاعلام انهم ما
اذا عبرت بها عن موزوناتها لم يقع على فرد شائع منها كما يقع النكرات فتبعدت من النكرات لفظا
ومعنى فان قلت فلم جعلوا هذه الحكايات من قسم الاعلام دون الاوزان التي تكنى بها عن موزوناتها
مع اعتبار معنى الموزونات كما تقول مررت برجل فاعل اي عاقل او جاهل على حسب القرينة القائمة على المعنى المراد
قلت لانها لما كانت دالة على لفظ معين لها معنى معين والمراد من لفظ الحكاية ذلك المعنى توسط [illegible]
بذلك اللفظ الذي هو صريح فيه صارت تكون انها دالة على المعنى الجنسي فكان لفظ الحكاية منقولا من جنس الى
جنس آخر او مرتجل الجنس فلم يصلح الجعل علما بخلاف الاول فان المراد منه موزونه فقط وعني [illegible]
معنى الجنس ومن ثم قال الخليل لما سأله سيبويه عن قولهم كل افعل اذا كان صفة لا ينصرف وكل افعل
وقد قلت لا ينصرف فقال افعل ههنا ليس بوصف وانما زعمت انه كان على هذا المثال وكان وصفا لم يصرف
وكان افعل في هذا الكلام ليس بوصف ليس بعلم ايضا لدخول لفظ كل المختص بالنكرات عليه فمعنى افعل ههنا
وزن الفعل فقط بلا وصف ولا علمية وان كان موزون هذه الاوزان معها كما تقول وزن اصبع افعل فالاولى
ولما كن انه لا يجري مجرى الاعلام فيصرف افعل اذا كان الاول اعني الذي عبر به عن لفظ موزونه انما اجري مجرى الاعلام
لكونه كالعلم منقولا الى مدلول آخر اعني الموزون او مرتجلا له وافعل في قولك وزن اصبع افعل ليس عبارة عن
الموزون بل عن الوزن اي وزن اصبع هذا الوزن لا هذا الموزون فعلى هذا كان القياس ان تقول وزن طلحة
فعلة بالتنوين في الوزن اذ ليس فيه العلمية الا انه صرف منه التنوين لمقابل موزونه في التجرد من التنوين ولم يكن
لمنع الصرف والزمخشري جعل هذا القسم ايضا علما وهو الحق فنقول وزن اصبع افعل بحذف التنوين
قال المصنف انما ذهب اليه اجراء لها مجرى اسامة اذا اطلقتها على واحد لا آحاد فانك تجريه مجرى الاعلام
كما كان في الجنس علما نحو قولك اسامة خير من ثعالة فكذا يجري مجرى الوزن ههنا مجرى الجنس اعني الذي
مع الموزون فمعنى الوزن اذ معنى وزن اصبع افعل وزن اصبع هذا الوزن المعين فليس في
الحاكم كاسامة في حالتيه اعني جنسا وكونه فردا من افراده فانه في الحالتين معنى وايضا ليس تعريف اسامة [illegible]
لكونه علما للماهية حصلت كما ادعى وليس اسامة لواحد من الجنس مجازا عنها محمولا عليها في العلمية كما
بل التعريف لفظي سواء كان جنسا او فردا شائعا وليس قياسا فيقاس عليه والاولى ان يقال انما ذهب اليه
لكونه منقولا او معنى الى معنى آخر هو الوزن او مرتجلا له كما كان [illegible] او منقولا من معنى الى معنى آخر هو
الموزون او مرتجلا له ومع اجرائهم لمثل هذا مجرى الاعلام ينون نحو مفاعلة في نحو قولك ضارب يضارب
مضاربة على وزن فاعل يفاعل مفاعلة وهو تنوين المقابلة عنده لا تنوين الصرف والقسم الذي هو كناية
عن موزونه باعتبار معناه حكمه عند سيبويه في الصرف وتركه حكم الموزون قال ابو الطيب كان فعلة لم تملأ
مواكبنا ديار بكر ولم تخلع ولم تهب لمنع الصرف لان موزونه خولة وتقول مررت برجل افعل اي احمق

وقال المازني ليس في لفظ العلمية ولا في افعل معنى الوصف فهو لا ينصرف لفظ الكناية لا الى الموزون او الكناية عن
شيء نحو فعلى ومفاعل لا شيء الا على سبب منع الصرف وتصرف نحو مررت برجل افعل اي احمق وفعلة اي حمزة
ومذهب سيبويه هو الحق اذ معناه معنى الموزون والكناية عن العلم علم بدليل عدم ادخالهم اللام على فلان
وفلانة ومنع صرف فلانة كما مر واما ان اردت بالاوزان اوزان الفعل فحكمها حكم موزوناتها حركة
وسكونا وتجردا عن التنوين كان الموزون معها اولا نحو قولك افعل امر واستفعل حكمه كذا وضارب يضارب على
وزن فاعل يفاعل اشعارا بكونه من ابواب الفعل الذي لا حظ له في الصرف ولا في تركه او من ابوابه وزن الفعل
لكنه مع ذلك علم لوصفه بالمعرفة كقولك افعل الذي همزته مضمومة امر مخاطب فجملة الكلام ان الاوزان اما ان يراد
بها الموزونات اولا الاول ان كان وزن فعل فحكمه في جميع الاشياء حكم موزونه مع كونه علما وان كان وزن الاسم
فان كان كناية عن موزونه ومعناه معناه فليس بعلم الا اذا كان كناية عن العلم نحو قوله كان فعلة لم تملأ مواكبنا
البيت وفي جريه مجرى موزونه في الصرف وعدمه خلاف بين سيبويه والمازني وان لم يكن معناه معنى الموزون
بل المراد مجرد لفظ الموزون فالكل اعلام لا ينصرف ان انضم الى العلمية سبب آخر وان لم يكن فحكمه حكم النكرات
في الصرف وتركه فان لم يرد بها الموزونات بل قصد مجرد الاوزان فهي اعلام وفاقا قال جار الله العلامة وقال ابن الحاجب
من الصناعة وكذا في بعض نسخ المفصل ما معناه ان الاعداد اذا قصد بها مطلق العدد لا المعدود كانت
اعلاما فلا تنصرف ان انضم الى العلمية سبب آخر كقولك ستة ضعف ثلاثة وثمانية ضعف اربعة قال
الظاهر ان جار الله اثبته ثم اسقط لضعفه قال ووجه اثباته ان ستة مبتدأ فلولا انه معرفة لكثر [illegible]
من غير تخصيص قال ونعم ما قال ووجه ضعفه انه يؤدي الى ان تكون اسماء الاجناس كلها اعلاما اذا من نكرة
لا ويصح استعمالها كذلك نحو رجل خير من امرأة لما فيه من معنى العموم اي كل رجل وذلك جائز في كل نكرة فاتت
قوله على ان الحكم غير مختص في جنسها حتى جاز ذلك في غير المبتدأ كقوله علمت نفس ما احضرت واعلم انه اذا
بكلمة ذلك اللفظ دون معناه كقولك اين كلمة استفهام وضرب فعل ماض فهي علم وذلك لان مثل هذا موضوع لشيء بعينه
غير متناول غيره وهو منقول لانه نقل من مدلول هو المعنى الى مدلول آخر هو اللفظ وقد يكون بعض الاعلام
اتفاقيا اي يصير علما لا بوضع واضع معين بل لاجل الغلبة وكثرة الاستعمال في فرد من افراد جنسه ثم اعلم
ان اسم الجنس انما يطلق على بعض افراده المعين باداة التعريف وهما اللام والاضافة فالعلم الغالب اما
ذو اللام فالمضاف فنحو ابن عباس غلب بالاضافة على عبد الله من بين اخوته وكذا ابن عمر وغير ذلك وذو اللام
كالنجم والصعق واللام لتعريف العهد وقد تقدم ان العهد قد يكون بجري ذكر المعهود قبل وقد يكون بعلم المخاطب
به قبل الذكر لشهرته فاللام التي في الاعلام الغالبة من القسم الثاني كان معنى النجم قبل العلمية الذي هو المشهود المعلوم
للسامعين لكونه اليق بهذا الاسم من امثاله وكذا لكون هذا الاسم اليق من امثاله وكذا البيت في بيت الله لا غير
كان المعهود [illegible] ههنا وكذا المضاف نحو ابن العباس لان التعريف الحاصل بالاضافة كالتعريف الحاصل باللام العهدية
الثابت رابعه الى الاعلام المخاطب منه وقد تقدم ذكره سواء فلا يقال لغلام زيد الا لمن يعلمه بهذا الاسم لكونه اعظمهم
او اخصهم به وبالجملة لاشتهاره بالغلامية حتى كانه ليس غلاما لغيره بالنسبة اليه فالحاصل ان المضاف وذا اللام الغالبين
في العلمية تحقيقهما انتهى فيما غلبا فيه من سائر الافراد التي شاعا فيها قبل العلمية فاذا صارا علمين اتفاقا فالزم الاضافة
فيما كان مضافا فلا يجوز تجريده عن المضاف اليه واما ذو اللام فلا يكثر فيه ايضا نزع اللام وقد يكون تجريده كما قيل في

المياه بالعجم وذلك قليل فان يسمى بكون اثنان علما لليوم المعين الا انه يقال هذا يوم اثنين مباركا فيه وورد ه
المبرد وقال هو حال من النكرة قال ولا يكون علما لانه اللام لكونه علما بالغلبة وقد ذكرنا الصوالب بتقاسيمها في باب النداء
فليرجع اليه وقد ينكر العلم تحقيقا نحو رب زيد لقيته وقولك لكل فرعون موسى لان رب وكل من خواص النكرات
اذا كانت مفردة او تقديرا وذلك اذ تؤول بواحد من الجماعة المسماة به وذلك قليل فيجوز دخول اللام في
هذا المتأول كقوله رأيت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا باعباء الخلافة كاهله وللاضافة كقوله علا زيدنا
يوم النقا رأس زيدكم بابيض ماضي الشفرتين يمان وهي اكثر من اللام وقد يضاف العلم مع بقاء تعريفه
كما مر في باب الاضافة نحو زيد الخيل وانمار الشاء ومضر الحمراء اذا لم يكن اشتراك في العلم واذا ثني العلم او جمع
فلا بد من زوال التعريف العلمي لان هذا التعريف انما كان بسبب وضع اللفظ على معين والعلم المثنى والمجموع
ليس موضوعا لانهما معدودة نحو ابانين وعمايتين كما يجيء فاذا زال التعريف العلمي وقد قلنا ان تنكير الاعلام قليل
وجب على قول المصنف جبر ذلك التعريف الذاهب باخص ادوات التعريف وهي اللام فلا يكون مثنى العلم ومجموعه الا معرفين
باللام العهدية كما قلنا في جمع القاضي اذا لم يكن في البلد غيره او كان ثم بحيث يرجع مطلق اللفظ اليه وابن يعيش
لا يوجب جبر التعريف الفائت في المثنى والمجموع بل يجيز تنكيرهما ووصفهما بالنكرة والاستقراء يقوي ما ذهب اليه
المصنف مع القياس ولجري مجرى العلم الحقيقي العلم اللفظي فقيل في تثنية اسامة وجمعه الاسامتان والاسامات
فان قيل على ما قررت تنكير العلم من لوازم تثنيته وجمعه وتنكيره قليل مخالف للقياس فوجب قلتهما ايضا وليس كذلك
بل العلم واقع في كلامهم كثيرا فلو لم يثنوه ولم يجمعوه لادى الى ما كرهوه من مثل جاءني زيد وزيد وزيد ولما علموا
انهم اذا ثنوه وجمعوه ادى الى تنكيره الذي هو قليل مخالف للقياس قصدوا الى تثنيته وجمعه على وجه يراعى فيه ما امتنع
به ذلك المحذور والتعريف الزائل بالزام اللام لزوم التعريف العلمي له فكان فيه توفية للامرين جميعا الخلاص من تكرير
الشيء وحفظ العلم عن التنكير بتعريف آخر وان كان التعريفان متغايرين لكن غاية المجهول وقد جاء بعض المثنى و
المجموع غير مجبور باللام وذلك في اشياء مثنى كما في الاسماء لازم تصاحبهما كابانين لجبلين متقابلين بين الاحلاء
ابان الزبان لكثرة الماء فيه وللآخر ابان العطشان لقلته فيه وكذا عمايتان جبلان لهذيل متقاربان اسم كل واحد منهما
عماية وكذا عاديتان والمانع تجريد هذه الاسماء من اللام لان اصل الجبلين لم ينفرد من الآخر جاز ان يكونا كالشيء الواحد
المسمى المثنى كما تسمى مثلا شخصا بزيدان بخلاف شخصين مسمى كل واحد بزيد فان الاغلب فيهما لما كان الانفكاك لم يكونا
كشخص مسمى بالمثنى حتى يقال لهما زيدان وعرفات كابانين وعمايتين كان كل موضع منها كالمسمى عرفة فقيل عرفات
للمجموع واما اذرعات لبلد بالشام فليس من هذا اذ لا يقال لبعض منه اذرعة بل هو كما جد موضوع لشخص معين
واعلم انه يكنى بفلان وفلانة عن اعلام الاناسي خاصة فيجريان مجرى المكني عنه اي يكونان كالعلم فلا تدخلهما اللام ويمنع صرف
فلانة كما يجري افعل بعينه مجرى المكني عنه في الامتناع من الصرف على ما مر ولا يجوز تنكير فلان كبقية الاعلام
فلا يقال جاءني فلان وفلان آخر اذ هو موضوع للكناية عن العلم واذا كني عن الكنى قيل ابو فلان وام فلان واذا كني
بفلان وفلانة عن اعلام البهائم اسماء كانت او كنى ادخل عليهما اللام التعريف فيقال الفلان والفلانة وابو الفلان
لقصد الفرق وكان كناية اعلام البهائم اولى باللام من كناية اعلام الاناسي لان الاناسي لانس الانسان بجنسه اكثر فهو عنده
اشهر من اعلام البهائم فكان نوع تنكير قال ابن السراج وتبعه المصنف ان لفظ فلان لم يأت الا محكيا كقوله تعالى يا ليتني
لم اتخذ فلانا خليلا وهو منقوض بما روي الاصمعي عن عمرو العيسي سكنوا شبيثا والاحص واصبح نزلت منازلهم

من ربان واذا ... [illegible] ... رضعوا معا ورفعوا فلان وقول بعض ... [illegible]
المال حتى ملكه وبالمين حتى الكاذ اذانه وحتى ملت الفرض عند ذوي الغنى ورد فلان حاجتي وفلان وكني
بهن وهنة مفتوحة العين وهنت ساكنها عن اسم الجنس غير العلم فلا انظر هنه وهنت ويدخل جميعها اللام واذا
سكنت النون فتاء التانيث مبدلة عن اللام كما في اخت وبنت فسكنا العين ليؤذن بان التاء لمجرد التانيث لا تاء
التانيث فتح ما قبلها قيل وقد كني بهن عن العلم كما في قول ابن هرمة يخاطب حسن بن زيد الله اعطاك فضلا من عطيته
على هن وهن فيما مضى وهن صنى عبد الله وحسنا وابراهيم بن حسن وكانوا وعدوه شيئا فاخلفوه و
الظاهر انه كني عن الجنس اي على لمم ولمم ولمم حرسوا عن ذلك ومنه يا هناه للمنادي بمعنى الصريح باسمه وتقول في
المذكر يا هن ويا هنان ويا هنون وفي التانيث يا هنت ويا هنتان ويا هنات وتلحق هن ما يلحق اواخر المندوب
وان لم يكن مندوبا فتقول يا هناه بضم الهاء في الاكثر وقد يكسر كما ذكرنا في المندوب وهذه الهاء يزاد في السعة
وصلا ووقفا مع انها في الاصل هاء السكت كما قال يا مرحباه بحمار ناجية وقال يا رب يا رباه اياك اسأل في حال الضرورة
هذا قول الكوفيين وبعض البصريين ولما رأى اكثر البصريين ثبوت الهاء وصلا في السعة اعني في هناه بحركة
قالوا ظنوا انها لام الكلمة التي هي واو في نحو هنوات كما ابدلت هاء في هنيهة وقال بعضهم عن الهمزة المبدلة
من الواو ابدلت الهاء كساء كما ابدلت في اياك فقالوا هياك ومجيء الكسر في الهاء يقوي مذهب الكوفيين وايضا اختصاص
زيادة الالف والهاء بحال النداء وايضا لحاق الالف والهاء في جميع تصاريفها حكى الاخفش نحو يا هناه ويا
هناناه او هنانيه كما مر في المندوب ويا هنوناه ويا هنتاه ويا هنتاناه او يا هنتانيه او يا هناتاه وتكني بهنت
عن جامعت ونحوه من الافعال المستقبحة والقياس هنوت لان لامه واو بدليل هنوات واعلم ان العلم منقول او
مرتجل والمنقول اغلب وهو اما عن اسم العين كثور واسد او معنى كفضل وقد يكون صفة كحاتم وصفا كبدة واما عن
فعل اما ماض كشمر وكعسب واما مضارع كتغلب ويشكر واما امر كاصمت لبرية معينة وقيل هو علم الجنس
لكل مكان قفر كاسامة تقول تفيته بوحش اصمت وببلدة اصمت والوحش للمكان الخالي وكسر ميم اصمت والمسموع
الا من الضم لان الاعلام كثيرا ما تغير لفظها عند النقل تنبيها لنقل معانيها كما قيل في شمس بن مالك شمس بضم الشين
والمرتجل لا اصل له في الاجناس من قولهم ارتجل الخطبة اذا اخترعها من غير روية وهو من ارتجل الشيء
اي فعله على رجله كانه لفكرته يمنعه ان يعمل وهو قائم على رجله فلم يتان فيه ولم يفعل مثل ما يفعل على حال
تلك قائما فالمرتجل نحو حنتف وقعس وقال بعضهم هما منقولان لان الحنتف الجراد والقعس البلادة
وما كان مشتقا من شيء لكن غيره للعلمية بزيادة حرف كغطفان من غطف العيش اي سعة او نقصان كعمر
تضييق بنيته كان اولا فهو مرتجل ايضا اذ ليس منقولا من مسمى الى آخر وان كان مشتقا واما اذا غير وهو
ثابت في الجنس او بفك الادغام كما في محبب اسم رجل والقياس محب وليس من تركيب محبب كمهدد وقلدد
لان هذا التركيب غير مستعمل واما بفتح المكسور كموظب لارض وموهب لرجل والقياس كسر العين
كموعد وموضع وليبا على فوعل من مطب ووجب لانهام الاستعمال في كلامهم والمرتجل المشتق كمعد يكرب عند
من قال اصله معدي كمضي وهي حي لا معدي واما تصحيح ما يعل ككوزة لرجل ومريم لشيئا فمنقول وقيل
من مكوزة ومريم لعدم استعمالها واما مدين فيجوز ان يكون من مدن بمعنى اقام واما يدل على انه بصحيح كحيوة لرجل
والقياس حية لان عند سيبويه عينها ولامها ياء وواو واحيوا فقلبت العين اليهم اللام كقولهم اكاو وحواء

... نصيبه ... الاعجام ... العبد ...
سفلها والتخفيف اما مع النقل او بدونه في حال العلمية كما في شمس وعطان والاعلام على ثلاثة اضرب اما اسم وهو الذي
لا يقصد به مدح ولا ذم كزيد وعمرو او لقب وهو ما يقصد به احدهما كبطة وقفة وعائد الكلب في الذم و
كالمصطفى والمرتضى ومظفر الدين وفخر الدين في المدح ولفظ اللقب في القديم كان في الذم اشهر منه في المدح
والنبز في الذم خاصة واما كنية وهي الاب او الام او الابن او البنت مضافات نحو ام كلثوم وابو عمرو وابن آوى
وبنت وردان والكنية من كنيت اي سترت ومعنى كنيت كالكناية سواء لانه يعرض بها عن الاسم والكنية عند العرب
يقصد بها التعظيم والفرق بينها وبين اللقب معنى ان اللقب يمدح الملقب به او يذم بمعنى ذلك اللفظ بخلاف
الكنية فان المكنى لا يعظم بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس تأنف من ان تخاطب باسمها وقد يكنى
الشخص باولاده الذين له كابي الحسن لامير المؤمنين صلوات الله عليه وقد يكنى في الصغر تفاؤلا لان يعيش حتى يصير له
ولد اسمه ذلك واذا اريد الجمع بين اللقب والاسم يؤتى بالاسم اولا ثم باللقب ليكون اللقب اشهر لان فيه العلمية مع شيء من
معنى النعت فلو اتي به اولا لاغنى عن الاسم فلم يجتمعا ثم ان تبع اللقب الاسم عطف بيان لكونه اشهر او ينقطع عنه
رفعا او نصبا على المدح او الذم لكونه متضمنا لاحدهما ويجوز الاتباع والقطع المذكوران سواء كانا مفردين
او مضافين او احدهما مفردا دون الآخر وان كانا مفردين جاز اضافة الاسم الى اللقب كما تقدم في باب الاضافة
فظاهر كلام البصريين وجوب الاضافة عند افرادهما وقد اجاز الزجاج والفراء الاتباع ايضا وهو الاولى و
روى الفراء قيس قفة ويحيى عينان بالاتباع لرجل ضخم العينين وابن قيس الرقيات بتنوين قيس واجراء
الرقيات عليه ولا شك ان اضافة قيس الى الرقيات اعلى ان الرقيات لقب لقيس ولا اضافة سعيد كرز او على ان اضافة
لادنى ملابسة لنكاحه نسوة اسم كل واحدة منهن رقية وقيل لانه كان يشبب بثلاث كذلك قال قل لابن قيس
الرقيات ما احسن العرف في المصيبات وقال المتلمس في الاحياء ومن طلب الاوتار ما حز انفه قصير ورام الموت
بالسيف بيهس نعامة لما صرع القوم رهطه تبين في اثوابه كيف يلبس وقد ينقل العلم عن المركب كما سبق في
باب المركب شرحه ثم نقول ـــــ اذا اردت التسمية بشيء من الالفاظ فان كان ذلك اللفظ مثنى او مجموعا
على حده كضاربان او ضاربون او جاريا مجراهما كاثنان وعشرون اعربته اعرابه قبل التسمية والاكثر ويجوز
ان تجعل النون في كليهما معتقب الاعراب بشرط الا يتجاوز حروف الكلمة سبعة لان زيادته على ذلك خروج عن
غاية المزيد فلا تجعل النون في نحو مستعتبان ومستعتبون معتقب الاعراب فاذا اعربت النون الزم
المثنى الالف دون الياء لانها اخف منها ولانه ليس في المفردات ما آخره ياء ونون زائدتان وقبل الياء فتحة
قال [illegible] بالسبعان والزم الجمع الياء دون الواو لكونها اخف منها وقد جاء البحرين في المثنى على
القياس مثال هذه البحرين بضم النون ودخلت البحرين قال الازهري ومنهم من يقول البحران على القياس
لكن النسب الى البحران الذي هو القياس اكثر فيجاء في اكثر منه بحراني وجاء في الجمع الواو وقليلا مع الياء قالوا
قنسرين وقنسرون ونصيبين ونصيبون ويبرين ويبرون لان مثل زيتون في كلامهم اكثر
وقال الزجاج نقلا عن المبرد يجوز الواو قبل نون الجمع اذا كان معتقب الاعراب قياسا قال ولا اعلم احدا سبقنا
الى هذا قال ابو علي لا شاهد له وهو بعيد عن القياس وقال في قوله وفيها الماطرون اذا اكل النمل الذي جمعا
بكسر النون انه اسم اعجمي وهو في شرح كتاب سيبويه بالميم والطاء المفتوحة وفي الصحاح الناطرون بالنون

والطاء المكسورة وقد روي في الشعر ... النون المفتوحة ... اعجمي ...
لان الاسم الاعجمي ولا الكسر في موضع الجر وان قلنا عربيه فليس النون معتقب الاعراب فقياسه ان تجعل الواو
مكان الياء فتقيه الاشكال وطولون وجيرون اعجميان واذا سميت بالمجموع بالالف والتاء فمذهب البصريين
اعرابه كما كان قبل التسمية مع التنوين لانه تنوين المقابلة لا تنوين التمكن وعند المبرد يعرب على الاول
ولا يدخله التنوين فيروى تنورتها من اذرعات بالكسر وبعض النحويين يعربه اعراب ما لا ينصرف ويفتحه
في حالة الجر فيروى من اذرعات بالفتح ومذهب البصريين اشهر لقوله تعالى من عرفات وقد مضى هذا شرحا
في اول الكتاب واذا نقلت الكلمة المبنية وجعلتها اسم ذلك اللفظ سواء كانت في الاصل اسما او فعلا او حرفا
فلا كلام في الحكاية كقولك من الاستفهامية حالها كذا وضرب فعل ماض وليت حرف التمني وقد يجيء معربا نحو قولك
ليت ينصب ويرفع قال ليت شعري واين مني ليت ان ليتا وان لوا عناء فان اولته باللفظ فهو منصرف مطلقا
وان اولته بالكلمة فان كان ثلاثيا ساكن الاوسط فهو كهند في الصرف وترك الصرف وان كان اكثر من ثلاثة فهو غير
المنصرف قطعا وان كانت الكلمة ثنائية وقصدت الاعراب ضعفت الثاني سواء كان حرفا صحيحا نحو من وكم او حرف
علة نحو لا وما اذا جعلته علما لنفس اللفظ فانك لا تضعف الثاني الصحيح بل تقول جاءني كم ورايت كما ومررت بمن
مخففة واما حرف العلة فتضعفها سواء جعلت الكلمة علما للفظ او لغير اللفظ لاضطرارك اليه على ما نذكر وانما
ضعفت الحرف الصحيح اذا لم ينقل اللفظ الى معنى آخر ولم تضعفه اذا نقلته فقلت اكثرت من الكم ومن الهل لان المنقول
الى معنى آخر لا تغير لفظه ما امكن لئلا يكون ذلك تغييرا في اللفظ والمعنى معا فيقال جاءني كم بالتخفيف كما يقال هذا يد
بجعله من باب ما حذف لامه التي هي حرف العلة فتصغيره على كمي كمية واما ما لم ينقل الى معنى آخر فلا باس بتغيير لفظه
بلا ضرورة فيضعف ثاني حرفيه ليكون على اقل اوزان المعربات وهو الثلاثة فان قصدت اللفظ والثاني حرف علة
نحو لو وفي ولا وهو وهي وزدت عليها حرفا من جنسها فينقلب الالف للساكنين تقول هذا لو وفي ولاء
لانك لو اعربت بلا زيادة شيء لسقطت حرف العلة للتنوين فيبقى المعرب على حرف واحد ولا يجوز وكذا لو اولتها
بالكلمة ومنعتها الصرف يجب ايضا الزيادة لانا لا نامن التنكير فيجيء التنوين عنده ولا حذف حرف من بقاء المعرب
على حرف اذا اردت اعراب اسماء حروف المعجم الكائنة على حرفين با تا ثا فان لم يكن المعرب بها علما
زدت عليها الفا وقلبتها الفا للساكنين فتقول هذه باء وتاء والدليل على تنكيرها وصفها بالنكرات نحو هذه باء حسنة
ودخول اللام عليها كالباء والتاء واما زاي فهو على ثلاثة احرف آخرها الياء كالواو على بدء اولم تعرب وفيه لغة
اخرى زي نحو كي فاذا ركبتها واعربتها قلت رايت زيا نحو كيا ولا يجوز الحكاية في اسماء حروف المعجم مع التركيب
مع عاملها فلا تقول كتبت با حسنة كما جاز حكاية الكلمات المبنية اذا سمي بها لان لها حال استعمال في الكلام
المركب نحو من وما وليت اذا جعلت اعلاما للفظ لانها موضوعة ليستعمل في الكلام المركب مع العامل فجاز
حكاية تلك الحال بخلاف اسماء حروف المعجم فانها لم تقع مع البناء في الكلام المركب الا في فواتح السور والدليل
على ان الذي نحو قولك هذه باء معرب عليه ولم يكن في اصل الوضع قولك في الافراد با تا ثا بلا مد وما وضع على المد
كزيد وعمرو ويكون في حال الافراد ايضا كذلك كزيد عمرو بكر وحكي عن بعض العرب انه يجعل الزيادة المجتلبة
همزة بكل حال نحو لوء وفيء ولاء وسيبويه جعل اباجاد وهوازا وحطيا بما [illegible] عربيات فهي منصرفة
وجعل سعفص وكلمون وقرشيات اعجميات فلا ينصرف للعجمة والعلمية وانما جعل الاول عربية لان ابا جاد

مثل ابي بكر وعباد فيمن يجوز [illegible] وقال [illegible]
ان يكون كلها اعجميات قال السيرافي لا شك ان اصلها اعجمية لانها كان يقع عليها تعليم الخط بالسريانية ومن سبيل
يدخلها التنوين كما في عرفات وان جعلت الكلم المبنية اسما لمسمى آخر غير اللفظ فالواجب فيه الاعراب
ولا يجوز الحكاية وذلك لانك لم تراع اصل معناها الذي كان سبب بنيها اصلا بل اخرجته عنه بالكلية بخلاف
ما اذا جعلتها اسما للكلمة نحو قولك ان تنصب وترفع فانهما ههنا اذا التحقيق تنصب وترفع فلك
نظرا الى اصل معناها وحكمها سمي بها الشخص سواء كانت على حرفين او اكثر حكمها سمي بها اللفظ سواء
الا انك لا تضعف الحرف الثاني الصحيح نحو ان ومن كما ذكرنا واما فم اذا سمي به شخص فقال الخليل تقول فم
لان العرب قد كفتنا امر هذا لما افردوه فقالوا فم فابدلوا الميم مكان الواو ولولا ذلك لقلنا فوه برد المحذوف
كما هو مذهب سيبويه في ذو واذا سمي به فانه تقول هذا ذوًى ورايت ذوًا ومررت بذوًى بناء على ان عينه متحركة
وقال الخليل بل تقول ذوٌّ فقلنا بسكون العين على ما مر من مذهبهما في باب الاضافة والزجاج يجيز ان يقال في
فو اذا سمي به فوهٌ رد الى الاصل ولا يجوز تشديد حرف العلة كما شدد في هو لان رد الى الاصل اولى من اجتلاب
لاجنبي وان سميت مونثا بثنتين كما لو سميتها بزيد على الخلاف الذي مر في باب غير المنصرف وان سميتها
بهي فهي كما لو سميتها بهند جاز الصرف وتركه وان سميت بحرف واحد فاما ان يكون جزء كلمة اولا والثاني
اما ان يكون متحركا كواو العطف ولام الجر وباء الاضافة على قول اولا فان كان متحركا كملته احرفا بتضعيف
مجانس حركته فانه اولى من غيره لمناسبته حركته وانما جعلته ثلاثة لما يلحقه في التصغير والجمع فتقول في
المسمى بها الجر بيّ وايضا لو زدت حرفا واحدا لسقطت بالتنوين فصار المعرب على حرف وتقول في
المسمى بلام الابتداء لاءٌ وان كان ساكنا كلام التعريف عند سيبويه وياء الاضافة على قول بعضهم فحكمه عند سيبويه
والزجاج حكم جزء الكلمة كما يجيء وعند غيرهما تحرك اللام بالكسر ثم تضعف مجانس الكسرة اي الياء فيقال ليّ
وذلك لانك اذا اردنا زيادة حرفين عليه والسكون اذا حرك حرك بالكسر واما الياء فيفتح لثقل الكسر عليه
ولانه يفتح عند الاضطرار في نحو غلاميَ ثم تضعف مجانس الفتح فيقال ياءٌ وان كان الحرف الواحد جزء
كلمة فاما ان يكون متحركا او ساكنا فالمتحرك عند سيبويه يكمل ايضا بتضعيف مجانس حركته كما ذكرنا فيما ليس
بعضا ولا اولى ان يكملها من تلك الكلمة فالمبرد يكمل باعادة جميع ما حذف فتقول رجل في المسمى بها من رجل
وقال غيره لا يتجاوز قدر الضرورة فان كان ذلك المتحرك فاء كملها بالعين نحو رج في المسمى براء رجل وان كان عينا
كملها بالفاء فيقال رج ايضا في المسمى بجيم رجل ولا يكملان باللام لان الكلمة المحذوفة اللام اكثر من محذوفة الفاء
او العين وان كان ذلك الحرف المتحرك المسمى به لاما فالمازني يكملها بالعين لانه اقرب نحو جل في المسمى بلام رجل
فيكون ما حذف فاؤه كعدة والاخفش يكملها بالفاء نحو رل فيكون مما حذف عينه نحو سه وهذا اولى لان
المحذوف الفاء لابد له من بدل كما في عدة وان كان الحرف ساكنا كميم جعفر وسين عدس فالمبرد يكملها بما
تكمل به المتحرك اي يرد الكلمة الى اصلها وسيبويه يكمله بهمزة الوصل مكسورة نحو اع او اس قد جاء في الابتدا
واذا وصلت الكلام بما قبله اسقطت الهمزة نحو هذا اس وقام اس وقال قد يأتي بعض الاسماء على حرف فاذا
اتصل بكلام نحو من اب تخفيف الهمزة ورد عليه المبرد بان تخفيف الهمزة غير لازم فكان الكلمة على حرفين
بخلاف همزة الوصل فانه لازم فبقي المعرب على حرف ورد ايضا بامتناع اجتلاب همزة الوصل للمتحرك و

والزجاج يرد الهمزة كما زاد سيبويه [illegible] بها ما لزم سيبويه ولان همزة الوصل في الاسماء العشرة
قليل وانما يكون في الفعل والاسم الجاري مجراه اعني المصدر وفي الحرف فلهذا اذا سميت بفعل فيه همزة الوصل
قطعتها كقولك بوحى اصمت واما ان سميت باسم فيه همزة الوصل كابن واسم ابقيتها على حالها لعدم نقل الكلمة
من قبيل الى قبيل ومذهب غير هؤلاء التكميل ببعض تلك الكلمة كما ذكرنا في الحرف المتحرك فالعين تكمل بالفاء واللام
اما بالعين عند المازني واما بالفاء عند الاخفش ولا يكون ذلك الساكن فاتعذر الابتداء بالساكن وان سميت بفعل
مفكوك الادغام جزما او وقفا كاردد وردد اذا دغمت فقلت اردّ وردّ غير منصرفين لان المفكوك
قليل في الاسماء كقردد ومهدد كثير في الافعال ولان فك الادغام في الفعل انما كان لعارض زال في الاسم
وهو الجزم او الوقف الجاري مجراه ولهذا يبقى الفك اذا سميت بأرببت من قولك نبات الثيء ولهذا يرد اللام اذا سمي
بفعل محذوف اللام او العين جزما او وقفا كيغز ويرم ويخش واغز وارم واخش ويخف ويقل ويبع
وخف وقل وبع فتقول جاءني يغزو ويرمي ويخشى كيحيى واغزو وارمي واخشى ويخاف ويقول ويبيع وقول
وبيع وخاف كما في غير المنصرف ويكون يغزو ويرمي واغزو كقاض اسم امرأة على الخلاف المذكور في غير المنصرف
اما تل اذا سميت به فانك لا ترد الهمزة لانه لم يحذف لموجب الجزم او الوقف وترد اللام مع العين في يك لان اللام
حذفت تشبيها بحرف العلة في لم يغز ويحذف هاء السكت من كل ما سميت به نحو ره وقه ويرضه لانها للوقف
وترد مع اللام المحذوفة للوقف في ره الهمزة التي هي عين اذ لو لم تردها لاحتجت الى زيادة الف اجنبي كما في
لا فرد الاصل اولى فتقول جاءني راءٍ والاخفش يرد همزة الوصل ايضا مقطوعة فتقول ارأى غير منصرف لان
الراء يصير ساكنة بانتقال حركتها الى الهمزة المردودة لانها كانت لها وكذا ترد مع اللام المحذوفة الفاء في
قه فتقول جاءني وقي اذ لولا الرد لوجب تضعيف الثاني كما في في وانما فتحنا الواو وكسرنا ولكنها مفتوحة في الماضي
لو سميت بنحو ضربت ابدلت التاء هاء في الوقف وصار مثل مسلمة لخروج الكلمة الى قسم الاسماء ولو سميت بنحو ضربا
وضربوا على ان الالف والواو حرفان زيدتا علامتين للتثنية والجمع كالتاء في ضربت نحو اكلوني البراغيث وجب الحاق
نون عوضا تنوين كان يستحقه ضرب لو سمي به فتقول ضربان وضربون ثم بعد ذلك يجوز ان يعرب باعراب المثنى والمجموع
وان يجعل النون معتقب الاعراب وكذا اذا سميت بضربان ويضربون على لغة يتعاقبون عليكم الملائكة اما لو جعلت
الالف والواو في الجميع ضميرا فيكون من باب التسمية بالجمل وقد مر ذلك في المركبات ولو سميت بذوي واولي
فلا بد من رد النون التي سقطت للاضافة ولو سميت بيضربن على لغة يعصرن السليط اقاربه جعلت
النون معتقب الاعراب ولم يصرف للتعريف والوزن ولو سميت بنحو ابنة واخت صرفت لانهما
كهند اذا سمي به مذكر واما التاء فبدل من اللام وليس لمحض التانيث ولهذا لم تفتح ما قبلها وقال بعضهم
لا ينصرف لان في التاء ابدالا من اللام فهي مثلها على مذكر واما هنت ساكن النون اذا سمي به رد الى هنه لانه
مراد فاجاريا على القياس بخلاف بنت واخت فيتخلص من الخلاف الذي كان فيهما وتنزع اللام في لام التي
كان يليه كالآن والافضل وكذا التي والذي وفرعهما لان اصل العلم الاستغناء عن اللام واذا سميت النود
باسماء حروف المعجم التي في اوائلها جاز الحكاية كما تحكى الكلم المبنية اذا جعلتها اسم اللفظ مفردة كانت
او مركبة نحو قرأت قاف ونون ويس والم ويجوز الا تحكيها فتمنعها اذن الصرف ان كانت مفردة
او مركبة من اسمين كيس وحم او من ثلاثة اثنان منها بوزن المفرد كطسين لان الطسين بوزن قابيل فكانه مركب

ما اشتهر وان لم يكن كذلك كلام وتخصيص [illegible] لعدم [illegible] الاعراب اذا لم يكن في كلام [illegible]
كلمتين وجوزجار الله حكاية نحو ق ن ونحو يس و حم ونحو طسم ايضا مع جعلها اسماء للسور وفيه نظر وذلك
انا نشا ان المثني اذا سمي به غير ذلك اللفظ فالواجب الاعراب والمعلل مذهب جاراه وهو ان هذه الاسماء كعل
معربة لكنها لم يعرب لعدم المقتضي للاعراب فكيف يحكي ولا يعرب مع حصول المقتضي للاعراب اذا سميت
بها السور وحكي عن يونس انه كان يجيز في كهيعص فتح جميعها واعراب صاد على ان يكون كافهكيا مع صاد
والثاني حشواذا سميت بها الصور غير تلك السور واما انسانا او غيره فالاعراب واجب ثم يمنع
الصرف ان انضم مع العلمية سببا آخر كالتانيث في الف اذا كان اسم امرأة والتركيب في نحو حم والنون دال
قوله واعرفها المضمر المتكلم اقول اي اعرف المعارف وكان المتكلم اعرف لانه ربما
يدخل الالتباس في المخاطب بخلاف المتكلم قوله والنكرة ما وضع لشي لا بعينه اقول
وعلى ما ذكرنا من حد المعرفة من انه يشير الى الخارج اشارة وضعية والاحترازات تفهم من حد المعرفة واعلم
النكرة اذا وقعت في سياق النفي والنهي والاستفهام استغرقت الجنس ظاهرا سواء كان مفردا او
مثنى او مجموعا على ما ذكرنا في حد المعرفة ويحتمل الا يكون للاستغراق بالقرينة نحو ما جاءني رجل واحد بل
رجلان او بل رجال وما جاءني رجلان بل ما اخواك وهل جاءك رجال بل هم اخوتك ومع الاطلاق ايضا يحتمل
ان لا يكون للاستغراق لكن احتمالا مرجوحا فلهذا كان لا رجل ظاهرا في الاستغراق محتملا لسواه
واما اذا انتقلت النكرة من ظاهر نحو ما جاءني رجل او مقدر نحو لا رجل اي لا من رجل فهي للاستغراق نصا
نحو ما جاءني من رجال ولهذا كان لا رجل المتضمن لها نصا في الاستغراق ومن هذه وان كانت زائدة كما
حكم به النحاة لكنها مفيدة لنص الاستغراق كان اصلها من الابتدائية لما اريد استغراق الجنس ابتدى منه
بالجانب المتنا هي وهو الواحد وترك الجانب الاعلى الذي لا ينتهي لكونه غير محدود كانه قيل ما جاءني هذا الجنس من
واحدهم الى ما لا يتناهى فلذا تقول اذا قصدت الاستغراق ما جاءني احد ومن احد وان وقعت النكرة في
غير النفي والنهي والاستفهام فظاهرها عدم الاستغراق وقد يكون لها مجازا كثيرا ان كانت مبتدأة
كتمرة خير من زنبور ورجل خير من امرأة وقليلا في غيره كقوله تعالى علمت نفس ما قدمت والدليل على كونها في
الموجب مجازا في العموم بخلاف المعرف باللام تعريفا لفظيا كما في الدينار خير من الدرهم ان الاستغراق
يسبق الى الفهم مع تلك اللام بلا قرينة الخصوص وعدم الاستغراق يسبق الى الفهم مع النكرة بلا قرينة
والسبق الى الفهم بلا قرينة من اقوى دلائل الحقيقة قوله اسماء العدد ما وضع لكمية آحاد الاشياء اقول
مقصوده تحديد الفاظ العدد لا ماهية العدد وكمية الشيء عدده المعين لان الكمية ما يجاب به عن السوال
بكم وهو العدد المعين كما ان ماهية الشيء حقيقته التي يستفهم عنها بما الموضوعة للاستفهام
عن حقيقة الشيء وكيفيته التي وصفه المعين الذي يسال عنه بكيف فكانه قال اسم العدد ما وضع للعدد
المعين احترازا عن الجمع بان وضع للعدد غير معين ويخرج عنه المائات والالوف قوله آحاد جمع احد
فينبغي ان لا يكون واحد واثنان من الفاظ العدد لان واحدا لم يوضع لكمية آحاد الاشياء لانه يقال
كم درهما عندك فتقول واحد فليس ههنا آحاد اشياء وكذا اذا قلت اثنان في جواب كم درهما
ولو دخل واحد واثنان لدخل نحو رجل ورجلان ايضا لانهما وضعا لكمية الشيء وان كانا في وضعها

مع ذلك لما [illegible] الشي ايضا ولفظا العدد [illegible] الشي فحسب لم يدخل نحو رجل ورجلان
ولم يخرج واحد واثنان لان لفظ الشي يقع على كل ذي عدد من المفرد والمثنى والمجموع ولا نوف ذلك او
نقول ما وضع للكمية فحسب ولا خلاف عند النحاة ان لفظ واحد واثنان من اسماء العدد وعند الحساب
ليس الواحد من العدد لان العدد عندهم هو الزائد على الواحد ومنع بعضهم ان يكون الاثنان من العدد
قالوا ان المفرد الاول وهو الواحد ليس بعدد فكذا ينبغي ان يكون الزوج الاول والنزاع فيه راجع الى
المراد بالعدد فعلى تفسيرهم العدد بكونه زائدا على الواحد لا يدخل الواحد تحت دخول الاثنين
لانه زائد عليه وعلى تفسير النحاة وهو الموضوع للكمية يدخل الاثنان قوله اصولها اثنتا عشر
كلمة واحد الى عشر ومائة والف اقول يعني الالفاظ التي يرجع اليها جميع اسماء العدد والتي
عن متنها هي اثنتا عشر كلمة وما عداها متفرع عنها اما تثنية كاثنان والفان واما جمع كعشرين واخواته
الجاري مجرى الجمع واما بعطف كثلاثة وعشرون وكاحد ومائة وكمائة والف وكذا احد عشر واخواته لان
اصلها العطف كما تقدم واما باضافة نحو ثلثمائة او ثلاثة آلاف وقد يجتمع العطف على جميع هذه الاقسام سوى
العطفية في نحو ثلثمائة وثلثة آلاف ونحو ذلك ثم شرع في تبيين كيفية استعمالها للمذكر والمؤنث فقال
قوله واحد واثنان وواحدة واثنتان وثنتان اقول يعني ان واحدا واثنان
للمذكر وواحدة واثنتان وثنتان للمؤنث جرى واحد واثنان في التذكير والتانيث على القياس حذف التاء
للمؤنث والمجرد عنها للمذكر والواحد اسم فاعل من وحد يحد وحدا ووحدة اذا انفرد فالواحد يعني
المفرد اي العدد المنفرد ويستعمل في المعدود كسائر الاعداد فيقال رجل واحد وقوم واحدون و
التكسير وحدان واحدان كشاب وشبان والهمزة بدل من الواو وتقول في الصفة المشبهة منه وحد
بفتح الحاء وكسرها ووحيد وتبدل الهمزة الواو في هذا التركيب واما في نحو احدان فهو قياس اذ الواو
المضمومة يجوز ابدالها همزة في الاول كان اولا كوجوه واجوه ووقتت واقتت وقووس واما في احد
فشاذ عند الجمهور واما في احدى فهو قياس عند المازني اي ابدال المكسورة اولا كوشاح واشاح ووِلادة
والادة شاذ عند غيره واذا استعمل في الاعداد المنفية اختاروا لفظ احد واحدى على واحد وواحدة
تخفيفا وقد يقع في التنييف واحد وواحدة ايضا لكن قليلا فيقال واحد عشر وواحدة عشرة و
واحد وعشرون وواحدة وعشرون وربما قيل احد عشر ويستعمل احد واحدى في غير تنييف ايضا مضافا
مطردا نحو احدهم واحداهن ولا يستعمل احدى الا في التنييف او مضافة واما احد فيستعمل مطردا
لعموم العقلا بعد نفي او نهي او استفهام نحو ما جاءني احد ويلزمه الافراد والتذكير قال تعالى لستن كاحد
من النساء وتعريفه نادرة وقد يستغني عن نفي ما قبله بنفي ما بعده ان تضمن ضميره نحو قولك ان احد
لا يقول كذا كما مر في باب الاستثناء ولا يقع احد في الجاب يراد به العموم فلا يقال لقيت احدا الا
زيدا خلافا للمبرد ويستعمل واحد ايضا لعموم العقلاء في غير الموجب لكن يؤنث نحو ما لقيت
واحدا منهم ولا واحدة منهن وقال ابو علي همزة احد المستعمل في غير الموجب للاستغراق
اصلية لا بدل من الواو واما في الموجب نحو قل هو الله احد فهي بدل اتفاقا كانه لما رأى في نحو ما جاءني
احد معنى الوحدة ارتكب كون الهمزة اصلا ولا وجه له اذ لقول بمنعه في كل موضع بدل من الواو

ومعناها اي احد جاني واحد فيكتفي به فوقه وقد يستعمل قليلا احد في الموجب بمعنى نصف وهو غير اضافة مستعمل
واحد قال الله تعالى قل هو الله احد وقد يقال في المدح فلان لا مثل له هو واحد الاحدين وهو احدى الاحد ومعنى الاحدين على احد
تسعا بسين ويستوفي ذلك هو احدى الاحد اي داهية من احدى الاحد قال حتى استثاروا بي احدى الاحد
ويستعمل استعمال الاحد في الاستغراق في غير الموجب الفاظ وهو عريب وديّار وداري ودبّيج وآبل وابن
بالزاء وتامور وتومور وتومري ولبّي واما اثنان فهو لفظ موضوع لواحدين من الثني وانما حذف
اللام والتاء للتانيث وثنتا مثل بنت تاء التانيث فيه بدل عن الياء وهو قليل وابدال التاء من الواو كثير كاخت
وبنت وتراث قوله ثلثة الى العشرة ثلث الى عشر قوله يعني ان ثلثة الى العشرة للمذكر نحو ثلثة رجال
واربعة رجال وثلث الى عشر للمونث نحو ثلث نسوة وتسع نسوة خولفا بالتذكير والتانيث من ثلثة الى العشرة في
المذكر وذكر المونث وعلل ذلك بوجوه والاقرب عندي ان يقال انما فوق الاثنين من العدد موضوع على التانيث
في اصل وضعه واعني باصل وضعه ان يعبر به عن مطلق العدد نحو ستة ضعف ثلثة واربعة نصف ثمانية قبل ان يستعمل
بمعنى المعدود كما في جاني ثلثة رجال فلا يقال في مطلق العدد ست ضعف ثلث وانما وضع على التانيث في الاصل
لان كل جمع انما يصير مونثا في كلامهم بسبب كونه على عدد فوق الاثنين فاذا صار المذكر في نحو رجال مونثا بعروض
هذا العرض فالتانيث العرض في نفسه اولى واما كون العدد عرضا فلانه من باب الكم وهو عرض على ما تقرر في
هذا الفن ثم انه غلب على الفاظ العدد التعبير بها عن المعدود فطرا عليها اذن معنى الوصف الذي هو معنى
الاسماء المشتقة اذ صار معنى قولك جاني رجال ثلثة رجال معدودة بهذا العدد لكنه مع غلبة الوصف عليها كان
استعمالها غير تابعة لموصوف اغلب نحو ثلثة رجال اغلب في الاستعمال من نحو رجال ثلثة وان كان الثاني ايضا
كثير الاستعمال وذلك لاجل مراعاة اصلها اي الالفاظ في الجمود وقصد التخفيف ايضا اذ باضافتها الى معدودها
يحصل التخفيف بحذف التنوين على هذه القاعدة اصل جميع الفاظ العدد ان يضاف الى معدودها فان لم يضف
وهو من عشرة الى المائة فلعلة كما يجي فاضافة ثلثة رجال ومائة درهم كاضافة جرد قطيفة واخلاق ثياب على الخلاف
المذكور بين اهل المصرين اضيف الصفة الى ما كان موصوفها وهل المضاف اليه الآن باق على موصوفيته كما هو مذهب
الكوفية او موصوف المضاف محذوف وعام في المضاف اليه مبين له كما هو مذهب البصرية فيه الخلاف المذكور في الصفة
فلا منع ان يقال تجويز الكوفية نحو الثلثة الاثواب بتعريف المضاف لان الاضافة عندهم في مثلها لفظية فلم ينكر دخول اللام
في الاول وان كان تعرف الثاني من تعرفه كما مر في باب الاضافة وليس ذلك بمطرد لانه لم يسمع الجرد القطيفة لكنه لما كثر
السماع به في العدد فالوجه هذا فلما ثبت في الفاظ العدد معنى الوصف وجرت تابعة لالفاظ المعدودات كثيرا نحو رجال ثلثة
والناس كالمائة واذا لم تجر على الموصوف اي لما كان موصوفا بعدها اما مضافا اليه نحو ثلثة رجال ومائة رجل
واما بين نحو ثلثة من الرجال واما منصوبا نحو عشرون درهما جاز اجراؤها مجرى الصفات المشتقة في الفرق بين
المذكر والمونث بالتاء مطردا وذلك لان هذا الفرق مطرد في الصفات المشتقات كضارب وضاربة واما في
الجوامد فقليل نحو رجل ورجلة وغلام وغلامة وعين العدد من المقادير يوصف بها ايضا نحو ثوب ذراع وبر قفيز
لكن لا كالاعداد في الكثرة فنقول بنيت الاعداد اذا كانت لجمع المذكر على تانيثها الموضوعة هي عليه بان جعلت التاء
الدالة على تانيث الحقيقة دالة على تانيث موصوفها وذلك من الثلثة الى العشرة لكونها صفة الجمع والجمع مونث بخلاف لفظ
الواحد والاثنين فانهما لا يقعان صفة للجمع فقيل رجال ثلثة كرجال ضاربة واذا جيء بها كان موصوفها مضافا اليه نحو

ثلثة رجال صارت الاعداد لتقدم المضاف اليه في التانيث وذلك لان لفظ المميز هو لفظ الموصوف حينئذ اخر المفهومين
المذكورين الا اذا كان المميز مفردا وذلك ما فوق العشرة فلم يؤنث العدد لانه لم يوصف بها الموصوف نحو كل
عشرون درهما دراهم عشرون وكذا اصلها مائة درهم والف رجل دراهم مائة ورجال الف ولم يوافق الاعداد تلك
موصوفاتها ايضا وان كانت جمعا نحو رجال ونساء لان عشرون واخواته لزم اواخرها الواو والنون ولزم بعض
مائة التاء لما يجي فتبعهما الا في ترك الموافقة لما استقر بهما القطام عن عادتهما وايضا لما لم يوافق هذه الاعداد
تمييزها وهو اكثر استعمالا من الموصوف لم يوافق موصوفها ايضا مع انه اصل التمييز فلم يقل رجال الف وانما بقي
الثلثة الى التسعة مع النيف ايضا على حالها قبل النيف وان لم يكن لها مميز ولا موصوف مجموع لان مميزها
المجموع محذوف فاكتفي بالمميز الاخير عنه لان زيادة الفاظ العدد اذا ترادفت ان يكتفي بمميز العدد الاخير
جملتها نحو مائة وثلثة وثلثون رجلا كان الاصل مائة رجل وثلثة رجال وثلثون رجلا وكذا ثلثة عشر رجلا اصله
ثلثة رجال وعشرة رجلا ومميز العشرة اذا لم يكن مع النيف كان مميزه مع النيف اذ مميزه بلا نيف مجموع مجرور
ومع النيف مفرد منصوب بخلاف سائر العقود فان مميزها في الحالين واحد نحو ثلثون رجلا وثلثة وثلثون رجلا
وكذا قولك ثلثمائة رجل في الاصل ثلثة رجال ومائة رجل فلما كان مميزها المجموع مقدرا عوملت معاملتها مع المميز
الظاهر فلما قصدوا اجراءها مجرى الصفات المشتقة باثبات التاء فيها مع تانيث موصوفها وحذفها مع
تذكير الموصوف لم يمكن اذ لا يصلح لا صفة للجمع والجمع مونث جمع مذكر كان او جمع مونث فلو اثبتوا التاء
فيها مع الجمعين لم يبين ما قصدوه من اجرائها مجرى الصفات المشتقة ان التاء هي التي كانت لتانيث مطلق
العدد في الاصل غير مجهولة لتانيث الموصوف لان الجوامد ذوات التاء اذا لم يكن للوحدة يلزمها التاء في الاغلب
كالصنعة والغرفة والمنصوبة والحجارة فمن ثم لم يطلبوا الا شقاوة وعباية وان لم يلزمها التاء اذ يقال
عباء وشقاء وذلك لان بني التاء التي ليست للوحدة في الجوامد على اللزوم فحملوهما على طناوة وخزاية ونحوهما
بلزوم التاء واما في الصفات وفي المقصود به الوحدة فهي غير لازمة فلذلك قلت غزاء واستقاء فلو اثبتوا التاء
فيها في الجمعين لشابهت نحو الصنعة والغرفة من الجوامد فاسقطوها مع جمع المونث لان تانيثه خفي
فكانه مذكر بالنسبة الى تانيث جمع المذكر وانما قلت ذلك لان تانيث جمع المونث المعتبر هو العارض بسبب الجمعية كما تانيث
جمع المذكر لا الذي كان قبلها انه لو كان الاصلي معتبرا لم يجز في الشعر قال نسوة كما لا يجوز هنا قال اقوم كما انا
التانيث العارض لتذكير الاصلي في رجال وايام ان التانيث الاصلي ايضا في نسوة لكن هذا الطاري ظاهر في نسوة وفي
رجال خفي في نسوة لان التي لا ينفصل عن مثله ولا يزول انفهامه عن ضده فصار نسوة كانه مذكر لخفاء تانيثه فقيل
رجال ثلثة ونسوة ثلث فصار التاء التي كانت في الاصل لتانيث مجرد العدد علامة فيها لتانيث المعدود وتمهيد
هذه القاعدة اعني تانيث لفظ العدد لاجل تانيث جمع المذكر المكسر لانه مونث بخلاف جمع المذكر السالم وانما تبنيت
على المكسر ان جمع المذكر السالم ان كان وصفا لا يقع مميزا للعدد عند سيبويه نحو ثلثة مسلمين وكذا ان كان ظرفا
الا قليلا اذ المطلوب من التمييز تعيين الجنس والصفات قاصرة في هذه الافادة اذ اكثرها للعموم وان كان علما
فقليلا ما يقع مميزا له ايضا لان الغرض الاهم من تمييز العدد بيان الجنس لا التعيين فمميزه منكر في الاغلب وان كان
مجرورا وجمع العلم لا يخلو من اللام كما مر فلما عدلت القاعدة المذكورة على المكسر تركوا اضافة العلم الى جمع المذكر
السالم بالكلية فلم يقولوا ثلثة الزيدين لئلا ينخرم القاعدة المطلوبة ولم يضيفوها الى جمع المونث الا لم ايضا مع

وجود المكسر وان لم تحرم به الفاعلة لان التأنيث المعتبر هو الطاري لا الاول كما يجي في التأنيث فلا يقال
ثلث كرات لانه تصحيح موهم لبقاء تأنيث القديم كما تقرر في الزيدين التذكير القديم ولهذا وجب بعض
النحاة ان لا يجوز جاء الزينبات كما يجوز جاء نسوة ونحن قلت انما حذفت التاء في لفظ العدد لخفاء
تانيث جمع المذكر فلو قيل ثلث كرات لكان الخفاء للتانيث المعين مع كونه في الظاهر متضاعفا بانضمام
الطاري الى القديم بل يجوز ثلث عورات لنقل المكسر وانما جاز نظرا الى زوال مفرده كما في التكسير فاذا عرف
هذا قلنا ينظر في تانيث الثلث واخواتها الى واحد المعدود ان كان المعدود جمعا لا الى لفظ المعدود فان كان
الواحد مونثا حقيقيا كثلث نسوة وطوالق او مجازا كثلث عشرون وعيون حذف التاء فيهما كحارات وان كان
الواحد مذكرا ثبتت التاء فيهما سواء كان في لفظ الجمع علامة التانيث كثلثة حمامات وثلثة بنات عرس وبنات اوى
او لم يكن فيه علامة التانيث كثلثة رجال وان جاء تذكير الواحد وتانيثه كـ جاز تذكير العدد وتانيثه نحو خمسة
السنة وخمس السنة وخمسة سوق وخمس سوق وان كان المعدود صفة نابت عن الموصوف اعتبر حال
الموصوف لا حال الصفة قال تعالى فله عشر امثالها وان كان المثل مذكرا اذ المراد بالامثال الحسنات اي عشر
حسنات امثالها وان لم يكن المعدود جمعا بل هو اسم جمع كخيل او جنس كتمر وستعرف الفرق بينهما
في باب الجمع نظر فان كان مختصا بجمع المذكر كالرهط والنفر والقوم فانها بمعنى الرجال فالتاء في العدد
واجب قال تعالى تسعة رهط وقالوا ثلثة رجلة وهو اسم جمع قايم مقام رجال وان كان مختصا بجمع الاناث
فحذف التاء واجب نحو ثلث من المخاض لانها بمعنى حوامل النوق وان احتملهما كالبط والخيل والغنم
والابل لانها تقع على الذكور والاناث فان نصصت على احد المحتملين فالاعتبار بذلك النص فان كان ذكورا
اثبت التاء وان كان اناثا حذفتها كيف وقع النص والمعدود نحو عندي ذكور ثلثة من الخيل او عندي
الخيل ذكور ثلثة او عندي من الخيل ثلثة ذكورا او عندي ثلثة ذكور من الخيل لان
يتبع النص بعد المميز والمميز بعد العدد نحو عندي ثلث من الخيل ذكور فهو ينظر الى لفظ المميز لا النص فان
كان مونثا كالخيل والابل والغنم حذفت التاء وان كان من كل الاغلب وما كصح في امثال الثلثة الحاقا للمونث
من هذا الجنس بجمع المونث وللمذكر منه بجمع المذكر وان جاء تذكيره وتانيثه كالبط والدجاج جاز الحاق التاء
نظرا الى تذكيره وحذفها نظرا الى تانيثه وما لا يدخله معنى التذكير والتانيث ينظر الى اللفظ فيونث نحو ثلث
من الغرب ويذكر نحو خمسة من البشارة ويجوز الامران في نحو ثلث من النخل لانه يذكر ويونث قال تعالى نخل منقعر
ونخل خاوية وانما قلت ثلثة اشياء ولم ينظر الى لفظ اشياء وان كان اسم جمع كطرفاء لانه قايم مقام جمع
شي فكانه جمع لا اسم جمع فاذا تقرر امر التذكير والتانيث في هذه الالفاظ العشرة اعني من واحد الى عشرة
من جملة الفاظ العدد الا اثني عشر قلنا حكم هذه الالفاظ العشرة ما ذكرنا اعني جري الواحد والاثنين
على القياس وجري الثمانية الباقية على عكس القياس في الظاهر ان وقعت تحت العشرة او فوقها فلهذا
تقول ثلثة عشر رجلا وثلثة وثلثون رجلا وثلثة ومائة رجل الا لفظ عشرة عند التركيب فانه يرجع الى القياس
اي تثبت التاء في المونث وتسقط في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا وثلث عشرة امرأة وانما رجع الى القياس لانه
ليس بجمع حتى يونث العدد بالنظر اليه وانما وافق لفظ عشرة من بين ساير العقود مميزه في التذكير والتانيث في
التنييف لانه كان بلا نيف ايضا موافقا لمميزه تذكيرا وتانيثا كعشرة رجال وعشر نسوة على ما تقدم من التقرير

وقد مر من بيان ذكرنا التعليل قوله ـــ احد عشر اثنا عشر احدى عشرة اثنتا عشرة ثلثة عشر الى تسعة عشر
الى تسع عشرة قوله ـــ اي احد عشر اثنا عشر للمذكر واحدى عشرة اثنتا عشرة للمونث ثلثة عشر الى تسعة عشر
للمذكر وثلث عشرة الى تسع عشرة للمونث قوله ـــ وتميم تكسر الشين اقول ـــ يعني شين عشرة في المركب في المونث
لانهم كرهوا توالي اربع فتحات في كلمة واحدة مع امتزاجها بالنيف الذي في آخره فتحة على لغة من فتح وسطها الى كسرة
واما الحجازيون فيعدلون من حركة الوسط الى السكون لئلا يكون ازالة ثقل الى ثقل آخر وهي الفصحى وقد تفتح على
قلة لان التركيب عارض وانما سكن عين عشر المركب لتحرك الاخر لاجتماع اربع فتحات اصلية فتحة آخر النيف نحو
احد عشر وثلثة عشر بخلاف اثنا عشر قوله ـــ عشرون واخواتها فيهما اقول ـــ يعني في المذكر والمونث
كان قياس هذه العقود عشران رجلا مثنى وثلثة عشرات رجلا الى تسع عشرات رجلا فقصدوا التخفيف فحذفوا
المضاف اليه اعني لفظ عشرون وكان المضاف مع المضاف اليه ككلمة واحدة لانهما معا عبارة عن عدد واصل ثلث
ومائة والف فكان المضاف مع المضاف اليه كلمة مونثة بالتاء فلما حذف المضاف اليه صار ككلمة حذف لامها نحو عزة وثبة
وقلة لانه لم يستعمل ثلث بمعنى ثلث عشرات كما استعمل نحو عزة وثبة محذوفة اللام لان المراد من وضع الفاظ
الاعداد بيان الكمية المعينة ولو استعمل ثلث بمعنى ثلث عشرات لاشتبهت بثلث التي هي مميزه لآحاد فلم يحصل
التعيين المقصود بوضع العدد ومن ثم لا ترى في الفاظ العدد لفظا مشتركا ايضا كما يجي في غيرها من الالفاظ
وسيجي في باب الجمع ان جمع المونث بالتاء المحذوفة لامه قد يجمع بالواو والنون نحو قلون وثبون ومايون فجعل عشرون
وثلثون تشبيها لها بهذه المحذوفة اللام وابدل بلفظ عشران المثنى الى لفظ عشرون المصوغ صيغة الجموع لكون
كالتوطية للجمع على القياس في اخواتها التي بعده اذ جمع المثنى غير قياسي لم يجي الا مضافا لفظا او معنى الا في نحو
كما في قوله تعالى فقد صغت قلوبكما على ما يجي في باب المثنى وانما غير لفظ الواحد في عشرون بكسر العين فيه بخلاف اخواته فانه لم يجي
فيها تغيير لامكان معنى الجمع في ثلثون مثلا فانه جمع ثلثة ايضا اذ هو ثلث عشرات وكذا اربعون وغيره ولا يمكن
دعوى جمعية العشرة في عشرون بجعله فقصدوا التغيير الى حد كبناء مستانف قالوا والنون في عشرون
واخواته كالعوض عما حذف كما قيل في عشرون وكرون وليس من باب تغليب العقلاء المذكورين على غيرهم كما قال بعضهم
لان التغليب يكون عند الاجتماع كالمسلمين في الرجال والنساء والطويلون في الرجال والجمال وانت تقول عشرون
امرأة وعشرون جملا بل يمكن دعوى التغليب في نحو عشرون رجلا وامرأة وعشرين رجلا وجملا قوله ـــ
احد وعشرون احدى وعشرون بالعطف بلفظ ما تقدم الى تسعة وتسعين مائة والف مائتان والفان فيهما ثم على ما تقدم
اقول ـــ قوله بلفظ ما تقدم اي يكون المعطوف والمعطوف عليه اي العقد والنيف بلفظ ما تقدم
في التذكير والتانيث فالعشرون لهما ولفظ احد واثنان على القياس وكذا الى التسعة على عكسه في الظاهر
قوله فيهما اي في المذكر قوله ثم على ما تقدم يعني يرجع من ابتداء كل مائة الى انتهائها الى اول العدد على الترتيب المذكور
ويعطف المائة على ذلك العدد نحو واحد ومائة اثنان ومائة ثلثة ومائة او يعطف على المائة نحو مائة وواحد الى وثمان
في المعلوم معدودة وفي غير المعلوم مائة ورجل الف ورجلان ومائة وثلثة رجال والاولى الاكثر
عطف الاكثر على الاقل الا ترى ان العشرة المركبة مع النيف معطوفة عليه في العقدين فلتكن عشرة في نفس ثلثة
عشرة وكذا ثلثة وعشرون اكثر من عشرون وثلثة فاذا وصلت الى الالف استانفت العمل فيكون بين كل
الف الى تمام الف آخر كما من اول العدد الا العطف نعطف الالف على ذلك العدد المنيف عليه نحو واحد والف

عشرة آلاف عشرون والف مائة والف مائتان والف ثلثمائة والف وان شئت جعلت الالف فصلا [illegible]
كما ذكرنا في المائة مع الالف وعليها وكان القياس ان يكون للعاشر من الالوف اسم مستأنف ثم للعاشر
من ذلك العاشر وهكذا الى نهاية كما كان للعاشر من العشرات اسم المائة وللعاشر من المائات اسم
الالف لكنهم رأوا ان الاعداد لا نهاية لها فكان وضع لفظ لكل عاشر من العقود يؤدي الى وضع ما لا نهاية
له من الالفاظ وهو محال اقتصروا على الالف فقالوا عشرة آلاف واحد عشر الفا الى عشرين الفا الى الف
مائتا الف ثلثمائة الف الى الف الف ثم مائة والف الف مائتان والف الف ثلثمائة الف الف الى الف والف الف
والفان والف الف وثلثة آلاف الى الف الف ثم مائة والف الف مائتان والف الف ثلثمائة الف الف الى الف و
الف الف والفان والف الف وثلثة آلاف والف الف الى الف الف الف وهكذا الى لا نهاية ولم يقولوا
عشر مائة بل قالوا الف ولا احد عشر مائة بل الف ومائة ولا ثلثة عشر مائة بل ثلثمائة والف واعلم انها
اذا اضيفت الى المائة وجب حذف تائها سواء كان مميز المائة مذكرا او مؤنثا نحو ثلثمائة رجل وامرأة واذا اضيف
الى الالف وجب اثبات تائها سواء كان مميز الآلاف مذكرا او مؤنثا نحو ثلثة آلاف رجل وامرأة لان مميزها
المائة والآلاف لاما اضيفت اليه المائة والآلاف واصل مائة مئية كسدرة حذفت لامها فلزمتها التاء عوضا
منها كما في عزة وثبة وقالوا مايا على ما حكى الاخفش رأيت مئيا بمعنى مائة وانما يكتب مائة بالالف ليفصل الميم حتى لا تلتبس
بصورة منه في الخط فاذا جمع او ثني حذف الالف **قوله** وفي ثماني عشرة فتح الياء وجاء اسكانها
وشذ حذفها بفتح النون **اقول** اما الفتح فلان الياء يحتمل الفتح لخفتها كما في رأيت القاضي وجاء اسكانها
كثيرا لتثاقل المركب بالتركيب كما اسكنت في معدي كرب وقالي قلا وبادي بدا وجاز حذف الياء مع فتحه للاستثقال
ايضا وبعد حذف الياء فتح النون وبعض من كسرها لتوافق اخواتها لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة ويجوز
كسرها ليدل على الياء المحذوفة وقد تحذف الياء في ثماني من غير التركيب ايضا ويجعل الاعراب على النون
قال لها ثنايا اربع حسان واربع فثغرها ثمان وفي الحديث صلى ثمان ركعات بفتح النون وقد يفعل ذلك
برباع وجوار وشبههما والبضع بكسر الباء وبعض العرب يفتحها ما بين الثلثة الى التسعة تقول بضعة رجال وبضع
نسوة وبضعة عشر رجلا وبضع عشرة امرأة اذا لم تقصد التعيين قال الجوهري اذا جاوزت لفظ العشرة
ذهب البضع فلا تقول بضع وعشرون والمشهور جواز استعماله في جميع العقود **قوله** ومميز
الثلثة الى العشرة مخفوض مجموع لفظا او معنى الا في ثلثمائة الى تسعمائة وكان قياسه مئات او مئين ومميز احد
عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد ومميز مائة والف وتثنيتهما وجمعه مخفوض مفرد **اقول**
قوله الى العشرة الحد ههنا داخل في المحدود اعني ان مميز الثلثة والعشرة ايضا مخفوض مجموع اما خفضه بالاضافة
فلان الكلم يصير بها اخف على ما مر قبل وقد يترك الاضافة فيقال ثلثة اكلب على البدل وربما جاء في الشعر نحو ثلثة
اثوابا وانما لم يحتمل النصب لان المعدود في الاصل كان موصوفا كما تقدم وهو المقصود فلو نصب لكان المقصود
في صورة الفضلات واما النصب في نحو احد عشر رجلا فسيجيء العلة فيه واما الاضافة الى الجمع فلان ذلك المضاف اليه
كان في الاصل كما تقدم موصوفا فلما اضيف العدد اليه للتخفيف واصل موصوف الثلثة فما فوقها ان يكون جمعا
واما افراد مميز ما فوق العشرة فسيجيء العلة فيه **قوله** لفظا او معنى الجمع المعنوي اما اسم جنس كالتمر والعسل او اسم
جمع كالرهط والقوم ولا كثرة انه اذا كان المفسر احدهما فصل بمن نحو ثلثة من الخيل وخمس من التمر [illegible] وان كان

[illegible] لفظ المفرد فكرهوا اضافة العدد اليها لئلا [illegible] وقال الاخفش يجوز اضافة
العدد اليها وهو منقوض بقوله تعالى تسعة رهط وقالوا ثلثة نفر وثلث ذود وقد جاء [illegible]
غيابي ثم نقول ان لم يكن للمعدود الا جمع القلة اضيف العدد اليه وان لم يكن له الا جمع كثرة اضيف اليه فالاول نحو
ثلثة اقلام وآذان والثاني نحو ثمانية واربعة رجال وان كان له الجمعان معا اضيف العدد في الغالب الى جمع القلة
لمطابقة العدد للمعدود في القلة نحو ثلثة احبال وقد جاء ثلثة قروء مع وجود اقراء وليس بقياس وقال المبرد
يجوز نحو ثلثة كلاب بتأويل ثلثة من كلاب وليس بمشهور **قوله** الا في ثلثمائة الى تسعمائة استثناء من قوله مجموع
لان المائة المضاف اليها ثلثة الى تسعة مفردة عن مجموعة وكان القياس ثلثمئات لان للمائة جمعين احدهما في صورة
جمع المذكر السالم وهو مئون وقد تقدم ان العدد لا يضاف اليه فلم تبق الا مئات فيضاف اليها نحو جمع التكسير
كما في ثلث عورات لكنهم كرهوا ان يلي التمييز المجموع بالالف والتاء بعد ما يعود المجيء بعده في صورة المجموع
بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر وارتفاع اللبس وقد جاء في ضرورة
الشعر ثلث مئين وعنها قال ثلث مئين للملوك وفى بها ردائي وجلت عن وجوه الاهاتم ويقول بعضهم
في مئون مؤون بضم الميم وبعضهم يكسر ميم مائة في الواحد ايضا اشباعا من الضم ولا تسكن الضم وذلك هو
الاخفاء قال الاخفش لو ضممت ميم مئات فقلت مئات كما في مئون جاز وبعضهم يجعل نون مئين معتقب
الاعراب كسنين كما يجيء في باب الجمع وقال الاخفش هو فعلين في الاصل كغسلين بحذف اللام فيجمع مئين وليس
بشيء اذ لو كان كذا لقيل في المفرد المائة واحدة مائن وقال بعضهم هو فعيل كعصي فابدل الياء الاخيرة نونا **قوله** [illegible]
الطائي وقاب الماقي عند الاخفش اصله المائين حذف النون ضرورة وحكى عن يونس انه مطروح الهاء
ومئي وليس بمستقيم اذ القياس اذن مأي كمعي كما تقول في لثة لثي وفي ظبية ظبي وقد قيل اصله مئي
ككليب كسر الفاء كما قيل شعير وخفف لكون العين حرف حلق ثم خفف لاجل القافية **قوله** ومميز احد عشر
الى تسعة وتسعين منصوب مفرد اما نصبه فلانه تعذر الاضافة اليه اما من احد عشر الى تسعة عشر فلكراهتهم ان
يجعلوا ثلثة اسماء كاسم واحد فان قلت فقد قالوا خمسة عشر زيد وخمسة عشرك بجواز الاضافة كما مر بيانه
في باب المركب قيل ليس هذا مثل ذلك لان المضاف اليه اذا كان مميزا فهو المقصود بالاول في المعنى وانما جيء
بالاول لبيان قدره فكان الجميع كالشيء الواحد والمضاف اليه في نحو خمسة عشر زيد مغاير للاول فلم يكن كجعل ثلثة اشياء
واحدا من حيث المعنى واما عشرون واخواته فلم يحذف النون للاضافة اذ ليس نونا لجمع حقيقة بل هي شبيهة
بها فان قيل فقد يقال ارضو زيد وكرو عمرو وهذه النون مثلها قلت بل نون عشرون واخواتها ابعد منها من نون
الجمع لان ارضون جمع الارض حقيقة وان لم يكن قياسا بخلاف عشرون واخواتها فانها ليست جمع عشر وثلث
واربع لما مر في اول الكتاب ولم يمكن الاضافة مع اثبات النون ايضا لشبهها بنون الجمع وربما جاء نحو عشرو درهم
واربعو ثوب وهو قليل واما افراده فلان مميزه الجمعية الاصلية التي كانت له حين كان موصوفا انما حفظ عليها
حال الاضافة اليه لان المضاف اليه غير فضلة بل من تمام الاول كالموصوف فابقى الجمعية فيه مضافا كما كانت
له موصوفا فلما تعذرت الاضافة ونصب على التمييز وهو في صورة المفعول الذي هو فضلة لم يبق كالموصوف الذي
هو عمدة حتى يجب مراعاة حاله في الجمعية كانت تتم من العدد المتقدم والمفرد اخصر فاقتصر عليه ومع صيرورة
المعدود في صورة الفضلات يراعى اصله حين كان موصوفا فلا يرضى في الاغلب الا هو دون العدد لانه هو المقصود

من حيث المعنى والعدد وان كان يقدم ما عليه كالوصف [illegible] رجلا شجاعا لما يوصف [illegible]
اليه قال الله اني ارى سبع بقرات سمان ويجوز وصف العدد ايضا لكن على قلة قوله وتثنيتها وجمعها ان تثنية المائة الا ان
وجمع الالف اذا المائة لا تجمع في العدد كما مر وكذا مخفوض مفرد اما خفضه فعلى الاصل كما ذكرنا في نحو ثلثة رجال واما افراده
فلما جاز لهم عليه افراد المميز المنصوب الذي قبله مع انه اخف من الجمع ولفظ العدد كاف في الدلالة على الجمعية مع
ان الكثرة والجمعية في هذه المرتبة اكثر واشد من جمعيته في مرتبة الآحاد لان مرتبة الآحاد جمع القلة وحكم القلة عندهم
حكم الافراد في كثير من الاسماء نحو تصغيرهم له على لفظه وجمعهم له مرة اخرى جمع التكسير فاستغنوا عن جمع المميز
لشهرة جمعيته وقد يجمع المائة نحو مائة رجال وقد يفرد منصوبا قال اذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب اللذاذة
والفتاء قال المصنف ونعم ما قال فمن قرأ قوله ثلثماية سنين بالتنوين وهي غير حمزة والكسائي انه على البدل
لا على التمييز ولا لزم الشذوذ من وجهين جمع مميز مائة ونصبه فكانه قال ولبثوا في كهفهم ثلثماية سنين قال وكذا
قوله اثنتي عشرة اسباطا ولولا لزم الشذوذ بجمع المميز قال الزجاج لو انتصب سنين على التمييز لوجب ان يكونوا
لبثوا تسعماية ووجهه انه فهم ان مميز المائة واحد من مائة كقولك مائة رجل فرجل واحد من المائة فلو كان سنين
تمييزا لكان واحدا من ثلثماية واقل السنين ثلثة فكانه قال ثلثماية ثلث سنين فيكون تسعماية قال المصنف
وهذا يطرد في قوله اثنتي عشرة اسباطا فلو كان تمييزا لكانوا ستة وثلثين وهذا الذي ذكره الزجاج رد
على قراءة حمزة والكسائي لانهما قرأ ثلثماية سنين بلا اضافة فسنين عندهما تمييز ولا شك ان قراءة الجماعة
اقيس عند النحاة من قراءتهما وما ذكره الزجاج غير لازم وذلك لان الذي ذكر مخصوص بان يكون المميز مفردا
اما اذا كان جمعا فيكون القصد فيه كالقصد في وقوع التمييز جمعا في كذا اثوابا مع ان الاصل في الجميع نحو وانما
عدل عنه الى المفرد لعلة كما تقدم فاذا استعمل المميز جمعا استعمل على الاصل وذلك الذي قال الزجاج
انما كان يلزم لو كان ما استعمل جمعا استعمل كالمستعمل مفردا فاما اذا استعمل الجمع على اصله فيما وضع العدد له
فلا هذا هو آخر كلام المصنف واذا وصفت المميز المفرد جاز لك في الوصف اعتبار اللفظ والمعنى نحو عندي عشرون رجلا
ظريفا وظرفاء ومائة رجل طويل وطوال فان فيهما اثنان واربعون حلوبة سودا كخافية الغراب الاسحم
واعلم ان سيبويه وجماعة من النحاة يستقبحون كون مميز العدد في اي مرتبة كانت صفة نحو قولك سبع طوال و
اصحاب عشر طويلا ومائة وفاضل كما قلنا في هذا الابيض وهذا العالم واذا اضفت العدد المركب نحو احد عشرك
وخمسة عشر زيد فمذهب سيبويه ان الاسمين باقيان على بنائهما لبقاء موجب بنائهما اي التركيب والاضافة عنده
لا تخل بالبناء كما لا تخل به الالف واللام في نحو الاحد عشر اتفاقا وان كانت الاضافة واللام من خواص الاسماء
واما الاخفش والفراء فانهما فرقا بين اللام والاضافة وذلك لان ذا اللام كثيرا ما يكون مبنيا نحو الآن و
الذي واخواته والامس عند بعضهم واما المضاف فلا يكون الا معربا الا لدن واخواتها الا ترى الى اعراب اي
للزوم اضافته مع ثبوت علة البناء فيه واعراب قبل وبعد واخواتها مع الاضافة والبناء عند القطع منها
واما بناء غلامي عند النحاة وبناء حيث واذا نحو قوله على حين عاتبت فقد مضى الكلام عليه في مواضعها فالاخفش
يعرب الاسمين قياسا مع الاضافة نحو جاءني خمسة عشر زيد اجراء لها مجرى بعلبك والفراء يجعل الجزئين
معربين باعراب المضاف والمضاف اليه نحو ابن عرس تشبيها لفظيا لهذا المركب بالمضاف والمضاف اليه
قوله واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا او بالعكس فوجهان اقول يعني مثل قولك

[illegible] ثلثة على [illegible] اطلقتها على رجل [illegible] العدد مؤنث ولفظ مذكر [illegible] لفظ المعدود
مذكر ولفظ النفس مؤنث فلك ان تعتبر اللفظ وهو الاكثر في كلامهم لما ذكرنا في الموصولات فتقول
ثلثة اشخص وانت تعني النساء وثلث انفس وانت تعني الذكور ويجوز ان تعتبر المعنى فتقول ثلثة انفس للرجال
وثلث اشخص للنساء قال فكان مجني دون من كنت اتقي ثلث شخوص كاعبان ومعصر قوله ولا يميز واحد
ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز عنهما نحو رجل ورجلان لافادته النص المقصود بالعدد اقول
انما لم يميز واحد واثنان لان الفاظ العدد قصد بها الدلالة على خصوصية العدد لما لم يكن الجمع يدل على ذلك
فلو قالوا رجال لم يعلم عددهم ولو قالوا ثلثة واقتصروا لم يعلم ما هي فلما كان نحو رجل ورجلان يفيد المعنيين
معا استغناء عن ذكر لفظ العدد معه فلم يقولوا واحد رجل ولا واحد رجلين ولا واحد رجال لان لفظ
رجل وحدها يفيد الوحدة والمعدود ولم يقولوا اثنا رجل ولا اثنا رجلين ولا اثنا رجال لان لفظ رجلين
يفيد الاثنينية وقوله كان خصيتيه من التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل ضرورة قوله استغناء بلفظ التمييز
عنهما يعني لم يقولوا واحد رجل ولا اثنا رجلين لان التمييز الاول يفيد الوحدة والثاني يفيد الاثنينية
وهذا الاستدلال لا يستمر في نحو واحد رجال وفي اثنا رجال وثنتا حنظل واذا قصدت تعريف العدد فان
كان مفردا اي غير مضاف ولا مركب ادخلت اللام عليه واحدا كان او اكثر كعشرون رجلا والثلثة والعشرون
رجلا والعشرة والمائة بعينها وان كان مضافا فالافصح المضاف اليه وان كان مضافا فالى المضاف فضل المضاف
اليه الاخير فالاول كثلثة الدراهم ومائة الدرهم وكذا المائة واربعة الاف والثاني نحو ثلثماية الالف الدرهم
وثلثماية الف الف الدرهم وقد يدخل حرف التعريف في المضاف والمضاف اليه معا شذوذا نحو
الثلثة الابواب وقال الكوفيون هو قياس كما مر في باب الاضافة وان كان مركبا دخل على الاول كالاحد عشر
ولا يجوز دخولها على التمييز لوجوب تنكيره ولا على الجزء الثاني من المركب لانه يكون كدخول الحرف في وسط كلمة وقد دخل
على الجزئين بضعف نحو الخمسة العشر درهما وهو عند الكوفيين والاخفش قياس وقد يدخل على الجزئين والتمييز
معا نحو الاحد العشر الدرهم وهو قياس عند بعض الكوفيين واعلم ان العدد المميز بمذكر ومؤنث اما ان
يكون مفصولا بينه وبينهما بلفظ بين او بين او لا فان كان فالغلبة للتذكير نحو قولك اشتريت عشرة بين
عبد وامة ورايت خمسة عشر من النوق والجمال الا ان يكون المميزات يوما وليلة فالغلبة اذن للتأنيث قال
فطافت ثلثا بين يوم وليلة وكان النكير ان تضيف وتجارا لان التاريخ مبني على الليالي كما مر فهذا اذا
ابهمت ولم يكن للايام ولا لليالي جرى اللفظ على التأنيث نحو قولك اقام فلان خمسا قال يتربصن بانفسهن
اربعة اشهر وعشرا قال سيبويه ويجوز في القياس خمسة عشر من بين يوم وليلة ولكنه ليس بجيد كلام العرب
وان لم يفصل بهما فان كان العدد مضافا فالى المعدود فالغلبة للاسبق نحو خمسة اعبد وآم وخمس
آم واعبد اذ الاضافة اليه تفيد فضل اختصاص وكذا في عدد عطف عليه هذا العدد المضاف نحو ثلثة و
رجل وامرأة وثلث وامرأة وجمل وان كان المعدود منصوبا على التمييز فان كان المذكور من المميزين
عاقلا سواء كان المؤنث عاقلا او لا فالاعتبار بالمذكر نحو خمسة عشر امرأة ورجلا وخمسة عشر جملا و
ناقة ورجلا لاستلزام التذكير المقترن بالعقل وان لم يكن المذكر منهما عاقلا فالاعتبار بالسابق منهما نحو
ثلثة عشر جملا وناقة واربع عشرة بنتا وصنم واربع وعشرون عاما وثوبا هنا واذا كان المميزان

وليلة نحو سرت اربع عشرة يوما وليلة فالمراد اربع عشرة ليلة واربعة عشر يوما لان تبع الليالي اياما يعمل تمام ولا كذا نحو اشتريت عشرة بين عبد وامة او خمسة عشر جلاوقا قد بل المعنى ان مجموع عدد العبيد والاماء عشرة فبعض العشرة عبيد وبعضها اماء ويجوز ان تضا ويا فيكون خمسة عبيد وخمس اماء ويجوز الخلفا والنكرة المضاف المباين وفي مثل هذا اي في موضع التبيين يفصل بها الجنس ولفظ بين مستعارة من الظرف المكاني فقولك القوم بين رجل وامرأة اي يتساوى خارجين من هذين القسمين ومن هذا بين الجنسين كما ان ما يكون بين الشيئين لا يكون خارجا من المكان المتوسط بينهما واعلم ان الليل في تاريخ العرب مقدم على اليوم لان السنين عندهم مبنية على الشهور القمرية لان اكثرهم اهل البوادي الذين يتعسر عليهم معرفة دخول الشهر الا بالاستهلال فاذا ابصروا الهلال عرفوا دخول الشهر فاول الشهر عندهم الليل لان الاستهلال يكون في اول الليل فيقال في اول ليلة من الشهر كتب لاول منه او لغرته او لمهلته او لمستهله وفي اليوم الاول لليلة خلت واللام هي مفيدة للاختصاص الذي هو اصلها والاختصاص هنا على ثلاثة اضرب اما الخص الفعل بالزمان لوقوعه فيه نحو كتبت لغرة او لخص به لوقوعه بعده نحو لليلة خلت او لخص به لوقوعه قبله نحو لليلة بقيت وذلك بحسب القرينة ففي الاطلاق يكون الاختصاص لوقوعه فيه ومع قرينة نحو خلت يكون لوقوعه بعده ومع قرينة نحو بقيت يكون لوقوعه قبله وتقول في الليلة الثانية كتب لليلة الثانية من كذا وعلى هذا القياس الى آخر الشهر وان وقع الفعل في الليل ولم يقصد الى ذلك وهو فيه جاز ان كتبت فيه ما يكتب في الايام وذلك انك تقول في اليوم الثاني لليلتين خلتا وفي الثالث لثلث ليال خلون وكذا الى عشر ليال خلون ويجوز لثلث ليال خلت الى عشر ليال خلت والاول اولى لان جمع القلة الذي هو جمع الجمع الى الحد وفي الحادي عشر لاحدى عشرة ليلة خلت الى ان يكتب في الرابع عشر لاربع عشرة ليلة خلت ويجوز خلون حملا على المعنى والاول اولى مراعاة للفظ وفي سبب ذلك ما حكى المازني الاجذاع انكسرن والجذوع انكسرت جعل ضمير الاجذاع وهو جمع قلة ضمير الجمع وهو النون لانك لو صرحت بعدد القلة وهو ثلثة الى عشرة لكان مميزه جمعا نحو ثلثة اجذاع وجعل ضمير الجذوع وهو جمع الكثرة ضمير الواحدة وهو المستكن في انكسرت لانك لو صرحت بعدد الكثرة وهو فوق العشرة لكان مميزه مفردا نحو احد عشر جذعا ويكتب في الخامس عشر للنصف من كذا وهو اولى لانه اخص من قولك لخمس عشرة ليلة خلت لخمس عشرة ليلة بقيت مع جوازهما ايضا وفي السادس عشر لاربع عشرة ليلة بقيت او بقين وبعضهم يقول ان بقيت لتجويز نقصان الشهر الى ان يكتب في العشرين لعشر ليال بقين وهو اولى من بقيت الى ان يكتب في الثامن والعشرين لليلتين بقيتا وفي التاسع والعشرين لليلة بقيت وفي الليلة الاخيرة لآخر ليلة منه او سلخه او انسلاخه وفي آخر يوم لآخر يوم من كذا او سلخه او انسلاخه قوله ونقول للمفرد من المتعدد باعتبار تصييره الثاني والثانية الى العاشر والعاشرة لا غير وباعتبار حاله الاول والثاني والاولى والثانية الى العاشر والعاشرة والحادي عشر والحادية عشرة والثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر ومن ثم قيل في الاول ثالث اثنين اي مصيرهما من ثلثهما وفي الثاني ثالث ثلثة اي احدها ونقول حادي عشر احد عشر على الثاني خاصة وان شئت حادي احد عشر الى تاسع عشر فتعرب قوله يعني بالمفرد الواحد وبالمتعدد المعدود قد تقدم ان جميع الفاظ العدد كانت في الاصل لمجرد العدد كما في قولك ثلثة نصف ستة ثم استعملت في المعدودات كما في رجال ثلثة وستة رجال

فاذا كان هناك عدد وهو مثلا عشرة رجال مثلا وتصورت ذكر واحد منهم فان اردت ان تذكره بالاعتبار حيث بواحد الواحد الذي هو اول تلك الالفاظ الاثني عشر فقلت هذا واحد العشرة او واحدهم وان قصدت واحدا منهم مع حفظ المرتبة العددية فذلك على وجهين احدهما ان تقصد الى ذلك الواحد المميز رتبته و رتبته العددية بالنظر الى حاله ودرجته التي هو فيها من العدد لا باعتبار عدد آخر كالثالث بمعنى انه من الثلاثة والثاني اي الواحد من الاثنين وهو معنى قوله باعتبار حاله والثاني ان تقصد الى ذلك الواحد بالنظر الى درجة والى درجة التي تحت درجته ايضا فيكون واحدا من درجة بسبب تصييره الدرجة التي تحت درجته ذاهبا لاسم وجعله للمجموع اسم درجة نفسه بسبب انضمامه الى التحتانية نحو هو ثالث اثنين اي واحد من ثلثة بسبب انضمامه الى اثنين وجعله للمجموع اسم درجة نفسه بسبب انضمامه الى التحتانية نحو هو ثالث اثنين اي واحدة من ثلثة بسبب انضمامه الى اثنين وجعله للمجموع اسم ثلثة حتى صار واحدها ومحي عن المجموع اسم الاثنين فمعنى ثالث اثنين مصير اثنين ثلثة بنفسه اذا صار الثالث معهما ثلثة وهذا معنى قوله باعتبار التصيير فاذا قصدت اليه باعتبار التصيير لم يجز ان يبنى من واحد اذ ليس تحت الاحد عدد يصير احدا بانضمامه الى الاحد ويجوز ان يبنى من الاثنين فيقال ثاني واحد اي مصير واحد اثنين بنفسه فاذا جئت بعده بمفعول هذا المصير الى مجرورا او منصوبا وجب ان يكون انقص من العدد المشتق منه هذا المصير بدرجة كرابع ثلثة وخامس اربعة ولا يجوز ان يكون انقص باكثر من درجة ولا ان يبنى اذ المعنى انه صير بمفعوله بانضيافه اليه على العدد المشتق منه هو وهذا المعنى لا يتم الا في الناقص عن اصله المشتق منه بدرجة فقط واذا نصبته فانما تنصبه اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال لا بمعنى الماضي كما في اسم الفاعل والاضافة في هذا اكثر من النصب بخلاف سائر اسماء الفاعلين فانهما مستويان فيها او النصب اكثر وانما قل النصب هنا لان الانفصال والتاثير في هذا المفعول على ظاهر لا بتاويل وذلك ان الاثنين نفسه لا يصير ثلثة اصلا وان انضم اليه واحد لا يكون الثلثة في المجموع و الاثبات وان انضم اليه ذلك الواحد ايضا الثاني بل يصير جزء ذلك المجموع بعدان لم يكن جزءه لانه لا يسقط عن المجموع الاول مع ذلك الواحد اسم الاثنين وصار يطلق على هذا المجموع الثاني اسم الثلثة فكانه صار ذلك المجموع هذا المجموع فعلى هذا جاز بناء اسم الفاعل من الاثنين الى العشرة اذ يحمل منها فعل ومصدر نحو ثنيت الاحد ثنيا وثلثت الاثنين ثلثا وكذا ربعت الثلثة الى عشرت التسعة والمضارع من جميعها بكسر العين الا ما لامه حرف حلق كاربع واتسع واسبع فانه يكسر على الاصل وقد جاءت هذه الافعال لهذه المصادر بشرط ضم العين المضارع الا فيما لامه حلق لمعنى آخر وهو قولهم ثلثت الرجل اي اخذت ثلث ماله وكذا ربعته وخمسته الى عشرته وليس هذا المعنى ما نحن فيه ولا يجيء هذا المعنى ثنيت الرجل اذ لا معنى له ولا يجاوز بهذين المعنيين العشرة واجاز سيبويه خلافا للاخفش والمازني والمبرد قال ابو محمد نقول كانوا تسعة وعشرين فثلثتهم اي جعلتهم ثلثين وكانوا تسعة وثلثين فربعتهم وكذا الى المائة البر في ان كثيرا من النحاة يمنعون من الاشتقاق بمعنى التصيير فيما جاوز العشرة وهذا هو القياس ومنهم من يجيزه ويشتق من لفظ النيف فيقول هذا حادي احد عشر وثالث اثني عشر وسوى قال المبرد هذا لا يجوز لان هذا الباب يجري مجرى الفاعل الماخوذ من الفعل ونحن لا نقول ربعت ثلثة عشر ولا اعلم احدا حكاه او قوله انا لم يجز الاشتقاق فوق العشرة بمعنى المصير وجاز بمعنى احد نحو ثالث ثلثة

عشر لانه هو بمعنى الاحد في قولهم الفاعل وليس بمعنى الفاعل فاصل ... الذي ... قاحري

المركب اذ لا يحتاج الى المصدر ولا فعل واما المصير فهو اسم فاعل حقيقة واسم الفاعل لا بد له من فعل ومصدر

ولم يثبت فعل ومصدر مبنيان من مثل هذا المركب واما ما حكى ابو عبيدة فانما كان ذلك في العقود فقط اعني

ثلثين واربعين وخمسين الى المائة ولم يكن في المركب والظاهر ان سيبويه قاس هو بمعنى المصير على الذي بمعنى

الاحد ولم ينقل ذلك عن سماع فعلها فال يجوز فيهما ان نحو رابع عشر ثلثة عشر على نا مجزي كلا المركبتين او رابع

ثلثة عشر بحذف عشر من رابع واعرابه ولا يجوز حذف ثلثة ايضا الا على ان تركيب رابع عشرة الاخير ولا على اضيف

اليه للالتباس برابع عشر بمعنى الاحد كما مر واما ان قصدت الى ذلك الواحد باعتبار حاله فان لم تصف قلت

الاول والثاني والثالث الى العاشر وانما ابدلت الواحد بالاول لان الواحد كما ذكرنا يطلق على كل واحد

من مفردات العدد اذا لم تقصد الترتيب فقلت الاول لنص قصد الترتيب وهذا المبني على وزن الفاعل

وان لم يكن اسم فاعل حقيقة كالكاهل والحائط الا ان فيه معنى الوصف بخلاف نحو الكاهل وهنا يجوز التجاوز به المائة

اتفاقا فتقول الحادي عشر فقلب الواحد الى الحادي بجعل الفاء مكان اللام والعين مكان الفاء وتقول العاشر

فتسكن ياء الحادي والثاني فيما ابنيهما كما ان كاف في نحو معد يكرب واما العشرون والثلثون واخواتهما الى التسعين

والمائة والالف فلفظ المفرد من المتعدد ولفظ العدد فيهما شي واحد كما مر في باب المركب وكان القياس العاشرون

والثلثون وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالث والمائة والرابع والالف وان اردت ان تضاف

هنا الى ما هو جزء منه ولا يجوز ذلك الا فيما دون العشرة وذلك ان تضيفه اما الى اصله وهو الاغلب او الى ما فوقها

فلفظ الاول لا يضاف الا الى ما فوقه نحو اول العشرة واول الخمسة ولا يضاف الى الاحد فلا يقال اول الاحد

واول الواحد لان معنى هذه الاسماء البعض الذي هو الواحد فمعنى ثالث ثلثة احد ثلثة وليس الواحد بعضا

حتى يضاف ذلك البعض اليه واما غير لفظ الاول فيجوز فيه الوجهان نحو ثاني اثنين وقولك عطارد ثاني الشمس

السيارة ولا يجوز عند الجمهور ان تنصب اصله اذ ليس باسم فاعل حقيقة ونقل الاخفش عن ثعلب جواز

ذلك قال الاخفش قلت له فاذا اجريت ذلك فقد اجريته مجرى الفعل فهل يجوز ان تقول ثلثت ثلثة فالتم

على معنى اتممت ثلثة وجعلت الثلثة ثلثة بضم نفسي الى اثنين فاذا جاوزت العشرة واردت الاضافة

على ما اجاز سيبويه وحكاه ذلك عن العرب حادي عشر احد عشر وثالث عشر ثلثة عشر فيكون حادي عشر بمعنى

ثالث واحد عشر ثلثة فالمركب الاول بجزئيه مضاف الى المركب الثاني بجزئيه وكلا جزئي كلا

المركبين مبنيان ومن انكر تلك هذا الوجه وحكاه عن الكوفيين وقالا انهم لا يجوزون الا ثالث ثلثة

عشر وحجتهم انه لا يمكن بناء الفاعل من جزئي المركب فيشتمه من الجزء الاول وهو الثيف وقول سيبويه اولى

لانه ليس في الحقيقة اسم فاعل على الحقيقة وحكاية عن العرب لا يسكن مع ثقته بل الثقة ولانه ان الحذف

الجزء الثاني من اول المركبين نحو ثالث ثلثة عشر اكثر استعمالا لخفة والاستثقال تكرار لفظ عشر

فيعرب ثالث بوجوه الاعراب لزوال التركيب الموجب لبنائه وامتناع تركيبه مجرى المركب

الاخير ويجوز حذف اول جزئي المركبين ايضا اعني ثلثة فيبقى ثالث عشر فالذي ذكر سيبويه فتحهما

اما الثاني فلتضمن الواو واما الاول فلقيام ثاني جزئي المركب الثاني مقام ثاني جزئي المركب الاول وذكر

الكوفيون اجراء ثالث بوجوه الاعراب مع بناء عشر لما ذكر ووجه انه لم يبق عشر الثاني مقام عشر الاول

قال ابو سعيد هذا ... ذكره ... الوجهين ... قال المصنف في الاول

اعني بناء الجزئين الظاهر ان هذا اللفظ لفظ الاسمين الاولين لا اضافة الى المركب الثاني لعدم الالتباس

واعلم ان لقولك ثالث ثلثة عشر ثالث معنيين احدهما الجزء الثالث من العدد الثلثة عشر وعلى هذا المعنى

يجوز ان يقول ثالث اثني عشر وثالث اربعة عشر لان الثالث ثلثة لا من ثلثة عشر ولم يحذف منه شي وبمعنى ان

الجزء الواحد من ثلثة عشر وعلى هذا لا يجوز رابع ثلثة عشر وثالث اثني عشر ويجوز ثالث اربعة عشر لا انا صلة

ثالث عشر اربعة عشر واعلم ان حكم فاعل المذكور سواء كان بمعنى المصير والواحد وغيرهما حكم اسم الفاعل

في التذكير والتانيث فتقول في المونث الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا في جميع المراتب الى

والمعطوف نحو الثالثة عشر والثالثة والعشرون تونث الاسمين في الثالثة عشر كما يذكرهما في الثالث عشر

وانما ذكر والاسمين لانه اسم لواحد من كذا فلا معنى للتانيث بخلاف ثلثة عشر بعلا فانه للجماعة كما تعلم

قوله ومن قيل في الاول ثالث اثنين وفي الثاني ثالث ثلثة اي ومن اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصييره

واعتبار حاله اختلف اضافتهما فاضاف المصير الى ما دونه واضاف ما هو بمعنى الواحد الى مثله او الى ما فوقه

قوله المذكر والمونث المونث ما فيه علامة تانيث لفظا او تقديرا والمذكر بخلافه وعلامة التانيث

التاء والالف ممدودة ومقصورة اقول كل ما فيه علامة التانيث ظاهرة كان مونثا

حقيقيا او لا يسمى مونثا فالحقيقي نحو ضاربة نفساء وحبلى وغير الحقيقي غرفة وصحراء وبشرى وكذا كل ما في

علامة التانيث تقديرا ولا يقدر من جملة العلامات الا التاء لان وضعها على العروض والانفكاك فيجوز ان

لفظا ويقدر بخلاف الالف ودليل كون التاء مقدرة دون الالف رجوعها في التصغير في نحو هنيدة في

هند وقد يرجع في قدر واما الزائد على الثلاثي فحكموا فيه ايضا بتقدير التاء قياسا على الثلاثي اذ هو الاصل

وقد يرجع التاء فقد يرجع شذوذا نحو قديديمة ووريئة قوله وعلامة التانيث انما هو تاء التانيث في الاسم الاصل

وفي الفعل فرع لانه يلحق الفعل لتانيث الاسم اي فاعله واصل العلامة ان تلحق كلمة هي علامة لها فلهذا كانت

التاء في الاسم متصرفا تحملها للحركات وبابدالها في الوقف هاء وقال الكوفيون الهاء اصل التاء لما راوا

مشابهة الهاء للالف وليس بشي لان التاء في الوصل والهاء في الوقف والاصل هو الوصل لا الوقف وقال

جار الله الياء ايضا علامة التانيث في نحو ذي والاولى ان يقال هذه الصيغة كلها موضوعة للتانيث كما

وليس في اسم الاشارة ما هو على حرف واحد واما الياء في تفعلين فالاولى انه اسم لا حرف تانيث كما مر

في باب الضماير وتاء التانيث قد تدخل الحرف كربت اذا كان المجرور بها مونثا كقوله فقلت لها اصبت حصاة

قلبي وربت رمية من غير رام وقد جاء يا صاحبا ربت انسان حسن وفي ثم اذا عطفت بها قصة على

قصة لا مفردا على مفرد وفي لات لمشابهتها ليس كما مر في بابه ويقال لعلت في لعل وتانيث واخت وهنت

وكلتا وثنتا ومنتان فليست لمحض التانيث بل هي بدل من اللام في حال التانيث ولهذا سكن ما قبلها

والالف الممدودة عند سيبويه في الاصل مقصورة زيدت قبلها الف لزيادة المد وذلك لانه لا

للزوم صار كلام الفعل فجاز زيادة الف المد قبله كما في حمار وكتاب فاجتمع الفان فلو حذفت احديهما بقي الاسم مقصورا كما كان فقلبت الثانية الى حرف يقبل الحركة دون الاولى لسكون على

ملتقاها وانما قلبت همزة لا واوا ولا ياء مع انها انسب به والانقلاب حروف بعضها الى بعض كما ذكر قلت

للإلحاق بهما لاجتمع ألفان قبلها ألفا كما في كساء ورداء لكون ما قبلها ألفا فإن زال الألف وانقلب ياء قلبت
ألف التأنيث ياء أيضا كما في قوله لقد أغدوا على أشقر يغتال الصحاري وبعلم تأنيث ما لم يظهر علامته
بالضمير الراجع إليه كقوله تعالى والشمس وضحاها وبالإشارة إليه نحو تلك الدار وبلحاق علامة التأنيث بفعله أو
المسند إليه أو إلى ضميره نحو الشمس طلعت والتفت الساق وبكأس من معين بيضاء لذة ولظى نزاعة
ولسليمان الريح عاصفة وبتصغيره إن كان المكبر ثلاثيا نحو قديرة وبتجريد عدده من الثلاثة إلى العشرة
من التاء نحو ثلاث أذرع وعشر رجل وبجمعه على مثال خاص بالمؤنث كفواعل في الصفات كطوالق
وحوائض وعلى مثال غالب فيه وذلك إنما يكون فيما هو على وزن عناق وذراع وكراع ويمين فجمعها على
أفعل في المؤنث وقد جاء في المذكر على أفعل قليلا نحو مكان وأمكن وجنين وأجنن وطحال وأطحل
وتجي التاء لأربعة عشر معنى أصلها الفرق بين المذكر والمؤنث إما في الصفة كضاربة ومنصورة وحسنة
ونصرة وهو القياس في هذه الأربعة أعني في اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة عني أفعل التفضيل
وأفعل الصفة وفي المنسوب بالياء وأما نحو ربعة ويفعة في المذكر والمؤنث فلكونهما في الأصل صفتين للنفس
أي نفس ربعة ويفعة وأما في الاسم الجامد وهي أسماء مسموعة قليلة نحو امرءة ورجلة وإنسانة وغلامة
والثاني يفصل الآحاد المخلوقة والمصادر من أجناسها كنخل ونخلة وتمر وتمرة وكذا بط وبطة ونمل ونملة
قوله تعالى قالت نملة جاز أن يكون النملة مذكرا والتأنيث في قالت لتاء في نملة لا لكونها مؤنثا حقيقيا
كما يجي والمصادر نحو ضرب وضربة وإخراج وإخراجة واستخراج واستخراجة وهو قياس في كل جنس
من النوعين المذكورين أعني المخلوقة والمصادر والمراد بالجنس ما يقع على الكثير والقليل
بلفظ واحد وقد جاءت قليلا للفرق بين الآحاد المصنوعة وأجناسها وهي أسماء محفوظة كسفين
وسفينة ولبن ولبنة وربما لحقت الجنس وفارقت الواحد وهو قليل نحو كمأة للجنس وكمء للواحد
وكذا نقع وفقع وقال بعضهم بل هو أيضا جار على القياس يعني أن الكمء جنس وذو التاء مفرد و
الكمأة على الأول والجنس الذي واحده بالتاء يذكره الحجازيون ويؤنثه غيرهم وقد جاء في
القرآن كلاهما قال تعالى نخل منقعر ونخل خاوية وقد تجي ياء النسبة كالتاء للوحدة أيضا نحو
أعرابي وأعراب وفارسي وفارس وعجمي وعجم وعرب ورومي وروم والأكثر أن تجي التاء للمعنيين المذكورين
وهي فيهما عارضة غير لازمة ولا تقلب اللام همزة في نحو عظاءة وسقاءة وأرباءة واستقاءة وعباءة
وصلاءة وعطاءة ونقاية لكون التاء شقاوة وحزانة وسقاية وعلاوة وهراوة وفحووة فإن
التاء في هذه الأسماء على التأنيث أدنى باعتبارها لازمة كما يجي وإن جاءت في بعضها غير لازمة كما في شقاوة و
شقاء لأن وضعها في جميع هذه الأسماء على اللزوم وأما اللزوم والأعلام المثلثة عباءة وصلاية وعطاية
وقلنسوة وعرقوة مع أنها للوحدة ومن اعتبارها غير لازمة فشاذ ودليل كونها للوحدة قولهم الجنس
عباء وصلاء وعطاء وقلنس وعرق الثالث أن تجي التاء للدلالة على الجمع وذلك في الصفات التي
لا يستعمل موصوفاتها وهي على فاعل أو فعول أو صفة منسوبة بالياء أو كاينة على فعال خرجت خارجة على
الأمير وسابلة وواردة وشاربة وقولهم ركوبة وركوبة وجلوبة وجلوبة وقتوب وقتوبة و
البصرية والكوفية والمروانية والزبيرية والجمالة والبغالة والحمارة والتاء في هذه كلها للتأنيث كما في

ضاربة وليس كما في كمأة وذلك لأن ذا التاء في مثلها صفة الجماعة مثل راكبة قبل عاقلة وحاملة والموصوف
لازم للعلم به وقد جاء حلوبة للواحد وحلوب للجنس كتمرة وتمر فالتاء إذن للوحدة وقد قيل إن الركوب و
الركوبة بمعنى واحد وكذا الحلوب والحلوبة فالتاء إذن للنقل إلى الاسمية كما في الذبيحة والأكولة على ما يجي
الرابع أن يدخل لتوكيد الصفة التي على فعال أو فاعل أو مفعال أو فعول كنسابة وزاوية ومطرابة وفروقة
فهذه يفيد مبالغة في الوصف كما يفيدها ياء النسب في نحو أحمري ودواري وكأن التاء فيه للتأنيث والموصوف محذوف
جماعة أجراء للواحد مجرى الجمع كما تقول أنت رجل كل الرجال والتاء في هذه المثل على الانفصال وقد يدخل فيما
على فعل مفتوح العين بمعنى الفاعل وعلى فعل ساكنها بمعنى المفعول نحو سببة وسبة ولعنة ولعنة وهي في
المثالين لازمة الخامس أن يدخل على الجمع الأقصى كجواربة وموازجة وكيالجة دلالة على أن واحدها معرب فيقال
الهاء أمارة العجمة وذلك أن التعريب نقل إلى العربية كما أن التأنيث عن التذكير وليست التاء في هذا القسم على اللزوم
بل نحو الجوارب والموازج السادس أن يدخل أيضا على الجمع الأقصى دلالة على أن واحده منسوب كالأشاعثة
جمع أشعثي ومشاهدة ومشهدي وذلك أنهم لما أرادوا أن يجمعوا المنسوب جمع التكسير وجب حذف ياءي النسب
لأن ياءي النسب لا يجتمعان فلا يقال في النسبة إلى رجال رجالي بل رجلي كما يجي في باب النسبة إن شاء الله تعالى فحذف ياء النسبة
ثم جي بالتاء كالبدل من ياء النسبة كما أبدلت من الياء في نحو فرازنة وجحاجحة كما يجي وأيضا الياء والتاء متناسبان
في كونهما للوحدة والمبالغة ولكونهما زائدتين لا لمعنى في بعض المواضع كظلمة وكرسي وقد يحذف الياء إذا جمع الاسم جمع
السلامة لكن لا وجوبا كما في جمع التكسير فيقال الأشعرون والأعجمون في جمع أشعري وأعجمي وكذا المقتوون و
المقاتوة في جمع مقتوي قال متى كنا لأمك مقتوينا والتاء في مثل هذا الجمع لازمة لكونها بدلا من الياء ولو كان المعرب
أو جمع المنسوب غير جمع الأقصى لم يأت فيه بالتاء فلا يقال في جمع فارسي فرسة بل فرس وعجم وكان اختصاص الأقصى
بذلك ليجي علامة سببية الياء إلى ما أطلق من الانصراف بجمع في المفرد أن يكون معربا ومنسوبا فيأتي التاء في الجمع أمارة عليهما
نحو برابرة في جمع بربري ومساجحة في جمع مسجحي وهو غلام الملاح السابع أن يدخل على الجمع الأقصى أيضا عوضا عن
الياء المحذوفة نحو جحاجحة في جحاجيح وأما في فرازنة وزنادقة فيجوز أن يكون عوضا من الياء وأن يكون علامة التعريب لأنهما
والتاء والياء في نحو جحاجحة لا يسقطان معا ولا يثبتان معا فالتاء لازمة مع حذف الياء الثامن أن يدخل لتأكيد
تأنيث الجمع وهي إما واجب الدخول وهو في ستة أوزان أفعلة كأغربة وفعلة كغلمة والجائز في نحو أبلم فجمالة وجمالة و
قد لزم كما في هذا البناء كحجارة وذكارة وفعولة كصقورة وبعولة وخيوط وقد يلزم كعمومة وخؤولة والجمع
لا يقتضي ذلك قلة وليست لازمة التاسع دخولها لتأكيد معنى التأنيث كما في ناقة ونعجة وأرنبة وهذه التاء لازمة
قيل وقد جاء لتأكيد التأنيث في الصفة كعجوز وعجوزة فإن عجوزا موضوع للمؤنث فالتاء فيه غير لازمة العاشر
دخولها لا لمعنى من المعاني بل هو لتأنيث لفظي كغرفة وظلمة وعمامة ومحجة وهي لازمة الحادي عشر دخولها عوضا عن
فاء الفعل كما في عدة وزنة أو عن لام كما في كرة وثبة وهي لازمة الثاني عشر دخولها عن ياء الإضافة كما في يا أبت
الثالث عشر دخولها أمارة للنقل من الوصفية إلى الاسمية وعلامة على كون الصفة غالبة غير محتاج إلى
الموصوف كالنطيحة والذبيحة وهذه التاء أكثرها غير لازمة والأولى أن التاء في حلوبة وركوبة وحمولة
وكل فعولة بمعنى مفعول هكذا لأنها لا يذكر معها الموصوف البتة كما قد يذكر مع فعول بمعنى فاعل نحو امرأة
شكور وصبور وكلما لحقته هذه التاء المذكورة في هذه التاء المذكورة في هذا القسم يستوي فيه المذكر والمؤنث

قال ابو عمرو وقد تكون الهاء عوضا من الف التانيث كما في حبيرة تصغير حبارى وعند عيسى لا يبدل منها الفا بل
يقال حبيرى كما يجيء في باب التصغير قال الزمخشري تجيء هذه الوجوه انها للتانيث كشبه التانيث والاصل
الصفات كما ذكرنا ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء ويغلب في الصفات المختصة بالاناث الكاينة على وزن
اسم الفاعل ومفعل ان لا يلحقها التاء ان لم يقصد فيها معنى الحدوث كحائض وطالق ومرضع ومطفل فان قصد
فيها معنى الحدوث فالتاء واجبة نحو حاضت فهي حائضة وطلقت فهي طالقة وقد يلحقها التاء وان لم يقصد الحدوث
كمرضعة وحاملة وربما جاءت مجردة عن التاء مشتركة بين المذكر والمؤنث اذا لم يقصد الحدوث نحو جمل ضامر وناقة ضامر
ورجل وامرأة عانس وفي تجريد هذه الصفات اذا لم يقصد الحدوث ثلاثة اقوال احدها قول الكوفية وهو ان
التاء انما يؤتى بها للفرق بين المذكر والمؤنث وانما يحتاج الى الفرق عند حصول الاشتراك وهذه العلة غير
مطردة في نحو ضامر وعانس وتقتضي تجريد الصفات المختصة بالمؤنث اذا قصد الحدوث ايضا بل تقتضي تجريد الفعل
ايضا اذا لم يشترك نحو حاضت وطلقت اذ العلة اصلها الاطراد وتقتضي الافعال الامراة مرضع وقد ثدنت
يقال عرضت ايضا بلا قصد الحدوث وقال سيبويه هو على قولك نحو انسان حائض او شيء حائض كما ان ربعة مؤولة
بنفس ربعة وانما لم يلحقها التاء مع قصد الحدوث دليل على ان العلة شيء آخر غير هذا التاويل وقال الخليل
انها مجردة عن التاء لتاديتها معنى النسب قال المصنف في شرح كلامه ما معناه ان اصل التاء في الاسماء الى
الصفات فرقا بين المذكر والمؤنث وانما يدخل على الصفات اذا دخلت في افعالها فالصفات في لحاق التاء
بمنزلة الافعال يلحقها اذا الحقت الافعال نحو قامت فهي قائمة وضربت فهي ضاربة فاذا قصدوا الحدوث في الفعل
قالوا حاضت فهي حائضة لان الصفة كالفعل في الحدوث واذا قصدت الاطلاق لا الحدوث فليس بمعنى الفعل
بل هو بمعنى النسب وان كان على صورة الفاعل فهو اذن كلابن وتامر فكما ان معناهما ذو لبن وذو تمر مطلقا
لا بمعنى الحدوث اي لبني وتمري كذلك معنى حائض وطالق ذات طلاق وحيض اي طلاقية وحيضية قلت عبارة منه
مي مي كلامهم ان اسم الفاعل لما قصد به الحدوث لم يكن من حيث المعنى كالفعل الذي بناه على الحدوث في اصل
اللغة فلم يونثوه تانيث الفعل لعدم مشابهته له معنى وان شابهه لفظا وهذا ينتقض عليهم بالصفات
المشبهة فانها للاطلاق دون الحدوث ولا يشابه الفعل لفظا ايضا فكانت اجدر بالتجريد عن التاء وايضا كان الاسم
المنسوب بالتاء الذي هو مثل حائض وطالق محمولا عندهم عليه يونث مع انه على الاطلاق دون الحدوث وليس
فعل الا من حيث المعنى والتاويل فان معنى بصري منسوب الى البصرة ومن اين لهم ان المنسوب الذي هو على
وزن فاعل وليس باسم فاعل كلابن وتامر ونبال وقواس اذا قصد به المونث لا يلحقه التاء بل يقال امراة
ناشبة ونبالة وكيف صح حكمهم بان الذي هو من جملة اسماء المنسوب غير حكم ما فيه ياء النسبة ظاهرة في لحاق
مع تاء التانيث وقوله عيشة راضية على النسب عند الخليل مع دخول التاء وجعله للمبالغة كما في علامة
خلاف الظاهر وايضا نحو حائض وطامث من ابنية النسب كما في نحو نابل وناشب منسوب الفا فالان
نبلي ونشابي ولا فعل لهما حتى يقال انهما اسماء فاعل منه فكيف يجوز ان يكون منفطر ومرضع في قوله تعالى
السماء منفطر وفلانة مرضع من النسب ولم يثبت كون مفعل ومنفعل من ابنية النسب المتفق عليها حتى
يحملنا عليها ايضا على نحو نابل والاقرب ان يقال ان الاغلب في الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء هو الفعل مستقل
ثم حمل اسم الفاعل واسم المفعول عليه لمشابهتهما له لفظا ومعنى كما يجيء في بابهما فالحقا التاء كما الحق الفعل ثم جاء

ما هو على وزن اسم الفاعل ما قصد به معنى الحدوث كالفعل ومعنى الاطلاق وقصدوا الفرق بين المعنيين فالحقوا
بالتاء ما قصد فيه الحدوث الذي هو معنى الفعل كما في الفعل المشابه له معنى بخلاف ما قصدوا فيه الاطلاق
ليكون فرقا بين المعنيين واما الصفة المشبهة والاسم المنسوب بالتاء فلم يقصد في شيء منهما معنى الحدوث ومعنى الاطلاق
حتى يفرق بين المعنيين بالحاق التاء في المعنى الاول والتجريد عنها في الثاني بل كانا ابدا للاطلاق فان قلت فالقياس
اذن تجريدهما عن التاء كتجريد الفاعل المقصود به الاطلاق قلت كان يجب ذلك لو كان الحاق التاء بهما لمشابهتهما
الفعل لكن الحاق التاء بهما لمشابهتهما الاسم الفاعل واسم المفعول لا للفعل وذلك لانهما اسمان فيهما معنى الصفة
كاسم الفاعل والمفعول ولذلك جمعا جمع سلامة المذكر كما في اسمي الفاعل والمفعول ومما لا يلحق التاء للتانيث
غالبا مع كونه صفة فيستوي فيه المذكر والمؤنث مفعال ومفعل ومفعيل وفعال كالمعطار ومجرب ومنطيق
وحصان وحكى عن سيبويه امرأة حصان وجبانة وناقة دلاث وكل فهو بمعنى فاعل وقد قالوا عدوة ومسكينة
واما فعول بمعنى مفعول فيستوي فيه ايضا المذكر والمؤنث كالركوب والحلوب والجزور وكثيرا ما يلحقها
التاء علامة للنقل الى الاسمية لا للتانيث فيكون بعد لحاق التاء ايضا صالحا للمذكر والمؤنث ومما يستوي فيه
المذكر والمؤنث ولا يلحقه التاء فعيل بمعنى مفعول الا ان يحذف موصوفه نحو هذه قتيلة فلان وجريحة قبيلة
واما فعيل بمعنى فاعل فقد يحمل عليه فيلحقه التاء مع ذكر الموصوف ايضا نحو امرأة قتيل كما يحمل فعيل بمعنى فاعل عليه
فيحذف منه التاء نحو ملحفة جديد من جد بمعنى جدة عند البصرية وقال الكوفية هو بمعنى مجدود من جد اي قطعه و
قيل ان قوله تعالى ان رحمة الله قريب منه وبناء فعيل بمعنى مفعول مع كثرته غير مقيس وقد يجيء بمعنى مفعل قليلا
كالذكر الحكيم اي المحكم وبمعنى مفاعل كثيرا كالجليس والخليف وربما لم يلحق التاء في فعيل كما مر شرب
واما الف التانيث المقصورة فانما يعرف بان لا يلحق ذلك الاسم تنوين ولا تاء والالف المقصورة الزايدة
في آخر الاسم على ثلاثة اضرب اما للالحاق كارطى او لتكثير حروف الكلمة او للتانيث والتي للتكثير لا يكون سادسة
ويلحقها التنوين نحو قبعثرى وكمثرى وتتميز الف التانيث عن الف الالحاق خاصة بان تزن ما فيه الالف وتجعل في
الوزن مكان الالف لاما فان لم يجيء على ذلك الوزن اسم علمنا ان الالف للتانيث نحو اجلى وبردى فانه لم يأت
على فعلل حتى يكون الالف للالحاق لما يتحقق به ومعنى الالحاق ان تزيد في كلمة حرفا في مقابلة حرف اصلي في كلمة اخرى حتى
تصير مساوية لها في الحركات والسكنات بشرط ان يكون المزيد فيها في جميع تصاريفها مثل الملحق بها و
ومقصودهم الاهم في ذلك اقامة الوزن او السجع او غير ذلك من الاغراض اللفظية وليس المقصود خلاف
المعنى بل يجوز ان يختلف وان لا يختلف ويجوز ان لا يكون للكلمة قبل الزيادة فيها للالحاق معنى كجدل ورتب
ونحو قطع واقتل يتسل وقد يرى بعض الافعال ليس للملحق به مصدر وتلحق بمخالفة مصادرها مصادر الاوزان التي
لا يكون الفها الا للتانيث فعلى في الغالب وانما قلنا في الغالب لما حكى سيبويه في بهمى بهماة وروى بعضهم
رؤيا رؤياة ومما شذ ان فعلى اما صفة او غير صفة والصفة اما مؤنث افعل التفضيل كالافضل والفضلى
وهو قياس او لا كالانثى وخنثى وحبلى وغير الصفة اما مصدر كالبشرى والرجعى او اسم كبهمى وحزوى
وبهماة ورؤياة ان صحتا فالهمزة عند سيبويه للتانيث ايضا اذ لم يجيء عنده مثل برقع ولحاق التاء الالف
التانيث شاذ وعند الاخفش للالحاق اذ هو يثبت نحو جخدب وبرقع ومنها فعلى ولم يأت في كلامهم الا
اسما قيل ولم يأت منه الا اسماء شعبى وادمى في موضعين وارنى للداهية وقال بعضهم جنفى في اسم موضع

ورواه سيبويه بضم الفاء والمد وضبطوا فعلى بضم الفاء والعين والمفضلان كالبشكى والجمزى واما الوصف

كضن وثني وناقة نلجى اي سريعة واما الاسم كدفرى وشفلى واجلى اسما مواضع ومنها افعلى كاجفلى للحكم

وفعالى كجبارى لطاير وفوعالى كحولايا الموضع وفعالى كشقارى نبت وفعللى كجحجبى حي وقبيلة من الانصار

وفعيلى كبقيرى لعبة وفعيلى كخليفى وفعلوية كحمورية وفعولى كحبوكرى لداهية وفوعلى و

فيعلى كخوزلى وفعنيلى لمشية فيها تفكك ونفعلى كهبيخى للباطل ومفعلى كمكورى للئيم ومفعلى

كمرعزى وفعللى كهربذى لمشية فيها وفعللايا كبردرايا موضع وفعليا كذربيا للداهية

وفعليا كزكريا والظاهر انه اعجمي وفعلى كعرضى لنوع من المشي وفعلى كرفقى نوع من المشي وفعللى

كجلندى اسم رجل وجاء بضم اللام وفعلى كشمرى للباطل وفعالى كصحارى وفعلى كهزليا و

فعلى كبسطى لمشية فيها تبختر وافعلى كاهجيرى للعادة فهذه احرف ثلثون مثالا ولعل المستقرى

اكثر ابنية المونث بالالف المقصورة المختصة بالتانيث وافعلى وفعلى فيهما مثلما كان في التانيث ولا لحاق

ففعلى اذا كان انثى فعلان او مصدرا كالدعوى او جمعا كمرضى وصرعى فالفها للتانيث واذا كان اسما عينيا

ذكرنا فقد يكون الالف للالحاق كعلقى لنبت فمنون وقد يكون للتانيث كشرفى واما فعلى فاذا كان مصدرا

كالذكرى او جمعا كحجلى وظربى ولا ثالث لهما فلا يكون الفها الا للتانيث وفعلى اذا كان صفة قال سيبويه

لا يكون الا مع التاء فالالف للالحاق نحو رجل عزهاة وامرأة سعلاة وقال في ضيزى وحيكى اصلهما الضم

وحكي ثعلب عزهى بلا تاء فهو مخالف لقول سيبويه واذا كان غير الاوصاف المذكورة من الصفة والمصدر والجمع

فقد يكون للالحاق نحو معزى بالتنوين وقد يكون للتانيث كالدفلى والشعرى وقد يكون الالف ذا

وجهين الالحاق والتانيث كترى منونا وغير منون وكذا دفرى ومن الاوزان التي لا يكون الفها

الممدودة الا للتانيث فعلاء وهو قياس في مونث افعل الصفة نحو حمراء وقد يجيء وليس من كل افعل

كامرأة حسناء وديمة هطلاء وحلة سوكاء وداهية دهياء والهباء الهرباء وقد يجيء مصدرا كالسراء

والضراء واللاواء واسما مفردا كالهيجاء والصحراء واسم جمع كالطرفاء والقصباء وقد يقصر بعض

الاسماء الممدودة فالمحذوف همزة من العين اذن الاولى لا الاخيرة لانها لمعنى ولانها لو كانت المحذوفة

لانصرف لامر لزوال الف التانيث كما ينصرف حبارى اذا صغرتها بخلاف الالف في حبلى ومنها فعلاء بفتح

الفاء والعين ولم يات عليها سوى ارحه احرف فلان ابن ثاداء اي ابن امة والسحناء بمعنى الهيئة وحنفاء

وقرماء بالقاف عند سيبويه والفاء عند الجوهري موضعان ومنها فعلاء ولم يات عليها الا الاسماء

وفعلاء اما مفردا كالعشراء والرحضاء او جمعا كالفقهاء والعلماء واما فعلاء وفعلاء كجرباء

وخنثاء فالمحتان بقرطاس وقرطاس ومنها فعلاء كقاصعاء وفعلياء ككبرياء وفعالا وهو اما

مصدر كالبراكاء بمعنى الثبات في الحرب واما اسم كالثلاثاء واما صفة كطباقاء وفعولا كبروكاء بمعنى

البراكا وفعللا لهنباء بكسر الدال وفتحها وفعللاء كعقرباء وفعللاء كخنفساء وفعيلا نحو قريثاء ضرب

من التمر وفعلاء كرمكاء وقد يقصر وليس الالف للالحاق بسرداح ولانه لا ينون وافعلا اما مفردا كالاربعاء

واما جمعا كانبياء وهو كثير وافعلاء بضم العين كاربعاء وقد تفتح الباء فيها لغات وفعلياء

كزكرياء وفاعولاء كعاشوراء ومفعولاء كمعيوراء وفعاللاء كجخادباء نوع من الجراد وفعلالاء

لبنا ماء بمعنى الناس وفعللاء كقرفصاء [illegible] وهو حنبتي ونطق فالمعتق ما لا يذكر من

كامرأة وناقة والمعنى بخلافه كظلمة وعين قوله اما قال في الحيوان لئلا ينتقض بنحو قمي

وقد يكون الحقيقي مع العلامة كامرأة ونساء وحبلى وبلا علامة كجدي وعناق ولو قال الحقيقي هو

المخلوق مونثا كان اولى اذ يجوز ان يكون حيوان انثى لا ذكر لها من جنسها كالنحل العقلى قوله واللفظي بخلافه

اي ليس بازائه في الحيوان ذكر كظلمة وعين وقد يكون اللفظي حيوانا كدجاجة ذكر وحمامة ذكر اذ ليس بازائه

ذكر فيجوز ان تقول لحمدت حمامة ذكر وعندي بلبل من البط ذكور فيجوز ان يكون النمل في قوله قالت نملة ذكرا

واعتبر لفظه فانث ما اسند اليه ولا يجوز مثل ذلك في علم المذكر الذي فيه علامة التانيث كطلحة لا يقال قامت

طلحة الا عند بعض الكوفيين وعدم السماع مع الاستقراء قاض عليهم ولعل السر في اعتبار التانيث

في منع الصرف لا في الاسناد اليه المذكر الحقيقي لما طرأ عليه منع ان يعتبر حال تانيثه في غيره ويتعدى اليه

ذلك واما منع الصرف فهو لحكم يختص به لا بغيره قوله واذا اسند الفعل اليه فبالتاء وانت في ظاهر

غير الحقيقي بالخيار وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير المذكر السالم ظاهر غير الحقيقي وضمير العاقلين غير

السالم فعلت وفعلوا والتاء والايام فعلت وفعلن اقول قوله اذا اسند الفعل اي

الفعل وشبهه الى المونث مطلقا سواء كان مضمرا او مظهرا حقيقيا اولا ظاهر العلامة اولا فذلك الفعل

وشبهه بالتاء للايذان من اول الامر بتانيث الفاعل قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار انما قال ظاهر احترازا

عن المضمر وغير الحقيقي احترازا عن الحقيقي لان تانيث المسند اليهما واجب على بعض الوجوه كما يجيء ثم اعلم ان

الفاعل المونث اما جمع السلامة او جمع التكسير او اسم الجمع او غيرها اعني المفرد والمثنى اما الجمعان واسم الجمع

فيجيء حكمها وغيرها الظاهر ومضمر والظاهر اما حقيقي او غيره والحقيقي اما متصل برافعه اولا والاغلب

في الظاهر الحقيقي المتصل الحاق التاء برافعه نحو ضربت هند وضربت الهندان وحكي عن بعض العرب قال فلانة

استغناء بالمونث الظاهر عن علامته وانكره المبرد ولا وجه لانكار ما حكى سيبويه مع ثقته وامانته فان كان

الرافع نعم وبئس فكل واحد من الحذف والاثبات فصيح نعم المرأة هند ونعمت المرأة هند لمشابهتهما بعدم التصرف

ولا يلحق في نحو اكرم بهند في التعجب عند من اسند اكرم الى هند كما لا يلحق الضماير في نحو قولهم اسمع بهم و

ابصر لكون الفعل غير متصرف وايضا اللزوم كون الفاعل في صورة المفعول والفعل في صورة ما يطلب

بالمفعولية اما نحو قولك ما جائني من امرأة وكفت بهند فليس لجر الفاعل بالانم ولا الفعل في صورة ما يطلب

المجرورين بالمفعولية وان كان منفصلا عن رافعه فان كان بالا نحو ما قام الا هند فالاجود ترك التاء في

الرافع لان المستثنى منه المقدر كان في الاصل مرفوعا بالفاعلية على ما مر في باب الاستثناء فالمستثنى

في الارتفاع مع الفصل بالا اقول المسند اليه هو لا مع المستثنى من حيث المعنى وان كان في اللفظ هو

المستثنى كما مر ذكرنا في باب الاستثناء وان كان بغير الا نحو قامت اليوم امرأة فالالحاق اجود لان المسند له

في الحقيقة هو المرفوع في الظاهر واما الحذف فانما احتمل لطول الكلام وان كان الظاهر غير حقيقي التانيث

فان كان متصلا نحو طلعت الشمس فالحاق العلامة احسن من تركها والكل فصيح وان كان منفصلا فترك

العلامة احسن اظهارا لفضل الحقيقي على غيره سواء كان بالا او بغيرها نحو قوله تعالى فمن جاءه موعظة

هذا كله حكم ظاهر المفرد والمثنى واما ضميرهما فان كان متصلا فالعلامة لازمة لرافعه سواء كان التانيث

نحو طلعت الشمس وطلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز الشمس طلع وبخلاف ضرب هند فان فيهما وجب العلامة

حتى قيل كما حذفت الضمير كالشمس طلعت الا في ضرورة الشعر نحو قوله فلا مزنة ودقت ودقها ولا ارض
ابقل ابقالها وبل الارض المكان وانما لزم العلامة لخفاء الضمير المتصل وكونه كجزء المسند بخلاف
الظاهر والمنفصل وان كان متصلا فهو كالظاهر مستقلا لبنيته واما الجمعان المذكوران فالمسند
الى ظاهرهما سواء كان واحد المكسر حقيقيا لتذكير او التانيث كرجال ونسوة او مجازي التذكير او التانيث
كايام ودور وكذا واحد المجموع بالالف والتاء ينقسم هذه الاقسام الاربعة نحو الطلحات والزينبات
والحبليات والغرفات فحكم المسند الى ظاهرهما حكم المسند الى ظاهر المؤنث غير الحقيقي لا في ان واحد فهو
ان حذف العلامة من الرافع بلا فصل مع الجمع نحو قال الرجال او النساء او الزينبات احسن منه مع المفرد في
المثنى لكون تانيثه بالتاويل وهو كونه بمعنى جماعة والتانيث بمعنى التانيث الحقيقي الذي كان في المفرد في نحو
قال النسوة لان المجازي الطاري ازال الحكم الحقيقي كما ازال التذكير الحقيقي في رجال والتانيث يبطل التثنية
التذكير الحقيقي في رجلان ولا التانيث الحقيقي في الهندان ولم يبطل الجمع بالواو والنون التذكير الحقيقي
في الزيدون لبقاء لفظ المفرد في جمعها فاحتيج وكان القياس على هذا ان لا يبطل التانيث الحقيقي في
المجموع بالالف والتاء ايضا نحو الهندات لبقاء لفظ الواحد فيه ايضا الا انه لما كان يتغير ذلك المفرد
ذو العلامة اما لحذفها ان كانت تاء نحو الغرفات او بقلبها ان كانت الفا كما في الحبليات والصحراوات كان ذلك
التغيير كنوع من التكسير وكان تانيث الواحد قد زال لزوال علامته ثم حمل ما التاء فيه فلا يظهر فيه
معنى علمه كالزينبات والهندات لان المقدر عندهم في حكم الظاهر والدليل على ان نحو الزينبات
مجازي قول الحماسي حلفت بهدي مشعر بكراته تخب بصحراء الغبيط درادقه وحكم البنين حكم الابناء
وان كان بالواو والنون لعدم بقاء واحده وهو ابن قال لو كنت من مازن لم تستبح ابلي بنو اللقيطة من ذهل
بن شيبانا وتاوي التاء في اللزوم وعدمه تاء مضارع الغائبة ونون التانيث الحرفية في نحو يعصرن السليط
اقاربه فظهر لهذا كله معنى قوله وحكم الظاهر الجمع مطلقا غير المذكر السالم حكم ظاهر غير الحقيقي واما ان
اسند الى ضمير الجمع وهو قوله وضمير العاقلين الى آخر الباب فيقول ضمير الجمع اما ان يكون ضمير العاقلين
اولا والعاقلون اما بالواو والنون اولا وضمير العاقلين بالواو والنون هو الواو لا غير نحو
الزيدون قالوا ولا يجوز قالت لبقاء لفظ المذكر الحقيقي وانما خصوا العاقلين بالواو دون النون
لان اصل ما يراد حروف اللين والالف اصله المثنى والجمع بالواو اولى منه بالياء لان ثقل الواو مناسب
للكثرة المعنية في الجمع فصارت بالعاقلين اولى لاصالتهم وصار الياء للواحد المؤنث في تفعلين وافعلي فلم يبق
للجمع غير العاقلين من حروف المد الا النون لمناسبة بين الواو وبينها في الغنة وضمير العاقلين لا بالواو و
النون اما واو نحو الرجال والطلحات ضربوا نظرا الى العقل واما ضمير المؤنث الغايب نحو الرجال والطلحات
فعلت وتفعل وفاعلة نظرا الى كونها بتاويل الجماعة على اللفظ واما غير العاقلين وهو ثلاثة اقسام
مذكر لا يعقل كالايام ومؤنث يعقل كالنسوة والزينبات ومؤنث لا يعقل كالدور والظلمات فيجوز
ان يكون ضميرها جميعا الواحد المؤنث الغايب للتاويل بالجماعة وان يكون النون لكونها جمعا غير العاقلين وقد
تقدم ان النون موضوع له فيقول الايام والنساء والدور فعلت وفعلن وهذه التفرقة بين جمع
المذكر العاقل وغيره جارية في جميع الضماير على اختلافها نقول في المرفوع المنفصل انتم وانتن وهم وهن

وفي المنصوب المتصل منه اكرمكم واكرمكن وضربهم وضربهن وفي المنصوب المنفصل اياكم واياكن واياهم واياهن
وفي المجرور بكم وبكن فيهم وفيهن واما اسم الجنس فيجوز اجراء ظاهره وضميره مجرى ظاهر المفرد المذكر والمؤنث وضميره
ولا يمتنع اجراء ضميره مجرى ضمير جمع التكسير نحو انقعر النخل وانقعرت النخل والنخل انقعر وانقعرت وانقعرن
واما اسم الجمع فبعضه واجب التانيث كالابل والخيل والغنم فحاله كحال جمع التكسير في الظاهر والضمير وبعضه يجوز
تذكيره وتانيثه كالركب قال مع الصبح ركب من احاظة مجفل فهو كاسم الجنس نحو مضى الركب ومضت الركب والركب مضى
ومضت ومضوا والله اعلم بالصواب قوله المثنى ما لحق آخره الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة
ليدل على ان معه مثله من جنسه اقول يريد بالجنس هنا على ما نطق من كلامه في شرح هذا الكتاب
ما وضع الواضع صالحا لاكثر من فرد واحد لمعنى جامع بينهما في نظره سواء كان ماهيتاهما مختلفة كالابيضين
لانسان وفرس فان الجامع بينهما في نظره البياض وليس نظره الى الماهيتين بل الى صفتهما التي اشتركا
فيها او متفقة كما تقول الابيضان لانسانين والبيض لافراس وسواء كان التعليق بوضع واحد كالرجل
والفرس او باكثر من وضع كالزيدين والزيدون فان نظر كل واحد من الواضعين في وضع لفظ زيد ليس الى
ماهية ذلك المسمى بل ذاك المسمى اي ماهيته كان متميزا بهذا الاسم عن غيره حتى لو سمي بزيد انسان ثم فرس فنظر
الواضعين في الوضعين الى شيء واحد كما في الابيضين ونحوه وهو كون تلك الذات متميزة عن غيرها بهذا
الاسم وهذا الذي ذهب اليه المصنف خلاف المشهور من اصطلاح النحاة فانهم يشترطون في الجنس كونه
بوضع واحد فلا يسمون زيدا وان اشترك فيه كثيرون جنسا وعلى المصنف تردد في جواز تثنية الاسم المشترك
وجمعه باعتبار معانيه المختلفة كقولك القرءان للطهر والحيض والعيون لعين الماء وقرص الشمس وعين
الذهب وعين ذلك منع من ذلك في شرح الكافية لانه لم يوجد مثله في كلامهم مع الاستقراء وجوزه على الشروط
في شرح المفصل وذهب الجزولي والاندلسي والمالكي الى جواز مثله قال الاندلسي يقال العينان في عين
الشمس وعين الميزان فهم يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى وهذا المذهب
من مذهب الشافعي وهو ان الاسماء المشتركة اذا وقعت بلفظ العموم نحو قولك الاقراء حكمها كذا افاد بوضع
العموم كالنكرة في غير الموجب نحو ما لقيت عينا فانها تعم في مدلولاتها المختلفة مثل الفاظ العموم نحو قولك
الفاظ العموم سواء ولا يصح ان يستدل بتثنية العلم وجمعه على صحة تثنية المشترك وجمعه باعتبار معانيه
المختلفة بان يقال نسبة العلم الى مسمياته كنسبة المشترك الى مسمياته لكون كل واحد منهما واقعا على
معانيه لا بوضع واحد اما عند المصنف فلانه يشترط في التثنية والجمع كون المفردات بمعنى واحد سواء
كان بوضع او اكثر والمشترك ليس معانيها واحدة كالاعلام واما عند غيره فقال المصنف لو سلم ايضا
ان نسبة العلم الى مسمياته كنسبة المشترك الى مسمياته فبينهما فرق وذلك ان المشترك له اجناس يوحظ
آحادها فيثنى ويجمع كالقرءين للطهرين والقروء والاطهار فلو ثني وجمع باعتبار معانيه المختلفة لادى
الى اللبس وليس للاعلام اجناس يوحظ آحادها فيثنى ويجمع حتى اذا ثني وجمع باعتبار معانيه المختلفة
اورث اللبس وقد يثنى غير المتفقين في اللفظ كالعمرين وذلك بعد ان يجعلا متفقي اللفظ بالتغليب
والشرط فيهما تصاحبهما وتشابههما حتى كانهما شيء واحد كما تقول ابي بكر وعمر وكذا القمران والحسنان
وينبغي ان يغلب الاخف لفظا كما في الحسنين والعمرين والحسن لا ان يكون احدهما مذكرا والآخر

حرنا فانه ينقلب المذكر كالقصير بن وقد حكي الاختلاف بقلب الالف والياء والنون وفي واو الجمع وياء

في اول الكتاب ولزوم الالف في المثنى في الاحوال لغة بني الحارث بن كعب قال احبب منك الانف و

العينانا وقال ان اباها واباابا ها قد بلغا في المجد غايتاها وقيل ان قوله ان هذان لساحران منه

وفتح نون التثنية لغة كما في قوله العينانا وقوله يا رب خالك من عوبذ لا تنقضي نسوته شهرين اي

شهري ربيع وجاديته وقرئ في الفعل ايضا في الشواذ اتعدانني وبعضهم يضم نون المثنى وقرئ في

الشواذ في الفعل ايضا ترزقانه وقيل اصل المثنى والمجموع العطف بالواو فلذلك يرجع اليه المضطر

قال ليث وليث في محل ضنك كلاهما ذو انش ومحك وقال كان بين فكها والفك فارة مسك ذبحت في سك

وقد يجي العطف نثرا في الشذوذ من دون ضرورة واذا قصد التكثير كما في قوله فلا غلا قبر وقبر كان

الرغم بينا وابعدهم عن منزل او فصل بينهما بفصل ظاهر نحو جاني رجل طويل ورجل قصير او بفصل

مقدر نحو قولك جاني رجل فاكرمت الرجل والرجل الذي ضربته فجاز العطف كما رايت من دون

شذوذ وضرورة وقد يكرر للتكثير بغير عطف نحو قوله صفا صفا ودكا دكا وقد يثنى ايضا للتكثير

كقوله فارجع البصر كرتين وقوله لبيك وسعديك ومذهب الزجاج ان المثنى والمجموع مبنيان

لتضمنهما واو العطف كخمسة عشر وليس الاختلاف فيهما عنده اعرابا بل هي صيغ مستانفة كهذان و

اللذان عند غيره وليس بشي لانه لم يحذف المعطوف في نحو خمسة عشر بل اصل حرف العطف لو سلم انه كان

مكررا بحرف العطف فلم يبق المتضمن لمعنى حرف العطف فالاولى ان المفرد الذي لحقه علامتا التثنية والجمع

تضمن معنى حرف العطف لو قوعه على الشيئين او الاشياء وعلامة التثنية دليل تضمن ذلك المفرد واو العطف

وعلامة الجمع دليل تضمنه اكثر واو وهو مثل تضمن من لهمزة الاستفهام او ان الشرط قلنا بل الحق معنى

العطف لو سلمنا انه اصله كان ذلك وجعل المفرد في المثنى واقعا على شيئين بلفظ واحد لا على وجه العطف كلفظ

كلا سواء الا ان كلا لم يقع على المفرد لم يحتج الى علامة المثنى بخلاف زيد فانه احتاج الى علامة التثنية حتى لا يلتبس

بالواحد وكذا جعل المفرد في المجموع جمع السلامة واقعا على اشياء كلفظ كل الا ان كلا لم يحتج الى

علامة الجمع اذ لا يلتبس بالمفرد لانه لم يوضع له واحتاج المجموع الى العلامة لوقوع ملحقه على المفرد ايضا

وليس كل لفظ مفرد يطلق على ذي اجزاء متضمنا لواو العطف والا وجب بناء عشرة وخمسة وعشرين وغير ذلك

من الفاظ العدد ونحو كل وجميع ورجال بل الحق وقوع اللفظ على الجزئين المتماثلين وبين في نسبة الحكم

اليهما او الاجزاء على وجهين اما بواو العطف ظاهرا او مقدرا وذلك نحو جاني زيد وعمرو وجائي

خمسة عشر وذلك اذا لم يوضع لفظ الواحد للمجموع واما بكلمة صالحة للمجموع بالوضع وهذا الاخير على

ضربين اما ان يوضع للمجموع بعد وضعه للمفرد كلفظ المثنى والمجموع او يوضع للمجموع من غير وضع

للمفرد ككلا وكل وجميع والفاظ العدد التي ليست بواحد وبطل مذهبه اعراب نحو مسلمات ورجال

ايضا قائم مع اطراد ما قال في بنا المثنى والمجموع بالواو والنون فيهما قوله

والمقصور ان كان الفه عن واو وهو ثلاثي قلبت واوا والا فالياء والممدود ان كانت همزته

اصلية ثبتت وان كانت للتانيث قلبت واوا والا فالوجهان اقول يعني بالمقصور ما

آخره الف لانه احتراز عن نحو زيد وقفا سمي مقصورا لانه ضد الممدود ولانه محبوس عن الحركات

والقفا الحبس فان كان الف عن واو اي عوضا عن واو وهو ثلاثي اي المقصور ثلاثي قلبت واوا مع ان

الالف الكلمة تاء لحقها المغيرون عند التثنية فتعرض لذلك وذلك على اكثر الضرب المقصود والممدود

والمحذوف الآخر اعتباطا فالمقصور ان كان ثلاثيا والفه بدل من الواو رد الى اصله ولم يحذف لالتقاء الساكنين لئلا يلتبس

بالمفرد عند حذف النون بالاضافة واذا رد الى الاصل سلمت الواو والياء من ان تقلبا الفا لان الواو والياء

انما تحركا مع انفتاح ما قبلهما لم يقلبا الفا اذا كان بعدهما كغزوا ورميا وغليان ونزوان كما يجي في التصريف

انشاء الله وانما جاز رد واوي الثلاثي الى اصله دون واوي الرباعي وما فوقه لخفة الثلاثي فلم يستثقل معه

الواو وان كانت الالف الثالثة اصلا اعني منقلبا عن شي كمتى وعلى والى واذا سميت بها فان الالف في الاسماء

غير المتمكنة اصل او كانت مجهولة الاصل وذلك بان تقع في متمكن ولم يعرف اصلها فان سمع فيها الامالة ولم يكن

هناك سبب للامالة غير انقلاب الالف عن الياء وجب قلبها ياء فان لم تسمع فالواو اولى لانه اكثر بالعكس ان

قلب الاصل والمجهولة ياء او لا تسمع فيه الامالة او لكونها اخف من الواو وقال الكسائي ان كانت الالف الثالثة

المنقلبة عن الواو في كلمة مضمومة الاول كالضحى او مكسورته كالربى وجب قلبها ياء لئلا استثقال الكلمة بالواو

في المجموع مع الضمة او الكسرة في الصدر فيميل مثل هذه الالف ويكتبها ياء وعموم قلب كل ثالثة اصلها الف

واو فلواو اولى وقوله والا فالياء اي ان لم يكونا الشرطين ومما كونه ثلاثيا وعن واو وذلك اما بان يكون

ثالثا عن ياء كالفتى والرحى او رابعا فصاعدا اما عن واو كالمعزى والمصطفى والمستقى او عن ياء كالمرمى

والملتقى والمستدعى او رابعا فما فوقه زائدا للتانيث كالحبلى والقصرى والخليقى او للالحاق كالارطى

والحبنطى او للتكثير كالقبعثرى والكمثرى وقد يحذف الالف الزائدة خامسة فصاعدا في التثنية

والجمع بالالف والتاء كما في زبعرى وقبعثرى ولا يقاس عليه خلافا للكوفيين واما من رد الالف بان

لانهم انما يقلبون الالف الزائدة في المفرد رابعا لست وهمنا لم تثبت الالف قط حتى تقلب ياء اذ هو

مثنى لم يستعمل واحده قوله وان كان ممدودا اي آخره الممدود على رجح ضرب اذ همزته اما بدل من الف

التانيث كحمراء او للالحاق كعلباء او منقلبة عن واو او ياء ككساء ورداء او اصلية كقراء لجيد

القراءة فالتي للتانيث تقلب في الاشهر واوا لكونها زيادة محضة فهلا بدال الذي هو مناسب الحذف اولى

عنها مع فصل الفرق وانما قلب واوا دون ياء لوقوعها بين الفين فالحوا في الهرب عن اجتماع الامثال

لو ان الياء الا قرب الى الالف من الواو والهمزة متقاربتين في الثقل وربما صححت فقيل حمراآن

وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء نحو حمرايان والاعرف في الاصلية بقاء همزة وحكى ابو علي عن بعض

العرب قلبها نحو قراوان واما التي للالحاق والمنقلبة فيجوز قلبهما واوا وابقاؤهما همزة لانهما

ليست باصلية فشابهت همزة حمراء واصليهما منقلبة عن اصلية والاخرى الحقت بحرف اصلي فشابهتا

همزة قراء الا ان ابدال الملحقة واوا اولى من تصحيحها لانها ليست اصلا ولا عوضا من اصل بل وقعت

موضع اصل فنسبتها الى الاصلية بعيدة واما المبدلة من اصل فتصحيحها اولى من ابدالها لقرب نسبتها

الاصلية لانها بدل من اصل وقد يبدل المبدلة من اصل ياء ولا يقاس عليه خلافا للكسائي وانما

صححوا ثنايين لانهم انما يقلبون الواو والياء المتطرفة بعد الالف الزائدة همزة كما في كساء و

رداء ثم في التثنية اما ان يصححوا الهمزة او يقلبوها واوا وهمنا لم تتطرف الياء حتى تقلب همزة

اذ لم يستعمل واصل ثنايان بلا الف واللون ... كما في مذروان فثنايان كسقاية وعباية وحله
حذف زايدة التانيث في قاصعا وخوه نحو قاصعاء وحنفسا ان الطول وليس هذا من خلاف الكوفيين واما
ما حذف آخره اعتباطا فان كان المحذوف رد في الاضافة وجب رده في التثنية ايضا وهو ابو واخ
وحم وهن لا غير تقول ابوان واخوان وحموان وهنوان وربما قيل ابان واخان واما فوك فلم يرد اللام في
التثنية اذ لم يرد في الاضافة بل وجب قلب الواو ميما في التثنية كما في الافراد تقول فمان كما قلت فم ولما
لم يقل فوان كما قيل فوك فاما لان ذو لازم الاضافة مفرده مفرد ومثناه ومجموعه فواوه متحصن من الحذف لامنه
التنوين واما واو فو في التثنية فانه وان كان مومونا عليه من التنوين لكن يرد وعليه فيهما لاسيما من التنوين وبابه
اعني النون وان لم يوجب حذف واوه لكن المهول يوهم شبهه هاهنا اما في حال الاضافة فهو في غاية الامن من التنوين
ومن عرض فلذلك بقي الواو فيهما ولم يبق في حال التثنية وقد جاء في الشعر فوان قال هما نفثا في فيّ من
فمويهما على النابح العاوي اشد رجام فقيل هو جمع بين العوض والمعوض عنه فيكون ضرورة وقيل هو مما اعتقب
على لامه الواو والهاء لسنهة وسنية فلا يكون اذن ضرورة وقد جاء فيان وهو اجود ورد لام ذات في التثنية
لانه لام ذو فقالوا ذواتا مال وقد جاء ايضا ذاتا مال وهو قليل واما غير ذلك وهو دم ... وام يرد لام في الاضافة
فلا يرد ايضا في التثنية يقال يدان وفمان واما يديان قال يديان بيضا وان عند محلم فضل له من قال في المفرد
يدي كرحى وجاء دميان ودموان قال فلو انا على حجر ذبحنا جرى الدميان بالخبر اليقين قال الجوهري
لامه واو وانما قالوا دمي يدمي كرضي يرضي مع انه من الرضوان ولعل ذلك لان ذواتا الواو اكثرها ليس
وهو ساكن العين لجمعه على دماء ودمي كظبا وظبي ودلاء ودلي ولو كان كعصا لم يجمع على ذلك فدميان
او دموان عنده مثنى دمى لانه لغة في دم ومثنى دم دمان فقط وقال المبرد اصله فعل بتحريك العين ولامه ياء قال
ودليل التحريك عنده تثنيته على دميان فالا ترى ان الشاعر لما اضطر اخرجه على اصله فقال فلسنا على
الاعقاب تدمي كلومنا ولكن على اعقابنا يقطر الدماء قال ولا يلزم على ذلك يديان مع ان يدا ساكنة العين لان ذلك
مثنى يدي وهي لغة في يد فلت وسيبويه ايضا ان تقول دمى لغة في دم كيدي في يد والمشهور ان يدا في الاصل ساكن
العين لان الاصل السكون ولا نحكم بالحركة لا بثبت ولم يستبعد السيرافي ان يكون فعل عينها لقوله يا رب سار بات
ما توسدا الا ذراع العيس او كف اليدي فاما ما حذف لام لعله موجبة فهو اما مقصور منون وقد ذكرناه واما
منقوص كذلك ولا يحذف الياء في تثنية المنقوص مع انها ساكنا كما حذف مع التنوين لان الياء واجب الفتح
مع ذكرهما الساكن فلا يلتقي ساكنان كما لم يلتقيا مع التنوين في حال النصب نحو رايت قاضيا تقول قاضيان وقاضيين
قوله وتحذف نونه للاضافة وحذفت تاء التانيث في خصيان واليان اقول
انما تحذف النون في الاضافة لما مر في اول الكتاب انه دليل تمام الكلمة وقد يسقط للضرورة كقوله هما خطتا
اما اسار ومنة واما دم والقتل بالحر اجدر برفع اسار لما ذهب الاضافة واما حذف وقد يسقط
لتقصير الصلة كالضاربا زيدا بالنصب على ما يجي في اسم الفاعل قوله حذفت تاء التانيث في خصيان واليان
على القياس انما قال هنا لتعتي فرد بن ترجف روانف اليتيك وتستطارا قال ابو ايرالجار وخصيتاه
احب الى الفزارة من فزارا فما خصيان واليان قال ابو علي الوجه فيهما انهما كان مفرداكل واحد منهما لا يفرد
اصلهما عن صاحبه كان المفردان كمفرد وكان اللفظ الدال عليهما كلفظ دال على مفرد اي موضوعا وضعا اولا

مع الالف والنون فصار خصيان كالثنيان ... ولفظا الا على التثنية ... ولم يستعمل مفردا اما
واما خصية واليه فليسا لمفرديهما بل مفردهما خصي ... في التثنية وقيل بل اليان وخصيان من ... ولزم
الشعر فانهم لم يا ... الاقية قال ريح اليا ارتاج الوطب وقال كان خصيبه من التدلل ظرف عجوز فيه
ثنتا حنظل وفي غير الضرورة لا يحذف التاء منهما وقيل خصي قال مستعملان وهما لغتان في خصية
واليه وان كانا اقل منهما استعمالا واعلم انه اذا اضيف لفظا او معنى الجزآن الى متضمنيهما فان كان
المتضمنان بلفظ واحد فلفظ الافراد في المضاف اولى من لفظ التثنية قال كانه وجه تركيين قد غضبا
والاضافة معنى كقولك ضربت رؤسهما الله وجها الزيدين ثم لفظ الجمع فيه اولى من الافراد كقوله تعالى صغت قلوبكما وذلك
لكراهتهم مثل هذه اللفظة التي هي اكثر استعمالا من مثل هذه المعنوية اجتماع تثنيتين فيما تاكد اتصالهما
ومعنى اما لفظا فبالاضافة واما معنى فلان الغرض ان المضاف جزء المضاف اليه مع عدم اللبس ترك التثنية
ثم حملت المعنوية على اللفظية فان ادى الى اللبس لم يجز الا التثنية عند الكوفيين وهو الحق كما يجي نحو قلعت عينيهما
اذا قلعت من كل واحد عينا واما قوله تعالى فاقطعوا ايديهما فانه الاداء انهما بالخبر والاجماع وفي قراءة
ابن مسعود فاقطعوا ايمانهما وانما اختير الجمع على الافراد لمناسبته التثنية في انه ضم مفرد الى شيء آخر
كذلك قال بعض الاصوليين ان المثنى جمع ولم يفرق سيبويه بين ان يكون الاول متحدا في كل واحد منهما نحو قلوبكما
او لا يكون نحو ايديهما استدلالا بقوله تعالى فاقطعوا ايديهما والحق كما هو مذهب الكوفيين ان الثاني لا يجوز
الا مع قرينة ظاهرة كما في الآية وهي من المتشابهات وقد جمع بين اللغتين من قال ظهراهما مثل ظهور الترسين
فان فرق المتضمنان بالعطف اختير الافراد على التثنية والجمع نحو نفس زيد وعمرو ويكون ظاهر المضاف
موافقا لظاهر المضاف اليه وان لم يكن المضاف جزء المضاف اليه بل كانا منفصلين فان لم يؤمن اللبس نحو
لقيت غلامي الزيدين فتثنية المضاف واجبة وان امن جاز الجمع قياسا وفاقا للفراء ويونس خلافا لغيرهما
فانهم يجوزونه سماعا نحو ضع رحالهما وانما امن اللبس لانه لا يكون للبعير من الارحلان والضمير الراجع
الى كل ما ذكرنا مما لفظه يخالف معناه يجوز فيه مراعاة اللفظ والمعنى نحو نفوسكما اعجبتاني واعجبتني وكذا
الصفة والاشارة ونحو ذلك وقد يقع المفرد موضع المثنى فيما يصطحب من الاثنين ولا يفارق احدهما الآخر
كالرجلين والعينين تقول عيني لا تنام اي عيناي وقريب منه قوله وعينا في روض من الحسن ترتع وقد
يقع المفرد موقع الجمع كقوله تعالى ويكونون عليهم ضدا وقوله كلوا في بعض بطنكم تعفوا وقد يجي افعلا مقام افعل
كقوله تعالى القيا في جهنم اما على انه ولي الفا الوقف اقام لتكرير الفعل مقام تثنية الفاعل للامتزاج بينهما وتثبيته
فيثنى قوله تعالى رب ارجعوني واما لان اكثر الرفقاء ثلثة فكل واحد منهم يخاطب صاحبيه في الاغلب فيخاطب
الواحد ايضا مخاطبة الاثنين لتمرن لسانهم عليه وقد يعد تسمية جزء باسم كل فيقع الجمع مقام واحد
او مثناه نحو قولهم حب مناكبه ونحو اصب الهنائين وقطع الله حصاه ويجوز تثنية اسم الجمع
والمكسر غير الاقصى بتاويل فرقتين قال لنا ابلان فيهما ما علمتم وقال الاصمعي الحي اوتاد فلم يجدوا
عند التفرق في الهيجا جمالين ويجوز نحو سماجان قوله المجموع ما دل على آحاد مقصودة
بحروف مفرده بتغيير ما اقول قوله ما دل على آحاد ليشمل المجموع وغيره من اسم الجنس كتمر ونخل
واسم الجمع كرهط ونفر والعدد كثلثة وعشرة ومعنى قوله مقصودة بحروف مفرده بتغيير ما اي نقصد

بكل الآحاد ولم تعلها بان يوجد نحو حروف مفرده ذلك الا انها مع تغيير ما في تلك الحروف اما تغيير ظاهر او
مقدر فالظاهر اما بالحرف كسلمون او بالحركة كما مثل في اسد او بهما كرجال وغرف والتغيير المقدر
كهجان وفلك فقوله بتغيير ما اي مع تغيير وهو حال من قوله حروف مفرده اي كاينة مع تغيير ما ودخل في
قوله تغيير ما جمع السلامة لان الواو والنون في آخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء فتغيير الكلم بهذه الى
الآحاد بان اخرت حروف مفردها وغير بلا تغيير اما بل آحادها الفاظ من غير لفظها كبعير وشاة فان قيل
فنحو ركب في راكب وطلب في طالب وجامل وباقر في جمل وبقر داخل فيه اذ آحادها من لفظها كما رايت اصل راكب
مثلا وغيرت حروفه فصار ركب قلت ليس راكب مفرده وان اتفق اشتراكهما في الحروف الاصلية وانما قلنا
ذلك لانها لو كانت جموعا لهذه الآحاد لم تكن جموع قلة لان اوزانها محصورة كما يجي بل جموع كثرة وجمع الكثرة لا يصغر
على لفظه بل يرد الى واحده كما يجي في باب التصغير وهذه لا يرد نحو ركيب وجويمل وايضا لو كانت جموعا
لوردت في النسب الى آحادها ولم يقل ركبي وجاملي وايضا لو كانت جموعا لم يجز عود ضمير الواحد اليها
قال لها جامل لا يهدا الليل سامره وقال في الضيم ركب من حاط محفل ويخرج ايضا اسم الجنس اعني الذي
يكون الفرق بينه وبين مفرده بالتاء نحو تمرة وتمر او بالياء نحو رومي وروم فان قيل الجمع ودلالته على الآحاد بان
اخذت آحاده وغيرت حروفها بحذف التاء او الياء قلنا ليس ذو التاء ولا ذو الياء مفردها للاوجه
المذكورة في اسم الجمع ومن دليله ان اسم الجنس يقع على القليل والكثير فيقع التمر على التمرة والتمرتين والتمرات
وكذا الروم فاذا اكلت تمرة او تمرتين او عاملت روميا او روميين جاز لك ان تقول اكلت تمرا وعاملت
روما ولو كانا جمعين لم يجز ذلك كما لا يقع رجال على رجل ولا رجلين وعند الاخفش جميع اسماء الجموع اذا كان لها
آحاد من تركيبها كجامل وباقر وركب جمع خلافا لسيبويه وعند الفراء كل ما له واحد من تركيبه سواء
كان اسم الجمع كباقر وركب او اسم الجنس كتمر وروم فهو جمع والا فلا فيجي اسم الجنس الذي ليس له
واحد من لفظه فليس بجمع اتفاقا نحو خل وتراب لم يجي لها مفرد بالتاء اذ ليس لها فرد متميز عن غيره كالتفاح و
التمر والجوز والفرق بين اسم الجمع واسم الجنس مع اشتراكهما في انهما ليسا على اوزان جموع التكسير لا الخاصة
بالجمع كافعلة وافعال ولا المشهورة فيه كفعلة نحو نسوة ان اسم الجمع لا يقع على الواحد ولا الاثنين بخلاف
الجنس وان الفرق بين واحد اسم الجنس وبينه فيما له واحد متميز اما بالياء او بالتاء بخلاف اسم الجمع فان قيل
قد خرج بقولك مقصودة حروف مفرده بعض الجموع ايضا وهي جمع الواحد المقدر نحو عبابيد وعباديد
بمعنى الفرق ونسوة في جمع امرأة فينبغي ايضا ان تكون من اسماء الجموع كابل وغنم قلت قد علم ان اسماء الجموع كما مر
هي المفيدة معنى الجمع التي لا تكون على اوزان الجموع الخاصة بالجمع ولا المشهورة فيه ونحو عباديد وعبابيد وزن
خاص بالجمع ونحو نسوة مشهورة فيه فوزنها اوجب ان يكون من الجموع فيقدر لها واحد وان لم يستعمل كعباد
وعبدد [illegible] كما قال اعلام وعلم وقد اتى جمع الواحد المقدر نحو مذاكير في جمع ذكر ومحاسن في جمع حسن
ومشابه في جمع شبه وان كان لها واحد من لفظها لما لم يكن قياسا فكان واحدها مذكورا ومحسن وحسن
ومشبه وكذا احاديث التي عليه في جمع الحديث وليس جمع احدوثة المنقلة لانها الشيء الطفيف الرذل
حوشي [illegible] وما يقع على الجمع وعلى الواحد ايضا ان لم يثن الا لاختلاف النوعين فهو اسم جنس كالتمر
والعسل وان ثني لا لاختلاف النوعين فهو جمع [illegible] بيض وكالفلك وكالناس

نحو قوله في التثنية [illegible] وعلمان ودلاصان فهجان ودلاص في الواحد ككناز وكتاب وفلك كقفل واما في الجمع
فهي كرجال وحض الحركات والحروف المزيد عين حركات الواحد وحروفه فقدرنا قوله [illegible] وهم لكم عرق وقوله
ويكونون عليهم ضدا فليس باسم الجمع بل واحد اطلق على الجمع المترافق اجتماع في العداوة والصلة حتى كانهم
واحد وشخص واحد واما قوله وهو صحيح ومكسر الصحيح لمذكر ومؤنث المذكر ما لحق آخره واو مضموم
ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة ليدل على ان معه اكثر منه وان كان آخره ياء قبلها كسرة
حذفت مثل قاضون وان كان مقصورا حذفت الالف وبقي ما قبلها مفتوحا مثل مصطفون قوله
قيل بكسر نون الجمع ضرورة كما قال عرفنا جعفرا وبني ابيه وانكرنا زعانف آخرين ويمكن ان يكون جعل النون
معتقب الاعراب او انها نون قوم آخرين ولان المفرد في جمع المذكر السالم ان يكون صحيحا او لا وقد مضى حكم
الصحيح والمعتل اما ان يكون منقوصا او مقصورا او غير ذلك فما هو غير ذلك في حكم الصحيح كظبيون و
دلوون في المسمى بظبي ودلو والمنقوص يحذف ياؤه وذلك لانها انضمت قبل الواو وانكسرت ما قبل الياء والضم
والكسر مستثقلان على الياء المكسور ما قبلها طرفا كما في جاني القاضي ومررت بالقاضي فحذفا فالتقى ساكنان
فحذف اولهما كما هو القياس في الساكنين اذا التقيا واولهما مد فضم ما قبل الواو لمناسبتها ولو ابقيت
الكسرة مع بقاء الواو بعدها لتعسر النطق بها وان قلبت الواو ياء لم يبق فرق بين رفع الجمع وغيره
واما في حال النصب والجر فحذفت الياء وبقي الكسر على حاله لكون ياء الجمع بعدها ولم يحذف ياء المنقوص في
المثنى لوجوب فتحها كما في رايت القاضي وان كان الاسم مقصورا حذفت الالف في الاحوال نحو مصطفون و
مصطفين والعيسون والعيسين وانما حذفت في الجمع دون المثنى اما لانه لو حذفت في المثنى ايضا لالتبس في
الرفع اذا اضيف بالمفرد نحو جاني علا اخويك بخلاف الجمع فانك تقول علوا اخويك واعليهم فلا يلتبس
واما لان فتح الواو والياء قبل الالف او الياء في عصوان وعصوين ورحيان ورحيين اخف من ضمهما
وكسرهما قبل الواو والياء ومن ثم لا ترى في الطرف نحو غزووت ورميت كما ترى في نزوان وغليان
فاذا لم يات ذلك في الطرف مع كون الواو المضموم في غزووت والياء المكسور في [illegible] في
حكم الوسط للزوم الواو والياء بعدهما كما في سروت وعفرت فما ظنك نحو اعلوون واعليين مع لزوم
واو الجمع ويائه بل الحق مثله في الوسط نحو قوول وطويل وعثور [illegible] والكوفيون يجوزون اذا كانت الالف
الرابعة بالمنقوص جوازا فيقولون العيسون بضم السين والعيسين بكسرها قوله وشرطه ان
كان اسما فذكر علم يعقل وان كان صفة فمذكر يعقل وان لا يكون افعل فعلاء مثل احمر ولا فعلان فعلى
مثل سكران ولا مستويا فيه مع المؤنث نحو جريح وصبور ولا بتاء تانيث مثل علامة قوله
قوله شرطه اي شرط جمع المذكر السالم ان كان اسما اي غير صفة قال في الشرح كان مستغنيا عن قوله مذكر لان الكلام
في جمع المذكر وانما ذكره للشرح وهم من يظن ان قوله جمع المذكر السالم كاللقب الذي يطلق على الشيء وان
لم يكن تحته معنى كما يسمى الابيض بالاسود فيقال جمع المذكر لغير جمع المذكر او نحو وهم من يذهل عن تقدم
المذكر ولا شك ان هذين المذكورين من اراد الاعتذار ثم قال او يظن ان طلحة داخل فيجمع على طلحون
وهذا ايضا ليس بشيء لان نحو طلحة انخرج بقوله فذكر ويخرج ايضا بقوله جمع المذكر وان لم يخرج بالاول
لانه مذكر المعنى لا يخرج بالثاني ايضا وكان عليه ان يقول شرطه التجرد عن التاء ليدخل فيه نحو ورقاء وحبلى

[illegible] ان الواو والنون [illegible] نحو [illegible] بالواو والنون على
ضربين عام للاسماء والصفات وخاص باحدهما فالعام لهما شيئان احدهما التجرد عن تاء التانيث
فلا يجمع نحو طلحة في الاسماء وعلامة في الصفات بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان في الاسم فقط
فانهم اجازوا طلحون بسكون عين الكلمة وابن كيسان يفتح نحو طلحون قياسا على الجمع بالالف والتاء كطلحات
والجمرات كما قالوا ارضون لما كان جمع الالف والتاء والذي قالوه مخالف للقياس والاستعمال اما الاستعمال
فنحو قوله نضر الله اعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات واما القياس فلان التاء لو بقيت مع الواو
والنون لاجتمع علامتا التذكير والتانيث وان حذفت كما عملوه حذف الشيء مع عدم ما يدل عليه ويلتبس على الظن انه
جمع المجرد عنها بالواو والنون ولو جاز في الاسم لجاز في الصفة نحو ربعون وعلامون ولا يجوز اتفاقا ولم يعود
ذا التاء على ذي الالف فليس لهم ذلك لان الالف الممدودة تقلب واوا فتمحي صورة علامة التانيث وانما
قلبوها واوا دون الياء لمشابهتهما في الثقل كما قيل صحراوات ولان الالف المقصورة تحذف ويبقى الفتح قبلها
دالا عليها وانما لم يحذف الالف الممدودة ولا المقصورة حذف التاء للزومهما الكلمة فكانهما لامها وذكر
ان المازني كان يجيز في ورقاء ورقاوون الهمز لاجل الضمة قال الشيخ في هذا سهو لان انضمامها لواو الجمع بعدها
فهو كضمة الواو للاعراب في نحو دلوك اولئك كنحو مصطفو البلد ولا يجوز الهمز فيهما اتفاقا وانما الهمز
في الواو ان كان ضمة ضمة لازمة واذا سمي بنحو سعاد وزينب وهند مذكر عالم جمعت ايضا بالواو والنون كما يجمع نحو
زيد اذا سمي به مونث بالالف والتاء وكذا اذا سمي بجمع مذكر عاقل قلت احمرون واحامر وان سمي به مونث احمرات
واحامر والثاني من الشرطين العامين ان يكون من اولي العلم فلا يجمع نحو اعوج وفرس طويل بالواو والنون وقد
يشبه غير ذوي العلم بهم اذا كان مصدر صفته المجموعة من افعال تلك الصفات من افعال العلماء كقوله تعالى اتينا
طائعين وقوله فظلت اعناقهم لها خاضعين ورايتهم لي ساجدين ومثله في النمل وكل في فلك يسبحون وقول
المصنف علم يعقل ومذكر يعقل لا وجه ان يكون بعلم ليشمل نحو قوله فنعم الماهدون اذ لا يطلق عليه انه عاقل
لايهام العقل المنع من القبائح الجائزة على صاحبه تعالى الله عنها علوا كبيرا وانما اختص اولو العلم بالجمع المصحح
بالواو والنون لانهم اشرف من غيرهم والصحيح في الجمع اشرف من التكسير واما اختصاصهم بالواو فلما مر في تعليل
تخصيص ضمير العقلاء في نحو الرجال ضربوا بالواو وخص بهذا الجمع من بين العلماء الوصف والعلم دون غيرهما نحو
رجل وانسان اما العلم فتخصيصه بالتصحيح عن جمع التكسير الذي التصرف فيه اكثر وعادة العلم جارية
بالمحافظة عليه من التصرف بقدر الممكن وايضا فان العلم يلحقه الوهن بسبب الجمع بسبب زوال العلمية كما مضى
فتجبر بالتصحيح كما جبر في نحو قلون وكرون ولهذا تدارك باب العلم المجموع هذا الجمع وباب كرون في
جواز جعلت النون معتقب الاعراب واما الوصف فلانه لما وضع مشابها للفعل مودّيا معناه معتلا
باعتلاله مصححا بتصحيحه كما بين في التصريف اريد ان يكون علامة الدالة على صاحبه يجري الوصف عليه في الجمع
كعلامة الفعل ومبني في الفعل واو نحو ضربوا الرجال فعلوا ويفعلون فجعلت ايضا في الوصف واوا الا ان
الواو في اسما والاخرى حرفا ولتناسب الواوين فتح فلم رجل قاعدون غلمانه كما فتح يقعد ونحو غلمانه لما
لم يكن في معنى الوصف واما العلم فاختصاصه من المنفصين للتصحيح لم يجوز تصحيحه فالوصف الذي يجمع بالواو
والنون اسم الفاعل واسم المفعول وابنية المبالغة الا ما يستثنى والصفة المشبهة والمنسوب والمصغر

نحو رجيلون الا ان المصغر [illegible] الصفات [illegible] الجاري على الموصوف [illegible]
الصفات عليه انما كان لعدم دلالتها على الموصوف المعين كالضارب والمضروب والطويل والبصري فانها
لا تدل على موصوف معين واما المصغر فانه دال على الصفة والموصوف المعين معا اذ معنى رجيل رجل صغير
فوزانه وزان نحو رجيل ورطلين في دلالتهما على العدد والمعدود معا فلم يحتاجا الى ذكر عدد قبلهما كاسماء
وكل صفة تدل على الموصوف المعين لا يذكر قبلها كالصفات الغالبة ونحو رفقا ايضا وصفاته لا يعمل في الفاعل
عملها لان الصفات ترفع بالفاعلية والمصغر موصوفه معلوم من لفظه لا يذكر بعده كما لا يذكر قبله فلما لم يعمل في
الفاعل وهو اصل معمولات الفعل لم يعمل في غيره من الظرف والحال وغير ذلك واما الخاص من شروط الجمع بالواو
والنون فشيآن العلمية وقبول تاء التانيث فالعلمية مختصة بالاسماء لما ذكرنا وقبول تاء التانيث مختص بالصفات
فلهذا لم يجمع هذا الجمع افعل فعلاء وفعلان فعلى وما يستوي مذكره ومونثه وانما اعتبر في الصفات قبول التاء
لان الغالب في الفرق بين مذكرها ومونثها بالتاء والغالب في الاسماء الجامدة ان يفرق بينهما بوضع صيغة مخصوصة
بالمونثة بكل منهما كعير واتان وجمل وناقة وحصان وحجر او يستوي مذكرها ومونثها كبشر وفرس هذا
هو الغالب في الموضعين وقد جاء العكس ايضا في كليهما كاحمر وحمراء والافضل والفضلى وسكران وسكرى في
الصفات نحو امرء وامرءة ورجل ورجلة في الاسماء فكل صيغة لا يلحقها التاء فكانها من قبيل الاسماء فلذا
لم يجمع هذا الجمع افعل فعلاء وفعلان فعلى واجاز ابن كيسان احمرون وسكرانون واستدل بقوله فما وجدت
بنات بني نزار حلائل اسودين واحمرينا وهو عند البصريين ضرورة واجاز ايضا حمراوات وسكرانات بناء على جمع المذكر
والاصل ممنوع فيتبعه الفرع وقد شذ عن هذا الاصل افعل التفضيل فانه يجمع بالواو والنون مع انه لا يلحقه
التاء ولعل ذلك لجبر لما فاته من عمل الفعل في الفاعل والمفعول مع ان معناه في الصفة ابلغ واتم من اسم الفاعل
الذي انما يعمل فيهما لاجل معنى الصفة كما جبر النقص بالواو والنون في نحو قلون وكرون وان صح ما
حكى واجاز سيبويه قياسا لا سماعا فعلانون لقبوله التاء كندمانة وكذا سيفانون لقولهم سيفانة
قال سيبويه لا يقولون ذلك وذلك لان الاغلب في فعلان الصفة ان لا يلحقه التاء فندمانة وسيفانة كانهما
من قبيل الشاذ وذلك اولى ان لا يجمعا هذا الجمع حملا على الاعم الاغلب واما نحو عريانون وخمصانون
فيجوز اتفاقا لان فعلان الصفة بضم الفاء ليس اصله عدم لحوق التاء ولم يجمع هذا الجمع الصفات التي يستوي
مذكرها ومونثها ومر ما ذكرنا في باب التذكير والتانيث لعدم قبولها التاء ومشابهتها بذلك الجوامد نحو
بشر وفرس كما ذكرنا ولما ندر نحو عدوة حملا على صديقة ومسكينة حملا على فقيرة قال الجرمي فيجوز في مسكين
وعدو ون ثم يجوز في المونث حملا على المذكر وهو قياس لا سماع كما قال سيبويه في ندمانون وشذ عن
هذا الاصل الصفة اذا كانت على عدة احرف اصلية كصمحلق فانه يستوي مذكره ومونثه مع انه يقال في
المذكر صمحلقون وذلك لاضطرارهم اليه اذ تكسير الخماسي مستكره كما يجيء في بابه قوله وشرطه ان كان اسما
فذكر علم عبارة ركيكة وذلك لانه لا يجوز ان يكون قوله ان كان اسما فذكر شرطا وجزاء خبر لقوله شرطه
لان المبتداء المقدر اذن بعد الفاء ضمير راجع الى اسما اي فهو علم فيخلو الكلام من ضمير راجع الى المبتداء الذي
هو شرطه مع انه معنى اذن لهذا الكلام ومعنى الكلام ان كان اسما فشرطه ان يكون علما فيكون على هذا
جواب الشرط مدلولا لجملة التي هي قوله فذكر وفيه محذوفات الاول دخول الفاء في خبر المبتداء مع

خلوه من معنى الشرط كقوله وقال الحوالان فانكم على مذهب الاخفش وفيه مابقى والثاني الشرط ليس المذكور بل
اللكيني وكونه مذكورا انالك ان الفاء الشرط المتوسط بين المبتداء والخبر مزورة كقوله انك ان اصرع
اخوك تصرع كما يجي في بابه فلا يقال زيد ان لقيته يكرمك ويمكن ان يعتذر بان الشرط والجزاء خبر المبتداء
والتقدير فهو حصول مذكور والضمير المقدر بعد الفاء راجع الى قوله شرطه مع تعسف في هذا العذر
كذا قوله بعد وان كان صفة لمذكر قوله ولا استويا فيه مع المونث استحقه من الاولى لان استويا عطف
على افضل فعلاء فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكر مستويا في ذلك الوصف مع المونث والاولى هنا
الكلام وكيف يستوي في نفسه مع غيره ولو قال ولا استويا فيه المذكر والمونث لكان شيا قوله
ويحذف نونه بالاضافة وقد شذ نحو سنين وارضين اقول المحذف النون فعل مضى في
المثنى قد يحذف لضرورة كما في المثنى ولتقصير الصلة كما في قوله الحافظو عورة العشيرة البيت وربما
سقطت قبل لام ساكنة اختيارا كما جاء في الشواذ انكم لذايقوا العذاب بنصب العذاب تشبيها لها
في نحو قوله وحاتم الطائي وهات المائي وكم وقد شذ نحو سنين الشاذ من جمع المذكر بالواو والنون
كثير منها السك ابينوها الاصاغر خلتي وهو عند البصريين جمع ابين وهو تصغير ابنى مقدرا على
وزن افعل كاضحى وواحده ابناة كان واحد اضحى اضحاة فشذوذه عندهم لانه جمع لمصغر لم يثبت
مكبره وقال الكوفيون هو جمع ابين تصغير ابن مقدرا وهو جمع ابن كادلي في جمع دلو فهو عندهم شاذ
من وجهين كونه جمعا لمصغر لم يثبت مكبره ومجيء افعل في فعل شاذا اذ لو ثبت ابن ايضا كجبل
واجبل وزمن وازمن وقال الجوهري شذوذه لكونه لانه جمع ابين تصغير ابن بجعل همزة
الوصل قطعا وقال ابو عبيد انه تصغير بنين على غير قياس ومنها دهيدن وابيكرين في قوله قد
اشربت الا الدهيدهينا قليصات وابيكرينا فهما جمع دهيدة مصغر دهداه وهو صغار
الابل وجمع ابيكر تصغير ابكر جمع بكر كاضحى عند البصريين فهو شاذ من وجهين احدهما انه كونه
بالواو والنون في غير العقلاء والثاني انه تصغير مقدر وهو عند الكوفيين جمع تصغير ابكر
جمع بكر فشذوذه من جهة جمعهم بالواو والنون فقط كالذي هيلهين ومنها اولو فانه جمع ذو على
لفظ ومنها عليون وهو اسم لديوان الخير على ما هو فسره الله تعالى في قوله كتاب مرقوم يشهده المقربون
فعلى هذا ليس فيه شذوذ لانه يكون علما منقولا عن جمع المنسوب الى علية وهي الغرفة والقياس اذ
يقال في المنسوب اليها علي ككرسي المنسوب الى كرسي وان كان عليون غير علم بل هو جمع علية وليس
بمنسوب اليها وهو بمعنى الاماكن المرتفعة على ان معنى قوله تعالى كتاب مرقوم مواضع كتاب مرقوم
على حذف المضاف فهو شاذ لعدم العقل ومنها العالمون لانه لا وصف ولا علم واما العقل فيجوز
ان يكون فيه على جهة التغليب بكون بعضهم عقلاء ويجوز ان يدعى فيه الوصف لان العالم هو الذي
يعلم منه ذات موجده ويكون دليلا عليه فيكون بمعنى الدال ومنها اهلون وشذوذه لانه
ليس بصفة ويجوز ان يتمحل له ذلك في الاصل بمعنى الانس واما بعدم العقل في قوله ولي دونكم
اهلون سيد عملس وارقط ذهلول وعرفاء جيل فانما جمعا بالواو والنون مع عدم العقل
لانه جعل الذيب والارقط والعرفاء بدل اهله ومنها عشرون الى التسعين وقد مضى ومنها

ارضون فانما فتحوا الراء لان الواو والنون في مقام الالف والتاء فكانه قيل ارضات او للتنبيه
على انما ليست بجمع سلامة حقيقة ويجوز اسكان راء ارضون ومنها ابون واخون وهنون لعدم الوصف
والعلمية والمادة وما لوصف ومنها بنون في ابن قياسه ابنون وانما جعل على اصل ابن وهو بنو على وزن فعل
اللام نسيا منسيا في الجمع كما حذف الواحد ومنه قولهم بلغت مني البلغين بضم الباء ولقيت منك البرحين بضم الباء
وكسرها والفتكرين بضم الفاء وكسرها والدرخمين كلها بمعنى الدواهي والشدايد وقولهم ليشتغفن بن
يجوز ان يكون من هذا وجعل النون معتقب الاعراب وقد شاع الجمع بالواو والنون مع انخلاف القياس في
ثلاث تكسيرها لاسم الذي عوض من لامه هاء التانيث مثنى له وابدلكا المجموع تنبيها على انها ليست بجمع سلامة
حقيقة فقالوا في المفتوح الفاء نحو سنة سنون بكسر الفاء وجاء سنون بضمها وهو قليل ومثل هذا المثيد
كروا عضون في بعضها مضمون الفاء المكسر ايضا كالقلون وثبون وليس يطرد اذ الظبون والكرون
لم يسمع فيهما الكسر واما المكسور الفاء فلم يسمع فيه التغيير كالعضين والمائين والمئين والرجين ولعل ذلك
لاعتدال الكسر بين الضم والفتح وجاء قليلا مثل هذا الجمع لما يثبت تكسيره ايضا كالثبون والمثلين في الثبة
وربما جاء في المحذوف الفاء ايضا كرقة ورقين ولدة ولدين وفيما قلبت لامه الفا كالاضاة والقناة لكن يحذف الفا
نسيا منسيا حتى يصير كالسنة فيقال ارضون وقنون ولو اعتبرت لاما تها لقيل السنون فانه مفتوح العين
من سنوات القنون والاضون لكونهما مقصورين كاعلون وعلى هذا قال ولكني اريد به الذوينا ولو
اعتبر اللام لقال الذويينا كالاعلين فانه مفتوح العين عند سيبويه كما مر في باب الاضافة لكنه لما حذف لام في
المفرد نسيا منسيا لم يعتبرها في الجمع وربما جاء هذا الجمع في المضعف كاوزين وحرين وحكى يونس احرون
بفتح الهمزة وكسرها قيل قد جاء احرة في الواحد وقيل لم يجئ وزيادة الهمزة تنبيها على كونه غير قياسي في فعل
النحاة جمع ما حذف لامه او فاؤه هذا الجمع بان هذا الجمع افضل المجموع لكونه خاصا بالعقلاء فجبر هذا الجمع الفا
ما لحق الاسم من النقصان بالحذف نسيا قالوا واما حرون واوزون فلما لحقهما الاعلال وبعضهم يقول المنقص المتوهم
في ذلك ان حرف العلة قد يبدل من احد حرفي التضعيف كما في تظنيت وقد يجعل النون في بعض هذه الجموع التي
جاءت على خلاف القياس معتقب الاعراب تنبيها على مخالفته القياس فكان المكسر يجري فيه اعراب المكسر فلا
التنوين ولا يسقط بالاضافة قال الشاعر دعاني من نجد فان سنينه لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا فالوجه انه
للاقران مني وقد جاوزت حد الاربعين وقال الشاعر الوشح صاحبة البحرين وقال وانا اناجنا عليا ابن
بن ونحوه بنين ويلزمهما الياء اذن كما قلنا في المسمى بجمع سلامة المذكر في باب العلم واكثر ذلك في الشعر
هذا قبل العلمية واما بعدها فكون النون معتقب الاعراب شايع في الاختيار في هذا النوع كما في المجموع القياسية
وحكي عن ابي عبيدة وابي زيد جعل نون مقتوين معتقب الاعراب ولعل ذلك لان القياس مقتويون بياء النسب
فلما حذف ياء النسب صار مقتوون كمقلون فقوله مقتوينا لانك مقتوينا الا انه بلا عوض التنوين الكائن
معتقب الاعراب ولا في الالف للاطلاق وعكس بعضهما رجل مقتوين ورجلان مقتوين ورجال
مقتوين قال ابو زيد وكذا المراة والنساء ولعل سبب الذي تم على جعله للمثنى والمفرد في المذكر والمونث
مع كونه في الاصل جمع مذكر كثرت مخالفته للمجموع وذلك من نكتة اوجب كون النون معتقب الاعراب وحذف ياء
النسب في الواحد وهو مقتوي وعدم استعمال معنى الذي هو واحده بعد حذف الياء ولو ثبت الياء في

جمع مقتوون كما قيل لا مقتوون وانما قلنا ان الواحد معنى المحذوف الياء كما قال سيبويه في المهلبون و المهالبة
انه سمي كل واحد منهم باسم من نسب اليه فكان كل منهم مهلب لان الجمع في الظاهر للمحذوف منه ياء النسب ويجوز
ان يقال ان ياء النسب في مثل مقتوون والاشعرون والاعجمون حذف بعد الجمع بالواو والنون وحكي ابو زيد
في مقتوين بفتح الواو وقبل الياء فمن جعل النون معتقب الاعراب نحو مقتوين وذلك ايضا لتغيير عن صورة الجمع
بالكلية لما خالف عليه جمع السلامة واعلم ان التذكير غالب للمونث في المثنى والمجموع فيكفي كون البعض مذكرا نحو
زيد وهند ضاربان وزيد والهندات ضاربون وكذا العقل في بعضهم كاف نحو زيد والجمال مقبلون وقيل
ضبعان في الضبع التي للمونث والضبعان الذي للمذكر والقياس ضبعانان ولعل ذلك لكون ضبعان اخف منه
مع ان بعض العرب يقول للمذكر ايضا ضبع والعلم المركب الذي يدور الاعراب على جزوه الاخير كبعلبك ومعديكرب
يثنى ويجمع نحو البعلبكان والبعلبكون لان الجزء الاخير كلمة معربة والتثنية والجمع من خواص المعربات واللذان
واللتان وذان وتان فصيغ مستانفة وما لم يدر الاعراب على آخره كسيبويه فالقياس ان يقال ذوا سيبويه
وذوو سيبويه وكذا الجمع عشر علما كما يقال في الجمل المسمى بها ذوا تابط شرا وذوو تابط شرا ومن اضافه
المسمى الى الاسم نحو ذات حمة وتقول ذوا تابط شرا قرباها وذوات شاب قرناها لا ان الجمل الحكاية فلا
يلحقهما علامتا التثنية والجمع وكذا تقول في المثنى والمجموع على صيغة علمين اذا لم تجعل نونهما معتقب الاعراب نحو
ذوو مسلمين وذوو مسلمين لئلا يجتمع على آخر الاسم اعرابان مختلفان بالحرف وشذ في الاثنين الاثانين
والمبرد يجوز السيبويهان والسيبويهون مع بناء الجزء الثاني ولا مانع عنه فلا كلام في جواز تثنيته و
جمعه والعلم المركب تركيبا اضافيا يثنى ويجمع منه المضاف نحو عبدا مناف وعبدو مناف وقد يجمع ويثنى
المضاف اليه ايضا مع المضاف وذكره في الكنى كقولك في ابو زيد ابوا الزيدين وآباء الزيدين والاولى
واما جمع ابن كذا وذو كذا علمين كانا او لا فان كان العاقل قلت بنو كذا وذوو كذا او ابناء كذا واذواء كذا
وان لم يكن العاقل سواء جاء بمونثه بنت كذا وذات كذا نحو ابن اللبون وبنت اللبون وجمل ذو عثنون
وناقة ذات عثنون او لم يات بمونثه ذلك نحو ابن عرس وذي القعدة جمع على بنات كذا نحو بنات لبون وبنات عرس
وعلى ذوات كذا نحو جمال ذوات عثانين وذوات القعدة في الجمع بالمونث على ما يجي كما مر من قولهم الايام
مضين وروى الاخفش بنات عرس وبنو عرس وبنات نعش وبنو نعش وهو شاذ لان البنات كذا وذوات
كذا نحو بنات عرس في ابن عرس قوله المونث ما لحق آخره الف وتاء وشرطه ان كان صفة وله مذكر
ان يكون مذكره جمع بالواو والنون فان لم يكن له فان لا يكون مجردا كحائض والا جمع مطلقا اقول
قوله المونث اكثر جمع المونث بالسالم ولا ينقض صدره نحو سلعاه لان قوله قبل وهو صحيح ومكسر والصحيح لمذكر
ومونث يبين ان المونث ما دل على آحاد مقصودة بحروف مفرده بتغيير ما وعلى هذا كان مستغنيا ايضا
عن الذكر عن قوله ليدل على انه اعم اكثر منه ولا وجه ان يقال انه ليس جمع الكل وانما طلب له علامتان ليكون كما في
جمع المذكر والمناظر بالزيادة الالف والتاء لانه عرض فيه الجمعية والتانيث غير حقيقي وكل واحد من الحرفين دل
تنا بعلى المعنيين كما في رجال وسكري والجمالة والضاربة قوله شرط ان كان صفة الى آخره يعطيان المونث
اما ان يكون صفة او لا فان لم يكن صفة قال المصنف جمع مطلقا اي بشرط وهو قوله والا جمع مطلقا وليس
لان الاسماء التي فيها التاء مقدرة كيد وناد وعين ودلو وعقرب وعين وفي غيرها منعنا الحقيقي الثالث

لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل جمعها مسموع كالسموات والكاسات والشمالات في الواو وذلك لعله
علة التانيث اذ ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة فلا يجوز ان هذا الجمع من الاسم المونث … الاسم
المونثة لا علم المونث ظاهرة اذا كانت فيه العلامة كعزة وسلمى وخنساء او مقدرة كهند او ذو ياء
التانيث الظاهرة كغرفة وحمرة ومنه الاكرامات والتحريكات ونحوهما لان الواحدة اكرامة وتحريكة لا
اكرام وتحريك وجمع المجرد اكارم وتحاريك عند اختلاف الانواع فالاكرامات كالضربات والقتلات والاكارم
كالضروب والقتول فلذا تقول ثلاث اكرامات وتحريكات وذو الف التانيث اذا لم يكن علم مذكر
الحقيقي كالبشرى والعذراء اما اذا كان علم مذكر فيجمع بالواو والنون كما مر ذكره وما يصح تانيثه وتذكيره اذا لم يا
لمكسر كالانعات والباآت الى آخرها او العلم المصدر بابن وذو اذا لم يكن عاقلا نحو ابن عرس
وابن مقرض وذو القعدة وذو الحجة كما ذكرنا وجمع هذا الجمع غالبا غير مطرد شيئان احدهما اسم مذكر
لا يعقل اذا لم يكسر كحمامات وسرادقات وكذا كل خماسي اصلي الحروف كسفرجلات لان تكسير الخماسي
كما يجي وعند الفراء هذا القسم ايضا مطرد واما اذا جاء له تكسير فانه لا يجمع هذا الجمع فلم يقولوا جوالقات لقولهم
جوالق واما بنونات مع ثبوت نون فشاذ وثانيهما المجموع التي لا يكسر نحو رجالات وصولجانات وبيوتات
فلا يقال اكلبات لقولهم اكالب وان كان المونث صفة فلا يخلو اما ان يكون فيه علامة تانيث او لا فان كانت فيه
جمع بالالف والتاء سواء كان صفة مذكر حقيقي كربعات وعلامات او لا كضاربات وحبليات و
فضاوات الا ان يكون فعلى فعلان او فعلاء افعل فانهما لا يجمعان بالالف والتاء حملا على مذكريهما الذين لم
يجمعا بالواو والنون الا عند ابن كيسان فانه اجاز حمراوات وسكرانات كما اجاز في المذكر احمرون وسكرانون فان غلبت
الاسمية على احديهما جاز اتفاقا كقوله عليه ليس في الخضراوات صدقة وكذا كل فعلاء او فعلى جعلا علما
الحقيقي فان لم يكن في الصفة المونثة علامة التانيث ظاهرة لم تجمع بالالف والتاء سواء كان له مذكر يساويه
في اللفظ كجريح وصبور وساير ما يستوي مذكره ومونثه حملا لها على مذكرها لانها الممتنع بالواو والنون
او لم يكن له مذكر اصلا كحائض وطالق ومطفل فرقا بين مجرده هذا القسم من التاء وبين ذي التاء منه فان
ذا التاء فيه معنى الحدوث الذي هو معنى الفعل وفعل المونث يلحقه صيغ جمع المونث نحو حائضة فالحق علامة
جمع المونث اي الالف والتاء لما فيه معنى الفعل واما المجرد فلم يكن معنى الفعل فيه فلم يجر مجراه في الحاق علامة
جمع المونث اياه بل جمع جمع التكسير نحو حوائض وحيض وطوالق ومطافل وان كان وصف المونث المستوي
تذكيره وتانيثه او البناء المختص بالمونث خماسيا اصلي الحروف كالصهصلق الاول والجحمرش
الثاني جمع بالالف والتاء لاستكراه تكسيره فتقال الصهصلقات والجحمرشات وجمع ايضا هذا
الجمع مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل سواء كان مذكرا حقيقيا كالصافنات المذكور في الخيل وجمال
سبحلات اي ضخمات وسبطرات اي طوال العلو او غير حقيقي كالايام الخاليات وكذا مصغر
ما لا يعقل كجبيلات ودريهمات وكتيبات وانما جمع المذكر في الموضعين جمع المونث لانهم قصدوا فيهما الفرق
بين العاقل وغيره وكان شرط ان كان صفة لحائض معناه ان المونث فرع المذكر فالحق غير العاقل بالمونث
وجمع جمعه وقوله ان كان صفة وله مذكر فان يكون اي فشرطه ان يكون والضمير راجع الى المبتدأ الذي هو شرط
والجملة الشرطية مع الجزاء في محل خبر المبتدأ ومعنى هذا الكلام ان المونث اذا كان صفة على ضربين اما
ان يكون له مذكر او لا فان كان له مذكر فشرطه ان يكون مجردا عن التاء كحائض وهذا صحيح وان كان له مذكر

فرط ان يكون ذلك للمذكر بجمع بالواو والنون فخرج هذا القيد فعلاء افعل وفعلى فعلان وفعيل مفعول التي
يستوي فيها [illegible] تصورهم وبيات شاذ ووجه ان الجعلا قياسه لحاق التاء للمؤنث [illegible]
وميت وملية وخرج منه ايضا الوصف ذو التاء الذي يشترك فيه المذكر والمؤنث كربعة ونفعة وعلامة
ومطارة ونحوها ولا يجوز لانه يجمع بالالف والتاء ونقول في جمع بنت وابنة بنات وهي جمع اصلهما الا ان الاصل
بنوة كما ان بنوت جمع اصل ابن وهو بنو على حذف اللام نسيا في المذكر والمؤنث وكذا اخوات جمع اصل اخت اي
اخوة بغير حذف اللام واخو جمع اخ على حذف اللام نسيا والثلاثي المحذوف اللام المعوض عنها التاء
على ثلاثة اضرب اما مفتوح الفاء فرد اللام في جمعه بالالف والتاء اكثر كهنوات في هنة وسنوات وضعوات
في سنة وضعة وذلك لخفة الفتحة وجاء بحذف اللام ايضا كهنات وذوات وجاء منه ما لم يجمع جمع السلامة
لا بالواو والنون ولا بالالف والتاء استغناء بجمع التكسير في ذلك كامة وشاة وشفة واما مكسور الفاء
وترك الرد فيه اكثر كبنات وريات لثقل الكسرة وقد جاء عضوات واما مضموم الفاء ولم يجئ فيه الا ترك
الرد كثبات وظبات وكرات لكون الضم اثقل الحركات وجاء في بعض اللغات فيما لم يرد المحذوف فيه
فتح التاء في حالة النصب قالوا سمعت لغاتهم وجاء في الشاذ انفروا ثباتا ولعل ذلك لاجل توهمهم تاء
الجمع توهم تاء الجمع عوضا عن اللام كالتاء المحذوفة وكالواو والنون في كرون وثبون وقال ابو علي بل هو
تاء الواحد والالف قبلها اللام المردودة فهي سمعت لغاتهم اي لغتهم قال وذلك لان سيبويه قال ان تاء الجمع
لا يفتح في موضع وفيما قال نظر لان المعنى في سمعت لغاتهم وفي قوله فانفروا ثباتا الجمع وحكى الكوفيون في غير
محذوف اللام استاصل الله عرقاتهم بفتح التاء وكسرها اشهر فاما ان يقال انه مفرد والالف للالحاق بدرهم
او يقال انه جمع فتح تاؤه شاذا فالعرق اذن كالبوان مذكر له جمع مكسر وهو العروق جمع بالالف والتاء
مثله ولنذكر شيئا من احكام المجموع بالالف والتاء وان كان المصنف يذكره في قسم التصريف فنقول كل
ما هو على وزن فعل وهو مؤنث بتاء مقدرة او ظاهرة كدعد وجفنة فان كان صفة كصعبة او مضاعفا
كمدة او معتل العين كبيضة وجوزة وجب اسكان عينه في الجمع بالالف والتاء وان خلا من هذه الاشياء
وجب فتح عينه فيه كتمرات وجفنات والتزم في جمع لجبة لجبات بفتح العين لان في لجبة لغتين فتح العين
واسكانها والفتح اكثر فحمل الجمع على المفرد المشهور وقيل لما لزم التاء في لجبة لكونها صفة للمؤنث ولا
مذكر لها يقال شاة لجبة اذا قل لبنها صارت كالاسماء في لزوم التاء نحو جفنة وقصعة واجاز المبرد اسكان
عين لجبات قياسا لا سماعا وغلب الفتح في جمع ربعة لتجويز بعضهم في الواحد فتح العين وقيل لانها كانت في
الاصل اسما ثم وصف به فلوحظ فيه الاصل كما يقال في جمع امرأة كلبة نسوة كلبات بفتح العين نظرا الى
عروض الصفة وندر في جمع كهلة كهلات بفتح العين ولا يقاس عليه غيره نحو ضخمات وصعبات خلافا
لقطرب ولا يجوز اسكان ما استحق الفتح من عين فعلات الا ضرورة قال ذو الرمة اتت ذكر عودن احشاء
قلبه خفوقا ورفضات الهوى في المفاصل وجاء في المعتل اللام نحو اخوات بسكون العين وظبيات
ويجوز القياس عليه قصدا للتخفيف للثقل الحاصل من اعلال اللام ويجوز ايضا في القياس ان يقال نحو
نساء كلبات اعتبارا للصفة العارضة كما تقول صعبات بفتح العين اذا سميت بصعبة واهلة في الاصل
اسم اي جماعة مستاهلة للرد وقال الشاعر اهلات حول قيس بن عاصم اذا ادلجوا بالليل يدعون كوثرا
ويقال اهلات ايضا بالسكون للهاء اعتدادا بالوصف العارض وبفتح هذيل العين المعتلة كجوزات

وبيضات قال ابو [illegible] رائح متأوب رفيق بمسح المنكبين [illegible] وانما سكن عين الصفة وفتح عين الاسم فرقا
وكان الصفة بالسكون اولى [illegible] بالفعل وكذلك كان [illegible]
وسكن المضاعف والمعتل العين فرارا من الثقل الحاصل بتحريك اول المثلين وتحريك الواو والياء فانه يستلزم
قلبهما الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما قلت ان الحركة عارضة في الجمع ولذلك لم يقلبها هذيل مع تحريكهما كما
لم تقلب واو خطوات المضموم عينها ياء لعروض الضمة واما فعلة بضم الفاء وسكون العين كغرفة وكذا فعل
مؤنثا كجمل فان كانت مضاعفة فليس في عينها اذا جمعت بالالف والتاء الا الاسكان وان كانت معتلة العين
ولا يكون الا بالواو كسورة فلا يجوز الاتباع اجماعا وقياس لغة هذيل جواز فتحها كما في بيضات وروضات لانهم
عللوه بخفة الفتح على حرف العلة وبكونها عارضة لكن سيبويه قال سيبويه لا تحرك الواو في دولات والفارسي
انه اراد بالضم وان كانت صحيحة العين فان كانت صفة كحلوة فالاسكان لا غير وان كانت اسما فان لم يكن اللام ياء
جاز في العين الاسكان والفتح والاتباع سواء كان اللام واوا كخطوات اولا كغرفات والاتباع مهنا اكثر منه
في فعلة وان كان الكسر اخف وذلك لان نحو عنق اكثر من نحو ابل وان كانت اللام ياء نحو كلية لم يجز الاتباع
اتفاقا للثقل واما الفتح فالمبرد نص على جوازه وليس في كلام سيبويه نص عليه واما ام ففي الناس امهات اكثر وفي
امات وفي غيرهم بالعكس والهاء زائدة بدليل امومة وقيل اصلية بدليل تأمهت لكونه على وزن تفعلت قال الاصمعي
خندف والياس ابي [illegible] وربما فعلة بحذف اللام واما فعلة بكسر الفاء وفعل مؤنثا كهند فان كانت مضاعفة
فليس في جمعها بالالف والتاء الا سكون العين نحو قدات وان كانت معتلة العين ولا يكون الا ياء اصلية كانت
كبيعة او منقلبة كديمة فلا يجوز فيه الاتباع اجماعا ولا الفتح الا على لغة هذيل وعينات في جمع عيبة شاذ عند غير
هذيل وان كانت صحيحة العين فان كانت صفة فالاسكان كعلجات وان كانت اسما فان كانت اللام واوا امتنع
الاتباع اتفاقا للاستثقال وجاز الفتح والاسكان على ما نص المبرد كرشوات ومنع الاندلسي من الفتح وان كانت
اللام ياء كلحية جاز الفتح والاسكان وفي الكسر خلاف ومنعه سيبويه لثقله باستعماله في الصحيح فكيف في المعتل
اللام واجازه السيرافي لعروض الكسر وقياسا على خطوات والفراء يمنع ضم العين مطلقا في المضموم الفاء
وكسرها في المكسورة الفاء صحيحة العين او لا فيما سمعه كخطوات قوله جمع التكسير ما تغير بناء واحده
كرجال وافراس وجمع القلة افعل وافعال وافعلة وفعلة والصحيح وما عدا ذلك جمع كثرة اقول
لا شك ان الجمع السلام بالواو والنون يتغير بناء واحده ايضا بسبب الزيادتين لانك بلحقهما بهما صار اخي
فالمفرد بسبب زيادتهما صار كلمة اخرى غير التي كانت كما ان الثمانية مثلا اذا ضممت اليها اثنين صارت عشرة
ويكون المجموع الثاني غير المجموع الاول وهذا هو التغيير فعلى هذا يطلق جمع السلامة بناء الواحد وهذا
قال في حد الجمع تغيير ما فدخل فيه جمع السلامة وكذا الكلام في الجمع بالالف والتاء بل التغيير فيه اظهر لان
علامات التانيث [illegible] تغيير فيه ولا تبقى على حاله لا ما التاء فيه مثل رق فلا يدخل في حد جمع السلامة اي الحال
هو الجمع الذي لم يلحق اخر مفرده تغييرا وجمع التكسير هو الذي يلحق قبل اخر مفرده تغيير ما لفظا
او تقديرا واما التغييرات في نحو ثمرات بفتح العين وفي نحو خطوات وسدرات بفتحهما واتباعهما فعارض لانه
حصل هذه التغييرات بعد سكون عينها لما نعرض وان لم يلتبس نحو بنات ما كن قوله وجمع القلة افعل
الى اخره قالوا مطلق الجمع على ضربين قلة وكثرة والمراد بالقليل من الثلاثة الى العشرة والحد الزائد الى الكثير
ما فوق العشرة فالوجمع القلة المكسور اربعة افعل وافعال وافعلة وفعلة وزاد الفراء فعلة

كقولهم جم الغفير اي الجليلون [illegible] وليس شي اذ [illegible] باكمل [illegible]
[illegible]
امثلة الا اشتباه بينهما للمثنية في سلامة الواحد وليس شي اذ مشابهة شي بشي لا يقتضي مشابهته معنى ايضا
ولو ثبت ما نقل ان النابغة قال لحسان لما انشده قوله لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى واسيافنا يقطرن
من نجدة دما قللت جفانك وسيوفك لكان فيه دليل على ان المجموع بالالف والتاء جمع قلة وقال ابن خروف جمعا
السلامة مشتركان بين القلة والكثرة والظاهر انهما لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان
لهما واستدلوا على اختصاص امثلة التكسير الاربعة بالقلة بغلبة استعمالها في تبيين العدد الى
العشرة واختيارها فيه على ساير الجموع ان وجدت واعلم انه اذا لم يات للاسم الا بناء جمع القلة كارجل في
الرجل واذرع في الذراع فهو اذن مشترك بين القلة والكثرة وكذا ان لم يات للاسم الا بناء جمع الكثرة كرجال في رجل
وكذا كل جمع تكسير للرباعي الاصلي حروفه نحو جواهر وكذا الجمع الذي بعده حرفان كجداول ومصابيح وقد يستعار احدهما
للآخر مع وجود ذلك الآخر ايضا كقوله ثلثة قروء مع وجود اقراء قوله المصدر اسم الحدث الجاري
على الفعل اقول يعني بالحدث معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر
كالطول والقصر والحدث في كلامهم يستعمل في اشيا يقال هذا المصدر جار على هذا الفعل اي اصله ومأخذه
منه واشتق منه فيقال في حمدت حمدا ان المصدر جار على فعله وفي تبتل اليه تبتيلا ان تبتيلا ليس بجار على
ويقال اسم الفاعل جار على المضارع اي يوازنه في الحركات والسكنات ويقال الصفة جارية على غير من هي له اي هو
صاحبها على ان يكون مبتدأ بها او ذا حال او موصوفا او موصولا والاولى صيانة الحدود عن الالفاظ المشتركة
وخاصة اذا كانت مجازية غير مشهورة فيما يطلب اليه المعنى ولو قال اسم الحدث الذي يشتق منه الفعل لكان صحيحا
على مذهب البصرية لانه يسمى عندهم مصدرا لكونه موضعا لصدور الفعل منه كالمقتل والمذهب وعلى الكوفية
ومذهبهم ان المصدر مشتق من الفعل انه مفعل بمعنى صدور الفعل وقال الكوفيون هو مفعل بمعنى المصدر
نحو فعلت مقصدا حسنا اي قصدا المصدر بمعنى الصدور والصدور بمعنى الصادر اي صادر من
الفعل كالعدل بمعنى العادل واستدل الكوفية بان الفعل يعمل في المصدر نحو ضربت ضربا والعامل قبل
المعمول وقولهم قبل المعمول فيه مغالطة ان ارادوا انه في رتبته وقت العمل ان تلفظ به قبل المصدر ثم
ولا ينفعهم لان النزاع في كون الفعل مقدما وضعا على وضع المصدر ومأخذا له لا في تقدمه عليه عند عمله فيه ف
ينتقض ما قالوا بنحو ضربت زيدا وبزيد ولم يضرب فانه لا دليل فيها ان وضع العامل قبل وضع المعمول وقال
البصريون كل اصل وفرع يوصف بانه اصل ويصاغ منه ينبغي ان يكون فيه ما في الاصل مع زيادة هي الغرض من
الصوغ والاشتقاق كالباب من الساج والخاتم من الفضة وهكذا حال الفعل في المصدر مع زيادة
احد الازمنة التي هي الغرض من وضع الفعل لانه كان يحصل في نحو قولك لزيد ضرب مقصود نسبة الضرب
الى زيد لكن طلبوا بيان زمان الفعل على وجه اخص فوضعوا الفعل الدال بجوهر حروفه على المصدر
وبوزنه على الزمان وسيبويه يسمي المصدر فعلا وحدثا وحدثانا فاذا انتصب بفعله او بمعناه يسمى مفعولا
مطلقا كما مر في بابه قوله وهو من الثلاثي سماع ومن غيره قياس تقول اخرج اخراجا و
استخرج استخراجا اقول يريد انه مصادر الثلاثي الاثنين وثلثين في الاغلب كما يجي في
التصريف واما في غير الثلاثي فجلة قياسا وذلك بان تنظر الى الماضي وتزيد قبل آخرها الفا فان كان قبل

[illegible] اللاحق متحركة [illegible] افعل افعال [illegible]
و في فاعل فيعال وفي فعلل فعلال وان كان ثلث هذه كلها ولين تقول في افعل واستفعل
افتعل وانفعل اذا صله افعلال وافعال اذا صله افعالل وتفعل انفعال وافتعال وفي تفعلل
وافعلال وافعنلال وتفعال وليس ما ذكرت بناء على ان المصدر مشتق من الفعل بل ذلك لبيان مجي
المصدر قياسا لمن نطق له سبق علمه بالفعل وجاء ايضا في فعل وفعلل وفاعل وتفعل على غير القياس
لكنه هو لا شهر نحو تفعيلا وفعللة ومفاعلة واما فعال فهو مخفف فيعال وتفعلا ولم يجي في تفعلل
وتفاعل الملحق به الا على خلاف القياس كالتفعلل والتفاعل ويجي احكام هذه المصادر في شرح مقدمة
التصريف ان شاء الله قوله ويعمل عمل فعله ماضيا وغيره اذا لم يكن مفعولا مطلقا ولا يتقدم معموله عليه
ولا يضمر فيه ولا يلزم ذكر الفاعل ويجوز اضافته الى الفاعل وقد يضاف الى المفعول واعماله باللام قليل
فان كان مطلقا فالعمل للفعل وان كان بدلا منه فوجهان اقول قوله ويعمل عمل فعله ماضيا وغيره
اعلم ان معنى المصدر عرض لا بد له في الوجود من محل تقوم به وزمان ومكان ولبعض المصادر مما يتعلق
وهو المتعدي ولبعضها من الآلة كالضرب لكن وضع الواضع بالنظر الى ذلك الحدث مطلقا الا الى الاحتياج
اليه في الوجود ولا يلزم ان يكون وضع الواضع لكل لفظ على ان يلزمه لفظا ما يقتضي معنى ذلك اللفظ معناه
الا ترى انه وضع الالفاظ الدالة على الاعراض كالحركة والسكون ولا يلزمها الفاظ الالفاظ الدالة على
محالها فنقول اذا قصد ان ينسب مصدرا الى زمان المصدر الذي هو احد الازمنة الثلاثة معينا مع ذكر
بعض ما هو من لوازمه من محله الذي يقوم به او زمانه الخاص غير الازمنة الثلاثة او مكانه او ما وقع عليه صيغ
من هذا المصدر صيغة اما بمجرد تغيير حركاته وسكناته كضرب في الضرب او تغييرهما مع الحذف
كاستخرج في الاستخراج او بتغييرهما مع الزيادة كيضرب واضرب في الضرب لتحديد تلك الصيغة بنفسها
احد الازمنة الثلاثة على التعيين مع اقتضاء تلك الصيغة وجوب ذكر ما قام به المصدر بعدها فتسمى تلك
الصيغة فعلا مبنيا للفاعل ويسمى ما قام به المصدر فاعلا او مع اقتضائها ان يذكر من لوازمه الآخر من
الزمان المعين كاليوم والليلة والصبح والظهر والمساء او نحو ذلك او المكان او ما وقع عليه او الآلة
او غير ذلك ما كان عند المتكلم ذكره اهم فتسمى تلك الصيغة فعلا مبنيا للمفعول وذلك اللازم ذكره
بعدها مفعولا لم يسم فاعله فالمقصود من وضع الفعل ذكر تعيين احد ازمنة المصدر الثلاثة معينا
وذكر بعض لوازمه الآخر الاهم عند المتكلم ولما امكن التنبيه بالصيغة على احد الازمنة اكتفى بها ولم
يكن التنبيه بها على ساير اللوازم في الاغلب اكتفى بما كان منها ذكره اهم بعدها وانما قلت في الاغلب
لانه امكن في بعضها ذلك كاضرب ونضرب ولكنه لما كان الاغلب ما لم يكن فيه ذلك اضمر هذا المدلول عليه
بالصيغة ايضا بعدها طردا للباب فاضمروا انا بعد اضرب ونحن بعد نضرب بدلالة العطف عليهما في اضرب
انا وزيد وانما جعل لما قام به المصدر صيغة مختصة اعني المبني للفاعل ولساير اللوازم صيغة مشتركة
بينها اهتماما بمحل المصدر فان المصدر الى المحل احوج منه الى غيره من ساير اللوازم ولهذا كان المبني
للفاعل اكثر استعمالا من المبني للمفعول فرفع كل ما يرفعه الفعل دليل الى كون ذكره اهم من بين
لوازم المصدر سواء تقدم على ساير اللوازم نحو ضرب زيد عمرا يوم الجمعة امامك بالسوط او تأخر

عنهما [illegible] توسطها ولولم يكن المرفوع دليلا عليهما [illegible] المرفوع عن المنصوب نحو ضرب
عمرا زيد وسبي يوم الجمعة فرسخان فظهران قيل ان تقدم المفعول على الفاعل وحده او على الفعل
يفيد كونه اهم ليس بشي اذ المرفوع اهم على كل حال فغاية تقديم المنصوب على المرفوع الفاعل التخصيص
المفعول بالفعل من بين ما يمكن تعلقه به كقوله تعالى بل الله فاعبد اي فقط دون الاصنام او كون الفعل اولى
منه من سائر ما تعلق الفعل به نحو زيدا ضربت وبكرا وعمروا فالمرفوع بالفعل لما كان ذكره اهم صار
كجزء الفعل فثبت بهذا كله ان وضع الفعل على ان يكون مصدره مسندا الى مذكور بعده لفظا بخلاف
نفس المصدر فانه ليس موضوعا على انه منصوب الى شي في اللفظ وانما وجب ذكر المرفوع بعد الفعل لانه
مقتضاه كما مر والمقتضي مرتبة التقدم على مقتضاه وكان حق الفعل الا يطلب غير المسند اليه ولا يعمل
الا فيه لانه ليس موضوعا لطلبه كالمصدر لكنه عمل في غير المسند اليه من المفعولات التي لم تتم مقام الفاعل
تبعا لاقتضائه للفاعل وضعا وعمل فيه لانه فتح له باب الطلب والعمل فصار الفعل اصلا للعمل في المسند
وغيره وعينا للفعل من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فروعا عليه وان دل كل
واحد منها ايضا على المصدر الذي بسببه يطلب الفعل الفاعل والمفعول ويعمل فيهما وانما ذكرنا ان طلب
الفعل للفاعل وضعي وطلبه للمفعول تابع للوضعي كما بينا واما طلب المصدر واسم الفاعل والمفعول
لهما فليس بوضعي ولا تابع للوضعي بل هو عقلي وقد طراء الوضع على العقلي واذا الحكم لان الواضع نظر
في المصدر الى ماهية الحدث لا الى ما قام به فلم يطلب اذن في نظره لا فاعلا ولا مفعولا وكذا اسم الفاعل فان
لفظه في نظره يدل على الفاعل فلا يطلب لفظا آخر دالا عليه وكذا اسم المفعول فانه وضع دالا على المفعول
فكان حق هذه الاشياء ان لا تعمل في الفاعل ولا في المفعول لكنها شابهت الفعل فاعملت عملها و شابهة
اسم الفاعل والمفعول اقوى من المصدر لفظا ومعنى كما مر في باب الاضافة فلزم عملهما في جميع
المواضع عمل الفعل وشرط تضمنهما فيهما لنصب المفعول دون رفع الفاعل كما مر في باب الاضافة
الحال والاستقبال ليحصل مع المشابهة اللفظية اعني الموازنة المشابهة المعنوية ايضا وانهما
المسند اليه كالفعل وجوز الاضمار فيهما كالفعل ولا اصل في اضمار المسند اليه الفعل اذ طلبه له
كما ذكرنا وضعي فجاز ان يتصل به غاية الاتصال كما في الاضمار ولما لم يكن المصدر مشابها له لا لفظا
بالموازنة ولا معنى لانه لا يقع كاسم الفاعل والمفعول موقعه بلا ضميمة بل يقع موقعه مع ضميمة الحرف
المصدرية اعني ان لم يشترط فيه الحال والاستقبال لان اشتراط ذلك في اسمي الفاعل والمفعول
ليحصل المشابهة لفظا ومعنى لما امكنت ولا يمكن في المصدر الموازنة مطردا ولم يلزم ايضا
المسند اليه ولا جوز الاضمار فيه لنقصان المشابهة لفظا ومعنى فان قلت فاذا كان مشابهته
للفعل ناقصة لفظا ومعنى كان الحق ان لا يعمل قلت لا لانه لما كان نفسه يطلب الفاعل
المفعول عقلا فبادنى مشابهة لطالبهما وضعا اعني الفعل يحرك ذلك الوجدان الكامن
فجاز ان يطلبهما ويعمل فيهما وان لم يكن ذلك الطلب لازما كما في اسمي الفاعل والمفعول
ولا ذلك العمل واسم الفاعل والمفعول يطلبانهما لتضمنهما المصدر فطلب
المصدر لهما عقلا اقوى من طلبهما وقدم شطر صالح من هنا في باب الاضافة فارجع اليه

[illegible] الاسم الذي [illegible] الحال [illegible] اشتمل [illegible] كما في نحو الفعل
لبيان احد الازمنة مع ذكر المسند اليه واعلم ان المصدر انما يقابله الفعل اذا كان يتقدر بحرف المصدر والفعل وذلك
اذا لم يكن مفعولا مطلقا لا للتاكيد ولا للنوع ولا للعدد وذلك لانه لا يصح اذا كان مفعولا مطلقا تقديره بان والفعل
اذ ضربت ضربا ليس بمعنى ضربت ان ضربت واقولك ضربته ضرب الامير اللص فالمصدر العامل ليس مفعولا مطلقا في
الحقيقة بل المفعول المطلق محذوف تقديره ضربا مثل ضرب الامير اللص وتقدير المصدر بان والفعل انما اذا
كان بمعنى الحال لان ان اذا دخل على المضارع خلصته للاستقبال بخلاف ما اذا دخلت على الماضي فانه يبقى معها
على معناه لكنهم قدروه بان دون ما وكي وان كان في الحال ايضا نحو ضربك الآن زيدا شديد لكونها اشهر واكثر استعمالا منهما
ولتقديرهم له بان والفعل وهم بعضهم وظن انه لا يعمل حالا لان تقديره اذا بان قوله ولا يتقدم معموله عليه لانه
العمل مؤول بحرف مصدري مع الفعل والحرف المصدري موصول ومعمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذي هو
صلة الحرف ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول كما مر في باب الموصولات قالوا وكذا لا يجوز الفصل بينه وبين
معموله باجنبي نحو اعجبني ضربك اليوم امس زيدا على ان امس من تمام اعجبني لان الفصل بين بعض الصلة وبعضها
لا يجوز وقوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون اياما معدودات لعلي منصوب
ايا ما قالوا وكذا لا يجوز حذف المصدر وابقاء معموله لانه يكون كحذف الموصول مع بعض الصلة وابقاء البعض
الا ان يدل دليل قوي عليه فيكون كالمذكور كما مر في المفعول معه هذا ما قالوه وانا لا ادري منعا من تقديم معموله عليه اذا
كان ظرفا او شبهه نحو قولك اللهم ارزقني من عدوك البراءة واليك الفرار قال تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة وقال تعالى
السعي وفي نهج البلاغة قلة عليكم نبوته ومثله في كلامهم كثير وتقدير الفصل في مثله تكلف وليس كل مؤول بشي
حكمه حكم ما اول به فلا منع من تأوله بالحرف المصدري من جهة المعنى مع انه لا يلزمه احكامه بل لا يتقدم عليه المفعول
الصريح لضعف عمله ويجوز ايضا الفصل بينه وبين معموله باجنبي على هذا فلا يقدر الفعل لقوله تعالى اياما معدودات
وكذا يجوز اعماله مضمرا مع قيام الدليل عليه قوله ولا يضمر فيه يعني كما يضمر في الصفة وقد ذكرناه ووجه المصنف
ترك الاضمار في المصدر بوجه قريب وهو انه لو اضمر لاضمر المثنى والمجموع والمفرد بعضها ببعض ولو ثني المصدر
او جمع باعتبار الفاعل وهو مستحق ذلك باعتبار ذلك لو لم يخل من ان يؤتى فيه بعلامتي التثنية وعلامتي الجمع
وهو مستثقل او يحذفا اصلا وهو مؤد الى الالتباس ولا يلزم ذلك في اسم الفاعل والمفعول وعينيهما اذ لا حاجة
عليها اسم الفاعل وهو ما يقع عليه مرفوعه وكذا اسم المفعول والصفة المشبهة فتثنية اصلهما وجمعه تثنية الآخر وجمعه
ولقائل ان يقول يجوز ان يتحمله ضمير المثنى والمجموع ولا يثنى ولا يجمع كاسم الفعل والظرف قوله ولا يلزم ذكر الفاعل
وذلك لما ذكرناه وقال المصنف لانه لو لزم كان يؤدي الى الاضمار فيه اذا كان لغائب متقدم ذكره قياسا على الفعل
واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ولقائل ان يمنع القياس لاداء الاضمار فيه الى ما هو ممتنع بخلاف الفعل
وغيره قوله ويجوز اضافته الى الفاعل وهو الاكثر لانه محله الذي يقوم به فجعله معه كلفظ واحد باضافته اليه اولى من
ومن جعله مع مفعوله كلفظ واحد وليس اقوى اقسام المصدر في العمل المنون كما قيل بل المضاف الى الفاعل
لما ذكرنا ولكونه اخف للاضافة منه منونا وانما يضاف الى المفعول اذا كان الفاعل قائما على كونه مفعولا
تابع له منصوبا حملا على المحل نحو اعجبني ضرب زيد الكريم او المجي الفاعل صريحا كقوله امن رسم دار مربع
ومصيف لعينيك من ماء الشؤون وكيف او بقرينة معنوية نحو اعجبني اكل الخبز ويجوز ان يؤول بفعل

من المفعول فيضيفه الى المفعول وذكر ... نحو عجبني ... اي ان الكل عجبني ... بجواز الاضافة ...
قيام قرينة على كونه مرفوع المحل كما يجي للمجرور رتابع مرفوع نحو يعجبني اكلا الخبز اللبنة واذا اضيف الى الظرف صار
ان يعمل فيما بعده رفعا ونصبا نحو عجبت من ضرب اليوم زيد عمرو ا قوله باللام قليل وانما قل استعماله لتعذر دخول
اللام على ما يصلح المصدر العامل به وهو الحرف المصدري وليس كذا اللام التي في اسم الفاعل والمفعول لانها موصولة
داخلة على الفعل واما اللام التي في الصفة المشبهة فلم تضعف بها لان عملها لمشابهة اسم الفاعل كما يجي لا لمشابهة الفعل
قيل ولم يات في القرآن شي من المصادر المعرفة باللام عاملا في فاعل ومفعول صريح بل قد جاء معدي بحرف الجر نحو قوله
تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء من القول ويجوز ان يقال الا من ظلم فاعل المصدر ويجوز ان يقال ان الاستثناء منقطع
وان يقال هو متصل والمضاف محذوف اي الا جهر من ظلم وسيبويه والخليل جوزا اعمال المصدر المعرف باللام مطلقا
نحو قوله ضعيف النكاية اعداءه يخال الفرار يراخي الاجل وقوله لقد علمت اولى المغيرة انني كررت فلم انكل عن الضرب
مسمعا فيبنى على هذا انه يجوز نحو عجبت من الضرب زيد على ان الكاف مفعول والمبرد منعه قال لا استحالة الكتابة
فيه وقال في قوله اعداءه اي في اعدائه قال او يكون منصوبا بالمصدر المقدر اي ضعيف النكاية نكاية اعداءه
فيضمر المصدر لقوة القرينة الدالة عليه قوله وان كان مطلقا اي مفعولا مطلقا فالعمل للفعل سواء كان الفعل
ظاهرا او مقدرا جائز الاظهار وذلك لما ذكرنا من تعذر تقدير بان والفعل اولا ولان اعمال المصدر لصلاحيته
وهو الفعل فاذا حصل فهو اولى بالعمل كما ان التيمم لا يجوز مع وجود الماء قوله وان كان بدلا منه فوجهان اعلم انك
اذا حذفت الفعل لما ذكرنا فعند سيبويه الناصب هو المصدر لقيامه مقام الفعل نحو ضربك زيدا اي اضرب زيدا
ضربا فالمصدر عمل في المفعول لقيامه مقام اضرب لا لتاويله بان والفعل قالوا والدليل على قيامه مقام استهلاك
اياه على وجه لا يجوز ذكر الفعل معه وذلك بالاضافة الى الفاعل نحو ضربك زيدا او الى المفعول نحو عمرك الله
وسبحانه وضرب الرقاب اذ لا تقول اضرب ضرب الرقاب والحق كما قال الرضي ان العامل محذوف ولولاه لم
المصدر اذا المعمول لا بد له من عامل ظاهر او مقدر ولو لم يضمر الفعل بل كان المصدر قائما مقامه لكان ثم
كما ذكر في اسماء الافعال بل لما قدر الفعل وجوبا كان كالمعدوم فجاز اضافة الى فاعله او مفعوله كما في المفعول المطلق
فكان المصدر بدلا منه فعلى هذا ليس قول المصنف وان كان بدلا منه فوجهان بمرضي في الظاهر بل الوجه ان يقال ان
كان الحذف لازما فوجهان ومن قال ههنا ان العامل هو المصدر جوز تقديم المفعول عليه كما يجوز في العامل هو
الفعل المقدر وذلك لان عمله اذ ليس لكونه مقدرا بان والفعل بل لكونه بمعنى الفعل وصح وجوز ايضا حمله
قال المصنف وان لم يكن حذف الفعل لازما كما في ضربا زيدا اذ يجوز اضرب ضربا زيدا فالعمل للفعل لا للمصدر والظاهر
كلام النحاة ان المفعول المطلق المحذوف فعله سواء كان الحذف لازما او غيره الخلاف فيه هل هو العامل لقيامه مقام
الفعل او العامل الفعل ولا يشترطون لقيام المصدر مقام الفعل وجوب حذفه كما هو ظاهر كلام الرضي وفي
الاندلسي والاولى ان يقال العمل للفعل على كل حال اذ المصدر ليس قائم مقام بل هو كالقائم مقام لما لم يجز اظهاره و
التصغير يمنع المصدر من العمل كما يمنع اسم الفاعل والمفعول لضعف معنى الفعل بسبب التصغير الذي لا يدخل الفعل
وكذا يمنع الوصف لتشبهه عن العمل ويجوز حمل توابعها اضيف اليه المصدر على اللفظ وهو الراجح لفصل المشاكلة في
ظاهر الاعراب وانما نصا به المحل اذا تعذر الحمل على اللفظ الظاهر ويحمل التوابع على محل المجرور ايضا خلافا
للجرمي في الصفة قال لان الصفة هي الموصوف في المعنى والعامل فيهما واحد قال ابن جعفر هذه العلة موجودة في التاكيد

وبلغت البيان ايضا بخلاف البدل فانه من عامل اخرى والعامل في عين الطلب في الاول ... وكلي ويعطف ... فقال
لا دليل في الظاهر من كلام سيبويه منع العطف على موضع المجرور باسم الفاعل والصفة والمصدر فان ابى بعض الحمل
على المحل اضمر له ناصبا او رافعا ما فعلا او منونا من جنس ذلك المضاف والمطلوم في قوله طلب المعقب حقه المظلوم
عند المانع من الحمل على المحل مرفوع بحقه على انه فاعل اي غلبه بالحق المظلوم ويعمل اسم المصدر عمل المصدر وهو شيئان
احدهما ما دل على معنى المصدر مبدا في اوله ميم كالمقتل والمستخرج والثاني اسم العين يستعمل بمعنى المصدر كقوله اكفرا
بعد رد الموت عني وبعد عطائك المائة الرتاعا اي اعطائك والعطاء في الاصل اسم لما يعطى ويستعمل المصدر بمعنى
اسم الفاعل نحو ماء غور وبمعنى اسم المفعول كقوله دان التعدي اذ من هو لما فيستوي المذكر والمونث والمثنى
والمجموع اعتبارا لاصل ويجوز ان يكون على حذف المضاف اي من ذوات هو لما وماء ذو غور والاولى ان يقام مقام
الصفة مبالغة كانها تجسمت من الحدث قالت فانما هي اقبال وادبار قوله اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن
قام به بمعنى الحدوث وصيغته من الثلاثي المجرد على فاعل ومن غير الثلاثي على صيغة المضارع بميم مضمومة وكسر ما قبل
الآخر قوله ما اشتق من فعل اي مصدر وذلك على ما تقدم ان سيبويه يسمي المصدر فعلا وحدثا وحدثانا
والدليل على انه لم يرد بالفعل نحو ضرب ويضرب وان كان مذهب السيرافي ان اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل و
الفعل مشتق من المصدر ان الضمير في قوله قام راجع الى الفعل والقائم هو المصدر والحدث قوله لمن قام به احتراز
ان يقول لما قام وذلك لما ذكرنا ان المجهول امره يذكر بلفظ ما ولعله قصد التغليب ويخرج بقوله لمن قام به اسم
المفعول والآلة والموضع والزمان ويدخل فيه الصفة المشبهة ولا يشمل جميع اسماء الفاعلين نحو زيد مقابل عمرو او
انا مقترب من فلان او متباعد عنه ومجتمع معه لان هذه الاوصاف نسبة بين الفاعل والمفعول لا تقوم باحدهما
معينا دون الآخر قوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على الاطلاق الحدوث ولا الاستمرار
وان قصد بها الحدوث ردت الى اسم الفاعل فتقول في حسن حاسن الآن او غدا قال تعالى وضائق به صدرك وهذا مطرد في كل صفة مشبهة ويخرج بهذا القيد ايضا ما هو على وزن الفاعل اذا لم يكن
بمعنى الحدوث نحو فرس ضامر وشاذب ومقور وعدة انه قصد الاستمرار فيها عارض ووضعها على الحدوث
كما في قولك الله عالم وكان ابا وزيد صائم النهار وقائم الليل قوله الثلاثي المجرد اي غير المزيد فيه نحو اخرج و
استخرج قال المصنف وسمي بلفظ اسم الفاعل الذي هو وزن اسم الفاعل الثلاثي لكثرة الثلاثي فجعلوا
اصل الباب له فلم يقولوا اسم المفعل ولا المنفعل وفيما قالوا نظر لانه ليس مرادهم بقولهم اسم الفاعل اسم
الصيغة التي على وزن فاعل بل المراد اسم الشخص الذي فعل الشي ولم يجي المفعل والمنفعل والمفتعل ونحو ذلك
بمعنى الذي فعل الشي حتى يقال اسم المفعل بل لو قال اسم المفعول لاسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كالمنكسر و
المندحرج والجاهل والضعيف لان الاغلب فيما بني له هذه الصيغة ان يفعل فعلا كالقائم والقاعد والمخرج و
المستخرج لكان شيئا قوله ومن غير الثلاثي يشمل الثلاثي ذا الزيادة والرباعي المجرد والملحق بالرباعي و
المنشعبة الرباعي فيكون على وزن المضارع المبني للفاعل بميم مضمومة موضع حرف المضارعة وكسر ما قبل
الآخر وان لم يكن في المضارع مكسورا كالمتدحرج والمتضارب وربما يكسر ميم مفعل اتباعا للعين او يضم عينه
اتباعا للميم قالوا في منتن منتن ومنتن وربما استغني عن مفعل بفاعل نحو اعشب فهو عاشب واورس
فهو وارس وايفع فهو يافع ومنه قوله تعالى وارسلنا الرياح لواقح على بعض التاويلات وقد يستغنى عن مفعل بمفعول

ابقاع كواكب ... ذكره ... ولا يقال موضع ...

[illegible] ... قالوا وقد جاء فاعل بمعنى
مفعول نحو ماء دافق اي مدفوق وعيشة راضية اي مرضية والاولى ان يكون على النسب كنابل وناشب اذ لا يلزم
ان يكون فاعل في النسب من لا فعل له كنابل بل يجوز ايضا فيما جاء منه الفعل فيشترك النسب واسم الفاعل في اللفظ
وكذا قالوا يكون اسم الفاعل بوزن المفعول كقوله تعالى وكان وعده مأتيا اي آتيا والاولى انه من اتيت الامر اي
فعلته فالمعنى انه كان وعده مفعولا كما في الآية الاخرى (قوله) ويعمل عمل فعله بشرط معنى الحال
او الاستقبال والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما فان كان للماضي وجبت الاضافة معنى خلافا للكسائي
وان كان معمول آخر فبفعل مقدر نحو زيد معطي عمرو درهما امس فان دخلت اللام مثل مررت بالضارب
ابوه زيدا امس استوى الجميع (قوله) انما اشترط الحال والاستقبال ليعمل في المفعول ليتم مشابهته
للفعل لفظا ومعنى لانه ان كان بمعنى الماضي شابهه معنى لا لفظا لانه لا يوازنه مستمرا وقد ذكرنا في باب
الاضافة انه لا يحتاج للرفع الى الشرط ثان وذكرنا هناك احكام المحتاج اليهما مهنا فليرجع اليه (قوله) والاعتماد على
صاحبه اعلم ان اسمي الفاعل والمفعول مع مشابهتهما للفعل لفظا ومعنى لا يجوز ان يعملا في الفاعل والمفعول ابتداء
كالفعل لان طلبهما لهما والعمل فيهما على خلاف وضعهما لانهما وضعا على ما ذكرنا للذات المتصفة بالمصدر اما
بالقيام به كما في اسم الفاعل او بالتعلق به كما في اسم المفعول والذات المتصف بالفعل من حيث هي لا تقتضي
لا فاعلا ولا مفعولا فلما كان عملهما فيهما على خلاف وضعهما روعي فيهما ان يكونا موقعهما على العمل موقع الفعل وذلك
ان يكون مسندا والا يوهم بعدما هو بالفعل اولى فالاول اذا تقدم شي يسند اليه فتحوجهما اليه لان الاسناد الى الشي
لوازم الفعل فقبل تقدم المسند اليه كونهما مسندين فاما ان اردت اسنادهما الى شي قبل الجملة مع ذلك
الشي مسند الى شي آخر نحو ضارب الزيدان لم يظهر فيهما معنى الفعلية وهو الاسناد كل ظهر اول الامر بل ربما توهم فيهما قبل
مجي المسند اليه انهما مع تنكيرهما مسند اليهما اذ هما اسمان والاسم ظاهر اذا ابتدي به ان يكون مسندا اليه فبنوقع
ما يصح الابتداء بها من الوصف او غيره قبل مجي المسند فاذا زيد الايذان من اول الامر انهما مسندان وذكر الاعتماد
على مسند اليه قبلهما فان قلت ——— هذا لا يرتفع بتقدم مسند اليه قبلهما اذ يجوز كونهما خبرين لما بعدهما و
الجملة مسندة الى المسند اليه المقدم قلت ——— يندفع هذا الوهم بان الاصل في الجملة الاسمية فاخبر الخبر ولم يجز
في الفعل الذي تقدم مسند اليه لانه لا ينتظر فيه مثل هذا الوهم نحو ضرب الزيدان لانه لا يصلح لكونه مسندا اليه فمعنى الاعتماد
تساندهما الى لفظ قبله يصير سببه وافعاما موقعا هو بالفعل اولى منه بالاسم ويعني صاحبه المبتدا اما في الحال نحو
زيد ضارب اخواه او في الاصل نحو كان زيد ضاربا اخوه وظننتك ضاربا اخوك والموصوف نحو جاءني رجل ضارب
وذا الحال نحو جاءني زيد راكبا جملا قال المصنف انما اشترط الاعتماد على صاحبه لانه في اصل الوضع فاذا اظهرت
صاحبه قبله تقوى وانما سنظهره ليقاربه على اصل وضعه فيقال [illegible] على الفعل وقال المالكي انه حال كونه خبرا للمبتدا
والحال معتمد على الموصوف لكنه مقدر وفيه تكلف ولا سيما في الحال لان الحال المجيئة جامدا لا موصوفا مشتق
قليل وهو الذي يسمى الحال الموطئة كقوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا (قوله) او الهمزة او ما هنا هو الثاني ولا قوي
كما قال الجزولي في حرف الاستفهام او حرف النفي ليشمل نحو هل ضارب الزيدان ولا ضارب اخواك ولا مضروب
ابواك ولا ضاربا زيدا فان كريم ابواك وقد يكون النفي غير ظاهر بل مؤول به نحو قولك انما قايم الزيدان
اي ما قايم الزيدان والاستفهام يقدر ايضا نحو قايم الزيدان ام لا وانما عمل اسم الفاعل اذا اعتمد على حرفي

[illegible]
المذكورة فيجوز نحو قايم الزيدان وذلك لقوة الشبه بينه وبين الفعل وقد تقدم في باب المبتدا كلام في احكام هذا
الباب (قوله) وان كان للماضي وجبت الاضافة معنى يعني يجب ان يضاف الى ما بعده مما يكون في المعنى مفعولا نحو ضارب
زيد امس ويكون اضافة معنوية هذا ان جاء بعده ذلك وليس معناه انه يجب اضافته فانه يجوز هذا ضارب
امس بلا اضافة ويجوز ان يرفع فاعلا ظاهرا كما يجوز رفع الضمير نحو زيد ضارب ابوه كما مر في باب الاضافة و
لا يجوز ان يعمل الظرف والجار والمجرور نحو زيد ضارب امس بالسوط لانه يكفيهما رائحة الفعل فيعمل فيهما اسما
واجاز الكسائي ان يعمل بمعنى الماضي كما يعمل بمعنى المضارع سواء وتمسك بجواز نحو زيد معطي عمرو امس درهما وظان
زيدا امس كريما وقوله تعالى جاعل الليل سكنا قال السيرافي ان الاوجه هنا ان يقال انه انما نصب اسم الفاعل المفعول
الثاني ضرورة حيث لم يكن الاضافة اليه لانه اضيف الى المفعول الاول فاكتفى في الاعمال بما في اسم الفاعل بمعنى
الماضي من معنى الفعل قال ولا يجوز الاعمال بمعنى الماضي في غير هذا لانه لا ضرورة ولهذا لم يوجد عاملا في المفعول
الاول في موضع من المواضع مع كثرة ذلك في الكلام وقال ابو علي وجماعة معه بل هو منصوب بفعل مقدر لانه
كانه لما قال معطي زيد قيل فما اعطى قال درهما اي اعطاه درهما كقوله ليبك يزيد ضارع لخصومة ضارع
فتخلص هذا التاويل من الاضطرار الى الاعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي قال الاندلسي ردا على الفارسي المنقطع
ما ذكر في الفارسي في نحو هذا ظان زيدا امس قائما الا انه في ظان الحرف احد مفعوليه وللفارسي ان
يرتكب جواز ذلك مع القرينة وان كان قليلا كما يجي في افعال القلوب وجواز قولك هذا ضارب زيد امس وعمرو
بنصب المعطوف تقوي مذهب ابي علي وانتصابه بفعل لا باسم الفاعل المضطر الى اعماله كما هو مذهب السيرافي لانه لا
اضطرار ههنا الى النصب فادعى السيرافي في معطي درهما لان حمل التابع على اعراب المتبوع فان ارد تحكاية الحال الماضية
جاز اعمال اسم الفاعل كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه قال الاندلسي معنى حكاية الحال ان تقدر نفسك كانك موجود في ذلك
الزمان او تقدر ذلك الزمان كانه موجود الآن ولا يريدون به ان اللفظ الذي في ذلك الزمان محكي الآن على لفظه في ذلك
دعنا من هذا بل المقصود بحكاية الحال حكاية المعنى الكاينة حينئذ لا الالفاظ قال جار الله ونعم ما قال معنى حكاية
الحال ان تقدر ان ذلك الفعل الماضي واقع في حال التكلم كقوله تعالى فلم تقتلون انبياء الله من قبل وانما يفعل هذا في الفعل
الماضي المستغرب كانك تحضره للمخاطب وتصوره ليتعجب منه تقول رايت الاسد فاخذت السيف فاذا
لم يعمل اسم الفاعل بمعنى الماضي كان معنويا يتعرف الخ اذا اضيف الى المعرفة نحو مررت بزيد ضاربك امس
واما اسم الفاعل بمعنى المستقبل فقد تقدم شرحه في باب الاضافة (قوله) فان دخلت اللام استوى الجميع يعمل اذا كان بمعنى الماضي
والحال والاستقبال وقال ابو علي في كتاب الشعر والرماني ان اسم الفاعل ذا اللام لا يعمل الا اذا كان بمعنى الماضي
نحو الضارب زيدا امس عمرو لانه لم يجي في كلامهم عاملا الا بمعنى الماضي والسر في ذلك انه كان يعمل بمعنى المضارع
مجردا عن اللام ولم يكن عاملا بمعنى الماضي فتوسلوا بالالف واللام التي هي اسم موصول الى اعمال صورة
اسم الفاعل الماضي وان كان في الحقيقة فعلا ونقل ابن الدهان ذلك ايضا عن سيبويه ولم يصرح سيبويه بذلك
بل قال الضارب زيدا بمعنى ضرب ويحتمل تفسيره بذلك انه اذا عمل بمعنى الماضي فالاولى جواز عمله بمعنى الحال و
الاستقبال اذ كان مع التجرد يعمل بمعناهما والجمهور المبرد وغيره على عمله بمعنى الماضي والحال والاستقبال و
استدل لو بقوله فبت والهم تغشاني طوارقه من خوف رحلة بين الظاعنين غدا ويجوز تعلق غدا برحلة

او بين او حروف ولا استدلال بالفعل لا يجوز معه ان [illegible] النصب مفعولا به [illegible] المفصل [illegible]

الفصل ثم تقول انما جاز عمل ذي اللام بمعنى الماضي لانه ليس في الحقيقة اسم الفاعل بمعنى شيء [illegible] فيه الحال و[illegible]
بل هو فعل في صورة الاسم كما مر في الموصولات وقال الاخفش انما كان نصب ذو اللام بمعنى الماضي نحو الضارب
زيدا امس تشبيها بالمنصوب بالمفعول لا انه مفعول به كما في زيد الحسن الوجه قال لان الماضي لم يشبه الفعل وليس
لانه ليس في الحقيقة اسم فاعل يطلب المشابهة بل هو فعل ونقل عن المازني ان انتصابه بفعل مقدر ونظر الى
ان اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل النصب وانما قال ذلك بناء على مذهبه وهو ان اللام ليس باسم موصول كما مر في
الموصولات واعلم ان اسم الفاعل والمصدر يجوز ان يعمل المتعدي الى المفعول به بحرف الجر الذي هو اللام وان
كان فعلهما يتعدى اليه بنفسه نحو انا ضارب لزيد واعجبني ضربك لزيد وذلك لضعفهما كما يجوز ان يعمل الفعل باللام
اذا تقدم عليه المفعول نحو للرؤيا تعبرون ولزيد ضربت واختصاص اللام بذلك من بين حروف الجر لافادتها التخصيص

قوله وما وضع للمبالغة كضراب وضروب ومضراب وعليم وحذر مثله والمثنى والمجموع مثله قوله
ابنية المبالغة العاملة اتفاقا من البصريين خمسة وهذه الثلثة والاشارة بحوله الى اسماء الفاعلين من الثلاثي على فعل المبالغة
قال القيل لن رام تحوله مقلا على الحرب خواضا اليها الكتائبا وفي كلامهم انه لمنحار بوائكها اي سمانها وقال
ضروب بنصل السيف سوق سمانها اذا عدموا زادا فانك عاقر وربما بني فعال ومفعال من افعل نحو حسان
ودراك من احس وادرك وقال الشاعر مهاوين ابدان الجزور مخاميص العشيات لا خور ولا قزم من اهان
وكذا فعول من افعل وقال سيبويه فعل اذا حول الى فعيل او فعل عمل ايضا واستدل بقوله حتى شاها كليل
موهنا عمل باتت وبات الليل لم ينم فكليل مبالغة كال بمعنى البرق وساها اي شاقها اي ساقها والضمير للاتن
منع ذلك غير سيبويه وقالوا ان موهنا ظرف لشاها لان الكليل لازم واعترض بانه كل فموهنا مفعوله
على المجاز كما تقال اتعبت يومك فتعيل اذن مبالغة مفعل ولا استدلال بالمحتمل واستدل سيبويه لفعل بقوله
حذر اموراً لا تخاف وامن ما ليس منجيه من الاقدار ومنعه غيره وقال انه بيت مصنوع يروى عن اللاحقي
ان سيبويه سألني عن شاهد في تعدي فعل فعملت له هذا البيت اما اذا لم يكن فعيل وفعل محولا اليه كاسم
الفاعل كظريف وكريم وطبن وطرب فلا خلاف في انهما لا يعملان في المفعول اذا كانا من ابنية المبالغة
لا في الصفة المشبهة وقد جاء فعيل مبالغة مفعل كقوله تعالى عذاب اليم وقوله امن ريحانة الداعي السميع
يورقني واصحابي هجوع واما الفعيل بمعنى المفاعل كالجليس والجميع فليس للمبالغة فلا يعمل اتفاقا
وعند الكوفيين لا يعمل شيء من ابنية المبالغة لفوات الصيغة التي بها شابه اسم الفاعل الفعل وما وقع بعده ظاهرا
ذلك فبفعل مقدر وقال البصريون انما يعمل مع فوات الشبه اللفظي لجبر المبالغة في المعنى ذلك النقصان
وايضا فانها فرع للفاعل المشابه للفعل فلا تقصر عن صفة المشبهة في مشابهة اسم الفاعل ومن ثم
لم يشترط فيها معنى الحال والاستقبال كما لم يشترط ذلك في الصفة المشبهة وقال ابن بابشاذ انها تعمل
بمعنى الماضي كالفاعل والامارات المنشدة ظاهرة في كونها للاستمرار ويعمل مثنى المبالغة ومجموعها صحيحا
كان او مكسرا قال ثم زادوا انهم في قومهم غفر ذنبهم غير فخر وذنبهم منصوب بالمبالغة عليها
جاير كما في اسم الفاعل ومنعه الفراء قوله والمثنى والمجموع اي يعملان عمل اسم الفاعل اما المثنى وجمع
السلامة فظاهر لبقاء صيغة الواحد التي بها كان اسم الفاعل يشابه الفعل واما الجمع المكسر فيعمل ايضا

أن كنتم

الى [illegible] الواحد قال فمن عمل [illegible] فرق بين [illegible] و[illegible] حذف النون مع اللام
التعريف تخفيفا يعني بالتعريف دخول اللام وبالعمل النصب كقوله الحافظو عورة العشيرة لا ياتيهم من ورائهم
نطف وذلك لان اللام موصول وقد طالت الصلة بنصب المفعول فجاز التخفيف بحذف النون كما حذفت في الموصول
في قوله ابني كليب ان عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا وقالوا ان الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل
القوم يا ام خالد واما حذف النون مع الجر كالضاربو زيد فللاضافة ويشترط في عمل اسمي الفاعل والمفعول
ان لا يكونا مصغرين ولا موصوفين لان التصغير والوصف يخرجانه عن وقوعه موقع الفعل ولا يمكن تأويل
المصغر والموصوف بالفعل كما امكن تأويل المثنى والمجموع به وجوز بعضهم عمل المصغر والموصوف فيما سائغ
المثنى والمجموع وليس بشيء لما ذكرنا واما قولهم انا مرتحل فسويئر فرسخا فانما جاز لكون المعمول ظرفا ويكفيه رائحة
الفعل واعلم انه قد جاء في الشذوذ فصل اسم الفاعل المضاف الى مفعوله بظرف قال وكذا تخلف المحجرين
جواد واذلم نحام دون اثني حليلها اي كرا بجواده وقد شذ ايضا الفصل بالمفعول كما جاء في المصدر نحو
قوله تعالى قتل اولادهم شركائهم فان عطفت على المجرور باسم الفاعل فان كان بمعنى الماضي نحو هذا ضارب زيد
امس وعمرو فالمختار جر المعطوف حملا على اللفظ والنصب جائز لكن باضمار فعل يفسره لفظ اسم الفاعل وان
لم يعمل ولذلك ضعف ولا يكون ذلك المقدر الا ماضيا ليوافق المفسر الا ان يكون هناك ما يدل على خلافه نحو
هذا ضارب زيد امس وعمرو غدا وان كان بمعنى الحال او الاستقبال جاز النصب والجر مع ان الحمل على اللفظ
اولى وشهرهما الخلاف في ان النصب حملا على المحل او بعامل مقدر فان كان بعامل مقدر كما هو مذهب
سيبويه فتقديره باسم الفاعل اولى من تقديره بالفعل ليوافق المقدر الظاهر وانشد سيبويه هل انت باعث
دينار لحاجتنا او عبد رب اخا عون بن مخراق قوله اسم المفعول ما اشتق من فعل لمن وقع عليه وهو
صيغته من الثلاثي على مفعول كمضروب ومن غيره على صيغة اسم الفاعل بميم مضمومة وفتح ما قبل الآخر كمخرج ومستخرج
وامره في العمل والاشتراط كامر في الفاعل مثل زيد معطى غلامه درهما اقول قوله وقع عليه
يعني او جرى مجرى الواقع ليدخل فيه نحو اوجدت ضربا فهو موجد وعلمت عدم خروجك فهو معلوم
سمي اسم المفعول مع ان اسم المفعول في الحقيقة هو المصدر لانه هو الذي يفعله الفاعل وهذا الذي
نحن فيه هو اسم المفعول به اي الذي فعل به الفعل الذي اوقع عليه الفعل يقال فعلت به الضرب اي اوقعته
عليه لكنه حذف حرف الجر فصار الضمير مرفوعا فاستتر لان الجار والمجرور كان مفعول ما لم يسم فاعله
فهو كالمحصول بمعنى المحصول عليه وكان قياسه ان يكون على زنة مضارعه كما في اسم الفاعل فيقال الضرب
يضرب فهو مضرب لكنهم لما ادى ام حذف الهمزة في باب افعل الى مفعل فصلوا بين اصلهما
للفرق فغيروا الثلاثي بزيادة الواو لانه اخف لقلة حروفه فلما زادوا الواو وفتحوا الميم لئلا يتوالى ضمتان
بعدهما واو وهو مستثقل في القياس الكثير واما نحو عصفور ومفرود وكحلول فليس بقياس ولا كثير
وايضا ثبت التصغير في اخيه وهو الفاعل لانه وان كان في الحركات والسكنات كالمضارع لكن ليس
الزيادة في الفاعل في موضع الزيادة في المضارع كما في اسم الفاعل الرباعي وذي الزيادة فبقي اسم المفعول
الثلاثي بعد التغيير المذكور كالجاري على فعله لان ضم الميم مقدرة والواو في حكم الحرف الناشي للاشباع
كقوله اذنوا فانظروا فاسم المفعول اذن يشابه المضارع المبني للمفعول لفظا ومعنى وصيغته

بجمع الثلاثي على وزن مفعول لرعي الثلاثي على وزن اسم الفاعل منه لانه فعل لاحق لانه كذلك في انقضاء امره
يعمل عمله اعني المبني للمفعول قوله واحرف في العمل والاشتراط كامر اسم الفاعل يعني انه في انه يعمل عمل فعله وهو
المضارع المبني للمفعول كما اسم الفاعل يعمل عمل فعله الذي هو المضارع المبني للفاعل وماله في اشتراط الحال
والاستقبال والاعتماد على صاحبه وحرف الاستفهام والنفي كما اسم الفاعل فلا وجه لاعادتها نحو زيد معطى غلامه
درهما وقد ذكرنا في باب الاضافة ان عمله فيما لم يسم فاعله الرفع غير محتاج الى شرط اصلا الغايبين وليس في كلام
المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال والاستقبال في المفعول لكن المتاخرين كابن علي ومن بعده صرحوا باشتراط
ذكره فيه كما في الفاعل ويبني اسم المفعول من الفعل المتعدي مطلقا فان كان متعديا الى واحد منهما نحو اعطيت
زيدا درهما وكل واحد من زيد والدرهم يقال له المعطى وكذا نحو اقرأت زيدا الكتاب وان كانا في الاصل
مبتدأ وخبره فاسم المفعول في الحقيقة واقع على مضمون الجملة اعني مصدر الخبر مضافا الى المبتدأ فالمعلوم في
قولك علمت زيدا قائما قيام زيد وكذا في قولك جعلت زيدا غنيا المجعول غنى زيد ويصح ان يقال للمفعول الاول
ههنا مفعولا لكن لا مطلقا بل مقيدا بالخبر فيقال في علمت زيدا قائما زيد معلوم على صفة القيام وفي جعلت زيدا
غنيا زيد مجعول على صفة الغنى وان كان متعديا الى ثلاثة وقع اسم المفعول على كل واحد من الاول والمفعول الثاني و
اعني مصدر الثالث مضافا الى الثاني في قولك اعلمتك زيدا منطلقا المخاطب معلم وانطلاق زيد ايضا معلم
فثبت هذا التقرير ان المفعول به اما ان يكون واحدا او اثنين او هما غيريين بينهما فضربت زيدا متعد الى واحد
وكذا علمت زيدا قائما في الحقيقة واعطيت زيدا درهما متعد الى مفعولين او هما عيني الثاني وكذا اعلمتك زيدا
منطلقا في الحقيقة لكنهم لما كان ما هو المفعول حقيقة مضمون جملة ابتدائية نصبوهما معا فسموا الاول مفعولا اول
والثاني مفعولا ثانيا وفي نحو اعلمتك زيدا فاضلا سموها ثانيا وثالثا وانما نصبوهما معا المفعول منه كما لم يكن
بناء الفعل المبني للمفعول منه اذ المسند اليه من المسند اليه فلا يقال المذهوب كما لا يقال ذهب والمسند الى
الجار والمجرور يجاز بناء اسم المفعول منه مسندا الى ذلك الجار والمجرور نحو سرت الى البلد فهو مسير اليه و
عدلت عن الطريق فهو معدول عنه وكذلك مستقلا فيه ما هو المفعول به وعدي بحرف الجر نحو رميت عن
القوس فهي مرمي عنها والمرمي هو الشخص ومنه قولهم اسم المفعول اي المفعول به والمفعول هو المصدر
كما ذكرنا وان اسند اللازم الى الظرف فلا يطلقوا عليه الا مع الحرف تقول سرت اليوم فرسخا فاليوم
مسير فيه وكذلك الفرسخ وان لم تسند اللازم الى المصدر فلا يطلقوا اسم المفعول عليه فلا تقول في ضرب ضرب
شديد ان الضرب الشديد مضروب ثم ان اسم المفعول ان اضيف الى ما هو مفعوله سواء كان مفعول
ما لم يسم فاعله اولا فاضافته لفظية فالاول كمودب الخدام والثاني كمعطى درهم غلامه لانه مضاف الى معموله
وان لم يضف الى معموله فاضافته حقيقية سواء كان المضاف اليه فاعلا من حيث المعنى نحو زيد مضروب
عمرو اولا كقولنا اي من عليه قبل الطف اخرى قاله قوله الصفة المشبهة ما اشتق من فعل لازم
لمن قام به على معنى الثبوت اقول قوله من فعل اي مصدر وقوله لازم يخرج اسمي الفاعل والمفعول
المتعديين قوله لمن قام يخرج اسم المفعول اللازم المتعدي بحرف الجر كمعدول عنه واسم الزمان والمكان والآلة
قوله على معنى الثبوت اي الاستمرار واللزوم يخرج اسم الفاعل اللازم كقائم وقاعد فانه مشتق من اللازم لمن
قام به لكنه على معنى الحدوث ويخرج عنه نحو ضامر وشازب وطالق وان كان بمعنى الثبوت لانه في الاصل للحدوث

وذلك لان صيغة فاعل موضوعة للحدوث والحدوث فيها اغلب ولهذا الحق بحمل الصفة المشبهة الى فاعل
كحاسن وضايق عند قصد النص على الحدوث فالحاق الفرد بالاعم الاغلب بالتاويل اولى والذي الى ان الصفة
المشبهة كما ليست موضوعة للحدوث في زمان ليست ايضا موضوعة للاتصاف في جميع الازمنة لان الحدوث
والاستمرار قيدان في الصفة ولا دليل في الصفة عليهما فليس معنى نحو حسن في الوضع الا ذو حسن
سواء كان في بعض الازمنة او جميع الازمنة ولا دليل في اللفظ على احد القيدين كما كان في اسم الفاعل وهو
علة استعماله للحدوث ومن ثم تحول الصفة عند قصد الحدوث اليه فجعلها حقيقة في احدهما في الاول
ان نقول به حقيقة في القدر المشترك بين القيدين وهو لا يضاف الجنس مطلقا لكن لما كان وضعها
للاطلاق ولم يكن بعض الازمنة اولى من بعض ولم يجز نفيه في جميع الازمنة لانك حكمت بثبوته فلا بد من
وقوعه في زمان كان الظاهر ثبوته في جميع الازمنة الى ان يقوم دليل على تخصيص بعضها كما تقول كان
هذا حسنا او سيصير حسنا او هو الآن حسن فظهوره في الاستمرار ليس وضعيا على ما ذكرنا بل
بدليل العقل وظهوره في الاستمرار عقلا هو الذي غر من قال مشتق لمن قام به على معنى الثبوت
قوله وصيغها مخالفة لصيغة الفاعل على حسب السماع كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها
اقول صيغ الصفة المشبهة ليست بقياسية كاسم الفاعل والمفعول وتجيء في مقدمة التصريف و
قد جاء الالوان والحلى منها قياسية كاسود وابيض وادعج على وزن افعل وانما عملت الصفة المشبهة
وان لم يوازن صيغتها الفعل ولا دلت على الحال والاستقبال واسم الفاعل يعمل لمشابهته الفعل لفظا ومعنى
كما مر لانها شابهت اسم الفاعل لان اسم الفاعل ما قام به المصدر فهو بمعنى ذو مضافا الى المصدر فضارب
بمعنى ذو ضرب وجالس بمعنى ذو جلوس كما ان الصفة المشبهة كذلك فمعنى حسن ذو حسن فلا فرق بينهما من
جهة المعنى الا بشيء واحد وهو ان وضع اسم الفاعل على انه متصف بمصدره على وجه الحدوث ووضع الصفة
على انها متصفة بمصدرها على الاطلاق كما ذكرنا وقيل انما عملت لانها شابهت اسم الفاعل بانها تثنى
وتجمع وتؤنث كما ان اسم الفاعل صفة تثنى وتجمع وتؤنث ومن ثم لم يعمل افعل التفضيل لان اصل استعماله ان يكون
بمن ومادام من معه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ولم يقصدوا ان تثنية الصفة المشبهة وجمعها وتانيثها كاسم الفاعل
سواء لا يطرد ذلك في الالوان والحلى لانك لا تقول ابيض مضان ابيضة ابيضان ابيضات مع عملها عمل
ساير الصفات المشبهة فان قيل المشابهة التي ذكرتها حاصلة في افعل التفضيل لانه ثابت به اسم الفاعل الذي
من باب المغالبة نحو طاولته فطلته طولا فانا طايل اي ذو طول اي ذو غلبة بالطول فاطول بمعنى طايل
المبني من باب المبالغة الا في معنى الحدوث كما ذكرت في ساير الصفات المشبهة قلت اول ما يقال ان باب المغالبة
ليس بقياس مطرد في جميع الثلاثي الذي يبنى منه افعل التفضيل ثم ان الذي ورد منه ليس افعل التفضيل
بمعناه اذ لو كان لوجب جواز تعديه الى المفعول بنفسه او باللام كاسم الفاعل من باب المغالبة لانه يعمل فعله
فكان ينبغي ان يكون انا اطول القوم او انا اطول للقوم كما تقول انا طايل القوم وانا طايل للقوم نحو انا ضارب
زيدا وانا ضارب لزيد ولا يتعدى افعل التفضيل الى المفعول الا بمن لابتداء الغاية بخلاف اسم الفاعل من باب
المغالبة فعلمنا انه ليس بمعناه وان لزم منه معنى الغلبة على المفعول كما في باب المغالبة منه فليس معنى اطول
من القوم ذو طول اي ذو غلبة بالطول بل معناه انه آخذ في الزيادة في الطول من مبدأ القوم بعد مشاركته

اياه [illegible] لتعدي اسم الفاعل [illegible] دليل ببايننه معناه لمعناه وقال المصنف يحمل
لان المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة انما تعمل لما امكن تقديرها بفعل منها يفيد
فايدتها فكانت يعمل عمل ذلك الفعل وليس افعل التفضيل هكذا يفيد فايدته ويقوم مقامه فان قيل فعل
المغالبة يفيد فايدته فالجواب ما مر قوله ويعمل عمل فعلها يعني من غير اشتراط زمان من الازمنة الثلثة
لانها موضوعة على معنى الاطلاق فكيف يشترط الزمان واما الاعتماد على احد الاشياء الخمسة فلان
لما قلنا في اسم الفاعل بل هو فيها اولى لضعفها **قوله** وتقسيم مسايلها ان يكون الصفة
باللام او مجردة ومعمولها مضافا او باللام ومجردا عنهما فهذه ستة والمعمول في كل واحد منها
مرفوع ومنصوب ومجرور صارت ثمانية عشر فالرفع على الفاعلية والنصب على التشبيه بالمفعول في
المعرفة وعلى التمييز في النكرة والجر على الاضافة وتفصيلها حسن وجهه ثلثة وكذلك حسن الوجه الحسن وجه
الحسن وجهه الحسن وجه الحسن وجهه الحسن الوجه الحسن وجه اثنان منها ممتنعان الحسن وجهه الحسن وجه
واختلف في حسن وجهه والبواقي ما كان فيه ضمير واحد احسن وما فيه ضميران حسن وما لا ضمير فيه قبيح
ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها في كالفعل والا ففيها ضمير الموصوف فيونث ويثنى ويجمع واسماء
الفاعلين والمفعولين غير متعدية مثل الصفة فيما ذكر **اقول** اعلم ان الصفة المشبهة لا تخلو من
ان يكون باللام او مجردة عنها وهذه قسمة حاصرة وانما لم تقسم بحسب اعرابها في نفسها لان ذلك من
احكام اعراب الصفات وقد علم ذلك في باب النعت والكلام ههنا في عملها لا في ايرادها في نفسها
ثم معمولها المذكور بعدها اما ان يكون مضافا او مع اللام او مجردا عنهما وهذه ايضا قسمة حاصرة
صارت ستة اقسام الصفة باللام مع التكلم من اقسام المعمول والصفة مجردة مع تلك الثلاثة المعمول
في كل واحد من الاقسام الستة اما ان يكون مرفوعا او منصوبا او مجرورا صارت ثمانية عشر لان الستة
صارت مضروبة في الثلثة وتفصيلها بالتمثيل حسن وجهه برفع المعمول ونصبه وخفضه حسن الوجه
كذلك حسن وجه كذلك فهذه تسعة مع تجرد الصفة عن اللام وكذا الحسن وجهه الحسن الوجه الحسن وجه
اثنان من هذه المسايل الثماني عشرة ممتنعان باتفاق احدهما الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف
المضاف الى ضمير الموصوف نحو الحسن وجهه وذلك لانها لم تفد الاضافة فيه خفة والمطلوب من الاضافة
اللفظية ذلك وانما قلنا بعدم حصول الخفة لان الخفة تحصل في الصفة المشبهة اما بحذف ضمير الموصوف
من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة كالحسن الوجه وحسن وجه الغلام والحسن وجه
الغلام واما بحذف التنوين من الصفة كحسن وجهه واما بهما معا كحسن الوجه ولم يحصل باضافة الحسن الى
وجهه احدهما اذ التنوين لم يكن في الصفة بسبب اللام حتى يحذف والضمير في وجهه باق لم يحذف
واما في المثنى والمجموع نحو الحسنا وجههما والحسنو وجوههم فالتخفيف حاصل في الصفة فيجوز
عند سيبويه لكن على قبح كما في حسن وجهه كما يجي على الخلاف والثانية من الممتنعين الصفة باللام مضافة
الى معمولها المجرد عن اللام والاضافة والضمير كالحسن وجه وانما امتنعت مع حصول التخفيف فيها
بحذف الضمير من وجه لان منع الاضافة وان كانت لفظية غير مطلوبة فيها التعريف لكنه فرع الاضافة
المحضة فاذا لم يكن مثلها لا يجوز ههنا تعريف المضاف والمضاف اليه معا ههنا بخلاف المحضة

[illegible] ان لا يكون على [illegible] وهو تعريف [illegible] ما هي الصفة
مجردة من اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها
مع قبح ويقولون انها لا تجي الا في ضرورة الشعر والكوفيون لا يستقبحونها ويجوزونها في السعة ووجه استقباحها
ان اضافة الصفة الى معمولها لاجل التخفيف بخلاف الحسن وجهه نصب وجهه فانه وان كان فيه ضمير ان لكن الصفة غير
مضاف ليفيد التخفيف فالحكم يقتضي ان يبلغ اقصى ما يمكن منه وينبغي ان ينتصر على اهون التخفيف اعني حذف التنوين
ولا يتعرض لاعظمه مع امكانه وهو حذف الضمير فلا استقباح لاجل انه لم يحذف الضمير في وجهه مع انه حصل عن
الضمير المستكن في الصفة المنتقل من عايد الى موصوف والذي اجازها بغير قبح نظر الى حصول شي من التخفيف على
الجملة وهو حذف التنوين ومنها ان انشادهم مثل لتبنى العنكبوت وهو انه اضافة الشي الى نفسه فان اراد اضافة
حسن الى الوجه وهو هو في المعنى فذلك انما منعه من منع الاضافة المحضة وكان ينبغي عليه ما قال ان الاضافة الصفة الا
هو فاعلها في المعنى اصلا وهو معلوم الاستحالة مع ما ذكر هنا انهم لما قصدوا اضافة الصفة الى مرفوعها جعلوه
في صورة المفعول الذي هو اجنبي من ناصبه ثم اضيف اليه حتى لا يستنكر في الظاهر وان اراد اضافة حسن الى الوجه
المضاف الى ضمير راجع الى موصوف حسن فكانك اضفت حسن الى ضميره وذلك لا يجوز فليس بشي لان ذلك لو امتنع لامتنع
في المحضة ايضا وقد يقال فيها واحداه وعند بطنه وصل رجله وطبيب مصره ونحو ذلك وانشد سيبويه لتحسينها
في الشعر قول الشماخ اقامت على ربعيها جارتا صفا كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما وقال المبرد بل الضمير في
مصطلاهما راجع الى الاعالي لا الى جونتا في معنى المثنى اذ هو للمجازين وليس للمجازين الا اعليان وانما جمعا بما حولها كقوله
روانف اليتيك وتستطارا فالالف في تستطارا راجع الى روانف لانه بمعنى اثنين فكانه قال جونتا مصطلى الاعالي
ما يحتاج الاعالي وهو الموضع الذي اصابه الدخان اكثر فاصل الجبل ابيض واعلاه كمت وما بينهما جونا اي اسود وما ذهب
اليه المبرد تكلف والظاهر مع سيبويه وبقيت مسلتان لم تذكرا من المسايل الثماني عشرة قبيحتان عند النحاة استحسنهما
المصنف وهما اللتان اجتمع في كل منهما ضميران وهما الحسن وجهه وحسن وجهه بنصب المعمول فيهما ووجه استقباحهما
للاضافة اذا قصد التخفيف وذلك لان اضافة الصفة الى مرفوعها قبيحة في الظاهر لان الصفة الرافعة للظاهر هي
المرفوع بها نحو قولك زيد ضارب غلام عمرو فالضارب هو غلام فكان كاضافة الشي الى نفسه التي هي مستقبحة في المحض
التي هي اصل غير المحض فجعلوا المرفوع في صورة المفعول لان الصفة الناصبة غير المنصوب بها في المعنى الا ترى
ان الضارب غير في المثال المذكور فاذا اضيفت اليه بعد نصبه كان اضافة كاضافة الشي الى الاجنبي فنصب معمول
الصفة اذن لاجل توطية الجر فلما كان الحسن وجهه بالجر ممتنعا كان القياس امتناع نصبه ايضا وكالم يجز حسن وجهه
بالجر الا في الشعر كان القياس امتناع حسن وجهه بالنصب ايضا الا في الشعر اذ هو تمهيد للجر وليس مقصودا بذاته قال
اصحابنا انه من بنيانها كوم الذري وادق سراتها ثم اعلم ان اصل هذه المسايل كلها مسلتان الحسن وجهه وحسن
وجهه برفع الوجه فيهما فهما حسنتان لاجل اصالتهما كثيرتا الاستعمال وانما كانتا اصلين لان الوجه فاعل في المعنى
فالاصل ارتفاعه بالصفة فاذا ارتفع بها فلا بد من الضمير في متعلق الصفة اذ ليس في الصفة ثم لكل واحد منهما
فرعان حسنان في القياس كثير الاستعمال الحسن وجها وحسن وجها على التمييز والحسن الوجه وحسن الوجه بالجر على
الاضافة اما انتصاب المعمولين في القياس فلانك قصدت المبالغة في وصف الوجه بالحسن فنصبت وجها على التمييز
حتى يحصل له الحسن اجمالا وتفصيلا ويكون ايضا اوقع في النفس للابهام اولا ثم التفسير ثانيا كما قلنا في باب التمييز فهو

مثل نصبت زيداً فحصل التخفيف لفظاً بحذف الضمير واستتاره في الصفة والمبالغة في المعنى واما حسن الوجه
مع اللام فيه فلانه حسن الوجه بتخفيفين حذف التنوين من الصفة وحذف الضمير من فاعلها واستتاره فيها وفي الحسن
الوجه تخفيفاً واحد وهو حذف الضمير ولانه فيه معاً تعريف الوجه باللام التي هي اخف من الضمير مراعاة لاصل
في التعريف وهذه فايدة لفظية واما من حيث المعنى ففيهما الابهام ثم التفسير وان لم يكن الوجه تمييزاً كما في الاولين
والدليل على انتقال الضمير الى الصفة ههنا انك تقول في المؤنث هند حسنة الوجه وفي المثنى والمجموع الزيدان حسنا الوجه
والزيدون حسنوا الوجوه ولا تأتي بهذه العلامات في الصفة وفيهما ضميران مستترة نحو قام رجل قاعدان غلمانه واما
اسناد الصفة الى ضمير صاحبها مع كونها مسندة في المعنى الى سببه لكون تلك الصفة في اللفظ جارية على صاحبها
خبراً او حالاً او نعتاً وفي المعنى دالة على صفة له في نفسه سواء كانت الصفة المذكورة كما في زيد حسن الوجه فانه متصف
بالحسن لحسن وجهه او كانت غيرها نحو زيد ابيض اللحية اي شيخ وكثير الاخوان اي متقوٍّ بهم فحسن اذن الحمل صفة نفسه
كصفته فيستحق ضميره في صفة سببه كما يستحق في صفة نفسه فخرج اذن السبب عن ظاهر الفاعلية الى النصب او الى الجر
لان الصفة لا ترفع فاعلين ولم يترك مرفوعاً على ان يكون بدلاً من الضمير لئلا يلتبس بالفاعل وان لم يجر في اللفظ على
صاحب السبب نحو زيد وجهه حسن او جرت عليه لكنها لم يدل على صفة له في ذاته نحو زيداً حمر ثوبه لم يجز استتار ضمير
السبب فيها فيمتنع زيد اسود من غلام الاخ وزيداً ابيض الثور واحمر غلاماً لانه لا يعني لحمله الا انه صاحب
متصف بالوصف المذكور ولا يدل الصفة سببه على صفة نفسه فكيف يضمن في صفة سببه ضمير نفسه فان قيل اليس الصفة
في نحو زيد اصفر ثوره يدل على صفة له في ذاته وهي كونه صاحب ثور كذا قلت معنى كونه صاحباً مفهوم من كون الثور
سبباً لزيد لا من صفة السبب فان الحزن باباً والعقور كلباً فعليك العمل بما ذكرت وعنه قبح ولا نهاية الحسن
وهي حسن وجهه بالجواز فيه كلها ذكرنا في حسن الوجه للمطابقة وجه لا طه في التعريف اعني وجهه واربع مسايل فيح
قبحاً لا ينتهي الى المنع في السعة وتخصيصها بضرورة الشعر كما اختص حسن وجهه والحسن وجهه بنصب وجهه على ما ذكرنا
بما وهي الحسن وجه وحسن وجه والحسن الوجه وحسن الوجه برفع الوجه في جميعها والاوليان اقبح من الاخيرتين لعدم
موافقة وجه فيهما لاصله تعريفاً ووجه قبح الاربع خلو الصفة من عايد الى الموصوف وحذف الضمير من الصفة ليس بقوي
والاستثناء مع حذف ما يجره معه اي وجه منه والوجه منه وقال ابو علي الوجه ووجه بدلاً من الضمير المستتر في الصفة
قاله في قوله مفتحة لهم الابواب وهذا غلط الدم بالدم لان بدل البعض وبدل الاشتمال فيهما ضمير المبدل منه في
الاغلب وقال الكوفيون اللام في الوجه بدل من الضمير كما في قوله لحافي لحاف الضيف والبرد برده فالوجه
باق على الفاعلية كما كان في الاصل وكون اللام بدلاً من الضمير فيما شرط فيه الضمير قبيح عند البصريين ومسألتان
فيهما قبح حسن لكن قل استعمالهما لاستنكارهما في الظاهر وهما الحسن الوجه وحسن الوجه بنصب الوجه
فلان النصب توطئة للجر وهو حسن كما مر واما استنكار ظاهرهما فلنصب المعرفة على التمييز وعند
الكوفيين نصب المعرفة على التمييز لتجويزهم تعريف التمييز كما مر في باب التمييز وبكت مسايل قبيحة لا تجوز الا في
الشعر عند البصريين جايزة في السعة بلا قبح عند الكوفيين وهي الحسن وجهه وحسن وجهه بنصب وجهه فيهما وحسن
وجهه بجر وجهه كما ذكرنا ومسألتان باطلتان اتفاقاً الحسن وجهه والحسن وجه بالجر كما تقدم المجموع ثماني عشرة
ولنا ان نخلد استقباح المسايل الثلث القبيحة الممنوعة في السعة بعلة واحدة فنقول لما استكن ضمير صاحب
السبب لما ذكرنا من الامرين اعني جريها على السبب واستلزامها الصفة له في نفسه فصارت بذلك صفة السبب كصفة

فصار السبب كالفضلة وذلك لجريه مجرى الفاعل اي الضمير المستتر فنصب تشبيهاً بالمفعول في نحو الضارب زيداً او تمييزاً
بالاضافة لان المانع منها لما كان رفعه لما ذكرنا من انه كاضافة الشيء الى نفسه فلما استحق ضمير في السبب الصفة اشتبه
مجيئه في السبب ايضاً لان الضمير في السبب فلو اتى به لكان قبيحاً وليس اسم الفاعل في نحو زيد ضارب غلامه كذلك لان
الضمير في ضارب ليس لاجل دلالة صفة سببه على صفة نفسه ونقول ان ضم الفتح المذكور في الحسن وجهه بجر الوجه لا
على حصول التخفيف في الاضافة اللفظية فاكثرنا استعماله قوله والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة وعلى التمييز
في النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل على التمييز في الجميع وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول في
الجميع والاولى في التفصيل قوله ما كان فيه ضمير واحد احسن وما فيه ضميران حسن قد ذكرنا ما عليه قوله ومتى رفعت بها
فلا ضمير فيها لما كان معرفة الحسن والاحسن والقبيح على ما ذكر مبنياً على الضمير مثل فاعلة بين بها الضمير والمجرد
والتجرد عن الضمير فقال الضمير اما ان يكون في الصفة او في معمولها فان كان في المعمول فهو ظاهر لانه يكون بارزاً
نحو وجهه او الوجه منه وان كان في الصفة فذلك اذا لم يرفع ظاهراً فيؤنث لتانيث الضمير ويثنى ويجمع لمثناه
وجمعه فان رفعت ظاهراً فهي كالفعل يؤنث لتانيث الفاعل وتفرد عند افراد الفاعل وتثنيته وجمعه كما ذكرنا
في باب النعت ثم اعلم ان حكم المعمول اذا كان معرفاً باللام حكمه اذا كان مضافاً الى المعرف باللام او مضافاً الى المضاف
الى ما فيه اللام فحكم مررت برجل حسن الوجه حكم برجل حسن وجه الغلام وحسن وجه ابي الغلام وكذا لو زدت وحكم
المعمول المضاف الى المضمر حكم المضاف الى المضاف الى المضمر وهلم جرا فحكم مررت برجل حسن وجهه حكم
برجل حسن وجه غلامه وبرجل حسن وجه ابي غلامه وكذا لو زدت وكذا ان كان فيه ضمير ولم يكن مضافاً اليه كقوله
رحب وطاب الحجب منها وبرجل حسن وجه يصونه وحكم المجرد عن اللام والاضافة الى الضمير حكم المضاف الى المجرد
بالغاً ما بلغ فحكم برجل حسن وجه حكم نحو برجل حسن وجه غلام وحسن وجه غلام وحسن وجه ابي غلام وكذا لو زدت
قوله واسماء الفاعل والمفعول غير المتعدي مثل الصفة فيما ذكر يعني باسم المفعول غير المتعدي اسم المفعول
من الفعل المتعدي الى واحد فقط كمضروب الغلام واسم المفعول المتعدي الى اثنين هو المتعدي الى واحد نحو زيد
معطى غلامه درهماً ومن المتعدي الى ثلثة هو المتعدي الى اثنين نحو زيد معلم اخوه عمراً كريماً تقول في اسم الفاعل
اللازم زيد خارج الغلام وشاحج الشب وفي اسم المفعول اللازم مضروب الغلام وموثق بالخدام سواء كانا بمعنى
الماضي او لمعنى المضارع او للاستمرار او للاطلاق فان رفعهما للسبب لا يحتاج الى شرط زمان كما مر فاذا جاز في
معمولهما الرفع جاز النصب والجر ايضاً لانهما فرعاه عليها يتبين قبل وقبح في كل واحد منهما الثماني عشرة مثلها كما في
سواء وانما يجوز استتار الضمير فيهما منتقلاً من معمولهما ثم نصب المعمول او جره اذا كان يحصل لموصوفهما المتقدم
وصف بانصاف مرفوعهما المضمر فيهما كما قلنا في الصفة المشبهة سواء فلا يجوز زيد قائم ابا ولا قائم الاب بجر
المعمول ولا مضروب مملوك اخ ولا مشروب ماء الحوض بجر المعمول اذ لا يحصل في الاغلب مثل هذا للموصوف المتقدم
صفة اما اذا كانا متعديين نحو زيد ضارب غلامه عمراً او ضارب عمرو غلامه او معطي اخوه درهماً او معطى
عمرو ثوبه فان حذفت المعمول لم يجز نصب الفاعل وجره اتفاقاً لئلا يشتبه بالمفعول فان لم مفعولاً بخلاف
الصفة المشبهة واسم الفاعل والمفعول اللازمين وان ذكرت المفعول منصوباً بعد الفاعل فامن
التباس المنصوب او المجرور بالمفعول لم يمتنع عندي على نصب الفاعل او جره اجراء له مجرى حسن الوجه ونحوه
وقد يجري بعض الاسماء الجامدة مجرى الصفات المشبهة نحو فلان شمس الوجه اي حسن الوجه فيجي فيه المسايل المذكورة

وهو قليل ولا يعمل الصفة المشبهة في الاجنبي كما يعمل اسم الفاعل والمفعول بل يعمل في السبب لانها تعتمد على
الاستفهام او النفي نحو احسن الزيدان وما حسن الزيدان فتح الزيدون فانه لا موصوف لها ههنا حتى يعمل كما يعمل
واما نحو زيد قائم الجارية ولا حسن وجهها بجر الوجه او لا حسنا وجهها برفع الوجه فان وجهها وان لم يكن
سببا الا انه سبب للجارية التي هي سببه فالجارية خلق الصفة ومتعلقها عن الضمير الراجع الى الموصوف لان
الضمير المضاف اليه وجه راجع الى الجارية التي هي مضافة الى ضمير الموصوف فكانه قال زيد حسن وجه جاريته
فهو حمل على المعنى كقولك مررت برجل حسنة جاريته لا قبيحة وبرجل قائم غلاماه لا قاعدين ومن هنا الباب
علمنا وبل المبرد حوتنا مصطلا اي مصطلي الاعالي اي مصطلا اعاليها قوله اسم التفضيل ما اشتق
من فعل لموصوف بزيادة على غيره اقول ينتقض بنحو فاضل وزايد وغالب ولو احترز عنه مثله
بان قال ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره فيه اي في الفعل يعني المصدر لا ينتقض بنحو طايل اي زايد في الطول
على غيره شبهه عن اسم الفاعل من باب المغالبة والاولى ان يقال هو المبني على افعل لزيادة صاحبه على غيره في
الفعل ويدخل فيه نحو خير وشر لحذفها لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل قوله وشرطه ان يبنى
من ثلاثي مجرد ليمكن ليس بلون ولا عيب لان منهما افعل لغيره نحو زيد افضل الناس فان قصد غيره توصل اليه باشد
ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا وبياضا وعمى وقياسه للفاعل وقد جاء للمفعول نحو اعذر والوم و
اشهى واشغل اقول شرط ان يبنى افعل التفضيل من ثلاثي مجرد جاء منه فعل تام مثبت متصرف
قابل معناه للكثرة فقولنا جاء منه فعل احتراز من ايدي وارجل من اليد والرجل فانه لم يثبت وقولهم
احنك الشاتين اي آكلهما من الحنك واول شاذ وكذا قولهم آبل من حنيف الحناتم لم يستعمل منه فعل اي ما قال سيبويه
وقال الجوهري أبل يأبل أبالة مثل شكس يشكس شكاسة اذا قام بمصلحة الابل وهو افرس من غيره من الفروسية
ولم يستعمل ايضا منها فعل تام احتراز عن الافعال الناقصة ككان وصار فانه لا يقال اكون واصير وقولنا مثبت
احتراز عن نحو ما ينبس بكلمة فانه لا يقال انبس وقولنا متصرف احتراز عن نحو نعم وبئس وليس اذ لا يقال انعم
وابأس والبس وقولنا قابل معناه للكثرة احتراز عن نحو غربت الشمس وطلعت فانه لا يقال الشمس اليوم
اغرب منها وامس ولا اطلع وبقي المحترز به عن بعض العيوب الظاهرة كالعور والعمى قوله ثلاثي احتراز
عن الرباعي نحو دحرج قوله مجرد احتراز عن ثلاثي ذي زايد نحو اخرج وعلم وانطلق واستخرج ونحوها قوله
ليمكن لانه لو لم يكن ثلاثيا لكان رباعيا كدحرج اذ لم يكن مجردا لكان ذا زايد كاخرج لم يمكن بناء افعل منه
اما ان اردت بناؤه من غير حذف شي فواضح لاستحالته واما ان اردت البناء مع حذف حرف او حرفين فلالتباس
المعنى اذ لو قلت في دحرج ادحر لم يعلم انه من تركيب دحرج وكذا لو قلت في اخرج اخرج لم يعلم بحذف الهمزة
لا التبس باخرج من الخروج وكذا في غيره من المشعب هذا كله بناء على انه لا يصاغ من للتفضيل الا افعل
اختصارا قوله ليس بلون ولا عيب ضعف ايضا لقوله ثلاثي فقوله لان منهما افعل لغيره يعني انما لم يبن من الالوان
والعيوب لانه جاء منهما افعل من غير اعتبار الزيادة على غيره فلو بني منهما افعل التفضيل لالتبس احدهما
لو قلت زيد الاسود محمرا كونه للتفضيل لم يعلم انه بمعنى ذو سواد او بمعنى الزايد في السواد وهذا التعليل
انما يتم اذا ثبت ان افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو كذلك لانا ندل على ثبوت مطلق الصفة
مقدم عقلا بالطبع على ما يدل على الزيادة على الآخر في الصفة والاولى موافقة الوضع للطبع وسيفان قال

من الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة بني منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واعمى قلبا واجهل
واحمق والد واشكس واعيى واعجم والوك ونوكا فلا يطرد ايضا اعلاله بقوله لان منهما افعل لغيره فالاولى
ان يقال لا يبنى افعل التفضيل من الالوان والعيوب الظاهرة دون الباطنة لان الغالب في الالوان بان افعالها على
افعل وافعال كابيض واسود واحمر واصفر فحمل كل ما جاء من الثلاثي عليهما واما العيوب الحسية فليس
الغالب فيها المزيد فيه لكن بعضها المزيد فيه اكثر استعمالا من غيره كاحول واعور فانهما اكثر استعمالا من حول وعور
ولذلك لم تقلب الواو فيهما حملا على احول واعور وما لم يجي منه افعل وافعال كالحدب والقرع والعرج والعمى فلم يبن
منها لكون بعضها مما لا يقبل الزيادة والنقصان كالعرج والبواقي محمولة على القسمين المذكورين في الامتناع واجاز
الكوفيون افعل التفضيل من السواد والبياض لانهما اصلا الالوان قال ابيض من اخت بني اباض وقال لانت اسود
في عيني من الظلم ومنها عند البصريين شاذان قوله فان قصد غيره يعني قصد التفضيل من المعاني التي منع بناء افعل
التفضيل منه من المشعب والرباعي والالوان والعيوب الظاهرة تبني افعل من فعل صح بناؤه منه من حرف او كثرة
او غير ذلك على حسب غرضك الذي تقصد ثم يؤتى بمصادر تلك الافعال التي امتنع بناء افعل منها فينصب على التمييز
لتحقق معنى التمييز من النسبة فيها نحو افتح عورا واشد بياضا واسرع انطلاقا واكثر دحرجة ونحو ذلك وقوله وقياسه
هو قياس من باب افعل مع كونه ذا زايد ونادر لكثرة السماع نحو قولهم هو اعطاهم للدينار واولاهم للمعروف
وانت اكرم لي من فلان وهو كثير ومجوزه قلة العمل لانك تحذف منه الهمزة وترده الى الثلاثي ثم تبني منه افعل التفضيل
فيحلف همزة التفضيل الهمزة المحذوفة وهو عند غيره سماعي مع كثرته وسئل عن المبرد والاخفش جواز بناء افعل
التفضيل من جميع الثلاثي المزيد فيه كانفعل واستفعل ونحوهما قياسا وليس بوجه لعدم السماع وضعف الوجه فيه
بخلاف افعل قوله وقياسه للفاعل يعني قياسه ان يكون لتفضيل الفاعل على غيره في الفعل كاضرب اي فاعلا
اكثر ضربا من ساير الضاربين ولا يقال اضرب بمعنى مضروب اكثر مضروبية من ساير المضروبين وانما كان القياس
في الفاعل دون المفعول لانهم لو جعلوه مشتركا بين الفاعل والمفعول لكثر الاشتباه لاطراده واما ساير الابنية
المشتركة فاغتفر فيها الاشتباه لقلتها لكونها سماعية فارادوا جعله في احدهما اظهر دون الآخر فجعلوه في الفاعل
قياسا لكونه اكثر من المفعول لانه لا مفعول الا وله فاعل في الاغلب ولا ينعكس وانما قلنا في الاغلب احترازا عن نحو
محموم ومبهوت فلو جعلوه حقيقة في المفعول لتوالم الفاعل مع انه اكثر عن ما يطلب فيه من معنى التفضيل
الا بالقرينة لعدم اللفظ الدال عليه حقيقة وقد استعملوا في المفعول ايضا على غير قياس نحو اعذر واشهى
والوم واشغل اي اكثر معذورية ومشهورية وملومية ومشغولية ومنه اعنى في قول سيبويه فهم بشانه اعنى
قوله ويستعمل على احد ثلاثة اوجه مضافا او بمن او معرفا باللام فاذا اضيف فله معنيان احدهما
وهو الاكثر ان تقصد به الزيادة على من اضيف اليه وشرطه ان يكون منهم نحو زيد افضل الناس ولا يجوز يوسف
احسن اخوته والثاني ان تقصد زيادة مطلقة ويضاف للتوضيح نحو يوسف احسن اخوته ويجوز في الافراد
والمطابقة لمن هو له واما الثاني والمعرف باللام فلابد فيهما من المطابقة والذي بمن مفرد مذكر لا غير فلا يجوز
الا فضل عمرو وزيد افضل الا ان يعلم اقول اعلم انه يلزم استعمال افعل التفضيل مع
احد الثلاثة المذكورة فلا يعرى عن جميعها ولا يجمع اثنان منها في الاغلب وانما لم يخل عن جميعها لان وضعه لتفضيل الشي
على غيره ومع من والاضافة ذكر المفضل عليه ظاهر واذا تجرد عنهما لزمته اللام لانها يشار بها الى معين

مذكور قبل لفظا او حكما في اللام العهدية كما ذكرنا او يكون اللام اشارة الى افعل المذكور مع المفضل عليه كما
يجري مثلا بينك وبين مخاطبك ذكر طلب شخص هو افضل من زيد ثم تقول الحمد لله تم وهو الافضل اي ذلك الافضل
اي افضل من زيد فهو في قوة ذكر المفضل عليه لاشارته الى افعل مذكور معه المفضل عليه راسا فلو خلا عن الثلثة
لخلا عن ذكر المفضل عليه فلا يتم فهم المقصود الا من ذكره وضعه واذا علم المقصود جاز حذفه غالبا ان كان
افعل خبرا كما يقال لك انت اسن ام انا فتجيب بقولك انا اسن ومنه قوله تعالى الله اكبر وقوله ان الذي سمك السماء
لنا بيتا دعائمه اعز واطول وقوله ستعلم اينا الموت ادنى اذا دانيت لي الاسل الحرارا وهو كثير فيجوز ان يقال في مثل
هذه الاشياء ان المضاف اليه محذوف اي اكبر كل شي واعز دعائمه ولم يعوض منه التنوين لكون افعل غير منصرف
فاستبشع ذلك واما نحو جوار فقد ذكرنا قصدهم بتعويض التنوين منه ويجوز ان يقال ان من مع مجروره محذوف
اي اكبر من كل شي ويقل الحذف ان لم يكن خبرا في غير الخبر نحو جائني رجل افضل في جواب من قال ما جاءك رجل افضل
من زيد كانه لما كان حذف الخبر اكثر من حذف الوصف والحال كان حذف بعضه ايضا اكثر وانما لم يحكم من الثلثة المذكورة
شيئان لان كل واحد منها يغني عن الاخر في افادة ذكر المفضول كما ذكرنا ولا فايدة في واحد منها الا ذلك فكان
ذكر الاخر اذا ذكر احدهما لغوا واما قوله ولست بالاكثر منهم حصا وانما العزة للكاثر فقيل من فيه ليست تفصيلية
بل للتبعيض اي لست من بينهم بالاكثر حصى وهذا كما يقول مثلا ان زيدا شخصا من قريش افضل من عيسى فيقال الافضل
من قريش اي هو افضل من عيسى من بين قريش ويجوز الحكم بزيادة اللام ومن تفصيلية كما في قوله ورثت
مهلهلا والخير منه زهيرا نعم ذخر الذاخرينا ويجوز في البيتين ان تقدر افعل آخر عاريا من اللام يتعلق به من
الحرو لست بالاكثر اكثر منهم والخير خير منه ولا منع من اجتماع الاضافة ومن التفصيلية اذا لم يكن المضاف اليه
مفضلا عليه كقولك زيد افضل البصرة من كل فاضل فاضافه الى البصرة للتوضيح كما تقول شاعر بغداد ولا يخل
المجرور بمن التفصيلية من مشاركة المفضل في المعنى اما تحقيقا كما في زيد احسن من عمرو او تقديرا كقولك لان
لان اصوم يوما من شعبان احب الي من ان افطر يوما من رمضان لان افطار يوم الشك الذي يمكن ان يكون من
رمضان محبوب عند المخالف فقدره رضي الله عنه محبوبا الى نفسه ايضا ثم فضل صوم شعبان عليه فكانه قال هب انه
محبوب عندي ايضا اليس صوم يوم من شعبان احب منه وقال علي رضي الله عنه اللهم ابدلني بهم خيرا منهم اي في
اعتقادهم لا في نفس الامر فانه ليس فيهم خير وابدلهم بي شرا مني اي في اعتقادهم ايضا والا فلم يكن فيه رضي الله عنه
شر ومثله قوله تعالى اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا بل يقال في التهكم انت اعلم من الحمار مع انه ليس للحمار شي من
العلم المقصود هنا لا تحقيقا ولا تقديرا واما نحو قولهم انا اكبر من الشعر وانت اعظم من ان تقول كذا فليس
المقصود تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول بل المراد بعدهما عن الشعر والقول وافعل التفضيل يفيد
بعد الفاضل من المفضول وتجاوزه عنه فمن في مثله ليست تفضيلية بل هي مثلها في قولك بنت من زيد وانفصلت منه تعلقت
بافعل المستعمل بمعنى المتجاوز بلا تفضيل فاذا قلت انا اكرم علي من ان اضربك فكانك قلت انا بائن متجاوز
لكرمك علي من ان اضربك وانما جاز ذلك لان من التفصيلية التي يدل على انفصال افعل مفضلا عليه متعلقة بها
متعلقة بافعل التفضيل تتوسع فيها الا ترى انك اذا قلت زيد افضل من عمرو فمعناه زيد متجاوز في الفضل عن
مرتبة عمرو فمن فيما نحن فيه مثلها في التفضيلية لا في معنى التفضيل ومنه قول علي رضي الله عنه ولهما نملك من
نزول البلاء بحسدكم والنقص في فوتكما اصدق واوفى من ان يكذبك او يغرك اي هي متجاوزة عن الكذب والغرر

او ذنب يكسب ان لم يكن من التفضيلية اصل التفضيل لانها من تمام معناه وافعل بمعناه قال فانما انت العرض احوج
ساعة الي الصوت من ربطمان مسهم وقد يفصل بينهما بلو وفعلها كقولك زيد احسن لو انصفت من الشمس وقد
يتقدم عليه في الشعر كقوله واستنزل الزباء قسرا وهي من عقاب لوح الجو اعلا منتمي ويلزم ذلك ان كان
المفضول اسم استفهام نحو ممن انت اعلم زيد او مضافا الى اسم استفهام نحو قولك من غلام ايهم اكرمت انت قوله
فاذا اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان تقصد به الزيادة على من اضيف اليه لما كان هذا اكثر لان وضع افعل
لتفضيل الشي على غيره فالاولى في ذكر المفضول وليس في قولك علي اعلم الناس انه مفضل على ما سواه من غيرهم
اليه وليس مفضلا على كل ما اضيف اليه وكيف ذلك وهو من تلك الجملة فيلزم تفضيل الشي على نفسه وقوله
دفع هذا الاعتراض ان زيدا لم يذكر في الناس في قولك زيد افضل الناس لغرض التفضيل عليه معهم بل الغرض الشركة
معهم في اصل الفضل ليس بين لانه لا احتاج لحصول هذا الغرض الى المشاركة في اصل الفضل الى افعل وقوله لان
لفظ افعل يكون لهذا الغرض لما ذكر المصنف بعد ههنا وهو قوله لافعل جهتان ثبوت اصل المعنى والزيادة فيه
اذ الزيادة فرع ثبوت اصله ولا يحصل الفرع الا بعد الاصل فقولك افعل بدل على الفضل وصلحيته للاصل
فلا احتاج لاجله الى شي آخر والاولى في تعليل دخوله في جملة المضاف اليه ما مر في باب الاضافة فليرجع اليه وقوله
ان لافعل جهتين الى آخر الكلام قد مضى الكلام فيه في باب الحال على الكمال قوله والثاني ان تقصد زيادة مطلقة اي
تفضيله على من سواه مطلقا لا على المضاف اليه المعين بل انما يضيفه الى شي لمجرد التخصيص والتوضيح كما تضيف ما ليس
الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان
الى جملة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا صلى الله عليه وسلم افضل قريش اي افضل الناس من بين قريش
وان تضيفه الى جملة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في عداد اخوته
بدليل انك لو سئلت عن عدد اخوة يوسف لم تعده فيهم لانه قد خرج عن جملتهم باضافتهم اليه بل الداخل لو قلت
احسن الاخوة او احسن بني يعقوب وان تضيفه الى جماعة نحو فلان اعلم بغداد اي اعلم ممن سواه وهو مختص ببغداد لانها
منشؤه اي مسكنه وان قدرت المضاف اي اعلم اهل بغداد فهو مضاف الى جماعة يجوز ان يدخل فيهم قوله ويجوز في
الاول الافراد الى آخره يعني في الاول المعنى الاول للمضاف اعلم ان الاصل في افعل التفضيل ان يكون معه ما يتفصيل به
وهو من التفضيلية لانه صيغ على هذه الصيغة المفيدة لهذا المعنى فهذا كالمفعول به للابتداء كما ذكرنا فافعل
التفضيل يتميز عن ساير الصفات في هذه الصيغة من الوصف كاحمر والاسم كافكل في بناء النظر بعلامة من التفضيلية فصار
كانها من تمام الكلمة فلهذا لا يتصل به الا ضمير اسمي فعل فادام من باطنا به صاحبه تثنيه وجمعا وانثا بل يلزم في
الاحوال صيغة المفرد المذكر نحو زيد افضل من عمرو والزيدان افضل من عمرو والزيدون افضل من عمرو وهند افضل
دعد اذ لو ثني وجمع وانث لكان كتثنية الاسم وجمعه وتانيثه قبل تمامه فاذا اضفته واردت تفضيل صاحبه على سواه
من اجزاء المضاف اليه كان الصاحب لمن في لزومه صيغة واحدة وذلك لانه مثله في كون المفضول مذكورا بعده مجرورا
ولا سيما ان افعل المصاحب لمن مضارع للمضاف كما تبين في باب المنادي ولا فرق بينهما من حيث المعنى الا من حيث ان
المجرور بمن مفصول بجميع اجزائه والمجرور بالاضافة مجموع اجزائه مفضوله الا صاحب افعل الداخل فيه ولا فرق بينهما
لفظا الا بذكر من في احدهما وحذفها في الآخر فجاز اجراء المضاف بهذا المعنى مجرى المصاحب لمن للمشابهة التي بينهما
وجاز ايضا تثنيته وجمعه وتانيثه لفوات لفظ من الذي هو المفرق وقال ابن الدهان وابن السراج وابن يعيش

نحو اخواته المضاف بهذا المعنى يجري في الصاحب من ولا يجوز مطابقته لصاحبه لانه ظهر ذكر المفضول بعده ونكر
الجمهور بما ذكرنا واما اذا قصدت بالمضاف المعنى الثاني فلابد به المطابقة لمن اذا لم يذكر بعده المفضول وكذا
ذو اللام لابد به المطابقة لمن بعدم ذكر المفضول بعده صحيحا لجانب التصرف فيهما تثنية وجمعا وتانيثا فوجب
مطابقتهما لصاحبهما وفعل لم يتصرف في الذي لمشابهته لفظا ومعنى لافعل التعجب غير المتصرف اما لفظا فظاهر
واما معنى فلانه لا تعجب من شيء الا وهو مفضل فلهذا بنيا من اصل واحد كما يجي في افعل التعجب واما ذو اللام والمضاف
بالمعنى الثاني فلما لم يكن فيهما علامة التفضيل ومن ولا كان مضامنا المفضول ضعف معنى التفضيل فيهما فلم تشابها
اصل التعجب الفعل مشابهة تامة ودخلها اللام والاضافة اللتان من علامات الاسماء فبعدا جانب الاسمية فلم يمتنعا
التصرف واما المضاف بالمعنى الاول فلجانب التصرف فيه نظرا الى الاضافة التي هي من خواص الاسماء والى تجرده عن علامة
التفضيل وجانب الافراد ايضا مع التذكير لانه وان تجرد عنها لكنه لم يتجرد عن المفضول المصاحب لمن التفضيلية ويجوز استعمال
افعل عاريا عن اللام والاضافة ومن مجردا عن معنى التفضيل مؤولا باسم الفاعل او الصفة المشبهة قياسا عند المبرد سماعا عند
غيره وهو الاصح قال الشاعر يا آل زيد نحن لا ام قوم اصغرنا واكبر اي صغيرنا وكبيرنا وقال الآخر ملوك عظام من ملوك اعاظم
اي عظام وتقول الاحسن والافضل بمعنى الحسن والفاضل قيل منه قوله تعالى وهو اهون عليه اذ ليس شيء اهون عليه تعالى من شيء
وما ورد كذلك فلزومه الافراد والتذكير فيه اكثر من المطابقة اجراء له مجرى الاغلب الذي هو الاصل اعني افعل التفضيل
مع من . اما اول فمذهب البصريين انه افعل ثم اختلفوا على ثلاثة اقوال فجمهورهم على انه من تركيب وول كددن
ولا فعل له وقال بعضهم اصله اوأل اي انجى لان النجاة في الاولية وقيل اصله أأول من آل اي رجع لان كل شيء يرجع الى
اوله فهو افعل بمعنى مفعول كاشغل واحمد فقلبت الهمزة في الوجهين واوا قلبا شاذا وقال الكوفيون هو
فوعل من وأل فقلبت الهمزة الى موضع الفاء وقال بعضهم فوعل من وول فقلبت الواو الاولى همزة وترده
كتصريف افعل التفضيل واستعماله من بطلان القولين واما قولنا فليس بصحيح وانما لزم قلب واو
اولى همزة على مذهب جمهور البصريين بخلاف واو ووري فانه جايز القلب للبناء على جمعها وهو أُوَل فانه
لازم القلب كما في اواصل جمع واصلة وعند من قال هو افعل من وأل اصله وُؤلى قلبت الواو همزة كما في وُجوه
ثم قلبت الهمزة الثانية الساكنة واوا كما في أُوجر ولهذا يرجع الى الاصل الهمز في قراءة قالون عادا لؤلى
لانه قد حذفت الاولى وحركت اللام بحركتها فلم تجتمع الهمزتان فاول كما سبق معنى وتصريفا واستعمالا تقول في
تصريفه الاول الاولان الاولون الاوائل الاولى الاوليان الاوليات الاول وتقول في الاستعمال زيد اول
من غيره وهو اولهم وهو الاول ولما لم يكن لفظ اول مشتقا من شيء مستعمل على القول الصحيح لانه استعمل منه فعل
كاحسن ولانه استعمل منه اسم كاحنك ضعف فيه معنى الوصفية اذ معنى افعل التفضيل باعتبار المشتق منه وانضاف ذلك
المشتق به كاعلم اي ذو علم كثير اكثر من علم غيره واحنك اي ذو حنك اشد من حنك غيره وانما ظهر وصفه اول بسبب
تاويله بالمشتق كما سبق فصار مثل رجل واسد اي جري فلا جرم لم يعتبر وصفيته الا مع ذكر الموصوف قبله ظاهرا
نحو يوما اول او ذكر من التفضيلية بعده ظاهرة اذ هي علامة وصفية افعل فان خلا منهما معا ولم يكن مع اللام
والاضافة دخل فيه التنوين مع الجر وصفته اذن كما تقول على رضاه عن احمد اولا باديا وتبا لها تركت له اولا
آخرا ويجوز حذف المضاف من اول وبناؤه على الضم اذا كان مؤولا بظرف الزمان نحو قوله لعمرك ما ادري واني
لأوجل على اينا تعدو المنية اول اي اول اوقات عدوها وتقال ما لقيته مذ عام اول برفع اول صفة لعام

اي عام اول من هذا العام وبعض العرب يقول مذ عام اول بالنصب اوان هو المضاف حكى سيبويه عن الخليل انه صفة ظرفيا
كانه قيل مذ عام قبل عامك وقيل اول افعل اشكال لان اول شيء اسبق اجزايه فمعنى اول عامك اول اجزايه اما من الليل
اوله ايام او الاوقات ومعنى قبل من عامك الزمان الذي يتقدم جميع اجزايه وايا لو كان حذف منه المضاف والبنى
ضمه ويجوز بناؤه على الضم ويجوز ان يكون اول ههنا بمعنى اول من عامك ويكون الظرف صفة لعام اي عام كاين في زمان
سبق من عامك جعل الزمان في زمان توسعا ولا يبعد ان يقال الجر صفة المرفوع على توهم الجر في الموصوف لانه يصلح
قبل الجر فيكون كقوله ولا ناعب الا ببين غرابها وقوله تعالى فاصدق واكن من الصالحين فعلى هذا يكون اول مجرورا لا
منصوبا وتقول اذا لم تر زيدا قبل امس ما رايته مذ اول من امس فان لم تره مذ يومين قبل امس قلت ما رايته مذ اول من
اول من امس ولا يتجاوز ذلك واما آخر فقد انمحى عنه معنى التفضيل بالكلية كما ذكرنا في باب لا ينصرف فلا يستعمل معه
ولا الاضافة بل يستعمل اما مجردا من اللام او معه اللام ولما لم يكن معنى من مقدرا مع المجرد يطابق ما هو له تذكيرا
وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا وقد يجرد الدنيا والجلى عن اللام والاضافة اذا كانت الدنيا بمعنى العاجلة والجلى
بمعنى الداهية قال في سعي دنيا طال ما قد مدت وقال وان دعوت الى جلى ومكرمة يوما سراة كرام الناس فادعينا
وانما جاز ذلك لانهما غلبتا على الشيئين المذكورين فانمحى عنهما معنى التفضيل واما حسنى وسوءى في قوله ولا تحرون
حسنى بسوءى وقوله تعالى وقولوا للناس حسنى فيمن قرأ بالالف فليستا بتانيث احسن واسوء بل مصدران كالرجعى
والبشرى قوله ولا يعمل في مظهر الا اذا كان لشيء وهو في المعنى لمسبب مفضل باعتبار الاول على نفسه باعتبار
غيره منفيا نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد لانه بمعنى حسن مع انهم لو رفعوا فصلوا بينه وبين معموله
باجنبي وهو الكحل ولك ان تقول احسن في عينه الكحل من عين زيد فان قدمت ذكر العين قلت ما رايت كعين زيد احسن فيها
الكحل مثل قوله مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تئية واخوف الا ما
وقى الله ساريا اقول اعلم ان افعل التفضيل ضعف مشابهته للفعل معنى ولاسم الفاعل ايضا
كما تقدم في الصفة المشبهة فلا يرفع الاسم الظاهر في الاعرف الاشهر الا بشرط كما يجي وحكى يونس عن ناس من العرب نحو مررت
برجل افضل منه ابوه وبرجل خير منه عمه وليس ذلك بمشهور ويرفع المضمر الذي هو فاعله لان مثل هذا العمل لا يحتاج الى
قوة العامل واما نصب المفعول فكلهم متفقون على انه لا ينصبه بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فافعل دال على الفعل
الناصب له قال تعالى هو اعلم بمن ضل عن سبيله اي اعلم من كل واحد يعلم من يضل وكذا قوله واضرب منا بالسيوف القوانسا
ولا ينصب شبه المفعول كالحسن الوجه لانه لم يضعف الا ما هو فاعل في المعنى كالحسن الوجه حتى يكون النصب
ويتعدى الى المفعول به الذي كان للفعل قبل بناء افعل التفضيل باللام نحو اضرب زيد لعمرو وذلك لمشابهته
الفعل واسم الفاعل فيه كما بينا واذا جاز ذلك ان تدعم اسم الفاعل والمصدر باللام اذا تعديا الى المفعول نحو ضرب
لزيد شديد وانا ضارب لزيد مع قوتهما وجب عليك ذلك في افعل التفضيل لضعفه وان كان المفعول به
لفعل علم يفهم منه معنى العلم او الجهل تعدى اليه افعل بالباء نحو انا اعلم او ادرى او اعرف واجهل به
لان الافعال منها ربما يتعدى اليه بحرف جر نحو علمت به وجهلت فيه ويجوز اللام ايضا نحو اعلم منك لهذا واجهل
منك لكذا وان كان المفعول به يتعدى اليه بحرف جر تعدى اليه افعل التفضيل ايضا بذلك الحرف نحو انا امر
منك بزيد وازهى منك بالشباب ويتعدى الى اول مفعولي باب كسوت وعلمت باللام وينتصب الثاني منهما
منصوبا نحو انا اكسى منك لعمرو الثياب واعلم منك لزيد منطلقا وكان القياس ان يتعدى الى الثاني ايضا باللام

الا ان افضل الاينصل اي بحرف بجين منا ثلين لفظا ومعني فان افضله نحو مررت بزيد افضل في ابي من في او لفظا اما

نحو حسن بتهم البصرة الي الكوفة جاز واستصابا الثاني عند الكوفيين بافضل وعند البصريين بفعل مقدر يدل عليه

بافضل فيكون المفعول الثاني لافضل محذوفا والفعل محذوف مع المفعول الاول اي انا اكسي منك لعمرو واكسو

الثياب واعلم منك لزيد اعلم منطلقا وقال صاحب المغني لا يجوز حذف احد المفعولين دون الآخر في

باب علمت فالاولي ان يقال اشد منك علما ان زيدا منطلقا او علما بان زيدا منطلق وان كان الفعل يفهم منه الحب او

البغض تعدي بالي ما هو الفاعل في المعني اي المحب والمبغض بالي نحو هو احب الي واشنأ الي واعجب الي وابغض الي

وامقت الي لان افعل لما يتصل بي الي المبغض والمحب بها كقوله تعالى وحبب اليكم الايمان وكره اليكم الكفر وهذا

كلها المعني المفعول كاحمد واشهي واجن وليس بقياس علي ما مر ويتعدي الي المفعول من اي فعل كان له كما تقدم

وهذا المفعول هو الذي حصل لافضل بصوغه علي هذه الصيغة قوله الا اذا كان لشي باعتبار الآخر منه شي وطريق رفعه بفعل

التفضيل لفاعله الظاهر كما رفع احسن الكحل في قولك ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فانه رفع

اذ قد سد مسد الضعف قوله لشي هو رجلا في المثال المذكور لانه صفته قوله وهو اي افضل في المعني لسبب اي المتعلق

لذلك الشي والاشهر في اصطلاحهم ان يقال في المتعلق السببي المسبب واحسن في مثالنا من جهة المعني لمتعلق رجلا

وهو الكحل فان الاحسن في الحقيقة هو الكحل لا الرجل قوله مفضل مسبب اي ذلك المتعلق الذي هو الكحل اذا اعتبرت

الاول اي صاحب الفعل الذي هو رجلا في مثالنا مفضل قوله علي نفسه الضمير راجع الي المسبب اي هو اذا اعتبرت غيره

الاول وذلك الغير في مثالنا زيد يكون مفضلا عليه قوله منفيا صفة مصدر محذوف اي مفضل تفضيلا منفيا

اي لم يكن ذلك المتعلق باعتبار الاول فاضلا وباعتبار غيره مفضولا بل هو باعتبار الثاني فاضل وباعتبار

الاول مفضول او مساو لحاله باعتبار الاول وهو لحاله باعتبار الثاني والمراد ههنا انه باعتبار غير الاول

كزيد في مثالنا فاضل وباعتبار الاول وهو جميع الرجال مفضول وانما قلت جميع الرجال لان رجلا نكرة في

سياق النفي فيفيد العموم في الظاهر ان قيل قوله باعتبار الاول وباعتبار غيره كيف يتعلقان بمفضل

وقد اتفق النحاة علي انه لا يتعدي الفعل بحرفين متماثلين الي اسمين من نوع واحد كما مر قلت قوله باعتبار الاول

وباعتبار الثاني حالان للاول من الضمير المرفوع في مفضل والثاني من قوله نفسه اي ملتبسا باعتبار الاول او

مقترنا به كما تقول فضلت زيدا راكبا علي عمرو راجلا ومعني قوله باعتبار الاول اي بالنظر اليه يقال اعتبرت

الشي اي نظرت اليه وراعيت حاله قوله لانه بمعني حسن قال المصنف انما لم يعمل افعل لانه لم يكن له فعل من بين

لمعناه حتي يعمل عمله كما كان لاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر واحسن ههنا بمعني حسن لان المعني

ما رايت رجلا حسن في عينه الكحل حسنا مثل حسنه في عين زيد قلت انما قال حسنا مثل حسنه ولم يقل اكثر من

لان الظاهر في مثل هذا المثال من جهة المعني كما تقدم نفي المثلية عن الاول فيلزم منه نفي الافضلية لان الشي

اذا لم يكن مثل شي فبالاولي ان لا يكون افضل منه هذا هو المقصود من المعني وان كان في الاول اللفظ نفي عن اول

الافضلية لا المساواة هذه العلة التي علل بها تطرد في جميع افعل التفضيل فيلزمه اذن جواز رفع الظاهر

مطردا وذلك لان معني مررت برجل احسن منه ابوه اي حسن ابيه اكثر من حسنه كما ان معني احسن في عينه

منه في عين زيد حسن الكحل في عينه حسنه في غير زيد قوله مع انهم لو قصدوا الي آخره هذا تعليل سيبويه وهو ان

افضل انما عمل ههنا مع ضعف مشابهته لاسم الفاعل للاضطرار الي العمل لانه لو لم يعمل لزم رفعه بالابتداء

فيكون الكحل مبتدا كما في قولك مررت برجل احسن منه ابوه في احسن فالحاصل لا يكون

ذلك ان قولك منه بعد الكحل متعلق باحسن فيكون قد فصلت بين العامل الضعيف ومعموله باجنبي ولا يجوز

ذلك بل قد يجوز ذلك في العامل القوي نحو زيدا كان عمرو ضاربا واعني ههنا بالاجنبي ما لا يكون من جملة معمولات

ذلك العامل الذي لا تعلق به له مع ذلك بوجه كيف والكحل مبتدا وافضل خبره فلم يتعلق من هذا الوجه فان

قلت فقدم منه علي الكحل حتي لا يلزم هذا المحذور قلت يبقي الضمير في منه راجعا الي غير مذكور ولا يجوز هنا

التعليل يطرد لو كان الكلام مثبتا ايضا نحو مررت برجل احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فهل عن

الرباني جواز كونه مثبتا والسماع لم يثبت الا في المنفي ولا منع ان يستعمل في ذلك ما يفيد النفي وان لم يكن نفيا في نحو

قلما رايت رجلا احسن في عينه الكحل قوله وكان تقول الي آخره يعني ان لك في مثل هذا المثال المضبوط بالضوابط

المذكورة وجها آخر اخصر من الاول وهو ان تحذف المفضول المجرور بمن وحرف الجر الداخل علي اسم قلنا انه غير الاول

معمول له قولك منه في عين زيد من عين زيد وهو علي حذف المضاف اي من كحل عين زيد لان تفضيل الكحل علي الكحل لا

الكحل علي العين قوله وان قدمت ذكر العين الي آخره يعني ان لك عبارة ثالثة اخصر من الثانية وهو ان تقدم الاسم الذي

قلنا انه غير الاول علي افعل التفضيل داخلا عليه كاف التشبيه وتحذف ما بعد السبب المرفوع من المفضول فتقول

ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل او ما رايت عينا كعين زيد احسن فيها الكحل وجاز في هذه المسئلة وان لم يكن

فيها فصل ظاهر او رفعت لانها فرع للاولي ولان التفضيلية مع مجرورها مقدرة ههنا ايضا بعد السبب المرفوع

وقولك احسن في هذه العبارة الثالثة منصوب بفعل مقدر يعني الظاهر اي ما رايت كعين زيد ما رايت عينا

احسن فيها الكحل وذلك لان المراد بقولنا ما رايت كعين زيد اي في حسن الكحل فيها وهنا خلاف القول لانه يكون

مثل الشي في الوصف متصفا بالزيادة عليه في ذلك الوصف قوله كوادي السباع واديا انتصابه علي انه مفعول لا ارى

وقوله كوادي السباع حال منه لان صفة النكرة اذا تقدمت عليها انتصبت علي الحالية ويجوز ان تكون عطف بيان لقوله

كوادي والكاف اسمية كقوله و... الطير ويجوز ان تكون لمتميز له والكاف اسمية كقولك مثل

مثل زيد رجلا واقل في الاوجه الثلاثة منصوب بفعل مقدر كاحسن في المسئلة المذكورة ويجوز ان يكون واديا

هو المنصوب بالفعل المقدر واقل صفة والتقدير ما رايت واديا اقل به ركب اتوا منهم بوادي السباع و

اخوف به ركب اتوه منهم بوادي السباع قوله ولا ارى الواو اعتراضية وقوله حين تظلم ظرف بمعني الكاف اي

واديا يشبه وادي السباع وقت الظلام وما في قوله ما وقي الله مصدرية علي حذف المضاف اي وقت وقاية الله السارين

وهو ظرف لا خوف قوله تاية اي تثبتا وتوقفا وهو تفعلة من تركيب التحي يقال تاية اي تمكث و

منصوب علي التمييز من اقل كما في نحو زيد احسن منك ثوبا فيكون في المعني فاعلا لا انه هو مرفوع بالفعل اي

احسن ثوبه واقل تاية ركب اتوه ولو عبرت الصيانة لا وي للقلب ولا ارى واديا اقل به ركب منهم بوادي

السباع ولو عبرت بالعبارة الثانية لقلت ولا ارى واديا اقله ركب تاية من وادي السباع قوله

الفعل ما دل علي معني في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة ومن خواصه دخول قد والسين وسوف والجوازم

ولحوق تاء فعلت وتاء التانيث الساكنة اقول ــــــــ قوله في اسم بحرج الحرف قوله مقترن باحد

الازمنة الثلاثة اي الماضي والحال والاستقبال وكلاهما ضروري علي طريق اعني علي قولنا كلاسم الموضوع

مقترن باحد الازمنة الثلاثة اعني الاعتراض بباب الصبوق وباب اسم الفاعل فهو وارد علي عكس حد الفعل اعني

علي انا كل مقترن فهو فعل وما ورد على عكس حد الاسم اعني على قولنا كل ما يقترن باحد الازمنة فهو اسم
من الاعتراض بالمضارع والافعال اعني المتصرفة كعسى ونعم وبئس فهو وارد على طرد حد الفعل اعني على قولنا
كل فعل فهو غير مقترن والجواب فيه كالجواب فيما تقدم في حد الاسم والمراد بالطرد والعكس هاهنا ما هو
عند اهل المنطق لا الذي عند النحاة كما ذكرنا في حد الاسم وانما اختص قد بالفعل لانه موضوع لتحقيق الفعل
مع التقريب والتوقع في الماضي ومع التقليل في المضارع واما السين وسوف فسماهما سيبويه حرفي
التنفيس ومعناه تاخير الفعل الى الزمان المستقبل وعدم التضييق في الحال يقال نفّست الخناق
اي وسّعته وسوف اكثر تنفيسا من السين ويخفف سوف بحذف الفاء فيقال سو وقد يقال سي بقلب الواو
ياء وقد تحذف الواو فتسكن الفاء الذي كان متحركا لاجل الساكنين نحو سف افعل وقيل ان السين منقوص
سوف دلالة بتقليل الحرف على تقريب الفعل وانما اختصا بالفعل لانهما موضوعان للدلالة على تاخر الفعل
الحال الى الاستقبال واختص الجوازم بالافعال لانه لا جزم في الاسماء وانما لم يدخل الجزم لان الاصالة في
الاعراب استوفى الحركات فارادوا ان ينقصوا من الافعال المعربة لمشابهة الفعل الاسم حركة للدلالة على
فرعيتها فنقصوها الحركة التي لا تعلم ما وهي الكسر اذ هي ابعد منها بخلاف الضم والفتح فانهما يوجبان في
الفاعل والمفعول فلما نقصت الجر ولم يبق بعد الرفع والنصب حركة اخرى بقي الكلمة على اصلها من السكون
فسمي ذلك السكون الجزم ولولا كراهة الخروج واصطلاح النحاة لحسن ادعاء كون المضارع المسمى مجزوما
مبنيا لان عمل الجازم لم يظهر فيه لا لفظا ولا تقديرا وذلك لان اصل كل كلمة اسما كانت او فعلا او حرفا ان
يكون ساكن الآخر ولهذا لم يطلب العلة لكل اسم او فعل او حرف بني على السكون وانما سمي العامل عاملا
لانه غيّر آخر الكلمة عما هو اصله الى حالة اخرى لفظا او تقديرا ثم نقول ان لم يغز ولم يرم ولم يخش ايضا كذلك
كاغز وارم واخش وانما حذف الآخر ليكون فرقا بين المعرب والمبني وذلك لانك تحذف في الفعل محل
الاعراب اذا كان حرفا فتوهم سكونه انه لاستثقال الحركة عليه لا للبناء وذلك حرف العلة ليكون تنبيها
على انه كالمتلبس بالاعراب في ظاهره ليس بمقدر ايضا لزوال الحرف الذي هو محل الاعراب بخلاف نحو يا شجي و
لا فتى فانك ابقيت حرف الاعراب ليكون الاعراب مقدرا فيه فان قيل لا نم ان العامل انما يكون عاملا لما
ذكرت بل انما يكون عاملا لانه تغيرها عن حالة الى اخرى سواء كانت الحالة الاولى اصلا لآخر الكلمة اي
السكون او حالة اخرى اعرابية حاصلة لها قبل دخول العامل فيجوز انا سمينا الجازم عاملا لنقله آخر المضارع
من الرفع الذي هو معمول وقوعه موقع الاسم او تجرده عن العوامل الى السكون وذلك لان عامل الرفع في
المضارع متقدم على عامل النصب والجزم اذ عامل الرفع هو التجرد عنهما او حاصل عند التجرد عنهما اي
الوقوع موقع الاسم فيكون الجازم طاريا على الرافع قلنا ليس لزوال الرفع اثر للجازم ومنسوبا اليه بل هو
منسوب الى زوال عامل الرفع اي الوقوع او التجرد على ما قيل علة العدم عدم العلة فان قيل فيكون زوال
الرفع اثرا لزوال عامل الرفع وزوال عامل الرفع اثر للجازم واثر الاثر اثر فزوال الرفع اي الانجزام اثر
للجازم قلنا زوال عامل الرفع قد يكون اثرا للناصب ايضا فيلزم ان يكون الناصب جازما واقصى ما يكون
في تثبيته قول النحاة ان يقال ان الناصب يزيل الرفع الى بدل وهو النصب والجازم يزيله لا الى بدل
فلم يسموا الناصب جازما لان تعريفه باثره الوجودي اولى من تعريفه باثره العدمي ولما لم يكن للجازم اثر وجودي

عرفناه بالعدمي فسميناه جازما لانه لا يلزم على هذا ان يكون الناصب في نحو لن يضرب وان لم يضرب جازما لان المراد
الرفع لا الى بدل ولو اصطلحنا على مذهب الكسائي وهو ان ارتفاع المضارع بحروف المضارعة فيكون الجازم الطاري
مسقطا للرفع الثابت بثبوت عامله وما قاله بعد ذلك من ان التجرد رافع فنسب زوال الرفع الى الجازم لا الى زوال الرافع لان
عامل الرفع ثابت مع الجازم فكيف نسب زوال الرفع الى زوال عامله لم يرد الاعتراض المذكور قوله ولحوق تاء فعلت
يعني اتصاله بضمير الرفع البارز وانما اختص بالفعل لان الاسم سوى مثناه ومجموعه السالم بالالف والواو وملحقهما
ضمير الرفع البارز لا يجتمع في المثنى الفان وفي الجمع واوان فلو لم يحذف احدهما استثقل وان حذف التبس قوله
وتاء التانيث الساكنة لانها اسكنت للفرق بينها وبين التاء اللاحقة للاسم وكانت اولى بالسكون من التاء اللاحقة
لخفة الاسم وثقل الفعل قوله الماضي ما دل على زمان قبل زمانك مبني على الفتح مع غير الضمير المرفوع المتحرك والواو
اقول قوله ما دل على زمان اي فعل دل لئلا ينتقض بامس ونحوه وانما لم يحتج الى التصريح بلفظ الفعل
لانه في قسم الافعال قوله قبل زمانك اي قبل زمان تلفظ المتلفظ به لا على وجه الحكاية ليدخل فيه نحو خرجت في هذا
اليوم تقول زيد هل خرجت امس فخرجت ماض وان لم يدل على زمان تلفظك به لانك حاك وزيد يتلفظ به لا على
الحكاية ويدل على زمان قبل زمان تلفظه به ويخرج ايضا منه نحو اخرج في قولك اليوم قال زيد اقل امس اخرج
فانه دال على زمان قبل زمان تلفظ الحاكي به واكثر ما يستعمل في الانشاء الايقاعي من امثلة الفعل هو الماضي نحو بعت
واشتريت والفرق بين الانشائي والاخباري انك اذا قلت انك كاتب لا بد له من خارج حاصل يعني هذا اللفظ
يقصد بهذا اللفظ مطابقته لذلك الخارج فان حصلت المطابقة المقصودة فالكلام صدق والا فهو كذب فلهذا قيل
ان الخبر محتمل للصدق والكذب فالصدق محتمل اللفظ من حيث دلالته عليه والكذب محتمله عقلا ولا دلالة للفظ عليه
واما بعت الانشائي فانه لا خارج له يقصد مطابقته بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له فلهذا قيل
ان الكلام الانشائي لا يحتمل الصدق والكذب اذ الصدق يعني مطابقة الخارج والكذب يعني عدم مطابقته فاذا
لم يكن خارج فاين المطابقة وعدمها وينصرف الماضي الى الاستقبال بالانشاء الطلبي اما دعاء نحو رحمك الله واما
امرا كقوله عليه السلام اتقى امرؤ ربه وقد يأتي اخاه بنفسه وينصرف الى الاستقبال ايضا بالخبر عن الامور المستقبلة
اذا قصدت القطع بوقوعها كقوله تعالى ونادى اصحاب الجنة اصحاب النار وسيق الذين والعلة في الموضعين انه
حيث اراد المتكلم لوقوع الفعل قطعا كانه وقع ومضى ثم هو يخبر عنه وينقلب اليه ايضا اذا كان منفيا بلا او ان
في جواب القسم والله لا فعلت وان فعلت فلا يلزم تكريرها كما يلزم في الماضي الباقي على معناه وينقلب ايضا اليه بكلمة
كلمة المجازاة يعني لو واذا كان فلا يبقى معها على المضي نحو قوله تعالى ان كنت قلته وينقلب اليه ايضا بدخوله النافي عن الظرف
نحو ما ذر شارق وما دامت السموات لتضمنها معنى اي دامت كثيرا او قليلا وقد يقع على المضي كقوله تعالى وكنت
عليهم شهيدا ما دمت فيهم ويحتمل المضي والاستقبال بعد همزة التسوية نحو سواء علي اقمت ام قعدت وبعد كلما و
حيثما لان النكرة دالة الشرط وبعد حرف التحضيض اذا كان للطلب لا للتوبيخ كما يجيء في قسم الحروف وبكونه صلة
لموصول عام او صفة لنكرة عامة نحو الذي اتاك فله درهم لان فيهما رائحة الشرط كما ذكرنا في باب المبتدا قوله مبني
على الفتح اما بناؤه فعلى الاصل لان موجب الاعراب كما ذكرنا في قسم الاسماء تعاقب المعاني المختلفة على لفظ واحد
للافعال فلكل معنى منها لفظ معين وقد مضى لهذا مزيد بحث في المضارع وانما بني على الحركة لمشابهته للاسم
بوقوعه موقعه في نحو برجل ضرب اي ضارب فالمضارع لما شابه المشابهة التامة استحق الاعراب وهو لما شابه

مشابهة تامة استحق البناء على الحركة، واصل الاعراب ان يكون بالحركة واصل البناء ان يكون بالسكون وايضا وقوعه
موقع المضارع في المواضع المذكورة فلو خص بالفتح لثقل الفعل لفظا وذلك انه لا تخل الابنية ساكن الاوسط بلا
وان جاوز الرباعي كما يتجاوزها الاسماء ومعنى لدلالته على المصدر والزمان ويطلبه المرفوع دايما والمنصوب
كثيرا فاذا اتصل به ضمير مرفوع متحرك سكن آخره كراهة اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وانما كان
الضمير المرفوع المتصل كجزء الكلمة لان الضمير المتصل له اتصال بعامله ولا سيما اذا كان فاعلا وهم لا يجمعون في
كلمة بين اربع احرف متحركات على الولاء ولهذا قالوا اصل هُدَبِد وعُلَبِط هُدَابِد وعُلَابِط قوله الضمير المرفوع
احترازا عن المنصوب نحو ضربك وضربنا فانه لا يسكن قوله المتحرك احترازا عن المرفوع الساكن نحو ضربا فانه لا يسكن معه ايضا
واذا اتصل الواو انضم آخره لمجانسة الواو قولـــه المضارع المشبه للاسم باحد حروف نأيت لوقوعه مشتركا
وتخصيصه بالسين فالهمزة للمتكلم مفردا والنون له مع غيره والتاء للمخاطب وللمؤنث والمؤنثين غيبة والياء
للغايب غيرهما وحرف المضارعة مضموم في الرباعي مفتوح فيما سواه ولا يعرب من الفعل غيره اذا لم يتصل به نون
تاكيد ولا نون جمع مؤنث اقول قوله ما اشبه الاسم اي الفعل الذي اشبه الاسم وانما عرف المضارع
بمشابهته للاسم لانه ما سمي مضارعا الا لهذا ومعنى المضارع في اللغة المشابهة مشتق من الضرع كان كلا الشبيهين
ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا يقال تضارع السخلان اذا اخذ كل واحد منهما بحلمة الضرع وقفا
بلا وقت الرضاع قوله باحد حروف نأيت ليس بيانا لوجه المضارعة لانه سيأتي بعد وهو قوله مشتركا وتخصيصه
بالسين والتاء بل هو للتشبيه اذ زيادة هذه الحروف على اول الماضي جعلته بعض حركاته سببا لحصول جهة
مشابهة المضارع للاسم وتلك الجهة وقوعه مشتركا كما ذكرنا فالباقية كما في قولك بزيد ضرب مشبهها المقارون في
الشرق قوله باحد حروف نأيت يخرج الماضي قوله لوقوعه مشتركا بيان لوجه مشابهة المضارع لمطلق الاسم
واما مشابهته لاسم الفاعل خاصة فهي في الموازنة وصلاحيته للحال والاستقبال فلذلك عمل عمله كما تقدم قوله
لوقوعه مشتركا اي هو حقيقة في الحال والاستقبال وقال بعضهم حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وهو الحق
لانه اذا خلا من القراين لم يحمل الا على الحال ولا ينصرف الى الاستقبال الا لقرينة وهذا شان الحقيقة والمجاز
وايضا من المناسب ان يكون للحال صيغة خاصة كما لاخويه وقيل هو حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال لخفاء
الحال حتى اختلف العلماء فيه فقال الحكماء ان الحال ليس زمانا موجودا بل هو فصل بين الزمانين ولو كان زمانا
لكان النصف مثلا مثلثا وليس بشيء لان الحال عند النحاة غير الآن المختلف في كونه زمانا بل هو على
الآن من الزمان مع الآن سواء كان الآن ايضا زمانا او فصلا للزمانين ومن ثم نقول انه يصلي في قولك زيد
يصلي حال مع ان بعض صلوته ماض والبعض باق فجعلوا الصلوة الواقعة في الآنات الكثيرة واقعة في الحال
وقيل ان المضارع يشبه الاسم بدخول لام الابتداء نحو ان زيدا ليخرج كما تقول ان زيدا لخارج ولا يقال ان زيدا
لخرج فان هذه الداخلة في خبر ان اصلها ان يدخل في المبتداء ثم تاخرت عن المبتداء فلا تدخل الا فيما يدخل على الاسم
او على ما يشبه الاسم مراعاة لاصلها وهو المبتداء واما قولهم ان زيدا لنعم الرجل فلقيام الظرف مقام حاصل
كما يجيء في باب ان وعند الكوفيين لام الابتداء الداخلة على المضارع مخصصة له بالحال كما ان السين تخصصه بالاستقبال
فلا يكون دخولها وجها آخر للمشابهة بل كالسين في التخصيص فلذلك لا يجوزون ان زيدا لسوف يخرج للتناقض
والبصريون يجوزون ذلك لان اللام عندهم باقية على افادة التاكيد فقط كما كانت تفيده لما دخلت على المبتداء

لو وقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين يعني ان الاسم يكون مبهما نحو رجل ثم تخصص باحد الاسباب نحو الرجل
وكذا المضارع مبهم لصلاحيته للحال والاستقبال ثم تخصص باحدهما بالسين وفضل المضارع معرب للمشابهة
المذكورة عند البصريين لا لاجل توارد المعاني المختلفة عليه كما في الاسم وقال الكوفيون اعرب المضارع بالاصالة
لا للمشابهة وذلك لانه تتوارد ايضا عليه المعاني المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه فيحتاج الى الاعراب
لتبيين حكمها كحرف المشترك ويعين الاحتمالات فيعين المضارع بها للتعيين وذلك كقولك لا تضرب فهو
محتمل لكون لا للنفي دون النهي وجزمه دليل على كونها للنهي ونحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن نصبه
دليل على كون الواو للصرف وجزمه على كونها للعطف ونحو فو كرما بالله حاجة فتطلبه نصب يطلبك دليل على كون الفاء
للسببية ورفعه على كونها للعطف ونحو ليضرب جزمه دليل على كون اللام للامر ونصبه على كونها لام كي او لام الجحود
ويتضح المعنى بكل واحد من الاعرابات المذكورة ثم طرد الحكم فيما لا يلتبس فيه معنى بمعنى نحو يضرب زيد ولن
يضرب ولم يضرب كما طرد الاعراب في الاسم فيما لم يلتبس فيه الفاعل بالمفعول نحو اكل زيد الخبز سواء كان
المواضع الملتبسة في الاسم او في الفعل اكثر من غير الملتبسة او اقل او مساوية لها فانا قد نطرد في الاكثر
الحكم الذي ثبت عليه في الاقل كحذفهم الواو في تعد وتضل واعتذارهم لها في يعد وكذا حذفوا الهمزة
في يكرم ونكرم لحذفهم لها في اكرم قوله فالهمزة للمتكلم مفردا تبيين لمعاني حروف المضارعة ليعلم انها لا تكون
للمضارعة الا باعتبار معانيها ولا فاول اكرمت ايضا همزة وليست للمتكلم لسوقها على الغايب والمخاطب
فلا يكون الفعل بسببها مضارعا فالهمزة للمتكلم وحده مذكرا كان او مؤنثا والنون للمتكلم مع غيره سواء كانا
مذكرين او مؤنثين او مختلفين وكذا يصح الجمع بالاعتبارات الثلث وقول الواحد المعظم نفعل كقوله نحن
نقص مجاز من الجمع لعل بهم المعظم كالجماعة ولم يجئ للواحد الغائب والمخاطب المعظمين نفعلوا وفعلتم في الكلام
القديم وانما هو استعمال المولدين والتاء للمخاطب مذكرا كان او مؤنثا مفردا كان او مثنى او مجموعا وللمؤنث
الغايب وللمؤنثين ايضا والياء للغايب غيرهما اي غير المؤنث والمؤنثين فيكون للاسم المذكر واحدا ومثنى
ومجموعا ولجمع المؤنث قوله وحرف المضارعة مضموم في الرباعي سواء كان حروفه اصلية كيدحرج او فيه زائدا
كيكرم واصله يؤكرم ويقطع ويقاتل واصول الافعال ثلاثي ورباعي ففتح حروف المضارعة في الثلاثي لان
الفتح لخفته هو الاصل فكان بالثلاثي الاصل اولى لان الرباعي اقل فاحتمل الاثقل الذي هو الضم وترك
الكسر لان الياء من حروف المضارعة فيستثقل عليها وكسر حروف المضارعة الا الياء اذا كان الماضي
مكسور العين كما سيجيء في التصريف لغة غير الحجازيين ويكسرون الياء ايضا اذا كان بعدها ياء كييحى فلما فتح
الرباعي الاصلي حروفه حمل عليه الرباعي المزيد فيه كتفاعل وتفعّل وتفعلل وبقي غير الرباعي على اصل الفتح خفة وانما
اهرق يهريق واسطاع يسطيع فرباعي زيد فيه الحرف على غير القياس لما يجيء في التصريف ان شاء الله قوله ولا يعرب
من الفعل غيره قد تقدم علة اعرابه والخلاف فيه قوله اذا لم يتصل به نون التاكيد اعلم انه اختلف في المضارع المتصل
به نون التاكيد فقال جمهورهم انه مبني لتركبه مع النون وصيرورته معه كالكلمة الواحدة ولا اعراب في الوسط
واما النون فحرف ولا حظ له في الاعراب فبقي الجزآن مبنيين فان قيل فلما امتزجا فلم لم يعرب الكلمة على النون
كما اعرب الاسم المؤنث بالتاء لما تركبا او لم لم يعرب مع هذا الامتزاج على ما قبل النون كما اعرب الاسم مع امتزاجه
بالتنوين قلت اما لان الاسم اصل في الاعراب والفعل فرع عليه فروعي في اعراب الاسم بقدر الامكن دون الفعل

ولأن فيها ان النون من خواص الافعال فرجح جانب الفعلية وضعفت مشابهة الاسم وهذا على مذهب البصريين
واما الان علة الاعراب للفعل ليست ظاهرة ظهور علة اعراب الاسم واكثر الافعال لضعفه فيرجع الى البناء لادنى سبب
وهذا على مذهب الكوفيين هذا مع ان لهم داعيا آخر الى ان لم يعربوا على ما قبل النون كما اعربوا الاسم على ما قبل التنوين
ورجحوا موجب البناء مع ضعفه وهو اشتغال ما قبلها بالحركة المختلفة للفرق بين المفرد المذكر والمجموع المذكر والواحد
المؤنث ففتحوا في الاول وضموا في الثاني وكسروا في الثالث لاجل الفرق فان قيل لم بني الاسم مع التنوين فانه ممتنع
به امتناع الفعل بنون التاكيد قلت ان التنوين علة تمكن الاسم اي أن لا يشابه الحرف ولا الفعل وانه باق على الاصل
فبناؤه مع التنوين مضاد لمقتضى التنوين فلم يعربوا التنوين لكونه عارضا غير لازم مخرجا لما قبلها عن ان يكون آخر
الكلمة فاجازوا دوران الاعراب عليه وان كان في الظاهر عن آخرهما ولم يعربوا عليها كما على تاء التانيث لانها دليل
تمام الكلمة التي قبلها كما عرفت في اول الكتاب والاعراب يكون على آخر الاسم كما لا على حرف آخر بعد تمامه وقال بعضهم
جميع ما اتصل به النونان من المضارع باق على اعرابه لان الحرف اذا اتصل بالمعرب واقعا جاء لم يمنع الاعراب كياء النسبة
وتاء التانيث والف لكن لما اشتغل حرف الاعراب بالحركة المختلفة قبل الاعراب لاجل الفرق على ما تقدم قدر الاعراب
كما في نحو غلامي على المذهب الصحيح وقال بعضهم المضارع مع النونين مبني للتركيب الا اذا اسند الى الالف نحو هل
يضربان او الواو ونحو تضربن او الياء نحو هل تضربن لان الضمائر البارزة تمنع التركيب لفصلها بينهما والمحذوف
للساكنين في حكم الثابت فيضربن وتضربن وتختون وتخشن فالمسند الى الاحرف الثلاثة معرب مقدر
الاعراب لاشتغال المحل بحركة الفرق فان قيل فاذا كانت معربة فلم لم يعوض النون عن الحركة كما عوض في نحو يضربان و
يضربون وتضربين لما اشتغل محل الاعراب بالحركات المناسبة للحروف التي هي ضمائر قلت كراهة لاجتماع
النونات وانما لم يعرب بدل الاعراب عند هؤلاء النون على نون التاكيد كما دلت على ياء النسبة وتاء التانيث
لمشابهة النون للتنوين والاعراب قبل التنوين لا عليها للمشابهة بقلبها الفا نحو لنسفعا قوله ولا في
جمع اختلف فيه ايضا فالجمهور على ان الفعل مبني لمجانسته قال سيبويه انه مضارع لشبه ضربن يعني انه لما سكن آخره
وانه لا يجتمع فيه اربع متحركات حملا على ضربن جاز بناؤه ايضا حملا عليه واذا جاز ذلك تشبيه الفعل بالاسم والخروج
عن اصله الى البناء فالاصل اذا شابه الفعل الفعل ان يرده الى اصله من البناء مع ان هناك داعيا الى البناء
وهو التزام لمحل الاعراب الاسكان لمشابهة نحو ضربن ولم يعوض النون عن الاعراب خوفا من اجتماع النونين
وقال بعضهم هو معرب لضعف علة البناء مقدر الاعراب لالتزام محله السكون قوله واعرابه
نصب ورفع وجزم فالصحيح المجرد عن بارز ضمير مرفوع للتثنية والجمع والمخاطبة المؤنث بالضم والفتح و
السكون نحو يضرب والمتصل به ذلك بالنون وحذفها نحو يضربان ويضربون وتضربين والمعتل بالواو والياء
بالضم تقديرا والفتح لفظا والحذف والمعتل بالالف بالضمة والفتحة تقديرا والحذف اقول فقال
اعرابه رفع ونصب وجزم قد مضى علة اختصاصه بالجزم قوله فالصحيح المجرد الى آخره تفصيل لانواع الاعراب
باعتبار الاعراب لان الاعراب يختلف في انواعها كما اختلف في انواع الاسم فيما تقدم ولم يبين في الاسماء
ههنا اللفظي والتقديري في كل واحد من تلك الانواع لسهولة امره بخلاف الاسماء فانه بين هناك المقادير
ولم يبين اللفظي والتقديري في كل لعدم انحصاره قوله فالصحيح احتراز عن المعتل نحو يغزو ويرمي ويخشى
فانه ليس بالضم لفظا والسكون جزما قوله المجرد عن ضمير بارز احتراز عن المتصل على الضمير البارز المرفوع

بمعنى ان ذكر الضمير لا يكون في المضارع الا في المثنى والمجموع والمخاطبة المؤنثة نحو تضربان وتضربون وتضربين و
انما احترز عن هذه الامثلة الخمسة لانها لا يكون بالضم والفتح والسكون بل بالنون وحذفها كما يجيء وانما قيد الضمير
بالبارز لانه لو قال المجرد عن ضمير وسكت لوجب ان لا يكون المتصل بالضمير المستتر نحو زيد تضرب وهند تضرب
وانت تضرب واضرب ونضرب بالضم والفتح والسكون وانما قيد الضمير البارز بالمرفوع لانه لو سكت على قوله
المجرد عن ضمير بارز لوجب ان لا يكون المتصل بالضمير البارز المنصوب نحو تضربك بالضم والفتح والسكون
والمتصل به يعني بذلك الضمير البارز المرفوع وهو الالف والواو والياء في الامثلة الخمسة يرفع بالنون و
ينصب ويجزم بحذفها وانما اعرب هنا بالنون لانه لما اشتغل محل الاعراب وهو اللام بالضم لتناسب
الواو والفتح لتناسب الالف والكسرة لتناسب الياء لم يبق ذوق ان الاعراب عليه ولم يكن فيه علة البناء
فجعل النون بدل الرفع لمشابهته في الغنة الواو وايضا لما شابه المضارع اسم الفاعل زيد النون بعد الضمير واوقع وياءه
ليكون على صورة اسم الفاعل وان كان بين نونيهما فرق وهو ان نون الاسم كالتنوين ونون الفعل علامة الرفع وكذا
بين الفيهما وواويهما وذلك ان الالف والواو والياء في الاسم علامة التثنية والجمع بالاتفاق وليست ضمائر
ومع في الفعل ضمائر على الاصح كما تقدم في باب الضمير وانما جاز وقوع علامة رفع الفعل بعد فاعله اعني الواو و
الياء والالف لان الضمير المرفوع المتصل كالجزء وخاصة اذا كان على حرف وخاصة اذا كان ذلك الحرف من حروف
المد فالكلمة بسببها كمنصور ومسكين وعماد وسقوط النون في الجزم ظاهر لكونه علامة الرفع وكذا في
النصب لان المرفوع لا يكون في حال النصب الا ان الرفع في الاصل زال ومع النصب وجاء الفتح مقام واو الامثلة
الخمسة زال الرفع لا الى بدل كما كان البدل في الاسماء الستة لان حروف العلة يدل بعضها ببعض في الاعراب
لكونها متولدة من حركات الاعراب القائم بعضها مقام بعض فصار النصب في الامثلة الخمسة اذن في
صورة الجزم ويحذف هذه النونات الخمسة مع نوني التاكيد لما ان الفعل مبني معهما فلا يكون في المبني علامة الرفع
وانما لا لاجتماع النونات عند من قال هو معرب مع النونين ويكون الاعراب معهما مقدرا كما في قاض ويكسر النون
بعد الالف غالبا لان الساكن اذا حرك فالكسر اولى وقرئ في الشواذ اتعدانني وفتح على بعد الواو والياء حملا على
نون الجمع في الاسم وتدر حذفها للاشياء المذكورة نظما ونثرا قال ابيت اسري وتبيتي تدلكي جلدك
بالعنبر والمسك الذكي قوله والمعتل بالواو والياء بالضم تقديرا استثقلت الضمة على الواو والياء مع
الضم والكسرة ولم يستثقل الفتح لخفتها وربما يظهر في الضرورة الرفع في الواو والياء كما يظهر
في الاسم جر الياء ورفعها قال الجواري ملعين في الصحراء ويقدر لاجل الضرورة كثيرا نصب الواو والياء
كقوله ابي الله ان اسمو بام ولا اب وكذا في الاسم نحو قوله كان ايديهن بالقاع القرق ايدي جوار
يتعاطين الورق وقد يقدر في السعة ايضا كثيرا كما جاء في الاسم اعط القوس باريها وكذا قد
في الضرورة رفع الحرف الصحيح وحرف قال ——— فاليوم اشرب غير مستحقب اثما
من الله ولا واغل وانما جاز عند النحاة حذف الواو والياء في الجزم لان الجازم يحذف الرفع في الآخر
والرفع في المعتل محذوف للاستثقال قبل دخول الجازم فلما دخل لم يجد في آخر الكلمة الا حرفا عليه
مشابهة للحركة فحذفها ولا يحذف الاحرف الثلاثة في الضرورة قال ولا ترضاها ولا تملق وقال الم ياتيك
والانباء تنمي فيقدر انها كانت متحركة في [illegible] فحركتها للجزم او يقال ان الحروف حذفت للجزم والحرف

الموجود الآن بالإشباع كما في قوله من حيثما سلكوا أدنو فأنظور وقوله ينباع من ذفرى غضوب جسرة وربما
جاء تخولهم بأن في الغم قوله ويرتفع إذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد أقول
هذا وإن لم يصرح بأن عامل الرفع هو التجرد عن العوامل كما هو مذهب الفراء في رفع المضارع أيا ما كان ولعل هذا
الفراء وليسلم هذا من الاعتراضات الواردة على مذهب البصريين وهو أن ارتفاعه بوقوعه موقع الاسم سواء
وقع موقع اسم مرفوع كما في زيد يضرب أي ضارب أو مجرورا أو منصوب نحو أرجل يضرب ورأيت رجلا يضرب
وإنما ارتفع لوقوعه موقع الاسم لأنه يكون إذن كالاسم فأعطي أسبق إعراب الاسم وأقواه وهو الرفع وتلك
الاعتراضات مثل أنه يرتفع في مواضع لا يقع فيها الاسم نحو الذي يضرب لأن الصلة لا يكون إلا جملة وفي نحو سيقوم و
سوف يقوم لأن حرف التنفيس من خواص الأفعال ونحو كاد زيد يقوم ونحو يقوم الزيدان ويمكن الجواب عن نحو
الذي يضرب ونحو يقوم الزيدان بأن تقول هو واقع موقعه لأنك تقول الذي ضارب هو على أن ضارب خبر مبتدأ
مقدم عليه وكذا قائمان الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم فإن كان الإعراب مع تقديره اسما عين الإعراب
مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم أن سيقوم مع السين واقع موقع قائم لا يقوم وحده والسين صار كأحد أجزاء
الكلمة وعن نحو يكاد زيد يقوم بأن أصله صلاحية وقوعه موقع الاسم كما في قوله وما كدت آيبا وإنما وجب العدول
عن ذلك الأصل لما يجيء في باب أفعال المقاربة وقال الكسائي عامل الرفع فيه حروف المضارعة لأنها دخلت في
أول الكلمة فحدث الرفع بحدوثها إذ أصل المضارع إما الماضي وإما المصدر ولم يكن فيهما هذا الرفع بل حدث
مع حدوث الزيادة فإحالته على هذا الظاهر أولى من إحالته على المعنوي الخفي كما هو مذهب البصريين والفراء
وإنما عزلها عامل النصب والجزم لضعفها وصيرورتها كجزء الكلمة فيعزلها ويتعين المضارع للحالية بالآن وآنفا
والساعة وما في معناها من الظروف الدالة على الحال وبلام الابتداء عند الكوفيين كما ذكرنا نحو إن زيدا ليقوم وقال
بعضهم يصير متعينا للحالية بنفيه بليس نحو ليس زيد يقوم وما نحو ما يقوم زيد أي ما زيد يقوم وبالكوان يقوم
زيد عند المبرد وقال أبو علي إن لمطلق النفي وما لنفي الحال وقد مضى الكلام عليها في بابها وسيجيء الكلام على ليس في بابه
ويتخلص للاستقبال بظرف مستقبل كاضرب غدا ونحوه وبإسناده إلى متوقع كيوم القيامة وباقتضائه طلب الفعل
وذلك في الأمر والنهي والدعاء والتحضيض والتمني والترجي والإشفاق لأن طلب الحاصل محال وبكونه وعدا
كقولك وأعدك أكرمك وأحسن إليك وبنون التأكيد ولام القسم إذ التأكيد توكيد وهو إنما يليق بما لم يحصل نحو والله لأضربن
على ضعف ولا يضربن إلا الحاصل في الحال فهو وإن كان محتملا للتأكيد وذلك بأن يجيء المخاطب أن الحاصل في الحال متصف
بالمبالغة والتأكيد لكنه لما كان موجودا ومكن للمخاطب في الأغلب الاطلاع على ضعفه أو قوته صار نون القسم و
التأكيد الدالان على المبالغة منصرفين إلى غير الموجود الأولى تأكيد أي الاستقبال إذا دخلا على المضارع و
أما إذا كان جواب القسم بما هو محتمل للحال لا نافيا في الحالية ظاهرة كما مضى في بابها وينصرف إلى المستقبل بعمل ناصب
أو جازم فلهذا كانت إذن الناصبة علامة للاستقبال وإذا ارتفع المضارع بعدها فهو حال وكذا بلو
المصدرية نحو قوله تعالى ودوا لو تدهن وكذا بكل أداة شرط وإن لم يعمل إلا لو فإنها موضوعة للشرط في الماضي
وإنما كان الشرط مستقبلا لأن إن وهي أم أدوات الشرط غير لو موضوعة للشرط في المستقبل كما مر في
الظروف المبنية ويجب أيضا كون الجزاء مستقبلا لأنه لازم الشرط الذي هو مستقبل ولازم الشيء واقع في
زمانه ويتخلص أيضا بحرف التنفيس قال سيبويه ومن تبعه وبلا النفي أيضا وقال المالكي يبقى على صلاحيته للحال

وليس ببعيد لقوله تعالى ولا أقول لكم عندي خزائن الله الآية ونحو ذلك وينصرف المضارع إلى المضي بلم ولما الجازمة
وقال بعضهم إنهما يدخلان على لفظ الماضي فيقلبانه إلى لفظ المضارع وبقي المعنى كما كان والأول أولى لأن
المعنى أهم وأكثر في كلامهم وينصرف أيضا إلى المضي بلو غالبا وقد يكون لمعنى المستقبل كما يجيء وبإذ و
وربما فإنهما موضوعان للماضي قوله وينصب بأن ولن وإذن وكي وبأن مقدرة بعد حتى ولام
كي ولام الجحود والفاء والواو وأو فأن مثل أريد أن تحسن إلي وأن تصوموا والتي تقع بعد العلم مخففة من
الثقيلة وليست هذه مثل علمت أن سيقوم وألا يقوم والتي بعد الظن فيها الوجهان ولن معناها نفي
المستقبل مثل لن أبرح وإذن إذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها وكان الفعل مستقبلا مثل إذن تدخل الجنة
وإذا وقعت بعد الواو والفاء فالوجهان وكي مثل أسلمت كي أدخل الجنة ومعناها السببية أقول
ذكر النواصب جملة ثم ذكر ما يعمل منها مضمرا ثم أخذ يفصل وهو قوله فأن مثل أريد أن تحسن إلي آخر قوله
والتي تقع بعد العلم مخففة من الثقيلة اعلم أن أن الثقيلة يصح وقوعها في كل موضع يكون فيه مع اسمها وخبرها
في موضع المفرد سواء كان معمول الفعل أو لا نحو عندي أنك قائم ولولا أنك قائم وسواء كان معمول فعل
التحقيق كعرفت أنك خارج وعلمت أنك داخل أو معمول فعل الشك نحو شككت في أنك مسلم وقال جار الله
أن الفعل الذي يدخل على أن المفتوحة مشددة كانت أو مخففة يجب أن يشاكلها في التحقيق ولذا قال سيبويه
إنه ضعيف أن يقال أرجو وأطمع وأخشى أو أخاف أنك تفعل وفيه نظر لقوله وددت وماضي الودادة
أنى بأي ضمير لحاجة عالم وفي نهج البلاغة وددت أن أخي فلانا كان حاضرا وكذا في تعليل المصنف لمنع
ذلك بقوله لو قلت أتمنى أنك تقوم لكان كالمتضاد قال لأن التمني يدل على توقع القيام وأن يدل على ثبوته وتحققه
وذلك أنا لا نسلم أن أن دالة على ثبوت خبره وتحققه بل على أن خبره مبالغ فيه موكد فيصح أن يثبت هذا المؤكد نحو تحقق أنه قائم
وأن ينفي نحو قولك لم يثبت أن زيدا قائم وأنا شاك في أنه قائم ولو كان يدل على التمني ومعنى أن ينافيا أو
كالسلفي الجبائي أنك قائم رجعنا إلى المقصود فنقول إذا خففت المشددة فتقام تخطأها فلا تقع مخففة إلا في
الموضع كالمشددة لا تقول عجبت من أن سيخرج ولا تقع إلا بعد فعل التحقيق كالعلم وما يؤدي معناه كالتبيين
والتيقن والانكشاف والظهور والنظر الفكري والإيحاء والإنباء ونحو ذلك أو بعد فعل الظن بتأويل
أن يكون ظنا غالبا متاخما للعلم فلا تقول أعجبني أن ستخرج ولا وددت أن ستخرج أو رجوت كما كنت تقول
ذلك في المثقلة وذلك أنها بعد التخفيف شابهت لفظا ومعنى أن المصدرية اللازمة للفعل التي تكون في
الماضي المجرد المصدرية وفي المضارع المصدرية ناصبة مخلصة للاستقبال أما لفظا فظاهر وأما
معنى فلأنهما حرفا المصدر فالتزم قبل المخففة فعل التحقيق أو ما يؤدي معناه أو ما يجري
مجراه من الظن الغالب ليكون مؤذنا من أول الأمر بأنها مخففة لا أن المخصوصة بأن المخففة التي قابلتها
التحقيق أنسب وأولى فلهذا لم يجئ بعد فعل التحقيق الحرف أن المصدرية وجاء بعد فعل الظن وما
يؤدي معنى العلم المصدرية والمشددة والمخففة ولم يمتنعوا هنا لأن الأولية لا يفيد الوجوب
فنظروا فإن دخلت المخففة على الاسمية كقوله أن هالك كل من يحفى وينتعل أو الفعلية الشرطية نحو قوله تعالى
أن إذا سمعتم وقوله تعالى أن لو استقاموا لم يحتاجوا إلى فرق آخر إذ المصدرية يلزمها الفعلية التي
يكون معها بتأويل المصدر فلا يحتمل كون الداخلة على الاسمية والشرطية وإذا دخلت على الفعلية

المرفوعة فان كان ذلك الفعل غير متصرف كقوله تعالى اولم ينبأ اي الم يعلم الى قوله وان ليس للانسان وقوله اولم ينظروا
اي يتفكروا الى قوله وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم لم يحتاجوا ايضا الى فرق اذ الحق ان ان المصدرية لا تدخل على
الافعال غير المتصرفة لانها تكون مع الفعل بعدها بتاويل المصدر ولا مصدر لغير المتصرف وان كان ذلك الفعل
متصرفا وجب ان يفصل المخففة من الفعل اما السين نحو علم ان سيكون او سوف او قد نحو نعلم ان قد صدقتنا او حرف
نفي نحو علمت ان لم تقم ولن يقوم ولا تقوم وما قام وما يقوم وذلك لان ان المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل
شيء من الحروف المذكورة لكونها مع الفعل بتاويل المصدر معنى وعاملة في المضارع لفظا فلا يفصل بينهما وبين الفعل
وكذا لا يفصل بين لو وبين المصدر ربيان والفعل كما يجي باقل الفصل بين المصدرية والفعل لانها لكثرة دورانها
في الكلام تدخل في مواضع لا تدخلها اخواتها نحو وكدت بلا اهمال فاذا اتفق وقوع لا بعد المخففة فان كان المخففة
بعد فعل العلم لم يلتبس بالمصدرية لما قدمنا ان المصدرية لا تقع بعد فعل العلم وان كان بعد فعل الظن جاز ان تكون
ان مخففة ومصدرية كما في قوله تعالى وحسبوا الا تكون فتنة قرئ بالرفع والنصب فالرفع على ان الحسبان ظن
غالب فالقياس على هذا في هذا الموضع فقط وسمى النحاة هذه الحروف التي بعد ان المخففة حروف التعويض
لانها كالعوض عن احدى نوني ان وكما جاز ان يؤول الظن بالظن الغالب القريب من العلم فتقع بعده المخففة وذلك
كثيرة كذلك يشتد الخوف او الرجاء ويقوى حتى يلحق بالمتيقن فتقع بعدهما ايضا المخففة كقوله فلا تدفنني
بالفلاة فانني اخاف اذا ما مت ان لا اذوقها جوز بعضهم ان يؤول العلم بالظن مجازا فيعمل علمت ان يخرج زيد
بالنصب اي ظننت وجوز الفراء وابن الانباري وقوع المصدرية بعد فعل علم غير مؤول فيجوز ان يكون قوله
فما راى ان لن يقدر الله ماله وان لا موجودا وسما فرقه من هنا ويجوز ان يكون مخففة من غير عوض كما حكى المبرد عن
البغداديين علمت ان يخرج بالرفع بلا عوض وذلك شاذ فتقول ان التي تجيء بعد العلم ولا يؤدي معناه ولا بعد
معنى القول ولا بعد الظن فهي مصدرية لا غير سواء كانت بعد الفعل الشرعي كخشيت وطمعت ورجوت
واردت او بعد غيره من الافعال نحو ولم يكن لهم آية ان يعلمه وأعجبني ان قمت وما كان جواب قومه الا ان قالوا
او لا بعد فعل كقوله تعالى ولولا ان كتب الله عليهم الجلاء وان تصوموا خير لكم وقد تهمل المصدرية فلا تنصب
المضارع كقوله ان تقرآن على اسماء ويحكما مني السلام وان لا تشعرا احدا وفي حرف مجاهد لمن اراد ان يتم و
ذلك اما لحملها على المصدرية او على المخففة والتي بعد الظن ان كان بعدها غير لا من حروف العوض فمخففة لا غير
وكذا ان كانت بعدها لا داخلة على غير الفعل نحو ظننت ان لا مال لك وان كانت بعدها لا داخلة على الفعل احتملت المخففة
والمصدرية والتي بعد العلم مخففة لا غير وكذا التي بعد ما يؤدي معنى العلم ان لم يكن فيه معنى القول كتحققت
وتبينت وانكشف وظهر وان كان فيه معنى القول كاوحى ونزل واوحى ونادى فان كان فيها معنى علم وقال
فتقول ان وليها فعل غير متصرف نحو ناديته ان ليس عندنا شيء فهي مفسرة او مخففة وان وليها فعل متصرف
من غير حرف عوض احتملت ان تكون مصدرية وان تكون مفسرة ولا تحتمل المخففة لعدم العوض وذلك كقوله تعالى
نودي ان بورك من في النار بمعنى اي بورك او بمعنى بالمباركة ولو قلنا ان بورك بمعنى الدعاء فهي مفسرة لا غير و
كذا في نحو امرته ان قم وذلك ان صلة المخففة لا يكون امرا ولا نهيا ولا غيرهما مما فيه معنى الطلب اجماعا وكذا
صلة المصدرية ايضا على الاصح كما مر في الحروف المشبهة بالفعل واجاز سيبويه كون صلة المصدرية ذلك على ان يكون معنى
امرته ان قم اي بان قم اي بالقيام وقال ابو علي في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله يجوز ان تكون مصدرية

فيكون بدلا من ما او من الهاء في به او بمعنى مبتدا محذوف اي هو ان اعبدوا وان يكون مفسرة وفي حكمه نحو ناديته ان
يا زيد قم لان الفصل بالنداء كلا فصل كان الفعل اولى ان واذا وليت ما فيه معنى القول ووليها فعل متصرف
متصل بلا جاز كونها مخففة ومفسرة ومصدرية نحو قولك امرته ان لا تفعل واوحيت اليك ان لا تفعل فان كانت مخففة فلا
للنفي ولا يجوز ان تكون للنهي لان المخففة كالمثقلة لا تدخل على الطلبية وان كانت مفسرة جاز في لا كونها للنفي او للنهي فيرتفع
الفعل او ينجزم فان كانت مصدرية انتصب الفعل اي امرته بان لا تفعل واوحيت اليك ان لا تفعل ولا يجوز ان تكون لا نهيا
فينجزم الفعل الا عند ابي علي كما تقدم وان وليت ما فيه معنى القول ووليها فعل متصرف مصدر بغير لا من حروف العوض
نحو اوحيت اليك ان سيفعل احتملت المخففة والمفسرة كما في قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم قد صدقت لان الفصل بالنداء كلا فصل ونحو
وليت ما فيه معنى القول ولم يلها الفعل بل وليها اسمية نحو ناديته ان زيد في الدار فهي اما مفسرة او مخففة ولا يجوز
كونها مصدرية لوجوب دخولها على الفعل وكذا ان وليتها الشرطية كقوله تعالى وقد نزل عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم
قوله قال وجاي في قوله وان لو استقاموا واجاز الاخفش ان ينصب ان الزائدة وجوز الكوفيون ان يكون ان شرطية بمعنى
ان المكسورة كما في قولك اما انت منطلقا اي لما تقدم وقالوا في قوله تعالى ولا يجرمنكم شنآن قوم ان صدوكم ان الهمزة وكذا
بمعنى واحد منع ذلك البصريون وجوز بعضهم كون ان المفتوحة بمعنى ان المكسورة النافية ولا يتقدم على ان الموصولة
معمول معمولها لما تقدم في باب الموصولات واجاز الفراء ذلك مستشهدا بقوله كان جزائي بالعصا ان اجلدا وقوله وشفاء
عيك خابرا ان تسالي وربما نادرا ان او نعوت التعدي بكان جزائي ان اجلد اجلد بالعصا وشفاء عيك ان تسال
ابن خابرا قوله ولن معناها نفي المستقبل نفيا موكدا وليس للدوام والتابيد كما قال بعضهم قال
الفراء اصل لم ولن لا فابدل الالف نونا في احدهما وميما في الاخرى وقال الخليل اصل لن لا ان قال المراد
ما لا ان يلاقي وحرض دون اقوى الخطوب ابي ان يلاق وقال سيبويه اذ لا معنى للمصدرية في لن كما كانت في ان
ولانه جاء تقديم معمول معمولها عليها حكى سيبويه عن العرب عمرا لن اضرب وللخليل ان يقول لا منع ان تغير الكلمة بالتركيب عن
مقتضاها معنى وعملا اذ وضع مستانف ولا دليل على قول الفراء ونقل المصنف في المنع تقديم معمول ما بعدها
عليها فلا يجوز عمرا لن اضرب والاصل جواز تقديم ما في حيز حروف النفي عليها الا كما ذكرنا في المنصوب على شريطة
التفسير قوله واذن اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها الذي يلوح لي في اذن ويغلب في ظني ان اصل اذن اذ حذفت الجملة
المضاف اليها وعوض منها التنوين لما قصد جعله صالحا لجميع الازمنة الثلاثة بعد ما كان مختصا بالماضي وذلك انهم
ارادوا الاشارة الى زمان فعل مذكور فقصدوا الى لفظ اذ الذي من بين ظروف الزمان خفيف لفظا وجردوه عن
معنى الماضي وجعلوه صالحا للازمنة الثلاثة وحذفوا منه الجملة المضاف هو اليها لانهم لما قصدوا الاشارة به الى
زمان الفعل المذكور دل ذلك الفعل السابق على الجملة المضاف اليها كما تقول لشخص مثلا انا ازورك فتقول
اذن اكرمك اي اذ تزورني اكرمك اي وقت زيارتك لي اكرمك ثم عوض التنوين من المضاف اليه لانه وضع في الاصل
لازم الاضافة فهو ككل وبعض الا انه مع ان واذ مبني فاذ على ما تقرر صالح للماضي كقوله اذن لقام بنصري و
للمستقبل نحو ان جئتني اذن اكرمك وللحال نحو اذن اظنك كاذبا واذ نعم هنا مني اذ في قولك حينئذ ويومئذ لانه
وجب كسر ذاله لكونه في صورة ما اضيف اليه الظرف المقدم كما مر في الظروف واذا لم يكن قبله ظرف في صورة
المضاف فكسره نادر كقولك نهيتك عن طلابك ام عمرو بعافية وانت اذ صحيح والوجه فتحه ليكون في صورة
ظرف منصوب لان معناه الظرف والغالب في المستقبل انه تضمن معنى الشرط وهو المعنى بقول سيبويه اذن جزاء

واما تضمن معنى الجزاء فلكونه كاذا وحينئذ في صيرورة الجملة المضاف اليها فان الظرف الواجب اضافته الى الجملة يقطع
عن الاضافة لتضمن معنى الشرط كما ان كلمات الشرط مبهمة والاضافة تبين الابهام لكن لما كانت الجملة المضاف اليها
اذ ثابتة من حيث المعنى وبدله منها التنوين من حيث اللفظ بخلاف اذا ما وحيثما لم يجزم اذن ما هو جزاؤه نحو اذن
اكرمك كما جزمت اذا ما وحيثما وانما قلنا ان الغالب في اذن تضمن معنى الشرط ولم نقل يلزمه معنى الشرط كما اطلق
النحاة لانه جاء في نحو قوله تعالى فعلتها اذن وانا من الضالين ولا معنى للشرط فيه واذا كان الشرط جاز ان يكون للشرط في الماضي
نحو لو جئتني اذن لاكرمتك وفي المستقبل نحو اذن اكرمك بنصب الفعل فاذا كان بمعنى الشرط في الماضي جاز اجراؤه مجرى لو
قال اذن لاذقناك ضعف الحيوة فادخل اللام فيما هو جوابه معنى كما يدخل جواب لو والمعنى لو ركنت اليهم شيئا
قليلا لاذقناك وكذا قوله اذن لقام بنصري معشر خشن وليس اللام جواب القسم المقدر كما قال بعضهم واذا كان بمعنى
الشرط في المستقبل جاز استعمال جزائها استعمال جزاء ان قال لئن اتيتني انت بكرمه اذن فلا رفعت سوطا الي
يدي اذن فعاقبني ربي معاقبة قرت بها عين من ياتيك بالحسد فادخل الفاء لان المعنى ان اتيتني انت بكرمه
فلا رفعت ثم قد يستعمل بعد لو وبعد ان توكيدا لهما لان تنوينه الذي هو عوض الفعل بمعنى فعل الشرط المذكور
مع فعل الشرط تقول لو زرتني اذن لاكرمتك وان جئتني اذن ازرك فكانك كررت كلمتي الشرط مع الشرطين للتوكيد
ثم لا يجوز تاخير كلمة الشرط عما هو جزاؤه معنى نحو اكرمك ان اكرمتني واكرمك لو اكرمتني تاخير اذن الذي هو كلمة
الشرط مع الشرط عن جزائه نحو اكرمك اذن وكذا بتوسط اذن بين جزئي ما هو جزاؤه معنى كلمة الشرط اقول انا اذن
خارج وان كان نحو انا ان كان كذا فانا خارج لا يجوز الا في ضرورة الشعر كما يجي وللمرء عند الرشا ان يلقها ذيب
وذلك لضعف معنى الشرط في اذن وكذا تقول واه اذن لاخرجن كما تقول والله ان كان كذا لاخرجن ولما كان
اذن شانه ان يكون الزمان الفعل المتقدم وجب تقدم ذلك اما في كلام المتكلم بان نحو قولك ان جئتني اذن اكرمك
قال تعالى وان كادوا ليستفزونك من الارض ليخرجوك منها واذن لا يلبثون واما في كلام متكلم آخر كقولك اذن اكرمك
او انا اذن اكرمك في جواب من قال انا ازورك ثم اعلم ان اذن اذا وليه المضارع احتمل ان يكون للشرط في المستقبل
كان وان يكون للحال فلا يتضمن معنى الجزاء كما تقول لمن يحدثك بحديث اذن اظنك كاذبا فانه لا معنى للجزاء ههنا
اذ الشرط والجزاء بالمستقبل والماضي كما مر في باب الظروف المبنية ولا مدخل للجزاء في الحال فيكون اذن في الحال
كما قلنا في قوله تعالى فعلتها اذن وانا من الضالين فلما احتمل اذن التي يليها المضارع معنى الجزاء والمضارع معنى
الاستقبال واحتمل معنى مطلق الزمان والمضارع معنى الحال وقصد التنصيص على معنى الجزاء في اذن نصب المضارع
بان المضمرة لانها تخلص المضارع للاستقبال فيحمل اذن على ما هو الغالب فيه اعني كونه للجزاء على ما تقدم لاستحالة
حمل المضارع اذن بسبب النصب على الحالية المانعة من معنى الجزاء ومثل ذلك المضارع الواقع بعد الفاء الكائنة
في جواب الاشياء الستة كما يجي فانه لما قصد النص على كون الفاء للسببية دون العطفية اضمر بعدها ان ليخلص المضارع من
الحالية المانعة للفاء من السببية وقس على هذا انهم لما قصدوا بالواو معنى مع وباو معنى الى او الا نصب الفعل
بعدهما لان النصب بام النواصب وهي ان المصدرية فيكون معنى المصدرية مشعرا بكون الواو بمعنى
مع التي لا يدخل الا على الاسماء ويكون او بمعنى الى او الا اللتين لا يدخلان ايضا الا على الاسماء واذا جاز
اضمار ان بعد الحروف كالفاء والواو واو وحتى فلم لا يجوز اضمارها بعد الاسم وانما لم يجز اظهارها بعد
اذن لاستبشاعهم التلفظ بها بعدها ولم يجز الفصل بين اذن والمنصوب بعده لان المقتضي لنصبه

لما كان في اذن وقصد التنصيص على ان اذن للجزاء صار اذن لاقتضائه المطلب كان عامل النصب كان والسين
وواو الجمعية صارا كالعاملين في الفعل فلم يجز الفصل بينهما وبين الفعل فصار الفاء والواو واو واذن كنواصب
الفعل التي لا يفصل بين الفعل وبينها الا ان اذن لما كان اسما محلا واخواتها جاز ان يفصل بينه وبين الفعل بـ
ثلثة اشياء دون الفاء والواو القسم نحو اذن والله اكرمك والدعاء نحو اذن رحمك الله اكرمك والنداء نحو
اذن يا زيد اكرمك وذلك لكثرة دور هذه الاشياء في الكلام ولا يفصل بينه وبين منصوبه بالظرف وشبهه فلا يقال
اذن عندك نفصل الامر ولا بالحال نحو اذن قائما اضربك لان الظرف والحال معمولان للفعل الذي هو صلة ان و
لا يتقدم على الموصول ما في صلته بخلاف القسم والدعاء والنداء وانما اشترط في نصب الفعل ان لا يتوسط اذن
بل يتصدر لان نصب الفعل على ما قلنا لغرض التنصيص على معنى الشرط في اذن والشرط من تمام الصدر فاذا توسط
كلمة الشرط ضعف معنى الشرطية الاصلية فلذا تقول والله ان اتيتني لا اضربنك فكيف بالشرطية العارضة فلما ضعف
فيه معنى الشرط لم يراع ذلك بنصب الفعل بعده فحصل مما تقدم انه شرط وجوب انتصاب الفعل في المضارع بعد اذن
ثلاثة اشياء تصدره وذلك اذا كان جوابا وان يليه الفعل غير مفصول بينهما بغير القسم والدعاء والنداء و
ان لا يكون الفعل حالا واما اذا تصدر من وجه دون وجه وذلك اذا وقع بعد العاطف كقوله تعالى واذن لا يلبثون
خلفك وكقولك تاتيني فاذن اكرمك جاز لك نصب الفعل وترك نصبه وذلك انك عطفت جملة مستقلة على جملة مستقلة
فمن حيث كون اذن في اول جملة مستقلة هو متصدر فيجوز انتصاب الفعل بعده ومن حيث كونها بعد العاطف من تمام
ما قبله بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام ببعض هو متوسط وارتفاع الفعل بعد العاطف اكثر ولهذا لم يقرا
واذن لا يلبثوا الا في الشاذ لانه غير متصدر في الظاهر ثم اعلم ان الفعل المنصوب المقدر بالمصدر مبتدا خبره
محذوف وجوبا والمعنى اذن اكرمك اذن اكرامك حاصل او واجب وانما وجب حذف خبر المبتدا لان الفعل لما
التزم فيه حذف ان التي بسببها تهيا ان يصلح للابتداء به لم يظهر فيه معنى الابتداء حق الظهور فلو ابرز الخبر لكان
كانه اخبر عن الفعل وكذا القول في المنصوب بعد الفاء على ما يجي واما المسمى بالمصدر [illegible]
على الدعاء ان اذن زائدة محذوفة الجملة المضاف اليها ظهور معنى الزمان فيها في جميع استعمالاتها كما في اذ فان معنى
ان جئتني اذن اكرمك في وقت المجي اكرمك وكذا لو زرتني اذن اكرمتك اكرمك واما في قوله تعالى فعلتها اذن وانا
من الضالين وقولهم اذن اظنك كاذبا بالرفع فانها متمحضة للزمان ولا شرطية فيها وقلب نونها في الوقف الفا يرجح
جانب اسميتها ونقل عن المازني انه كان لا يرى الوقف عليه بالالف لكونها حرفا كان وجاز المبرد الوجهين وقال
الفراء اذا اعملتها فاكتبها بالالف واذا الغيتها فاكتبها بالنون لئلا يلتبس باذا الزمانية واما اذا اعملتها فالعمل
تميزها عنها وتجويز الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم والنداء والدعاء يقوي كونها غير ناصبة بنفسها
كان ولن اذ لا يفصل بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله واما قولهم في الشرط ان زيدا تضرب فهو على
البصريين بفعل مقدر كما يجي واما نحو قوله فان لم تجدها الخ كان مصاب القلب فلقوة شبه ان بالفعل هنا وهو
سيبويه ورواه عن الخليل انها حرف ناصبة بنفسها قال سيبويه وروي عن الخليل ان انتصاب الفعل بعدها
بان مقدرا وضعفه سيبويه بانه لو كان بان مقدرا لجاز تقديم معمول الفعل عليها نحو زيدا اذن اكرم كما جاز في اذن اكرم
زيدا اذ المعنى لا يتغير ويمكن توجيه هذا القول على ما ذكرنا وقال بعض الكوفيين انه اسم منون وروي ايضا عن
الخليل ان اصله اذ ان مركبا كما قال في لن ان اصله لا ان ووجهه ان يقال تغير المعنى تغير اللفظ فلم يلزم الفعل

تجد فقا وجاز وقوع الحال بعدها وانما قلنا قبل ان النصب مع حصول الشرائط افصح لان سيبويه قال زعم
عيسى بن عمران ان ناسا من العرب يقولون اذن افعل ذلك في الجواب بالرفع فاخبرت يونس بذلك فقال لا تبعدن ذا
ولم يكن ليروي الا ما سمع هذا آخر كلام سيبويه قوله اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها يعني بالاعتماد ان يكون ما بعدها
من تمام ما قبلها وذلك في ثلثة مواضع الاول ان يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذن اكرمك واني اذن اكرمك
وقد جاء منصوبا مع كونه خبرا لما قبلها قال لا تتركني فيهم شطيرا اني اذا اهلك او اطيرا بتاويل ان الخبر هو
اذن اهلك لا اهلك وحده فيكون اذن مصدرة كما تقول زيد لن يقوم قال الاندلسي يجوز ان يكون خبرا محذوفا
اي اني لا اذل او لا احتمل ثم ابتداء وقال اذن قالوا والوجه رفع اهلك وجعل الفعل هو الموضع الثاني ان يكون جزاء
للشرط الذي قبلها نحو ان تاتني اذن اكرمك وقول الشاعر ازجر حمارك لا يرتع بروضتنا اذن يرد وقيد
العير مكروب يجوز على مذهب الكسائي ان يكون لا يرتع مجزوما بكونه نهيا لانه جواب الامر ويرد مجزوما لا
منصوبا بكونه جوابا للنهي كما هو مذهبه في نحو قولك لا تكفر تدخل النار اي ان تكفر تدخل النار فيكون لا يرتع
يرد وعند غيره يرد منصوب واذن منقطع عما قبله مصدر كان المخاطب قال لا ازجره فاجاب بقوله اذن
يرد الثالث ان يكون جوابا للقسم الذي قبلها نحو والله اذن لا اخرجن وقوله لئن عاد لي عبد العزيز
بمثلها وامكنني منها اذن لا اقيلها ولا يقع المضارع بعد اذن في غير هذه المواضع الثلثة معتمدا على ما قبلها
بالاستقراء بل يقع متوسطا في غير هذه المواضع نحو قولك اذن زيد عمروا ولبيس الرجل اذن زيد ونحو
ذلك ويجوز في نحو قولك ان تاتني آتك واذن اكرمك ثلثة اوجه الجزم وهو الاقوى بعطف الفعل على المجزوم
والنصب على الاستيناف وعطف اذن مع الفعل ومعها على جملة الشرط كما ذكرنا في الجملة الشرطية والرفع
على اضمار المبتدا بعد اذن اي اذن انا اكرمك قوله وكي مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية اعلم ان
مذهب الاخفش ان كي في جميع استعمالها حرف جر وانتصاب الفعل بعدها بتقدير ان وقد تظهر كما حكى
الكوفيون عن العرب لكي ان اكرمك وقال فقلت اكل الناس اصبحت مانحا لسانك كيما ان تغر وتخدعا وقال
اردت لكيما ان تطير بقربتي فتتركها شنا ببيداء بلقع ويعتذر لتقدم اللام عليها في نحو لكيلا تاسوا وباخيها
عنها في نحو قوله كي لتقضيني رقية ما وعدتني بانه المتاخر في الاول بدل من اللام المتقدمة واللام المتاخرة
في الثاني بدل من كي المتقدمة وقد يبدل الحرف من مثله الموافق في المعنى فالفتم اذا اصبحت امسى عاديا ابدلت
ثم من الفاء عند بعضهم وعند الخليل ايضا ان الناصب مضمر بعدها بناء على مذهبه وهو ان لا ناصب سوى ان
ومذهب الكوفيين انها في جميع استعمالها حرف ناصبة مثل ان ويعتذرون في نحو كيما ان تغر ولكيما ان تطير
بان ان زائدة او بدل من كي وفي كي لتقضيني بزيادة اللام كما في ردف لكم وفي كيم بان الفعل المنصوب
بكي مقدر وما منصوب بذلك الفعل كانه قيل كي تفعل ماذا كقولك جئتك فيقول لكم ايش افعل ماذا وفي اعتذارهم هذا
مخالفة لعدة اصول احدها حذف الصلة وابقاء معمولها والثاني نصب ما الاستفهامية متاخرة عن الفعل
المقدر ولا ينصب الاستفهام الا متقدما عليه ولهم ان يقولوا المقدر كالمعدوم الا ان يكون اذن متقدما على
كلمة الاستفهام مع انه لا يكون مركبا معه ككلمة واحدة للاستفهام كما في لم وفيم فان الجار والمجرور ككلمة
واحدة فليسقط ما هنا الوجه عن التصدر اللفظي والثالث حذف الف ما الاستفهامية غير مجرورة ولا نظير له
في كلامهم وعند البصريين هي قد تكون ناصبة بنفسها كان وجارة مضمرة بعدها ان فاذا تقدمها اللام نحو لكيلا

تاسوا فهي ناصبة لا غير بمعنى ان وليس فيها معنى التعليل بل هو مستفاد من اللام واذا جاء بعدها ان نحو لكيما ان
لا غير بمعنى اللام للتعليل وهكذا في كيم ولا يجر الاسم الصريح الا في كيم وفي غير هذه المواضع نحو جئتك كي تكرمني يحتمل
ان يكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل وان يكون جارة كاللام مضمرة بعدها ان واللام في كي لتقضيني زائدة
عندهم ايضا او بدل من كي الجارة وان عندهم في كيما ان بدل من كي لان كي بعد اللام بمعنى ان كما مر ولا يتقدم على كي
معمول الفعل المنصوب بعدها فلا يقال جئتك زيدا كي تضرب لانها اما جارة او ناصبة ولا يتقدم عليهما معمول ما
بعدهما واجاز الكسائي تقدم معمول كي عليها واما قول الشاعر اذا انت لم تنفع فضر فانما يراد الفتى كيما يضر و
ينفع برفع يضر فقيل ما كافة وقيل مصدرية وكي جارة اي للضرة والمنفعة وجوز المبرد والكوفيون نصب
المضارع بعد كيما على انها بمعنى كي والياء محذوفة وانشدوا لا تظلموا الناس كما لا تظلموا وقيل الناصبة
ما تشبيها لها بان والكاف للتشبيه والبصريون يمنعون ذلك وينشدون لا تظلموا الناس كما لا تظلمون
بالتوجيه وقد يجيء شرح كما في حروف الجر وعلى مذهب الخليل لا ينتصب المضارع الا بان ظاهرة او مقدرة
فيمكن ان يقال على مذهبه ان المضارع اعرابه الرفع او نصب اعرب بالرفع لما وقع موقع الاسم بنفسه
الرفع اقوى من النصب كما ان وقوعه موقع الاسم بنفسه اولى من وقوعه موقعه مع غيره واعرب بالنصب لما وقع
مع ان موقع الاسم بوجه وذلك مع ما يسمى الجوازم فلم يعرب اذن لضعف المشابهة كما اخبرنا قبل قوله
وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله بمعنى كي او الى ان مثل اسلمت حتى ادخل الجنة وكنت سرت حتى ادخل
البلد واسير حتى تغيب الشمس فان اردت الحال تحقيقا او حكاية كانت حرف ابتداء فيرتفع وتجب السببية
مثل مرض حتى لا يرجونه ومن ثم امتنع الرفع في كان سيري حتى ادخلها في الناقصة واسرت حتى تدخلها في
التامة كان سيري حتى ادخلها وايهم سار حتى يدخلها قوله ابتداء بالحروف التي تنصب الفعل بعدها
باضمار ان اعلم ان هذه الحروف مختلف فيها اذا انتصب الفعل بعدها فعند البصريين حتى ولام كي ولام
الجحود حروف جر والفاء والواو واو حروف عطف ولا ينصب شيء منها عندهم بنفسه لان الكلمة ارجحية
غير مختصة وشرط العامل الاختصاص باحد القبيلين والثلثة الاول لم تعمل في الاسماء ولا تعمل شيء
منها في الافعال وجاء ان ظاهرة بعد لام كي خاصة في بعض المواضع فتبين بذلك انها غير عاملة بنفسها
وعند الكوفيين ان حتى واللامين تنصب بنفسها لقيامها مقام الناصب فاللام قامت مقام كي فعملت
عملها وكذا حتى التعليلية واما اذا كانت بمعنى الى فتعمل عمل ان وفيما قالوا بعد لان الاصل عدم خروج
الشيء عن اصله واعتقاد بقائه على اصله اولى ما لم يضطر الى اعتقاد خروجه عن ذلك الاصل وفيما قاله
البصريون من تقدير الناصب بعد هذه الجارة حتى يبقى على اصلها من الجر صيانة عن اعتقاد خروجها
عن اصلها ولا سيما قد ثبت تقدير الناصب في نحو قولها للبس عباءة وتقر عيني وفي قوله الا
ايهذا الزاجري احضر الوغى على ان لام الجحود ليست بمعنى كي ولا بمعنى ان وحتى للغاية ليست بمعنى ان
فكيف عملا في النصب عملهما ليستا بمعناه وقال الكسائي من بين الكوفيين ان حتى ليست في كلام العرب حرف
جر وان الجر بعدها بالى المقدرة نحو حتى مطلع الفجر بتقدير حرف الجر اي الى بعدها اي حتى انتهى الى مطلع
الفجر فلا يرد عليه الاعتراض في حتى بان عامل الاسماء لا يعمل في الافعال كما ورد على من
الكوفيين فيصح عنده ان يكون ناصبة بنفسها لكن في مذهبه بعد لان حذف الجار وابقاء عمله في

غاية الطلب فكيف الطرد حذف الفصل بعد حتى مع الجمع الاثم وعند الجرمي ان الفاء والواو واو تاصبتها
وقال الفراء الافعال بعد هذه الاحرف منتصبة على الخلاف اي ان المعطوف بها صار مخالفا للمعطوف عليه في
المعنى مخالفة في الاعراب كما انتصب الاسم لما خالف ما بعد الواو ما قبله في المفعول معه وانما حصل التخالف بينهما لانه
طرأ على الفاء معنى السببية وعلى الواو معنى الجمعية وعلى او معنى النهاية او الاستثناء وقولهم في نحو لا تاكل
السمك وتشرب اللبن انه نصب على الصرف بمعنى قولهم نصب على الخلاف سواء وكذا زعموا ان انتصاب الظروف
في نحو زيد عندك لانه خالف المبتدأ الخبر اذ لا يطلق زيد على ما عنده كما اطلق في زيد قائم ان هو زيد هو القائم والقائم
من مذهبه ان عامل الخلاف امر معنوي ناصب كما ان الابتداء معنوي رافع ولو اوجب الخلاف الانتصاب لم يجز
العطف في نحو ما مررت بزيد لكن عمرو وجاءني زيد لا عمرو ولا يرد على الجرمي الاعتراض بوجوب اختصاص العامل
باصل القبيلين لانه يقول ان هذه الحروف بهذه المعاني المخصوصة مختصة بالمضارع واما نحو قوله فانهم قرّ
سواء فقليل وهو من باب وضع الاسمية مقام الفعلية كما في قوله لو بغير الماء حلقي شرق وقوله فلا نفسي لبيلى
شفيعها ولنرجع الى ذكر المنصوب بعد حتى على مذهب البصريين قالوا حتى حرف جر فلا يدخل الا على اسم ظاهر مقدر
ولا يصح تقدير الفعل اسما الا بان او كي او ما او لو ولا يصح تقدير ما ولو لانهما لا ينتصبان ظاهرين فكيف ينتصب
مقدرين مع ان لو لا يجي مصدرية الا بعد فعل التمني كما يجي ولا يصح تقدير كي لان كي لا يستعمل الا في مقام السببية
سواء كانت بمعنى ان نحو لكي اقوم او بمعنى اللام بل قد جاءت بمعنى ان من غير سببية بعد فعل الارادة في نحو
قول ابي ذويب تريدين كيما تجمعيني وخالدا وهل يجمع السيفان ويحك في غمد كما جاءت اللام المنصوب
بعدها الفعل بمعنى السببية بعد الارادة كقوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم وبعد فعل الامر كقوله تعالى وامرت
لاعدل بينكم فيكون اللام زائدة كما في ردف لكم واذا كان كي في معنى السببية لم يصح تقديرها في نحو سير حتى تغيب
الشمس فلم يبق الا ان التي هي ام الباب ولانه ثبت تقديرها في غير هذا الباب ايضا كقوله وتعرعني فاحضر
الوغى وحمل المشكوك فيه على ما ثبت اولى قوله وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله نحو سرت حتى ادخلها يعني
ليس يجب ان يكون الدخول وقت التكلم بهذا الكلام مستقبلا مترقبا بل الشرط ان يكون مضمون الفعل الواقع
بعد حتى مستقبلا بالنظر الى مضمون الفعل الذي قبلها كالدخول بالنظر الى السير فان الدخول كان وقت السير
مترقبا بلا ريب فيجوز النصب سواء كان الدخول وقت الاخبار ماضيا او حاليا او مستقبلا او لم يكن
على الاصل لمجرد النكتة وذلك بان يكون حصل منك السير اما للدخول فحتى بمعنى كي او الى الدخول فحتى بمعنى الى
وعرض مانع منه من حصول الدخول فلم يكن الدخول الا ماضيا ولا حالا ولا مستقبلا بالنظر الى ما قبله وقوله
اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله لا يصلح ان يكون علامة يعرف بها نصب المضارع بعد حتى من رفعه لان حتى
الواقع بعدها المضارع مرفوعا كان او منصوبا لا بد ان يكون بمعنى الى او بمعنى كي وكلا الوجهين لا بد
ان يكون ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها لان المسبب لا بد ان يكون بعد السبب والنهاية بعد البداية
فالاولى ان يجعل كون ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها جوابا عن اعتراض يورد تقريره ان يقال
انك اذا جوزت في نحو سرت حتى ادخلها بالنصب ان يكون الدخول ماضيا وحالا عند الاخبار كما تجوز
كونه مستقبلا فكيف انتصب الفعل بان التي هي علامة الاستقبال فيجاب عنه بان الفعل مستقبل بالنظر
الى ما السير لا بالنظر الى حال التكلم فلهذا جاز انتصابه بان ثم اذا اردنا ان نبين متى يرفع المضارع بعدها

ومتى نصب قلنا ذاك الى قصد المتكلم فان قصد الحكم بحصول مصدر الفعل الذي بعد حتى اما في حال الاخبار
او في الزمن المتقدم على الاخبار على سبيل الحكاية الحال الماضية وجب رفع المضارع سواء بناء الكلام المتقدم
على اليقين نحو ان زيدا سار حتى يدخلها واعلم انه سار حتى يدخلها او على الظن والتخمين نحو اظن عبد الله سار حتى
يدخلها واري انه سار حتى يدخلها او تعقب الكلام شك نحو سار زيد حتى يدخلها فيما اظن وسار حتى يدخلها فيما
لا ادري وذلك انك تحكم بحصوله على سبيل اليقين فعلى هذا شرط الرفع ان يكون الفعل الاول موجبا لحصول
ان يؤدي حصوله مضمونه الى حصول مضمون ما بعد حتى سواء اتصل مضمون الاول بالمضمون الثاني نحو سرت حتى
ادخلها او لم يتصل به نحو رايت مني العام الاول شيئا حتى لا استطيع ان اكلمه العام بشيء فعلى هذا يجب ان يكون
ما قبل حتى سببا لحصول ما بعده فلا يجوز ما سرت حتى ادخلها بالرفع وا سرت حتى تدخلها لان السبب منتف في الاول
وغير محكوم بثبوته لا بالعلم ولا بالشك في فكيف يحكم بحصول مسببه وقال الاخفش يجوز نحو ما سرت حتى
ادخلها رفعا الا ان العرب لم يتكلم به وقد غلط فيه وجاز ايهم سار حتى يدخلها لانك حاكم بالسير غير مستفهم عنه و
انما الاستفهام عن السائر لا عن السير واذا قلت قلما سرت حتى ادخلها واقل رجل سار حتى يدخلها وقل رجل سار
حتى يدخلها فان اردت الحكم بوقوع سير قليل جاز الرفع ولكن على ضعف لاجرائهم ذلك في اللفظ مجرى النفي الصريح
به وان اردت بهذه الكلمات النفي الصرف وهو الاغلب كما ذكرنا في باب الاستثناء وجب النصب واما نحو انما
سرت حتى ادخلها فلفظ انما يستعمل لمعنيين اما التحقيق التي كقولك انما سرت وقعدت اذا حققت سيرك فيجوز
الرفع على قبح لان التحقيق كالنفي واما الاقتصار على الشيء كقولك لرجل ادعى الشجاعة والكرم والعلم انما انت
شجاع اي فيك هذه الخصلة فقط فيجوز الرفع بلا قبح ولا يجوز سرت حتى تغرب الشمس بالرفع لان السير لا يكون سبب
الغروب ويجوز ما سرت الا يوما حتى ادخلها بالرفع وما سرت الا قليلا لان النفي انتقض بالا هنا كلها ويرفع ما
حتى وان قصد المتكلم ان مضمون ما بعد حتى سيحصل بعد زمان الاخبار يجب النصب وكذا يجب ان لم يقصد الاحصول
في احد الازمنة الثلاثة ولا علم حصوله فيها بل قصد كونه مترقبا مستقبلا وقت الشروع في مضمون الفعل المتقدم
سواء حصل في الازمنة الثلاثة او عرض مانع من حصوله ومع النصب يجوز ان يكون حتى بمعنى كي وبمعنى الى في نحو سرت حتى
تغيب الشمس متعين لمعنى الانتهاء ونحو اسلمت حتى ادخل الجنة متعين لمعنى السببية ونحو سرت حتى ادخلها
محتمل لهما ولا يجوز عطف المرفوع على المنصوب ولا العكس الا مع اعادة حتى نحو سرت حتى ادخلها وحتى تطلع
الشمس قال الجزولي ونعم ما قال اذا كان بمعنى كي لم يدخل على صريح الاسم بخلاف ما اذا كان للانتهاء نحو حتى مطلع
الفجر بل وجب دخوله في المضارع كما ان كي التي بمعناها لا يدخل من الاسماء الا على لفظة واحدة وهي ما الاستفهامية
نحو كيمه على خلاف فيها ايضا وقال الاندلسي لم يرد حتى بمعنى كي بل لا تاتي الا للانتهاء واول كقولهم كلمت حتى يأمر لي
بشيء بان معناه كلمته ولم اسكت حتى يأمر لي بشيء اي الى ان يأمر فيجوز وقوع صريح الاسم في موضع كل مضارع منصوب
بعد حتى نحو كلمته حتى امره لي بشيء لا بمعنى الى وما ذكره تكلف والتعسف في نحو اسلمت حتى ادخل الجنة قوله كانت حرف
ابتداء اي حرف استئناف اي ما بعدها كلام مستانف لا يتعلق من حيث الاعراب بما قبلها كما تعلق المنصوب
لان حتى المنصوب ما بعدها من الفعل حرف متعلق بما قبلها ولا يعنى بكونها حرف ابتداء ان ما بعدها
مبتدأ مقدر اي انا ادخلها الان ذلك لا يطرد في نحو قوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول بالرفع بل معنى
كونها حرف ابتداء ان ما بعدها جملة مستانفة كما في نحو قوله تعالى حتى اذا جاء امرنا استؤنف بعد الجملة الشرطية

قال المصنف والنا وجب مع الرفع السببية لان الاتصال اللفظي لما زال بسبب الاستيناف شرط السببية التي هي موجبة
للاتصال المعنوي فان السبب متصل بالمسبب معنى حتى انا لما فات مع الاتصال اللفظي فالواصلح حتى يضعون
ونضعا فهم الصلح سبب للضع اي مد الايدي بالسيوف وقوله ونضعا عطف على يضعون على توهم النصب
على نحو قوله تعالى فاصدق واكن وروي يضعون مع كونه مستقبلا لان مع الرفع الجزم عليه كانه حاصل او قد حصل
ومضى ش وهم ثم امتنع الرفع اي عن حكم كون المرفوع ما بعدها حرف استفهام امتنعت الملة المذكورة لمتوكان
الناقصة بلا خبر وامتنع ابرت حتى تدخلها لما ذكرنا لانك لم تحكم بالسير الذي هو سبب الدخول فكيف تحكم
بحصول الدخول وجاز ايهم سار حتى يدخلها لانك حاكم بحصول السير سايل عن تعيين السائر واعلم ان الاخفش
اجاز الفصل بين حتى واو وبين الفعل المنصوب بعدهما بالشرط نحو اسطر حتى ان قمتم شئ تاخذ بنصب تاخذ وفي
حيث بالشرط مجزوما فليس كذلك ناخذ لها الجزم وكذا بعد او نحو لا والله اواذا قلت لك اركب تركب بنصب تركب
واستقبح ابن السراج الفصل بينهما وقال الفصل بالظرف اسهل نحو سكت حتى اذا اردنا ان نقوم نقول واقم حتى
متى كلمنا ناكل فالفصل بالظرف على قبحه اسهل منه بالجر واعني ان واما الفصل بالاسم يعني الظرف نحو اسطر حتى
احدا تاخذ فلا يجوز بل يجب جزم تاخذ ولا يجوز الفصل اتفاقا بين ان ولن وكي وبين منصوباتها لان الكلمة
بانفسها ولا ينفصل بين العامل الحرفي ومعموله ولا ينفصل بين الواو والفاء واللام وبين ان المضمرة بعدها لكونها
على حرف واحد **قوله** ولام كي مثل اسلمت لادخل الجنة ولام الجحود لام تاكيد بعد النفي لكان مثل
وما كان الله ليعذبهم **اقول** الظاهر انه ان يقدر ايضا بعد اللام الزائدة التي تجيء بعد
فعل الامر والارادة نحو وامرت لاعدل ويريد الله ليذهب والتي لتاكيد النفي تختص بخبر لا استعمال النحو كان
المنفية اذا كانت ماضية لفظا نحو وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن الله ليغفر لهم وكان هذا اللام في الاصل
هي التي في نحو قولهم انت لهذه الخطة اي مناسب لها ومن يليق بك فمعنى ما كنت لافعل ما كنت مناسبا لفعله
ولا يليق بي ولا شك ان في هذا معنى التاكيد واقول به وما كان هذا القرآن ان يفترى فكان اصله ليفترى
فلما حذف اللام بناء على ان حذف الجار مع ان وان جاير جاز اظهار ان الواجبة الاضمار بعدها وذلك لانها
كانت كالنائبة عنها والبدل منها **قوله** والفاء بشرطين احدهما السببية والثاني ان
يكون قبلها امر او نهي او نفي او استفهام او تمن او عرض والواو بشرطين الجمعية وان قبلها مثل ذلك
واو بشرط معنى الى ان **اقول** ذكر الاشياء الستة وترك التحضيض قال تعالى لولا انزل اليه ملك
فيكون معه نذيرا ولولا ارسلت الينا رسولا فنتبع اياتك وترك الترجي قال تعالى لعله يزكى او يذكر فتنفعه الذكرى
على قراءة النصب وقال لعلي ابلغ الاسباب ثم قال فاطلع بالنصب على قراءة حفص واما الدعاء فهو
داخل في باب الامر والنهي عند النحاة لا عند الاصوليين كما يجيء في باب الامر نحو اللهم لا تواخذني بذنبي فاهلك
واللهم ارزقني مالا فاتصدق منه والكسائي والفراء جوزا نصب جواب الدعاء المدلول عليه بالخبر ايضا
نحو غفر الله لك فيدخلك الجنة قوله ان يكون قبلها امرا اذا كان الامر صريحا نحو ائتني فاشكرك فلا كلام
في صحته واما ان لم يكن صريحا وذلك بان يكون مدلولا عليه بالخبر نحو اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثب
عليه وحسبك الكلام فينام الناس او اسم فعل نحو نزال فاقاتلك وعليك زيدا فاكرمك او يكون الامر
مقدرا كالاسد الاسد فتنجو والكسائي يجري جميع ذلك مجرى صحيح الامر وقد يوافقه ابن جني في نحو نزال

بناء على انه مطرد كالامر على ما هو مذهب سيبويه واما النصب في قراءة ابي عمرو فاذا قضى امرا فانما يقول له كن
فيكون فللتشبيه بجواب الامر من حيث انه جاء بعد الامر وليس بجواب له من حيث المعنى اذ لا معنى لقولك قلت
لزيد اضرب ان تضرب يضرب زيد واما النهي فنحو لا تشتمني فسلم والنهي عنه ما نافيا فتكرمنا واما صريح كما ذكرنا
واما مؤول نحو قلما تلقاني فتكرمني وكذا قل رجل واقل رجل لان هذه الكلمات يستعمل بمعنى النفي الصرف و
يستعمل ايضا استعماله واما ما يفيد معنى النفي لكن لا يجري في استعمالهم مجراه فلا ينتصب جوابه كقولك
انت غير امير فتضربني وكذا التقليل بقد في المضارع لا يقال قد تحسن فتكرمني وقد جوز قوم نصب جواب كل
ما تضمن النفي والقلة قياسا لا سماعا وقد يجي التشبيه المفيد لمعنى النفي ملحقا بالنفي اي منصوب الجزاء نحو كانك
وال علينا فتشتمنا اي لست بوال اما ان قصدت التشبيه الحقيقي لا النفي فلا يجوز ذلك وذكر سيبويه حسبته
شتمني فاثب عليه اي لو شتمني لوثبت عليه وقد يضمر ان الناصبة بعد الفاء والواو الواقعتين اما بعد الشرط قبل
الجزاء نحو ان تاتني فتكرمني او وتكرمني آتك او بعد الشرط والجزاء نحو ان تاتني آتك فاكرمك او واكرمك و
ذلك لمشابهة الشرط في الاول والجزاء في الثاني النفي لان الجزاء مشروط وجوده بوجود الشرط ووجود الشرط
مفروض فكلاهما منتفيين بالوجود حقيقة وعليه حمل قوله تعالى ان يشاء يسكن الريح فيظللن رواكد الى قوله ويعلم
على قراءة النصب وقد جاء بعد الحصر بانما نحو انما تجيئني فتكرمني زيد لما قلنا في حتى ان فيه معنى النفي الصرف
النفي واما بعد الحصر بالا نحو ما قام الا زيد فتحسن اليه فلا يجوز اتفاقا قال الاندلسي انما لم يجز لانه ان ارتفع الضمير
الذي يعمل فيه ما بعد الفاء بواسطة او بغير واسطة الى المستثنى المثبت بالا صار في حيز المنفي ما قام الا زيد
هنا فاحسن اليه او فاكرمه والضمير راجع الى زيد لان المعنى ما قام احد فاحسن اليه الا هذا على ان ذلك مع
لان قولك فاحسن متعلق بما قبل الا وتقدم في باب الفاعل ان متعلق ما قبل الا لا يقع بعد المستثنى عند
البصريين الا في الاستثناء المفرغ وقد جاء ما بعد الفاء منصوبا في ضرورة الشعر فيما ليس فيه معنى النفي
اصلا كقوله ساترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا ونحوه والتمني ليت عندنا فتكرمك والعرض
نحو الا تزورنا فنكرمك والاستفهام نحو هل تزورنا فنكرمك وكان الاصل في جميع الافعال المنتصبة بعد فاء
السببية الرفع على انها جملة مستانفة لان فاء السببية لا يعطف وجوبا بل الاغلب ان تستانف الكلام كاذا
المفاجأة ومعنياهما ايضا متقاربان ولذلك يتعاقبان في جواب الشرط الا ان اذا المفاجأة مختصة
بالاسمية وقد يبقى ما بعد الفاء السببية على رفعه قليلا كقوله تعالى لا يؤذن لهم فيعتذرون وقوله الم تسال
الربع القواء فينطق وقوله لم تدر ما جزع عليك فتجزع جاء جميع هذا على الاصل ومعنى الرفع فيه كمعنى
النصب لو نصب وكذا لا منع من ابقاء الرفع فيما بعد واو الجمع اذا لم يلبس ويكون معنى الرفع فيه مع النصب
سواء نحو اضربني واضربك بالرفع وكذا في او قال تعالى تقاتلونهم او يسلمون ومعنى الرفع مع النصب اي الى ان
يسلموا لم يصرف الى النصب اعتمادا على ظهور المعنى والاكثر الصرف اليه بعد الاحرف الثلاثة وانما صرف
ما بعد فاء السببية عن الرفع الى النصب لانهم قصدوا التنصيص على كونها سببية لان المضارع المرتفع
بلا قرينة مخلصة للحال او الاستقبال ظاهر في معنى الحال كما تقدم في باب المضارع فكان لو ابقوه
على رفعه ظاهرا في الحال ويسبق الى الذهن من تقدم الجملة ان الفاء لعطف الحال عليها فالصرف الى الاستقبال
النصب تنبيه في الظاهر على ان الفاء ليس لعطف الجملة على الجملة لان المضارع المنصوب مفرد وخلص المضارع

اللائق بالجزائية كما في المنصوب بعد اذن فكأنه فيه شيء آن دفع جانب كون الفاء للعطف وتقوى كونه للجزاء
فيكون ان ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبا كما ذكر في اذن سواء لان فاء السببية يجب دخولها على الجمل و
انما اخترنا هاهنا على قولهم ان ما بعد الفاء بتقدير مصدر معطوف على مصدر الفعل المتقدم تقديرا فتقدير ائتني
فاكرمك ليكن منك زيارة فاكرام مني لان فاء السببية ليست للعطف وجوبا بل قد يكون فيه وقد لا يكون كما يجيء في
باب الحروف ولهذا قال المصنف في قوله نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب ان الفاء فيه للسببية لا للعطف
والتي تحمل السببية والعطف لا تعطف مفردا على مفرد بل هي لا تدخل الا على الجمل وكذا نقول في الفعل
المنصوب بعد واو الصرف انهم لما قصدوا معنى الجمعية نصبوا الفعل بعدها ليكون الصرف عن سنن
من اول الامر انها ليست للعطف فهي اذن اما واو الحال واكثر دخولها على الجملة الاسمية فالمضارع بعدها في محل
مبتداء محذوف الخبر فمعنى قم واقوم اي قم وقيامي ثابت اي في حال ثبوت قيامي واما المعنى مع وهي لا يدخل
الا على الاسم فقصدوا هنا مصاحبة الفعل للفعل فنصبوا ما بعدها فمعنى قم واقوم اي قم مع قيامي كما قصدوا
في الاسم الذي هو المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على
مصدر منتصبة الفعل قبله كما قال النحاة اي ليكن منك قيام وقيام مني لم يكن في هذا التقدير نصوصية على معنى
الجمع كما لم يكن في تقديرهم في الفاء معنى السببية بل تكون واو العطف للجمعية قبل نحو كل رجل وضيعته والاولى
في قصد النصوصية في شيء على معنى ان تجعل على وجه يكون ظاهرا فيما قصد النصوصية عليه وانما شرطوا في
نصبها بعد فاء السببية كون ما قبلها احد الاشياء المذكورة لانها ثابتة لمضمون اي غير واقعة المصادر
حاصلها فيكون كالشرط الذي ليس بمتحقق الوقوع ويكون ما بعد الفاء كالجزاء ثم حملوا ما قبل واو الجمعية
في وجوب كونه احد الاشياء المذكورة على ما قبل فاء السببية لانها اكثر استعمالا من الواو في مثل هذا
الموضع اعني في انتصاب المضارع بعدها وذلك لمشابهة الواو للفاء في اصل العطف وخروجهما بعدهما
عن سنن العطف لقصد السببية في احديهما والجمعية في الاخرى وايضا لقرب معنى الجمعية من التعقيب الذي
هو لازم السببية ثم اعلم انه لما كان ما بعد الفاء مبتداء محذوف الخبر وجوبا صار الفاء مع ما بعدها اشد
اتصالا بما قبلها من الجملة الجزائية بالجملة الشرطية فجاز في هذا الجواب ما لا يجوز في الجملة الجزائية وذلك
انك تفصل به بين الفعل الذي قبل الفاء ومفعوله نحو هل تعطي فيأتيك زيدا اي بتوسط بين اداة الاستفهامية
التي هي هل او الظرف او كيف او لم وبين الفعل المستفهم عنه نحو هل فاتيك تخرج ومتى فاكرمك تزورني
وكيف فاستقبلك تجيء ولم فاسيء تسيء ويجوز ايضا حذف الفعل المستفهم عنه للوضوح وقيام
هذا الجواب مقامه لانه في اللفظ كالجزء مما هو كالشرط نحو متى فاسير معك اي متى تسير فاسير معك
ولا يجوز شيء من ذلك في صريح الشرط والجزاء لان كل واحد منهما في اللفظ جملة ظاهرة قالوا ولا يجاء
للجواب بالفاء ولا بالجواب ايضا للشيء الواحد نحو اين فقوله تعالى ولا تطرد الذين يدعون من دون الله جوابه
قوله فتكون من الظالمين وقوله ما عليك من حسابهم من شيء فتطردهم جملة متوسطة بين الشرط و
ويجوز ان تكون فتكون عطفا على تطردهم والمراد بجوابين كالاجابة الشرط بجوابين ومعنى النفي
نحو ما تأتينا فتحدثنا ان تأتينا تحدثنا انتفى الحديث لانتفاء شرطه وهو الاتيان كقوله تعالى لا يقضى عليهم
فيموتوا هذا هو القياس وذلك لان فاء الجزاء قياسه ان يجعل الذي قبله مثبتا ان لم يكن ويدخل عليه

كلا ان ويكون القائم ما بعده من الفعل جزاء كما تقول ومن قوله تعالى لا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي اي لا تطغوا
فحلول الغضب حاصل ويجوز ايضا ان يكون النفي راجعا الى الحديث في الحقيقة لا الى الاتيان اي ما يكون منك اتيان
بعده حديث اي ليس منك الاتيان المقيد بالحديث مع انه حاصل منك مطلق الاتيان وهذا المعنى ليس في الفاء معنى
السببية والفعل حقه ان ينتصب بعد فاء السببية لكنه انتصب على التشبيه بفاء السببية كما يجيء وانما قلنا
ذلك لان الفاء هنا المعنى ليست للسببية لان قولك ان تمنيتني حدثتني لا توافق قولك تأتيني ولا تحدثني من حيث
المعنى ولا يعطي فايدتها بل الذي يعطيها معنى فاء العطف الصرف اما العاطفة للاسم على الاسم نحو ما كان
منك اتيان فحديث على ما يؤولون به هذا المنصوب واما العاطفة للفعل على الفعل نحو ما تزورنا فتحدثنا
بالرفع فيكون النفي في الموضعين شيئا واحدا واقعا على المعطوف والمعطوف عليه معا فيكون المجموع
اي الزيادة المقيد بتعقب الحديث اياه منفيا والمركب حينئذ ينتفي بانتفاء جزئيه معا وبانتفاء
كل واحد حينئذ فعلى الاول يكون المعنى ليس منك اتيان ولا حديث بعده فيجوز ان يكون قوله تعالى ولا يؤذن
لهم فيعتذرون بهذا وان نفيت الجزء الثاني فقط كان المعنى منك اتيان لكن لا حديث بعده وفيه
قوله عليه السلام في البيع على انه لا تجر لكم من امري رضا فتضقونه ولا تسخط فتجتمعوا عليه ولا يجوز ان تنفي الاول فقط
لان الحديث الذي يكون بعد الاتيان لا يتسع دون الاتيان بل ان جعلت ما بعد الفاء على القطع والاستيناف
لا معطوفا على الفعل الاول جاز ذلك ويكون المعنى ما تأتينا فانت تحدثنا بما تحدث به الجاهل بحالنا
كما قال غيري انا لم يأتنا بيقين فنرجي ونكثر التأميلا اي فنحن نرجي ويجوز مع الرفع ايضا ان يكون الفاء
للسببية والمبتداء محذوف فيكون معنى الرفع كمعنى النصب ولا تصرف الى النصب لعدم الالتباس
كما ذكرنا قبل فيكون قوله تعالى ودوا لو تدهن فيدهنون منه اي فهم يدهنون وكذا قوله تعالى ولا يؤذن لهم
فيعتذرون فكأنه فهم يعتذرون كما في قوله تعالى فانتم فيه سواء بمعنى فتستووا وكذلك وكذا
قوله الم تسأل الربع القواء فينطق ولم تدر ربما جزع عليك فيجزع ولا اري باسا من ان تقول في مثل
السماع لان فاء الجزاء قد يدخل المضارع المثبت والمنفي بلا مع تقدير مبتدا كما يجيء في المجزوم لكن
الاستيناف والسببية مع تقدير المبتداء اظهر وقال سيبويه فهو مما ينطق على كل حال وذكر بعده
على توهمات الشعراء وتجلدا ثم رجع وقال وهل يخبرنك اليوم بيداء سملق وقد لا يصرف بعد
واو الجمعية ايضا في النصب امنا من اللبس في نحو اتيتني واكرمك بالرفع لان واو الحال قد يدخل
على المضارع المثبت كما ذكرنا في باب الحال نحو قمت واضرب زيدا اي وانا اضرب وكذا ربما لا يصرف
بعد او العاطفة الى النصب في نحو قولهم يقاتلونهم او يسلمون مع انه بمعنى الا امنا من اللبس فان او
في الاصل لاحد الامرين والمعنى لا يدعو احد الامرين القتال او الاسلام وقياسا الى معنى الى او الا في
فللرفع بعد الفاء اذن اربعة معان كما تقدم وللنصب معنيان عند سيبويه وانما جاز النصب عنده في
المعنى الثاني مع ان الفاء ليست للسببية تشبيها للفاء وما بعدها بفاء الجزاء لكونه فاء بعدها مضارع
كما بينا بعد نفي كما شبه في كن فيكون بالجواب فنصب في قراءة ابي عمرو وعلى ما تقدم والنفي بهذا المعنى كثير
الاستعمال كقولهم لا يسعني شيء فيعجز عنك اي وان وسعني شيء لم يعجز عنك قال وما قام منا قائم في ندينا
فينطق الا بالتي هي اعرف اي فيقوم ولا ينطق الا بالتي هي اعرف وقال وما حل سعدي غريبا ببلدة

فيغضب لهذا الشيء فالله اب اي حق ولا يغضب ولولا ان ما بعد الفاء في البيت منفي لما جاز الاستثناء اذ
الاستثناء المفرغ لا يوجب يكون في الموجب فقد بدت بما تقدم انه قد يرفع الفعل بعد الفاء والواو واو وعلى
معنى الرفع كمعنى النصب وقد يرفع على معنى الاستيناف وليست الفاء للسببية كما قلنا في ما تاتينا فتحدثنا اي
فانت تحدثنا لما تحدثنا لجاهل بحالنا واما الفاء فنحو قولك دعني ولا اعود اي انا لا اعود على كل حال واما او
فكما تقول انا اسافر ثم سدوك تقول او اقيم اي بل انا اقيم وجوز سيبويه الرفع في قوله تحاول ملكا او نموت
اما على العطف على تحاول او على القطع اي نحن نموت وقوله او نرسل رسولا بالرفع مقطوع اي نحن نرسل وقوله
تركبوا فركوب الخيل عادتنا او تنزلون فانا معشر نزل عند الخليل محمول على المعنى اي اتركبون او تنزلون
كقوله وناعب لا يبين غرابها وقال يونس هو على القطع اي بل انتم نازلون واو بمعنى بل كما يجي في حروف العطف
كما في قوله الى مائة الف او يزيدون اي بل هم يزيدون وكذا يجوز القطع بعد الواو والفاء وثم في غير هذا الباب
نحو اريد ان تاتيني ثم تحدثني اي ثم انت تحدثني وقال ما هو الا ان اراها فجاءة فابهت حتى ما اكاد اجيب
نصبا بهت ورفعه على القطع اي فانا ابهت وقال على الحكم المأتي يوما اذا قضى قضيته الا يجور ويقصد لم ينصب يقصد
لانه توهم كونه عطفا على يجور المنفي اي لا يجور ولا يقصد وهو تناقض مع انه يجوز مع النصب ان يكون عطفا على يجور
لمعنى يعدل اي وان يقصد فترك الحرف العطف خوفا من اللبس ورفع على القطع اي وهو يقصد كما تقول زيد
يجي اذا اشتهت مجيئه ولتنبه ان ينبغي ان يجي فالمعنى ينبغي له ان يقصد اي ان لا يجور قوله الواو بشرطين الجمعية
وان يكون قبلها مثل ذلك اي يجتمع مضمون ما قبلها ومضمون ما بعدها في زمان واحد ويكون قبلها امر نحو زرني
وازورك او نهي نحو لا تنه عن خلق وتاتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم او استفهام نحو هل تزورني
وتعطيني او تمن نحو ليتك عندنا وتكرمنا اي تحضيض نحو هلا تزورنا وتكرمنا والعرض نحو الا تزورنا وتكرمنا
والنحاة يقولون هذا بواو العطف نحو لتكن زيارة منك وزيارة مني وقد ذكرنا علته في الفاء قوله واو
بشرط معنى الى ان معنى او في الاصل لاحد الشيئين او الاشياء نحو زيد يقوم او يقعد اي يعمل احد الشيئين و
لا بد له من احدهما فاذا قصدت مع اراداه هذا المعنى الذي هو لزوم احد الامرين التنصيص على حصول احدهما
عقيب الآخر وان الفعل الاول يمتد الى حصول الفعل الثاني نصبت ما بعدها وقدره سيبويه بالا او بالى
والمعنيان يرجعان الى شي واحد فان قدرته بالا فالمضاف بعدها محذوف وهو الظرف اي لالزمنك الا وقت ان
تعطيني فهو في محل النصب على انه ظرف لما قبله وعند غيره قدرته بالى ما بعده بتاويل مصدر مجرور بالى والمعنى
الى هذا مضي وقال سيبويه في قول الشاعر وما انا للشي الذي ليس نافعي ويغضب منه صاحبي بقؤول يجوز رفع يغضب
ونصبه اما الرفع فللعطف على الصلة اعني قوله ليس نافعي وقال ابو علي في كتاب الشعر بل هو عطف على نافعي ولا يجوز
لانه يكون المعنى وليس بشي الا ان يكون المعنى اذن وما انا بقؤول للشي الذي ليس يغضب منه صاحبي اي اقول
شيئا لا يغضب منه صاحبي وهذا ضد المقصود واذا نصبته فهو على الصرف قال المبرد لا يجوز ذلك لانه يفيد اذن
نفي النفع والغضب معا وهو عكس المقصود لان مراد الشاعر الذي يغضب منه صاحبي لا اقوله قلت الذي
قال انما يلزم لو جعلنا هذا الصرف في سياق قوله ليس نافعي لانه يكون المعنى اذن لا اقول ما لا يجمع نفعي وغضب
صاحبي منه وهذا عكس ما ينبغي لانه ينبغي ان لا يقول قولا يجمع نفعه وغضب صاحبه واما اذا جعلناه في سياق النفي
الذي هو ما انا فلا يفسد المعنى لانه يكون المعنى اذن لا يكون القول الذي لا ينفعني مع غضب صاحبي منه وذلك

الا بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما لان المركب ينتفي بانتفاء احد جزئيه كما ينتفي بانتفائهما معا نحو ... الفعل
ما هو منفي حقيقة اعني القول الذي تضمنه قوله بقؤول لتقدم الفاعل على الفعل المستتر عنه في قولك ما كل
لكن مني كما تقدم تعليل ذلك وقال سيبويه ونصه ابو علي ان يغضب المنصوب معطوف على الشي اي الذي يغضب صاحبي اي الذي
غضب صاحبي وفيه نظر لان الضمير في منه يرجع الى الشي يعني النافع فيكون المعنى وما انا بقؤول الشي يغضب صاحبي
من الكلام الذي لا ينفعني على ان من متعلق بيغضب لا بيان للشي ولا فائدة في هذا ولا يجوز ان يرجع الضمير الى المضاف
المقدر لانك انما اضفته الى الغضب ليحصل ان الغضب منه فلا يحتاج الى لفظ منه كما بينا في الظروف المضافة الى الجمل
ان نحو قولك تسود فيه الوجوه قبيح قوله والعاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما اقول
عطف على حتى في قوله وحتى اذا كان مستقبلا اي العاطفة يقدر بعدها ان نحو قولها للبس عباءة وتقر عيني احب الي من
لبس الشفوف ليكون الاسم معطوفا على اسم وكذا العطف بالفاء وغيره نحو يعجبني ضرب زيد فتشتم وضرب زيد ثم
وضرب زيد او تشتم والواو والفاء واو في مثل هذا الموضع لا يشوبها معنى السببية والجمعية والانتهاء قوله
ويجوز اظهار ان مع لام كي والعاطفة ويجب مع لا في اللام اقول اي من بين المواضع التي يجوز فيها اظهار ان
المقدرة والموضع الذي يجب فيه ذلك فالذي يتعين من القسمين هو الموضع الذي يجوز فيه اظهارها فنقول انما جاز
اظهارها مع لام كي والعاطفة واللام الزائدة لا بالجحود نحو امرت لان اكون لان هذه اللام تدخل على اسم صريح
نحو جئتك للاكرام واعجبني ضرب زيد وغضب واردت لامرك نحو ردف لكم فجاز ان تظهر معها ما يقلب
الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم يدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ما يقلب الفعل
الى الاسم الصريح وكذا حتى لم يظهر بعدها ان لان الاغلب فيها ان تستعمل بمعنى كي ومن هنا المعنى لا يدخل على اسم صريح
كما مر وحمل عليها التي بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب في التي يليها المضارع واما الواو والفاء واو فلانها لما نصبت
نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء كما تقدم صارت كعوامل النصب فلم يظهر ان
بعدها وقد ظهر بعد او في الشعر قال او ان تلوم بحاجة لوامها واما وجوب الاظهار مع لام كي اذا وليها لا فلكراهة
اللامين المتواليين واما قول المصنف لانهم لا يلفظون بحروف الجر على حروف النفي لا تحقيقا فيه صدر الكلام
نظر لان لا من بينها يدخلها العوامل نحو كنت بلا مال وحسبوا ان لا يكون فتنة والكوفيون جوزوا اظهار ان مع
لام الجحود بدلا من اللام وتاكيدا له لان مذهبهم ان اللام هي الناصبة بنفسها ويجوزون تقديم معمول الفعل
عليها خلافا للبصريين واستدلوا بقول الشاعر لقد عذلتني ام عمرو ولم اكن مقالتها ما كنت حيا لاسمعا
لان اللام عندهم هي الناصبة وليست هي حرف مصدرية ومنع البصريون على تقدير فعل ناصب اي ما كنت اسمع
مقالتها ثم كررت لاسمعها مفسرا المضمر ان الناصبة تضمر في غير المواضع المذكورة كثيرا لكن ليس بقياس
كما في تلك المواضع لكن لا تعمل لضعفها كقولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه ومنه عسى يفعل كذا وقد
اذا كان مقدرا باسم مرفوع كما في تسمع بالمعيدي ولكنه اذا كان فاعلا وقد جاء قوله ومثل ما بينته
يجرح لانه في الاصل مفعول وقد تنصب مضمرة شذوذا كقوله الا ايهذا الزاجري احضر الوغى والكوفيون
يجوزون النصب قياسا قوله وتجزم بلم ولما ولام الامر ولا في النهي وكلم المجازاة وهي ان ومهما
واذما وحيثما واين ومتى ومن وما واي واني والما مع كيف واذا في ... اقول هذا ذكر
الجوازم مطلق قوله فلم لقلب المضارع ماضيا ونفيه ولما مثلها وتختص بالاستغراق وجواز حذف

الفصل الخامس في لام الامر اللام المطلوب بها الفعل ولا النهي المطلوب بها الترك قوله ـــــ اصل يفعل كل
واحد منهما قوله تقلب المضارع ماضيا وقد ذكرنا في باب المضارع ان بعضهم يقول ان لم دخل على الماضي فقلب
لفظه الى المضارع وقد جاء في الشعر غير جازمة كقوله لولا فوارس من نعم واسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون
بالجار وجاء في الضرورة مفصولا بينها وبين مجزومها قال فاضحت مغانيها قفارا رسومها كان لم سوى
اهل من الوحش تؤهل قوله ولما مثلها يعني تقلب المضارع ماضيا ونفيه اي نفي الماضي قوله وتختص بالاستغراق
اعلم ان لما كما قالوا كان في الاصل لم زيدت عليه ما كما زيدت في ان الشرطية واما فاختصت بسبب هذه
الزيادة باشياء احدها ان فيها معنى التوقع كقد في الايجاب في الماضي اعني انه يستعمل في الاغلب في نفي الامر
المتوقع كما تجئ قد في الاغلب عن حصول الامر المتوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب الامير وقد
يستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم ولما ينفعه الندم واختص لما ايضا بامتداد نفيها من حين الانتقال
الى حال التكلم نحو ندم ولما ينفعه الندم فعدم النفع متصل بحال التكلم وهذا هو المراد بقوله بالاستغراق
وعلى هذا وضع الاندلسي من معنى الاستغراق فيه وقال هي مثل لم في احتمال الاستغراق وعدمه والظاهر
فيها الاستغراق كما ذهب اليه النحاة واما لم فيجوز انفصال نفيها عن الحال الكلام نحو لم يضرب زيد امس لكنه ضرب
اليوم واختصت لما ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما يضرب ومن لما يضرب كما تقول
ان لم يضرب ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرفي او شبهه ومعموله واختصت
ايضا بجواز الاستغناء في الاختيار عن ذكر المنفي اذا دل عليه دليل نحو شارفت ولما اي لما ادخلها كما جاء ذلك
في قد التي هي نظيرتها قال ازف الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد وقد جاء ذلك في لم ضرورة
قال احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاعارب ان وصلت وان لم واذا دخلت همزة الاستفهام على لم
ولما فهي للاستفهام على سبيل التقرير ومعنى التقرير الجاء المخاطب الى الاقرار بامر يعرفه كقوله تعالى الم
نربك والم نشرح لك فقوله الماتر فوا منا البقينا قوله ولام الامر المطلوب بها الفعل يدخل فيها الامر الدعاء
نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفتحها لغة وقد يسكن بعد الفاء والواو وثم نحو ولتات طائفة اخرى لم يصلوا
فليصلوا وثم ليقضوا وهو مع الفاء والواو اكثر لان اتصالهما بما بعدهما اشد لكونهما على حرف فاصل
فصار الفاء او الواو مع اللام بعدهما وحرف المضارع ككلمة على وزن فخذ وكتف فيخفف بحذف الكسرة
واما ثم فمحمولة عليهما لكونها حرف عطف مثلهما ويلزم اللام في الشي فعل غير الفاعل المخاطب وهو اما
فعل المفعول نحو لاضرب انا ولتضرب انت لان هذا الفعل للفاعل الغايب المحذوف واما نحو فعل الفاعل الغايب المذكور
نحو ليضرب زيد ولتضرب هند ومما كثيران واما فعل المتكلم كقوله عليه السلام قوموا فلاصل لكم وقال تعالى ولنحمل
خطاياكم وهذا قليل الاستعمال لان امر الانسان لنفسه قليل لكن ان استعمل فلابد من اللام فان كان المامور جماعة
بعضهم حاضرا وبعضهم غايبا كقوله عليه السلام لتاخذوا مصافكم وقرئ في الشواذ فبذلك فلتفرحوا وجاء في
النظم حذف هذه اللام من فعل غير الفاعل المخاطب قال محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا
واجاز الفراء حذفها في النثر في نحو قل له ليفعل قال تعالى قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا وانما ارتكب ذلك
لاستبعاده ان يكون القول سبب الاقامة والاولى انه هو مجزوم لانه جواب الامر ولا يلزم ان يكون الشرط
علة تامة لحصول الجزاء بل يكفي كونه شرطا توقف الجزاء عليه وان كان متوقفا ايضا على اشياء اخر كما يقول

ان توضات صح صلوتك وقال بعضهم حذفه لكونه شبه الجواب كما قلنا في نحو كن فيكون في قراءة ابن عامر ويستفعل
هذا القايل ما استبعده الفراء ولو كان كما قال الفراء لم يخص هذا بجواب الامر وكان القياس في امر الفاعل المخاطب
ان يكون باللام ايضا كالغايب لكنها كثر استعماله حذف اللام وحرف المضارعة تخفيفا وبني لزوال مشابهة
الاسم بزوال حرف المضارعة لانه زال موازنته الاسم بزوال هاء زوال الشابه وامتناع لام الابتداء والجوازم
والنواصب فلم تزل الموازنة بل زال الشابه ودخول اللام وقد جاء في الحديث دخول اللام في امر المخاطب نحو لتزره
ولو بشوكة وفي آخر لتقوموا الى مصافكم وهو في الشعر اكثر قال الشاعر انت يا ابن خير قريش فتقضي حوائج المسلمينا
والذي غر الكوفيين حتى قالوا انه مجزوم والجازم مقدر القياس المذكور وايضا مجيئه باللام في الشعر وايضا معاملة
آخره معاملة المجزوم كما يجئ وايضا الحمل على النهي فانها تعمل في المخاطب كما تعمل في الغايب قوله ولا النهي المطلوب
بها الترك ويجزم بخلاف لا في النفي وقد يسمع الجزم بلا النفي ايضا اذا صلح قبلها كي نحو جئته لا يكن على حجة
ولا يكون ولا مانع الحمل لا في مثله للنهي ولا النهي تجئ للمخاطب والغايب على السواء ولا تختص بالغايب كاللام وقد جاء
في المتكلم قليلا كلام الامر وذلك قولهم لا اريتك ههنا هو المخاطب اي لا تكن ههنا حتى لا اراك قوله
وكلم المجازاة تدخل على الفعلين لسببية الاول ومسببية الثاني ويسميان شرطا وجزاء فان كانا مضارعين او الاول
فالجزم وان كان الثاني فالوجهان قوله ـــ اعلم ان ان ام الكلمات الشرطية الجازمة ولهذا توقع عليها
في الشعر قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان ويحرف في الشعر شرطها وحده اذا كان
منفيا بلا مع ابقائه نحو قولك ابذنى والا اضربك وان لا تأتني اضربك ويقولون افعل كذا واما لا فافعل كذا اي اما
لا تفعل كذا وعند الكوفيين تجئ ان بمعنى اذ قالوا في قوله تعالى وان كنتم في ريب وقوله ان كنتم مومنين انها بمعنى اذ
لان ان مبنية للشك تعالى الله عنه والجواب ان العلم القطعي في الاشياء الجايز وقوعها وعدمها وقوعها بالشك
ولو سلمنا ذلك ايضا قلنا انه تعالى يستعمل الكلمات استعمال المخلوقين وان كان يستحيل مدلولها في حقه تعالى نحو
التاويل كقوله تعالى ليبلوكم لما كان التكليف من حيث التحسين في صورة الابتلاء وقال لعلكم تتقون لما كان في صورة
من يرجى منهم ذلك وقال يضل من يشاء اي يترك من علم انه لا ينفعه ذلك فكذا قال ان كنتم مومنين وان كنتم في
ريب لما كان امرهم في نفسه محتملا للايمان وضده قوله مهما اختلف فيه فقال بعضهم هي كلمة غير مركبة على وزن
فعلى فحقها على هذا ان تكتب بالياء ولو سمي بها لم تنصرف لكون الالف زايدة واما ان كانت للتانيث فلم تنصرف
معرفة ونكرة وقال الخليل هي ما الحقت بها ما كما لحق بساير كلمات الشرط نحو متى ما واما ثم استكره تتابع
المثلين فابدل الف الاولى هاء لتجانسهما في الهمس وقول الخليل قريب قياسا على اخواته وقال الزجاج
هي مركبة من مه بمعنى كف وما الشرطية وفيه بعد اذ لا معنى للكف في معنى الشرط الا على بعد وهو ان
يكون ردا على كلام مقدر كانه قيل لك لا تقل على ما افعل عند الهرب مه مهما في ادوات الشرط قال الاموي
مهمن سمتي في صديقه اقاويل هذا الناس ماوي يندم وهذا لو ثبت دليل لهي وقد جاء مهما للاستفهام
بمعنى الاستفهام ما انشد ابو زيد في فواده مهما لي الليلة مهما ليه ومهما اسم بل ليل بل ليل دعوع
الضمين اليه قال تعالى مهما تاتنا به من آية وقال الشاعر وعمها وكلت اليه كفاه وقد جاء ما ومهما ظرفي زمان
تقول ما تجلس اجلس ومهما تجلس اجلس اي ما تجلس من الزمان اجلس فيه واما اذ ما فهو عند سيبويه

حرف كان ولعله نظر الى ان لفظ ما تدخل على اذا مع ان فيه معنى الشرط وهو للمستقبل وان دخل على الماضي
كان فلا يصير جازما معها فكيف الخالية عن معنى الشرط الموضوعة للماضي ولا الملاحظ شيء من معنى الشرط
فيها وقال الشيرازي في ما علمت احدا من النحاة ذكروا اذما غير سيبويه واصحابه وسيبويه لم ينشد اصلا فيها
قول اذما دخلت على الرسول فقل له حقا عليك اذا اطمان المجلس وللاخر قوله اذاما ترني اليوم ازجى
ظعينتي اصعد سيرا في البلاد وافرع وقال بعض النحاة اصله اما وهو لا يجي الا بنون التاكيد بعده كقوله
اما ترني فما كان ينكر البيت بالنون غير صورة اما بقلب الميم الاولى ذالا ولا بد له هنا في قوله اذ ما دخلت
وقال المبرد انها باقية على اسميتها وما كافة لها عن طلب الاضافة مهيئة للشرطية والجزم كما في حيث
وامثالها فانه صارت بما بمعنى المستقبل وجازمة والاصل بقاء الكلمة على الاسمية التي كانت عليها وعدم نقلها
الى الحرفية بدخول كلمة اخرى واما القياس على اذا حيث لم تصر جازمة فلا يلزم اذ ربما تخصص بعض الكلمات
ببعض الاحكام احيانا رامنهم بلا تعرج الا ترى ان حيث مثل اذا متضمن لمعنى الشرط بل اذا فقد فيه حيث
ويجزم حيث مع ما دون اذا واما حيثما فنقول انها فيها كافة لحيث عن الاضافة لا زائدة كما في متما واما الان
كانت لازمة الاضافة فكانت متعينة مخصصة بسبب المضاف اليه فكفتها ما عن طلب الاضافة لتصير
مبهمة كسائر كلمات الشرط وانما وجب ابهام كلمات الشرط لانها كلها تجزم لتضمنها معنى التي هي
على الابهام فلا يستعمل في الامر المتيقن المقطوع به لا يقال مثلا ان غربت الشمس او طلعت تجعل العموم في
اسماء الشرط كاحتمال الوجود والعدم في الشرط الواقع بعد ان لانه نوع عموم ايضا والشرط في هذه
الاسماء كالشرط بعد ان في احتمال الوجود والعدم وايضا فانهم سلكوا طريق الاختصار بتضمين هذه الكلمة
مع عمومها معنى ان اذ يطول عليهم الكلام لو قالوا في من ضربت ضربت ان ضربت زيدا ضربت وان ضربت بكرا
ضربت الى ما لا يتناهى وكذا ما ومتى وسائر اخواتهما واما الكلام على من وما واي وايان ومتى فقد تقدم
وكذا على كيف وكيفما واذا ومت الكلمة اولا ويجوز اتصال ما الزائدة بان وايان واي واين ومتى وقد
اختلف في العامل في الشرط والجزاء فذهب البصرية الى ان العامل فيهما كلمة الشرط لاقتضائها للفعلين
اقتضاء واحدا وربطها احدى الجملتين بالاخرى حتى صارتا كالواحدة فهي كالابتداء العامل في الجزئين و
كظننت وان واخواتها عملت في الجزئين لاقتضائها لهما وذهب الخليل والمبرد الى ان الكلمة الشرط
تعمل في الشرط وهما معا يعملان في الجزاء لارتباطهما معا وصيرورتهما كشيء واحد وحرف الشرط
ضعيف لا يقدر على عملين وهذا كمذهب من قال ان الابتداء والخبر عاملان في الخبر والجواب عن ضعف الحرف
عن عملين ان ذلك يجوز اذا اقتضى شيئين كان واخواتها وما ولا وعن الاخفش ان الشرط مجزوم بالاداة
والجزاء مجزوم بالشرط وصلح لطلبه للجزاء وضعف الاداة عن العمل وعمل الفعل الجزم غريب اما ضعف
الاداة فقد اجيب عنه وقال الكوفيون الشرط مجزوم بالاداة والجواب مجزوم بالجوار كما في نحو قوله
كبير اناس في بجاد مزمل والجزم اخو الجر وليس بشيء اذ العمل بالجوار للضرورة وايضا ذلك عند
التلاصق ويجزم الجزاء بعيدا عن الشرط بدون الشرط وقال المازني الشرط والجزاء مبنيان لعدم
وقوعهما موقع الاسم ولعدم وقوعهما مشتركين ثم مخصصين ولعدم دخول لام الابتداء وهو قريب على ما
اخترنا قبل وكلمة ان الام الاصالة في الشرطية وكونها ام الباب جاز ان يدخل اختيارا على الاسم بشرط ان يكون

بعده فعل نحو ان زيد ضرب وان زيدا ضربت وكذلك لو نحو لو انتم تملكون بخلاف سائر كلمات الشرط فلا يجوز
فيها ذلك الا في ضرورة الشعر قال ومتى واغل ينتهم يحيوه ويعطف عليه كاس الساقي وقال ايتما الريح تميلها تمل
وقال ومن نحن نؤمنه يبت وهو آمن وذلك كما جاز وقوع الاسم بعد الهمزة الاستفهامية لما كانت اصلا
في الاستفهام وسواء ههنا ولي الاسم فعل كا زيد ذهب او لا كا زيد ذاهب ولم يجز ذلك في سائر كلمات الاستفهام
انما كان بعد ذلك الاسم فعل نحو متى زيدا تلقاه ومن زيدا ضربه ومتى زيد خرج وهل زيد خرج الا اضطرارا
فان لم يكن بعد ذلك الاسم فعل جاز نحو متى زيد خارج وهل زيد خارج والفعل الذي يكون بعد الاسم الذي
يلي ان وما تضمن معناها من الاسماء يكون ماضيا سواء كان الاسم مرفوعا او منصوبا نحو ان زيد ذهب
وان زيدا لقيته وقد يكون مضارعا على الشذوذ نحو ايتما الريح تميلها تمل وضعفه لحصول الجازم
الفصل بين الجازم وما عمل فيه ظاهرا مع ضعفه فان كان ذلك الاسم مرفوعا فهو عند جمهور البصريين مرفوع
بفعل مضمر يفسره ذلك الفعل الظاهر ولا يجوز كونه مبتدأ لامتناع ان زيد لقيته الا ما حكى الكوفيون
في الشاذ ان منفس اهلكته وهو ايضا عندهم مرفوع مقدر مبني للمفعول كما تقدم في المنصوب على شريطة
التفسير وذهب بعض الكوفيين الى ان رفعه على الابتداء لكن يجب كون خبره فعلا لان كلمة الشرط مقتضية
للفعل في الجملة التي يدخلها سواء كان بينهما فصل او لا ونقل عن الاخفش ايضا انه مبتداء لكن العامل عنده
في المبتداء الابتداء وعند الكوفيين الخبر او الضمير في الخبر كما تقدم في باب المبتداء من مذهبهم وان كان
ذلك الاسم منصوبا فان كان الفعل مشتغلا بعده بضميره او متعلقه فهو المنصوب بفعل مقدر على
شريطة التفسير وعند الكوفيين بالفعل الظاهر كما تقدم في بابه وان لم يشتغل الفعل بضميره ولا متعلقه
نحو ان زيدا ضربت فعند الكوفيين المنصوب مفعول الفعل المتاخر وعند البصريين المقدر المفسر بذلك
المتاخر كما كان في الفعل المشتغل بالضمير سواء وذلك لما ثبت عندهم من قوة طلب كلمة الشرط للفعل
حتى لم يجز الفصل بينهما في غير ان لكونها ام الباب ولم يجز ان يدخل على اسم لا فعل بعده كما جاز ذلك في
كلم الاستفهام وعند البصريين حكم المنصوب والمرفوع المتقدمين على جواب الشرط حكمهما متقدمين
على الشرط فيجوز عندهم ان قمت زيد يقم وان تاتني زيدا اضرب فالاول مرفوع والثاني منصوب لان
المقدر يفسرهما الظاهر اما الكوفيون فلا يجوزون الجزم في جواب الشرط اذا تقدمه
المرفوع لان الجزم عندهم بالجوار وقد زال الجوار بفصل المرفوع الذي ليس من جملة الشرط اما لو كان
الفصل من جملة الشرط فلا منع في جزم الجزاء نحو ان يضربني زيد او نضرب زيدا اضرب فان تقدمه
المنصوب فالفراء يمنع ايضا جزم الجواب مطلقا كما في المرفوع للعلة المذكورة والكسائي يمنع
جزمه الا اذا كان الفاصل ظرفا للجزاء نحو قولك ان تاتني اليوم غدا اتك وان تاتني اليك اقصد لان
الفصل بالظرف كلا فصل والدليل على قول البصريين قول طفيل الغنوي وللخيل ايام فمن
يصطبر لها وتعرف لها ايامها الخير تعقب والقصيدة مكسورة القافية ولا يكون جعل المرفوع
مبتداء فيجب رفع المضارع اتفاقا والمجي في المبتداء نحو ان قمت فزيد يقوم وكذا لا يكون تصل بين
المنصوب بالفاء فيرتفع المضارع اتفاقا نحو ان ضربتني فزيدا اضرب ويجوز اعتراض القسم والدعاء
والنداء والاسمية الاعتراضية بين الشرط والجزاء نحو ان تاتني والله اتك وان تاتني غفر الله لك اتك وان تاتني

بأن زيدا اكرمك وان يأتني والله اكرمك ولا يجوز عند البصريين تقديم معمول الشرط على اداة الشرط نحو زيدا ان تضرب
تضربك وكذا معمول الجزاء فلا يجوز زيدا ان جيتني اضرب بالجزم بل تقول اضرب عمرو فيقوى ليكون الشرط متوسطا
وزيدا اضرب دليلا على جزائه اي ان جيتني فزيدا اضرب وعلة ذلك كله ان للشرط صدر الكلام كالاستفهام
ولا يجوز ايضا زيدا ان جاءك فاكرمه لانا ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير انه لا ينصب بنفسه لا يفسر
الا اذا قلت زيدا اذا جاءك تضرب او تضربه وزيدا حين جاءك تضرب او تضربه فان لم يجئ اذا وحين مجرى
كلمات الشرط بل جعلتهما كيوم الجمعة في قولك زيدا يوم الجمعة تضرب او تضربه ورحما فنصب زيدا اولى اذا
لم يشتغل الفعل بالضمير نحو زيدا ضربت على تاويل ضربته فان قيل اليس يكفي الضمير في اذا جاءك وحين
جاءك قلت لو لم يكن الفعل واقعا على زيد نحو زيدا حين جاءك تضرب عمرا لكن لما كان واقعا عليه
معنى وهو الخبر في الحقيقة كان اظهار الضمير فيه اولى واما اذا اشتغل الفعل بالضمير فرفع زيد
اولى لما تبين في المنصوب على شريطة التفسير ان الرفع في نحو زيد ضربته اولى من نصبه وان اجريت اذا
وحين مجرى كلمات الشرط وجب رفع زيد عند البصريين كما ذكرنا في ان وشغلت تضرب بالضمير
اولى ان كان واقعا على زيد لان جواب الشرط هو المبتداء في الحقيقة والشرط قيد فيه فقولك زيدا ان
جاءك فاكرمه اولى من فاكرم وان كان واقعا على غير المبتداء من حيث المعنى نحو زيدا ان جاءك فاكرمني
الضمير في الشرط واما الكوفيون فجوزوا تقديم معمول الجزاء المجزوم على اداة الشرط قالوا لان
حق الجواب التقديم فيجوز ان تقول زيدا ان تضرب كما تقول اضرب ان تضرب فلما تأخر الجواب انجزم على الجوار
قالوا والدليل على ان مرتبته التقديم قوله يا اقرع بن حابس يا اقرع انك ان يصرع اخوك تصرع برفع
الجواب مراعاة لاصله من التقديم والجواب انا لا نسلم ان مرتبته التقديم بل الجزاء من حيث المعنى لازم
كما مر في الظرف المبتدأ ومرتبة اللازم مع الملزوم وقوله تصرع ضرورة كما في حذف الفاء كقوله
من يفعل الحسنات الله يشكرها وقوله هذا سراقة للقرآن يدرسه والمرء عند الرشا ان يلقها ذيب وقوله
الى متى تشرف الجانب الذي به اشتهر من الجواب نظر فانه لا تعلق الشرط بين المبتداء والخبر لا
ضرورة لا يقال زيد ان تعتبه كريم بل يقال فكريم اي فهو كريم حتى يكون الجملة الشرطية خبر المبتداء واما
تعليقه بين القسم وجوابه قوله انا امرنا الشيء اذا اردناه ان يقول له كن فيكون فلعدم عراقة اذا
في الشرطية واما على التقديم والتأخير للضرورة اي انك تصرع ان يصرع اخوك ويجوز ان يكونا بيتان
المذكوران هكذا واما تقديم منصوب الشرط على اداته فاجازه الكسائي دون الفراء واعلم انه
اذا تقدم على اداة الشرط ما هو جواب من حيث المعنى فليس بجواب له لفظا عند البصريين لان للشرط
صدر الكلام بل هو دال عليه وكالعوض عنه وقال الكوفيون والمبرد هو جواب في اللفظ ايضا
لا ينجزم ولا يكون بالفا لتقدمه وذلك نحو اضرب ان ضربتني فاضرب جواب من حيث المعنى اتفاقا
لتوقف مضمونه على حصول الشرط ولهذا لم نحكم بالاقرار في قولك لك على الف ان دخلت الدار
فعلى هذا لا يقدر مع هذا المتقدم جواب آخر للشرط بل هذا المذكور مغن عنه فهو مثل استجارك المذكور
الذي كالعوض عن المقدر اذ ذكرت احدهما لم يذكر الآخر وعلى مذهب البصريين وهو كونه مقدم
الجزاء المتأخر عن الشرط لا يجوز ان يقال انا اضرب جواب الشرط لفظا لا عن رتبته اذ لو كان نكدا

لوجب جزمه ولزم الفاء في نحو انت مكرم ان اكرمتني ويجاز ضربت غلامه ان ضربت زيدا على ان الضمير في غلامه راجع
الى زيد واذا دخل الواو على ان المدلول على جوابها بما تقدم ولا يدخل الا اذا كان ضد ذلك الشرط المذكور اولى بذلك
المقدم الذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقولك اكرمه وان شتمني فالشتم يصرف اكرام الشاتم وضده
وهو المدح اولى بالاكرام والنسب وكذا تقول في لو نحو اطلبوا العلم ولو بالصين فالظاهر ان الواو اعتراضية
ونعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين جزئي الكلام متعلقا به معنى مستأنفا لفظا على طريق الالتفات
كقوله فانت طالق والطلاق ألية وقوله يرى كل من فيها وحاشاك فانيا وقد يجيء بعد تمام الكلام كقوله عليه
انا سيد ولد آدم ولا فخر فتقول زيد وان كان غنيا بخيل وفي الثاني زيد بخيل وان كان غنيا فجواب الشرط مدلول
الكلام اي ان كان غنيا فهو بخيل فكيف اذا افتقر والجملة كالعوض عن الجواب المقدر ولو اظهرته لم تذكر هذه
الجملة الظاهرة ولم تذكر الواو الاعتراضي ايضا لانه لا يؤتى بها الا في صدر جملة متوسطة او متأخرة وقال
الجزري هو واو العطف والمعطوف عليه محذوف وهو ضد الشرط المذكور الذي هو اولى بالجزاء المذكور
فالتقدير عنده زيد ان لم يكن غنيا وان كان غنيا فهو بخيل وقد تقدم في باب العطف جواز حذف المعطوف عليه في
القريب لكنه يلزمه ان يأتي بالفاء في الاختيار فيقول زيد وان كان غنيا فبخيل لما تقدم انه يجوز زيد ان تعتبه كريم الا في
الشعر واما على ما تقدم من كون الواو اعتراضية فلا يلزم ذلك لانها لا تجيء الا في وسط الكلام او آخره وعند
الزمخشري ان الواو للحال فيكون الذي هو كالعوض عن الجزاء عاملا في الشرط نصبا على انه حال كما عمل في اركب
عند بعضهم في متى النصب على الظرفية ومعنى الحال والظرف متقاربان ولا يصح اعتراض الجزري بان معنى
الاستقبال الذي في ان تناقض معنى الحال الذي في الواو لان حاليته الحال باعتبار عامله مستقبلا كان او ماضيا
نحو اضربه غدا مجردا او ضربته امس مجردا واستقباليته ان باعتبار زمان التكلم فلا تناقض بينهما واعلم انه اذا
تقدم على الشرط ما هو جواب في المعنى فالشرط لا يكون اذن الا ماضيا لفظا او معنى نحو اضربك ان ضربتني وان
لم تعطني حتى لا يعمل في الشرط كما لا يعمل في الجزاء وقد يجيء في الشعر المضارع نحو ابنك متى تاتي انت ديبوه فقلت يحل
فوق طوقك انها مطبقة من يأتها لا تضيرها كانه قال لا تضيرها من يأتها كان كان وان متى اشرف البيت على الطلب
فان تقدم ما هو جواب معنى الظروف الزمانية والمكانية كمتى واذما وايان واين وحيثما واني فلا شبهة
في تضمنها معنى الشرط اذ ليست استفهامية فيكون شرطية ولا واسطة بينهما واما ما يصلح من كلمات الشرط
لكونها موصولة ايضا نحو من وما واي فان جاء بعدها ماض احتمل عند سيبويه كونها موصولة وشرطية نحو آتي
من اتاني فان كانت موصولة فهو منصوبة بالفعل المتقدم وان كانت شرطية فهي مبتداء والخبر مختلف فيه كما
ذكرنا في باب المبتداء والتقدير من أتاني آته فان كانت موصولة فالفعل الذي بعدها لا محل له وان كانت شرطية
فهو في محل الجزم وابن السراج جزم بكونها موصولة عملا بالظاهر فان جاء بعدها مضارع نحو آتي من يأتيني فالحق
كونها موصولة ويجوز جعلها شرطية على قبح فيجزم المضارع وذلك لما تقدم ان الشرط يكون ماضيا في الاختيار
اذا تقدم ما هو جوابه معنى وان اضيفت الظروف التي عرفتها واي على طريقة اضافتها الى الجمل فالواجب كما ذكرنا
سيبويه جعلها موصولة سواء وليها ماض نحو اذكر اذ من اياتنا اكرمناه او مضارع نحو اذكر حين يأتينا نفضله
افضل وقد يجوز في ضرورة الشعر جعلها شرطية قال لبيد على حين من تلبث عليه ذنوبه يجد فقدها اذ في المقام
تدابر فان قيل لم جاز الجزم في السعة في نحو غلام من تضرب اضرب ولم يجز في نحو اذكر اذ من يأتينا نكرمه واذ مضى

الا بعد بمكان غلامكم قلت لان غلام الحال بكلمة الشرط بسبب اضافته اليها فصار الكلمة فيها معنى الشرط
وسرى معنى الشرط من المضاف اليه الى المضاف فكذا يلزم تصدره واما اذ فانه مضاف الى الجملة لا الى ... وهو
في الحقيقة مضاف الى المضمون تلك الجملة كما ذكرنا ههنا في الظروف المبنية وذلك المضمون مصدر بحكم الا
انك وقت اكرامنا من تاتينا فلم يصح من كلمة الواحدة فلم يكتسب معنى الشرط اذ ليست مضافا الى
كما كان غلام فلذا لم يلزم تصدره كما يلزم تصدر غلام بل هو معمول للذكر المقدم عليه فلم يجز تقدمه على كلمة الشرط
للزوم صدر الكلام قال قلت فيلزم دخول اذ عليه في صدر كلام ويكون كلمات الشرط والاستفهام كونها
في صدر كلام ما كما في نحو زيد من يضربه اضربه ونحو جاءني التي من تضربها تضربه قلت قد ذكرنا في باب المبتدأ
ان كلمة الشرط والاستفهام لا يتقدم عليها ما يكون من تمام جملتها اذا اثر في تلك الجملة معنى واريد ههنا شرحا
فاقول انه لا يجوز ان يتقدم على كلمات الشرط والاستفهام ما يجمع امرين احدهما ان يتصل تلك الكلمات بلا فصل
والثاني ان يحدث في الجملة التي هي من تمامها تلك الكلمة معنى من المعاني وتغيرها عن معناها وذلك كان وكان وظن
واخواتها وما النفي لا تقول ما من ضرب اضرب وما ان تقصد اقصد واما لا افلحت كما لا النافية نحو كتب بلا مال ومررت
برجل لا كريم ولا شجاع فلذا تقول لا من يعطك تعطه ولا من يكرمه تكرمه وكذا تقول لا ان اتيتنا كما اعطيتنا ولا
ان قصدنا عزرك سانا دعنا والظروف المضافة الى الجمل لا شك في انها تحدث فيها معنى وهو تصييرها بمعنى
المصدر فلا يبقى كلمة الشرط في الحقيقة في صدر كلام لان المصدر مفرد وليس الصدر وحين المبتدأ كذا قال قيل
خبر المبتدأ ايضا يصير اذا كان جملة بسبب المبتدأ في معنى المفرد قلت لا نم وما الدليل على ذلك فان هذا دعوى
من بعض النحاة لا اطلقوها بلا برهان عليها قطعي سوى انهم قالوا الاصل هو الافراد صحت تقديرها الى بالمفرد
وهم مطالبون بالدليل بان اصل خبر المبتدأ الافراد بل لو ادعي ان الاصل فيه الجملة لم يبعد لان الاخبار في الجملة اكثر
وكونها في محل الرفع لا يدل على تقديرها بالمفرد بل ... لكونها منتزعة بالمفرد مع ذلك لا برهان ههنا ولا دليل ولا احد
يكفي في تقدير اعراب الجمل وقوعها موقعا يصح وقوع المفرد فيه لانا نقول لم قلتم انه لا ونقول ما انا بجيد ولكن ان
تأتني اعطك لان لكن غيرت معنى الجملة التي بعدها بل هي لاستدراك ما قبلها كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل قال
ولست بحلال التلاع مخافة ولكن متى يسترفد القوم ارفد وانا قوله وماذاك ان كان ابن عمي ولا اخي ولكن متى
ما املك الضر انفعه برفع انفع لان القوافي مرفوعة فعلى التقديم والتاخير لضرورة الشعر كما مر في قوله انك ان
يصرع اخوك تصرع ومتى شرطية بلا شبهة فتحوم لذلك اذ لا يجيء موصولة كما ومن واي واما اذا المفاجاة فقيل
مجيء ما واي شرطية بعدها نحو مررت ... فاذا من يأته يعطه كما يجوز فاذا من يأته يعطه على ان من موصولة
وذلك لان المفاجاة لا يغير ما بعدها عن معناه على الصحيح فانها ليست مضافة واما عدم وقوع ان بعدها وعدم
وقوع الاستفهامية فلاختصاصها بالجملة الاسمية الخبرية ومن كان مذهبه ان اذا المفاجاة مضافة الى الجملة بعدها
بحيث لا يجوز وقوع كلمة الشرط بعدها الا على اضمار المبتدأ اي فاذا هو من يأته يعطه لان الاضمار يحسن بعد اذا
المفاجاة في مثل خرجت فاذا السبع واما اما فان كان بعدها من وما واي وبعدها فعل مضارع فانه يجوز جعلها
شرطية لان الجواب لاما دون كلمة الشرط التي بعدها كما يجيء في حروف ويجب جزم الشرط مع انه لا جواب له فاما
كما قلنا في آتيك ان تاتني فلا ولا جعلها موصولة نحو اما من يأتيني فاني اكرمه وان كان بعدها ماض جاز جعلها
شرطية وموصولة نحو اما من اتاني فاني اكرمه قال فاما اذا كان المعنى فرفع الاسم ولا يكون بعد اذا خواتها

وظن واخواتها وهل الا موصولة لتاثيرها معاني فيما بعدها فكان قياس همزة الاستفهام ان لا يدخل على كلمات
الشرط لكن لها سعة في الاستعمال الا ترى ان دخولها على الواو والفاء وثم فجاز ا من يضربك تضربه وابن قتيبة شتمه
فان قلت فكان ضمير الشان جاز دخولها على كلمات الشرط وكذا الوصف ضميرا ثابتا عندان على ما قدمنا
في باب الحروف المشبهة بالفعل كقوله ان من لام في بني بنت حسان الم. واعصه في الخطوب وذلك لان كلم الشرط لم يل
ان تلك النواسخ في الحقيقة ولذا جاز كون المعمول الثاني لهذه النواسخ جملة مصدرة بكلم الشرط نحو كان زيد من
يضربه اضربه ولو قدمتها ههنا الجزء الثاني على الاول فقلت كان من يضربه اضربه زيد لم يجز لانه يلي اداة الشرط المؤثرة
في الجملة واما قولك علمت ايهم زيد وعلمت ازيد عندك ام عمرو فقد ذكرنا الاعتذار عنه في باب المبتدأ واعلم ان الجزاء يحذف
عند قيام القرينة فتقول انا ان تيتني اكرمك فتقول وانا ان اتيتني وكذا في لو قال تعالى ولو ان قرانا سيرت به الجبال او
قطعت به الارض الآية واذا حذف الجواب فالواجب في الاختيار ان لا تجزم الشرط بل يكون ماضيا لفظا او معنى نحو ان
لم افعل حتى لا تعمل اداة الشرط لفظا في الشرط كما لا تعمل في الجزاء قال فان كانا مضارعين او الاول فالجزم وان كان الاول
مضارعا والثاني غير مضارع نحو ان تزرني زرتك او فانت مكرم فان كانا مضارعين فهما مجزومان لا غير واما قوله
انك ان يصرع اخوك تصرع فقد تقدم الجواب عنه وان كانا ماضيين فهما مبنيان في محل الجزم نحو ان ضربت ضربت وان كان
الاول مضارعا والثاني ماضيا فالاول مجزوم وهو قليل لم يات في الكتاب العزيز وقال بعضهم لا يجيء الا في ضرورة الشعر
قال من يكدني بسيء كنت منه كالشجي بين حلقه والوريد والمجود كونهما مضارعين تطبيقا للفظ بالمعنى ثم كونهما
ماضيين لفظا نحو ان ضربتني ضربتك او ماضيين معنى نحو ان لم تضربني لم اضربك او احدهما ماضيا لفظا والآخر معنى
نحو ان ضربتني لم اضربك وان لم تضربني ضربتك وان تخالفا ماضيا ومضارعا فالاولى كون الشرط ماضيا والجزاء
مضارعا كقوله تعالى من كان يريد الحيوة الدنيا وزينتها نوف وعكسه اضعف الوجوه نحو ان تزرني زرتك
لان اداة الشرط اذن يؤثر في الفعل الابعد تقلبه الى معنى المستقبل من غير ان يؤثر في الاقرب شيئا من تغيير المعنى
ويجوز تخالف الشرط ومعطوفه مضيا واستقبالا نحو ان زرتني وتكرمني وان تزرني واكرمتني فالاولى توافقهما
كالشرط والجزاء وكذا في الجزاء نحو ان زرتني اكرمتك واعطك وان زرتني اكرمك واعطيتك واذا تكرر فعل بعد
الشرط مما يجوز صرفه لمعنى لا يكون صلة نحو ان تزدني تزدني احسن اليك فيجب جزمه لكونه تاكيدا لفظيا واما
يختلف لفظا ومعنى نحو ان تاتني تسأل احسن اليك فيجب رفعه حالا وايضا ان يكون مفعول الشرط تقديرا نحو
ان تامرني ان اذهب اطعك اي تامرني بان اذهب فهو منصوب المحل على انه مفعول واما ان تتفق لفظا
لا معنى نحو ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف فهو بدل من الاول واما ان تتفقا لفظا لا معنى نحو ان تضرب
تضرب اي تتعب وحكمه حكم المخالف لفظا ومعنى وكذلك ان جاء الفعل بعد الجواب فالمتفقان لفظا ومعنى
نحو ان تاتني احسن اليك احسن والمختلفان معنى لا لفظا ومعنى نحو ان زرتني اكرمك اسرع والمختلفان لفظا
لا معنى نحو ان تبعث الي اتك اسرع والمختلفان لفظا لا معنى نحو ان تاتني اضربك اضرب اي اسير وان جاء مع
المتوسط واو وفاء او ثم فالوجه الجزم وكذا النصب مع الواو والفاء على الصرف كما ذكرنا في فاء السببية
وواو الجمعية وكذا في الفعل المتاخر ويضاف الى ذلك في المتاخر جواز استئنافه ايضا نحو ان تاتني اتك
فانا احسن قال ابن السراج اذا قلت يجهد ان يامر بالمعروف فقطعت فعلا عنها فان كان من شكل الاول
رفعته لا غير نحو يجهد ان يامر بالمعروف ويوجد عليه وان كان من شكل الثاني نحو يجهد ان يامر بالمعروف تذ...

احسن

عن المذكور ذلك فيه اي في المعطوف ثلثة اوجه الجزم على العطف والنصب على الصرف والرفع على الاستيناف
وان عطف ما يصلح للاول والثاني نحو بحك ان تامر بالمعروف وينكر عنيا ربعة اوجه الرفع على الوجهين عطفا على العطف
على الاول وعلى الاستيناف والنصب على الصرف والجزم عطفا على الثاني قوله وان كان الثاني فالوجهان
يعني وان كان اي الجزاء مضارعا والشرط ماضيا ففي ذلك الجزاء وجهان الرفع والجزم والثاني اكثر وعند
الكوفيين يجب الرفع لان الجزم في الجواب للجوار فاذا لم يجزم الشرط لم يجزم الجواب فعند النحاة الرفع في
ذلك الجواب وجهين المالكية في نية التقدم واما لنية الفاء قبل الفصل وفيه نظر لان تعين الوجهين مختص
بالضرورة وكلامنا في حال السعة ولهذا وهي انه قال على ان وضعت في هذه الصورة عمل جزم الجواب
لحيلولة الماضي بينهما وبينه غير معمول فيه فلما لم يعمل في الشرط لم يعمل في الجزاء فيكون الاداة جازمة بشي واحد وهو الشرط
تقديرا كما يجزم ساير الجوازم عملا ولفظا كلم ولما ولام الامر ولا النهي وهكذا يقول المبرد فيما تقدم ما هو الجزاء
معنى تقول موضعا غير معمول فيه وذلك لضعف عمل الاداة في المتقدم عليها فثبت انها قد يتعرى عن جزم
الجزاء بشيئين بكون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا وبكون الجواب متقدما وهنا عن المبرد قوله
واذا كان الجزاء مضارعا يعني قد لفظا وتقديرا لم يجز الفاء واذا كان مضارعا مثبتا او منفيا بلا فالوجهان
ولا فالفاء قوله اعلم ان اداة الشرط سواء كانت ان او ما تضمن معناها او لو لشدة
طلبها للافعال لا يكون شرطها الا فعلا غير مصدر بشي من الحروف بل اما مضارعا مصدرا ام محلها بلا او لم
اما لا فلكثرة استعمالها نحو طالما العامل فيحيث بلا اي والما لم فلانها لتغييرها معنى المضارع الى الماضي
صارت كجزء مع قلة حروفها الما اختها فكثرة الحروف وانما شرطنا في لا دخولها على المضارع لكثرة
دخولها فيه بخلاف الماضي فلهذا لم يجز ان لا ضرب ولا تم فعلى هذا لا تقول ان سيفعل وان لن تفعل وان ما تفعل
وان قد فعلت وان قد تفعل وان ما فعلت ولا يكون الشرط جملة طلبية ولا انشائية لان وضع اداة الشرط على
ان يجعل الخبر الذي يليها مفروض الصدق اما في الماضي نحو لو جيتني اكرمتك او في المستقبل نحو ان زرتني اكرمتك
واما الجزاء فليس شيا مفروضا بل هو متبع على امر مفروض فجاز وقوعه طلبية وانشائية نحو ان لقيت
زيدا فاكرمه وان دخلت الدار فانت حر واما عن كلم الشرط جاز وقوعه اسمية وفعلية مصدرا باي حرف
كان فنقول ان كان الجزاء مما يصلح ان يقع شرطا فلا حاجة الى الرابطة بينه وبين الشرط لان بينهما مناسبة لفظية
حيث صلاحيته وقوعه موقعه وان لم يصلح له فلا بد من رابط بينهما واولى الاشياء به الفاء لخفته لفظا
ولمناسبته للجزاء معنى لان معناه التعقيب بلا فصل والجزاء متعقب للشرط كذلك واما اذا فاستعمالها
اقل لثقلها لفظا وكون معناها من الجزاء ابعد من معنى الفاء وذلك بانه مؤول بان وجود الشرط مفاجئ
لوجود الجزاء ومتهجم عليه فثبت بهذا ان الجزاء ان كان جملة طلبية كالامر والنهي والاستفهام والتمني
والعرض والتحضيض والدعاء والنداء يجب مقارنتها لعلامة الجزاء وكذا اذا كانت انشائية كنعم وبئس
وكلما تضمن معنى انشاء المدح والذم وكذا عسى وفعل التعجب والقسم وكذا اذا كانت جملة اسمية سواء
تصدرت بالحرف نحو من يضلل الله فلا هادي له وان تعذبهم فانهم عبادك او لا نحو ان جيتني فانت مكرم
واما قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون فلتقدير القسم كما يجي في بابه ويجوز ان يكون قوله تعالى واذا تتلى عليهم
آياتنا بينات ما كان حجتهم مثله اي بتقدير القسم ويجوز ان يكون اذا لمجرد الوقت من دون ملاحظة الشرط كما لم

يلاحظ في قوله تعالى والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون وقوله واذا ما غضبوا هم يغفرون وقد يحذف علامة الجزاء
ضرورة في موضع اللزوم كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها وروى من يفعل الخير فالرحمن يشكره فلا يرون
اذن واجاز الكوفي حذف العلامة اختيارا استدلالا بقوله تعالى اينما تكونوا يدرككم الموت على قراءة الرفع وهي شاذة
ويجب الفاء ايضا في كل فعلية مصدرة بحرف سوى لا ولم في المضارع سواء كان الفعل المصدر به ماضيا
او مضارعا فيجب في الماضي مصدرا بقد ظاهرة او مقدرة نحو قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه قد
من قبل فصدقت او مصدرا بما او لا نحو ان زرتني فما اهنتك وان زرتني فلا ضربتك ولا شتمك وفي المضارع
مصدرا بلن وسوف والسين وما هذا كله لان هذه الاشياء لم يقع شرطا فلا يقع ايضا جزاء لا بعلامة الجزاء في
الماضي لعدم المصدر بحرف والمضارع غير المصدر والمضارع المصدر بلا ولم اما الماضي غير المصدر والمضارع
المصدر بلم فلا يدخلهما الفاء اصلا نحو ضربتني ضربتك او لم اضربك لان لهما مع مناسبتهما لفظا للشرط على ما
بينا تعلقا بكلم الشرط معنويا وذلك باقلابهما الى المستقبل بكلم الشرط فلم يحتاجا الى العلامة واما
المضارع المجرد والمصدر بلا فنقول يجوز فيهما الفاء وتركه اما الفاء فلانهما كانا قبل اداة الشرط صالحين للاستقبال
فلم يؤثر الاداة فيهما تاثيرا ظاهرا كما اثرت في فعلت ولم افعل واما تركه فلتقدير تاثيرها فيهما لانهما
كانا صالحين للحال والاستقبال كما تقدم في المضارع ان لا صالحة لهما على الصحيح فالاداة خلصتهما للاستقبال
وهو نوع تاثير قال تعالى ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم وقال ومن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا وقال ابن جعفر ان دخول
الفاء وتركه فلم ولم يحث وقال تعالى في المثبت ان يكن منكم الف يغلبوا وقال ومن عاد فينتقم الله منه مذهب سيبويه
تقدير المبتداء ليكون جملة اسمية في التقديرين وقال المبرد لا حاجة اليه قال ابن جعفر مذهب سيبويه اقيس لان المضارع
صالح للجزاء بنفسه فلولا انه خبر مبتداء لم يدخل عليه الفاء وعلى ما ذكرنا من تعليل دخول الفاء في مثبت المضارع
يسقط هذا التوجيه بالكلية وان ثبت نحو قولك ان عسى فموت زيد لم يكن لمذهب سيبويه وجه اذ لا يمكن في
مثله تقدير مبتداء لان ضمير الشان لا يجوز الا بعد ان المخففة قياسا وبعد ان واخواتها في نحو ان لام
في بيت حسان المبني على الشذوذ وان كان جواب الشرط مصدرا بهمزة الاستفهام سواء كانا بجملة اسمية
او فعلية لم يدخل الفاء لان الهمزة من بين جميع ما يغير معنى الكلام يجوز دخولها كما تقدم على ادات الشرط
فنقدر تقديم الهمزة على ادات الشرط نحو قولك ان اكرمتني اتكرمني كانك قلت اان اكرمتك تكرمني
قال رضي الله عنه في نهج البلاغة فان فعل الله ذلك لكم اتؤمنون قال تعالى ارايت ان كذب وتولى الم يعلم
ويجوز حمل هل وغيرها من ادوات الاستفهام على الهمزة لانها اصلها قال تعالى قل ارايتكم ان اتيكم عذاب
الله بغتة او جهرة هل يهلك وقال قل ارايتم ان اخذ الله سمعكم وابصاركم وختم على قلوبكم من اله
ويجوز دخول الفاء فيها لعدم عراقتها في الاستفهام قال تعالى ارايتم ان كنت على بينة من ربي ورزقني منه رزقا
حسنا فمن ينصرني ونقول ان اكرمتك فهل تكرمني والمصنف قال واحسن مع انه على بعضها ذكره كلاما انما يدخل
الفاء اذا لم يؤثر الادات من حيث المعنى في الجزاء معنى ونعني بالتاثير تخليصه للاستقبال ان كان نفي
وقلبه اليه ان كان ماضيا فلم يدخل المضارع المصدر بالسين وسوف ولن لتمحضه للاستقبال بدون اداة
الشرط وكذا في الانشائية لتجردها عن الزمان وفي الطلبية لتمحضها للاستقبال ولم يدخل الماضي
الباقي على معناه وذلك اذا كان مصدرا بقد ظاهرة او مقدرة لان اذن متمحض للماضي وذلك ان قد

لتحقيق مضمون ما دخلت عليه ماضيا كان او مضارعا وما ذكرنا من انه لا ينقلب ولا يتغير على انه قد جاء
قوله ومن يحلل عليه غضبي فقد هوى وهو بمعنى الاستقبال قال وانما دخل المضارع المجرد لكونه في
تقدير الاسمية على ما ذكرنا من مذهب سيبويه واما المصدر بلا النفي فقال لان لا وان كانت للاستقبال فهي كحرف
النفي نحو جيت بلا مال فيكون الاداة اثرت في الفعل المصدر بلا التخصيص للاستقبال وان لم يتجرد افادت
الاستقبال من دون اداة الشرط فيجب الفاء وكان على قياس ما قال جواز دخولها على دخولها في الاسمية نحو ان
جئتني فانت مكرم لان الاداة خصصت مضمون الاسمية بالاستقبال ثم اعلم ان ان يكون شرطها في الاغلب
مستقبل المعنى فان اردت بمعنى الماضي جعل الشرط لفظ كان كقوله تعالى ان كنت قلته وان كان قميصه وانما
اختص ذلك بكان لان الفايدة التي تستفاد منه في الكلام الذي هو فيه زمن الماضي فقط ودلالته يدل على
الزمن الماضي ومطلق الحدوث الذي تخصص بعلم من خبره نحو كان زيد قايما فمطلق الحدوث يستفاد من خبره
لانه يدل على تعيين الحادث ويحصل تعيين الحادث من دون مطلق الحدوث فمعنى كان زيد قايما في الزمن
الماضي زيد قايم فكان مدلوله هو الزمن الماضي فقط ومع النص على المضي لا يمكن استفادة الاستقبال وهذا
من خصايص كان دون ساير الافعال الناقصة لان صار يدل على الانتقال الذي لم يدل خبره عليه وكذا
باقيها ثم ان كان اذا كان شرطا فقد يكون بمعنى فرض الوقوع في الماضي نحو ان كنت قلته وان كان قميصه
وقد يكون متحقق الوقوع فيه نحو زيد وان كان غنيا الا انه بخيل وقد يستعمل الشرط الماضي متحقق الوقوع
للمضي وان كان بغير لفظ كان لكنه قليل بالنسبة الى كان كقوله اتغضب ان اذنا قتيبة حزتا ونحو قولك ان
اعطيت فلا تخل وقولك للامير انت وان اهنت اميري له لا اهانك ولا احتاج الى مثله نحو ان ثبت
جهارا اذ ندع على ما قال المصنف حتى يكون مستقبلا لان الفرض ان ذلك كان ثابت فلم يفرض ثبوت الثابت
وقد يستعمل كان في الاستقبال ايضا نحو ان كنت غدا لنا فاني نظرا الى ذلك الحدوث المطلق دون الزمن
العارض في جميع الافعال بحروف الصيغ الطارية على جوهر الكلمة وكون كان الشرط في الماضي هو الحق
وهو الحق بدليل قوله تعالى ان كنت قلته قال ابن السراج انا لا اقول هنا ولكن اقول ان المعنى ان اكن
قلته وهو ظاهر الفساد لان هذه الحكاية انما تجري يوم القيمة وكون عيسى عليه قائلا ذلك او غير قائل
انما هو في الدنيا وايضا يجوز التصريح بقولك ان كنت اعطيتني امس فسوف اكافيك اليوم وقوله ان كان
قميصه قد ظاهر في المضي قوله ويجي اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء اقول
بشرط ان لا يكون طلبية وقد ذكرنا في الظروف المبنية لم قامت مقام الفاء واي مناسبة بين معنييهما
قوله وان مقدرة بعد الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض واذا قصد السببية
مثل اسلم تدخل الجنة ولا تكفر تدخل الجنة وامتنع لا تكفر تدخل النار خلافا للكسائي لان التقدير
الا تكفر اقول اعلم ان كل ما يجاب بالفاء فينتصب المضارع بعد الفاء يصح ان يجاب بمضارع
مجزوم الا النفي لان معنى النفي منها طلب والنفي خبر محض والطلب اظهر في تضمن معنى الشرط اذا
ذكر بعده ما يصلح للجزاء من الخبر وذلك لان كل كلام لابد فيه من حامل للمتكلم به عليه وحامله على الكلام
الخبري افادة المخاطب مضمونه تقول ضرب زيد او ما ضرب زيد اذا قصدت افهام المخاطب ضرب زيد
او عدم ضربه واما الحامل على الكلام الطلبي فكون المطلوب مقصودا للمتكلم اما لذاته او لغيره ومعنى

كونه مقصودا لغيره انه يتوقف ذلك الغير على حصوله وهذا هو معنى الشرط اعني توقف غيره عليه فاذا ذكرت الطلب ولم تذكر
بعده ما يصح توقفه على المطلوب جوز المخاطب كون ذلك المطلوب مقصودا لنفسه ولغيره واذا ذكرت بعده ذلك غلب
على ظنه كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور بعده لا لنفسه فيكون اذن معنى الشرط والطلب مع ذكر ذلك الشيء ظاهرا
واما الخبر فانه اذا اورد حمله المخاطب على انه انما يتكلم به المتكلم لافادة المخاطب مضمونه لا على ان مضمونه مقصود لغيره او
لغيره اذ قد يخبر بشي مع ان ذلك الشي غير مقصود للمخبر كقولك ضرب زيد مع كراهتك لضربه فلو جيت ايضا بعد الخبر
ما يصلح ان يكون جزاء لمضمونه لم يتبادر فهم المخاطب الى انه جزاء اذ ذلك في الطلب انما كان لتبادر فهمه الى ان المطلوب
اما لذاته او لغيره ومع ذكر الغير فالاولى ان يكون له فلما تقرر ان في الطلب مع ذكر ما يصلح جزاء بعده معنى الشرط ظاهر
جاز لك ان تحذف فاء السببية وتجزم به الجزاء كما تجزم بان وهذا اعني انجزام الجزاء بهذه الاشياء لا بان مقدرة
مذهب الخليل لانه قال ان هذه الاوايل كلها فيها معنى ان فلذلك انجزم الجواب ومذهب غيره ان انجزم الشرط لانه
مقدرة بعدها وهي دالة على ذلك المقدر ولعل ذلك لاستنكارهم اسناد الجزم الى الفعل وليس باستبعد بعيد
اذ جاز ان يجزم الاسم المتضمن معنى ان كمن فلا مانع من جزم الفعل المتضمن معناها فعلا وامثالها اعلم انه
يجوز جزم الجواب بعد الامر المدلول عليه بالخبر نحو حسبك او كفيك او شرعك ينم الناس واتقى الله امرؤ وفعل خيرا
يثب عليه وكذا اسماء الافعال نحو صه وتراك والامر المقدر نحو الاسد الاسد تنج وانما لم ينتصب الفعل في جواب هذه
الاشياء التي فيها معنى الامر بعد الفاء بل وجب النصب صيغ الامر والنهي عند غير الكسائي بخلاف الجواب المجزوم
فانه لم يشترط فيه التصريح بالامر والنهي اتفاقا لان فاء السببية قليلة تقع ما بعدها مع بقائها على معنى السببية
كما في قوله ولا يوذن لهم فيعتذرون وليهديك ما خرج عليك فتجزع ومع الرفع يضعف دلالة الفاء على السببية
لان الرفع محتمل والنصب نص فيها وقد تقدم ان الامر والنهي وساير الاشياء الثمانية مشابهة للشرط في عدم ثبوت
مدلولها فهي اذن مقوية لمعنى السببية في الفاء فاريد ان يكون قبل الفاء صيغ الامر المعروفة في الامرية حتى ان
ضعف دلالة السببية في الفاء بان يرتفع الفعل بعدها كان صيغ الامر فيها اشد تقوية لسببيتها مما هو محمول
على الامر من اسم الفعل وغيره واما الجزم فهو نص في السببية فلم يضعف معناها معه فلم يحتج الى صيغ الامر بل
كفى معناه وقيل في قوله تعالى هل ادلكم على تجارة تنجيكم الى قوله يغفر لكم انه مجزوم لقوله يومنون لانه بمعنى
امنوا وليس بجواب هل ادلكم لان المغفرة لا تحصل بالدلالة ولا منع ان يقول هو جوابه كما مر في لام الامر في قوله تعالى
قل لعبادي الذين امنوا يقيموا وقال المبرد في مثله ان يقيموا جواب اقيموا مقدرا اي قل اقيموا يقيموا
وليس بشي لانه مثل كن فيكون على قراءة ابي عمرو وفيه من التكلف ما فيه قوله اذا قصد السببية اما اذا قصد الاستيناف
نحو قم يدعوك الامير وقال رايدهم ارسوا نزاولها وكل حتف امرئ يجري بمقدار او الوصف نحو وليا يرثني على قراءة الرفع
او الحال نحو ذرهم في خوضهم يلعبون ولا تمنن تستكثر وجب الرفع نحو مع حذفها يجوز الجزم على الجزاء والرفع
اما على الاستيناف اي انه تم بحذفها او بحذف ان اي ان يحذفها ويجوز في ذره نقول ذلك الرفع على الاستيناف
او الحال والجزم وقوله تعالى فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا لا تخاف دركا اوقطع وكذا قوله ارسوا نزاولها
ومما جاء حالا بعد الشرط الصريح قول الحطية متى تاته تعشو الى ضوء ناره تجد حطبا جزلا ونارا تاججا ويجوز فيه
مثله لان الثاني من جنس الاول بخلاف قولك ان تاتني تمشي اعطك فانه لا يجوز فيه الا الرفع ونقول بعد الجزاء سواء
كان الشرط ظاهرا او مقدرا نحو ان تاتني اتك فاحدثك وايتني اتك فاحدثك بجزم ما بعد الفاء على العطف ورفعه على

النظم والضيا على ان الفاء السببية مع ضعف هذا الخبر كما تقدم في المنصوبات وكذا ما جاء بعد جواب الشرط
الذي فيه الفاء نحو من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم قرئ رفعا وجزما ولا منع في الجزم من النصب واذا عطفت
بم على الخبر جاز الجزم والرفع دون النصب قال الله وان تتولوا يستبدل قوما غيركم ثم لا يكونوا وقال ان يقاتلوكم يولوكم
الادبار ثم لا ينصرون ولما كان فاء السببية بعد الطلب واقعا موقع المجزوم جاز جزم المعطوف عليه قال الله فاصدق
واكن قال دعني فاذهب جانبا يوما واكفك جانبا وهذا الذي يقال انه عطف على التوهم كما في قوله بدا لي اني لست
مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا اي جرّ الثاني لان الاول قد يلحظ الباء وجزموا الثاني لان الاول قد
يكون مجزوما قوله وامتنع لا تكفر تدخل النار يعني ان الكسائي يجوّز عند قيام القرينة ان يضمر بعد المنفي والمثبت وعلى
العكس فيجوز لا تكفر تدخل النار اي ان تكفر تدخل النار كما يجوز لا تكفر تدخل الجنة ويجوز ايضا اسلم تدخل النار يعني ان
لا تسلم تدخل النار وقال غيره بل يجب ان يكون المقدر مثل المظهر نفيا واثباتا واما قولهم في العرض الا تنزل تصب خيرا
اي ان تنزل تصب فلان كلمة العرض همزة الانكار دخلت على حرف النفي فيفيد الاثبات وليس ما ذهب اليه الكسائي
ببعيد لو ساعده نقل قوله مثال الامر صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف
المضارعة وحكم آخره حكم المجزوم فان كان بعده ساكن وليس برباعي زيدت همزة وصل مضمومة ان كان بعده
ضمة مكسورة فيما سواه مثل اقتل واضرب واعلم وان كان رباعيا فمفتوحة مقطوعة قوله لو قال صيغة
يصح ان يطلب بها الفعل لكان اصح في عمومه لكل ما يسمي النحاة امرا وذلك انهم يسمون بالامر كل ما يصح ان يطلب بها
الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة سواء طلب به الفعل على سبيل الاستعلاء وهو يسمى امرا عند
الاصوليين نحو قولك اضرب على وجه الاستعلاء او طلب به الفعل على وجه الخضوع من الله تعالى وهو الدعاء نحو
اللهم ارحم او من غيره وهو الشفاعة او لم يطلب بها الفعل بل كان اما على الاباحة نحو كلوا واشربوا والتهديد
نحو اعملوا ما شئتم او غير ذلك من محال هذه الصيغة وانما سمى النحاة جميع ذلك امرا لان استعمال هذه الصيغة
في طلب الفعل على طريق الاستعلاء وهو الامر حقيقة اغلب واكثر وذلك كما سموا نحو المائت والضائق
اسم الفاعل لان استعمال هذه الصيغة فيما هو فاعل حقيقة اغلب كالضارب والعامل وكذا الكلام في النهي
فان قولك اللهم لا تؤاخذني نهي في اصطلاح النحاة وان كان دعاء في الحقيقة قوله من الفاعل المخاطب ليخرج نحو ليفعل
زيد فانه لا يدخل في مطلق الامر بل يقال له امر الغايب وكذا يخرج نحو لأفعل انا ولنحمل خطاياكم فان قيل قولنا الامر يقول
اعم من امر الغايب اذ مرادهم الامر المطلق وقولنا المطلق قيد مخصص من الامر المضاف الى شيء آخر وذلك كما
الفقهاء ان الماء المطلق يصح سلبه عن المضاف او نصح انه يقال في ماء الباقلي انه ليس ماء اي بماء مطلق قوله بحذف
حرف المضارعة ليخرج نحو قوله لتقم انت يا ابن خير قريش لان ذلك قليل ومنه القراءة الشاذة فبذلك
فلتفرحوا بالتاء قوله وحكم آخره حكم المجزوم قال الكوفيون هو مجزوم بلام مقدرة كما في قول حسان في
في امر الغايب محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا وان كان شاذا لكن حذف حرف المضارعة ايضا مع
اللام مطردة لكثرة استعماله بخلاف امر الغايب ولم يجي فيما بعده تلك اللام المقدرة وقال البصريون هو مبني على
السكون لانه جعل آخره كآخر المجزوم في حذف الحركة والحرف والنون لا انه فيما بعدهم كما هو في باب المجزوم الا انه
مجزوما باللام كالغايب لكن حذفت لكثرة الاستعمال مع حرف المضارعة فزالت علة الاعراب فرجع الى الاصل من البناء
وبقي آخره محذوفا للوقف كما كان محذوفا للجزم بحذف حرف العلة نحو اغز وارم واخش والحركة في نحو

اضرب والنونات في نحو اضربا واضربوا واضربن قوله فان كان بعده ساكن اي بعد حرف المضارعة ولذكرنا ان اصل افعل
ليفعل قياسا على امر الغايب ثم حذف اللام مع حرف المضارعة عند الفريقين فلا يخلو ان يكون بعد حرف المضارعة في المضارع
متحرك في الاصل او ساكن فان كان هناك متحرك على احد الوجهين لم يحتج الى اجتلاب همزة الوصل بل ابتدئ في الامر بذلك المتحرك
ان كان موجودا سواء كان حركة اصلية كدحرج من تدحرج وقاتل من تقاتل او منقولة اليه من متحرك بعده نحو قل وبع
وخف وان لم يكن موجودا بل كان محذوفا اعيد ذلك المحذوف وابتدئ به سواء كان ما بعد حرف المضارعة بعد حذفه
ساكنا كاكرم من تكرم او صار متحركا بحركة ما بعده نحو اعدد ولا يكون هذا اعني حذف المتحرك الذي بعد حرف
المضارعة الا في هذا الباب اعني باب افعل يفعل فقط وانما قلنا ان يفعل بافعل لان قياس بناء المضارع ان يزاد حرف
المضارعة نحو كرّم يكرّم وضرب يضرب واستخرج يستخرج وانطلق ينطلق وانما تحذف همزة الوصل في المضارع لاستغناء
عنها بسبب حرف المضارعة المتحرك المتقدم على محل الهمزة وكان قياس اكرم ايضا يؤكرم لان الهمزة فيه كانت
زائدة الا انها همزة قطع وانما حذف الهمزة في المضارع لانه كان يجتمع الهمزتان في المضارع المتكلم بحرف المد الذي
للاستقبال ثم حمل اخواته من نكرم ويكرم وتكرم عليه طردا للباب وان كان بعد حرف المضارعة ساكن في الحال
والاصل معا فلا بد من همزة الوصل نحو اضرب واستخرج وانطلق قوله فلم راعيت المتحرك الاصلي في نحو
اكرم فرددته في الامر ولم تجتلب همزة الوصل ولم تراع السكون الاصلي في نحو قول ويخاف ويبيع فتجتلب همزة
الوصل نظرا الى الاصل قلنا الاجتلاب همزة الوصل شيء اضطررت اليه ومع امكان مراجعة الاصل لا ضرورة فلا تجتلب
همزة الوصل ولا ضرورة في نحو قل وبع وخف اقتصارا على الحركة المنقولة ولو كنا ايضا تركنا الرجوع الى الاصل السكون
فاجتلبنا همزة الوصل لاحتجنا الى تلك الحركات حروف العلة اي ما قبلها كما في المضارع فكنا نستغني عن همزة الوصل
لتحركها بعدها وكان يكون عينا مضلالا اذ كنا نحذف الهمزة المجتلبة ونحرك الساكن كما كان قوله وليس برباعي
به باب افعل وصله فانا بعد حرف المضارعة فيه ساكن ولا تجتلب فيه همزة الوصل لما ذكر من رجوعه الى الاصل بل ترد
همزة القطع المفتوحة المحذوفة قوله مضمومة ان كان بعده ضمة مكسورة فيما سواه اعلم ان حركة همزة الوصل
الكسرة في الاسماء كانت او في الافعال او الحروف ولا يعدل الى الفتح او الضمة الا لعلة كما في التعريف
وذلك لان الهمزة اجتلبت ساكنة على مذهب الجمهور لما فيه تقليل الزيادة ثم لما اجتمع الساكنان حركت بالكسر
لان الساكن اذا حرك حرك بالكسر لانه اعدل الحركات في الثقل والخفة اذ هو اثقل من الفتح واخف من الضم ومذهب
سيبويه انها اجتلبت متحركة بالكسرة التي هي اعدل الحركات لان الاحتياج الى المتحرك لسكون اول الكلمة فاجتلابها
ساكنة ليس بوجه قال سيبويه قد تثبت الزيادة متحركة لتصل الى التكلم بها ومذهبه اقرب وانما ضمت فيما الضم ثالثه
اتباعا واستثقالا للخروج من الكسرة الى الضمة لان الحاجز غير حصين لسكونه وكذلك في باب الامر نحو انطلق و
استخرج واذا بقي الامر على حرف واحد فان وصلته بكلام بعده فلا كلام وان وقفت عليه فلا بد من هاء السكت
اذ لو لم يأت بها وجب ان لم تسكن ذلك الامر الوقف على متحرك وان سكنته لزم الابتداء بالساكن قوله
فعل ما لم يسم فاعله هو ما حذف فاعله فان كان ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل آخره ويضم الثالث مع همزة الوصل والتاء
مع التاء خوف اللبس ومعتل العين يقل فيه قيل وبيع وجاء الاشمام والواو ومثله باب اختير وانقيد دون استخير العين
واقيم وان كان مضارعا ضم وفتح ما قبل آخره ومعتل العين يقلب فيه الفا قوله معنى فعل ما لم يسم
فاعله اي فعل المفعول الذي لم يسم فاعله وانما اضيف الى المفعول لانه يبنى له ويجوز ان يريد بهما لفظ ذكر الفعل

فيكون الفاعل الفعل اليه اضافة العام الى الخاص كقولهم فعل الماضي وفعل المضارع وفعل الامر قوله وهو ما حذف فاعله
هذا حد مطرد عند سيبويه واما مذهب الكسائي في نحو ضربني وضربت زيدا وهو ان الفاعل محذوف في الاول
على ما مر في باب التنازع وعلى مذهب الاخفش على ما حكى عنه ابو علي في كتاب الشعر قال الجوز ابو الحسن حذف الفاعل
خلافا لسيبويه وشاهده اسمع بهم وابصر فليس ما ذكره المصنف بحد تام الا ان يقال هو ما غير عن صيغته لاجل
حذف فاعله قوله فان كان ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل آخره هذا عام في كل ماض سواء كان ثلاثيا مجردا كضرب
او مزيدا فيه كاكرم واستخرج او رباعيا مجردا كدحرج او مزيدا فيه كتدحرج وانما غير صيغة الفعل بعد حذف الفاعل
اذ لو لم يغير لالتبس المفعول القائم مقام الفاعل وانما اختير للمبني للمفعول هذا الوزن الثقيل دون المبني للفاعل
لكونه اقل استعمالا منه وانما غير الثلاثي اي الفعل دون سائر الاوزان لبعده عن اوزان الاسم ولو كسر الاول وضم الثاني
لحصل هذا الغرض الا ان الخروج من الضم الى الكسرة اولى من العكس لانه طلب خفة بعد الثقل بخلاف الخروج من الكسرة
الى الضمة ثم حمل غير الثلاثي عليه ضم الاول وكسر ما قبل الآخر قوله ويضم الثالث مع الهمزة والثاني مع التاء خوف
اللبس يعني كل ما فيه همزة الوصل لو اقتصر على ضمها وكسر ما قبل الآخر لالتبس عند الوقف الماضي المبني للمفعول
بالامر من ذلك الباب لو قلت مثلا استخرج بمفتوح التاء ساكن الآخر للوقف لالتبس بالامر ولو لم يضم ما بعد
التاء ايضا فيما اوله تاء زائدة وهو نحو تكلم وتغافل وتدحرج لالتبس في حال الوقف بصيغة مضارع ما هو
مطاوع له نحو تُكُلِّم وتُجُوهِل وتُدُحْرِج قوله ومعتل العين يعني ما اعتل عينه من الماضي الثلاثي نحو قال وباع فيه
ثلاث لغات قيل وبيع باشباع كسرة الفاء وهي افصحها واصلهما قُوِلَ وبُيِعَ استثقلت الكسرة على حرف العلة
كما عرف عند المصنف ولم ينقل الى ما قبلها اذ النقل انما يكون الى الساكن دون المتحرك فبقي قُول وبُيع بياء ساكنة
بعد الضمة فبعضهم يقلب الياء واوا لضمة ما قبلها فيقول قُول وبُوع وهي اقل اللغات والاول قلب الضمة
كسرة فبقي بيع لان تغيير الحركة اقل من تغيير الحرف وايضا لانه اخف من بوع ثم حمل قول عليه لانه معتل العين
مثله فكسرت فاؤه فانقلبت الواو ياء وعند الجزولي استثقلت الكسرة على الواو والياء فنقلتا الى ما
قبلهما لان الكسرة اخف من حركة ما قبلهما وقصدهم التخفيف ما امكن فيجوز على هذا نقل الحركة الى المتحرك كما لو
حركة اذا كان حركة المنقول اليه فبقي بيع وقِوْل فقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها وبعضهم يسكن العين
ولا ينقل الكسرة الى ما قبلها فيبقى الواو على حالها وينقلب الياء واوا لضمة ما قبلها وهذه اقلها لبقاء ثقل
الضمة والواو والاول اولى لخفة الكسرة والياء وقول الجزولي اقرب لان اعلال الكلمة بما يقتضيه نظيرها
اولى من حملها في العلة على غيرها وهو راي المصنف انما اختار حذف الكسرة لاستبعاد نقل الحركة الى
متحرك ولا بعد فيه على ما ذكرنا واما الاشمام فهو ضعيف وحقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل
نحو الضم فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا هو مراد القراء في
الاشمام في هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام هاهنا كالاشمام حالة الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع
كسر الفاء كسرا خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تأتي بضمة خالصة بعدها
ياء ساكنة وهذا ايضا غير المشهور عندهم لان الاشمام عندهم هاهنا حركة بين حركتي الضم والكسر بعدها
حرف بين الواو والياء قال المصنف الغرض بالاشمام الايذان بان الاصل الضم في اوائل هذه الحروف
وانما نبهوا على الضم الاصلي بخلاف نحو بيض في جمع ابيض فاذا سقط العين في المبني للمفعول لم يبق الفرق

بين المبني للفاعل والمبني للمفعول عند سقوط العين لسكون اللام باتصال الضمير فان قلت
باخلاص الكسر وعدت من العيادة باخلاص الضم يلتبس فيه المبني للفاعل بالمبني للمفعول لانك
لو قلت بعت يا عبد بالكسر وعدت يا مريض بالضم كان ظاهرا في كونهما للمفعول بسبب [illegible] مفعول
فاذا اسقط العين في المبني للمفعول باتصال الضمير المرفوع فان قام فيه جاز لك اخلاص الضم في الواوي
واخلاص الكسر في اليائي وان لم تقم نحو بعت وعدت فلابد لك في الواوي من اخلاص الكسر او الاشمام وفي اليائي
من اخلاص الضم او الاشمام ليلا يلتبس بالمبني للفاعل وظاهر كلام السيرافي انه لا يجب فيه الفرق بل يتفق
الالتباس لقلة وقوعه مثله قوله وشبه باب اختير وانقيد يعني ان بابي افتعل وانفعل معتل العين كباب الثلاثي
المعتل العين في مجيء الوجوه الثلاثة فيهما لشركتهما له في علتها وهي استثقال الكسرة على حرف العلة مع انضمام ما
قبلها الا ان ما قبل حرف العلة في افتعل تاء وهذا الفرق لا يؤثر في العلة واما في انفعل فما قبل حرف العلة
فاء كما كان في الثلاثي المجرد قوله دون استخير واقيم يعني ان باب استفعل وافعل معتل العين لا يجيء فيهما الا
اخلاص الكسر دون الضم والاشمام لان سببهما في الثلاثي المجرد وفي البابين المذكورين ضم ما قبل حرف العلة كما ذكرنا
وما قبلها في بابي استفعل وافعل ساكن فلا يمنع نقل الكسرة المستثقلة على حرف العلة اليه كما هو في غير هذا
الموضع نحو يقول ويبيع واعلم ان شرط نقل حركة العين الى ما قبلها في المواضع المذكورة ان لا يكون اللام حرف
علة فلا ينقل في نحو طُوِي ولا قُوِي ولا اُسْتُقْوِي ولا انْطُوِي ولا احْتُوِي وانما لم ينقل ذلك اذ لو اعلت العين
في الماضي من هذه الابواب لوجب الاعلال قلب العين الفا في المضارع لانه يتبع الماضي في الاعلال كما في قيل يقال
وقال يقول فكنت تقول يُطاي ويُقاي ويُستقاي ويُنطاي ويُحتاي ولا يحتمل في الفعل لثقله ياء مضمومة وان
كان قبلها سكون كما يحتمل في الاسم نحو راي ودُاي ظبية وكسر فاء فعل للادغام نحو ردّ لغة والضم اكثر لان الكسر في
المعتل العين انما كان استثقالا للواو بعد الضمة وربما يشم الفاء في المدغم ضمة ايضا لكن قولهم اشمام فاء معتل
العين لان علة اشمام فاء معتل العين انما كانت خوف الالتباس عند حذف العين كما ذكرنا والاصل فيهما مع
الضمير بل يشكل اذ الادغام نحو رُدِدْتُ وشُدِدْتُ وربما كسر فاء فعل المبني للمفعول في الصحيح
للتخفيف تقول في عُلِمَ عِلْمَ كما تقول في المبني للفاعل في شَهِدَ شِهْدَ وفي الاسم في فَخِذ فِخْذ قوله وان كان مضارعا ضم
اوله وفتح ما قبل آخره قيل انضم الاول في الماضي والمضارع للعوض عن الفاعل المرفوع وفيه نظر لان المفعول
المرفوع عوض منه والاولى الاقتصار على عوض واحد فنقول ضم اول المضارع حملا على ضم اول الماضي واما فتح
ما قبل آخره دون الضم والكسر فليعتدل الضم بالفتح في المضارع الذي هو اثقل من الماضي ومعتل العين ينقلب
الفا اي المضارع المعتل العين ينقلب في المبني للمفعول الفا نحو يقال ويباع حملا للمضارع على الماضي لانه ماض
زيد عليه حرف المضارعة فهو تبعه في مطلق الاعلال المعني الا ترى ان قال اعل بقلب عينه ويقول بنقل حركة
عينه يا ويقال بقلبها الفا فهو يتبع الماضي في مجرد الاعلال ويعلّ في كل واحد منهما بما يليق به وكل ما له اصل
معتل اذا انفتح عينه وسكن ما قبله نقل الفتح الى الساكن وقلب العين الفا نحو باب واقام واستقام وليس
النقل لاجل الثقل لا يستثقل بالاجل فصل وقد ذكر المفتوح انما للتخفيف فلو لم ينقل الفتحة الى ما قبله
لالتقى ساكنان وقد يحكى الكلام فيه في التصريف ان شاء الله وقد جاء في كلامهم بعض الافعال على ما لم يسم فاعله ولم يستعمل
فعلت والاغلب في ذلك الادواء واعلم يستعمل فاعلها لان الامر المعلوم في غالب العادة انه هو الله تعالى نحو [illegible]

والنمل بكثرة ... قبل الارض البلى وفيض الماء وقضى الامر وتلك الافعال الحواجنة الفاسد واركه واوردة اي
فعل ابه به ذلك ولعل الافعل لا بات فعلة فضارت كلام ووجه وعمي وعنى ذلك من اللام التي بابها فعل مكسور
العين فصار يتعدى الى المنصوب كا تعدى باب فعل وذكرنا النقل الى افعل **قوله** المتعدي وغير المتعدي
فالمتعدي ما توقف فهمه على متعلق كضرب وغير المتعدي بخلافه كقعد والمتعدي ما يكون على واحد كضرب
والى اثنين كاعطى وعلم والى ثلثة كاعلم واري واخبر وخبر وانبأ ونبأ وحدث فهذه مفعولها الاول كمفعول
اعطيت والثاني والثالث كمفعولي علمت **قوله** ما يتعلق مفتوح اللام وهذا كما ذكرنا
في الحد المفعول به انه الذي يقع عليه فعل الفاعل كضربت زيدا او يجري مجرى الوقوع عليه نحو ما ضربت زيدا واحدث
الضرب وينبغي على ما حقق ان يكون نحو قرب وبعد وحرج متعديا اذ لا يفهم الحروف مع اسناده الى من يقع
الا بمتعلق آخر وله ان يلتزم كونه متعديا لكن بحرف الجر فيقول الحوطال وظرف هو اللازم فقط لا انه لا يتوقف
فهمه على متعلق بخلاف نحو قرب وبعد وحرج ودخل لكن ذلك خلاف اصطلاح القوم فانه عندهم متعد على الاطلاق
لا يقع الا على المتعدي لنفسه ويقولون في المتعدي بحرف الجر هو لازم الا ترى انهم قالوا بان فعل يفعل لا يكون
لازما مع ان قرب وبعد منه يتعدى الى المفعول بحرف الجر ولا يبعد ان يرسم للمتعدي بانه الذي يصح ان يشتق منه اسم
مفعول غير مقيد كما ذكرنا في حد المفعول به ويرسم اللازم بانه الذي لا يصح ان يشتق منه ذلك واعلم ان فعلا
واحدا قد يتعدى تارة بنفسه الى المفعول فيسمى متعديا ومرة بحرف الجر فيسمى لازما وذلك اذا تساوى استعمالا
وغلب كل واحد منهما حتى نحو نصحتك ونصحت لك وشكرتك وشكرت لك مثلا ما قيل ولا ويجعل اللام زائدة
والحكم بتعدي هذه الافعال مطلقا اذ معنا ها مع اللام مع معنا ها بلا لام والتعدي واللزوم بحسب المعنى
ومع بلا لام متعدية اجماعا فكذا مع اللام فهي اذن زائدة كما في ردف لكم الا انها مطردة الزيادة في هذا بخلاف
ردف فان كان تعديه بنفسه قليلا نحو قسمت بالله ومختصا بنوع من المفاعيل كاختصاص دخلت بالتعدي
الى الامكنة واما الى غير ها فيتعدى نحو دخلت في الامر فلوا انه حرف منه حرف الجر وان كان تعديه بحرف الجر قليلا فهو
متعد والحرف زائدة كما في قراءة من بالسور ولا تلقوا بايديكم وردف لكم واذا تعدى الفعل الى المفعول بحرف
الجر فالجار والمجرور في محل النصب على المفعول به ولهذا قد يعطف على الموضع بالنصب قال الله فامسحوا
برؤسكم وارجلكم على قراءة النصب وقال الشاعر فان لم تجد من دون عدنان والدا ودون معد فلتزعك
العواذل والتحقيق ان المجرور وحده منصوب المحل لانه مع الجار لان الجار هو الموصل للفعل اليه كالهمزة
والتضعيف في اذهبت زيدا وكرمت عمروا لكن لما كان الهمزة والتضعيف من تمام الفعل والجار منفصل عنه
وهو في اللفظ كجزء المجرور ولا يجوز الفصل بينهما توسعوا في اللفظ وقالوا انهما في محل النصب ولا يحذف
الجار في اختيار الكلام الا مع ان وان بشرط تعين الجار فيحكم على موضعها بالنصب عند سيبويه وبالجر عند
الخليل والكسائي والاولى لضعف الجار عن عمله مضمرا ولهذا شذ نحو الله لافعلن وقول رؤبة
خير لمن قال له كيف اصبحت وقوله اشارت كليب بالاكف الاصابع وانما صار حذف الجار معهما كثيرا
مطردا لاستطالتهما بصلتهما ولا خفش الاصغر يجيز حذف الجار مع غيرهما ايضا قياسا اذا تعين الجار
كما في خرجت الدار ولم يثبت بل قد جاء في غيرهما ما شذ فقط كقوله تمرون الديار ولم تعوجوا وقوله
لا تقل زنهم حرامك ولا تعزموا عقدة النكاح وان تسترضعوا اولادكم والاولى تضمين اللازم معنى

المتعدي اي يجوزون الديار ولا تقل زنهم حرامك وتنووا عقدة النكاح وترضعوا اولادكم حتى يحمل على التزود
كما تضمن الفعل معنى غيره فيعدى تعديته ما ضمن معناه قال الله يخالفون عن امره اي يعدلون عن امره ويتجاوزون
عنه واما الكثرة الاستعمال كما ذكرنا فيما بعد دخلت من الظروف المختصة وكقوله تعالى يبغونكم الفتنة اي يبغون
لكم وكسبتك الخير اي كسبت لك ووزنتك المال اي وزنت لك وكلتك الطعام اي كلت لك ولا يألونكم خبالا
اي يألون لكم وزدتك دينارا اي زدت لك ونقصتك درهما اي نقصت لك ويجوز ان تضمن زد في معنى اعطيت
ونقصت معنى حرمت وكذا الحذف من المفعول الثاني نحو امرتك الخير واستغفرت الله ذنبا ومنا الذي
اختير الرجال سماحة كل ذلك مع تعين الجار ولا يفيد شيء من حروف الجر معنى النقل الا الباء وذلك ايضا
في بعض المواضع نحو ذهبت بزيد بخلاف نحو مررت به والذي يغير الباء معناه يجب فيه عند المبرد مصاحبة
الفاعل للمفعول به لان الباء المصاحبة عنده بمعنى مع وقال سيبويه الباء في مثله كالهمزة والتضعيف فمعنى
ذهبت به اذهبته يجوز فيه المصاحبة وعدمها فقوله تعالى لذهب بسمعهم الباء عند المبرد للتأكيد كان الله
ذهب معهم واما الهمزة والتضعيف المعديان فلا بد فيهما من معنى التغيير واذا دخلا على الفعل فان كان
لازما صار متعديا الى مفعول واحد وان كان متعديا الى واحد صار الى اثنين نحو احفرته النهر والمتعدي
الثلاثي المتعدي الى اثنين الى ثلثة الا اعلم واري وتضعيف العين يعاقب الهمزة كثيرا نحو اخرجته وخرجته
ويعني عن الهمزة قليلا ما لم يكن العين همزة نحو فرحته وقد ذكر في غير الهمزة من حروف الحلق و
لا يحصل به حروف الجر فعلا واحدا بل يجوز ان يجمع على فعل واحد كثير منها كقوله خرجت الى المطلع في
على طرفه من داره بثيابه وبعض هذه حال ولا يجمع على فعل اثنان منها بمعنى واحد فلا يقال عدوت بزيد بعمرو
واذا اختلفا معنى صار نحو ذهب به بالبريد اي فيها **قوله** والى اثنين كاعطى وعلم يعني ان المتعدي الى اثنين على
ضربين اما ان لا يكونا مفعولاه مبتدا وخبرا كاعطيت زيدا درهما ولا يحصى هذا النوع من الافعال واما ان يكونا
في الاصل مبتدا وخبرا كعلمت زيدا قائما وعند الكوفيين ان ثاني مفعولي باب علمت حال وكذا قالوا في خبر كان
وليس بشيء اذ الحال يجوز حذفه وايضا لا يكون الحال علما وضميرا واسم اشارة وغير ذلك من اسماء المعارف
بخلاف هذين المنصوبين وقد ذكرنا في باب المفعول ان المفعول به في الحقيقة اما واحد او اثنان ولا يتعدى
الفعل حقيقة الى ثلثة فلا وجه لاعادته **قوله** والى ثلثة كاعلم واري يدخل الهمزة على فعلين من جملة الافعال المتعدية
الى اثنين وهما من افعال القلوب فتزيد بسبب الهمزة مفعول آخر موضعه الطبيعي قبل المفعولين لان معنى
الهمزة المعدية جعل الشيء على اصل الفعل فمعنى اعلمتك زيدا منطلقا جعلتك على ان تعلم زيدا منطلقا فلا بد ان
يذكر اولا المحول ثم يذكر متعلق اصل الفعل وهو المحمول عليه لان المحمول عليه معنى قائم بذلك المحول والمعاني
جارية بذكر الذات اولا ثم اللفظ الدال على المعنى القائم بها كما في المبتدا والخبر والحال وذي الحال والموصوف
والوصف وكذلك في نحو احفرت زيدا النهر ولم يتفقوا ان يعدلوا الى ثلثة من المتعدي الى اثنين بالتضعيف
فلم يقل علمتك زيدا قائما بل لم يستعمل ثالث مفعولي علمت الا ما هو مضمون الاول والثاني او مضمون
الثاني لعلمت تقول في علمت زيدا منطلقا علمت عمروا انطلاق زيد او علمت عمرو الانطلاق قال
واذ علمتك الكتاب وعند الاخفش ينقل بالهمزة الى ثلثة باقي افعال القلوب ايضا قياسا لاعلمتك
فتقول احسبتك زيدا قائما وكذا اظننتك واخلتك وازعمتك واوجدتك ولو جاز لقيل في

فلما جاز ايضا في غير افعال القلوب نحو اكسوتك عمرو جبة واجعلتك زيدا قايما وجاز بالتضعيف ايضا في
افعال القلوب وغيرها ولم يجز اتفاقا وجاز نقل جميع الافعال الثلاثية متعديها ولازمها الى باب افعلت
وفعلت نحو اضرب زيدا عمروا وذهبت خالدا فبت انهما موكول الى السماع اعني النقل من الثلاثي الى احد
ابواب المشعبة واما اخبر وخبر وانبأ ونبأ وحدث ولم يستعمل اصولها بمعناه فلبست هما صارتا بالهمزة
او التضعيف متعديا الى الكلمة بعد التعدي الى اثنين بل لم يستعمل من ثلاثياتها فعل مناسب لهذا المعنى الا
خبر بكسر الباء اي علم واما حدث ونبأ بلا اثنين فلم يستعملا مشتقين من النبأ والحديث لكن هذه
الافعال الخمسة الحرية في بعض استعمالها بالعلم المتصلة الى الكلمة لان الانباء والتنبئة والاخبار و
التخبير والتحديث بمعنى الاعلام ولم يلحق سيبويه من هذه الخمسة الا انبأ والحق انبأ في غيره والحق
بعضهم ارى الحلمية باعلم سماعا نحو اراني الله في النوم سالما ويستعمل الخمسة متعدية الى الواحد بنفسها
والى المضمون الثاني والثالث او مضمون الثالث وحده بالباء نحو حدثتك بخروج زيد وبالخروج وهذا
كما ينصب علمت المفعولين وينصب مضمونهما الذي هو المفعول حقيقة نحو علمت زيدا قايما وعلمت قيام
زيد او القيام لكنه يتعدى مضمونها ايضا بنفسه كما رايت بخلاف انبأت وحدثت فانه لا يتعدى بان اليه
الا بحرف الجر فلا تقول اخبرت زيدا خروج عمرو بل تقول بخروج عمرو واما قولهم انبأته نبأ واخبرته
خبرا وحدثته حديثا فهذه المنصوبات اسماء صريحة اقيمت مقام المصدر اي انباء واخبارا او تحديثا
ولو كانت مفعولا به لجاز استعمال المفعول به مختصا مقامها نحو حدثته خروج زيد ونبأته دخول خالد
ومعلوم ان مثل هذا لم يجي في الشعر فاذا تقرر هذا علمت ان قولك حدثتك او نبأتك او اخبرتك زيدا
قايما ليس بمعنى حدثتك الحديث المخصوص ونبأتك هذه التنبئة المعينة وخبرتك التخبير الخاص لان
انتصاب زيدا قايما ليس لكونهما متضمنين للمفعول به اي حدثتك بقيام زيد كما ذكرنا لا لكونه مصدرا مبينا نوعه
نحو ضربت ضرب الامير لان زيدا قايما بيان المخبر به وتعيينه وليس بيانا لكيفية نفس الاخبار الذي هو الحديث
الواقع منك اي التلفظ به التكلم المخصوص وانه كان سريعا وبطيئا او غير ذلك من صفات التلفظ فقولك
اخبرتك زيدا قايما اي اخبرتك هذا المخبر به والمخبر به مفعول به لا محالة ولا يقع اسم المفعول به على المصدر فلا يقال في
ضربت ضربا ان الضرب مضروب كما مضى في باب المفعول به فظهر بهذا انه قال المصنف في قولهم اخبرتك
زيدا قايما واخبرتك خبر ان زيدا قايم خبر خاص وقولك خبر اخبر مطلق وكلاهما منصوب على انه
مفعول مطلق ليس بشي لان الاول خبر خاص بلا ريب لكن لفظ الخبر ههنا مفعول به اي مخبر به خاص و
الثاني خبر مطلق لكن لفظ الخبر ههنا بمعنى الاخبار لا المخبر به فجعل احدهما كالاخر مغالطا او غالطا
والدليل على انه مفعول به وكمفعولي علمت انك تقول اخبرتك ان زيدا قايم كما تقول علمت او اعلمتك ان
زيدا قايم فتصدر الجملة بان وايضا تقول اخبرتك زيدا قايما فانا مخبر بان زيدا قايم فتضيف اسم المفعول
الى ما كان بعد الكاف في اخبرتك واسم الفاعل لا يضاف الى المصدر فلا يقال انت ضارب ضرب الامير وكذا
ما اعترض به على نفسه من قوله قلت زيد منطلق وليس زيد منطلق بمعنى المصدر الخاص بل هو بمعنى المفعول به
اي المقول الخاص بخلاف قلت قولا كما يحا على انه مفعول مطلق ومنشأ الغلط ان الخبر يستعمل بمعنيين
بمعنى الاخبار وبمعنى المخبر به كما ان القول يستعمل بمعنى المصدر وبمعنى المقول فاعرفه قوله فهذه مفعولها

الاول كمفعول اعطيت اعلم ان مفعولها الاول كاول مفعولي اعطيت والثاني والثالث معا كثاني مفعولي
اعطيت لانا بينا ان هذه الافعال في الحقيقة متعدية الى مفعولين اولهما غير الثاني فمفعولها الثاني
في الحقيقة مضمون الثاني والثالث معا فمعنى اعلمتك زيدا قايما اعلمتك قيام زيد فهو كاعطيت زيدا درهما
سواء فيجوز لك ان لا تذكرها مفعولا اصلا كباب اعطيت وان تذكر جميعها وان تذكر الاول دون الثاني
والثالث وان تذكر الثاني والثالث دون الاول والمذكور واحد من الثاني والثالث وتترك الاخر فعلى ما يجي في
افعال القلوب وظاهر مذهب سيبويه انه لا يجوز ذكر الاول دون الثاني والثالث لانه قال لا يجوز ان
يقتصر على واحد من الثلاثة فبعض النحاة اجرى كلامه على ظاهره ولم يجوز الاقتصار على الاول واجازه ابن
السراج مطلقا وقال السيرافي اراد سيبويه انه لا يحسن الاقتصار على الاول لا انه لا يجوز مطلقا ومذهب
ابن السراج اولى اذ لا مانع وتبعه المتاخرون فاذا قطعت النظر عن الاول فحال المفعول الثاني مع الثالث
كحال اول مفعولي علمت مع الثاني لانهما هما والاول هو الذي زاد بسبب الهمزة كما تقدم قوله
افعال القلوب ظننت وحسبت وخلت وزعمت وعلمت ورايت ووجدت تدخل على الجملة الاسمية لبيان
ما هي عنه فتنصب الجزئين اقول اعلم ان الجمل التي تدخل عليها الافعال لا تخلو من ان يكون المقصود
منها حكاية لفظها اولا فلا وهي الواقعة بعد القول نحو قلت ضرب زيد وزيد ضارب ولا يعمل فيها
القول اذا القصد حكاية اللفظ فيجب مراعاة حال المحكي والثانية اي التي المقصود منها معناها دون
لفظها لا بد ان يعمل الفعل الداخل عليها في جزئيها لتعلقه معنى بمضمونها فلا يدخل اذن الا على الاسمية
لان ذلك الفعل انظام المسند اليه تعذر عمله في الفعلية لانه يعمل الفعل الضروري رفع الاسم المسند
اليه فلا يرتفع به الفعل الذي في الجملة الفعلية ولا يرتفع به ما اسند اليه ذلك الفعل ايضا اذ لا يرتفع اسم
بفعلين اذ لا اثر واحد عن موثرين مستقلين وان كان مع المسند اليه فلا يعمل الا النصب فيجب ان ينتصب
كلا جزئي الفعلية والفعل لا ينتصب ظاهرا الا بالحرف والمسند اليه يستحيل انتصابه ظاهرا فلا يستتر
فيهما ان الفعل الداخل بلى اذا جاء فعل معلق عن النصب جاز دخوله على الفعلية لانه لا يعمل اذن في الظاهر
كقولك علمت بزيد وعلمت اي يوم سرت وايهم رايت بنصب ايهم تقول الذي يطلبه الفعل من الاسمية المدخول عليها
اما فاعل او مفعول فان اقتضى فاعلا وذلك في باب كان رفعنا المبتدأ تشبيها له بالفاعل ونصبنا الخبر
تشبيها له بالمفعول ولم يجز رفعهما لان الفعل لا يرفع فاعلين فلا يرفع شبيهين بالفاعل ولا نصبهما اذ
يبقى الفعل بلا مرفوع ولا يجوز ولا نصب الاول ورفع الثاني لان طلب الفعل للمرفوع قبل طلبه للمنصوب
والفاعل في الحقيقة في مثل هذا مصدر الخبر مضافا الى المبتدأ وفي كان زيد قايما فاعل كان قيام زيد لا
هو الحادث الكاين في الحقيقة وكذا في صار زيد منطلقا الصاير هو انطلاق زيد وكذا في جميع اخوات
كان لان افعالها كلها بمعنى كان مع قيد آخر فمعنى صار كان بعد ان لم يكن ومعنى ما زال واخواتها كان دايما ومعنى
اصبح واخواتها كان في المساء والصبح والضحى ونحو ذلك ومعنى ليس ما كان واما افعال المقاربة فليست
من هذا اي من الافعال الداخلة في الاصل على الجملة بل المرفوع بها فاعلها على الحقيقة واخبارها مفعولة
كما يجي في بابها وان اقتضى مفعولا نصبنا جزئي الجملة لان ثانيهما متضمن المفعول الحقيقي واولهما
ما يضاف اليه ذلك المفعول الحقيقي اذ معنى علمت زيدا قايما علمت قيام زيد فاعراب الجزئين على ما تقدم

الواحد اي ذلك المفعول الحقيقي فلذلك يدخل في هذين الجزئين لفظا ان الجملة الخبرية في نفس جزء واحد ولم يدخل
الجزئين اللذين هما كان واخواتها وان كانا ايضا يتقدمان المفرد كهذين الجزئين المنصوبين ثم هنا المقتضي للمفعول
اما افعال القلوب او غيرها فافعال القلوب على اضرب اما للظن فقط وهي حجا بجحوا بمعنى ظن وخال
وحسب يحسب وكذا هب غير متصرف فاذا كان الافعال بالمعنى المذكور ووليتها الاسمية مجردة من ان
نصب جزئيها فان كان حجا بمعنى غلب او قصد او غير ذلك وخال بمعنى اختال وهب امرا من الهبة او كانت
الاسمية مصدرة بان لم ينصب المفعولين وكذا جميع افعال القلوب تنصب المفعولين اذا وليها الاسمية غير
مصدرة بان ويستعمل اري الذي هو ما لم يسم فاعله لاري بمعنى ظن غالبا ولم يستعمل بمعنى علم واما لليقين
فقط وهو علم اذا كان بمعنى اليقين وهو والمعرفة بمعنى واحد ولا يتوهم ان بين علمت وعرفت فرقا حيث المعنى
كما قال بعضهم فان معنى علمت ان زيدا قائم وعرفت ان زيدا قائم واحد الا ان عرفت لا ينصب جزئي الاسمية كما ينصبهما
علمت وذلك ليس لفرق معنوي بينهما بل موكول الى اختيار العرب فانهم قد يخصون احد المتساويين بحكم لفظي
دون الآخر ولجاز هشام الحاق عرف وابصر بعلم في نصب المفعولين ويستعمل درى بمعنى علم وتعلم امرا بمعنى
اعلم لكن لا ينصبان المفعولين بل يردان لاسمية بعدهما مصدرة بان نحو دريت انك قائم وتعلم ان الرجل الغني رشدا
ولا يتصرف في تعلم بمعنى اعلم فاذا قيل تعلم ان الامر كذا فلا تقل تعلمت بل علمت فان كان درى بمعنى ختل وتعلم
تعلمت التي اذ تكلف في علمه فليسا من هذا الباب فلم ينصبا الجزئين اذا لم يصدرا بان واما للظن في الظاهر
مع احتماله في بعض المواضع لليقين وهو ظن لا بمعنى اتهم اذا وليها اسمية مجردة عن ان قال تعالى الظن بمعنى العلم
اي ظننت اني ملاق حسابيه وقد يجي ظن بمعنى اتهم فينصب مفعولا واحدا ومعنى الاتهام التحيل تحتها موضع الظن
الشيء تقول ظننت زيدا اي ظننت به انه فعل سيئا وكذا اتهمته واما للاعتقاد الجازم في شيء انه على صفة معينة
سواء كان مطابقا اولا وهو راى فاذا كان بالمعنى المذكور ووليته الاسمية المجردة عن ان نصب جزئيها نحو
رايت زيدا غنيا سواء كان في نفس الامر غنيا اولا قال تعالى يرونه بعيدا وهو غير مطابق ونراه قريبا وهو
مطابق وقوله تعالى الم تر الى الذين خرجوا متضمن معنى الانتهاء اي الم ينته علمك الى حالهم ويلحق راى الحلمية
براى العلمية في نصب المفعولين قال تعالى رايتهم لي ساجدين واما الاعتقاد كون الشيء على صفة اعتقادا غير مطابق
نحو عز وجل فاذا كانا بالمعنى المذكور ووليتهما الاسمية المجردة نصبا جزئيها نحو كنت اعده فقيرا فبان غنيا
وقال وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا اي اعتقدوا انهم الاناث واما للقول بان الشيء على صفة
قولا مستندا الى وثوق نحو زعمتك كريما ويستعمل زعم في التحقيق قال امية الله موف للناس بما زعما
واما الاصابة التي على صفة وهو وجد والعلم لانك اذا وجدت الشيء على صفة لزم ان تعلم عليها بصلان لم يكن
معلوما فلذا عد من افعال القلوب للزوم العلم منه وقوله تعالى ووجدك عائلا لا يخرج عن هذا لانه قد
يستعمل من الافعال ما يتخيل مضمونه بالنسبة اليه على سبيل التشبيه كقوله بتثليه ويصل ونحو ذلك فكانه قال
صادفه عائلا وعلم بصلان لم تعلم فاصلح حاله ولا يستعمل اصاب وصادف استعمال وجد في نصب
المفعولين خلافا للاين درستويه فهذه الافعال المذكورة مفعولها في الحقيقة مضمون مفعوليها في
الظاهر اعني مصدر الخبر مضافا الى المبتدا فمعنى علمت زيدا قائما علمت قيام زيد وظننت اخاك زيدا
اي ظننت زيدية اخيك وان وقعت بعدها الفعلية في الندرة نصبها ان ن معلا ناقلها المصير به اسمية

نحو حسبت تقول زيدا اي حسبته تقول زيدا وبعض هذه الافعال يكتفي نصبه لمفعول واحد مع انه بالمعنى المذكور
نحو علمت زيدا وعلمت خروج زيد اي عرفته وبعضها لا ذلك نحو ظننت وحسبت قال ولقد نزلت فلا تظني
غيره مني بمنزلة المحب المكرم اي لا تظني شيئا غير نزولك كذا قال الفراء وقد يقوم الضمير واسم الاشارة مقام مفعوليها
سوالك قال اظن زيدا قائما انا ايضا اظنه او اظن هذا وكذا باقي افعال القلوب قال الاندلسي لو جاز قيام ذلك
وهذا مقام الجملة لجاز وقوعه صلة وليس ما قال بشيء لان مفعولي باب علمت تتعلق بالمفرد على ما قررنا والصلة لا تؤول
بالمفرد على حال فقال الاندلسي وغيره ان الضمير واسم الاشارة بمعنى المصدر اي ظننت الظن ولا منع مما قاله
الفراء كما ذكرنا وتقول ظننت به اذا جعلته موضع ظنك قال تعالى تظنون بالله غير الحق اي ظنا غير حق فهو مفعول
مطلق ولا منع عن كونه مفعولا به اي شيئا غير الحق كما في قوله فلا تظني غيره قوله تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عنه
اي لتعيين الاعتقاد الذي هي عنه اي تلك الجملة الاسمية صادرة عن ذلك الاعتقاد وهي قوله عنه على حذف المضاف
اي حكمها عنه اي حكم المتكلم على المبتدا بمضمون الخبر صادر عنه ففي قولك علمت زيدا قائما حكمك بالقيام الذي
هو مضمون الخبر على المبتدا الذي هو زيد صادر عن علم وفي ظننت زيدا قائما عن ظن قولـــه
ومن خصائصها انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر بخلاف باب اعطيت ومنها انه يجوز فيها الالغاء اذا توسطت
او تأخرت لاستقلال الجزئين كلاما بخلاف باب اعطيت مثل زيد علمت قائم ومنها انها تعلق قبل الاستفهام و
النفي واللام نحو علمت ازيد عندك ام عمرو ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد مثل
علمتني منطلقا ولبعضها معنى آخر يتعدى به الى واحد وظننت بمعنى اتهمت وعلمت بمعنى عرفت ورايت بمعنى
ابصرت ووجدت بمعنى اصبت اقول قوله اذا ذكر احدهما ذكر الآخر بخلاف باب اعطيت اعلم ان
حذف المفعولين معا في باب اعطيت يجوز بلا قرينة دالة عليهما نسيا منسيا تقول فلان يعطي ويكسو اذ يستفاد
من مثله فائدة من دون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت وظننت فانك لا تحذفهما معا نسيا منسيا لا تقول
علمت او ظننت لعدم الفائدة لان من المعلوم ان الانسان لا يخلو في الاغلب عن علم وظن فلا فائدة في ذكرهما
من دون المفعولين واما مع قيام القرينة فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا قال باي كتاب
ام باية سنة ترى حبهم عارا علي وتحسب فهذا ايضا من خواص هذه الافعال واما حذف احدهما دون الآخر فلا شك
في قلته مع كونهما هو المفعول به في الحقيقة كما ذكرت فلو حذفت احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحد
نعم قد ورد ذلك اما حذف المفعول الاول كقوله تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون بما الى قوله هو خيرا لهم اي بخلهم هو
خيرا لهم واما حذف الثاني فكما في قوله لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا اذلة على اغرائك
الملك بنا ومنها انه يجوز الالغاء الفرق بين التعليق والالغاء ان التعليق ابطال العمل لفظا لا معنى فالجملة
مع التعليق في تأويل المصدر مفعولا به للفعل المعلق كما كان كذلك قبل التعليق فلا منع من عطف جملة اخرى
منصوبة الجزئين على الجملة المعلق عنها الفعل نحو علمت لزيد منطلق وبكرا فاضلا على ما قال ابن الخشاب
اما الالغاء فالجملة معه ليست بتأويل المفرد لمعنى زيد علمت قائم زيد في ظني قائم فالجملة الملغى عنها لا محل لها
لانه لا يقع مفردا والجملة المعلق عنها منصوبة المحل والفرق الآخر ان الالغاء ليس بلازم ضروري بل هو
اختياري والتعليق ضروري وتلي الجملة الملغى عنها نحو زيد مقيم ظننت مبنية على اليقين والشك عارض
بخلاف المعلقة وليس بشيء لان الفعل الملغى لبيان ما صدر عنه مضمون الجملة من الشك او اليقين ولا شك ان معنى الفعل

الملغى معنى الظرف فيجوز زيد قائم ظننت بمعنى زيد في ظني ومع الظرف لا يلزم كون الكلام الاول مبنيا على اليقين
ويقبح الالغاء مع تاخر الجملة عن فعل القلب لان عامل الرفع معنوي وعامل النصب لفظي ثم تقدمها يطلب اللفظي
المعنوي ومع ذلك قد جاء قوله كذاك أُدِّبتُ حتى صار من خلقي اني وجدتُ ملاك الشيمة الادبُ وقوله ارجو
وآمل ان تدنو مودتها وما اخال لدينا منك تنويل وانما جاز ذلك مع ضعفه لان افعال القلوب ضعيفة اذ ليس
تاثيرها بظاهر كالعلاج وايضا معمولها في الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة وسيبويه لا يحمل ذلك على الالغاء بل على
التعليق وتقول اللام مقدرة حذفت ضرورة وقال بعضهم ضمير الشان مقدر بعد الفعل وهذا اقرب لثبوت ذلك
ضرورة في نواسخ الابتداء نحو قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء فالفعل اذن عامل لا ملغى والحق
ونقل الفتح في نحو متى تظن زيد ذاهب اعني عند تقدم معمول الخبر اذ هو كتقديم الخبر وتوسط فعل القلب بين المبتدا
والخبر وهو مع ذلك ضعيف واذا توسط الفعل بين المبتدا والخبر جاز الالغاء بلا قبح ولا ضعف لخلو ما هو
الموضع الطبيعي للعامل اعني قبل المعمولين عن العامل اللفظي فيتقوى المعنوي شيئا ومع ذلك فالاعمال
اولى لتقدم الفعل على احد المفعولين واما اذا تاخر عنهما فالالغاء اولى لان العامل القوي تضعف بالتاخر عن
المعمول بل لا يجوز لزيد ضربت وامتناع ضربت لزيد وقد يقع الملغى بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد
وبين اسم الفاعل ومعموله قال وسلم فاعلين اخالهم حتى تنال اقاصي الحطب الوقود وبين معمولي ان نحو ان زيدا
احسب قائم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءني
زيد واحسب عمرو وتوكيد الفعل الملغى بمصدر منصوب قبيح اذ التوكيد دليل الاعتناء بحال الفعل والالغاء
ظاهر في ترك الاعتناء به فالتنافي واما توكيده بالضمير او باسم الاشارة المراد بهما المصدر فاسهل اذ ليسا صريحين
في المصدرية نحو زيد احسبه او احسب ذاك قائم ومصدر فعل القلب اذا لم يكن مفعولا مطلقا يقوم مقام
فعله في العمل والتعليق نحو اعجبني ظنك زيدا قائما وظنك لزيد منطلق واما الالغاء فواجب مع التوسط و
التاخر نحو زيد قائم ظني غالب اذ المصدر لا ينصب ما قبله كما قيل وقد تقدم ذلك في باب المصدر واما ان كان
مفعولا مطلقا فان كان الفعل مذكورا معه فالعمل للفعل كما مر في باب المصدر وكذا ان لم يذكر الفعل معه حذفا
جوازا نحو ظنا زيد قائما في الصورتين يجوز الغاء الفعل واعماله متوسطا ومتاخرا لكن الالغاء قبيح لما مر
في تاكيد الفعل الملغى واما ان حذف وجوبا وذلك اذا اضيف الى الفاعل نحو ظنك زيدا قائما اي ظننت ظنك
فالعامل الفعل دون المصدر كما تقدم ذلك في باب المصدر كما لو حذف جوازا فيجوز الالغاء متوسطا ومتاخرا
نحو متى زيد ظنك قائم ومتى زيد قائم ظنك والاعمال نحو متى زيدا ظنك منطلقا ومتى زيدا منطلقا ظنك
لكنك تعمل الفعل لا المصدر وكذا عند من قال العامل هو المصدر لقيامه مقام الفعل لا لكونه مقدرا بان والفعل ولا يجوز
الفعل يجوز الالغاء والاعمال ايضا توسطا او تاخرا لان العامل فيما تقدم عليه هو الفعل في الحقيقة لا المصدر و
ان يكون انتصابه بظنك لكونه مصدرا مؤكدا لمعنى كزيد قائم حقا على ما قيل له في المفعول المطلق قال
ومنها انها تعلق بحرف الاستفهام والنفي واللام والتعليق ماخوذ من قولهم امراة معلقة اي مفقود زوجها تكون
كالتي المعلق لا هي ذات زوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق ممنوع
من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان كذا عند انتصاب الجزئين
ومن ثم جاز عطفك الجملة المنصوبة الجزئين على الجملة الملغى عنها نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا ش بحرف الاستفهام

المعلق قد يكون بحرف الاستفهام وهو الهمزة اتفاقا وكذا هل على خلاف فيها لانها قد تكون اسما متضمنا لمعنى
الاستفهام كقوله لنعلم اي الحزبين احصى وعلمت اين جلست ومتى تخرج وفي معناه الاسم المضاف الى كلم الاستفهام
نحو علمت غلام من عندك وقد يكون لام الابتداء نحو علمت لزيد عندك وقد يكون بحرف النفي وهو ما وان ولا نحو علمت
ما زيد منطلقا وان زيد قائم علمت ولا زيد في الدار ولا عمرو ولا رجل في الدار اما الاستفهام ولام الابتداء وما وان
النافيتان فللزوم وقوعها في صدر الجمل وضعا فابقيت الجمل التي دخلتها على الصورة الجملية رعاية لاصل هذه
الحروف وان كانت في تقدير المفرد واما دخول لام الابتداء في المفرد في نحو ان زيدا لقائم فلضرورة تحمل الم وهي
اجتماع ان واللام كما يجي واما لا فالداخلة على الجملة الاسمية فلما كانت متعلقة لانها التي بمعنى المشابهة لان المكسورة
اللازم دخولها على الجمل ومن المعلقات ان المكسورة اذا لم يمكن فتحها وذلك اذا جاز في حيزها لام الابتداء
نحو علمت ان زيدا لقائم فان اللام لا يدخل الا مع المكسورة كما يجي واما اذا تجردت ان عن اللام فانها لا تعلق لامكان
فتحها وجعلها معمولة لفعل القلب وذلك لان المفتوحة مع جزئيها معمول لفعل القلب في تاويل المصدر فاذا امكنك جعلها حرفا
مصدريا معمولا لفعل القلب بان تفتحها فهو اولى من عزل العامل بكسرها عن عمله واما قوله علمت لتاتين
منيتي ان المنايا لا تطيش سهامها فانما اجري فيه علمت مجرى القسم لتاكيده الكلام لان فيه اللام المفيد للتاكيد
مع قد المؤكدة وفي علمت معنى التحقيق فصار كقوله واني قسما لبكم الصدود لاميل وقد يجري نحو علم الله مجرى
القسم فيجاب بجواب القسم مع ان المكسورة نحو علم الله انك قائم اي والله والفعل الملغى قد يدخل على الجملة الفعلية نحو
علمت لقد قعدت وعلمت ايهم ضربت بنصب ايهم على انه مفعول ضربت وعلمت اي يوم سرت وعلمت اقمت ام قعدت واعراب
الجملة المعلق عنها كاعرابها اذا لم يتقدم عليها فعل القلب فيجوز في علمت اي يوم الجمعة رفع اي على انه خبر مقدم
على المبتدا اي اي يوم يوم الجمعة ونصبه على ان الجمعة بمعنى الاجتماع فيكون كعلمت اي يوم الخروج وقال لقد
علمت اي حين عقبتي وهو ايضا خبر مقدم واذا اتصل المفعول الثاني بكلم الاستفهام فالاولى ان لا تعلق
فعل القلب عن المفعول الاول نحو علمت زيدا ابو من هو وعلمت بكرا ابوهم هو وجوز بعضهم تعليقه ايضا لان معنى
الاستفهام يعم الجملة التي بعد علمت كانه قيل علمت ابو من زيد وليس بقوي لانهم اتفقوا على النصب في نحو علمت زيدا
ما هو منطلق مع ان المعنى علمت ما زيد منطلقا واما قولهم ارايت زيدا ما صنع بمعنى اخبرني فليس من هذا الباب
حتى يجوز الرفع في زيد بل النصب واجب فيه ومعنى ارايت اخبرني وهو منقول عن رايت بمعنى ابصرت او عرفت كانه
قيل ابصرته وشاهدت حالته العجيبة او اعرفتها اخبرني عنها فلا تستعمل الا في الاستخبار عن حالة عجيبة لشيء و
قد يؤتى بعده بالمنصوب الذي كان مفعولا لرايت نحو ارايت زيدا ما صنع وقد يحذف نحو ارايتكم ان اتيكم
عذاب الله الاية وكم ليس بمفعول كما يجي بل هو حرف خطاب ولا بد بعد ذلك المنصوب او لم تات به من استفهام
ظاهر او مقدر يبين الحال المستخبر عنها فالظاهر نحو ارايت زيدا ما صنع وارايتكم ان اتيكم عذاب الله بغتة او
جهرة هل يهلك وارايتم ما تدعون من دون الله اروني ماذا خلقوا والمقدر كقوله تعالى ارايتك هذا الذي كرمت
علي لئن اخرتني اي ارايتك هذا المكرم لم كرمته وقوله لئن اخرتني كلام مستانف وقد يكون الجملة
المتضمنة للاستفهام جوابا للشرط كقوله تعالى قل ارايتم ان اتيكم الاية وقوله ارايت الذي ينهى عبدا اذا صلى
الى قوله تعالى الم يعلم وقوله ارايت ان كان كرر ارايت للتاكيد ولا محل للجملة المتضمنة لمعنى الاستفهام لانها
مستانفة لبيان الحال المستخبر عنها كانه قال المخاطب لما قلت ارايت زيدا عن شيء من احواله فقلت ما صنع

فهو بمعنى نحو كلمت زيدا عن ما صنعه وليس الجملة المذكورة المفعول الثاني لرايت كما ظن بعضهم ويلحق الكاف الحرفية رايت
الذي بمعنى اخبرني لانه لما صار بمعنى اخبر كان كاسم الفعل المنقول الى الفعل عن شيء آخر كحاذرك فاستغنى بتصريف
الكاف تثنية وجمعا وتانيثا عن تصريف تاء الخطاب فبقي التاء في الاحوال مفردة مفتوحة سواء كان المخاطب
مذكرا او مؤنثا مفردا او مثنى او مجموعا وفاعل ارايتك التاء لا الكاف المتصل في نحو رويدك لان مفعوله منصوبا
على حاله مع صيرورته بمعنى اخبرني في نحو ارايتك زيدا ما صنع فلا منع من بقاء فاعله ايضا وقال الفراء بل ازيل
الاسناد عن التاء الى الكاف وهو مثل مذهبه في نحو رويدك والنجاءك كما مضى في اسماء الافعال ان الكاف
مرفوع المحل فاذا اردت برايت فعل القلب فالكاف الملحقة به اسم يتصرف بتصرف المفعول الثاني وكذا التاء
يتصرف بتصرفه نحو ارايتك زيدا وارايتماكما الزيدان وارايتم الزيدين وارايتكن هندا وارايتماكما الهندين
وارايتنكن الهندات واعلم انك اذا قلت علمت من قام وجعلت من اما موصولة او موصوفة فالمعنى عرفت
ذات القائم بعد ان لم اعرفها وان جعلتها استفهامية فليس في الكلام دلالة على هذا المعنى بل المعنى علمت
اي شخص حصل منه القيام وربما كنت تعرف قبل ذلك ذات القائم وانه زيد مثلا وذلك لان كلمة الاستفهام
يستحيل كونها مفعولا لما تقدم لتعلق عليها لاقتضائها صدر الكلام فيكون مفعول علمت اذن مضمون الجملة
وهو قيام الشخص المستفهم عنه اعني زيدا واما ان كانت موصولة او موصوفة فالعلم واقع عليها فكانك
قلت علمت زيد الذي قام وتبين في اي الاستفهام من غيره لكونه معربا تقول في الاستفهام علمت ايهم قام
برفع اي واذا كان موصولا قلت علمت ايهم قام بنصبه وليس اداة الاستفهام التي تلي باب علمت في نحو علمت
ازيد قام مفيدة لاستفهام المتكلم بها للزوم التناقض وذلك لان علمت المقدم على ايهم مفيد ان
قائل هذا الكلام عارف بنسبة القيام الى هذا القائم المعين لما ذكرنا ان العلم واقع على مضمون الجملة فلو كان
اي لاستفهام المتكلم لكان دالا على انه لا يعرف انتساب القيام اليه لان ايهم قام استفهام عن مشكوك وهو
انتساب القيام الى معين ربما يعرفه الشاك بانه زيد او غيره فيكون المشكوك فيه اذن النسبة وقد كان المعلوم
هو تلك النسبة وهو تناقض فنقول اداة الاستفهام اذن لمجرد الاستفهام لا لاستفهام المتكلم والمعنى
عرفت المشكوك فيه المستفهم عنه وهو انتساب القيام الى اي شخص هو وذلك الشخص في فرضنا زيد فالمعنى عرفت
قيام زيد وانما لم يصرح باسم القائم ولا يقال علمت زيدا قائما او علمت قيام زيد لان المتكلم قد يكون له داع الى
ابهام الشيء على المخاطب مع معرفته بذلك المبهم كما يكون له داع الى التصريح به كقوله تعالى وانا او اياكم لعلى هدى
او في ضلال مبين ومثله كثير فعلى هذا يجوز للاستفهام الذي جوابه لا او نعم بعد جعل الفعل نحو علمت
ازيد قائم او هل زيد قائم والمشكوك فيه الذي يستفهم عنه ههنا انتساب القيام الى زيد او عدم انتسابه
كما كان المشكوك فيه مع الهمزة وام ومع اسماء الاستفهام ان انتساب الفعل الى هذا المعين
او الى ذاك من الاشخاص الواقعة عليها كلمة الاستفهام وكذا يجوز علمت ازيد قام ام عمرو وعلمت هل قام
زيد او عمرو وجوابها لا او نعم والمشكوك فيه المستفهم ههنا نسبة القيام الى واحد من المذكورين او عدم
النسبة اليه فالمعنى في كل ذلك علمت هذا الذي شك فيه فيستفهم عنه ومنع قوم من وقوع استفهام
جوابه لا او نعم بعد جعل استدلالا بان مضمون الجملة الاستفهامية لا يصح ان يكون متعلقا للعلم الا
بتاويل وهو ان يقال متعلقه ما يقال في جواب هذا الاستفهام والذي يقال في جواب الاستفهام بنعم

ويسمى الاستفهام عن شيء معين مطلوب الحكم المذكور والاستفهام بمعنى علمت ازيد قائم او عمرو وعلمت ايهم
على صفة القيام لان ذلك هو الذي يقال في جوابه وذلك لان جوابه اما زيد اي زيد قائم او عمرو واما اذا قلت
هل زيد قائم فليس جوابه نسبة القيام الى زيد او نفيها حتى يقال ان العلم يتعلق بتلك النسبة او نفيها والجواب
نعم او لا وليس فيه النسبة والعلم لا يتعلق الا بالنسبة والجواب عما قالوا انا لا نم اولا ان مضمون الجملة الاستفهامية
لا يكون متعلقا للعلم اي مضمون استفهام المتكلم لا يصح ان يكون متعلقا للعلم للتناقض المذكور ولو سلمنا
ذلك قلنا نعم او لا في الجواب متضمن ايضا لمعنى النسبة ونفيها ايضا لان المعنى نعم زيد قائم وما زيد بقائم فحصل
المقصود اي المحكوم عليه والمحكوم به في الجواب وهو المصحح لتعلق العلم به اعلم ان جميع الادوات الاستفهام
ترد على الوجه المذكور اي لمجرد الاستفهام لا الاستفهام المتكلم بعد كل فعل شك لا ترجيح فيه لاحد الجانبين
على الآخر لتبيين المشكوك فيه نحو شككت ازيد في الدار ام عمرو ونسيت او ترددت اقوم ام اقعد كما ترد بعد
كل فعل يفيد بمعنى العلم كعلمت ودريت وبعد كل فعل يطلب به العلم كفكرت وامتحنت و
بلوت وسالت واستفهمت وجميع افعال الحواس الخمس كلمست وابصرت ونظرت واستمعت وشممت
وذقت تقول فكرت ازيد يجيء ام عمرو وقد يضمر الدال على التفكر كقوله تعالى يتوارى من القوم من سوء ما بشر به
ايمسكه على هون ام يدسه في التراب اي مفكرا ايمسكه ام يدسه وفي نهج البلاغة يتخالسان انفسهما
ايهما يسقي صاحبه كاس المنون اي متفكرين ايهما يسقي ولم يسمع مثل ذلك في الظن الذي هو ترجيح احد المجوزين
على الآخر وجوز يونس تعليق جميع الافعال ضربت ايهم في الدار وقتلت ايهم في البيت وقد مضى الكلام عليه في
الموصولات ويجوز في نحو سالتك هل زيد قائم واستفهمت اقام زيد ان تنوي بعده القول والجملة مفعول
لذلك المنوي على ما هو مذهب البصريين او تضمن السؤال معنى القول فتلحقه في الحكاية بعده على ما هو مذهب
الكوفيين كما مضى بعد من مذهب الفريقين فنقول الجملة بعد الفعل المعلق في موضع نصب وهي في موضع مفعول
منصوب بنزع الخافض وذلك بعد كل فعل يفيد معنى الشك نحو شككت ازيد في الدار ام عمرو اي شككت في هذا
الامر او في موضع مفعول تعدى اليه الفعل بنفسه اما لاقتضاء الفعل اياه وضعا واما للتضمن يقتضيه
والاول مع العلم اما ان يطلب مفعولا واحدا نحو عرفت هل زيد في الدار فالجملة المعلق عنها في موضع مفعوله اي
عرفت هذا الامر واما ان يطلب اكثر فيكون تلك الجملة اما في مقام المفعول الاول والثاني نحو علمت هل زيد في
الدار او في مقام الثاني والثالث نحو اعلمتك هل زيد في الدار او في مقام الثاني وحده نحو علمت زيدا ابو من
هو وكذا قوله وما ادراك ما يوم الدين لان ادرى يتعدى الى مفعولين نحو ادريتك الحق وان كان بمعنى
اعلم او في مقام الثالث وحده نحو اعلمتك زيدا ابو من هو واما الثاني اي المتضمن معنى العلم فهو كل فعل
ذكرنا انه مما يطلب به العلم نحو فكرت هل زيد في الدار فان فكر لازم وضعا لكنه يتعدى الى المفعول
لتضمينه معنى تعرف اي تعرفت هذا الامر بالتفكر فيه وكذا قولك انظر اليه اقائم هو ام قاعد اي تعرف هذا
الحكم بالنظر اليه ورجح زيد في مثل انظر او سل زيدا ابو من هو لكونه بمعنى انظر او اسأل ابو من زيد
اعول من نصبه في نحو علمت زيدا ابو من هو لان انظر بمعنى تفكر وسل سل الناس لا ينصبان زيدا لو سلطتهما
عليه كما ينصبه اعلم اذا سلطته عليه وهكذا كان الفعل المطلوب عليه العلم متصلا بالوضع نقطع من المفعول
لما اقتضاه وضعه ثم يجيء بالجملة المعلقة في موضع المفعول الزائل بسبب تضمينه معنى تعرف نحو امتحن زيدا

هل هو كريم اي تعرف كرمه بامتحانه وابصرت زيدا هل هو في الدار اي تعرف كونه في الدار بابصارك وكذا قوله
تو ييا لو تكع عن الساعة ايان مرسيها اي يتعرفون وقت ارسائها بسؤالك عنها وهذا كما قلنا في المفعول المطلق
عمرك الله ان الكاف مفعول اصل الفعل والله مفعول الفعل المضمن وقد يكون الجملة المعلق عنها بالا ثانيا فيها نحو
شككت في زيد هل هو قايم اولا اي شككت في قيامه فهي في محل الجر وتقول عرفت الحال ازيد في الدار ام عمرو فهي في
محل النصب بدلا عن الحال وكذا عرفت زيدا ابو من هو عن الحكم بدلا عن زيد هذا وقد اوجب الاخفش ان زيدا لطيب
اخوه قايم قالوا انا لم يجز لطيبت اخاه قايما لان اللام للابتداء فلا يدخل الماضي كما مر في باب ان فهي في النقل
داخلة على اخوه كانك قلت طيبت لاخوه قايم واما الالغاء والتعليق في اعلم واري عن المفعولين الاخرين
فالظاهر كما ذهب اليه المالكي انه يجوز الالغاء والتعليق بالنسبة اليهما كما جاز ذلك في ظننت فتقول اعلمتك لزيد
منطلق وازيد قايم ام عمرو وما زيد قايما وزيدا اعلمتك قايم وزيد اعلمتك وكذا الحكم اذا بنيتها باعلم لما لم يسم فاعله
نحو اعلمت ما زيد قايما وزيد اعلمت قايم وقال الاندلسي الذي اعول عليه امتناع التعليق والالغاء بالنسبة
اليهما وفي نسخ الجزولي ما يدل على انك اذا بنيت الفعل للفاعل امتنع الغاؤه وتعليقه واذا بنيته للمفعول
جاز او اعلم واري منهما منتصبا سواء بني الفعل للفاعل وللمفعول وقال ابن جعفر لو الغيت فقلت زيد
اعلمتك قايم او علقت فقلت اعلمتك لزيد قايم لحصل الالغاء والاعمال في حالة واحدة لانه لا بد في اعماله في
المفعول الاول وكذا يحصل التعليق والاعمال جميعا له وليس ما قال بشيء لان اعماله بالنسبة الى شيء والغاؤه
او تعليقه بالنسبة الى شيء آخر فهو مثل زيد علمت قايم اعلمته في الفاعل والغيته عن المفعول وكذا في علمت لزيد
قايم اعملته في الفاعل وعلقته عن المفعولين وايضا المهمل معنى الهمزة اي والتصيير والملغى والمعلق
اصل اعلم فالملغى غير المهمل واعلم انه لا خلاف في انه لا يلغى ولا يعلق عن المفعول الاول اذ هو كاول مفعول
اعطيت قوله ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد هذه الافعال المذكورة في متن
الكافية ولفظ هب بمعنى احسب ورأى الحلمية يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين منفصلين
متحدي المعنى نحو علمتني قايما وقالته ارانى اعصر خمرا وكذا ان كان احدهما بعض الآخر نحو قولهم رايتما
مع رسوله ورايتماكي نقول كذا وقد يجري مجراها راي البصرية حملا على راي القلبية وعدم وفقد
حملا على وجد لانهما ضداه في اصل الوضع وان لم يجز اتحاد الفاعل والمفعول ضميرين متصلين
لان اصل الفاعل ان يكون موثرا والمفعول به متاثرا منه واصل المؤثر ان يغاير المتاثر فان اتحدا معنى
كره اتفاقهما لفظا فلذا لا نقول في المظهر ضرب زيد زيدا وانت تريد ضرب زيد نفسه فلم نقول
ضربتني ولا ضربتك ولا ضربتنا وان اتحدا لفظا لاتحادهما معنى واتفاقهما لفظا بكون كل واحد
منهما ضميرا متصلا فقصدوا مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فلهذا قالوا ضرب زيد
نفسه فصار النفس باضافته الى ضمير زيد كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل
والمفعول في ضرب زيد نفسه مظهرين متغايرين في الظاهر واما افعال القلوب فان المفعول له
فيها ليس المنصوب الاول حقيقة بل مضمون الجملة كما مضى فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا
ومفعولا به والقياس جواز ظن زيد زيدا قايما اي نفسه واما ان كان احدهما منفصلا والآخر متصلا
فيجوز في غير افعال القلوب ايضا سواء وقع المنفصل بعد الا او معناها او لم يقع بعدها نحو ما ضربت الا

اياك والفصل ايانا واياك الا ضربك وما ضربك الا انت واما ان كان الفاعل والمفعول متحدين معنى واحدهما
متصل والآخر ظاهر نحو زيدا ظن قايما وظنه زيد قايما لم يجز المثال الاول مطلقا وجاز الثاني في افعال القلوب خاصة
وان كان الضمير منفصلا جاز مطلقا وقد تقدم جميع ذلك بعلله في المنصوب على شريطة التفسير هذا ما ذكر
المصنف من خواص افعال القلوب ومن خواصها ايضا جواز دخول ان المفتوحة على الجملة المنصوبة باجزائها
نحو علمت ان زيدا قايم ولا تقول اعطيت ان زيدا درهم وذلك ان مفعولها في الحقيقة على ما تقدم مضمون هو مصدر
الجزاء مضافا الى المبتدا وان المفتوحة موضوعة لهذا المعنى فنقول اذا دخلت افعال القلوب على ان المفتوحة
فهي ناصبة لمفعول واحد هو مفعولها الحقيقي ويكفي ذلك وان كان ذلك الفعل مما نصب لمفعول واحد نصبا
صريحا وذلك نحو عرفت وظننت وخلت كما تقدم في اول الباب لانها لا يطلب في ظاهر الاستعمال الا مسندا او مسندا
اليه سواء نصبهما كما في حسبت زيدا قايما اولم ينصبهما نحو حسبت ان زيدا قايم اذ مقصود الجزئين المنصوبين
هو ما صرح به في الاستعمال الآخر الذي هو ان اي المصدر هذا مذهب سيبويه اعني ان ان مع اسمها وخبرها
معمول ظن ولا يقدر له مفعولا ثانيا خلافا للاخفش فانه يقدر مفعولا ثانيا نحو علمت ان زيدا قايم حاصلا اي
قيام زيد حاصلا ولا حاجة اليه كما بينا ولو كان مقدرا لجاز اظهاره اذ لم يسد مسده شيء حتى يكون واجب الاضمار و
لا تقول ان ان مع جزئيها ساد مسد اسمين هما مفعولان لفعل القلب كما تقول بعضهم لان ان المفتوحة مع جزئيها
في تقدير اسم مفرد كما مر في الحروف المشبهة بالفعل فكيف يكون في تقدير الاسمين بلى لو صح ان يقال ان الاسمين
المنصوبين في نحو علمت زيدا قايما سادا ان مسد ان مع اسمها وخبرها ومفيدا ان فايدتها اذ هما بتقدير المصدر
بلا آلة مصدرية كما كان الكلام مع ان بتقدير المصدر لكونها اداة مصدرية هذا آخر الكلام في افعال القلوب
واما غير افعال القلوب من الافعال الناصبة لجزئي الجملة كما بين بتقدير المفرد فهو صير وما رادفها من جعل
وذهب غير متصرف ورد وترك وتخذ واتخذ واكان واصل الباب صير ومفعولاه في الحقيقة هما اسم وخبر
لصار في الاصل اذ معنى صيرت زيدا قايما من صار زيد قايما كمثله احفرت زيدا النهر من حفر النهر
فحال المفعولين في الحقيقة علم جواز حذفهما معا بلا قرينة وجوازه معها كحال مفعولي علمت فقال جعلت
زيدا كريما فتقول بل انا جعلت واما بلا قرينة فلا يجوز ذلك اذ كلا ان لان مصيرين شيئا في الاغلب فلا فايدة
في ذكر الفعل وحده كما قلنا في علمت وظننت وكذا لا يجوز حذف احد المفعولين الا قليلا لان مضمونهما هو المفعول
لصيرت كما كان مضمونها فاعلا لصار وكان القياس بناء على ان المفعولين في تقدير المصدر جواز تصديرهما
بان كما في مفعولي علمت الا انه روعي اصلهما حين كان اسما وخبرا لصار فانهما اذن لا يصدران بها كما
ذكرنا في اول هذا الباب واما الغاء صير ومرادفاتها وتعليقها فلم يجئ كما في افعال القلوب لانها
انما جاء في افعال القلوب لضعفها من حيث لم يظهر تاثيرها المعنوي اذ هي افعال باطنة بخلاف التصيير
فانه يظهر اثره في الاغلب لجعل غنيا فهذا التصيير امر ظاهر للعيون اذ هو احداث الشيء بعد ان لم يكن
ومعنى كان جعل كاينا فحصل من الهمزة معنى جعل ونقل الكاين الى الكون وهو معنى التصيير ولم يستعمل كون
متعديا الى مفعولين وقد جعل بعضهم ضرب في المثل بمعنى صير كقوله تعالى وضرب الله مثلا عبدا ونحو ذلك
واليه ذهب الاندلسي فيكون مثلا مفعولا ثانيا وعبدا اول اي جعله مثلا وصاغ مثلا من ضرب الخاتم والتبر
ويجوز ان يقال معنى ضرب مثلا اي بين فهو متعد الى واحد والمنصوب بعده عطف بيان وقال ابن درستويه

بجو غادر بصيق كما الخيه ترك الذي يلصناه نحو غادرته صريعا ويجوز اذا كان الثاني نكرة جعله حالا وغادر لحيق
خلف وخلي واما اذا كان معرفة كنى كذحبر البراع فالظاهر الحاق غادر بصير هو الظاهر ومما ينصب
المبتداء والخبر غير افعال القلوب وغير مرادفات سمع المعلق بعين نحو سمعتك تقول كذا وبمفعوله
مضمون الجملة اي سمعت قولك ويجوز نصوبه الجملة بالنحو سمعت انك تقول قالوا واذا عملها في المبتداء والخبر لا كون
الجزء الاول فعلا ولا على صوت نحو سمعتك نطق او تتكلم والهاري الحمم من نحو سمعتك تمشي لجواز سمعت الذي
انقاقا قال سمعت الناس ينتجعون غيثا فقلت لصيدح انتجعي بلالا انصب الناس وقد روي رفعه على حكاية
الجملة ومما يدخل على المبتداء والخبر القول وما يتصرف منه والاصل في استعماله ان يقع بعده اللفظ المحكي
الذي مضى ذكره قبل نحو قلت زيد قائم او الوي هو واقع في الحال نحو اقول لان زيد قائم فينبغي ان يكون الجملة
الواقعة بعد اقول في هذا الكلام متلفظا به بلفظ آخر وغير هذا الكلام والا لم يكن حكاية او الذي يقع بعد نحو
اقول غدا زيد قائم واللفظ الواقع بعده اما مفرد او جملة والجملة اكثر وقوعا والمقصود من الجملة الواقعة بعد
ايراد اللفظ المتلفظ به في غير هذا لا مجردا لا مع المعنى لمن حيث مراعاة اللفظ جاز وقوعها موقع الفاعل
الذي لا يكون الا مفردا نحو قيل زيد قائم اي قيل هذا اللفظ ومن حيث مراعاة المعنى الذي هو الاصل جاز ان
تغير اللفظ بشرط وفاء اللفظ المغير اليه بالمعنى الذي فهم من الاصل لانه ربما يتعسر اداء اللفظ المقول
بعينه من بعض القائلين يجوز وا تغيير اللفظ في كلام من لا يتعسر عليه وذلك ايضا كالبارية وكذا غير من
لا يتعسر عليه ذلك لكن مع تغيير اللفظ يجب ان لا يعمل القول في جزئي الجملة اجراء لهذه الجملة مجرى اصلها اعني
المحكية باعيان الفاظها فعلى هذا لك ان تقول حكاية عمن قال زيد قائم قال فلان قام زيد ولهذا الكتاب
العزيز يقص فيه عن الامم المختلفة الالسنة باللسان العربي وتقول قال زيد انا قائم وقلت لعمرو اسمع حيلة
بالمعنى الاول اعتبارا لحال المحكاية فان زيدا وعمروا في حال الحكاية غايبان ومنه قوله تعالى وقال الذين كفروا
للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا والاول اكثر استعمالا وكذا فيما يودي معنى القول قال الله تعالى تقاسموا بالله
لنبيتنه بالياء والنون وهذه الجملة المحكية منصوبة الموضع بكونها مفعولا بها لا مفعولا مطلقا على
وهم المصنف كما تقدم في باب اعلم واري وذلك لان معنى قلت زيد قائم قلت هذا اللفظ فهو مقول وقد علم
ان اية المفعول به ان يطلق عليه اسم المفعول كما تقول ضربت زيدا فهو مضروب ولا تقول ضربت ضربا فالضرب
مضروب وكذا تقول انا قايل زيد قائم بالاضافة والفاعل لا يضاف الى المصدر فلا يقال الزيد ضارب الضرب
القوي والذي اوهم المصنف فوهم ان معنى قلت زيد قائم قلت هذا القول وذهل عن ان القول يطلق
على المقول فلما ثبت كون الجملة منصوبة المحل في موضع المفعول به قلنا يجوز عطف المفرد عليها منصوبا
نحو قلت اما زيد قائم او لفظا آخر مثله وقد يقع المفرد بعد القول على جهة اوجه احدها ان يكون مودي
معنى الجملة فقط وتفسير ذلك بالجملة مكان ذلك المفرد جملة ثم قد يحمل ذلك المفرد على تلك الجملة كما تقول
مثلا قلت كلاما حقا او باطلا او صادقا او كلاما حسنا اذا قلت زيد قائم ثم تقول زيد فلم كلام حق او كلام حسن
او باطل وثانيها ان يعبر به عن المفرد فقط نحو قلت كلمة وقلت لفظة وتفسير ذلك بان يقع حينئذ عن اللفظ المفرد
نحو زيد لفظ او كلمة وثالثها ان يكون لفظا يصلح لان يعبر به عن المفرد والجملة نحو قلت لفظا لانك تقول زيد لفظ
وزيد قائم لفظ فينتصب هذه الثلثة لانها ليست من الفاظ المحكي حتى تراعى وليست ايضا جملا معنى لفظها

لفظها اعتقادا على بقاء المعنى كما تقدم في اعلم واري اصلها ورابعها مفرد غير معبر به لا عن جملة ولا عن مفرد
بل المراد به نفس ذلك اللفظ بعينه فيجب حكايته ورعاية اعرابه نحو قال فلان زيد اذا تكلم بزيد وحده وخامسها
مفرد غير معبر به عن مفرد ولا عن جملة ولا مقصود به نفس ذلك اللفظ فيجب ان يقدر معه ما يكون به جملة كقوله تعالى
سلام قوم منكرون اي عليكم سلام قال اذا اقبلت قلت دباءة وقوله تعالى قالوا سلاما قال سلام يجوز ان يكون
سلاما المنصوب معبرا به عن الجملة لانه يقال فلان يقرئك السلام اي سلام عليك فيكون المنصوب اعني سلاما في معنى
المرفوع في قوله تعالى قال سلام ويجوز ان يكون من القسم الاخير فيكون اي مفعولا مطلقا لفعل محذوف اي سلمنا سلاما
فيكون الجواب مرفوعا اعني قوله قال سلام احسن منه على ما قال الله فحيوا باحسن منها لدلالة الجواب على الثبوت
المستفاد من الرفع على ما مضى في باب المبتداء ويلحق عند الكوفيين بالقول في الحكاية ما في معناه كقولك فادبته بحمل
واضربه زيد قائم قال تنادوا بالرحيل غدا وفي رحالهم نعي وعند البصريين القول مقدر بعد مثل هذا الفعل في
المحكاية واما اجراء القول مجرى الظن في الكتاب بالعزيز فالتقدير راضيته وقلت زيد قائم وتنادوا بقولهم الرحيل غدا
وكلا القولين قريب وتقول ناديته سلام كما تقول قلت سلام والتاويل ذكرنا التاويل وقد يحذف المحكي بعد
القول لقيام القرينة كما يقال لمن قال زيد قائم فتقول انا قلت كما يحذف القول وبقي المحكي كما في قوله جاوا بمذق
هل رايت الذيب قط واعلم انه قد يجي القول بمعنى الاعتقاد بلا شرط التلفظ سواء كان ذلك الاعتقاد علما او ظنا
نحو قولك كيف تقول في هذه المسئلة اي كيف تعتقد فتلحق بالظن في نصب المفعولين وليس بمعنى الظن خلافا لظاهر
كلام سيبويه وبعض المتاخرين قال المصنف والاندلسي لو كان بمعنى الظن لم يستعمل في العلم كما تقول كيف تقول زيدا
قايما فيجاب بالعلم قايما بالسيف فمراد بمعنى الاعتقاد علما كان او ظنا وجواز الحاقه في العمل بالظن مطلقا لغة سليم
ومحض اكثر العرب ان جواز هذا الالحاق بشرط ان يكون القول مضارعا مخاطبا ومنهم من يشترط الخطاب دون
المضارعة على ما قال الاندلسي ومنهم من شرط المضارعة دون الخطاب فتقول زيدا عمروا قايما على ما قال ابن عصفور
ولا يعتد الاكثر في الالحاق من شرط تقدم استفهام متصل نحو اتقول زيدا قايما او منفصل بظرف نحو
افي الدار تقول زيدا جالسا او بالسوط تقول زيدا ضاربا او باحد المفعولين كقوله اجهالا تقول بني لوي لعمر
ابيك ام متجاهلينا فان نقص بعض الشروط رجع الى الحكاية على لغة الاكثر كما ذكرنا ويجوز عندهم الحكاية ايضا
مع استيفاء الشروط قوله وبعضها بمعنى آخر بل اكثرها فان حسبت بمعنى صرت احسب وهو الذي به
شقرة وخلت ابيض ذا الخال اي خيلاء وزعمت به اي كفلت لكن هذه النكتة هذه المعاني لكون لا نه
وعلمت بمعنى عرفت ووجدت بمعنى اصبت انا تتعدى علمت ووجدت الى مفعولين فهما بمعنى عرفت واصبت ايضا
الا ان المعروف والمصاب مضمون الجملة كما ذكرنا لكن نصب المفعول وعلم نصبه يتعلق بالاستعمال فرق
اصبت مع انها بمعنى علمت ووجدت لم تستعملا استعمالها في نصب المفعولين قوله الافعال
الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة ومن كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا
وراح وما زال وما برح وما فتئ وما انفك وما دام وليس وقد جاء ما جاءت حاجتك وقعدت كانها حربة تدخل
على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها وترفع الاول وتنصب الثاني مثل كان زيد قايما اقول
انما سميت ناقصة لانها لا تتم بالمرفوع كلاما بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الافعال التامة فانها تتم كلاما
بالمرفوع دون المنصوب وما قال بعضهم من انها سميت ناقصة لانها تدل على الزمان دون المصدر ليس بشي

لانكان في كان زيد قايما دالا علي الكون الذي هو الحصول المطلق وضعه يدل علي الكون المخصوص وهو كون قيامه
اي حصوله فحينئذ لا يلفظ دالا علي حصوله ثم بين بالخبر ذلك الحصول تعيين الحاصل فكانك قلت حصل ثم قلت
حصل القيام فالفايدة في ايراد مطلق الحصول اولا ثم تخصيصه كالفايدة في ضمير الشان من تعيين الشي علي ابهامه
في نابه مع فايدة اخري وهي دلالته علي تعيين زمان ذلك الحصول ولو قلنا قام زيد لم يحصل هاتان الفايدتان
معا فكان يدل علي مصدر مطلق تقييده في خبره وخبره يدل علي حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده في كان يكون
دلالته كان علي المصدر وضعية اي الكون وضعية ودلالة الخبر علي الزمان المطلق عقلية واما سائر الافعال الناقصة
نحو صار الدال علي الانتقال واصبح الدال علي الكون في الصبح او الضحى وغيره ومثله اخواته وما دام الدال معناه على
الدوام وما زال الدال معناه علي الاستمرار وكذا اخواته وليس الدال معناه علي الانتفاء فدلالتها علي حدث معين لا يدل
عليه الخبر في غاية الظهور فكيف تكون جميعها ناقصة بالمعني الذي قالوا قوله ما وضعه لتقرير الفاعل علي صفة كان ينبغي
ان يقيد الصفة بقوله غير صادرة عن مصدره فان ضرب زيد ايضا زيد متصف بصفة الضرب وكذا جميع الافعال
بخلاف هذه الافعال الناقصة فانها لتقرير فاعلها علي صفة هي متصفة بمصادر هذه الافعال فمعني كان زيد قايما
ان زيدا متصف بصفة القيام والقيام متصف بصفة الكون اي الحصول والوجود وكذا باقي الافعال اذ معني
صار زيد غنيا ان زيدا متصف بصفة الغني والغني متصف بصفة الصيرورة اي الحصول بعد ان لم يحصل فمعني
تقرير الفاعل علي صفة اي يجعله عليها وتثبيته عليها قوله كان وصار الي اخرها لم يذكر سيبويه منها سوي كان و
صار وما دام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد
يجوز للمولدين تضمين كثير من التام معني الناقص كقول الشعر بها عشرة تامة وكمل زيد عالما اي صار عالما
كاملا قال فتمثل لها بشرا اي صار مثل بشر وجوز ذلك وقد زيد علي عدد الافعال التي ذكرها المصنف
ونقص منه فالذي زيد هو ادفاد صار آل ورجع وحال وحار وارتد كان كلها في الاصل بمعني رجع من الرجوع
التام وكذا استحال وتحول كانا في الاصل بمعني استقل وكذا كان اصلهما رد فكان معني جميعها الحتمل تام وان
تعدا اي ما هو لها لان مصدر يجيء هنا بالي ان عديته ثم ضمنت كلها معني كان بعد ان لم يكن لان التحول ذا رجع
الي الفعل وانتقل اليه فذلك الفعل يصير كائنا بعد ان لم يكن فعاملها في الحقيقة بعد صيرورتها ناقصة
مصدر حتى ها مضافا الي اسمها لان معني كلها ناقصة كان بعد ان لم يكن وذلك المصدر هو الكائن بعد ان
وفاعلها حين كانت تامة المرتفع بها لانه الراجع والمنتقل ونحو ذلك سيتعمله صار ومرادفاتها تامة علي الاصل
فالقضيا الي الحسن ورق كلامنا ورضت فذلت صعبة اي اذلال وقال وانهت اني لا حمالها حين صار
القوم صايرين اي فكان انتقال القوم منتقل وقال المطرزي ان الذي يجوز بلي لابد في التام ان يليها لفظ الي
اما ظاهرة او مقدرة لان الرجوع والانتقال للامور النسبية لا يفهم من دون المرجوع اليه والمنتقل
اليه وليس الحاق هذه الافعال بصار قياسا بل سماعا الا تري انا نستقل لا نلحق به مع انه بمعني تحولت وكذا انما
علي ما زال هو ادفاتها ما فتئ وما افتأ وما ونى وما رام من رام يريم اي برح واصل ما زال وما برح وما فتئ
وما افتأ وما فتأ وما انفك ان يكون تامة بمعني ما انفصل فتقديره الي ما هو لان مصدر حتى ها فيقال
في موضع ما زال زيد عالما ما زال العلم اي ما انفصل منه لكنها جعلت معني كان دايما فنصبت الخبر نصب كان و
انما جعلت بمعناه لانه اذا لم ينفصل شخص عن فعل كان فاعلا له دايما وكذا اصل برح ورام ان يكونا تامين بمعني

زيد عمرا ... تعدى نا نقضتها او بمعنى نحو برحت بابك وما رمت بابك وكذا ... واصل ... فقد كان
الاصل ان يتعدي بنحو ما برح زيد في القيام فجعلت الكلمة بمعنى كان دايما لانه اذا كان لا يزول عن الفعل او لا يغير عنه
يكون فاعلا له دايما وانما افاد دخول النفي علي النفي دوام الثبوت لان نفي النفي اثبات ونفي النفي اذا قيد بزمان فقد وجب
ان يعم ذلك النفي جميع ذلك الزمان بخلاف الاثبات فانك اذا قيدت اثبات الشي بزمان لم يلزم استغراق اثبات
لذلك الزمان اذا قلت مثلا ضرب كفى في صدق هذا القول وقوع الضرب في جزء من اجزاء الزمن الماضي واما قولك
ما ضرب فانه يفيد استغراق نفي الضرب لجميع اجزاء الزمن الماضي وذلك لانهم ارادوا ان يكون النفي والاثبات
المقيدان بزمن واحد في طرفي نقيض فلو جعل النفي كالاثبات مفيدا لوقوعه اي وقوع النفي في جزء غير معين من اجزاء
ذلك الزمان المخصوص لم يكن تناقض الاثبات اذ يمكن كون الجزء الذي يقيد الاثبات به غير الجزء الذي تقيد به
النفي فلا يتناقضان فالمعنى في الاثبات بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصدوا في النفي الاستغراق اذا استمرار الفصل
اقلعوا استمرار الترك فصار نحو ضرب وما ضرب كالموجبة الجزئية والسالبة الكلية اللتين تناقض احدهما الاخرى
فتبين بهذا ان النفي يفيد التكرار علي ما ذهب اليه الاصوليين فحصل من هذا كله ان نفي النفي يكون ايضا دايما كما كان
نفي الاثبات يكون دايما ونفي النفي اثبات فيكون اثباتا دايما وهو المقصود ولا يحصل المعنى كان دايما الا بفعل مفيد
للنفي ادخل عليه النفي بل ذلك موقوف علي السماع فلا يقال ما انفصل وما فارق زيد ضاربا ولا يقال ما زلت امير بمعنى
الزوال ولا لا ازول اميرا وما زال الناقص واوي مضارعه ما يزال نحو خاف يخاف فاما زال يزول كما تقول في
قولك زاله يزيله اي فرقه من الناقة فمان وقد حكى سيبويه وابو الخطاب عن بعض العرب ما زيل زيد يفعل كذا وكيد يفعل
كذا واصلها زول وكود فنقلوا كسرة الواو فيهما الي ما قبلهما وقلبت ياء كما يفعل في المبني للمفعول وحكي قيل في قول هو
خلاف القياس ولا كثر ما زال وكاد وقد يستعمل بعض هذه الافعال المصدرة بما النافية تامة نحو ما برح من موضعه
قال تعالى لن ابرح الارض وما ونيت في امره وما انفك من هذا الامر وما ما زال لا يزال وما فتئ او فتاء او افتاء فلا
الا ناقصين قال سيبويه انه في قولك ما زلت بزيد حتى فعل مفعول فيه والاولى ان نقول هو الحين اي ما زلت مع بعض
الا ناكي من اخوات اصبح غدا وراح فقال ما لا يكونان الا تامين وان جاء بعدهما منصوب فهو حال كقوله عندا
طاويا بعارض الريح هافيا اقول اذا كان غدا بمعني مشي في الغداة كقوله تعالى اغدوا علي حرثكم وراح بمعني
رجع في الرواح وهو ما بين الزوال الي الليل نحو راح الي بيته فلا ريب في تمامها واما نحو قوله يروح ويغدو
ذاهبا يتكحل فان كان بمعنى يدخل في الرواح والغداة فهما ايضا تامان والمنصوب حال وان كانا بمعني يكون
في الغداة والرواح فهما ناقصان فلا منع اذ ان يكونا ناقصين ومن الملحقات جاء في ما جاءت حاجتك اي
ما كانت حاجتك وما استفهامية واتت الضمير الراجع اليه للاخبار عن ذلك الضمير بالمونث كما تقول
ويروي برفع حاجتك علي انها اسم كانت وما خبرها واول من قال ذلك الخوارج قالوه لابن عباس حين جاء
اليهم رسولا من علي رضي الله عنه ومنها قعد في قول الاعرابي ارهف شفرته حتى قعدت كانها حربة اي صارت
قال الاندلسي لا يتجاوز بعد بها عن جاء وقعد الموضع الذي استعملتها فيه العرب قال وظن بعضهم فاول
المصنف واحد لا يطرد جاء في مثل جاء البر قفيزين وقيل هو حال وليس بشي لانه لا يراد ان البر جاء في
كونه قفيزين ولا معني له قال واما قعد فلا يطرد فان قلنا بالطرد فانما يطرد في مثل الموضع الذي استعمل فيه
او لا يصح قول الاعرابي فلا يقال قعد كانت سمعي ضان بل يقال قعد كانه سلطان لكونه مثل قعدت كانها حربة قوله

يدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها وذلك لانها تقرر مضمون الجملة والافعال الناقصة تقرر مضمون خبرها قوله فترفع الاول وتنصب الثاني يسمى مرفوعها اسما لها اولى من تسميته فاعلا لها لان الفاعل كما ذكرنا في الحقيقة مصدر الخبر مضافا الى الاسم ولهذا الاخير في اخبارها غالبا الخبر في خبر المبتدا لكون الفاعل مضمونه فكما لا يسمى منصوبها المشبه بالمفعول مفعولا فالقياس ان لا يسمى مرفوعها المشبه بالفاعل فاعلا وان كان بعض النحاة الا انهم سموه فاعلا ولم يسموا المنصوب مفعولا بناء على ان كل فعل ناقصا كان او تاما فلا بد له من فاعل ويستغني عن المفعول قوله فكان يكون ناقصة لثبوت خبرها ماضيا دائما او منقطعا وبمعنى صار ويكون فيها ضمير الشان ويكون تامة بمعنى ثبت وصار للانتقال واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة بازمانها وبمعنى صار ويكون تامة وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما وبمعنى صار و ما زال وما برح وما فتئ وما انفك لاستمرار خبرها لفاعلها مذ قبله ويلزمها النفي وما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعله ومن ثم احتاج الى كلام لانه ظرف وليس لنفي مضمون الجملة حالا وقيل مطلقا اقول شرع يذكر معاني هذه الافعال الناقصة ويذكر ايضا انه جاء شيء منها غير ناقص قال فكان يكون ناقصة لمعنيين احدهما ثبوت خبرها مقترنا بالزمان الذي يدل عليه صيغة الفعل الناقص اما ماضيا او حالا او مستقبلا فكان للماضي ويكون لاحد الزمانين وكن للاستقبال وذهب بعضهم الى ان كان يدل على استمرار مضمون الخبر في جميع زمن الماضي وشبهته هذه الاية وكان الله سميعا بصيرا وذهل ان الاستمرار مستفاد من قرينة كون الله سميعا في جميع الزمان لا من لفظ كان الا ترى انك اذا قلت كان زيد ضاربا لم يستفد الاستمرار وكان قياس ما قال ان يكون كن ويكون ايضا للاستمرار فقول المصنف دائما او منقطعا رد على هذا القائل يعني انه يجي دائما كما في الاية ويجي منقطعا كما في قولك كان زيد قائما فلم يدل لفظ كان على احد الامرين بل ذاك الى القرينة والمعنى الثاني ان يكون بمعنى صار وهو قليل بالنسبة الى المعنى الاول قال بتيهاء قفر والمطي كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها قوله ويكون فيها ضمير الشان اي يكون في كان الناقصة على اي معنى كان من معنييها ضمير الشان مقدرا في موقع المبتدا والخبر بعدها منصوبة المحل خبرا لكان وقال بعضهم كان المضمر فيها ضمير الشان تامة فاعلها ذلك الضمير اي وقع القصة ثم فسرت القصة بالجملة والاول اولى لانه لا يثبت في كلام العرب ضمير شان الا مبتدا في الحال نحو قل هو الله احد وفي الاصل كاسم ان واول مفعولي ظننت نحو انه زيد قائم و ظننته زيد قائم ويكون تامة بمعنى واحد وهو ثبت وقد تقدم ما يرشدك الى ان الناقصة ايضا تامة في المعنى وفاعلها مصدر الخبر مضافا الى الاسم فوزانهما وزان علم الناصب لمفعولين فانهما بمعنى واحد ونقل ان كان يجي بمعنى كفل وغزل قوله وزايدة اعلم ان كان تزاد غير مفيدة لشيء الا محض التاكيد وهذا معنى زيادة الكلم في كلام العرب كقوله سراة بني ابي بكر تسامى على كان المسومة العراب وكذا قيل في قوله تعالى من كان في المهد صبيا انها زائدة غير مفيدة للماضي والا فلا معنى لتعجبهم وصبيا على هذا حال وكذا قولهم ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من عبس لم يوجد كان مثلهم وكذا قول الفرزدق في جفنة غمرت ايا لك نحورها في الجاهلية كان والاسلام كذا اذا دلت كان على الزمن الماضي ولم تعمل نحو ما كان احسن زيدا و كذا قولهم ان من افضلهم كان زيدا عند سيبويه وقال المبرد ان زيدا اسم ان وكان خبرها وهم افضلهم خبر كان ورد بان خبر ان لا يتقدم على اسمها الا اذا كان ظرفا فتسميتها زائدة نظرا لما ذكرنا ان الزائد الكلم

عندهم لا يفيد الا محض التاكيد فالاولى ان يقال سميت زيادة مجازا لعدم عملها والمجاز الا تعملها مع العلمين زائدة لانها كانت تعمل الا انها على الحدوث المطلق الذي كان الحدوث المقيد في الخبر يغني عنه لا انها على مضي الماضي لان الفعل انما يطلب الفاعل والمفعول لما يدل عليه من الحدث لا للزمان فجاز كما الغي ها في بعض المواضع عن ذلك الحدوث المطلق لاغناء الخبر عنه فاذا جردتها لم يبق الا الزمان وهو لا يطلب مرفوعا ولا منصوبا فهي كالظرف دالا على الزمان فقط فلذا جاز وقوعها موقعا لا يقع غير الظرف وايضا بينا لا الحال وبالظرف الذي يتسع فيها فيقع بين ما التعجب وفعله وبين الجار والمجرور نحو على كان المسومة العراب فثبت ان كان المفيدة للماضي التي لا تعمل مجردة عن الدلالة على الحدث المطلق وقد ذكر السيرافي ان فاعلها مصدرها اي كان الكون وهو هوس اذ لا معنى لقولك ثبت الثبوت وقوله بدلا عن تلك التعويض بذلك مصدر معنى الفاعل اي دالا باد اذ لا يسند المبني للفاعل الى المصدر ولا معنى له ومذهب ابي علي ان لا فاعل لها ما اخترنا فعلى هذا قول الفرزدق فكيف اذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام كانوا فيه ليس بزائدة كما ذهب اليه المبرد فاعا قال ذلك لثبوت فاعلها بل الناصب هنا اي جيران كرام كانوا لنا وقال سيبويه هي زائدة مع الفاعل لان كلا منهما والاول اولى لافادتها معنى وعملها لفظا اعلم ان الزائدة والمجردة للزمان على غير العامل لا يقعان اولا لان البداية يكون باللوازم والاصول المجردة للزمان كالزائد فلا يليق بهما الصدر ويقعان في الحشو كثيرا وفي الاخير على راي نحو قولك زيد قائم كان ولا يراد ولا تجي ها لا ماضية لخفتها وقد اجاز ابو البقاء زيادة مضارع كان في قول حسان كان سبيئة من بيت راس يكون مزاجها عسل وماء على رواية رفع مزاجها وعسل قوله وصار للانتقال هذا معناها اذا كانت تامة كما تقدم ومعناها اذا كانت ناقصة كان بعد ان لم يكن فيفيد ثبوت مضمون خبرها بعد ان لم يثبت نحو صار زيد غنيا بعد ان لم يكن قوله واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة بازمانها هذه الثلثة تكون ناقصة وتامة والناقصة بمعنيين صار مطلقا من غير اعتبار الازمنة التي تدل عليها تركيبها الفعل اعني الصبح والمساء والضحى بل باعتبار الزمن الذي يدل عليه صيغة الفعل اعني الماضي و الحال والاستقبال والمعنى كان في الصبح وكان في المساء وكان في الضحى فيقترن في هذا المعنى الاخير مضمون الجملة اعني مضمون الخبر مضافا الى الاسم بزمان الفعل اعني الذي يدل عليه تركيبه والذي يدل عليه صيغته فمعنى اصبح زيد اميرا ان امارة زيد مقترنة بالصبح في الزمن الماضي ومعنى يصبح قائما ان قيامه مقترن بالصبح في الحال او الاستقبال ويكون تامة كقولك اصبحنا والحمد لله وامسينا والملك لله اي وصلنا الى الصبح والمساء ودخلنا فيهما وكذا اضحينا فيقال ايضا كل منها على الزمانين وحكى الاخفش زيادة اصبح و امسى بعد ما التعجب كما في قولهم ما اصبح ابردها وما امسى ادفاها ورده ابو عمرو وقال ان زيادته انه ليس في كتاب سيبويه وانما كان حاشية في كتابه اقول لو ثبت ما حكى الاخفش يكون كل منهما مجردا عن الحدث للزمانين اعني الصبح او المساء والزمن الماضي كما كان لفظ كان مجردا للماضي قوله وظل وبات لا آخر يعني ان معنى ظل زيد متفكرا انه كان في جميع النهار فاقترن مضمون الجملة وهو تفكر زيد بجميع النهار مستغرقا ويقترن ايضا بزمان الآخر المدلول عليه بالصيغة اي الماضي او الحال او الاستقبال وضربه ظل يظل ظلولا قالوا ولم يستعمل ظل الا ناقصة وقال المالكي يكون تامة بمعنى طال او دام والعهدة عليه وقولك بات زيد مهموما اي كان في جميع الليل فاقترن هم زيد بزمانه بات وهو جميع الليل والزمن الماضي ومصدره

الثبوتية ونظائرها بيت وبات كباع يبيع وهاب يهاب ونحو نام بمعنى اقام ليلا او نزل سواء نام اولم
ينم وفي كلامهم ليلة البت سروبث وقد جاء ظل ناقصة بمعنى صار من دون الزمان المدلول عليه بتركيبه قال الله تعالى ظل
وجهه مسودا واما مجي بات بمعنى صار ففيه نظر قال الاندلسي جاء في الحديث بات بمعنى صار وهو ان بات يده
قال لان النوم قد يكون بالنهار قال ويحتمل ان يقال انما اخرجه في هذا الحديث مخرج الغالب لان غالب النوم بالليل
قوله وما زال الى آخره قد ذكرنا ان معنى ما زال واخواته كان دائما فمعنى ما زال زيد اميرا اي استمرت الامارة
دامت لزيد مذ قبلها واستاهلها وهو وقت البلوغ الذي يمكن القيام بها فيه لا قبل ذلك قوله ويلزمها النفي
ان كانت ماضية فبما ولم وبلا في الدعاء وان كانت مضارعة فبما ولا ولن ولما وما ولا لكنى الانفصال بين لا
وما وبينهما بظرف وشبهه وان جاز ذلك في غير هذه الافعال نحو لا اليوم حيتني ولا امس وقد يلي كثيرا حرف
النفي معها لافادة الاثبات وقوله فلا وابي دهماء زالت عزيزة شاذ وليس مما يكون فيه حرف النفي محذوف
كما في قوله تعالى تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ وقوله دهماء زالت لان حذفها لم يسمع الا من مضارعها وانما جاز حذفها
لعدم اللبس اذ قد تقرر انها لا تكون ناقصة الا منفية قال تنفك تسمع ما حييت بهالك حتى تكونه ويحذف
منها كثيرا في جواب القسم كقوله تعالى تفتؤ تذكر وقوله بين الحبال المنون اعدها امتني وما علمت على
لان حذف حرف النفي في جواب القسم ثابت في غير هذه الافعال ايضا نحو والله اقوم اي لا اقوم فكيف بها
ولكون ما زال واخواتها بمعنى الايجاب صرنا لم يتصل اداة الاستثناء بخبرها لان الاستثناء المفرغ
لا يكون في الموجب الا في الفضلات كما مر في بابه وخبر المبتدا ليس بفضلة فلا يجوز ما زال زيد الا قائما لانه
استمرار زيد في جميع الصفات الا القيام والمحال ليس فاخبار كان وصار واخواتهما اذا كانت منفية
فيجوز اقترانها بالا اذا قصدت الاثبات مع قبل المنع فيها ذكرنا ايضا وكذا اذا قدمت اخبارها عليها فلا يجوز
الا قائما لم يكن زيد ولا بد ان لم يصح الامتناع تقديم الا كما مر في بابه وقد خطي ذو الرمة في قوله حراجيج
لا تنفك الا مناخة على الخسف او نرمي بها بلدا قفرا واعتذر بان تنفك تام اي ما يفارق وطنها و
مناخة حال وعلى الخسف مفعول لمناخة جعل الخسف كالارض التي تناخ عليها كقوله تحية بينهم ضرب
وجيع ونرمي عطف على مناخة نحو قوله صافات ويقبضن وقيل هي ناقصة خبرها على الخسف اي مع
مناخة حال وفيه ضعف من وجهين ان كان العامل ما ينفك احدهما ان المفرغ فلا يأتي في المثبت وان كان
المستثنى فضلة ايضا كالحال في مثالنا والثاني ان العامل ما ينفك قبل الا لا يعمل عند البصريين فيما بعد المستثنى
الا في تابع او في المستثنى منه كما مر في بابه وان كان العامل في الحال على الخسف ففيه ضعف من ثلثة اوجه احدها
ان المفرغ فلا يأتي في المثبت كما ذكرنا والثاني ان عامل الحال يكون الظرف المتاخر عنه ولم يجوزه سيبويه خلافا
للاخفش والثالث ان المستثنى اذن يكون مقدما في الاستثناء المفرغ على عامله ولا يجوز ذلك عند البصريين
كما تقدم في باب الاستثناء قوله وما دام لتوقيت امر الى آخره اي لتوقيت فعل بمدة ثبوت مصدر خبرها
لفاعلها كذا المصدر فانك في قولك اجلس ما دام زيد قائما ابوه توقت جلوس المخاطب بمدة ثبوت قيام ابي
زيد وكذا ان كان فاعل الخبر ضمير اسم ما دام نحو اجلس ما دام عمرو قائما قوله ومن ثم احتاج اي من
اجل كونه توقيتا لشي يكون ظرفا لذلك الشي والظرف فضلة فلا بد من تقدم كلام وجملة اسمية كانت او فعلية
لفظا او تقديرا كغيره من الفضلات وما التي في اول ما دام مصدرية والمضاف الذي هو الزمان محذوف

اي مدة دوام قيام زيد قوله وليس لنفي مضمون الجملة قال الصيمري وتبعه ابن السراج ليس للنفي مطلقا
نحو ليس خلق الله مثله في الماضي وقال ابن الاعلم بانهم ليس مصروفا عنهم في المستقبل وجمهور النحاة على
انها لنفي الحال قال الاندلسي ليس بين القولين تناقض لان معنى ليس انه لم يقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل الايجاب
عليه في نحو زيد قائم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو على ما قيد به اقول لم يتقص بين القولين وحكم المحكم في الحج
ليس في كونها عند الاطلاق لنفي الحال وعند التقييد على ما قيد به وقد ذكرنا حكمها في باب المضارع
واصل ليس ليس كهيب كما يقال علم في علم وصيد في صيد ولا يجوز ان يكون مضموم العين اذ لم يجئ من فعل
معتل العين بالياء ولا ان يكون مفتوح العين اذ الفتح لا يسكن فلا يقال في ضرب ضرب ولم يقلبوا الياء
الفا ليدل به على عدم تصرفه وصار فيه لا اخواته وسيبويه والاكثرون على انه فعل غير متصرف وقال ابو علي
في احد قوليه انه حرف اذ لو كان كصيد في صيد لعادت حركة العين على الياء عند اتصال الضمير
كصيدت ولو كان كهاب لكسرت الفاء كهبت والجواب ان ذلك تنبيها على مفارقته اخواته في عدم
التصرف قال ابو علي واما الحاق الضمير به في لست ولستما فلتشبيهه لكونه على ثلثة ومعنى ما كان فكونه
رافعا ناصبا كما الحق هاء هاتيا بهاؤا هاء اي هاتيا هاتين مع كونه اسم فعل تشبيها بالفعل في
الاوزان الحكم بفعليته للالة اتصال الضمائر به عليها وهي لا تتصل بغير صيغ الافعال الا نادرا كما ذكرنا
في ها قوله ويجوز تقديم اخبارها كلها على اسمائها وهي في تقديمها عليها على ثلثة اقسام قسم
يجوز وهو من كان الى راح وقسم لا يجوز وهو ما كان في اوله ما خلافا لابن كيسان في غير ما دام وقسم مختلف
وهو ليس اقول ذكر ابن معطي ان خبر ما دام لا يتوسط بينه وبين الاسم وهو غلط لم يوافقه
احد وقد ذكرنا ذلك في الموصولات قوله من كان الى راح كلها ليس في اولها ما ذكر المصنف وما
لم يذكر من الافعال الناقصة يجوز تقديم اخبارها عليها وفي ليس خلاف على ما يجي واما ما دام فلا خلاف
في امتناع تقديم خبرها عليها لان ما مصدرية وقد ذكرنا العلة في ذلك في الموصولات وكذا لا يجوز فصل
ما عن الفعل بالخبر كما ذكرنا ايضا في الموصولات واما غير ما دام مما في اوله ما من هذه الافعال فاجاز
الكوفيون غير الفراء ووافقهم ابن كيسان في تقديم خبرها عليها قالوا لانه لزمت هذه الافعال
الناقصة وصارت معها بمعنى الاثبات فهي كجزء منها خلافا نحو ما فارق وما انفصل فانها لم يلزمها الجاز
حلوهما لفظا ومعنى والفصل بينهما وبين الفعل ولم يجز في هذه الافعال ولم يجوز ذلك غيرهم نظرا
الى لفظ ما ولو لم يكن فيها معنى النفي لم يصر الكلام مثبتا بمعنى الدوام واما توسط الخبر بين حرف النفي
والفعل في هذه الافعال فلم يجوزه احد منهم لان حرف النفي كما ذكرنا لازمت هذه الافعال حتى صار
كبعض حروفها فلا يجوز ما قائما زال زيد كما جاز ما قائما كان زيد اتفاقا وكل حكم ذكرناه في ما النفي
فهو ثابت في ان النافية واما غيرهما من حروف النفي نحو لم ولن ولا فاذا انتفي بها الافعال المذكورة
لم يجز توسط الخبر بينها وبين الافعال اتفاقا لما ذكرنا فيها ويجوز تقديمها عليها اتفاقا لانها ليست
كما في طلب التصدر على ما مر في المنصوب على شريطة التفسير واما ليس فالاكثرون على جواز تقديم
خبرها عليها ومنع الكوفيون من ذلك لان مذهبهم انها حرف كما فالحقوها بما كان ووافقهم المبرد
وان كان مذهبه انها فعل نظرا الى عدم تصرفها تشبيها لها بما ولنقصان فعليتها جاز ان لا يتخطاها معمولها

الرقيات في قوله اذ ذهب القوم الكرام ليس ولم يرد عنه المكسور مع اتصال النون كما ورد في
ضيق المخففة النون فقالوا اصبحت وايضا اجازا بطال عملها لدخول الا فقالوا ليس الطيب الا المسك
بالرفع واستدل المجوز بقوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم قالوا لان المعمول لا يقع الا حيث يجوز وقوع
العامل ولا يطرد لهم ذلك فانك تقول زيدا لن اضرب ولم اضرب والفعلان لا يتقدمان على لم ولن وظاهر
انه يتعلق الظرف في الآية بخبر ليس ويتعلقه بنفس ليس فان الافعال الناقصة لا تمتنع تعلق الظروف بها
لدلالتها على معنى الحصول فاذا قلت كان يوم الجمعة زيد قائما فلا تمنع تعلق الظرف فيما كان لدلالة كان على
معنى الحدوث بل هو اولى من تعليقه بخبر كان الموحش فكذا ليس لانه بمعنى ما كان وكذا ساير الافعال الناقصة
ولا يصح هذه الدعوى لابن جني من بين المانعين للذهاب الى فعليته دون الكوفيين واعلم انه لا يدخل الافعال
الناقصة على مبتدا واجب الحذف كما يكون للنعت المقطوع بالرفع وللمدح او الذم ولا يدخل على مبتدا
يلزم التصدر كاسماء الاستفهام والشرط ولا على مبتدا عدم التصرف كما التعجبية ولا على مبتدا يلزم
لزم الابتدائية لكونه في المثل فان الامثال لا تغير كقولهم الظن نظارا او يلزمها لكونه في محل يلزمها
كالمثل كالجمل الاعتراضية كقوله فانت طلاق والطلاق الية او يلزمها الابتدائية لوقوعه صلة لما واذا
المفاجاة او لتضمنه معنى الدعاء فانه يلزم الابتدائية ليفيد معنى الثبوت كما ذكرنا في باب المبتدا
ولا يقع اخبار هذه الافعال جملا طلبية وذلك لان هذه الافعال في الحقيقة صفات لمصادر اخبارها
كما تقدم الاشارة اليه الا ترى ان معنى كان زيد قائما ان زيدا قيام له حصول في الزمن الماضي ومعنى صار زيد
قائما ان زيدا قيام له حصول في الزمن الماضي بعد ان لم يكن ومعنى اصبح زيد قائما ان زيدا قيام له حصول في
الماضي وقت الصبح وكذا سايرها اذ في كلها معنى الكون مع قيد آخر كما ذكرنا غير مرة فلو كانت اخبارها
طلبية لم تخل من ان تكون هي خبرية او طلبية فان كانت خبرية ناقض الكلام لان هذه الافعال لكونها صفة
لمصادر خبرها يدل على ان المصدر مخبر عنه بالحصول في احد الازمنة الثلاثة والطلبية الخبر يدل على انه
غير محكوم بالحصول في احدها فيتناقض وبعبارة اخرى مصدر الخبر في جميعها فاعل الفعل الناقص
كما نص عليه فلو قلت كان زيد هل ضرب غلام كان ضرب لغلام مخبرا عنه لكان ثابتا عند المتكلم مسولا
هل هو ثابت عنده وهو تناقض وان كان الافعال طلبية مع اخبارها وهي كما ذكرنا صفة للاخبار
اكتفى بالطلب في الافعال عن الطلب في الاخبار وان كان الطلبان متساويين اذ الطلب فيها طلب
في الاخبار تقول كن قائما اي قم وهل يكون قائما اي هل يقوم وقد جاء الطلب فيهما معا في الشعر وكوني
بالمكان ثم ذكرني وان اختلف الطلبان بان يكون احدهما امرا مثلا والآخر استفهاما نحو كوني هل
ضربت استحال اذ الطلب في احدهما طلب في الآخر فيجتمع طلبان مختلفان على حصول واحد في حالة واحدة
واما ان كان خبرها مفردا متضمنا معنى الاستفهام جاز لان ذلك المفرد يجب تقدمه عليها نحو اين كان
زيد وايهم وكل كلمة استفهام تقدمت على جملة احدثت فيها معنى الاستفهام فلا تتوارد في الفعل
معنى الاخبار حتى يتناقض هو ومضمون الخبر فان قيل فيجب ان يجوز على ذلك تقدم الجملة الطلبية عليها
نحو ايهم ضرب كان زيد قلت لا يجوز لان كلمة الاستفهام تحدث في الجملة التي تليها بلا فصل معنى الاستفهام
لا في جملة اخرى بعدها فعلى هذا يجوز وقوع اسماء الاستفهام خبرا لهذه الافعال اذا لم يكن مصدرا

في الصدر فلا تقول ايهم كان زيد ولا متى ما زال زيد لوجوب تصدرها ويجوز في [illegible]
وان لم يزل عمرو واين وقت لم يكن سماحك ومنع بعضهم ذلك في ليس كالجوهري والشلوبين نحو اين ليس زيد
وهو اولى بالجواز فان كان المانع منع ذلك بناء على المنع من تقدم خبر ليس عليه فقد مر الكلام عليه وان منع لادايه
الى المحال لان زيدا مثلا لا يجوز ان يكون في جميع الامكنة فالجواب انه يجوز ذلك على سبيل المبالغة ويعرض
ذلك في غير المستحيل نحو متى ليس وجود الله تعالى او علمه او قدرته ثم نقول اذا كان الخبر المفرد مشتملا
على ما له صدر الكلام وجب تقدمه على كان واخواته ان لم تصدر بما وذلك ككلم الشرط نحو ان يكن اكن و
كلمة الاستفهام نحو اين كنت وايهم كنت واذا كان الخبر ظرفا والاسم نكرة وجب تاخير الاسم عن الخبر نحو كان
في الدار رجل وفي الدار كان رجل وكذا ان دخل الا على الاسم نحو لم يكن قائما الا زيد او قائما لم يكن الا زيد
لما ذكرنا في باب الفاعل ويجب ايضا تاخيره عن الخبر اذا كان لجزء الخبر ضمير في الاسم نحو كان في الدار صاحبها
وكذا اذا كان الاسم ان مع صلتها نحو كان عندي انك قائم وعندي كان انك قائم اذ لو تاخر الخبر لاشتبه المفتوحة
بالمكسورة على قول من اضمر الشان في الفعل ويجب تاخير الخبر عن كان واسمها ان دخل الا نحو ما كان زيد
الا قائما ويجب توسطه في كان قائما زيد اذ لا يفصل بين الفعل وبينه لما ذكرنا في المنصوب على شريطة
التفسير واما مع الاستفهام وما النافية اذا لم يكن مع زال واخواتها فيجوز توسط الخبر بينهما وبين
الفعل الناقص نحو ما قائما كان زيد واقائما كان زيد ولا يجوز تقدمه عليهما ويجب تاخير الخبر ايضا اذا
تاخر مرفوعه نحو كان زيد حسنا وجهه فلو قلت كان حسنا زيد وجهه او حسنا كان زيد وجهه لفصلت بين
العامل ومعموله الذي هو كجزئه بالاجنبي واما اذا تاخر منصوبه فيجوز على قبح اذا لم يكن ظرفا نحو ضاربا كان
زيد عمرا اذ المنصوب ليس كجزئه اما اذا كان منصوبه ظرفا فيجوز بلا قبح نحو ضاربا كان زيد اليوم
او في الدار اذ الظروف يتسع فيها والزم بعضهم تاخير الخبر اذا كان جملة ولا وجه لمنع توسطها او تقدمها
والاصل الجواز ولا يلي كان واخواتها من معمولات الخبر الا الظرف او الجار والمجرور نحو كان امامك زيد جالسا
واجاز الكوفيون في غير الظرف ايضا نحو كان زيد اعمرو ضاربا وانما منع البصريون ذلك للفصل بين
العامل الضعيف وبين معموله بغير الظرف وفرق بعض البصريين بين الخبر العامل اذا اتصل بذلك المعمول
الفاصل وبينه اذا لم يتصل فجوز في المتصل نحو كان زيدا ضاربا عمرو ولم يجوز في المنفصل نحو كان رجلا زيد
ضاربا وما اوهم خلاف ذلك فقد قدره البصريون ضميرا للشان اسما لكان واخواته نحو كان زيد الحمى احد
او كان زيد ياخذ الحمى قال قنافذ هداجون حول بيوتهم بما كان اياهم عطية عودا ويجوز زيدا كان يضرب
عمرو وكان زيدا ضاربا بلا قبح لان العامل قوي فيجوز الفصل بينه وبين معموله الفضلة باجنبي واعلم انه يخبر
في هذا الباب عن النكرة المحضة اذا حصلت الفائدة ولا يطلب التخصيص مع حصول الفائدة على ما ذكرنا
في باب المبتدا قال الا دام منه فضل حب ونحو ما زال رجل واقفا بالباب وكذا في باب ان قال وان
شفاء عبرة مهراقة كذا انشد سيبويه وقد يجي في هذا الباب وفي باب ان بمعرفة عن نكرة ولم يجي ذلك
في المبتدا والخبر للالتباس لاتفاقهما اعرابا في المبتدا والخبر وقد ذكرنا ان سيبويه قال في نحو كم رجلا ان
من مبتدا وزيد خبره اما هاهنا فقال الزمخشري وغيره لا يخبر هاهنا عن نكرة بمعرفة الا ضرورة نحو قوله يكون
مزاجها عسل وماء وفيمن روى النصب في مزاجها وقال ولا يك موقف منك الوداعا وقال المالكي يجوز ذلك

اختيارا لان الشاعر امكنه ان يقول فلا يك موقف منك الوداعا وان يرفع فيهما على اضمار الشان في كان
كما في الرواية الاخرى ولا خلاف عند من جوز مثل هذا اختيارا ايضا الاكثر والاولى جعل المعرفة اسما والنكرة
خبرا لانهم قالوا ان الاولى بالاسمية ما تقدم في نحو قوله تعالى ما كان حجتهم الا ان قالوا مع كونهما معرفتين
لمشابهته المضمر من حيث لا يوصف كالمضمر وانما خبرا هم على مشابهة الاسم وتعريف الخبر علم اللبس
بان كان وان لا خلاف اعرف الجزئين واورد سيبويه بالتمثيل بالاخبار عن النكرة بالمعرفة قوله
اسكران كان ابن المراغة اذ هجا تميما بجوف الشام ام متساكر وقوله فانك لا تبالي بعد حول اظبي
كان امك ام حمار وقوله لا امر فيه حسانا عني الطن كان محوك ام جون ورد عليه المبرد وقال ان اسم
كان الضمير وهو معرفة فلم يخبر الا عن المعرفة واجاب بعضهم عن سيبويه بان همزة الاستفهام في اظبي
واسكران دخلت على الاسم المرفوع بعد الفعل فارتفاعه بمضمر يفسره ذلك الفعل فاسم كان اذن
نكرة ورد الجواب بان ام المتصلة يليها احد المستويين والاخر الهمزة ولو قدر بعد الهمزة فعلا
لم يليها المستويان واجيب بان الفعل لما كان محذوفا وجوبا للمفسر فكانه معدوم وايضا فان اسيويها
فالناصب فلا يكون في ضرورة الشعر كما في باب العطف ونحو قد ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير
ان المرفوع انما يفسر رافعه لظاهرا اذا كان المرفوع بعد كلمة لازمة للفعل وفي قوله خاصة اظبي كان امك
ما كان الاولى ان يرفع بكان مقدرة لما جي في باب العطف ان بعد سوا ولا ابالي لا يدخل همزة التسوية
الا داخلة على الفعل واجاب اخرون عن سيبويه بان الضمير راجع الى منكر فيكون منكرا وردهم
بان الضمير الراجع الى النكرة معرفة بدليل وقوعه مبتدا نحو ضربت رجلا وهو راكب ولو كان نكرة
لصح وصفه والجواب عن الرد ان الضمير العائد الى نكرة مخصصة بوجه فهو معرفة نحو جاني رجل فضربته والا
فهو نكرة نحو ارجل ضربته ام امراة كما مر في فصل المعرفة والنكرات واعلم انه ليس من اخواته ما يخص بكون
مجي اسمها نكرة لما فيها من النفي ويجوز فيه فجرها كثيرا كقوله ما الجري الفلس المحاول نا وقيل
حملت على لا ضاربت حرف وفعطف مثلها وجميع هذه الافعال متصرفة الا ليس ودام ولتصاريفها ما لها
ولا يستعمل ما زال واخواتها مصدر واسم فاعل الا تاميلا لانه يلزمها حرف النفي ومن لا يدخل على
المفرد وقد يحذف لام يكن للجزم تشبيها النون بالواو ومحذف فيهم انه قد حذف للجزم حركتها اولا فذلك
لكثرة الاستعمال قال تعالى لم يكن مقيمهم لحذف فكنى لم ابال فقيل لم ابل بعدما حذف منه الياء لكثرة
الاستعمال ايضا قال سيبويه اذا لاقى نون يكن المجزوم ساكنا بعدها لم يحذف نحو قال تعالى لم يكن الذين كفروا
والنص بها بالحركة وخروجها عن شبه حرف المد او حان يونس الحذف مع ذلك ايضا انشد ابو زيد
في نوادره لم يك الحق على ان هاجه رسم دار وقد تعفى بالسرر قال السيرافي ان هذا شاذ قال سيبويه
تقديم الخبر اذا كان ظرفا مستحسن ويسمى ذلك الظرف مستقرا بفتح القاف لان الفعل وهو استقر
مقدر قبله نحو كان في الدار زيد اي كان مستقرا في الدار زيد فالظرف مستقر فيه كما يقال للمفعول مفعول
ولم يستحسن تقديم الظرف اللغو وهو ما لم يكن خبرا بل زائدا لانه لتفسير به لا يهتمام والتاييد لاهم
نحو كان زيد جالسا عندك واما قوله تعالى ولم يكن له كفوا احد فانما قدم اللغو فيه لانه معقد الفائدة
لانه ليس الغرض نفي الكفو مطلقا بل نفي الكفو له تعالى فقدم اهتماما بما هو المقصود معنى ورعاية للفواصل

قوله ... افعال المقاربة ما وضع لدنو الخبر رجاء او حصولا ...
يطمع في ان ارى ان عسى ليس من افعال المقاربة لان عسى طمع في نحو عسى الله انه وانما يكون الطمع فيما يثق
الطامع على وثوق من حصوله فكيف يحكم بدنوه لا يوثق بحصوله ولا يجوز ايضا ان يقال ان معناه
رجاء دنو الخبر كما هو مذهب مفهوم من كلام الجزولي والمصنف اي ان الطامع يطمع في دنو مضمون
خبره فقولك عسى الله ان يشفي مريضي اي ارجو قرب شفائه وذلك لان عسى ليس موضوعا لطمع
للطمع في دنو مضمون الخبر بل الطمع حصول مضمونه مطلقا سواء يرجى حصوله عن قريب او بعيد بعد مدة مديدة
كما تقول عسى الله ان يدخلني الجنة وعسى النبي عليه السلام ان يشفع لي فاذا قلت عسى زيد ان يخرج فهو بمعنى لعله يخرج
ولا دنو في لعل اتفاقا وكذا في عدهم طفق وجعل وما دفاته من افعال المقاربة بمعنى كونها لدنو الخبر نظر
لان معنى طفق زيد يخرج انه شرع في الخروج وابتدائه وتلبس باول اجزائه ولا يقال ان الخروج قد
دنا من زيد الا قبل شروعه فيه لان معنى القرب قلة المسافة بل يصح ان يقال فيمن شرع في الشي قرب تمام
ذلك الشي على بعد وفراغه منه فعلى هذا ليس من افعال المقاربة التي موضوعة لدنو الخبر الا كاد وما وافقها
وقول المصنف لدنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه خبط لان نصب هذه المصادر على التمييز في
الظاهر وهو تمييز عن نسبة فيكون فاعلا للدنو في المعنى كما تقول يعجبني طيب زيد علما اي طيب علم زيد
فيكون المعنى لدنو رجاء الخبر او لدنو حصوله او لدنو الاخذ فيه وليس عسى لدنو رجاء خبره بل
لرجاء دنو الخبر على ما ذهب اليه وكذا طفق واخواته ليست لدنو الاخذ في الخبر بل للاخذ فيه
لفظ الجزولي وهو ان يكون افعال المقاربة الفعل في الرجاء اوضح واتم فيما قصد من المعنى ولو جعلنا
المنصوب حالا من الخبر اي لدنو الخبر مرجوا او حاصلا او ماخوذا فيه على تكلف فيه لان الحال لا يستعمل في
مثل هذه المحتملات البعيدة لم يصح قوله حصولا لان الخبر في كاد ليس حاصلا بل هو قريب الحصول و
بين قرب الخبر وحصوله تناف لان القرب ما لم يحصل بعد قوله فالاول عسى وهو غير متصرف
تقول عسى زيد ان يخرج وعسى ان يخرج زيد وقد يحذف ان والثاني كاد تقول كاد زيد يجي واذا دخل النفي على
كاد فهو كالافعال على الاصح وقيل يكون للاثبات وقيل يكون في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال
تمسكا بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وبقول ذي الرمة اذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى
من حب مية يبرح والثالث جعل وطفق وكرب واخذ وهي مثل عسى وكاد في الاستعمال
اقول قوله فالاول عسى هي التي لرجاء مضمون الخبر قال سيبويه عسى طمع واشفاق
فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وانما لم
يتصرف في عسى بل لم يات منه الا الماضي لتضمنه معنى الحرف اي انشاء الطمع او الرجاء كلعل ولان الانشاء
في الاغلب من معاني الحرف والحرف لا يتصرف فيها واما الفعل نحو بعت والجملة الاسمية نحو انت حر
بمعنى الانشاء عارض فيهما قال الجوهري عسى من الله تعالى واجبة لاستحالة الطمع والاشفاق اللذين يكونان
في المجهول عليه تعالى الا في قوله تعالى عسى ربه ان طلقكن واقول ان عسى في الاية للتخويف لا للخوف والاشفاق
كما ان او في كلامه تعالى للابهام والتشكيك لا للشك قال ابو عبيدة عسى من الله تعالى ايجاب فجاءت على احدى لغتي
العرب لان عسى الرجاء واليقين ايضا وانشد لابن مقبل ظني بهم كعسى وهم بتنوفة يتنازعون

جوابه ومثال اي طمع فيهم تبين هذا الكلام وانا لا اعرف عسى في غير كلامه تعالى للتبعيض فيه نظر ويجوز ان يكون بمعنى
ظن بهم كعسى اي مع طمع وقد يكسر سين عسى اذا اتصل به ضمير المتكلم نحو عسيت عسينا او ضمير المخاطب
مطلقا نحو عسيت عسيتما عسيتم عسيتن او نون جمع المؤنث نحو عسين وزعم الزجاج ان عسى حرف لما
راى من عدم تصرفه وكونه بمعنى لعل واتصال ضمير المرفوع به يرفع ذلك لانه لا يعتد بما اعتذر به ابو علي
في ليس كما تقدم قوله عسى زيد ان يخرج المتاخرون زعموا ان عسى يرفع الاسم وينصب الخبر ككان والمقرون بان
بعد اسمه منصوب المحل بانه خبره استدلالا بالمثل النادر عسى الغوير ابؤسا وقوله لا تلحني اني عسيت
صائما ونقل عن سيبويه منع كون ان تفعل خبره قيل انما قال ذلك لان الحدث لا يكون خبرا عن الجثة وقوله
ابؤسا وصائما لتضمن عسى معنى كان فاجري في الاستعمال مجراه وعذره جعله خبرا ان يقدر مضافا اما في
الاسم نحو عسى حال زيد ان يخرج او في الخبر نحو عسى زيد صاحب ان يخرج قال ابو علي في القصريات عسى زيد
ان يقوم اي عسى ذا قيام وفي هذا العذر تكلف اذ لم يظهر المضاف الى اللفظ لا في الاسم ولا في الخبر وقال
بعضهم ان زائدة وفيه ايضا نظر لان الزائد لا يلزم الا مع بعض الكلم كزيادة ما في قولهم افعل هذا آثرا ما و لزومه
مطردا في موضع معين مع اي كلمة كان بعيد وقيل الكوفيون بان مشبه بالمفعول وليس بخبر ككان حتى يلزم
كون الحدث خبرا عن الجثة وذلك لان المعنى الاصل قارب زيد ان يخرج اي الخروج ثم نقي معنى الكلام عن ذلك
الاصل بافادة عسى لانشاء الطمع كما كان اصل معنى ما احسن زيدا اشيء جعله حسنا ثم تغير عنه بافادة
انشاء التعجب وكذا قالوا اصل معنى عسى ان يخرج زيد قرب ان يخرج زيد اي خروج زيد فهو في الاستعمال
الاول كالفعل المتعدي وفي الثاني كاللازم وفيه ايضا نظر اذ لم يثبت في عسى معنى المقاربة لا وضعا ولا
استعمالا كما مر وقال الكوفيون ان يفعل في محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال كقوله تعالى لا ينهاكم الله عن
الذين لم يقاتلوكم الى قوله ان تبروهم اي لا ينهاكم الله عن ان تبروهم والذي ارى ان هذا وجه قريب فيكون
في نحو يا زيدون عسى ان يقوموا قد جاء بما كان بدلا من الفاعل مكان الفاعل والمعنى ايضا يساعد ما ذهبوا
اليه لان عسى بمعنى يتوقع فمعنى عسى زيد ان يقوم يتوقع ويرجى قيامه وانما غلب فيه بدل الاشتمال لان فيه اجمالا
ثم تفصيلا كما مر في باب البدل وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس كما مر في ضمير الشان
واما عسيت صائما وعسى الغوير ابؤسا فشاذ على تضمينها معنى كان وقال بعضهم التقدير عسى
الغوير ان يكون ابؤسا وعسيت ان اكون صائما وجاز حذف ان مع الفعل مع كونها حرفا مصدريا
لقوة الدلالة وذلك لكثرة وقوع ان بعد مرفوع عسى فهو كحذف المصدر وابقاء معموله كما ذكرنا من مذهب
سيبويه في المفعول معه ومثله ما قدر الكسائي في البيت الا ان يكون الفرقدان الا ان القرينة ههنا
ادل كما ذكرنا فعلى مذهب الكوفيين اذا حذفت ان في الخبر مع قلة ذلك قلنا انها مقدرة حذفت لقوة
الدلالة عليها فيكون كقولهم تسمع بالمعيدي لا ان تراه قوله عسى ان يخرج زيد اعلم ان من ذهب الى ان
ان مع الفعل في عسى زيد ان يخرج خبر عسى جاز ان يقول في عسى ان يخرج زيد انه خبر ايضا وهو من باب
التنازع فيقول في التثنية على اختيار البصريين عسى ان يخرج الزيدان وعلى اختيار الكوفيين عسى ان يخرجا الزيدان
وعلى هذا قياس الجمع والمؤنث وجاز ان تقول ان ان يخرج فاعل عسى وزيد فاعل يخرج فيقول في التثنية
عسى ان يخرج الزيدان لا غير وقوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا لو جعلنا الفعلين متنازعين في ربك

لم يجز لان الفعل يعني عسى يكون ربك وهو اجنبي اذن فاصلا بين بعض الصلة وبعض وقوله تعالى عسى ان تكرهوا
شيئا يجوز ان يكون الفعلان متنازعين في شيئا وقد اعمل الثاني وان يكون ان تكرهوا فاعل عسى كما في قوله تعالى عسى
ان يكونوا خيرا منهم وعسى ان يكن خيرا منهن واما نحو الزيدان عسى ان يخرجا والزيدون عسى ان يقوموا فان
فاعل عسى فيه واحد ولا يضمر في عسى ضمير الشان لانه ليس من نواسخ المبتدا كما كان كاد منها وقوله تعالى كاد
تزيغ قلوب فريق منهم في كاد ضمير الشان ويجوز ان يكون من باب التنازع وقد اضمر الاول ولو اعمل الاول لقال
كادت الا عند الكسائي فانه يحذف الفاعل في مثله كما مر واما على قراءة كاد يزيغ بالياء فليس من باب التنازع ولا
وجب تانيث احد الفعلين لاسناده الى ضمير المؤنث بل هو على اضمار الشان في كاد وقولك كاد يقوم زيد
يحتمل التنازع فتعمل ايهما شئت ويحتمل اضمار الشان في كاد ومثله ليس خلق الله مثله وليس بمشهور اضمار
الشان من افعال المقاربة الا في كاد ومن الناقصة الا في كان وليس ولا يتقدم ان مع فعلها على عسى اما عند من قال
انه خبر فلضعف عسى بكونه غير متصرف واما عند من قال سوى ذلك فلامتناع تقدمه على المبدل منه وقد يحذف الخبر
في هذا الباب اذا علم قال هممت ولم افعل وكدت وليتني تركت على عثمن تبكي حلائله اي كدت افعل وكذا
تقول كم عسى زيد اذا قيل عسى زيد ان يقوم اي كم عسى زيد ان يقوم ولا يخلو المرفوع في هذا الباب غالبا من
اختصاص فلا تقول كاد رجل يقوم ولا عسى شخص ان يقوم قوله وقد يحذف ان كقوله عسى الكرب الذي
امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب وهو قليل وذلك لتشبيه عسى بكاد عند من قال هو خبر وقد يجوز ذلك
عند الكوفيين بتقدير ان ويتعين في اخبار جميع افعال المقاربة ان يكون فاعل اخبارها ضميرا عائدا الى اسمها
فلا تقول كاد زيد يخرج غلامه الا ان يكون المسند الى سببه بمعنى الفعل المسند الى ضمير الاسم نحو كاد زيد
يخرج نفسه بمعنى كاد زيد يموت وقد استعمل حرى زيد ان يفعل كذا بكسر الراء واخلولق عمرو ان يقوم
استعمال عسى بلفظ الماضي فقط ومعناهما صار حريا وحرى اي جديرا وصار خليقا واصلهما حرى بان يفعل
واخلولق بان يقوم فحذف حرف الجر كما هو القياس مع ان وان ويقال ايضا هو حرى ان يفعل بفتح الراء
والنون على انه مصدر بمعنى الوصف فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث نحو هن حرى ان يفعلن واذا قلت هو حري
على فعيل او حر بكسر الراء لزمك ان تثني وتجمع وتؤنث ويقال ايضا حري ان يكون كذا وقد يجيء بعد
اخلولق ان مع الفعل نحو اخلولق ان يفعل زيد كما قلنا في عسى ان يفعل زيد وقول الشاعر عسى
طيئ من طيئ بعد هذه ستطفئ غلات الكلى والجوانح السين فيه عند المتاخرين قائم مقام ان لكونهما
للاستقبال والوجه عند الكوفيين ان يكون فاعل عسى مضمون الجملة الاسمية التي بعده كما في قوله تعالى
ثم بدا لهم من بعد ما راوا الآيات ليسجننه اي توقع اطفاء غلات الكلى قوله والثانية كاد اي وضع لدنو
حصول الخبر ومنه كدت تكاد كيدا او مكادة كهبت تهاب وحكى الاصمعي كودا بالواو ويكون بمعنى خاف
خوفا ومخافة والاشهر واوشك بضاه ومعنى كاد في اصل الوضع قرب ولا يستعمل على اصل الوضع والافعال
كاد زيد غير الفعل ومعنى اوشك في الاصل اسرع ويستعمل على الاصل فيقال اوشك فلان في السير ومن
مرادفات كاد اوشك واولى وكرب وهلهل وكرب في الاصل بمعنى قرب يقال كربت الشمس اي دنت
للغروب واما اولى فمعناه الاصلي قارب قال فاولى لمن هاديتني منها واولى ان ازيد على ثلث اي قارب
وكاد لا يستعمل الا مع ان وظاهر كونها مفعولا لاولى ويجب تجريد خبر هلهل من ان واما كاد وكرب فـ

فيستعمل استعمالها مع ان ومجردة والتجريد مع كاد وكرب اكثر واذا كانت مع ان فهو بتقدير حرف الجر
اي كاد وكرب من ان يقوم واوشك من ان يقوم في حذف حرف الجر على القياس واوجبوا ههنا لكثرة
الاستعمال وان اما منصوبة او مجرورة كما مر وقد تقع فعلا وشك ان مع الفعل نحو اوشك ان يخرج زيد
اي اسرع خروجه ويجوز ان يكون على التنازع فاوشك لمقاربة الفعل نحو كاد لكن استعمل استعمال كاد اي
مجرد الخبر من ان ويستعمل استعمال عسى على الوجهين المعلومين واذا عرفت ان من اخبار هذه الافعال
الثلثة فاما ان يقدر مع الحذف كما في تسمع بالمعيدي واما ان يحذف راسا بلا تقديرها لاستعمال كاد وكرب
واوشك لشدة دلالتها على مقاربة الفعل استعمال كان ولاستعمال كاد مثل كما مر في الضرورة وما كدت آئبا
ولهذا اضمر ضميران زيد في نحو كاد يزيغ قلوب واستعمل ايضا الافعال التي للشروع في الفعل استعمال
كان وهي طفق زيد في الفعل واخذ في الفعل وجعل الفعل من قوله تو جعل الظلات اي اوجد وكذا
انشاء الفعل واقبل على الفعل وقرب الفعل وهب في الفعل من قولهم هب لتصيره في سيره اي نشط فيه
فاستعملت استعمال كان لتضمنها معناه واما هلهل فانما الزم تجريد خبره من ان مع انه بمعنى كاد لانه بمعنى
طفق لان المبالغة في القرب فيه اكثر ومثل هذا التركيب يدل على المبالغة كزلزل وصرصر فكانه للمبالغة
في القرب الحق بالافعال الدالة على الشروع فاستعمل خبره نفيا اي نحو هلهلت اقوم ولكون افعال المقاربة
اي كاد ومرادفاته وافعال الشروع اي طفق ومرادفاته فروعا لكان ومحمولة عليها لم يتقدم اخبارها عليها كما كان
يتقدم اخبار كان عليه وانما لزم كون اخبار افعال الشروع فعلا مضارعا مجردا عن ان دون الاسم والماضي
والمضارع المقترن بان لان المضارع المتجرد عن علامات الاستقبال ظاهر في الحال كالماضي في المضي من
حيث الفعلية تدل على الحدوث دون الاسم بدليل انك اذا قلت كان زيد وقت الزوال قائما يدل على حدوث
القيام في ذلك الوقت ومن حيث ظهوره في الحال يدل على كونه مستقلا دون الماضي بدليل انك اذا قلت
كان زيد وقت الزوال قام دل على انه كان فرغ من القيام في ذلك الوقت واذا قلت كان زيد وقت الزوال
يقوم دل على اشتغاله بالقيام في ذلك الوقت مع حدوث القيام فلما جعلت هذه الافعال كان فضل المعنى
اي حدوث مصدر خبرها وكون فاعلها مشتغلا به وجب ان لا يكون اسما ولا ماضيا ولا مضارعا بان
وانما علم في افعال المقاربة اعني كاد ومرادفاته ان يكون اخبارها كذلك وحق زادت انها بان لكونها
شدة القرب الذي فيها كانها للاشتغال والشروع فهي ليست متضمنة لمعنى كان مثل افعال الشروع بل
محمولة عليه من حيث الاستعمال فقط فجاز في بعضها اقتران الخبر بان كقوله قد كاد من طول البلى ان يمصحا
ولم يجز ذلك في خبر فعل الاشتغال واما التزامهم في خبر عسى كونه مضارعا بان ومنعهم من ان يكون مصدرا
نحو عسى زيد القيام وكذا منعوا من عسى قيام زيد فلان المضارع المقترن بان للاستقبال خاصة فيناسب الطمع
والاشفاق مختصا فهو اليق بعسى من المصدر ومع ثم قد يحمل الحمل وان كانت من اخواتها ان علم نحو
ان يقوم قوله واذا دخل النفي على كاد اي آخره قال بعضهم في كاد ان نفيه اثبات واثباته نفي لما يكون
اثباته نفيا فان ارادوا انك اذا قلت كاد زيد يقوم وانت اثبت الكود اي القرب فهذا الاثبات نفي
فهو غلط فاحش وكيف يكون اثبات الشيء نفيه بل في كاد زيد يقوم اثبات القرب من القيام لا ان
وان ارادوا ان اثبات كاد دال على نفي مضمون خبره فهو صحيح وحق لانه قرب من الفعل لا يكون الا مع انتفائه

الفعل منك اذ لو حصل الفعل منك لكنت متجاوزا في الفعل لا قريبا منه واما كون نفيه اثباتا فحصول الفعل ان
قصدوا ان نفي الكود اي القرب في ما كدت اقوم اثبات له فهو من الفحش غلط وكيف يكون نفي الشيء اثباته
وكذا ان ارادوا ان نفي القرب من مضمون الخبر اثبات لذلك المضمون بل هو افحش لان نفي القرب من الفعل
ابلغ في انتفاء ذلك الفعل من نفي الفعل نفسه فان ما قربت من الضرب اكد في نفي الضرب من ما ضربت بل
قد يجيء مع قولك ما كاد زيد يخرج قرينة تدل على ثبوت الخروج بعد انتفائه وبعد انتفاء القرب منه فيكون تلك
القرينة دالة على ثبوت مضمون خبر كاد في وقت بعد وقت انتفائه وانتفاء القرب منه لا لفظ كاد و
لا تنافي بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر وانما التناقض بين ثبوت الشيء وانتفائه في وقت
واحد فلا يكون اذن نفي كاد مفيدا لثبوت مضمون خبر كاد بعد انتفائه كما في قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون ٥
اي ما كادوا يذبحون قبل ذبحهم وما قربوا منه اشارة الى ما سبق قبل ذلك من تعنتهم في قولهم اتتخذنا هزوا
ادع لنا ربك يبين لنا ما هي ادع لنا ربك يبين لنا ما لونها ادع لنا ربك يبين لنا ما هي وهذا التعنت دأب من
لا يفعل ولا يقارب الفعل ايضا وان لم تثبت قرينة مثلا كمثل قولك مات زيد وما كاد يسافر قلنا نفي مضمون
خبر كاد على انتفائه وعلى انتفاء القرب منه كما في قوله تعالى لم يكد يراها وقوله اذا غير النأي المحبين البيت
اذ ليس في هذه المواضع ما يدل على حصوله بعد انتفائه ومثل هذه القرينة شبهة لمن قال ان نفي كاد اثبات
فقال بعضهم انه للاثبات في الماضي كما في قوله تعالى وما كادوا يفعلون او في المستقبل واستدل بكونه في المستقبل
ايضا للاثبات بتخطئة الشعراء ذا الرمة لم اكمل لم احد ولم يكن مستقبلا لانه جواب اذا فلولا انهم فهموا
الاثبات لم يخطئوه والجواب عن الاستدلال بقوله وما كادوا يفعلون ان اثبات الفعل مفهوم من القرينة
اي قوله وذبحوها لا من كادوا كما تقدم ولهذا لم يفد الاثبات في قولنا مات زيد وما كاد يسافر فلما لم يكن
قرينة واما الجواب فان تخطئتهم وتصويب ذا الرمة في بديهته بناء على الدليل المذكور اي ان نفي المضمون القرب
من الفعل لا يكون اثباتا له وقد خطأ المخطئين وذو الرمة في رويته من قال حين سمع تلك الحكاية اصابت
بديهته واخطأت رويته وقال بعضهم ان نفي الماضي اثبات لشبهه قوله تعالى فذبحوها الآية ونفي المضارع
نفي لقوله تعالى لم يكد يراها وقول ذي الرمة لم يكد يبرح وعند الاخفش يجوز زيادة كاد قوله والثاني اي
الذي يفيد شروع فاعله في مضمون الخبر وقد ذكرنا مرادفات طفق واخواتها يقال طفق يطفق طفقا كفرح كاد
يفرق فرقا وحكى الاخفش عن بعضهم طفوقا وقد جاء طفق يطفق كجلس يجلس ويستعمل مضارع
واوشك من بين جميع الافعال المذكورة في هذا الباب وورد اسم فاعل اوشك قوله ومثل كاد اي في
الاستعمال وقد يجيء خبر جعل جملة اسمية قال وقد جعلت قلوص ابني سهيل من الاكوار مرتعها قريب و
قد يجيء شرطية مصدرة باذا قال وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي فانهض نهض الشارب الثمل
قوله فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب وله صيغتان ما افعله وافعل به وهي غير متصرفة
مثل احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان الا مما يبنى منه افعل التفضيل ويتوصل في الممتنع بمثل ما اشد
استخراجه واشدد باستخراجه ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تأخير ولا فصل واجاز المازني الفصل
بالظرف وما ابتداء نكرة عند سيبويه ما بعدها الخبر موصولة عند الاخفش والخبر محذوف وبه فاعل
عند سيبويه فلا ضمير في افعل مفعول عند الاخفش والباء للتعدية او زائدة ففيه ضمير قوله

قوله ما وضع لانشاء التعجب لانه في قسم الافعال فلا ينتقض الحد بنحو تا هيك؟ ولله دره واها له ويا له رجلا
وكاليوم رجلا وويلمه رجلا بل ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر ولا شل عشره فانه فعل وضع لانشاء التعجب
وليس لمحض الدعاء وكذا قولهم ارحب بدارك الا ان تقول ان هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل جعلت
لذلك بعد الوضع واما نحو تعجبت وعجبت فهو وان كان فعلا فليس للانشاء لان التعجب انفعال يعرض للنفس
عند الشعور بامر يخفى سببه ولهذا قيل اذا ظهر السبب بطل العجب ولا يجوز التعجب منه تعالى اذ لا يخفى
عليه شيء ففعل التعجب في اصطلاح النحاة هو ما يكون على صيغة افعل او افعله او افعل به الدال على المذكور
وليس كل فعل افاد هذا المعنى يسمى عندهم فعل التعجب قوله وهي غير متصرفة لمشابهتها بالانشاء الحروف
وايضا كل لفظ منها صار علما للمعنى من المعاني وان كان جملة فالقياس ان لا يتصرف فيه احتياطا لتحصيل الفهم
كاسماء الاعلام فلهذا لم تتصرف في نعم وبئس وفي الامثال قوله ولا يبنيان الى آخره قد مضى ذلك في باب افعل
التفضيل ويزيد عليه فعل التعجب بشرط وهو انه لا يبنى الا مما وقع واستمر بخلاف التفضيل فانك تقول انا اضرب
منك غدا ولا تتعجب الا مما حصل في الماضي واستمر حتى يستحق ان يتعجب منه اما الحال الذي لم يتكامل بعد و
المستقبل الذي لم يدخل بعد في الوجود والماضي الذي لم يستمر فلا يستحق التعجب منها فلذا كان اشهر صيغتي
التعجب على الماضي اعني ما افعل قيل لا يبنى فعل التعجب الا من فعل مضموم العين في اصل الوضع او
المنقول الى فعل اذا كان من غيره نحو ما اضرب وما اقتل ليدل بذلك على ان المتعجب منه صار كالغريزة لان
باب فعل موضوع لهذا المعنى وكذا قيل في افعل التفضيل فكان اصل ما اضربك لزيد وانت اضرب لزيد ضرب
لزيد وقتل له وانما لم يستعمل هذا الاصل لان نقل الفعل الى فعل لبناء التعجب والتفضيل لا اللام فهذا
لا يتعديان الى المفعول الذي كان الفعل الثلاثي يتعدى اليه بنفسه الا باللام كما رايت ولا يبنى فعل التعجب
من المبني للمفعول لما مر في افعل التفضيل ويجوز تعليل امتناع مجيئهما للمفعول بكونهما ماخوذين من فعل
المضموم العين كما ذكرنا ومولاه لازم وربما بني من المبني للمفعول اذا امن اللبس بالفاعل نحو ما احسنه
وما اشهره وما امقته الي وما اعجبه الي وما اشهاه الي فيتعدى كما ذكرنا في افعل التفضيل الى ما هو الفاعل
في المعنى بالى او بعند نحو ما احظى عندي وذلك اذا تضمن معنى الحب او البغض قال سيبويه جميع ذلك
مبني على فعل وان لم يستعمل فكان ابغضه واعجبه وامقته من بغض وعجب ومقت وان لم يستعمل وانها
خرج شهو كما يقال رعوت الديار وقياس التعجب من المبني للمفعول ان يكون الفعل المبني له صلة لما المصدرية
القائمة مقام المتعجب منه بعد ما اشد واشدد ونحوهما نحو ما اشد ما ضرب واشدد بما ضرب وبني ايضا من باب
افعل افعالا قياسا عند سيبويه سماعا عند غيره نحو ما اعطاه للمعروف وما ابغضني له والاخفش والمبرد
جوزا بناءه من جميع الثلاثي المزيد فيه كما مر في افعل التفضيل وربما بني من غير فعل نحو ما احنكه من الشاة
كما قيل هو احنك الشاتين اي اكلهما وكذا يقال ما ابله وما افرسه وان لم يستعمل منهما الفعل كما مر ويستعمل
منهما الفاعل نحو ابل وفارس وقد يبنى من غير متصرف نحو ما انعم وما ابأس ويجوز ان يبنى من العيوب
الباطنة كافعل التفضيل نحو ما اجهله وما انوكه وما الده وبذر ما حمقه وما شره بحذف الهمزة بخلاف خير
وشر في التفضيل وتعديه الى غير المتعجب منه كما كان يتعدى به افعل التفضيل سواء ولمشابهة فعل
التعجب لافعل التفضيل في الوزن ولاصل المبني منه وشرائط بنائه وتصحيح العين في نحو ما اقوله وما ابيعه

وتعديه بما يتعدى افعل التفضيل توهم غير الكسائي من الكوفيين ان افعل التعجب اسم كافعل
التفضيل وقوي وهمهم تصغيرهم اياه في نحو يا ما اميلح غزلانا شدن لنا واما الكسائي فوافق البصريين في
فعليته ولولا انفتاح افعل التعجب وانتصاب المتعجب منه بعده انتصاب المفعول به لكان مذهبهم جديرا
بان ينصر وقد اعتذروا لفتح آخره بكونه متضمنا لمعنى التعجب الذي كان حقيقا بان يوضع له حرف كما هي
في بناء اسم الاشارة فبني لتضمنه معنى الحرف وبني على الفتح لكونه اخف فما مبتدأ واحسن خبره اي شيء
لا شيء متعجب حسنه وما نكرة غير موصوفة واعتذروا لنصب المتعجب منه بعد افعل لكونه مشابها
للمفعول به بعد افعل المشابه لفعل مضمر فاعله في موضع المفعول به فانتصب انتصابه فهو نحو قوله
ونأخذ بعده بذناب عيش اجب الظهر ليس له سنام بنصب الظهر وهو ضعيف لان النصب في مثل
اجب الظهر وحسن الوجه توطئة لصحة الاضافة الى ذلك المنصوب كما مر في باب الصفة المشبهة ولا يضاف
افعل الى المتعجب منه والجواب عن تصحيح العين في نحو ما اقوله وما ابيعه واقول به وابيع به ان الاعلال نوع
تصرف وفعل التعجب غير متصرف ومن ثم لم يجز الادغام في نحو اشدد به في التعجب كما جاز في غيره اما
التصغير فهو كونه شاذا مقصورا على السماع لا عند ابن كيسان فانه يدعي اطراده ويقيس عليه افعل به
فجواز التصغير انما جاز ذلك لانه بعدم التصرف فيه شابه افعل الاسمي كابيض واقول منك قوله
ويتوصل في الممتنع يعني بالممتنع ما لا يكون ثلاثيا نحو ما احسن استخراجه ودحرجته او كان من الالوان
او العيوب الظاهرة نحو ما اشد بياضه او عوره او لم يكن تاما نحو ما اشد كونه قائما واما ما لزم النفي كما عاج
او موضوعا للمفعول او عادم المصدر المشهور فلا يمكن التوصل بمصادرها الى التعجب منها ولا الى بناء
التفضيل منها اذ لا مصدر منفيا لنحو يس او موضوعا للمفعول كنحو حسن وكذا لا مصدر لنعم وبئس
ويذر ويدع حتى توقع شيئا منها بعد ما اشد واشدد منك وربما استغنوا عن بعض ما يصح التعجب منه
مثل التوصل المذكور كما لم يقولوا ما اقيله استغناء بما اكثر قائلته قوله ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تاخير كل
واطرح التقديم والتاخير مستلزم للآخر لانك اذا قدمت شيئا على شيء فقد اخرت المقدم عليه عن المقدم
يريد انك لا تقول زيدا ما احسن ولا ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لما ذكرنا من الوجهين في عدم تصرفهما
في انفسهما واما الفصل بين الفعلين والمتعجب منه فان لم يتعلق الفصل بهما فلا يجوز اتفاقا للفصل بين
المعمول وعامله الضعيف بالاجنبي فلا يجوز لقيته فما احسن امس زيدا على ان تعلق امس بلقيت وكذا
ان تعلق بهما وكان غير ظرف نحو ما احسن قائما زيدا وذلك لانه نوع تصرف في فعل التعجب وان كان
بين الفعل والفضلة واما بالظرف فمنعه الاخفش والمبرد واجازه الفراء والجرمي وابو علي والمازني
نحو ما احسن بالرجل ان يصدق واحسن اليوم بزيد واجاز ابن كيسان توسط الاعتراض بلولا
لامتناعه نحو ما احسن لولا كلفه زيدا ويفصل بكان وحدها بين ما وافعل وهي مزيدة على ما ذكرنا في
باب كان وقال السيرافي كان خبرها وفيها ضمير واحسن زيدا خبر كان وفيه بعد لان كان ليس على
صيغة التعجبية وفعل التعجب لابد ان يكون على افعل وفائدة الفصل بكان انك في نحو ما كان احسن
زيدا انه كان في الماضي حسن وافهم دائما الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دائما قبله وشذ الفصل باصبح
وامسى في قولهم ما اصبح ابردها وما امسى ادفاها والضمير للغداة والضمير للعشية ولا يتجاوز

المسموع منها ولا يقاس ويكون على ما كان في الفصل به خلافا للاول كما لا يا قوله وما ابتداء اي مبتدا اسم نكرة عند سيبويه وللاخفش في احد قوليه وذلك لان التعجب كما ذكرنا انما يكون فيما يجهل سببه فالتنكير يناسب معنى التعجب فكان معنى ما احسن زيدا في الاصل شي حسن زيدا شيا لا اعرفه جعل زيدا حسنا ثم نقل الى انشاء التعجب وانمحى عنه معنى الجعل فجاز استعماله في التعجب عن شي يستحيل كونه بجعل جاعل نحو ما اقدر الله وما اعلمه وذلك انه اقتصر من اللفظ على ثبته وهي التعجب عن الشي سوا كان مجهولا او لا وهمزة افعل للتعدية ما كان لازما بالاصالة فنحو ما احسنه او للتعدية ما صار لازما بالنقل الى فعل المضموم غير مفعوله الاول وهو فاعل اصل الفعل نحو ضرب زيد عمرا فما اضرب زيدا لعمرو فما مبتدا افعل خبره وفيه ضمير راجع اليها وهو فاعله والمنصوب بعده مفعوله وقال الاخفش في القول الاخر ما موصولة والجملة بعد ما صلتها والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا موجود وفيه بعد لانه حذف الخبر وجوبا مع عدم ما يسد مسده وايضا ليس في هذا التقدير معنى الابهام اللايق بالتعجب كما كان في تقدير سيبويه ومذهب سيبويه ضعيف من وجه وهو ان استعمال ما نكرة غير موصوفة نادر نحو فنعما هي على قول ولم يسمع ذلك مبتداة وقال الفراء وابن درستويه ما استفهامية ما بعدها خبرها وهو قوي من حيث المعنى لانه كانه جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو ما ادراك ما يوم الدين وادري من هو ولله دره اي رجل كان قال ولله عينا حبتر انما فتى قيل مذهبه ضعيف من حيث انه نقل الاستفهام الى التعجب والنقل الى انشاء مما لم يثبت واما احسن بزيد فعند سيبويه افعل صورته امر ومعناه الماضي من افعل اي صار ذا فعل كالحم اي صار ذا لحم والباء بعده زايدة في الفاعل لازمة وقد تحذف ان كان المتعجب منه ان وصلتها نحو احسن ان تقول اي بان تقول على ما هو القياس وضعف قوله بان الامر بمعنى الماضي مما لم يعهد بل جاء الماضي بمعنى الامر نحو اتقى امرء ربه وبان صار ذا كذا قليل ولو كان منه لجاز الحم بزيد واشحم به وبان زيادة الباء في الفاعل قليل والمطرد زيادتها في المفعول فقال الفراء وتبعه الزمخشري وابن خروف ان احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه منه كل ما يمكن ان يكون في شخص كما قال وقد وجدت مكان القول ذا سعة فان وجدت لسانا قايلا فقل وهذا المعنى مناسب للتعجب بخلاف تقدير سيبويه وايضا همزة الجعل اكثر من همزة صار ذا كذا وان لم يكن شي منهما قياسا مطردا وانما لم يتصرف على هذا القول افعل وان خوطب به مثنى او مجموع او مونث فلم يقل احسنا احسنوا احسني احسن لما ذكرنا و صار علة كون فعل التعجب غير متصرف وسهل ذلك الجامع معنى الامر فيه كما الجي في ما افعل معنى الجعل و معنى افعل به كمعنى ما افعله وهو محض انشاء التعجب ولم يبق فيه معنى الخطاب فهمزة افعل على هذا للجعل كهمزة ما احسن والباء مزيدة في المفعول وهو كثير كما يجي في حروف الجر واجاز الزجاج ان يكون الهمزة للصيرورة ثم ان الزجاج اعتذر لبقاء احسن في الاحوال على صورة واحدة بكون الخطاب لمصدر الفعل اي يا حسن احسن بزيد وفيه تكلف وسماجة وايضا نحن نقول احسن بزيد يا عمرو ولا نخاطب شيا في حالة الا ان نقول معنى خطاب الحسن قد امحى ويجب كون المتعجب منه مختصا فلا يقال ما احسن رجلا لعدم الفايدة فان خصصته بوصف نحو رجلا جاء كذا جاز واذا علم المتعجب منه

جاز حذفه نحو لقيت زيدا وما احسن قال تعالى اسمع بهم وابصر فلفظ بهم انما جاز حذفه عند الفرا لكونه مفعول والمعتمد سيبويه فانه وان كان فاعلا والفاعل لا يجوز حذفه الا انه بملازمته الجر ويكون الفعل الذي قبله في صورة ما فاعله مضمر والجار والمجرور بعده مفعوله اشبه الفضلة فجاز حذفه اكتفاء بما تقدم فان لم يلزمه الجر كما في جاءني من رجل وكفى بزيد لم يجز حذفه ولا يوكد لفعلي التعجب ولا افعل التفضيل بمفعول مطلق خلافا للجرمي ذلك لانها بالجمود صارت كنعم وبئس فلا مصدر له ولا يجوز العطف المستتر في ما الفاعلية كما قد مر بل معناه الا ان حسن حسن زيد فلو جي بتوابع او اخبر عنه لاعتبر اصل الحال واجاز ذلك قوم بعد المنصوب واما قبله فلا لما تقدم انه لا يفصل الا بالظرف قوله افعال المدح والذم ما وضع لانشاء مدح او ذم فمنها نعم وبئس وشرطها ان يكون الفاعل معرفا باللام او مضافا الى المعرف مميزا بنكرة منصوبة او بما نحو فنعما هي ويرد ذلك المخصوص وهو مبتدا ما قبله خبره او خبر مبتدا محذوف مثل نعم الرجل زيد وشرطه مطابقة الفاعل وبئس مثل القوم الذين وشبهه متاول وقد يحذف المخصوص اذا علم مثل نعم العبد ونعم الماهدون وساء مثل بئس ومنها حبذا وفاعله ذا ولا يتغير وتغير المخصوص واعرابه كاعراب مخصوص نعم ويجوز ان ياتي قبل المخصوص او بعده تمييز او حال على وفق مخصوصه اقول قوله ما وضع لانشاء مدح او ذم مر كما تقدم في باب الكنايات في بيان ان كم الخبرية متضمن للانشاء وذلك انك اذا قلت نعم الرجل زيد فانما تنشي المدح وتحدثه بهذا اللفظ وليس المدح موجودا في الخارج في احد الازمنة مقصودا مطابقة هذا الكلام اياه حتى يكون خبرا بل تقصد بهذا الكلام مدحه على جودته الحاصلة خارجا فقول الاعرابي ليس بنعم المولودة وقال نعم المولودة والله ما هي بنعم المولودة ليس تكذيبا له في المدح اذ لا يمكن تكذيبه فيه هو اخبار بان الجودة التي حكمت بحصولها في الخارج ليست حاصلة فهو انشاء جزؤه الخبر وكذا الانشاء التعجبي و الانشاء الذي في كم الخبرية ورب هذا غاية ما يمكن ذكره في تمشية ما قالوا من كون هذه الاشياء للانشاء وم هنا فيه نظر اذ يطرد ذلك في جميع الاخبار لانك اذا قلت زيد افضل من عمرو ولا ريب في كونه خبرا لم يمكن ان يكذب في التفضيل ويقال لك انك لم تفضل بل التكذيب انما يتعلق بافضلية زيد وكذا اذا قلت زيد قايم وهو خبر بلا شك لا يدخله التصديق والتكذيب من حيث الاخبار اذ لا يقال انك اخبرت او لم تخبر لانك اوجدت بهذا اللفظ الاخبار بل يدخلانه من حيث القيام فيقال ان القيام حاصل او ليس بحاصل فكذا قوله ليس بنعم المولودة بيان ان النعمية اي الجودة المحكوم بثبوتها خارجا ليست ثابتة وكذا في فعل التعجب وكم ورب قوله ومنها نعم وبئس اعلم ان نعم وبئس في الاصل فعلان على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد في لغة تميم كما يجي في التصريف ان كل ما هو في فعل الحلقي العين اربع لغات الا ان الاكثر في هذين الفعلين خاصة كسر الفاء واسكان العين اذا قصد بهما المدح والذم عند بني تميم وغيرهم قال سيبويه كان عامة العرب اتفقوا على لغة تميم وقد استعمل طرفه نعم على الاصل في قوله نعم الساعون في الامر المبين ومنه قوله تعالى فنعما هي بفتح الفاء وكسرها على القراءتين ولم يجز اسكان كسرة العين مع ما لقصد الادغام وقراءة يحيى بن وثاب فنعما بفتح النون وكسر العين فقد ادغم مع فتح الفاء وسكون العين ولم يات بيس في القرآن الا مكسور الفاء ساكن العين وانما لم يتصرف فيهما لكونهما علمين في

المدح والذم كما ذكرنا في باب التعجب ان يكون الفاعل معرفا باللام او مضافا الى المعرف بها نحو نعم
صاحب القوم او مضافا الى المضاف الى ذي اللام وهو قليل نحو نعم وجه فرس غلام الرجل فاعلم
ان اللام في نعم الرجل زيد ليست لاستغراق الجنس كما ذهب اليه ابو علي واتباعه لما ذكرنا في باب
المعرفة ان علامة المعرف باللام الاستغراقية صحة اضافة كل اليه كما في قوله ان الانسان لفي خسر ولا يصح ان يقال
نعم كل الرجل وكيف يكون زيد كل الرجال فان قلت بل هذا على سبيل المجاز والمبالغة كما تقول انت الرجل
كل الرجل قلت امتناع التصريح في مثل هذا نحو نعم كل الرجل يدل على انه مقصود به ذلك المعنى وايضا فلا
يقصد معنى المبالغة المذكورة الا مع التصريح بلفظ كل فلا يقال انت الرجل بمعنى انت كل الرجل بل معنى
انت الرجل اذا قصدت المدح انت هو الكامل بالنسبة الى كل من ليس برجل وليست اللام في نعم الرجل
للاشارة الى ما في الذهن كما قال المصنف لما بينا في باب المعرفة دليل فعليتهما الحاق التاء التي لا تنقلب هاء
في الوقف بهما وهي انما تلحق الفعل وان جاء احرف لات وثمت وربت ولعلت كما مضى في باب المذكر و
المؤنث ويدل على فعليتهما ايضا ما حكاه الكسائي نعما رجلين ونعموا رجالا والضماير المرفوعة المتصلة
والبارزة من خواص الافعال وايضا جواز استعمال الجميع باب فعل استعمال نعم وبئس يقوي فعليتهما
ايضا ثم نقول انهما بعد حكم الاصل وهو كونهما فعلين مستقلين بفاعليهما كلاما صار مع فاعلهما بتقدير
المفرد كصفة متقدمة على موصوفها كما في قوله والمؤمن العايذات الطير يمسحها وجود قطيفة فصار معنى
نعم الرجل رجل في غاية الجودة فكانه كان رجل نعم الرجل جيد فصار ما هو خبر جملة بعدما كانا جملة مستقلة
ولهذا نظاير نحو قوله سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم وظننت زيدا قائما على ما هي في باب ظننت ونحو يوم
ينفع الله وان الجمل في هذه الصور منسلخة عن معنى الجملة بدليل كون مضمون الاولى مبتدأ على قول ومضمون
الثانية مفعوله ومضمون الثالثة فاعله ومضمون الرابعة مضافا اليه ومعنى كلامهم ان الجمل اذا صارت
بمعنى المفرد فان كانت علما فهي محكية مطلقا وان لم يكن فان كانت فعلية تركت على حالها كما هي في باب علمت
قال ثم بدا لهم من بعد ما راوا الآيات ليسجننه اي بدا لهم سجنهم اياه وان كانت اسمية اعرب الجزآن بما يستحقه
مضمونها ان كان مفعولا نحو علمت زيدا قائما واعرب الجزء الاول باعراب الفاعل والجزء الثاني باعراب المفعول
ان كان المضمون فاعلا كما في باب كان وحكي الجزآن ان كان المضمون مضافا اليه اذ لم يكن جعل اسم واحد الا اسما
واحدا من دون اتباع ولو اقتصر على جزء اولهما لم يكن لما فيهما اعراب مناسب كما كان في باب كان نصب الثاني
مناسبا للرفع تشبيها بالمفعول واما الجمل التي هي خبر المبتدأ او ما اصله الخبر كخبري كان وثاني مفعولي ظننت
والحال والصفة فليست بتقدير المفرد ولا دليل في كونها ذات محل من الاعراب على كونها بتقدير المفرد
كما مر ولنرجع الى المقصود فنقول لما صار نعم الرجل بمعنى المفرد وجب حكايتها لكونها فعلية كما
في سواء عليهم انذرتهم لكن ليس كونها بمعنى المفرد كما في ساير الجمل المذكورة اعني بتقدير مضمونها بالمصدر بل
مفرد هو الفاعل موصوف بالفعل المتقدم كما ذكرنا وكان الاصل نحو فاعل نعم وبئس لانه من جنس المعنى به
المبتدأ الذي هو المخصوص كما يجي اذ معنى نعم الرجل زيد زيد رجل جيد لكنهم التزموا ان يكون الفاعل معرفا
باللام تعريفا لفظيا كما في اشتر اللحم او ضميرا مفسرا بما بعده وهو ايضا منكر في المعنى كما مر في باب المعرفة
للاعلام بما الى ذلك وهو انهم غلبوا ان هذا المبتدأ عن الخبر ليحصل به التفسير بعد الابهام اذ ذلك في النفوس

وقع فاعل وهو الفاعل في صورة المعرفة وان كان نكرة في الحقيقة ليكون الكلام المفيد للمدح او الذم في
الظاهر مصوغا على وجه لا ينكر لان مدح شخص منكور من الاشخاص او ذمه لا فائدة فيه فبنوا امر المدح
والذم من اول الامر على وجه يصح في الظاهر في الجمل الفعلية كما ذكرنا في تقدير مفرد هو الفاعل الموصوف
بالفعل وذلك لانه سلب عن الفعل معنى الزمان والحدوث فصار معنى نعم جيد فكانه صفة مشبهة ويجوز
ذلك كون جميع الافعال في المعنى صفات لفاعلها فصار نعم الرجل كجيد قطيفة ولا يقال انا ذكرت قريب من
دعوى علم الغيب فان الاصوليين دعوا اليه وذلك انه تقرر بالدليل على ان المخصوص مرتفع بالابتداء وما قبله
لا خبر مبتدأ مقدر اذ لو كان كذلك لم يدخل نواسخ المبتدأ عليه مقدما على فعل المدح والذم ومؤخرا عنه
نحو كنت نعم الرجل ونعم السيدان وجدتما فاذا ظهر كونه مبتدأ ما بعده خبره فلو كان الخبر فاعلا جملة
لوجب ان يكون فيها عايد اليه ولا اعتذار بكون ذي اللام جنسا مستغرقا وكون الاستغراق له ولغيره بمنزلة
العايد قد ذكرنا ما عليه ولو كان كذا لم يبق مع الضمير المبهم المفسر بالنكرة استغراق لان استغراق النكرة
المضمر للجنس غير معهود والنكرة المفسرة ايضا بعيدة من الاستغراق لكونها من حيز الايجاب ولا اعتذار
بكون ذي اللام قائما مقام الضمير على ما قال المصنف لا يتم اذ لو كان في مقام الضمير لكان الضمير اذا
قام مقام راجعا الى المبتدأ غير محتاج الى التمييز في نحو زيد نعم رجلا وكذا في نعم رجلا زيد ايضا لان
الضمير فيه اذن كما في قولك ابوه قائم زيد وليس ادنى اعتذار الا ان يدعي كون اللام للتعريف الذهني
المطابق لكل فرد فيكون اذن كالضمير الراجع بشيء اذ لا يجوز زيد ضرب رجل مع ان رجل يطابق كل فرد
وان لم يكن فيه لام يشار بها الى ما في الذهن على زعمهم وقد عرفت في باب المعرفة ان التعريف الذهني لا معنى له
فلم يبق اذن بعد بطلان الوجوه الا ان يكون الجملة في تقدير المفرد على الوجه المذكور حتى لا تحتاج
الى الضمير ويؤيد كونها بتقدير المفرد دخول حرف الجر على نعم وبئس مطردا كقول الاعرابي
لما بشر بمولودة وقيل نعم المولودة والله ما هي بنعم المولودة نصرها بكاء وبرها سرقة وقولهم نعم
السير على بئس العير وليس زيد بنعم الصاحب وغير ذلك وليس ذلك على الحكاية وحذف القول
كما قال بعضهم كقوله والله ما ليلي بنام صاحبه اي بمقول فيه ذلك لان ذلك في نعم وبئس مطرد كثير
بخلاف نحو نام صاحبه وحكى قطرب نعيم الرجل على وزن شديد وكريم فهذه الحكاية ان صحت تويد
كون نعم كالصفة المشبهة فيجعل ملحا مطردا من نحو يا نعم المولى ويا نعم النصير ويا بئس الرجل على
منادى وايضا يجوز دخول لام الابتداء ولام القسم عليهما نحو ان زيدا لبئس الرجل والله لنعم الرجل
انت مع انهما لا يدخلان الماضي من دون قد وهذه الاشياء هي التي غرت الفراء حتى ظن انهما
في الاصل اسمان ولو كانا كذا لم يكن لرفع ما بعدهما وجه الا بتكلف ولاجل كون الجملة بمنزلة المفرد
لم يتوسط بين جزئيها لا ظرف ولا غيره فلا يقال نعم الرجل اليوم الرجل فاذا تقرر ذلك قلنا
في نعم الرجل زيد ان زيد مبتدأ ونعم الرجل خبره اي زيد رجل جيد ولم يحتج الى الضمير العايد الى
المبتدأ لان الخبر في تقدير المفرد ولا كثر في الاستعمال كون المخصوص بعد الفاعل ليحصل التفسير
بعد الابهام كما مر وقد يدخله عوامل المبتدأ مؤخرا نحو نعم الرجل كنت وقوله منا نعم السيدان وجدتما
على كل حال من سحيل ومبرم وقد يتقدم المخصوص على نعم وبئس نحو زيد نعم الرجل وهو قليل

ومع ذلك يستعمل الفاعل باللام زائدة كما رايت او مضمرا مفسرا بما بعده كقوله لا الخطاب
ابو موسى فجدك نعم جدا وشيخ الحي خالك نعم خالا وانما التزم لكون الواو والفاعل مبهما مع تعلقهم المبتدا
لان تقدمه كالنادر بالنسبة الى تاخره ويدخل مقدما نواسخ المبتدا نحو كنت نعم الرجل وظننتك نعم
الرجل والضمير في قوله نعم رجلا لا يرجع الى المبتدا والا لم يحتج الى التفسير بل هو ضمير قبل الذكر
مفسرها بعده فالذي روي وان كان كالشاذ نقلته في نحو قولهم مررت بقوم نعم بهم قوما ونعوا
قوما ليس الضميران اي هم والواو براجعين الى الموصوف والا لم يفسرا قوله مضمرا بنكرة منصوبة
اعلم ان الضمير المبهم في نعم وبئس على الاظهر لا يغلب لا يثنى ولا يجمع ولا يونث اتفاقا بين اهل المصرين
معللين ان اهل بهما علم تصرف نعم وبئس فلم يقولوا نعما رجلين ونعموا رجالا ونعمت امرأة لان ذلك
النوع تصرف ولهذا جاز وانعم المراة هند كما جاز ونعمت المرأة لكن الحاق تاء التانيث اهون
الحاق علامتي التثنية والجمع لانها يلحق بعض الحروف ايضا كلات وثمة وربت ولعلت ولذلك
اطرد نعمت المرأة ولم يطرد نعما رجلين ونعموا رجالا والعلة الثانية ان الضمير المفسر المذكور اشد
ابهاما من غيره لانك لا تستفيد منه اذا لم يتقدمه ما يعود عليه الا معنى شيء وشي يصلح للمجموع
والمذكر والمونث ولو ثنيته وجمعته وانثته لتخصص بسبب افادة معنى التثنية والجمع والتانيث
والقصد بهذا الضمير للابهام فما كان اوغل فيه كان اولى واما تمييز هذا الضمير فيتصرف فيه افرادا
وتثنية وجمعا وتانيثا نحو نعم رجلا او رجلين او رجالا او امرأة او مرتين او نسوة اتفاقا منهم ايضا
واما الضمير في ربه رجلا فالبصريون يلتزمون افراده للعلة الثانية المذكورة والكوفيون يجعلونه
مطابقا لما يقصد فيثنونه ويجمعونه ويونثونه وليس ما ذهبوا اليه ببعيد لانه مثل قوله وربها
زوجة وبالمافضة وبالكهم ليل وقد تصرف في الضمير كما رايت واما تمييز هذا الضمير فذهب
الجزولي وتبعه من شرح كلامه الى لزوم افراده والظاهر انه وهم منهم بل يجب مطابقته لما قصد
عند اهل المصرين اما عند اهل الكوفة فظاهر لانهم يطابقون بالضمير تمييزه في التثنية والجمع
والتذكير والتانيث واما عند اهل البصرة فلانهم لما التزموا افراده كما التزموا افراد الضمير
مخافة اللبس اذا قصد المثنى والمجموع وقد صرح ابن مالك والمصنف بمطابقته لما قصد وهو الحق و
لا يجوز الفصل بين مثل هذا الضمير المبهم وتمييزه لشدة احتياجه اليه الا بالظرف قال تعالى بئس
للظالمين بدلا واذا لم يفصل في نحو عشرون رجلا بين المبهم وتمييزه الا في الضرورة فما ظنك بمثل هذا
الضمير وقد جاء شاذا بغير الظرف نحو نعم زيد رجلا واما الفصل بين ذا في حبذا وتمييزه فلجواز
استغنائه عنه ولذا قيل حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا ولا يجوز ان يجيء لهذا الضمير بالتوابع كالبدل
والتاكيد والعطف لانه من شدة الابهام كالمعدوم ولا عناية بتمييزه وهو المفيد للمقصود ويلزم
هذا الضمير غالبا ان يميز وقيل في قوله تعالى بئس مثل القوم الذين ان التمييز محذوف اي بئس مثلا
مثل القوم او حذف المخصوص اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم كما يجيء وقد يجيء عند المبرد وابي علي
بعد الفاعل الظاهر تمييز للتاكيد قال تزود مثل زاد ابيك فينا فنعم الزاد زاد ابيك زادا وقال
تهدي لها سبعون ذراعا وهذا يجيء الحال في قايما وتعالجا بالتاكيد ومنعه سيبويه لان

لان وضع التمييز لرفع الابهام وتاول البيت بتزود مثل زاد ابيك زادا على ان مثلها الاول مفعول
تزود وهو زادا وقوله تعالى ذرعها اي مذروعها اي طولها مصدر بمعنى المفعول قوله واما مثل
فنعما هي اختلف في ما منه فقيل كانه سبهات نعم وبئس للدخول على الجمل كما قيل في قلما وطالما
قال الاندلسي هذا بعيد لان الفعل لا يكف لقوته وانما ذلك في الحروف فالاولى في قلما وطالما ان تكون
ما مصدرية ويمكن ان يقال انما جاز ان يكف نعم وبئس مع فعليتهما لعدم تصرفهما ومشابهتهما
للحروف الا انه يحتاج الى تكلف في اضمار المبتدا او الخبر في نحو فنعما هي وقال الفراء وابو علي هي
موصولة بمعنى الذي فاعل نعم وبئس والجملة بعدها صلتها ففي قوله بئسما اشتروا به انفسهم
ان يكفروا اما فاعل وان يكفروا مخصوص وفي قوله نعما يعظكم به المخصوص محذوف ويضعفه قلة
وقوع الذي مصرحا به فاعلا لنعم وبئس ولزوم حذف الصلة باجمعها في فنعما هي لان هي مخصوص
اي نعم الذي فعله الصدقات وكذلك قولهم دققته دقا نعما وقال سيبويه والكسائي ما معرفة بمعنى الشيء
فمعنى فنعما هي نعم الشيء هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوص ويضعفه عدم مجيء ما بمعنى
المعرفة التامة اي بمعنى الشيء في غير هذا الموضع الا ما حكى سيبويه انه يقال اني مما ان اصنع ذلك اي من الامر
ومن الشان ان اصنع ذلك قال وان شئت قلت اني مما اصنع بمعنى ربما اصنع كما يجيء في الحروف بل
يجيء بمعنى شيء اما موصوفة او غير موصوفة كما مر في الموصولات وايضا يلزم حذف الموصول اي المخصوص
واقامة جملة مقامه في نحو نعما يعظكم ولبئسما شروا به انفسهم وهو قليل كما ذكرنا في باب النعت في
قوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا فيكون التقدير نعم الشيء شيء يعظكم به وبئس الشيء شيء شروا به انفسهم
مع انه قد جاء صريحا في قوله نعم الفتى فجعت به اخوانه يوم البقيع حوادث الايام اي فتى فجعت به ويجوز
ان يكون نحو في قوله كبرت كلمة تخرج صفة موصوف محذوف وان يكون صفة التمييز المذكور و
المخصوص محذوف اي قولهم وفي قوله تعالى بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا يجوز ان يقول هذا
القول اي يكون ما بمعنى الشيء فقوله اشتروا به انفسهم جملة متوسطة بين الفاعل والمذموم بيانا
لاستحقاق الذم وان يكون صفة مذموم محذوف فقوله ان يكفروا بدل من ذلك المذموم او خبر
مبتدا محذوف والجملة بيان للمذموم وقال الزمخشري والفارسي في احد قوليه ما نكرة
غير منصوبة المحل اما موصوفة بالجملة والمخصوص اما مذكور كما في نحو نعما يعظكم او مذكور
كما في قوله بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا او غير موصوفة في نحو فنعما هي وقولهم دققته دقا
نعما ولا يوكد فاعل نعم الظاهر تاكيدا معنويا لانه لا يكون الا للمعارف كما هو مذهب البصريين
وهذا المعرف باللام في معنى النكرة كما بينا ويجوز تاكيده لفظا نحو نعم الرجل الرجل زيد وقد
يوصف كقوله تعالى بئس الرفد المرفود وقال ونعم الفتى المري وانت جلا فابى ابن السراج قال
لان الصفة مخصصة والمقصود العموم والابهام وقال ان المرفود مذموم والمري بدل من الفتى
وليس بشيء لان الابهام مع مثل هذا التخصيص باق اذ المخصص لا يخرجه عن كونه جنسا كقوله تعالى ولعبد مؤمن
ولا يمتنع عند ابي علي والمبرد وهو الحق خلافا لغيرهما اسناد نعم وبئس الى الذي الجنسية
وكذا الى ما واعني بالجنسية ما يكون صلتها عامة وفي نهج البلاغة ولنعم دار من لم يرض بها دارا

قال فنعم صبرا من ضاقت مذاهبه ونعم من هو في سر واعلان وتقول نعم الذي هو عبد زيد واما
ان كانت صلتها مخصوصة نحو نعم الذي كان اليوم في الدار ولا شارة الى شخص معين ولا يجوز اذ يلزم
فاعلها الابهام وقد يرد فاعلها منكرا مفردا نحو نعم رجل زيد او مضاف اليه كقوله فنعم صاحب قوم
لا سلاح لهم وهو قليل وقد روي من يقوم نعم بهم قوما والبا في الفاعل لتسبد نعم بالفعل التعجب
وهو افعل منه وتضمينه معناه فكانه قيل انعم بهم قوما وقد يدخل من البا في المخصوص
كقوله عليه الصلوة والسلام نعما بالمال الصالح للرجل الصالح اي نعم شيئا المال الصالح لان المخصوص
هو في المعنى متعجب منه ههنا وقد روي عن قوم فنعموا قوما بالحاق الضمير البارز وهو قليل كما
ذكرنا وقال ابو علي سمع نعم عبد الله زيد وبئس عبد الله انا ان كان كذا وهو شاذ اذ الفاعل ليس
بمضاف الى المعرف الجنسي وينبغي ان يكون هذا على ما اجاز ابن كيسان من تنكير المضاف الذي لا مانع
فيه من التعريف لنيته الانفصال كما مر في باب الاضافة وقد روي بئسه مطلب صخر وبئست
الصقور ولا اولى ان يكون هذا وان كان ايضا خلاف الاصل مما ترك تمييز ضميره اي بئس نعمة
الصقور فالصقور مخصوص لا فاعل ومثله قولهم فبها ونعمت اي عجبا بهذه القضية ونعمت
فالتمييز والمخصوص محذوفان معا وقد يؤنث نعم وبئس وان كان فاعلهما مذكرا لكون المخصوص
مؤنثا نحو نعمت الان زهند قال ذو الرمة او حرة عيطل ثبحا محفرة دعائم الزور نعمت زورق البلد
وكذا يؤنث الفعل وان كان المميز للضمير مذكرا لتانيث المخصوص كقوله نعمت مستقرا وحسنت
مستقرا قوله هو مبتدا ما قبله خبره او خبر مبتدا محذوف قال ابن خروف لا يجوز ان يكون مبتدا
مقدم الخبر لجواز دخول نواسخ المبتدا عليه وحكي الاندلسي مثله عن سيبويه وهذا الذي نص عليه قيل
قوله وشرطه اي شرط المخصوص مطابقته الفاعل اي ينبغي ان يصح اطلاقه عليه وبئس مثل القوم
متاول باحد وجهين اما على حذف المضاف اي بئس مثل القوم مثل الذين او على حذف المخصوص
والذين صفة القوم اي بئس مثل المكذبين مثلهم اي مثل المذكورين وشرط المخصوص ايضا ان
يختص لانه للتخصيص بعد الابهام فلا يجوز نعم الان رجلا الا ان يصف بما يرفع الابهام ولا يمنع
اعتراض نعم بدخوله بين العامل ومعموله كانها كالجملة الاعتراضية نحو قولك ابصرت ونعم الرجل
هو زيد ويجوز بالفاء نحو فنعم الرجل هو قوله وساء مثل بئس نحو ساء مثل القوم اعلم انه يلحق بنعم
وبئس كل ما هو على فعل بضم العين بالاصالة نحو ظرف الرجل زيد او بالتحويل الى الضم من فعل او فعل
نحو رموت اليد يده وقضو الرجل زيد بشرط تضمينه معنى التعجب ولهذا كثر انجرار فاعل هذا
الملحق بالبا وذلك لكونه بمعنى افعل به نحو ظرف بزيد اي اظرف به ويكثر ايضا استغناؤه عن اللام
كقوله وحسن اولئك رفيقا ورفيقا تمييز لابهام اولئك وقيل حال ونحو قوله بعد ما متاملي
فيه زايدة وكذا في قولهم شدما انك ذاهب وان فاعل شد ويجوز ان يكون ما فيهما كما في نعما وساء ما
وان مخصوصان ويضمر فاعل فعل المذكور كثيرا لعلي وقوما قبله نحو جاني الزيدان وكرما ايما اكرمهما
ولم يجز ذلك في نعم وبئس وذلك لعدم عراقته في المدح والذم وكونه كفعل التعجب معنى قوله
ومنها حبذا وفاعله ذا اصل حب حبب كظرف اي صار حبيبا فادغم كغني والذم منه التصرف لما ذكرنا

في نعم وبئس قوله ولا يتغير يعني لا يثني ذا ولا يجمع ولا يؤنث بل يقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون
وحبذا هند ولا يقال حبذان ولا حبذا اولا ولا حبذا ولا حب ذا لانه مبهم كالضمير في نعم وبئس فالتزم
الافراد مثله وخلو منه الاشارة لغرض الابهام فحبذا بمعنى حب الشي وعند المبرد وابن السراج ان
تركيب حب مع ذا ازال الفعلية عن حب لان الاسم اقوى فحبذا مبتدا والمخصوص خبره اي المحبوب زيد
وقال بعضهم بل التركيب ازال اسمية ذا لان الفعل هو المقدم فالغلبة له وصار الفاعل كبعض
حروف الفعل فحبذا فعل والمخصوص فاعله واذا دخل لا على حبذا وافق بئس معنى والاولى ان يقال
في اعراب مخصوص حبذا انه كاعراب مخصوص نعم اما مبتدا او خبر مبتدا لا ينظر كما قاله قوم هناك
لكنه لا يعمل النواسخ في هذا المخصوص ولا نقدم على حبذا وقال بعضهم المخصوص بدل حبذا
عطف بيان لذا وكان ينبغي ان يجوز ادعاء مثل ذلك في مخصوص نعم وبئس الا ان دخول النواسخ
يمنع من ذلك معالي الرحيم ذا زايدة كما في ماذا صنعت والمخصوص فاعل حب وقد يشذ منه فعل نحو لا يمكن
كحو لق وسهل ونحوهما قوله وقد يقع قبل المخصوص او بعده تمييز نحو حبذا زيد رجلا وحبذا رجلا زيد
وان كان منفلجا اي تقع حالا ايضا والعامل حب نحو حبذا محمد رسولا وحبذا رسولا محمد ولم يجز
في نعم تاخير التمييز عن المخصوص اختيارا وجاز ههنا لان التمييز ههنا عن الظاهر اي ذا وهناك
عن الضمير المستكن وايضا التمييز لازم عنده عن الضمير جائز عن ذا وانما جاز ترك التمييز ههنا
تفضيلا للظاهر على المضمر وقيل انما لم يجز ترك التمييز في نعم اذ قد يلتبس المخصوص بالفاعل لولا
التمييز في بعض المواضع نحو نعم السلطان نحلا في حبذا فان ذا فيه ظاهر فاعليته وربما حذف
المخصوص ههنا للقرينة كما عرفت في نعم وقد يفرد حب عن ذا فيجوز اذن نقل ضمة عينها الى فائها
كما يجوز حذفها كما قال وحب بها مقبولة حين نقبل بفتح الحا وضمها وكذا كل ما هو على فعل اذا كان المراد
به المدح او التعجب كقوله بعد ما متاملي وانشد الجوهري لا يمنع الناس مني ما اردت ولا اعطيهم
ما ارادوا حسن ذا ادبا ويروي عظم البطن بطنك والتضمين في اللفظ دلالة على التضمين في
المعنى الى المدح او التعجب وقد يجر فاعل حب بالبا مفردا عن ذا تشبيها بفاعل افعل تعجبا كما
قال وحب بها مقبولة ثم قسم الافعال والحمد لله رب العالمين قوله الحرف ما دل
على معنى في غيره اقول قد مضى شرحه في حد الاسم قوله ومن ثم احتاج في جزئيته
الى اسم او فعل اقول اي ومن اجل ان معناه في غيره احتاج في كونه جز كلام الى اسم
كالسوين في زيد قايم او فعل نحو قد في قد قام زيد فكل واحد من الكلامين المذكورين مركب
من اربع كلمات وقد ذكرنا في اول الكتاب ان الكلام اعم من الجملة فالاسم يصح ان يكون جز
الكلام من دون شي آخر وكذا الفعل في نحو قام زيد اما الحرف فلا بد في كونه جز كلام من
فعل او اسم وقد يحتاج الى المفرد كما ذكرنا وقد يحتاج الى الجملة كحروف النفي والاستفهام
وحرف الشرط وقد يحذف المحتاج اليه في نحو نعم ولا وكان قد وخرجت ولما قوله
حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل او معناه الى ما يليه وهي من والى وحتى وفي والباء
واللام ورب وواوها وواو القسم وتاوه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وحاشي

وصلا وخلافمن للابتداء الغاية والتبيين والتبعيض وزايدة في غير الموجب خلافا للكوفيين
والاخفش وقد كان من مطر وشبهه متاول اقول الافضا الوصول والباء للتعدية اي لا يصال فعل والمراد بايصال الفعل الى الاسم تعديته اليه حتى يكون المجرور منصوبا به ولذلك
الفعل فيكون منصوب المحل فلذا جاز العطف عليه بالنصب في قوله تعالى وارجلكم وسمته بعضهم حروف
الاضافة لهذا المعنى اي تضيف الافعال الى الاسماء اي توصلها اليها قال بعضهم ومن هذا سميت حروف
الجر لانها تجر معناها اليها ولا ظهاره قيل لها حروف الجر لانها تعمل اعراب الجر كما سميت بعض الحروف
حروف الجزم وبعضها حروف النصب واراد بقوله شبه الفعل اسم الفاعل واسم المفعول و
الصفة المشبهة والمصدر كما ذكرنا في الحال نحو مررت بزيد وانا مار بزيد وزيد ممرور به ومروري
بزيد حسن وزيد بعيد عنك لا ذي ويعني بمعناه الظرف والجار والمجرور نحو فوقك زيد عندك
او في الدار لك ابوك فاللام في لك ابوك تعدي الظرف الى ابوك ومعنى في الحقيقة معد للفعل
المقدر او شبهه وذلك لان التقدير زيد استقر او مستقر لكن لما سد الظرف مقام الفعل
او شبهه جاز ان يقال ان الجار معد للظرف وكذا في يالزيد فان يا قايم مقام انادي واورد
المصنف لتمثيل تعدية معنى الفعل هذا في الدار ابوك ولا اراه من ذلك لان في الدار حال والعامل
فيه معنى الاشارة كما في هذا بعلي شيخا ولو خرجت بما هو بمعناه لعلت اشير اليه في الدار كما
في الدار فلفظ اشير يعمل النصب في لفظ في الدار لكونه حالا لقيامه مقام الحال المحذوف وعمله
الشي في الحال غير عمله في المفعول به وكلامنا في عمل معنى الفعل الى المفعول به بواسطة الحرف
وعمل الفعل او شبهه او معناه في الحال لا يحتاج الى حرف جر ومن مثله معديه الحرف لمعنى الفعل
قولهم اين انت مني لان معنى اين استقرت وقد مضى الكلام عليها اختلف فيه مذ ومنذ وفي جزاوله
من اوله وفي ولات وقد اختلف في اصل وسيجي الكلام عليه قال المصنف فالعشرة الاول لا يكون
الا حرفا والخمسة التي تليها يكون حروفا واسماء والثلاثة البواقي يكون حروفا وافعالا قال
ولم اعثر على اسما وفعلا وحرفا لان الاعم في العرفان يكون بين الكلمتين المخالفتين في النوع
المتماثلتين في اللفظ توافق وتناسب من حيث المعنى كما ذكر على الحرفية والاسمية في معنى العلو
فلهذا لم اعد من فعلا ايضا مع انه يكون امرا من وان يمين وكذا في مع كونه امرا للمونث حرفا في
ولم اعد في الى وكذا الى اعلاه اسما مع انه جمع بمعنى النعمة كل ذلك لاختلاف المعنيين قال
وارى ايضا في العلم التشارك في المعنى للتساوي في اصل الوضع وعلا اذا كان فعلا يكتب
بالف واصله الواو بخلافه اذا كان اسما او حرفا وكذا متى وفي ولد افعالا اصلها امين واوفي
واوفي وفيها قال لتطوي لان على الاسمية يكتب الفا واصله واو انفاقا لكنها اذا اضيفت الى المضمر
ينقلب الالف باتشبيها بعلي الحرفية وفي اسه باب سوش الحوض تو سائر علاه علاه فيه مبني على
الضم كقولهم من عل بحذف المضاف اليه ثم اعترض على نفسه وقال فخاني وحله وعلى الحي فيه لا اصل
لالفاتها كلا فافعلية واجاب بانها لما تضمنت معنى الاستثنا اشبهت الحرف في عدم التصرف
فصارت كانه لا اصل لالفاتها وهذا عذر نادر قوله فمن للابتداء كثيرا ما يجري في كلامهم لانه للابتداء

الغاية والى لانتهاء الغاية ولفظ الغاية يستعمل لمعنى النهاية ولمعنى المدى كما ان الامد والاجل ايضا يستعملان
بالمعنيين والغاية يستعمل في الزمان والمكان بخلاف الامد والاجل فانهما لا يستعملان في الزمان فقط و
المراد بالغاية في قولهم ابتداء الغاية وانتهاء الغاية جميع المسافة اذ لا معنى لابتداء النهاية وانتهاء النهاية
فمن للابتداء في غير الزمان عند البصرية سواء كان المجرور بها مكانا نحو سرت من البصرة او غيره نحو هذا
الكتاب من زيد الى عمرو واجاز الكوفيون استعمالها في الزمان ايضا استدلالا بقوله تعالى من اول
يوم وقوله نودي للصلوة من يوم الجمعة وقوله لمن الديار بقنة الحجر اقوين من حجج ومن دهر وانا الا ارى
لا بين معنى الابتداء اذ المقصود من معنى الابتداء في من ان يكون الفعل المتعدي بمن الابتدائية
شيئا ممتدا كالسير والمشي ونحوه ويكون المجرور بمن الشي الذي منه ابتداء ذلك الفعل نحو سرت
من البصرة او يكون الفعل المتعدي بها اصلا للشي الممتد نحو برأت من فلان الى فلان وكذا خرجت
من الدار لان الخروج ليس شيئا ممتدا اذ يقال خرجت من الدار اذا انفصلت منها ولو بادنى خطوة
وليس التاسيس والتاخير ممتدين ولا اصلين للمعنى الممتد بل هما حدثان واقعان في
بعض من هذا معنى من في الابتداء معنى في ومن في الظروف كثيرا ما يقع بمعنى في نحو جئت من قبل
زيد ومن بعده ومن بيننا وبينك حجاب وكنت من قدامك وقد ذكرنا ذلك في الظروف المبنية
واقام بعض حروف الجر مقام بعض غير عزيز وكذا الاقوال منذ كم من الحجج بل المعنى من اجل مرور
حجج ودهر والظاهر مذهب الكوفيين اذ لا منع من مثل قولك نمت من اول الليل الى آخره وهو كثير
الاستعمال وتعرف من الابتدائية بان يحسن في مقابلتها الى او ما يفيد فائدتها نحو قولك اعوذ بالله من
الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ بالله التجي اليه وافر اليه فالباء ههنا افادت معنى الانتهاء
واذا قصدت مجرد كون المجرور بها موضعا انفصل عنه الشي وخرج منه لا انه مبتدا الشي
الممتد جاز ان يقع موضعه لانها لمجرد التجاوز كما تقول انفصلت منه وعنه ونهيت عن كذا وعنه
وسقاه من العيمة وعن العيمة اي بعد عنها واما من التفضيلية فهي وان كانت لمجرد المجاوزة
كما مر لكنه لا يستعمل عن مكانها لانها صارت علما في التفضيل وكبعض حروف افعل التفضيل
فلا تغير واجاز ابن السراج كون من لابتداء غايتي الفاعل والمفعول لكون الفعل بينهما كما يليهما
نحو رايت الهلال من مكاني من خلال السحاب فمبدأ رؤيتك مكانك ومبدأ كون الهلال مرئيا خلال
السحاب وكذا قولهم شممت المسك من داري من الطريق ومثال التبعيض اخذت من
الدراهم والمجرور المفعول الصريح محذوف اي اخذت من الدراهم شيئا واذا لم يذكر المفعول
الصريح او ذكرته معرفا نحو اخذت من الدراهم هذا فمن متعلق باخذت لا غير لانه يقام مقام الفاعل
نحو اخذ من الدراهم والدراهم ما اخذت منها ولو ذكرته بعد المفعول المنكر نحو اخذت شيئا من
الدراهم جاز ان يكون الجار متعلقا بالفعل المذكور وان يكون صفة لشيئا فيتعلق بمقدر
اي شيئا كائنا من الدراهم فيجوز اذا قدم على النكرة ان يكون حالا عن النكرة المؤخرة قال تعالى خذ من
اموالهم صدقة وتعرف من التبعيضية بان يكون هناك شي ظاهر وهو بعض المجرور بمن كما في
قوله خذ من اموالهم صدقة او مقدر نحو اخذت من الدراهم اي من الدراهم شيئا قال المبرد وعبد القاهر

والزمخشري ان اصل من التبعيضية ابتداء الغاية لان الدراهم في قولك اخذت من الدراهم مبدا الاخذ
قوله والتبيين كما في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان وتعرفها بان يكون قبل من او بعدها مبهم يصلح
ان يكون المجرور بمن تفسيرا له ويوقع اسم ذلك المجرور على ذلك المبهم كما يقال مثله للرجس انه الاوثان
وللعشرون انه الدراهم وللمضمر في قولك عز من قايل انه القايل بخلاف التبعيضية فان المجرور بها
لا يطلق على ما هو مذكور قبلها او بعدها لان ذلك المذكور بعض المجرور واسم الكل لا يقع على البعض
فاذا قلت عشرون من الدراهم فان اشرت بالدراهم الى دراهم معينة اكثر من عشرين فمن مبعضة لان
العشرين بعضها وان قصدت بالدراهم جنس الدراهم فهي مبينة لصحة اطلاق اسم المجرور على
العشرين ولا يلزم ان يكون الماخوذ في نحو اخذت من الدراهم اقل من النصف كما قال بعضهم لانه
لا يمتنع ان يصح ويقول اخذت من الثلاثين عشرين ومن عشرة تسعة وقال الزمخشري كونها
للتبيين راجع الى معنى الابتداء وهو بعيد لان الدراهم هي العشرون في قولك عشرون من الدراهم م
ومحال ان يكون الشي مبدا نفسه وكذلك الاوثان نفس الرجس فلا يكون مبدا له وانما جاز تقديم
من المبينة على المبهم في نحو قولك انا من خطة في روضة ومن رعايته في حرم وعندي من المال ما يكفي
ومنه اخذ لعشرون لان المبهم الذي فسر بمن المبينة مقدم تقديرا كانك قلت انا في خطة شي
من خطة في روضة وعندي شي من المال ما يكفي وكذا قولك يعجبني من زيد كرمه اي من خصال زيد كانك
قلت يعجبني شي من خصال زيد كرمه ومثله كسرت من زيد يده اي شيا من اعضاء زيد يده ففي جميع هذا
ما هو المعطوف عليه محذوف والذي بعد من عطف بيان له كما ذكرنا في باب عطف البيان كل
ذلك ليحصل البيان بعد الابهام لان معنى يعجبني زيد اي شي من اشيايه بلا ريب فاذا قلت وجهه
او كرمه فقد بينت ذلك الشي واما ما يسمى من التجريدية نحو لقيت من زيد اسدا فليس من هذا بل هو
مثله في حذف المضاف اي لقيت من لقاء زيد اسدا اي حصل لي من لقايه لقاء اسد والمراد تشبيهه
بالاسد وكذا الباء التجريدية في قوله تعالى فسل به خبيرا وقولك لقيت بزيد اسدا اي سل بسواله خبيرا
ولقيت بلقاء زيد اسدا وقد يكون من للبدل كما في قوله تعالى ارضيتم بالحيوة الدنيا من الاخرة قال
قلت لنا من ماء زمزم شربة مبردة باتت على الطهيان وتعرف بصحة قيام لفظ بدل مقامها
قوله وزايدة في غير الموجب سوا ما نفي نحو ما رايت من احد او نهي نحو لا تضرب من احد او استفهام
نحو هل ضربت من احد وغير الاخفش والكوفيين يشترطون فيها شرطين كونها في غير الموجب
ودخولها على النكرات والكوفيون والاخفش لا يشترطون ذلك استدلالا بقوله تعالى يغفر لكم
من ذنوبكم فمن في حيز الايجاب وهي داخلة على المعرفة وهي عند سيبويه مبعضة اي يغفر من
ذنوبكم شيا قالوا فقوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا يناقضه واجيب بان قوله يغفر لكم
من ذنوبكم خطاب لقوم نوح وقوله ان الله يغفر الذنوب جميعا خطاب لامة محمد عليه و
لو كانا ايضا خطابا لامة واحدة فغفران بعض الذنوب لا يناقض غفران كلها بل عدم غفران
بعضها يناقض غفران كلها واستدلوا بما حكى البغداديون من قول العرب قد كان من مطر
واجيب بانه على سبيل الحكاية كانه سيل هل كان من مطر فاجيب قد كان من مطر

في الموجب لاطرادها في غير الموجب كما قال دعني من تمرتان كما مر في الموصولات وقول المصنف من
مطر ومن للتبعيض او التبيين فيه نظر لان حذف الموصوف واقامة الجملة او الظرف مقامه بلا شرط
ذكرناه في اول باب الموصوف قليل وخاصة اذا كان الموصوف فاعلا لان الجار والمجرور لا يكون
فاعلا للفعل المبني للفاعل الا اذا كان الجار زايدا نحو كفى بزيد لان حرف الجر موصل للفعل القاصر
الى ما كان يقصر عنه لولاه والفعل لا يقصر عن فاعله ولو صح تاويله لجاز ان يكون الكاف في قوله
اتنتهون ولن ينهى ذوي شطط كالطعن يهلك فيه الزيت والفتل حرف جر وقد حذف الفاعل
واقيم الجار مقامه فلا يصح الاستدلال بالبيت على ان الكاف اسم وقوله تعالى ولقد جاءك من نبا المرسلين
يجوز ان يستدل به على ما ذهب اليه المصنف ويجوز ان يقال ضمير جاء للقرآن وقوله من نبا حال
والدليل على زيادة من الاستغراقية دخولها على ما لا يوصل الفعل اليه اعني الفاعل في نحو ما جاءني
من احد فعند سيبويه لا تزاد من الاستغراقية وعند الكوفيين والاخفش تزاد ايضا غير مستغرقة
كما في الموجب وفايدة من الاستغراقية ما ذكرنا في باب لا التبرية اعني التنصيص على كون النكرة
مستغرقة للجنس اذ لولاها احتمل احتمالا مرجوحا ان يكون معنى ما جاءني رجل ما جاءني رجل
واحد بل جاءني رجلان او اكثر فهي اذن للتاكيد لما استفيد من النكرة في غير الموجب من الاستغراق
وذلك ان النكرة كانت في الظاهر للاستغراق لكنها كانت تحتمل غير ذلك وليس كذا زيادة الباء
في نحو الوتر فانها ليست للتنصيص على احد المحتملين وقيل ان نحو لم اك من سوء ادبك وكانها
ابتدايية لان ترك الاتيان حصل من سوء الادب ويكون من مضمومة الميم ومكسورتها بمعنى القسم
ولا يدخل اذن الا على لفظ الرب كاختصاص التاء بالله وشذ دخول كل واحدة منهما على معمول
الاخرى بربي ومن الله وهي حرف جر عند سيبويه جاز ضم ميم في القسم خاصة وقيل المكسورة
الميم مقصورة من من والمضمومة مقصورة من ايمن وتكون من الظروف بمعنى قبل كما تقدم
ويختص في نحو قبل وبعد وعند ولدى ولدن ومع تقول جيت من معه اي من عنده وكذا لدى نحو
فمن لدنه ان تاتي بالصحة واختصت ايضا بجر عن وعلى اسمين قوله والى للانتهاء
وبمعنى مع قليلا وحتى كذلك وبمعنى مع كثيرا وتختص بالظاهر خلافا للمبرد وفي للظرفية و
بمعنى على قليلا والباء للالصاق والاستعانة والمصاحبة والمقابلة والتعدية والظرفية
وزايدة في الخبر في النفي والاستفهام قياسا وفي غيره سماعا مثل بحسبك زيد والقى بيده و
للاختصاص والتعليل وزايدة وبمعنى عن مع القول وبمعنى الواو في القسم للتعجب قوله
اعلم ان الى لانتهاء غاية الزمان والمكان بلا خلاف نحو فاتموا الصيام الى الليل ولا كونها لدخول
حتى الابتداء ولانتهاء في المحدود فاذا قلت اشتريت من هذا الموضع الى ذلك الموضع فالموضعان
لا يدخلان ظاهرا في الشري ويجوز دخولهما فيه مع القرينة وقال بعضهم ما بعد الى ظاهره الدخول
فيما قبلها فلا يستعمل في غيره الا مجازا وقيل ان كان ما بعدها من جنس ما قبلها نحو اكلت السمكة
الى راسها فالظاهر الدخول والا فالظاهر عدم الدخول نحو اتموا الصيام الى الليل والمذهب
سواه قوله وبمعنى مع قليلا كما في قوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم والتحقيق انها بمعنى الانتهاء

اي يضيفونها الي اموالكم وكذا قوله تعالي الي المرافق اي مضافة الي المرافق والذود الي الذود ابل اي مضافا
الي الذود وقوله وانت التي حببت شغبا الي بدا اليّ واوطاني بلاد سواها اي مضافا الي بدا وقيل
بمعني في كما في قوله فلا تتركني بالوعيد كانني الي الناس مطلي به القار اجرب والوجه انها بمعناها
وذلك ان معني مطلي به القار اجرب مكره مبغض والتكره يتعدي بالي قال تعالي وكره اليكم الكفر
حملا علي التحبيب المضمن معني قال تعالي وحبب اليكم الايمان كما قيل بعثت منه حملا علي اشتهيت منه
ورضيت عليه حملا علي سخطت عليه وقيل ان الي في نحو نحن حبيب او بغيض وجلست اليه
بمعني عند ولا وني بقاؤها علي اصلها كما ذكرنا وكذا في قوله وان يلتقي الحي الجميع تلاقني
الي ذروة البيت الكريم المصمد بمعني تنتسب الي الذروة ولا بمعني في كما قيل قوله حتي كذلك
اي لانتهاء الغاية مثل الي الا ان بينهما فروقا كما يجي وحتي بالعين لغة هذلية وهي علي ثلثة اضرب
حرف جر وحرف عطف وحرف استيناف فاذا كانت حرف جر فلها معنيان الي وكي ولا تكون
بمعني كي الا مصدرا مؤولا به الفعل المنتصب بعدها بان المضمرة نحو اسلمت حتي ادخل الجنة
ولا تقول حتي دخول الجنة والتي بمعني الي تجر ذلك نحو سرت حتي تغيب الشمس وتجر الاسم
الصريح ايضا نحو حتي مطلع الفجر واما العاطفة فهي مثل الجارة في معني الانتهاء ولا يكون
بمعني كي ويجب توقيت ما بعدها كما في حتي الجارة فلا تقول جاني القوم حتي رجل لانه لا حد فلا فائدة
في انتهائه ويشترك الجارة والعاطفة في انه لا بد قبلهما من ذي اجزاء لانه لاجل ذلك يجب الظهار
في العاطفة حتي يكون معطوفا عليه نحو قدم الحاج حتي المشاة واما في الجارة فيجوز الظهار
نحو ضربت القوم حتي زيد ويجوز تقديره نحو نمت حتي الصباح اي نمت الليلة حتي الصباح و
يتفارقان ايضا بان ما بعد العاطفة يجب ان يكون جزءا مما قبلها نحو ضربت القوم حتي زيدا او
كجزئه بالاختلاط نحو ضربني الساداتي حتي عبيدهم او جزء لما دل عليه ما قبلها كما في قوله القي
الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتي نعله القاها عند من قال ان نعله عطف علي الصحيفة بان القي
جميع ما معه لانه اذا القي الصحيفة التي لا معني الا لها واله فقد القي كل شي ويجب ايضا دخول
ما بعدها في حكم ما قبلها فالضرب في نحو ضربت القوم حتي زيدا لا محالة واقع علي زيد ايضا و
اما الجارة فالاكثرون علي تجويز كون ما بعدها متصلا بآخر اجزاء ما قبلها كنمت البارحة حتي
الصباح وصمت رمضان حتي الفطر كما يكون جزءا منه ايضا نحو اكلت السمكة حتي راسها بالجر
والسير اي مع جلعه اوجب كون ما بعدها ايضا جزءا مما قبلها كما في العاطفة فلم يجيزوا نمت
البارحة حتي الصباح جرا كما لم يجز نصبا وهو مردود بقوله تعالي حتي مطلع الفجر واما دخول
المجرور بحتي في حكم ما قبلها ففيه اقوال جزم جار الله بالدخول مطلقا سواء كان جزءا مما قبله
اولا في آخر جزء منه حملا علي العاطفة وتبعه المصنف وجوز ابن مالك الدخول وعدم الدخول
جزءا كان اولا في آخر جزء وفصل عبد القاهر والرماني والاندلسي وغيرهم فقالوا الجزء
داخل كما في العاطفة والملاقي غير داخل قال الاندلسي وانما ذكرت زيدا مع دخوله في القوم
في قولك ضربت القوم حتي زيد بالجر لغرض التعظيم او التحقير واستدل بان حتي كالتفصيل

لما قبلها فاذا دخل في الاجمال دخل في التفصيل واذا لم يدخل لم يدخل ومذهب ابن مالك قريب لكن
الدخول مطلقا اكثر واغلب واعلم انه لا يلزم ان يكون ما بعد حتي العاطفة آخر اجزاء ما قبلها
حسا ولا آخرها دخولا في العمل بل قد يكون كذلك وقد لا يكون لكنه يجب فيها ان يكون اجزاء
اجزائه اذا رتبت الاجزاء الاقوي فالاقوي فاذا ابتدات تفصل كعن الجانب الاضعف مصعدا
كان اجزاء الاجزاء اقوا ما نحو مات الناس حتي محمد صلي الله عليه وسلم بالعطف وليس صلي الله آخرهم
حسا ولا دخولا في الموت بل هو آخرهم قوة وشرفا واذا ابتدات منها من الجانب الاقوي
منحدرا كان آخر الاجزاء اضعفها نحو قدم الحاج حتي المشاة عطفا ويجوز ان يكونوا قادمين
قبل الركاب او معهم واما الجارة فيجوز ان يكون ما بعدها كذلك وان لا يكون فاذا لم يكن وجب كونه
آخر الاجزاء حسا وملاقيا له نحو قوله قرات القرآن حتي سورة الناس جرا ولهذا احسابعد
ما هو ملاق ايضا والتزم صاحب المعني التحقير والتعظيم فيما بعد حتي الجارة ايضا وليس بمشهور
وكان الجارة محمولة عليها في جواز عدم كون ما بعدها جزءا وفي جواز عدم دخوله في حكم ما قبلها كما قال
ابن مالك وفي جواز قصد كونه آخر الاجزاء حسا لا قوة او ضعفا لانك اذا لم تقصد كونه آخرها
ضعفا او قوة وجب في حتي كونه آخرها حسا كما ذكرنا فلا تجوز اكلت السمكة حتي نصفها او ثلثها
ويجوز ذلك في الي نحو اكلت السمكة الي نصفها والي ثلثها والعاطفة كالواو العطف في دخول ما بعدها
في حكم ما قبلها وليست بمعني الواو وخلافا لمن توهم ذلك لان حتي الجارة لا بد فيها من معني الانتهاء
بخلاف الواو ومنها ما توهم المصنف لدخول ما بعد حتي الجارة فيما قبلها كثيرا كما بعد العاطفة مع ان
حتي تكون بمعني مع فقال وبمعني كثيرا واذا عطف بحتي علي مجرور فالاختيار اعادة الجار دفعا
لتوهم كونها جارة نحو مررت بالقوم حتي بزيد وقد يكون ذو الاجزاء الذي قبل حتي جارة كانت
او عاطفة من تمام جملة بعد حتي نحو ضربت القوم حتي زيدا عطفا وجرا وكل ما ذكرناه من الاحكام
الخفي ؟ لحتي العاطفة للاسم واما العاطفة للجملة فنحو نظرت اليه حتي ابصرته ويجوز ان يقال في مثله
ابتدائية وانها لا تعطف الجمل ابدا وتختص بالظاهر خلافا للمبرد اذا كانت عاطفة جاز
جاز دخولها علي المضمر نحو جاني القوم حتي انت ورايت القوم حتي اياك ومررت بالقوم
حتي بك واما الجارة فلا يدخل علي المضمر اجتزاء بالي لكون الي اشد تمكنا واوسع تصرفا فلهذا
يدخل آخر الاجزاء واوسطها ويقوم مقام الفاعل نحو قيم الي زيد ولا يقال قيم حتي عمرو
وشبهه المبرد قوله واكفه ما يخشي واعطيه سوله واكفه بالقوم حتاه لاحق وليس
ما في البيت حتي الجارة والا لم يكن لرفع لاحق وجه بل هي ابتدائية اي حتي هو كما في قوله
يزيد فيناه يشري رحله البيت وتمسك بقوله ايضا فلا والله لا يلقاه ناس فتي حتاك يا ابن ابي
وهو شاذ ومن الفرق بين حتي والي ان حتي يلزمه ذي الاجزاء لفظا او تقديرا كما ذكرنا
بخلاف الي وان الاظهر دخول ما بعد حتي في حكم ما قبلها كما اخترنا بخلاف الي فان الاظهر فيها
عدم الدخول الا مع القرينة وان كان ايضا جزءا وقال الاندلسي لا فرق بينهما من هذا الوجه فاذا
كان ما بعدهما جزءا مما قبلهما فالظاهر الدخول فيهما وان لم يكن جزءا فالظاهر فيهما عدم الدخول

وما اضمها اظهر عند النحاة وصق الفرق بينهما ان الفعل المعدي بحتي يجب ان يستوفي اجزا
المتجزي الذي قبل حتي شيا فشيا حتي ينتهي الي ما بعد حتي من الجز او الملاقي واما الي فان كان قبلها
ذو الاجزا وبعدها الجز او الملاق في حكمها ايضا كذلك والا فلا نحو قلبي اليك ولا خلاف في صحة وقوع
الملاق في بعد الي واما بعد حتي ففيه الخلاف كما مر واعلم ان حتي لا يكون مستقرا الا في نحو كان سيلان
حتي ادخلها بنصب ادخل واعني بالمستقر ما يتعلق بمقدر واما حتي الابتدايه فقد ذكرنا ها في
نواصب المضارع ويقع بعدها الفعليه والاسميه كما ذكرنا هناك وفايدة الابتدايه ايضا اما التحقير
كقوله فوا عجبي حتي كليب تسبني كان اباه نهشل او مجاشع او التعظيم كقوله فما زالت القتلي تمج
دما ومما يلحظ حتي ما دخلها اشكل ويلزم في الاسميه ان يكون خبر المبتدا من جنس الفعل المقدم
نحو ركب القوم حتي الامير راكب ولو قلت حتي الامير ضاحك لم يجز ويجوز حذف الخبر مع
القرينه نحو اكلت السمكة حتي راسها اي راسها ماكول قوله وفي للظرفيه اما تحقيقا نحو زيد في
الدار او تقديرا نحو نظرت في الكتاب وتفكرت في العلم وانا في حاجتك لكون الكتاب والعلم و
الحاجة شاغلة للنظر والتفكر والحاجة مشتملة عليها اشتمال الظرف علي المظروف فكانها محيط
بها من جوانبها وكذا قوله عليه في النفس المومنة مايه من الابل اي في قتلها فالسبب الذي هو القتل
متضمن للديه تضمن الظرف للمظروف وهذه هي التي يقال انها السببيه وقوله تعالى لاصلبنكم في
جذوع النخل قيل ان فيه وفي قوله بطل كان ثيابه في سرحة بمعني علي والاولي انها بمعناها لتمكن
المصلوب في الجذع تمكن المظروف في الظرف وقيل انها بمعني الباء في قوله ويركب يوم الروع
منا فوارس بصيرون في طعن الكلي والاباهر والاولي ان يكون بمعناها اي لهم بصارة وحذق
في هذا الشان وقيل هي بمعني الي في قوله تعالى فردوا ايديهم في افواههم والاولي ان يقول هي بمعناها
والمراد التمكن وقيل هي بمعني مع في قوله تعالى ادخلي في عبادي وبمعني الباء في قوله يجالي بها الفانا
نهينها وتشرب في اثمانها وتقامر والاولي انها في الموضعين بمعناها اي حاصلة في زمرة عبادي او بمعني
ادخلي اي الروح في اجسام عبادي وان عرض اثمانها ظرفا للشرب والقمار مجازا وقولهم في الله
كل فات خلف اي في الطاعه وقولهم انت اخي في الله اي في رضا الله مشتمل علي مواخاتنا لا يخرج عنه
الي الاغراض الدنيويه وكذا قولهم الحب في الله والبغض في الله قوله والباء للالصاق نحو به داء اي
التصق به وقولك مررت به اي التصقت مروري بمكان يقرب منه ومنه اقسمت بك ويحيونك
اخبي في ويكون مستقرا نحو الذي به صعب ويكون للاستعانة نحو كتبت بالقلم وخطت بالابرة
وبنو فتح له جحيت وهذا المعني مجاز الالصاق ويكون بمعني مع وهي التي يقال لها باء المصاحبة نحو خلوا
بالكفن وهم قد خرجوا به واشتري الدار بالاتها قيل ولا يكون بمعني المعني الا مستقرا والظاهر
انه لا منع من كونها لغوا ويكون للمقابلة نحو اشتريته به وبعته به ويكون مستقرا ايضا نحو هذا
بذاك قوله ويكون للتعدية جميع حروف الجر لتعدية الفعل القاصر عن المفعول اليه لكن معني التعدية
المطلقة ان ينقل معني الفعل كالهمزة والتضعيف ونحوه وهذا المعني مختص بالباء من بين حروف
الجر نحو ذهبت به وقمت به اي اذهبته واقمته ولا يكون مستقرا قوله والظرفيه اي بمعني في

نحو بكا الكئيب بالطلال اي فيها ويكون للسببيه نحو قوله تعالى فبظلم من الذين هادوا وللعلية بسبب
بالدخول وهي فرع الاستعانة وقيل جاءت للتبعيض نحو قوله تعالى وامسحوا برؤوسكم قال ابن جني
ان اهل اللغه لا يعرفون هذا المعني بل يورده الفقها ومذهبه انها زايدة لان الفعل يتعدي
الي المجرور بها بنفسه وهي من نحو عينا يشرب بها وبمعني عن نحو سال سايل بعذاب وهي
للتجريد نحو رايت بزيد اسدا او بروية كما مر في ص قوله وزايده في الخبر في الاستفهام بهل لا في مطلق
الاستفهام فلا يقال ايزيد بقايم كما يقال هل زيد بقايم والنفي بليس نحو ليس زيد براكب وما نحو ما زيد براكب
وقيل بلا التبرية ايضا نحو لا خير بخير بعده النار والاولي انها بمعني في وان ولم يسمع في النوبان فما كان
للمصنف ان يطلق النفي والاستفهام ويزاد قياسا في مفعول علمت وعرفت وجهلت وسمعت و
احسست وقولهم سمعت بزيد وعلمت به اي بحال زيد علي حذف المضاف ويزاد قياسا ايضا في المرفوع
في كل ما سوي فاعل كفي ومنصرفاته وفي فاعل الفعل في التعجب علي مذهب سيبويه وفي المبتدا في حسبك
ويزاد في خبر المبتدا ويزاد شاذا في خبر المبتدا الموجب نحو جزا سيئة بمثلها عند الاخفش ويزاد
سماعا بكثرة في المفعول به نحو القي بيده نحو ضرب بالسيف ونجوت بالفرج وقليلا في خبر لكن قال ولكن
اجرا ولكن لجرا لو فعلت بهين وهل ينكر المعروف في الناس والاخ ومع ان مرفوعه قال الاهل
اياها والحوادث جمة بان امرء القيس ان تملك تسعفا وقد ذكرت مواضع زيادتها في الاجازة ومن
غريب زيادتها ان تزاد في المجرور نحو قوله فاصبحن لا يسالنه به اصعد في علو الهوي ام تصوبا
ويضمر كثيرا مع الله في القسم نحو الله لافعلن وشاذا قليلا في غيره كقول روبة خير لمن قال له كيف
اصبحت قوله واللام للاختصاص لام الجر مكسورة مع غير المضمر مفتوحة معه وكسرها معه ايضا
لغة خزاعية وربما فتحت قيل ان المضمر نحو يا لبني الم ونقل فتحها مع جميع المظهرات اعلم ان كل كلمة
علي حرف واحد كالواو والفاء ولام الابتدا فحقها الفتح لثقل الضمة والكسرة علي الكلمة التي هي في غاية
الخفة بكونها علي حرف وانما كسرت باء الجر والامر لموافقة معمولها ولم يكسر لام التشبيه لانها يكون
ايضا فجريها ادلس بالاصالة بل للقيام مقام الحرف عند من قال ان المضاف هو الجار وانما انفي لام
الجر الداخلة علي المضمر علي فتحها الحاقا لها بباب اللامات كلام الابتداء ولام جواب لو وغير ذلك ولما
خص لام المضمر بذلك لئلا يلتبس اذ لا يميزها من اللامات اذ الضمير المجرور غير المرفوع ولو فتحت
في غير المضمر لالتبست بلام الابتداء والفرق بالاعراب لايتم اذ ربما يكون الظاهر مبنيا او موقوفا عليه
وفايدة اللام اختصاص اما بالملكية نحو المال لزيد ولدوا للموت فرع لام الاختصاص كان خلقهم و
ولادتهم للموت وكذا التي للتعليل نحو جيتك للسمن وللضرب اذ المجي مختص بذلك واللام المقوية
للعامل الضعيف بتاخيره عن معموله نحو لزيد ضربت وبكونه اسم فاعل نحو انا ضارب لزيد او مصدرا
نحو ضربي لزيد حسن وبكونه مقدرا نحو يا لزيد ويا للما لام الاختصاص وقد يجي بمعني الي نحو سمع
الله لمن حمده اي استجاب الله الي حمده وبمعني علي نحو تله للجبين اي عليه ويخرون للاذقان اي عليها
قوله وزايده في ردف لكم لان ردف يتعدي بنفسه وكذا في نحو شكرت له علي ما مر في باب المتعدي واما
في اوزنت المال ووزنت له فاللام ليست بزايدة بل هي مقلوبة وقد يحذف تخفيفا وهي في لا اباك زايدة

عند سيبويه وكذا اللام المقدر بعدها ان بعد فعل الامر والارادة على ما عرف نواصب الافعال وطلبها
في قوله تعالى واذ بوانا لابراهيم وكذا اللام في قوله فلا والله لا يلفيها لي ولا للما بهم ابدا دوا، ويجوز
ان يقال الثانية توكيد لفظي قوله ومعنى عن مع القول يعني في قوله وقال الذين كفروا للذين آمنوا
لو كان خيرا ما سبقونا ولو كانت كاللام في قلت لزيد لا تقول لقال ما سبقتمونا وقد ذكرنا في افعال
القلوب الكلام على هذا قوله ومعنى الواو في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل قوله في التعجب
يعنون في الامر العظيم الذي يستحق ان يتعجب منه فلا يقال لله لقد قام زيد بل يستعمل في الامور العظام
نحو لله لتبعثن وقيل ان اللام في لايلاف قريش وفي للفقراء الذين احصروا للتعجب والاولى
ان يكون للاختصاص اذ لم يثبت لام التعجب الا في القسم وقيل تجي بمعنى في وبمعنى قبل وقد ذكرنا
ذلك في باب العدد قوله ورب للتقليل لها صدر الكلام مختصة بنكرة موصوفة على الاصح
وفعلها ماض محذوف غالبا وقد تدخل على مضمر مبهم مميز بنكرة والضمير مفرد مذكر خلافا للكوفيين في
مطابقة التمييز ويلحقها ما فتدخل على الجمل وواو ما يدخل على نكرة موصوفة اقول في رب
لغات اشهرها ضم الراء وفتح الباء المشددة والثانية ضم الراء وفتح الباء المخففة والثالثة ضم الراء وضم
الباء المخففة والرابعة ضم الراء واسكان الباء المخففة والخامسة فتح الراء وفتح الباء المشددة
والسادسة فتح الراء وفتح الباء المخففة والسابعة والثامنة ضم الراء وفتح الباء مشددة ومخففة
بعدها تاء مفتوحة ووضع رب للتقليل تقول في جواب من قال ما لقيت رجلا رب رجل لقيت اي
لا تنكر لقائي للرجال بالمرة فاني لقيت منهم شيئا وان كان قليلا قال ابن السراج النحاة كالمجتمعين
على ان رب جواب لكلام الخاص او مقدر فهي في الاصل موضوعة لجواب فعل ماض منفي فهذا لا يجوزون
رب رجل كريم اضرب هذا الذي ذكرنا من التقليل اصلها ثم تستعمل في معنى التكثير حتى صارت في
معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وكذلك نحو قوله رب مبغض لحب تعقب ببغض
وقوله ماوي يا ربما غارة شعواء كاللذعة بالميسم وقوله فان تمس مهجور الفناء فربما اقام به
بعد الوفود وفود ووجه ذلك ان المادح يستقل الشي الكثير من المدائح لان الكثير منها كانه قليل بالنسبة
الى الممدوح بها وذلك ابلغ في المدح ومن هذا التقليل قوله تعالى قد يعلم الله لان قد لتقليل المضارع في الاكثر
وكذلك كما تقول المتلذذ بكثرة العلم لا تنكر ان اعرف شيئا من العلم وهي حرف جر عند البصريين خلافا
للكوفيين والاخفش وانما حملهم على ارتكاب جعلها حرفا مع انها في التقليل مثل كم في التكثير والخلاف
في اسميتها بل هي مفيدة للتكثير في الاغلب كافادة كم انهم لم يروها تجر وجر ولا تضاف كما
يجر كم فلا يقال برب رجل ولا غلام رب رجل ويشكل عليهم حرفيتها بنحو رب رجل كريم اكرمت فان
حروف الجر معنى ما يفضي الفعل الى المفعول الذي لولاها لم يفض اليه واكرمت يتعدى بنفسه قال صاحب
المغني انما ذلك لانه يضعف الفعل المتاخر عن المفعول عن العمل فيعدى بحرف الجر كقوله تعالى ان كنتم للرؤيا تعبرون
ولا سيما اذا وجب تاخير الفعل كما في رب والجواب ان العادة ان يجيء مثل ذلك التضعيف باللام فقط
بين حروف الجر لافادتها التخصيص حتى يخص مضمون ذلك التضعيف عن الهاء في ذكر المفعول لا في الفعل
فلا تستنكر عمله فيه نحو لزيد ضربت وانا ضارب لزيد وضربي لزيد حسن ويشكل ايضا فقولكم رب رجل كريم

ازه ان الفعل لا يتعدى الى المفعول بنفسه نحو فلا حجر ولا حجرين مما فلا يقال لزيد ضربته واعتذروا بان اكرمته
صفة وان العامل محذوف وهو عذر بارد لان معنى رجل كريم اكرمت واكرمته شي واحد ولا قول بجواب
بالخلاف ولا بد ان اذا قلت في جواب من قال ما اكرمت رجلا رب رجل كريم اكرمته يصح معنى الكلام اي
ما اكرمت رجلا محققا او ثبت على ما ادعوا وان اعتذروا بان الضمير في اكرمته للمصدر اي اكرمت لا كرام
كما قيل في قوله هذا سراقة للقرآن يدرسه كان ابرد لان ضمير المصدر المنصوب بالفعل قليل الاستعمال بخلاف
نحو رب رجل كريم لنفسه ولو قالوا ان نفسه معنى للنصب المقدر كما في زيدا ضربته جاء الاشكال الاول
مع انهم لم يثبت في كلامهم نصب الناصب للجار والمجرور بفعل آخر نحو بزيد جاوزته اي جاوزت زيدا جاوزته
ويشكل ايضا بنحو رب رجل كريم جاءني في جواب من قال ما جاءك رجل ولا تنكر ان جاءني هو جواب رب اذ
لا يتوقف معنى الكلام على شي آخر بل لم تقول جاءني فيكون كقولك بزيد مر والضمير في مر لزيد وكقولك
زيدا ضرب والضمير للمنصوب وقد عرف في المنصوب على شريطة التفسير امتناع ذلك قال ابن الكلب
سنحلها ان جاءني صفة والعامل محقق ونحوه هو محال لعدم توقف معنى الكلام عليه ومع ان المصنف
صرح في شرح قوله محذوف غالبا بانه قد يظهر نحو رب رجل كريم حصل ويقوي عندي ان الاخفش والكوفيين
اعني كونها اسما فرب مضاف الى النكرة لمعنى رب رجل في اصل الوضع قليل من هذا الجنس كما ان معنى كم رجل
كثير من هذا الجنس واعرابه رفع ابدا على انه مبتدا لا خبر له كما اخترنا في باب الاستثناء في قولهم اقل رجل
يقول ذلك الا زيد فانهما يتناسبان بما في رب من معنى القلة وكان نواسخ المبتدا لا يدخل في نحو غيرها
موقوف على الرفع وقولهم قطه يوم لا اصيد فيه لتضمنه معنى النفي الذي له صدر الكلام فكذا لا يدخل على
رب لان القلة عندهم تجري مجرى النفي فمن ثم كان لرب صدر الكلام قال ابو عمرو ورب لا عامل لها لانها
ضارعت النفي والنفي لا يعمل فيه عامل ولتضمنها معنى النفي كان قياس وصف مجرورها ان لا يكون
الا فعلية كما في اقل رجل المتضمن معنى النفي وذلك لان النفي يطلب الفعل الا ان لخروجها الى معنى
الكثرة في اكثر مواضعها جاز وقوع نعت مجرورها اسمية كما في قوله يا رب هيجا هي خير من دعه ويكفي وقوعه
ايضا صفة معطية لمعنى الفعل ههنا بخلاف باب اقل رجل كما مر في باب الاستثناء قال صاحب الارب نفس
طاعم ناعمة في الدنيا جائعة عارية يوم القيمة وتم الكلام بقوله جائعة عارية بلا تقدير شي آخر خلافا لما ذهب
اليه البصريون من تقدير العامل ولا كرهوا عادة الاصل في وقوعه فعلية ماظاهرة او مقدرة فالظاهرة
كقوله رب رفد هرقته ذلك اليوم واسرى من معشر اقتال وليس الجواب محذوفا كما قال ابو علي لانه تم الكلام
بقوله رب رفد هرقته ولا يتوقف على شي آخر والرفد القدح الضخم يقال هريق رفده اذا مات وهو كناية
كقولهم صفر وطابه والمقدرة كما في قوله واسرى من معشر اقتال اي اسرى من معشر حصلت واما
نعت مجرور امر فعلية او ظرف كما اخترنا في باب الاستثناء واستشهد الاخفش على اسمية رب بقوله
ان يقتلوك فان قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار قال رب مبتدا وعار خبره والاولى ان يكون عار
خبر مبتدا محذوف والجملة نعت مجرور رب كقوله يا رب هيجا هي خير من دعه قوله مختصة بنكرة كانهم
مختص بالنكرات وانما وجب دخولها على النكرة لان النكرة محتملة للقلة والكثرة نحو جاءني رجل وما جاءني
رجل فلولم محتملهما لم يستعمل فيهما والمعرفة اما دالة على القلة فقط كالمفرد والمثنى المعرفين واما دالة على

النكرة دون المعرفة كالجمع المعرف ورب وكم علامتان للقلة والكثرة وانما لحقها الى الصلاح في المحتمل حتى يصير
بها نصا قوله موصوفة على الاصح هذا مذهب ابي علي وابن السراج ومن تبعهما وقيل لا يجب ذلك ورد الى الوجوب
لان رب مبتدأ على ما اختير بالافادة صفة مجرورة معنى الجملة كما في اقل رجل تقول ذلك على ما اخترنا وقولهم
حطه يوم لا احد فيه ولا يوصف رب فلا يقال رب رجل كريم بالرفع كما لا يوصف اقل لكون رب كحرف
النفي فان التقليل عندهم كالنفي فلذا لم يتقدم عليه ناسخ ولزم الصدر قوله محذوف غالبا اذا كان الجواب الذي
رب جواب عنه مصحوبا به نحو القيت رجلا لم … فحذف نعت مجرور رب لدلالة القرينة عليه وكذا اذا كانت
القرينة غير ذلك كما في قوله واسري مع معشر امال اي مسيرهم وان لم يكن هناك قرينة وجب وصف مجرور رب
بما يفيد معنى الكلام التام كما ذكرنا في اقل رجل ووصفه اما فعلية نحو رب رجل لقيته او جار ومجرور او ظرف
نحو رب رجل في الدار امكنة او اسمية نحو يا رب هيجا هي خير من دعة او صفة مشتقة نحو قوله عليهم رب نفس
طاعة الجبن نعامة وليس شيء من هذه لا شيء عاملا في رب بل هو وصف لمجرورها كما ذكرنا وتسميته
بجواب رب بعيد ويجوز ان يعطف قياسا على المجرور برب وكم وعلى النكرة المجرورة بكل واي اسم مضاف
الى ضميرها لكون ذلك الضمير نكرة كما مر في باب المعارف نحو رب شاة وسخلتها وكم ناقة وفصيلها وكل
رجل واخيه واي رجل وغلامه قال الجزولي هذا المعطوف معرفة لكنه جاز ذلك لانه يجوز في التابع ما لا يجوز
في المتبوع ولو كان كما قال لجاز رب غلام والسيد قوله وقد يدخل على مضمر هذا الضمير نكرة كما مر في باب
المعارف قوله مميز بنكرة اي قوله مطابقة التمييز وشرحه في باب نعم وبئس قوله وتلحقها ما اذا دخلها ما
فالاكثر كونها كافة ورب المكفوفة لا محل لها من الاعراب وان كان اسما على ما اخترنا لكونها كحرف النفي الداخل
على الجملة وقد جاءت بعد رب زائدة قال ربما ضربة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء وقال
ماوي يا ربتما غارة … ومثلها ما التي بعد كاف التشبيه والاولى ان تكون كافة نحو كن كما انت اي كما انت …
شد صديقي كما عمرو … وشذ اعمال الكاف مع ما ولا يكف عن نحو عما قريب واما اذا وليت الباء ومن
فالاولى زيادتها واعمال الجارين نحو فبما رحمة ومما خطيئاتهم وقد يكفها كما في ورب المكفوفة لا يدخل الا على
الفعل كما قال سيبويه وقوله ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهار شاذ عنده ومثله قياس
عند الجزولي فيجيز ربما زيد قائم والتزم ابن السراج وابو علي في الايضاح كون الفعل ماضيا لان وضع رب
للتقليل في الماضي كما ذكرنا والعذر عندهما في نحو قوله ربما يود ان مثل هذا المستقبل اي لامور الاخرة
غالب عليها في القرآن ذكرها بلفظ الماضي نحو وسيق الذين ونادى اصحاب الجنة وقال الرضي اطردها
كان يود فحذف فكان لكثرة استعماله بعد ربما وقال فلما ونال القتل منا وربما يكون على القوم الكرام
لنا الظفر اي ربما كان مثل قوله فلقد يكون اخادم وذباح والمشهور جواز دخول ربما على المضارع بلا تأويل
كما ذكره ابو علي في غير الايضاح قوله ربما تكره النفوس ما فيه نكرة موصوفة عند النحاة لا كافة كما مر في الموصولات
وقد يحذف الفعل بعد ربما عند القرينة قال فذلك ان يلق الكريهة يلقها حميدا وان يستغن يوما فربما
اي ربما يتوقع ذلك قوله وواوها اي واو رب مثل قوله وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس
اعلم ان حروف الجر لا تحذف مع بقاء عملها قياسا الا في الله قسما عند البصريين واجاز الكوفيون قياسا …
لا لفظا المقسم به على الله نحو المصحف لافعلن وتحذف حروف الجر قياسا مع بقاء عملها اذا كانت الجار رب

بشرطين احدهما ان يكون ذلك في الشعر خاصة والثاني ان يكون بعد الواو والفاء وبل والمجرورة بها مع دون
هذه الحروف نحو رسم دار وقفت في طلله كدت اقضي الحياة من جلله فشاذ في الشعر ايضا قال الواو كقوله
وقاتم الاعماق خاوي المخترق والفاء كقوله فان اهلك فذي حنق لظاه علي تكاد تلتهب التهابا وبل
كقوله بل بلد ذي صعد واصباب اما الفاء وبل فلا خلاف عندهم ان الجر ليس بهما بل برب المقدرة
بعدهما لان بل حرف عطف بها على ما قبلها والفاء جواب الشرط واما الواو فللعطف ايضا عند سيبويه
وليست جارة فان لم يكن في اول القصيدة والرجز كقوله وبلدة يخشى بها … القوس بها وتقطع
اللاتي بها يتبدل وكونها للعطف ظاهر وان كانت في اولهما كقوله وقاتم الاعماق فانه يقدر معطوفا عليه
كانه قال رب هول اقدمت عليه وقاتم الاعماق وعند الكوفيين انها كانت حرف عطف ثم صارت قائمة
مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب فلا يقدرون في نحو وقاتم معطوفا عليه لان ذلك
تعسف وكذا اذا كان في وسط الكلام نحو وبلدة نحس لا يقدرونه عاطفا على الكلام السابق بل هو عندهم
بمعنى رب وجاز مثله ولو كان للعطف لجاز اظهار رب بعدها كما جاز بعد الفاء وبل فهذه الواو عندهم
كانت حرف عطف قياسا على الفاء وبل لكنها صارت بمعنى رب فخرجت كما مر ومع ذلك لا يجوز دخول حرف
العطف عليها في وسط الكلام نحو وبلدة نحس … اعتبارا لاصلها بخلاف واو القسم
فانها لم تكن في الاصل واو العطف فلذا جاز دخول واو العطف والفاء وثم عليها هذا كله على مذهب البصريين
في رب الماعلها الخ … فرب مضاف مقدر … عليه بالحروف الثلاثة قوله وواو القسم انما تكون
عند حذف الفعل لغير السؤال مختصة بالظاهر والتاء مثلها مختصة باسم الله والباء منها في الجميع
وتتلقى القسم باللام وان وحروف النفي ويحذف جوابه اذا اعترض او تقدم ما يدل عليه قوله
اعلم ان واو القسم لها ثلاثة شروط احدها حذف فعل القسم معها فلا يقال اقسم والله وذلك لكثرة استعمالها
في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها اي الباء والثاني ان لا تستعمل في قسم السؤال فلا يقال والله اخبرني
كما يقال بالله اخبرني والثالث انها لا تدخل على الضمير فلا يقال وك كما يقال بك واختصاصها بالحكمين
الاخيرين لكونها فرع الباء وبدلا وانما حكم بانها بدل منها لان اصلها الالصاق فهي تلصق فعل القسم بالمقسم به
وابدلت الواو منها لان بينهما تناسبا لفظيا لكونهما شفهيتين ومعنويا الا ترى ان في واو العطف
وواو الصرف معنى الجمعية القريبة من معنى الالصاق والتاء بدل من الواو كما في وراث وتراث ووكلة
وتكلة فلما قصرت عن الواو فلم يدخل الا على لفظ الله وفيها الخصائص الثلاث التي كانت في الواو وحكى
الاخفش ترب الكعبة … ولام الجر بمعنى الواو وكما ذكرنا مختصة ايضا بلفظ الله
في الامور العظام وكذا من مكسورة الميم وقد يضم والكسر اكثر مختصة بلفظ ربي ومذهب سيبويه كما
ذكرنا انها حرف جر قامت مقام الباء وضم الدال للدلالة على … عن بابها كما تقول في ايمن
ثم بن مالك بضم الشين ومذهب بعض الكوفيين ان المضمومة الميم مقصورة من ايمن والمكسورة
من يمين وفيه نظر لان ايمن مختص كما هي بالله او بالكعبة ومن مختص بلفظ ربي ولا منع ان يقال نغير
حكمه عند اختصاره ويمكن ان يستدل ببقائه على انه ليس محذوفا من ايمن لان اختصار المعرب ورده
الى حرفين لا يوجب البناء كما في يد ودم والاولى ان يقال انها روي من قولهم من الله مضموم الميم والنون

ومكسورتهما مع لفظة الله وصل هاتين عن الجارة المستعملة مع رب ايتضا النون الميم النون ضما وكسرا
لك كتين واما من الله بفتحتين فمنقول عن الله بكسر الميم وفتح النون اتبع الميم النون وان كانت فتحة عارضة
لكثرتين طلبا للتخفيف فصل منه الجارة في القسم تختص برب او بالله وقيل بل الكلمة اي مضموم الميم
والنون ومكسورهما ومفتوحهما مع لفظة الله مقصورة عن ايمن اما اختصارا عن الله بضمتين عن امن
فظاهر اما المكسورتهما والمفتوحتهما فلا ارى لكونهما مقصورتين منه وجها لان ايمن عندهم واجب
الرفع سماعا كما يجي والقصر لا يوجب البنا فمن ابن جا الكسر النون وفتحها بل الوجه ايمن الله على لغتهم او جر
بالرفع والنصب والجر كما جاء يمين الله رفعا ونصبا عند الجميع وجرا ايضا عند الكوفيين جاز ان يقال
انبع الميم النون فتحا وكسرا ويجوز ان يكون من الله بفتحتين مقصورا عن يمين الله باتباع الميم للنون بعد
القصر ولا يجوز ان يكون عن الله بكسرتين عن يمن الله باتباع النون الميم لان حركة الاعراب لا تزال لاجل
الاتباع واما ايم الله بفتح الهمزة وكسرها مع ضم الميم فمقصوران عن ايمن الله بفتح الهمزة وكسرها وقد قال
هيم الله بقلب الهمزة المفتوحة هاء وقد تحذف الياء مع النون فيقال ام الله بفتح الهمزة وكسرها
وكل ما قصر عن ايمن لا يستعمل الا مع الله ولا يستعمل مع الكعبة كما استعمل ايمن معها وقد يقال م الله وم الله
بضم الميم وكسرها مقصورتين عن من ومن على ما قال سيبويه وقيل هما مقصورتان عن ايمن في كسر الميم اذن
اشكال وقيل المكسورة مقصورة عن من وقيل هما بدلان عن الواو كالتاء لكون الميم والواو شفهيتين
فاختصا بلفظ الله كالتاء وفيه نظر لان الكلمة التي على حرف لم تجي في كلامهم مضمومة واذا حذف حرف
القسم الاصلي اي الباء فان لم يبدل منها فالمختار النصب بفعل القسم ويختص لفظ الله بجواز الجر مع حذف
الجار بلا عوض والكوفيون يجوزون الجر في كل ما يحذف منه الجار عن المقسم به وان كان بلا عوض
نحو الكعبة لافعلن المصحف لاسن ويختص لفظ الله بتعويض هاء او همزة الاستفهام عن الجار
وكذا يعوض عن الجار فيها قطع الهمزة همزة الله في الدرج فكانها حذفت للدرج ثم ردت عوضا عن الحرف
وجار الله يجعل هذه الاحرف بدلا عن الواو ولعل ذلك لاختصاصها بلفظة الله كالتاء فاذا جيت بها
التنبيه فلا بد ان تجي بلفظ ذا بعد المقسم به نحو لاها الله ذا واي ها الله ذا ليس ما العمرو الله
قسما والظاهر ان حرف التنبيه عن تمام اسم الاشارة كما ياتي في حروف التنبيه قدم على لفظ المقسم به
عند حذف الحرف ليكون عوضا منها واذا دخلت ها على الله ففيه اربعة اوجه اكثرها اثبات الف ها
وحذف همزة الوصل عن الله فيلتقي ساكنان الف ها واللام الاولى من الله وكان القياس حذف الالف
لان مثل ذلك انما يغتفر في كلمة كالضالين اما في كلمتين فالواجب الحذف نحو ذا الله وما الله الا انهم لم يحذف
في الاغلب هاهنا ليكون كالتنبيه على كون الف ها من تمام ذا فان ها الله ذا حذف الف ها وهم ان
الها عوض عن همزة الله كهرقت وهياك والثانية وهي المتوسطة في القلة والكثرة ها الله بحذف الف
هالك كتين كما في ذا الله وما الله والثالثة وهي دون الثانية في الكثرة اثبات الف ها وقطع همزة الله
مع كونها في الدرج تنبيها على ان حق ها ان يكون مع ذا بعد الله فكان الهمزة لم تقع في الدرج والرابعة
حكاها ابو علي وهي اقل الجميع ها الله بحذف الهمزة الوصل وفتح الف ها لك كتين بعد قلبها الفا
كما في الضالين وذا قال الخليل ذا من جملة جواب القسم وهو خبر المبتدا محذوف اي الامر ذا اي

فاعل اي ليكونن ذا ولا يكون ذا والجواب الذي ياتي بعده نفيا او اثباتا نحو ها الله ذا لا افعلن او لا افعل
بدل من الاول فلا يقاس عليه فلا يقال ها الله ذا اخوك اي لا انا اخوك ونحوه وقال الاخفش ذا من تمام
القسم اما صفة لله اي الله الحاضر الناظر او مقدرا محذوف الخبر اي ذا قسمي فبعد هذا لا بد ان يجي الجواب
او يحذف مع القرينة واما همزة الاستفهام فاما ان يكون للانكار كقول الحجاج في الحسن البصري الله ليقومن
عبد من العبيد فيقولن كذا وكذا او للاستفهام كما قال صلعم لعبد الله بن مسعود لما قال هذا راس
ابي جهل الله الذي لا اله الا غيره واذا دخلت همزة الاستفهام على الله فاما ان تبدل الثانية الفا محضة
وهو كثير او تسهل وهو القياس في آلرجل ولا تحذف للالتبس ولا سيما للاستقبال واما قطع همزة الله
فهو في مكان مخصوص وذلك اذا كان قبله فا فقبلها همزة الاستفهام تقول للشخص هل نصحت دارك فيقول
نعم فيقول افالله لقد كان كذا ويجوز دخول الفا من غير استفهام نحو فالله لقد كان كذا وهمزة الاستفهام
ليست عوضا عن حرف القسم هاهنا للفصل بينها وبين الله بفاء العطف وعند الاخفش الف في افالله
زايدة ودليل كون هذه الثلثة ابدالا مصاحبتها لحرف القسم ولزوم الجر معها دون النصب مع النصب
بلا عوض اكثر ما تقدم واعلم ان الجملتين اعني القسم والجواب كالشرط والجزاء صارتا بقرينة القسم جملة
واحدة فان كانت القسمية اسمية فاما ان يتعين الاسم الذي جعلته مبتدا للقسم كما في يمين الله ولعمرك
اولا فان جعلته تعين وجب حذف الخبر كما مر في باب المبتدا لدلالة ذلك اللفظ على تعين الخبر وهو
ما اقسم به وسد الجواب مسد الخبر وان لم يتعين القسم كامانة الله وعهد الله ويمين الله جاز لك حذف
الخبر واثباته نحو امانة الله وعهد الله لافعلن والمراد بامانة الله ما فرض على العباد طاعته كانها امانة لله تعالى
عندهم يجب عليهم ان يودوها اليه تعالى لما قال تعالى انا عرضنا الامانة الآية ومعنى يمين الله ما حلف به تعالى
من قوله والشمس والليل والضحى ونحوها او اليمين الذي يكون باسمائه تعالى نحو والله ورب الكعبة والخالق
ونحو ذلك والمعنى يمين الله يميني ونحو اثبات الخبر نحو علي امانة الله وعلي يمين الله وكذا تقول الكعبة
او المصحف لافعلن او الكعبة يميني لافعلن وقال الفراء ان كان المبتدا اسم معنى نحو لعمرك وايمن
الله ولعمرك فجواب القسم خبره ولا احتياج الى تقدير خبر آخر لان لعمرك يمين ولافعلن يمين ايضا فهو هو
وليس بشي لان العمر بمعنى البقاء فهو مقسم به ولا افعلن مقسم عليه فكيف يكون هذا ذاك وكذا الكلام
في امانة الله وايمن الله ونحوه والمبتدا المحذوف خبره ان اقترن بلام الابتدا نحو لعمرك ولايمن الله وجب
رفعه قال الجزولي لم يسمع في لفظ الله الا النصب مثل يمين الله جعلت همزة القطع فيه وصلا تحقيقا
لكثرة الاستعمال كما قال الخليل في همزة آل المعرفة وعند سيبويه هو مفرد مشتق من اليمن وهو البركة
اي بركة الله قسمي وهمزته الوصل في الاصل والدليل عليه تجويز كسر الهمزة وانما كان الاغلب فتح الهمزة
لكثرة استعماله ويستبعد ان يكون الهمزة في الاصل مكسورة ثم فتحت تخفيفا لعدم افعل بكسر الهمزة
في الاسماء والافعال ولذا قالوا في الامر من نحو انصر بضم الهمزة ويستبعد ايضا لعدم افعل في المفردات
ايضا فيصدق هاهنا قوله كلا حي كيها تحت رحليك شاجر واذا تكررت الواو بعد واو القسم نحو والليل
اذا يغشى والنهار اذا تجلى فذهب سيبويه والخليل ان المتكررة واو العطف وقال بعضهم هي واو
القسم والاول اقوى وذلك انها لو كانت للقسم لكانت بدلا عن الباء ولم يفد العطف ولا ربط المقسم به

الثاني وما بعده بالواو بل يكون التقدير اقسم بالليل اقسم بالنهار اقسم بما خلق فهذه ثلثة ايمان كل واحد
منها مستقل وكل قسم لا بد له من جواب فيطلب ثلثة اجوبة فان قلنا حذف جوابان استغناء بما بقي
فالحذف خلاف الاصل وان جعلنا الواحد جوابا للمجموع مع ان كل واحد منها لاستقلاله يطلب
جوابا مستقلا فهو ايضا خلاف الاصل فلم يبق الا ان نقول القسم شي واحد والمقسم به ثلثة والقسم
هو الطالب للجواب لا المقسم به فيكفيه جواب واحد فكانه قال اقسم بالليل والنهار وما خلق ان
سعيكم لشتى وايضا فانك تقول مصرحا بالعطف بالله فالله لافعلن وبحيوتك ثم حيوتك لافعلن
ولا تقول اقسم بالله اقسم بالنبي لافعلن والحمل على ما ثبت في كلامهم اولى واعترض على كونه واو العطف
بلزوم العطف على عاملين لان النهار اذن يكون معطوفا على الليل واذا تجلى معطوفا على اذا يغشى
والعاطف واحد اجاز جار الله بان قال الواو كانها عوض عن حرف القسم وفعله معا وذلك لانه لكثرة
ما استعمل في القسم لم يستعمل الفعل معه فصار كالجامع الفعل كانه عوض عن الفعل ايضا كما انه عوض
من الحرف فقوله والنهار كانه عطف على عامل واحد هو الواو وقال المصنف فيلزم على هذا ان
لا يجيز اقسم بالليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى وقد جاء قوله تعالى فلا اقسم بالخنس الجوار الكنس
والليل اذا عسعس فقوله تعالى والليل وان لم يكن معمولا لان لا انه يكون الواو فيه قائما مقام
اقسم والباء حتى كانه يجر وينصب وهو المحذوف وقال المصنف انما هذا لانه مثل ان في الدار زيدا
والحجرة عمرا كما مر في باب العطف وعلى ما قدمنا في باب الظروف المبنية ان التقدير وعظمة
الليل اذا يغشى فالعامل في الليل في الحقيقة هو العظمة المقدرة وكذا في اذا يغشى فيكون الواو في
قائما مقام العظمة وهي عامل واحد فيكون التقدير وعظمة الليل وقت عسعسته فالعامل
المجرور والمنصوب شي واحد واعلم ان القسم على ضربين اما قسم السوال نحو نشدتك وعمرك الله
وعمرك الله وقعدك الله وبالله لتفعلن وقد يستعمل لعمرك في قسم السوال فجواب قسم السوال
امر ونهي او استفهام كقوله هل بك هل صممت اليك ليلي ويجاب بالا ولما ايضا نحو نشدتك الله
الا فعلت ولما فعلت وقد مضى في باب الاستثناء وقوله قعيدك ان لا تسمعيني ملامة ان فيه
زائدة وربما قيل في قسم الطلب ايضا بالله لتفعلن فيكون خبرا بمعنى الامر وتلقى القسم اي تجعل
والمعنى يجاب القسم يقال تلقاه بكذا واستقبله اي اجابه اعلم ان جواب القسم اما اسمية او فعلية
والاسمية اما مثبتة او منفية فالمثبتة تصدر بان مشددة او مخففة او باللام وهذه اللام
لام الابتداء المفيدة للتاكيد لا فرق بينها وبين ان الا من حيث العمل وانما اجيب القسم بهما لانهما
مفيدان للتاكيد الذي لاجله جاء القسم واللام الداخلة بعد ان المكسورة في الاصل لام الابتداء
ايضا كما يجي في باب ان فلا يدخل هذه اللام اعني لام جواب القسم الا على ما يدخل عليه اللام الواقعة
بعد ان ومذهب الكوفيين ان اللام في مثل لزيد قائم جواب القسم ايضا والقسم قبله مقدر فعلى
هذا ليس في الوجود عندهم لام الابتداء قالوا لانك تقول لطعامك زيد اكل فقد دخلت على غير
المبتداء واجيب بانها في التقدير داخلة على المبتداء ورد عليهم بنحو ظننت لزيد قائم ولام القسم
لا مدخل له بعد ظننت المفيد للشك وجوزان يعتذروا بان الظن الغالب قائم مقام القسم فهو مثل

قولهم يعلم الله ان زيدا قائم بكسر ان ولهذا قال بعضهم ان قوله تعالى وظنوا ما لهم من محيص ظنوا كالقسم
وما لهم جوابه بل لو جا ظننت لقد فعل لكان نصا في اجرا ظننت مجرى القسم ثم نقول الاولى كون
اللام في لزيد قائم لام ابتداء مفيدة للتاكيد ولا يقدر القسم كما فعل الكوفية لان الاصل عدم التقدير
والتاكيد المطلوب من القسم حاصل من اللام ثم انها لا تجامع حرف النفي وان جاز ان يوكد الجملة التي
في صدرها حرف النفي نحو لزيد ما هو قائم ولا يقال لما زيد قائم وذلك لان اللام للتقرير والاثبات و
حرف النفي للرفع والازالة فبينهما في الظاهر تنافي واما قولك لزيد ما هو قائم وان زيدا لم يقم فان
واللام ابتنا في مضمون الجملة بلا مخاصمة بين الحرف ثم ان لام الابتداء يدخل على المضارع لمشابهته
للمبتدا في كونه اول جزء الجملة مثل مع مضارعته للمطلق الاسم قال المتلمس لا ورثني لي سمع
تعدى بها واحلوا عمي ذي شبهه ان توهما ويدخل على مضارع مصدر بحرف التنفيس نحو ولسوف
يعطيك خلافا للكوفيين كما مر ولا يدخل على الماضي وان كان اول جزء الجملة لبعده عن مشابهة الاسم
فاذا دخله قد كثر دخول لام الابتداء عليه نحو لقد سمع الله ولقد اتينا وذلك لانها يقرب الماضي من الحال
فيصير الماضي كالمضارع مع تناسب معنى اللام ومعنى قد لان في قد ايضا معنى التحقيق ويدخل
ايضا لام الابتداء على خبر المبتداء اذا وقع موقع المبتدا الحلو اي يتقدم عليه نحو لقائم زيد ولفي الدار زيد
وعلى معمول خبر المبتداء اذا وقع موقع المبتدا نحو لطعامك زيد اكل ولفي الدار زيد قائم بشرط كون الخبر
العامل اسما كما ذكرنا او فعلا مضارعا نحو لطعامك زيد ياكل او ماضيا مع قد نحو لطعامك زيد قد اكل و
لا يقال لطعامك زيد اكل ولا يدخل على غير ما ذكرنا من حروف الشرط وغيره وانما يدخل على نعم وبئس وان
كانا في الاصل ماضيين لما ذكرنا في بابهما من صيرورتهما بمعنى الاسم فقولك لنعم الرجل زيد كقولك لحسن زيد
واذا وقع لام الابتداء بعد ان جاز وقوعها في غير هذه المواقع ايضا نحو خبر المبتدا المؤخر كان زيدا لقائم
كما يجي في باب ان وجميع اللام في جميع ما ذكرنا ليست جوابا لقسم مقدر خلافا للكوفية بل هي لام الابتداء و
الاسمية المنفية مصدرة اما بما عند اهل الحجاز مهملة عند غيرهم او بلا التبرية على اختلاف احوالها
نحو والله لا زيد فيها ولا عمرو ووالله لا رجل فيها ووالله لا فيها رجل ولا امرأة واما مصدرة بان
نحو والله ان زيد قائم وان كانت الجملة فعلية فان كان الفعل مضارعا مثبتا فالاكثر تصديره باللام
وكسعه بالنون نحو لاضربن الا ان يدخل اللام على متعلق المضارع مقدم عليه كقوله تعالى ولئن متم او
قتلتم لالى الله تحشرون فان فيه اللام فقط وكذا ان دخلت على حرف التنفيس نحو والله لسوف اخرج
فلا يلحق بالنون اكتفاء باحدى علامتي الاستقبال عن الاخرى وقد يخلو المضارع عن اللام استغناء
بالنون وقد جاء وقيل فرة اثارن فانه فرع وان اخاصم لم نصهد ولا يجوز عند البصريين الاكتفاء
باللام عن النون الا في الضرورة والكوفيون اجازوه بلا ضرورة ويحكى عن ابي علي هو القسم في كون
التعاقب بين اللام والنون قال — لئن ابن اوس خلقه لتردني الى نسوة كانهن مفايد بفتح اللام وضم
الدال ويروى لتردني بكسر اللام ونصب الدال وبعض العرب يكسر لام القسم الداخل على الفعل المضارع
نحو والله لتفعلن هذا كله ان كان المضارع استقبالا فان كان حالا فالجمهور جوزوا وقوعه جوابا
للقسم خلافا للمبرد وذلك لانه متحقق الوجود فلا يحتاج الى التاكيد بالقسم كما في المضارع ولا وجه للجواز

اذ رب موجود غير مشاهد بعيح انكار الشك الغرا، لئن ملك قد ضاقت علي يمينكم لتعلمن انا ان
اومهم فنقول والله ليصلين زيد فيحب له كتفا، باللام ولا ماني بالنون لانها علامة الاستقبال وان كان
المضارع منفيا فنصه بما وان ولا علي ما مضي لكن ما وان اذا لم يتقيد بالزمان المستقبل فظاهره بمعنى
الحال علي ما تقدم في الافعال الناقصة فالمرجلا بجوز والله ما اقوم وان اقوم لكونه ظاهرا في الحال
ومذهب ان المقسم عليه لا يكون حالا ولا يجوز نفي المضارع لم ولن في جواب القسم لكونه سعوه مما يجوز
حذفهم للاختصاص كما يجي والعامل الحرفي لا يحذف مع بقاء عمله وان ابطلوا العمل لم يتمنز لنا في المحذوف
وان كان الفعل ماضيا مثبتا فالاولى الجمع بين اللام وقد نحو والله لقد خرج واما في نعم وبئس فاللام
وحدها اذ لا يدخلهما قد لعدم تصرفهما قال لبينا لنعم السيدان وجدتما وان طال الكلام او كان في
ضرورة الشعر جاز الاقتصار علي احدهما قال تعالى والشمس وضحيها الي قوله افلح فلم يات باللام للطول و
قال الشاعر حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فما ان من حديث ولا صال وكثير يقل بين قد بحذف اللام لان اللام
لا تدا، لا يدخل علي الماضي المجرد كما مر والاقتصار علي اللام اكثر من العكس واما نحو قوله فاقسم ان لو التقينا
وانتم لكان لكم يوم من الشر مظلم فمذهب سيبويه ان ان موطية كاللام في لئن جئتني لاكرمنك فاللام في لكان
اذن جواب القسم لا جواب لو فيكون جواب القسم في قوله واقسم لو شيء اتانا رسوله سواك ولكن لم نجد لك
مدفعا محذوفا لو سبحي الكلام عليه في حروف الشرط واذا كان الماضي منفيا فبما نحو والله ما قام واما ان
نفي بلا او ان انقلب الي معني المستقبل كما ذكرنا في باب الماضي قال حسب المحبين في الدنيا عذابهم
والله لا عذبهم بعدها سقر اي لا تعذبهم فلا يلزم تكررلا كما لا يلزم اذا كانت في الماضي الذي للدعاء
نحو لا رحمه الله وذلك لان الماضي في الموضعين بمعني المستقبل وفي غيرهما يجب تكريرها نحو فلا صدق
ولا صلي وربما جاءت في الشعر غير مكررة كقوله فاي امر سيء لا فعله واما قوله تعالى فلا اقتحم العقبة فانما كرر
فيه لتكرير تفسير العقبة وهو قوله فك رقبة الي اخره فكانه قال لا فك رقبة ولا اطعم ستين مسكينا وان
كانت المقسم عليه جواب شرط مستقبل وقبل ذلك الشرط قسم قريب اداة الشرط كثيرا بلام مفتوحة
تسمى موطية اي ممهدة ومعينة لكون الجواب للقسم لا للشرط نحو والله لئن اتيتني لاتينك ويجوز والله
ان اتيتني لاتينك بلا لام فان حذف القسم وقدر فالاكثر المجيء باللام الموطية تنبيها علي القسم المقدر من اول
الامر وقد يجي من غير لام كقوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون وان تقدم القسم علي الشرط الماضي وهو
ما يكون بلو في حكم حروف الشرط ويجوز حذف النافي من المضارع الذي هو جواب القسم ولا يجوز
الماضي ولا الاسمية سواء كان المضارع لا يزال واخواته او غيرها قال فقلت يمين الله ابرح قاعدا وقال
بالله ما يبقى علي الايام ذو حيد بمشمخر به الظيان والآس وانما لم يحذف من الاسمية لانها اقل استعمالا في
جواب القسم من الفعلية والحذف لاجل التخفيف وحذف من المضارع دون الماضي لكونه في القسم اكثر
استعمالا منه مع ان لفظ المضارع اثقل ومن ثم جاز حذف حرف النفي في غير القسم من لا يزال واخواته
قال شغلك سمع ما حسب بها الكلام حتي يكونه وانما جاز فيها خاصة للزوم النفي اياها فلا يلتبس بالايجاب
واما قوله فلا وابي دهماء زالت عزيزة فلم يحذف النافي بل فصل بينه وبين الفعل كما جاز في الافعال الناقصة
وانما جاز حذف علامة النفي في المضارع دون علامة التانيث في المضارع دون علامة الاثبات لانها

يكون في الاغلب علامتين اللام والنون كما ذكرنا فحذف احدهما يستلزم حذف الاخرى فيكثر الحذف
والمانع بان المحذوف من المضارع لا دون ما لانها اكثر استعمالا في نفي المضارع منها قوله ويحذف
جوابه اذا اعترض او تقدمه ما يدل عليه اي اذا اعترض القسم اي توسط الكلام نحو زيد والله قائم
وقام والله زيد وفي نهج البلاغة قد والله لقوا الله قوله او تقدمه ما يدل عليه نحو زيد قائم والله وقام زيد
والله وهذا الكلام الذي توسطه القسم او تاخر عنه هو من حيث المعني جواب القسم وهو كالعوض
عن ذلك الجواب مثل جواب الشرط في اكرمك ان اتيتني كما مر في بابه وقد يجي بعد الجملة الاسمية فيه دالة
علي الجواب محذوف وليست من حيث المعني جوابا كالمذكورين وذلك كقوله تعالى والفجر وليال عشر اي
ليؤخذن ويعاقبن للاولى الم تر كيف فعل ربك لدلالته عليه وقد يحذف القسمية لكون طرفه معمولات
الفعل جوابا الواقع جوابا دالا عليها نحو لافعلن عوض وعوض العائضين وانما كان كذلك لكثرة
استعمال عوض مع القسم مع ان معناه ابدا او البتة ففيه من التاكيد ما يفيد فايدة القسم ولاجل
افادته فايدته قد يقدم علي عامله قايما مقام الجملة القسمية وان كان عامله مقترنا بحرف يمنع عمله فيما تقدم
كلام التوكيد وما يقال عوض لا افارقك وعوض ما ايتك لغرض سد مسد القسم كما يجي في حروف نحو اما
يوم الجمعة فان زيدا قايم وقد يستعمل في غير القسم كقوله هذا ثنائي بما اوليت من حسن لا زلت عوض
قرير العين محسودا ويقوم مقام القسم ايضا بعض حروف التصديق وهو جير بمعني نعم واجل
ان التصديق توكيد وتوثيق كالقسم تقول جير لافعلن كانك قلت نعم والله لافعلن وهي مبنية علي
الكسر وقد تفتح كفيف وليست بمعني حقا خلافا للقوم وبناؤها عندهم لموافقة جير الذي هو حرف لفظا ومعنى
ولا يكفي في البناء الموافقة اللفظية الا تري الي اعراب الي بمعني النعمة وقد تنون بها دون قسم قال
وقلن علي الفردوس اول مشرب اجل جير ان كانت ابيحت دعاثره وربما نون لضرورة قال
وقائلة اسيت فقلت جير اسي انني من ذاك انه وبه استدل من ذهب الي اسميته قال المصنف هو
اسم فعل بمعني اعترف ولا يتصل ربما انتكم في جميع حروف التصديق وقد يستغني بذكر القسم عن
ذكر المقسم به كقوله فاقسم لو شيء اتانا رسوله اي اقسم بما اقسم به وقد يستغني كثيرا عن القسم بجواب
ان اكد بالنون نحو لاضربنك لان النون لها مواضع كما يجي ولا يجي في الخبر الصرف نحو تضربن زيدا
واما نحو لعمرو الله ولزيد قايم فلم تقم دليل علي كونهما جوابي القسم خلافا للكوفيين كما تقدم ويقوم
مقام القسم حقا ويقينا وقطعا وما اشبهها نحو حقا لافعلن وكذا كلا اذا لم يكن ردعا نحو كلا
لنسفعن وكذا لا لتزام نذر نحو لله علي كذا لافعلن او عهد نحو عاهدت الله او علي عهد الله لافعلن
قوله وعن للمجاوزة وعلى للاستعلاء وقد يكونان اسمين لدخول من والكاف للتشبيه و
زايدة وقد تكون اسما ومذ ومنذ للزمان للابتداء في الماضي والظرفية في الحاضر نحو ما رايته مذ
شهرنا ومنذ يومنا وحاشا وعدا وخلا قوله وعن للمجاوزة اي لبعد شي عن المجرور بها
بسبب ايجاد مصدر المعدي بها نحو رميت عن القوس اي بعد السهم عن القوس بسبب الرمي
وكذا اطعمه عن الجوع اي بعده عن الجوع بسبب الاطعام وكذا اديت الدين عن زيد وقولهم
رويت عنه علما واخذت عنه مجاز كانك نقلته عنه وقولك جلست عن يمينه اي تراخيت عن موضع

تعيف بالجليس وقوله تجافوا عن امره مضمن معني يتجاوزون وطبقا عن طبق متجاوزا في
الشدة عن طبق آخر دونه فيكون كل طبق اعظم في الشدة مما قبله وقوله عن طبق صفة طبقا وليس
المراد طبقين فقط بل المقصود اطباق كل واحد منهما اعظم من الآخر فهو مثل التثنية في لبيك وقوله
كرتين والمراد في الكل التكثير والتكرير فاقتصر على اول مراتب التكرير وهو الاثنان تخفيفا وكذا
قولهم ورث السيادة كابرا عن كابر اي كابرا متجاوزا في الفضل عن كابر آخر وقال بعضهم اي بعد كابر
والاولي ابقا الحروف على معناها ما امكن وقوله لاه ابن عمك لا افضلت في حسب عني ولا انت دياني فتخزوني
ضمن في افضلت معني تجاوزت في الفضل قال ابو عبيدة وما ينطق عن الهوي اي بالهوي والاولي ابقاها
بمعناها والجار والمجرور صفة للمصدر اي نطقا صادرا عن الهوي ضمن في مثله بعيد التسبب كما في قولك قلت
هذا عن علم وقوله نصد ورمدي عن اسيل ضمن فيه معني يكشف اي يكشف الغطاء عن وجه اسيل قوله
وعلي للاستعلاء اما حقيقة نحو زيد على السطح او مجازا نحو عليه دين كما يقال ركبه دين كانه يحمل ثقل الدين
على عنقه او ظهره ومنه على قضاء الصلوة وعليه القصاص لان الحقوق كانها راكبة لمن يلزمه وكذا قوله تعالى
كان على ربك حتما تعالى عن استعلاء شي عليه ولكنه اذا صار الشي مشهورا في الاستعمال في شي لم يراع اصل معناه
نحو اعظم الله ومنه توكلت على فلان كانك تحمل ثقلك عليه ومنه توكلت على الله واما قوله اذا رضيت علي بنو قشير
فلحمل رضيت على ضد اي سخطت وقوله رعته اشهرا وحلا عليها اي علي مذاقها كانه ملك مذاقها وتسلط
عليه فهي تبعه وقولهم فلان على جلاله لئن تقول كذا اي معها كان المعني انه يلزمها الزوم الراكب لمركوبه من
قولهم ركبته الديون اي لزمته ومنه عمس على اسم الله اي ملتبسا به فكانه مركب يحملك الى مقصدك ومررت
عليه يفيد ان مرورك به كان من جهة الفوق بخلاف مررت به وقوله ان الكريم وابيك يعتمل ان لم يجد
يوما على من يتكل ليس على فيه زايدة بل الكلام على التقديم والتاخير واصله ان لم يجد يوما من يتكل عليه
وامتنع حذف الضمير المجرور الراجع الى الموصول كما مر في باب الموصولات فقدم على فصار على من يتكل
فجاز حذف الضمير لانتصابه بيتكل صريحا قوله وقد يكونان اي عن وعلى اسمين فلا يتعلقان
بمجرورين من وانما تعين اذن اسميتها لان الجر خاص بالاسماء وقال يصف قطاة غدت من عليه
بعد ما تم ظمؤها تصل وعن قيض بيداء مجهل وقال ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي فبنيا
اذن لكونهما على لفظ الحرف ومناسبين لهما معني فيلزم عن الاضافة ومعناها جانب بخلاف على
قال بات سوسن الحوض بوسا من علا بوسا به يقطع اجواز الفلا اي من فوق قوله والكاف
للتشبيه ودليل حرفيته وقوعه صلة في نحو جاني الذي كزيد فهو مثل الذي في الدار فان قيل لم لا يجوز
كونه بمعني المثل والمبتدا محذوف اي الذي هو كزيد اي مثل زيد قلت قد تقدم في باب الموصولات
ان حذف المبتدا في صلة غير اي اذا لم يطل في غاية القلة واستعمال نحو الذي كزيد شايع كثير وتعين
اسميتها اذا انجرت كما في قوله يضحكن عن كالبرد المنهم واذا ارتفعت كما في قوله اتنتهون ولن
ينهي ذوي شطط كالطعن يهلك فيه الزيت والفتل وسيبويه لا يحكم باسميتها الا عند الضرورة
اما لا خفش فيجوز ذلك من غير ضرورة وتبعه الجزولي ويكون ايضا زايدة اذا لم يلتبس بالاصلية
كما في قوله لواحق لاقراب فيها كالمقق اي فيها المقق اي الطول ويحكم بزيادتها عند دخولها على

مثل نحو ليس كمثله شي او دخول مثل عليه كقوله فاصبحوا مثل كعصف ماكول اذ الغرض انه لا يستعمل المثل
فلا بد من زيادة احدي اداتي التشبيه وزيادة ما هو على حرف اولي ولا سيما اذا كان من قسم الحروف في الا
والحكم بزيادة الحروف اولي واما اذا اجتمعا الكافان نحو قوله وصاليات ككما يؤثفين فاما ان يكون من
باب التوكيد اللفظي فهما اما اسمان او حرفان كقوله ولا للما بهم ابدا دواء واما ان يكون احدهما زايدة فيكون
تلك الزايدة حرفا اذ زيادة الحرف اولي فيكون الاول وهو مثل قوله ليس كمثله واما الثاني فهو كقوله مثل
كعصف ويجوز ان يكونا اسمين او حرفين واحدهما زايد فان قلت لفظ مثل لا بد له من اسم مجرور فكيف
حكمت بزيادة الكاف في مثل كعصف قلت لا امتنع منع الاسم عن الجر للضرورة وان كان لازم الاضافة
لانه عمل للجليس بالاصالة ويجوز ان يكون مثل مضاف الي مقدر مدلول عليه بعصف الظاهر كما قلنا في
باتم نم عدي فعلي هذا لا يكون الكاف زايدة فكانه قال مثل عصف كعصف ويجوز في قوله تعالى ليس كمثله شي
ان لا يحكم بزيادة الكاف بل يكون على طريقة قوله ولا تري الضب بها ينجحر وقولك لا اخي لزيد اعني نفي
الشي بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم فاخو زيد ملزوم ولا نه لا بد له من اخ
هو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفي الملزوم اي ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ
هو زيد فكذا ههنا نفيت ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله اذ لو كان له مثل لكان هو تعالى مثل
مثله والكاف لا يدخل المضمر خلافا للمبرد اذ لو دخل لادي الي اجتماع الكافين اذا شبهت بالمخاطب
فطرد المنع في الكل وقد دخل في الشعر على المنصوب المنفصل قال فاجمل واحسن في اسيرك انه
ضعيف ولم ياسر كاياك اسر وهو من باب اقامة الضماير مقام بعض وعلي المجرور ايضا قال فلا اري
بعلا ولا حلايلا كهو ولا كهن الا حلايلا وقال وام اوعال كها او اقربا وقد يدخل في السعة علي
المرفوع نحو انا كانت ونحو ما الكافة بعد الكاف فيكون لكما له معان احدها تشبيه مضمون جملة
بمضمون اخري كما كانت قبل الكف لتشبيه المفرد بالمفرد قال تعالى اجعل لنا الها كما لهم الهة فلا يقتضي الكاف
ما يتعلق به لان الجار انما كان يطلب ذلك لكون المجرور مفعولا وذلك لان حرف الجر موضوع كما ذكرنا
لان يفضي بالفعل القاصر عن المفعول به اليه والمفعول به لا بد له من فعل او معناه ومعني كن كما انت
كن في المستقبل كما انت كاين الآن فانت مبتدا محذوف الخبر فانت شبهت الكون المطلوب منه بالكون
الحاصل له الآن ومنه قوله عليه كما تكونون يولي عليكم شبه التولية المكروهة بكونهم المكروه اي كما انتم
المكروهة بانهما ان يكون كما بمعني لعل حكي سيبويه عن العرب انتظرني كما اتيك اي لعلي آتيك قال
رؤبة لا تشتم الناس كما لا تشتم فيكون فعل يقتضي معني الكلام بالتركيب وذلك لما يجي فما بمعني ربما قال
واني لما اضرب الكبش ضربة على راسه يلقي اللسان من الفم اي ربما ويقول اني لمما افعل اي ربما قال
بعضهم ان ما يجي ايضا بمعني ربما نحو اني مما افعل اي ربما وفيها ان يكون بمعني قران الفعلين في
الوجود نحو ادخل كما يسلم الامام وكما قام زيد قعد عمرو وجوز الكوفيه نصب المضارع بعد كما بمعني كيما
على ان يكون اصله كيما فحذف اليا تخفيفا ولم يثبت البصرية لا فادة كما التعليل و
لا نصب الفعل بعده واستحسن المبرد القولين وانشد الكوفيه لا تظلموا الناس كما لا تظلموا
والبصريه ينشدونه على الافراد نحو لا تظلم الناس كما لا تظلم اي لعلها وقد يكون ما بعد الكاف مصدرية

ايضا نحو كأنما زيد اسد وانما تقتصر وتفعل ويجوز ان يكون هذا النوع من القسم الاول اعني نحو لكنما انت
ولا تكونوا ممن يوتي من هذا النوع لا يجوز ان يكون هذا النوع من القسم الاول اي يكون ما كافة واما ما التي
بعد رب فمن قال ان رب حرف فهي تكفها عن العمل فلا يطلب متعلقا كما ذكرنا في كما ويتهيأ رب لتعليل
النسبة التي في الجملة الواقعة بعدها ومن قال انها اسم فهي كافة ايضا له عن طلب المضاف اليه وما التي بعد
قل وكثر وطال اما كافة للافعال عن طلب الفاعل واما مصدرية والمصدر فاعل الفعل وقال بعضهم
هي في قوله صددت فاطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم زايدة ووصال فاعل فعل فهما في
عند سيبويه كافة ووصال مبتدا ؛ قوله وقد ومنذ الى آخر الباب قد مضى الكلام في شرحه مستوفى واعلم
انه اذا امكن في كل حرف جيء يتوهم خروجه عن اصله وكونه بمعنى كلمة اخرى او زيادته ان يبقى على اصل معناه
الموضوع هو له ويضمن فعله المعدى به معنى من المعاني يستقيم به الكلام فهو اولى بل الواجب فلا تقول
ان على بمعنى من في قوله تعالى اذا اكتالوا على الناس بل يضمن اكتالوا معنى تحكموا في الاكتيال وتسلطوا
ولا تحكم بزيادة في في قوله يخرج في عراقيبها نصلي بل تضمن يخرج معنى تؤثر بالجرح وقد مضى كثير
ذلك في اماكنه قوله الحروف المشبهة بالفعل ان وان وكأن ولكن وليت ولعل لها صدر الكلام
سوى ان وهي بعكسها ويلحقها ما فتلغى على الافصح وتدخل حينئذ على الافعال اقول سميت
الحروف المذكورة الحروف المشبهة بالفعل بخلاف ما لانها شبه ليس الذي هو فعل ناقص غير متصرف
وهذه شبه التام المتصرف المتعدي وايضا ما الحجازية شبه ليس معنى لا لفظا وهذه بالافعال
معنى كما يجي ولفظا من حيث كونها على ثلثة احرف فصاعدا وما فتح اواخرها فان لم تقل انها شابهت
للافعال بل قلنا هي لا تستقل بها بسبب تشديد الاواخر والتاء في ليت فهي جهة اخرى بها يشابه
الماضي فيعمل عمل الافعال وان قلنا انها المشابهة الفعل فلاثه بسببها الافعال لانها يكون اخذ
بسبب المشابهة المتقدمة فما اعطيت بعد المشابهة لا يكون بعض جهات المشابهة وكذلك نون
الوقاية ان قلنا انها تحفظ فتحها فقط كما تحفظ سكون من وعن فهي من جهات المشابهة وان قلنا
هي لاجل المشابهة فلا فلما شابهت الافعال الافعال المتعدية معنى لطلبها الجزئين مثلها وشابهت
مطلق الافعال لفظا لما ذكرنا كان مشابهتها للافعال اقوى من مشابهة ما الحجازية فجعل عملها
اقوى بان قدم منصوبها على مرفوعها وذلك لان عمل الفعل الطبيعي ان يرفع ثم ينصب فعكسه وعمل
غير طبيعي فهو متصرف في العمل وقيل قدم المنصوب على المرفوع قصدا الى الفرق بينها وبين الافعال
التي هي اصلها من اول الامر او تنبيها بجعل عملها فرعيا على كونها فروعا للفعل وما نال العلما
ثابتان فيما الحجازية ولم يقدم منصوبها فالعلة هي الاولى ومشابهتها معنى لمطلق الفعل
من حيث ان في إن وأن معنى حققت واكدت وفي كأن معنى شبهت قال الزجاج هي للتشبيه
اذا كان خبرها جامدا نحو كأن زيدا اسد وللشك اذا كان صفة مشتقة نحو كأنك قائم لان الخبر هو
الاسم والشيء لا يشبه بنفسه والاولى ان يقال هي للتشبيه ايضا والمعنى كأنك شخص قائم حتى يتغاير
الاسم والخبر حقيقة فيصح تشبيه احدهما بالآخر الا انه لما قام الوصف مقام الموصوف وجعل
الاسم بسبب التشبيه كأنه هو الخبر بعينه صار الضمير في الخبر يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر

فلهذا تقول كأني امشي وكأنك تمشي ولا تقول كأني رجل يمشي وكأنك رجل تمشي وقيل هي للتحقيق وانشدوا
فاصبح بطن مكة مقشعرا كأن الارض ليس بها هشام
بالانام يكن وكأنك بالآخرة لم تزل وكأنك بالليل قد اقبل وابو علي يعتقد في مثله زيادة الاسم وحرف الجر حتى
يبقى كان للتشبيه اي كأن الانام لم يكن ولم يزل والاولى ان تقول بقاء كأن على معنى التشبيه ولا تحكم بزيادة شيء ونقول التقدير
كأنك تبصر بالدنيا اي تشاهدها من قوله تعالى فبصرت به عن جنب والجملة بعد المجرور بالباء حال اي كأنك تبصر
بالدنيا وتشاهدها غير كائنة الا ترى الى قولهم كأني بالليل وقد اقبل وكأني بزيد وهو ملك والواو لا يدخل
الجمل اذا كانت اخبارا لهذه الحروف وفي لكن معنى استدركت ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد من
الكلام السابق رفعا شبيها بالاستثناء ومن ثم قدر بالاستثناء المنقطع بلكن اذا قلت جاءني زيد فكأنه
توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك الوهم تقول لكن عمرا لم يجي وفي ليت معنى
تمنيت وفي لعل معنى ترجيت وماهية التمني غير ماهية الترجي الا ان الفرق بينهما من جهة واحدة فقط
وهو استعمال التمني في الممكن والمحال واختصاص الترجي بالممكن وذلك لان ماهية التمني محبة حصول
الشيء سواء ينتظره ويترقب حصوله اولا والترجي ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله فمن ثم لا تقال
لعل الشمس تغرب ويدخل في الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب شيء محبوب نحو لعلك
تعطينا والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلك تموت الساعة وقد اضطرب كلامهم في لعل الواقعة
في كلام تعالى لاستحالة ترقب غير الموثوق بحصوله عليه تعالى فقال قطرب وابو علي معناها التعليل
فمعنى افعلوا الخير لعلكم تفلحون اي لتفلحوا ولا يستقيم ذلك في قوله تعالى وما يدريك لعل الساعة قريب
اذ لا معنى فيه للتعليل وقال بعضهم هي لتحقيق مضمون الجملة التي بعدها ولا يطرد ذلك في قوله تعالى
لعله يتذكر او يخشى اذ لم يحصل من فرعون التذكر واما قوله آمنت بالذي آمنت به بنو اسرائيل فتوبة
يأس لا معنى تحتها ولو كان تذكرا حقيقيا لقبل منه والحق ما قال سيبويه وهو ان الرجاء او الاشفاق
يتعلق بالمخاطبين وانما ذلك لان الاصل ان لا تخرج عن معناها بالكلية فلعل منه تعالى حمل على ان يرجو
ويشفق كأن او المبتلة للشك اذا وقعت في كلامه تعالى كانت للتشكيك والابهام لا للشك وقيل ان
لعل يجي للاستفهام تقول لعل زيدا قائم اي هل هو كذلك واخبار هذه الحروف عند الكوفيين مرتفعة
بما ارتفعت به في حال الابتداء وكذا خبر لا التبرئة ومذهب البصريين عمل الحروف في المبتدا والخبر معا
لطلبها لهما معنى ويجوز عند الفراء نصب الجزئين بليت نحو ليت زيدا قائما لانه بمعنى تمنيت ومفعوله
مضمون الخبر مضافا الى الاسم اي تمنيت قيام زيد فنصبت الجزئين كما ذكرنا في علمت نصب افعال القلوب
لهما سواء ومن ثم جاز ليت ان زيدا قائم كما جاز علمت ان زيدا قائم فهو عنده كافعال القلوب في العمل سواء
واستشهد الفراء بقوله يا ليت ايام الصبا رواجعا والبصريون يحملون رواجعا على الحالية وعاملها خبر
المحذوف اي يا ليت ايام الصبا لنا رواجع والكسائي يقدر كان اي يا ليت ايام الصبا كانت رواجع
وهو ضعيف لان كان ويكون لا يضمران الا فيما اشتهر استعمالها فيه فيكون الشهرة دليلا عليهما
كما في قولهم ان خيرا فخير ويجوز عند بعض اصحاب الفراء نصب الجزئين بالخمسة الباقية ايضا كما رووا عنه
عليه ان قعر جهنم لسبعين خريفا وانشدوا كأن اذنيه اذا تشوفا قادمة او قلما محرفا وذلك لان
اسم كان مشبه وخبره مشبه به فهما مفعولان لشبهت الاول مفعول بلا جار والثاني مفعول بحرف

جن وليس ما قالوا بمشهور وقد رد على هذا ان عمرو قت انشاده مثلا البيت وقال المروح
الصواب مخسب اذ يلم اذا اشوفا قادمة فنقول ان ليت متضمنة معنى الفعل بخلاف افعال
القلوب فانها افعال صريحة فلا فضل لهذا التضمين الضعيف حتى نصب الجزئين بلا لم يكن مضمونهما
مفعول فعل تضمنه ليت واما نحو قوله باليت اني وسبيعا في غنم والخرج منها فوق كراراحم فانه
مع اسمها وخبرها معينة عن المعمولين الا انها مفعول تمنيت وينبغي على ما ذهب اليه الاخفش
في نحو علمت ان زيدا قايم من تقدير المفعول الثاني ان يقدر ايضا ههنا خبر ليت ولا اعتراض على الاعراض
واجاز الاخفش قياس لعل في نحو ان المفتوحة بعدها على ليت نحو قولك لعلك قايم ولم يثبت واما نصب
باقي اخوات ليت للجزئين فممنوع والمروي ان قعر جهنم لسبعون خريفا واما قوله كان اذنيه البيت
فقد ذكرنا انه خطا فيه قوله لها صدر الكلام كلها يغير معنى الكلام ويوثر في مضمونه وكان حرفا
فمن تبديا الصدر كحروف النفي والالا ولم ولن فقد عرفي المنصوب على شريطة التفسير علة جواز تقدم معمولها
وكحروف التنبيه والاستفهام والتشبيه والتحضيض وغير ذلك واما الافعال فافعال القلوب
والافعال الناقصة فانها وان اثرت في مضمون الجملة فلم يلزم التصدر لاجراء لها مجرى ساير الافعال
وانما لزمت الحروف المذكورة الصدر لما ذكرنا وكل واحدة من هذه الاحرف يدل على قسم من
اقسام الكلام بخلاف ان المكسورة فانها يوكد معنى الجملة فقط والتوكيد تقوية معنى الثابت لا تغيير
المعنى الا انها مع ذلك حرف ابتداء كاللام فلذلك وجب تصدرها كاللام واما ان المفتوحة فلكونها
مع جزئيها في تاويل المفرد لكونها مصدرية وجب وقوعها مواقع المفردات كالفاعل والمفعول
وخبر المبتدا والمضاف اليه ولا يتصدر وان كانت في مقام المبتدا الذي له حق الصدر لما ذكرنا
في باب المبتدا فليت ولعل وكان وان المفتوحة لا يدخل على مبتدا في خبره معنى الطلب سواء كان
ذلك الخبر مفردا او جملة اما ليت ولعل فلانهما لطلب مضمون الخبر فلا يتوجه الى ذلك المضمون
طلب آخر اذ لا يجتمع عندهم طلبان على مطلوب واما كان فلان خبرها ابدا مفرد لانه مشبه به كما
ذكرنا وهي اما اذاة مذكورة مشبه لاسم بها نحو كان زيدا اسد او مقدرة قامت الصفة مقامه نحو كانك
قايم وكانك قمت او تقوم او عندك او في الدار كما ذكرنا والمفرد المتضمن معنى الطلب في كلامهم
اسم الاستفهام فقط فيكون فلو كان خبرها اسم استفهام لوجب تقدمه عليها فيسقط اذن عن
فرتبة التصدر الواجب لها والصفة القايمة مقام ذلك الخبر المفرد لا يكون الا خبرية لان النعت
كما مر في بابه لا يكون طلبيا ومن ثم اول نحو قوله جاوا بمذق هل رايت الذيب قط واما ان المفتوحة
فلان وضعها ليكون مع جزئيها في تاويل المصدر والمصدر لا طلب فيه فتبين بهذا ان ان في نحو
قولك امرته ان قم لا يجوز ان يكون مصدرية على ما اجازه سيبويه وابو علي كما تقدم في نواصب
المضارع واما ان ولكن فلا يمكن كون اخبارها مفردا متضمنا لمعنى الطلب لما مر في كان اما
الجمل الطلبية كالامر والنهي والدعاء والجمل المصدرة بحرف الاستفهام والعرض والتمني ونحو
ذلك فلا ارى منعا من وقوعها خبرا لهما كما في خبر المبتدا وان كان قليلا نحو ان زيدا الا تضربه
وانك لا مرحبا بك وان زيدا هل ضربته واضرب زيدا ولكن عمروا لا تضربه قال ولو ارادت لقالت

وهي صادقة ان الرياضة لا تصبك للشيب قوله وبعدها ما فيلغى على الافصح اذا دخلت ما على
جاز ان تعمل وان تلغى وروي قوله قالت الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا ونصفه فقد فصار حسبا
والالغاء اكثر لانها تخرج بها عن الاختصاص بالجملة فالاولى ان لا تعمل كما تقدم في ما الحجازية فاذا
اعملت فما كافة ومذهب الجمهور ان ما الكافة حرف وقال ابن درستويه انها نكرة مبهمة بمنزلة
ضمير الشان فيكون اسما والجملة بعدها خبرها واذا اعملت فما زايدة غير كافة كما في قوله فيما رحمة وروى
ابو الحسن وجد في انما وانما الاعمال والالغاء والاعمال قليل فيهما لضعف معنى الفعل فيهما لان التاكيد
تقويه الثابت لا معنى آخر متجدد وعدم سماع الاعمال في لعلما وكانما ولكنما وقياسها في الاعمال على ليتما
سايغ عند الكسايي واكثر النحاة اذ لا فرق بينها وبين ليتما واذا سمع في انما مع ضعف معنى الفعل فيه فما
ظنك بهذه الحروف لكن الالغاء اولى بالاتفاق لعدم السماع ولزوال الاختصاص بسبب ما وسيبويه
منع الاعمال في غير ليتما للسماع المشهور فيه دون غيره قوله فان لا تغير معنى الجملة وان مع
جملتها في حكم المفرد ومن ثم وجب الكسر في موضع الجمل والفتح في موضع المفرد فكسرت ابتداء وبعد
القول وبعد الموصول وفتحت فاعلة ومفعولة ومضافا اليها ومبتدأة وقالوا لولا انك لانه مبتدا
ولو انك لانه فاعل فان جاز التقديران جاز الامران مثل من يكرمني فاني اكرمه واذا انه عبد القفا
واللهازم وشبهه ولذلك جاز العطف على اسم المكسورة لفظا او حكما بالرفع دون المفتوحة مثل
ان زيدا قايم وعمرو ويشترط مضي الخبر لفظا او تقديرا خلافا للكوفيين ولا اثر لكونه مبنيا خلافا
للمبرد والكسايي في مثل انك وزيد ذاهبان ولكن كذلك ولذلك دخلت اللام مع المكسورة دونها
على الخبر او على الاسم اذا فصل بينه وبينها او على ما بينهما وفي لكن ضعف وتخفف المكسورة فيلزمها
اللام ويجوز الغاؤها ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتدا خلافا للكوفيين في التعميم وتخفف المفتوحة
فتعمل في ضمير شان مقدر فتدخل على الجمل مطلقا وشذ اعمالها في غيره ويلزمها مع الفعل السين
او سوف او قد او حرف النفي قوله فان لا تغير معنى الجملة اخذ في تفصيل معاني
الحروف الستة فان موضوعة لتاكيد معنى الجملة فقط غير مغيرة لها وان المفتوحة موضوعة
ليكون ما بعدها بتاويل مصدر خبرها مضافا الى اسمها فمعنى بلغني ان زيدا قايم بلغني قيام زيد وكذا ان
كان الخبر جامدا نحو بلغني انك زيد اي زيديتك فان ياء النسب اذا لحقت آخر الاسم وبعدها
التاء افادت معنى المصدر نحو الفرسية والمضروبية والضاربية وكذا بلغني ان زيدا في الدار اي
حصول زيد في الدار لان الخبر في الحقيقة حاصل المقدر قوله ومن ثم وجب الكسر اي من جهة عدم
تغيير المكسورة لمعنى الجملة وتغيير المفتوحة لمعناها الى المفرد قوله فكسرت ابتداء اي مبتدا بها
سواء في اول كلام المتكلم نحو ان زيدا قايم او كان في وسط كلامه اذا كان ابتداء كلام آخر نحو اكرم زيدا
انه فاضل فقولك انه فاضل كلام مستانف وقع علة لما تقدمه ومنه قوله تعالى ولا يحزنك قولهم
ان العزة لله جميعا وكذا تكسر بعد القول اذا قصدت به الحكاية لا الاعتقاد الشامل للعلم و
الظن فانها تفتح اذن كما تفتح بعد العلم والظن وانما كسرتها بعد القول بمعنى الحكاية لانه
ابتداء الكلام المحكي وكسرت بعد الموصول لان الصلة لا يكون الا جملة قال تعالى ما ان مفاتحه

لبني وكذا تقع في جواب القسم عند المبرد والكوفيين اذا لم يكن في خبرها اللام ولعل ذلك لنا ويلزم لها بالمفرد
اي اقسم بالله على قيامك وقد تعد اذ لا يقع المفرد الصريح جواب القسم ويكسر ايضا اذا كانت حالا نحو
لقيتك وانك راكب قال تعالى وما ارسلنا من قبلك من المرسلين الا انهم لياكلون لان الجملة تقع حالا ولا دليل
على كونها في تاويل المفرد كما مر فان قلت افيها ليكون سا ويل المصدر فان المصدر ايضا تقع حالا قلت
ذلك اذا كان صريح المصدر لا المؤول به ويكسر ايضا اذا كانت في موضع خبر عن اسم عين نحو زيد انه قايم قال
عمر وانه قايم لانه لا دليل على كون الجملة اذا كانت خبرا للمبتدا في تاويل المفرد واما اذا كان المبتدا حدثا جاز
فتح ان في الخبر نحو عاموي انك قايم ويكسر ايضا اذا دخلت في مبتدا في خبره لام الابتدا فانها لا تجامع الا
المكسورة لان وضع لام الابتدا التاكيد مضمون الجملة كان المكسورة فهما سواء في المعنى قوله وفتحت فاعلة
نحو بلغني انك قايم لان الفاعل لا يكون الا مفردا وكذا المفعول به نحو علمت انك قايم اي علمت قيامك وكذا
المبتدا نحو عندي انك قايم وكذا المضاف اليه نحو فعلت هذا كراهة انك قايم وكذا المجرور بحرف الجر نحو
عجبت من انك قايم قوله وقالوا لولا انك هذا جواب سوال مقدر وهو ان لولا تدخل على الجملة الاسمية فحق
كسر ان فاجاب بان الجملة بعدها لا يجوز ظهور خبرها كما تقدم في باب المبتدا بل يجب حذف الخبر فلو كسرنا
ان لكان خبر الاسمية ظاهرا غير مقدر ولا يجوز فتحها ليكون ان مع خبرها في موضع المبتدا والخبر
محذوف واما على مذهب الفرا ومذهب الكسائي في رفع الاسم الواقع بعد لولا كما ذكرنا في باب المبتدا
ففتح ان ظاهر قوله ولو انك لانه فاعل يعني ان لو حرف شرط فلا بد من دخولها على الفعل فلو كسرنا ان
لكانت داخلة على الاسمية ولا يجوز فتحنا ها ليكون مع ما في خبرها فاعل فعل مقدر وهو ثبت كما مر في
باب الفاعل وسيجي في حروف الشرط وكذا يلزم فتحها بعد ما التوقيتية نحو اجلس ما ان زيدا قايم لانها
لا تدخل الا على الفعل وذلك لانها مصدرية وسد دخولها على الاسمية كما يجي فالتقدير ما ثبت ان
زيدا قايم كما في لو انك قمت سواء قوله فان جاز التقديران اي تقدير الجملة والمفرد جاز الامران اي
فتح ان وكسرها وذلك في مواضع بعد فا الجزا نحو من يكرمني فاني اكرمه والكسر بتاويل فانا اكرمه والفتح
على ان مع ما في خبرها مبتدا محذوف الخبر اي فاكرامي ثابت وكذا بعد اذا المفاجاة كقوله ٧
وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم اي عبد قفا اي لئيم نحو صفعان واللهزمتان
عظمان نابتان في اللحيين تحت الاذنين جمعهما ان عرها حولهما كقولك حب مذاكيره فالكسر على تاويل
اذا هو عبد القفا والفتح على تاويل فاذا عبوديته فقفاه ثابتة وكذا اذا وليت ان الواو بعد قولك هذا
او ذلك تقرير الكلام الي بق قال تعالى ذلكم وان الله موهن كيد الكفرين خبر مبتدا محذوف وان عطف على
الخبر اي الامر ذلكم والامر ايضا ان الله موهن وان كسرت فعلى عطف ان مع خبرها على الجملة المتقدمة
المحذوف احد جزئيها قال اني اذا جئت بالمنزل الذي ما رفعت لك دافعا نار ذلك واني على جاد الدف
اجنو عليه بما يحني على الحال فهو مثل قوله تعالى ذلك ومن عاقب الاية فالجملة القسمية عطف على الجملة المتقدمة
وكذا اذا وليت نحو اول قولي اوالكلامي فالفتح على ان قولي مصدر مضاف الى الفاعل وليس بمعنى المفعول
والتقدير اول قولي اي اقوالي حمد الله فلم يجوز لان المصدر لا يجمع الا مع قصد الاختلاف فيكون قد اخبر
عن المصدر بالمصدر والكسر على ان قولي اي مقولي اي او لمقولاتي فلم يجمع مع انه بمعنى المفعول فاعاه

لا اصل المصدر فالمعنى اول مقولاتي هذا القول وهو اني احمد الله فيكون من قال كلاما وقوله اني احمد الله
ثم اخبر عن ذلك كما تقول اول السورة بسم الله الرحمن الرحيم وقال عليه افضل ما قلته انا والنبيون من
قبلي لا اله الا الله ولا يكون قوله اني احمد الله معمولا للفظ قولي كيف وليس هو بمعنى المصدر بل بمعنى
المفعول فهو كقولك مضروبي زيد فزيد مضروب من حيث المعنى وليس معمولا للمضروب وقال ابو علي
قولي مصدر مضاف الى الفاعل واني احمد الله بالكسر مفعوله وخبر المبتدا محذوف اي اول قولي
او نطقي بهذا الكلام ثابت ورده المصنف احسن رد وذلك ان افعل التفضيل بعض ما يضاف اليه
فيكون لنطقه بهذا الكلام اول ووسط وآخر والجزء الاول باعتبار كلماته الثلث تلفظه بلفظ اني
وباعتبار الحروف تلفظه بهمزة اني فيكون المعنى اذا صرحنا بلفظي بان او بهمزة اني ثابت وهو خلف من
الكلام وغير مقصود للمتكلم وتجوز الوجهان بعد اما فان فتحت فاما بمعنى حقا نقول احقا انك قايم
فان فاعل اي احق ذلك حقا او معمول حقا في معنى الظرف اي في حق فيكون ان اما فاعلا او مبتدا كما مر
في باب المبتدا قال احقا ان اخطبكم مجاني ودليل كونه في مذهب الظرف اي في حق هو اتى الحاكم
مالي ثم يظلمني السريس فهو كقوله احقا بني ابنا سلمى بن جندل البيت وان كسرت فاما حرف
استفتاح كالا تقول اما انك قايم كما قال تعالى الا ان عادا كفروا وتقول ايضا اما والله انه ذاهب بالفتح
اي احق والله انه ذاهب اي ذهابه واما والله انه ذاهب كانك الا انه والله انه ذاهب وحتى ان كانت
ابتدائية وجب كسر ان بعدها وان كانت جارة او عاطفة للمفرد فالفتح نحو عرفت امورك حتى انك صالح
وعجبت من امورك حتى انك تفاخر ولا يجوز كسر ان بعد مذ ومنذ وان جاز وقوع الجملة والمفرد بعدهما
نحو لقيتك مذ زيد قايم ومذ قيام زيد رفعا وجرا لان الجملة بعدها مضاف اليها كما مر في الظروف المبنية
وهي في تقدير المفرد الا ترى ان ريث وانه يضافان الى الجملة لكن لما كانت في تقدير المفرد لم يجي بعدهما
الا مفتوحة كما مر في الظروف المبنية والغالب بعد لا جرم الفتح قال تعالى لا جرم ان لهم النار فلا اما
رد للكلام السابق على ما هو مذهب الخليل او زايدة كما في لا اقسم لان في جرم معنى القسم وجرم فعل
ماض عند سيبويه والخليل قال سيبويه معنى جرم حق فان فاعله واستشهد بقوله ولقد طعنت ابا عيينة طعنة جرمت
فزارة بعدها ان يغضبوا برفع فزارة وان يغضبوا بدل اشتمال اي جرمت لهم الغضب كقوله تعالى
ولا يجرمنكم شنآن قوم اي لا يحملنكم وبمثله فسر بعضهم الاية اي جرم كفرهم ان لهم النار وقال فعول
جرم وقال الفرامي اي لا جرم كلمة كانت في الاصل بمعنى لا بد ولا محالة لانه يروى عن العرب لا جرم
والفعل والفعل بتنكان في المصادر كالرشد والرشد والنحل والبخل والجرم القطع اي لا قطع
مع هذا كما ان لا بد بمعنى لا قطع فكثرت وجرت على ذلك حتى صارت بمعنى القسم للتاكيد الذي فيها فلذلك
لكتاب بما يجاب به القسم فيقال لا جرم ولا بدك ولا جرم لقد احسنت ولا جرم انك قايم فمن فتح
فللنظر الى اصل لا جرم كما تقول لا بد ان تفعل كذا وانك تفعل كذا اي من ان تفعل ومن انك تفعل
ومن كسر فلمعنى القسم العارض في لا جرم وحكى الكوفيون فيها عن العرب وجوها من التغيير لا جر
باسقاط الميم ولا ذا جرم بزيادة ذا ولا ذا جر ولا ان ذا جرم ولا عن ذا جرم وان زايدة وعن
بلغة الهمزة كما في قوله اعن ترسمت من خرقاء منزلة وتقول شد ما انك ذاهب وعز ما انك قايم

بالفتح منه وعن فعلان مكفوفان بما كفلما وطالما وبما بمعنى حقا بمعنى بعد ما انك قايم حقا انك قايم اي ووقع
الا ان في لا يدخل على منه وعن لكونهما في الاصل فعلين ويجوز ان يكون ما اسما معرفا تاما كما هو مذهب
سيبويه في نعما صنيعك وبيسما صنعك وقد ذكرنا ان حقه باب فعل يجوز استعماله استعمال نعم وبئس وتقول
زيد فاسق كما ان عمروا فاسق ليس ما ههنا كافة كما كانت في زيد صديقي كما عمرو اخي ولو كانت كافة لوجب
كسر ان ولا يجوز الا الفتح فقال الخليل ما زايدة وان مجرورة بالكاف ودليل زيادتها قولهم هذا حق مثل انك
ههنا لكنهم الزموا الكاف مع هذه الزيادة كراهة ان يجي لفظها مثل كان ومعنى زيد فاسق كما ان عمروا
اي هذا صحيح كصحة ذاك وتقول حقا انك ذاهب وجهد رايي انك قايم بالفتح لا غير لان المعنى في حق وفي
جهد رايي واذا جيت باما فقلت اما حقا فانك ذاهب واما جهد رايي فانك قايم فالكسر هو الوجه لانك
لم تضطر مع اما الى جعل الظرفين خبرين لان كما كنت مضطرا اليه من دون اما وذلك لان معمول ما
حيز ان تقدم عليها مع اما لما يجيء في حروف الشرط نحو اما يوم الجمعة فانك ساير واما زيدا فانك ضارب و
لا يتقدم عليها من دون اما فاضطررت الى فتح ان مبتدا وجعل الظرف المقدم خبرا قال سيبويه يجوز
اما في رايي فانك ذاهب بالفتح والوجه الكسر لانك غير مضطر الى فتحها وتقول اما في الدار فانك قايم بالكسر
اذا قصدت ان قيام المخاطب حاصل في الدار واما ان اردت انه في الدار هذا الحديث فانه يجب الفتح و
التعريف المذكور اعني الفتح في مواضع المفردات والكسر في مظان الجمل اولى من قول ابي علي كل موضع
يصلح للاسم والفعل فالكسر وكل موضع تعين للاسم فالفتح لان ما بعد فاء الجزاء يجوز فيه الفعل و
الاسم كقوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه ولا يتعين الكسر فيه وايضا ما بعد اذا المفاجاة يتعين للاسم و
لم يتعين فيه الفتح ولذلك جاز العطف اي لاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجمل كان اسمها العطف
المنصوب في محل الرفع لانها كالعدم اذ فايدتها التاكيد فقط فجاز العطف على محل ذلك الاسم بالرفع
ثم اعلم انه تختلف عباراتهم في ذلك فقول بعضهم كما قال المصنف يعطف على اسم المكسورة بالرفع و
بعضهم يقول على موضع ان مع اسمها كما قال الجزولي وكان الاولى نظر الى ان الاسم هو الذي كان
مرفوعا قبل دخول ان ودخولها كلا دخول فبقي على كونه مرفوعا لكن محلا لاشتغال لفظه بالنصب فان
كاللام في لزيد ولا شك ان المرفوع فيه هو زيد وحده لا الاسم مع الحرف فكذا ينبغي ان يكون الامر
مع ان ومن قال على موضعها مع اسمها نظر الى ان اسمها لو كان وحده مرفوع المحل لكان وحده
مبتدا والمبتدا مجرد عن العوامل عندهم واسمها ليس بمجرد والجواب انه باعتبار الرفع مجرد لان
ان كالعدم باعتباره وانما يعتد بها اذا اعتبرت النصب ويشكل عليه بان ان مع اسمها لو كانت
مرفوعة المحل لكانت مع اسمها مبتدأة ويبطل المبتدا هو الاسم المجرد على ما ذكرنا وهي مع اسمها
ليست اسما فالاولى ان يقال العطف بالرفع على اسمها وحده وقد ذكرنا في باب الابتدا لفظا
هذا او حكما راجع الى المكسورة فالمكسورة لفظا نحو ان زيدا قايم وعمرو والمفتوحة التي في حكم
المكسورة نحو علمت ان زيدا قايم وعمرو فان ههنا مع اسمها وخبرها وان كانت في تقدير المفرد
من جهة ان المعنى علمت قيام زيد لكنها في تقدير اسمين اذ ان مع اسمها وخبرها سادة مسد مفعولي علمت
كان المكسورة في جزئيها بتقدير اسمين اي المبتدا والخبر فحكم المفتوحة بعد فعل القلب حكم المكسورة

في قيامها مع ما في حيزها مقام الاسمين وفيما قال المصنف من هذا التحقيق البليغ نظر وذلك لانا بعد تسليم
ان المفتوحة مع ما في حيزها بتقدير اسمين نقول ان ذينك الاسمين بتقدير علمت زيدا قايما وعلمت
زيدا قايما بتقدير علمت قيام زيد كما مر في افعال القلوب فكونها بتقدير اسمين لا يخرجها عن كونها
بتقدير المفرد اذ ذانك الاسمان بتقدير الاسم المفرد مع هذا الحق ان ان مع ما في حيزها ليست بتقدير
اسمين بل هي في اول الامر بتقدير اسم مفرد اعني المصدر الذي ذانك الاسمان المنصوبان هو ولا ان
به والجأ ما المصنف الى هذا التكلف انه راى سيبويه مستشهدا على العطف على محل المكسورة بقوله
تع واذان من الله ورسوله الاية واذان بمعنى اعلام وكذا استشهد بقوله والا فاعلموا انا وانتم
بغاة ما بقينا في شقاق على العطف على محل اسم المكسورة بتقدير حذف الخبر من الاول والتقدير
انا بغاة وانتم بغاة فلولا ان المفتوحة بعد فعل القلب في حكم المكسورة لما صح منه الاستدلال المذكور
وبعض النحاة لما راى سيبويه يستشهد للمكسورة بالمفتوحة قال ان المفتوحة حكمها مطلقا حكم
المكسورة في جواز العطف على محل اسمها بالرفع لانهما حرفان مؤكدان اصلهما واحد فيجوز العطف
بالرفع في نحو بلغني ان زيدا قايم وعمرو والكسائي والفراء ومن تابعهم لم يلتفتوا الى استدلال سيبويه
قالوا لا يجوز العطف بالرفع على محل اسم المفتوحة مطلقا اذ لم يبق معها معنى الابتداء بل هي
مع ما في حيزها في تاويل اسم مفرد مرفوع او منصوب او مجرور فاسمها كبعض حروف الكلمة
ونظر ابو سعيد صحيح فنقول قوله تعالى ورسوله عطف على الضمير في بريء وجاز ذلك بلا تاكيد بالمنفصل
لقيام الفصل بقوله من الله مقام التاكيد او نقول رسوله مبتدا خبره محذوف اي ورسوله كذلك
والواو اعتراضية لا عاطفة ونقول في قوله والا فاعلموا البيت انا بغينا في شقاق خبر انا وقوله
وانتم بغاة اعتراضية لكن لا يتم لنا مثل هذا في قوله ولا انا ممن يزدهيه وعيدكم ولا انني بالمشي في
القيد اخرق بعد قوله فلا تحسبي اني تخشعت بعدكم لشيء ولا اني من الموت افرق لان قوله و
لا انني بالمشي في القيد اخرق عطف على اني تخشعت فلو جعلنا قوله ولا انا ممن يزدهيه وعيدكم
جملة اعتراضية لكان لا داخلة على معرفة بلا تكرير ولا يجوز ذلك الا عند المبرد ولو روي ولا انني
بالكسر لارتفع الاشكال وكان قوله ولا انا ممن يزدهيه مستانفا ولا مكررة وحكم لكن في جواز
العطف على محل اسمها حكم ان المكسورة خلافا لبعضهم قال سيبويه بعد ذكره جواز العطف على
محل اسم ان بالرفع لكن المثقلة في جميع الكلام بمنزلتها يعني في جواز العطف المذكور وتفارقها في
ان اللام لا يدخل على ما في حيزها دون ما يجيء وانما كان لكن مثل ان لان معنى الابتداء بعدها لم يزل لان
الاستدراك راجع الى ما قبلها لا الى ما بعدها اذ هو حفظ الحكم السابق نفيا كان او اثباتا عن ان يتداخل
فيه الاسم المنتصب بلكن فقولك ما قام زيد لكن عمروا قام حفظت فيه عدم القيام عما يتوهم من دخول
عمرو فيه وكذا في قام زيد لكن عمروا لم يقم واجاز الفراء رفع المعطوف على اسم كان وليت ولعل ايضا
لكونه في الاصل مبتدا ومنعه غيره لخروجه عن معنى الابتداء بما اوردت فيه الحروف من المعاني
والوصف وعطف البيان والتوكيد كالمنسوق عند الجرمي والزجاج والفراء في جواز الحمل على
المحل ولم يذكر غيرهم في ذلك لا منعا ولا اجازة والاصل الجواز اذ لا فارق قال الزجاج قوله

علام الغيوب في قوله قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب صفة ربي ويحتمل رفعه وجوها ولم يذكروا البدل والقياس كونه كسائر التوابع في جواز الرفع نحو ان الزيدين استحسنتهما شمايلهما بالرفع كما جاز ذلك في اسم لا التبرية المشبهة بليس نحو لا غلام رجل في الدار الا زيد فلا يحمل على المحل عند البصريين الا عند مضي الخبر فلا يجوز عندهم ان زيدا وعمرو قائمان واجازه الكسائي وانما منعوا من ذلك لان العامل في خبر المبتدأ عند جمهورهم الابتداء وفي خبر ان ان فيكون قائمان خبرا عن زيد او عمرو وهما قد عمل عاملان مختلفان مستقلان في العمل رفعا ولحاقه ولا يجوز لان عوامل النحو عندهم كالمؤثر الحقيقي كما ذكرنا في صدر الكتاب والاثر الواحد الذي لا يتجزأ لا يصدر عن مؤثرين مستقلين في التأثير كما ذكر في علم الاصول لانه مستغن بكل واحد منهما عن الآخر فيلزم من احتياجه اليهما معا استغناؤه عنهما ولو فرق الخبران بالعطف نحو ان زيدا وهند قايم وقاعدة لم يأت الفساد الذي ذكروا فيجب جوازه ويكون الكلام من باب اللف كقوله تعالى وجعلنا الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فاذا قدمت الخبر فاما ان ياتي للمعطوف بالخبر ظاهرا نحو ان زيدا قايم وعمرو كذلك او تحذفه وتقدره والاكثر الحذف نحو ان زيدا قايم وعمرو ولا يجوز ان يكون هذا من باب العطف المفرد لان قايم لا يكون خبرا عن الاسمين وانما اجاز الكسائي نحو ان زيدا وعمرو قايمان لان العامل عنده في خبر ان ما كان عاملا في خبر المبتدأ لان ان واخواتها لا تعمل عند الكوفيين في الخبر فالعامل في خبر ان اسمها لانه المبتدأ والخبر يترافعان عنده فلا يلزم صدور اثر عن مؤثرين والفراء توسط مذهب سيبويه والكسائي فلم يمنع رفع المعطوف مطلقا ولم يجوزه مطلقا بل فصل وقال ان خفي اعراب الاسم بكونه مبنيا او معربا مقدر الاعراب جاز الحمل على المحل قبل الاسم نحو انك وزيد قايمان وان الفتى وعمرو فاعلان والا فلا لانه لا ينكر في الظاهر كما ينكر مع ظهور الاعراب في المعطوف وذلك لانه خبر واحد عن مختلفين ظاهري الاعراب مستبدع ولا كذلك اذا خفي اعراب المتبوع ولا يلزم ايضا توارد المستقلين على اثر واحد لان مذهبهم في ارتفاع خبر ان مذهب الكسائي واما قوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئون من آمن فعلى ان الواو في والصابئون اعتراضية لا للعطف وهو مبتدأ محذوف الخبر اي والصابئون كذلك لسد خبر ان مسده ودلالته عليه كما في قايم ثم عدي على مذهب المبرد ومنه قوله فمن يك امسى بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب اي فاني وقيار كذلك بها لغريب وسمع سيبويه قبل الخبر رفع توكيد اسم ان المبني وكذا المعطوف غير منوي الخبر نحو انهم اجمعون ذاهبون وانك وزيد ذاهبان خبرهما بلا شك ومثل ذلك وجوزه بعض النحويين بناء الاسم واجاز الكسائي رفع المعطوف على اولي مفعولي ظن واخواته ان خفي اعراب الثاني نحو ظننت غلامك يرامي وعمرو وليس بشيء لان ظن عامل قوي اثر في الاسمين اللذين بعدهما بان صار به مضمونهما مفعولا به واذا منعوا ذلك في ان ولعل لما فيهما من معنى الفعل فكيف يجوز ذلك في الفعل الصريح وانما اشترط خفاء اعراب الثاني ليكون المفعولان في الظاهر كانهما اسم ان وخبرها فيقل الشناعة قوله خلافا للمبرد والكسائي الظاهر ان مذاهب

الفراء ولا اطلاق مذهب الكسائي كما هو مذكور في كتب النحو قوله ولكن كذلك اي في احكام العطف على المحل قوله ولذلك دخلت اللام اي ولاجل كون المكسورة مع جزئيها في تقدير الجملة قوله دونها اي دون المفتوحة اعلم ان هذه اللام لام الابتداء المذكورة في جواب القسم وكان حقها ان يدخل اول الكلام ولكن لما كان معناها هو معنى ان سواء اعني التاكيد والتحقيق وكلاهما حرف ابتداء كرهوا اجتماعهما فاخروا اللام وصدروا ان لكونها عاملة والعامل حري بالتقدم على معموله وخاصة اذا كان حرفا اذ هو ضعيف العمل وراعوا مع تاخير اللام شيئين احدهما ان لا يقع بينهما فصل لان المكروه هو الاجتماع والثاني انها لما سقطت عن مرتبتها وهي صدر الكلام اي المبتدا او الخبر المقدم او معمول الخبر المقدم كما مضى في جواب القسم نحو لزيد قايم ولقايم زيد ولطعامك زيدا آكل لا يدخل بعد الناسخ الا على اصل الكلمة نحو ان من الشعر لحكما وان زيدا لقايم وان زيدا لفي الدار قايم ولا يدخل على متعلق الخبر المتاخر عن الخبر فلا يقال ان زيدا قايم لفي الدار لئلا تخرج عن كل المحل تباعدها عن حقها صدر الكلام عن جزئي الكلام اللذين هما العمدتان وانما يدخل على الاسم اذا فصل بينه وبينها بظرف هو الخبر نحو ان علينا للهدى او بظرف متعلق بالخبر نحو ان في الدار لزيدا قايم ولا ينكر عمل ما بعد لام الابتداء فيما قبله لنقصانها حقها من التصدر وقوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن اللام الاولى فيه لام الابتداء والثانية جواب قسم محذوف والجملة القسمية صلة من او صفة وانما تدخل على الخبر اذا لم يكن ماضيا مجردا عن قد ولا يجوز ان زيدا لقام كما يجوز ان زيدا ليقوم بل تقول ان زيدا لقد قام كما مضى في شرح جواب القسم ويجوز في نعم وبئس نحو ان زيدا لنعم الرجل كما مر هناك واذا كان الخبر مضارعا مصدرا بحرف التنفيس جاز دخول هذه اللام عليه نحو ان زيدا لسوف يقوم خلافا للكوفيين كما مر في باب المضارع ولا يدخل هذه اللام في حروف النفي كما مر في جواب القسم ولا في حروف الشرط فلا تقول ان زيدا لان ضربته لضربك ولا على اسم فيه معنى الشرط لان اللام والشرط حرفهما كليهما الصدر فتنافرا ولا يدخل على جواب الشرط فلا تقول ان زيدا من يضربه لاضربه لان جواب الشرط وحده ليس هو الخبر بل هو مع الشرط واجازه ابن الانباري ولا يدخل على واو المصاحبة المغنية عن الخبر فلا تقول ان كل رجل لوضيعته لان اصلها لام الابتداء فلا يدخل الا على ما كان عليه وقد ذكرنا مواضعها واجاز الكسائي نظرا الى انه سد مسد الخبر واذا وقعت الاسمية خبر ان فالوجه دخولها على الجزء الاول نحو ان زيدا لابوه قايم وقد حكي ان زيدا وجهه لحسن وهو مثل دخولها على جواب الشرط الواقع موقع الخبر وكلاهما ضعيف لان حقها لما سقطت عن التصدر ان لا تتاخر عن الاسم وعن اول اجزاء الخبر واذا اردت دخولها على خبر ان الذي في اوله لام القسم وجب الفصل بينهما لكراهة اجتماع اللامين قال تعالى وان كلا لما ليوفينهم فصل بينهما بما الزائدة كما قلنا في قولك زيد صديقي كما ان عمرا اخي وانما يدخل على معمول الخبر على الخبر اذا لم يكن الخبر ماضيا مجردا عن قد نحو ان زيدا لطعامك آكل واني لبكر واثق ولا تقول ان زيدا لفي الدار قام كما ذكرنا في جواب القسم واجازه الاخفش وقد يدخل على عين الملفقة المذكورة وهو الفصل المسمى عمادا كقوله تعالى انك لانت الحليم وذلك لوقوعها موقع الخبر فكانها دخلت على الخبر مع ان كل فصل في مثل هذا المقام يحتمل ان يكون مبتدأ لارتفاع ما بعده وقد تتكرر اللام في

الشرط م

الخبر وفي متعلقه المقدم عليه نحو ان زيدا لبك لراغب وهو قليل منع منه المبرد واجازه الزجاج
قياسا وقد شذ دخول اللام على خبر المبتدا المؤخر مجردا من ان نحو قوله ام الحليس لعجوز شهربه
وقدر بعضهم لهي عجوز ليكون في التقدير داخلا على المبتدا كما شذ في خبر ان المفتوحة على قراءة سعيد
جبير الا انهم لياكلون الطعام وكذا قرئ في الشواذ وان الله لسميع عليم بالفتح كما جاء في الخبر معمولها
لاضحي كما صحي زيد المنطلقا ولا مسى قال مروا عجالا فقالوا كيف صاحبكم قال الذي سالوا امسى لمجهودا
ولزال قال وما زلت من ليلى لدن ان عرفتها لكالهائم المقصى بكل مكان ولما نحو ما زيد لقايما وقوله
واعلم ان تلبيا وتركا للامتشابهان ولا سواء شاذ لدخولها على حرف النفي وشذ ايضا دخولها على
كان ولولا قال فبا رحتي لكان لم يكن فاليوم ابكي ومتى لم يبكي وقال لولا قاسم وبدا يسيل
لقد جرت عليك بد عسوم واعلم ان اصل شهدت ان يتعدي بالبا نحو شهدت بكرا وبان زيدا قايم
ويجوز مع ان حذف الجار كما هو القياس نحو شهدت انك قايم واما قوله تعالى نشهد انك لرسول الله
فنشهد محمول على نعلم لان اصل الشهادة ان يكون عن علم وتشهد مطلق لعلمت في نحو علمت لزيد
قايم الا ان شهدت لا ينصب المفعولين نصب علمت فلا تقول شهدت زيدا قايما وعلمت
يجري مجرى القسم على ضعف فتقول اذن علمت ان زيدا قايم بكسر ان وكذا شهدت تقول في
الشعر اشهد انك ذاهب بالكسر والمشهور الفتح فيهما وكذا قد يجي اشهد لقد تاتي
كذا كانه قيل والله لقد راته وكذا اشهد لاخرجن قال ولقد علمت لتاتين منيتي وقال
ظننت لتموتن لكونه بمعنى علمت واجراها مجرى القسم ضعيف كما ان حذف اللام المعلق
بعدها ضعيف كعلمت زيد قايم وشهدت زيد فاضل كقوله اني وجدت هلاك الشيمة لادب
والدليل على جواز اجراء الشهادة مجرى اليمين قوله تعالى فشهادة احدهم اربع شهادات بالله
انه لمن الصادقين فنحو قولك شهدت ان زيدا القايم واشهد لزيد لقايم يجوز ان يكون معلقا
كظننت لزيد قايم ويجوز ان يكون يجري مجرى القسم واللام جوابه ولا يجوز اجراء شهدت مع
البا مجرى علمت نحو اشهد بان زيدا لقايم لان حرف الجر لا يعلق ولا يجوز اشهد انه ذاهب
وانك لقايم لعطفك الجملة على الجملة واعلم ان بعض العرب من يجعل لهنك لرجل صدق قال
لهنا لمقضي عليها التهاجر وقال لهني لاشقى الناس ان كنت غارما وقد يحذف اللام وهو قليل
قال الا يا سنا برق على قلل الحمى لهنك عن برق على كريم وفيه تلك مذاهب احدها لسيبويه وهو
ان الها بدل من همزة ان كما في هياك وهياك فلما غيرت صورة ان يقلب همزتها ها جاز مجامعة
اللام اياها بعد الامتناع والثاني قول الفراء وهو ان اصله والله انك كما روي عن ابي ادهم
الكلابي له ربي لا اقول ذلك بقصر اللام ثم حذفت حرف الجر كما يقال الله لافعلن وحذفت
لام التعريف ايضا كما يقال لاه ابوك اي لله ابوك ثم حذفت الفاء الفعال كما حذفت المهدود اذا
قصر كما يقال الحصاد والحصد قال الا لا بارك الله اذا ما الله بارك في الرجال ثم حذفت همزة
انك وفيها قال التكلفات والثالث ما حكي المفضل ابن سلمة ان اصله لله انك واللام
فعل به ما علم في مذهب الفراء وقول الفراء اقرب في هذا لانه يقال لهنك القائم بلا تعجب واما

قولهم ان زيدا ليضربن بنون التاكيد وان زيدا لقائم بلهن فدخلا اللام فيهما جواب قسم مقدر اي والله
ليضربن ووالله لقائم وانما جاز حذف قد في الماضي مع لام جواب القسم دون لام ان وان كان كلاهما في
الاصل لام الابتداء لان القسم يحتمل الحذف اكثر لان هناك جملتين في حكم واحدة الا ترى الى تخفيفات الحلف
ووجوب حذف الخبر في لعمرك وايمن الله وجواز حذف الجار في الله لافعلن ولا تجي لام الابتداء مع حلم
الحروف الستة الا بعد ان المكسورة والحق الكوفيون بها لكن مستدلين بقوله ولكنني من حبها لعميد
قالوا انما ذلك لانها لا تغير معنى الابتداء كان ولذا جاز العطف على محل اسمها بالرفع واما البصريون
فقالوا كان حق اللام ان لا تجامع المكسورة ايضا لانها تسقط بسببها عن مرتبتها من الصدر لكن
جاز مجامعتها لها لشدة تناسبهما بكونهما بمعنى واحد فاغتفر بذلك سقوطها عن مرتبتها بخلاف
لكن فانها لا تناسبها معنى فلم تغتفر معها سقوطها عن مرتبتها واما ما انشدوه فاما ان يكون شاذا
كما في قوله ام الحليس لعجوز شهربه واما ان يكون في الاصل لكن اني فخفف بحذف الهمزة ونون لكن كما
خفف لكنا هو الله اتفاقا بحذف الهمزة واصله لكن انا واعلم ان ان المكسورة ترادف نعم كما يجي في
التصديق فلا تعمل وترادف المفتوحة لعل فتعمل والمفتوحة لكونها مع جزئها اسما مفردا تقع
اسما لهذه الاحرف الستة لكن يجب فصلها عنها بالخبر كراهة اجتماعهما نحو ان عندي انك قايم وليت
في قلبك انك تعطيني وكذا في البواقي وان مع ما في حيزها بدل الاشتمال من احدى في قوله تعالى واذ يعدكم
الله احدى الطائفتين انها لكم ومن كم اهلكنا في قوله الم يروا كم اهلكنا قبلهم من القرون انهم اليهم
لا يرجعون واما قوله تعالى ايعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون فقوله مخرجون خبر لانكم
الاولى وانكم الثانية معادة للتاكيد الاولى لما تراخي ما بينها وبين الخبر كما كرر فلا تحسبنهم لما تراخي
ما بين مفعولي لا تحسبن في قوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا
فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب ومثله قوله تعالى وهم بالآخرة هم كافرون وهذا قول الجرمي وهو الحق
وقال المبرد انكم مخرجون مبتدا خبره اذا متم والجملة الاسمية خبر انكم الاولى اي انكم وقت موتكم
اخراجكم ويجوز وقوع ان المكسورة خبرا للاحرف الستة كقوله ان الخليفة ان الله سربله وقوله
لقد علم الحي اليمانون انني اذا قلت اما بعد اني خطيبها بكسر اني وروي بالفتح على ان تكون تكريرا لانني
الاولى كما قلنا في الآية قوله وتخفف المكسورة الى آخره اذا خففت بطل اختصاصها بالاسماء فيغلب
الالغا كما قال فيتعين الاعمال وان كلا لما ليوفينهم بتخفيف ان ولا يجوز عند الكوفيين اعمال المخففة ولا
رد عليهم قال المصنف ويلزمها اللام مع التخفيف سواء اعملت اولا اهملت اما مع الاهمال فللفرق
بين المخففة والنافية واما مع الاعمال فللطرد وهو خلاف مذهب سيبويه وساير النحاة فانهم قالوا
المعملة لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل وقال ابن مالك وهو حسن يلزم اللام ان خيف اللبس
بالنافية فعلى هذا يلزم ان كان الاسم مبنيا او معربا مقصورا واما ان دخلت على الافعال لزمت اللام
وقولهم اما ان جزاك الله خيرا لم يدخل فيه اللام لان الدعاء لا يدخله النافية فاذا دخلت المخففة
على الفعل لزم عند البصرية كونه من نواسخ حتى لا يخرج ان عن اصلها بالكلية والكوفيون يعممون جواز
دخولها على الافعال قياسا كقوله بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد وقولهم

ان من يك لنفسك وان تشكل لها وهو عند البصريين شاذ واختلف في هذه اللام الفارقة فذهب ابو علي
واتباعه انها غير لام الابتداء التي تجامع المشددة بل هي لام اخرى للفرق اذ لو كانت للابتداء لوجب التعليق
في ان علمت لزيدا قايم ولما دخلت فيما لا يدخله لام الابتداء في نحو قوله ان قتلت لمسلما وان يزينك لنفسك
وذهب جماعة الى انها لام الابتداء والجواب عن قولهم ان علمت لزيدا قايما ان التعليق واجب لو دخلت
على اول مفعولي افعال القلوب الا انها لا تدخل بعد الافعال الناسخة الا على الجزء الاخير وسواء الجزء و
يدخل فيها المتصلة اما على المبتدا الموجز او الخبر او القايم مقامه وفي الا مثله الوارده في المنهل لم يدخل
الا على ما كان خبرا في الاصل نحو وان كانت لكبيرة وان كنت من قبله لمن الغافلين وان وجدنا اكثرهم
لفاسقين وان نظنك لمن الكاذبين ولما نصب الاول لخلوه عن مانع ومعلق فلا بد من نصب الثاني وان
دخله لام الابتداء قال تعالى وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك وان كادوا ليفتنونك فاما قوله ان قتلت
لمسلما وان يزينك لنفسك شاذ وفرق الكسائي بين ان مع اللام في الاسماء وبينها معها في الافعال فجعلها
في الاسماء المخففة واما في الافعال فقال ان نافية واللام بمعنى الا لان المخففة بالاسم اولى نظرا الى اصلها
والنافية بالفعل لان معنى النفي راجع الى الفعل وغيره من الكوفيين قالوا انها نافية مطلقا دخلت
الفعل او في الاسم واللام بمعنى الا وقال البصريون لو كان اللام بمعنى الا لجاز جاء في القوم لزيدا اي
الا زيدا ولا يلزم ما قالوا اذ ربما اختص بعض الاشيا ببعض المواقع كاختصاص لما بالاستثنا بعد
النفي ومنع ابو علي في المكسورة المخففة المهملة من نقل ضمير الشان بعدها وجوز ذلك بعضهم قياسا
على المفتوحة وقد مر ذلك في باب الضماير قوله وتخفف فتعمل في ضمير الشان مقدرا لما مر ذلك في ضمير الشان
مع الخلاف في ذلك وحكى بعض اهل اللغة اعمالها في المضمر في السعة نحو اظن انك قايم واحسب انه قايم
وهذه رواية شاذة غير معروفة واما في الضرورة فجاء في المضمر فقط قال فلو انك في يوم الرخاء سالتني
فراقك لم ابخل وانت صديق وقال بانك الربيع وغيث مريع وقدما يكون هناك الثمالا قوله ويلزمها
مع الفعل الى آخره قد مضى شرحه في نواصب الفعل المضارع واذا دخلت على الاسمية فقد تكون الجملة
مجردة كقوله ان هالك كل من يحفى وينتعل وقد يكون مصدرة بلا نحو علمت ان لا شي لك وباداة الشرط
نحو علمت ان من يضربك اضربه او برب نحو علمت ان رب خصم لي على مذهب الكوفيين او بكم نحو علمت كم
غلام لي قوله كان للتشبيه وتخفف فتلغى على الافصح لكن الاستدراك يتوسط بين كلامين
متغايرين معنى وتخفف فتلغى ويجوز معها الواو ليت للتمني واجاز الفراء ليت زيدا قايما لعل للترجي
وشذ الجر بها قوله في كان قولان قال بعضهم انها غير مركبة لعدم الدليل عليه ومذهب
الخليل ان اصل كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد فقدمت اداة التشبيه ليوذن من اول الامر بقصد
التشبيه فوجب فتح ان المكسورة رعاية للفظ الكاف لانها لا تدخل الا على لفظ المفردات ففتحت لفظا
وهي في المعنى باقية على حالها لم تصر بالفتح حرفا مصدريا وصار الكاف مع ان كلمة واحدة فلا محل
للكاف كما كان لها حين كانت في محل خبر ان لصيرورتها كجز الحرف في محل الجر لانها خرجت بالتركيب
عن كونها جارة فاذا خففت كان فالافصح الغاؤها وقد جاء كان وريديه رشا اجلب وقال
وصدر مشرق النحر كأن ثدييه حقان فاما لم يعملها لفظا ففيها ضمير الشان مقدر عندهم كانه ان

المخففة ويجوز ان يقال انه ذكر غير مقيد بعدها لعدم الاعتناء به كما كان في ان المخففة لكن لما لزم الفعل التي
يليها ما لزم ان المخففة من حروف العوض قوي اضمار الشان بعدها لجواز مجيء ان ولزوم حرف العوض مع
الفعل بعدها بقوي كونها مركبة من الكاف وان ويجي بعد المهملة اسمية كقوله تعالى كان لم تغن بالامس و
قوله عليه في نهج البلاغة كان قد وردت الاظعان وقوله ازف الترحل غير ان ركابنا لم تزل برحالنا وكان قد
اي وكان قد زالت بها وان جاء بعدها مفرد كقوله تمشي بها الدرما تسمى قصبها كان بطن حبلى ذات
اونين متم فالمحذوف غير ضمير الشان اي كان بطنها بطن حبلى وقوله ويوما توافينا بوجه مقسم كان ظبية
تعطو الى ناضر السلم برفع ظبية بجواز ان يكون ظبية تعطو اسمية وان يكون تعطو صفة ظبية واسم كان
محذوف اي كانها ظبية ويروى كان ظبية بالنصب على اعمال كان ويروى بجرها على ان ان زايدة
اي كظبية قوله ولكن لعلة هي عند البصريين مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة المصدرة
بالكاف الزايدة واصلها لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذف الهمزة فلا تعمل ان ما بعدها ليس
كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وان تحقق مضمون ما بعدها ولا يخفى اثر التكلف فيما قالوا وفيه نقل
الحركة الى المتحرك والاصل عدم التركيب قوله متغايرين معنى اي في النفي والاثبات والمقصود التغاير
المعنوي واللفظي قد يكون نحو جاني زيد لكن عمرو لم يجي وقد لا يكون كقوله تعالى ولو اراكهم كثيرا
لفشلتم الى قوله ولكن الله سلم اي ولكن الله لم يركهم كثيرا وتقول زيد حاضر لكن عمرو غايب ولا يلزم
التضاد بينهما تضادا حقيقيا بل يكفي تنافيهما بوجه ما قال تعالى وان ربك لذو فضل على الناس ولكن اكثر
الناس لا يشكرون فان عدم الشكر غير مناسب للافضال بل اللايق به ان يشكر المفضل ومثله كثير
فاذا خففت الغيت والاخفش ويونس اجازا اعمالها مخففة ولا اعرف به شاهدا ويجوز دخول
الواو عليها مشددة ومخففة ويجوز كون الواو عاطفة للجملة على الجملة وجعلها اعتراضية اظهر من حيث
المعنى وجاء في الشعر حذف نون المخففة للساكنين قال فلست باتيه ولا استطيعه ولك اسقني
ان كان ماوك ذا فضل قوله وليت للتمني الى آخره قد مضى شرحه قوله لعل للترجي وفيها
احدى عشرة لغة اشهرها لعل وعل وجاء لعن بمعنى نجمة واخرها نون وجاء وعن ورعن
بجعل الراء مقام اللام ولان وان ولعا بالمد قال لعا الله فضلكم علينا بشي ان امكم شريم وقد يقال
لعلكم وعقيل يجرون بلعل مفتوحة اللام الاخيرة ومكسورتها وكذا بعل مكسورة اللام
ومفتوحتها قال فقلت ادع اخرى وارفع الصوت رفعة لعل ابي المغوار منك قريب وهي مشكلة
لان جرها عمل مختص بالحرف ورفعها لمشابهة الافعال وكون حرف عاملة عمل الحروف والافعال في
حالة واحدة محال ثبت وايضا الجار لا بد له من متعلق ولا متعلق هاهنا لا ظاهرا ولا مقدرا
فهي مثل لولا الداخلة على المضمر المجرور عند سيبويه جارة لا متعلق لها وفي البيت الذي
انشدنا ان روي بفتح اللام الاخيرة يحتمل ان يقال اسم لعل وهو ضمير الشان مقدر وابي المغوار
مجرور بلام مقدرة حذفت لتوالي اللامات اي لعله لابي المغوار منك جواب قريب ويجوز
ان يقال ثاني لامي لعل محذوف باللام المفتوحة جارة للمظهر كما نقل عن الاخفش انه سمع عن
العرب فتح لام الجر الداخلة على المظهر ونقل ايضا ذلك عن يونس وابي عبيدة ولا حمر وان روي

بكسر اللام فضمير الشان ايضا مقدر مع حذف ثان لامي لعل لاجتماع لامين ثم ادغم لام الاولى في لام الجر ويجوز في هذه الرواية ان يقال الاصل لعله اي الشان حذف الهاء فادغم نون ان في لام الجر وهذه الوجوه متعذرة فيما انشد ابو عبيدة لعل الله يمكنني عليها جهارا من زهير او اسيد بفتح الله واللام الاولى في لعل زائدة عند البصريين اصلية عند الكوفيين لان الاصل عدم التصرف في الحروف بالزيادة اذ مبناها على الخفة والبصرية نظروا الى كثرة التصرف فيها والتلعب بها وجواز زيادة النافية فان سمي بها لم ينصرف عند البصريين للتركيب والعلمية وكذا عند الكوفيين لشبه العجمة و العلمية لانها ليست من اوزان كلامهم واعلم ان حال الاسم والخبر بعد دخول هذه الحروف عليها كحالها قبل دخولها لكنه يجب تاخير الخبر ههنا الا ان يكون ظرفا او جارا ومجرورا فيجوز توسيطه بين هذه الحروف واسمائها نحو ان في الدار زيدا وان كان الاسم مع ذلك نكرة وجب تاخيره نحو ان في الدار رجلا كما في المبتدا والخبر ولا يجوز حذف اسمائها التي ليست ضمير الشان الا في الشعر على قلة وضعف كقوله فلو كنت ضبيا عرفت قرابتي ولكن زنجي غليظ المشافر فمن روى برفع زنجي اي ولكنك زنجي ومن روى بنصبه فالخبر محذوف اي ولكن زنجيا مثلا لا يعرف قرابتي واما ضمير الشان فيجوز حذفه كثيرا في الشعر كقوله ان من لام في بني حسان البست وذلك لان اداة الشرط لا تعمل فيها العوامل اللفظية المتقدمة واما في غير الشعر ففيه خلاف والاصح جوازه قليلا لكن بشرط ان لا يليه الا حرف فعل صريح فلا تقول ان قام زيد بمعنى انه قام وحكى الخليل عن بعض العرب انك زيد ماخوذ اي انه وتقول ان في الدار يجلس اخواك وقال كان على عمر بلحه وحينئذ اقام ... الشمس او طلع البدر وانما جاز حذف ضمير الشان من غير ضعف لبقاء تفسيره وهو الجملة ولانه ليس معتمد الكلام بل المراد به التفخيم فقط فهو كالزائد وجاء في الخبر ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون وعند الكسائي من فيه زائدة وعند الركيب الحروف في مثل غير عاملة لفظا كالمكفوفة و اذا علم الخبر جاز حذفه مطلقا كان الاسم معرفة او نكرة والكوفيون يشترطون تنكير الاسم لكثرة ما جاء كذلك نحو قوله ان محلا وان مرتحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا اي ان لنا محلا في الدنيا و مرتحلا في الاخرة وان في رحيل السفر اذ مضوا الى الاخرة مهلا اي سبقا وتقول ان مالا وان ولدا وان غيرها ابلا وشاء اي ان لنا ذلك والفراء يشترط في جواز حذف اخبارها تكريران كما قيل ان عمرا قيل له ان الزمام الغارة فقال ان الزمانة ان الغارة اي بهما مختلفين والرد على المذهبين ما روي لمن المهاجرين قالوا يا رسول الله ان الانصار قد فضلونا وآوونا وفعلوا بنا فقال عليه السلم تعرفون ذلك فقالوا بلى فقال عليه ان ذلك اي مكافاتكم كذلك وما روي من قول عمر بن عبد العزيز لمن مت اليه بقرابة ان ذلك اي مصدق ثم ذكر له حاجته فقال عمر لعل ذلك اي لعل مطلوبك حاصل وقال تعالى ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله اي هلكوا وقيل الخبر ويصدون والواو زائدة وقال الشاعر خلا ان حيا من قريش تفضلوا على الناس او ان الاكارم نهشلا قال ابن يعيش لم يات عندنا ان المحذوف الا ظرفا او جارا ومجرورا قال والجيد ان يقدر في ان ذلك ولعل ذلك الظرف ايضا اي ان لك ذلك ولعل لك ذلك اقول لا تلجئ الى جعل جميع الاخبار المحذوفة ظروفا بل يقدر ما يتم به المعنى

يلي ذلك

معنى الكلام ظرفا كان او لا وقد يسد مسد الخبر واو المصاحبة نحو ان كل رجل وضيعته والحال نحو ان ضربي زيدا قائما واما قولك ليت شعري فالشعر بمعنى الفطنة مصدر من شعرت اشعر كنصرت انصر اي فطنت قال سيبويه اصله ليت شعرتي فحذفوا الهاء في الاضافة كما في قولهم هو ابو عذرها فعلى هذا ليست هذه مصدرا الا بالهاء كالشدة والا فلا موجب لجعل المصدر من باب الهيئة كالجلسة والركبة والتزم حذف الخبر في ليت شعري مردفا باستفهام نحو ليت شعري اقائم ام لا ومثله الاستفهام مفعول شعري كما ذكرنا في افعال القلوب في نحو علمت ازيد عندك ام عمرو اي ليت علمي بما يسال عنه بهذا الاستفهام حاصل وقال المصنف هذا الاستفهام قائم مقام الخبر كالجار والمجرور في لعل ان الله وفيه نظر لان شعري مصدر معناه متعلق بمضمون الجملة الاستفهامية فهو من حيث المعنى مفعول شعري ومفعول المصدر لا يكون ذلك المصدر حتى يخبر به عنه لانه كالشيء عن ذلك الشيء وقال ابن يعيش الاستفهام ساد مسد الخبر كجواب لولا مسد خبر المبتدا الذي بعد وفيه ايضا نظر لان محل خبر شعري الذي هو مصدر بعد جميع ذيوله من فاعله ومفعوله فيحل بعد الاستفهام فكيف يكون الاستفهام في مقام الخبر ومقام عدد بل هو خبر وجب حذفه ساد مسده لكثرة الاستعمال و قد يحذف الاستفهام مع العلم نحو قوله ليت شعري مسافر بن ابي عمرو وليت يقولها المحزون اي ليت شعري اجيء ام لا ومسافر منادى وقد يخبر ههنا بشرط الافادة عن نكرة بنكرة لما ذكرنا في باب المبتدا ان التخصيص غير مشروط في المبتدا مع حصول الفائدة واغلب الخبر عن المبتدا المنكر بخبر موجز لئلا يلتبس المبتدا بالخبر وذلك لتوافق اعرابيهما واما ههنا فلا لاعرابان مختلفان قال فان شفاء عبرة مهراقة ويجوز ايضا الاخبار عن النكرة بالمعرفة قال نو فان حسبك الله كما قلنا في باب كان اظبي كان امك ام حمار ويجوز ان يكون كفافا في قوله فليت كفافا كان خيرك كله وشرك عني ما ارتوى الماء مرتوي اسم ليت والجملة خبره على ان يروى خيرك بالنصب فيكون اسم كان ايضا نكرة لكونه ضميرا راجعا الى كفافا وان روي بنصبه فاسم ليت ضمير شان محذوف وقوله خيرك وشرك اسم كان وكفافا خبره ولم يثن لكونه مصدرا في الاصل وعني متعلق بكفافا اي مكفوفين عني و الماء على هذا الوجه منصوب اي ما ارتوى مرتوي من الماء وقيل شرك مرتوي اي مرتويا اسم وعني معطوف على اسم كان وخبره اعني خيرك كفافا وشرك مرتويا عني اي كافا فحذف النصب ضرورة كما في قوله فلو ان واش باليمامة داره ويكون الماء على هذا الوجه مرفوعا فاعل ارتوى اي ما دام الماء ريان قوله الحروف العاطفة الواو والفاء وثم وحتى واو واما وام ولا وبل ولكن فالاربع الاول للجمع فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها والفاء للترتيب وثم مثلها بمهلة وحتى مثلها في متبوعها جزء من متبوعه ليفيد قوة او ضعفا قوله اعلم ان بعضهم عد اي المفسرة منها وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما قال بعضهم ان بل التي بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو ليست منها لان ما بعدها بدل غلط عما قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح واما معها ففصيح مطرد في كلامهم لانها لتدارك مثل هذا الغلط قوله للجمع مراد النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت او واما وليس المراد

جميعا لا منهما

اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان او مكان فقولك جاءني زيد وعمرو او وعمرو
اوثم عمرو اي حصل الفعل من احدهما دون الآخر قوله فالواو للجمع مطلقا معنى المطلق انه
يحتمل ان يكون حصل من كليهما في زمان واحد وان يكون حصل من زيد اولا وان يكون حصل من عمرو
اولا فهذه ثلث احتمالات عقلية لا دليل في الواو على شيء منها مثلا مذهب جميع البصريين والكوفيين
ونقل بعضهم عن الفراء والكسائي وثعلب والربعي وابن درستويه وبه قال بعض الفقهاء انها
للترتيب دليل الجمهور استعمالها فيما يستحيل فيه الترتيب نحو المال بين زيد وعمرو وتقابل
زيد وعمرو وفيما الثاني فيه قبل الاول كقوله اوحينا فمحت وفض ختامها وقوله تعالى واسجدي
واركعي وقوله نموت ونحيا والاصل في الاستعمال الحقيقة ولو كان للترتيب لناقض قوله تعالى وادخلوا
الباب سجدا وقولوا حطة قوله في موضع آخر وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا اذ القصة واحدة
ثم اعلم ان الواو مرة يجمع ويشترك الاسمين في فعل واحد نحو قام زيد وعمرو اي حصل منهما القيام
ومرة يجمع الفعلين فصاعدا في اسم نحو قام زيد وقعد اي حصل كلا الفعلين من زيد ومرة يجمع
بين مضموني الجملتين فصاعدا في الحصول نحو قام زيد وقعد عمرو وزيد قائم وعمرو قاعد فان
قلت لو لم يجئ بالواو في عطف الجملة لعلم ايضا حصول مضموني الجملة فما فايدتها قلت بلى ولكن
كان يحتمل احتمالا مرجوحا ان يكون الكلام الاول غلطا ويحتمل حصول احد الامرين فبالواو صار نصا
في حصول الامرين معا فقايدة الواو في مثل كفايدة لا في مثل قول ما جاءني زيد ولا عمرو وكما يجيء فكانه
زايد مفيد للنص وان لم يعده النحاة في الزوايد واعلم انك اذا نفيت نحو جاءني زيد وعمرو مثلا
قلت ما جاءني زيد وعمرو وبلا قيد فهو في الظاهر نفي للاحتمالات الثلث اي لم يجيئا لا في وقت واحد
ولا مع الترتيب والاكثر ان لا يعطف على المنفي بالواو الا وبعد الواو لا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو
وذلك لان الواو وان كان في الظاهر للجمع المشتمل على الاجتماع في وقت وعلى الترتيب الا انه
لما كان يستعمل كثيرا للاجتماع في وقت لا ترتب مجيء احدهما على مجيء الآخر فجيء بلا في الاغلب دفعا
لهذا التوهم وبيانا ان المراد نفي الاحتمالات الثلث وقد يزاد فيما لا يحتمل الترتيب طردا كقوله تعالى
ولا تستوي الحسنة ولا السيئة وقوله ولا يستوي الاحياء ولا الاموات وان اردت نفي بعض
الاحتمالات دون بعض فلا بد من القيد نحو ما جاءني زيد وعمرو معا وما جاءني زيد اولا وعمرو
ثانيا او ما جاءني زيد ثانيا وعمرو اولا فيبقى بعد ان تقيد باحد الاحتمالات
احتمالان آخران واما لو كررت العامل فقلت ما جاءني زيد وما جاءني عمرو فهو عند سيبويه نفي
للمجيئين المنقطع احدهما عن الآخر كان المخاطب توهم انه حصل مجيء كل واحد منهما لكن منقطعا
عن مجيء الآخر فرفعت بهذا الكلام وهمه وعند المازني هو ايضا نفي للاحتمالات الثلث كما كان
من دون تكرير العامل وهذا القول اقرب ويكون فايدة تكرير الفعل المنفي كفايدة لا زيادة
لا بعد الواو واكثر قوله والفاء للترتيب اعلم ان الفاء يفيد الترتيب سواء كانت حرف عطف
اولا فان عطفت مفردا على مفرد ففايدتها ان ملابسة المعطوف عليه بلا مهلة واذا
دخلت على الصفات المتتالية والموصوف واحد فالترتيب ليس في ملابستها لمدلول عاملها

بل في مصادر تلك الصفات كقولك جاءني زيد الآكل فالنائم اي الذي اكل فنام كقوله يا لهف زيابة للحرث
الصابح فالغانم فالآيب اي الذي يصبح فيغنم فيؤب وان لم يكن الموصوف واحدا فالترتيب في تعلق
مدلول العامل بموصوفاتها كما في الحديث نحو قولهم في صلاة الجماعة يتقدم الاقرأ فالافقه فالاقدم
هجرة فالاسن فالاصبح وان عطفت الفاء جملة على جملة افادت كون مضمون الجملة التي بعدها عقيب
مضمون التي قبلها بلا فصل نحو قام زيد فقعد عمرو وقد يفيد الفاء العاطفة للجمل كون المذكور بعدها
كلاما مرتبا على ما قبلها في الذكر لا ان مضمونها عقيب مضمون ما قبلها في الزمان كقوله تعالى ادخلوا ابواب
جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين وقوله واورثنا الارض نتبوأ من الجنة حيث نشاء
فنعم اجر العاملين فان ذكر ذم الشيء ومدحه يصح بعد جري ذكره ومن هذا عطف تفصيل المجمل
كقوله تعالى ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني الآية وتقول اجبته فقلت لبيك وذلك ان موضع ذكر
التفصيل بعد الاجمال ومنه قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا الآن تبييت الناس
تفصيل للاهلاك وقد تجيء الفاء العاطفة للمفرد بمعنى الى ما حكى الزجاجي تقول العرب مطرنا ما بين
زبالة فالثعلبية اي الى الثعلبية وبعضهم يقول ما زبالة فالثعلبية يحذف بين مع كونه مرادا ويقيم
المضاف اليه مقامه ويجريه باعرابه وهذا كما تقول هي احسن الناس ما بين قرن الى قدم وما بين قرن
فقدم وما قرنا فقدما ولا يجوز حذف ما لكونه موصولة فلا تقول مطرنا زبالة فالثعلبية وهي احسن
الناس قرنا فقدما وحكى اجازته عن هشام ومثل قوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل الفاء
فيه بمعنى الى اي منازله بين الدخول الى حومل الى توضح الى المقراة فان قلت كيف هذا وانت لا تقول
خرجت الى زيد الى عمرو قلت يستعمل في تحديد الاماكن نحو قولك اشتريت ما بين الموضع الفلاني
الى دار زيد الى دار عمرو والى دار خالد بحذف الواو وتخفيفا لدلالة الكلام عليه قال النابغة الجعدي
ايا دار سلمى بالحرورية اسلمي الى جانب الصمان فالمتثلم اقامت به البردين ثم تذكرت منازلها
بين الدخول فجرثم ومسكنها بين الفروب الى اللوى الى شعب ترعى بهن فعيهم فاذا
كثر ذلك مع حرف الجر اعني الى فحذفه مع فاء العطف التي هي بمعناه اولى بل هو واجب لا متناع اجتماع
حرفي عطف ويجوز ان يكون المعنى قفا نبك بين منازل الدخول فمنازل حومل فمنازل توضح فمنازل
المقراة وكذا في عينى هذا الموضع واما قوله يا دار مية بالعلياء فالسند فالفاء فيه لافادة الترتيب في
الذكر لانه يذكر في تعريف الامكنة الاخص بعد الاعم فكان العلياء موضع وسيع مشتمل على مواضع منها
السند وهو كقولك داري ببغداد فالكرخ واذا نفيت جاءني زيد فعمرو فقلت ما جاءني زيد فعمرو
فانت ناف لتعقب مجيء عمرو لمجيء زيد فيمكن ان لا يحصل المجيئان في حالة وان يحصل مجيء عمرو قبل مجيء زيد
مثلا الذي ذكرنا كله في فاء العطف والتي لا تخلو العطف ايضا لا تخلو من معنى الترتيب وهي الجزائية
فاء السببية وتختص بالجمل يدخل على ما هو جزاء مع تقدم كلمة الشرط نحو ان لقيته فاكرمه ومن
جاءك فاعطه وبدونها نحو زيد فاضل فاكرمه وتعرفها بان يصح تقدير اذا الشرطية قبل الفاء و
جعل مضمون الكلام السابق شرطها فالمعنى في مثالنا اذا كان فاكرمه قال تعالى ام لهم ملك السموات
والارض وما بينهما فليرتقوا في الاسباب وقوله تعالى فاخرج منها اي اذا كان عندك هذا الكبر

فاخرج وقال رب فانظرني اي اذا كنت لعنتني فانظرني وقال فانك من المنظرين اي اذا اخترت
الدنيا على الآخرة فانك من المنظرين وقد يكون فاء السببية بمعنى لام السببية وذلك اذا كان ما بعدها
سببا لما قبلها كقوله تعالى اخرج منها فانك رجيم وتقول اكرم زيدا فانه فاضل فهذه تدخل على ما هو الشرط
في المعنى كما ان الاولى دخلت على ما هو الجزاء في المعنى وذلك انك تقول زيد فاضل فاكرمه وتعكس
فتقول اكرمه فانه فاضل ثم اعلم انه لا تنافي بين السببية والعاطفة فقد يكون سببية وهي مع ذلك عاطفة
على جملة نحو يقوم زيد فيغضب عمرو ولكن لا يلازمها العطف نحو ان لقيته فاكرمه ثم انه قد يؤتى
في الكلام بفاء موقعها موقع الفاء السببية وليست بها بل هي زائدة وفائدة زيادتها التنبيه على لزوم
ما بعدها لما قبلها لزوم الجزاء للشرط كما تقدم في الظروف المبنية وقد يجي زائدة في غير الموضع
المذكور نحو زيد فوجد عند الاخفش وقوله واذا هلكت فعند ذلك فاجزعي ثم اعلم ان افادة
الفاء للتعقيب بلا مهلة لا ينافيها كون الثاني المترتب يحصل تمامه في زمان طويل اذا كان اول اجزائه
متعقبا لما تقدم كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان اخضرار الارض
يبتدي بعد نزول المطر لكن يتم في مهلة وجي بالفاء نظرا الى انه لا فصل بين نزول المطر و
ابتداء الاخضرار ولو قيل مثلا ثم تصبح الارض مخضرة نظرا الى تمام الاخضرار جاز وكذا قوله فجعلناه
نطفة في قرار مكين ثم خلقنا النطفة علقة نظرا الى تمام صيرورتها علقة ثم قال فخلقنا العلقة
مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما نظرا الى ابتداء كل طور ثم قال ثم انشاناه خلقا
آخر اما نظرا الى تمام الطور الاخير واما استبعادا لمرتبة هذا الطور الذي فيه كمال الانسان
من الاطوار المتقدمة قوله وثم مثلها بمهلة اي مثل الفاء في الترتيب الا انها تختص بمهلة وتراخ
ومن ثم قال سيبويه في مررت بزيد ثم عمرو ان المرور مروران ولا تكون الا عاطفة ولا تكون
للسببية اذ لا تراخي المسبب عن السبب التام ولا يعطف المفصل على المجمل كالفاء وقد يجي ثم في
الجمل خاصة لاستبعاد مضمون ما بعدها عن مضمون ما قبلها وعدم مناسبته له كما ذكرنا
في قوله تعالى ثم انشاناه خلقا آخر وكقوله وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون
وهذا المعنى فرع التراخي ومجازه وكذا في قوله استغفروا ربكم ثم توبوا فان بين التوبة وهي
انقطاع العبد اليه بالكلية وبين طلب المغفرة بونا بعيدا وقد يجي ثم لمجرد التدرج في الذكر
والتدرج في درج الارتقاء وذكر ما هو الاولى ثم الاولى من دون اعتبار التراخي والبعد
بين تلك الدرج ولا ان الثاني بعد الاول في الزمان بل ربما يكون قبله كما في قوله
ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده المقصود ترتيب درجات معالي الممدوح فابتدأ
بسيادته ثم بسيادة ابيه ثم بسيادة جده لان سيادة نفسه به اخص ثم سيادة الاب ثم سيادة الجد
وان كان سيادة الجد مقدمة في الزمان على سيادة نفسه فثم ههنا كالفاء في فبئس مثوى المتكبرين
كما ذكرنا وقد يكون ثم والفاء لمجرد التدرج في الارتقاء وان لم يكن الثاني مترتبا في الذكر على
الاول وذلك اذا تكرر الاول بلفظه نحو بالله فالله ووالله ثم والله وقوله تعالى وما ادريك ما يوم
الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين وكلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون واما قوله تعالى فالينا مرجعهم

ثم الله شهيد اي ثم مجازيهم باعمالهم لانه كان شهيدا فاقام السبب مقام المسبب وقوله تعالى واني
لغفار لمن تاب وامن وعمل صالحا ثم اهتدى اي ثم بقي على ذلك الهدى من التوبة والايمان والعمل الصالح
كما قيل في اهدنا الصراط المستقيم اي ابقنا عليه فاستعمل ثم اما نظرا الى تمام البقاء او استبعادا لمرتبة
البقاء عليها افضل وقد تدخل همزة الاستفهام المفيدة للانكار على واو العطف كقوله تعالى ولقد انزلنا
اليك آيات بينات وما يكفر بها الا الفاسقون اوكلما عاهدوا عهدا الآية فقوله وكلما عطف على
انزلنا والهمزة لانكار النبذ وقد يكون الاستفهام للتوبيخ او التقرير اذا دخلت على جملة منفية
كقوله تعالى لولا اوتي مثل ما اوتي موسى اولم يكفروا فعطف لم يكفروا على قالوا لولا اوتي وكذا
تدخل على فاء العطف للانكار كقوله تعالى ومنهم من يستمعون اليك افانت تسمع الصم فقوله افانت تسمع
عطف على منهم من يستمعون اي بعضهم يستمع اليك يعني يسمعه في الحقيقة افانت تسمع مثل الصم
وكذا ومنهم من ينظر اليك افانت تهدي العمي ويكون الهمزة للتوبيخ او التقرير اذا دخلت على النفي
وقد يدخل على فاء السببية كقوله تعالى من اله غير الله ياتيكم بضياء افلا تسمعون اي اذا كان كذا
فلم لا تسمعون فالفاء للسببية والهمزة للتوبيخ او التقرير وكذا يدخل همزة الانكار على ثم المفيدة
للاستبعاد كقوله تعالى ماذا يستعجل منه المجرمون اثم اذا ما وقع امنتم به لان الايمان بالشي مستبعد
من استعجاله استهزاء وهذه الحروف ليست بعاطفة على معطوف مقدر كما في الكشاف ولو
كانت كما ذكرنا لجاز وقوعها في اول الكلام قبل تقدم ما يكون معطوفا عليه ولم يجي الا مبنيا
على كلام متقدم وهذه الحروف الثلاثة تجي عند الاخفش زائدة والبصريون يؤولون فيما نقل اليه
صيانة للحروف من الزيادة اما الواو فمثل قوله تعالى فلما اسلما وتله للجبين قال البصرية جواب لما محذوف اي فلما
للجبين وناديناه كان هناك ما لا يوصف من الطافه تعالى وكذا قوله فلما اجزنا ساحة الحي البيت واما
ولما رأى الرحمن ان ليس فيهم رشيد ولا ناه اخاه عن الغدر وصب عليهم تغلب ابنة وائل وكانوا عليهم
مثل راعي البكر فالمعنى غضب عليهم وصب بحذف المعطوف عليه وكذا قوله فاذا وذلك يا كبيشة لم يكن
الا كلمة حالم بخيال اي فاذا المامك وذلك الالمام واما الفاء في قوله اراني اذا ما بت بت على هوى فثم اذا
اصبحت اصبحت غاديا فقيل الفاء زائدة وقيل بل الزائد ثم لحرمة التصدر واجاز الاخفش زيد فوجد وزيد فقام
قياسا على زيادة الفاء مستدلا بقول الشاعر وقائلة خولان فانكح فتاتهم واكرومة الحيين خلو كما هيا
والفاء في قوله ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم تاكلهم الضبع زائدة عند البصرية دون الكوفية
كما مر في بابه واما ثم فقال الاخفش هي زائدة في قوله تعالى حتى اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت وضاقت عليهم
انفسهم وظنوا ان لا ملجا من الله الا اليه ثم تاب عليهم ولا منع من ارتكاب حذف المعطوف عليه اي
الهمهم الانابة ثم تاب عليهم وما جاء من مثله فان امكن الاعتذار فهو اولى والا فليحكم بزيادة الحروف و
انشد ابو زيد لم نادم ام قول الراجز يادم ما كان مشي وقضايه قد يكون مستيقنا
قوله وحتى مثلها يعني مثل ثم في الترتيب والمهلة قال الجزولي المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة
بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة والذي ارى ان حتى لا مهلة فيها بل حق العاطفة منها
ان المعطوف بها جزء فائق اما في القوة او في الضعف على سائر اجزاء المعطوف عليه وقد يكون

تعلق الفعل العامل في المعطوف والمعطوف عليه معا بعد مضي ما سبق من تعلقه بالاول كقولك
توفى الله كل اب لي حتى آدم وقد يكون في انما تعلقه بكل لاجل نحو مات الناس حتى الانبيا فالمقصود
ان الترتيب الخارجي غير معتبر فيها كما لا يعتبر فيها المهملة بل المعتبر فيها ترتيب اجزا ما قبلها ذهنا من
ضعف الى القوي كما في مات الناس حتى الانبيا او من القوي الى الضعف كما في قدم الحاج حتى
المشاة قوله واو واما وام لاحد الامرين مبهما وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام يليها
احد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين ومن ثم لم يجز ارأيت زيدا ام عمرا
ومن ثم كان جوابها بالتعيين دون نعم او لا والمنقطعة كبل والهمزة مثل انها لابل ام شاء واما قبل
المعطوف عليه لازمة مع اما جائزة مع او قوله اعلم ان الاحرف الثلثة لاحد الامرين او الامور
واو واما العاطفتان سواء في المعنى لانهما في شيء واحد وهو ان او يجيء بمعنى الى او لا وبمعنى او ايضا
للاضراب بمعنى بل فلا يكون اذن بعدها الا الجمل فلا يكون حرف عطف بل حرف استيناف واذا
كانت حرف عطف وقد يعطف المفرد على المفرد نحو جاني زيد او عمرو وقد يعطف الجملة على الجملة
نحو اما ان جئت او قصدت ويقول في الاستيناف انا اخرج اليوم ثم تبدو لك الاقامة فيقول او اقيم
اي بل اقيم على كل حال ومنه هذه الصورة محتملة للعطف فيكون على ذلك التقدير مترددا بين الخروج
والاقامة واما في قوله برزت مثل قرن الشمس في رونق الضحى وصورتها او انت في العين املح فلا يحتمل
العطف اذ لا يصح قيام الجملة بعدها مقام قوله مثل قرن الشمس فما هو حق المعطوف وكذا في قوله
مائة الف او يزيدون اي بل يزيدون وانما جاز الاضراب بل في كلامه تعالى لانه اخبر عنهم بانهم مائة الف بناء على
ما يحزر الناس من غير تحقيق مع كونه عالما بعددهم وبانهم يزيدون ثم اخبر في التحقيق مضربا عما يغلط
فيه غيره بناء منهم على ظاهر الحزر اي ارسلناهم الى جماعة يحزرهم الناس مائة الف وهم كانوا يزيدون
على ذلك وكذا قوله كلمح البصر او هو اقرب وقالوا ان او واما في الخبر للشك ومعاني الشك والابهام
والتفصيل واذا كانا في الامر فلهما معنيان التخيير فالشك اذا خبرت عن احد الشيئين ولا تعرفه و
الابهام اذا عرفته وتقصد ان تبهم الامر على المخاطب فاذا قلت جاني زيد او عمرو ولم تعرف
الجائي منهما فاو للشك واذا عرفته وقصدت ابهام الامر على السامع فهو للابهام كقوله تعالى
ومثل اتاها الامر [illegible] والظاهر انه يعرف انه اي ابيهما قال تعالى اتاها امرنا ليلا او نهارا و
التفصيل اذا لم تشك ولم تقصد الابهام على السامع كقولك هذا اما ان يكون جوهرا او عرضا اذا قصدت
الاستدلال على انه جوهر او غيره او على انه عرض لا غيره او على انه لا هذا ولا ذاك واما في الامر فان حصل
للمامور ان يجمع بين الفعلين فضيلة وشرف في الغالب فهي للاباحة نحو تعلم الفقه او النحو وجالس
الحسن او ابن سيرين وللتخيير نحو اضرب زيدا او عمروا والفرق بينهما ان الاباحة يجوز فيها
الجمع بين الفعلين والاقتصار على احدهما وفي التخيير يتحتم احدهما ولا يجوز الجمع هذا ما قيل والتحقيق
ان يعرف ان الجواز الجمع بين الامرين في نحو تعلم اما النحو او الفقه لم يفهم من اما واو بل لابسنا الا لاحد
الشيئين في كل موضع وانما استفيدت الاباحة من ما قبل العاطفة وما بعدها معا لان تعلم العلم حسن
وزيادة الخير خير فلا لان او واما في الاباحة والتخيير والشك والابهام والتفصيل على معنى احد الشيئين

او الاشيا على السوا وهذه المعاني تعرض من [illegible] واما من قبل اشيا آخر فالشك من قبل جهل
المتكلم وعدم قصده الى التفصيل والابهام ان التفصيل من حيث قصده الى ذلك والاباحة من حيث اول التعم
يحصل به فصيله والتخيير من حيث لا يحصل به ذلك واما في سائر اقسام الطلب فلا يعرض فيه شيء من المعاني
المذكورة في الاستفهام نحو ازيد عندك او عمرو واما التمني ليت لي فرسا او حمارا فالغالب فيه الجمع اذ من غالب
العادات ان من يتمنى احدهما لا ينكر حصولهما معا واما التحضيض نحو هلا تتعلم الفقه او النحو وهلا تضرب
زيدا او عمروا والعرض نحو الا تتعلم الفقه او النحو والا تضرب زيدا او عمروا فكالامر في احتمال الاباحة
والتخيير بحسب القرينة ولما كثر استعمال او في الاباحة التي معناها جواز الجمع جاز استعمالها بمعنى الواو
قال وكان سيان ان لا يسرحوا نعما ويسرحون بها واعيت السوح فان سيان بمعنى مستويان وهو مثنى
قال سيان كسر رغيفه او كسر عظم من عظامه واذا نفيت الخبر نحو رايت زيدا او عمروا فان اردت نفي رويتهما
معا قلت ما رايت واحدا منهما او ما رايت زيدا ولا عمروا وان اردت نفي روية احدهما
لا رويتهما فان تعين عندك ذلك الواحد وقصدت تعيينه للمخاطب سميته نحو ما رايت زيدا او ما رايت عمروا
وان لم تعين عندك او تعين لكن قصدت الابهام على السامع قلت ما رايت زيدا او عمروا فيكون المعنى
ما رايت احدهما ورايت الآخر وكذا اذا نفيت الامر وهو النهي كما اذا قلت في اضرب زيدا او عمروا لا تضرب
زيدا او عمروا فالقياس يقتضي ان يكون المعنى لا تضرب احدهما واضرب الآخر كما كان في الامر معناه اضرب
احدهما ولا تضرب الآخر فان قلت فلا يبقى اذن فرق بين الامر والنهي ولا بين الخبر المثبت والمنفي
في رايت زيدا او عمروا وما رايت زيدا او عمروا قلت لا يبقى فرق في اصل الوضع الا اذا كان المعدود اكثر
من اثنين فانك اذا قلت اضرب زيدا او عمروا او خالدا فالمعنى اضرب احدهم ولا تضرب الباقين
واذا قلت لا تضرب زيدا او عمروا او خالدا فالمعنى لا تضرب احدهم واضرب الباقين وكذا في الخبر
نحو رايت زيدا او عمروا او خالدا وما رايت زيدا او عمروا او خالدا وهذا القياس هو مقتضى اصل
الوضع ثم بعد ذلك جرى عادتهم انه اذا استعمل لفظ احد او ما يؤدي معناه في الاثبات فمعناه الواحد
فقط واذا استعمل في غير الموجب فمعناه العموم في الاغلب ويجوز ان يراد الواحد فقط ايضا تفسير ذلك
انك اذا قلت في الموجب مصرحا بالواحد رايت واحدا من زيد وعمرو وكذا فيما يؤدي معنى الواحد رايت
رجلا منهما او رايت زيدا او عمروا وكلاهما من الفاظ النكرة بغير النكرة رايت واحدا منهما فقط واذا قلت في
غير الموجب ما رايت واحدا منهما او ما رايت رجلا منهما او ما رايت زيدا او عمروا فان كل واحد من
الفاظ النكرة وان احتمل انه يريد الواحد فقط فيكون المعنى ما لقيت واحدا منهما ولقيت الآخر لكن
الاظهر والاغلب في الاستعمال ان يكون المراد ما لقيت واحدا منهما فكيف بما فوق الواحد اي المراد
نفي رويتهما كليهما وانما كان كذلك لان الاصل عدم الروية فاذا قلت لقيت واحدا منهما او ما يؤدي معناه
نحو لقيت زيدا او عمروا فقد خرجت واحدا منهما عما كان اصله اي عدم الروية فبقي الآخر على اصله
اي غير مرئي واما اذا قلت ما لقيت واحدا منهما او ما يؤدي معناه وهو ما لقيت زيدا او عمروا فالاصل
عدم الروية ولم يصرح فيه الا بروية واحد منهما فبقي الآخر على اصله من عدم الروية اولى فيكون نفيا
لمطلق الروية فان قلت فاذا كان الاصل عدم الروية كما عليك ان لا تاتي بمفعول لرايت لا واحدا

ولا اكثر حين يحتمل توهم المخاطب ان هذا الاصل لم يبق على حاله بل كان يكفيك ان تقول ما القيت من جنس
الرجال فما رجالك دعاك الى تفضيل نفي الرؤية بالواحد قلت فضل المبالغة وبيان ان ذلك الاصل اي
عدم الرؤية بقي على حاله ولم ينتف بتعلقها باقل ما يكون اي الواحد بما زاد واذا تقرر هذا ظهر علة قولهم
ان النكرة في غير الموجب تفيد العموم في الاغلب وذلك ان النكرة تفيد الوحدة والجنس في غير الموجب
تفيد العموم كما مضى فان قصدت التنصيص على العموم في ما لقيت رجلا او ما لقيت واحدا قلت القيت من
رجل ومن واحد واذا قلت ما لقيت رجلين او رجالا فالمعنى ما لقيت شيئا واحدا من هذا الجنس و
ما رايت جماعة واحدة منه فهو عام من يحتملان الاستغراق وغيره ومعها يصير الاول نصا في استغراقه
لجميع مثليات هذا الجنس والثاني في استغراقه لجميع جماعاته فظهر ان معنى ما رايت زيدا او عمرو وما رايت
زيدا ولا عمرو واحد الا ظهر وكذا معنى لا تضرب زيدا او عمرو ويحتمل احتمالا مرجوحا لا تضرب احدهما
واضرب الاخر ويندفع الاحتمال بمثل القرينة التي في قوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا اذ لا يجوزان
يريد لا تطع واحدا منهما واطع الاخر لقرينة الاثم والكفر فلفظ او في جميع الامثلة موجبة كانت او لا
مفيدة لاحد الشيئين او الاشياء ثم معنى الوحدة في غير الموجب يفيد العموم فلا تخرج او مع
القطع بالحكم في لا نهيا عن لا تطع منهم اثما او كفورا عن معنى الوحدة التي هي موضوعة له والله اعلم
واما اما فهي بمعنى او في جميع الاحكام المذكورة الا ان المعطوف عليه باما لا بد ان يكون مصدرا باما اخرى
نحو جاءني اما زيد واما عمرو فتبني الكلام مع اما على احد الشيئين او الاشياء والامر او فان تقدم اما
على المعطوف عليه نحو جاءني اما زيد او عمرو فالكلام مبني على ذلك وان لم يتقدم جاز ان يعرض للمتكلم
معنى احد الشيئين بعد ذكر المعطوف عليه تقول مثلا قام زيد قاطعا تقيا به ثم يعرض الشك او
تقصد الابهام فتقول او عمرو ويجوزان يكون شاكا او مبهما من اول الامر وان لم يات بحرف دال عليه
كما تقول مثلا جاءني القوم وانت عازم على ان تقول الا زيدا بعد الاستثناء بقولك الا زيدا فاما الفاء في كل
كلام لا بد لها من تقدم اخرى داخلة على المعطوف عليه بخلاف او فانه يجوز تقدم اما عليه وعدم تقدمه
وقد جاءت غير مسبوقة باما اخرى في الشعر لكنها تقدر حملا على الكثير الشائع من استعمالها انشد الفراء
تلم بدار قد تقادم عهدها واما باموات الم خيالها اي اما بدار واما باموات وقد يحذف الفاء الاول
فاما ان يكون اخي بحق فاعرف منك غثي من سميني والا فاطرحني واتخذني عدوا اتقيك وتتقيني
ويلزم الفاء الواو وربما ابدل بلا واو نحو خذ اما هذا اما ذاك قال يا ليتما امنا شالت نعامتها
اما الى جنة اما الى نار وروي ايما الى جنة وهي لغة في اما قالوا ان اما لا يستعمل في النهي وحكى قطرب
فتح الهمزة اما العاطفة وهي عند سيبويه مركبة من ان وما بدليل حذف ما للضرورة قال
سقته الرواعد من صيف وان من خريف فلن يعدما فارتكب الشاعر حذف اما الاولى وحذف
الثانية قال لقد كذبتك نفسك فاكذبنها فان جزعا وان اجمال صبر قال التقدير اما جزعا و
لا منع من تغيير معنى الكلمة وحالها بالتركيب كما مضى من كون هما بمعنى ربما وقال غيره هو مفرد غير
مركب اذ الاصل في الحروف وباول البيتين بان الشرطية وشرطها كان المحذوف اي فان كان
جزعا ومنع ابو علي وعبد القاهر من كونها عاطفة لان الاولى داخلة على ما ليس بمعطوف والثانية

مقترنة بواو العطف فلا تصلحان للعطف وشبهه من جعلها حرف عطف كونها بمعنى او العاطفة و
لا يلزم ذلك فان معنى ان المصدرية هو معنى ما المصدرية ولكن ان ناصبة للمضارع دون الثانية وقال
الاندلسي اما الاولى وحدها مع الثانية حرف عطف قدمت لتنبيها على ان الامر مبني على الشك والواو جامعة عاطفة
لما الثانية على الاولى حتى يصيرا كالحرف الواحد ثم يعطفان معا ما بعد الثانية على ما بعد الاولى وهذا
عذر بارد لان تقدم بعض العاطف على المعطوف عليه وعطف بعض العاطف على بعض وعطف الحروف
على الحروف غير موجودة فالحق ان الواو هي العاطفة واما مفيدة لاحد الشيئين غير عاطفة والواو في
نحو قوله اما الى جنة اما الى نار مقدرة قال وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام الى اخره اعلم ان ام على ضربين
متصلة ومنفصلة فالمتصلة تختص بثلاثة اشياء احدها تقدم الهمزة اما الاستفهام نحو ازيد عندك ام
عمرو او للتسوية نحو سواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم وقد يجيء شرح همزة التسوية وهمزة
قد تكون مقدرة قبل ام المتصلة في الشعر قال لعمري ما ادري وان كنت داريا بسبع رمين الجمر ام بثمان
وقال لعمرك ما ادري وان كنت داريا شعيث بن سهم ام شعيث بن منقر وقال كذبتك عينك ام
رايت بواسط غلس الظلام من الرباب خيالا وليس بكثير وربما جهل قبل المتصلة على الشذوذ وانما
لزمت الهمزة دون هل لان ام المتصلة لازمة لمعنى الاستفهام وضعا وهي مع اداة الاستفهام التي
قبلها بمعنى اي فتركت همزة الاستفهام التي هي ابين في باب الاستفهام فعادلتها حتى كانتا بمعنى
اي وانما هل فانها دخيلة في معنى الاستفهام اذ اصلها قد نحو قوله تعالى هل اتى على الانسان واما المنقطعة
فقد لا يتقدمها الاستفهام وقد يتقدمها اما هل او الهمزة ولا يقع بعد شيء مما من اسماء الاستفهام اذا
كان الاستفهام تاما عن اسم داخل في عموم اسم الاستفهام المتقدم وفي حكم المنسوب عليه لان
اسماء الاستفهام اذا استفهم بها عمت في الجميع فتغني عن كل استفهام بعدها فلا تقول من عندك ام عندك
عمرو لان معنى قولك ام عندك عمرو مستفاد من قولك من عندك وان لم يكن ذلك الاسم داخلا في
عموم اسم الاستفهام نحو قولك من عندك ام عندك حمار واين زيد ام عندك عمرو او في حكم المنسوب
اليها نحو من عندك ام ضربت عمرا ومن تضرب ام شتمت جاز وقوعها بعدها وثانيها انه يجب ان يستفهم
بها عن شيئين او اشياء ثابت احدها او احدها عند المتكلم لطلب التعيين لانها مع الهمزة بمعنى
اي ويستفهم باي عن التعيين فيكون المعطوف مع المعطوف عليه بتقدير استفهام واحد لان المجموع
بمعنى اي فجوابها بالتعيين واما في المنقطعة فلا يثبت احد الامرين عنده بل ما قبل ام وما بعدها على كلا حيز
لانه اضراب عن الكلام الاول وشروع في استفهام مستانف فهي اذن بمعنى بل التي مدلولها على ان الاول وقع
غلطا نحو قولهم انها لابل ام شاء او بمعنى بل التي يكون للانتقال من كلام الى اخر لا لتدارك الغلط كما
في قوله تعالى ام يقولون افتراه وقوله ام اتخذ مما يخلق بنات وفيها مع معنى بل معنى الهمزة الاستفهامية
في نحو انها لابل ام شاء او الهمزة الانكارية في نحو ام يقولون افتراه وقد يجيء بمعنى بل وحدها كقوله تعالى
ام انا خير من هذا الذي هو مهين اذ لا معنى للاستفهام ههنا وكذا اذا جاءت بعدها اداة الاستفهام
كقوله تعالى ام هل يستوي الظلمات والنور وقوله ام من هذا الذي هو جند لكم وقوله ام كيف ينفعه ما يعطي
العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن ولاجل كون ما بعد ام وما قبلها على كلا حيز سميت منفصلة في مقابلة

متصلة لكونها مع الهمزة التي قبلها كاي وجواب المنقطعة لا او نعم لانه استفهام مستانف وثالثها
انه يليها المفرد والجملة بخلاف المنقطعة فانه لا يليها الا الجملة ظاهرة الجزئين نحو ازيد عندك ام عندك عمرو
او مقدرا احدهما نحو انها لابل ام شاء، قال جار الله لا يجوز حذف احد جزئي الجملة بعد المنقطعة
في الاستفهام لئلا يلتبس بالمتصلة ويجوز في الخبر اذ لا يلتبس اقول اذا كان الاستفهام المقدر بمعنى
الهمزة لم يلتبس بالمتصلة ثم اعلم انه اذا ولي المتصلة مفرد فالاولى ان يلي الهمزة قبلها مثل ما وليها
سواء ليكون ام مع الهمزة بتاويل اي والمفردان بعدهما بتاويل المضاف اليه فنحو ازيد عندك ام عمرو
بمعنى ايهما عندك وافي السوق زيد ام في الدار اي في اي الموضعين هو ويجوز المخالفة بينهما وليهما
نحو اعندك زيد ام عمرو وازيد عندك ام في الدار والقيت زيدا او عمرا ولو اعندك زيد ام عمرو وحدا را
حسنا كما قال سيبويه لكن المعادلة احسن وان وليت ام والهمزة جملتان مشتركتان في احد الجزئين
فان كانتا فعليتين مشتركتين في الفاعل نحو اقمت ام قعدت وانام زيد ام انتبه فهي متصلة ويجوز
مع عدم التناسب بين معنيي الفعلين ان يكون منقطعة نحو اقام زيد او تكلم وان كانتا فعليتين
متساويتي النظم مشتركتين في الفعل نحو اقام زيد ام قام عمرو او اسميتين كذلك مشتركتين في جزء
نحو ازيد قايم ام هو قاعد وازيد اخوك ام عمرو هو فالاولى كون ام في الصور الثلث منقطعة لانك
كنت قادرا فيها على الاكتفاء بمفرد منها لو قصدت الاتصال والمفرد ادل على كونها متصلة وعلى كون
ما قبلها وما بعدها في تقدير كلام واحد فلو اردت الاتصال قلت في الاولى ازيد قام ام عمرو وفي الاخيرين
اقايم زيد ام قاعد وازيد اخوك ام عمرو فعدولك الى الجملتين مع القدرة على المفرد دليل الانفصال
واما في الفعليين المشتركين في الفاعل فلا تقدر على الاكتفاء بمفرد من منهما لان كل فعل لابد له من فاعل واما
ان جيت بعدهما جملتين غير مشتركتين في جزء نحو ازيد قام ام عمرو قاعد واقايم زيد ام قاعد عمرو
واقام زيد ام قعد عمرو وكذا ضرب زيد عمرا ام قتله خالد لان الاشتراك فيه فضلة لا جزء جملة فالمتاخرون
على انها منفصلة لا غير والمصنف والاندلسي جوز الامرين فان كانت متصلة فالمعنى اي هذين الامرين
كان وليس ما ذهبا اليه ببعيد بل الاولى وقوع الاختلاف بين الجملتين اما ان يكون احدهما اسمية والاخرى
فعلية نحو اقام زيد ام عمرو قاعد وكذا في المشتركين في جزء اذا لم يتساو نظمهما نحو ازيد عندك ام عندك
عمرو وابكر قايم ام قام عمرو فالظاهر فيها الانفصال اما قوله تعالى سواء عليهم ادعوتموهم ام انتم صامتون
فجاز اختلاف الجملتين مع انها متصلة لامنهم الالتباس بالمنقطعة لان التسوية لا معنى فيها للمنفصلة
فصل مدار ان كان بعد ام مفرد لفظا وتقديرا فهي متصلة قولا واحدا وقبلها الهمزة في الاغلب لفظا
او تقديرا وان كان بعدها جملة فان لم يكن قبلها همزة فهي منقطعة وان كان قبلها الهمزة ميزت
المتصل عن المنفصل بما ذكرت لك الان وقال سيبويه ام في قولك ازيد عندك ام لا منقطعة
كانه ظن السايل ان زيدا عنده فاستفهم ثم ادركه مثل ذلك الظن انه ليس عنده فقال ام لا وانما كان
منقطعة لانه لو سكت على قوله ازيد عندك لعلم المخاطب انه يريد اهو عندك ام ليس عندك فلا بد ان
يكون لقولك ام لا فايدة مجردة وهي معنى ظن كونه عنده الى ظن انه ليس عنده وهذا معنى الانقطاع
ولا فرار واما همزة التسوية وام التسوية فهما اللتان يليان قولهم سواء عليهم وقولهم لا ابالي

ويتصرفان نحو قولك سواء علي اقمت ام قعدت ولا ابالي اقام ام قعد فعند النحاة قولك اقمت ام قعدت
جملتان في تقدير مفردين معطوف احدهما على الاخر بواو العطف اي سواء علي قيامك وقعودك فقيامك
مبتدا وقعودك عطف عليه وسواء خبر مقدم وقد اجاز ايضا ابو علي ان يكون سواء مبتدا واقمت ام قعدت
خبره لكونهما في الظاهر فعلين قال ابو علي انما جعل الفعلان مع الحرفين فيها وهما بمعنى بينهما واو العطف
لانهما بعد همزة الاستفهام وما بعدهما مستويان في علم المستفهم لانك انما تقول اقمت ام قعدت اذا
استوى عندك قيام المخاطب وقعوده فيطلب بهذا السوال التعيين فلما كان الكلام مستفهما عن
المستويين اقيم همزة الاستفهام وعديلتها مع ما بعدهما مقام المستويين وهما قيامك وقعودك و
هذا كما اقيم لفظ النداء مقام الاختصاص في انا افعل كذا ايها الرجل لجامع الاختصاص فكلاهما ذي مختص
ولا انعكاس وكل استفهام تام المتصلة تسوية ولا انعكاس والذي يظهر لي ان سواء في مثله خبر مبتدا
محذوف تقديره الامران سواء علي ثم بين الامرين بقوله اقمت ام قعدت كما في قوله تعالى فاصبروا او لا تصبروا
سواء عليكم اي الامران سواء وسواء لا يثنى ولا يجمع وكانه في الاصل مصدر وقد حكى ابو حاتم تثنيته وجمعه ورده
ابو علي وقولك اقمت ام قعدت بمعنى ان قمت وان قعدت والجملة الاسمية والمتقدمة اي الامران سواء
دالة على جزاء الشرط اي ان قمت او قعدت فالامران سواء علي ولا شك في تضمن الفعل بعد سواء
وما ابالي معنى الشرط ولذلك استقبح الاخفش على ما حكى ابو علي عنه في الحجة ان تقع بعدهما الابتدائية
نحو سواء علي او ما ابالي ادرهم مالك ام دينار الا ترى الى افادة الماضي في مثله معنى المستقبل وما ذلك الا
لتضمن معنى الشرط واما قوله تعالى سواء عليهم ادعوتموهم ام انتم صامتون فلتقدم الفعلية ولم يجز
من وقوع الاسمية موقع الفعلية قوله تعالى هل لكم مما ملكت ايمانكم من شركاء فيما رزقناكم فانتم فيه سواء اي
فتستووا والمتقدم الاستفهام الدال عليه ومن ذلك قوله لو بغير الماء حلقي شرق كنت كالغصان بالماء اعتصاري
وكذلك استقبح الاخفش وقوع المضارع بعدهما نحو سواء علي اتقوم ام تقعد وما ابالي اتقوم ام تقعد
لكون افادة الماضي معنى المستقبل ادل على ارادة معنى الشرط فيه قال ابو علي ومما يدل على ما
قال الاخفش ان ما جاء في التنزيل من هذا النحو جاء على مثال الماضي قال تعالى سواء علينا اجزعنا ام
صبرنا وسواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم وسواء عليهم اانذرتهم ام لم تنذرهم
وقال سواء عليك اليوم انصاعت النوى بخرقاء ام انحى لك السيف ذابح وقال وما ابالي انب بالحزن
تيس ام لحاني بظهر غيب لئيم واما قوله فانك لا تبالي بعد حول اظبي كان امك ام حمار فقدم
في باب كان تقديره اكان ظبي كان امك ونحو وان احد من المشركين استجارك وانما افادت
الهمزة فايدة ان الشرطية لان ان تستعمل في الامر المفروض وقوعه المجهول في الاغلب فلا يقال
ان غربت الشمس وكذا حرف الاستفهام تستعمل فيما لم يتقن حصوله فجاز قيامها مقامها
مجردة عن معنى الاستفهام وكذا ام جردت عن معنى الاستفهام وجعلت بمعنى او لانها
مثلها في افادة احد الشيين او الاشياء فمعنى سواء علي اقمت ام قعدت ان قمت او قعدت
ويرشدك الى ان سواء ساد مسد جواب الشرط لا خبر مقدم ان معنى سواء اقمت ام قعدت
ولا ابالي اقمت ام قعدت في الحقيقة واحد ولا ابالي ليس خبر المبتدا بل المعنى ان قمت

اوقعدت فلا ابالي بهما وقول ابن سينا سيان عندي ان بروا وان فجروا اذ ليس يجري على
امثالهم فلم يقو ذلك وان لم يكن الاستشهاد بمثله مرضيا واما مجي الهمزة وام او الهمزة واو
بعد باب دريت وعلمت نحو ما ادري ازيد عندك ام عمرو ولا اعلم ازيد عندك ام عمرو فليس من
هذا الباب اذ لا معنى للشرط فيه كما في الذي نحن فيه وان قصدت معنى التسوية في الشرط في غير
لفظي سواء وما ابالي فالغالب التصريح با وفي موضع ام بلا همزة استفهام قبلها نحو لاضربنه قام او
قعد والمعنى ذاك المعنى والتقدير ذاك التقدير اذ المقصود ان قام او قعد فلا ضربنه
اي قيامه وقعوده مستويان عندي لا يمنعني احدهما من ضربه ويجب تكرير الشرط سواء كان مع
او ام او مع ام لان المراد التسوية في الشرطين الشيئين او اكثر فلا يجوز ما ابالي اقام ولا
لاضربنه قام وانما غلب في سواء وما ابالي الهمزة وام مع انه لا معنى للاستفهام ههنا بل المراد
الشرط لان بين لفظي سواء ولا ابالي وبين معنى الهمزة وام المتصلة جامعا ومناسبة لمعنى التسوية
فهي التي جوزت الاتيان بهما بعد اللفظين بتجريد الهمزة وام عن معنى الاستفهام وجعلهما بمعنى
ان واو كما تقدم ويجوز مع هذا بعد سواء ولا ابالي ان ياتي باو مجردا عن الهمزة نحو سواء علي
قمت او قعدت ولا ابالي قمت او قعدت ولا ابالي قمت ام قعدت ولا ابالي قمت او قعدت
بتقدير حرف الشرط كما قال ولست ابالي بعد آل مطرف حتوف المنايا اكثرت او اقلت
قال ابو علي لا يجوز او بعد سواء فلا يقال سواء علي قمت او قعدت قال لانه يكون المعنى سواء
علي احدهما ولا يجوز ذلك ويرد عليه ان معنى ام ايضا احد الشيئين او الاشياء فيكون معنى
سواء علي اقمت ام قعدت سواء علي ايهما فعلت اي الذي فعلت من الامرين لتجرده اي من
الاستفهام وهذا ايضا ظاهر الفساد وانما الوجه ذلك في او وفي ام لانه جعل سواء خبرا
مقدما ما بعده مبتدأ والوجه كما ذكرنا ان يكون سواء خبر مبتدأ محذوف وساد مسد جواب
الشرط وجوز الخليل في غير سواء ولا ابالي ان يجري مجراهما فذكر بعد ام والهمزة نحو
لاضربنه اقام ام قعد مستدلا بصحة قولك لاضربنه اي ذلك كان وهو بمعنى اقام ام قعد
وليس ما قال ببعيد لان معنى التسوية مع غيرهما ايضا ظاهر اي قيامه وقعوده مستويان
عندي لا يمنعني احدهما من ضربه كما تقدم ذكره قال اذا ما انتهى علمي تناهيت عنده
اطال فاملى ام تناهى فاقصرا روي او تناهى فالهمزة في اطال ليست باستفهامية بل اطال
من الاطالة وروي ام تناهى فالهمزة استفهامية وطال ماض من الطول ولا يجي
بالهمزة قبل او فلا نقول لا ابالي اقمت ام قعدت ولا لاضربنه اقام او قعد لانك انما
جئت بالهمزة مع ام وان لم يكن فيها معنى الاستفهام لما فيها من التسوية المطلوبة ههنا
وليس في الهمزة مع او معنى التسوية وقولك لافعلنه كائنا من كان ولافعلنه كائنا ما كان
كائنا فيهما حال من المفعول ومن وما في محل النصب على انها خبران لكائنا وهو موصوفان
والضمير الراجع اليهما من الصفة محذوف اي كانه وفي كائنا وكان ضمير راجع الى ذي
الحال اي كائنا اي شيء كانه قال المصنف كل موضع فقد ابجملتان اي المعطوف احدهما

على الاخرى بالحال فا ونحو لاضربنه قام او قعد اذ المعنى قائما كان او قاعدا وان قدرنا الكلام بالتسوية من
غير استفهام قام نحو أانت ام تعرف هذا كله ولقائل ان يطالبه باختصاص معنى الحالية باو وقد ذكرنا
ان كل موضع يجوز فيه او يجوز فيه ام وبالعكس واعلم ان الفرق بين او وام المتصلة في الاستفهام ان معنى قولك
ازيدا رايت او عمرا احدهما رايت وجوابه لا او نعم ومعنى قولك ازيدا رايت ام عمرا اي ايهما رايت فجوابه
بالتعيين كما تقول زيدا او تقول عمرا فالسؤال باو ولا يمكن ان يكون بعد السؤال بام لانك في ام تعلم وجود
احدهما عنده فكيف تسال عما تعلم وتقول ازيد افضل ام عمرو اي ايهما افضل من الآخر ففيه ذكر المفضول
معنى ولو قلت ازيد افضل ام عمرو لم يجز لانه اذا كان المفضول معلوما للمخاطب اذ المعنى احدهما افضل
وذلك انما يكون اذا قال لك مثلا شخص عندي رجل افضل من بكر ثم حضر زيد وعمرو فتقول ازيد ام عمرو
افضل اي احدهما افضل من بكر وحيث اشكل عليك الامر في او وام المتصلة في الاستفهام فعوض او
باحدهما وام بايهما فتقول الحسن ام الحسين افضل اي احدهما افضل ام ابن الحنفية والمراد احدهما افضل
ام ابن الحنفية افضل من احدهما والجواب احدهما قوله ومن ثم لم يجز رايت زيدا ام عمرا اي لانه
لم يليها المستويان اذ احدهما فعل والآخر اسم وقد تقدم ان سيبويه قال ان مثل هذا انما يحسن لان الحكم
ازيدا رايت ام عمرا احسن واولى قوله ومن ثم كان جوابها بالتعيين اي لكونها لطلب التعيين
قوله ولا وبل ولكن لاحدهما معينا ولكن لازمة للنفي قوله اعلم ان لا لنفي الحكم
عن معطوف بعد ايجابه للمتبوع فلا تجي لا بعد خبر موجب او امر ولا تجي بعد الاستفهام والعرض والتمني و
التحضيض ونحو ذلك ولا بعد النهي تقول ضربت زيدا لا عمرا واضرب زيدا لا عمرا ولا يعطف بها الا جملة
ولا الماضي على الماضي فلا يقال قام زيد لا قعد لانه جملة ولفظ لا موضوعة لعطف المفردات وقد يعطف
مضارعا على مضارع على قلة نحو اقوم لا اقعد والمجوز مضارعته للاسم فكانك قلت انا قائم لا قاعد فلا يجوز
تكريرها كسائر حروف العطف لا تقول قام زيد لا عمرو ولا بكر كما تقول زيد وعمرو وبكر ولو قصدت ذلك
ادخلت الواو في المكرر فقلت لا بكر ولا خالد فيخرج لا عن العطف ويتمحض لتاكيد النفي لدخول العاطف
عليه ومنع الزجاج من مجي لا العاطفة بعد الفعل الماضي ورد بقول امرء القيس كان دثارا حلقت بلبونه
عقاب تنوفى لا عقاب القواعل تنوفى ثنية والقواعل صغار الجبال وقال بعضهم ليس لها يكون عاطفة
كما قال انما يجزي الفتى ليس الجمل جاريا واما بل فاما ان يليها مفرد او جملة وفي الاول هي لتدارك
الغلط ولا تخلو ان يكون بعد نفي او نهي او بعد ايجاب او امر فان جاءت بعد ايجاب او امر نحو قام زيد
بل عمرو فهي لجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه منسوبا حكمه الى التابع فيكون الاخبار عن قيام زيد غلطا يجوز
ان يكون قد قام وان لم تقم اقرب بل ان تلفظت بالاسم المعطوف عليه كان غلطا عن عمد او عن سهو ان
ونقل صاحب المغني عن الكوفيين انهم لا يجوزون العطف ببل بعد الايجاب والناقل انه وهم من الناقل
فانهم يجوزون عطف المفرد بلكن بعد الموجب حملا على بل كما نقل عنهم الانباري والاندلسي فكيف يمنعون
هذا واذا عطفت ببل مفردا بعد النفي والنهي فالظاهر انها للاضراب ايضا ومعنى الاضراب جعل
الحكم الاول موجبا كان او غير موجب كالمسكوت عنه بالنسبة الى المعطوف عليه ففي قولك ما جاءني
زيد بل عمرو افادت بل ان الحكم على زيد بعدم المجي كالمسكوت عنه يحتمل ان يصح فيكون غير جاء وان

لا يضم فيكون قد جاءك كما كان الحكم على زيد بالمجيء في جاءني زيد بل عمرو واحتمل ان يكون وان لا يكون وهذا الذي ذكرنا
ظاهر كلام الاندلسي وقال ابن مالك بل بعد النفي والنهي كلكن بعدهما وهذا الاطلاق منه يعطي ان عدم مجيء زيد
في قولك ما جاءني زيد بل عمرو متحقق بعد مجيء بل ايضا كما كان كذلك في ما جاءني زيد لكن عمرو بالاتفاق وبه قال
المصنف لانه قال ما جاءني زيد بل عمرو يحتمل اثبات المجيء لعمرو مع تحقق نفيه عن زيد والظاهر ما ذكرناه اولا
هذا الكلام بل بالنظر الى ما قبلها واما حكم ما بعد بل ان كانت بعد النفي او النهي فعند الجمهور انه مثبت فعمرو جاءك
في قولك ما جاءني زيد بل عمرو فكانك قلت بل جاءني عمرو وقيل ابطال النفي ولا الاسم المنسوب اليه المجيء قالوا والدليل
على ان الثاني مثبت حكمهم بامتناع النصب في ما زيد قائما بل قاعد ووجوب الرفع كما مر في بابه وعند المبرد ان
في الاسم المعطوف عليه فقط فيبقى الفعل المنفي مسندا الى الثاني واذا ضممت لا الى بل بعد الايجاب او الامر
نحو قام زيد لا بل عمرو واضرب زيدا لا بل عمرا فالمعنى لا يرجع الى ذلك الايجاب ولا الامر المتقدم لا الى ما بعد
بل ففي قولك لا بل عمرو نفيت بلا القيام عن زيد واثبته بل لعمرو ولو لم تجيء بلا لكان قيام زيد كما ذكرنا في
حكم المسكوت عنه يحتمل ان يثبت وان لا يثبت وكذا في اضرب زيدا لا بل عمرا اي لا تضرب زيدا بل اضرب
عمرا ولولا لا المذكورة لاحتمل ان يكون امرا بضرب زيد وان لا يكون مع الامر بضرب عمرو وكذا لا الداخلة
على بل بعد النفي والنهي راجعة الى معنى ذلك النفي والنهي مؤكدة لهما وما بعد بل اذن باق على الخلاف المذكور
بين المبرد والجمهور ولا تجيء بل المفردة العاطفة للمفرد بعد الاستفهام لانها لتدارك الغلط الحاصل عن
الجزم بحصول مضمون الكلام او طلب تحصيله والعموم في الاستفهام لا لحصول شيء ولا تحصيله حتى يقع غلط
فيتدارك وكذا قيل انها لا تجيء بعد التحضيض والتمني والترجي والعرض والاولى ان يجوز استعمالها
بعد ما يستفاد منه معنى الامر والنهي كالتحضيض والعرض واما التي يليها الجمل ففايدتها الانتقال من جملة
الى اخرى اهم من الاولى وقد تجيء لا للغلط والاولى تجيء بعد الاستفهام ايضا كقوله تعالى اتاتون الذكران من العالمين
الى قوله بل انتم قوم عادون والتي لتدارك الغلط نحو ضربت زيدا بل اكرمته وخرج زيد بل دخل خالد
قد تشترك الجملتان في جزء وقد لا تشترك واما لكن فشرطها مغايرة ما قبلها لما بعدها نفيا واثباتا
من حيث المعنى لا من حيث اللفظ كما مر في المثقلة فاذا عطفت بها المفرد ولا يكون في ذلك المفرد معنى النفي
لان حروف النفي انما يدخل الجمل وجب ان يكون لكن بعد النفي لتغاير ما بعدها ما قبلها نحو ما جاءني زيد
لكن عمرو وقد مر معنى الاستدراك في المشبهة فعدم مجيء زيد باق بحاله لم يكن الحكم به غلطا منك وانما
جيء بلكن دفعا لتوهم المخاطب ان عمرا ولم يجيء كزيد فهي في عطف المفرد نقيضة لا لانها للاثبات للثاني
بعد النفي عن الاول ولا للنفي عن الثاني بعد الاثبات للاول واجاز الكوفيون مجيء لكن العاطفة للمفرد بعد
الموجب ايضا نحو جاءني زيد لكن عمرو حملا على بل وليس لهم به شاهد وكون وضع بل المغايرة ما قبلها لما بعدها
يرفع ذلك الا ان لا يشترطوا مثل هذا الوضع واذا وليها جملة وجب ايضا المغايرة المذكورة كما ذكرنا في المشبهة
وتقع بعد جميع انواع الكلام الا بعد الاستفهام والترجي والتمني والعرض والتحضيض على ما قيل وذهب
يونس الى انها في جميع مواقعها مخففة من الثقيلة وليست بحرف عطف وليها مفرد او جملة وذلك لجواز
دخول الواو عليها وفي المفرد يقدر العامل بعدها ويشكل ذلك عليه اذا وليها مجرور بلا جار نحو ما مررت
بزيد لكن عمرو وكما قال الجزولي انها في المفرد عاطفة ان تجردت عن الواو واما مع الواو فالعاطفة هي الواو ولكن

لمجرد معنى الاستدراك واختار فيما بعده الجمل ان يكون مخففة لا عاطفة صحبتها الواو او لا لموافقتها
المثقلة في مجيء الجملة بعدها مع الواو وليست بعاطفة اتفاقا واما المجردة فان وليها المفرد فعاطفة خلافا
ليونس وان وليها مفرد فقيل عاطفة وهو ظاهر مذهب الزمخشري فلا يحسن الوقف على ما قبلها وقيل
مخففة كما هو مذهب الجزولي فيحسن الوقف على ما قبلها لكونها حرف ابتداء قوله ـــ حروف التنبيه
الا واما وها اقول ـــ اعلم ان اما والا حرفا استفتاح يبتدأ بهما الكلام وفائدتهما المعنوية توكيد مضمون
الجملة وكانهما مركبان من همزة الانكار وحرف النفي ولانكار النفي ونفي النفي اثبات ركب الحرفان لافادة
الاثبات والتحقيق فصار بمعنى ان لانهما غيرهما ملبس يدخلان على الجملة خبرية كانت او طلبية كانت الطلبية
امرا او نهيا او استفهاما او تمنيا او غير ذلك ويختصان بالجملة بخلاف ها وفائدتهما اللفظية كون الكلام
بعدهما مبتدأ به وقد نسب التنبيه اليهما كما هو مذهب المصنف ويدخل الا كثيرا على النداء واما كثيرا
على القسم وقد يبدل همزة اما هاء وعينا نحو هما والله وعما والله وقد تحذف الفهما لاحوال الثلاث نحو ام وعم
وقد يجيء الا عند الخليل حرف تحضيض ايضا كما ذكرنا عنه في قوله الا رجلا جزاه الله خيرا وقد جاء بعضها
بمعنى ان بعدها كما مر في باب ان واما اما والا للعرض فهما حرفان مختصان بالفعل ولا شك في كونهما
مركبين من همزة الانكار وحرف النفي وليستا كحرفي الاستفتاح لانهما بعد التركيب يدخلان على
الجملتين الاسمية والفعلية بلا خلاف واللتان للعرض مختصان بالفعلية على الصحيح كما قال الاندلسي
واجاز المصنف دخولها على الاسمية ايضا كما مر في باب لا التبرئة واما ها فيدخل من جميع المفردات
على اسماء الاشارة كثيرا لما ذكرنا في بابها ويفصل كثيرا بين اسماء الاشارة وبينها اما بالقسم نحو ها الله
ذا ونحو ما لعمر الله ذا قسما فاقدر بذرعك وانظر اين تنسلك واما بضمير المرفوع المنفصل نحو ها انتم
اولاء وبغيرهما قليلا كقوله ها ان يا عذره وقوله فقلت لهم هذا لها ها وذا ليا ومذهب الخليل
ان ها المقدمة في جميع ذلك كانت متصلة باسم الاشارة اي كان القياس الله هذا او لعمر الله هذا
فها انتم هؤلاء وان ها تا عذره والدليل على انه فصل حرف التنبيه عن اسم الاشارة ما حكى
ابو الخطاب عمن يوثق به هذا انا افعل وانا هذا افعل في موضع ها انا ذا افعل اذا اردت ان تعرف المخاطب
نفسك وان تعلمه انك لست غيرك لان هذا محال بل المعنى فيه وفي ها انت ذا تقول وها هو ذا يفعل
استغراب وقوع مضمون الفعل المذكور بعد اسم الاشارة من المتكلم او المخاطب او الغايب
كان معنى ها انت ذا تقول او تضرب زيدا استبعادا اي لا امر كنا نتوقع عليه منه او عليه مثل هذا
التغريب ثم بينت بقولك تقول وقولك تضرب زيدا الذي استغربته ولم يتوقع قال تعالى ها انتم
اولاء تحبونهم فالجملة بعد اسم الاشارة لازمة لبيان الحال المستغربة ولا محل لها اذ هي مستانفة و
قال البصرية هي في محل النصب على الحال اي ها انت ذا قائلا قالوا والحال ههنا لازمة لان الفائدة
معقودة والعامل فيه حرف التنبيه او اسم الاشارة ولا ارى للحال فيه معنى اذ ليس المراد ان المشار اليه
في حال قولك وجوز بعضهم ان يكون ها المقدمة في نحو ها انت ذا تفعل غير منوي الدخول على ذا
استدلالا بنحو قوله تعالى ها انتم هؤلاء ولو كانت هي التي كانت مع اسم الاشارة لم تعد بعد انتم ويجوز
ان يعتذر للخليل بان ذلك لاعادة للبعد بينهما كما اعيد فلا تحسبنهم بعد قوله فلا تحسبن الذين كفروا

تخلون وايضا قوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون دليل على كون المصدر منوي الدخول على اسم الاشارة ولو كان في
صدر الجملة من الاصل لجاز من غير اسم الاشارة ها انت زيد وما حكى الزمخشري من قولهم ان زيدا منطلق
وها انا افعل كذا مما لم اعثر له على شاهد فالاولى ان تقول ها التنبيه مختص باسم الاشارة وقد فصل
منه بكاف ولم يثبت دخوله في غيره من الجمل والمفردات وقد عد ابن مالك يا من حروف التنبيه قال
واكثر ما يليها منادى او امر نحو الا يا اسجدوا او تمن نحو يا ليتني كنت معهم او تقليل نحو يا رب عاريه في
يليها فعل المدح والذم والتعجب ومن جعلها حرف النداء فقط قدر في جميع هذه المواضع منادى
بخلاف من جعلها حرف التنبيه وبجميع حروف التنبيه صدر الكلام كالاستفهام لما تقدم الا ها
الداخلة على اسم الاشارة غير مفصولة فانها يكون المفي الاول او في الوسط بحسب ما يقع اسم الاشارة

قوله حروف النداء يا اعمها وايا وهيا للبعيد واي والهمزة للقريب اقول

قد نوب واما بأي في النداء والمشهور استعمالها في الندبة وقد جاء آ بهمزة بعدها الف وآي
بهمزة بعدها الف بعدها يا ساكنة فيا اعمها اي ينادى به القريب والبعيد وقال الزمخشري هي
للبعيد قال واما يا الله ويا رب مع كونه تعالى اقرب الى كل شخص من حبل الوريد فلاستقصار الداعي
واستبعاده لها عن قربه للمدعو وما ذكره المصنف اولى لاستعمالها في القريب والبعيد
على السواء ودعوى المجاز في احدهما خلاف الاصل وايا وهيا وآ وآي ووا في البعيد واي
والهمزة للقريب قوله حروف الايجاب نعم وبلى واي واجل وجير وان فنعم مقررة
لما سبقها وبلى مختصة بايجاب النفي واي اثبات بعد الاستفهام ويلزمها القسم واجل وجير
وان تصديق للمخبر اقول مقررة لما سبقها اي مثبتة لما سبقها من كلام خبري سواء
كان موجبا مثل نعم في جواب من قال قام زيد اي نعم قام او منفيا نحو نعم في جواب من قال ما قام
زيد اي نعم ما قام زيد وكذا تقرر ما بعد حرف الاستفهام مثبتا كان نحو نعم في جواب من قال اقام زيد
اي نعم قام او منفيا في جواب من قال الم تقم زيد اي نعم لم يقم فنعم للاستفهام ليست للتصديق لان
التصديق انما يكون للخبر فالاولى ان يقال هي بعد الاستفهام لاثبات ما بعد اداته نفيا كان او
اثباتا ومن ثم قال ابن عباس لو قالوا في جواب الست بربكم نعم لكان كفرا فيصح بهذا الاعتبار
ان يقال لها حرف الايجاب اي اثبات ما بعد حرف الاستفهام لكن الاظهر في الاستعمال ان يقال
الايجاب في الكلام المثبت لا المنفي والمستفهم عنه وجوز بعضهم ايقاع نعم موقع بلى اذا جاء بعد
همزة داخلة على نفي لتقرير لغاية التقرير اي الحمل على الاقرار والطلب له فيجوز ان تقول في جواب
الست بربكم والم نشرح لك صدرك نعم لان الهمزة للانكار دخلت على النفي فافادت الايجاب
ولهذا عطف على الم نشرح قوله ووضعنا فكانه قال شرحنا لك صدرك ووضعنا عنك وزرك
فيكون نعم في الحقيقة تصديقا للخبر المثبت المؤول به الاستفهام مع النفي لا تصديقا لما بعد همزة
الاستفهام فلا يكون جوابا للاستفهام لان جواب الاستفهام يكون عما بعد اداته فالذي قال ابن عباس
مبني على كون نعم تقريرا لما بعد الهمزة والذي جوزه هذا القايل مبني على كونه تقريرا للمدلول الهمزة
مع حرف النفي فلا يتناقض القولان فالدليل على جواز استعمال ما قال هذا القايل قول ان عمر

اليس الليل يجمع ام عمرو وايانا فذاك بنا تدان نعم وترى الهلال كما اراه ويعلوها النهار كما علاني
اي ان الليل يجمع ام عمرو وايانا نعم وقد اشتهر في العرف ما قال هذا القايل فلو قيل لك اليس عليك دينار
فقلت نعم الزمت بالدينار بناء على العرف الطاري على الوضع وفي نعم اربع لغات المشهور فتح النون
والعين والثانية كسر العين وهي كنانية والثالثة كسر النون والعين والرابعة بفتح النون وقلب
العين المفتوحة حاء كما قلب الحاء عينا في حتى ويقع نعم في جواب الامر نحو نعم لمن قال زرني اي ازورك
وتقول نعم لمن قال لا تضربني اي لا اضربك ولو قلت نعم في جواب التحضيض نحو هلا تزورنا كان بمعنى
الايجاب اي نعم ازورك وكذا في جواب العرض نحو الا تزورنا قوله وبلى مختصة بايجاب النفي اي انها بلى
نقض للنفي المتقدم سواء كان ذلك النفي مجردا نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد اي قد قام او
كان مقرونا بالاستفهام فهي اذن لنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا
بلى اي بلى انت ربنا وزعم بعضهم ان بلى يستعمل بعد الايجاب مستدلا بقوله وقد بعدت بالوصل بيني وبينها
بلى ان من زار القبور ليبعدا اي ليبعدن بالنون الخفيفة واستعمال بلى في البيت لتصديق الايجاب
شاذ وزعم الفراء ان اصلها بل زيدت عليها الالف للوقف فلما كانت للرجوع عن النفي كما كان
بل للرجوع عن الجحد في ما قام زيد بل عمرو ولا وجه لكونها حرفا برأسها والايجاب بنعم وبلى واخواتهما
من حروف الايجاب استفهام لا ما كان بالحرف وهي الهمزة وهل واما الاسماء الاستفهامية فان جواب
من ما هو خاص منه فلو قلت في جواب من جاءك شخص او انسان لم يحصل لان الاول اعم والثاني [?] مساو
فلم تعرف السايل ما لم تعرفه بل تقول الرجل او زيد وكذا من الداخلة على الاسم كما يقال من الرجل فتقول
زيد او واحد من بني تميم واما جواب ما فان كان سوالا عن الماهية فنحو انسان او فرس او بقر وغير ذلك
من الانواع وان كان سوالا عن صفتها نحو ما زيد فنحو عالم او ظريف او فارسي كما تقدم في الموصولات
وجواب اي المضاف الى المعارف معرفة نحو زيد او عمرو وانا او ذاك في جواب اي الرجال فعل
ذلك او نكرة مخصصة بالوصف نحو رجل رايته في موضع كذا وجواب اي المضاف الى النكرة مما
يصلح وصفا لتلك النكرة نحو عالم او كاتب في جواب اي رجل او نكرة مخصصة بالنعت وجواب
كيف نكرة لا غير وجواب كم تعين العدد معرفة كان او نكرة ومنع ابن السراج كونه معرفة وجواب
متى واين تعين الزمان دون المبهم منه وجواب اين واني المكان الخاص وجواب الهمزة مع ام
الاسم وجواب الهمزة وحدها او مع او وجواب هل نعم او بلى او لا قوله واي اثبات بعد الاستفهام
لا شك في غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجي لتصديق الخبر ايضا وذكر
ابن مالك ان اي بمعنى نعم فان الاداة تقع موقع نعم فينبغي ان تقع بعد الخبر موجبا كان او منفيا وبعد
الامر والنهي والاستفهام موجبا كان او منفيا فيكون لتقرير الكلام السابق كنعم سواء فيقال لمن قال لا تضربني
فتقول اي والله لا اضربك وكذا يقال ما ضرب زيد فتقول اي والله ما ضرب وهذا مخالف للشرطين
اللذين ذكرهما المصنف اعني لزوم سبق الاستفهام وكونها للاثبات وان اراد انه للتصديق
مثل نعم وان لم يقع مواقعها فكذا جميع حروف التصديق ولا تستعمل بعد اي فعل القسم فلا يقال اي
اقسمت بربي ولا يكون المقسم به بعدها الا الرب والله ولعمري تقول اي والله واي الله بحذف

حروف القسم ونصب الله واي ها الله ذا واي وربي واي لعمري واذا جا بعدها لفظ الله فان كان معها
نحو اي ها الله ذا ففيه من الوجوه الجائزة فيه ويجب جر الله اذ لا نيابة ها عن الجار وان تجرد عنها
فالله منصوب بفعل القسم المقدر وفي ها اي ثلثة اوجه حذفها الساكنين وفتحها تبيينا لحرف الايجاب
وابقاها ساكنة والجمع بين ساكنين مبالغة في المحافظة على حرف الايجاب بصون آخرها من التحريك
والحذف وان كان يلزم ساكنان على غير حده لانهما في كلمتين اجريا مجرى كلمة واحدة كالضالين
وثبوت الثوب كما في ها الله وهذا ايضا من خصائص لفظ الله قوله واجل وجير وان تصديق للخبر
سواكان الخبر موجبا او منفيا ولا يجي بعدها ما فيه معنى الطلب كالاستفهام والامر وغيرهما
وحكى الجوهري عن الاخفش ان نعم احسن من اجل في الاستفهام ايضا والمجيء فعل مضي
في القسم في الحروف الجر واما ان فقال سيبويه هو في قول قيس بن الرقيات ونقل شرف قد علاك
وقد كبرت فقلت انه والهاء للسكت وقيل فيه للتحقيق والهاء اسمه والخبر محذوف اي
انه كذلك وقال ابن الزبير لفضالة بن شريك حين قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها نص في
كونها للتصديق لكنه يدل على انه يجي لتقرير مضمون الدعاء وهو خلاف ما قال المصنف من ان
بكثرتها لتصديق الخبر قوله حروف الزيادة ان وان وما ولا ومن والباء واللام فان
مع ما النافية وقلت مع المصدرية ولما وان بعد لما وبين لو والقسم وقلت مع الكاف وما مع اذا
ومتى واي واين وان شرطا وبعض حروف الجر وقلت مع المضاف ومن والباء واللام تقدم ذكرها
قوله قيل فائدة الحروف الزائدة في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد
المعنى كما تقدم في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس فان قيل فيجب ان لا يكون زائدة اذا افادت
فائدة معنوية قيل انما سميت زائدة لانه لا يتغير بها اصل المعنى بل لا يزيد بسببها الا تاكيد المعنى
الثابت وتقويته فكانها لم تفد شيئا لما لم تغاير فائدتها العارضة الفائدة الحاصلة قبلها ويلزمهم
ان يعدوا على هذا ان ولام الابتداء والفاظ التاكيد اسماء كانت او لا زوائد ولم يقولوا به وبعض
الزوائد يعمل كالباء ومن الزائدتين وبعضها لا تعمل نحو فبما رحمة واما الفائدة اللفظية
فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيا لاستقامة وزن
الشعر وحسن السجع او غير ذلك من الفوائد اللفظية ولا يجوز خلوها من الفوائد اللفظية والمعنوية
معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ولا سيما كلام البارى تعالى وانبيائه وائمته عليهم
وقد يجتمع الفائدتان في حرف وقد ينفرد احديهما عن الاخرى وانما سميت هذه الحروف زوائد
لانها قد تقع زائدة لا لانها لا تقع الا زائدة وسميت ايضا حروف الصلة لانه يتوصل بها الى زيادة
الفصاحة او الى اقامة وزن او سجع او غير ذلك اما ان فتزاد مع ما النافية كثيرا لتاكيد النفي
ويدخل على الاسم والفعل نحو وما ان ... ونحو قوله ما ان جزعت ولا هلعت ولا يرد بكاي
زيدا وقلت زيادتها مع ما المصدرية نحو انتظر ما ان جلس القاضي ومع ما الاسمية نحو قوله
تعالى ولقد مكناهم فيما ان مكناكم فيه وكذا بعد الا الاستفتاحية نحو الا ان قام زيد وكذا مع لما
بل زيادة ان المفتوحة بعد لما هي المشهورة تقول لما ان جلست جلست فتحا وكسرها والفتح اشهر

واما ان فيكثر زيادتها بعد لما نحو فلما ان جاء البشير ... وبين لو والقسم وقد جعل القسم المذهب سيبويه
كونها موطئة للقسم قيل لو كان اللام موطئة مثل ان وسائر كلمات الشرط كقوله تعالى واذ اخذ الله ميثاق
النبيين لما اتيتكم الاية ويجي الكلام فيه وقد تزاد في الا نكرة نحو انا بشر وقد تبعد كاف التشبيه نحو
كان ظبية تعطو الى ناضر السلم بالخبر وليست في قوله تعالى وان عسى ان يكون وان لو استقاموا وان
لم زائدة كما توهم بعضهم بل الاولان مخففتان والثالثة مفسرة كما تقدم في نواصب الفعل واما ما
فيزاد مع الخمس الكلمات المذكورة اذا افادت معنى الشرط نحو اذا ما تكرمني اكرمك ويقتضي الجزم
ومنها تكرمني اكرمك بمعنى متى تكرمني ولا يفيدها معنى التكرير وافادتها لم يكن زائدة فمن قال
ان متى للتكرير فمتى ما مثله ومن قال ليس للتكرير فكذا متى ما واما ما يفعل افعل وايما تكن اكن
واما تذهب بك وقد يدخل بعد ايان ايضا قليلا وحكم ما مع ان في نونها التاكيد قوله شرطا يعود
لجميع ما ذكر من اذا ومتى واي واين وان لانها كلها تستعمل شرطا وغير شرط وزيادة فيها تخصيص
بحال الشرطية ولم يعد واما الكاف وان لم يكن لها معنى من الزوائد لان لها تاثيرا قويا وهو منع العامل
من العمل وتهيئة الدخول لما لم يكن له ان يدخل وعلى مذهب من اعمل ليتما وانما واخواتها تكون زائدة
وليس في حيثما واذ ما زائدة لانها هي المصححة لكونهما جازمتين وهي الكافة ايضا عن الاضافة وينبغي
ان لا يعد في نحو حين ما رايتك ومن غضب ما ... زائدة لانها هي المصححة لدخول التوكيد
الفعل على ما يجي في بابها وقد مضى الخلاف في ما مثلها في الموصولات ولا يراد بعد بعض حروف الجر
نحو فبما رحمة وعما قليل ومما خطاياهم وزيد صديقي كما ان عمرا اخي وقيل انها بعد حروف الجر
نكرة مجرورة والمجرور بعدها بدل منها وكذا قيل في لا سيما زيد ما بعدها كما في باب الاستثناء وما في هذه
اللفظة لازمة وقلت زيادتها بعد المضاف نحو غضبت من غير ما جرم وايما الاجلين قضيت ومثل ما انكم تنطقون
وقيل فيها ايضا انها نكرة والمجرور بدل منها واما لا فتزاد بعد الواو العاطفة بعد نفي او نهي وقد
مر ذكرها في حروف العطف والعجب انهم لا يرون تاثير الحروف تاثيرا معنويا كالتاكيد في الباء
ورفع الاحتمال في لا منه ومن الاستغراقية مانعا من كون الحرف زائدا ويرون تاثيرها لفظيا
لكفها مانعا من زيادتها وتزاد بعد ان المصدرية نحو ما منعك ان لا تسجد ولئلا يعلم وجاء قبل القسم
كثيرا للايذان بان جواب القسم منفي نحو لا والله لا افعل قال لا وابيك ابنة العامري لا يدعي القوم اي لا اقر(?)
وجاء قبل اقسم قليلا وعليه حمل قوله تعالى لا اقسم بيوم القيمة وشذت بعد المضاف نحو في بئر لا حور
سرى وما شعر واحور الملكه(?) واما من والباء والكاف واللام فقد تقدم ذكرها في حروف الجر
قوله حرفا التفسير اي وان فان مختص بما في معنى القول اقول اعلم ان الفرق
بين اي وان ان اي تفسر كل مبهم من المفرد نحو جاءني زيد اي ابو عبد الله والجملة كما تقول مررت
بغلام ابي مات قال وترمينني بالطرف اي انت مذنب وتقلينني لكن اياك لا اقلي وان لا تفسر
الا مفعولا مقدرا للفظ دال على معنى القول دون صريحه كقوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقوله
يا ابراهيم تفسير للمفعول المقدر اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذا قولك
كتبت اليه ان قم اي كتبت اليه شيئا هو قم فان حرف دال على ان قم تفسير للمفعول به المقدر لكتبت

وقد يفسر المفعول به الظاهر كقوله تعالى اذ اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه وقوله ما قلت لهم الا ما
امرتني به ان اعبدوا الله فقوله اعبدوا الله تفسير للضمير في به وفيه معنى القول وليس مفسرا
للمفعول قوله ما امرتني لانه مفعول لصريح القول وقد جوز بعضهم ذلك بهذه الآية ولا استدلال لاحتمال
واجيب بان ان مصدرية وذلك على مذهب من جوز دخول الحرف المصدري على الجملة الطلبية وعند
صاحب هذا المذهب يجوز ان يكون جميع ان المحكوم بكونها مفسرة مصدرية اذا دخلت على امر
او نهي متصرف لان له اذن مصدرا واستدل سيبويه على جواز كونها مصدرية بدخول حرف الجر
عليها نحو وعزلت اليه بان قم ويجوز ان يقال هي زائدة زيدت لكراهة دخول الجار على ظاهر الفعل و
المعنى او عزلت اليه بهذا اللفظ وقيل ان ان في ان اعبدوا الله زائدة والاصل عدم الحكم بالزيادة
ما كان للحكم بالاضافة محتمل وتمسك المجوز لتفسيرها مفعول صريح القول بقوله تعالى وانطلق الملأ
منهم ان امشوا فان التقدير قايلا بعضهم لبعض ان امشوا واجيب اما بانه زايدة او بان صريح القول
المقدر كالفعل المؤول بالقول في عدم الظهور او بان انطلق متضمن لمعنى القول لان المنطلقين
عن مجلس يتفاوضون فيما جرى فيه او بان انطلق الملأ بمعنى انطلقوا في القول وشرعوا فيه و
ينبغي ان تعرف ان ما بعد ان المفسرة ليس من صلة ما قبلها بل تم الكلام دونه ولا احتاج اليه الا
من جهة تفسير المبهم المقدر فيه فقوله تعالى وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين ليست ان فيه مفسرة
لان قوله الحمد لله رب العالمين خبر المبتدأ المقدم ولا منع لو ارتكب هو تركيب ان المسماة بالمفسرة
زايدة في مفعول ما هو بمعنى القول بمعنى امر ان قم اي قال له قم بتاويل امر بقال او بتقدير قال بعده
على الخلاف المذكور في افعال القلوب وان زايدة وهذا يطرد في جميع الامثلة قوله
حروف المصدر ما وان وان فالاولان للفعلية وان للاسمية اقول اما فيوصل
بالفعل المتصرف اذ الذي لا يتصرف لا مصدر له حتى يؤول الحرف مع الحرف به ولا يوصل
بالامر لانه ينبغي ان يفيد المصدر المؤول ان مع الفعل ما افاده مع ذلك الفعل فليسا
مؤولين به الا ترى ان معنى بما رحبت برحبها شي واحد وكذا معنى علمت انك قائم وعلمت
قيامك والمصدر المؤول به ان مع الامر لا يفيد معنى الامر فقولك كتبت اليه ان قم ليس بمعنى كتبت اليه بالقيام
لان قولك بالقيام ليس فيه معنى طلب القيام بخلاف قولك ان قم ويحسن بهذا ان اصله
ان لا يكون امرا ولا نهيا خلافا لما ذهب اليه سيبويه وابو علي ولو جاز كون صلة الحرف امرا
لجاز ذلك في صلة ان المشددة وما وكي ولو ولا يجوز اتفاقا وتختص المصدرية بنيابتها عن ظرف الزمان
المضاف الى المصدر المؤول من وصلتها به نحو لا افعله ما ذر شارق اي مدة ما ذر اي مدة ذروره
وصلتها اذن في الغالب فعل ماضي اللفظ مثبت كما ذكرنا او منفي بلم نحو لا افعله ما لم تفعل
ومعناها الاستقبال كما مر في باب الماضي ونقل كونها فعلا مضارعا وصلة ما المصدرية
لا يكون عند سيبويه الا فعلية وجوز غيره الاسمية ايضا وهو الحق وان كان ذلك قليلا
كما في نهج البلاغة بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية وقال الشاعر اعلاقة ام الوليد بعدما
افنان راسك كالثغام المخلس واجاز ابن جني كون صلتها جارا ومجرورا فيجوز علي ما فيه

ما خلا زيدا وما عدا زيدا ... وما مصدرية واما ان المصدرية فلا يدخل الا على الفعل المتصرف
وهو اما ماض كقوله تعالى لولا ان من الله علينا او مضارع وهو فيه خاصة تنقل الى الاستقبال نصبه
بالاستقبال او امر او نهي على مذهب سيبويه كما مر وتم واسد بتقليل بمعنى تماعينا وينشدون
اعن ترسمت من خرقاء منزلة ماء الصبابة من عينيك مسجوم واما ان المشددة فيوصل بمعموليها
واذا كفت فبالجملة الاسمية او الفعلية ومن الحروف المصدرية كي اذا دخلها لام التعليل نحو
لكي تخرج وهي بمعنى ان وتختص بالمضارع وقد ذكرنا الخلاف في نواصب المضارع فمن زعم كونها
حرف جر يجعلها في مثالنا مصدرية باقتران بعدها ومنها لو اذا جاءت بعد فعل يفهم منه معنى
التمني نحو قوله تعالى ودوا لو تدهن وقال على حرصا لو يردن مقتلي وصلتها كصلة ما الا انها لا تنوب
عن ظرف الزمان وقد يستغنى بلو عن فعل التمني فينتصب الفعل بعدها مقرونا بالفاء نحو لو كان
لي مال فاحج اي اتمنى واود لو كان لي مال قال تعالى لو ان لي كرة فاكون من المؤمنين قوله حروف
التحضيض هلا والا ولولا ولوما لها صدر الكلام وتلزم الفعل اقول اعلم ان معناها
اذا دخلت في الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها في المضارع الحض على الفعل والطلب
له فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا
في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى
للتحضيض على فعل مثل ما فات وقلما يستعمل في المضارع ايضا الا في موضع التوبيخ واللوم
على ما كان يجب ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه فان خلا الكلام من التوبيخ فهو العرض فيكون
هذه الحروف للعرض وتستعمل في ذلك المعنى الا المخففة ايضا ولو التي فيها معنى التمني
نحو لو نزلت فاكلت واما نحو اما تعطف على قوله ويلزم الفعل لفظا نحو لولا ارسلت ولوما تاتينا
او تقديرا نحو قوله تعدون عقر النيب افضل مجدكم بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا ونحو هلا
زيدا ضربته وجاء الاسمية بعدها في ضرورة الشعر نحو قوله تقولون ليلى ارسلت بشفاعة الي
فهلا نفس ليلى شفيعها واذا وليها الظرف فهو منتصب بالفعل الذي بعده لا بمقدر قبله
كما في قوله تعالى ولولا اذ دخلت جنتك قلت لان الظرف يتسع فيه واما اذا كان الفاصل
منصوبا غير الظرف نحو هلا زيدا ضربت فهو على الخلاف الذي مضى ولزومها صدر الكلام
لما مر قبل وقد يلي الفعلية بعد لولا غير التحضيضية قال الا زعمت اسماء الا احبها
فقلت بلى لولا ينازعني شغلي فيؤول بلو لم فهي اذن لو التي هي لامتناع الثاني لامتناع الاول وقيل
هي لولا المختصة بالاسمية والفعل صلة لان المقدرة كما في قوله تسمع بالمعيدي خير من ان تراه
قوله حرف التوقع قد وهي في المضارع للتقليل اقول هذه الحروف
اذا دخلت على الماضي او المضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه ينضاف في بعض المواضع
الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع اي يكون مصدره متوقعا لمن تخاطبه
واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي قد حصل عن قريب ما كنت
تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيه اذن ثلاثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع

والتقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب فقط ويجوز ان تقول قد ركب زيد لمن لم يكن متوقع
ركوبه ولا يدخل على الماضي غير المتصرف كنعم وبئس وعسى وليس لانها ليست بمعنى الماضي
حتى يقرب معناها من الحال ويدخل ايضا على المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس
مضافا الى التحقيق في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق اي تحقيقهم بصدق منه
الصدق وان كان قليلا وقد يستعمل التحقيق مجردا من معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك
ويستعمل ايضا للتكثير في موضع التمدح كما ذكر في ربما قال تعالى قد يعلم الله المعوقين وقال
قد اترك القرن مصفرا انامله ولا يفصل من الفعل الا بالقسم نحو قد والله لا احسن لعوا اه
وقد يحمى قال كذا وقد يغني عن الفعل دليل فيحذف بعدها قال لما تزل بركابنا وكأن قد
قوله حرفا الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام تقول ازيد قائم واقام زيد
وكذلك هل والهمزة اعم تصرفا تقول ازيدا ضربت واتضرب زيدا وهو اخوك وازيد عندك
ام عمرو وأثم اذا ما وقع وافمن كان وأومن كان دون هل اقول قوله لهما صدر الكلام
لما مر قوله ازيد قائم واقام زيد وكذلك هل يعني يدخلان على الجملة الاسمية والفعلية الا ان
الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل الا على اسمية
خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على شذوذ وذلك لان اصلها ان تكون بمعنى قد فقيل اهل قال
اهل عرفت الدار بالغريين وكثر استعمالها كذلك ثم حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال استغناء عنها
واقامة لها مقامها وقد جاءت على الاصل نحو قوله تعالى هل اتى على الانسان اي قد اتى فلما كان اصلها قد
وهي من لوازم الافعال ثم تطفلت على الهمزة فان رأت فعلا بعدها في حيزها حنت الى الالف المألوف
وعانقته وان لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة ومع وجود الفعل لا تسمح بمستقر ايضا للفعل
المقدر بعدها فلا يجوز اختيارا اهل زيدا ضربته كما مر في المنصوب على شريطة التفسير قوله والهمزة
اعم يعني انها تستعمل فيما لم تستعمل فيه هل منها انه لا يقال هل زيد خرج الا على كون زيد مبتدأ ولا على
كونه فاعلا لفعل مقدر ولا يقال هل زيدا ضربت على ان زيدا منصوب بما بعده ولا بمقدر ولا يقال ايضا هل
زيدا ضربته على ان زيدا منصوب بمقدر كل ذلك لما تقدم ومنها ان الهمزة تستعمل في الاثبات للاستفهام
وللانكار ايضا قال تعالى اتقولون على الله ما لا تعلمون وقال الشاعر اطربا وانت قنسري ومنه ذلك
ازيدنيه في الانكار ولا تستعمل هل للانكار واذا دخلت الهمزة على النفي فهي لمحض التقرير
اي حمل المخاطب على ان يقر بما يعرفه نحو الم نشرح لك والم يجدك وليس ذلك بقادر وفي الحقيقة
للانكار وانكار النفي اثبات واما هل فلا تدخل على النفي اصلا ومنها ان الهمزة تستعمل مطردا
مع ام المتصلة ولا تستعمل هل معها الا شاذا كما وتختص هل بكلمتين دون الهمزة وهما كونها للتقرير في
الاثبات كقوله تعالى هل ثوب الكفار اي الم يثوب وقولهم هل بمثلك عندي يا عمرو وافادتها
فائدة النفي حتى جاء يجيء بعدها الا قصدا للايجاب كقوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان اي
ما جزاء الاحسان قال وهل انا الا من غزية ان غوت غويت وان ترشد غزية ارشد ومن خصائص الهمزة
الهمزة ان تدخل على الفاء والواو وثم كما تقدم في حروف العطف ولا يدخل هل عليها لكونها فرع

ظاهر ترى تصرفها ومنع الحروف دخولها على هل ولا تدخل الهمزة لكونها اصلا في الاستفهام الطالب
للتصدر قال تعالى فهل انتم مسلمون وقال الشاعر وهل انا الا من غزية وتقول ان اكرمتك فهل تكرمني
ولا تقول فأتكرمني كما مر في الجوازم وتقول اسلم عليه ثم هل تنصف اي والهمزة لا تجيء بعد ام وتجوز
ذلك في هل وسائر كلمات الاستفهام لعروض معنى الاستفهام فيها كما نقل من مذهب سيبويه
اعني هل والهمزة للاستفهام قبل هذه الاسماء وعراقة الهمزة في الاستفهام فلا تجمع بين حرفي استفهام
وقال ام هل كبير بكى لم يقض عبرته اثر الاحبة يوم البين مشكوم وقال تعالى ام من يجيب المضطر وقال
الشاعر ام كيف ينفع ما يعطي العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن ونحو ذلك واذا جاء ام بعد
اسم استفهام فلا بد من اعادة ذلك الاسم بعد ام نحو من يطعمني ام من يسقيني واين اهلك ام اين ضرب
اذا قصد اشتراك ما بعد ام فيه فلا يجوز من يطعمني ام يسقيني وان لم يقصد اشتراكه فيه نحو من يطعمني
ام يسقيني زيد جاز وانما وجب الاعادة مع قصد الاشتراك فيه لان ام منقطعة اذا انفصل لا بد لها من
تقدم الهمزة وام المنقطعة حرف استيناف والمنقطعة بمعنى بل وساد للاستفهام الذي هو
معنى الهمزة فلا يفيد معنى الاسماء الاستفهامية المتقدمة لان معناها اشيا مقرونة بمعنى الاستفهام
فاذا قصدت معناها ولم يستعمل من ام لان العطف لان المنقطعة حرف استيناف كما ذكرنا ولا
بالتضمين كما تضمنت معنى الهمزة لم يكن لك بد من التصريح بها بعد ام واما هل فيجوز فيها ترك الاعادة
لانها مساوية للاستفهام كالهمزة ويجوز الاعادة تشبيها باخواتها الاسمية في علم الاستفهام وقد جمعهما
الشاعر في قوله هل ما علمت وما استودعت مكتوم ام حبلها اذ نأتك اليوم مصروم ام هل كبير بكى لم يقض عبرته
اثر الاحبة يوم البين مشكوم وربما ابدلت هاء هل همزة ومن خواص الهمزة جواز حذف الفعل بعدها
اعتمادا لتعلم ما سبق من ذكر المعدد في كلام متكلم اخر نحو قولك منكرا او مستفهما ازيدا او ازيدا او
ازيدنيه لمن قال جاءني زيد او رأيت زيدا او مررت بزيد ولا تقول هل زيد وهل زيدا وهل زيد قوله
حروف الشرط ان ولو ولما ولها صدر الكلام فان للاستقبال ولو للمضي ويلزمهما الفعل لفظا او تقديرا
ومن ثم قيل لو انك بالفتح لانه فاعل وانطلقت بالفتح موضع منطلق ليكون كالعوض وان كان جامدا
لتعذره اقول قوله ان للاستقبال سواء دخل على المضارع او الماضي وكذا لو للمضي على ايهما
دخلت قال تعالى لو يطيعكم في كثير مثلا وضعهما كما مر في الظروف المبنية ومذهب الفراء ان لو تستعمل في
المستقبل كان وذلك مع قلته ثابت لا ينكر نحو اطلبوا العلم ولو بالصين ثم ان النحاة قالوا ان لو
لامتناع الثاني لامتناع الاول وقال المصنف بل هي لامتناع الاول لامتناع الثاني قال وذلك لان الاول
سبب والثاني مسبب والمسبب قد يكون اعم من السبب كالاشراق الحاصل من النار والشمس
قال فلا يلزم ان يقال انتفاء الاول لانتفاء الثاني لان انتفاء المسبب يدل على انتفاء كل سبب وفيما
قال نظر لان الشرط عندهم ملزوم والجزاء لازم سواء كان الشرط مسببا كما في قولك لو كانت الشمس
طالعة لكان النهار موجودا او شرطا كما في قولك لو كان لي مال لحججت او لا شرطا ولا سببا كقولك لو كان
زيد ابي لكنت ابنه ولو كان النهار موجودا لكانت الشمس طالعة والصحيح ان يقال كما قال المصنف من
موضوعه لامتناع الاول لامتناع الثاني اي امتناع الثاني يدل على امتناع الاول لكن العلة التي ذكرها باطلة

لان لو موضوعة ليكون جزاؤها مقدر الوجود في الماضي والمقدر وجوده في الماضي يكون ممتنعا فيم
فيمتنع الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع لازمه اي الجزاء لان الملزوم ينتفي بانتفاء لازمه وقد يجوا
لو قليلا لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم وآية ذلك ان يكون الشرط مما يستبعد استلزامه
لذلك الجزاء بل يكون نقيضه انسب اليق باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود ذلك الجزاء على كل
تقدير لانك تحكم في الظاهر انه لازم للشرط الذي نقيضه اولى باستلزام الجزاء فيكون ذلك الجزاء لازما
للشرط ولنقيضه فيلزم وجوده ابدا اذ النقيضان لا يرتفعان مثاله لو اهنتني اكرمتك اذا استلزم
الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام ومنه قوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام الى قوله
ما نفدت كلمات الله لنفيت وقوله نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه اي لو خاف لا طاع وقوله تعالى
ولو اسمعهم لتولوا ولكون لو بمعنى الماضي وضعا لم يجزم بها الا اضطرارا لان الجزم من خواص المعرب
والماضي مبني قال لو نشاء طار به ذو ميعة لاحق الاطال نهد ذو خصل وزعم بعض ان جزمها مطرد
في بعض اللغات قوله ويلزم ان الفعل لفظا او تقديرا المثال نحو لو ذات سوار لطمتني ولو زيدا ضربته
فلا كلام في تقدير الفعل والمثال نحو لو زيدا ضربت فينبغي ان يكون على الخلاف المذكور في ان زيدا ضربت
وجاء شرطها اسمية في الضرورة قال لو بغير الماء حلقي شرق كنت كالغصان بالماء اعتصاري وهذا
من باب قيام الاسمية مقام الفعلية كما في قوله فهلا نفس ليلى شفيعها قوله ومن ثم قيل لو انك بالفتح لانه فاعل
هذا مذهب المبرد اعني تقدير الفعل بعد لو التي يليها ان وقال السيرافي الذي عندي انه لا يحتاج الى
تقدير الفعل ولكن ان تقع نائبة عن الفعل الذي يجب وقوعه بعد لو لان خبر ان اذن فعل ينوب لفظه
عن الفعل بعد لو فاذا قلت لو ان زيدا جاءني فكانك قلت لو جاءني زيد قوله وانطلقت موضع منطلق
يعني ان اذا وقعت بعد لو المحذوف شرطها فخبرها ان كان مشتقا وجب ان يكون فعلا لان الفعل المقدر
لا بدله من مفسر وان لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت تدل على معنى ثبت فالزم ان يكون خبر ان
فعلا ماضيا لا اسم فاعل ليكون كالعوض من لفظ الفعل المفسر واما المعنى فقد ذكرنا ان ان دالة على
وان لم يكن مشتقا جاز للتعذر كقوله تعالى ولو ان ما في الارض الاية واما قوله تعالى يودوا لو انهم بادون
فلان لو بمعنى ان المصدرية وليست شرطية لمجيئها بعد فعل دال على معنى التمني ومنهم من لا يشترط
مجي الفعل في خبر ان الواقعة بعد لو وان كان مشتقا ايضا كما ذهب اليه ابن مالك قال اسود بن نعفر
مما حباني كل يوم غنيمة واهلكتهم لو ان ذلك نافع وقال كعب اكرم بها خلة لو انها صدقت
موعودها او لو ان النصح مقبول ومع هذا فلا شك ان استعمال الفعل في خبر ان الواقع بعد لو
اكثر وان لم يكن لازما واذا حصل الفعل فالاكثر كونه ماضيا لكونه كالعوض من شرط لو الذي هو
الماضي وقد جاء مضارعا قال تقل بالاعناق او تلوي بها وتشتكي لو انها تشكيها وجواب لو اما
فعل مجزوم بلم ام ماض في اوله لام مفتوحة ويجوز حذف اللام قليلا وان وقعت لو مع ما في حيزها
صلة تحذف اللام كثيرا نحو جاءني الذي لو ضربته شكرني وذلك للطول وكذا اذا طال الشرط بذيوله
كقوله تعالى ولو ان ما في الارض الى قوله ما نفدت ولا يكون جواب لو اسمية بخلاف جواب ان لان
الاسمية صريحة في ثبوت مضمونها واستقراره ومضمون جواب لو منتف ممتنع كما ذكرنا واما قوله تعالى

ولو انهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير فليست اللام فيه للقسم قبل لو وكون الاسمية جواب القسم
لا جواب لو كما في قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون وقوله كلا لو تعلمون علم اليقين لترون الجحيم
وجواب القسم ساد مسد جواب لو وذهب جار الله الى ان الاسمية في الآية جواب لو قال انما جعل
جوابها اسمية دلالة على استقرار مضمون الجزاء قوله واذا تقدم القسم اول الكلام
على الشرط لزمه المضي لفظا او معنى وكان الجواب للقسم لفظا ومعنى مثل والله ان اتيتني او ان
لم تاتني لاكرمتك وان توسطا بتقدم الشرط او غيره جاز ان يعتبر وان يلغى كقولك انا والله ان
تاتني آتك وان اتيتني فوالله لآتينك وتقدير القسم كاللفظ مثل لئن اخرجوا وان اطعتموهم قوله
اعلم ان القسم اذا تقدم على الشرط فاما ان يتقدم على القسم ما يطلب الخبر نحو زيد والله ان اكرمتك
وان زيدا والله ان اكرمته يجازك او لا يتقدم ولا ولا في الكلام عليه فقوله وان توسط بتقدم الشرط
وكلامه الآن فيما لم يتقدم عليه طالب خبر وهو قوله اول الكلام فنقول اذا تقدم القسم اول الكلام ظاهرا
او مقدرا وبعده كلمة الشرط سواء كانت ان او لو او لولا او اسماء الشرط فالاكثر والاولى اعتبار القسم
دون الشرط فيجعل الجواب للقسم ويستغنى عن جواب الشرط لقيام جواب القسم مقامه اما في ان
فكقوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون معهم ولئن قوتلوا لا ينصرونهم الاية واما في لو فكقوله تعالى ولو انهم آمنوا
واتقوا لمثوبة من عند الله وتقول والله ان لو جئتني لجئتك واللام جواب القسم لا جواب لو
ولو كانت جواب لو لجاز حذفها ولا يجوز في مثله وكذا تقول والله لو جئتني ما جئتك ولا تقول لجئتك
ولو كان الجواب للو لجاز ذلك وان التي بين لو والقسم عند سيبويه موطئة كاللام قبل ان وقيل
اسماء الشرط وعند غيره زائدة واما في لولا فمقول والله لولا زيد لضربتك قال والله لولا الله ما
اكرمنا اليوم لو كادوا واللام جواب القسم لا جواب لولا وكذا لم يجز حذفها واما في اسماء فكقوله تعالى و
اذ اخذ الله ميثاق النبيين وقوله لمن تبعك منهم لاملان جهنم ويجوز قليلا في السعة اعتبار الشرط و
الغاء القسم مع تصدره كقول الاعشى لئن منيت بنا عن غب معركة لا تلفنا عن دماء القوم ننتقل
وقال لئن كان ما حدثته اليوم صادقا اصم لنهار الشمس القيظ للشمس باديا وقال
حلفت له ان يدلج الليل لا تزل امامك بيت من بيوتك سائر واما لو انفك الامر يعني تقدم الشرط
على القسم فالواجب اعتبار الشرط ولكن نصدره الغاء القسم نحو ان جئتني والله اكرمك و
اعتباره مع اعتبار الشرط نحو ان جئتني فوالله لاكرمنك وتعليل هذه الاحكام مبني على مقدمة
وهي ان اداتي القسم والشرط اصلهما التصدر كالاستفهام لتاثيرهما في الكلام معنى ثم ان كلا
منهما لكثرة استعمالهم له وبعدهما عما يؤثران فيه اي جوابيهما قد يسقط عن درجة تصدره على
جوابه فيلغى اعتباره اي لا يكون في الجواب عملا منهما اما الشرط فنحو اتيك ان اتيتني واما
القسم فنحو زيد والله قائم وزيد قائم والله فيضعف امرهما فلا يكون لهما جواب لفظا واما من
حيث المعنى فالذي يتقدم على الشرط جوابه وكذا ما يتقدم على القسم او يتخلله القسم لكن القسم
اكثر الغاء من الشرط لانه اكثر دورانا في الكلام حتى رفع الله المؤاخذة به بلا نية لمن لم يستتم
عليه وسماه لغوا فقال تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو في ايمانكم وايضا تاثيره في الاصل في معنى الجواب

اول من تاثير الشرط في جوابه لان القسم موكد للمعنى الثابت فيه فهو كالزائد الذي يتم الكلام دونه
والشرط مورد في جزائه معنى وهو التوقيف فكان اداة القسم اليق بالالغاء عن جوابه من اداة
الشرط فلهذا قد يكفي القسم عن الجواب مع امكان ان لا يلغى بخلاف الشرط تقول انا والله اكرمك
بالالغاء وقلما مكنك ان تضربني فتقول لاكرمنك ولا تقول انا ان تقبلني اكرمك بالرفع خبر المبتداء
واداة الشرط ملغاة بل تقول اكرمك باعتبار الشرط والجملة الشرطية خبر المبتداء ولهذا حمل قوله
انك ان يصرع اخوك تصرع على التقديم والتاخير لضرورة الشعر فاذا تعذر تعلق المقدمة قلنا
اذا تقدم القسم على كلمات الشرط فلاعتبار القسم اولى ليقوى القسم بالتصدر الذي هو اصله
وضعف الشرط بالتوسط ولا استدلال فيه للكوفيين على ان اعمال الاول في باب التنازع اولى
لان الاول وان كان ابعد من الثاني الا ان هذا البعد سوى بالتصدر الذي هو حقه واصله و
القرب ضعيف بالتوسط الذي هو خلاف وضعه واصله وجاز قليلا بالنظر الى ضعف القسم في
نفسه كما ذكرنا ان ترجح الشرط فيعتبر لاجل ذلك كونه اقرب الى الجواب ويلغى القسم كما مر
قوله ان سب منا عن غب مكرمة البيت واذا تقدم الشرط على القسم وجب اعتباره لتقويه بالتصدر
مع كونه في الاصل اقوى من القسم ويجوز بعد ذلك اعتبار القسم ايضا لامكانه نحو ان اتيتني فوالله
لآتينك فالقسم وجوابه جواب الشرط ويجوز الغاء القسم لتوسطه لما ذكرنا انه قد يلغى لضعفه
مع امكان اعتباره فتقول ان اتيتني والله اتك فانك جواب الشرط والقسم والشرط والجواب دال
على جواب القسم وساد مسده واما اذا تقدم لو ولولا على القسم فالواجب الغاء القسم لان جوابهما
لا يكون الا جملة قسمية تقول لو جئتني والله اكرمتك ولولا زيد والله لضربتك قوله وان توسط اي
القسم قوله يتقدم الشرط وقد ذكرناه قوله او غيره يعني طالب الخبر كالمبتداء بلا ناسخ او مع الناسخ جاز
ان يعتبر القسم وان يلغى سواء تقدم على الشرط او تاخر عنه فان تقدم مع الالغاء فنحو انا والله ان
اتيتني اتك الغيت القسم مع تقدمه على الشرط وجاز اعتباره لتقدم المبتدا عليه فالجملة الشرطية مع الجواب
خبر المبتداء والقسم لغو كما في زيد والله يقوم ونحو في الاعتبار انا والله ان اتيتني لاتينك
اعتبرته نظرا الى تقدمه على الشرط وجعلت الجملة القسمية مع جوابها خبر المبتداء فهو كقولك زيد
والله ليقومن وهذا كله بناء على ما تقدم من انه لضعفه قد يلغى مع امكان الاعتبار اذا كان هناك
لجوابه طالب آخر وان تاخر عن الشرط مع الالغاء فنحو انا ان اتيتني والله اتك الغيته لتقدم
طالبين للجواب عليه اعني المبتدا او الشرط وتقول مع الاعتبار انا ان اتيتني فوالله لاتينك جعلت الجملة
القسمية مع جوابها جواب الشرط والجملة الشرطية مع جوابها خبر المبتداء وان توسط القسم
بتقدم غير الشرط اي طالب الخبر عليه ولم يكن هناك لا شرط متقدم عليه ولا متاخر عنه فان كان
الخبر جملة جاز ان يعتبر القسم وان يلغى نحو انا والله لاقومن وانا والله اقوم وان كان الخبر
مفردا وجب الغاء القسم لاستحالة اعتباره لان جواب القسم لا يكون الا جملة وذلك نحو انا والله
قائم وعلى هذا فلا يحسن اطلاق المصنف وان توسط بتقدم غير الشرط جاز اعتباره والغاؤه
وطريق الحصر ان تقول القسم اما ان يتقدم اول الكلام او يتوسطه او يتاخر عنه فان تقدم وجب

وجب اعتباره سواء وليه الشرط نحو والله ان اتيتني لاتينك او لا نحو والله لاتينك وان توسط
الكلام فاما ان يتقدم عليه الشرط اولا فان تقدم عليه وجب اعتبار الشرط وجاز الغاء القسم واعتباره
سواء تقدم على ذلك الشرط طالب خبر نحو انا ان اتيتني فوالله لاتينك وانا ان اتيتني والله اتك او لم يتقدم
عليه ذلك نحو ان اتيتني فوالله لاتينك وان اتيتني والله اتك وان لم يتقدم الشرط على القسم المتوسط
فاما ان يتاخر عنه الشرط اولا فان تاخر فاعتبرت القسم الغيت الشرط نحو انا والله ان اتيتني لاتينك
وان الغيته اعتبرت الشرط نحو انا والله ان تاتني اتك وان لم يتاخر عنه الشرط فان جاء بعد القسم جملة
جاز اعتباره والغاؤه نحو انا والله لاتينك وانا والله اتيك وان جاء بعده مفرد وجب الغاء
القسم نحو انا والله قائم وان تاخر القسم عن الكلام وجب الغاؤه نحو انا قائم والله وان اتيتني اتك
والله هذا وكل موضع قلنا ان ان وما تضمن معناها من الاسماء فيه ملغاة اي لا جواب لها ظاهرا
فالاولى ان لا يعمل ظاهرا في الشرط ايضا كما ذكرنا في الجوازم فتقول احبك ان تحسني ووالله ان تجيئني لاكرمنك
وقد جاء ذلك في الشعر كقوله فان يك من جن لابرح طارقا وان يك انسا ماكها الانس تفعل وقوله
فان تبتئس بالشنفرى ام قسطل لما اغتبطت بالشنفرى قبل اطول وقوله لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم
ليعلم ربي ان بيتي اوسع وقوله اما تريني حفاة لا نعال لنا انا كذلك ما نحفى وننتعل قوله
المصنف لزمه المضي لفظا او معنى ليس على الاطلاق والاولى ان تقول لا كثر كونه ماضيا لفظا او معنى
ونعني بالمعنى نحو ان لم تزرني وقد تبين ايضا ان قوله وكان الجواب للقسم لفظا ليس بجيد بل قد يجيء الجواب
للشرط وان قل كقوله لئن منيت بنا عن غب معركة البيت ثم اعلم انه لو وقع جواب القسم المتقدمة على ان
الشرطية وما تضمن معناها فعلا ماضيا نحو لفعل وما فعل وان فعل فالمراد الاستقبال لكونه
سادا مسد جواب الشرط قال تعالى ولئن اتيت الذين اوتوا الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلتك و
لئن زالتا ان امسكهما ولئن ارسلنا ريحا الى قوله لظلوا قوله وتقدير القسم كاللفظ اي القسم المقدر
كالملفوظ به سواء كان هناك لام موطئة كما في قوله تعالى لئن اخرجوا او لم يكن كما في قوله وان
اطعتموهم انكم لمشركون وقال بعضهم ان قوله انكم لمشركون جواب الشرط والفاء مقدر و
لم يقل به وهو ضعيف لان ذلك انما يكون لضرورة الشعر كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها
واما اذا تقدم همزة الاستفهام على كلمة الشرط سواء كانت تلك الكلمة اسما جازما كمن وما و ان
ونحوها او حرفا كان ولو فالجزاء لتلك الكلمة والاستفهام داخل على الجملتين الشرط والجزاء
لكونهما كجملة واحدة نحو ان تضربك تضربه بجزم تضربه وكذا لو ضربك ضربته وكذا ان تاتني اتك
بالجزم ويونس يوقع الجزاء لاعتماده على الهمزة ولا يفعل ذلك في غير الهمزة من كلم الاستفهام
تقول انعم اضربه يضربني بالجزم لا غير اتفاقا لان الهمزة هي الاصل في باب الاستفهام و
تقول في الهمزة ائن اتيتني اتيك بتقدير آتيك ان تاتني وكذا ائن تزورني يكرمك بالرفع
والحق مع الاول اعني مذهب سيبويه لان كلمات الشرط انما يلغى اذا تقدم عليها ما يستحق
الجواب على ما مضى وههنا ليس كذلك فالاولى ان تجعل الجواب للشرط وتجعل الاستفهام
داخلا على الشرط والجزاء معا كدخول الموصول عليهما معا في نحو جاء الذي ان تاته يشكرك

يجزم ينكر والدليل عليه قوله تعالى افان مت فهم الخالدون والفاء فيهم لجواب الشرط وفي فان
للتنبيه ولو كان التقديم افهم الخالدون لم يقل فان مت بل كان يقول ائن مت فهم الخالدون
اي فهم الخالدون ان مت ولا اصل عدم الحكم بزيادة   واما الهمزة الداخلة على اذن فهي في الحقيقة
داخلة على ما هو في موضع الجزاء لانه ليس بجزاء كما مضى في الظروف المبنية بل موضوع موضع الجزاء
لغرض ذكرناه هناك فليت اذا اذن مع جملتها كان مع جملتها بل مرتبة جزائها التقدم من حيث
المعنى على اذا لانه عاملها كما تبين في الموضع المذكور فالاستفهام داخل في الحقيقة عليه فمن ثم لم يات
الفاء في قوله أئذا كنا عظاما ورفاتا أإنا لفي خلق جديد لان التقدير أإنا لفي خلق جديد اي اذا
متنا ولهذا اكثر ما يكرر الاستفهام في انا نحو قوله أئذا متنا وكنا ترابا وعظاما أإنا لمدينون لطول الكلام
وبعد العهد بالاستفهام حتى يعلم ان حق الاستفهام ان يدخل على ما هو في موضع الجواب كما قد
قوله فلا تحسبنهم بعد قوله ولا تحسبن الذين لما طال الكلام والفاء في ولا تحسبنهم زائدة والعامل
في اذا قوله لمدينون مع ان في اوله همزة الاستفهام وان ولا يعمل في غير هذا الموضع ما بعدهما
فيما قبلهما وذلك للغرض المذكور فيما تقدم فهو مثل قولك اما يوم الجمعة فان زيدا قائم بانتصاب يوم
بقائم على الصحيح على ما يجيء مع كونه خبر ان لغرض اذكره هناك ثم اعلم ان الشرط اذا دخل على شرط
فان قصدت كون الشرط الثاني مع جزائه جزاء للاول فلا بد من الفاء في الاداة الثانية لما ذكرنا في
الجوازم عند ذكر مواضع دخول الفاء في الجزاء تقول ان دخلت فان كلمت فلان كذا وان سالتني فان
اعطيتك فعلي كذا لان الاعطاء بعد السوال وان قصدت الفاء اداة الشرط الثاني لتخللها بين اجزاء
الكلام الذي هو جزاؤها معنى اعني الشرط الاول مع الجواب لا حينئذ فلا يكون في اداة الشرط الثاني
فاء كقوله فان عثرت بعدها ان وألت نفسي منها فقولا لا لعا   فهو بمنزلة والله ان اتيتني
لاتينك فيلتقي بالشرطين لفظا وبهما معنى ومثله ان تذنب ترحم اي ان تذنب فان تبت ترحم وكذا
ان كان اكثر من شرطين نحو ان سالتني ان لقيتني ان دخلت الدار اعطك اي ان دخلت الدار
فان لقيتني فان سالتني اعطك فقولك فان سالتني مع الجزاء جواب فان لقيتني وقولك فان
لقيتني مع جزائه جواب ان دخلت فعلى هذا فقس ان كان اكثر قوله واما للتفصيل
والتزم حذف فعلها وعوض بينها وبين فائها جزء مما في حيزها مطلقا مثل اما يوم الجمعة فزيد
منطلق وقيل هو معمول المحذوف مطلقا وقيل ان كان جائز التقديم فمن الاول والا فمن الثاني
اقول اعلم ان اما موضوعة لمعنيين لتفصيل مجمل نحو قولك هولاء فضلاء اما زيد ففقيه
واما عمرو فمتكلم واما بشر فكذا الى آخرها لتفصيل ولاستلزام شيء لشيء اي انما بعدها شيء يلزمه
حكم من الاحكام ومن قبل ان فيه معنى الشرط لان معنى الشرط ايضا هو استلزام شيء لشيء اي
استلزام الشرط للجزاء كما في الظروف المبنية والمعنى الثاني اي الاستلزام لازم لها في جميع
مواقع استعمالها بخلاف التفصيل فانها قد تتجرد عنه وقد التزم بعضهم هذا المعنى ايضا فيها
في جميع مواقعها فالتزم ذلك المتعدد بعدها وحمل عليه قوله تعالى والراسخون في العلم بعد قوله اما
الذين في قلوبهم زيغ على معنى واما الراسخون وهذا وان كان محتملا في هذا المقام الا ان الجار للسكوت

على مثل قولك اما زيد فقائم يدفع دعوى لزوم التفصيل فيها واما بيان معنى الشرط فيها فبان تقول هي
حرف معنى اما وجب حذف شرطها لكثرة استعمالها في الكلام ولكونها في الاصل موضوعة للتفصيل
وهو مقتضى تكررها كما ذكرنا من قولنا اما زيد ففقيه واما عمرو فمتكلم فيؤدي الى الاستثقال لهذا ايضا
وايضا حذف ذلك وجوبا لغرض معنوي وذلك انهم ارادوا ان يقوم ما هو الملزوم حقيقة في
قصد المتكلم مقام الشرط الذي هو الملزوم في جميع الكلام تفسير ذلك ان اصل اما زيد فقائم اما يكن
من شيء فزيد قائم يعني ان يكن اي ان يقع في الدنيا شيء يقع قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيامه وقطع به
لانه جعل حصول قيامه لازما لحصول شيء في الدنيا وما دامت الدنيا باقية فلا بد من حصول شيء فيها ثم لما كان
الغرض الكلي من هذه الملازمة الكلية المذكورة بين الشرط والجزاء لزوم القيام لزيد حذف الملزوم
الذي هو الشرط اي يكن من شيء واقيم ملزوم القيام وهو زيد مقام ذلك الملزوم وبقي الفاء
المبتدأ او الخبر لان فاء السببية ما بعدها لازم لما قبلها فحصل غرضك الكلي وهو لزوم القيام لزيد
فلهذا الغرض جاز وقوع الفاء في غير موقعها فقد تبين انه حصل لهم من حذف الشرط واقامة جزء
الجزاء موقعه شيئان مقصودان مهمان احدهما تخفيف الكلام بحذف الشرط الكثير الاستعمال
والثاني قيام ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الملزوم في كلامهم اعني الشرط وحصل
ايضا من قيام جزء الجزاء موضع الشرط ما هو المتعارف عندهم من شغل حيز واجب الحذف بشيء
آخر الا ترى ان خبر المبتدأ بعد لولا وبعد القسم لحذف وجوبا لا هو سد جواب لولا وجواب
القسم مسده وحصل ايضا منه بقاء الفاء متوسطة للكلام كما هو حقها ولو لم يتقدم جزء الجزاء
لوقعت فاء السببية في اول الكلام وكذا يتقدم على الفاء من اجزاء الجزاء المفعول به او الظرف
نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما يوم الجمعة فانا ذاهب اذا قصدت انهما المقصودان بالحكم والمعنى اي عدم
القهر ينبغي ان يكون لازما لليتيم والذهاب لازما ليوم الجمعة وكذا غير ذلك من معمولات الجزاء
كالحال نحو اما مجردا فاني ضاربك والمفعول المطلق نحو اما ضرب الامير فاني ضاربك والمفعول له
نحو اما تاديبا فانا ضاربك ولا تستنكر عمل ما بعد فاء السببية فيما قبلها وان كان ذلك ممتنعا
في غير هذا الموضع لان تقديم المعمولات المذكورة لاجل الاغراض المهمة التي مضت ولا تقول
مثلا ان جئتني زيدا فانا ضارب على ان زيدا مفعول ضارب اذ لم يحصل بالتقديم شيء من الاغراض
ثم انه يجوز التقديم للاغراض المذكورة وان كان هناك مانع آخر من التقديم غير الفاء نحو قولك
اما يوم الجمعة فان زيدا سائر واما زيدا فما اضرب ولا يتقدم من اجزاء الجزاء شيئان فصاعدا
لانك لا تتجاوز قدر الضرورة فلا تقول اما زيدا طعامك فلا ياكل وقد تقع كلمة الشرط
مع الشرط من جملة اجزاء الجزاء مقام الشرط كقوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح وريحان
اي اما يكن من شيء فان كان من المقربين فله روح وريحان فقوله فروح جواب اما استغني
عن جواب ان والدليل على انها ليست جواب ان عدم جواز اما جئتني اكرمك بالجزم ووجوب
اما جئتني فاكرمك مع ان نحو ان ضربتني اكرمك بالجزم اكثر من نحو ان ضربتني فاكرمك قال تعالى
اما اذا ما ابتليه فقدر عليه رزقه فيقول اي اما يكن من شيء فاذا ما ابتلاه يقول واما ق

الفاء في جواب اما ولم يجز الجزم وان كان فعلا مضارعا فلم يجز اما زيد يقم لانه لما وجب حذف شرطها لم يعمل
فيه فمع ان يعمل في الجزاء الذي هو ابعد منها من الشرط الا ترى انه اذا حذف الجزاء في نحو ائتك ان
ايتني فالاصل ان لا يعمل الاداة في الشرط فالجزاء ابعد الا انجزام عند حذف الشرط اولي واما قولهم
افعل وان لا اضربك فانما انجزم الجزاء لعدم لزوم حذف الشرط ههنا واما معني ان كما ذكرنا واما
تفسير سيبويه بقولهم اما زيد فقائم مهما يكن من شيء فزيد قائم فليس لان اما بمعنى مهما وكيف وهذه
حرف ومهما اسم بل قصده الى المعنى البحت لان المعنى مهما يكن من شيء فزيد قائم ان كان شيء فزيد قائم اي هو
قائم البتة ويجوز ان يكون اما عند الكوفيه ان الشرطية ضمت عليها ما على ما تبدح من مذهبهم في اما انت
منطلق انطلقت ولا يحذف الفاء في جواب اما الا لضرورة نحو قوله فاما القتال لا قتال لديكم
او مع قول محذوف يدل عليه محكيه نحو قوله تع فاما الذين كفروا الم تكن اي فيقال لهم الم تكن ولا يقع
بين اما وفائها جملة تامة مستقلة نحو اما زيد فقائم فعمرو وذلك لان الواقع بينهما كما مضى جزء الجزاء المقصود
كونه ملزوما للحكم الذي تضمنه ما بعد الفاء فلا يكون جملة واعلم انه قد يلي بعد اما ما يتكرر ذكره بعد فائها
وذلك اما مصدر يكرر ضمنا بان يذكر بعد الفاء ما اشتق من ذلك المصدر نحو اما سمنا فسمين واما علما فعالم
واما صفة يكرر لفظها بعد الفاء نحو قولك اما صديقا مصافيا فليس بصديق مصاف واما عالما فعالم ونحو
ذلك واما غيرهما نحو اما النصرة فلا نصرة لك واما ابوك فلا اباك واما العبيد فذو عبيد واما زيد
فقد قام زيد فالمنكر من المصدر والوصف يجب عند الحجازيين نصبهما ويختار ذلك بنو تميم لا الى حد الوجوب
والمعرفة من المصدر يجب رفعه عند بني تميم على ما يعطي ظاهر لفظ سيبويه والاولى انهم يجيزون فيه
الرفع والنصب كما يجي واما الحجازيون فانهم يجيزون فيه الرفع والنصب والمعرفة من الوصف
مرفوع عند الجميع بلا خلاف واما غير المصدر والوصف فمرفوع عند الجميع معرفا كان او منكرا
الا ما سيجي فالرفع في جميع ما يجوز فيه الرفع من ذلك فعلى الابتداء عند الفريقين واما النصب فقال سيبويه
ذكر ان ذلك في المصدر معرفا كان او منكرا على انه مفعول له عند الحجازيين فقال شراح كلامه ذلك
لانهم راوهم ينصبون المعرفة والنكرة فلا يصلح للحال فيتعين مفعولا له فمعنى اما سمنا فسمين مهما يذكر
زيد لاجل السمن فهو سمين وكذا المعرف نحو اما العلم فعالم اي مهما يذكر زيد لاجل العلم فهو عالم
قال سيبويه ونصب المنكر عند بني تميم على الحال قال لانهم لما راوهم لم يجيزوا في معرف المصدر
الرفع علمنا ان نصب المنكر على الحال والعامل فيه اما محذوف قبله كما تقول في نحو اما علما فعالم ان
التقدير مهما يذكر زيدا عالما فهو عالم او المذكور بعده اي عالم في حال علم فيكون حالا مؤكدة قال سيبويه
اما الرفع في المصدر فعلى انه مبتدا والعائد اليه محذوف فمعنى اما العلم فعالم اي عالم به كقوله تع واتقوا
يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا اي لا تجزي فيه واقول الدليل على انه يجوز عند بني تميم نصب معرف المصدر
انهم جوزوا على ما حكى عنهم سيبويه اما العلم فعالم بزيد بنصب العلم اي فهو عالم بزيد العلم فكلام الم يجوز
عندهم اما الضرب فضارب اي انا ضارب الناس فيكون نصب المصدر المعرف على انه مفعول
مطلق لما بعد الفاء واما نصب الوصف المنكر فعلى الحال عند الجميع والعامل فيه احد الشيئين المذكورين
في المصدر الواقع حالا عند بني تميم واقول كون المصدر المنصوب مفعولا له عند الحجازيين لا دليل عليه

ولو كان كذا لجاز اما السمن فسمين واما العلم فعالم والاولى ان يقال المنصوب عند بني تميم والحجازيين في المصدر
على انه حال عما بعد الفاء وفي المصدر المعرف على انه مفعول مطلق لما بعد الفاء وفي المصدر المنكر على انه حال
او مفعول مطلق لما بعد الفاء واما المرفوع فعلى انه مبتدا ما بعد الفاء خبره بلا خلاف بين الفريقين
عند كلا الفريقين وكشف القناع عنه ان نقول ان مثل هذا الكلام انما يقال اذا ادعى شخص ثبوت اشياء
له او يدعي له ذلك فيسلم السامع بعض تلك الدعاوي او يدفع كما تقول لمن قال انا سمين وانا عالم مثلا ومالك
اما سمينا فلست بسمين واما عالما فعالم فهذا حال لان المعنى اما اذا كنت سمينا وادعيت ذلك فلست
بسمين واما اذا كنت عالما اي بلغت من نفسك العلم وتزينت به وادعيت ذلك فانت في الحقيقة كذلك كما يقال
اذا كنت مؤمنا فكن مؤمنا واذا كنت عالما فانا عالم لا شك واذا كنت في امر فكن فيه ومنه قوله تع يا ايها
الذين آمنوا آمنوا على احسن التاويلات اي يا ايها المدعون للايمان آمنوا حقيقة فالحال على هذا اما
بعد الفاء والتقدير ان يكن شيء فانت عالم عالما اي انت عالم حقيقة حين كنت عالما صورة وفي راي الحجازيين
والمصدر المنكر بمعنى الوصف جاز ايضا على هذا الوجه او يجعل مفعولا مطلقا على ان معنى اما سمنا
فسمين ان يكن شيء فهو سمين سمنا وكذا في نحو اما سمنا فلا سمن اي اما يكن من شيء فلا سمن فيه سمنا واما
المصدر المعرف فمفعول مطلق لا غير لما بعد الفاء فمعنى اما العلم فعالم اما يكن من شيء فزيد عالم العلم واما
الكلام على انه كيف يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها في نحو اما سمنا فانت بسمين او فانك سمين فقد مر انه
للغرض المذكور واما الرفع نحو اما السمن فسمين واما العلم فعالم وانما جاز ذلك لتضمن الخبر ضمير
المبتدا لان التقدير اما السمن فانت صاحبه وسمين وعالم ذو علم ودفع فهو كالظاهر القائم
مقام المضمر نحو لا ارى الموت يسبق الموت شيء وكذا حال الرفع في غير المصدر نحو اما العبيد فذو
عبيد اي فانت صاحبهم ولم يقل فذوهم لان ذو لا يضاف الى المضمر وكذا الوصف المرفوع نحو اما العالم
فعالم اي فانت عالم اي فانت هو واما نحو اما العلم فلا علم واما العالم فلا عالم فاستغراق لا علم ولا عالم
كالضمير الراجع الى المبتدا وفي قولك اما العلم فلك علم اي لك شيء منه واما العالم فانت عالم اي فلست
وانما اكتفوا مطردا في مثل هذا الخبر بالظاهر الذي سد مسد المضمر ولم يطرد ذلك في غيره على ما مر
كما مضى في باب المبتدا نحو زيد ضرب زيد لانهم لما غيروا المبتدا والخبر ههنا عن حالهما بتوسط
الفاء بينهما فكانهما ليسا بمبتدا وخبر واما غير المصدر والصفة نحو اما العبيد فذو عبيد فالحق
فيه الرفع في جميع اللغات معرفا كان او لا وروى يونس عن بعض العرب نصبه قال سيبويه هي
خبيثة قليلة قال ومع ذلك لا يجوز هذا النصب الضعيف في المعرف الا اذا كان غير معين ليكون في
موضع الحال كما في الجماء الغفير واما اذا اردت بالعبيد عبيدا معينه فلا يجوز فيه الا الرفع كما في قولك
اما البصرة فلا بصرة لك واما ابوك فلا اباك اقول اما حمله على الحال في مثله فضعيف ولا معنى
له بل هو على انه مفعول به لما بعد الفاء لان معنى ذو عبيد اي يملكهم وذلك كما روي الكسائي اما
قريشا فانا افضلها اي اغلبهم بالفضل وقولهم اما ان يكون عالما فهو عالم ان فيه مبتدا اي اما كونه
عالما فحاصل والخبر يدل عليه ما بعد الفاء وكذا قولهم اما ان لا يكون عالما فهو عالم اي اما عدم كونه
عالما فليس بحاصل وقال سيبويه لا في ان لا يكون زايدة كما في قوله تع لئلا يعلم اهل الكتاب وفي

السور التي ذكرناها خط كثير النحاة وهذا الذي ذكرته اقرب عندي وقد تحذف الفكرة لاستعمال في نحو قوله وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر وكذا فليذوقوه وبذلك فليفرحوا وانما يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوبا به او بمفسر به فلا يقال زيدا فضربت ولا زيدا فضربته بتقدير اما واما قولك زيد فوجد فالفاء فيه زائدة وقوله وقائلة خولان فانكح فقد ذكرنا في باب المبتداء ان شلعلى كلا مبين عن سيبويه وعلى زيادة الفاء عند الاخفش وانما جاز اضمار اما لقيته المذكور لان الامر الزام الفعل لفاعله والنهي الزام ترك الفعل لفاعله فناسب الزام الفعل وتركه للمفعول وذلك بان يقدر اما قبل المنصوب ويدخل فاء ها على الامر والنهي فان اما قبل اما لمزوم لما بعدها كالامر واما قوله تعالى واما ثمود فهديناهم واذ لم تهتدوا به فسيقولون وقوله واذا عز لتموهم وما يعبدون الا الله فاووا وقوله واذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم فاقيموا فلاجراء الظرف مجرى كلمة الشرط كما ذكر سيبويه في نحو زيد حين لقيته فانا اكرمه على ما مر في الجوازم وذلك في اذا مطرد على ما مر في الظروف المبنيه ويجوز ان يكون قوله واذا اعتز لتموهم وما يعبدون وقوله واذ لم يفعلوا وتاب الله عليكم من باب والرجز فاهجر اي مما اضمر فيه اما وانما جاز اعمال المستقبل الذي هو سيقولون وفاووا واقيموا في الظروف الماضية التي هي اذ لم تهتدوا واذا اعتز لتموهم واذ لم يفعلوا وان كان وقوع الفعل المستقبل في الزمن الماضي محالا لما ذكرنا في نحو اما زيد فمنطلق ان الغرض المعنوي اي قصد الملازمة حتى كان هذه الافعال المستقبلة وقعت في الازمنة الماضية وصارت لازمة لها كل ذلك لقصد المبالغة قوله وهو معمول لما في حيزها اي ما بين اما والفاء معمول لما في حيز الفاء اي لما بعدها وليس ذلك بمطلق عند المصنف لان المبتداء في نحو اما زيد فقائم خارج عنه اذ العامل فيه الابتداء عنده وكذا اداة الشرط مع الشرط في نحو قوله اما ان كان من المقربين خارجة عنه عنده قوله مطلقا اي سواء كان ما بعد الفاء شيء يجب له صدر الكلام كان وما النافية في نحو اما يوم الجمعة فانك مسافر او لم يكن وذلك للغرض المذكور وهذا مذهب المبرد اختاره المصنف و قال بعضهم هو معمول المحذوف مطلقا اي كان بعد الفاء شيء يمنع من عمل ما بعده فيما قبل الفاء اولا فنحو اما زيد فقائم عنده بتقدير اما ذكر زيد فهو قائم واما يوم الجمعة فزيد قائم اي اما ذكرت يوم الجمعة وليس ذلك بشيء اذ لو كان كذلك لجاز النصب في نحو اما زيد فقائم بتقدير اما ذكرت ولا يجوز وجاز الرفع اختيارا في اما يوم الجمعة فزيد قائم ولا يجوز الا بتاويل بعيد اي قائم فيه وانما ارتكب هولاء هذا المذهب نظرا الى ان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها ولا يفصل بين المبتداء والخبر بالفاء في نحو اما زيد فقائم ولم ينتبهوا ان التقديم في هذا المقام الخاص للاغراض المذكورة وذهب المازني الى انه ان لم يكن بعد الفاء مستحق للتصدر كان وما او مانع آخر من عمل العامل فيما قبله لكون العامل صفة ومعموله قبل الموصوف نحو اما زيدا فانا رجل ضارب او كون المعمول تمييز ذي عامل اسم تام نحو اما درهما فعندي عشرون او كون العامل مع نون التاكيد نحو اما زيدا فلاضربن او صلة نحو اما القميص فان تلبس خير لك فان لم يكن احدها فالعمل لما بعد الفاء وان كان بعد الفاء احد هذه الموانع فالعامل هو المقدر وهو مضي قوله ولا فمن الثاني وليس ايضا بشيء لانه

اذا جاز التقديم للغرض المذكور مع المانع الواحد وهو الفاء فلا باس بجوازه مع مانعين واكثر لان الغرض مهم ويجوز تخصيله الفاء بما بين فصاعدا وا الاول كذلك امتناع النصب في اما زيد فانه قائم ولو كان معمولا لمقدر لم يمتنع تقديرنا صب نحو ذكرت قال ابو حوف قال هذا اليم الاول من اماما قال رات رجلا ايما اذا الشمس عارضت فيضحي واما بالعشي فيخصر قوله وقد جاء بمعنى حقا قوله حرف الردع كلا الردع الزجر يقول الشخص فلان يبغضك فيقول كلا اي ليس الامر كما تقول ويكون ايضا ردعا للطالب كقوله تعالى رب ارجعون لعلي اعمل صالحا فيما تركت كلا وقد يكون كلا من كلام المتكلم عما قبلها وذلك اذا اخبر عن غيره بشيء منكر فذكر بعده كلا بيانا لكونه منكرا كقوله تعالى واتخذوا من دون الله آلهة ليكونوا لهم عزا كلا وقد يكون كلا بمعنى حقا كقوله تعالى كلا والقمر وكلا ان الانسان ليطغى ان راه استغنى ويجوز ان يجاب بجواب القسم كلما لانه قد ان لا يجابه كقوله تعالى كلا بل تحبون العاجلة وكلا اذا بلغت التراقي وليست الردع اذ لا معنى له الا بالنظر الى ما قبلها وقد يحتمل المعنيين كما في قوله تعالى ثم يطمع ان ازيد كلا انه كان لآياتنا عنيدا واذا كانت بمعنى حقا لم يجز الوقف عليها لانها من تمام ما بعدها ويجوز ذلك اذا كانت للردع لانها ليست من تمام ما بعدها وكان الفعل الذي هي من تمامه محذوف لان الحرف لا يستقل نحو كلا لا تفعل او ليس الامر كذلك واذا كانت بمعنى حقا جاز ان يقال انها اسم بنيت لكون لفظها كلفظ الحرفيه ومناسبة معناها لمعناها لانك تردع المخاطب عما يقوله لضده لكن النحاة حكموا بحرفيتها اذا كانت بمعنى حقا ايضا لما فهموا من ان المقصود تحقيق الحكم كالمقصود بان فلم يخرجها ذلك عن الحرفيه قوله تاء التانيث الساكنة لتانيث المسند اليه فان كان ظاهرا غير حقيقي فمخير واما الحاق علامة التثنية والجمعين فضعيف قوله اعلم انه انما جاز الحاق علامة التانيث بالمسند مع ان المونث هو المسند اليه لا المسند للاتصال الذي بين الفعل وهو لا صل في الاسناد وبين الفاعل وذلك الاتصال من جهة احتياج الى الفاعل و كون الفاعل كجزء من اجزاء الفعل حين سكن اللام في نحو ضربت لئلا يتوالى اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة الا ترى الى وقوع الفاعل بين الفعل واعرابه في نحو يضربان ويضربون ويضربين فتانيث الفعل لتانيث فاعله مثل تثنية الفاعل وجمعه لاجل تكرير الفعل مرتين او اكثر كقول الحجاج يا حرسي اضربا عنقه اي اضرب اضرب وقوله تعالى رب ارجعون اي ارجعني ارجعني ارجعني وهذه التاء ساكنة ... في تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب و اصل الفعل البناء فنبه من اول الامر بسكون هذه على ... المختصة لانها كالجزء لا خير مما وحركة تلك على اعراب ما وليته ودليل كونها كلام الكلمة ورود ان الاعراب عليها في نحو تاء قائمة وقلبها لاسمية في الوقف هاء بخلاف الفعلية اذ القلب تصرف وهو بالمعرب اولى ولكون اصل التاء الفعلية هو السكون لم يرد اللام المحذوف في نحو رمتا وغزتا لان التاء وان تحركت لاجل الالف التي بعدها وهي كجزء الكلمة فالحركة باعتبارها كاللازمة لكن اصل التاء السكون فالحركة عليه كالا حركة بخلاف حركة اللام في لم يخافا ولم يخافوا ويخافا

وخافوا وخلفي وحافن وبرهين وقولن فان عين الفعل في مثله لم يحذف لان سكون لام
المضارع ليس باصل حتى اذا تحرك لعارض قلنا الحركة كالعدم كما في التاء الفعلية بل اصله
تحرك الكلام وكذا الامر اصله المضارع ولا اصل في اضرب ليضربن كما بينا فاصل الام لم تخافا فاق
ولم يقولا وقولا هو الحركة ومتى لان متحركة تحركة كاللازمة لانها لاجل اتصال الضمير المرفوع
الذي هو كجزء الكلمة بخلاف لم يخف الله وخف الله ولم يبع الثوب وبع الثوب ولم يقل الحق
وقل الحق لان اللام وان كان اصلها الحركة الا انها لان عارضة ليست كاللازمة لان الكلمة الثانية
منفصلة وكذا لم يرد اللام في اخشون واخشين وان تحركت الواو والياء لان اصلهما ان يكونا ساكنين
الحرفين السكون كالتاء الفعلية وجاء لغة ضعيفة باعتداد حركة التاء لكون الالف كجزء
الكلمة فقالوا رمانا وعراتا ولا يقولون رمات المرأة لان الحركة لاجل كلمة منفصلة ليست
كجزئها قبلها اذ الظاهر ليس في الاتصال كالضمير قوله واما الحاق علامة التثنية والجمع فضعيف
يعني قاما اخواك وقاموا اخوتك وقمن اخوتك فيكون الالف والواو والنون مثل التاء حروف
مبنية من اول الامر لان الفاعل مثنى او مجموع ولا يكون اسما ضماير ليكون يلزم اذن تقدم الضمير
على مفسره من غير فايدة كما حصلت في ربه رجلا وربه عبدا وفي باب التنازع ولكونها حروفا لا ضماير
جاز استعمال الواو في غير العقلاء نحو اكلوني البراغيث وقيل انما فعل ذلك لان الاكل في الاصل
موضوع للعقلاء وجاز ايضا استعمال النون في الرجال كقوله يعصرن السليط اقاربه ويجوز
ان يريد بالاقارب النسوة هذا ما قالوا ولا منع من جعل هذه الحروف ضماير وابدال الظاهر
منها واما الفايدة في مثل هذا الابدال فما مر في بدل الكل عن الكل او يكون الجملة خبر المبتدأ المؤخر
والغرض كون الخبر مهما قوله التنوين نون ساكنة يتبع حركة الآخر لا لتاكيد الفعل
وهو للتمكن والتنكير والعوض والمقابلة والترنم ويحذف من العلم موصوفا بابن مضافا الى علم
اقول قوله نون ساكنة يدخل فيه نون نحو من ولدن ولم يكن فقوله يتبع حركة الآخر يخرج انما لما
لان آخر هذه الكلمات نون ساكنة لا لان نونها لا يتبع حركة آخرها وقد استعمل عند ا
التنوين بعد الحركة وانما اطلق قوله حركة الآخر ولم يقل آخر الاسم ليشمل تنوين الترنم
في الفعل كقوله وقولي ان اصبت لقد اصابن قوله لا لتاكيد الفعل يخرج نون التاكيد الخفيفة
وانما لم يجعل للتنوين الكتابة في الرفع والجر ... مبنية على الوقف والتنوين
يسقط فيه رفعا وجرا وانما سميت ... وتفصيل من نونت لانها عارضة والمصدر
هو الحادث ولذا سميته ... حدث والحدثان فسميت الآلة تنوين الكلمة بالنون وقد
ذكرنا اقسام التنوين في ... باب قوله ويحذف من العلم الى آخره نحو جاني زيد بن عمرو و
ذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين وصفا فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه
وخطا بحذف الف ابن وكذلك في قولك هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم وكذا طامر بن
طامر وهي بن بن ابي فضل بن صل لانه يعني به عمرو لا يعرف على اجرائه مجرى العلم وان كان
يدخل فيه كل من كان بهذه الصفة فان لم يكن بين علمين نحو جاني كريم بن كريم او زيد الاجتماع الحا

السوين لفظا ولا الالف خطا لقلة الاستعمال وكذا اذا لم يقع صفة نحو زيد ابن عمرو على انه مبتدأ وخبر
لقلة استعماله ايضا مع ان التنوين حذفت في الموصوف لكونه مع الصفة كاسم واحد والتنوين
علامة التمام وليست هذه العلة موجودة في المبتدأ والخبر وحكم ابنة حكم بنت وفي الوصف بنت
وجهان كما مر في باب النداء وحذف تنوينه في نحو قوله وحاتم الطائي وهاب المائي وقوله فالفيته غير مستعتب
ولا ذاكر الله الا قليلا ضرورة وقرئ في الشواذ قل هو الله احد الله الصمد قوله
نون التاكيد خفيفة ساكنة ومشددة مفتوحة مع غير الالف تختص بالامر والنهي والاستفهام
والتمني والعرض والقسم وقلت في النفي ولزمت في مثبت القسم وكثرت في اما تفعلن وما قبلها
مع ضمير المذكرين مضموم ومع المخاطبة مكسور وفيما عداه مفتوح وتقول في المثنى وجمع المؤنث
اضربان اضربنان ولا يدخلهما الخفيفة خلافا ليونس وهما في غيرهما مع الضمير البارز كالمنفصل
فان لم يكن فكالمتصل ومن ثم قيل هل ترين وترون وترن واغزون واغزن واغزن
والمخففة تحذف للساكن وفي الوقف يرد ما حذف والمفتوح ما قبلها تقلب الفا اقول
انما حركت المشددة بالفتحة لثقلها وخفة الفتحة وكسرت بعد الف الاثنين والف الفصل نحو
اضربان واضربنان تشبيها بنون الاعراب التي في المضارع فانها تكسر بعد الالف نحو يضربان و
كذا النون في الاسم المثنى نحو الزيدان قوله ويختص بالمستقبل لم يدخل في الماضي لما مر في باب المضارع
ودخولها في الاغلب في مستقبل فيه معنى الطلب كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض
والمنفي المستقبل الذي هو خبر محض فلا تدخل الا بعد ان يدخل على اول الفعل ما يدل على التاكيد
ايضا كلام القسم نحو والله لاضربن وما المزيدة نحو اما تفعلن ليكون ذلك الاول توطية لدخول
نون التاكيد وايذانا به ثم الطلب على ضربين المطلوب وجود الفعل او عدمه كما في الامر والنهي
والتحضيض والعرض والتمني او السوال عن حصول الفعل كما في الاستفهام نحو افعلن
ولا تفعلن وهلا تفعلن وليتك تفعلن وهل تفعلن وكذا جميع ادوات الاستفهام اسمية
كانت او حرفية قال افبعد كندة تمدحن قبيلة وتقول كم تمكثن وانظر متى تفعلن قال
واقبل على رهطي ورهطك نبتحث مساعينا حتى نرى كيف تفعلا واما الخبر المصدر بحرف التاكيد
نحو والله ليضربن وكذا كل اداة شرط جاء بعدها ما الزايدة سواء جازمة كما في اما تفعلن
وحيثما تفعلن وايهم ما تفعلن وانما ... انما تكون لكن او كانت لازمة لكلمة الشرط
كاذما وحيثما وقد يدخل نون التاكيد احيانا ... الشرط ايضا اذا كان الشرط مما يجوز
دخولها فيه كقوله فمهما تشا منه فزاره تعطكم ومهما ... او يمنعا وقوله
يثم سال الخير راي في التي حل بنا متيما بالك الخير بعضا ... من دخولها في الشرط
بلا تقلم ما نحو ان تفعلن افعل قال من يثقفن منكم فليس باب ابدا وقيل ان في قبلها ما في وجي
النون ايضا بعد لا فعال المستقبلة التي يلحق اوايلها ما الزايدة في غير الشرط اخبارا لكن
قليلا نحو بجهد ما يبلغن وبعين ما اراينك اي التحقيق الذي اراه فيك وملم بجتنبه يضربن لمن
يطلب امر لا يناله لا بمشقة ومن عضة ما ينبتن شكيرها يضرب لما كان له اصل وابا ... بلد

الحال و

علي كون شي آخر وقلما يقولن وكثرما يقولن وربما يقولن وانما كان دخولها عليها التي في الشرط
اكثر منها مع غيره لان الشرط شبه النهي في الجزم وعدم الثبوت واما قوله ربما اوفيت في علم ٧٧
ترفعن ثوبي شمالات فضرورة حسن لزيادة ما في رب ويرفعن في ضربها ويجي النون بعد المنفي بلا
اذا كانت لا متصلة بالنفي قياسا عند ابن جني لانها اذن تشبه النهي واستشهد بقوله تع واتقوا فتنة
لا تصيبن وقيل لان لا في الآية للنهي وقد يجي مع لا النافية منفصلة نحو لا في الدار تضربن زيد وعند الجزولي على
لا يجي بعد النفي اختيارا لقربه من معنى الطلب وتجرده من ما المؤكدة في الاول وقال سيبويه تدخل
بعد لم تشبيها لها بلا النهي من جهة الجزم قال يحسبنه الجاهل ما لم يعلما شيخا على كرسيه معمما
وربما لحقت المضارع خاليا عن جميع ما ذكرنا قال سيبويه يجوز في الضرورة انت تفعلن قيل
ويدخل اسم الفاعل اضطرارا تشبيها له بالمضارع قال آخر اريت ان جيت به املودا مرجلا
ويلبس البرود اقايلن احضروا الشهودا وقال يا ليت شعري عنكم حنيفا اشاهرن بعدنا
السيوفا وهذا كما شبه به في دخول نون الوقاية في قوله وليس حاملني الا ابن حامل ثم ان النون
يلزم في هذه المواضع المذكورة المضارع المقسم عليه مثبتا نحو والله لافعلن بشرط ان لا يتعلق
جار سابق كقوله تع ولين متم او قتلتم لالى الله تحشرون وقوله ليعلم ربي ان بيتي اوسع شاذ
عند البصريين كما ذكرت واكثر دخولها في الامر والنهي والاستفهام وفي اما وعند الزجاجي
لازمة مع اما خلافا لغيره قال فاما ترين ولي لمة فان الحوادث اودي بها وترك النون
معها جيد عند غيره وان كان الاكثر اثباتها قوله وما قبلها مع ضمير المذكرين مضموم لان
ضمير المذكرين هو الواو واما ان ينضم ما قبلها كانصروا واغزوا او ينفتح كاخشوا وارضوا
فالمضموم ما قبلها يحذف اذا اتصلت بها نون التاكيد لالتقاء الساكنين في كلمتين اولهما مدغ و
ان كانت الثانية لشدة الاتصال وعدم الاستقلال كالجزء ولانهما على كل حال كلمتان
والثقل حاصل بوجود الواو والمضموم ما قبلها وعليها دليل اذا حذفت وهي ضمة ما قبلها قال
سيبويه لو قالوا اضربون واضربين كما قيل اضربان لم يكن خارجا عن القياس كمود الثوب
ومديق والمفتوح ما قبلها تحرك لالتقاء الساكنين بالضم وانما لم تحذف لانها ليست مدة كما هي في
التصريف في باب التقاء الساكنين وانما ضمت ولم تكسر ولم تفتح اجرا لما قبل نون التوكيد
في جمع المذكر في جميع الانواع مجرى واحدا الا بالنسبة الى الضمة قوله ومع المخاطبة مكسور لان ضمير
المخاطبة يا فان كان مكسورا ما قبلها [illegible] واغزي وارمي حذفت لالتقاء الساكنين كما قلنا في الواو
وان كان ما قبلها مفتوحا حركت [illegible] بالكسر كاخشين وارضين اجرا لما قبل النون في المخاطبة
في جميع الانواع مجرى واحدا مع ان الكسر لالتقاء الساكنين هو الاصل وقال ابن مالك حذفوا الضمير
بعد الفتحة لفظ طابة نحو ارضين في ارضي قوله فيما عداه مفتوح اي فيما عدا المذكور وما عداه
الواحد المذكر نحو اضربن واغزون وارمين واخشين والمثنى نحو اضربان وجمع المونث
نحو اضربنان وليس ما قبل النونين في المثنى وجمع المونث مفتوحا بل هو الف الا انه قبل
الالف فتحة ولعل هذا مراده اما فتح ما قبلها في الواحد المذكر فلتركيبها الفعل مع النون وبناؤ

على الفتح عند الجمهور لكون النون كجزء الكلمة وانما ردت اللامات المحذوفة للجزم او للوقف
في نحو لتضربن واغزون وليرمين وارمين وليخشين واخشين لان نحو ما كان للجزم او للوقف
الجاري مجراه ومع قصد البنا على الفتح للتركيب لا جزم ولا وقف وكونه مبنيا على الوقف مذهب
سيبويه والمبرد وابي علي وقال الزجاج والسيرافي بل الحركة لالتقاء الساكنين معربا كان الفعل او
مبنيا لانه بالحاق النون يبعد الفعل عن شبه الاسماء فعاد الى اصله من البناء والاصل في البناء
السكون فلزم تحريكه لالتقاء الساكنين فحرك بالفتح صيانة للفعل عن الكسر الذي هو اخو الجر ضرورة كما كان
في اضربان الا انه تحريك الساكن حركة كالحركة اللازمة لكون اللام متحركة في الاصل اي المضارع
وكون النون كجزء الكلمة لاتصاله بنفس الفعل لا بالضمير كما في اخشون واخشين بخلاف
الرجل في اضرب الرجل فلكونها كاللازمة ردت العين المحذوفة لالتقاء الساكنين في قومن ولم يرد
في قم الليل هذا كله على مذهب الجمهور والذاهبين الى بناء ما اتصل به النون واما على مذهب من
قال الفعل باق على ما كان عليه قبل دخول النون من الاعراب او البناء فانه يقول انما رد اللام
وفتح في الناقص نحو اغزون وارمين اذ لو لم يرد لقيل اغزن وارمن فكان يلتبس بالاول
جمع المذكر وبالثاني الواحد المونث ففتحها ما قبل النون في كل واحد مذكر صحيحه ومعتله
واما رد اللام في ارضين واخشين فلطرد الباب فقط اذ لم يكن يلتبس به شي آخر هذا ولغة
طي على ما حكي عنهم الفراء حذف الياء الذي هو لام في الواحد المذكر بعد الكسر والفتح في المعرب
والمبني نحو والله ليرمين زيد وارمين يا زيد وليخشين زيد واخشن يا زيد وعليه قوله
اذا قال قطني قال بالله حلفة لتغنن عني ذا انائك اجمعا وانما لم يحذف الالف في اضربان و
ان التقى ساكنان كما حذفوا الواو والياء في اضربن خوف اللبس بالواحد لان النون انما
كسرت لاجل الالف كما ذكرنا فلو حذفت الالف لانفتحت النون مع ان المد في الالف اكثر منه
في الواو والياء والمد يقوم مقام الحركة والنون كبعض الكلمة فصار اضربان كالضالين
واما الالف في اضربنان فلم يحذف لانها مجتلبة للفصل فلو حذفت لحصل الوقوع فيما فر منه
واما حذف النون التي هي علامة الرفع في الامثلة الخمسة فلان الفعل صار مبنيا عند الجمهور
وعند غيرهم لاجتماع النونات قوله ولا يدخلها الخفيفة اي لا يدخل الخفيفة المثنى وجمع
المونث لانه يلزم التقاء ساكنين على غير حده واما مع المثقلة فلان النون المدغمة وان
كانت ساكنة فهي كالمتحركة لانه يرتفع [illegible] بها وبالمتحركة ارتفاعة واحدة فهما كحرف واحد
متحرك ولا يجوز عند سيبويه ايضا الحاقها في [illegible] لف بنون الوقاية واضربان نعمان ان
كان يزول التقاء الساكنين الممنوع بالادغام في نون الو[illegible] من نون نعمان لان النونين
المدغم فيهما ليستا بلازمتين واما يونس والكوفيون فجوزوا الحاق الخفيفة بالمثنى وجمع
المونث فبعد ذلك اما ان يبقى النون عندهم ساكنة وهو المروي عن يونس لان الالف
قبلها كالحركة كقراءة نافع محياي وقراءة ابي عمرو اللاي وقولهم التقت حلقتا البطان
ولا شك ان كل ذلك في مقام الشذوذ فلا يجوز القياس عليه واما ان يحرك بالكسر للساكنين

وعليه حمل قوله تعالى ولا يتبعان بتخفيف النون واعلم ان كلا من الخفيفة والثقيلة حرف براسها
عند سيبويه وعند اكثر الكوفيين المخففة فرع المثقلة قوله ومما في غيرهما اي النونان
في غير المثنى وجمع المونث مع الضمير البارز وهو الواو والياء قوله كالمنفصل اي كالكلمة
المنفصلة يعني يجب ان يعامل آخر الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف
الواو والياء او تحريكهما ضما وكسرا والغرض من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الآخر
عند الحاق النون بها وقد بينا نحن حكم جميعها في ضمن الكلام السابق ومعنى كلامه ان
النونين حكمها مع المثنى وجمع المونث ما ذكر وغيرهما على ضربين اما مع ضمير بارز وهو ثلثة
جمع المذكر نحو اغزوا وارموا واخشوا والواحد المونث اي اخشي وارمي واغزي واما
مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو ه واغز وارم واخش فالنون مع الضمير
البارز كالكلمة المنفصلة تقول اغزن وارمن بحذف الواو كما حذفتها مع الكلمة
نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا ارمن واغزن يا امرأة بحذف الياء كما حذفت في
اغزي يا جيش وارمي الغرض وبضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشون كما ضممتها مع
المنفصلة نحو اخشوا الرجل وبكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة تقول
اخشين كما اخشي الرجل قوله فان لم يكن بارز وهو في الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش
فالنون كالمتصل اي كالكلمة المتصلة ويعني بها التثنية نحو اغزون وارمين واخشين
برد اللامات وفتحها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا قال لما كان النون كالضمير المتصل
هذا زبدة كلامه ويرد عليه ان المتصل ليس هو الالف فقط بل هو الياء والواو في ارضوا
وارضي متصلان ايضا وانت لا تثبت اللام معهما كما تثبتها مع الالف فليس قوله اذا
فالمتصل على اطلاقه بصحيح وايضا تحتاج الى التعليل فيما قاس النون عليه من المتصل والمنفصل
اذا سئل لم لم تحذف اللام في اخشيا وارميا واغزوا كما حذفت في اخش وارم واغز
ولم ضمت الواو في ارضوا الرجل وكسرت الياء في ارضى الرجل ولم تحذفا في ارضوا
الرجل وارمي الغرض وظن علة تلك ما في المحمول عليه فهي مطردة في المحمول فما فايدة
الحمل وانما تحمل الشيء على الشيء اذا لم يكن المحمول في ثبوت العلة كالمحمول عليه بل يشابهه من
وجه فيلحق به لاجل تلك المشابهة وان لم تثبت العلة في المحمول كحمل ان على الفعل المتعدي
وان لم يكن في ان العلة المقتضيه للرفع [illegible] المتعدي قوله والمخففة تحذف
للساكنين وذلك اذا لاقي المخففة [illegible] بعدها كقوله لا تهين الفقير علك ان
تركع يوما والدهر قد رفعه [illegible] عن التنوين لان التنوين لازم للاسم المتمكن في
الوصل اذا تجرد عن المانع وهو اللام ولا ضافة بخلاف النون الخفيفة فانها قد تترك
بلا مانع وايضا ينبغي ان يكون النون اللاحقة للاسم فضل على اللاحقة للفعل فالنون
تحذف في ان وانما بالشرط المذكور قياسا وفي غيره للضرورة كقوله وحاتم الطائي
واما النون الساكنة فيحذف للساكنين مطلقا وروى سيبويه عن يونس انه اذا

جاء بعد النون المخففة في اضربان واضربنان ساكن بعدها همزة مفتوحة نحو اضربان الرجل
واضربنان الرجل قال سيبويه لو جوزنا الحاق الخفيفة بالمثنى فالقياس حذفها للساكنين
كما تحذف اتفاقا في المفرد من المذكر والمونث وجمع المذكر فيسقط الالف ايضا في اللفظ للساكنين
واذا وقف على فعل في آخره نون خفيفة فحكمها حكم التنوين اعني انه تقلب المفتوح ما قبلها الفا نحو
اضربا في اضربن قال سيبويه وقياس مذهب يونس في اضربان واضربنان ان تقلب المخففة الفا فيمد
المدة الطولى لتلا الفين وقال الزجاج لو مدت الالف وطال مدها ما زادت على الالف لانها حرف
لا يكرر ولا يوتى بعدها بمثلها قال السيرافي ليس هذا الذي انكره الزجاج بمنكر وذلك انه يعتمد
ان المد الذي يراه يجعل النطق بالالف الاولى يرام به الف آخر وانه لم ينفصل عن الاول ولم يتبين
ويحذف في الوقف المضموم ما قبلها والمكسور ما قبلها نحو اضربن واضربن وكان يونس يقول
اقلبها واوا بعد الضمة في نحو اخشون وياء بعد الكسرة في نحو اخشين فاقول اخشوا واخشي قال
الخليل لا ارى ذلك الا على مذهب من قال من اهل اليمن هذا زيدو ومررت بزيدي ومن غير فصيح
والمد في نحو اضربن واضربن فيقول يونس اضربوا واضربي وفاقا لغيره في اللفظ الا ان الواو والياء
عنده عوضا عن النون وعند غيره هما الضميران المردودان لما حذف النون كما في ويقول في
هل تضربن وهل تضربن هل تضربوا وهل تضربي بلا نون والواو والياء بدلا عن المخففة وعند غيره
هل تضربون وهل تضربين والواو والياء ضميران ردا لما حذف المخففة مع رد النون سقطت
لاجل النون المؤكدة كما في قوله فيرد ما حذف يعني اذا حذف النون اعيد الى الفعل الموقوف عليه
ما ازيل في الوصل بسببها من الواو والياء وحركتهما كما تقول في اضربن واضربن واخشون واخشين
اضربوا واضربي واخشوا واخشي او من الواو والياء مع النون التي بعدهما كما تقول في هل تضربن
وهل تضربن وهل تخشون وهل تخشين هل تضربون وهل تضربين وهل تخشون وهل تخشين و
هذا ايضا بناء على انهم قد راوا النون المخففة المحذوفة للوقف معدومة من اصلها العدم لزومها
للفعل بخلاف التنوين فان الوقف في جاني قاض بغير رد الياء على الافصح لكون التنوين لازمة
اذا لم يكن مانع فكانها ثابتة ايضا مع عروض الحروف هذا آخر شرح المقدمة والحمد لله على افضاله
وانعامه بتوفيق اكماله واتمامه وصلوته على محمد وكرام آله وقد تم تمامه ووضع اختتامه في الحجرة
المقدسة المعزوة على مشرفها صلوات رب العزة وسلامه في شوال سنة ست وثمانين وسبعمائة

ولنذكر احكام هاء السكت [illegible] المصنف ذكر بعضها في التصريف وحروف التذكير
ولا نكار وشين الكشكشة وسين الكسكسة [illegible] هاء السكت فهي هاء يزاد في آخر الكلمة
الموقوف عليها في موضعين احدهما اذا كان آخرها الف [illegible] او اسم غير عريق البناء نحو لاه و
ذا ومنا وذلك لان الالف حرف خفي اذا جيء بعدها وذهب في الوصل بحرف آخر تبين النطق
بها واذا لم يات بعدها بشيء وذلك في الوقف خفيت حتى ظن ان آخر الكلمة مفتوحة فلذا
وصلت بحرف لتبين جوهرها واختاروا ان يكون ذلك الحرف هاء لمناسبتها بالخفاء لحرف اللين
فاذا جاءت ساكنة بعد الالف فلا بد من تمكين مد الالف ليتقوم ذلك مقام الحركة فيمكن الجمع بين

حيث فسبيل الالف بذلك التمكين والمد والمبنى لاسيما المتمكنة نحو افعى وحبلى والعارضة البناء
نحو فتى فلا يزيد ها السكت اما لحوق هاء السكت بهاء الضمير المضاف اليه فان الاسم العريق في البناء
لا يضاف فمنه لكم ولدن ولدى واما لكون الاعراب مقدرا في الالف نحو افعى ومشبه الحركة الاعرابية في
وسنذكر انها لا يلحق المتحرك بحركة اعرابية او شبه الاعراب واما الالف نحو هذا وها ولا فليس
الحركة الاعرابية فيه مقدرة بل لو كان مكان الالف حرف صحيح ايضا لكان متحركا بحركة بنائية نحو هو وهي
وسواه ولا يلحق هذه الهاء ساكنا آخره غير الالف المذكورة سواء كان واوا او ياء كهذي او غيرهما
نحو كم ومن وذلك لان الالف اخفى من اي البيان احوج بل يلحق الالف والياء والواو في الندبة نحو واعلاماه
واغلاماكيه واغلامكموه وفي الانكار االاميماه االاميروه لتصل الى زيادة مد الصوت فيهما
وياي الموضعين اذا وقفت على كلمة محركة الآخر بحركة غير اعرابية ولا مشبهة بالاعرابية لبيان تلك
الحركة اللازمة اذ لو لم ترد الهاء لسقطت الحركة في الوقف واعلم لم تبين الاعرابية بها لعروضها وشرع للوقف
زوالها وذلك قولك مما رجلانه وضاربانه ومسلمونه وسمه وضربته وعلمه وضربتكه وتحكمكه وثمه
واضربنه وانطلقيه وضربه وعصاه وقاضيه وغلاميه وهوه وهيه وامه وكيفه ونحو ذلك و
دخولها فيما قبل آخره ساكن اكثر واقوى منه فيما قبل آخره متحرك حتى لا يجتمع ساكنان لو سكن الآخر
ولم يلحقوها النونات في الامثلة الخمسة نحو يضربانه ويضربونه وتضربينه لان النون علامة الرفع
فهي كالحركة الاعرابية وقد منع بعض البصريين ان يقال نحو ضربه وانطلقه لالتباس الضمير بضمير
المصدر وفي ضربه بالمفعول به ايضا وليس بشي لان الخليل حكى انطلقه عن العرب ولو كان اللبس
مانعا لم يقولوا اعطيتكه وانه وليته ولعله واعلمه وقد استعملوا في بعض حركة الالف فكان الهاء
لمشابهتها لها وذلك في انا وحيهلا ولم يلحقوها آخر لا رجل ويا زيد وخمسة عشر لعروض حركة
البناء فتشبه بذلك حركة الاعراب وكذا لم يلحقوها آخر الماضي المجرد لانه انما حرك كما ذكرنا في
بابه لمشابهة المعرب فكان الحركة اعرابية فلا تقول ضربه واذا كانت الكلمة مما ذهب لامها جاز
او وقفا فان بقيت على حرف واحد فهاء السكت لازمة نحو ره وقه لاستحالة الوقف المتحرك والابتداء
بالساكن وان كانت على اكثر من حرف نحو اغزه وارمه واخشه ولم يغزه ولم يرمه ولم يخشه فالهاء
في مثلها ليست بواجبة لكنها الزم فيها منها في نحو له ومسلمونه لانك اذا لم تات بها سكنت آخر الكلمة
بعد حذف حرف منها وهو اجحاف ومع نحو اعه وتقه و [illegible] اقم الذي بهاء
اعزه ولم يرمه لان الاجحاف ههنا اكثر لو [illegible] بحذف الفاء واللام واسكان العين
وبعض العرب لا يلحقون بها [illegible] الآخر الا ما ظهر آخره شي ولا يقفون
على ما لم يحذف منه شي كانا ولعا [illegible] ذكرناه الا بالاسكان وروى يونس عن عيسى بن
عمر ان بعض العرب [illegible] المحذوف الآخر ايضا نحو اغز وارم بالاسكان من غير هاء
قال سيبويه هذه اقل اللغتين والحاق الهاء في ما الاستفهامية المحذوف الفها بعد حرف الجر
كعلام فالام اكثرها من حذفها واما في ما المجرورة بالاضافة نحو مجيء مه ومثل مه فالهاء عند الوقف
لازمة كما في ره وقه وقد مر تعليل ذلك في باب الوقف انتا الله ثم اما شين الكشكشة وهي في لغة

بكر بن وائل فهي الشين التي يلحقها كاف المؤنث في الوقف [illegible] لانهم ان لم يلحقوها [illegible]
الكاف فيلتبس بكاف المذكر وجعلوا ترك الشين في الوقف علامة للمذكر فيقولون اكر
فاذا وصلوا لم ياتوا بها لان حركة الكاف اذن كافية في الفرق بين [illegible] وقوم من العرب يلحقون
كاف المؤنث الشين في الوقف فاذا وصلوا حذفوا وبعضهم ما [illegible] الشين وناس
من تميم ومن اسد يجعلون مكان الكاف كاف المؤنث في الوقف شينا قال تضحك مني ان راتني احترش
ولو حرشت لكشفت عن حرش وذلك ايضا للغرض المذكور وانما ابدلوها شينا لانها مهموسة
مثلها ولم يجعلوا مكانها مهموسة من الحلق لان الشين ليست حلقية وقد يجري الوصل مجرى الوقف
فيقال ابش ذا هبة قال فعيناش عيناها وجيدش جيدها سوى ان عظم الساق منش دقيق
واما حرف الانكار فهي زيادة يلحق آخر المذكور في الاستفهام بالالف خاصة اذا قصدت انكار
اعتقاد كون المذكور على ما ذكر او انكار كونه بخلاف ما ذكر كما تقول مثلا جاءني زيد فتقول من تقصد
تكذيبك وازيدنيه اي كيف يجيئك فهذه العلامة لبيان انه لا يعتقد انه اتاك او تقول
ذلك لمن لا يشك ان زيدا جاءك ويستنكر ان لا يجيئك فكانه يقول لم يشك في هذا وكيف لا يجيئك قال
الاخفش هذه الزيادة موضوعة لانكار كون المذكور على ما ذكر فقط فان اريد انكار كونه بخلاف
ما ذكر فهو على وجه الهزء والسخرية فكانه يقول كيف لا يأتيك زيد وانت الخليل العظيم كقوله تعالى
ذق انك انت العزيز الكريم هذا قوله والاولى ان يقال انه لانكار كونه على خلاف ما ذكر لا على وجه
السخرية وانما يلحق هذه الزيادة بشرط الوقف والانكار بهمزة الاستفهام من غير فصل بينها وبين
الاسم المذكور فان وصل الاسم بما بعده او كان استفهاما على الحقيقة لا على وجه الانكار لم يلحق
وكذا لا يلحق اذا فصل بين الهمزة والمذكور بقول او ما هو بمعناه نحو اتقول زيدا او تتكلم زيد و
الاغلب مع حصول الشرايط وقصد الحاق زيادة الانكار حكاية ذلك المذكور بلفظه وحركته
اعرابية كانت او بنائية نحو اذهبتوه لمن قال ذهبت واانا انيه لمن قال انا فاعل وربما زيدت مدة
الانكار من دون حكاية اللفظ المذكور بل يلحق العلامة بما يصح المعنى بالحاقها به كما
تقول لمن قال ذهبت اذهبتاه ومنه حكاية سيبويه سمعنا رجلا قيل له اتخرج ان اخصبت البادية
فقال اانا انيه [illegible] ان يكون على خلاف ما ذكر السائل ولو حكى لقال اتخرجوه ثم يقال
آخر كلمة [illegible] المحرف عليه او صحيح فالاول نحو جاءني القاضي
وزيد يغزو ولا [illegible] فتجيء [illegible] ساكنان فيحذف اولهما
نحو القاضيه والمعلاه و [illegible] كان او غيره فلا بد من
تحريكه بالكسر للساكنين فلا يكون زيادة [illegible] وانم تضربه وان
كان متحركا فلف الانكار على وفق تلك الحركة بنائية كانت [illegible] فيكون بعد الضمة واوا
وبعد الكسرة ياء وبعد الفتحة الفا نحو ازيدوناه وازيدنيه و [illegible] الاميروه فليس مدة الانكار
اذن كعلامة الندبة لان تلك بحسب كونها الفا الا عند اللبس ويجوز لك الحاق مدة الانكار
بان مزيدة بعد المذكور من خلاف اوله همزة الاستفهام فلا يكون المدة اذن الا ياء لانك تكسر نون

وزيادة [illegible] الهاء خفيفتان جوز زايدكا في حال
لصنف [illegible] لم يزيدوا [illegible] الاسم آخره ساكن [illegible] لذلك الساكن لانه ان لم يزد
الساكن [illegible] كان مدة ورد قوله [illegible] المتحرك في نحو انا اينه
[illegible] الزيادة [illegible] يكون في حال الوقف و[illegible] على [illegible] الالف فصار
وان لم [illegible] ان [illegible] عليه بالالف ونو لم يزد ان يقيل الآنا بحذف احدى
[illegible] فالم [illegible] المنطلق أيه والقائم وابنه [illegible] قال من خصص
ان [illegible] قياس [illegible] كلام النحاة ثم اعلم انه لا يجوز لا نكار والحكاية مع ترك مدة
[illegible] الكلام وقفا واما ان اردت الوصل فانه يجب ترك الزيادة نحو ازيدا يا فتى كما
[illegible] حين تقول من يا فتى وانما يجوز اثبات التنوين ههنا في حال الوقف لفصل
الحكاية ومن زيادة الانكار بتوسط التنوين [illegible] الهاء موقوفا عليه فلا يستنكر بقاء التنوين
[illegible] ومدة الانكار [illegible] في منتهى الكلام [illegible] معطوف وعين ذلك نحو ازيدا وعمرونيه
[illegible] لقيت زيدا وعمروا [illegible] لطويلاه واذا قال ضربت عمروا قلت اضربت عمر [illegible]
[illegible] على الجملة والمفرد وعلى اي قسم شيت من اقسام الكلام [illegible] الذي كما في
المبادي ولا بد في [illegible] الوقف [illegible] السكت [illegible] في كلام فصيح
[illegible] اذا نطق من تذكر بكلمة ولا يريد ان [illegible] فصل آخر تلك الكلمة
[illegible] كان متحركا كما تقول في قال [illegible] فتحة اللام اي [illegible]
[illegible] ونصله وكذا تقول في وا من العاصي ونصله [illegible] كان لكني ساكنا صحيحا
[illegible] نحو هلا اسفني اذا اردت [illegible] صفته كيت وكيت [illegible] وفي
[illegible] الحاجب [illegible] قلتي [illegible] آخره [illegible] القاضي [illegible]
[illegible] اخرى [illegible] ان تقال انك تجعلها [illegible]
[illegible]
[illegible] هاء السكت [illegible] زيادة لا [illegible]
قف ٥ تم الكتاب [illegible] الكريم [illegible]
[illegible] في الحجه [illegible]
[illegible]